

شكيلة فتح الملاهي

تأليف

محمد رفيع الدين الشامي

مراجعة وترقيعة وتكملة

محمد شاكِر

كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب اللعان
كتاب البيوع - كتاب المساقاة - كتاب العتق

الجزء الأول

دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناس

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
جزءاً أو تسجيله على اشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على
إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright @

All rights reserved

All rights of this publication are reserved exclusively to DAR
EHIA AL -TOURATH AL-ARABI Beirut - Lebanon. No part of
this publication may be translated, reproduced, photocopied, pho-
tagraphed, taped on audio cassettes, or stored in a data base or
saved on a retrievable system distributed in any form or by any
means, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2006 م

دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ

من العلامة المحقق الفقيه المحدث

الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي حفظه الله تعالى

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، وفي طليعتهم سيدنا محمد المصطفى، وبعد، فإن خير ما بين به كلام ربنا الكريم، وفسر به نظم القرآن العظيم، هو حديث سيدنا رسول الله الصادق الأمين، صلوات الله وسلامه عليه، ورضوانه عن صحابته الأكرمين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وإن خدمة كلام سيدنا رسول الله ﷺ، لمن خدمة القرآن الكريم ذاته، الذي هو مصدر الشريعة الغراء، والعزة القعساء، وسعادة الدارين لمن أراد الاهتداء. وقد قبض الله الكريم لخدمة السنة وعلومها من أول يوم: رجالاً أفذاذاً، وفحولاً أفواجاً، قاموا بحفظها وضبطها، وحملها وروايتها، وشرحها ودرأيتها، ونقلها بأقصى الضبط والدقة عن سيد الأنبياء، إلى المؤمنين الأصفياء، حتى كانت ميسرة محفوظة، ومفسرة محظوظة، لم يعهد للعلماء عناية بعلم كعنايتهم بها.

وإن من أهم ما اعتنى بها علماء السنة المطهرة: صحيحي البخاري ومسلم رضي الله عنهما، وأجزل الأجر لهما، ولقد حظي كتاب البخاري بالنصيب الأوفر، والقسط الأزخر، وهو بذلك قمين وخليق، وجدير وحقيق.

أما كتاب مسلم فكانت العناية به دون العناية بكتاب البخاري، وهو من حيث الصبغة الحديثية في سياقة أحاديثه، أعذب مورداً وأروى مشرباً. وقد خدمه بالشرح والعناية علماء كبار، وفحول أبرار، كان من آخرهم محقق العصر، ومجمع الفضائل الغر الزهر، مولانا الإمام الهمام شبيب أحمد العثماني رحمه الله تعالى. فكان كتابه الذي شرح به «صحيح مسلم» كما سماه: «فتح الملهم بشرح صحيح مسلم»، وانتهى به شرحاً إلى كتاب الرضاع، ثم اختارته المنية قبل بلوغ الأمانة.

فكان من الحق على عارفيه، وائناهلين من موارد علمه وخالفه، أن ينهضوا بإتمام جميله وإكمال صنيعه، فاستنهض شيخنا العلامة الأكبر والمفتي الأعظم مولانا محمد شفيع رحمه الله تعالى: همة نجله الذكي، والعلامة اللودعي، المحدث النجيب، والفقيه الأدب الأريب، محمد

تقي العثماني، لإتمام «فتح الملهم»، عرفاناً منه رحمه الله تعالى بمقام الشيخ الشارح وحققه وأداء منه لهذا الحق على يد نجله البارع المفيد.

فكتب حفظه الله تعالى من حيث انتهى العلامة شبير أحمد العثماني، محتلياً مسلكه في التحقيق والإيفاء، وبإذلاً جهده في أن يكون الإكمال بموضع اللبنة من ذلك البناء، وسيقع عمله بإذن الله وعونه موقع الكمال، ويشكره المستفيدون بما أمد لهم من الإفادات والتحقيقات النادرة المثال. أتم الله عليه النعمة لإتمام ما به شرع، وتقبل منه ما أجاد به ونفع، والله يعينه ويتولاه، ويكرمني بصالح دواته، وهو الذي يتولى الصالحين.

وكتبه الفقير إليه تعالى

عبد الفتاح أبو غدة

في كرائشي بدار العلوم

ظهر يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ

من العلامة المحقق الفقيه المحدث
الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي حفظه الله تعالى

هذا ما كنت قرأت به الكتاب «تكملة شرح صحيح مسلم» في سنة ١٤٠٢ هـ، وهو خلال من أول أجزائه، ومستهل بدوه ونمائه، وأما الآن فقد تمّ بدوه، واكتمل زهره وعصره، وأخذ مقامه بين شروح السنة المطهرة للكتاب العظيم «صحيح مسلم» فما أجدره بالشناء والتقريظ، والكشف عن مزاياه النادرة، ومحاسنه الفاخرة، وقد جاء بحمد الله يسر الناظرين، ويقر عيون الباحثين والدارسين، شرحاً جليلاً وسفراً حليلاً، يتلو أصله «فتح الملهم» - بفتح من المنعم - في التحقيق والإيقاع.

ولا عجب في ذلك، فالمؤلف عالم ابن عالم إمام، وخبر فقيه رفيع المقام، فهو نجل شيخنا العلامة الجليل المفتي الأكبر، والمحدث الفقيه الأبصر، مولانا الشيخ محمد شفيع العثماني الديوبندي، رحمت الله عليه، وإحسانه العظيم إليه.

وقد استوفى المؤلف حفظه الله تعالى في كتابه هذا شرح كل كلمة غريبة في متن الحديث، وإيضاح كل جملة مشككة وعبارة مستعصية منه، كما تعرض فيه لحل مواضع الإشكال في الأسانيد من حيث الصناعة الحديثية، مع ضبط الأسماء والأنساب المشككة، والتعريف باختصار وإيجاز - بالرواية النقلة إذا اقتضى المقام ذلك، ونبه في بعض الأحيان على لطائف الإسناد بطريقة المحدثين.

ووفي البحث حقه من العرض والتحقيق في نقل مذاهب الأئمة، وسرد أدلة كل مذهب عند الكلام على أحاديث الأحكام، التي اختلفت فيها الأنظار، من حيث الرواية أو الدراية، مع ترجيح الراجح من الأقاويل المختلفة رواية ودراية بكل نصفه واتزان، متجنباً التعصب والتعسف لمذهب بعينه.

ومن مزاياه في أمثال هذه الأبحاث تلخيص كلام الحفاظ والفقهاء المتقدمين، وتقريبه إلى الأذهان بتنسيق وتنظيم بديعين، بحيث يسهل على القارئ فهمه وتناوله، وهذا سوى الإفادة والتحقيقات التي خاطره أبو عذرتها وابن بجدة، وسرى ما منحه الله تعالى عليه من النزاهة البالغة والأدب الجسم في المناقشات والمحاورات كلها.

وهذه ميزة عظيمة أن ألف «الشرح» على ضوء إفادات الأئمة والعلماء السالفين المتقدمين والمتأخرين، مع عزو كل قول إلى قائله ومصدره بأمانة ودقة، فلم يكن المؤلف حفظه الله تعالى كبعض من بعض عن كلام الأئمة اغتراراً بفهمه وعلمه، أو يناقشهم مناقشة التذلل للند، بل كان في غاية الأدب والتقدير للأئمة والعلماء السالفين.

وفي ذلك تربية لقراء كتابه من الطلبة أن يتصفوا بهذه الصفة الحميدة، فقد نبت في هذه الأيام نايئة ديدنهم نصغير شأن الكبار، وتقديم أنفسهم في المضمار، و«التعالم» أمام النظارة، متأثرين بنشوة الاغترار!!

ومما زاد في حسن هذا الشرح ونفعه أن المؤلف جاء في شرح الأحاديث بزيادات وتتمات فيها، وردت في الطرق الأخرى التي لم يخرجها الإمام مسلم وأخرجها غيره من أئمة الحديث أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، إذ السنة المطهرة في كتبها المعتمدة مائدة واحدة، وفي هذا المنهج أكبر عون لإيضاح مواضع الإشكال والإيهام في متون الأحاديث وأسانيدها، فإن الروايات يفسر بعضها بعضاً، والباب إذا لم تجمع طرقه، لم يظهر نسقه وعبقه.

وفي ثانياً «الشرح» أبحاث مهمة منثورة من غلل الحديث، على منهج حديثي صرف، تفيد القارئ وتتم المقام، وفي غرضون أبحاثه الفقهية والحديثية مناقشات علمية متينة لكلام الشراح كالحافظ ابن حجر وغيره، واستدراكات هامة لا بد منها في استيفاء البحث.

وفي «الشرح» أيضاً ردود قوية على طوائف أهل الزيغ مع دفع شكوك أهل البدع والأهواء من السالفين أو الخالفين، ودحض لشبهات المستشرقين والمستغربين من المعاصرين، ببيان واضح متين، وأسلوب مقنع رصين.

ومن المزايا التي تفرد بها هذا الشرح ما التزم به المؤلف، من شرح أحكام القضايا الفقهية المعاصرة تحت ما يناسبها من الأحاديث، وفي ذلك إفادة غالية، وتبصير لأهل العلم بالفقه والحديث في آن واحد، ووصل للتقديم بالحديث، وفيه أيضاً تبيين أن السنة النبوية من حيث قواعدها الجامعة وضوابطها الشاملة، تنير أحكام المسائل الحوادث والواقعات المتجددة مهما تنوعت وتلونت.

وزاد المؤلف في إفادة القراء بما كتبه من المقدمات القيمة التي قدمها أمام كل كتاب من كتب «صحيح مسلم»، لتكون متاراً للقارئ في دخوله إلى ذلك الكتاب، وفيها القوائد والطوائف للباحثين والمثقفين.

وكل ذلك يتحلى بسهولة التعبير، وفصاحة البيان، ونصاعة الأسلوب، وما إلى ذلك من المزايا النادرة والمحسنات الفاخرة، التي يتمتع بها في الشرح والحمد لله.

فجزى الله تعالى مؤلفه الأخ الشيخ العلامة الملوزعي، المحدث الفقيه الألمعي القاضي

محمد تقي العثماني عن العلم وأهله خيراً، وأجزل مثوبته في الدنيا والآخرة، وأطال بقاءه في عافية وسرور وحياة طيبة، ووقفه لأمثال هذا الأثر الجليل من الأعمال الصالحة، النافعة الرابعة، في دنياه وعقباه، وأكرمني بصالح دعواته في خلواته وجلواته، وهو الذي يتولى الصالحين.

وكتبه

الفقير إليه تعالى عبد الفتاح أبو غدة

في الرياض ٨/٨/١٤١٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم العلامة المحقق الشيخ

الدكتور يوسف القرضاوي، جامعة قطر

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. (أما بعد)

فإن السنة النبوية المشرفة هي المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن الكريم. وهي البيان النظري، والتطبيق العملي لكتاب الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل، آية: ٤٤].

وقد هيا الله عز وجل لهذه السنة المظهرة في كل عصر وفي كل مصر رجالاً، يخدمونها بأنواع شتى من الخدمة: جمعاً لها وذباً عنها، ورداً للمفتريات عليها، ودفعاً للشبهات عنها، وتصنيفاً لكتبها وتعريفاً برواتها، وتمحيصاً لأسانيدھا، وشرحاً لمتونھا، ونشراً لدعوتھا، وتبليفاً لرسالتها، وتعليماً لحقائق عقائدها، وأسرار شرائعها، ومكارم أخلاقها، ومحاسن آدابها.

وقد كان لعلماء شبه القارة الهندية - التي تشمل اليوم الهند وباكستان وبنجلاديش - نصيب وافر من خدمة السنة: تحقيقاً وتخريجاً وتعليقاً وشرحاً ونشراً.

ولا زال العالم الإسلامي في مشرقه ومغربيه ينتفع بالمصادر والكتب الحديثية التي نشرت أول ما نشرت على يد علماء الهند، في حيدرآباد وغيرها، وقد صورت بعد ذلك في بلاد شتى، طبق الأصل الهندي.

وكان لهؤلاء العلماء الأجلاء في مجال الشرح والتعليق لكتب السنة المعروفة والامتدانة سهم وافر، ونصيب مرقوق، وخصوصاً الكتب الستة والموطأ، ومشكاة المصابيح، وغيرها.

وقد نوه الداعية الإسلامي الكبير العلامة أبو الحسن علي الحسيني الندوي - مد الله في عمره في خدمة الإسلام - ببعض ما قام به علماء الهند الكبرى في خدمة السنة وشرحها في تقديمه لكتاب (بذل المجهود في حل أبي داود) للعلامة المحدث الكبير الشيخ خليل أحمد السها

زنفوري، ولكتاب (أوجز المسالك إلى موطأ مالك) للعلامة شيخ الحدي مولانا محمد زكريا الكاندهلوي، فأغنانا - حفظه الله - بهذا التقديم الجامع النافع عن النسيه على ذلك أو التذكير به.

ومن المعلوم المقرر لدى علماء الأمة أن صحيح البخاري ومسلم هما أعظم كتب السنة، وأصبح كتب الإسلام بعد القرآن. ولكل منهما مزاياه وخصائصه، كما يعرف ذلك أهل العلم والحديث.

ولكن صحيح البخاري حظي من عناية العلماء، بالشرح والتحليل والاستنباط أكثر مما لقيه صحيح مسلم قديماً وحديثاً.

ومن قرأ كتاب مثل (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) وجد شروح البخاري أضعاف شروح مسلم.

ولعلماء الهند في شرح البخاري: (عون الباري) للعالم صديق حسن خان و(فيض الباري) لمحدث عصره الفقيه العلامة الشيخ أنور الكشميري و(لامع الدراري) للفقيه المحدث الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي.

ولهم في شرح مسلم (السراج الوهاج) لصاحب (عون الباري) ثم هذا الشرح المسمى (فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم) للعلامة المحدث الفقيه مولانا شبير أحمد العثماني، الذي قدر الله أن يوافيه الأجل قبل أن يكمله، إنما بلغ إلى آخر كتاب النكاح.

وقد ادخر القدر فضل إكماله وإتمامه - إن شاء الله - لعالم جليل من أسرة علم وفضل وذرية بعضها من بعض، هو الفقيه ابن الفقيه، صديقنا العلامة الشيخ محمد تقي العثماني، بن الفقيه العلامة المفتي مولانا محمد شفيع رحمه الله وأجزل مثوبته، وتقبله في الصالحين.

وقد أتاحت لي الأقدار أن أتعرف عن كتيب علي الأخ الفاضل الشيخ محمد تقي، فقد التقيت به في بعض جلسات الهيئة العليا لفتوى والرقاية الشرعية للمصارف الإسلامية، ثم في جلسات مجمع الفقه الإسلامي العالمي، وهو يمثل فيه دولة باكستان، ثم عرفته أكثر فأكثر، حين سعدت به معي عضواً في الهيئة الشرعية لمصرف فيصل الإسلامي بالبحرين، والذي له فروع عدة في باكستان.

وقد لمست فيه عقلية الفقيه المطلع على المصادر، المتمكن من النظر والاستنباط، القادر على الاختيار والترجيح، والواعي لما يدور حوله من أفكار ومشكلات - أنتجها هذا العصر - الحريص على أن تسود شريعة الإسلام وتحكم في ديار المسلمين.

ولا ريب أن هذه الخصائص تجلّت في شرحه لصحيح مسلم، وبعبارة أخرى: في تكملته لفتح الملهم.

فقد وجدت في هذا الشرح: حسن المحدث، وملكة الفقيه، وعقلية المعلم، وأناة القاضي، ورؤية العالم المعاصر، جنباً إلى جنب.

ومما يذكر له هنا: أنه لم ينتزم بأن يسير على نفس طريقة شيخه العلامة شبير أحمد، كما نصحه بذلك بعض أحيابه، وذلك لوجود وجهة ذكرها في مقدمته.

ولا ريب أن لكل شيخ طريقته وأسلوبه الخاص، الذي يتأثر بمكانه وزمانه وثقافته، وتيارات الحياة من حوله، ومن التكلف الذي لا يحمد محاولة العالم أن يكون نسخة من غيره، وقد خلقه الله مستقلاً.

لقد رأيت شروحاً عدة لصحيح مسلم، قديمة وحديثة، ولكن هذا الشرح للعلامة محمد تقي هو أولاها بالتبوية، وأوفاهما بالفوائد والفرائد، وأحقها بأن يكون هو (شرح العصر) للصحيح الثاني.

فهو موسوعة بحق، تتضمن بحثاً وتحقيقات حديثة، وفقهية، ودعوية وتربوية. وقد هيأت له معرفته بأكثر من لغة، ومنها الإنجليزية، وكذلك قراءته لثقافة العصر، وإطلاعه على كثير من تياراته الفكرية، أن يعقد مقارنات شتى بين أحكام الإسلام وتعاليمه من ناحية، وبين الديانات والفلسفات والنظريات المخالفة من ناحية أخرى وأن يبين هنا أصالة الإسلام وتميزه، كما فعل في مقدمة كتاب الطلاق ج ١ من التكملة ص ١٢٠ - ١٣٤.

ومثل ذلك حديثه في مقدمة كتاب العتق عن (الرق في الإسلام) ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٧٢ وحديثه عن (الاقتصاد في الإسلام) في مقدمة كتاب البيوع، وبيان فضل هذا الاقتصاد، وحقيقة الثروة الملكية ونقد الرأسمالية والاشتراكية. . . إلخ كما في الصفحات ٣٠٠ - ٣١٣.

ومن ذلك حديثه عن (مسألة ملكية الأرض) وهو يشرح حديث جابر: «من كانت له فضل أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسك أرضه» حديث (٣٨٠٠) ص ٤٤٥ وردد على بعض المستغربين الذين يعتسفون في الاستدلال بمجملات القرآن، على منع ملكية الأرض، أنظر: ص ٤٤٥ - ٤٥٢.

ونحو ذلك حديثه في (باب الحوالة) عن الأوراق المالية الرائجة والكمبيالات والشيك المصرفي والعملة الورقية. وما إلى ذلك. (ص ٥١٤ - ٥٢٠).

وأما ذلك كثير في كتب وأبواب شتى.

ومما يذكر لصاحب التكملة هنا بالثناء والتقدير:

حرصه على نقل المذاهب والأقوال بأمانة. وعرضها بأدلتها بإنصاف، وترجيحه ما يوجهه

الدليل منها. وإن كان غير المذهب الحنفي الذي هو مذهبه ومذهب أسرته وأهل بيته، والذي نشأ عليه وتعمق في الاطلاع عليه أصولاً وفروعاً.

كما في تعليقه على ثبوت خيار الرد للمشتري في حديث (المصراة) وإن صدره لا يشرح بأنه لم يكن شرعاً عاماً، وأنه لا مخالفة فيه للأصول الصحيحة، وما قاله الحنفية في تقسيم الفين إلى ما كان وقت العقد، وما حدث بعده. لا يبدو كافياً في صرف الحديث عن ظاهره: (١/ ٣٤٥) ومن ذلك ترجيحه مذهب الصاحبين والجمهور من وجوب الفصاخص بالقتل بالمثل في زماننا الذي كثر فيه القتل.

ونحو ذلك ترجيحه ثبوت أحاديث القضاء بشاهد ويمين، وحمليها على أحوال العذر التي لا يتيسر فيها الحصول على نصاب الشهادة الذي أرشدت إليه آية سورة البقرة ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (٢/ ٥٦٤، ٥٦٥).

وتأييده لفتوى المتأخرين من علماء الحنفية بالأخذ بقول الشافعية في مسألة انظر المعموفة. ونقل عن شارح الكنز (الحموي) وعن صاحب (الدر المختار) وعن ابن العابدین، ما يدل على ذلك (٢/ ٥٨٠، ٥٨١) إلى غير ذلك من الأمثلة.

ولا أنكر أن هذه الأمثلة ليست كثيرة في الكتاب، ولكنها موجودة، وهي بالنسبة لمن يعرف المدرسة الهندية ومدى تمسكها بالمذهب الحنفي، والمبالغة في تأييده والانتصار له، ثبات قيمتها ودلائلها على إنصاف صاحبها وتحرره من غلو العصبية المذهبية إلى حد كبير.

ومما أعجبني هنا نقله عن والده العلامة محمد شفيع، رحمه الله، تلك الكلمة المخصصة المضيفة بنور الحق، حين قال لجماعة من الطلاب:

«لا بأس أن تكونوا حنفية في مذهبكم الفقهي، ولكن إياكم وأن تتكلفوا جعل الحديث النبوي حقيقاً!»

فما أصدقها من نصيحة، وما أبلغها من كلمة!

إن الكتاب حافل بالعلم، ثري بالتحقيق، يلهم فيه قارنه جهداً صادقاً مضنياً، بذنه صاحبه، غير ضنين به، ولا متناقل عنه، كل ذلك بأسلوب بين، وبعد عن الإنغاز والتعقيد. فحساء بحمد الله وتوفيقه. جامعاً بين الأصالة والمعاصرة، محققاً لأمان كثير من طلاب العلم، وعشاق السنة، ومحبي الفقه.

قد ألف المصنف حفظه الله في بعض ما ذهب إليه، أو اختاره ورجحه من أحكام وآراء، وهذا أمر طبيعي نظراً لاختلاف البيئة بمؤثراتها الفكرية والنفسية والاجتماعية. والإنسان - وإن بلغ في العلم ما بلغ - ابن زمانه ومكانه وثقافته، وهذه سنة الله في البشر. ولكن لا يملك المرء

مع هذا الاختلاف - وهو قليل - إلا أن يحترم علم المؤلف ورأيه، ويقدر اجتهاده وإخلاصه ويثني على حرصه على طلب الحق والبحث عنه بكل ما يستطيع.

وقد اقترحت عليه حين يطبع الكتاب كله من جديد أن يضيف من (كيسه) حواشي وتعليقات على شرح العلامة شبير، تقرب القسم الأول من الكتاب بالقسم الأخير منه، كما أمرد لو ضبط متون الأحاديث من صحيح مسلم بالشكل، مساعدة للقارئ، على قراءتها صحيحة.

شكر الله لصديقنا العلامة، وجزاه عن العلم والفقه والسنة خير ما يجزي به العلماء الصادقين، وجعلنا وإياه من الذين يعلمون فيعملون، ويعملون فيخلصون، ويخلصون فيقبلون. وآخر دهواتنا أن الحمد لله رب العالمين.

الدوحة جمادى الأولى ١٤١٢هـ

الموافق نوفمبر ١٩٩١م

الفقيه إلى عفو ربه

يوسف القرضاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم فضيلة العلامة الشيخ محمد المختار السَّلَامي
حفظه الله تعالى مفتي جمهورية تونس

الحمد لله الذي خص نبيه بالعصمة، وأنزل عليه الكتاب فأشرقت على لسانه فصوص الحكمة. وأتم بوحيه إليه سوابغ النعمة. ففتح بستته عن القلوب أقفالها. وأطلق العقول من أسار الجمود فكسر أغلالها.

اللهم صل وسلم على من كان فضلك عليه عظيماً، وأعليته مقاماً وسلمت عليه مع ملائكة قدسك تسليماً. سيدنا ومولانا محمد أفضل العالمين، وكنز العارفين، وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين، وعلى زوجاته أمهات المؤمنين، صلاة وسلاماً يوضع نشرهما مضاعفاً إلى يوم الدين.

أما بعد فإن حكمة العلي القدير، فيما أجرى عليه لطائف التدبير، نُدعو إلى التدبر والاعتبار، والتأمل فيما أودعه الله في ذلك من أسرار. فقد اختص كتاب الجامع الصحيح لأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري في العدو المغربية من العالم الإسلامي بمزيد العناية، فشرحه أئمة متقنون، وعلماء راسخون، كل منهم ينظر في الجهد الذي قام به سلفه، فيبني عليه ويكلمه. شرحه الإمام أبو عبد الله المازري وسمي كتابه بالمعلم. ونظر الإمام أبو الفضل عياض فواصل عمل سلفه وأضاف إليه وسمي شرحه «إكمال المعلم» وتلاه الشيخ أبو عبد الله محمد بن خليفة ألوشتاتي، وسمي كتابه «إكمال إكمال المعلم» ثم جاء من بعدهم الشيخ السنوسي فاقتصر وأضاف وسمي كتابه «بمكمل إكمال الإكمال».

وقام العلامة النابه الفقيه المحدث، الفاضل محمد تقي العثماني بالعدو الشرقية. بباكستان برأ بمن جمع فيه الشيخ والوالد. لما طلب منه إتمام ما شرع فيه الداعية المجاهد، الشيخ شبير أحمد العثماني رحمة الله عليه وعنون كتابه بتكملة فتح الملهم.

وقد أكرمني حفظه الله وأعانه، فوصلني وصله الله بالبر والتقوى، وبالأجزاء الأوفى، بالأجزاء الثلاثة التي تم طبعها. وإن جهده شكر الله له لتحقيق بالتنويه. وإن منهجه في الشرح لمنهج العالم الفقيه، والمحدث الحافظ والبصير النافذ، الواسع الاطلاع تحمّل في عزم ما يغني المدارس لشرحه، عن الرجوع للأسفار، أو تحمّل مشاق الرحلة والأسفار. وهياً قطوف لباب

المعرفة الحديثية دانية، في حلة المليحة الغائبة. وذلك بتدقيق السند والتعريف بالرجاء وضبط أسمائهم ثم التعمق في نص الحديث شرحاً واستنباطاً وتحقيقاً لأراء الفقهاء وضبطها. وإنك لواجد من تضلعه بمذهب الإمام أبي حنيفة ما يضيء لك مغالط بقيت مقفلة داهراً، فيفض جواهر منت في أصدافها بكرة.

ويتميز عن غيره من الشروح بأنه الكتاب الذي خرق الأزمان فيعيش معك في هذا العصر، بما يضطرب فيه من قضايا، فتجد من شجاعته المستنيرة بورع العالم المؤمن، ما يضع أمام عقلك وقلبك وجهة نظرة جامعة بين التعليل والتأصيل كالاقتصاد في الإسلام. والأوراق النفدية والضمان ونعقد القضاة ونقض الأحكام... ويضاف لذلك قوته في الرد على ما يلبسه المبطلون من مطاعن. فيكشف عن جرثومة انحرافهم. وتهاقت آرائهم. ويحرص كلما ظفر بفائدة مهمة في بطون الكتب التي فترت العزائم عن مخالطتها، وضعفت الأهمم عنها. يحرص على تخصيصها بالذكر والتنبيه.

وليس لي في الختام إلا أن أدعو طلبة العلم للإقبال على هذا الكتاب. وأن يتوجه كل من انتفع به إلى الله العلي الأعلى أن يجزل مثوبة المؤلف. وأن يفتح على بصيرته وقلبه وعقله بما فتح به على أوليائه. وأن يجعل عمله مكفول الجزاء عنده. وأن يسعده بعونه ليبلغ عمله في شرح صحيح مسلم كمال النهاية.

تونس ٢٠ شوال ١٤١٢ - ٢٣ إبريل ١٩٩٢

محمد المختار السلامي

مفني الجمهورية التونسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ

من العلامة السيد أبو الحسن علي الحسيني الندوي حفظه الله تعالى
(ندوة العلماء لكاناؤ (الهند)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله
أجمعين ومن تبعهم بإحسان ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن صحيح مسلم - فضلاً عن كونه من الصحاح الستة باتفاق أهل الفن، والنقاد
وقبول الأمة لهذا الحكم - يمتاز بمزايا شأن الأعمال العلمية، والمجهودات الفنية التي تصدر عن
رجال قد يشركون في فن وفي عصر، وفي الإخلاص والجهد، ويلتفتون على أساندة وأئمة هذا
الشأن - «فطرة الله التي فطر الناس عليها».

نذكر بعضها وأهمها:

١ - هو أسهل متناولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه
طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورده في أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، ويسهل على
الطالِب النظر في وجوهه، واستثمارها، وتحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه.

٢ - ومما يمتاز به صحيح مسلم أن مسلماً رحمه الله يسوق الحديث بكامله في الباب
الواحد، ولو كان الحديث طويلاً - كما هو الحال في المزية الأولى، حيث يجمع طرقه فيه،
ولا يكرر ذلك في أبواب أو كتب مختلفة إلا نادراً.

٣ - ومما يمتاز به صحيح مسلم أنه ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد، ولم يمازجه
غير صحيح من أقوال التابعين، وأنباع التابعين، والنصوص الفقهية ولم يتصد استنباط الأحكام.

٤ - ومما يمتاز به صحيح مسلم اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة، حدثنا فلان وفلان -
واللفظ فلان - وإذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي، أو نسبه، أو
نحو ذلك، فإنه يبينه، كما يمتاز صحيح مسلم بأنه ثاني مصنف يجمع الحديث الصحيح المجرد،
إذ الأول صحيح البخاري^(١).

(١) مقتبس من رسالة «المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف» للكتاب، طبع المجمع الإسلامي العربي
في ندوة العلماء، لكاناؤ (الهند).

ويقول العلامة الإمام الشيخ عبد العزيز ابن الإمام حكيم الإسلام الشيخ أحمد بن عبد الله الرحيم المعروف بالشيخ ولي الله الدهلوي:

"إن الإمام مسلم قد أودع في صحيحه عجائب فن الحديث خصوصاً في سرد الأسانيد، وحسن سياق المتنون بورع تام وتحراً لا شك فيه، لا في الرواية وتلخيص الطرق مع الاختصار وضبط الانتشار إلى حد لا نظير له فيه، لذلك فضل الحافظ أبو علي النيسابوري صحيح مسلم على مؤلفات هذا العلم، فقال:

"ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم" وذهب الجماعة من المغاربة إلى ذلك، ودليلهم أن شرط مسلم أنه لا يسرد حديثاً إلا الحديث الذي رواه تابعيان عن اثنين من الصحابة، وهكذا في الجميع من الطبقات من تبع التابعين ومن دونهم^(١).

ولا بد هنا من التنويه بأن شرح النووي لمسلم يمتاز من بين شروح الحديث بخصائص ومزايا، ترجع إلى إخلاص الشارح وربانيته واقتداره على الشرح والإيضاح في سهولة ويسر، منها إحداث الذوق والمناسبة بالحديث النبوي الشريف في نفوس القراء، وقد جريه الكاتب في عهد الطلب والدراسة الأولى للحديث.

ويطول استعراض الشروح والتعليقات على صحيح مسلم مدى العصور والأجيال، وعلى مستويات من البحث والتنقيب، والنفع والإفادة.

ويقض الله في عصرنا الحاضر وفي محيطنا العلمي والديني والتألفي، العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي المتوفي سنة ١٣٦٩هـ نشرح صحيح مسلم، وكان جديراً بذلك، قديراً عليه، لرسوخه في العلوم الشرعية وتضمنه منها، مع صحة العقيدة وسلامة الفكر، وما يحتاج إليه الجيل الإسلامي الجديد، والعصر الحديث، من تحقيقات وإقناعات علمية عقلية كلامية، وما يقتضيه الزمان من بسط في بعض المواضع، وإيجاز في بعضها، وما أثير في هذا العهد من بحوث وتساؤلات وتشكيكات لتأثير الحضارة الغربية، والنظم التعليمية الأجنبية، مع بيان أسرار الشريعة، مستفبداً في ذلك من كتب الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله، والإمام الغزالي رحمه الله، والشيخ محي الدين ابن عربي رحمه الله، مع الاستدلال للمذهب الحنفي في القضايا الشرعية، وإيضاحه مع البحث المقارن، والدراسة المقارنة، ونقل ما انتقل من جيل إلى جيل من اندراسين لكتب الحديث والمدرسين لها، من تحقيقات أساتذة هذه المدرسة الحديثية الحنفية، وما جاء منها في كتاب مطمور أو مغمور، لم يكن يمتناول طلبه هذا الفن، مع إعطاء مذاهب غير المذهب الحنفي، حقها من تعرض الصحيح، والبحث المنصف.

(١) بستان المحدثين (بافارسية) للعلامة الإمام الشيخ عبد العزيز الدهلوي ص ١٠٤ - ١٠٥.

هذا ما ذكره الشيخ عبد العزيز الدهلوي رحمه الله نقلاً عن بعض المغاربة، ولكن ألتزم الإمام مسلم بهذا الشرط في صحيحه لا يخلد من نظر.

ولكن إرادة الله غالبية، فلم يمهل الأجل لإكمال هذا الشرح المفيد، ذي قيمة علمية فنية كلامية، وكل شيء عنده بأجل مسمى - فقد وافاه الأجل سنة ١٣٦٩هـ في كراتشي باكستان، وقد أكمل الجزء الثالث من الشرح، وكان حامل لواء الإسلام والملقب بحق بشيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وجزءاً على خدمة الإسلام والمسلمين، وتقنين البلاد بالقانون الإسلامي. مدى جهده، واستعداد المسؤولين وإجابتهم لذلك.

وقد قدر الله تبارك وتعالى - وهو المعين دائماً والموفق لإكمال سلاسل الخير وما بدأ به مخلص من خدمة للشرعية الإلهية والكلام النبوي الشريف، وله أمثلة على مدى القرون والأنواع كما يدل على ذلك التاريخ العلمي والديني - أن يكون إكمال هذه السلسلة المباركة على يد من ينوب عن بادئ هذه السلسلة علماً ومذهباً، ووطناً ونسباً، ويمتاز - مع إجلال المؤلف الأول، والاعتراف بفضل وجدارته - بمزايا تكون نتيجة تقدم الزمان، وسنوح الفرص للدراسات الحديثة والقضايا العصرية، والاطلاع على تساؤلات علمية وتشريعية وما يحدث - كنتيجة للدراسات المقارنة وبحوث المستشرقين وكتاباتهم - من شبهات وتساؤلات. وكان ذلك بتهوض صاحب الفضيلة والسعادة العالم الراسخ الضليع، والحقوقي الكبير، فضيلة الشيخ محمد تقي العثماني - بارك الله في حياته ونفع به - قاضي التمييز الشرعي في المحكمة العليا في باكستان، وقد مارس التدريس، وأخذ العلوم من منابعها الأصلية، ورجالها الراسخين في العلم والدين، فبدأ بهذا العمل الجليل، ووفقه الله لإكمال هذه السلسلة في ستة مجلدات كبار، تسمى بتكملة افتتح الملهم ونشرها مكتبة دار العلوم كراتشي.

وكانت هذه الخاتمة للسلسلة المباركة، التي بدأ بها العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني رحمه الله ملئاً لفراغ وفضاء ولحاجة علمية، دينية فنية ومواجهة لبحوث وتساؤلات وشبهات، يقتضيها تغير الزمان، وتطور الحضارة والفكر، والبحوث المقارنة، فكان لا بد من مواجهة هذه التساؤلات والشبهات، الخفية والعلانية، وحلها في ضوء الشريعة وأنبثت العلمي النزيه، وشرح إصابة ما جاء في الشريعة الإسلامية والحديث النبوي الشريف، من قضايا وأحكام في ضوء العلم الراسخ الواسع، والاطلاع على التشريعات الأجنبية والعصرية، والعلوم الغربية، وبعض اللغات الأجنبية فكان فضيلة الأستاذ محمد تقي العثماني بحكم تضلعه من العلوم الشرعية، وتناولها وتلقيها من علماء راسخين متضلعين، كوالده العلامة الكبير والعلم الضليع الفقيه المحدث، والمدرس المحنك الموثوق به في دينه وعلمه، واتجاهه، العلامة المفتي محمد شفيق العثماني الديويندي، وغيره من العلماء الراسخين، والأساتذة البارزين جديراً بذلك قدراً عليه، فتناول عدداً كبيراً من القضايا وما جاء في الحديث النبوي، واحتوى عليه صحيح مسلم وغيره، من كتب الحديث والصحاح والمسانيد، من أحكام وقضايا، قد تثار حولها بحوث وتساؤلات، بتأثير الثقافة الحديثة، والحضارة الغربية والتشريعات الجديدة، بالبحث العلمي والمقارن، وأزال ما أثر حولها من شبهات، وما استغلّت لمنافع شخصية أو جماعية أو سياسية، وبكفي لذلك على سبيل المثال ما جاء في المجلد الثالث، الذي هو أمام الكاتب، من بحث في الجهاد والإمارة،

والصيد، والذبائح، والأطعمة والأشربة، وتقاس على ذلك بقية المجلدات.

فجاء هذا العمل العلمي والتأليفي في أوانه وفي مكانه، وحالفه التوفيق الإلهي، نسأل الله أن يتقبله وينفع به، ويجزي صاحبه أحسن الجزاء - بارك الله في حياته ونفعه ونفع به - ويفتح به قريحة المعلمين والمتعلمين، والمقتنين والمشرّعين، ويوفّقهم للنهوض لمثل هذه الأعمال المثمرة، المقبولة عند الله، وعند المنصفين والراسخين في العلم، والشاهدين بالفضل.

أبو الحسن علي الحسني الندوي

ندوة العلماء لكتاؤ (الهند)

١٤/٤/١٤١٦ هـ

١١/٩/١٩٩٥ م

الشعر الملهَم في تكملة فتح الملهَم

للأستاذ المحقق الأديب الأريب السيد خالد حسن هندواوي

عضو رابطة الأئمة الإسلاميين العالمية

- ١ - عبد على العلماء هل بموسم
- ٢ - فأعاد مولانا بذلك خدمة
- ٣ - فتح الإله عليها فنسرفيا
- ٤ - في علم بارينا القديم وحكمه
- ٥ - طوبى لأسلاف ترقوا قبلهم
- ٦ - وجزى الإله الآخرين فما ونوا
- ٧ - لكنهم - والحق يُذكر - قدموا
- ٨ - أكمل - جزاك الله - شرح مُبِيننا
- ٩ - يا أيها التَّحرير غورك عاجز

- ١٠ - يا أيها الغواص في بحر الهدى
- ١١ - يا أيها الزناب خذ سيف النُهي
- ١٢ - بعد الكتاب حديث أحمد قائد
- ١٣ - ظنوا بأنك أعجمي لا نعي
- ١٤ - والقول ذل - كالنمير - مسلسلاً
- ١٥ - صفحاته انقراء روض ناضر

- ١٦ - قُبِلت هذا السُفر قُبلة لهفة
- ١٧ - بفر حوى علم الحديث وفقهه
- ١٨ - علم به لا يفتني بمهارة

وقديته بالروح، بالفم، بالدم
ومرامه لنناقذ المتوسم
إلا جهابذة الرجال القُوم

ذاك البشير به ليعقوب الظمى
وكسنته بهجة تغره المتبسّم
با راقياً بالعلم فوق الأنجم
بدليلك الأقوى بغير تبرم
قامت على أسس الطريق الأقوم
عند المذاهب لا تضيق لمسلم
والعدل والإخلاص دون تهجم
إلا إلى النص الشديد المحكم
للمرجفين وكل باغ سجرم
يبلى، فتعساً للذعي المّفخّم
فألتمس تنسخه بضوء مُلزم
ردوا عن الإسلام كمل مهتم
ويشق صدر المبطلين بسخجم
فأنت فتاواه كمثل النّيلسم
بحر العلوم، فبائه من قلهم!
وحباً الجباة وكل غرثان ظمي
حتى علا! لكنه لم بهرم
تودى إلى الجنات يوم المغنم
ما لم تنقسم بمعلم ومعلم

* * *

بدرأ أنار لنا بليل مظلم
ماء زلالا قد جرى بنرّم
متألقاً متألقاً لم يذمم
أو أوجز المعنى فلم يتلّم
لنواحد المستوحش المنجهم
ويروم ذاك التحظ فوق الأنجم
أعلامنا، عربيتهم والأعجمي
قد نور الدنيا بكفر قيم

١٩ - قد جاءنا كقمبص يوسف إذ أتى
٢٠ - وافرحتاه فقد تحوّل مبصرنا
٢١ - ماذا أقول أياً تسقي زماننا
٢٢ - أمنت في الأقوال تحسم أمرها
٢٣ - المذهب الحنفى عمذك التي
٢٤ - وتبعث بالفقه المقارن حجة
٢٥ - الحق والإنصاف عندك شُبمة
٢٦ - إن التعصب عبادة مذمومة
٢٧ - حيوية الفقه العتيد إدانة
٢٨ - دين الشريعة خالد أبداً ولن
٢٩ - إن الضباب وإن تكاليف زحمة
٣٠ - كم سخر الله الجهابذة الألى
٣١ - وأنى «تقي» يصول في سنن الهدى
٣٢ - قبة الحياة قديمها وجديدها
٣٣ - قد خرّج الدر الثمين وغاص في
٣٤ - قد سدّ مولانا مكاناً خالياً
٣٥ - أفنى الشباب نجذ في طلب العلوي
٣٦ - «دار العلوم» له مدارج جنة
٣٧ - لا خير في هذي الحياة وعمرها

٣٨ - لله هذا الفتح صباحاً مسفراً
٣٩ - يا درنا المنصور أمة حكمة
٤٠ - صافي الزجاجة ليس يكدر صفوه
٤١ - إنا أضال فلا يملّ جلبسه
٤٢ - سنوى المسافرين والمقيم ومؤنس
٤٣ - طوبى لمن يحظى بفيض نواله
٤٤ - يكفي فخاراً أن يقرظه لنا
٤٥ - كالنكوكب الندوي «أبو حسن» الذي

ومحدث خدم النبي العالي
 حاز الغنون بفهمه المتقدم
 طلاب أهل العلم والفهم التمي
 وأعزها، فوق الثرا بالدرهم!
 وابن لنا شرف الحديث وعظم
 وعلى رسول العلم صل وسلم

٤٦ - والمعابد الفتح نعم محقق
 ٤٧ - والشيخ «يوسف» عالم متبحر
 ٤٨ - فأنفع إلهي بالصحيح وشرحه
 ٤٩ - أغلى هدايا العصر طراً، قيمة
 ٥٠ - فاهناً تقي به، وقرن شيوخنا
 ٥١ - وأرفع لواء العلم وأنشر فضله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فقد حان - والحمد لله سبحانه - أن أقدم لطلاب العلم «تكملة فتح الملهم» كاملة في ست مجلدات، وقد طالبت بي المدة في تأليف هذا الكتاب حتى استغرقت ثماني عشر سنة وتسعة أشهر (فإنني شرعت في هذا التأليف لتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ هـ وقد وقع الفراغ منه لتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٤١٥ هـ) وذلك لما اعترته من فترات طويلة لم أستطع فيها أن أستمّر في هذا العمل لأشغال متتابعة وأسفار متوالية. وكانت هذه المدة مما ازدحمت فيها عليّ الأشغال، وتشعبت النشاطات، وتكاثرت المسؤوليات، حتى بقيت مرات منقطعاً عن هذا العمل عدة أشهر، وقد استمرّ هذا الانقطاع في بعض الأحيان إلى سنة أو أكثر. وفي الفترات التي تمكنت فيها من تأليف هذا الكتاب، لم أستطع أن أخصّ له أكثر من ساعتين كلّ يوم. فلا أدري كيف أشكر الله سبحانه وتعالى على ما وفقني لإكمال هذا التأليف بالرغم من العوائق التي صاحبتني طوال هذه المدة، فاللهمّ لك الحمد كلّ، ولك الشكر كلّ، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

أمّا أسلوب الكتاب، فقد تحدثت عنه فيما افتتحت به المجلد الأول من التكملة، وأشكر الله سبحانه وتعالى على أن هذا الكتاب وقع موقع القبول والتقدير من قبل أهل العلم الذين شرفوه بالمطالعة والمراجعة في أبحاثهم العلمية. وقد تناوله العلماء في العالم الإسلامي بالثقة والاعتماد، وقد أمدّني بعضهم بالتنبيه على بعض الأخطاء أو التسامحات، وأكرمني بعضهم بتقديم بعض المقترحات والتوجيهات، وقد استفدت من جميع ذلك بفضل الله تعالى، أشكرهم على ذلك، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجزيهم على ذلك أحسن الجزاء.

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكلّ من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخصّ منهم بالذكر شقيقي الأكبر مولانا الشيخ المفني محمد رفيع العثماني، رئيس جامعة دار العلوم بكراتشي - حفظه الله تعالى في عافية سابعة - حيث أكرمني بمراعاة معظم مسودة الكتاب، وزودني بتوجيهاته القيمة، وأمّدني بإزالة كثير من العوائق التي حالت دون تأليف هذا الكتاب فجزاه الله تعالى خيراً.

كما أشكر الأخوين في الله الشيخ عبد الله ميمن أستاذ دار العلوم، والشيخ أبو صالح الأركاني (مدير مكتبة دار العلوم كراتشي) حيث تناوبا في مساعدتي في تخريج الأحاديث المذكورة في أول كل حديث، فجزاهما الله تعالى خيراً، ووفقهما لما يحبه ويرضاه.

وأسأل الله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به الثقالين، ويجعله ذخراً لهذا العبد الضعيف يوم لا ينفع مال ولا بنون، وله الحمد أولاً وآخراً.

محمد تقي العثماني

دار العلوم كراتشي ١٤

١٠ / محرم الحرام / ١٤١٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف للطبع الأول

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد النبي الرسول الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن كتاب «فتح الملهم» من أجل مؤلفات مولانا العلامة المحقق الداعية الكبير الشيخ شبير أحمد العثماني، لا يجهله أحد ممن له علاقة بالعلوم الإسلامية، وخاصة العلوم الحديثية منها. قد شرح فيه رحمه الله تعالى الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى شرحاً حافلاً جمع فيه أبحاثاً نادرة، وفوائد مبتكرة، وتكلم على كل حديث بما يشرح معانيه، ويبين دقائقه، ويوضح أقوال علماء الأمة فيه، ويرجع ما رجع فيها عنده، ثم يأتي في أكثر المواضع برأي وجيه من عنده، أو من عند مشايخه وأساتذته.

ولا أريد أن أطيل في وصف هذا الشرح، فإنه غني عن وصف مثلي إياه، ولكن الذي يؤسف طلاب هذا العلم أن شيخنا رحمه الله لم يتفق له إتمام هذا الكتاب، وكان قد شرع في تأليفه في الهند، قبل أن تبرز باكستان على خريطة العالم في صورة دولة إسلامية مستقلة. حتى ظهرت في الهند حركة قوية لإقامة هذه الدولة الإسلامية الحرة، فلم يستطع شيخنا رحمه الله أن يبقى منعزلاً عنها، واشتغل فيها ليل نهار، ولم يجد بعد ذلك فرصة للعود إلى إتمام هذا الشرح العظيم.

وكان والدي العلامة الفقيه المحقق الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله تعالى مؤسس دار العلوم بكراتشي، من أكثر الناس شغفاً بهذا الشرح، وأكثرهم شوقاً إلى إكماله وتتمته، فكم كان يتمنى أن يجد وقتاً يسد فيه هذا الفراغ، ولكنه كان مزدحم بالأشغال، ومتوالي الأسفار، فلم يستطع ذلك إلى آخر حياته، فالتمس ذلك من غير واحد من علماء عصره، ولكن لم يتفق ذلك لأحد منهم. فأمرني رحمه الله تعالى في آخر سنة من أيام حياته أن أشرع بعون الله تعالى في تأليف بنية الشرح تحت إشرافه وإرشاده.

وكنيت، لفصوور باعي وقلة بضاعتي، أجد نفسي قاصراً عن تحمل هذا العبء الثقيل، واقتحام هذا البحر الزاخر. ولكن شجعني حضرة الوالد رحمه الله تعالى ذلك بأنه سوف يرى كل ما أكتب، ويرشدني فيه بآراءه، وأفكاره، وعلمه، وتجاربه العلمية.

فاستخرت الله سبحانه وتعالى، وشرعت بتوفيقه في شرح كتاب الرضاع، وكنيت كل يوم

أعرض على حضرة الوالد - رحمه الله - كل ما كتبت في ذلك اليوم، فيسمع مني كل حرف منه بكل عناية وإصغاء، ويشير عليّ في مواضع منه بالإصلاح والتعديل، ويزودني في مواضع بفوائد علمية، وأبحاث نادرة، ويدلني مراراً على أساليب أتخذها في التأليف، يُسهل عليّ الغائب منال معاني الكتاب. فوالله كانت تلك الساعات من أحلى أيام حياتي، أعيشها في ضلال وازفة من حنان والد مشفق كريم، وعطف أستاذ رؤوف، وأدعية شيخ مرشد كامل، أقضي نهارني في جوعيق من نفحات الكتب العلمية، أجتني ثمرات العلم من هنا وهناك، وأمسي ليلى في كنف حضرة الوالد رحمه الله، يغمرنني بأنظاره المليئة حباً وحناناً، ويفيض عليّ من معارفه الفواحة، ويمدني بأدعيته التي لا أحمل متاعاً أغلى منها ولا أحلى.

ولكن كل نعيم في هذه زائل، وفوجئت بعد بضعة أشهر ب وفاة حضرة الوالد رحمه الله تعالى، وكانت أعظم كارثة في حياتي، وصرت بعدها كأني في صحراء مقفرة، لا ظل فيها ولا ماء، وبقيت مدة في حيرة واضطراب، لا يمكنني فراق حضرة الوالد من الرجوع إلى تأليف هذا الشرح، الذي ما كنت شرع فيه إلا اعتماداً على إرشاده. وكم وجدت نفسي يجبن عن إكمال هذا العمل بعد وفاته رحمه الله.

ثم لما تراجعته الأنفاس، وترأى الفكر والرأي، آثرت أن لا أدع عملاً فوض إلى حضرة الوالد، فعزمت بتوفيق الله سبحانه عليّ أن أستمّر في تأليف هذا الشرح مهما صعب عليّ أو ثقل، فرجعت إليه بعد بضعة أشهر، فوفقني الله سبحانه وتعالى لإدانة هذا العمل حتى الوقت الراهن.

وقد اعترت فيما بين ذلك فترات طويلة لأزدحام أشغالي، وتتابع أسفاري، حتى شعرت في بعض الأحيان كأني لا أستطيع أن أعود إليه أبداً، ولكن الله سبحانه وتعالى أكرم مما نتصور، وقد من عليّ بأن جعل تأليف هذا الكتاب من أعز أمثالي، وأحب أشغالي، لا أرتاح بشيء ما أرتاح له، ولا أسكن في حال ما أسكن وأنا جالس في غمار الكتب أكتب هذه الصفحات.

فالحمد، كل الحمد، لله سبحانه، الذي وفقني لإكمال مجلد واحد من هذا الكتاب، ولا تزال بين يدي عقبات وشعاب، وكما أنظر إلى جسامة العمل الذي لا يزال باقياً، ربما أقشعر لها، ولكن الذي يطمئني: أن ما تم على هاتين اليمين العاجزتين، لم يكن بقوتي، ولا بعلمي، ولا بعملتي، وإنما كان بمحض فضل من الله سبحانه، وإنه القادر الصمد الذي ربما يوفق ذرة من التراب لما يعجز عنه العجبال، فأرجو الله سبحانه أن يوفقني لإكمال باقي الأبواب، كما وفقني لإكمال هذا المجلد إن شاء الله تعالى.

منهجي في تأليف التكملة

وأما أسلوب هذه التكملة، فقد أشار عليّ غير واحد من الأحباب عليّ أن أتبع فيه أسلوب شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى في حصته من الشرح، ولكنني لم ألتزم ذلك لوجوه:

الأول: أن اثنى لا بطمع أن يبلغ الثريا، والظالم لا يدرك شأو الضليع، ولا سبيل التمثلي أن يجوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف «فتح الملهم»، ولعمري! إنه ضلال غايات، وصاحب آيات، فما كان لمثلي أن يقوم مقامه، أو يسد مسده.

والثاني: أن التكليف في اتباع أسلوب مؤلف آخر ربما يخرج الكتاب عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشب من بالاتباع، وإن مثل هذا التكلف المصنوع لا يليق بشرح حديث.

والثالث: أن معظم ما ألفه شيخنا رحمه الله تعالى في المجلدات الثلاث الأول، يتعلق بالعقائد والعبادات، وأما الأبواب التي شرعت في شرحها: جلها من المعاملات والأخلاق، والسير، وغيرها، ولكل من الأبواب مقتضيات خاصة، ولا يمكن أن يتبع في جمعها أسلوب واحد.

فمن هذه الوجوه لم أنتم توحيد الأسلوب من كل ناحية، ولكني اجتهدت أن لا يكون بين الحصتين من الكتاب يون يائن، والتزمت في هذه التكملة بأمور:

١ - قد وضعت الأرقام على كل رواية، ليسهل الإحالة عليها.

٢ - التزمت بتخريج كل حديث، تحت أول طريق من ذلك الحديث، وقد وقع هذا الالتزام في تخريج الحديث من الصحيح الستة مستوعباً، ومن غيرها أيضاً في بضع الأحيان، وأثرت الإحالة على أبواب كل كتاب، دون الإحالة على الصفحات، لأنها تتغير بتغير الطباعة دائماً.

واعتمدت في تخريجي هذا على تحفة الأشراف، للمزي، وجامع الأصول لابن أبي شير، وحاشيته لعبد القادر ارناؤوط، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. والجامع الصغير للسيوطي، والفتح الكبير للبيهقي، وذخائر المواريث للنابلسي، وغيرها من الكتب، وقد راجعت في معظم المواضع أصل الكتاب الذي أحبل عليه، ولكن لم أنتم ذلك في بعض المواضع عند ثقتي بصحة الإحالة، وهناك أحاديث لم أفر بتخريجها في المصادر المذكورة، فقامت بتخريجها بنفسي.

٣ - التزمت في أكثر المواضع بضبط أسماء الرجال والأماكن، من المصادر الموثوق بها عند العلماء المحققين، كالخلاصة للخزرجي، والتقريب للحافظ، والمعني للكجراتي، والأنساب للسمعاني، ولم أبال في كثير من المواضع بإعادة الضبط عند تكرار الأسماء في الحديث، إلا فيما عرف ضبطه بما يستغني عن بيان.

٤ - ذكرت تراجم الرجال الموجزة في كثير من المواضع، وسيجد القاري، الكريم في آخر الكتاب إن شاء الله، فهرساً جامعاً للأعلام المترجم لهم في الكتاب.

٥ - قد آتيت في بداية كل كتاب بمقالة تحدث عن أصول ذلك الكتاب، وتاريخه وأسراره، مقارنة في أكثر الأوقات بالديانات والنظريات الأخرى.

٦ - اجتهدت في شرح كل حديث أن أتى بزيادات توضح معنى الحديث، أو تفصل قصته،

من الطرق التي لم يخرجها الإمام مسلم رحمه الله وأخرجها غيره.

٧ - اجتهدت في كل مسألة فقهية أن آتي بمذاهب الفقهاء من كتبها المعتمدة، وأشرح كل مذهب بتفصيل يوضح مراده، فكثيراً ما يقع الخطأ في فهم مراد هذه المذاهب لإيجاز محل في البيان، فأثرت التفصيل والإيضاح، ليكون القارىء فيها على بصيرة.

٨ - ذكرت دلائل كل فقيه من الكتاب والسنة، وتكلمت عليها مثلاً وإسناداً، يضبط يسهل تناوله للطالبيين، ثم أثبت بالدلائل للمذهب الراجح مالمالكاً مسلك الإنصاف، مجتنباً عن التكلف والتعسف في الانتصار لمذهب مخصوص.

ولا شك أنني حنفي في المذهب الفقهي، وأثبت بدلائل هذا المذهب بكل بصيرة، والحمد لله، ونكفي لا أنسى كلمة لحضرة والذي رحمه الله، قد نفعني الله بها كثيراً، فإنه قال مرة، وهو مخاطب جماعة من الطلاب: «لا بأس بأن تكونوا حنفيّة في مذهبكم الفقهي، ولكن إياكم وأن تتكلفوا بجعل الحديث النبوي حنيفاً».

وكانت هذه الكلمة النافعة راغدي في مباحث أحاديث الأحكام من هذا الكتاب.

٩ - لقد حدثت في عصرنا الحاضر مسائل وأبحاث لا يوجد لها ذكر في كتب المتقدمين، فإنها مسائل جديدة لم تكن متصورة قبل هذا العصر، فالتزمت بأن أتى بها وأحكامها الشرعية في مواقعها المناسبة، إما بتصريح من فقهاء عصرنا، أو باستنباط من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء المتقدمين، مثل أحكام بيع الحقوق، والأوراق النقدية، ومبادلة العملات بالعملات، وغيرها.

١٠ - لقد أثرت في عصرنا الحاضر أبحاث كانت مفروغة عنها عند المتقدمين، ونكفيها أثرت اليوم بدلائل جديدة من قبل بعض المستفرين، مثل مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة الملكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك، وأمثالها فالتزمت ببيان هذه المسائل، وتحقيق الحق في ذلك، وتنفيذ ما يثار حوله من شبه، وقطع منشأ الشبهات فيها، وسيجد القارىء الكريم في أمثال هذه المباحث ما يطمئن إليه القلب وينشرح به الصدر إن شاء الله تعالى.

هذا، وكل ذلك مع اعترافي بقصور علمي، وقلة بضاعتي، مع شعوري بأن مقام شرح الحديث مقام خطير، وإني أعوز تلك الصفات التي يقتضيها هذا المقام الخطير، وما كنت لأجترى عليه أبداً، إن لم يكن حضرة الوالد رحمه الله أمرني بذلك؛ والحق أنني نصبت نفسي في هذا الكتاب كطالب علم، لا كمعلم، فاجتنبت ثمرات العلم من الكتب الموثوق بها، ورتبتها في صورة هذا الكتاب، لتفيد غيري كما أفادني، فلا يبعد أن تكون في عملي هذا أخطاء وزلات، ولا عصمة إلا لله ولرسوله. وأكون ممثلاً لكل من اطل فيه على خطأ، فنبهني على ذلك، فإن الدين النصح لكل مسلم، وإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

وأكون مقصراً في واجبي لو أغفلت في ختام هذه الكلمات ذكر شقيقي الأكبر، العالم المحقق الفاضل، مولانا الشيخ المفني محمد رفيع العثماني، مدير دار العلوم بكراتشي، حفظه

الله تعالى في عافية تامة، ورفاهية سابعة، فإنه أكرمني طوال هذا العمل بإرشاداته المشكورة وطالع معظم مسودة الكتاب بعين العناية مطالعة دقيقة، وأمدني في مواضع بمشورته الغالية، وفوق كل ذلك، إنه تحمل عباً الأعمال الإدارية الصعبة لدار العلوم بنفسه، بما جعلني أتفرغ لهذا التأليف، وأمثاله من الأعمال العلمية، فجزاه الله تعالى خيراً، وأجزل أجراً.

وأرجو القارئ الكريم أن لا ينساني في أدعته الصائحة لأن يوفقني الله لإنتمام هذا العمل بسلامة واستقامة، ويعصمني عن الزلل والضلال، إنه سميع قريب مجيب الدعوات، وإنه عني كل شيء فديراً، والله الحمد أولاً وآخرأ.

محمد تقي العثماني

خادم الطلبة بدار العلوم كراتشي - ١٤

٧ / ٧ / ١٤٠٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب: الرضاع

كتاب الرضاع

وجه مناسبة هذا الكتاب بالنكاح أن المقصود منه الولد، وهو لا يعيش غالباً في ابتداء نشأته إلا بالرضاع، قاله ابن الهمام في الفتح، وقال حضرة والذي فضيلة مولانا الشيخ المفتي محمد شفيع حفظه الله تعالى: الأظهر في وجه مناسبه بالنكاح أن أكبر أحكام الرضاع هو حرمة الزواج، فكان هذا الباب في الحقيقة جزءاً من باب المحرمات، كما أدرجه فيه كثير من المؤلفين، غير أن هذا النوع من المحرمات لما كانت فيه تفاصيل كثيرة، أفردوا ذكرها كتاباً مستقلاً، وألحقوه في آخر النكاح.

ونريد قبل الشروع في شرح أحاديث هذا الكتاب أن نأتي بمباحث مفيدة تزيد البصيرة في الموضوع، والله الموفق.

المبحث الأول في معنى الرضاع لغة

فاعلم أن الرضاع والرضاعة، يفتح الراء وكسرها في كليهما، مصدر رضع كسمع في لغة تهامة، وأما أهل نجد فيجعلونه من باب ضرب، يقال: رضع الصبي، إذا امتص ثدي المرأة، فهو راضع ورضع. ويقال الراضع للثيم أيضاً، لأنه للومه يرضع إبله أو غنمه ولا يحلبه، مثلاً بسمع صوت حنبله فيطلب منه اللبن، وجمعه رضع، ومنه قول سلمة بن الأكوع رضعته: «واليوم يوم الرضع» يعني: اليوم يوم هلاك الثمام. هذا مذحج ما في ناز العروس للزبيدي، ومجمع البحار للفتي.

المبحث الثاني في معناه وحكمه شرعاً

فالرضاع في الشرع: مص الرضيع اللبن من ثدي الأممية في وقت مخصوص، أي مدة الرضاع، كذا عرّفه ابن الهمام في فتح القدير (٣ - ٢)، وفسره ابن نجيم: «أي وصول اللبن من ثدي المرأة إلى جوف الصغير من فمه أو أنفه في مدة الرضاع» فشمّل ما إذا حلبت لبنها في

قارورة، فإن الحرمة تثبت بإيجار هذا اللبن صبيّاً، وإن لم يوجد المص، وإنما ذكره لأنه سبب للوصول، فأطلق السبب وأراد المسبب، فلا فرق بين المص والصب والسعوط والوجور، كما في الخانية، وخرج «بالأدمية» الرجل والبهيمة، وأطلقها فشمّل البكر والشب والحية والمنيّة، وقيدنا «بالقم والأنف» ليخرج ما إذا وصل بالإنفطار في الأذن والإحليل والجائفة والأمة، وبالحقنة في ظاهر الرواية، كما في الخانية. وخرج «بالوصول» لو أدخلت امرأة حلمة ثديها في فم رضيع، ولا يدري أدخل اللبن في حلقه أم لا؟ لا يحرم النكاح، لأن في المانع شكاً، كذا في التولو الجية انتهى كلام ابن نجيم في البحر الرائق (٣ - ٢٢١ و ٢٢٢).

ثم إن أحكام الرضاع إنما تتعلق بتحريم النكاح وتوابعه، من الحجاب والنظر والخلوة والمسافرة، فالذين تربطهم وصلة الرضاع يحرم بينهم النكاح، ويجوز أن ينظر كل واحد منهم إلى الآخر، ويخلو به، ويسافر معه (إلا أن يخشى الفتنة) ولكن لا يترتب عليه سائر أحكام النسب من التوارث، ووجوب الإنفاق، والعنق بالملك، ورد الشهادة، والعقل، وإسقاط القصاص، وقد حكى الحافظ في فتح الباري (٩ - ١٢٠) الإجماع على ذلك.

المبحث الثالث في أسرار أحكام الرضاع

قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله في حجة الله البالغة (٢ - ١٣١) في بيان محرمات النكاح: «ومنها الرضاعة، فإن التي أرضعت تشبه الأم من حيث إنها سبب اجتماع أمشاج بنيتها وقيام هيكله، غير أن الأم جمعت خلقته في بطنها، وهذه درت عليه سدرمه في أول نشأته، فهي أم بعد الأم، وأولادها إخوة بعد الإخوة، وقد قاست في حضانتها ما قاست، وقد ثبت في ذمته من حقوقها ما ثبت، وقد رأت منه في صغره ما رأت، فيكون تملكها والوثوب عليها مما تمجه الفطرة السليمة، وكم من بهيمة عجماء لا تلتفت إلى أمها أو إلى مرضعتها هذه الفتنة، فما ظنك بائرجال؟ وأيضاً، فإن العرب كانوا يسنرضعون أولادهم في حي من الأحياء، فيشب فيهم الوليد، ويخالطهم كمخالطة المحارم، ويكون عندهم للرضاعة لحمة كلحمة النسب، فوجب أن يحمل على النسب، وهو قوله ﷺ: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة».

«ولما كان الرضاع إنما صار سبباً للتحريم لمعنى المشابهة بالأم في كونها سبباً لقيام بنية المولود وتركيب هيكله، وجب أن يعتبر في الإرضاع شيان: أحدهما القدر الذي يتحقق به هذا المعنى، فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من، ثم تسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ في القرآن (قنت: كما في حديث عائشة، سبأتي تحقيقه إن شاء الله في شرح الأحاديث). أما التقدير فلأنه لما كان المعنى موجوداً في الكثير دون القليل وجب عند التشريع أن يضرب بينهما حد يرجع إليه عند الاشتباه، وأما التقدير بعشر فلأن العشر

أول حد مجاوزة العدد من الأحاد. وقدر به في العشرات، وأول حد يستعمل فيه جمع الكثرة، ولا يستعمل فيه جمع القلة، فكان نصاباً صانحاً لضبط الكثرة المعتمد بها المؤثرة في بدن الإنسان.

«أما النسخ بخمس فلا احتياط، لأن الطفل إذا أرض خمس رضعات غزيرات يظهر الرونق والنضارة على بدنه، وإذا أصابه عوز اللبن في هذه الرضعات وكانت المرضع غير ذات در ظهر على بدنه الفحول (يعني ييس الجلد على العظم) والهزال، وهذه آية أنها سبب التنمية وقيام الهيكل، وما دون ذلك لا يظهر أثره».

«وأما على قول من قال: يحرم الكثير والقليل (كما هو مذهب الحنفية) فالسبب تعظيم أمر الرضاع وجعله كالمؤثر بالخاصية، كسنة الله تعالى في سائر ما لا يدرك مناط حكمه».

«والثاني: أن يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشيع صورة الولد، وإلا فهو غذاء بمنزلة سائر الأغذية الكائنة بعد التشيع وقيام الهيكل، كالثياب بأكل الخبز، قال ﷺ: «إن الرضاعة من المجاعة» وقال ﷺ: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فنى الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام» انتهى كلام الشيخ ولي الله الدهلوي.

المبحث الرابع في حقوق الرضاعة

ولما كانت المرضعة تشابه الأم في كونها سبباً لقيام البنية وتركيب الهيكل، واعتبرها الشرع أمًا في تحريم النكاح ورفع الحجاب، فإنها تستحق من الخدمة والإكرام بعض ما تستحقه الأم النسبية، فقد روى زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: «جاءت حليلة ابنة عبد الله أم النبي ﷺ من الرضاعة إلى النبي ﷺ يوم حنين، فقام إليها، ووسط لها رداء، فجلست عليه» ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (بحاشية الإصابة ٤ - ٢٦٢) وأخرج أبو داود وأبو يعلى وغيرهما من طريق عمارة بن ثوبان عن أبي الطفيل ﷺ أن النبي ﷺ كان بالجعرانة يقسم لحماً، فأقبلت امرأة بدوية، فلما دنت من النبي ﷺ بسط لها رداءه، فجلست عليه، فقلت: من هذه؟ قالوا: هذه أمه التي أرضعته، ذكره الحافظ في الإصابة (٤ - ٢٦٦).

وأخرج عبد الرزاق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن إبراهيم بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: «جاءت أخت رسول الله ﷺ السعدية إليه، مرجعه من حنين، فلما رآها رحب بها، ووسط لها رداء لأن تجلس عليه، فأعظمت ذلك، فعزم عليها، فجلست، فلذرفت عينا رسول الله ﷺ حتى بنت لحينه دموعه، فقال رجل من انقوم: أتبكي يا رسول الله؟ قال: نعم! لرحمتها وما دخل عليها، لو كان لأحدكم أخذ ذهباً فأعطاه في حق رضاعه ما أدى حقها. أما حقّي الذي أخذ منك فلك، وأما ما للمسلمين فليست بأخذ به إلا أن

يطيئوا به نفساً، قالت: فلم يبق أحد من المسلمين إلا أدى إليها ما أخذ منها، كذا في مصنف عبد الرزاق (٧ - ٤٧٩ رقم ١٣٩٥٧) قال العبد الضعيف: وكانت هذه شيماء، أخت النبي ﷺ من الرضاعة، وذكروا أنها كانت تحضن رسول الله ﷺ مع أمها، وقال ابن إسحاق عن أبي وجزة السعدي أن الشيماء لما انتهت إلى رسول الله ﷺ قالت: يا رسول الله إني لأحتك من الرضاعة. قال: وما علامة ذلك؟ قالت: عضمة عضضتها في ظهري وأنا متوركك، فعرف رسول الله ﷺ العلامة، فبسط لها رداءه. ثم قال لها: إن أحببت فأقبمي عندي محبة مكرمة، وإن أحببت أن أمتنعك فأرجعي إلى قومك، فقالت: بل تمتعني ونرديني إلى قومي، فمتعها وردعا إلى قومها، وذكر محمد بن المعلى في كتاب الترفيص أن الشيماء كانت ترقص النبي ﷺ وهو صغير:

يا ربنا أبوق نسنما محسماً
حسنى أراه يافماً وأمرد
ثم أراه سيبدأ مسوداً
واكببت أعاديته معاً والحسناً
وأعطته عزاً يدوم أبداً

(كذا في الإصابة للحافظ ٤ - ٣٣٥ و٣٣٦ ترجمة الشيماء).

وكانت ثوبية مولاة أبي لهب أول مرضعة أرضعته ﷺ، واختلفت في إسلامها، وذكرها ابن مندة في الصحابة، وكان ﷺ يكرمها، وكانت تدخل عليه بعد أن تزوج خديجة ﷺ، ويصلها من المدينة، حتى ماتت بعد فتح خيبر، وكانت خديجة تكرمها، كذا في عمدة القاري (٩ - ٣٨٤) باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم.

وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي والدارمي: «عن حجاج بن حجاج الأسلمي عن أبيه أنه قال: يا رسول الله! ما يذهب عني مذمة الرضاع، فقال: غرة عبد أو أمة، وكانت العرب يستحبون أن يرضعوا للظئر بشيء سوى الأجرة عند انفصال، كما في المرقاة لعلي القاري (٦ - ٢٢٩ باب المحرمات) فكان سؤال الحجاج ﷺ عن هذا الرضخ، ولذلك ترجم أبو داود على هذا الحديث بقوله: «باب ما يرضخ عند انفصال»، فقضى لها رسول الله ﷺ بغرة عبد أو أمة، وقال الطيبي: «الغرة لا مملوك، وأصلها البياض في جبهة الفرس، ثم استعير لأكرم كل شيء كقولهم: غرة القوم سيدهم، ولما كان الإنسان المملوك خير ما يملك سمي غرة، ولما جعلت الظئر نفسها خادمة جوزيت بجنس فعلها» تفنه علي القاري في المرقاة.

مسألة في استرضاع الحمقاء

وحكى ابن نجيم في البحر (٣ - ٢٢٢) عن المحيط أنه لا ينبغي للرجل أن يدخل ولده إلى الحمقاء لرضعته، لأن النبي ﷺ نهى عن لبن الحمقاء، وقال: اللين يعدي، وإنما نهى لأن اندفع إلى الحمقاء يعرض ولده للإهلاك بسبب قلة حفظها له وقهدها، أو نسوء الأدب، فإنها لا تحسن

تأديبه، فينشأ الولد سبيء الأدب، وقوله «اللبن يعدي» يحتمل أن الحمقاء لا تحتمي من الأشياء الضارة للولد، فيؤثر في لبنها فيضر بالصبي، وهذا موافق لما تقول الأطباء، فإنهم يأمرّون المرضعة بالاحتماء عن أشياء تورث بالصبي علة، ويحتمل أنه إنما نهى عن ذلك حتى إذا اتفق اتفاق لا يضاف إلى العدوى. انتهى.

قال العبد الضعيف: أما حديث النهي عن استرضاع الحمقاء، فقد أخرجه الطبراني في الصغير (ص - ٢٧ مرويّات أحمد بن عمرو) عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «لا تسترضعوا الورهاء» قال يونس بن حبيب: الورهاء الحمقاء، وأخرجه البزار عنها بلفظ: «لا تسترضعوا الحمقاء، فإن اللبن يورث» ذكرهما الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ - ٢٦٢) وقال: إسنادهما ضعيف، ولكن في كلام البزار ما يدل على أن ضعفه يتحمل، فإنه قال بعد إخراجها: «لا نعلمه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وعكرمة لين الحديث، وقد احتمل حديثه» راجع كشف الأستار عن زوائد البزار ٢ - ١٦٩ رقم ١٤٤٦. وأخرج الطبراني في الأوسط عن عمر: «أن رسول الله ﷺ نهى عن رضاع الحمقاء» وفيه عباد بن عبد الصمد وهو ضعيف، كما في زوائد الهيثمي.

وروى عن زياد السهمي مرسلاً، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تسترضع الحمقاء، فإن اللبن يشبه» أخرجه أبو داود في باب ما جاء في النكاح من المراسيل (ص - ١١) والبيهقي في باب ما ورد في اللبن يشبه من رضاع السنن الكبرى (٧ - ٤٦٤) وابن أبي عمير في مسنده، كما في المطالب العالية للحافظ ابن حجر (٢ - ٧٩ رقم ١٧٠٨). وزياد السهمي هو مولى عمرو بن العاص، مجهول من الثالثة، كما في التقريب، وقد سماه في المطالب العالية: زياد بن إسماعيل القرشي السهمي المكي، وهو من رجال مسلم صدوق سبيء الحفظ، غير أنه من السادسة كما في التقريب، وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، نعم أخرج البيهقي في هذا المعنى عدة آثار عن عمر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (راجع السنن الكبرى ٧ - ٢).

ويروى في هذا الباب حديث آخر، وهو ما أخرجه القضاعي من حديث صالح بن عبد الجبار عن ابن جريج عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «الرضاع يغير الطباع» قال السخاوي بعد نقله في المقاصد الحسنة: «هو عند أبي الشيخ عن ابن عمر» وذكره علي المتقي في أقوال الرضاع من كنز العمال (٦ - ١٤١) فعزاه إلى القضاعي، ورمز له ب«ابن ماجه»، غير أنني لم أجده في الرضاع من سنته، وعلى كل حال، فالحديث مقبول إن شاء الله، وقال السخاوي بعد سرده: «ومن ثم لما دخل الشيخ أبو محمد الجويني بيته، ووجد ابنه الإمام أبا المعالي يرتضع ثدي غير أمه اختطفه منها، ثم نكس رأسه ومسح بطنه، وأدخل إصبعه في فيه، ولم يزل يفعل ذلك حتى خرج ذاك اللبن، قائلاً: يسهل على موته، ولا تفسد طباعه، يشرب لبن غير أمه، ثم لما كبر الإمام كان إذا حصلت له كبوة في المناظرة يقول: هذه من بقايا تلك الرضعة. وقال العز

(١) - باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

٣٥٥٣ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا. وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْهِ فُلَانًا» (لَعَمْرُكَ حَفْصَةُ مِنَ الرُّضَاعَةِ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا (لَعَمْرُهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَمْرُكَ. إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ».

الديري: العادة جارية أن من ارتضع امرأة فالغالب عليه أخلاقها، من خير وشره انتهى كلام السخاوي في المقاصد الحسنة (ص - ٢٢٧ و ٢٢٨ رقم ٥٢٤).

(١) - باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

١ - (١٤٤٤) - قوله: (حدثني يحيى بن يحيى) قلت: أخرج هذا الحديث مالك في الموطأ، والبخاري في الصحيح، وأحمد في مسنده.

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر) إلخ: أي: ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، كما في فتح الباري.

قوله: صوت رجل يستأذن في بيت حفصة) إلخ: فإن بينهما كانا ملاصقين، وقال الحافظ في الفتح: لم أقف على اسم هذا الرجل.

قوله: (أراه) بضم الهمزة، يعني: أظنه.

قوله: (فلانا لعمر حفصة) اللام ههنا بمعنى (عن) أي: قال ذلك عن عم حفصة، وفيه حجة الجمهور في تحريم لبن النحل، وستأتي المسألة بتفصيلها في الحديث الآتي إن شاء الله.

قوله: (قالت عائشة) فيه التثنية، وكان السياق يقتضي أن يقول: قلت.

قوله: (لو كان فلان حياً) قال الحافظ: لم أقف على اسمه أيضاً، وهم من فسره بأفلح أخى أبي القعيس. قلت: وسيأتي وجهه في الحديث الآتي.

قوله: (إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) قد أجمعت الأمة لهذا الحديث على أن ما يحرم من قرابات النسب والنسب يحرم أمثالها في الرضاع، فيحرم من الرضاع الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمات، والخالات، والأعمام، والأخوان، وجميع الأصول والفروع. وقد استثنى منه الفقهاء بعض الصور، مثل أم أخته من الرضاع وأخت ابنه من الرضاع وغيرهما.

وقد بلغ بها ابن نجيم في البحر إلى إحدى وثمانين صورة، ولكنه استثناء منقطع لما قال ابن الهمام رحمه الله: «قالت طائفة: هذا الإخراج تخصيص للحديث، أعني (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) بدليل العقل، والمحققون على أنه ليس تخصيصاً، لأنه أحال ما يحرم بالرضاع على ما يحرم بالنسب، وما يحرم بالنسب هو ما تعلق به خطاب تحريمه، وقد تعلق بما عبر عنه بلفظ الأمهات والبنات، وأخواتكم وعماتكم وأخالاتكم، وبنات الأخ وبنات الأخت، فما كان من مسمى هذه الألفاظ متحققاً في الرضاع حرم فيه. والمذكورات ليس شيء منها من مسمى تلك، فكيف تكون مخصصة وهي غير متأولة؟ ولذا إذا تناول الاسم في النسب جاز النكاح، كما إذا ثبت النسب من اثنين، ولكل منهما بنت، جاز لكل منهما أن يتزوج بنت الآخر، وإن كانت أخت ولده من النسب، والاستثناء في عبارة الكتاب على هذا يجب أن يكون منقطعاً انتهى من فتح القدير (٣ - ٩).

فالحاصل أن الأم النسبية لأخته الرضاعية إنما نحل للرجل إذا لم ترضعه لأنه لا نسب بينهما ولا رضاع، ولا يتناولها اسم (الأم) من إحدى الجهتين، وكذلك الأم الرضاعية لأخته النسبية وغيرها، فالقول بحلتها ليس تخصيصاً للنص ولا استثناء متصلاً، وإنما سماه الفقهاء استثناء من جهة الصورة فحسب، لما كان يتوهم في الظاهر أنه داخل في عموم الحديث.

مسألة تحريم حليلة الابن من الرضاع

ثم إن حرمة زوجة الابن من الرضاع وزوجة الأب من الرضاع مما قد اتفق عليه الفقهاء قديماً وحديثاً، ولكن اعترض عليه ابن الهمام بما أشكل على كثير من العلماء، وحاصل ما قاله أن تحريم حلل الأباء والأبناء إنما هو بالصهر لا بالنسب، والنبي ﷺ قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب، لا على شقيقه، وهو الصهر، فيجب الاقتصاد على مورد النص، فإثبات تحريم حليلة كل من الأب والابن من الرضاعة قول بلا دليل، بل الدليل يفيد حلها، وهو قيد الأصلاص في قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَُمَّهَاتِكُمْ﴾ (النساء: ٢٨) وكونه لإخراج حليلة المتبني لا ينفي أن يكون لإخراج حليلة الأب والابن من الرضاع لصلاحيته لذلك.

هذا ما استشكله ابن الهمام، وطالما فتشت عن جوابه في كتب الفقهاء والمحدثين، فلم أظفر بشيء مقنع، ورأيت أن العلامة ابن عابدين رحمه الله ذكر هذا الإشكال في رضاع رد المحتار (٣ - ٢١٣) ولم يجب عنه شيء، وذكره ابن القيم وقال: (فمن ظفر فيها بحجة فليرشد إليها. وليدل عليها، فإننا لها متقادون وبها معتمدون) كما في تفسير المنار من النساء (٤ - ٤٨٠)، والمسألة خطيرة مما اتفق عليه الأئمة الأربعة، بل قد ذكر القاضي ثناء الله أنه قد انعقد عليه الإجماع، كما في التفسير المظهر (٣ - ٦٢).

ثم فتح الله تعالى عليّ هذا الإشكال، وسنح لي جواب، غير أنني لم أكن أثق بنفسي، حتى

٣٥٥٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح قَالَ رَحَدَّثَنِي أَبُو مُعَاوِيَةَ
إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ. حَدَّثَنَا غُلَيْبُ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ. جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

٣٥٥٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ. قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

أجد من يؤيده من العلماء الأكابر، فسكتُ عنه مدة، حتى وجدت شيخ مشايخنا إمام العصر
العلامة محمد أنور شاه الكشميري رحمه تعالى أجاب عن هذا الإشكال بعين ما سنع لي والحمد
لله تعالى، وإليك نصه من أماليه على صحيح البخاري، حيث يقول:

«وقد وقع هنا سهو من الشيخ ابن النهم حيث قال: إن امرأة ابنه من الرضاع حرام على
الأب، وعلى قضية الحديث يلزم أن لا تكون حراماً، لأن حرمة ابنه من جهة المصاهرة لا من
جهة النسب، ودلُّ الحديث على أن المحرمات من الرضاعة هنَّ المحرمات من النسب فقط،
وهذه ليست محرمة من جهة النسب، فينبغي أن تكون حلالاً. قلت: وقد سها فيه الشيخ،
ومشوه أنهم ذكروا الصورة المذكورة في باب المصاهرة، فظن أن الحرمة فيها من قبل الصهر
فقط، مع أن النسب أيضاً دخل فيها، كما تدلُّ عليه إضافة المرأة إلى الابن، فحرمة زوجة الابن
على الأب من جهتين: لأجل الصهر، ولكونها زوجة لابنه أيضاً، وكذا حرمة زوجة الأب على
الابن، لكونها امرأة لأبيه أيضاً، ففي إضافة المرأة إلى الابن والأب إشعار بأن النسب أيضاً
مراعى في هاتين المحرمتين، فأنحلَّ الإشكال» انتهى كلام الشيخ الأنور من كتاب الشهادات في
فيض الباري (٣ - ٣٨٥).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهذا الجواب مما يشرح به الثقب، وحاصله أن
المصاهرة إنما تتركب من شيئين: وهما النسب والزواج، فزوجة الابن من الرضاع إنما تحرم
على أبيه لأن تزوجها نسباً إليه، فلولا أن زوجها ابن له لما حرمت عليه، فهذا يدلُّ على أن
النسب مؤثر في حرمة حليلة الابن في الجملة، وقد صرح الحديث أن ما كان النسب مؤثراً في
حرمة يعزى في الرضاع، سواء كان النسب هو المؤثر الوحيد، أو كان مؤثراً مع غيره، كما في
الصهر. وإلى هذا المعنى يشير العلامة ابن نجيم في البحر حيث يقول: «أي حرم بسبب الرضاع
ما حرم بسبب النسب فواية وصهرية...» لحديث الصحيحين المشهور: «يحرم من الرضاع ما
يحرم من النسب» ومعناه: أن الحرمة بسبب الرضاع تعتبر بحرمة النسب، فتشمل حيلة الابن
والأب من الرضاع، لأنها حرام بسبب النسب، فكذا بسبب الرضاع، وهو قول أكثر أهل العلم،
كذا في المبسوط» انتهى من البحر الرائق (٣ - ٢٢٢).

(٢) - باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣٥٥٦ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ،

(٢) - باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣ - (١٤٤٥) - قوله: (عن عائشة؛ أنها أخبرته) هذا الحديث أخرجه البخاري في الشهادات، باب الشهادة على الأنساب إلخ، وفي النكاح، باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم، وأبو داود، (رقم: ٢٠٥٥)، والنسائي، كلاهما في النكاح، والترمذي (رقم: ١١٤٧) في الرضاع.

قوله: (أن أفلح أخا أبي القعيس) قد اختلف رواه هذا الحديث في تسمية هذا الرجل، فتجد فيه روايات آتية:

١ - أكثر الروايات على أنه أفلح أخو أبي القعيس، وكان أبو القعيس أباً لعائشة من الرضاع وأفلح عمها، كما في أكثر الروايات عند المصنف، وهو الذي أخرجه البخاري في صحيحه، وهو الصحيح المحفوظ، كما صرح به النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح.

٢ - وقع في بعض الروايات أنه أفلح ابن أبي قعيس كما أخرجه المصنف وابن ماجه (١) - (٢٨١) من طريق سفيان الثوري عن هشام عن عروة، والدارقطني (٤) - (١٧٧) من طريق سفيان عن الزهري وهشام كليهما عنه، والبيهقي من وجه آخر، كما ذكره الحافظ في الإصابة من ترجمة أفلح (١) - (٧١).

٣ - ووقع في بعضها أنه أفلح بن قعيس، كما أخرجه المصنف من طريق عراك بن مالك عن عروة، وقال الحافظ في الفتح: «ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيساً، أو اسم جده، فنسب إليه، فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو جده، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عفيل عن الزهري بلفظ: «فإن أخا بني القعيس»، وكذا وقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة اهـ (٩ - ١٢٩).

٤ - ووقع في بعضها أنه أبو قعيس، كما أخرجه المصنف من طريق أبي معاوية عن هشام، وأخرجه أحمد من طريق عباد بن منصور عن القاسم بن محمد كما في الفتح الربيعي (١٦) - (١٨٣).

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص - ٢٠٣) من نفس طريق أحمد، وفي آخره: «قال: وكان أبو قعيس أخو أفلح زوج ظئر عائشة» وكذلك أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط عن أبي قعيس نفسه أنه أتى عائشة فاستأذن عليها إلخ. وقال الطبراني في آخره: (لم يروه عن أبي قعيس إلا القاسم ولا عنه إلا عباد، تفرد به هدية عن محمد بن بكر) (المعجم الصغير ص -

جاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا . وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ .

١٥٤ مرويات الفضل رقم: ٧٣٣ ذكره الهيثمي في الزوائد (٤ - ٢٦٢) وقال: (فيه عباد بن منصور، وهو ثقة وقد ضَعُفَ) وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور كما في الفتح، وابن خزيمة في صحيحه وابن مندة من طريقه، ثم من رواية يحيى بن أبي كثير عن عكرمة أن أبا قعيس وائل بن أفلح استأذنا على عائشة، ذكره الحافظ في ترجمة وائل بن أفلح من الإصابة (٣ - ٥٩٢).

وقال الحافظ: «وقع في رواية له - أي: مسلم - استأذن عليها أبو القعيس، وهذا وهم من بعض رواته، وهو أبو معاوية رواية عن هشام: فقد خالفه حماد بن زيد عنه، وهو أحفظ منه لحديث هشام، فقال: إن أخا أبي القعيس انتهى من الإصابة في ترجمة أفلح (١ - ٢١).

٥ - ووقع في بعض الروايات أنه أبو الجعد، كما أخرجه المصنف والنسائي (٢ - ٦٨) كلاهما من طريق ابن جريج عن عطاء عن عروة. وقال الحافظ في الفتح: «ولم يخطئ عطاء في قوله: أبو الجعد، فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح».

وحاصل ما قيل في هذا الباب أن الأول والثالث والخامس (أعني: أفلح أخو أبي القعيس، وأفلح بن القعيس، وأبو الجعد) يمكن بينهما التطبيق، وهو أن الرجل اسمه أفلح، وكنيته أبو الجعد، وهو ابن لقعيس، وأخ لأبي قعيس. وأما الروايتان الأخريان، فوهم فيهما بعض الرواة، وهذا معنى ما قال القرطبي في المفهم: «هذا - يعني أنه أفلح أخو أبي القعيس - هو الصحيح، وما سوى ذلك وهم من بعض الرواة، ولا يعرف لأبي القعيس ولا لأخيه أفلح ذكر إلا في هذا الحديث» انتهى من عمدة القاري (٩ - ٣٩٠)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (جاء يستأذن عليها) إلخ ووقع في رواية هشام عن عروة عند أبي داود: «فالت: دخل عليّ أفلح بن أبي القعيس، فاستترت منه، قال: تستترين مني وأنا عمك؟ قالت: قلت: من أين؟ قال: أرضعتك امرأة أخي، قالت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، فدخل عليّ رسول الله ﷺ فحدثته، فقال: إنه عمك، فليلج عليك» فهذا بظاهره يدل على أن أفلح دخل عليها، ثم جرى بينهما الكلام، وما أخرجه المصنف صريح في أنها لم تأذن له في الدخول. وجمع بينهما الحافظ في الفتح بأنه دخل عليها أولاً، فاستترت، ودار بينهما الكلام، ثم جاء يستأذن ظناً منه أنها قبلت قوله، فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله ﷺ.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والأظهر في الجمع أن يقال إن المراد من قولها: (دخل عليّ) في رواية أبي داود: أنه استأذن في الدخول، ومن قولها: (فاستترت منه) أنني لم أذن له في الدخول، وعليه مشي الشيخ السهاري في بطل المجهود (٣ - ٧) وهذا أولى، لأن الحديث واحد، والسياق واحد، والاختلاف إنما نشأ بين هشام وابن شهاب، والله أعلم.

قوله: (وهو عمها من الرضاعة) فيه الثقات، وكان السياق يقتضي أن يقال: (وهو عمي). ثم هنا سؤالان:

بَعْدَ أَنْ أُنْزَلَ الْحِجَابُ. قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِأَلَيْدِي صَنَعْتُ. فَأَمَرَنِي أَنْ أَذْنَ لَهُ.

الأول: أن هذا الحديث يدل على أن عائشة كان عمها حياً، حتى دخل عليها، وقد مر في الحديث السابق خلافه، لأنها قالت: (لو كان فلان حياً إلخ)، وهذا ظاهر في أنه كان ميتاً عند ذلك السؤال. وأجيب عن هذا التعارض بأنه كان لها عمّان: فوقع السؤال في الحديث السابق عن أحدهما وهو ميت، وجاء هنا الآخر، وكان حياً.

والسؤال الثاني: أن عائشة رضي الله عنها قد أخبرها رسول الله ﷺ في قصة حفصة بتحريم العم من الرضاعة، ويأنه يجوز له الدخول، فكيف أبت عائشة في هذا الحديث أن تأذن لعمها من الرضاعة؟ وأجيب عنه بوجوه مختلفة، أحسنها ما اختاره ابن المرباط وأبو الحسن القاسبي، وحاصله أن عمومة الرجلين تحتل أن تكون من جهتين مختلفتين، فكان الأول أخاً رضاعياً لأبي بكر الصديق، كما أن عم حفصة كان أخاً رضاعياً لعمر رضي الله عنه، وكان هذا الثاني أخاً نسبياً لأبي قعيس، وكانت امرأة أبي قعيس أرضعت عائشة، فظنت عائشة من قصة حفصة أن الحرمة مقتصرة على الجهة الأولى فحسب، فلم تأذن للثاني بالدخول، حتى أخبرها رسول الله ﷺ مرة ثانية. وراجع الفتح (٩ - ١٢٠) والعمدة (٩ - ٣٨٢).

مسألة لبن الفحل

قوله: (فأمرني أن أذن له) دل هذا الحديث على تحريم لبن الفحل، ومراده أن التحريم لا يقتصر على المرضعة فحسب، وإنما يمتد إلى زوجها وأصوله وفروعه وإخواته وأخواته، وأصبحت هذه المسألة الآن كلمة إجماع بين الأئمة الأربعة وسائر الفقهاء، فذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعي في أهل الشام، والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه بالكوفة، وابن جريج في أهل مكة، ومالك في أهل المدينة، والشافعي وأحمد وأبي نور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم، وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وما مر في قصة حفصة.

وقد كان في المسألة بعض الخلاف في العصور المتقدمة، فقال بعض الصحابة والتابعين وبعض الفقهاء إن الرضاعة من قتل الرجل لا تحرم شيئاً، حكى ذلك عن ابن عمر، وابن الزبير، ورافع بن خديج، وزينب بنت أم سلمة، وسعيد بن المسيب، وأبي سلمة، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، والشعبي، وإبراهيم التيمي، وأبي قلاية، وإياس بن معاوية، روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد ابن منصور وابن المنذر، وهو قول ربيعة الرأي، وإبراهيم بن عليه، وابن بنت الشافعي، وداود الظاهري وأتباعه، كما في فتح الباري، وأما ما حكى عن عائشة أنها كانت لا تحرم لبن الفحل، فسيأتي تحقيقه إن شاء الله.

وبالجملة فاحتج هؤلاء بأن القرآن إنما ذكر الأمهات والأخوات من الرضاعة، ولم يذكر

٣٥٥٧ - (٤) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري،

البنات والعمة كما ذكرهما في النسب. وأجاب عنه الجمهور بأن عدم ذكر الشيء لا يستلزم عدمه، وقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على تعدية التحريم إلى الرجل، فانقرآن ساكت، والأحاديث ناطقة، فلا بد من العصير إليها.

واحتجوا أيضاً بأن الحرمة في حق الرجل لا تثبت بحقيقة فعل الإرضاع، فإنه لو نزل الثلبين في شدة الرجل فأرضع به صبيلاً لا تثبت الحرمة، فلأن لا تثبت في جانبه بإرضاع زوجته أولى. وأجاب عنه الجمهور أولاً: بأنه قياس في مقابلة النص، وثانياً: بأن القياس فاسد أيضاً، وذلك لأن المعنى الذي ثبت لأجله حرمة الرضاع لا يوجد في إرضاع الرجل، فإن ما نزل في شدة لا يغذي الصبي، فلا يحصل به إنبات النعم، فهذا نظير وطئ الميثة في أنه لا يوجب الحرمة. وأما إرضاع زوجة الرجل فهو مما ينبت اللحم وينشز العظم، وإنما دلت على الرضيع بسبب وطئه إياها، فللمرء نصيب لا يجحد في إرضاع زوجته، فتعدت إليه الحرمة. هذا ملخص ما في المبسوط للسرخسي (٥ - ١٣٢).

تحقيق مذهب عائشة في لبن الفحل

وقد نسب مذهب عدم الحرمة في لبن الفحل إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أيضاً، وذلك لما أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: «أن عائشة زوج النبي ﷺ كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها أو بنات أخيها، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء إخوانها» ففهم منه كثير من العلماء أنها لا تقول بحرمة لبن الفحل، وإلا لأذنت لأبناء إخوانها من الرضاع في الدخول، ولكنه مشكل جداً، لأنها قد سمعت عن رسول الله ﷺ حكم تحريم لبن الفحل مرتين: مرة في واقعة حفصة، وأخرى في قصة أفلح، وهي التي روت عن النبي ﷺ: «إن الرضاغة تحرم ما تحرم الولادة» فكيف تركت هذا الجميع؟ واختارت مذهب من ليس عنده في ذلك حديث عن رسول الله ﷺ؟

ولذلك قال العلامة النجاشي في شرح ما روي من مذهبيها في الموطأ: «والأصح أن هذا وقع فيه بعض الوهم فيما روي من ذلك عنها، فلم تكن لشخائفت ما سمعته من النبي ﷺ، أو دخل عليها رضي الله عنها تأويل صرفت به ما سمعته من النبي ﷺ عن عمومها، أو ما شاء الله تعالى من ذلك. ويحتمل أن تريد به أن من أرضعته أخواتها أو بنات أخيها فأبى وجه وجد الرضاع منهن، ومن أي زوج كان، أثبت حرمة الرضاع في الدخول وغيره، وأما نساء إخوانها، فمن أرضعته قبل أن يتزوجهن إخوانها: لم يكن يدخل عليها، ولا تثبت به حرمة الرضاع» انتهى من المنتقى للنجاشي (٤ - ١٥٢ و ١٥٣).

واختار الشيخ ولي الله الدهلوي طريقاً آخر في حل هذه المشكلة، فقال: إنما كانت عائشة لا تأذن لأبناء إخوانها من الرضاع تشفياً من خاطر عرضها في ذلك من حيث أن ماء الفحل سبب

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: أَتَانِي عُمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بِنُ أَبِي قُعَيْسٍ. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ. وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ. قَالَ: «تَرَبَّتَ بِذَلِكَ، أَوْ يَمِينُكَ».

بعيد جداً، فكانت تحتجب منهم تورعاً ودفعاً للأوهام، لا لأنها لا تقول بحرمة لبن الفحل شرعاً، وذلك كما أمرت سودة رضي الله عنها أن تحتجب من ابن زمعة حين اعترضت شبهة في نسبه، ويستفاد من هذا الأثر أن دخول عمِّ الرضاعة مثلاً على المرأة جائز غير لازم. انتهى ملخصاً من المسوى مع المصنفى (٢ - ١٦)، قلت: وهو محضّل ما قال ابن عبد البر في تأويل أثر عائشة: (لا حجة في ذلك، لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها، وتحتجب من شاءت) كما في أوجز المسالك (٤ - ٤٦٢).

وذكر الباجي محملاً ثالثاً لهذا الأثر، وحاصله أنها كانت ترى أن من رضع من أخواتها يحرم عليها، ولو رضع منهن بعد الكبر، ولذلك روى مالك عنها أنها كانت تأمر أختها وبنات أخيها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال، وكان ذلك مذهبها خاصة، وأما من رضع من نساء إخوانها فلم تكن ترى تحريمه إلا إذا رضع منهن في الصغر، ذكره الباجي في باب الرضاعة بعد الكبر، واستحسنه شيخنا السهاري حفظه الله في أوجز المسالك.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وعلى كل حال، فلا بد من التأويل في أثر عائشة هذا، لأنها لم تكن لتخالف ما سمعت عن رسول الله ﷺ مرة بعد مرة، وما أمرها به ﷺ بهذه الصراحة وبهذا التأكيد الذي تجده في قصة حفصة وأفلح. ثم قد أخرج مالك نفسه من طريق هشام بن عروة عن أبيه: «قالت عائشة: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولاية» وأخرجه البخاري عن عروة، ولفظه «كانت تقول حرّموا من الرضاعة ما تحرمون من النسب» وهو صريح في أن مذهبها الجمهور، فما روي عنها خلاف ذلك واجب التأويل، والتأويلات الثلاثة التي ذكرناها عن شراح الموطأ كلها سائغة محتملة، والتأويل الأخير هو الأرجح، لأنه مؤيد بما رواه مالك في قصة إرضاع سالم مولى أبي حذيفة: «فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أختها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وبنات أخيها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال، وأبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بذلك الرضاعة أحد من الناس» فهذا صريح في أنها كانت ترى رضاع الكبير محرماً في أخواتها وبنات أخيها، فعارض مذهبها هذا بما روى عنها القاسم: «كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخيها، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء إخوانها» فالظاهر أن هذا الأثر أيضاً يتعلق برضاع الكبير، ومراده أنها لا تأذن بالدخول لمن رضع من نساء إخوانها في الكبر، وتأذنه لمن رضع من أخواتها وبنات أخيها، ولو بعد الكبر. والله سبحانه أعلم.

٤ - (٠٠٠) - قوله: (تربت يداك) أي افشقرت وصارت على التراب، وهو دعاء في

٣٥٥٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى - حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ أَبِي

الأصل، إلا أن العرب تستعملها للإنكار والزجر والتعجب والتعظيم والحث على الشيء، كما سبق في (باب وجوب غسل المرأة بخروج الثمني منها) وقال الحافظ ابن حجر: إن صدور ذلك من النبي ﷺ في حق مسلم لا يستجاب، بشرط ذلك على ربه، وراجع لتحقيقه فتح الباري من باب الأكفاء في الدين (٩ - ١١٦).

ما في الحديث من آداب وأحكام

ثم إن حديث أفصح هذا قد أرشد إلى عدة آداب وأحكام غير ما ذكر، ولا بد من التنبيه لها:

١ - أرشد الحديث إلى أن من لا يعلم حكم المسألة أو يشك فيها، فعليه أن يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه، كما توقفت عائشة رضي الله عنها في الإذن بالدخول، حتى استأمرت رسول الله ﷺ.

٢ - ودنَّ الحديث أيضاً على وجوب احتجاب المرأة من الأجانب، وأنها لا تأذن في بيت زوجها إلا بإذنه.

٣ - ويؤخذ منه أن الاستئذان مشروع للمحارم أيضاً.

٤ - وأرشد الحديث إلى أن المستفتي إذا بادر بالتعليل قبل سماع الفتوى، أنجز عليه، لأن عائشة رضي الله عنها قالت وهي مستفتية: (أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل) فأجاب النبي ﷺ بقوله: (تربت يداك).

تنبيه فيما إذا خالف الصحابي مرويّه

وقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله ههنا إنزاعاً على قاعدة من قواعد الحنفية فقال: «والنرم به (يعني بحديث أفلح) بعضهم من أطلق من الحنفية النكاحين إن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثاً، وصح عنه، ثم صح عن العمل بخلافه، أن العمل بما رأى، لا بما روى، لأن عائشة صَحَّ عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل، ذكره مالك في الموطأ، وسعيد بن منصور في السنن، وأبو عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن، وأخذ الجمهور - ومنهم الحنفية - بخلاف ذلك، وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعبس، وحرموه بلبن الفحل، فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة، ويعرضوا عن روايتها، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة، لكنه لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي» كذا في فتح الباري (٩ - ١٣١) وبمثلته اعترض ابن حزم في المحلى (١٠ - ٥).

فالعبد الضعيف عفا الله عنه: هذا لا يلزم الحنفية، وذلك لوجوه:

١ - قد سبق منا تحقيق مذهب عائشة، وتأويل ما روى عنها في الموطأ، وأن مذهبها في

شِهَاب، عَنْ عُرْوَةَ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ. وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَا أَذْنُ لِأَفْلَحٍ. حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي. وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ. فَكَرِهْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ. قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِي لَهُ».

قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرُمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

لبن الفحل مذهب الجمهور، ومن العجيب أن الحافظ نفسه لا يثق بما نسب إليها في ذلك، فإنه حيث سرد أسماء من يقول بحلة لبن الفحل، قال: (ونقله ابن بطلان عن عائشة، وفيه نظر) (الفتح ٩ - ١٣٠) فبالت شعري! كيف يشك هنا في مذهبها، ثم يجزم بعد صفحة بأن مذهبها خلاف ما روت من حديث؟

٢ - ثم عجيب من مثل الحافظ أن يقول: (لو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة، لكنه لم يروه غيرها) فإن حرمة لبن الفحل ثابتة بقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، وقد رواه ابن عباس رضيه الله عنه أيضاً، كما في طريق قتادة عنه عند البخاري في الشهادات، وعند مسلم في هذا الباب، ورواه علي أيضاً فيما أخرجه الشافعي، كما في ترتيب مسنده للسدي (٢ - ٢١ رقم: ٦١).

وأما ما نسب إلى الحنفية من أنهم يقولون بالعمل بما رأى الصحابي، لا بما روى، فلبست هذه القاعدة مطلقة، وحققها ابن الهمام في مبحث الرضاع بعد الفصل، فقال: «فإن قلت: قد عرف من أصلكم أن عمل الراوي بخلاف ما روى يوجب الحكم بنسخ ما روى، فلا يعتبر، ويكون بمنزلة روايته للناسخ... قلنا: المعنى أنه إذا لم يعرف من الحال سوى أنه خائف مروي حكماً بأنه اطلع على ناسخه في نفس الأمر ظاهراً، لأن الظاهر أنه لا يخطئ، في ظن غير الناسخ ناسخاً، لا قطعاً، فلو اتفق في خصوص محل بأن عمله بخلاف مروي كان لخصوص دليل علمناه، وظهر للمجتهد غلظه في استدلاله بذلك الدليل، لا شك أنه لا يكون مما يحكم فيه بنسخ مروي، لأن ذلك ما كان إلا لإحسان الظن بنظرة، فأما إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك، وجب اعتبار مروي بالضرورة، دون رأيه» كذا في فتح القدير (٣ - ٧) وراجع أيضاً ما سبق في مقدمة هذا الشرح تحت عنوان (ما يعرف به النسخ) وما سبق في شرح حديث أبي هريرة في مسألة سور الكلب، وراجع أيضاً عمدة القاري (٩ - ٣٩١) قبيل باب شهادة المرضعة.

٧ - (١٠٠) - قوله: (استأذن علي) كذا وقع في النسخ الهندية في رواية ابن أبي شيبه وأبي كريب عن ابن نمير عن هشام، ووقع في النسخ المصرية: (يستأذن علي) وهو أصح.

٣٥٥٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا. يَنْحَوِ حَدِيثَهُمْ. وَفِيهِ: «فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ».

وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

٣٥٦٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ. فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَلُكَ» قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ. قَالَ: «إِنَّهُ عَمَلُكَ. فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ».

٣٥٦١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (بِعْنِي ابْنُ زَيْدٍ). حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٣٥٦٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ.

٣٥٦٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ. أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ. قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَبُو الْخَجْدِ. فَرَدَدْتُهُ (قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ) فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ. قَالَ: «فَهَلَّا أَذْنَتْ لَهُ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ».

٣٥٦٤ - (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا النَّسَائِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ عَمَّاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ. اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ. فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «لَهَا: لَا تَحْتَجِجِي بِهِ. فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

٣٥٦٥ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَالِكٍ. عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ. فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ. فَأَرْسَلَ: إِنِّي عَمَلُكَ. أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أُخِي. فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ. فَإِنَّهُ عَمَلُكَ».

قوله: (حتى استأمر) إلخ سقطت هذه العبارة في النسخ الهندية إلى قولها (فأبیت أن آذن له) مرة ثانية، وإنها مثبتة في النسخ المصرية.

(٣) - باب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

٣٥٦٦ - (١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ. عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ تَتَوَقَّى فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. بِنْتُ حَمْزَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَا تَجُلُ لِي. إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

[(٣) - باب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة]

١١ - (١٤٤٦) - قوله: (تَتَوَقَّى) أي: نختر، مشتق من النيفة، بكسر النون، وهي الخيار من الشيء، يقال: تَتَوَقَّى تَتَوَقَّى، أي: بالغ في اختيار الشيء وانتقائه، ووقع في بعض النسخ (تَتَوَقَّى) من التوق والتوقان، يعني: تميل وتشتهي، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد ابن المسيب «قال علي: يا رسول الله! ألا نتزوج بنت عمك حمزة، فإنها من أحسن فتاة في قريش» حكاه الحافظ في الفتح، فقوله (وتدعنا) المراد منه: لا تنكح فينا، يعني في بني هاشم.

قوله: (وعندكم شيء) يعني هل عندكم من امرأة تليق بي؟

قوله: (بنت حمزة) اختلفوا في تسميتها على سبعة أقوال: أمانة، وعمارة، وسلمى، وعائشة، وفاطمة، وأمة الله، ويعلى؛ وحكى المزي في أسمائها: أم الفضل، لكن صرح ابن بشكوان بأنها كنية، كذا في الفتح. وذكر الحافظ في باب عمرة القضاء من مغازي الفتح (٧ - ٣٨٨) أن المشهور أن اسمها عمارة. وكانت مع أمها بمكة، فخرجت مع النبي ﷺ عند العودة من عمرة القضاء، فاختصم في حضانتها علي وزيد وجعفر، كما في صحيح البخاري من حديث البراء ؓ.

قوله: (إنها ابنة أخي من الرضاعة) وزاد الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عن علي: «وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب» كما في ترتيب مسند الشافعي للسندي (٢ - ٢١ رقم: ٦١). وكان علياً لم يعلم بأن حمزة ؓ رضيع النبي ﷺ، أو جوز الخصوصية، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم. وكانت ثوبية أرضعت رسول الله ﷺ بعد ما أرضعت حمزة وكان حمزة أسن من رسول الله ﷺ يستتين، وقيل: بأربع، وثوبية كانت مولاة لأبي لهب عم رسول الله ﷺ، فأعتقها حينما بلغه خبر ولادة النبي ﷺ، واختلف في إسلامها، وذكرها ابن مندة في الصحابة (ملخص من عمدة القاري ٩ - ٣٨٤).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ودل الحديث على أن من هو أدنى رتبة: أنه أن يشير من هو أعلى منه على النكاح، وعلى أنه لا بأس للرجل أن يعرض بنتاً من بنات أسرته أو قبيلته على أهل الدين، كما دل على أنه لا بأس بذكر جمال المرأة في مشورة النكاح، وعلى أن للجمال

٣٥٦٧ - (١١١) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٣٥٦٨ - (١٢) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ عَلَى ابْنَةِ حَمْرَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ. وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّجَمِ».

٣٥٦٩ - (١٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِإِسْنَادِ هَمَّامٍ، سَوَاءً. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: «وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عَمْرٍو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ.

٣٥٧٠ - (١٤) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ

دَخَلَ فِي الرُّغْبَةِ فِي التَّزْوِجِ بِامْرَأَةٍ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الدِّينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وهذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي في النكاح، باب تحريم بنت الأخ من الرضاعة.

١٢ - (١٤٤٧) - قوله: (هداب بن خالد) هداًب بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة، ويقال له: (هدبة) بضم الهاء أيضاً، وقوله: (محمد بن يحيى بن مهران القطيعي) مهران بكسر الميم اسم جده، وكنيته أبو حزم، وذكره الحافظ في التفریب، فقال: (محمد بن يحيى بن أبي حزم، البصري، صدوق من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين). والقطيعي: بضم القاف وفتح الطاء، منسوب إلى فطيمة، قبيلة معروفة، كما في شرح النووي.

قوله: (عن ابن عباس) هذا الحديث أخرجه أيضاً البخاري في النكاح، باب: وأمهاتكم الملاتي أرضعتكم، وفي الشهادات، باب الشهادة على الأنساب إلخ، والنسائي في النكاح، باب: تحريم بنت الأخ من الرضاع.

١٣ - (١٠٠٠) - قوله: (سمعت جابر بن زيد) إنما صرح به لأن قتادة من المدلسين، وقد وقع في رواية غير بشر (قتادة عن جابر) وقد علم أن المدلس لا يحتج بعلمته، فنه المصنف على ثبوت سماعه في هذا الحديث. وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنيته، وقد تقدم مراراً.

وَهَبَ. أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ أَنْتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ عَنِ ابْنَةِ حَمْرَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَحْطُبُ بِنْتَ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: «إِنَّ حَمْرَةَ أُجِيبِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

(٤) - باب: تحريم الربيبة وأخت المرأة

٣٥٧١ - (١٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. أَخْبَرَنَا هِشَامٌ. أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ. قَالَتْ: دَخَلَ

١٤ - (١٤٤٨) - قوله: (مخرمة بن بكير عن أبيه) في هذا الإسناد ثلاث لطائف: إحداها: أن أربعة من التابعين يروي بعضهم من بعض، أولهم والد مخرمة، وهو بكير بن عبد الله بن الأشج، والثاني عبدالله بن مسلم الزهري، وهو الأخ الأكبر للزهري المشهور، والثالث محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري المشهور، والرابع حميد بن عبد الرحمن بن عوف. واللطيفة الثانية: أن الكبير يروي فيه عن الصغير، لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد بن مسلم. والثالثة: أن فيه رواية الأخ عن أخيه، كذا في شرح النووي.

قوله: (سمعت أم سلمة) هذا الحديث تفرد به مسلم من بين أصحاب الأصول.

(٤) - باب: تحريم الربيبة وأخت المرأة

١٥ - (١٤٤٩) - قوله: (زينب بنت أم سلمة) هي بنت أبي سلمة ابن عبد الأسد المخزومي، ربيبة رسول الله ﷺ، وكان اسمها (برة)، فسمّاها النبي ﷺ (زينب). ولدت بأرض الحبشة، وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي ترضعها، وقد حفظت عن النبي ﷺ وروى عنه، وتزوجها عبد الله بن زمة بن الأسود، وكانت تعد من الفقيهاة، قال أبو رافع الصائغ: كنت إذا ذكرت امرأة فقيهة بالمدينة، ذكرت زينب بنت أبي سلمة، وسمّاها أبو رافع في رواية أخرى أفعه امرأة في المدينة، وروينا في القطعيات من طريق عطاء بن خازم عن أمه عن زينب بنت أبي سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل يغتسل تقول أُمِّي: ادخلي علي، فإذا دخلت نضح في وجهي من الماء، ويقول: ارجعي، قالت: فرأيت زينب وهي عجوز كبيرة، ما نقص من وجهها شيء». (هذا ملخص ما في الإصابة ٤ - ٣١٠ و ٣١١ وعمدة القاري ٩ - ٣٨٥).

قوله: (عن أم حبيبة) هذا الحديث أخرجه البخاري في الشكاح، في ثلاثة أبواب، وفي النفقات، باب المراضع من المواليات، وأبو داود، (رقم: ٢٥٥٦)، والنسائي، كلاهما في النكاح.

قوله: (بنت أبي سفيان) سيأتي أن اسمها عزة.

عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلُ مَاذَا؟»
 قُلْتُ: تُنكِحُهَا. قَالَ: «أَوْ تُحْيِيَنَّ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَّةٍ. وَأَخْبْتُ مَنْ شَرَكْنِي فِي
 الْخَبْرِ أُخْتِي. قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي» قُلْتُ: فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ.
 قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ:

قوله: (أفعل ماذا؟) قال الحافظ في الفتح: فيه شاهد على جواز تقديم المفعول على (ما) الاستفهامية، خلافاً لمن أنكروه من النحاة.

قوله: (أو تحيين ذلك) هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها، مع ما طبع عليه النساء من الخيرة.

قوله: (لست لك بمخلية) هو اسم فاعل مؤنث من الإخلاء، ويستعمل لازماً ومتعدياً، فالمعنى على الأول: أني لست بمتفرقة معك ولا خالية من ضرة، وعلى الثاني: أني لا أستطيع أن أجعلك خالياً عن غيري من النساء، وقال ابن الأثير في النهاية: هو من (أخلى الرجل) إذا وجده خالياً، فالمراد أني لم أجدك خالياً من الزوجات. وليس هو من قولهم: (امرأة مخلية) إذا خلت من الأزواج.

قوله: (أحب من شركني) هو من باب سمع، أي: شاركني في صحبتك والتمتع ببركانك، وكذلك وقع (شاركني) في طريق الزهري عند البخاري.

قوله: (فإنها لا تحل لي) لأنه جمع بين الأختين، وكان هذا قبل علم أم حبيبة بالحرمة، أو ظنت أن جوازه من خصائص النبي ﷺ، لأن أكثر حكم نكاحه يخالف أحكام أنكحة الأمة، كذا في عمدة القاري.

قوله: (فإنني أخبرت) قال الحافظ في الفتح: فلم أقف على اسم من أخبره بذلك، ولعله كان من المنافقين، فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل. قال العبد الضعيف: لا حجة فيه على ضعف المراسل مطلقاً، فإن من يقبل المراسل إنما يقبله بشروط لا تتأتى ههنا، وقد مرَّ الكلام عليها مستوفى في مقدمة هذا الشرح، فراجعته تجد بين المراسيل المقبولة وبين هذا الخبر فرقاً عظيماً.

قوله: (درة بنت أبي سلمة) هذا هو الصحيح المحفوظ، وأما ما حكاه القاضي عياض من بعض رواة مسلم أنه ضبطه (ذرة)، بفتح الذال المعجمة، فتصحيف لا شك فيه، قاله النووي. قلت: لعله مأخوذ مما رواه الثعلبي عن زهير عند أبي داود، فقال: (درة أو ذرة، شك زهير) وظاهر أن الشك من زهير لا يعارض ما جزم به سائر الرواة.

ثم وقع في رواية الحميدي عن سفيان عن هشام (يلغني) أنك تخطب زينب بنت أبي سلمة. كما أخرجه الحميدي في مسنده (١ - ١٤٧ رقم ٣٠٧) ولكنه خطأ، ولذلك أخرجه

﴿لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي، مَا خَلَّتْ لِي. إِنَّهَا ابْنَةٌ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ﴾.....

البخاري في باب: ﴿رَبِيبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] من نفس هذا الطريق، فحذف قوله (زينب بنت أبي سلمة) ورمز في آخر الحديث إلى غلط من سماها زينب، فقال: (وقال الليث: حدثنا هشام: درة بنت أم سلمة).

ووقع تسميتها (حمئة بنت أبي سلمة) عند أبي موسى في الذيل، وهو خطأ أيضاً، كما صرح به الحافظ في الفتح.

قوله: (لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما خلَّت لي) الربية بنت الزوجة، وهي مشتقة من الرب، وهو الإصلاح، لأنه يقوم بأمرها، وأخطأ من جعلها من التربية، لأن الكلمة مضاعفة غير معتلة، وكان القياس أن لا تلحقها تاء التأنيث، لأن الفعل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولكن الكلمة ألحقت بالأسماء الجامدة، فجاز لحق التاء لها، وهذا معنى قولهم: (إن التاء للنقل إلى الاسمية). كذا قال الألوسي في روح المعاني (٤ - ٢٥٧).

مسألة تحريم الربية

ثم دل الحديث على تحريم الربية، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿رَبِيبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] والجمهور على أن قيد المحجور في الآية والحديث إنما خرج مخرج الغالب، وإلا فلا يشترط في التحريم أن تكون الربية في حجر الرجل، وفائدة القيد تقوية علة الحرمة والتشنيع على ذلك الفعل كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي لَكُمْ أَصْحَابًا مُّضْغَةً﴾ [النساء: ١٣٠] وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَسَاءَ قِيلًا﴾ [المائدة: ١٤].

وقال بعض أهل الظاهر: إن كون الربية في الحجر شرط لحرمتها، وروي ذلك عن علي وعمر أيضاً، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٦ - ٢٧٨ رقم: ١٠٨٣٤) عن ابن جريج قال: «أخبرني إبراهيم بن عبيد بن رفاعه... قال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان الأنصري، قال: كانت عندي امرأة قد ولدت لي، فتوفيت، فوجدت عليها، فلقيت علي بن أبي طالب، فقال: مالك؟ فقلت: توفيت المرأة، فقال: ألها ابنة؟ قلت: نعم، قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا، هي في الطائف، قال: فأنكحها، قال: قلت: فأين قوله: ﴿رَبِيبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾؟ [النساء: ٢٣] قال: إنها لم تكن في حجرك، وإنما ذلك إذا كانت في حجرك». وأعله كثير من العلماء بإبراهيم بن عبيد بن رفاعه وقالوا: إنه مجهول، ولكن رد عليه الحافظ في الفتح بأنه ثقة تابعي معروف، وأبوه وجده صحابيان، والأثر صحيح.

قوله: وكذلك أخرج عبد الرزاق (رقم: ١٠٨٣٥) عن ابن جريج في قصة طويلة أن رجلاً تزوج بنت رجل كانت تحت جدها، ولم تكن البنت ولا أبوها في حجره، فاستفتى عمر رضي الله عنه فقال: (لا بأس بذلك)، ثم بعته إلى علي ليستفيه أيضاً.

أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاها ثَوْبَةُ. فَلَا تُعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ».

٣٥٧٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ. ح

واستدل أبو عبيد الجمهور بقوله ﷺ في حديث الباب: «لا تعرضن علي بناتكن» فهذا عام لكل بنت سواء كانت في الحجر أو لا. وأجاب الجصاص عن أثر علي، بأن أهل العلم ردوه ولم يتلقه أحد بالقبول، ثم جاء الجصاص بأثر آخر لعلي يعارضه، وهو من طريق قتادة عن خلاص عنه: «أن الربيبة والأم تجريان مجرى واحد». قال الجصاص: «وهو خلاف هذا الحديث (يعني خلاف ما أخرجه عبد الرزاق عن علي) لأن الأم لا محالة تحرم بالدخول بالبنت، وقد جعل الربيبة مثلها، فانتضى تحريم البنت بالدخول بالأم سواء كانت في حجره أو لم تكن».

ثم أجاب الجصاص عن استدلالهم بالآية، فقال: «قد علمنا أو قوله: ﴿وَرَبِّتِيكُمْ﴾» ثم يقتض أن تكون تربية زوج الأم لها شرط في التحريم، وأنه متى لم يربها لم تحرم، وإنما سميت بنت المرأة ربيبة لأن الأعم الأكثر أن زوج الأم يربها، ثم معلوم أن وقوع الاسم على هذا المعنى لم يوجب كون تربيته إياها شرطاً في التحريم، كذلك قوله: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾ خرج على الأعم الأكثر من كون الربيبة في حجر الزوج، وليست هذه الصفة شرطاً في التحريم، كما أن تربية الزوج إياها ليست شرطاً فيه، كذا في أحكام القرآن الجصاص (٢ - ١٥٦) في باب أمهات النساء والربائب، وراجع أيضاً تفسير القرطبي (٥ - ١١٢).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهذه المسألة من أقوى الدلائل على مذهب الحنفية في عدم اعتبار المفهوم المخالف، فإن مفهوم الصفة غير معتبر ههنا بالإجماع، ولم يجد الحافظ ابن حجر رحمه الله جواباً عن الآية على مذهب الجمهور، حتى قال: «ولولا الإجماع، انحدت في المسألة، وندرة المخالف لكان الأخذ به (يعني بأثر علي) أولى» كذا في الفتح (٩ - ١٣٦). قلنا: إن المشكلة إنما هي على مذهب من يعتبر المفهوم، وأما على مذهب من لا يعتبره فلا إشكال.

قوله: (أرضعتني وأباها ثوبية) وأخرج ابن سعد أن أول من أرضع رسول الله ﷺ ثوبية بلبين ابن لها يقال له مسروح، أياماً قبل أن تقدم حليمة، وأرضعت قبله حمزة، وبعده أبا سلمة ابن عبد الأسد. كذا في بذل المجهود (٣ - ٧).

قوله: (فلا تعرضن) وهو بسكون العين وكسر الراء وسكون الضاد وفتح نون الخطاب، صيغة جمع مؤنث، وضبطه بعضهم بضم الضاد وتشديد النون، وهو خطأ كما لا يخفى.

وقال القرطبي: جاء بلفظ الجمع، وإن كانت القصة لاثنتين، وهما أم حبيبة وأم سلمة، ردعاً وزجراً أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك. وكانت لكنيتهما أخوات وبناات فصل الحافظ أسماءهن في الفتح (٩ - ١٢٣).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ. أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ. كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

٣٥٧٣ - (١٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
حَبِيبٍ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ؛ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ؛
أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انكِحْ
أُخْتِي عُرَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُحِبُّينَ ذَلِكَ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ
بِمُخْلِيةٍ. وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُلُ لِي».
قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ:
«بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِبِيبَتِي فِي حَجْرِي
مَا خَلْتُ لِي. إِنَّهَا ابْنَتُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ. أَرْضَعْنِي وَأَبَاهَا وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةً. فَلَا تَعْرِضَنَّ
عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ».

٣٥٧٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ
جَدِّي. حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
الرُّهْرِيُّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ. كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ. بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ
عَنْهُ. نَحْوَ حَدِيثِهِ. وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عُرَّةَ، غَيْرَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

١٦ - (١٠٠) - قوله: (أختي عروة) بفتح العين المهملة، بنت أبي سفيان، وهكذا وقعت
تسميتها في رواية يزيد بن حبيب عن الزهري عند النسائي وابن ماجه أيضاً، ووقعت تسميتها
(حمنة بنت أبي سفيان) في رواية هشام بن عروة عن أبيه عند الطبراني، وبه جزم المنذري، ووقع
اسمها (درة بنت أبي سفيان) في رواية الحميدي في مسنده، وعند أبي موسى في الذيل، وأخرج
البخاري أيضاً، ولكن حذف هذا الاسم، وقال عياض: لا نعلم لعروة ذكراً في بنات أبي سفيان
إلا في رواية يزيد بن حبيب، وقال أبو موسى: الأشهر فيها (عروة). هذا ملخص ما في فتح
الباري (٩ - ١٢١ و ١٢٢).

قوله: (وأبأها أبا سلمة) سقط في بعض النسخ المصرية قوله (أبأها).

(٥) - باب: في المصّة والمصتان

٣٥٧٥ - (١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. ح وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَقَالَ سُؤَيْدُ وَزُهَيْرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ): «لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

(٥) - باب: في المصّة والمصتان

١٧ - (١٤٥٠) - قوله: (عن عائشة) هذا الحديث أخرجه أبو داود، (رقم: ٢٠٦٣)، والنسائي كلاهما في النكاح، والترمذي، (رقم: ١١٥٠) في الرضاع.

قوله: (لا تحرم المصّة والمصتان) المصّة مرة من المص، وهو من باب نصر وسمع، وهذا الحديث تمسك به الظاهرية في أن ما دون الثلاث من الرضعات غير محرم، وعندنا هو منسوخ كما سيأتي عن ابن عباس، فالحرمة تثبت بمطلق الإرضاع.

مسألة المقدار المحرم من الرضاع

وتفصيل المسألة أن هناك أربعة مذاهب للفقهاء:

(١) المذهب الأول: أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم، وما يفطر به الصائم تثبت به الحرمة، وهو قول أبي حنيفة ومالك، ورواية عن أحمد، وهو مروي عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وطاوس، وقيصة بن ذؤيب، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وربيع، وابن شهاب، وعطاء بن أبي رباح، ومكحول، كما في المدونة الكبرى للإمام مالك (٥ - ٨٧) وهو مذهب قتادة، والحسن، والحكم، وحماة، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، وزعم الليث أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ٥٣٦)، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر أيضاً، وجعله النووي مذهب جمهور العلماء، كما في شرحه لمسلم (١٠ - ٢٩) قلت: وهو مذهب الإمام البخاري أيضاً، كما يظهر من صنيعة في الصحيح.

(٢) المذهب الثاني: لا تحرم الرضعة والرضعتان، وتحرم الثلاثة فما فوقها، وهو مذهب أبي ثور، وأبي عبيد، وداود الظاهري، وابن المنذر، ورواية عن أحمد، وهو محكي أيضاً عن زيد بن ثابت رضي الله عنه كما في شرح المهذب (٥ - ٥٧).

(٣) المذهب الثالث: لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات، وهو مذهب الشافعي

والصحيح من مذهب أحمد، والمروي عن عائشة، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن جبيرة، وعروة بن الزبير، وإسحاق بن راهوية، وابن حزم، وهو رواية عن ابن مسعود، وعلي، وعطاء، وطاوس، كما في شرح المذهب، وعنهم رواية أخرى موافقة للمذهب الأول، كما قدمنا عن المدونة الكبرى.

(٤) المذهب الرابع: لا يحرم دون عشر رضعات، روي ذلك عن حفصة، كما في موطأ مالك، نسبه بعضهم إلى عائشة أيضاً، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله.

فأما المذهب الرابع، فإن صحَّ ذلك عن حفصة، فكأنها ثم تعلم بالنسخ، وقد صرحنا عائشة رضي الله عنها بنسخ عشر رضعات، كما سيأتي في رواية مسلم، فالمثبت مقدم على الثاني.

وأما أهل المذهب الأول فاحتجوا بما يلي:

١ - قوله تعالى ﴿وَأُمْتُكُمُ النَّبِيُّ أَرَضَعَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فجعل الله تعالى الإرضاع سبباً للتحريم، وهو مطلق يتناول القليل والكثير، فلا يجوز تقييده بأخبار الأحاد ولا بالقياس، وأخطأ من قال إن الآية مجملة فسرهما الحديث، لأن الإرضاع ليس فيه إجمال، يُفهم معناه كل من يعرف العربية، فالآية محكمة ظاهرة المعنى بينة المراد، فلا يجوز تخصيصه ولا تقييده إلا بالقرآن أو السنة المتواترة، وراجع لتفصيله أحكام القرآن للجصاص (٢ - ١٥٠) باب ما يحرم من النساء.

٢ - روى أبو حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن المخيمرة عن شريح بن هانئ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قليلاً وكثيراً» كذا رواه الإمام أبو يوسف عنه، كما في عقود الجواهر المنيقة للزبيدي^(١) (١ - ١٥٩).

قال العبد الضعيف. ورجال هذا الحديث كلهم ثقات، فأما الحكم بن عتيبة فهو من رجال الجماعة، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس، وأما القاسم بن المخيمرة، فهو ممن علق له البخاري، وأخرج عنه الخمسة، ثقة فاضل. وأما شريح بن هانئ، فهو الحارثي الكوفي من رجال الخمسة، وأخرج عنه البخاري في الأدب المفرد، مخضرم ثقة، كما في التقريب، فالحديث صحيح، واحتجاج أبي حنيفة به دليل على صحته.

٣ - روي في الصحيحين «عن عتبة بن الحارث قال: تزوجت امرأة، فجاءتنا امرأة سوداء، فقالت لي: إني قد أرضعتكما، وهي كاذبة، فأعرض عني، فأتيت من قبل وجهه، قلت: إنها كاذبة، قال: كيف بها، وقد رُعمت أنها قد أرضعتكما، دعها عنك» أخرجه البخاري في باب

(١) قلت: ذكره الخوارزمي في جامع مسانيد الإمام (٢ - ٩٢) فقال: أخرجه أبو محمد البخاري عن المنذر بن سعيد الهروي عن أحمد بن عبد الله الكندي عن إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عن أبي حنيفة.

شهادة المرضعة من النكاح، وفي باب الرحلة من العلم، وفي باب تفسير المشبهات من النبوة، في باب شهادة الإماء والعبيد من الشهادات. ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لم يسأله عن عدد الرضعات، وإنما حكم بالتحريم بمجرد الرضاع.

٤ - وكذلك حجتهم سائر ما روي عن النبي ﷺ إنه حكم بالتحريم على مطلق الإرضاع، كقوله ﷺ: «حرم من الرضاع ما حرم من النسب» وإن الرضاعة تحرم ما تحرم من الولادة وغيرهما.

٥ - وحجتهم أيضاً آثار كثيرة من الصحابة، فمنها ما أخرجه النسائي، (٢: ٦٨) عن قتادة، قال: «كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع، فكتب أن شريحاً حدثنا أن علياً وابن مسعود كانا يقولان: يحرم من الرضاع قليله وكثيره».

ومنها ما أخرجه محمد في الموطأ (ص - ٢٧٦): «أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد أن ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصة واحدة تحرم» وثور بن زيد الذي مولاهم المدني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات سنة ١٣٥ كما في التعليق الممجد عن الإسعاف، وقال الشيخ العثماني في إعلاء السنن (١١: ٨٠): (إسناده صحيح).

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧ - ٤٦٧، رقم: ١٣٩١٩) من طريق ابن جريج، قال: «أخبرني عمر بن دينار أنه سمع ابن عمر، سأله رجل، أتحرّم رضعة أو رضعتان؟ فقال: ما نعلم الأخذ من الرضاعة إلا حراماً، فقال رجل: إن أمير المؤمنين - يريد ابن الزبير - يزعم أنه لا تحرم رضعة ولا رضعتان، فقال ابن عمر: قضاء الله خير من قضائك وقضاء أمير المؤمنين». وأخرجه عبد الرزاق من طريق ابن جريج عن عطاء أيضاً، ولفظه: «بلغه عن ابن الزبير أنه يأثر عن عائشة في الرضاع أنه قال: لا يحرم منها دون سبع رضعات، قال: الله خير من عائشة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبُكُمْ تَرَكِ الرُّضْعَةَ﴾ (النساء: ٢٣) ولم يقل: رضعة ولا رضعتين» (مصنف عبد الرزاق ٧ - ٤٦٦ رقم: ١٣٩١١) وأخرجه الذارقطني من طريق عبد الرزاق بأسانيد مختلفة (٤ - ١٨٣) ومن طريق خالد بن يوسف عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أيضاً (٤ - ١٧٩ باب الرضاع، رقم: ٢٣) وأخرجه البيهقي أيضاً بطرق شتى (٧ - ٤٥٨).

وأما أهل المذهب الثاني فاحتجوا بحديث الباب، وقد روي عن عائشة، وأم الفضل عند المصنف، وعن أبي هريرة عند غيره.

وأما أهل المذهب الثالث، فاستدلوا بحديث عائشة الآتي عند المصنف، قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات بحرمهن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن».

والجواب عن هذه الأحاديث أن جميع التقييدات الواردة في مقدار الرضاع منسوخة، واستقر الأمر على أن مطلق الرضاع محرم، واعترض عليه النووي بأن النسخ لا يثبت بمجرد الدعوى؛ قلنا: ليست هذه الدعوى مجردة عن الدليل، وإنما دلت على ذلك حجج قوية، وإليك بعضها:

١ - قد أسلفنا حديث علي عليه السلام، ورواه أبو حنيفة عن رجال كلهم فقهاء أثبات، وقد نص فيه النبي صلى الله عليه وسلم على أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم، وقد عرفت من حديث عائشة أن التقييدات في مقدار الرضاعة قد انتقلت من الكثرة إلى القلة، فكانت في مبداء الأمر عشر رضعات، ثم انتقلت إلى خمس، ثم يدل حديث الباب على تقييد الثلاث، كما أخذ به أهل الظاهر، فالظاهر أن حديث علي عليه السلام آخر ما ورد في هذا الباب، ولذلك خفي على بعض الصحابة رضي الله عنهم.

ثم قد صرح ابن عباس رضي الله عنهما بهذا النسخ، فقد روى طاوس عنه أنه سئل عن الرضاع، فقال: إن الناس يقولون: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، قال: «قد كان ذلك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم» أخرجه الإمام أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٢ - ١٥١) بسنده عن أبي الحسن الكرخي، قال حدثنا الحضرمي، قال حدثنا عبد الله بن سعيد، قال حدثنا أبو خاند، عن حجاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس إلخ، وذكره ابن الهمام أيضاً في الفتح ولم يبين مأخذه، وذكر عن ابن مسعود أيضاً قال: «آل أمر الرضاع إلى أن قليله وكثيره يحرم» (فتح القدير ٣ - ٤) ولم أقف على مأخذه، غير أن ابن الهمام نقله من المتشبهين في النقل.

فإن قيل: قد روي عن ابن عباس خلاف ذلك، وهو ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧ - ٤٥٨ و ٤٥٩) عن عروة، قال: «فأثبت سعيد بن المسيب، فسأله عن الرضعة والرضعتين، فقال: أما إنني لا أقول فيها كما قال ابن الزبير وابن عباس رضي الله عنهما، قال: قلت: كيف كانا يقولان؟ قال: كانا يقولان: لا تحرم المصصة والمصتان، ولا تحرم دون عشر رضعات فصاعداً» وقال البيهقي بعد إخرجه: (ورواية عروة عن ابن عباس في مذهبه أصح).

قلنا: قد رد عليه الحافظ المارديني رحمه الله بما يكفي ويشفي، فقال المشهور عن ابن عباس خلاف ذلك، وقد ثبت عند مالك، وابن أبي شيبة، والطبراني، بأسانيد صحيحة مختلفة أنه كان يقول بتحريم قليل الرضاع وكثيره، وأخرجه البيهقي نفسه في كتاب المعرفة عن اندراوردي، عن ثور عن عكرمة، عن ابن عباس أن قليل الرضاعة وكثيرها يحرم في المهد، ثم قال البيهقي: وروي عن ابن عباس، بخلاف ذلك في القليل، والأول أصح، فهذا الذي اعترف به البيهقي نفسه في المعرفة، مخالف لما ذكره في السنن الكبرى. انتهى ملخصاً من الجوهر السنني للمارديني على هامش البيهقي (٧ - ٤٥٩).

٣ - أخرج عبد الرزاق عن معمر قال: أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال: كان لأزواج النبي ﷺ رضعات معلومات، قال: ثم ترك ذلك بعد، فكان قليله وكثيره يحرم. وأخرج عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الكريم عن طاوس، قال: قلت له: إنهم يزعمون أنه لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات، ثم صار ذلك إلى خمس، فقال طاوس: قد كان ذلك، فحدث بعد ذلك أمر، جاء التحريم، المرة الواحدة تحرم. (مصنف عبد الرزاق ٧ - ٤٦٧ رقم ١٣٩١٤ و ١٣٩١٦).

٤ - إن حديث عائشة ؓ يدل على نسخ خمس رضعات أيضاً، لأنها إن لم تكن منسوخة لكانت مكتوبة في المصاحف، ولجازت تلاوتها في الصلوات، مع أن الأمة مجمعة على أنها ليست من القرآن، ولا تحل القراءة بها، ولا إثباتها في المصحف، بل يقول المارديني: (ومثل هذا عند الشافعي ليس بقرآن ولا خبر)، فحديثها دليل على أن الآية نزلت مقبدة بعشر رضعات أولاً، ثم نسختها خمس رضعات، ثم بقيت الآية بلا تقييد، وصار مطلق الإرضاع محرماً.

فإن قيل: إنها قد صرحت في آخر الحديث بأن خمس رضعات لم تنسخ حتى توفي رسول الله ﷺ، حيث تقول: «توفي رسول الله ﷺ» وعن فيما يقرأ من القرآن قلنا: إن هذه الزيادة قد تفرد بها عبد الله بن أبي بكر، والظاهر أنها وهم منه، وقد عارضه ما أخرجه عبد الرزاق (٧ - ٤٦٩ و ٤٧٠) عن ابن جريج عن نافع عن سالم، وفي آخره: «ثم رد ذلك إلى خمس، ولكن من كتاب الله ما قبض مع النبي ﷺ» فالظاهر أن هذه الزيادة وهم، أو إدراج من عبد الله بن أبي بكر، كما سيأتي تحقيقه في شرح هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

ولو سلمنا أن هذه الزيادة صحيحة، فالمراد منها أن آية خمس رضعات كانت حذيفة العهد بالنسخ عند وفاة النبي ﷺ، فلم يطلع كثير من الصحابة على نسخها، فكان يقرأها من لم يعلم بأنها منسوخة، كما في فتح القدير (٣ - ٣) وشرح النووي (١٠ - ٢٩) وإلا فهل يتصور مسلم أن قطعة من القرآن لم يكتبها أبو بكر في المصحف مع أن ابنته عائشة كانت تعرف بأنها قرآن؟ وكان جمع من الصحابة يقرؤونها في الصلوات؟ كلا والله! لا يمكن هذا أن يتصور.

ثم إن الشافعية يعترفون بأن آية خمس رضعات منسوخة، ولكنهم يزعمون أنها مما قد نسخت تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم، ولكنك تعرف أن الأصل في نسخ التلاوة أن ينسخ معها الحكم أيضاً، وبقاء الحكم بعد نسخ التلاوة يحتاج إلى دليل، ولا دليل ههنا، ولا يقاس ذلك على آية الرجم، لأن بقاء حكمها قد ثبت بالأحاديث المتواترة القطعية كما سيأتي في محله إن شاء الله، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم بعد نسخ تلاوته، فهل يوجد في شيء من الأحاديث أن النبي ﷺ قيد حكم الإرضاع بخمس رضعات مشفرقات بعد ما نسخت تلاوة هذه الآية؟ بل يدل حديث علي ؓ أنه صرح بنسخ حكمها، كما سبق، وقد صرح ابن عباس بأن هذا التقييد قد

نسخ فيما نسخ من الأحكام، فكيف تقاس هذه الآية على آية الرجم؟.

فإن قيل: قد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا تقول بتحريم الرضاع القليل، فكيف اختارت هذا المذهب مع أنها هي الراوية لنسخ الآية؟ قلنا: قد أجاب عنه الإمام أبو بكر الجصاص رحمته الله فقال: «وقد كانت عائشة تقول به في إيجاب التحريم في رضاع الكبير دون سائر أزواج النبي ﷺ، وقد ثبت عندنا وعند الشافعي نسخ رضاع الكبير، فسقط حكم التحديد المذكور في حديث عائشة هذا» كذا في أحكام القرآن للجصاص (٢ - ١٦٢).

قال العبد الضعيف: ومما يدل على صحة ما قال الجصاص رحمته الله ما أخرجه ابن ماجه في باب رضاع الكبير عن عائشة: (لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرًا) إنَّه فصّرت في هذه الرواية بأن آية عشر رضعات كانت متعلقة بالكبير.

ومما يؤيده أيضاً ما رواه مالك في الموطأ: «عن نافع أن سالم بن عبد الله حدثه أن عائشة أرسلت به إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر، فقالت: أرضعني عشر رضعات، حتى يدخل عني، فأرضعني ثلاث رضعات، ثم مرضت، فلم ترضعني غير ثلاث مرات، فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر رضعات».

فانظر كيف منعت عائشة سالمًا من الدخول عليها، وهو كبير، لأنه لم تتم له عشر رضعات، مع أنها صرحت في رواية مسلم بنسخ عشر رضعات؟ فهذا يدل على أنها كانت تقول بنسخها في الصغير، وبفائها في الكبير. ومما يؤيده أيضاً ما أخرجه البيهقي (٧ - ٤٥٤) عن عائشة أنها كانت تقول: نزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم، ثم صرن إلى خمس رضعات يحرم، وكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات».

فإن قيل: ما هو السبب في تفريقها بين الصغير والكبير مع أن الرضاع محرم عندهما في كليهما؟ قلنا: لعلها فرقت بينهما لأنها كانت تملك في مسألة إرضاع الكبير بقصة سالم مولى أبي حذيفة، وكان رسول الله ﷺ أمر سهلة بنت سهيل بقوله: (أرضعني خمس رضعات) في رواية مالك في الموطأ، و (أرضعني عشر رضعات) في رواية أحمد عن ابن إسحاق، كما في الفتح الرباني (١٦ - ١٨٥)، وكان حكم إرضاع الكبير مخالفاً للقياس، فقصرته عائشة رضي الله عنها على مورد، وهو خمس رضعات، فكانت لا تدخل على نفسها من لم تتم له عشر رضعات احتياطاً، ولذلك يقول الشيخ ولي الله الدهلوي في المسوى (٢ - ٢٠): (والأظهر أن عائشة وحفصة إنما كانتا تذهبان إلى عشر رضعات تورعاً وتشفيًا للخاطر، لا من جهة حكم الشرع) هذا ما ظهر لي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولو سلّم أنها كانت تقول بهذا التحديد في رضاع الصغير أيضاً، فإنه اجتهاد منها، وقد

٣٥٧٦ - (١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى). أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ. قَالَتْ: دَخَلَ أَغْرَابِيُّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي. فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى. فَزَعَمَتِ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتِ امْرَأَتِي الْحَدَّثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». قَالَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْقَلٍ.

٣٥٧٧ - (١٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ. حَدَّثَنَا مُعَاذُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي

عارضه أقوال فقهاء الصحابة كابن مسعود، وعلي، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، والغاية أنها لم تعلم بالنسخ، وعلمه هؤلاء، فالمثبت مقدم على النافي.

٥ - ثم إن الذين رووا مذهب عائشة في تقبيد خمس رضعات، هم سالم بن عبد الله وعروة بن الزبير، وكلاهما يقولان بتحريم القليل والكثير، فأما سالم فقد ذكرنا في أول البحث عن المدونة الكبرى أنه من أهل المذهب الأول، وأما عروة، فقد أخرج مالك في الموطأ: «عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال: كل ما كان في الحولين، وإن كانت قطرة واحدة، فهو محرم، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله، قال إبراهيم بن عقبة: ثم سألت عروة، فقال مثل ما قال سعيد» وقال الطحاوي: (فلم يخالف عروة ما رواه في ذلك إلا لثبوت نسخه عنده) كذا في الجوهر النقي (٧ - ٤٥٥).

١٨ - (١٤٥١) - قوله: (عن أم الفضل) يعني: بنت الحارث، اسمها لبابة وهي امرأة العباس بن عبد المطلب، وشقيقة أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، وقال ابن سعد: أم الفضل أول امرأة آمنت بعد خديجة، وأخرج الزبير بن بكار وغيره من طريق إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «الأخوات الأربع مؤمنات، أم الفضل وميمونة وأسماء وسلمى» كذا في الإصابة (٤ - ٤٦١).

وحديثها هذا أخرجه أيضاً النسائي في النكاح، باب انقذر الذي يحرم من الرضاعة.

قوله: (الْمُحَدَّثَى) بضم الحاء المهملة وسكون الدال وفتح المثناة، هي تأنيث الأحداث، يريد الزوجة الثانية.

قوله: (الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ) الإملاجة مرة من الإملاج، وهو أن تلقم المرأة نديها في فم الصبي، وملج من باب سجع: التقم، والمرة منه ملجة، فالإملاج فعل المرضعة، والملجة والمصة والرضعة فعل الرضيع.

مَرْثَمَ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي غَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قَالَ: «لَا».

٣٥٧٨ - (٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَيْنِ».

٣٥٧٩ - (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ، كَرِوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ «أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ أَوْ الْمَصَّتَيْنِ». وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: «وَالرُّضْعَتَيْنِ وَالْمَصَّتَيْنِ».

٣٥٨٠ - (٢٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَيْنِ».

١٩ - (٠٠٠) - قوله: (قال: لا) قال القرطبي: هو أنص ما في الباب، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع، وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد، وعائشة التي روت ذلك، قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك، فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم. وبعضه من حيث النظر أنه معنى طارئ، يقتضي تأييد التحريم، فلا يشترط فيه العدد، كالنهر، أو يقال: مائع بلج الباطن فيحرم، فلا يشترط فيه العدد، كالمني، والله أعلم، نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩ - ١٢٦) وسكت عليه.

٢٠ - (٠٠٠) - قوله: (الرضعة أو الرضعتان) الفرق بين المصصة والرضعة أن الأول مرة من المص، وهو الرشف فقط، فلو شرب الصبي قطرة يطلق عليه المصصة، وأما الرضعة فما كانت مشبعة، وربما تشتمل على مصات كثيرة، فكل رضعة مصصة ولا عكس، وهذا الفرق مفهوم من فتح القدير (٣ - ٣).

ولأجل هذه اللفظة يشترط عند الشافعي وأحمد أن تكون الرضعات الخمسة في أوقات متفرقة، كل واحدة منها مشبعة. قال الثميرازي في المذهب: «ولا يثبت إلا بخمس رضعات متفرقات، لأن الشرع ورد بها مطلقاً، فحمل على العرف، والعرف في الرضعات أن يرتضع ثم يقطعه باختباره من غير عارض، ثم يعود إليه بعد زمان، ثم يرتضع، ثم يقطعه، وعلى هذا إلى أن يستوفي العدد، كما أن العادة في الأكالات أن تكون متفرقة في أوقات. فأما إذا قطع الرضاع لضيق نفس أو شيء يلقيه ثم رجع إليه، أو انتقل من ثدي إلى ثدي كان الجميع رضعة، كما أن الأكل إذا قطعه لضيق نفس، أو شرب ماء، أو لا انتقال من نون إلى نون، كان الجميع أكلة» راجع المجموع شرح المذهب (١٧ - ٥٥) ومثله في المغني لابن قدامة (٧ - ٥٣٧).

٣٥٨١ - (٢٣) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ . حَدَّثَنَا حَبَّانُ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ . سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ : أَلَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ ؟ فَقَالَ : « لَا » .

(٦) - باب: التحريم بخمس رضعات

٣٥٨٢ - (٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ . ثُمَّ نُسِخْنَ : بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ . فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

(٦) - باب: التحريم بخمس رضعات

٢٤ - (١٤٥٢) - قوله : (عن عائشة) هذا الحديث لم يخرج البخاري، وأخرجه مالك في جامع ما جاء في الرضاعة، وأبو داود، (رقم: ٢٠٦٢ في النكاح)، باب: هل يحرم ما دون خمس رضعات، والترمذي، (رقم: ١١٥٠ في الرضاع)، باب: ما جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان، والنسائي في النكاح، باب: القدر الذي يحرم من الرضاعة، وابن ماجه في الرضاع.

قوله: (عشر رضعات) يكون الشين وفتح الصاد المعجمتين. كذا في المرقاة.

قوله: (معلومات) يعني ما يتيقن كونها عشراً، قال القرطبي: وصفها بذلك تحريزاً عما شك في وصوله، (يعني إلى الحلق) كذا في أوجز المسالك. وفسرها علي القاري بقوله: (أي مشبعات في خمسة أوقات متفاصلة عرفاً. وعلى التفسير الأول قال الشافعي: إن شكت المرضعة هل أرضعته أم لا؟ أو هل أرضعته خمس رضعات أو أربع رضعات لم يثبت التحريم، كما في المذهب وشرحه (١٧ - ٥٩ و ٦٠).

الرد على من طعن في القرآن بآية الرضاع

قوله: (وهي فيما يقرأ من القرآن) وفي بعض النسخ المصرية: (وهي إلخ) وتمسك بظاهره بعض الملاحدة والمستشرقين، وبعض من لا علم له من الروافض، قطعوا به في القرآن الكريم بأنه قد ضاعت منه بعض الآيات أو السور، والعياذ بالله العلي العظيم. وشجعهم على ذلك تمسك بعض الشافعية به على مذهبه في مقدار تحريم الرضاع، وقد أشبعنا القول فيه والحمد لله، والحقيقة أن طعن هؤلاء الكفار في القرآن بهذا الحديث إنما نشأ من جهل بالحقيقة، وبأساليب كلام المتقدمين، أو من العصبية العمياء، والعناد ضد الإسلام والمسلمين. ونلخص لك هنا فذلّة القول في هذا الحديث:

فاعلم أن الأمة مطبقة على أن لفظة: (خمس رضعات) ليست من القرآن، ولا يجوز عند

٣٥٨٣ - (٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ، عَنْ

أحد أن تنلى كآية من آيات القرآن، ولا أن تكتب في المصاحف، وهذا مما قد أجمعت عليه الأمة من غير استثناء أحد من الآحاد. فأما قول عائشة: (فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن) فمن العلماء المحدثين من أعلّ هذا الجزء من الحديث ولم يقبله من حيث الرواية، ومنهم من قبله وأوّلّه، ونفصل الكلام في كلا الطريقين:

١ - فمن مقدمة من أعلّ هذا الجزء من الحديث: الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله. فإنه يقول في مشكل الآثار (٣ - ٦) «وهذا مما لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا غير عبد الله بن أبي بكر، وهو عندنا وهم منه، أعني ما فيه مما حكاه عن عائشة أن رسول الله ﷺ توفي وهو ما يقرأ من القرآن، لأن ذلك لو كان كذلك لكان كسائر القرآن، ولجاز أن يقرأ به في الصلوات، وحاشا لله أن يكون كذلك، أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا».

وحاصل ما قال الطحاوي رحمه الله أن هذا الحديث يرويه عن عمرة ثلاثة من الرواة: عبد الله بن أبي بكر، والقاسم بن محمد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولا يروي هذه الزيادة إلا عبد الله بن أبي بكر، وأما القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد، فيرويان هذا الحديث من غير هذه الزيادة، فأما حديث القاسم فأخرجه الطحاوي في مشكله (٣ - ٧) فقال: «حدثنا محمد بن خزيمة، ثنا حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمد، عن عمرة عن عائشة قالت: كان مما نزل من القرآن ثم سقط: لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات، ثم نزل بعد: أو خمس رضعات» وأما حديث يحيى بن سعيد فأخرجه مسلم أيضاً فيما يأتي، وأخرجه البيهقي في سننه (٧ - ٤٥٤) بدون هذه الزيادة.

ولا شك أن القاسم بن محمد أقدم من عبد الله بن أبي بكر طبقة وأفضل منه علماً وفقهاً، وجعله الطحاوي (فوق مقدار عبد الله بن أبي بكر في العلم وضبطه له)، فلذلك رجح روايته على رواية عبد الله، ثم قال: «ومما يدل على فساد ما قد زاده عبد الله بن أبي بكر على القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد في هذا الحديث: أنا لا نعلم أن أحداً من أئمة أهل العلم روى هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر غير مالك بن أنس، ثم تركه مالك فلم يقل به، وقال بضده، وذهب إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم». كذا في مشكل الآثار (٣ - ٨).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وممن حكم على هذه الزيادة بالوهم: القاضي أبو بكر ابن العربي في عارضة الأحوذى (٥ - ٩٢) حيث يقول: «وقد قيل: إن هذه وهم منه، وإن الحديث الصحيح ما رواه القاسم دون ذكر هذا، فيكون مما نزل ثم نسخ» ومما يؤيده أن عبد الرزاق أخرج عن عائشة ما يدل على نسخ تلاوة خمس رضعات أيضاً، فقال: «أخبرنا ابن جريج، قال سمعت نافعاً يحدث أن سالم بن عبد الله حدثه أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به

يُحَيِّي (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: (وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ

إلى أختها أم كلثوم ابنة أبي بكر، لترضعه عشر رضعات، ليلج عليها إذا كبر، فأرضعته ثلاث مرات، ثم مرضت، فلم يكن سالم يلج عليها، قال: زعموا أن عائشة قالت: لقد كان في كتاب الله عز وجل عشر رضعات، ثم رد ذلك إلى خمس، ولكن من كتاب الله ما قبض مع النبي ﷺ كذا في مصنف عبد الرزاق (٧ - ٤٧٠).

فهذه الرواية عن عائشة تكاد تكون صريحة في أن خمس رضعات قد نسخ تلاونها قبل أن يقبض النبي ﷺ.

مبحث في صحة أحاديث الشيخين

فإن قيل: قد أجمعت الأمة على أن جميع ما في الصحيحين صحيح، فكيف يجوز أن ينسب الوهم إلى ما رواه مسلم؟ قلنا: قد سبق هذا المبحث في آخر مقدمة هذا الشرح، وقد أشبع فيه الكلام هناك، ولا بد أن يتنبه ههنا لأمر:

الأول: قال ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم نه: «ما أخذ عليهما - يعني على البخاري ومسلم - وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه - يعني من الإجماع على صحة ما رواه أحدهما - لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول» نقله الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من هدي الساري مقدمة فتح الباري (٢ - ١٠٥) ثم قال: وهذا احتراز حسن.

الثاني: قال الحافظ ابن حجر في أقسام ما انتقده على الصحيحين: «القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه، دون من هو أكثر عدداً أو أضيظ ممن ثم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافات فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، ألهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر» انتهى من هدي الساري (٢ - ١٠٧).

الثالث: قال شيخنا العلامة العثماني رحمه الله في آخر مقدمة فتح الملهم: «إن كل حديث حكم بصحته المحدثون: إنما حكمهم فيما يتعلق بالإسناد حسب ما يقتضيه فنهم ووظيفتهم، وهذا القدر لا يمنع الفقهاء وعلماء الأصول من عدم تصحيحه أحياناً من حيث الثمن بحسب موضوعهم ووظيفتهم على ما مر تفصيله».

فبالنظر إلى هذه الأمور الثلاثة، لو قدح في هذا الجزء من الحديث أمثال الطحاوي وابن العربي من الحفاظ، فلا يكون ذلك مضاداً لما أجمعت عليه الأمة، وخصوصاً من جهة أنهم لا يقدحون في ثبوت نفس الحديث، بل هو ثابت عندهم في الجملة، ولكنهم يقدحون في زيادة تفرد بها عبد الله بن أبي بكر من بين سائر الرواة، ولا ينكر أحد وقوع الأوهام من بعض الرواة

الرُّضَاعَةَ) قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ. ثُمَّ نَزَلَ أَيْضاً: خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ.

٣٥٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: بِمِثْلِهِ.

في بعض أحاديث الصحيحين، كما تقدم في تسمية أفلاح أخي أبي القعيس في حديث عائشة في أول الرضاع.

٢ - وهناك طائفة أخرى من العلماء، تقبل هذه الزيادة من جهة الإسناد والرواية، ولكنها تقول: ليس معناها أن هذه الآية لم تنسخ حتى وفاة النبي ﷺ، وإنما المعنى أنها نسخت في آخر حياته ﷺ، فلم يطلع على نسخها بعض الصحابة، فكانوا يقرؤونها عند وفاة النبي ﷺ، فلما اطلعوا على النسخ أقلعوا عن ذلك، فيقول النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث: «ومعناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً، حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ (خمس رضعات) ويجعلها فرأناً مثلاً، لكونه لم يبلغ النسخ، لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى». انتهى من شرحه لمسلم (١٠ - ٢٩).

فانظر كيف يعترف النووي رحمه الله - وهو من الشافعية القائلين بخمس رضعات - بأن هذه الآية منسوخة، وأن ظاهر حديث عائشة غير مراد، فثبت أنه لا خلاف بين الأمة في نسخ هذه الآية، ولا ينكر النسخ أحد، حتى الذين يقولون بخمس رضعات.

واعترض عليه بعض المستشرقين والملاحدة بما أخرجه ابن ماجه (١ - ١٣٩) في باب رضاع الكبير عن عائشة، قالت: «لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها». قالوا: فدل هذا الحديث على أنه لم يكن سبب عدم كتابتها في المصحف إلا أن أكلها الشاة.

والجواب على تقدير صحة الحديث - فإنه عنده محمد بن إسحاق - أنه لا يحكي إلا قصة من القصص، وليس فيه أي تعرض لما كان السبب في عدم كتابتها في المصحف؛ وأما احتفاظ عائشة بها فلم يكن إلا كما يحتفظ المرء بذكرى تاريخية، وبدل عليه أنها قرنت آية الرضاع بآية الرجم، وهي منسوخة قطعاً، ولم يكن احتفاظها بآية الرجم إلا لقيمتها التاريخية، فكذلك آية الرضاع، وإلا فهل يتصور من مثل عائشة أن ترضى بعدم كتابتها في المصحف؟ وأيم الله لو كانت عائشة تعتقد بأنها جزء من القرآن لم تترك أحداً، ولو على قيمة نفسها، أن يدون المصحف بدون هذه الآية، وهي التي حاربت علياً رضي الله عنه في أمر القصاص، فكيف تمسك عن إدخالها في المصحف، مع أن أباه هو الجامع الأول للقرآن؟ فلا بدح بهذا الحديث في القرآن الكريم إلا من أعمته الشحناء وأصمه العناد، وجعلته العصبية لا يعرف ما يقول.

(٧) - باب: رضاعة الكبير

٣٥٨٥ - (٢٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الشَّافِعِ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهِيلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَائِمٍ (وَهُوَ حَلِيفَةُ) . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَرْضِعِيهِ» قَالَتْ : وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ

(٧) باب: رضاعة الكبير

٢٦ - (١٤٥٦) - قوله: (عن عائشة) هذا الحديث أخرجه البخاري قطعة منه في النكاح، باب الأكفاء في الدين، وفي المغازي، باب شهود الملائكة بدار، وأخرجه أيضاً مالك في الرضاع، باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبير، وأبو داود، (رقم: ٢٠٦١ في النكاح)، باب: من حرم به، والنسائي في النكاح، باب رضاع الكبير.

قوله: (سهلة بنت سهيل) هي سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية، زوجة أبي حذيفة رضي الله عنه، أسلمت مع زوجها، وهاجرت معه إلى الحبشة، وهي التي ذكرتها عائشة في حديثها عند أبي داود: (أن سهلة بنت سهيل استحبيبت، فأنت النبي ﷺ إلخ) وراجع الإصابة (٤) - (٣٢٩).

قوله: (أرى في وجه أبي حذيفة) تعني من الكراهية، وأن دخول سائِم يشق عليه.

قوله: (من دخول سائِم وهو حليفه) وهو سائِم بن معقل مولى أبي حذيفة، أحد السابقين الأولين، وكان مولى امرأة من الأنصار، يقال لها فاطمة بنت يعار، أعنتته سائِم، فوالى أبا حذيفة، فالمراد من الحليف في الحديث مولى الموالاة^(١)، وكان أبو حذيفة رضي الله عنه قد تبناه بعد ذلك كما تبني رسول الله ﷺ زيد بن حارثة، فكان أبو حذيفة يرى أنه ابنه، فلما أنزل الله ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٥) رد كل أحد تبني ابناً من أوثق إلى أبيه، ومن لم يعرف أبوه رد إلى مواليه، كما أخرجه مالك في الرضاع من الموطأ. وكان سائِم يؤم المهاجرين والأنصار في مسجد قباء، وكان من أكثر الصحابة قرآناً، وراجع الإصابة (٢ - ٦ و ٧).

قوله: (أرضعيه) قال القاضي: لعلها حليته، ثم شرب من غير أن يمس ثديها، ولا انتقت بشرتها، وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفا عن مسه للحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكبير، والله أعلم، كذا في شرح النووي. وقال ابن الهمام: «ثم كيف جاز أن يباشر عودتها بشفتيه؟ فلعن المراد أن تحلب له شيئاً مقداره خمس مصات فيشربه، وإلا فهو مشكل» كذا في فتح القدير (٣ - ٤).

(١) تفسير الحليف بالدعي، كما وقع في شرح محمد ذهني (١ - ٦٥٨) تكلف لا حاجة إليه.

فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا الاحتمال متعين، وقد صرح به في رواية، وهي ما أخرجه ابن سعد، قال: «أخبرنا محمد بن عمر (يعني الواقدي)، حدثنا محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، عن أبيه، قال: كان يحلب في مسعط أو إناء قدر رضة، فيشربه سالم كل يوم خمسة أيام، وكان يعد يدخل عليها وهي حاسر، رخصة من رسول الله ﷺ لسهلة بنت سهيل». كذا في الطبقات الكبرى لابن سعد (٨ - ٢٧١) في تسمية النساء المسلمات المبايعات من فريش وترجمة سهلة؛ وذكره الحافظ في الإصابة (٤ - ٣٢٩) في ترجمتها أيضاً.

فهذه الرواية قد صرحت بأنها حلبت له، ولم ترضعه من ثديها، والمسعط (يكسر الميم وفتح العين) والمسعط (بضم الميم والعين): ما يجعل فيه ويصب منه في الأنف، كما في القاموس.

قوله: (فتبسم رسول الله ﷺ) لعنه الله ﷺ تبسم على زعمها أنها أمرت بإرضاع سالم من ثديها، مع أنه ﷺ أراد أن تحلب له، فيشرب منه، وإنها فهمت ذلك من تبسمه أو بتصريحه ﷺ بعد ذلك، ولم يذكره الرواة.

مسألة إرضاع الكبير

قوله: (قد علمت أنه رجل كبير) استدللت به عائشة رضي الله عنها، كما هو المعروف عنها، على أن الإرضاع محرم ولو كان الرجل رضع من امرأة في كبره، وهو مذهب ابن حزم، فإنه يقول في المحلى (١٠ - ١٧ مسألة ١٨٦٩): «ورضاع الكبير محرم، ولو أنه شيخ، كما يحرم رضاع الصغير، ولا فوق». ونسب النووي وغيره إلى داود الظاهري ولكن رده الحافظ في الفتح، وروى عبد الرزاق هذا المذهب عن عطاء، ونقله الطبري عن حفصة، وعبد الله بن الزبير، والقياسم بن محمد، وعروة أيضاً، وحكاها ابن عبد البر عن الثبث ابن سعد كما في فتح الباري (٩ - ١٢٨).

وقال ابن تيمية: الرضاع يعتبر فيه الصغير إلا فيما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه، نقله الشوكاني ورجحه في (نيل الأوطار) (٦ - ٢٦٧).

وأما جمهور من سواهم فأجمعوا على أنه لا يحرم بعد مدة الرضاع، ورحجتهم في ذلك ما يلي:

١ - استدل البخاري رحمه الله على قولهم بقوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فجعل الله تعالى الحولين تمام الرضاعة، فثبت أن الرضاع الشرعي المحرم لا يتحقق بعد الحولين.

٢ - عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: (فإنما الرضاعة من المجاعة) أخرجه الشيخان يعني أن

الرضاعة إنما تكون محرمة إذا كانت تسد الجوع، وهي في الصغير، لأن الكبير لا يشبعه إلا الخبز، كما سيأتي في شرح هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

٣ - روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبث اللحم» أخرجه أبو داود وسكت عليه، ولا يكون الرضاع منشراً للعظم ومنبثاً للحم إلا في الصغير، كما سيأتي في حديث أم سلمة.

٣ - عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام» أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأعله ابن حزم بأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة، ولكنه تحكم محض، لأننا لو سلمنا صحة ما حاسب له ابن حزم فإن فاطمة كانت ابنة إحدى عشرة سنة عند وفاة أم سلمة (انظر المحلى ١٠ - ٢١) وهذا العمر يكفي للتحمل، كما تقرر في موضعه.

٥ - عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام» أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص - ٢٤٣ رقم: ١٧٦٧، الأفراد عن جابر) من طريق خارجة بن مصعب عن حرام بن عثمان عن أبي عتيق عنه، ومن طريق اليمان أبي حذيفة عن أبي عيسى عنه: قلت: كلا الطريقين فيه كلام، غير أن كل واحد منهما يقوي الآخر.

٦ - مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال: «جاء رجل إلى عبد الله بن عمر، وأنا معه عند دار القضاء، يسأله عن رضاعة الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: إني كنت لي وليدة، وكنت أطؤها، فعمدت امرأتي إليها فأرضعتها، فدخلت عليها، فقالت: دونك! فقد - والله - أرضعتها، فقال عمر: أوجعها وانت جاريثك، فإنما الرضاعة رضاعة الصغير» أخرجه مالك في الموطأ.

٧ - «عن يحيى بن سعيد: أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري فقال: إني مصصت عن امرأتي من ثديها لبناً، فذهب في بطني، فقال أبو موسى الأشعري: لا أراها إلا قد حرمت عليك، فقال عبد الله بن مسعود: انظر ما تفتي به الرجل، فقال أبو موسى: فما تقول أنت؟ فقال عبد الله بن مسعود: لا رضاع إلا ما كان في الحولين، فقال أبو موسى: لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر فيكم» أخرجه مالك في الموطأ أيضاً.

٨ - عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين». أخرجه الدارقطني (٤ - ١٧٤) وأعله العيني بالهيشم بن جميل، وذكر قول النسائي: الهيشم بن جميل وثقه الإمام أحمد والعجلي وغير واحد، وكان من الحفاظ، إلا أنه وهم في رفع الحديث، والصحيح وقفه على ابن عباس، ثم ذكر أن سعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبي شيبة روه عن ابن عيينة

موقوفاً، ورواه أيضاً: ابن أبي شيبة موقوفاً على ابن مسعود وعلي بن أبي طالب، وأخرجه الدارقطني موقوفاً على عمر رضي الله عنه قال: لا رضاع إلا في الحولين في الصغير.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: التقدير بالحولين مما لا يدرك بالقياس، فهذه الآثار الموقوفة في قوة المرفوع، والظاهر أنه لم يقل به هؤلاء الصحابة إلا وعندهم في ذلك عهد من النبي ﷺ.

٩ - واستدل ابن العربي على مذهب الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُتَّحْكُمُ الْكَلِمَةُ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وقال: «والرضيع في اللفظ اسم للصغير دون الكبير، حتى صار يسمى به، وإن لم يرضع، فالمأكل اسم لما يتغذى به، وإن لم يؤكل، وإذا لم يُسمَّ الكبير رضيعاً لم تسم الأم مرضعة، ويعضد هذا علة الرضاع، وهي رجود البعضية فيه، وذلك يتصور في الصغير، لأن كل جزء يحصل في جوفه ينمى به، والكبير لا ينمى به» كذا في عارضة الأحوذى (٥ - ٩٧) وهو كلام متين جداً.

وأما قصة إرضاع سالم في حديث الباب، فقد أجاب عنها الجمهور بأجوبة مختلفة، أحسنها أن ذلك كان خصوصية له ﷺ، ويدل على ذلك ما يأتي عند المصنف من أن سائر أزواج النبي الكريم ﷺ سوى عائشة جعلن هذا الحكم خاصاً بسالم، ولم يقل بعمومه أحد سوى عائشة أو حفصة، إن صح ذلك عنها، والله سبحانه أعلم. وراجع لبغية الأجوبة وردّها فتح الباري (باب من قال لا رضاع بعد حولين) (٩ - ١٢٦).

مسألة مدة الرضاع

ثم اختلف الجمهور في تعيين مدة الرضاع على أربعة أقوال:

١ - الأول مذهب الجمهور، وهو أن مدة الرضاع حولان، وممن قال ذلك: الشافعي وأحمد، وأبو يوسف، ومحمد، وعامر الشعبي، وابن شبرمة، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور، وهو قول مالك في الموطأ، كما في عمدة القاري (٩ - ٣٨٧) وهي رواية ابن وهب عنه، كما في فتح الباري. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرَضِّعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ إِمَّا أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ويقولون تعالى: ﴿وَرَحْمَتُكُمْ وَكَفْلُكُمْ لَنَشُورَنَّهُ بِمَا كُنْتُمْ فِيهَا كَافِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥] وأقل مدة الحمل ستة أشهر، فيقي حولان للفصال، واستدلوا أيضاً بما أسلفنا من الآثار في مسألة رضاع الكبير.

٢ - والثاني مذهب زفر، وهو أن مدة الرضاع ثلاثة أحوال، وهو رواية عن الأوزاعي كما في تفسير ابن كثير (١ - ٢٨٣) وذلك لأنه لا بد بعد الحولين من مدة يتعود فيها الصبي غير اللبن، لينقطع الإنبات باللبن، وذلك بزيادة مدة يتعود فيها الصبي تغير الغذاء، والحوال حسن للتحول

من حال إلى حال، لاشتماله على الفصول الأربعة، فقد رناه بثلاثة أحوال، وهذا ملخص ما في فتح القدير (٣ - ٥).

٣ - والثالث مذهب مالك، وهو أنه يغتفر بعد الحولين مدة يدمن الطفل فيها على الطعام، لأن الصبي لا يغطم دفعة واحدة، بل على التدرج في أيام قليلات، ثم اختلفت الروايات عن مالك في تقدير هذه المدة، فقيل: يغتفر نصف سنة، وقيل: شهران، وقيل شهر ونحوه، (فتح الباري ٩ - ١٢٥) وقيل: ما دام محتاجاً إلى اللبن غير مستغن عنه، كما في فتح القدير (٣ - ٥).

قال العبد الضعيف: الصحيح المختار في مذهب المالكية زيادة شهرين بعد الحولين، كما في المدونة الكبرى (٥ - ٨٩) وهو الذي أقره الخليل والدردير، راجع حاشية انصاري على شرح الدردير (٢ - ٧٢١).

٤ - الرابع قول أبي حنيفة رحمته الله، وهو أن مدة الرضاع حولان وستة أشهر، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَرَحَلَهُمْ وَفَصَلَّهُمْ ثَلَاثِينَ شَهْرًا﴾ (الأحاف: ١٥) ووجه الاستدلال على ما ذكره صاحب الهداية: أنه تعالى ذكر شيتين وضرب لهما مدة، فكانت لكل واحد منهما بكاملها، كالأجل المضروب للدينين، إلا أنه قام المنقص في أحدهما (يعني الحمل، فقد جاء أثر عائشة أن الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين ولو بقدر فلانة مغزل) فبقي مدة الفصال على ظاهرها.

ولكن قال شيخ مشايخنا الأنور رحمته الله: «ما أجاب به صاحب الهداية ههنا فهو ركيك جداً، فإنه جعل أثر عائشة منقوصاً للمدة، فإنه ليس تخصيصاً، بل يشبه النسخ، لأن القرآن ذكر فيه العدد دون العموم، ليقال: إن أثرها مخصص، ويحث عليه ابن الهمام في الفتح» كذا في فيض الباري (٤ - ٢٧٨).

فالصحيح من وجه استدلال أبي حنيفة بهذه الآية أنه فسر الحمل في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلَهُمْ﴾ إلتح بالحمل على الأكف، حكاه النسفي في مدارك التنزيل (٤ - ١٤٣) عن أبي حنيفة^(١)، والمراد أن الأم تحمل طفلها على يديها وفي حجرها مدة ثلاثين شهراً، وأيده شيخنا العثماني في أحكام القرآن له (١ - ٣٩١) بكلام منين، فراجع.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويرد على هذا التفسير أنه لا يلائم السياق، لأن تمام الآية: ﴿وَحَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَرَحَلَهُمْ وَفَصَلَّهُمْ ثَلَاثِينَ شَهْرًا﴾ (الأحاف: ١٥) فسورت مادة (الحمل) في هذه الآية مرتين، والحمل في البطن متعين في المدة الأولى، فليكن في الثانية كذلك.

وهذا اعتراض قوي، ولكن يمكن أن يجاب عنه بأن الله تعالى قد ذكره في هذه الآية أربع

(١) وعزاء في فيض الباري إلى الترمذيين، ولم أجده في الكشف.

مراحل تتحمل فيها الأم عناء لتربية ولدها، فالأولى: مرحلة الحمل في البطن، والثانية: مشقة الوضع، والثالثة: عناء حملة على الأكف، والرابعة: مشقة الفصال. فالكلام على هذا منسق منظم يحتوي جميع المشاق التي تتحملها الأم بترتيب طبيعي، ولو فسرنا الحمل الثاني بالحمل في البطن أيضاً، لاختل هذا الترتيب. هذا ما ظهر لي في وجه قول أبي حنيفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فقد أجاب عنه أبو حنيفة بأن الله سبحانه أعقبه بقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] الخ فدل على أن الفصال يقع بعد تمام الحولين، لأن الفاء للتعقيب، فجاز أن يكون بعد الحولين رضاع، ويؤيده ما أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢ - ٢٨٩) قال: «حدثني المعنى، قال حدثنا عبد الله، قال ثنا معاوية، عن علي، عن ابن عباس: فإن أرادوا فصالاً: فإن أرادوا أن يقطعا قبل الحولين وبعده» فصرح ابن عباس في هذه الرواية أن قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ يحمل على ما قبل الحولين وعلى ما بعده، فثبت أن (الحولين) في الآية ليس تقديرًا لمدة الرضاع، وإنما هو تقدير لما يلزم الأب من نفقة الرضاع. ويدل عليه ما أخرجه ابن جرير (٢ - ٢٨٠) قال: «حدثني المعنى، قال: ثنا سويد، قال: أنا ابن المبارك، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: وإنوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين؟ قال: إن أرادت أمه أن تقصر عن حولين كان عليها حقاً أن تبلغه، لا أن تزيد عليه، إلا أن تشاء» ثم أخرج عن الثوري مثله.

وأما قوله تعالى: ﴿وَفَصَّلَهُ فِي سَلَمَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤] فقد حملة أبو حنيفة على غالب الأحوال.

فالحاصل - كما قال الشيخ ظفر أحمد العثماني في أحكام القرآن - أن أبا حنيفة يقول بما قال به الجمهور: أن مدة الرضاع حولان كاملاً، ولكنه زاد عليهم أن الفصال قبل الحولين ليس بواجب، وإنما يجب ذلك بعد إتمام الرضاعة، وهو بمضي الحولين اتفاقاً، ومن المعلوم قطعاً أن الصبي لا يقضم دفعة واحدة، وإنما سبيله التدرج، ليتمرن على ترك اللبن، فقدره أبو حنيفة بستة أشهر نظراً إلى آية الأحقاف، واعتباراً بأقل مدة الحمل، لأن في هذه المدة يتحول غذاؤه إلى اللبن، وقد عرفت أن آية البقرة لتحديد مدة الإنفاق، لا لتقدير مدة الرضاع، فاحتاط أبو حنيفة في إثبات حرمة النكاح إلى ستين ونصف، وإلى هذا المعنى يشير الإمام محمد في موطنه حيث يقول: «وكان أبو حنيفة كلفة يحتاط بستة أشهر بعد الحولين».

المفتي به في مذهب الحنيفة

هذا ما وجه به قول أبي حنيفة رحمته، وتنضح منه دقة مداركه، وأنه لا يخالف كتاب الله، وإنما يفسره بما تحتمله ألفاظ القرآن، وتؤيده بعض الآثار، ويقويه النظر العقلي، فالذين أطاعوا:

رَأَى عُمَرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٥٨٦ - (٢٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ. فَأَتَتْ (تَغْنِي ابْنَةَ سَهْلٍ) النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ. وَغَضِبَ

أُنْسَتَهُمْ فِي جَنَابِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَكْثَرُوا مِنَ الشُّغْبِ عَلَيْهِ: لَمْ يَدْرِكُوا مَرَدَّهُ وَلَمْ يَفْهَمُوا وَجْهَ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ: فَقَوَّاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَوَلَّيَ مَجْتَهِدَ يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَالصَّوَابَ وَالْقَطْعَ بِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ عَصِيَّةٌ لَا تَجُوزُ.

وأما لو رجعنا إلى قوة الدليل فانراجع مذهب الجمهور، ومنهم أبو يوسف ومحمد، ولذلك أفتى المتأخرون من الحنفية في هذه المسألة على قولهم، واختاره الطحاوي، وقال ابن نجيم: «ولا يخفى قوة دليلهما، فإن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُضْعِفُونَ أَوْلَادَهُمْ حَوْلِينَ كَاذِبِينَ﴾ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرِّجَاعَ» [النفرة: ٢٣٣] يدل على أنه لا رضاع بعد التمام، وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَكَاوُرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [النفرة: ٢٣٣] فإنما هو قبل الحولين، بدليل تقييده بالتراضي والمشاور، وبعدهما لا يحتاج إليهما كذا في البحر الرائق (٣: ٢٢٥) قال العبد الضعيف: وأكثر المفسرين يحملونه على ما قبل الحولين، كما في تفسير ابن جرير.

ثم قول الجمهور مؤيد بالأثار المروية عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس، كما أسلفنا في مسألة رضاع الكبير. وابن عباس قد روى عنه الدارقطني مرفوعاً: «لا رضاع بعد الحولين» وتضعيف الهيثم بن جميل ليس مما اتفقوا عليه، فقال الدارقطني: ثقة حافظ، وقال المعجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن عدي: ليس بالحافظ، يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب، كما في ميزان الاعتدال (٤ - ٣٢١ رقم: ٩٢٩٣)، وهو من رجال ابن ماجه والترمذي، وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، فحديث مثله لا يتزل عن الحسن.

ثم قال ابن كثير في تفسيره (١ - ٢٨٣): «وقد رواه الإمام مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد عن ابن عباس مرفوعاً قلت: لم أجده في النسخ الموجودة من الموطأ، وإنما هو موقوف على ابن عباس في سائر النسخ الموجودة، ويمكن أن تكون عند ابن كثير نسخة أخرى، والله أعلم».

وعلى كل حال، فنؤيد رفع هذا الحديث، بقوة قول الجمهور ظاهرة، ولو لم يثبت^(١)،

(١) ويظهر من كلام الحافظ في التلخيص (٤ - ٤ رقم ١٦٥٤) أنه يرجح وقف هذا الحديث.

مَا عَقَلُوا. وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا. وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِيعِي تَحْرُمِي عَلَيْهِ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ» فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ.

٣٥٨٧ - (٢٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ؛ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بْنَ عَمْرِو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ سَالِمًا (لِسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ) مَعَنَا فِي بَيْتِنَا. وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ. قَالَ: «أَرْضِيعِي تَحْرُمِي عَلَيْهِ». قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحْدَثُ بِهِ وَهَيْئَةً. ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدَ. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنِّي؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

٣٥٨٨ - (٢٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ. قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَّا لَكَ فِي

فَالْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ ثَابِتَةً بِلَا شَكٍّ، وَقَدْ مَنَّا أَنْ الْمَوْقُوفُ فِي الْمَقَادِيرِ فِي قُوَّةِ الْمَرْفُوعِ، لِأَنَّهُ لَا تَدْرُكُ بِالْقِيَاسِ، فَجِبِبَ الْأَخْذَ بِهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وكان قد شهد بدمراً) يعني: سالماً.

٢٧ - (٠٠٠) - قوله: (يعني بنت سهيل) وفي بعض النسخ المصرية: (تعني: ابنة سهيل) وفي بعضها (تعني: سهلة بنت سهيل) وكأن القاسم نسي ما سمعت به عائشة سهلة بنت سهيل، فلم ينسب إليها الاسم، وإنما قال: تعني، وهذا احتياط منه بطلته.

٢٨ - (٠٠٠) - قوله: (لا أحدث به رهبة) مصدر منصوب بإسقاط حرف الجر، يعني: (لا أحدث به لأجل رهبة هذه القصة) وضبطه البعض (رهبة) بكسر الهمزة وسكون الباء وضبط الناء، فهو فعل مسأنف؛ وعلى كل حال فهو من الرهب بمعنى الخوف، ووقع في النسخ المصرية: (وهبة) بواو التعطف وفعل المتكلم الماضي من الهيبة، وهي الإجلال، النعني أنني لم أحدث به مدة، مخافة أن يغتر به بعض النجھال.

٢٩ - (٠٠٠) - قوله: (الغلام الأيفع) هو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ، وأيفع الغلام ويفع، كمنع: إذا شارف الاحتلام، فهو يافع، وهو من نوادر الأبنية، كما في النهاية ومجمع البحار، واختاره النووي، وفسره في القاموس بمن راحق العشرين، وعلى التفسير الأول دل الحديث على أن الغلام المراهق مثل البالغ في أحكام الحجاب.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْرَءُ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةً أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ سَأِمْتُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ».

٣٥٨٩ - (٣٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: (وَاللَّفْظُ لِنَهَارُونَ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُكْبَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَابِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا تُطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعُلَامُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الرُّضَاعَةِ. فَقَالَتْ: يَمْ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَائِمٍ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ» فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ. فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ».

فَقَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ.

٣٥٩٠ - (٣١) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمَةَ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرُّضَاعَةِ. وَقُلْنَ لِعَابِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُحَصَةً أَرُخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَائِمٍ خَاصَّةً. فَمَا هُوَ بِدَاجِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرُّضَاعَةِ. وَلَا رَاثِنَا.

٣٠ - (٥٠٠) - قوله: (إنه ذو لحية) قال الحافظ في الفتح (٩ - ١٢٨): هذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم، فلا يصح قول من أجاب عن حديث الباب بأن رضاع الكبير كان محرماً حيث قد نسخ هذا الحكم قال العبد الضعيف: ليس في هذا اللفظ ما يرد القول بالنسخ، لأن قولها (إنه ذو لحية) يمكن أن يكون منشؤه الحياة والاستعجاب من فعل الإرضاع، لا إنكار كونه محرماً، والله أعلم.

٣١ - (١٤٥٤) - قوله: (فما هو بداخل) إلخ الضمير ههنا ضمير الشأن، و (راثينا) اسم فاعل من الرؤية.

ما في الحديث من آداب وأحكام

- ١ - ثم استنبط الحافظ من قصة سائِم جواز الإرشاد إلى الحبل، وهو استنباط جيد.
- ٢ - وقال ابن الرقعة: «يؤخذ منه جواز تعاضى ما يحصل الحل في المستقبل؛ وإن كان

(٨) - باب: إنما الرضاعة من المجاعة

٣٥٩١ - (٣٢) حَدَّثَنَا هُنَادُ بْنُ السَّرِيِّ. حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ. قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ. فَاسْتَدْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ. وَرَأَيْتُ الْعَضْبَ فِي وَجْهِهِ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ. قَالَتْ: فَقَالَ: «انْظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ. فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

ليس حلالاً في الحال؛ كما في فتح الباري (٩ - ١٢٩) قبيل باب لبن الفحل، قال العبد المضعف: هذا الاستدلال فيه نظر، أما أولاً؛ فلأنه لم يثبت أن سهلة أرضعت سالماً من ثديها، بل ثبت خلافه كما قدمنا أنها حلبت له في مسعط، فشرب منه، فكيف يصح أن يقال إنها لم تحتجب منه عند الإرضاع؟ وأما ثانياً؛ فلأنه لو ثبت عدم احتجابها منه، كان ذلك خصوصية لسالم أيضاً، وإلا فلا يحل للمرأة أن تسفر أمام والد زوجها إلا إذا حدث بينهما نكاح؛ أما قبل النكاح فلا.

(٨) - باب: إنما الرضاعة من المجاعة

٣٢ - (١٤٥٥) - قوله: (قالت عائشة) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح، باب من قال لا رضاع بعد حولين، وفي الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، وأبو داود، (رقم: ٢٠٥٨ في النكاح)، باب: في رضاعة الكبير، والنسائي في النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة.

قوله: (وعندي رجل قاعد) قال الحافظ: ثم أقف على اسمه، وأظنه ابناً لأبي قعيس، وغلط من قال: عبد الله بن يزيد رضي الله عنه، لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة، وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي ﷺ، فولدته، فلهذا قيل له رضي الله عنه. كذا في فتح الباري (٩ - ١٦٧) باب لا رضاع بعد الحولين.

قوله: (فاشئت ذلك) إلخ يعني: جلوس رجل أجنبي عندها.

قوله: (انظرن إخوانكم من الرضاعة) المعنى: تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه أم لا؟ وقال الملهب: انظرن ما سبب هذه الأخوة، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغير، حتى تسد الرضاعة المجاعة. كذا في فتح الباري.

قوله: (فإنما الرضاعة من المجاعة) الفاء فيه للتعليل لقوله (انظرن إلخ) والمجاعة: الجوع، والمعنى أنه ليس كل من أرضع لبن أمها يصير أخاً، بل شرطه أن يكون من المجاعة، يعني أن الرضاعة التي تثبت بها الحرمة ما تكون في الصغير حين يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن

٣٥٩٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جوعته، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن، وربت لحمه بذلك، فيصير كجزء من المرضعة، فيكون كسائر أولادها؛ هذا ملخص كلام العيني في الشهادات وفي الرضاع. ثم في هذا الحديث عدة مائل:

الاستدلال على رضاع الكبير

١ - استدل به الجمهور على أن الرضاع المعتبر في حرمة النكاح لا بد أن يكون في الصغر، واعترض عليه ابن حزم في المحلى (١٠ - ٢٣ و ٢٤) بقوله: «قول رسول الله ﷺ: (إنما الرضاعة من المجاعة) حجة لنا بيّنة، لأن للكبير من الرضاعة في طرد المجاعة نحو ما للصغير، فهو عموم لكل رضاع إذا بلغ خمس رضعات».

والجواب عنه أن (من) في قوله ﷺ سببية، والمراد أن الرضاعة المحرمة ما كان سببها الجوع، ومعلوم أن الكبير لا يرتضع لبن المرأة بسبب الجوع، لأنه ليس مما يسد جوع الكبير، ولا مما يشتهي إليه الرجل لسده، ولئن شربه في حالة الاضطراب شربه بالأنفة والكراهية، بخلاف الصبي، فإنه يرتضع لبن المرأة بسبب الجوع، ويشتهي إليه كلما جاع، ولا يسد جوعته غيره، ولئن كان كل رضاع محرماً، سواء كان في الصغر أو الكبير، فلماذا أمر النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها بالنظر والتأمل في أمر الرضاع؟ وإن أمره هذا يدل على أن من الرضاع ما هو غير محرم، وهو ما ليس سببه المجاعة.

ثم إن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً، فنظير هذا الحديث قوله ﷺ: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء» وفسره ﷺ بقوله «وكان قبل الفطام» كما مر في حديث أم سلمة عند الترمذي، وقد فهم الصحابة منه ومن أمثاله ما فهم الجمهور، ولذلك استدل ابن مسعود رضي الله عنه على اشتراط الصغر بقوله ﷺ: «لا رضاع إلا ما شد العظم وأثبت اللحم»، كما عند أبي داود، وقد تقدم، والله سبحانه أعلم.

مسألة الوجور والسعوط والاحتقان

٢ - واستدل الجمهور بهذا الحديث أيضاً على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم، سواء كان بشرب أو أكل، أو بأي صفة كان، حتى الوجور والسعوط والشرذ والطبخ وغير ذلك، وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور، وخالفهم في ذلك الثليث بن سعد وأهل الظاهر، كما في فتح الباري (٩ - ١٢٧) وهذه المسألة من غرائب الظاهرية، ولا سيما ابن حزم فإنه يجوز للكبير أن يرتضع من امرأة بالتقام ثديها، ليحدث بينهما رضاع، (راجع المحلى ١٠ - ٢٣) ولا يحدث عنده الرضاع إلا بذلك، ويستدل بقصة سالم، وقد عرفت أن سهولة لم ترضعه من ثديها، وإنما حلبت له في مسعط، كما مر في رواية ابن سعد.

جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عُيَيْنُذُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا

ووجه استدلال الجمهور بهذا الحديث ظاهر، وهو أن الصبي ربما لا يشرب فيه، فيحتاج لسد جوعه إلى الوجور والسعوط، وربما يضره اللبن الخالص، فتمس الحاجة إلى التردد ونطبخ، وكل ذلك يكون لسد جوعه، فلا جرم يثبت به ما يثبت بالإرضاع من الثدي، لأن حديث الباب قد نص على علة التحريم، وهي أن يكون الجوع سبباً للرضاعة.

٣ - ودل حديث الباب أيضاً على مذهب الحنفية في أن الحنفية لا يحدث بها حرمة النكاح؛ وهو مذهب مالك وأحمد. وقال الشافعي في أحد قوليه: يثبت به التحريم أيضاً، وهو قول ابن حامد وابن أبي موسى من الحنابلة، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ٥٣٩) وهو رواية عن محمد بن الحسن من الحنفية، كما في فتح القدير (٣ - ١٥).

ووجه دلالة الحديث على القول الأول أن الاحتقان لا يكون لسد الجوع، ولا يتغذى منه الجسم، وقد ذكر الأستاذ المحقق محمد نجيب المطيعي الشافعي في تكملة المجموع شرح المذهب (١٧ - ٦٢): «وقد سألنا ولدنا الثقي الدكتور أسامة أمين فواج، فأجاب بأننا لو أعطينا الطفل حقنة اللبن من الشرج، فإنه لا يتغذى منه الجسم إلا بنسبة ضئيلة في حالة بقائه في جوفه مدة طويلة، ولا تقاس بجانب ما يتعاطاه بقمه كيفاً وكماً؛ أما إذا نزل منه في الحال فإنه لا يعود عليه منه ما يغذيه».

الاستدلال على خمس رضعات

٤ - واستدل الحافظ ابن حجر بهذا الحديث على أن الرضعة الواحدة لا تحرم، لأنها لا تغني عن جوع، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة، وهو خمس رضعات.

وأجاب عنه العيني بقوله: «قلنا: هذا كله زيادة على مطلق النص، لأن النص غير مقيد بالعدد، والزيادة على النص نسخ، فلا يجوز» كذا في العمدة (٩ - ٣٨٩).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الأحسن في الجواب أن يقال: إن (من) في قوله ^١ «من المجاعة» سببية، والمعنى أن الرضاع المحرم ما كان بسبب الجوع، وليس المعنى أن الرضاع المحرم ما سد الجوع وشبع به الرضيع، وإلا لقال: الرضاعة ما سد المجاعة، ولا يخفى أن الرضاعة التي تكون بسبب الجوع يستوي فيها القليل والكثير، لأن المرأة لو درت على الرضيع قطرة أو قطرتين، ثم انقطع لبنها، يصح أن يقال: إن هذه الرضاعة كانت بسبب المجاعة، ولو لم تكن مشبعة لانقطاع اللبن، فمدار الرضاعة في هذا الحديث على كون الجوع باعثاً للرضاعة، لا على كونها كافية لسد الجوع، فانهم.

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ. كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ. بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَخْوَصِ. كَمَعْنَى حَدِيثِهِ. غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «مِنَ الْمَجَاعَةِ».

وأما قوله عليه السلام: «لا رضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم» فإن إنبات اللحم مما لا سبيل إلى معرفته، فربما ينبت اللحم بالرضاع القليل، وربما لا ينبت بالكثير، فجعلنا مطلقاً انسبب، وهو الرضاع، مقام المسبب، واعتبرنا مطلق الإرضاع محرماً، كما في قصر الصلاة، فإن العلة الأصلية هي المشقة، ولما كان اعتبار حقيقتها معتدراً جعلنا مطلق السفر مقام المشقة، ونظائره في الفقه كثيرة.

ما في الحديث من أحكام أخرى

٥ - قال الحافظ في الفتح (٩ - ١٢٩): «وفي الحديث أيضاً جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاعة معه عليها، وأنه يصير أختاً لها، وقبول قولها فيمن اعترفت به، وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال بيته، والاحتياط في ذلك، والنظر فيه».

٦ - أخرج البخاري هذا الحديث في باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض من الشهادات أيضاً، واستدل به على أن ما صح من الأنساب والرضاع والموت بالاستفاضة وثبت علمه بالنفوس، وارتفع فيه الريب والشك، أنه لا يحتاج فيه لمعرفة عدد الذين بهم ثبت علم ذلك، ولا يحتاج إلى معرفة الشهود، ولكن ينبغي لصاحب الواقعة أن يتثبت فيه بنفسه، ولذلك لم يطلب النبي ﷺ شهوداً من عائشة، بل أقرها على عدم الاحتجاب منه، وإنما أمرها بالتثبت والنظر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٥٥٠) - قوله: (غير أنهم قالوا: من المجاعة) فإن الأساذ محمد ذهني في شرحه (١) - (٦٦٠) «لم يظهر وجه الاستثناء، لعدم ظهور الفرق» قلت: الفرق يظهر على بعض النسخ، وهو أن المصنف أورد هذا الحديث بطريقتين، ووقع في الطريق الأول في بعض النسخ «إنما الرضاعة عن المجاعة»، فنبه في الطريق الثاني أنهم قالوا: (من المجاعة) بدل (عن المجاعة)، والله أعلم.

استطراد

قد حكى العلامة عبد القادر الفرشي عن شمس الأئمة قال: «قدم محمد بن إسماعيل البخاري في زمن أبي حفص الكبير، وجعل يفتي، فبهذه أبو حفص، وقال: لست بأهل له، فلم يته، حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة، فأفتى بشبوت الحرمة؛ فاجتمع الناس عليه

(٩) - باب: جواز وطء المسبية بعد الاستبراء،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالنسبي

٣٥٩٣ - (٣٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ، أَبِي الْخَيْلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ حُنَيْنٍ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أُوطَاسٍ. فَلَقُوا عَدُوًّا. فَقَاتَلُوهُمْ.

وأخرجه من بخارى، والمذهب أنه لا رضاع بينهما، لأن الرضاع يعتبر بالنسب، وكما لا يتحقق النسب بين بني آدم والبهائم، فكذلك لا يثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم وراجع الجواهر المضطية في طبقات الحنفية للقرشي (١ - ٦٧) ترجمة أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير البخاري.

(٩) باب: جواز وطء المسبية بعد الاستبراء إلخ

أخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس، وأخرجه أيضاً النسائي (في تأويل والمحضات من النساء من النكاح ٢ - ٧٠) وأبو داود (في وطء السبأيا من النكاح ٣ - ٤٨ من البذل) والترمذي (في الرجل يسبي الأمة إلخ من النكاح ٥ - ٦٥ من المعارضة) وأحمد (كما في الفتح الرباني ١٨ - ١١٢ من التفسير) والبيهقي (في قوله عز وجل: والمحضات من النساء، من النكاح ٧ - ١٦٧) وأبو دواء الطيالسي (في أفراد أبي سعيد، رقم: ٢٢٣٩) ويقاربه ما ورد عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في سبأيا أوطاس: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة، أخرجه أبو داود والحاكم وأحمد، كما في التلخيص للتحافظ (كتاب الحيض ١ - ١٧١ رقم ٢٣٩) وأخرجه الدارمي أيضاً في باب استبراء الأمة من الطلاق (٢ - ٩٢).

٣٣ - (١٤٥٦) - قوله: (عبيد الله) بلخ هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري نزبل بغداد، ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين على الأصح، وهو من رجال الصحيحين كما في التقريب.

قوله: (عن أبي علقمة الهاشمي) هو الفارسي المصري، مولى بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار، ثقة، وكان قاضي أفريقية، من كبار الثالثة، أخرج له مسلم وأبو داود وآخرون، كما في التقريب.

قوله: (أوطاس) واد في ديار هوازن، على ثلاث مراحل من مكة، كذا في بذل المجهود.

قوله: (فلقوا عدوًّا) وفي رواية أبي داود من هذا الطريق: (فلقوا عدوهم) وهم بنو

هوازن.

فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ. وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا. فَكَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غُضَيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أَيْ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَائِلٌ.....

قوله: (فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا) أي: فقلبوا عليهم وأصابوا نساء مسيات كانت لبني هوزان.

قوله: (تخرجوا من غضيانهم) يعني: تنزهوا عن وطنهم واعتقدوا فيه حرجاً وإثمًا.
قوله: (فأنزل الله عز وجل في ذلك) يعني في إباحتهن: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] يعني: حرمت عليكم ذوات الأزواج من النساء إلا ما ملكتموهن بالنسي.
قوله: (فهن لكم حلال) يعني أن ذوات الأزواج المشركين من السبايا يحل لكم وطؤهن بعد استبرائهن، لكون نكاحهن قد انفسخ من أزواجهن المشركين.
وفي هذا الحديث مسائل:

١ - أجمعت الأمة لهذا الحديث على أن الحرية إذا سببت دون زوجها ينفسخ نكاحها منه، ويحل لمن غنمها أن يطأها بعد الاستبراء؛ ولكن حلة الوطء مشروطة عند الجمهور بأن تكون المسيبة كتابية، أو تكون قد أسلمت بعد السبي. أما إذا كانت وثنية أو مجوسية فلا يحل وطؤها عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء من السلف والخلف، وخالفهم عطاء وعمر بن دينار، فقالا: يجوز وطء الوثنية أيضاً كما في عارضة الأخوذي لابن العربي (٥ - ٦٦) واحتجاً بحديث الباب، وبما مر في باب العزل من قصة سبايا بني المصطلق، فإنهن كن مشركات وثنيات؛ وأجاب عنه الجمهور بأن الصحابة إنما أتوهن بعد ما أسلمن، وما أورد عليه ابن العربي في العارضة، قد مر جوابه في باب العزل.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فقد خصت عمومها آية أخرى، وهي: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُوْفَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢١] إذا أريد بالنكاح الوطء.

٢ - ثم اختلفوا في سبب انفساخ النكاح في هذه الصورة، فقال الشافعي: سببه السبي، وقال أبو حنيفة: سببه اختلاف الدارين؛ ويتفرع عليه الخلاف فيما إذا سبي الزوجان جميعاً، فقال مالك الشافعي: ينفسخ نكاحهما، لأن السبب عنده السبي، وقد وجد، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر والثوري: لا ينفسخ النكاح إلا إذا سببت المرأة وحدها، فلو سببا جميعاً لا ينفسخ، لأن الدار واحدة، وقال الأوزاعي والليث بن سعد: إذا سببا جميعاً فما كانا في المقاسم، فهما على النكاح، فإذا اشتراهما رجل، فإن شاء جمع بينهما وإن شاء فرق بينهما، فاتخذها لنفسه، أو زوجها غيره بعد ما يستبرئها بحبضة، هذا ملخص ما في أحكام القرآن للجصاص.

واحتج مالك والشافعي بعموم حديث الباب، فإنه لم يفرق بين من سييت مع زوجها أو وحدها. وأجاب عنه الجصاص بقوله: «روى حماد، قال: أخبرني الحجاج عن سالم الملكي عن محمد بن علي قال: لما كان يوم أوطاس لحقت الرجال بالرجال، وأخذت النساء، فقال المسلمون: كيف تصنع ولهن أزواج؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأَمَّا مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ثم قال الجصاص: «فأخبر أن الرجال لحقوا بالرجال، وأن السبايا كن منفردات عن الأزواج، والآية فيهن نزلت، وأيضاً: لم يأسر النبي ﷺ في غزاة حنين من الرجال أحد فيما نقل أهل المغازي، وإنما كانوا من بين قتيل أو مهزوم، وسبى النساء، ثم جاءه الرجال بعد ما وضعت الحرب أوزارها، فسأله أن يمن عليهم بإطلاق سبائهم، فقال ﷺ: أما ما كان لي ولبنّي عند المطلب فهو لكم، وقال للناس: من رد عليهم فذاك، ومن تمسك بشيء منهن فله خمس فرائض في كل رأس، وأطلق الناس سبائهم، فثبت بذلك أنه لم يكن مع السبايا أزواجهن». كذا في أحكام القرآن للجصاص (١ - ١٦٧).

واعترضوا عليه بأن العبرة لعموم لفظ الآية، لا لخصوص سببها، فإن الآية لم تفرق بين من سييت بوحدتها ومن سييت مع زوجها، وأجاب عنه الجصاص بآية بما حاصله أن الآية تحتمل معنيين، إما أن يكون انفساخ نكاحهن بسبب حدوث الملك عليهن، وإما أن يكون باختلاف الدارين، ولا سبيل إلى الأول، لأننا لو جعلنا حدوث الملك سبباً للفسخ، لوجب أن تقع الفرقة بشراء الأمة وهبتها وبالميراث، لحدوث الملك الجديد، وهي غير واقعة باتفاق بيننا وبين الشافعي، كما سيأتي في المسألة الثالثة؛ فثبت أنه لا سبب للفسخ إلا بتايين الدارين. وبذلك عليه أن الحربية إذا خرجت إلينا مسلمة أو ذمية، ثم لم يلحق بها زوجها، وقعت الفرقة بلا خلاف، وقد حكم الله تعالى بذلك في المهاجرات بقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ نَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المنحة: ١٠]. ثم قال: ﴿وَلَا تُنكِحُوا عَصَمَ الْكُوفَرِ﴾ [المنحة: ١٠].

وحاصل جواب الجصاص ﷺ: أن ما قاله الحنفية ليس تخصيصاً لعموم الآية، وإنما هو تفسير بما لا تحتمل الآية إلا إياه.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويمكن أن يجاب أيضاً بأن عموم الآية قد خص مرة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ إلخ كما مر في المسألة الأولى، فصارت الآية عندما خص عنه البعض، ومثل هذا العام يخص عندنا بخير الواحد والقباس، كما تقرر في الأصول.

٣ - اختلفوا في أمة ذات زوج في دار الإسلام، إذا اشتراها رجل، هل يفسخ نكاحها بالشرى؟ وهل يحل لمشتريها أن يطأها؟ فالأئمة الأربعة والجمهور على أنه لا يفسخ النكاح، ولا يحل الوطأ للمشتري، وقد ذهب جماعة من السلف إلى بيع الأمة بكون طلاقاً لها من زوجها أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾؛ روي ذلك عن ابن مسعود، وأبي بن كعب،

إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

وجابر بن عبد الله، وسعيد بن المسيب والحسن البصري، وهو رواية عن ابن عباس، كما في تفسير ابن كثير (١ - ٤٧٤).

واسئل الجمهور بقصة بريرة المعروفة في الصحاح وستأتي في العتاق، فإن عائشة أم المؤمنين اشتريتها وأعتقتها ولم ينفخ نكاحها من زوجها مغيب، بل خيرها رسول الله ﷺ بين الفسخ والبقاء، فاختارت الفسخ، فلو كان بيع الأمة طلاقاً لها ما خيرها النبي ﷺ، فلما خيرها دل على بقاء النكاح بعد الشرى، وأن المراد من الآية المسيبات فقط.

وما أورد عليه النووي وغيره من أنه تخصيص للكتاب بخير الواحد، وهو لا يجوز عند الحنفية، فقد أجاب عنه الجصاص بقوله: «الدلالة ظاهرة في الآية على خصوصها في السبايا، وذلك لأنه قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾»، فلو كان حدوث الملك موجباً لإيقاع الفرقة لوجب أن تقع الفرقة بينها وبين زوجها إذا اشتريتها امرأة أو أخوها من الرضاعة، لحدوث الملك. فإن قيل: جائز أن يقال ذلك في سائر من طرأ عليهن الملك، سواء كان حدوث الملك سبباً لإباحة الوطأ، أو لم يكن بأن تملكها امرأة أو رجل لا يحل له وطؤها، قيل له: فشان الآية إنما هو فيمن حدث له ملك اليمين فأباح له وطؤها، لأنه استثناء بملك اليمين من حظر وطأ المحصنات من النساء، فوجب على ذلك أنه إذا لم يستبح المالك وطأها بملك اليمين أن تكون الزوجية قائمة بينها وبين زوجها بحكم الآية؛ وإذا وجب ذلك بحكم الآية وجب أن يكون قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ خاصاً في السبايا ويكون السبب الموجب للفرقة اختلاف الدارين لا حدوث الملك». انتهى من أحكام القرآن (١ - ١٦٦).

وعند الجمهور آثار فقهاء الصحابة أيضاً؛ فمنها: ما أخرجه عبد الرزاق عن عمر عن عاصم عن الشعبي قال: اشتري شرحبيل بن المسعط جارية، فأهداها لعلي بن أبي طالب - أحسبه قال - فدعاها علي، فقالت: إني مشغولة، فقال: ما مشغولتك؟ قالت: إن لي زوجاً، قال: فلا حاجة لنا في شيء مشغول، فردّها عليه.

ومنها: ما أخرجه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف قال لزوجها: لك كذا وكذا، وطلّقها، قال: لا.

ومنها: ما أخرجه عن معمر عن الزهري قال: أهدى عبد الله بن عامر بن كريز جارية من البصرة لعثمان بن عفان، فأخبر أن لها زوجاً، فردّها عليه. راجع لهذه الآثار مصنف عبد الرزاق (٧ - ٢٨١ و ٢٨٢) باب الأمة تباع ولها زوج.

ومنها: ما أخرجه البيهقي (٧ - ١٦٧) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله

٣٥٩٤ - (٣٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ؛ أَنَّ أَبَا عُلْفَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ، يَوْمَ حُنَيْنٍ، سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ١٢٤] فَحَلَّالٌ لَكُمْ. وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

تعالى: ﴿وَالْمَعْنَى مِنَ الْإِسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال: كل ذات زوج إتيانها زنا إلا ما سببت.

وذكر البيهقي أن الشافعي رحمه الله قد روى بإسناده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بمعنى قول ابن عباس رضي الله عنهما، فالحاصل أن ابن مسعود وابن عباس قد اختلفت الروايات عنهما في هذه المسألة، وما يوافق الجمهور أولى بالقبول، والله سبحانه أعلم.

٣٥٠ - (١٠٠) - قوله: (إذا انقضت عدتهن) وعدتها حيضة واحدة عند جماهير العلماء من السلف والخلف، إلا ما حكاه الجصاص (١ - ١٦٦) عن الحسن بن صالح أنها إذا سببت ذات زوج استبرأت بحيضتين، لأن زوجها أحق بها إذا جاء في عدتها، وغير ذات الزوج تستبرأ بحيضة.

ودليل الجمهور ما أخرجه أبو داود في باب وطئ السبايا عن أبي سعيد الخدري، ورفع، أنه قال في سبايا أوطاس: «لا توطئ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» ورواه أحمد والحاكم والدارمي أيضاً، وقال الجصاص: وليس هذا الاستبراء بعدة، لأنها لو كانت عدة لفرق النبي ﷺ بين ذوات الأزواج منهن وبين من ليس لها زوج منهن، لأن العدة لا تجب إلا عن فراش... فإن قيل: قد ذكر في حديث أبي سعيد: (إذا انقضت عدتهن) فجعل ذلك عدة، وقيل له: يجوز أن تكون هذه اللفظة من كلام الراوي تأويلاً منه للاستبراء أنه عدة، وجائز أن تكون العدة لما كان أصلها استبراء الرحم أجري اسم العدة على الاستبراء على وجه المجاز. كذا في أحكام القرآن للجصاص رحمه الله (١ - ١٦٨).

٣٥٠ - (١٠٠) - قوله: (عن أبي الخليل عن أبي سعيد) من غير ذكر أبي علفمة الهاشمي بينهما، قال النووي: «هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الغساني عن رواية الجلودي وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الحذاء بإثبات أبي علفمة بين أبي الخليل وأبي سعيد، قال الغساني: ولا أدري ما صواب؟ قال القاضي عياض: قال غير الغساني: إثبات أبي علفمة هو الصواب، قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين، فرواه تارة كذا، وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا انتهى كلام النووي.

٣٥٩٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٥٩٦ - (٣٥) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ بْنُ الْحَارِثِ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. قَالَ: أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسٍ، لَهُنَّ أَرْوَاحٌ. فَتَحَوُّوْا. فَأَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الباء: ٢٤].

٣٥٩٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١٠) - باب: الولد للفراش، وتوقي الشبهات

٣٥٩٨ - (٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الصحيح أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، لأن الترمذي أخرجه من طريق هشيم عن عثمان البتي عن أبي الخليل عن أبي سعيد من غير ذكر أبي علفمة، ثم قال: «وهكذا رواه الثوري عن عثمان البتي عن أبي الخليل عن أبي سعيد...» وروى عمام هذا الحديث عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علفمة الهاشمي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، وحديث الثوري الذي أشار إليه الترمذي أخرجه أحمد من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عثمان البتي عن أبي الخليل عن أبي سعيد إلخ، راجع الفتح الرباني (١٨) - (١١٢). باب قوله عز وجل ﴿وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ من كتاب التفسير، والله سبحانه أعلم.

(١٠) - باب: الولد للفراش، وتوقي الشبهات

أخرج فيه حديث عائشة ؓ في قصة ولد زمعة، وهو حديث أخرجه الجماعة إلا الترمذي، وحاصل القصة أن العرب كانت لهم في الجاهلية إماء يكتسبن لسانتهن بالفجور، وكانت السادة تأتين في خلال ذلك، فإذا أتت إحداهن بولد، فربما يدعيه السيد، وربما يدعيه الزاني. فإن مات السيد ولم يكن ادعاه ولا أنكره، فادعاه ورثته لحق به، غير أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه، إلا أن يستلحقه قبل القسمة؛ وإن كان السيد أنكره لم ينحوق به.

وكان زمعة بن فيس والد أم المؤمنين سودة ؓ، وكانت له أمة على ما وصف، وكان يطؤها، وكان يأتيها عتبة بن أبي وقاص - أخو سعد بن أبي وقاص - أيضاً، فظهر بها حبيل كان يظن أنه من عتبة بن أبي وقاص؛ وهلك عتبة كافراً، فعهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص ؓ قبل

وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أُخِي، عُنْتَةُ بِنْتُ أَبِي وَقَاصٍ. عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أُخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِي أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِي. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَبِيهِهِ،

مونه أن يستلحق منه الحمل الذي بأمة زمعة، فلما ذهب سعد إلى مكة عام الفتح رأى ذلك الولد، فعرفه بشبهه بأخيه عنتة واحتضنه، وادعاء لأخيه، فلما استلحقه سعد خاصمه عبد بن زمعة بأن الولد إنما ولد على فراش أبيه، فقضى رسول الله ﷺ لعبد بن زمعة إبطالاً لحكم الجاهلية. هذا ملخص ما في باب تفسير المشبهات من بيوع عمدة القاري (٥ - ٤٠٢) وباب الولد للفراش من فرائض فتح الباري (١٢ - ٢٧).

٣٦ - (١٤٥٧) - قوله: (وعبد بن زمعة) بتسكين الميم، وقيل: بفتحها، والراجع الأول، وهو عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشي، أخو سودة أم المؤمنين رضي الله عنها، ووهب من جعله عبد الله بن زمعة بن الأسود، فإنه غيره. وكان زمعة بن قيس والد سودة مات قبل فتح مكة، وأسلم ابنه عبد هذا يوم الفتح، وكان من سادات الصحابة، راجع الإصابة (٢ - ٤٢٥).

قوله: (في غلام) اسمه عبد الرحمن، وذكره ابن عبد البر في الصحابة، وذكر عن الزبير بن بكار أن له عقباً بالمدينة، كذا في الاستيعاب (٢ - ٤٠٢).

قوله: (عنتة بنت أبي وقاص) بضم العين وسكون التاء، وهو الذي شج رسول الله ﷺ يوم أحد فكسر رباعيته، وروى معمر عن عثمان الجوزي عن مقسم أن عنتة لما كسر رباعية رسول الله ﷺ دعا عليه، فقال: اللهم لا يحول عليه الحول حتى يموت كافراً؛ فما حال عليه الحول حتى مات كافراً، كذا في عمدة القاري (٥ - ٤٠٠) وأخطأ من عده من الصحابة، كما حققه الحافظان البدر والشهاب.

قوله: (عهد إلي أنه ابنه) وفي رواية مالك عن الزهري عند البخاري في أوائل البيوع: «كان عنتة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه» وفي رواية سفيان عن الزهري عند أبي داود وأحمد (٦ - ٣٧) والشافعي (٣٠ رقم: ٩٢) واللفظ لأحمد: «وقال سعد: أوصاني أخي: إذا قدمت مكة فانظر ابن أمة زمعة فاقبضه، فإنه ابني» وفي رواية معمر عنه عند أحمد (٦ - ٢٢٦): «عن عائشة أن عنتة بن أبي وقاص قال لأخيه سعد: أتعلم أن ابن جارية زمعة ابني، قالت عائشة: فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام، فعرفه بالشبه، واحتضنه إليه، وقال: ابن أخي ورب الكعبة» ومثله في مصنف عبد الرزاق (٧ - ٤٤٢ رقم: ١٣٨١٨) باب الرجلان يدعيان الولد، ويقاربه ما في مسند الطيالسي من طريق زمعة عن الزهري كما في منحة المعبود (٢ - ٣٢٢ رقم: ١٦٢٤).

قوله: (من وليدته) قال الجوهري: الوليدة الصبية، وقال ابن الأثير: تطلق الوليدة على الجارية والأمة، وإن كانت كبيرة، كذا في عمدة القاري.

فَرَأَى شَبَهَا بَيْنًا بِعُتْبَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».....

وقال الحافظ في فرائض الفتح: «وهذه الوليدة لم أقف على اسمها، لكن ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبير في نسب قريش أنها كانت أمة يمانية» قال العبد الضعيف: وقد عدّ ابن جرير أسماء بغايا الجاهلية التي تسمى صواحب رايات، فذكر في جعلتها (سريفة جارية زمعة) فيمكن أن تكون هي هي، راجع تفسير ابن جرير (١٨ - ٥١) تحت قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَكْنِئُ إِلَّا رَأْيَهُ﴾ (النور: ٣).

قوله: (فراى شهباً بيناً بعُتْبَةَ) وفي رواية معمر عند أحمد (٦ - ٢٢٦): «قالت عائشة: فراى رسول الله ﷺ شهباً لم ير الناس شهباً أبين منه بعُتْبَةَ»

قوله: (هو لك يا عبد) ووقع في رواية النسائي: «هو لك، عبد بن زمعة!» بحذف حرف النداء.

ثم إن الشافعية يحملون هذا اللفظ على إثبات نسب بزمعة، وأما الحنفية، فمنهم من يقول: لا تعرض فيه لإثبات النسب، وإنما معناه: هو أخوك يا عبد من جهة أنه يشاركك في الميراث، لأن النسب لا يثبت عند الحنفية إلا بدعوة من المولى، ومنهم من يقول: هذا إثبات للنسب بزمعة بناء على أن وليدة زمعة كانت أم ولد له، وسيأتي تمام البحث في الخلافات المتعلقة بهذا الحديث.

قوله: (الولد للفراش) يعني: لصاحب الفراش، ووقع تصريح ذلك في حديث أبي هريرة عند البخاري في الفرائض، وقال العيني: إنما قال ﷺ ذلك عقيب حكمه لعبد بن زمعة، إشارة بأن حكمه لم يكن بمجرد الاستحقاق، بل بالفراش.

قوله: (وللعاهر الحجر) العاهر: الزاني، وعهر إلى المرأة يعهر عهوراً: أنى المرأة ليلاً لتفجور بها، ثم غلب على الزنا مطلقاً، وعيهرت المرأة: إذا زنت، كذا في العمدة.

ثم فسر العلماء قوله ﷺ (وللعاهر الحجر) بتفسيرين، فقال بعضهم: المراد من الحجر الرجم، والمعنى أن الزاني يرجم. وقال آخرون: معناه: للزاني الخيبة والحرمان، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب: (له الحجر) و (بقيه الحجر) ونحو ذلك، والمراد من الخيبة ههنا حرمان الولد الذي يدعيه.

والتفسير الأول رد عليه النووي بأن الرجم مختص بالمحصن، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد، والخبر إنما سيق لنفي الولد. وقال السبكي في التفسير الثاني إنه أشبه بمساق الحديث نعم الخيبة كل زان، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر، فلا حاجة للتخصيص من غير دليل.

وذكر الحافظ بعد ما ساق كلام النووي والسبكي أن التفسير الثاني يؤيده أيضاً ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم، رفعه: «الولد للفراش، وفي فم العاهر الحجر» وفي

وَاحْتَجَّجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ.

حديث ابن عمر عند ابن حبان: «الولد للفراش، وبنيي العاهر الأثلب» بمثلة، ثم موحدة، بينهما لام، ويفتح أوله وثالثه، ويكران؛ قيل: هو الحجر، وقيل: دقاه، وقيل: التراب. كذا في فتح الباري (١٢ - ٣١).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن هذا الحديث من جوامع الكلم، وإن التفسير الثاني وإن كان أوفق بسياق الحديث، ولكن لا يخلو الحديث من الإشارة إلى معنى الرجم أيضاً، فلعل النبي ﷺ استعمل كلمة «الحجر» دون «الخيبة» أو «الحرمان» لتقع الإشارة إلى كلا المعنيين، ولا يلزم عليه عموم المشترك، فإن المقصود هو التصريح بمعنى الخيبة، والإشارة إلى معنى الرجم، ومثل ذلك كثير في كلام البلغاء، ولذلك أورد البخاري هذا الحديث في سياق أحاديث الرجم أيضاً، والله أعلم.

قوله: (واحتججتي منه يا سودة) اختلفت أنظار العلماء في وجه هذا الأمر؛ فقال الشافعية وبعض الحنفية: إنه مبني على الاحتياط فقط، وإلا فقد ثبت نسب الغلام من زمة، وصار أخاً لسودة من أبيه، فكان القياس أن لا تحتجب منه، ولكن رسول الله ﷺ احتاط في أمر الحجاب نظراً إلى شبهه بعتبة، وللزوج أن يأمر زوجته بالاحتجاب عمن شاء من محارمها.

وقالت جماعة أخرى من الحنفية: إنه تصريح من رسول الله ﷺ بأن نسب الغلام لم يثبت من زمة كما تقدم، وسيوضح كلا التفسيرين بما فيهما بما يأتي قريباً إن شاء الله.

الخلافيات المتعلقة بهذا الحديث

ثم إن هذا الحديث من معضلات الأحاديث نظراً إلى ما يتعلق به من فقه، وما تنشعب منه من أصول وأحكام، وفي أكثرها خلاف بين الأئمة والفقهاء، ونلخص لك ههنا فذللك القول في أحكام هذا الحديث بضبط وتنقيح، ونسأل الله التوفيق للصواب.

١ - إثبات النسب من الأمة:

فالمسألة الأولى: أن الفراش عند الحنفية على ثلاثة أقسام: قوي، ومتوسط، وضعيف، فالقوي ما يثبت فيه النسب من غير دعوة، ولا ينتفي بالنفي إلا بعد اللعان، وهو فراش المنكوح؛ والمتوسط ما لا يحتاج لثبوت النسب إلى دعوة، مع انتفائه بالنفي دون اللعان، وهو فراش أم الولد؛ والضعيف ما لا يثبت فيه النسب بدون دعوة، وينتفي بالنفي، ولكن يجب على المولى ديانة أن يدعي نسبه، إذا علم أنه منه، وهو فراش الأمة غير أم الولد، كما في فيض الباري (٢ - ١٨٩).

فعلى هذا إذا ولدت الأمة ولداً لا يثبت نسبه من مولاهما عند الحنفية حتى يدعي أنه منه،

قَالَتْ: قَلَمْ يَزْ سَوْدَةَ قَطُّ. وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ بْنُ زُمَيْجٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ».

فإن ادعى مرة صارت أم ولد له، فثبت النسب كلما ولدت بعد ذلك من غير دعوة، وهو قول سفيان الثوري أيضاً، كما في المغني لابن قدامة (٩ - ٥٣٠) كتاب عتق أمهات الأولاد.

وأما الأئمة الثلاثة فقالوا: إن الأمة إذا اعترفت سيدها بوطنها، أو ثبت ذلك بأي طريق كان، ثم أتت بولد لمدة الإمكان بعد الوطأ، لحقه من غير دعوة أو استلحاق كما في الزوجة، لكن الزوجة تصير فراشاً بمجرد العقد، فلا يشترط في الاستلحاق إلا الإمكان، لأنها تراد للوطأ، فجعل العقد عليها كالوطأ، بخلاف الأمة، فإنها تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها ثبوت الوطأ، ويجب عند الشافعي التحصين أيضاً، وفسره في البحر الرائق (٤ - ٢٧١) بأن يتمتع المولى من الخروج والبروز عن مظان الرية، فإن حصنها كذلك، واعترف بوطنها فالولد له من غير دعوة. هذا ملخص ما في إعلاء السنن (١١ - ٢٢٧) وفيض الباري (٢ - ١٨٧).

فاستدل الأئمة الثلاثة على مذهبه بحديث الباب، فإنه لم يثبت من زمعة دعوة في هذه الواقعة، وإنما ألحق رسول الله ﷺ الولد بمجرد علمه أن زمعة كان يطلوها. ويمكن الجواب عن هذا الاستدلال بطريقتين قويتين:

إذا سلمنا أن رسول الله ﷺ قد أثبت نسب الولد بزمعة فقد ذكر الإمام أبو يوسف في الأمالي أن وليدة زمعة كانت أم ولد له، كما حكاه السرخسي في كتاب الدعوى من المبسوط (١٧ - ١٠١).

ويؤيده ما أخرجه أحمد في مسنده (٦ - ٤٢٩) من حديث سودة، قال: «حدثنا أسود بن عامر، ثنا إسرائيل عن منصور عن مجاهد عن مولى آل الزبير، قال: إن بنت زمعة قالت: أثبت رسول الله ﷺ، فقلت: إن أبي زمعة مات، وترك أم ولد له، وأنا كنا نطنها برجل، وإنها ولدت، فخرج ولدها يشبه الرجل الذي ططنها به إنح» فهذا صريح بأنها كانت أم ولد له من قبل، وهذا الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ - ١٥) وقال (تابعه لم يسم، وبقية رجاله ثقات).

قال العبد الضعيف: أشار فيه الهيثمي إلى جهالة مولى آل الزبير. والظاهر أنه يوسف مولى آل الزبير، فإن النسائي أخرج هذه الواقعة من حديث عبد الله بن الزبير، من طريق مجاهد عن يوسف مولى آل الزبير، وقصته عين هذه القصة، ولفظه بقارب ما أخرجه أحمد عن سودة، فالظاهر أنه سمع هذه القصة من عبد الله بن الزبير ومن سودة جميعاً، فالأول أخرجه النسائي، والثاني أخرجه أحمد، ويوسف مولى آل الزبير المكي مقبول من الثالثة، كما في التقریب (ترجمة ٤٣٢ من حرف انباء) وذكر الحافظ في الفتح (١٢ - ٣٢) حديثه الذي أخرجه النسائي فحسبه وقال: «يوسف معروف في موالي آل الزبير، فالظاهر أن هذا الحديث لا ينزل عن الحسن. وحزم أبي يوسف به دليل على صحته عنده.

ثم هو مؤيد بقول عبد بن زمعة في حديث الباب: (ولد على فراش أبي) كما نبه عليه

٣٥٩٩ - (١١٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِثِ

السرخسي فَإِنْ ظَاهَرَ نَفْظَ (الفرأش) لَا يَطْلُقُ إِلَّا عَلَى الزَّوْجَةِ أَوْ مَنْ كَانَ فِي مَعْنَاهَا، وَهِيَ أُمُّ الْوَلَدِ.

ثم قد يشير لفظ (الوليدة) في الحديث إلى كونها أم ولد له، لما قال السرخسي (١٧ - ٩٩): «الوليدة اسم لأم الولد، فإنه فعيل بمعنى فاعل أي: والدة» وبه استدل ابن الهمام في التحرير على كونها أم ولد، كما في فيض الباري.

ولما ثبت كونها أم ولد لزمنة، فلا يحتاج في ثبوت نسب ولدها إلى دعوة المولى عند الحنفية أيضاً، فلو صح أن النبي ﷺ أثبت نسب ولدها من زمنة، فلا حجة فيه خلاف الحنفية، وعليه فيكون قوله ﷺ في آخره: «وأما أنت فاحتجبي منه، فليس بأخيك» مبنياً على الاحتياط عندنا أيضاً.

قال العبد الضعيف عما الله عنه: وهذا الجواب يصح على مذهب أبي يوسف رحمه الله، من غير تكلف، لأنه يقبل الاستلحاق الأخ لأخيه إذا لم يكن هناك وارث آخر، وأما على المشهور من مذهب الحنفية فيحتاج فيه إلى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، فلا يثبت عندهم النسب في مثل واقعة الباب ولو كانت الأمة أم ولد له (وستأتي مسألة الاستلحاق قريباً إن شاء الله) إلا أن يقال إنه ﷺ ألحقه به بسبب الاستفاضة لا بطريق الاستلحاق.

فالأحسن في الجواب ما اختاره كثير من الحنفية، وهو أن النبي ﷺ لم يلحق النسب في حديث الباب بأحد، وإنما المراد من قوله ﷺ «هو لك يا عبد» إنه يشاركك في الميراث، فإن الثوارث إذا أقر بأخ لزمه دفع نصف ما في يده من الميراث، ولا يثبت نسبه من الميت لأن المرأة يؤخذ بإقراره فيما يتعلق به وحده.

ويدل عليه قوله ﷺ في آخر الحديث «واحتجبي منه يا سودة» وأصرح منه ما أخرجه النسائي (٢ - ٩٤) عن عبد الله بن الزبير، وفيه: «واحتجبي منه يا سودة، فليس لك بأخ» وأخرجه أحمد في مسنده (٤ - ٥) وعبد الرزاق في مصنفه (٧ - ٤٤٣ رقم: ١٣٨٢٠) عن ابن زبير. ولفظه: «أفقال النبي ﷺ لسودة: أما الميراث فله، وأما أنت فاحتجبي منه يا سودة، فإنه ليس لك بأخ» ومثله ما أخرجه أحمد (٦ - ٤٢٩) عن سودة نفسها، وفيه: «أما أنت فاحتجبي منه، فليس بأخيك، وله الميراث».

فهذه الروايات تكاد تكون صريحة في أنه ﷺ لم يلحق الولد بزمنة، وإنما قضى به لعدم في حق الميراث فقط، ولذلك صرح بنفي الأخوة عن سودة رضي الله عنها، ولا فلا معنى لنفي أخوته عنها.

واعترض النووي وغيره على زيادة قوله: «فإنه ليس لك بأخ» بأنها باطلة من جهة الإسناد،

قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا

ولكن تعقبه الحافظ في الفتح (١٢ - ٣١) بأن إسناده النسائي حسن، ورجاله رجال الصحيح إلا يوسف مولى آل الزبير، وهو معروف مقبول، قلت: وقد ساق الذهبي هذا الحديث، ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد) راجع ميزان الاعتدال (٤ - ٤٦٥ رقم ٩٨٦٧) في ترجمة يوسف بن الزبير القرشي.

فظاهر هذه الروايات أن المراد من قوله ﷺ: «هو لك يا عبده» أنه يشاركك في الميراث، لا أنه ثابت النسب من أبيك، ولكن ناقضه الشافعية بما أخرجه أبو داود في باب الولد للفراش من الطلاق عن عائشة، وقال في آخره: «وزاد مسدد في حديثه: فقال: هو أخوك يا عبداً» وذكره البخاري تعليقاً في باب بعد باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح من مغازي صحيحه (٢ - ٦١٦)، وفيه: «هو لك، هو أخوك يا عبد بن زمة»، فقد صرح فيه أخ بأنه لعبد بن زمة، وهذا يشعر بأنه الحق الولد بزمة.

وقد أجاب عنه الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله، فقال: «الصحيح ما رواه سعيد بن منصور، والزيادة التي زادها مسدد ما نعلم أحداً وافقه عليها، وقد روي في بعض الألفاظ أنه قال: (هو لك يا عبد)، ولا يدل ذلك على أنه أثبت النسب، لأنه جائز أن يريد به إثبات اليد له، إذ كان من يستحق يداً في شيء جاز أن يضاف إليه، فيقال: هو له، . . . ومعلوم أيضاً أن النبي ﷺ لم يرد بقوله (هو لك يا عبد) إثبات الملك، فادعى خصمنا أنه أراد إثبات النسب، وذلك لا يوجب إضافته إليه في الحقيقة على هذا الوجه، لأن قوله (هو لك) إضافة الملك، والأخ ليس بملك، فإذا لم يرد به الحقيقة فليس حملة على إثبات النسب بأولى من حملة على إثبات اليد».

«ويحتمل لو صحت الرواية أنه قال: هو أخوك، أن يريد به أخوة الدين، وأنه ليس بعبد لإقراره بأنه حر، ويحتمل أن يكون أصل الحديث ما ذكر بعض الرواة أنه قال: (هو لك) وظن الراوي أن معناه أنه أخوه في النسب، فحملة على المعنى عنده» كذا في أحكام القرآن للجصاص (٣ - ٣٧٦) باب نكاح المملعين للملاعة في تفسير سورة النور.

وقال الطحاوي: «فلو كان النبي ﷺ كان قد جعله ابن زمة إذاً، لما حجب بنت زمة منه، لأنه ﷺ لم يكن يأمر بقطع الأرحام، بل كان يأمر بصلتها، ومن صلتها المتزاور، فكيف يجوز أن يأمرها - وقد جعله أخاها - بالحجاب منه؟ هذا لا يجوز عليه ﷺ، وكيف يجوز ذلك عليه؟ وهو يأمر عائشة رضي الله عنها أن تأذن لعمها من الرضاعة عليها، ثم يحجب سودة ممن قد جعله أخاها وابن أبيها؟ ولكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يكن حكم فيه بشيء غير اليد التي جعله بها لعبد بن زمة وورثة زمة دون سعد».

«فإن قال قائل: فما معنى قوله الذي وصله بهذا: (الولد للفراش: وللعاهر الحجر)؟ قيل:

مَعْتَمَرٌ. كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ. غَيْرَ أَنَّ مَعْتَمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثَيْهِمَا «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ» وَلَمْ يَذْكُرَا «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ».

له: ذلك على التعليم منه لسعد، أي إنك تدعي لأخيك، وأخوك لم يكن له فراش، وإنما يثبت النسب منه لو كان له فراش، فإذا لم يكن له فراش فهو عاهر، وللعاهر الحجر.

«... فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا كَانَ أُمُّهَا بِالْحِجَابِ مِنْهُ لَمَّا كَانَ رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بَعْتَبَةً، كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ وَجُودَ الشَّبْهِ لَا يَجِبُ بِهِ ثَبُوتُ نَسَبٍ وَلَا يَجِبُ بَعْدَهُ انْتِفَاءُ نَسَبٍ. أَلَا تَرَى إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَمْرَاتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ فَذَكَرَ كَلَامًا قَالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: إِنْ فِيهَا لَوْرَقًا، قَالَ: مِمَّا تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟ قَالَ: مِنْ عَرَقِ نَرْعَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ عَرَقِ نَرْعَةٍ... فَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْيِهِ لِبَعْدِ شَبْهِهِ مِنْهُ، وَلَا مَنَعَهُ مِنْ إِدْخَالِهِ عَلَى بَنَاتِهِ وَحَرَمِهِ، بَلْ ضَرَبَ لَهُ مَثَلًا أَعْلَمَهُ بِهِ أَنَّ الشَّبْهِ لَا يُوَجِّبُ ثَبُوتَ الْأَنْسَابِ، وَأَنْ عَدَمَهُ لَا يَجِبُ بِهِ انْتِفَاءُ الْأَنْسَابِ، فَكَذَلِكَ ابْنُ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ كَذَا فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (٢ - ٦٧) كِتَابُ الْعِتَاقِ، بَابُ الْأُمَّةِ يَطْوُهَا مَوْلَاهَا ثُمَّ يَمُوتُ بِالْخِ.

ثم إن حديث الباب لا يدل على مذهب الشافعية أيضاً، لأنهم وإن كانوا لا يشترطون دعوة المولى، ولكن يجب عندهم تحصين الجارية، وهو أن يمنعها المولى من الخروج، فلا يثبت النسب عندهم بدون التحصين، ولم يثبت التحصين في حديث الباب، بل ثبت خلافه:

أما أولاً؛ فلما قال شيخ مشايخنا الأنور قُدَّسَ سره في فيض الباري (٣: ١٨٩): «وتبعت له تفسير ابن جرير، فوجدت فيه أن تلك الوليدة كانت من بغايا مكة، فأين الشافعية؟ وأين ثبوت النسب؟ فإنه يبنى عندهم على التحصين، وإذا انعدم التحصين، انعدم ما يبنى عليه». قال العبد الضعيف: لعل الشيخ يريد به ما ذكره ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ عن عكرمة أنه كان يعدّ تسعاً من بغايا الجاهلية التي تسمى أصحاب الرايات، وذكر فيهن (سريفة جارية زمعة بن الأسود) راجع تفسير ابن جرير (١٨ - ٥١) من سورة النور.

وأما ثانياً؛ فلما أخرجه النسائي (٢ - ٩٤) عن عبد الله بن الزبير: «كانت لزمعة جارية يطؤها هو، وكان يظن بآخر يقع عليها، فجاءت بولد شبه الذي كان يظن به إلخ» ولما أخرجه أحمد (٤ - ٥) عنه: «إن زمعة كانت له جارية، وكان يبطنها، وكانوا يتهمونها، فولدت إلخ» ولما أخرجه أحمد (٦ - ٤٢٩) عن سودة بنت زمعة: «إن أبي زمعة مات، وترك أم ولد له، وإنا كنا نظنها برجل، وإنها ولدت إلخ».

فهذه الروايات تنادي بصراحة أن الجارية كانت متهمة بالزنا، وكان ذلك معروفاً بين الناس، وهذا ينافي التحصين الذي يبنى عليه الشافعية ثبوت النسب من المولى، فينبغي أن لا

٣٦٠٠ - (٣٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا

يُثْبِتُ النِّسْبَ عِنْدَهُ أَيْضاً فِي حَدِيثِ الْبَابِ، فَالْقَوْلُ بِثَبُوتِ النِّسْبِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَا يَضُرُّ الْحَفْظَةَ فَحَسْبُ، وَإِنَّمَا يَضُرُّ الشَّافِعِيَّةَ أَيْضاً، وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ الْمِزَنِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: «وَالَّذِي عِنْدِي فِي قِصَّةِ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجَابَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْحَكْمَ كَذَا، بِشَرَطِ أَنْ يَدْعِيَ صَاحِبَ الْفَرَّاشِ، لَا أَنَّهُ قَبْلَ دَعْوَى سَعْدٍ عَنْ أَخِيهِ عَتَبَةَ، وَلَا دَعْوَى عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ عَنْ زَمْعَةَ، بَلْ عَرَفَهُمْ أَنَّ الْحَكْمَ فِي مِثْلِهَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ قَالَ: احْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٢ - ٢٩) وَهُوَ عَيْنُ مَا يَقُولُ الْحَفْظَةُ.

أدلة الحنفية في المسألة

ثم عند الحنفية آثار من الصحابة تدل على أن الأمة لا يثبت نسب ولدها حتى يدعيه المولى، أو تكون أم ولد له من قبل، نذكرها فيما يلي:

١ - قال الطحاوي: «حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال ثنا شعبة عن عمارة ابن أبي حفصة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان ابن عباس يأتي جارية له، فحملت، فقال: ليس مني، إني أتيتها إتياناً لا أريد به الولد» كذا في شرح معاني الآثار (٢ - ٦٨) آخر كتاب العتاق. وذكره شيخنا العثماني في إغلاء السنن (١١ - ٢٣٢) وقال: «رجاله رجال الصحيح، غير ابن مرزوق، وهو ثقة، وأخرجه ابن حزم في المحلى (١٠ - ٣٢٢) من طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمرو بن دينار أن ابن عباس وقع على جارية له، وكان يعزلها، فانتفى من ولدها. وهذا سند صحيح على شرط الشيخين. قلت: وأخرجه عبد الرزاق (٧ - ١٣٥ رقم ١٢٥٣٤) أيضاً بهذا السند نحوه.

٢ - قال الطحاوي: «حدثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، ثنا سفيان، عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد، أن أباه كان يعزل عن جارية فارسية، فحملت بحمل، فأنكره، وقال: إني لم أكن أريد ولدك، وإنما أستطيب نفسك، فجعلها وأعنتها، وأعنت الولد». قال شيخنا في إغلاء السنن: «رجاله رجال الصحيح، خلا عيسى بن إبراهيم وهو ثقة ثبت كما في التهذيب». قلت: وأخرجه عبد الرزاق أيضاً بأسانيد مختلفة (٧ - ١٣٥).

٣ - قال محمد في باب العزل من موطئه: «بلغنا أن زيد بن ثابت وطيء جارية له، فجاءت بولد فنقاه، وإن عمر بن الخطاب وطيء جارية له، فحملت فقال: اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعي، فانتفى منه عمر، وإن أثر عمر هذا قد رواه البيهقي في باب الولد للفراش من لعان سننه (٧ - ٤١٣) عن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأسنده عبد الرزاق في باب الرجل يظن سريره ثم ينتفي من حملها من أبواب اللعان (٧ - ١٣٦ رقم ١٢٥٣٦) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح عن رجل من أهل المدينة: «أن عمر بن الخطاب كان يعزل عن

عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوُلْدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

جارية له، فحملت، فشق ذلك عليه، وقال: اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم، قال: فولدت غلاماً أسوداً، فسألها، فقالت: من راعي الإبل، قال: فاستبشره وفي إسناده رجل مجهول من أهل المدينة، غير أنه فوق ابن أبي نجيج، ومثل هذه الجهالة يشتمل، واحتجاج الإمام محمد به وسكوت الشافعي والبيهقي عن إسناده دليل على صحته عندهم.

وقد أخرج مالك عن عمر رضي الله عنه ما يعارضه، وهو قوله: «ما يال رجال يطؤون ولائهم، ثم يدعونهم، فيخرجن، والله! لا تأتيني وليدة، فيعترف سيدها أن قد وطأها، إلا أتخفت به ولدها، فاعتزلوا بعد، أو تركوا». واعتذر عنه الإمام محمد في باب العزل من موطنه وشيخنا العثماني في إعلال السنن (١١ - ٢٣٢ و ٢٣٣) بأجوبة لا تنشرح بها صدري، فالاستدلال بآثار عمر على مذهب الحنفية أو الشافعية مشكل، فإن آثاره لا تنطبق على مذهب أحد منهما.

وأما دليل الحنفية من حيث النظر، فهو أن وطء الأمة كملكها، وملكها لا يثبت للفراش، لأنه محتمل قد يكون لبيعتها، وقد يكون لوطنها، فكذلك وطؤه إياها محتمل، قد يكون للاستفراش، وقد يكون لقضاء الشهوة، وتحقيق ذلك بالعزل عنها عادة، وينفرد بذلك شرعاً، والمحمّل لا يكون حجة، فلا يثبت النسب منه إلا بالدعوة التي لا يبقى بعدها احتمال، بخلاف النكاح، فإنه لا يكون إلا للفراش عادة.

ألا ترى أن التمكن من الوطء هناك جعل بمنزلة حقيقة الوطء، وهنا بالتمكن من الوطء لا يثبت النسب بالاتفاق للاحتمال، فكذلك بحقيقة الوطء، ولأن هناك لا يبطل بثبوت النسب ملكاً باتاً للزوج، وهنا يبطل ملك المائبة والتصرف فيها بثبوت نسب ولدها، والمحمّل لا يكون حجة في إبطال الملك المصحق به، كذا في مبسوط السرخسي (١٧ - ١٠٠) كتاب الدعوى، باب ادعاء الولد.

ثم هذا الذي ذكرناه حكم القضاء، فأما الديانة فإن كان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه أن يعترف به ويدعي، لأن الظاهر أن الولد منه، وإن عزل عنها أو لم يحسنها جاز له أن ينفيه، لأن هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر، هكذا روي عن أبي حنيفة رحمته الله، كذا في باب الاستيلاء من عناق الهداية. وراجع أيضاً باب الاستيلاء من عناق البحر الرائق (٤ - ٢٧١).

٢ - مسالة ثبوت النسب بالفراش القوي مع تعذر الوطء:

ثم استدل أبو حنيفة رحمته الله بحديث الباب على أن قيام الفراش كاف في إثبات نسب الولد من صاحب الفراش، ولا يشترط له التمكن من الوطء في العادة، وقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: بشرط التمكن من الوطء بعد ثبوت الفراش، فلو نكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد

٣٦٠١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْنَى بْنُ

مَنْهَمَا وَطَنَهُ، ثُمَّ أَتَتْ بُوَيْدُ لِسْتَةَ أَشْهَرُ أَوْ أَكْثَرُ، ثُمَّ يَلْحَقُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَنَحْنُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةً، كَمَا فِي شَرْحِ النَّوَوِيِّ.

قال شيخ مشايخنا الأتور رحمه الله: «والحديث حجة لنا: لأنه جعل النسب تابعاً للفراش، وهو مقتضى العقل والنقل، أما النقل فكما علمت، وأما العقل فلأنه ليس على القاضي أن يحقق إمكان المخالطة بين الزوجين، أما النكاح فمبناه على الإعلان، فلا عسر في تحقيقه، بخلاف المخالطة، فإن مبناه على السر، وليس عليه تحقيق تلك الأشياء التي قد لا يطلع عليها خواص أهل البيت أيضاً، ثم إنه ماذا يكون باسْْتِثْنَاءُ الإمكان؟ لاحتمال أن يكون الثبوت في محل، ثم لم يجامعها الزوج، وأتت بويد في تلك المدة، أو جامعها ولم تحمل منه، وزنت - والعياذ بالله - وعلقت منه، فهذه الاحتمالات لا تنقطع أبداً، وإن تفاوتت قوة وضعفاً، فالذي يدور عليه أمر النسب هو الفراش، وليس على القاضي أن يتجسس سراير الناس.

ثم إنهم غفلوا عن باب آخر، ولو نظروا إليه لما كان لهم فيه محل استبعاد، وهو أن الشرع أوجب على الزوج أن يلاعن امرأته إذا علم أن حملها ليس منه، فوجب عليه اللعان في الصورة المذكورة، وإذا شدد فيه على الزوج من جانب، خفف في ثبوت النسب لأجل الفراش من جانب آخر، وما أحكم وأحسن هذه التورية لو كانوا يفقهون، فإن الحنفية لما رأوا أن الشرع قد راعى هذا الجانب في باب آخر بنفسه، لم يزدوا قيداً آخر من عند أنفسهم، لأنه يوجب عذر هذا الباب.

«وبعبارة أخرى: إن النسب في الصورة المذكورة لا يثبت عندنا أيضاً، إلا أن نفبه عند الشافعية لاتقاء شرط الإمكان، وعندنا لوجوب اللعان، فينتفي منه بعد لعانه، وإذا ترك الزوج ما أوجب عليه الشرع بنفسه، فما للقاضي أن لا يلحق نسبه منه، فإنه رضي بالضرورة، فأولى أن يقطع عنه النظر، وقد شغب الناس في تلك المسألة ولم يفهموا حقيقة الحال، وكيف يجلبون علينا، مع أن إطلاق الحديث للحنفية، كما أقر به النووي؟ كذا في فيض الباري (٣ - ١٩٠) باب تفسير المشبهات من البيوع.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن رسول الله ﷺ أعقب قوله «الولد للفراش» بقوله: «وللعاهر الحجر» ففيه دلالة ظاهرة على أن سياق الحديث فيما إذا ثبت ظاهراً أن المرأة قد زنت، وأن الولد منه، وإلا لم يكن لقوله: «وللعاهر الحجر» معنى، ثم إنه رحمه الله ألحق الولد بالفراش في هذه الصورة التي يشهد فيها الظاهر لغير الفراش، فثبت أن النسب لا يثبتني على حقيقة العلوق، وإنما يدور مع الفراش، ولو كان ظاهر الحال يشهد بأن الولد من الزنا، وليس في الصورة المسبوحة عنها إلا شهادة الظاهر بخلاف الفراش، وقد نص الحديث على ترك اعتبارها، ومن هنا يظهر ضعف ما قال النووي رحمه الله أن الحديث خرج مخرج الغائب، فإن

حَمَادٍ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. أَمَّا ابْنُ مَتَّصُورٍ فَقَالَ: عَنْ

قوله عليه السلام: «وللمعاهر الحجر» ينادي صريحاً بأنه لا عبرة لثبوت الزنا مع ثبوت الفراش، ما لم ينف الزوج الولد بنفسه، فكيف يؤول أول الحديث بما يرده آخره؟

قال السرخسي رحمته الله: «وهذا لأن ثبوت النسب حقيقة كونه مخلوقاً من مائه، وذلك خفي لا طريق إلى معرفته، وكذلك حقيقة الوطء تكون سرّاً على غير الواطئين، ولكن التمكن منه (شريعاً) سبب ظاهر... ولأنها جاءت به على فراشه في حال يصلح أن يكون منسوباً إليه، فيثبت النسب منه كما لو تمكن من وطئها وتصادقا أنه لم يظأها، وهذا لأن النكاح ما شرع إلا للاستفراش ومقصود النسل، فيثبت الفراش بنفسه... وهو أصل كبير في المسائل كما أقيم السفر مقام حقيقة المشقة في إثبات الرخصة، وأقيم تجدد الملك في الأمة مقام اشتغال رحمها بماء الغير في تجدد وجوب الاستبراء» كذا في المبسوط (١٧ - ١٥٦) باب دعوة الولد من الزنا في كتاب الدعوى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تنبيه: قال الأبي المالك في شرحه لمسلم (٤ - ٧٩) «المراد بالفراش (في الحديث) الفراش المعمود، أي الولد للحالة التي يكون فيها الافتراش، أي الثاني في الوطء وحملته الحنفية على حذف مضاف، والمراد صاحب الفراش، ولذلك لم يشترطوا إمكان الوطء في الوطء، واحتجوا بقول جرير:

باتت تبعانقه وبات فراشها

خلق العباءة في الدماء قتيلاً

أي صاحب فراشها، يعني زوجها، والفراش وإن صح التعبير به عن الزوج والزوجة فإنما المراد به ههنا الفراش المعمود كما تقدم، وقد قيل إن إيقاع الفراش على الزوج لا يعلم في اللغة انتهى.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذه غفلة منه عليه السلام عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري في الفرائض، ولفظه: «الولد لصاحب الفراش».

٣ - مسألة استلحاق الأخ لأخيه:

ويتعلق بالحديث أيضاً مسألة استلحاق الأخ لأخيه، يعني: هل يصح لرجل أن يقر لآخر بأنه أخ له من أبيه الميت؟ فالمشهور عن أبي حنيفة ما ذكره صاحب الهداية في أواخر كتاب الإقرار (٣ - ٢٢٨): «ومن مات أبوه فأقر بأخ لم يثبت نسب أخيه، (يعني إلا بشروط الشهادة) ويشاركه في الميراث، لأن إقراره تضمن شيئين، حمل النسب على الغير، ولا ولاية له عليه، والاشتراك في المال، وله فيه ولاية، فيثبت» وهو مذهب المالكية أيضاً، كما في شرح الأبي (٤ - ٨١).

سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَوْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي

وقال الشافعي وأحمد: إن أقر جميع الورثة بنسب من يشاركهم في الميراث ثبت نسبه، سواء كان الورثة واحداً أو جماعة، ذكراً أو أنثى، وبه قال أبو يوسف، وحكاه عن أبي حنيفة، كما في المغني لابن قدامة (٥ - ١٨٣).

احتج الشافعية والحنابلة بحديث الباب، لأن زمعة لم يستلحق، ولا اعترف بالطوا، ولم تقم على النسب شهادة، فلم يلحق النبي ﷺ الولد بزمعة إلا باستلحاق الأخ لأخيه.

ويرد عليهم أنهم يشترطون في صحة الاستلحاق أن لا يكون هناك وارث غيره، أو يقر جميع الورثة بالنسب، ولم يوجد الإقرار ههنا إلا من عبد بن زمعة، فإنه لم يثبت الإقرار من سودة بنت زمعة رضي الله عنها، وأجابوا عن ذلك بأن زمعة توفي كافراً، وسودة مسلمة لا تراث عنه، فصارت كالعدم، فصار عبد كأنه كل الورثة، واعترض عليه الأبى المالكي بأنها وإن منعت الميراث فهي ابنته، فلا بد من رضاها إذ لا يلحق أخوها عليها من لم ترضه.

وأجاب عنه الحافظ في الفتح (١٢ - ٢٨) بقوله «يحتمل أن تكون (سودة) وكلت أخاها في ذلك، أو ادعت أيضاً» قلت: وهو ظاهر حديث سودة عند أحمد (٦ - ٤٢٩) فإنها تقول: «أنبت رسول الله ﷺ، فقلت: إن أبي زمعة مات وترك أم ولد له، وإنا كنا نظنها برجل، وإنها ولدت، فخرج ولدها يشبه الرجل الذي ظنناها به».

وأجاب المالكية عن هذا الاستدلال بأن النبي ﷺ لم يلحق النسب بالاستلحاق، وإنما ألحقه بما كان يعلم بطريق الاستفاضة أن زمعة يطؤها.

وأما الحنفية فقد عرفت أن النبي ﷺ لم يلحق النسب عندهم في حديث الباب بأحد، وإنما حكم للولد بمشاركة عبد في الميراث، وقد أشبعنا القول في هذا الصدد، فالحديث حجة لهم في هذه المسألة أيضاً، ولا يخالفونه بوجه من الوجوه.

٤ - مسألة نفاذ القضاء باطناً:

واستدل النووي رحمه الله بحديث الباب على أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن. فإذا حكم بشهادة شاهدي زور، أو نحو ذلك، لم يحل المحكوم به للمحكوم له، كما هو مذهب الشافعية وغيرهم، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة، وأنه أخ له ولسودة، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاج، كذا في شرح النووي.

أما الحنفية فينفذ عندهم حكم الحاكم ظاهراً وباطناً، والجواب من قبلهم أن الأمر بالاحتجاج لم يكن للاحتياط، ولا لعدم نفاذ القضاء باطناً، وإنما كان لعدم ثبوت نسب ذلك الولد من زمعة، كما حققناه فيما سبق، وقد وقع التصريح بذلك في حديث ابن الزبير عند

هُرَيْرَةٌ. وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. أَخَذَهُمَا أَوْ بَلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

النسائي والطحاوي وأحمد، فإنه عليه السلام قال لها: «وأما أنت فاحتجبي منه، فإنه ليس لك بأخ» كما مر، فالأمر بالاحتجاب مهنا ليس بالنظر إلى الباطن فحسب، وإنما هو مقتضى الظاهر والباطن جميعاً، فلا علاقة لهذا الحديث بمسألة نفاذ القضاء باطناً.

ولو سلم إثبات نسبه منه، فقد صرح النووي رحمته الله بأن الأمر بالاحتجاب لم يكن إلا للاحتياط، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن كثيراً من الشافعية جعلوه من خصائص أمهات المؤمنين، ولو كان هذا الأمر مبنياً على عدم نفاذ القضاء في الباطن لكان أمراً واجباً عاماً، ولا معنى حينئذ للقول بالاحتياط والخصوصية، والله سبحانه أعلم.

هذا، وستأتي هذه المسألة بتفاصيلها في كتاب الأقضية إن شاء الله تعالى.

٥ - مسألة ثبوت المصاهرة من الزنا:

قال الحافظ في الفتح (١٢ - ٣٢): «واستدل به (يعني بحديث الباب) على أن لو طأ الزنا حكم وطأ الحلال في حرمة المصاهرة، وهو قول الجمهور (ومنهم الحنفية). ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني، وقال مالك في المشهور عنه، والشافعي: لا أثر لوطء الزنا، بل للزاني أن يتزوج أم التي زنى بها وبنتها، وزاد الشافعي: ووافق ابن الماجشون: والبنت التي تلدها المزني بها. ولو عرفت أنها منه.

قال النووي: هذا احتجاج باطل، لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة، لا يحل لها أن تظهر له، سواء ألحق بالزاني أم لا، فلا تعلق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا، كذا قال (يعني النووي) وهو رد للفرع برد الأصل، وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح، انتهى كلام الحافظ.

قال العبد الضعيف: لعله يريد أن هذا الاستدلال إنما يتم على مذهب من يعترف بأن النبي عليه السلام ألحق الولد بزمعة، ووجه الدلالة أنه عليه السلام ألحق الولد بزمعة بحكم الفراش، مع أنه كان مخلوقاً من الزنا في نفس الأمر، فراعى رسول الله عليه السلام الجانبين، ف قضى بالولد لعبد رعاية لجانب الفراش، وأمر سودة بالاحتجاب، لأنه كان من ماء عتبة في نفس الأمر، فدل ذلك على أن ماء الزنا مؤثر في أحكام الحجاب، وليس ذلك إلا لأنه يحدث صهراً.

وأما على تقدير ما حققنا من أنه عليه السلام لم يلحق الولد بزمعة، فلا حجة فيه لأحد في مسألة المصاهرة، وراجع لبقية أدلة الحنفية في هذه المسألة إعلاء السنن (١١ - ٢٠) باب من زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها.

قواتر هذا الحديث:

ثم إن حديث «الولد للفراش» قد عده السيوطي من الأحاديث المتواترة، كما في نكحمة

وَقَالَ غَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ. وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ. وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

(١١) - باب: العمل بالحقائق القائف الولد

٣٦٠٢ - (٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ زُفَرٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا الثَّيْتِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا ثَيْتٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا،

شرح المذهب للمطيعي (١٦ - ٤٠٠)، وقال ابن عبد البر: هو من أصح ما يروى عن نبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة، وراجع لأسمائهم فتح الباري (١٢ - ٣٣) وعمدة القاري (١١ - ١١٠) وشرح المذهب (١٦ - ٤٠٠) والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

(١١) - باب: العمل بالحقائق القائف الولد

القائف: من يتبع الآثار ويعرفها، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، والجمع قافة، يقال: فلان يقوف الآثار ويقتافه قباقة، مثل قفى الأثر واقتفاء، كذا في عمدة القاري (٧ - ٥٢٣) وقال الحافظ: سمي بذلك لأنه يقفو الأثر أي يتبعها، فكأنه مقلوب من القافي، كذا في فتح الباري (١٢: ٤٨).

وكان يقال: في علوم العرب ثلاثة: السيفاة والعيافة والقيافة، فالسيفاة: شتم تراب الأرض، فيعلم بها الاستقامة على الطريق أو الخروج عنها، والعيافة: زجر الظير والظيرة والتفاول ونحو ذلك، والقيافة اعتبار الشبه بالحقاق النسب، كذا في شرح الأبي.

٣٨ - (١٤٥٩) - قوله: (عن عائشة) هذا الحديث أخرجه البخاري في باب صفة النبي ﷺ ومناقب زيد بن حارثة من كتاب المناقب، وفي باب القائف من الفرائض، والنسائي وأبو داود في باب القافة من الطلاق، والترمذي في الولاء، وابن ماجه في الأحكام.

قوله: (دخل علي) وحاصل القصة أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة ﷺ، لأنه كان أسود شديد السواد، وكان أبوه زيد أبيض من القطن، فلما أخبر مجز القائف بأن بينهما شبهاً، سر النبي ﷺ بذلك لأن الجاهلية كانت تعتمد قول القائف، فكان قوله زاحراً لهم عن الطعن في النسب.

قال الحافظ: وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهي أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء، فلماذا جاء أسامة أسود، ... قال عياض لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة، لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود، فنت: يحتمل

تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ. فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَيُؤْنِ بَعْضٌ».

٣٦٠٣ - (٣٩) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِذُ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا. فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا أَلْمَذَلَجِي

أَنهَا كَانَتْ صَافِيَةً، فَجَاءَ أَسَامَةُ شَدِيدَ السَّوَادِ، فَوَقَعَ الْإِنْكَارَ لِذَلِكَ». كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٢) - (٤٩).

قوله: (تبرق أسارير وجهه) الأسارير مفردا سر، وجمعه أسوار وسوار وسور. وجمع جميعها أسارير، وهي في الأصل خطوط الكف من باطنها، ثم قد يطلق السر على خط الوجه والجهة، قال أبو عمرو: الأسارير: هي الخطوط التي في الجهة من التكسر فيها، كذا في تاج العروس للزبيدي.

قوله: (أن مجززا) الصحيح أنه بكسر الزاي الأولى، خلافا لما ضبطه ابن عيينة من فتحها. كذا ذكر ابن ماكولا في الإكمال (٧ - ٢٢٨ و ٢٢٩) وذكر مصعب الزبيري والوافدي أنه سمي مجززا، لأنه كان إذا أخذ أسيرا في الجاهلية جز تاصيته وأطلقه. قال الحافظ: وعلى هذا فكان له اسم غير مجززا، لكنني لم أر من ذكره، وكان مجززا عارفاً بالقيافة، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر، وقال: لا أعلم له رواية. كذا في الفتح.

٣٩ - (٥٠٠). قوله: (المذلجي) ضبطه النووي بضم الميم وإسكان الدال وكسر الهمزة، وهو منسوب إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد، والعرب تعترف لهم بذلك، حتى قال بعضهم: لا قيافة إلا في بني مدلج وبني أسد. وتكن الصحيح أنها ليست مختصة بهم، فقد كان عمر رضي الله عنه قائفاً، وهو قرشي ليس مدلجياً ولا أسدياً كما حققه الحافظ في الفتح.

قوله: (إن بعض هذه الأقدام لمن بعض) يعني أن بعضها يشبه بعضاً، وكان قول مجززا هذا تصريحاً بأن بينهما نسباً من حيث القيافة، ومن أجل ذلك سر النبي ﷺ، لكون قوله قاطعاً لما بتوهمه أهل الجاهلية في نسب أسامة رضي الله عنه.

(١) إلى هنا كتبت في حياة والدي مولانا الشيخ المفتي محمد شفيع تكتة في شعبان سنة ١٣٩٦ هـ ثم توقفت عن تأليف هذا الشرح في رمضان، وتوفي والدي تكتة للحادي عشر من شوال سنة ١٣٩٦ هـ وعدت إلى التأليف لتاسع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٩٦ هـ اللهم اغفر لوالدي وأسكنه بحبوبة جناتك في مقعد صدق عند جوار رحمتك وأوصل إليه ثواب هذا التأليف.

دَخَلَ عَلَيَّ. فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا. وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا. فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

مسألة ثبوت النسب بالقيافة

ثم اختلفت مذاهب الفقهاء في العمل بقول القائف في أمور الأنساب، فقال أبو حنيفة وصاحبه والثوري وإسحق: لا عبرة بالقيافة أصلاً، وقال الشافعي: يعتبر قول القائف فيما أشكل من وطبين محترمين، كالمشتري والبائع يطآن الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولد لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني، ولدون أربع سنين من وطء الأول، قال الشافعي: فحينئذ ترجع إلى القائف، فإن الحق بهما أحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ، فينسب إلى من يعمل إليه منهما. وقال مالك في المشهور عنه: يعتبر قول القائف في مثل هذه الصورة في الإمام دون الحرائر، وروي عنه إثباته فيهما، هذا ملخص ما في شرح النووي. وصورة اعتبار القيافة في الحرائر عند الشافعي بثبوت أن يطأ الرجل زوجة الغير بشبهة ويدعي الزوج أن الولد من ذلك الواطء، فحينئذ يعرض الولد على القافة ولا يصار إلى النكاح، كما في المذهب وشرحه (١٦ - ٤٠٦) من كتاب النكاح.

وأما الحنفية فلا عبرة عندهم بالقيافة، فإذا وطئ المشتري جاريته قبل الاستبراء من البائع، واحتملت المدة للذوق بكليهما، يثبت نسب الولد منهما جميعاً، ولا يصار إلى قول القائف.

استدل الشافعي ومن وافقه بحديث الباب، فإن سرور النبي ﷺ بقول القائف يدل على أنه معتبر شرعاً، فلو لا أنه معتبر في الشرع لما اتخذته ﷺ حجة على أهل الجاهلية.

وأجاب عنه الحنفية بأن أسامة كان نسبه قد ثبت من زيد من قبل، ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولو لا ذلك لما نسب أسامة إلى زيد، وإنما سر النبي ﷺ بقول القائف ههنا لكونه كافياً لأهل الجاهلية عن الطعن فيه، لا لأنه كان حجة في الشرع. وهذا كما أن الهلال يثبت بالرؤية أو الشهادة، فلو حكم الحاكم بثبوت الهلال على قواعد الشرع، ثم وافقه قول أحد الفلكيين، فإنما يسر به الحاكم المسلم، لا لأن قوله حجة في الدين، بل لأنه يكف الأنسنة، ويقطع الأوهام.

واستدلوا أيضاً بما أخرجه البخاري في باب التلاعن في المسجد أن النبي ﷺ قال في قضية عويمر العجلاني: «إن جاءت به أحمر فصيراً كأنه وحر، فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها، وإن جاءت به أسود أعين ذا إثنين فلا أراه إلا قد صدق عليها» ومثله ما سيأتي في النكاح عند المصنف في قصة هلال بن أمية أن رسول الله ﷺ قال: «أبصروها»، فإن جاءت به أبيض سبطاً قضى العيين فهو لهلال بن أمية، وإن جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين فهو لشرية بن سحماء وهذه هي القيافة والحكم بالشبه.

٣٦٠٤ - (٤٠) وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنِ

وأجاب عنه أصحابنا الحنفية بأن معرفته ﷺ ذلك من طريق الوحي لا القيافة، والحق أن الاستدلال ينقلب عليهم، لأنه لو كانت القيافة معتبرة لكانت شرعية اللعان تختص بما إذا لم يشبه المرمي به، أشبه الزوج أو لا، لحصول الحكم الشرعي حينئذ بأنه ليس ابناً للنافي، وهو يستلزم الحكم بكذبها في نسب الولد، كذا في إعلاء السنن (١١ - ٢٢٣ باب إذا ادعى رجلان بولد).

واستدل الحنفية بما أخرجه الشيخان: «عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! ولد لي غلام أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمر، قال: هل فيها من أورك؟ قال: نعم، قال: فأني ذلك؟ قال: لعل نزع عرق، قال: فلعل ابنك هذا نزع». انتهى، واللفظ للبخاري في باب إذا عرض بنفي الولد من كتاب اللعان، وميأتي عند المصنف في آخر اللعان.

وأجاب عنه بعض الشافعية بأن الحديث إنما يدل على إلغاء الشبه إذا كان معارضاً للفراش ونحن لا نقول بالشبه عند وجود الفراش، وإنما نصير إليه حيث يتعارض فراشان محترمان.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: موضع استدلالنا من الحديث قوله ﷺ: «فلعل ابنك هذا نزع عرق» فإنه يدل على أن القيافة لا حجة فيها أصلاً، لأن الشبه ربما يأتي من عرق بعيد، فشبهة نزع العرق هي العلة المنصوصة في إلغاء الشبه، وهي موجودة في جميع الصور، سواء ثبت فراش واحد أو تعارض الفراشان، فلا تعتبر القيافة في الشرع أبداً.

ويدل على مذهب الحنفية أيضاً ما مر في الباب السابق من حديث وليدة زمعة، فإنه ﷺ قد وجد في الابن شبيهاً بيناً بعتبة، ولكنه لم يلحقه به، مع أنه لم يكن يعارضه فراش قوي، فهذه حجة ظاهرة على إلغاء الشبه مطلقاً.

ودليلنا الثالث ما أخرجه الطحاوي في باب الولد يدعيه الرجلان من كتاب القضاء والشهادة (٢ - ٢٩٤) عن سماك عن مولى لبني مخزومة قال: «وقع رجلان على جارية في طهر واحد، فعلق الجارية، فلم يدر من أيهما هو؟ فأتيا عمر يختصمان في الولد، فقال عمر: ما أدري كيف أقضي في هذا؟ فأتيا علياً، فقال: هو بينكما، يرثكما وترثانه، وهو للباقي منكما» وفي إسناد مولى لبني مخزومة مجهول، ولكن أخرجه عبد الرزاق من طريق سفيان الثوري عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي أنه: «أتاه رجلان وقعا على امرأة في طهر واحد، فقال: الولد بينكما، وهو للباقي منكما» وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن حسين بن علي عن زائدة عن سماك عن حنش عن علي، وهذا السند على شرط مسلم، كما في الجوهر النقي (٢ - ٢٥٦) وحنش هذا هو ابن عبد الله، ويقال: ابن علي بن عمرو السبائي نزيل إفريقية، ثقة من الثالثة من رجال مسلم والأربعة، وليس هو حنش بن قيس الرحيبي، كذا في إعلاء السنن (١١ - ٢٢٤).

الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ. وَأَسَامَةُ بْنُ

وَيْسَنْبُطٌ لَمْذَهَبِنَا أَيْضاً بَعْضُ آثَارِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهَا الطُّحَاوِيُّ، رَاجِعاً لِتَفْصِيلِهَا شَرْحَ
مَعَانِي الْأَثَارِ، وَإِعْلَاءَ السَّنَنِ.

ثم اعترض علينا الشافعية من حيث النظر العقلي أن ثبوت نسب المولود من الوالد إنما يكون لأنه مخلوق من مائه، ونحن نثق أنه غير مخلوق من ماء رجلين، لأن كل واحد منهما أصل للولد، كالأم، بمنزلة البيض للفرخ، الحب للحنطة، فكما لا يتصور فرخ واحد من بيضتين، وسنبلة واحدة من حبتين، فكذلك لا يتصور ولد واحد من مائتين، وهذا لأنه إذا وصل أحد المائتين في الرحم، انسد فم الرحم، فلا يخلص إليه الماء الثاني، فإذا تعذر القضاء بالنسب منهما جميعاً يرجع إلى قول القائف.

وأجاب عنه شمس الأئمة السرخسي بقوله: «إن ثبوت النسب من الرجل باعتبار الفراش، لا باعتبار انخلاقه من مائه، لأن ذلك لا طريق إلى معرفته، ولا باعتبار الوطء، لأنه سر عن غير الواطئين، فأقام الشرع الفراش مقامه تيسيراً، فقال ﷺ: «الولد للفراش»، وكل واحد من البيتين يعتمد على ما علم به من الفراش، والحكم المطلوب من النسب الميراث والتبنة والحضانة والتربية، وهو يحتمل الاشتراك، فيقضى به بينهما، وهو الجواب عن قوله إنه لا يتصور خلاق الولد من المائتين، فإن السبب الظاهر متى أقيم مقام المعنى الخفي تيسيراً، سقط اعتبار معنى الباطن. مع أن ذلك يتصور بأن يطأها أحدهما، فلا يخلص الماء إلى أحدهما حتى يطأها الثاني، فيخلص الماء إلى الرحم معاً، ويختلط الماءان، فيخلق منهما الولد، بخلاف البيضتين والحبتين، لأنه لا تصور للاختلاط فيهما».

وقال السرخسي قبل أسطر: «وحجتنا في إبطال المصير إلى قول القائف أن الله تعالى شرع حكم اللعان بين الزوجين عند نفي النسب، ولم يأمر بالرجوع إلى قول القائف، فلو كان قوله حجة لأمر بالمصير إليه عند الاشتباه، لأن قول القائف رجم بالغيب، ودعوى لما استأثر الله عز وجل بعلمه، وهو ما في الأرحام، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [اللعان: ٣٤]، ولا برهان له على هذه الدعوى، وعند انعدام البرهان كان في قوله قذف المحصنات، ونسبة الأولاد إلى غير الآباء، ومجرد الشبه غير معتبر، فقد يشبه الولد أباه الأدنى، وقد يشبه الأب الأعلى» انتهى من المبسوط (١٧ - ٧٠) كتاب الدعوى، باب الدعوى في النكاح.

أحكام أخرى

قال الحافظ: «وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة، والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة، وسرور الحاكم بظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى». كذا في فتح الباري (١٢ - ٤٩) قبيل كتاب الحدود.

زَيْدٌ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ. فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ. وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ.

٣٦٠٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ جُرَيْجٍ. كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُجَزَّزًا قَافِيًا.

(١٢) - باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٣٦٠٦ - (٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَتَعْفُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ. إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ. وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

(١٢) - باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب الخ

٤١ - (١٤٦٠) - قوله: (عن أم سلمة) هذا الحديث لم يخرج به البخاري، وأخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه والدارمي والدارقطني، كلهم في النكاح، وأخرجه أحمد في مسند أم سلمة (٦ - ٢٩٢ و ٢٩٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٤ و ٣٣٠ و ٣٣١).

قوله: (إنه ليس بك على أهلك هوان) كذا في الروايات المشهورة، ووقع في رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وعبد العزيز ابن بنت أم سلمة عند أحمد (٦ - ٣٠٧ و ٣٢٠): (إن بك على أهلك كرامة). واختلفوا في معناه، فقال بعضهم: المراد بالأهل نفسه ﷺ والباء متعلقة بهوان، يعني ليس اقتصاري على الثلاثة لهوانك علي، ولا لعدم رغبتني فيك.

وقال آخرون: المراد بالأهل قبيلتها والباء سببية، يعني لا يلحق أهلك بسببك هوان. راجع بذل المجهود (٣ - ٣٨).

قوله: (وإن سبعت لك سبعت لنسائي) هذا يدل على مذهب الحنفية في وجوب القسم عند النكاح الجديد أيضاً، فإنه ﷺ لم يرض أن تفرد أم سلمة بأيام دون سائر الأزواج.

وجملة القول في المسألة أن الفقهاء قد اختلفوا في وجوب القسم عند النكاح على زوجته السابقة، فقال أكثر الفقهاء: يقيم عند الجديدة سبعا إذا كانت بكرا، وثلاثا إن كانت ثيبا، وتكون هذه الأيام خارجة عن القسم، ثم يقسم بعد ذلك بينها وبين القديمة. وهو قول الشعبي والنخعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وابن المنذر.

وقال بعضهم: للبكر ثلاث ولثيب ليلتان، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وخلاص بن عمرو ونافع، ونحوه قال الأوزاعي.

وفان آخرون: لا فضل للجديدة في القسم، فإن أقام عندها شيئاً فضاه للباقيات، لأنه فضلها بمدة فوجب قضائها، كما لو أقام عند الثيب سبعا، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والحكم وحماد، هذا ملخص ما في السفني لابن قدامة (٧ - ٤٤).

احتج أهل القول الأول بما سيأتي عند المصنف عن أنس رضي الله عنه قال: «إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا».

واحتج أهل القول الثاني بما أخرجه الدارقطني (٢ - ٢٨٤، نكاح - ١٤٤) عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «البكر إذا نكحها رجل، وله نساء، لها ثلاث ليل، ولثيب ليلتان». والجواب أن في سننه الواقدي، وهو متروك في الأحكام.

وأما الحنفية ومن وافقهم فاستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوَاقِدَهُ﴾ [النساء: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْلُوا بِنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمْلِكُوا كُفْلَ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمَلْفُوقِ﴾ [النساء: ١٢٩] وعموم قوله ﷺ: «من كانت له امرأتان يميل لإحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطاً أو مائلاً» أخرجه الخمسة والدارمي وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة، وقال: إسناده على شرط الشيخين، كما في نيل الأوطار. وقد روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم، وقال الترمذي: يعني به الحب والمودة، كذا فسره أهل العلم.

فهذه النصوص تدل بأجمعها على أن العدل واجب في كل ما يملكه الإنسان، ولا شك أن العمل بالقسم منذ بداية النكاح الجديد مما يملكه الرجل قطعاً، فلا وجه لترك القسم في هذه الأيام، بل الزوجة القديمة في تلك الأيام أخرى بأن يؤلف الرجل قلبها.

وأما قوله ﷺ في حديث أنس: «إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا إنخ». فمعناه عند الحنفية أن يغير طريق التناوب لا أن يترك القسم، فيقيم عند الجديدة سبعا ثم يقسم لتقديم سبعا، وليس معناه أن لا يحاسب بهذه الأيام السبعة.

وبدل عليه قوله ﷺ «لأم سلمة في حديث الباب: «إن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائي» فإنه لو كانت الأيام الثلاثة حقاً خالصاً للثيب الجديدة لكان إذا أقام عندها سبعا، كانت ثلاث منهن غير محسوبة عليها، ولوجب أن يكون لسائر النساء أربع أربع، لأنه لم يزد على حق أم سلمة إلا أربعة أيام.

وأما قوله ﷺ في الحديث الآتي: «وإن شئت ثلثت ثم درت» فإن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع الروايات، ويمكن أن تكون مدرجة من أحد الرواة، كما أشار إليه الإمام محمد في كتاب الحجّة (٣ - ٢٤٩)، ولو صحت هذه الزيادة لكان معناها عندنا: إن شئت ثلثت لك وثلثت لنسائي، لا أن تكون الثلاث خالصة لأم سلمة، وهذا التأويل أولى لتنطبق هذه الرواية على النصوص العامة التي سردناها، وقال الإمام محمد: «إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فاختلف الرواة ظننا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أهني وأهدى^(١)، وما حق المتزوجة والأخرى بالحرمة لها إلا سواء، وما نرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثر متزوجة على غيرها ولا أثر بكرأ على ثيب، وما حدهما وحرمتها إلا سواء، وما نرى رسول الله ﷺ قال لأم سلمة إلا كما روينا: (إن شئت سبعت لك وسبعت لهن، وإن شئت درت عليك وعليهن) وهذا أولى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما قلتم، والحديث الذي روته معنا عندنا على ما قلنا، لأنه قال: (إن شئت سبعت لك وسبعت لهن، وإن شئت ثلثت لك ودرت عليهن) فهذا معناها عندنا: إن شئت ثلثت لك ودرت عليهن ثلاثاً ثلاثاً كما ثلثت لك، لأن أول الحديث يدخل على آخره، لأنه لم يكن يرى لها تفضيلاً في أوله عليهن حين قال: (إن شئت سبعت لك وسبعت عليهن) فكذلك الأمر في آخره، إنما معناها أن أدور عليهن بمثل ما فعلت بك» كذا في كتاب الحجّة على أهل المدينة، للإمام محمد ﷺ (٣ - ٢٥٢ و ٢٥٣).

فإن قيل: قد جاء في رواية ما يدل على أن الثلاث كانت خالصة لأم سلمة رضي الله عنها، فقد أخرج الدارقطني (٣ - ٢٨٤) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لها: «إن شئت أقمت معك ثلاثاً خالصة لك، وإن شئت سبعت لك، ثم سبعت لنسائي، فقالت: تقيم معي ثلاثاً خالصة» فالجواب عنه برجوه:

الأول: أن مدار إسناده الواقدي، وهو ضعيف جداً، فلا ينهض للاستدلال.

والثاني: أن الواقدي نفسه قد روى عن عائشة مرفوعاً: «البكر إذا نكحها رجل وله نساء، لها ثلاث ليال، وللثيب ليلتان» كما مر عن الدارقطني، وإذا تعارضتا تساقطا.

والثالث: أن هذا الحديث قد أخرجه ابن أبي حاتم في علله (١ - ٤١٥ رقم: ١٢١٣) من طريق أبي قتيبة عن إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أم سلمة أن

(١) قلت: يشير الإمام محمد ﷺ إلى قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فظنوا برسول الله ﷺ الذي هو أهدأ وأعدها واتقاه) أخرجه ابن ماجه في باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ من مقدمة سننه (ص - ٤) وإلى قول علي رضي الله عنه: (إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً فظنوا برسول الله ﷺ أهدأ وأتقاه) أخرجه أحمد في سننه (١ - ١٢٢ و ١٢٦).

٣٦٠٧ - (٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

النَّبِيِّ ﷺ لما خطبها قال لها: «إن شئت سبعت لك سبعت لنسائي، وإن شئت زدت في مهرك وزدت في مهورهن» ورجاله كلهم ثقات، وفيه أنه ﷺ قال لها ذلك حين خطبها، فكان يرى نسويتها لسانر أزواجه قبل التزوج بها في كل شيء، حتى في المهر، فكيف يصح أنه أقام عندها ثلاثاً خالصة.

مبحث طريق التناوب في القسم

ثم قد دل الحديث على مذهب الحنفية وغيرهم في أنه يجوز الزيادة على يوم وليلة في القسم، فيجوز أن يقسم لهن يومين يومين، وثلاثاً ثلاثاً، وما شاء، وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يزداد في القسم على يوم وليلة، اقتداءً بالنبي ﷺ، وبه قال مالك وأبو ثور وأبو إسحاق المروري من الشافعية، وحمل الشافعي ذلك على الأولوية والاستحباب ونص على جواز القسم ليلتين ليلتين وثلاثاً ثلاثاً، وقال في المختصر: وأكره مجاوزة الثلاث، فحمله الأكثرون على المنع، ونقل عن نضه في الإملاء أنه كان يقسم مياومة ومشاهرة ومسانهة، قال الرافعي: فحمله على ما إذا رضين، ولم يجعلوه قولاً آخر، وحكي عن صاحب التقريب أنه يجوز أن يقسم سبعاً سبعاً، وعن الشيخ أبي محمد الجويني وغيره أنه تجوز الزيادة ما لم تبلغ التريص بمدة الإيلاء، وقال إمام الحرمين: لا يجوز أن يبنى القسم على خمس سنين مثلاً، وحكى الغزالي في الوسيط وجهاً أنه لا تقدير بزمان ولا توقيت أصلاً، فإنما التقدير إلى الزوج، كذا في عمدة القاري، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرقتها (٩ - ٤٩٩).

وقال صاحب الهداية: «والاختيار في مقدار الدور إلى الزوج، لأن المستحق هو النسوية دون طريقه» واعترض عليه ابن الهمام في الفتح بأن هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صرافته، فإنه لو أراد أن يدور سنة ما يظن إطلاق ذلك له، بل لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الإيلاء، وهو أربعة أشهر، وإذا كان وجوبه للتأنيس ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القريبة، وأظن أكثر من جمعة مضارة إلا أن يرضيا به.

وأجاب عنه ابن نجيم في البحر (٣ - ٢١٩) فقال: «والظاهر الإطلاق، لأنه لا مضارة حيث كان على وجه القسم، لأنها مطمئنة بمجيء نوبتها، والحق له في البداية بمن شاء» وأفتى في الدر المختار بأنه لا يبلغ مدة الإيلاء إلا برضاها (رد المحتار ٣ - ٢٠٣) وهو أعدل الأقوال إن شاء الله تعالى.

ثم هذا الاختلاف كله في استقلال الزوج بتقدير المدة، أما إذا قدر المدة برضاها جميعاً، فلا خلاف في جوازها، مهما كانت المدة طويلة، كما في شرح الأبي.

أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَتْ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ» قَالَتْ: ثَلَّثْتُ.

٣٦٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حُمَيْدٍ. عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ يَدَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَلَاثِ ثَلَاثٌ».

٣٦٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٦١٠ - (٤٣) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَعْلَاءِ. حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ)

٤٢ - (٠٠٠) - قوله: (عن... أبي بكر بن عبد الرحمن) في طريق مالك، وليس فيه: (عن أبيه)، إذن فهو مرسل، ومن ثم استدركه الدارقطني على مسلم، ظناً منه بأنه خلاف ما اشترطه من الصحة، وهذا الاستدراك منه فاسد، لأن مسلماً ثقة إنما بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله، وقد أخرج من قبل رواية سفيان، وهي متصلة، ومذهبه ومذهب محققين المحدثين أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً حكم بالانصال، ووجب العمل به، لأنها زيادة ثقة. هذا ملخص ما قاله النووي.

قوله: (ثلث) اختارت التثنية مع أخذها بثوبه حرصاً على طول إقامته ﷺ عندها، لأنها رأت أنه إذا سبغ لها وسبغ لغيرها لم يقرب رجوعه إليها، كذا في شرح الأبي.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولا يدل هذا الحديث على أنه ﷺ أقام عند أم سلمة ثلاثاً خالصة لها، وإنما طُلبت أم سلمة الزيادة على الثلاث في أول الأمر، لأنها كانت تعرف أن القسم ليس بواجب عليه ﷺ، فيمكن له أن يزيد في نوبتها بما لا يزيد على غيرها، ولكنها لما سمعت منه ﷺ أنه لا يرضى بترك القسم، امتنعت عن الزيادة، لئلا يبعد عوده إليها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٠٠٠) - وأما قوله: (إن شئت زدتك وحاسبتك به، للبكر سبع وللثلاث ثلاث) فمعناه عندنا أنني إنما أقمت عندك ثلاثاً عملاً بالنسبة، ولا يسن للثلاث فوق الثلاث، ولكن الزيادة مباحة، فلا فضل في الزيادة شرعاً، وإنما يكون تطيباً لقلبك، فإن طابت نفسك بالزيادة على أن أحاسبك كما حاسبت في الثلاث، زدت في إقامتي عندك.

عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا. وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، هَذَا فِيهِ. قَالَ: «إِنْ شِئْتُ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي. وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكَ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي».

٣٦١١ - (٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا. وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا.

قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَّقْتُ. وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ.

٣٦١٢ - (٤٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ سَبْعًا. قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى الثَّيْبِ ﷺ.

٤٤ - (١٤٦١) - قوله: (عن أنس) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح، باب إذا تزوج البكر على الثيب، وباب إذا تزوج الثيب على البكر، ومالك في الرضاع، باب المقام عند البكر والأيم، وأبو داود، (رقم: ٢١٢٤ في النكاح)، باب في المقام عند البكر، والترمذي، (رقم: ١١٣٩ في النكاح)، باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب.

قوله: (إذا تزوج البكر) إلخ قد مر أن معناه عندنا أن يغير طريق التناوب، لا أن يترك القسم. قال ابن العربي: والحكمة في ذلك أنه نظر إلى تحصيل الألفة والمؤانسة، وأن يستوفي الزوج لذته من الثانية، فإن لكل جديدة لذة، ولما كانت البكر حديثة عهد بالرجل وحديثة بالاستصعاب والتفارب، لا تلين إلا بجهد، فشرعت لها الزيادة على الثيب، لأنه ينفي تفارها ويسكن روعها، وهي في ذلك بخلاف الثيب، لأنها مارست الرجال، وهذه حكمة، والدليل إنما هو قول الشارع وفعله. كذا في شرح الأبي.

قوله: (السنة كذلك) إذا قال الصحابي: (السنة كذا) أو (من السنة كذا) فهو في حكم المرفوع، كقوله: (قال ﷺ)، وهذا هو مذهب جمهور المحدثين، كما تقرر في أصول الحديث، قال النووي: وجعله بعضهم موقوفاً، وليس بشيء. ولذلك فإن خالد: ولو قلت إنه رفعه لصدقت) يعني أن قوله (من السنة كذا) صريح في رفعه.

(١٣) - باب: القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة

أن تكون لكل واحد ليلة مع يومها

٣٦١٣ - (٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ. فَكَانَ إِذَا قَسَمَ

(١٣) باب: القسم بين الزوجات إلخ

٤٦ - (١٤٦٢) - قوله: (عن أنس) إلخ، هذا الحديث مما انفرد بإخراجه مسلم، ولم يخرج غيره من الأئمة الستة.

قوله: (تسع نسوة) وهن اللاتي توفي عنهن ﷺ: سودة، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وزينب، وأم حبيبة، وجويرية، وصفية، وميمونة رضي الله عنهن، وهذا ترتيب تزويجه إياهن، واختلف في ريحانه هل كانت زوجة أو سرية، وهل ماتت قبله أو لا؟ كذا في باب كثرة النساء من فتح الباري (٩ - ٩٨ و ٩٩).

الحكمة في كثرة أزواجه ﷺ

قال الشافعي: خص الله سبحانه رسول الله ﷺ بأن فرض عليه أشياء خفصها على غيره زيادة في تقدسه ﷺ، وأباح له أشياء حرمها على غيره زيادة في تكريمه وترقيعه، فمن هذا النوع الزيادة على الأربع، أبيحت ليزداد في نفوس العرب إجلالاً وفخامة، فإنها كانت تتفاخر بالقدرة على النكاح. وأيضاً فإنه كان ﷺ من كمال القوة واعتدال المزاج بالمنزلة التي شهدت بكمالها الآثار، ومن كان كذلك كانت دواعي هذا الباب أغلب عليه.

وأيضاً إنما منع غيره من الزيادة على أربع خوفاً من عدم العدل، كما أشارت إليه آية ﴿لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلنَّبِيِّ وَالْأَنْبِيَاءِ عَلَى النَّاسِ مِيرَاثًا أَلَّا تُقُولُوا الْآيَةُ وَالْحَقُّ بَرَاءَةٌ لِلَّذِينَ هَدَى اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾. ويشهد لأن هذه علة المنع في غيره أن الله سبحانه أباح لغيره من الإمام ما يقدر عليه لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء ٣] لما لم يكن للإمام حق في الوطأ فيخاف عدم العدل فيه.

وأيضاً، لا يجوز عليه الاستمتاع بما لا يحل له، ولا التطلع إلى ما في أيدي الرجال، وكانت الحال حينئذ لم تسع لكسب الإمام، فوسع عليه في الحرائر، واختار له أفضل النوعين: ولهذا فال بعض السلف: لا يجوز له نكاح حرائر الذميات، بخلاف غيره من أمته، قال غيره: ولئلا تكون الكافرة أمّاً للمؤمنين. كذا في شرح الأبي.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وقد ذكر شيخ مشايخنا حكيم الأمة التهانوي قدس الله سره حكمة أخرى في كثرة أزواجه ﷺ، وهي أنه عليه الصلاة والسلام قد بعث إلى هذا العالم ليكون أسوة حسنة في كل شيء، وليقتدي به أمته في كل ناحية من نواحي الحياة. وكان يجب

بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ. فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ. فَجَاءَتْ زَيْنَبُ. فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا. فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ. فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ

لذلك أن لا يخفى على أمته شيء من حياته الفردية والاجتماعية، وأن تطلع الأمة على أحوال بيته وخلوته بذلك القطع وبذلك الاستفاضة التي اطلعت بها على أحواله خارج البيت. وإن هذه الأحوال لا تنكشف على أحد إلا بأزواجه ﷺ، ولذلك بلغ عدد أزواجه ﷺ بعد خديجة الكبرى عشرة أزواج، فإن العشر أقل عدد التواتر، ولما بلغ عدد نسائه إلى العشرة نهاء الله تعالى عن الزيادة على هذا العدد، كما قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءَ مِنْ بَعْدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] إلخ وراجع التفسير الكبير.

وفي هذا العدد من النساء ثلاث لطائف ذكرها الشيخ التهانوي رحمه الله: الأول: أنه أقل جمع الكثرة. والثاني: أنه أقل عدد التواتر. والثالث: أنه موافق لعدد السنين التي أقام فيها رسول الله ﷺ بالمدينة. كذا في رسالته (كثرة الأزواج لصاحب المعراج) ﷺ.

ومما يؤيد ذلك أنه ﷺ لم يقض شبابه وفتوته إلا مع امرأة ثيبة أسن منه بكثير، مع ما عرضت عليه من صفايا أبكار العرب، ولم تكثر أزواجه إلا بعد ما بلغ الثالث والخمسين من عمره. وكانت كلهن ثيبات، سوى عائشة رضي الله عنها. أهمل يفعل ذلك من لا يريد إلا قضاء الشهوة وتسكين الشبق؟ كلا! ثم كلا! وإنما كان غرضه ﷺ أن تبلغ أحوال بيته إلى الأمة بتلك الاستفاضة التي بلغت بها أحواله خارج البيت، ولم يكن ذلك إلا بأن لا تقل نساءه من عشرة. ولذلك نرى أن نحواً من نصف الدين لم يبلغنا إلا بواسطة أزواجه ﷺ.

قوله: (فكن يجتمعن كل ليلة) إلخ. قال النووي: فيه أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها، ولا يدعوهم إلى بيته. لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك، وهو خلاف الأفضل. اهـ.

وقال الأبي: فيه أنه لا يأتي غير صاحبة القسم في بيتها لغير ضرورة، وأما اجتماعهن في بيتها فجائز برضاها، وإلا فلها المنع. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهو العذهب عندنا، فقد ذكر ابن نجيم عن الجوهرة: «ولا يجامع المرأة في غير يومها، ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها، ولا بأس بأن يدخل عليها بالنهار لحاجة، ويعودها في مرضها في ليلة غيرها، فإن نقل مرضها فلا بأس بأن يقيم عندها حتى تشفى أو تموت» كذا في البحر الرائق (٣ - ٢١٩).

قوله: (فمدَّ يده إليها) هذا يحتمل معنيين: الأول: أن يكون ضمير المؤنث لعائشة، فالمعنى حينئذ أنه ﷺ لم يشعر بقدوم زينب، فمدَّ يده إليها طناً منه بأنه معها في خلوة، فلما أخبرته عائشة بقدوم زينب كف يده عنها، وعلى هذا يستنبط منه أن الرجل لا ينبغي له الاستمتاع بزوجته بمحض من ضررتها.

يَدُهُ. فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَحَبَّنَا. وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ. فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَيَّ ذَلِكَ. فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا فَقَالَ: أَخْرُجْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَى الصَّلَاةِ. وَاحْثٌ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابُ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ. فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ. فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنْصَتَيْنِ هَذَا؟

والاحتمال الثاني: أن يكون الضمير للزنب، والمعنى حينئذ أنه ﷺ لم يعرف زنب لظلام البيت، وظننها عائشة، فمد يده إليها، فلما أخبرته عائشة بأنها زنب، كف يده عنها، لأن الزينة كانت لعائشة، والبيوت يومئذ لم تكن فيها مصابيح. وعلى هذا يؤخذ منه أن الزوج لا يستمتع بالمرأة في غير ليلتها.

قوله: (فتقاولنا) ثم يذكر في هذا الحديث تفصيل النقاول، وربما يخطر ببال أن تفصيله ما أخرجه ابن ماجه في باب حسن معاشره النساء (١ - ١٤٢) عن عائشة قالت: «ما علمت حتى دخلت علي زنب بغير إذن وهي غصبي، ثم قالت: يا رسول الله! أحسبك إذا أقبلت لك بنية أبي بكر دريعتها^(١)، ثم أقبلت علي، فأعرضت عنها حتى قال النبي ﷺ: دونك فانتصري، فأقبلت عليها حتى رأيتها وقد يمس ريقها في فيها، ما ترد علي شبتاً، فرأيت النبي ﷺ يتهلل وجهه» فيمكن أن تكون قصة هذا الحديث وقصة حديث الباب واحدة، والله سبحانه أعلم.

قوله: (حتى استحبنا) هو افتعال من السحب، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً سحب بالصاد، ووقع في بعض النسخ: (استحشنا) (من الاستحشاء) وبهذا اللفظ أثبت ابن الأثير في جامع الأصول معزياً إلى مسلم، قال النووي: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب، وفي بعض النسخ الأخرى: (استحبشتا، أي: قلنا الكلام الرديء، وفي بعضها (استحبنا) من الاستحياء.

قوله: (واقيمت الصلاة) قال الأبي والسنوسي: يدل أن المقالة كانت قبل الصبح ودامت إلى إقامة الصلاة. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لم لا يمكن أن تكون بين المغرب والعشاء؟ بل هو الأظهر عندي لما قال أنس في هذا الحديث: «فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها» وظاهر أن هذا الاجتماع لا يكون في آخر الليل، وإنما يكون في أوله بعد صلاة المغرب.

قوله: (واحث في أفواههن التراب) لم يرد بذلك حقيقته، وإنما هو مبالغة في التسيكيت وزجر لهن عن رفع الأصوات عند رسول الله ﷺ.

(١) البنية تصغير بنت، أرادت به تحقير عائشة، وكذلك الدريرة تصغير درعة. وهي قميص النساء، وقال في النهاية: أرادت به ساعديها، وغرضها أن تحويل ساعدي عائشة يكمنك شدة حبك لها فلا تلفت إلى النساء الآخر، كذا في إجماع الحاجة.

(١٤) - باب: جواز هبتها نوبتها لضرتها

٣٦١٤ - (٤٧) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحَتِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ. مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ. قَالَتْ:

وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع، وفيه فضيلة لأبي بكر ﷺ وشفقته ونظرة في المصالح، وفيه إشارة المفضل على صاحبه الفاضل بمصلحته، والله أعلم.

(١٤) - باب: جواز هبتها نوبتها لضرتها

٤٧ - (١٤٦٣) - قوله: (من عائشة) أخرجه البخاري في كتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها وفي النكاح، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها، وأبو داود في باب القسم بين النساء، وابن ماجه في باب المرأة تهب يومها إلخ، وأحمد في مسند عائشة (٦ - ٦٨ و ٧٧) غير أنهم لم يذكروا الجزء الأول من الحديث، وهو قولها: (ما رأيت امرأة إلخ).

قوله: (أن أكون في مساحتها) المصاح: الجلد، والمراد من كونها في مساحتها أن تكون هي، هي بعينها، قال السنوسي: تمت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استحسنت منها، لأنها كانت حديدة القلب حازمة مع عقل ودين.

قوله: (من سودة بنت زمعة) بن قيس بن عبد شمس، القرشية العامرية، كان تزوجها السكران بن عمرو أخو سهيل بن عمرو فهاجرا جميعاً إلى الحبشة، فلما قدم بها إلى مكة توفي ﷺ، فتزوجها رسول الله ﷺ بعد خديجة سنة عشر، خطبها رسول الله ﷺ بواسطة خولة بنت حكيم، وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن إبراهيم مرسلًا، قال: قالت سودة لرسول الله ﷺ: صليت خلفك الليلة فركعت بي، حتى أمسكت أنفي مخافة أن يقطر الدم، فضحك، وكانت تضحكه بالشيء أحياناً. ماتت في آخر زمان عمر بن الخطاب، ويقال: ماتت سنة أربع وخمسين، ورجحه الواقدي، روى عنها ابن عباس ويحيى بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، هذا ملخص ما في طبقات ابن سعد (٨ - ٥٧)، والإصابة (٤ - ٣٣١).

قوله: (من امرأة فيها حدة) قال القاضي: (من) هنا للبيان واستفتاح الكلام اهـ. ويمكن أن يكون قولها (من امرأة) بدلا من قولها (من سودة) إلخ.

قال النووي: «ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة». قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولكن يرد ما أخرجه ابن عبد البر في ترجمة سودة من الاستيعاب (٤ - ٣١٨) من طريق حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: «ما من الناس أحد أحب إلي من أن أكون في مساحتها من سودة بنت زمعة، إلا أن بها حدة» وضححه

فَلَمَّا كَبِرَتْ جَعَلَتْ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

الحافظ في الإصابة أيضاً؛ فإن هذا اللفظ صريح في أنها أرادت به النفد على سودة رضيها.

قوله: (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة) وتفصيله ما أخرجه أبو داود (باب القسم ١ - ٢٩١) عن عائشة، قالت: يا ابن أخي! كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكته عندنا، وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً، فيدنو من كل امرأة من غير مسس حتى يبلغ إلى التي هو يومها، فيبيت عندها، ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسئت وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ: يا رسول الله! يومي لعائشة، فقبل ذلك رسول الله ﷺ منها. قالت: نقول: في ذلك أنزل الله عز وجل، وفي أشباهها، أراه قال: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ (النساء: ١٢٨) وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصله، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا، وأخرج الترمذي والبيهقي (٧ - ٢٩٧) وابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ إلخ (٥ - ١٨٣) مثله عن ابن عباس.

ولكن أخرج ابن سعد ما يدل على أنه ﷺ طلقها ثم راجعها، فقال: «أخبرنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام الدستوائي، حدثنا القاسم بن أبي برزة أن النبي ﷺ بعث إلى سودة بطلاقها، فلما أتتها جلست على طريقه ليت عائشة، فلما رآته قالت: أنشدك بالذي أنزل عليك كتابه واصطفاك على خلقه، ثم طلقنتي؟ أموجدة وجدتها في؟ قال: لا. قالت: فإني أنشدك بمثل الأولى لما راجعتني، وقد كبرت ولا حاجة لي في الرجال، ولكني أحب أن أبعث في نساءك يوم القيامة. فراجعها النبي ﷺ، قالت: فإني قد جعلت يومي وليتي لعائشة حبة رسول الله ﷺ كذا في طبقات ابن سعد (٨ - ٥٤) وهو مرسل رجاله ثقات، كما في فتح الباري (٩ - ٢٧٤).

وأخرج عبد الرزاق في (باب كيف كان النبي ﷺ يطلق) من مصنفه (٦ - ٢٣٩) حديث: (١٠٦٥٧) عن أبي حنيفة عن الهيثم أو أبي الهيثم: «أن النبي ﷺ طلق سودة تطلقه، فجلست له في طريقه، فلما مر سألته الرجعة، وأن نهب قسمها منه لأي أزواجه شاء، رجا أن تبعث يوم القيامة زوجته، فراجعها وقبل ذلك» وأخرجه أيضاً ابن سعد من طريق الواقدي عن حاتم بن إسماعيل عن أبي حنيفة، ولم يذكر الهيثم.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويمكن التطبيق بين هذه المراسيل وبين ما مر من الموصولات بأن سودة خشيت الطلاق، ثم طلقها النبي ﷺ، ثم تنازلت سودة عن حقها في القسم، وجمع علي القاري بين هذه الروايات بأنه ﷺ طلقها رجعية، فخافت أن تنقضي عدتها دون رجوع، فتنازلت، وراجع المرقاة (٦: ٢٦٢) قبيل باب عشرة النساء.

وأما الحكمة في طلاقه ﷺ إياها، مع كونها أقدم نساؤه صحبة، فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف أنه ﷺ لم يكن يريد أن يفارقها رأساً، ولكنه ﷺ بعث معلماً للكتاب مفسراً له، ولو لم

قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

يطلق أحداً من نسائه بقيت أحكام الطلاق خالية عن أسوته الحسنة، فطلقها ﷺ، ثم راجعها، لتبين سنته في الطلاق والرجعة كما تبين في سائر نواحي الحياة، وليعلم تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَائِ تَنُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَیْهَا أَنْ یُعْیِدَآ بَیْنَهُمَا صُلْحًا﴾ (النساء: ١٢٨) وإلا فلا يتصور من مثله ﷺ أن يفارق زوجته طالت صحبته معها لمحض كبر سنهما، والله سبحانه أعلم.

قوله: (قد جعلت يومي منك لعائشة) قال النووي: «فيه جواز هبتها نوبتها لضررتها، لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك، لأن له حقاً في الواهبة، فلا يفوته إلا برضاه، ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا على مذهب الشافعية، فإنه إذا عينت الواهبة ضرة، وجب عندهم أن يصرف الرجل نوبتها إلى تلك الضرة بخصوصها، وأما الحنفية فقد اختلفت أقوال المشايخ في ذلك، فقال ابن نجيم: «ولعل مشايخنا لم يعتبروا هذا التفصيل لأن هذه الهبة إنما هي إسقاط عنه، فكان الحق له، سواء وهبت له أو لصاحبها، فله أن يجعل حصه الواهبة لمن شاء» كذا في البحر الرائق (٣: ٢٢٠) ونازعه في النهر، وأقر ابن الهمام قول الشافعية، ورجحه الشامي في رد المحتار (٣: ٢٠٧).

ثم للواهبة الرجوع متى شاءت اتفاقاً بيننا وبين الشافعية، كما هو مصرح في متون الحنفية من الكنز وغيره، وذلك لما أخرجه البيهقي عن خالد بن عرعة قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَائِ﴾ إلخ قال: «هو الرجل تكون عنده امرأتان، فتكون إحداهما قد عجزت، أو تكون دميمة فيريد فراقها، فتصلحه على أن يكون عندها ليلة وعند الأخرى ليالي، ولا يفارقها، فما طابت به نفسها فلا بأس به، فإن رجعت سوى بينهما كذا في السنن الكبرى للبيهقي (٧: ٢٩٧) باب المرأة ترجع فيما وهبت من يومها من كتاب القسم والنشور.

قوله: (يومها ويوم سودة) قال النووي: «معناه أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة، لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضى الباقيات، وجوزه بعض أصحابنا بغير رضاهن وهو ضعيف». قلت: وهو مذهب مشايخ الحنفية أيضاً؛ فقد حكى ابن عابدين عن ابن الهمام قال: «والأظهر عندي أن ليس له ذلك (أي: الموالاة) إلا برضا التي تليها في النوبة، لأنها قد تتضرر بذلك» راجع رد المحتار (٣: ٢٠٧).

٣٦١٥ - (٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبِرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ - وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ: قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

٣٦١٦ - (٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبٍ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٨ - (٥٠٠) - قوله: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدي) هذا نص من عائشة في أنه ﷺ نكحها قبل سودة، وهو قول عبد الله بن محمد بن عقيل، وكذلك قال يونس عن ابن شهاب كما في الاستيعاب لابن عبد البر (٤ - ٣١٧) ولكن ذكر ابن سعد عن الواقدي أنها كانت أول امرأة تزوجها رسول الله ﷺ بعد خديجة، وأنه تزوجها قبل تزوج عائشة، وهو قول قتادة وأبي عبيدة. قال الحافظ في الفتح (٩: ٢٧٤): «وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق، وقد نبه على ذلك ابن الجوزي».

٤٩ - (١٤٦٤) - قوله: (عن عائشة) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في تفسير سورة الأحزاب وفي باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد، من النكاح، ومائث في الرضاع، والنسائي في الباب الأول من النكاح، وابن ماجه في باب التي وهبت نفسها إلخ من النكاح، وأحمد في مسند عائشة (٦: ١٥٨) والبيهقي في باب ما أبيح له من الموهوبة (٧: ٥٥).

قوله: (كنت أغار) قال الطبري: معناه أعيب لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها في الآخر: أما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقييح وتغيير لثلاث تهب النساء أنفسهن فتكثر النساء عنده، كذا في شرح الأبي والسنوسي.

قلت. ويدل عليه أيضاً أن أحمد أخرجه من طريق محمد بن بشر بلفظ: «عن عائشة أنها كانت تمبر النساء اللاتي وهبن إلخ» وكذلك أخرجه بهذا اللفظ الإسماعيلي في معجمه كما ذكره الحافظ في التفسير من الفتح (٨: ٤٠٤).

ولقد علمت عائشة ﷺ أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة، وأن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته ﷺ، ولكن حملها على ذلك القول غيرتها عليه ﷺ، وقد تنافس الصحابة والسلف في تقريب ما لمسه من ثوب وضوء، وكادوا يقتتلون على وضوئه والتبرك بكل أثر من آثاره، وأين ذلك كله من هذا القرب العظيم الذي لم يتمكن منه أحد سوى زوجاته، ونقل السنوسي في شرحه لمسلم عن بعض العلماء أنه ذكر زوجاته ﷺ فتمنى أن يكون واحدة منهن، وحق له ذلك.

قوله: (على اللاتي وهبن أنفسهن) وهذا ظاهر في أن الواهبات أكثر من واحدة، وعن

وَأَقُولُ: وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ شَأْنِهِمْ وَتُؤَيَّ بِكَ مِنْ كِتَابَةٍ وَمَنِ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ [الأحزاب: ٥١] قَالَتْ: قُلْتُ: وَاللَّهِ، مَا أَرَىٰ رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.

خولة بنت حكيم، وفاطمة بنت شريح، ولبللى بنت الحطيم، وقد فصل الحافظ أسماءهن في التفسير من فتح الباري.

وأخرج الطبري بإسناد حسن عن ابن عباس: «لم يكن عند رسول الله ﷺ امرأة وهبت نفسها له ذكره الحافظ وقال: والمراد أنه لم يدخل بواحدة ممن وهبت نفسها له، وإن كان مباحاً، لأنه راجع إلى إرادته، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ الْكَافِرُ أَنْ يُسَارِعَ فِي الْإِغْوَاءِ فَلْيَسْرِعْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] راجع فتح الباري (٨ - ٤٠٤).

قوله: (فلما أنزل الله عز وجل) إلخ اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه إباحة له ﷺ في ترك القسم، ومعنى الإرجاء والإيواء أن يؤخر من شاء منهم ويبيت مع من شاء، وهذا قول الجمهور، وأخرجه الطبري عن ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة وأبي رزين وغيرهم.

الثاني: أنه إباحة له ﷺ في طلاق بعض أزواجه وإمساك بعض، وأنه كان همه بطلاق بعضهن، فقلن له: لا تطلقنا واقسم لنا ما شئت، فكان يقسم لبعضهن قسماً مستوياً، وهن اللاتي أواهن، ويقسم للباقي ما شاء، وهن اللاتي أرجأهن.

والثالث: أن الآية في الواهبات، وهو تخيير له ﷺ أن يقبل من شاء منهن ويرد من شاء. وحديث عائشة في الباب يؤيد هذا القول الأخير والذي قبله، واللفظ محتمل للاقوال الثلاثة. هذا ملخص ما في فتح الباري.

ثم قد اتفقت كلمة أصحاب السير أنه ﷺ لم يعمل بهذه الرخصة في ترك القسم، وإنما كان يقسم لمن جميعاً، فقد أخرج البخاري في كتاب التفسير عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَأْذِنُ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِمَّا بَعْدَ أَنْ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ شَأْنِهِمْ وَتُؤَيَّ بِكَ مِنْ كِتَابَةٍ وَمَنِ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١].

قوله: (ما أرى ربك إلا يسارع لك في هواك) تعني: ما أرى الله إلا موجداً لما تريد وترضى بلا تأخير، منزلاً لما تحب وتختار. قال الأبي والسنوسي: «هذا إكرام أبرزته الغيرة والإدلال، وإلا فإضافة الهوى إليه ﷺ مباحة لما يجب على الخلق من تعظيمه، ولو أبدلت (هواك) (بمرضاتك) كان أولى». قلت: إن البساطة فيما بين الزوجين لا حاجة فيها إلى هذه

٣٦١٧ - (٥٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿زَوْجِي مَن تَشَاءُ يَتَنَزَّلُ فِيكَ مِنْ تَشَاءُ﴾ [الاحزاب: ٥١] فَقُلْتُ: إِنَّ رَبَّكَ لَيَسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.

الدقة والتكلف في الكلام، وإنما هو إدلال من الزوجة على زوجها ﷺ، وليس من سوء الأدب في شيء، لأنه ﷺ لم يكن ليكرهه، بل ربما يستحسن أمثاله منها.

مسألة انعقاد النكاح بلفظ الهبة

ثم قد دل حديث الواهبات على أن النكاح ينعقد بلفظ الهبة أيضاً، وهو مذهب أبي حنيفة والأوزاعي، فإن سميا مهرأ رجب المسمى، وإن لم يسميا شيئاً أو شرطاً عدم المهر وجب مهر المثل، وقال الشافعي: لا يصح النكاح إلا بلفظ النكاح أو التزويج، لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث، ولأن قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاحزاب: ٥١] صريح في أن انعقاد النكاح بالهبة من خصائصه ﷺ ولا يجوز لأحد غيره، هذا ملخص ما في نكاح فتح الباري (٩: ١٤١).

وأجاب عنه الحافظ علاء الدين المارديني في الجوهر النقي بما يشفي كل عليل، وخلاصه أن خصوصيته ﷺ إنما كانت في انعقاد النكاح بغير مهر، لا في انعقاده بلفظ الهبة، فقد أخرج أحمد عن عائشة في حديث الباب قالت: «ألا تستحيي المرأة أن تعرض نفسها بغير صداق» وأخرجه الطحاوي عنها بلفظ «قلت: إني لأستحيي امرأة تهب نفسها لرجل بغير مهر»^(١). والحديث من الطريقتين يدل على أن الذي أنكرته عائشة هو ترك المهر لا غير، وأن الذي خص به ﷺ هو الانعقاد بغير صداق.

وقد أخرج البيهقي في باب ما أبيح له من الموهوبة (٧: ٥٥) عن سعيد بن المسيب قال: «لا تحل الهبة بعد رسول الله ﷺ، ولو أصدقها سوطاً حلت» وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس قال: «لا يحل لأحد أن يهب ابنته بغير مهر إلا للنبي ﷺ» وأخرج مثله عن مجاهد وعطاء والحكم وحمام، بأسانيد صحيحة.

قال المارديني: «ويؤيد ما قاله هؤلاء وجهان: أحدهما قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الاحزاب: ٥٠]، أي ضيق، الحرج إنما هو في وجوب الصداق لا في الانعقاد من جهة اللفظ، إذ لا فرق في اللفظ بين (وهبت) و (زوجت)، والثاني: أنه إذا ثبت أن الذي خص به ﷺ

(١) وإسناد الأول على شرط الشيخين، وإسناد الثاني فيه حسين بن نصر، قال فيه السمعاني وابن يونس: ثقة، وبقي السند على شرط البخاري، كذا في الجوهر النقي.

٣٦١٨ - (٥١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ. قَالَ: حَضَرْنَا، مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَرَفٍ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ. فَإِذَا رَفَعْتُمْ

هو الانعقاد بغير مهر، فقد كفينا مؤنة قوله تعالى (خالصة لك) فانفتحت الخصوصية بلفظ الهمزة، لئلا يلزم كثرة اختصاص، إذ الأصل عدمه راجع الجواهر النقي (هامش البيهقي ٧: ٥٦).

٥١ - (١٤٦٥) - قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هذا الحديث أخرجه البخاري في باب كثرة النساء من النكاح، والنسائي في الباب الأول من النكاح، وأحمد في مسند ابن عباس (١: ٢٣١ و ٣٤٨ و ٣٤٩).

قوله: (ميمونة زوج النبي ﷺ) هي بنت الحارث أم المؤمنين، وخالة ابن عباس، وكانت قبل النبي ﷺ عند أبي رهم بن عبد العزى، وقيل: عند سخيرة بن أبي رهم، وقيل: عند حبيب بن عبد العزى، وقيل: عند فروة أخيه، وتزوجها رسول الله ﷺ في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضاء، وقال ابن سعد: كانت آخر امرأة تزوجها رسول الله ﷺ وأخرج ابن سعد بصند صحيح إلى ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الأخوات مؤمنات: ميمونة وأم الفضل وأسماء» وأخرج عن يزيد بن الأصم في قصة طويلة أن عائشة رضي الله عنها قالت فيها: «أما إنها كانت أتفانا لله، وأوصلنا للرحم» وأخرج عن مجاهد قال: «كان اسم ميمونة برة، فسمّاها رسول الله ﷺ ميمونة وفي نكاحها في حالة الإحرام خلاف مشهور تقدم في النكاح وماتت سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة إحدى وستين.

قوله: (بسرف) بفتح أوله، وكسر ثانيه، وآخره فاء، قال أبو عبيد: السرف الجاهل، قال البلاذري: هو موضع على ستة أميال من مكة، وقيل: سبعة، وتسعة، واثنى عشر، تزوج به رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث، وهناك بنى بها، وهناك توفيت، كذا في معجم البلدان (١٠: ٢١٢) للبلاذري.

وأخرج ابن سعد من طريق الواقدي أنها توفيت بمكة، فحملها عبد الله بن عباس وجعل يقول للذين يحملونها: اوقفوا بها فإنها أمكم، حتى دفنها بسرف. وأخرج أيضاً بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال: «دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله ﷺ» ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم، قال: «نزل في قبرها ابن عباس وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وأنا وعبيد الله الخولاني» (طبقات ابن سعد ٨: ١٤٠) قال العبد الضعيف: أما ابن عباس ويزيد بن الأصم فكانت ميمونة خالتهما، وأما عبد الرحمن بن خالد فكانت ميمونة خالة أبيه، وأما عبيد الله الخولاني فكان في حجرها، كما نبه عليه الحافظ في الفتح (٩: ٩٧) وموضع قبر ميمونة بسرف معروف إلى اليوم، وهو على شارع المدينة على اليسار من الذي يتوجه إليها من مكة، وقد زرته والحمد لله.

تَغْسِيهَا فَلَا تُزْعِرُ عُوا. وَلَا تُزْلِلُوا. وَارْقُوا. فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْع. فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ.

قَالَ عَطَاءُ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبٍ.

قوله: (فلا تزعرعوا) الرعزعة: تحريك الشيء الذي يرفع، والمزلولة: الاضطراب، فانه الحافظ في الفتح.

قوله: (وارقوا) إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته، وفيه حديث «كسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حياً» أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان، كذا في فتح الباري.

قوله: (التي لا يقسم لها صافية) هذه الزيادة من عطاء قد حذفها البخاري في صحيحه، وقال النووي: «هذا وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة، كما في الأحاديث» وبمثلها حكى عياض عن الطحاوي، والأبي عن الخطابي.

وقد اجتهد بعض العلماء في نفي الوهم عن ابن جريج، وإثبات أن صافية كانت ممن لا يقسم لها رسول الله ﷺ، فقال عياض: قد ذكروا في قوله تعالى: ﴿تُرْجَىٰ مَن نَّكَاهُ مِنْهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥١] أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة، فكان يشوفي لهن القسم، وأرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وصفية، فكان يقسم لهن ما شاء، قال: فيحتمل أن تكون رواية ابن جريج صحيحة، ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع، فكان يقسم لجميعهن إلا لصفية.

ورده العلامة العيني بقوله: «قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي ﷺ كان يقسم لصفية كما يقسم لسانه، فإن قلت: قد أخرج ابن سعد هذه الطرق كلها من رواية الواقدي، وهو ليس بحجة، قلت: ما للواقدي؟ وقد روى عنه الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو عبيد وأبو خزيمة، وعن مصعب الزبيري: ثقة مأمون، وكذا قال المسيبي، وقال أبو عبيد: ثقة، وعن الدراوردي: الواقدي أمير المؤمنين في الحديث» انتهى من عمدة القاري (٩: ٣٥٩).

ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يرضى بثوثيق الواقدي، فقال: «وقد تعصب مغلطي للواقدي، فنقل كلام من قواه وثقه، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه، وهم أكثر عدداً وأشد إتقاناً، وأقوى معرفة من الأولين، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه، ولا يقال: فكيف روى عنه؟ لأننا نقول: رواية العدل ليست بمجردها توثيقاً، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي، وثبت عنه أنه قال: ما رأيت أكذب منه» لكنه رجح أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي. راجع فتح الباري (١: ٩٨).

ثم قال الحافظ: «لكن يحتمل أن يقال: لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم

٣٦١٩ - (٥٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِدٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ: قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا. مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ.

(١٥) - باب: استحباب نكاح ذات الدين

٣٦٢٠ - (٥٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ. أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا،

لِهَا، بَلْ كَانَ يَقْسَمُ لَهَا، لَكِنْ بَيَّسَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ، لَمَّا وَقَعَ مِنْ تِلْكَ الْهَبَةِ، نَعَمْ: يَجُوزُ نَفِي الْقِسْمِ عَنْهَا مَجَازًا» وَهُوَ كَلَامٌ مَتْنٍ جَدًّا.

٥٢ - (٥٠٠) - قوله: (كانت آخِرهن موتاً) يعني به ميمونة رضي الله عنها، ووافق عليه ابن سعد وغيره، قالوا: وكانت وفاتها سنة إحدى وستين، وخالفهم آخرون، فقالوا: ماتت سنة ست وخمسين، ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين رضي الله عنه، وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وقيل: بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين، والأول أرجح، ويحتمل أن تكونا مائتا في سنة واحدة، لكن تأخرت ميمونة. وقد قيل أيضاً: إنها ماتت سنة ثلاث وستين، وقيل: سنة ست وستين، وعلى هذا لا تريد في آخريتها في ذلك، كذا في فتح الباري.

قوله: (ماتت بالمدينة) هذا مشكل جداً، لما تقدم في هذا الحديث بعينه أنها ماتت بسرف، وهو موضع بقرب مكة، لا بالمدينة، وتناول فيه الحافظ بأن المراد من المدينة معناها اللغوي، يعني البلد، والمراد منه مكة، ولكنه بعيد كما ترى، فالظاهر أنه وهم من أحد الرواة، وإن أراد به صفة فقد وهم أيضاً، لأنها لم تكن آخِرهن موتاً، كما ذكره الأبي، والله سبحانه أعلم.

(١٥) - باب: استحباب نكاح ذات الدين

٥٣ - (١٤٦٦) - قوله: (عن أبي هريرة) إلخ أخرجه البخاري في باب الأكفاء في الدين، والنسائي في باب كراهية تزويج الزناة، وأبو داود في الباب الثاني من النكاح، وابن ماجه في تزويج ذات الدين، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢: ٤٢٨).

قوله: (لمالها، ولحسبها) والحسب بفتح المهملة في الأصل: الشرف بالأباء وبالأقارب، مأخوذ من الحساب، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم، وحسبوا، فمن زاد عدده على غيره سبق الآخرين في المفاخرة. وقيل: المراد بالحسب هنا الفعال الحسنة، كذا في عمدة القاري (٩ - ٣٧٧).

قال الحافظ: وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور: «على دينها

وَلِدَيْتِهَا. فَأَظْفَرُ بِذَاتِ الْمَدِينِ تَرَبَّتْ بِذَاكَ.

ومالها، وعلى حبها ونسبها، وذكر النسب على هذا تأكيد. ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسيبة، إلا أن تعارض نسيبة غير دينة، وغير نسيبة دينة، فيقدم ذات الدين. وهكذا في كل الصفات.

قوله: (فأظفر بذات الدين) وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن، فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين، ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل». وأخرج أحمد وأبو يعلى والبيهقي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «تنكح المرأة على إحدى الخصال: لجمالها، ومالها، وخلقها، ودينها، فعليك بذات الدين والخلق، تربت يمينك» ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: رجاله ثقات (٤: ٢٥٤).

هل الجمال مطلوب في النكاح؟

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وليس معنى هذه الأحاديث أن لا يلتفت الرجل إلى الحسب والجمال أصلاً، وإنما المعنى أن يقدم الدين على كل شيء، ولا يرغب في امرأة لمحض جمالها إن كانت غير متدينة، وإلا فقد ثبت في عدة أحاديث أن الجمال من موجبات الرغبة في النكاح، لأن العفة وغيض البصر والتحصين لا يحصل إلا بأن يطمئن الرجل بزوجه. فعنها ما مر في كتاب الرضاع عن علي عليه السلام أنه عرض ابنة حمزة على رسول الله ﷺ قائلاً: «فإنها من أحسن فتاة في قريش» أخرجه سعيد بن منصور كما حكى عنه الحافظ في الفتح.

ومنها ما مر عند المصنف في باب ندب النظر إلى المرأة من النكاح أنه ﷺ قال لرجل أراد الزواج في الأنصار: «فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً».

ومنها ما أخرجه أحمد، وأبو يعلى وابن أبي شيبه في مستديهما عن أنس أن امرأة أخت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله بنت لي كذا وكذا، فذكرت من حسناتها وجمالها، فأوثرك بها، قال: قد قبلتها، فلم نزل نمدحها حتى ذكرت أنها لم تصدع ولم تشتك شيئاً قط، قال: «لا حاجة لي في ابنتك» أورده الهيثمي في باب من لم يمرض من جئاتر مجمع الزوائد (٢: ٢٩٤) وقال: رجاله ثقات، وأورده الحافظ في باب كفارات الممرض من طب المطالب العنالية (٢: ٣٤١).

ومنها ما أخرجه أحمد عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ أرسل أم سليم تنظر إلى جارية، فقال: «سمي عوارضها وانظري إلى عرقوبها» وأخرجه الحاكم أيضاً وصححه، وأقره الذهبي، كما في الفتح الرباني (١٦: ١٤٦).

قوله: (تربت يداك) قد مر غير مرة أنه في الأصل دعاء، ولكن العرب تستعملها للإنكار

٣٦٢١ - (٥٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟» قُلْتُ: ثَيِّبٌ، قَالَ: «فَهَلَا بُكْرًا تُلَاجِبُهَا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَذَلِكَ إِذَنْ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتَ بِذَلِكَ».

(١٦) - باب: استحباب نكاح البكر

٣٦٢٢ - (٥٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

والمزجر والتعجب والتعظيم والحث على الشيء، والمراد منه ههنا معناه الأخير، وراجع لتحقيقه فتح الباري، باب الأكلفاء في الدين (٩ - ١١٦).

استطرد:

قد ذكر الياضي أن والد عبد الله بن المبارك كان عبداً يعمل في بستان مولاه، فاستشاره سيده ذات يوم في بنته، وقد خطبت إليه ورغب فيها كثير من الناس، فقال: يا مبارك! من ترى أن تزوجه هذه البنية؟ فقال له يا سيدي! الناس مختلفون في الأغراض، فأما أهل الجاهلية فكانوا يزوجون للحسب، وأما اليهود فيزوجون للجمال، وأما النصارى فيزوجون للجمال، وأما هذه الأمة فيزوجون للدين. يعني الأخيار منهم الدينين، فلما سمع منه ذلك أعجبه عقله، فقال لأهلها: والله ما لها زوج غيره، فزوجها منه، فولدت له عبد الله بن المبارك ثلثة وراجع امرأة الجنان للياضي (١: ٣٧٩) في ترجمة عبد الله بن المبارك، أحوال سنة ١٨١ هـ.

(١٦) - باب: استحباب نكاح البكر

٥٤ - (٧١٥) - قوله: (أخبرني جابر بن عبد الله) إلخ هذه قصة جابر، وقد أخرجها البخاري في كتاب الجهاد، باب من غزا وهو حديث عهد بعرس، وباب من ضرب دابة غيره، وفي كتاب المغازي، باب إذ همت طائفتان منكم أن نفسلا، وفي كتاب البيوع، باب شري الدواب والحمير، وفي كتاب الاستقراض، باب الشفاعة في وضع الدين، وفي كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً أن يعطي شيئاً ولم يبين كم يعطي إلخ، وفي كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة، وفي كتاب النكاح، باب تزويج الثيبات، وباب لا يطرق أهله ليلاً، وباب طلب الولد، وباب تستحد المغيبة وتمشط الشعثة، وفي كتاب النفقات، باب عون المرأة زوجها في ولده.

«هَلْ تَزَوَّجْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «أَبْكَرًا أَمْ ثَنِيًّا؟» قُلْتُ: ثَنِيًّا. قَالَ: «فَأَيْنَ أَنْتَ بِنْتُ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟».

قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعُمَيْرِ بْنِ دِينَارٍ. فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ. وَإِنَّمَا قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟».

٣٦٢٣ - (٥٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَائِيُّ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ قَالَ: سَبْعَ) فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَنِيًّا. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتُ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَبِكْرٌ أَمْ ثَنِيٌّ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَنِيٌّ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ» (أَوْ قَالَ: تَضَاحِكُهَا وَتَضَاحِكُكَ) قَالَ: قُلْتُ لَهُ:

وأخرجه مسلم في المسافة، باب بيع البعير واستثناه ركوبه أيضاً، وأبو داود والدارمي في النكاح، والجهاد، والترمذي وابن ماجه في النكاح، والنسائي في البيوع، باب البيع يكون فيه الشرط إلخ. وأحمد في مسند جابر بن عبد الله (٣: ٢٩٤ و ٣٠٢ و ٣١٤ و ٣٥٨ و ٣٦٢ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦).

قوله: (تزوجت امرأة) إلخ اسمها سهنة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية، ذكره ابن سعد كما في فتح الباري (باب تزويج النيات ٩: ٥).

قوله: (فلقيت النبي ﷺ) سياطتي أن ذلك كان عند القفول من غزوة تبوك، أو غزوة ذات الرقاع.

٥٥ - (٥٠٠) - قوله: (فأين أنت من العذاري ولعابها) ضبطه الأكثر بكسر اللام، وعليه فهو مصدر آخر للملاعبة، كما في المقاتلة والقتال، وضبطه المستملي وغيره بضم اللام، والمراد به الريق، وفيه إشارة إلى مص لسانها أو رشف شفيتها، وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل، وليس هو ببعيد كما قال القرطبي، ويؤيد أنه بمعنى آخر غير الملاعبة قول شعبة أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فأنكره، وقال: (إنما قال: فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك) فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك، لأنه كان ممن يجيز الرواية بالمعنى. كذا قال الحفاظ في الفتح.

٥٦ - (٥٠٠) - قوله: (فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك أو قال: تضاحكها وتضاحكك) وجمع أبو الربيع بين اللفظين، ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال لرجل، فذكر نحو حديث جابر، وقال فيه: «وتعضها وتعضك» ووقع في رواية لأبي عبيدة: «تذاعبها وتذاعبك» بالذال المعجمة بدل اللام، كما في فتح الباري.

إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ سَبْعَ) وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِيحُهُنَّ. قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ» أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ: «ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُكَ وَتُضَاجِكُنَّ وَتُضَاجِكُكَ».

قال النووي: وفيه فضيلة تزويج الأبكار، ولوابهن أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها، ومضاحكتها، وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير عن أصحابه عن أمورهم، وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم.

قوله: (إن عبد الله هلك) يعني به والده، وقد صرح في رواية سفيان عند البخاري في المغازي أنه قتل يوم أحد، وبهذه المناسبة أخرجه البخاري في المغازي.

قوله: (ترك تسع بنات) ووقع في رواية الشعبي عند البخاري في المغازي: «ست بنات» وجمع بينهما الحافظ في الفتح (٧: ٢٧٦) بأن ثلاثاً منهن كن متزوجات أو بالعكس.

قوله: (وإني كرهت أن آتيهن) إلخ. وفي رواية سفيان، عن عمرو، في مغازي البخاري: «فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن، ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن» وفي رواية نبيح العنزي عند أحمد (٣: ٣٥٨): «فكرهت أن أضم إليهن جارية كإحدها، فتزوجت ثيباً تقصع قملة إحدها، وتخيظ درع إحدها إذا نخرق».

قال الأبي: وفي تصويبه ﷺ اعتذاره ترجيح مصالح النفس والأولاد على لذات الدنيا وشهواتها، وفيه ما يلزم المرأة من القيام بمصالح زوجها وما تندب إليه من بر أهله.

كلمة في الدعوة إلى حفل الزواج

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ودل الحديث أيضاً على أن الاهتمام بالبلغ في الدعوة إلى مجلس النكاح، كما يفعل في زماننا، ليس بمطلوب شرعاً، فانظر إلى جابر رضي الله عنه تزوج امرأة، ولم يدع رسول الله ﷺ إلى مجلس زواجه، مع ما له من علاقة قوية برسول الله ﷺ، ثم انظر إليه ﷺ كيف دعا له بخير، ولم ينكر عليه أنه لم يدعه عند عقد النكاح، ولو كان هذا الاهتمام مطلوباً في الذين لم يكن جابر رضي الله عنه ليذهل عن رسول الله ﷺ عند الدعوة إلى النكاح. وكذلك قد مر عند المصنف في باب الصداق: «أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن ابن عوف أثر صفرة، قال: ما هذا؟ قال: يارسول الله! أني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، قال: فبارك الله لك، أو لم ولو بشاة» فإن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أحد العشرة المبشرة، ولكنه لم يدع رسول الله ﷺ إلى حفل زواجه، حتى سأله النبي ﷺ فأخبره، ولم يشك إليه رسول الله ﷺ بأنه لم يدعه في ذلك. وهكذا كان أمر الصحابة رضوان الله عليهم، يتناكحون بكل سداجة وبساطة، ليس فيها هذه الالتزامات من القفخة والتكلف، والله سبحانه أعلم.

٣٦٢٤ - (١٠٠) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟» وَسَأَلَ الْحَدِيثَ. إِلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِمْ وَتَمْسُطُهُمْ. قَالَ: «أَصَبْتُ» وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٦٢٥ - (٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ. فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ

٥٧ - (١٠٠) - قوله: (في غزاة) اختلفت الروايات في تعيين هذه الغزوة، فعلق البخاري في الشروط رواية عبد الله بن مقسم عن جابر: «اشترأ بطريق تبوك» وبمثلته أخرج أحمد (٣): (٣٦٢) في رواية أبي المتوكل: «أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة تبوك».

ولكن أخرج أحمد (٣: ٣٧٥) من طريق محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان عن جابر قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع إلخ» وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر، ورجحه الحافظ ابن حجر رحمه الله بوجه:

الأول: أنه مروي من طريق محمد بن إسحاق والواقدي، وإن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم.

والثاني: أنه وقع في رواية الطحاوي^(١)، أن ذلك كان في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة، وليست طريق تبوك ملاقة لطريق مكة، بخلاف غزوة ذات الرقاع.

والثالث: أن في كثير من طرق هذا الحديث اعتذار جابر لتزوج الشيب بأن أباه استشهد يوم أحد، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه، فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك، لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الصحيح، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين، ولا جرم جزم البيهقي في الدلائل بما قال ابن إسحاق، كذا في فتح الباري، (٥: ٢٣٥) كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة.

قوله: (فلما أقبلنا تعجلت) إلخ وزاد قبله في رواية نسيح عند أحمد (٣: ٣٥٨): «فقدت جملي ليلة، فمررت على رسول الله ﷺ وهو يشد لعائشة، قال: فقال لي: ما لك يا جابر؟ قال: قلت: فقدت جملي، أو ذهب جملي في ليلة ظلماء، قال: فقال لي: هذا جملك! اذهب فخذ، قال: فذهبت نحواً مما قال لي فلم أجده، قال: فرجعت إليه فقلت: يا نبي الله! ما وجدته، قال: فقال لي: هذا جملك! اذهب فخذ، قال: فذهبت نحواً مما قال لي فلم أجده، قال:

(١) لم أجد هذا اللفظ فيما أخرجه الطحاوي في باب الشروط في البيع من شرح معاني الآثار، فلعله أخرجه في مشكله أو في كتاب له آخر، ولكنه مروي عند مسلم في باب بيع البعير واستثناء ركوبه من طريق مغيرة عن الشعبي، والله أعلم.

لِي قُطُوفٍ. فَلَجَحَنِي زَاكِبٌ خَلْفِي. فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ. فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجْوَدِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ الْإِبِلِ. فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٌ بِغَزَا. فَقَالَ: «أَبْكَرُ تَزَوُّجَتِهَا أَمْ شَيْءٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ. قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟»

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دَعَيْنَا لِنَدْخُلَ. فَقَالَ: «أَمْهِلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا (أَيَّ عِشَاءَ)

فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا أُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: عَلَى رِمْلِكَ! حَتَّى إِذَا فَرَغَ أَخَذَ بِيَدِي فَانْطَلَقَ بِي حَتَّى أَتَيْنَا الْجَمْلَ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، قَالَ: هَذَا جَمْلُكَ. قَالَ: وَقَدْ سَارَ النَّاسُ، فَبَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ عَلَى جَمَلِي فِي عَقْبَتِي - قَالَ: وَكَانَ جَمَلًا فِيهِ قُطَافٌ. قَالَ: قُلْتُ: يَا لَهْفَ أُمِّي أَنْ يَكُونَ لِي إِلَّا جَمْلُ قُطُوفٍ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدِي يَسِيرُ. قَالَ: فَسَمِعْتُ مَا قُلْتُ، قَالَ: فَلَحِقَ بِي فَقَالَ: مَا قُلْتَ يَا جَابِرُ؟ قَالَ: فَسَمِعْتُ مَا قُلْتُ، قَالَ: قُلْتُ: مَا قُلْتُ شَيْئًا يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: فَذَكَرْتُ مَا قُلْتُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! يَا لَهْفَاهُ أَنْ يَكُونَ لِي إِلَّا جَمْلُ قُطُوفٍ، قَالَ: فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَجْزَ الْجَمَلِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

قوله: (قطوف) هو بفتح القاف، بمعنى البطيء في المشي، يقال: قطف البعير يقطف (يكسر الطاء وضمها) إذا أبطأ في السير مع تقارب الخطو، والتقطاف تقارب الخطو في سرعة، كذا في مجمع البحار. ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل أن الجمال كان أحمر، كما في فتح الباري.

قوله: (فتحس ببعيري) التحسس: الدفع والحركة، كما في مجمع البحار.

قوله: (بعنزة) وكانت هذه العنزة قد أخذها رسول الله ﷺ من جابر، فقد وقع في رواية عطاء وغيره عند البخاري في التوكالة: «فقال: أملك فضيب؟ قلت: نعم، قال: أعطنيه، فأعطيته فضريه فزجره إلخ»، وفي رواية أبي المتوكل عند أحمد (٣: ٣٧٢) «قال: استمسك وأعطني السوط، فأعطيته السوط فضريه»، وفي رواية وهب بن كيسان عند أحمد (٣: ٣٧٥): «قلت: يا رسول الله! أبطأ بي جملي هذا، قال: فأنخه، وأناخ رسول الله ﷺ، ثم قال: أعطني هذه العصا من يدك، أو قال: اقطع لي عصا من شجرة، قال: ففعلت».

قوله: (فانطلق ببعيري) إلخ وكان رسول الله ﷺ قد دعا له مع ضربه، كما في رواية الشعبي عند البخاري في الشروط، وللطبراني من رواية زيد بن أسلم عن جابر: «ففتت فيها أي العصا ثم مَجَّ من الماء في تحره، ثم ضربه بالعصا، فوثب» ولا بن سعد من هذا الوجه: «ونضح ماءً في وجهه ودبره وضربه بعصية، فانبعث فما كدت أمسكه» ذكرهما الحافظ في الفتح (٥: ٢٣٠).

قوله: (حتى ندخل ليلاً، أي: عشاء) هذا التفسير في نفس الخبر، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً، وبين ما ورد من النهي عنه في الأحاديث المعروفة، بأن المراد

كَي تَمْتَشِطُ الشَّعْبَةَ وَتَسْتَحِدُّ الْمَغْيِبَةَ.

قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ!».

بالأمر الدخول في أول الليل، وبالنهي الدخول في أثناءه، ويدل على ذلك ما أخرجه أبو داود (في باب الطروق من الجهاد ١: ٣٨٣) عن جابر عن النبي ﷺ قال: «إِنْ أَحْسَنَ مَا دَخَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوَّلَ اللَّيْلِ». وإلى هذا الطريق من الجمع بين الروايات أشار الزهري في قوله: «الطروق بعد العشاء» ذكره أبو داود، يعني أن الطروق المنهي عنه هو ما كان بعد العشاء، وأما قبله فلا بأس.

وذكر الحافظ وجهاً آخر للجمع بين الأحاديث، وهو أن الأمر بالدخول ليلاً لمن أعلم أهله بقدمه فاستعدوا له، والنهي لمن لم يفعل ذلك، كما في فتح الباري (٩: ٢٩٨) باب طلب الولد في أواخر كتاب النكاح.

قوله: (كي تمتشط الشعبة وتستحد المغيبة) المغيبة بضم الميم: هي المرأة التي غاب عنها زوجها، الاستعداد استعمال من استعمال الحديد، وهي الموصى، والمراد إزالة ما ينبت على العانة كيف ما كان، كذا قال النووي. وهذا الجزء من الحديث قد أخرجه المصنف في آخر باب من كتاب الأمانة، وسيأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى.

قوله: (إذا قدمت فالكيس الكيس) منصوب على الإغراء، واختلفوا في معناه على أقوال: الأول: أن الكيس الجماع، فكأنه ﷺ حثه على الجماع، والثاني: أن الكيس هو ابتغاء الولد، وبذلك فسر البخاري حيث ترجم عليه: «باب طلب الولد» وقال الكسائي: كاس الرجل: ولد له ولَّد كيس، أي: صاحب عقل.

والثالث: أن الكيس هو العقل، فكأنه جعل طلب الولد عقلاً، وحثه على أن يقصد بالجماع الولد، ولا يقتصر على مجرد اللذة.

والرابع: الكيس هنا بمعنى الحذر، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التاني. كذا ذكره الحافظ في الفتح. ويشهد لهذا الرابع ما أخرجه أحمد في مسنده (٣: ٣٦٢) من طريق أبي بكر عن الأعمش، وفيه: «انطلق، واعمل عملاً كيساً». قال أبو بكر: يعني: لا تطرقهن ليلاً» ففسر أبو بكر الكيس بالتأني في الدخول على الزوجة لكي تمتشط وتستحد، كما جاء في حديث الباب. وقد جزم ابن حبان في صحيحه بعد إخراج هذا الحديث بأن الكيس الجماع، ويؤيده قوله في رواية محمد بن إسحاق: «فإذا قدمت فاعمل عملاً كيساً» وفيه: «قال جابر: فدخلنا حين أمسينا، فقلت للمرأة: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أعمل عملاً كيساً، قالت: سمعاً وطاعة فدونك، قال: فبت معها حتى أصبحت» كذا في الفتح (٩: ٢٩٨) قلت: أخرجه أحمد أيضاً في مسنده (٤: ٣٧٦) بلفظ «قال: فأخبرت المرأة الحديث، وما قال لي رسول الله ﷺ، قالت: فدونك فسمعاً وطاعة».

٣٦٢٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (يَعْنِي ابْنَ

عَبْدِ الْمُجِيدِ الثَّقَفِيِّ). حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ. فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي. فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ! قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا سَأَلْتُكَ؟» قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَحَلَّفْتُ. فَتَزَلَّ فَحَجَّجْتُهُ بِمَخَجِّبِهِ. ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ» فَرَكِبْتُ. فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» فَقُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ. قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ. فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ. فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!». ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمْلَكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأُوقِيَةٍ. ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ

(١٠٠). قوله: (فحججته بمخجبه) إلخ أي: فتخسه، والمخجن عصا فيها تعقيف يلتقط بها الراكب الشيء من الأرض، ويلوي بها عنق الشاة، وتحبس إذا نذت، كذا في شرح الأبي.

قوله: (فلقد رأيتني أكفه عن رسول الله ﷺ) يعني أنه أسرع في السير حتى كنت أكفه لنلا أبعد من رسول الله ﷺ، ويدل على هذا المعنى ما سيأتي عند المصنف، وما أخرجه أحمد (٣ - ٣٧٣ و ٣٧٤): «فكان بعد ذلك يكون في أول الركاب إلا ما كففته» وما أخرجه ابن سعد: «فكنت بعد ذلك أحبس خطاه لأسمع حديثه» ذكره الحافظ في الشروط.

قوله: (أتبيع جملك؟ قلت: نعم) إلخ وفي رواية البخاري في الجهاد: «قال: أتبيعني؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره، فقلت: نعم» ولفنسائي: «وكانت لي إليه حاجة شديدة».

قوله: (فاشتراه مني بأوقية) وتفصيل هذا الشراء ما أخرجه أحمد (٣ - ٣٧٦) من طريق محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان: «وتحدث معي رسول الله ﷺ فقال: أتبيعني جملك هذا يا جابر؟ قال: قلت: يا رسول الله! بل أهبه لك، قال: لا ولكن بعنيه، قال: قلت: فسمني به، قال: قد قلت: أخذته بدرهم، قال قلت: لا، إذن يبعني رسول الله ﷺ! قال: فبدرهمين؟ قال: قلت: لا، قال: فلم يزل يرفع لي رسول الله ﷺ حتى بلغ الأوقية».

وأخرج أحمد (٣ - ٣٥٨) من طريق نبيح: «قال: بكم؟ قلت: بأوقية، قال: قال لي: بخ، كم في أوقية من ناضح وناضح! قال: قلت: يا نبي الله! ما بالمدينة ناضح أحبُّ أنه لنا مكانه، قال: فقال النبي ﷺ: قد أخذته بأوقية، قال: فتزلت عن الرحل إلى الأرض، قال: ما شأنك؟ قال: قلت: جملك! قال: قال لي: اركب جملك قال: قلت: ما هو بجملي ولكنه جملك. قال: كنا نراجعهم مرتين في الأمر إذا أمرنا به، فإذا أمرنا الثالثة لم نراجعهم، قال: فركبت الجمال حتى أتيت عمتي بالمدينة، قال: وفلت لها: ألم تري أنني بعث ناضحتنا رسول الله ﷺ بأوقية؟ قال: فما رأيتها أعجبها ذلك، قال: وكان ناضحا فارها، قال: ثم أخذت شيئا من خبط

بِالْغَدَاةِ. فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: «الآنَ جِئَ قَدِيمَتٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَعِ جَمْلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» قَالَ: «فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ. فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً. فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ. فَأَرْجَحُ فِي الْمِيزَانِ. قَالَ: «فَانْطَلَقْتُ. فَلَمَّا وَلَيْتُ قَالَ: «ادْعِ لِي جَابِرًا فَدَعَيْتُ. فَقُلْتُ: الْآنَ يَزِدُّ عَلَيَّ الْجَمْلُ. وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْهُ. فَقَالَ: «خُذْ جَمْلَكَ. وَلَكَ ثَمَنُهُ».

٣٦٦٧ - (٥٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي. حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ. إِنَّمَا هُوَ فِي آخِرَيَاتِ النَّاسِ. قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ نَحْسَهُ. (أَرَاهُ قَالَ) بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ. قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ. يُنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَا أَكْفُهُ.

أوجرته إياه، ثم أخذت بخطامه فقدته إلى رسول الله ﷺ.

قوله: (فوجدته على باب المسجد) وفي رواية نبيح المذكورة عند أحمد: «فوجدت رسول الله ﷺ مقاماً رجلاً يكلمه، قال: قلت: دونك يا نبي الله جملك، قال: فأخذ بخطامه ثم نادى بلالاً إلخ».

قوله: (فصل ركعتين) هي سنة القادم من سفر، وتقدم في الصلاة.

قوله: (ولم يكن شيء أبغض إلي منه) يعني بعد ما بعته من رسول الله ﷺ، فكنت أكره أن أكلف رسول الله ﷺ البعير والثمن كليهما، والا فقد مرَّ أنه كان من أحب النواضح إلى جابر.

قوله: (أخذ جملك ولك ثمنه) وفي رواية نبيح المذكورة عند أحمد: «قال: فبينما هو كذلك إذ ذهب إلى بيتي ولا أشعر، قال: فنادى أين جابر؟ قالوا: ذهب إلى أهله، قال: أدرك، اتنني به، قال: فأتاني رسوله يسعى، قال: يا جابر! يدعوك رسول الله ﷺ، قال: فأتيته فقال: فخذ جملك، قلت: ما هو جملي وإنما هو جملك يا رسول الله! قال: أخذ جملك، قلت: ما هو جملي، إنما هو جملك يا رسول الله! قال: أخذ جملك قال: فأخذته، قال فقال: لعمرى! ما نفعناك لنزلك عنه، قال: فجئت إلى عمتي بالناضح معي وبالوقية، قال: فقلت لها: ما تريد؟ رسول الله ﷺ أعطاني أوقية ورد على جملي».

وكان رسول الله ﷺ زاده على الأوقية قيراطاً، وبقي هذا القيراط عند جابر إلى يوم الحرة، فقد أخرج أحمد من طريق سالم بن أبي الجعد (٣: ٣١٤) قال: «فقال: يا بلال زن له وقية، وزده قيراطاً، قال: قلت: هذا قيراط زادني رسول الله ﷺ لا يفارقني أبداً حتى أموت، قال: فجعلناه في كيس، فلم يزل عندي حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيما أخذوا» وفي رواية وهب بن كيسان عند أحمد (٣: ٣٧٦): «وزادني شيئاً يسيراً، قال: فوالله ما زال ينمى عندنا ونرى مكانه من بيتنا، حتى أصيب أمس فيما أصيب الناس، يعني: يوم الحرة».

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ» قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: «أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ» قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: وَقَالَ لِي: «أَتَزَوَّجَتْ بِكَذَا أَيْبِك؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «ثِيَاباً أَمْ بِكَرَأ؟» قَالَ: قُلْتُ: ثِيَاباً. قَالَ: «فَهَلَّا تَزَوَّجَتْ بِكَرَأ تَصَاحِكَكَ وَتَصَاحِكُهَا، وَتَلَاعِبُكَ وَتَلَاعِبُهَا؟» قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ. أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا. وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ.

(١٧) - باب: خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٣٦٢٨ - (٦٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ. حَدَّثَنَا حَيْوَةُ. أَخْبَرَنِي شُرْحَبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبَلِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأُنْثَى مَتَاعٌ. وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

٥٨ - (١٠٠) - قوله: (والله يغفر لك) وقال أبو نضرة في آخر الحديث: «فكانت كلمة يقولها المسلمون، افعل كذا وكذا يغفر الله لك» ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي. «استغفر لي رسول الله ليلة البعير خمساً وعشرين مرة» كذا في فتح الباري (٥: ٢٣٠). ثم استدل أحمد بهذا الحديث على أن الشرط الواحد في البيع لا يفسده، ومستأنى هذه المسألة بتفاصيلها في أواخر كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه إن شاء الله تعالى.

(١٧) - باب: خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٦٤ - (١٤٦٧) - قوله: (عن عبد الله بن عمرو) إلخ أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه في أوائل النكاح، وأخرجه أحمد أيضاً في مسند عبد الله بن عمرو.

قوله: (الدنيا متاع) وفي رواية النسائي: «إن الدنيا كلها متاع»، وابن ماجه: «إنما الدنيا متاع».

قوله: (وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة) وفي رواية ابن ماجه: «وَبُسْ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا شَيْءٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ».

الصفات المطلوبة في الزوجة:

ثم إن جملة ما تحصل لي من الأحاديث في الأوصاف المطلوبة في الزوجة ما يأتي:

١ - أن تكون صالحة ذات دين، كما في حديث الباب، وكما مر في حديث أبي هريرة قبل هذا الباب. وقد أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة مرفوعاً: «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيراً

له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرتة، وإن أقسم عليها أبرته، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله».

٢ - أن تكون ذات حسب ونسب، لما مر في حديث أبي هريرة، ولما روِيَ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «خير نساء ركين الإبل صالِح نساء قريش، أحناء على ولد في صغره، وأرعاء على زوج في ذات يده» أخرجه البخاري في باب إلى من ينكح إلخ.

٣ - أن تكون بكرًا، لما أخرجه ابن ماجه عن عتبة بن عويم قال: قال رسول الله ﷺ «عليكم بالإكثار، فإنهن أعذب أفواهًا، وأنتق أرحامًا، وأرضى باليسير» وأخرجه الطبراني عن ابن مسعود بسند ضعيف، كما في مجمع الزوائد (٤: ٢٥٩).

٤ - أن تكون ولودًا ودودًا، لما روى النسائي وغيره عن معقل بن يسار، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب، إلا أنها لا تلد، أفأتزوجها؟ فنهاه، ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فنهاه، فقال: «تزوجوا الولود الودود فأني مكاثركم الأمم».

٥ - أن تكون حسنة القيام بأمور البيت، لما ورد في حديث ابن عمر: «المرأة راعية على بيت زوجها وولده» أخرجه البخاري في النكاح والأحكام.

٦ - أن تكون مطيعة لزوجها، لما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله! أي النساء خير؟ قال: التي نسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالقه في نفسها وماله بما يكره».

٧ - أن تكون عفيفة، لقوله تعالى: ﴿وَالزَّيْنَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ﴾ [النور: ٣].

٨ - أن تكون ذات جمال يستحسنه الرجل، لما مر في باب استحباب نكاح ذات الدين.

٩ - أن لا تكون غيرتها شديدة، لما روى أنس ﷺ، قالوا: يا رسول الله! ألا نتزوج من نساء أنصار؟ قال: «إن فيهم لغيرة شديدة» أخرجه النسائي.

١٠ - أن تكون بسيطة لا يحتاج نكاحها إلى مؤونة شديدة، وذلك لما أخرجه أحمد والحاكم عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ يُنْكِحِ الْمَرْأَةَ تَبْسِيرُ خُطْبَتِهَا، وَتَبْسِيرُ صَدَاقِهَا، وَتَبْسِيرُ رَحِمِهَا» صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال العراقي: سنده جيد، والمراد من تبسير الرحم أن تكون سريعة الحمل كثيرة النسل، راجع الفتح الرباني (١٦: ١٤٥)، وأخرج البزار عن عائشة أن النبي ﷺ قال: (أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة) راجع كشف الاستار عن زوائد البزار (٢: ١٥٨ رقم ١٤١٧) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: (رواه أحمد والبزار، وفيه ابن سخيرة، يقال: اسمه عيسى بن ميمون، وهو متروك) قلت: ليس في إسناده البزار ابن سخيرة، والله سبحانه أعلم.

(١٨) - باب: الوصية بالنساء

٣٦٢٩ - (٦٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ، إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيْمُهَا كَرَّتْهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ».

٣٦٣٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

(١٨) - باب الوصية بالنساء

٦٥ - (١٤٦٨) - قوله: (عن أبي هريرة) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في أول كتاب الأنبياء وفي باب الوصية بالنساء من النكاح، والنسائي في عشرة النساء، والترمذي في مداراة النساء من الطلاق، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢ - ٤٢٨ و ٤٤٩ و ٥٣٠)، والبيهقي في حق المرأة على الرجل (٧: ٢٩٥)، وأخرجه الدارمي (٢: ٧١ في باب ٣٥) من النكاح، وأحمد في قصة طويلة عن أبي ذر (٥: ١٥١ و ١٥١ و ١٦٤)، وأخرجه أحمد أيضاً عن سمرة بن جندب (٥: ٨) وعن عائشة ؓ (٦: ٢٧٩).

قوله: (إن المرأة كالضلع) الضلع بكسر الضاد وفتح اللام مفرد الضلوع، وتسكين اللام جائز، قاله العيني (٧: ٣١٥)، وهذا اللفظ صريح في تشبيه المرأة بالضلع، في أن استواءها في اعوجاجها، وحكى ابن قتيبة في عيون الأخبار (٤: ٧٨) عن بعض الشعراء قوله:

هي الضلع العوجاء لست تقيمها إلا إن تقويم الضلوع انكسارها
أتجمع ضعفاً واقتداراً على الفتى ليس عجيباً ضعفها واقتدارها

قوله: (إذا ذهبت تقيمها) إلخ يعني الضلع، وهو يذكر ويؤنث كما حققه العيني والحافظ، ويحتمل أن يكون الضمير للمرأة، ويؤيده قوله في الرواية الآتية: «استمتعت بها وبها عوج» والمراد من كسرها طلاقها، كما هو مصرح في الرواية الآتية.

قوله: (وفيها عوج) بفتح العين في الأجسام وبكسرها في المعاني، قاله السنوسي، وهو مقتضى ما فصله النووي عن أهل اللغة، فعلى هذا إن جعلت الضمير للضلع فتحت العين، وإن جعلته للمرأة كسرتها، وأهل الرواية يضبطونه بكلا الوجهين.

وإن هذا الحديث من أبلغ الكلام وأحسن التشبيه، والمراد أنه لا ينبغي للرجل أن يطمع في استقامة المرأة كل الاستقامة، فمن حاول حملها على الأخلاق المستقيمة أفسدها، ومن تركها على ما هي عليه انتفع بها، وفيه إشارة إلى أن بعض الاعوجاج في أخلاق المرأة ليس بعيب فيها، كما أنه ليس بعيب في الضلع، فلا ينبغي للرجل أن يطلب فيها أخلاق الرجال، فإن الله تعالى قد خلق كلا من الصنفين بخصائص لا توجد في الآخر.

إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمُو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفُلَهُ سَوَاءً.

٣٦٣١ - (٥٩) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ. لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ. فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ. وَإِنْ ذَهَبَتْ تُبَيِّمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرُهَا ظَلَامُهَا».

٣٦٣٢ - (٦٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُنْتُ. وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ. فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ.....

٦٠ - (٥٥٥) - قوله: (حسين بن علي) هو أبو عبد الله حسين بن علي بن الوليد الجعفي، وزائدة: هو ابن قدامة أبو الصلت الثقفني، وميسرة: هو ابن عمار الأشجعي.

قوله: (من كان يؤمن بالله) إلخ وذكر البخاري بدله: «من كان يؤمن بالله فلا يؤذي جاره» قال الحافظ: والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي عن زائدة بهذا الإسناد، وربما جمع، وربما أفرد، وربما استوعب، وربما اقتصر، راجع فتح الباري (٩: ٢١٩).

قوله: (واستوصوا بالنساء) هذا يحتمل معاني: الأول أن يكون الاستفعال بمعنى الإفعال، كما أن الاستجابة تكون بمعنى الإجابة، فالمعنى على هذا: (تواصوا أيها الرجال في حق النساء بالخير)

والثاني: أن يكون الاستبصاء بمعنى قبول الوصية، أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيهن، وهو اختيار البيضاوي، ورجحه الحافظ في الفتح (٦: ٢٦٢) وهو المختار عند الأكثر.

والثالث: أن يكون السين للطلب مبالغة، أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهن بخير، وهو قول الطيبي.

والرابع: أن يكون الاستفعال على أصله بمعنى الطلب، فيكون معناه: اطلبوا الوصية من المريض للنساء، لأن عائد المريض يستحب له أن بحث المريض على الوصية، وخص النساء بالذكر لضعفهن واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن. ذكر هذه المعاني الأربعة العلامة العيني في عمدة القاري (٧: ٣١٥).

قوله: (خلقت من ضلع) هذا يحتمل أن يكون تشبيهاً، ويؤيده ما مر في الرواية السابقة من التصريح بحرف الكاف، ويحتمل أن يكون بيان أن المرأة قد خلقت من ضلع آدم ﷺ. قال النووي: «وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم إن حواء خلقت من ضلع آدم».

وَأَنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضَّلَعِ أَعْلَاهُ. إِنَّ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسْرَتُهُ. وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: كان النووي يثقله يشير إلى قول الإمام الشافعي رحمه الله: «إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللحم والدم» أخرجه ابن ماجه في باب بول الصبي الذي لم يطعم.

ولكنه ليس قولاً للفقهاء فقط، وإنما هو مروى في عدة آثار، فقد أخرج ابن إسحاق في المبتدأ عن ابن عباس: «أن حواء خلقت من ضلع آدم الأقصر الأيسر وهو نائم»، وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد، ذكرهما الحافظ في الفتح (٢١٩: ٩) وسكت عليهما: ويؤيده قول الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

قوله: (وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه) قيل: فيه إشارة إلى أن أعوج ما في المرأة لسانها، وفي استعمال (أعوج) استعمال لأفعل في العيوب وهو شاذ.

قوله: (استوصوا بالنساء خيراً) فيه رمز إلى أن تشبيه المرأة بالضلع لا ينبغي إصغاء من بالخير وأمرهن بالمعروف، فالمراد إن المرأة إنما تقوم برفق، بحيث لا يبال في فتكسر، ولا يتركه فتستمر على عوج، وإلى هذا المعنى أشار البخاري في جامعه حيث أتبع هذا الحديث بباب: قوا أنفسكم وأهليكم ناراً، فيؤخذ منه أن لا يتركها على العوج إذا تعدت بما طبعت عليه من النقص إلى تعاطي المعصية أو ترك الواجب، وإنما المراد أن يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة وفيما لا يضر عوجها فيه ضرراً بيناً، وإلا لما أمر الله تعالى بقوله: ﴿فَيُطَوَّرُ﴾ وَأَقْبَرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَمْرُوهُنَّ ﴿النساء: ٣٤﴾ ولما أكرر رسول الله ﷺ على عائشة رضي الله عنها في تعليق المقرام.

فالحاصل أن حديث الباب لا ينهى عن تفويم المرأة وتأديبها مطلقاً، وإنما ينهى عن المبالغة والتشديد في ذلك، ويندب إلى المداراة لاشتمالة النفوس وتأليف القلوب وإلى سياسة النساء بأخذ العفو منهن والصبر على ما جبلت عليهن من العوج، وإلى ترك المصارعة في أمر الفلأق، والله سبحانه أعلم.

إستطراد:

قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء: وكانت نساء العرب يعلمن بناتهن اختبار الأزواج، كانت المرأة تقول لابنتها: اختبري زوجك قبل الإقدام والجرأة عليه، انزعي زج رمحه، فإن سكت على ذلك فقطعي اللحم على ترسه، فإن سكت على ذلك فكسري العظام بسيفه، فإن صبر فاجعلي الإكاف على ظهره وامطيه، فإنما هو حمارك. (اتحاف السادة المتقين للغزبيدي ٥ - ٣٥٧) راجع أيضاً عيون الأخبار لابن قتيبة (٤ - ٧٧ كتاب النساء).

٣٦٣٣ - (٦١) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ. حَدَّثَنَا عِمْسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ). حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَتْ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرُهُ» أَوْ قَالَ: «غَيْرُهُ».

٣٦٣٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(١٩) - باب: لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر

٣٦٣٥ - (٦٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْخَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ».

٦١ - (١٤٦٩) - قوله: (حدثني إبراهيم بن موسى) إلخ أخرجه أيضاً أحمد (٢ - ٣٢٩) والبيهقي في باب حق المرأة على الرجل (٧ - ٢٩٥).

قوله: (لا يفرک) بفتح الراء، من باب سمع، وقد يكون من باب نصر وهو شاذ، ومصدره (فرک) بكسر الفاء و (فرک) بفتحها و (فروک) بضمها بمعنى البغض، قال أبو عبيد: الفرک أن تبغض المرأة زوجها، وهو حرف مخصوص به المرأة والزوج، ولم أسمع في غيرهما اهـ والفارک والفروک من النساء مبغضة الزوج، هذا ملخص ما في تاج العروس للزبيدي (٧ - ١٦٧). ومعنى الحديث أنه لا ينبغي للرجل أن يبغض امرأته بغضاً مطلقاً، وإنما ينبغي له أن يستحضر ما فيها من خير، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكُونُوا سَيِّئًا وَيَعْمَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] وما ذهب إليه القاضي من أن الحديث نفي، وليس نهياً، فضعيف أو غلط، ردُّ عليه الشراح، ورده أيضاً في مجمع البحار تحت مادة (فرک).

[(٦٩) - باب: لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر]

٦٢ - (١٤٧٠) - قوله: (حدثنا هارون) إلخ أخرجه البخاري في الباب الأول من كتاب الأنبياء، والباب الخامس والعشرين بلا ترجمة منه، وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده (٢ - ٣٠٤ و ٣١٥ و ٣٤٩).

قوله: (لولا حواء) بالمد، سميت بذلك لأنها أم كل حي، أو لأنها خلقت من ضلع آدم القصرى اليسرى وهو حي قبل دخوله الجنة، وقيل: فيها، قاله العيني (٧ - ٢٤١).

قوله: (لم تخن أنثى زوجها) قال الحافظ: «فيه إشارة إلى ما وقع من حواء في تزويجها لآدم

٣٦٣٦ - (٦٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُتَبِّ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبِثِ الطَّعَامُ،

الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك، فمعنى خبائنها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زينته لأدم، ولما كانت هي أم بنات آدم أشبهتها بالولادة ونزع العرق، فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول. ونيس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش، حاشا وكلا! ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لأدم عند ذلك خيانة له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها، وقريب من هذا حديث «جحد آدم فجحدت ذريته».

وفي الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نساتهم بما وقع من أمهن الكبرى، وأن ذلك من طبعهن، فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل التدور، وينبغي لهن أن لا يتمسكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع، بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن، كذا في فتح الباري (٦ - ٢٦١).

٦٣ - (٥٠٠) - قوله: (هذا ما حدثنا أبو هريرة) إشارة إلى أن هذا الحديث مأخوذ من الصحيفة الصادقة التي أملاها أبو هريرة ﷺ على تلميذه همام بن منبه، وقد نشرها وقدم لها الأستاذ الدكتور محمد حميد الله، وهذا الحديث هو الحديث السابع والخمسون من تلك الصحيفة (ص - ٩٩) بهذا اللفظ بعينه، وهذه الصحيفة موجودة أيضاً بتمامها في مستند أحمد (٢ - ٣١٢ - ٣١٨).

قوله: (لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام) يعني أن بني إسرائيل أول من سن ادخار الطعام والنحم، حتى أثنى عليهم، ولولا بنو إسرائيل سنوا ذلك لما ادخار الطعام فلم ينتن. كذا فسره الأبي والحافظ في الفتح، وعليه فلا يدل الحديث على أن من كان قبل بني إسرائيل لم يكن يفسد عليهم الطعام والنحم ولو ادخروهما. وإنما المعنى: أن الادخار لم يكن معهوداً قبل بني إسرائيل، فإنهم كانوا يأكلون ويطعمون فلا يفسد عليهم شيء، حتى جاء بنو إسرائيل فجعلوا يدخرونه حتى فسد عليهم، وهذا كقولهم: (لا ترى الضب بها ينحجر) أي لا ضب ولا انحجار، كما في مجمع البحار مادة (خنز).

وقيل: إن فساد الطعام كان عذاباً على بني إسرائيل، ولم يكن قبلهم يفسد الطعام والنحم ولو ادخروا أياماً، وإليه يشير لفظ النووي وغيره، ولكنه بعيد.

ثم اختلفت الأقوال في تعيين الواقعة التي أثنى لأجلها الطعام على بني إسرائيل. فحكى العيني عن قتادة: «كان المن والسوى يسقط على بني إسرائيل من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس

وَلَمْ يَخْزِرِ اللَّحْمُ . وَلَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تُخْنِ أَنْثَى رَوْحُهَا الدَّهْرَ .

كسقوط الثلج، فيؤخذ منه بقدر ما يغني ذلك اليوم إلا يوم الجمعة، فإنهم يأخذون له وللسبت، فإن تعدوا إلى أكثر من ذلك فسد ما ادخروا، فكان ادخارهم فساداً للأطعمة عليهم وعلى غيرهم^٩.

وقال بعضهم: لما نزلت المائدة عليهم أمروا أن لا يدخروا، فادخروا، وقيل: يحتمل أن يكون من اعتدائهم في السبت، وقيل: لما صار الماء في أفواههم دماً وأنتنوا بذلك سوى ذلك التتن إلى اللحم وغيره عقوبة لهم، كذا في عمدة القاري (٦ - ٣١٤).

قوله: (لم يخزن) هو من باب ضرب وسمع، أي لم ينتن، كما في مجمع البحار.

إستطراد:

أخرج الإمام أبو نعيم الأصبهاني عن وهب بن منبه: «قرأت في بعض الكتب: لولا أني كتبت التتن على الميت لحبسه الناس في بيوتهم، ولولا أني كتبت الفساد على الطعام لحزنه الأغنياء عن الفقراء، ولولا أني أذهبت الهم والغم لم تعمّر الدنيا ولم أعبد». راجع له ترجمة وهب بن منبه من حلية الأولياء (٤ - ٣٧ و ٣٨).

تنبيه:

قد تكرر ههنا في النسخ الهندية حديث عبد الله بن عمرو (رقم: ٣٥٣٢) وحديث أبي هريرة (رقم: ٣٥٣٣)، ولعله خطأ من أحد النساخ، فأنهما لا يوجدان في النسخ المصرية، وقد سبق في أول الباب متنها وشرحهما.

نمت أبواب النكاح والرضاع بعون الله تعالى وحسن توفيقه والله الحمد للتاسع من شهر صفر الأخير سنة ١٣٩٧ من الهجرة النبوية على صاحبها السلام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨ - كتاب: الطلاق

كتاب الطلاق

مناسبتة بالنكاح والرضاع ظاهرة، وههنا مباحث:

المبحث الأول: معنى الطلاق لغة:

الطلاق مصدر من باب التفعيل، ومن باب نصر وكرم، يقال: طلقت المرأة (بضم اللام وفتحها) طلاقاً: بانت فهي طالق، وأطلقها الرجل وطلقها: رفع عقد النكاح معها، فهي طالق ومطلقة. قال الراغب: «أصل الطلاق التخليه من الوثاق، يقال: أطلقت البعير من عقائه وطلقته، وهو طالق وطلق بلا قيد، ومنه استعير (طلقت المرأة) والطلاقة من الإبل ناقة ترسل في المرعى أو في الحي ترعى من جنباهم حيث شاءت، لا تعقل إذا راحت ولا تنحى في المسرح، قال أبو ذؤيب الهذلي:

غدت وهي محشوكة طائق

والطلاقة أيضاً هي الناقة التي يتركها الراعي لنفسه فلا يحتلبها على الماء، قال الحطبية:

أقيموا على المعزى بدار أبيكم
تسوف الشمال بين صبحى وطائق
فالصبحى: التي يحتلبها في ميركها بصطحبها، والطائق التي يتركها بصرارها فلا يحتلبها في ميركها، كذا في تاج العروس واللسان.

قال ابن فارس: «الطاء واللام والقاف أصل مطرد يذن على التخليه والإرسال، يقال: انطلق الرجل، ثم ترجع الفروع إليه، تقول: أطلقته إطلاقاً، والطلق: الشيء الحلال، كأنه قد خلى عنه فلم يحفظ، ومن الباب عدا الفرس طلقاً أو طلقين، وامرأة طائق، وأطلقت الناقة من عقالها، ورجل طلق الوجه وطلق يده بخير، والطاق: الناقة ترسل ترعى حيث شاءت، ويقال للظبي إذا مر لا يلوي على شيء، ورجل طلق اللسان وطلقه، وتقول: هذا أمر ما تطلق نفسي له، أي لا تنسرح له» انتهى ملخصاً من معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣ - ٤٢٠ و ٤٢١).

٢ - معناه اصطلاحاً:

وأما شرعاً فمعناه: «رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلفظ مخصوص» كذا عرفه ابن نجيم في البحر الرائق (٣ - ٢٣٥) وقال: «فخرج بقيد النكاح الحسي والعنق، وباللفظ المخصوص الفسخ. لأن المراد به ما اشتمل على مادة الطلاق صريحاً وكتابة وسائر الكنايات الرجعية والبائنة ولفظ الخلع، وقول القاضي: (فرقت بينكما) عند إتيان الزوج عن الإسلام وفي العنة واللعان، ودخل الرجعي بقولنا (أو مآلاً)».

٣ - الطلاق في الديانات والمجتمعات الكافرة:

لا يخفى أن أحكام النكاح والطلاق تلعب دوراً هاماً في بناء المجتمع وتهذيب حياة الإنسان، ولذلك نرى أن الإسلام قد وضع لهما أحكاماً تفصيلية مستوعبة كل ما يتوقع في حياة المتزوجين. وقبل أن نذكر ما راعاه الإسلام في هذه الأحكام من المصالح، يحسن بنا أن نذكر بعض أحكام الطلاق في الديانات والملل والمجتمعات الأخرى، لأن الشيء إنما يعرف بأضداده، والله الموفق والمعين.

الطلاق في دين اليهود:

كان الطلاق في شريعة سيدنا موسى ﷺ - حسبما يدعيه اليهود - مباحاً للزوج وحده ولم يكن يقع إلا بكتابته، ولم يكن يحل للمطلق أن ينكح مطلقته بعد ما نكحت زوجاً آخر، ونجد هذه الأحكام مفصلة في سفر التثنية من الكتاب المقدس، حيث يقول: «إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها، فإن لم تجد نعمة في عينيّه لأنه وجد فيها عيب شيء، وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها، وأطلقها من بيته، ومتى خرجت من بيته ذهبت وصارت لرجل آخر، فإن أبغضها الرجل الأخير وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته أو إذا مات الرجل الأخير الذي اتخذها له زوجة لا يقدر زوجها الأول الذي طلقها أن يعود يأخذها لتصير له زوجة بعد أن تنجست، لأن ذلك رجس لدى الرب» كذا في سفر التثنية (٢٤: ١ - ٤) ونجد مثل ذلك الحكم في سفر أرميا ﷺ (٣: ١).

فكان عند الزوج في دين اليهود حرية تامة لأن يطلق زوجته متى شاء وكيف شاء، وبذلك تأثرت القوانين الحمورية، ولكنها لم تزل تقيد هذه الحرية المطلقة بشروط، حتى أصبح الطلاق شاذاً في القرن الحادي عشر الميلادي.

وأما المرأة فلم يكن بيدها حق الطلاق، غير أن (مشنا) وبعض الكتب القديمة لليهود تسمح لها أن تطالب زوجها بالطلاق في أحوال مخصوصة، مثل أن يكون الزوج عينا، أو مبتلى بالجذام، أو ظالماً لا يتحمل وغير ذلك من الأسباب (راجع دائرة المعارف البريطانية: (٢: ٤٥٣ مادة طلاق):

الطلاق في دين النصارى:

أما النصرانية فلا تأذن - في أصل دينها - أحد الزوجين أن يطلق الآخر، وإن هذا الحكم موجود في الإنجيل المروجة اليوم، فنقرأ في الأصحاح التاسع عشر من إنجيل متى: «وجاء إليه (يعني: إلى المسيح ﷺ) الفريسيون (يعني: علماء اليهود) ليجربوه قائلين له: هل يحل لرجل أن يطلق امرأته لكل سبب؟ فأجاب وقال لهم: أما فرأتم أن الذي خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى، وقال: من أجل هذا يترك الرجل أبيه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسداً واحداً، إذا ليسا بعد اثنين بل جسد واحد. فالثاني جمعه الله لا يفترقه إنسان. قالوا له: فلماذا أوصى موسى أن يعطى كتاب طلاق فتطلق؟ قال لهم: إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم، ولكن من البدء لم يكن هكذا، وأقول لكم إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني، والذي يتزوج بمطلقة يزني، قال له تلاميذه: إن كان هكذا أمر الرجل مع المرأة فلا يوافق أن يتزوج، فقال لهم: ليس الجميع يقبلون هذا الكلام بل الذين أعطي لهم، لأنه يوجد خصيان ولدوا هكذا من بطون أمهاتهم، ويوجد خصيان خصاهم الناس، ويوجد خصيان خصوا أنفسهم لأجل ملكوت السماوات، من استطاع أن يقبل فليقبل» راجع إنجيل متى (١٩: ٣ - ١٢).

ويحكى إنجيل مرقس (١٠: ١١ - ١٢) عن المسيح ﷺ أنه قال: «من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها، وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بأخر تزني» ويحكى إنجيل لوقا (١٦: ١٨) عنه ﷺ: (كل من يطلق امرأته ويتزوج بأخرى يزني، وكل من يتزوج بمطلقة من رجل يزني)^(١).

فهذه النصوص الإنجيلية تحرم الطلاق قطعاً على كل واحد من الزوجين، وأما ما سبق في نص إنجيل متى: (من طلق امرأته إلا بسبب الزنا إلخ) فقد أول قدماء النصارى هذا الاستثناء بأن تكون المرأة فاحشة قبل الزواج، ولا يعلم الزوج ذلك إلا بعد العقد، فحينئذ يجوز له أن ينقض ذلك النكاح، فالزنى عندهم ليس سبباً للطلاق أو الفسخ، وإنما هو سبب لإبطال النكاح منذ أول يوم، ولا تزال الكنائس الكاثوليكية على هذا الموقف إلى يومنا هذا كما هو مصرح في دائرة المعارف البريطانية.

وبالجملة، فكان الطلاق في أصل دين النصارى شجراً ممنوعاً لا يطعم فيه، مهما كانت الخلافات بين الزوجين شديدة عتيقة. ولما شق عليهم هذا الحكم ورأوا أن الصافرة بين الزوجين ربما تصل إلى حد لا يمكن فيه حياة أحدهما مع الآخر، اتخذوا قانون التفريق الجسماني،

(١) هذه العبارات كلها مأخوذة من الترجمة العربية للكتاب المقدس التي نشرتها جميعيات الكتاب المقدس المتحدة في سنة ١٩٥٦ م من جامعة كيمبرج بإنجلترا.

وتعريفه عندهم: «إعفاء الزوجين من واجبات الزوجية والمبيت في مسكن واحد بقرار قضائي مع بقاء رباط الزوجية قائماً» وهذا التفريق إنما يبيح للمرأة أن تأخذ لها سكناً آخر، وأن تأخذ من زوجها المهر وأملاكها الخاصة، ولكنه لا يجوز لأحدهما أن يعقد نكاحاً جديداً، لأن رباط الزوجية قائمة، ويجب على الزوجة أن لا تخون زوجها في عرضه، والعقاب هو هو كما لو كانت الزوجية متصلة، وأما الزوج فلو عاشر غير زوجته في بيته فلا عقاب عليه، وكل ذلك مصرح في القانون الكنائسي، راجع كتاب «المقارنات التشريعية» (١: ٢٠٩ - ٢١١ بند ١٩٠) تأليف السيد عبد الله علي حسين طبع القاهرة سنة ١٣٦٦هـ، وهذا القانون لا يزال مستمراً في بعض البلاد الكاثوليكية المتشددة حتى اليوم مثل إيطاليا وإسبانيا.

وظاهر أن هذا القانون القاسي لم يجد الزوجين نفعا غير جلب الشقاء والتعاسة في الحياة كلها، فحينئذ أذنوا للزوجين بأن يرجعا إلى محكمة الكنيسة في الحصول على الطلاق بأسباب مخصصة، مثل أن يكون الزوج عقيماً، أو الزوجة زانية، أو يكون أحدهما يكفر بالنصرانية، ولكن لم يكن خيار الطلاق إلى الزوجين بنفسهما، بل كان يجب عليهما أن يرجعا إلى محكمة الكنيسة، فتصدر حكم الطلاق بعد تحقيق هذه الأسباب.

واستمر هذا الحكم إلى سنة ١٨٥٧ م، فلم يكن خيار الطلاق الشرعي عندهم إلا بيد الكنيسة، ثم بعد تلك السنة حول هذا الخيار إلى المحاكم المدنية العامة في إنكلترا ووسع نطاق أسباب الطلاق، وأبيح لكل من الزوجين أن يطالب المحكمة بالطلاق لمجرد كراهيته للآخر، حتى أصبح الطلاق اليوم عندهم لعباً يتلاعب به الزوجان كيفما شاء، فيطلق هذا حيناً، وتلك حيناً آخر، وصار عقد النكاح يقبل النقض لأسباب تافهة من جانب كل من الزوجين، فانظر إلى هذا الإفراط وذاك التفريط، والحمد لله الذي جعلنا أمة وسطاً.

الطلاق في دين الهندو:

وأما الهندو فالطلاق في أصل مذهبهم ممنوع مطلقاً، حتى لو ارتكبت المرأة الزنى فإنها نستوجب الإخراج من فرقها الدينية، ولكن الطلاق لا سبيل إليه. ثم إن الهندو لما شعروا في هذا الحكم بالضيق، أجازت بعض فرقهم أن يطلب الزوج الطلاق من علماء دينهم، ففي جنوب الهند اليوم تحكم أكثر فرق الهندو بالطلاق، وفي شمالها لا يحكم به إلا بعض الفرق الدينية، والفرق الشريفة تستمر حتى اليوم بحكم حرمة الطلاق، كذا في دائرة المعارف البريطانية مادة «DIVORCE» طبع ١٩٥٠ م ص ٤٥٣ ج ٧.

٤ - الطلاق في الشريعة الإسلامية:

وأما الشريعة الإسلامية فقد سلكت في أمر الطلاق مسلكاً عادلاً منذ أول يومها، فإنها لم

تحرمه مطلقاً ولم تفتح مصراعيه مطلقاً، وإنما قررت أحكاماً لا تنضي إلى الإكثار من الطلاق . ولا إلى ضيق الزوجين .

قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمته : «اعلم أن في الإكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة به مفسد كثيرة، وذلك أن ناساً يتقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التعاون في الارتفاقات ولا تحصين الفرج : وإنما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة، فيهيجهم ذلك إلى أن يكثروا الطلاق والنكاح، ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع إلى نفوسهم، وإن تميزوا عنهم بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة، وهو قوله ﷺ (لعن الله الذواقين والذواقات)^(١) وأيضاً ففي جريان الرسم بذلك إهمال لشوطين النفس على المعارضة الدائمة أو شبه الدائمة، وعسى إن فتح هذا الباب أن يضيق صدره أو صدرها في شيء من محقرات الأمور فيندفعان إلى الفراق، وأين ذلك من احتمال أعباء الصحة والإجماع على إدامة هذا النظم؟ وأيضاً فإن اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقاحة، وأن لا يجعل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه، وأن تخون كل واحد الآخر يمهّد لنفسه إن وقع الافتراق، وفي ذلك ما لا يخفى». كذا في حجة الله البالغة ٢ : ١٣٨.

قلت : ولأجل هذه المصالح سدت الشريعة باب المسارعة إلى الطلاق بأحكام آتية :

١ - سنت للزوج أولاً أن ينظر إلى مخطوبته قبل النكاح، حتى يكون العقد على وجه البصيرة، ولا يقع الفراق بمجرد كراهية صورتها.

٢ - أمرت الزوج أن لا يقصر نظره على ما يفرض من زوجته من خطأ، بل يجب عليه أن ينظر إلى ما يستحسن منها، ويصبر على أذاها لأجل محاسنها، قال تعالى : ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَحِبُّوا شَيْئًا وَبَعَثَ اللَّهُ فِي خَيْرِكُمْ كَثِيرًا﴾ [النساء : ١٩]، وقال ﷺ : (لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر) كما مر في باب الوصية بالنساء.

٣ - أمرت الزوج إذا رأى في زوجته ما لا يتحمل، أن لا يبادر إلى الطلاق في أول مرة، وإنما يجتهد في إصلاحها ما أمكن، قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَخَوَّفُوا نَوَازِغَ زُرَّارٍ نَعْتَمِدُكُمْ وَاعْتَصِرُوا بِأَعْمَالِكُمْ وَأَنْتُمْ بِاللَّهِ عَاكِفُونَ فَإِنْ عَصَيْتُمْ عَنْ أَوْامِرِي فَلَا تَكُونُوا عَلَيَّ كَافِرِينَ﴾ [النساء : ٣٤].

(١) قال العبد الضعيف عماد الله عنه : لم أجده بهذا اللفظ، إنما هو عند البزار والطيبراني عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : (لا تطلق النساء إلا من رغبة، إن الله تبارك وتعالى لا يحب الذواقين والذواقات) وأحد أسانيد البزار فيه عمران القطان، وثقه أحمد وابن حبان وضعفه يحيى بن سعيد وغيره، وعند الطبراني عن عبادة بن الصامت قال : (إن الله عز وجل لا يحب الذواقين ولا الذواقات) وفيه راول لم يسم. راجع مجمع الزوائد (٣ - ٣٣٥) باب فيمن يكثر الطلاق، وكشف الأستار عن زوائد البزار (٢ - ١٩٢ رقم : ١٣٩٥).

٤ - ثم إن كانت الخلافات بين الزوجين شديدة لا تنقضي بهذه المدارج الثلاثة، أمرت الشريعة الإسلامية أقاربهما أن يتدخلوا بينهما لتعتدل الأحوال، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَفَرْتُمْ بِتَفَاقُ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥].

٥ - ثم إن لم تثمر جهود هذين الحكمين ولم تنزل الخلافات قائمة، فحينئذ أباح الشريعة الإسلامية الطلاق للزوج قائلة له (إن أبغض المباح إلى الله الطلاق) أخرجه أبو داود.

٦ - ثم قد حظرت الشريعة الإسلامية أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض، ومن مصالحي هذا الحكم أن لا يكون الطلاق وليد كراهية وقتية، كما صرح الشيخ ولي الله الدهلوي ثلاثة في حجة الله البالغة (٢: ١٣٩).

٧ - ثم استحبت الشريعة الإسلامية للمطلق أن يطلق امرأته مرة واحدة فقط، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، وهو الطلاق الأحسن في اصطلاح الفقهاء؛ وذلك ليكون بيد الزوج خيار الرجوع أثناء العدة، ويمكن تجديد وصلة النكاح بعد انقضاء العدة إذا اعتذرت الخلافات بينهما.

٨ - ولو كان الزوج يريد أن لا تعود إليه المرأة أبداً، فإن الشريعة الإسلامية حظرت عليه التلفظ بالطلاق الثلاث بكلمة واحدة، وإنما شرعت له طلاق السنة، وذلك أن يطلقها في كل طهر طلقة واحدة، حتى تتم الثلاث؛ لئلا تخرج من يديه بغتة، بل يبقى بيده الخيار مدة شهرين ليتروى في الأمر ويشاهد نتائج طلاقه، فإن عادت المرأة إلى الإصلاح راجعها قبل أن تتم الطلاقات الثلاثة.

٩ - ثم قد قصرت الشريعة الإسلامية حق الطلاق على الزوج، ولم يجعله بيد المرأة في الظروف العادية، لأن المرأة من طبيعتها الاستعجال في الأمور، فلو كان خيار الطلاق بيدها لكانت تقع الفرقة لأسباب بسيطة وأغراض تافهة.

١٠ - ولكنها لم تسد باب الفرقة من جهة المرأة بالكلية، وإنما أباح لها ذلك في ظروف خاصة، فيمكن لها مثلاً أن تعقد النكاح بشرط تفويض الطلاق إليها، ولو لم تشترط ذلك في العقد فلها أن تختلج من زوجها برضاه، وإن لم يكن ذلك فلها أن تطلب من القاضي فسخ النكاح إذا كان زوجها عنيماً أو مجنوناً أو متعتاً أو مفقوداً.

فقارن بين هذه الأحكام الحكيمة وبين ما سبق من أحكام الطلاق في الديانات الكافرة، تجد الخير والعدل كله في هذه الأمة الوسط التي لا إفراط فيها ولا تفريط، والله الحمد.

(١) - باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وانه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته

٣٦٣٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبِيعِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا». ثُمَّ

(١) - باب: تحريم طلاق الحائض الخ

أخرج فيه حديث ابن عمر في طلاق امرأته وهي حائض، وأخرجه البخاري في أول كتاب الطلاق، وفي باب (وبعولتهن أحق بردهن)، وفي باب مراجعة الحائض، وفي تفسير سورة الطلاق، وفي باب هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان من كتاب الأحكام، وأخرجه أيضاً النسائي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي، ومالك كلهم في الطلاق، وأحمد في مسنده (٢): ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٤، (٨١).

١ - (١٤٧١) - قوله: (طلق امرأته) ذكر النووي في تهذيب الأسماء أن اسمها آمنة بنت عفار، بكسر الغين وتخفيف الفاء، وقيل: آمنة بنت عمار، ووقع في مسند أحمد بسند على شرط الشيخين أن عبد الله طلق امرأته التوار، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون اسمها آمنة وثقبها التوار، هذا ملخص ما في فتح الباري (٩: ٣٠٢) وتلخيص الحبير (٣: ٢٠٦).

قوله: (فسأل عمرُ بن الخطاب) قال ابن العربي: سأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك يحتمل وجوهاً: منها أنهم لم يروا قبل هذه النازلة مثلها، فأراد السؤال ليعلموا الجواب، ويحتمل أن يكون ذلك معلوماً عنده بالقرآن، وهو قوله: ﴿تَطْلُقُونَهُ لَيْدَتَيْنِ﴾ [الطلاق: ١] وقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرْفَعُونَ أَلْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقد علم أن هذا ليس بقرء، فافتقر إلى معرفة كيفية الحكم فيه، ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ النهي (فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك) كذا في عارضة الأحوذ (٥: ١٢٦).

قوله: (مره فليراجعها) ظاهره وجوب الرجعة على من طلق امرأته وهي حائض، وهو قول مالك وداود الظاهري، وإحدى الروایتين عن أحمد. وهو المختار عند الحنفية، وقال الشافعي: لا تجب الرجعة، وإنما هي مستحبة، وهو المختار عند الحنابلة، كما في المغني لابن قدامة (٧: ١٠٠).

أما الحنفية فقد نقل القدوري أن الرجعة مستحبة عندهم أيضاً، لقول محمد في الأصل (وينبغي له أن يراجعها) فإنه لا يستعمل في التوجوب، ولكن صحح مشايخ الحنفية التوجوب، كما في البحر الرائق (٣: ٢٤٢)، ورد المختار (٣: ٢٢٣)، فما نقله النووي من استحباب الرجعة عند الحنفية مبني على ما ذكره القدوري، والأصح خلافه.

لَيْتُرُكْهَا حَتَّى تَظْهَرُ. ثُمَّ تَحِيضُ. ثُمَّ تَظْهَرُ. ثُمَّ، إِنْ شَاءَ أُمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ....

احتج القائلون بالوجوب بصيغة الأمر في حديث الباب، وبأن الطلاق في حالة الحيض معصية، فوجب التخلّص عنها بالقدر الممكن، وتعدّر ارتفاع المعصية لا يصلح صارفاً للمصيغة عن الوجوب، لجواز إيجاب رفع أثرها، وهو العدة وتطويلها، إذ بقاء الشيء بقاء ما هو أثره من وجه، فلا ترك الحقيقة، وتعامه في فتح القدير.

واحتج القائلون بالاستحباب بأن ابتداء النكاح غير واجب فاستدامته كذلك، وأما صيغة الأمر في حديث الباب فمحمولة عندهم على الاستحباب.

مسألة أصولية في الأمر بالأمر بالشيء

ثم إن رسول الله ﷺ لم يأمر ابن عمر بالمراجعة بلا واسطة، وإنما أمر عمر رضي الله عنه بأن يأمره بذلك، ويتعلّق بذلك مسألة أصولية، وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك الشيء أم لا؟ فنقاه بعضهم تمسكاً بحديث: (مروا أولادكم بالصلاة لسبع) فإن الأولاد ليسوا بمكلفين، فلا يتجه عليهم الوجوب، وإنما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموهم ذلك، فعلم منه أن الأمر بالأمر بالشيء لا يستلزم الوجوب على المأمور الثاني، وبهذه القاعدة تمسك بعض القائلين باستحباب الرجعة.

ونكن القول الفصل في هذه المسألة ما حققه الحافظ في فتح الباري حيث قال: «والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغاً محضاً، والثاني مأمور من قبل الشارع، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمثل له كان عاصياً، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف، أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمراً بالشيء» وراجع لتفصيل أطراف هذه المسألة فتح الباري (٩: ٣٠٣ و ٣٠٤).

فلما كان المأمور الثاني في حديث الباب - وهو ابن عمر - مكلفاً تعين أن أمر رسول الله ﷺ مصروف إليه، والمأمور به واجب عليه بذلك الأمر.

واختار العلامة ابن عابدين طريقاً آخر، فقال في منحة الخائف (٣: ٢٤٢): «ويجوز أن يقال: (قليراجعها) أمر لابن عمر، فنجب عليه المراجعة وعليه فلا علاقة لحديث الباب بتلك المسألة الأصولية، والله سبحانه أعلم.

قوله: (حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر) استدل به أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليهما على أنه لا يجوز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق، وإنما يجب أن ينتظر طهرًا ثانياً، وقال أحمد: لا يجب ذلك وإنما هو مستحب، فيجوز له الطلاق في الطهر المتصل، وهو الذي يقتضيه كلام المالكية، وهو الذي اختاره الطحاوي وهو رواية عن أبي حنيفة، ولكن

ظاهر الرواية عنه ما قدمناه. هذا ملخص ما في فتح الباري (٩: ٢٠٤)، والمغني لابن قدامة (٧: ١٠١)، والبحر الرائق (٣: ٢٤٢).

استدل أحمد بما رواه يونس بن جبير وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك» ومبني في حديث (٣٥٥٤) ولم يذكروا تلك الزيادة، وهو حديث صحيح متفق عليه، ولأنه طهر لم يمسه فيه فأشبه الثاني، وحديث الباب محمول على الاستحباب، كذا في المغني لابن قدامة.

ولنا أن هذه الزيادة قد رواها الشيخان من طريق أمثال مالك والليث بن سعد عن نافع والزهري عن سالم، وكلهم حفاظ متقنون، والزيادة من الثقة مقبولة، ولا سيما إذا كان حافظاً، وأما ما ذكره ابن قدامة من أن هذه الزيادة محمولة على الاستحباب وما روي بغير هذه الزيادة محمول على الوجوب، فمردود بأن الحديث واحد والواقعة واحدة، وإنما اختصره بعض الرواة وفصله الآخرون.

واختلف في حكمة تأخير الطلاق إلى الطهر الثاني، فقال الشافعي: يحتمل أن يكون أراد بذلك أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام، ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو بحيض؛ أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع، إذ يرغب فيمسك للحمل؛ أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه.

وقيل: الحكمة في ذلك أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق، فإذا أمسكها زماناً يحل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة، لأنه قد بطول مقامه معها، فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها.

وقيل: إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كقرء واحد، فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض، وهو ممتنع من الطلاق في الحيض، فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني. كذا في فتح الباري.

وزاد النووي: أن ذلك عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنائته.

وقال ابن قدامة: إن الرجعة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوطأ، لأنه المبني من النكاح ولا يحصل الوطأ إلا في الطهر، فإذا وطئها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر، واعتبرنا مظنة الوطأ ومحله لا حقيقته.

ولأن الطلاق كره في الحيض لتطويل العدة، فلو طلقها عقيب الرجعة من غير وطأ كانت في معنى المطلقة قبل الدخول، وكانت تبني على عدتها، فأراد رسول الله ﷺ قطع حكم الطلاق

قَبْلَ أَنْ يَمْسَ. فَبَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ.

٣٦٣٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى). (قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ. فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكَهَا

بالوطأ، واعتبر الطهر الذي هو موضع الوطأ، فإذا وطئ حرم طلاقها حتى تحيض ثم تطهر، كذا في المعنى لابن قدامة.

وقال ابن نجيم: ولأن السنة أن يفصل بين كل تطليقتين بحيضة والفاصل هنا (يعني فيما إذا طلقها في الطهر الذي يلي الحيضة) بعض الحيضة، كذا في البحر.

قوله: (قبل أن يمس) استدل به على أن الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه حرام، وبه صرح الجمهور، وذلك لثلاث تكون حاملاً فيندم.

قوله: (فتلك العدة التي أمر الله) إلخ هذا بيان لمراد قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتْ﴾ [الطلاق: ١] وقد صرح في عدة روايات بأن هذا الكلام عن النبي ﷺ.

واستدل به النووي والحافظ في الفتح (٩ : ٣٠٦) على مذهب الشافعية بأن القروء في العدة هي الأطهار، لأن اللام في قوله تعالى ﴿لِمَدَّتْ﴾ للوقت، والمراد منه الطهر كما صرح به حديث الباب، فظهر أن العدة تكون بالأطهار؛ وأجاب عنه الشيخ السهارنفوري في بذل المجهود (٣ : ٥٩) بأننا لا نسلم أن اللام هنا بمعنى (في)، بل للعاقبة اهـ، يعني فمراد الآية أن تطلق النساء بما يسهل عليهن الاعتداد، والله سبحانه أعلم.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وأما قوله ﷺ: «فتلك العدة التي أمر الله» فإشارة إلى الحيض، والمراد أن الحيض عدة، فلا ينبغي أن يطلق فيها النساء وإنما يجب أن يطلق لأجل الاعتداد بها، وذلك أن يطلقها في طهر، ثم تعتد بالحيضة، لثلاث تنتقض العدة ولا تطول. هذا إذا جعلنا اللام في الآية للسببية، ولو سلمنا أنها وقتية فقد ذكر السرخسي والطحاوي أن العدة عدتان: عدة الرجال وهي عدة التطليق، أي: أن يطلقها الرجل في طهر خال عن الجماع فهذه مما يجب على الرجل تعامدها؛ والثانية: عدة النساء، وتلك بالحيض، ولذا عبر عنها القرآن بالقروء حين مخاطبة النساء، ولما توجه إلى الرجال وذكر تطليقتهم الذي هو فعلهم، قال: ﴿لِمَدَّتْ﴾ فظهر تعدد العدتين من اختلاف السياقين، إلا أن عدة الرجال لما لم تذكر في عامة كتب الفقه تبادر الذهن إلى العدة المعروفة وقد أقر ابن القيم بقوة مذهب الإمام الأعظم، وقال: إن أحمد أيضاً مال إليه بآخره، كذا في فيض الباري (٤ : ٣٠٩) وراجع حاشيته للتفصيل.

(٥٠٠) - قوله: (تطليقة واحدة) هذا صريح في أن ابن عمر كان قد طلق امرأته واحدة، فما وقع في بعض الروايات أنه كان طلقها ثلاثاً، وهم بلا شبهة، وسيأتي تأكيد ذلك عند المصنف

حَتَّى تَظْهَرَ. ثُمَّ تَحِيضٌ عِنْدَهُ حَيْضَةٌ أُخْرَى. ثُمَّ يُمِيلُهَا حَتَّى تَظْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا. فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا حِينَ تَظْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا. فَبَلَدُ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ.

وَزَادَ ابْنُ رُمَيْحٍ فِي رَوَايَتِهِ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَا أَنْتَ طَلَقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا. وَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ. وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً.

٣٦٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: طَلَقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَرَّةً فَلْيَرَا جُعِلَهَا. ثُمَّ لِيَدْعُهَا حَتَّى تَظْهَرَ. ثُمَّ تَحِيضٌ حَيْضَةٌ أُخْرَى. فَإِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلِقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا. أَوْ يُمَسِّكَهَا. فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً اغْتَدَّ بِهَا.

في رواية محمد بن سيرين أنه مكث عشرين سنة يزعم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً، ثم أخبره يونس بن جببر بخلاف ذلك، وقال الدارقطني بعد نقل رواية التطليقات الثلاث: «هؤلاء كلهم من الشيعة، والمحموظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض» كذا في سنن الدارقطني (٤): (٧).

قوله: (أما أنت طلقْتَ امرأتك مرة أو مرتين) تقديره: (إن كنت طلقْتَ امرأتك مرة أو مرتين)، فحذف (كنت) وعوض منها (ما) وفتح همزة (أن) وأدغم نونها في (ما) وأتى (بانت) مكان العلامة في (كنت)، ويشهد لهذا قوله في الأخرى: «فإن كنت طلقْتَ ثلاثاً إلخ» كذا قال الأبي في شرحه.

قوله: (جود الليث) يعني: أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره، ولم يهمله كما أهمله غيره، ولا غلط فيه وجعله ثلاثاً، كما غلط فيه غيره قاله النووي.

٢ - (٠٠٠). - قوله: (ما صنعت التطليقة؟) يعني: هل وقعت أم لا؟

قوله: (واحدة اعتد بها) هذا صريح في أن الطلاق في حالة الحيض واقع مع كونه حراماً، وهو مذهب جماهير السلف والخلف، وعليه اتفق الأئمة الأربعة، وشذ ابن حزم وابن تيمية فقالا: إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق، لأنه غير مأذون فأشبه طلاق الأجنبية، وهو مذهب الرافض أيضاً، كما صرح به الحلبي الشيعي في شرائع الإسلام (٢: ٥٧) وحكاها الخطابي عن

الخوارج، وقال ابن عبد البر: لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال، يعني الآن، قال: وروري مثله عن بعض التابعين وهو شدوذ، وحكاه ابن العربي وغيره عن ابن علية، يعني: إبراهيم بن إسماعيل بن علية الذي قال الشافعي في حقه: إبراهيم ضال جلس في باب الضوال^(١) يضل الناس، وكان بمصر وله مسائل يتفرد بها، وكان من فقهاء المعتزلة، وقد غلط فيه من ظن أن المتقول عنه المسائل الشاذة أبوه، وحاشاه! فإنه من كبار أهل السنة، كذا في فتح الباري.

وإن من أقوى من تمسك بهذا المذهب ابن حزم، فإنه أطل الكلام فيه في المحلى (١٠: ١٦٢ - ١٦٦) وانتصر له وبالف في الرد على الجمهور، وتبعه ابن تيمية وابن القيم. وأعظم ما احتجوا به ما أخرجه أبو داود في طلاق السنة من طريق أبي الزبير عن ابن عمر، قال: «طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ، فقال: إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض، قال عبد الله: فردها علي ولم يرها شيئاً».

وأجاب عنه الجمهور بأن قوله: «ولم يرها شيئاً» زيادة تفرد بها أبو الزبير، وخالف فيها سائر الثقات، ولذلك قال أبو داود: «والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير» وقال ابن عبد البر: قوله: «ولم يرها شيئاً» منكر لم يقله غير أبي الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله، فكيف بمن هو أثبت منه؟ وقال الخطابي: قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا؛ ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبت، قال: وبسط الشافعي القول في ذلك، كذا في فتح الباري (٩: ٣٠٨ - ٣٠٩).

وعلى تقدير صحة ما رواه أبو الزبير، فسره الجمهور بأنه لم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة، أو يقال: لم يرها شيئاً مانعاً من الرجعة لكون الطلاق رجعياً، وقال الشيخ السهارنفوري في بذل المجهود (٣: ٦١): «ويحتمل أن يقال إن ضمير (لم يرها) يعود إلى الرجعة، أي لم ير الرجعة شيئاً ممنوعاً».

واحتج ابن حزم أيضاً بما أخرجه في المحلى (١٠: ١٦٣) من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال ابن عمر: «لا يعتد لذلك». وأجاب عنه ابن عبد البر بقوله: «إنما معناه لم تعد المرأة بتلك الحيضة في العدة، كما روي ذلك عنه منصوصاً، أنه قال: يقع عليها الطلاق ولا تعد بتلك الحيضة» كما في فتح الباري.

واحتجوا أيضاً بما أخرجه سعيد بن منصور في سننه من طريق مالك بن عبد الله عن ابن

(١) كذا في الفتح، والصحيح (باب السؤال) وهو اسم موضع، كما في لسان الميزان.

٣٦٤٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا

عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فقال رسول الله ﷺ: (ليس ذلك بشيء)، وهو مؤول بما ذكرنا أن المراد كون الطلاق في هذه الحالة غير جائز، لا أنه غير واقع، قال الحافظ: «وهذه متابعات لأبي الزبير إلا أنها كلها قابلة للتأويل، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطليقة وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين، وهو أولى من تغليب بعض الثقات».

أدلة الجمهور:

وأما الجمهور فاستدلوا بحديث الباب حيث صرح فيه باعتداد تلك التطليقة واحدة، وفيما سيأتي عند المصنف أصرح من ذلك، ففي حديث الزهري عن سالم: (وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة فحسبت من طلاقها) وفي حديث يونس ابن جبير: «قلت: أفحسبت عليه؟ قال: نعم؟ أو إن عجز واستحقت؟» وفي حديث أيوب وأنس بن سيرين مثل ذلك، وأخرج البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: (حسبت علي بتطليقة): فهذه الالفاظ كلها صريحة في وقوع الطلاق في الحيض وكونه محسوباً.

واعترض عليه ابن حزم في المحلى (١٠: ١٦٥) بقوله: «وأما ما روي من قوله: (ما يمنعني أن أعتد بها) وقوله: (حسبت لها التطليقة التي طلقناها) فلم يقل فيه أن رسول الله ﷺ حسبها تطليقة، ولا أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي قال له: اعتد بها طلقت إنما هو إخبار عن نفسه، ولا حجة في فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ».

والجواب عنه من وجهين:

الأول: أنه قد صرح في عدة روايات أن رسول الله ﷺ هو الذي حسبها تطليقة، وهي روايات آتية:

١ - أخرج الدارقطني في سننه (٤: ٥) من طريق شعبة عن أنس بن سيرين قصة طلاق ابن عمر، وفيه «فقال عمر: يا رسول الله! أفنحسب بتلك التطليقة؟ قال: نعم» قال الحافظ في فتح الباري (٩: ٣٠٨): ورجاله إلى شعبة ثقات.

٢ - أخرج الدارقطني أيضاً (٤: ٨) من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال لعمر: إني طلقت امرأتي البتة وهي حائض، فقال: عصيت ربك وفارقت امرأتك، فقال الرجل: فإن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن عمر حين فارق امرأته وهي حائض، فأمره أن يرتجعها، فقال له عمر: «إن رسول الله ﷺ أمره أن يرتجعها بطلاق بقي له، وأنت لم تبق ما ترجع امرأتك» نقله الحافظ في الفتح وسكت عليه.

٣ - أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب في قصة ابن عمر: «قال ابن أبي ذئب في

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ لِتَأْخِيعِ
قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ: فَلْيَرْجِعْهَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ: فَلْيَرْجِعْهَا.

٣٦٤١ - (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ
ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى
تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى. ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ. ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يُمْسَهَا. فَبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي
أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ. قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ
حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا. ثُمَّ
يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى. ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ. ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يُمْسَهَا. وَأَمَّا
أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا. فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. وَبَانَ مِنْكَ.

٣٦٤٢ - (٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَهِيَ وَاحِدَةٌ، قَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ: وَحَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ أَنَّهُ سَمِعَ
سَالِمًا يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ. ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي الْمُنْتَخَبِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ.

والوجه الثاني في الجواب عما أورد ابن حزم: أنه كيف بتخيل أن ابن عمر بفعل في
القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي ﷺ تغيظ على عدم مشاورته ﷺ في أمر الطلاق؟ والحق أن
قوله هذا مثل قول الصحابي: (أمرنا في عهد رسول الله ﷺ بكذا) فإنه ينصرف إلى من له الأمر
حينئذ، وهو النبي ﷺ، بل قال الحافظ ابن حجر: «وعندي أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف
الذي في قول الصحابي (أمرنا بكذا) فإن ذلك محتمل حيث يكون إطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس
صريحاً وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه، فإن النبي ﷺ هو الأمر بالمراجعة، وهو المرشد
لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك».

ثم إن جميع الروايات مطابقة على أن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر بالمراجعة، والمراجعة لا
تصح إلا بعد الطلاق، فالأمر بالمراجعة من رسول الله ﷺ دليل كاف على أنه عد ذلك طلاقاً.
وأما تأويل ابن حزم وغيره بأن المراد بالمراجعة ههنا هو معناها اللغوي، تأويل يارد لا ينهض،
ويرده ما ذكرنا من رواية الجمحي عند الدارقطني، وقد قال عمر ﷺ: «إن رسول الله ﷺ أمره
أن يرجعها بطلاق بقي له». فالحق أن ما ذهب إليه ابن حزم وأتباعه مذهب لا حجة فيه أمام
الروايات الكثيرة المتظاهرة، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري بما يشفي كل عليل،
والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣ - (٥٥٥) - قوله: (أما أنت طلقها) تقديره: (إن كنت طلقها) ومَرَّ وجهه في شرح حديث

(وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) عَنْ عَمِّهِ. أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ. فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ قَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا. حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا. فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا ظَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا. قِيلَ أَنْ يَمْسَهَا. فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ».

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً. فَحَبِيبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا. وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٦٤٣ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاغَتْهَا. وَحَسِبْتُ لَهَا التَّطْلِيقَةَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا.

٣٦٤٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ. (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ) عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا. ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا ظَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

٤ - (٥٠٠). قوله: (فتغيظ رسول الله ﷺ) قال الحافظ ابن حجر: لم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم، وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر. وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه، وإلا لم يقع التغیظ على أمر لم يسبق النهي عنه. ولا يعكر على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك، لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه، ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك... وقال ابن دقيق العيد: وتغيظ النبي ﷺ إما لأن المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهراً، فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاورة النبي ﷺ في ذلك إذا عزم عليه، كذا في فتح الباري (٩ - ٣٠٢).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وعلى ما قال ابن دقيق العيد يستنبط من الحديث أن الرجل ينبغي له مشاورة شيخه أو مفتيه قبل الوقوع في الحادثة الجديدة لا بعدها.

قوله: (مستقبلة) يعني: آتية.

قوله: (فحسبت من طلاقها) الصيغة ههنا مبنية للمجهول، والظاهر أن الذي حسبه هو رسول الله ﷺ، ففيه رد على ابن حزم كما مر.

(٥٠٠). - قوله: (وحسبت لها التطليقة) الظاهر أنه متكلم معروف.

٥ - (٥٠٠). - قوله: (ظاهراً أو حاملاً) قال الحافظ: تمسك بهذه الزيادة من استثنى من

٣٦٤٥ - (٦) وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي. حدثنا خالد بن مخلد. حدثني سليمان (وهو ابن بلال). حدثني عبد الله بن دينار. عن ابن عمر؛ أنه طلق امرأته وهي حائض. فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «مره فليراجعها حتى تظهر. ثم تحيض حيضة أخرى. ثم يطلق بعد، أو يمسه».

٣٦٤٦ - (٧) وحدثني علي بن حنبل السعدي. حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين. قال: مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم؛ أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض. فأمر أن يراجعها. فجعلت لا أتهمهم، ولا أعرف الحديث، حتى لقيت أبا غلاب، يونس بن جبير الباهلي. وكان ذا ثبوت. فحدثني؛ أنه سأل ابن

تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل، فإنه لا يحرم، والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق فإنه يدل على رغبته عنها، كذا في فتح الباري (٩ - ٣٠٥).

قال النعمان الضعيف عفا الله عنه: وهو مذهب الحنفية، كما صرح به في الهداية حيث قال: (وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع، لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة، وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطأ) وأقره ابن الهمام في فتح القدير (٣ - ٣٢) وبه جزم أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، كما في المجموع شرح المذهب (١٦ - ٧٤) وابن قدامة الحنبلي في المغني (٧ - ١٠٥) وحكى النووي عن بعض المالكية أن طلاق الحامل حرام عندهم، وعن الحسن أنه كرهه، والحديث حجة عليهم.

٧ - (٠٠٠) - قوله: (طلق امرأته ثلاثاً) اعلم أن رواية الثلاث قد أخرجها الدارقطني من طريق محمد بن أحمد بن يوسف الكوفي، وأحمد بن أبي دارم؛ نا أحمد بن موسى بن إسحاق، نا أحمد بن صبيح الأسدي، نا طريف بن ناصح عن معاوية، عن عمار الدغني، عن أبي الزبير قال: سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض، فقال: أتعرف ابن عمر؟ قلت: نعم، قال: (طلقت امرأتي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض، فردها رسول الله ﷺ إلى السنة) ثم قال الدارقطني بعد إخراجها: «هؤلاء كلهم من الشيعة، والمحموظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض» راجع سنن الدارقطني (٤ - ٧) حديث (١٤) من كتاب الطلاق.

قوله: (ولا أعرف الحديث) يعني: لا أعرف وجهه وأنه كيف أمر رسول الله ﷺ بالمراجعة بعد ما نغلظ طلاقها بالثلاث، ويحتمل أن يكون معناه: لا أعرف الحديث النصحيح، والله أعلم.

قوله: (أبا غلاب) ضبطه أكثر الشراح بتشديد اللام، خلافاً للناضبي، فإنه ضبطه بخفيفها.

قوله: (ذا ثبوت) بفتح الثاء والياء، يعني متبثاً، كذا في مجمع البحار. والثبوت بفتح الحين

عُمَرَ. فَخَذَّهٗ؛ أَنَّهُ ظَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ. فَأَمَرَ أَنْ يَرْجِعَهَا. قَالَ: قُلْتُ
أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قَمَةٌ. أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟

بمعنى الثبات في الأمر، يقال رجل له ثبت عند الحمله، أي: ثبات، ونقول: لا أحكم بكذا
إلا بثبت أي: بحجة، كذا في مختار الصحاح.

قوله: (قمة) أصله (نما)؟ وهو استفهام فيه اكتفاء، أي: فما يكون إن لم تحتسب؟ والهاء
على هذا اللوقف. ويحتمل أن تكون الهاء أصلية، وهي كلمة تقال للرجل، أي: كف عن هذا
الكلام، فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك، قال ابن عبد البر: قول ابن عمر (قمة) معناه: فأبي
شيء يكون إذا لم يعتد بها؟ إنكاراً لقول السائل: أيعتد بها، فكانه قال: هل من ذلك بد؟ كذا في
فتح الباري (٩ - ٣٠٧).

قوله: (أو إن عجز واستحقم؟) استحقم الرجل: إذا فعل فعلاً يصيره أحق، كذا نقل
الحافظ عن الخشاب، ثم إن هذا الكلام يحتمل معنيين.

الأول: أن يكون تقديره: (أو لا يقع الطلاق لمجرد أن ابن عمر عجز عن إيقاع الطلاق
على وجهه وفعل فعل الأحق في التطبيق في حالة الحيض؟) هكذا فسر أكثر الشراح، فقال
الحافظ: أي: إن عجز عن فرض فلم يقم، أو استحقم فلم يأت به، أيكون ذلك عذراً له؟
وقال الخطابي: في الكلام حذف، أي: أريت إن عجز واستحقم أيسقط عنه الطلاق حمقه أو
يظله عجزه؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه.

والمعنى الثاني أن يكون تقديره: أو لا يكون الطلاق واقعاً إن عجز ابن عمر عن الرجعة
وفعل فعل الأحق بعدم امتثال ما أمر به النبي ﷺ؟ يعني لا جرم يقع الطلاق. وبهذا فسر
القاضي كما حكاه عنه النووي، ونقله الحافظ في الفتح (٩ - ٣٠٧) عن المهبلي أيضاً، حيث
قال: قوله (إن عجز واستحقم) يعني: عجز في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق، أو فقد
عقله فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة معقفة، لا ذات بعل ولا مطلقة؟ وقد نهى الله عن ذلك،
فلا بد أن تحتسب بتلك التظليقة التي أوقعها على غير وجهها، كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله
فلم يقم، واستحقم فلم يأت به ما كان يعدر بذلك، ويسقط عنه.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهذان الوجهان سائغان محتملان في تفسير هذا الكلام،
وقد قبل في تفسيره غير ذلك أيضاً، فقال الكرمانلي: يحتمل أن يكون (إن) نافية بمعنى (ما) أي:
لم يعجز ابن عمر ولا استحقم، لأنه ليس بطفل ولا مجنون، قال: وإن كانت الرواية بفتح ألف
(أن) فمعناه أظهر.

ثم إن قوله (استحقم) مبني للمعروف بفتح التاء، وتقدم تفسيره، وقد وقع في بعض
الأصول بضم التاء مبنيًا للمجهول، أي إن الناس استحقموه بما فعل، وهو موجه أيضاً. وأما

٣٦٤٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ. فَأَمَرَهُ.

٣٦٤٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطْلَقَهَا ظَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ. وَقَالَ: «يُطْلَقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا».

٣٦٤٩ - (٩) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ، عَنِ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ. قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ: فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا. ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَتَعِدُّ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: قَمَةً. أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟.

٣٦٥٠ - (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ. فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ:

على البناء للمعروف فالسين والياء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحمق بما فعله من تطليق امرأته وهي حائض. هذا ملخص ما في فتح الباري.

وبالجملة، فهذا الكلام يدل على وقوع الطلاق في حالة الحيض، وتأوله ابن تيمية بأن قوله (قمة) بمعنى (كف) يعني كف عما تظن من كون الطلاق واقعاً، وتأول قوله (إن عجز واستحمت) بأن الشرع لا يتغير بتغييره، وإذا كان حكم الشرع فيه أن الطلاق في الحيض لا يعتبر، فهل يمكن تغييره واعتباره بتطليقه وحمقه؟ كذا نقله عنه شيخ مشايخنا الأنور رحمته، ثم أجاب عنه بقوله: «وإذا تأول ابن تيمية في هذه الألفاظ، فماذا يصنع في قوله (حسبت علي بتطليقه) فإنه صريح؟» راجع فيض الباري (٤ - ٣١٠) قلت: ويرد على تأويل ابن تيمية أيضاً ما سيأتي في حديث (٣٥٥٤) ولفظه: «ما لي لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحمت».

٨ - (١٠٠) - قوله: (في قبل عدتها) يعني في بدايتها، وهذا اللفظ يؤيد أن المدة عدتان كما أسلفنا في شرح أول أحاديث الباب قوله تحت قوله: (فتلك المدة التي أمر الله إلخ). والقبل ههنا بضم القاف والباء.

٩ - (١٠٠) - قوله: (تستقبل عدتها) لعل الاستقبال هنا بمعنى الانتظار أو الاستيناف، ولم أر من صرح به، والله أعلم.

النَّبِيِّ ﷺ: «لِيرَاجِعْهَا. فَإِذَا ظَهَرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطْلُقْهَا». قَالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ أَفَاحْتَسِبْتُ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ. أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّقَ؟

٣٦٥١ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ؟ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ. فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا. فَإِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلُقْهَا لِيُظْهِرَهَا». قَالَ: فَرَاغْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لِيُظْهِرَهَا. قُلْتُ: فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجِزْتُ وَاسْتَحَقَّقْتُ؟

٣٦٥٢ - (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ. فَأَتَى عُمَرَ الشَّيْخَ ﷺ فَأَخْبَرَهُ. فَقَالَ: «مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا. ثُمَّ إِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلُقْهَا». قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَفَاحْتَسِبْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: قَمَّةً.

٣٦٥٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. ح وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنِّي فِي حَدِيثِهِمَا «لِيرَاجِعْهَا». وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: قَمَّةً.

٣٦٥٤ - (١٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا. فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ. فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا.

١٠ - (١٠٠) - قوله: (ليراجعها فإذا ظهرت فإن شاء فليطلقها) استدل به أحمد على أن الطلاق يجوز في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق، وقد مر الكلام على هذه المسألة تحت أول أحاديث الباب، ومرت هناك أنه اختصار من أحد الرواة، والحفاظ إنما روي به زيادة (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر).

(١٠٠) - قوله: (غير أن في حديثهما: ليرجعها) اعلم أنه قد روي في هذا الحديث ثلاثة ألفاظ: (ليرجعها) و (ليرجعها) و (ليراجعها) والفرق بينها أن الأول والثاني منصوران على المرجعة من الطلاق الرجعي، والمراجعة يستعمل للمطلقة الباتنة، لأن الباتن ملكت نفسها فلا بد من رضاها، فهي مفاعنة من الجانبين، كذا نقله الأبى (٤ - ١٠٢) عن بعض الموثقين، قال: والحديث يدل على خلاف ذلك، لقوله: (فليراجعها) وطلاق ابن عمر إنما كان رجعيًا.

قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ (لأبيه).

٣٦٥٥ - (١٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عَزَّة) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيُرَاجِعَهَا» فَرَدَّهَا. وَقَالَ: «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلٍ عِدَّتِهِنَّ».

٣٦٥٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، نَحْوُ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

٣٦٥٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عَزَّة) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَأَبُو

١٣ - (١٠٠) - قوله: (قال: لم أسمعهم يزيد على ذلك - لأبيه) هذه المقولة فائدها ابن طاوس، والضمير في قوله: (لم أسمعهم) عائد إلى أبيه طاوس، ومراده أنني سمعت من أبي هذا القدر من الحديث فقط، ولم أسمعهم يزيد على ذلك شيئاً، وهنا انتهى كلام ابن طاوس، ثم أراد ابن جريج تلميذ ابن طاوس أن يفسر قول أستاذه، ويبين مرجع الضمير في المنصوب في قوله: (لم أسمعهم)، فقال ابن جريج: (لأبيه) يعني: أن الضمير في قوله (لم أسمعهم) مسوق لأبيه. قال النووي: ولو قال (أي: ابن جريج): (يعني أباه) لكان أوضح.

١٤ - (١٠٠) - قوله: (فطلِّقوهن في قبل عدتهن) قال النووي: هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة لا تثبت قرأنا بالإجماع. قال الأبي: وفي قراءة ابن مسعود: (لقبل طهرهن)، قال القشيري وغيره: وهي قراءة تفسير، قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وكان بعض الصحابة يزيدون في ألفاظ القرآن شيئاً لتفسيرها، ولما كان القرآن محفوظاً في الزبر والصدور لم يكن يخاف من ذلك أي تحريف في القرآن، فمثل هذه الزيادات يقال لها قراءة تفسير، والصحيح أنها ليست من القرآن ولا من قرأتها، وإنما هي تفسير من الصحابة للقرآن، وإطلاق لفظ القراءة عليها تجوز، راجع لتحقيقه (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري (١ - ٣١ و ٣٢) وشرح الموطأ للزرقاني (١ - ٢٥٥) والإتقان (١ - ٧٩).

الرَّبِيبُ يَسْمَعُ. يَمَثِلُ حَدِيثَ حَجَّاجٍ. وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ.
قَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ: عُرْوَةٌ. إِنَّمَا هُوَ مُوَلَّى عُرْوَةٍ.

(٢) - باب: طلاق الثلاث

٣٦٥٨ - (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ)
(قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ). أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ
ظَلَّوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ
وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ
اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَثَاةٌ.

(٠٠٠) - قوله: (وفيه بعض الزيادة) هي الزيادة التي أخرجها أبو داود: «قال عبد الله:
فردّها علي ولم يرها شيئاً» وقد مر الكلام عليها تحت حديث ٣٥٤٢. وأشار الحافظ ابن حجر
في الفتح (٩ - ٣٠٨) إلى أن مسلماً طوى هذه الزيادة عمداً، لأنها مخالفة لما رواه أكثر
الحفاظ، فلم يذكرها في صحيحه لكونها شاذة أو منكراً، وصنع مسلم دليل للجمهور على أن
الطلاق في الحيض رافع، والله سبحانه أعلم.

قوله: (قال مسلم) إلخ يريد أن عبد الرحمن بن أيمن إنما هو مولى لعزة، وقد أخطأ
الراوي في هذا الطريق حيث جعله مولى لعروة. وإن هذا الخطأ إنما نشأ من عبد الرزاق، لأنه
هو الذي أخرج في مصنفه (٦ - ٣٠٩ رقم: ١٠٩٦٠) هكذا، وأما ابن جريج فقد مر في حديث
(٣٥٥٩) أنه قد روى عنه الحجّاج بن محمد (مولى عزة) دون (عروة)، فضمير الفاعل في قول
مسلم (أخطأ) راجع إلى عبد الرزاق.

(٢) - باب: طلاق الثلاث

١٥ - (١٤٧٢) - قوله: (حدثنا إسحاق) إلخ أخرج أيضاً النسائي وأبو داود في الطلاق،
وأحمد في حديث ابن عباس (١ - ٣١٤) ولم يخرج البخاري.

قوله: (طلاق الثلاث واحدة) قوله: (طلاق الثلاث) يدل من قوله (كان الطلاق)، وقوله
(واحدة) منصوب على أنه خبر كان، يعني: كانت الطلقات الثلاثة تعد واحدة في هذه العصور
المباركة إذا نطق بها الرجل في مجلس واحد بنية التأكيد.

قوله: (كانت لهم فيه أثانة) الأناة بفتح الهمزة بمعنى المهلة، يعني كانت لهم فيه مهلة وبقيّة
استمتاع لانتظار المراجعة، وجعلها في مجمع البحار (الأناة) ممدودة وفرق بينها وبين (الأناة)
المقصورة بأن المقصورة في معنى المهلة، والممدودة بمعنى التثبيت وترك العجلة، ولم أجد

فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

ممدودة في شيء من الروايات إلا في مجمع البحار، فإنه ذكر الحديث تحت لفظ (الأناء) دون (الأناء)، والله أعلم.

قوله: (فلو أمضيناه عليهم) يعني: لكان حسناً، فالجزاء محذوف، أو يقال: (لو) ههنا لتضمني لا للشرط، فلا حاجة إلى تقدير جزاء.

قوله: (فأمضاه عليهم) يعني اعتبر الطلقات الثلاثة في القضاء محرمة على سبيل التغليب ولو نطق بها الرجل في مجلس واحد بنية التأكيد. واعلم أن ههنا مسألتين:

هل يجوز إيقاع الثلاث معاً؟

الأولى: هل يجوز إيقاع الطلقات الثلاثة معاً؟ فقال أبو حنيفة ومالك: إنه بدعة محرمة، وهو رواية عن أحمد، اختارها أبو بكر وأبو حفص، وروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

وقال الشافعي: إنه غير محرم، إلا أن المستحب أن لا يجمع الثلاث في طهر، كما في المذهب للشيрази (٢ - ٧٩) وهو مذهب أبي ثور وداود، ورواية عن أحمد اختارها الخرقى، وروى ذلك عن الحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف والشعبي، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ١٠٢).

احتج الشافعي بقصة عويمر العجلاني، وفيها عند البخاري: «فلما فرغاً (يعني: من اللعان) قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً» وفي رواية أحمد: «ظلمتها إن أمسكتها، هي الطلاق، وهي الطلاق، وهي الطلاق» كما في نيل الأوطار (٦ - ١٥١) ولم ينكر عليه رسول الله ﷺ في جمعه الطلقات الثلاثة في مجلس واحد، فدل على أنه غير محرم.

واستدل أبو حنيفة ومالك ومن وافقهما بما أخرجه النسائي (٢ - ٨٢) عن محمود بن نبيد قال: «أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضبان ثم قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟ حتى قام رجل وقال: يا رسول الله! ألا أقتله؟» وسنده صحيح كما في الجوهر النقي، وقال ابن كثير: إسناده جيد كما في نيل الأوطار، وقال الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٥): «رجاله ثقات، لكن محمود بن نبيد ولد في عهد النبي ﷺ ولم يثبت له منه سماع، وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية، وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيها بالسماع».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: غاية أن يكون مرسل صحابي، وهو حجة باتفاق بيننا وبين الشافعية، فلا يقدح في صحة الحديث.

واستدل الحنفية أيضاً بما أخرجه سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره، ذكره الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٥) وقال: «سنده صحيح». ومعظم الروايات التي سوف تأتي في مسألة وقوع الطلقات الثلاثة جميعاً تدل على مذهب الحنفية في أنه لا يجوز جمعها في مجلس واحد. وأما قصة عويمر العجلاني فقد أجاب عنها الجصاص بقوله: «هذا الخبر لا يصح للشافعي الاحتجاج به، لأن من مذهبه أن الفرقة قد كانت وقعت بلعان الزوج قبل لعان المرأة، فبانت منه ولم يلحقها طلاق، فكيف كان ينكر عليها طلاقاً لم يقع ولم يثبت حكمه؟ فإن قيل: فما وجهه على مذهبك؟ قيل له: جائز أن يكون ذلك قبل أن يسن الطلاق للعدة ومنع الجمع بين التطليقات في طهر واحد، فلذلك لم ينكر عليه الشارع ﷺ، وجائز أيضاً أن تكون الفرقة لما كانت مستحقة من غير جهة الطلاق لم ينكر عليه إيقاعها الطلاق» كذا في أحكام القرآن للجصاص (١ - ٤٥٤).

هل تعد الطلقات الثلاث واحدة؟

والمسألة الثانية: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد أو بكلمة واحدة، هل يقعن جميعاً؟ وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الأئمة الأربعة وجماهير العلماء من السلف والخلف، وهو أنه يقع به الثلاث جميعاً، وتصير المرأة بها مفلظة لا تحل لزواجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره. وهو مروى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر عبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس، وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ١٠٤) وهو مروى عن عمر وعثمان وعلي والحسن بن علي وعبد بن الصامت رضي الله عنهم أيضاً كما سيأتي.

والثاني: أنه لا يقع بها شيء، وهو مذهب الشيعة الجعفرية كما جزم به الحلبي الشيعي في شرائع الإسلام (٢ - ٥٧) وحكاها النووي عن الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل ومحمد بن إسحاق أيضاً.

والثالث: مذهب بعض أهل الظاهر وابن تيمية وابن القيم رحمهم الله، وهو أنه لا تقع بها إلا طلقة واحدة رجعية، وحكاها ابن قدامة عن عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبي الشعثاء وعمر بن دينار أيضاً، ولكنه غير موثوق به عن طاوس وعطاء: أما طاوس فلما أخرج الحسين بن علي الكرايسي في أدب القضاء: أخبرنا علي بن عبد الله (وهو ابن المديني) عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن طاوس أنه قال: «من حدثك عن طاوس أنه كان يروي طلاق الثلاث واحدة كذبه». وأما عطاء، فلما روى ابن جريج، قال: قلت لعطاء: «أسمعت ابن عباس يقول: طلاق البكر الثلاث واحدة؟ قال: لا، بلغني ذلك عنه» ذكرهما العلامة

الكوثري رحمه الله في رسالته «الإشفاق على أحكام الطلاق» (ص - ٣٣ مطبعة مجلة الإسلام بمصر) -
احتج أهل الظاهر بحديث الباب، حيث صرح فيه ابن عباس رضي الله عنهما بأن الطلقات الثلاثة كانت تعد واحدة على عهد رسول الله ﷺ، وبما رواه أحمد وغيره من قصة ركانة بن عبد العزيز بن عبد يزيد: «عن عكرمة مولى ابن عباس قال: طلق ركانة بن عبد يزيد أخو المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، قال: فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقته؟ قال: طلقته ثلاثاً، قال: فقال: في مجلس واحد؟ قال: نعم، قال: فإنما تلك واحدة فأرجعها إن شئت، قال: فارجعها» كذا نقله ابن تيمية في فتاواه (٣ - ٢٢) وليس عندهم غير هذين الحديثين.

أدلة الجمهور في وقوع الثلاث معاً:

أما الجمهور فعندهم أحاديث كثيرة تدل على وقوع الطلقات الثلاثة وإن نطق بها الرجل في مجلس واحد، وإليك بعضاً منها:

١ - أخرج البخاري في باب من جوز الطلاق الثلاث عن عائشة: «أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجت، فطلق، فسئل النبي ﷺ: أتحل للأول؟ قال: لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول» ومال الحافظ في الفتح (٩ - ٣٢١) إلى أن هذه الواقعة غير واقعة امرأة رفاعة، قال الحافظ: «فالتمسك بظاهر قوله: طلقها ثلاثاً، فإنه ظاهر في كونها مجموعة».

٢ - وأخرج البخاري أيضاً في ذلك الباب قصة عويمر العجلاني في اللعان، حيث قال فيها عويمر بعد اللعان: «كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ» قال العلامة الكوثري: «ولم يرد في رواية من الروايات أنه ﷺ أنكر عليه ذلك، فدل على وقوع الثلاث مجموعة، لأن الرسول ﷺ لم يكن ليدع الناس يفهمون وقوع الثلاث بلفظ واحد لو لم يكن هذا الفهم صحيحاً، وقد فهم منه ذلك الأمة جمعاء حتى ابن حزم حيث قال: إنما طلقها وهو يقدر أنها امرأته، ولولا وقوع الثلاث مجموعة لأنكر ذلك عليه» انتهى من (الإشفاق على أحكام الطلاق) ص - ٢٩.

٣ - أخرج البيهقي في سننه الكبرى (٧ - ٣٣٦) عن سويد بن غفلة قال: «كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي رضي الله عنهما، فلما قتل علي رضي الله عنه قالت: لتنهلك الخلافة، قال: بقتل علي تظهرين السمات؟ إذ هي طالق يعني ثلاثاً، قال فتلفعت بثيابها وقعدت حتى قضت عدتها، فبعث إليها ببقية بقيت لها من صداقتها وعشرة آلاف صدقة، فلما جاءها الرسول قالت: متاع قليل من حبيب مفارق، فلما بلغه قولها بكى، ثم قال: لولا أنني سمعت جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول: أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند الأقراء أو ثلاثاً مبهمه لم تحل له حتى تنكح زوجاً

غيره لراجعته». وإسناده صحيح، قاله ابن رجب الحنبلي الحافظ بعد أن ساق هذا الحديث في كتابه (بيان مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة) كما في الإشفاق (ص - ٢٤) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ - ٣٣٩ باب منعة الطلاق) عن الطبراني وقال: وفي رجاله ضعف وقد وثقوا).

٤ - وقد مر ما أخرجه النسائي عن محمود بن لبيد فيمن طلق امرأته ثلاثاً فعضب عليه رسول الله ﷺ، وذكره ابن العربي معارضاً لحديث ابن عباس في الباب، فقال: «ويعارضه حديث محمود بن لبيد، فإن فيه انتصريح بأن الرجل طلق ثلاثاً مجموعة، ولم يرده النبي ﷺ بل أمضاه» قال العلامة الكوثري: «لعله يريد رواية غير رواية النسائي (لأنه ليس في رواية النسائي ما يصرح بإمضاها) وأبو بكر بن العربي حافظ واسع الرواية جداً، أو أراد أنه لو كان رده لذكر في الحديث، وعضبه ﷺ أيضاً يدل على وقوعها، وكفى هذا فيما يريد».

٥ - أخرج الطبراني قصة خلاق ابن عمر امرأته حائضاً، وزاد في آخرها: «يا رسول الله! لو طلقته ثلاثاً كان لي أن أراجعها؟ قال: إذا بانث منث وكانت معصية» قال الهيثمي بعد إرواده في مجمع الزوائد (٤ - ٣٣٦): «رواه الطبراني وفيه علي بن سعيد الرازي، قال الدارقطني: ليس بذلك، وعظمه غيره، وبقي رجاله ثقات». قال العبد الضعيف عفا الله عنه: علي بن سعيد الرازي قد ترجمه الذهبي في ميزان الاعتدال (٣ - ١٣١ ترجمة ٥٨٥٠) فقال: «حافظ رجال جوال، قال الدارقطني: ليس بذلك، تفرد بأشياء، قلت: سمع جبارة بن المغلس وعبد الأعلى بن حماد، روى عنه الطبراني والحسن بن رشيق والناس. قال ابن يونس: كان يفهم ويحفظ» فتبين أنه لم يتكلم فيه إلا الدارقطني، وإنما تكلم فيه بأنفاً لئنه، ولم يرض عليها الذهبي، ووثقه إسرائيل بن يونس وجعله الذهبي حافظاً، فلا يرد حديث مثله، ويشهد له ما مر عند المصنف (حديث ٣٥٤) من طريق نافع: «قال: فكان ابن عمر إذا سئل عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض، يقول: وأما أنت طلقته ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك وبانت منك» فظاهره أنه سمع ذلك عن رسول الله ﷺ.

٦ - واحتج النسائي على وقوع الثلاث جميعاً بقصة فاطمة بنت قيس، وفيها: «إنه قد أرسل إليها بثلاث تطليقات، قالت: فقال رسول الله ﷺ: إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة» وقد ورد عند الدارقطني (٤ - ١١ و ١٢) من طريق أبي سلمة: «طلق حفص بن عمرو بن المغيرة فاطمة بنت قيس بكلمة واحدة ثلاثاً» مما يدل على أن هذه الثلاث كانت مجموعة، فعلى هذا احتجاج النسائي بهذه القصة صحيح؛ ولكن ورد عند مسلم ما يعارضه، حيث جاء فيه: «طلقها آخر ثلاث تطليقات»، وفي بعض الروايات: «طلقها طلقة كانت بقيت من ملاقها» مما يدل على أن الثلاث لم تكن مجموعة، فالراجع أن قصة فاطمة بنت قيس لا يصح

الاحتجاج بها لتعارض الروايات، أو لكون رواية مسلم راجحة على رواية الدارقطني، والله أعلم.

٧ - أخرج عبد الرزاق (٦ - ٣٩٣) والطبراني، واللفظ له، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «طلق بعض آبائي امرأته ألفاً فانطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله! إن أبانا طلق أمنا ألفاً، فهل له من مخرج؟ قال: إن أباكم لم يثق الله تعالى فيجعل له من أمره مخرجاً، بانت منه بثلاث على غير السنة، وتسعمائة وسبع وتسعون إثم في عنقه». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ - ٣٣٨) باب فيمن طلق أكثر من ثلاث: «وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي، وهو ضعيف» قلت: قال فيه أحمد: «يكتب حديثه للمعرفة» كما في الميزان (٣ - ١٧) فلذلك ذكرت حديثه هذا اعتضاداً لا استقلاً.

٨ - وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٦ - ٣٩٣ حديث: ١١٣٤٠) من طريق الثوري عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر رجل طلق امرأته ألفاً، وقال: إنما كنت ألعب، فعلاه عمر رضي الله عنه بالدرة، وقال: «إنما يكفيك من ذلك ثلاثة» وأخرجه البيهقي (٧ - ٣٣٤) أيضاً من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل وكلا الطريقين رجالهما رجال الجماعة.

٩ - وأخرج البيهقي (٧ - ٣٣٤) من طريق سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن شقيق سمع أنس بن مالك يقول: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، قال: «هي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره» وكان إذا أتى به أوجعه.

١٠ - وأخرج عبد الرزاق (٧ - ٣٩٤) عن إبراهيم بن محمد عن شريك بن أبي نمر قال: جاء رجل إلى علي، فقال: إني طلقت امرأتي عدد العرفج، قال: تأخذ من العرفج ثلاثاً وتذبح سائرته، قال إبراهيم: وأخبرني أبو الحويرث عن عثمان بن عفان مثل ذلك وشريك بن أبي نمر صدوق يخطيء، كما في التقريب، ولكن بشهد له ما أخرجه البيهقي (٧ - ٣٣٤) من طريقين عن علي رضي الله عنه فيمن طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

١١ - أخرج مالك في موطئه (طلاق البكر ص: ٢٠٧) عن عطاء بن يسار قال: «جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه، قال عطاء: فقلت: إنما طلاق البكر واحدة، فقال لي عبد الله بن عمرو: إنما أنت قاص، والواحدة تبينها، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره».

١٢ - أخرج عبد الرزاق (حديث ١١٣٤٣) عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: إني طلقت امرأتي تسعة وتسعين، وإني سألت فقيل لي: قد بانت مني، فقال ابن مسعود: لقد أحبوا أن يفرقوا بينك وبينها، قال: فما تقول رحمك الله؟ - فظن أنه سيرخص له - فقال: ثلاث تبينها منك، وسائرهما عدوان.

١٣ - وأخرج عبد الرزاق (١١٣٤٤) عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: «من طلق امرأته ثلاثاً، طلقت وعصى ربه» وأخرج البيهقي من طريق عبيد الله بن عمرو عن نافع عن ابن عمر قال: «إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره».

١٤ - وأخرج مالك في الموطأ (باب طلاق البكر ص ٢٠٨): «عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر، قال: فجاءهما محمد بن إياس بن البكير فقال: إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، فماذا تريان؟ فقال عبد الله بن الزبير: إن هذا الأمر ما بلغ لنا فيه قول، فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فإنني تركتهما عند عائشة فاسألتهما ثم اتنا فأخبرنا، فذهب فسالهما، فقال ابن عباس لأبي هريرة: أفنته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة، فقال أبو هريرة: الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره، وقال ابن عباس مثل ذلك.

وإن هذا الحديث يرشدنا إلى أن هؤلاء الخمسة من الصحابة (عبد الله بن الزبير وعاصم ابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وعائشة) كانوا متفقين على وقوع الطلاقات الثلاثة بكلمة واحدة، أما مذهب أبي هريرة وابن عباس فظاهر، وأما عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر، فلأنهما استصعبا هذه المسألة في غير المدخول بها، فلو كان عدد الثلاث لغواً في المدخول بها لما استصعبا ذلك وأفتيا بعدم الوقوع في غير المدخول بها بالطريق الأولى، وإنما استصعبا المسألة لأنها كانت في غير المدخول بها وأما عائشة رضي الله عنها فلأن الظاهر من سياق القصة أنها كانت حاضرة عندما أفتى أبو هريرة وابن عباس بذلك.

فهؤلاء فقهاء الصحابة أمثال عمر وعلي وعثمان وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمرو وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وابن عباس وابن الزبير وعاصم بن عمر وعائشة كلهم مطبقون على وقوع الثلاث ولو نطق بها الرجل في مجلس واحد، وكفى بهم حجة واستناداً.

الجواب عن الأدلة المعارضة:

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه في الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأجوبة مختلفة بسطها الحافظ في الفتح (٩: ٣١٦ - ٣١٩) وأحسنها عندي جوابان:

الأول: أن هذا الحديث قد ورد في صورة خاصة، وهي أن يكرر الرجل لفظ الطلاق بينة التأكيد لا بنية التأسيس، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد، فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأمضاه عليهم قضاء.

وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر: «إن الناس استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» وكذا قال النووي: إن هذا أصح الأجوبة.

والثاني: أن قوله (ثلاثاً) محمول على أن المراد بها لفظ (البتة) كما سيأتي في حديث ركانة، وهو من رواية ابن عباس أيضاً، وهو قوي، ويؤيده إدخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها (البتة) والأحاديث التي فيها التصريح بالثلاث، كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما، وأن (البتة) إذا أطلقت حمل على الثلاث، إلا أن يريد المطلق واحدة فيقبل. فكان بعض رواة الحديث حمل لفظ (البتة) على الثلاث لاشتهار التسوية بينهما، فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ (البتة). وكانوا في العصر الأول يقبلون ممن قال: أردت بالبتة الواحدة، فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم. كذا في فتح الباري.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيده أن الصحابة أجمعوا في عهد عمر على صحة ما قضى به عمر، ولم ينكر أحد ذلك، ولو كان قضاءه قضاء مبتدعاً - والعياذ بالله - أو كان مخالفاً لقضاء رسول الله ﷺ لما رضي بذلك أحد من الصحابة فضلاً عن جميعهم. حتى أن ابن عباس نفسه - وهو الذي يروي حديث الباب وحديث ركانة كليهما - كان يفتي بلزوم الثلاث كما عذمت آنفاً، وقد أخرج أبو داود بسند صحيحه الحافظ في الفتح من طريق مجاهد قال: «كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاثاً، فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه، فقال: ينطق أحدكم فيركب الأحموقة ثم يقول: يا ابن عباس! يا ابن عباس! إن الله قال: ﴿وَمَنْ يَتَيَّ اللَّهُ يَحْمِلْ لَهُ عَمْرَيْنِ﴾ [الطلاق: ٢] وإنك لم تتق الله فلا أجد لك مخرجاً، عصيت ربك وبانت منك امرأتك». فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده حكم من النبي ﷺ ثم يفتي بخلافه إلا لمعنى ظهر له، وروى الخبر أعلم من غيره بما روى.

وأما حديث ركانة الذي يحتج به ابن تيمية وغيره فهو ما أخرجه أحمد وأبو يعنى وصححه عن ابن عباس قال: طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فقال النبي ﷺ: «إنما تلك واحدة فارتجعها إن شئت، فارتجعها».

والجواب عنه أن قصة طلاق ركانة قد اضطربت الروايات فيها، فروي عنه أنه طلق امرأته ثلاثاً كما في حديث ابن عباس عند أحمد، وروي عنه أنه طلق امرأته بلفظ (البتة) كما في حديث ركانة نفسه عند أبي داود، ولذلك أعلم البخاري بالاضطراب وضعفه ابن عبد البر في التمهيد. كما في التلخيص للحافظ (٣ - ٢١٣ رقم: ١٦٠٣) ورواية ابن عباس عند أحمد جعلها الجصاص وابن النعمان منكرة لمخالفتها لرواية الثقات الأثبات الذين رووه بلفظ (البتة) وجعلها الحافظ ابن حجر معلولة في التلخيص الحبير.

وإن أبا داود يثبت قد رجح في سنته أن ركانة إنما طلق امرأته البتة، لما أخرجه هو من

طريق آل بيت ركانة، وأهل البيت أدري بالقصة من غيره، قال الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٦): «وهو تعليل قوي لجواز أن يكون بعض رواته حمل البتة على الثلاث، فقال: طلقها ثلاثاً، فهذه النكتة يفتي الاستدلال بحديث ابن عباس».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والحاصل أن ركانة عليه السلام إنما طلق امرأته بقوله (أنت طالق البتة) ولم ينو بذلك إلا طلاقاً واحداً، فصدقه النبي ﷺ وأذن له بأن ينكحها مرة أخرى، وهو المراد بالارتجاع في الحديث، وزعم بعض الرواة أن المراد بالبتة ثلاث تطليقات فروي الحديث بلفظ الثلاث.

ولو سلم أن الأمر على عكس ما قلنا، وأن ركانة كان طلق امرأته ثلاثاً، فرواه بعضهم بلفظ (البتة)، فلم يجعله رسول الله ﷺ طلاقاً واحداً إلا بعد أن حلفه بأنه لم ينو بذلك إلا تطليقة واحدة، لما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي، وفيه: «فأخبر بذلك النبي ﷺ وقال: والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله ﷺ: والله ما أردت إلا واحدة؟ فقال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله ﷺ، فانظر كيف حلفه رسول الله ﷺ مرتين على أنه لم ينو إلا واحدة، وقدمنا أن دعوى نية التأكيد كانت مسموعة في القضاء على عهد النبي ﷺ لخلو الزمان عن الكذب والخديعة، ولو كانت الطلاق الثلاث تعد واحدة على الإطلاق كما يزعمه ابن تيمية ومن وافقهم، لم يكن رسول الله ﷺ ليحلفه على إرادة الواحدة، لأنه لا حاجة إلى النية حينئذ ولا فائدة في التحليف، فإن ابن تيمية ومن وافقه لا يشترطون النية في ذلك، وإنما يجعلون الثلاث واحدة ولو نواها المطلق ثلاثاً.

فناية ما يدل عليه حديث ركانة أن النبي ﷺ صدقه قضاءً في نية التأكيد، وهو مسلم عندنا، وليس فيه ما يدل على أن الثلاث واحدة ولو نطقها الرجل بنية التأسيس، فسقط الاحتجاج به مطلقاً.

ثم قال القرطبي: «وحجة الجمهور في لزوم من حيث النظر ظاهرة جداً، وهو أن المطلق ثلاثاً لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجاً غيره، ولا فرق بين مجموعها ومفرقها لغةً وشرعاً وما يتخيل من الفرق صوري إلغاء الشرع اتفاقاً في النكاح والعنق والأقارب، فلو قال الولي: أنكحتك هؤلاء الثلاث، في كلمة واحدة انعقد، كما لو قال: أنكحتك هذه وهذه وهذه، وكذا في العنق والإقرار وغير ذلك من الأحكام. واحتج من قال إن الثلاث إذا وقعت مجموعة حملت على الواحدة بأن من قال: أحلف بالله ثلاثاً لا يعد حلفه إلا يميناً واحدة، فليكن المطلق مثله. وتعقب باختلاف الصيغتين، فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل أمد طلاقها ثلاثاً، فإذا قال: أنت طالق ثلاثاً، فكأنه قال: أنت طالق جميع الطلاق، وأما الحالف فلا أمد لعدد أيمانه، فافترقا كذا في فتح الباري.

٣٦٥٩ - (١٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا الصُّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَكَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

٣٦٦٠ - (١٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ؛ أَنَّ أَبَا الصُّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ. أَلَمْ يَكُنِ الْقَلَاثُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ. فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَنَافَعَ النَّاسُ فِي الْقَلَاثِ، فَأَجَارَهُ عَلَيْهِمْ.

(٣) - باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

٣٦٦١ - (١٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ (بِعْنِي الدُّسْتَوَائِي) قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

قال الحافظ: وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نهانا عمر عنها فانتهينا، فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث، للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق، والله أعلم.

١٧ - (٠٠٠) - قوله: (هات من هناتك) (الهنات) جمع (هن) مخففاً ومشدداً، وهو كناية عن شيء لا يذكر باسمه، وربما يطلق على خصال من الشر، كما في مجمع البحار. وقال النووي: المراد بهناتك: أخبارك وأمورك المستغربة.

(٣) - باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

١٨ - (١٤٧٣) - قوله: (عن ابن عباس) إلخ هذا الأثر أخرجه أيضاً البخاري في باب لم يحرم ما أحل الله لك من الطلاق، وابن ماجه في باب الحرام من الطلاق، وأخرجه أحمد في مسند ابن عباس (١ - ٢٢٥) وفيه أثر عمر أيضاً يوافقه.

أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٣٦٦٢ - (١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَشْرٍ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (بَعْنِي ابْنُ سَلَامٍ) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا. وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٣٦٦٣ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَقَّاءُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُثَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُجَيْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قوله: (يقول في الحرام: يمين) إلخ يعني: إذا قال الرجل لامرأته: أنت علي حرام فهو عند ابن عباس يمين يكفرها، واستدل عليه بفعل النبي ﷺ حيث حرم عليه بعض نسائه كما سيأتي.

ثم في قوله: (أنت علي حرام) أربعة عشر مذهباً للفقهاء ذكرها النووي رحمه الله، وحكمه عند الحنفية أن المتكلم بذلك يسأل عن نيته، فإن نوى به الإيلاء أو الظهار أو الطلاق الواحد البائن أو الطلاقات الثلاثة قبلت نيته، وإن لم ينو شيئاً فهو إيلاء عند المتقدمين من مشايخ الحنفية، وطلاق بائن عند المتأخرين، وعليه الفتوى لغلبة العرف، وفي صورتين لا يقبل دعواه في النية، الأولى: أن يدعي أنه تكلم بذلك كذباً، فيرد قوله، ويجعل إيلاء عند المتقدمين، وطلاقاً بائناً عند المتأخرين، والثانية: أن ينوي بذلك طلاقين اثنين، فإنما تقع واحدة بائنة، لأن الاثنين عدد محض لا عبرة بنيته. هذا محصل ما في رد المختار من باب الإيلاء (٣ - ٤٣٤).

وأثر ابن عباس عندنا محمول على الصور التي ذكرنا أنها إيلاء.

وقال الشافعي: إن نوى الطلاق أو الظهار فهو على حسب ما نوى وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة بيمين، ولا يكون ذلك بيميناً، وإن لم ينو شيئاً ففيه قولان للشافعي، أحدهما يلزمه كفارة بيمين، والثاني أنه لغو لا شيء فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام. كذا في شرح النووي، وراجع له بقية المذاهب، وراجع كتب الفقه للفروع.

٢٠ - (١٤٧٤) - قوله: (حدثني محمد بن حاتم) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في الباب الثامن من الطلاق، وفي تفسير سورة التحريم، وفي الباب الخامس والعشرين من الأيمان، وفي باب ما يكره من احتيال المرأة للزوج في كتاب الحيل، وأخرجه أبو داود في الباب الحادي عشر من الأشربة والنسائي في الباب السابع والعشرين من الطلاق، وفي العشرين من الأيمان، وفي الرابع من النساء. وأخرجه أحمد في مسند عائشة (٦ - ٢٢١).

كَانَ يَمُكُّهُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا. قَالَتْ: فَتَوَاطَاْتُ أَنَا وَخَفْصَةُ، أَلَيْسَ مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ. أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِخْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ» فَتَزَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَوَبَّ﴾ [التحریم: ١-٤] (لِعَائِشَةَ وَخَفْصَةَ)

قوله: (فتواطأت) كذا في النسخ المصرية، ووقع في النسخ الهندية (فتواطيت) بالياء، ومثله وقع في نسخة النووي، فقال: «هكذا هو في النسخ (فتواطيت) وأصله (فتواطأت) بالهمز، أي: اتفقت» ووقع في رواية الحسن بن محمد بن الصباح عند البخاري في الطلاق (فتواصيت).

قوله: (أيتنا ما دخل) (ما) ههنا زائدة، وهي محذوفة في رواية الحسن عند البخاري في الطلاق.

قوله: (ريح مغافير) المغافير بفتح الميم جمع المغفور بضم الميم، وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث، وهو من الشجر التي ترعاها الإبل، وهو من الحمض، وفي الصمغ المذكور حلاوة، وذكر أبو زيد الأنصاري أن المغفور يكون أيضاً في العشر وفي الشام والسلم والطلح، كذا في فتح الباري. وقال النووي: له رائحة كريهة ينضحها شجر يقال له العرفط. واختلف في ميم مغفور، فقيل: زائدة، وهو قول الفراء، وعند الجمهور إنها من أصل الكلمة، ويقال له أيضاً مغفار بكسر أوله، قاله الحافظ في الفتح.

ثم لا يظن بمثل عائشة رضي الله عنها أنها احتالت بالكذب، وإنما كان نوعاً من التورية، وذلك أن تسأل رسول الله ﷺ (أكلت مغافير؟) بما يفهم منه أنها وجدت منه ريح مغافير، لا أن تصرح بالكذب، وهذا ظاهر في الرواية الآتية حيث قالت فيها عائشة: «فقل لي: يا رسول الله! أكلت مغافير؟ فإنه سيقول لك: لا، فقل لي: ما هذه الرياح؟» فكل ذلك استفهام، وأما التصريح الذي وقع في هذه الرواية بأنها وجدت منه ريح مغافير، فلعله تصرف من أحد الرواة، والله سبحانه أعلم.

قوله: (ولن أعود له) وزاد في رواية هشام بن يوسف عند البخاري في التفسير: (وفد حلفت، ولا تخبري بذلك أحداً) وبهذه الزيادة يظهر مناسبة قوله: فتزل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] قال عياض: حذف هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد، فصار النظم مشكلاً، فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف، كذا في فتح الباري.

قوله: (فتزل ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾) هذا صريح في أن سبب نزول الآية قصة العسل، وهو أحد الأقوال في تفسير الآية، والفقول الثاني: أنها نزلت في تحریم رسول الله ﷺ مارية القبطية على نفسه وحلفه أن لا يطأها.

وذكر الحافظ في باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها من نكاح الفتح (٩ - ٢٥٣) رواية

﴿وَإِذَا أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَبِيطًا﴾ [التحریم: ٣] لِقَوْلِهِ: (بَلْ شَرِيتُ عَسَلًا).

٣٦٦٤ - (٢١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَعْلَاءِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ.

أخرجها ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن عائشة، وفيها ما يجمع بين القولين، فإنه زاد في آخر قصة العسل متصلاً: «فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباه، فأذن لها، فذهبت، فأرسل إلى جاريته مارية، فأدخلها بيت حفصة، قالت حفصة: فرجعت فوجدت الباب مغلقاً، فخرج ووجهه يقطر، وحفصة تبكي، فعانته، فقال: أشهدك أنها عليّ حرام، انظري لا تخبري بهذا امرأة، وهي عندك أمانة، فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة، فقالت: ألا أبشرك أن رسول الله ﷺ قد حَرَّمَ أمته، فنزلت». فنيين من هذه الرواية أن القصة قد وقعتا معاً^(١)، ونزلت الآية بعدهما، فصحح نسبتهما إلى كلا السببين، والله أعلم.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وبهذا الجمع تظهر مناسبة هذا الحديث بالترجمة، فإما أن يكون واضح الترجمة يشير إلى أن آية التحريم نزلت في قصة العسل وقصة مارية معاً، وفي قصة مارية وقع تحريم المرأة، وهو المقصود بالترجمة، وإما أن يكون ذلك إشارة إلى أن قصة العسل وأمثالها صارت سبباً لإيلاء رسول الله ﷺ من نسائه كما سيأتي تفصيله في الباب اللاحق.

وبهذا يظهر وجه قول ابن عباس في الحديث السابق: «إذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمين يكفرها» وقال: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: ٢١].

٢١ - (٠٠٠) - قوله: (يحب الحلواء والعسل) ليس ذلك من عطف الخاص على العام كما زعم بعضهم، وإنما العام الذي يدخل فيه الجميع هو الحلو يضم الحاء، ووقعت الحلواء في أكثر الروايات بالمد، وفي بعضها بالقصر، وقال الخطابي وتبعه ابن التين: لم يكن حبه ﷺ لها على معنى كثرة التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها، وإنما كان ينال منها إذا أحضرت إليه نيلاً صالحاً، فيعلم بذلك أنها تعجبه، ويؤخذ منه جواز اتخاذ الأطعمة من أنواع شتى، وكان بعض أهل الورع يكره ذلك، ولا يرخص أن يأكل من الحلوة إلا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والعسل، وهذا الحديث يرد عليه، وإنما تورع عن ذلك من السلف من أثر تأخير تناول الطيبات إلى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعاً لا شحاً. كذا في كتاب الأطعمة من فتح الباري (٩) - (٤٨٣).

وذكر أبو منصور الثعالبي في فقه اللغة أن حلوى النبي ﷺ التي كان يحبها هي الجميع

(١) وهذا كله على تقدير صحة قصة مارية، ومن العلماء من أنكر صحتها، كالنسائي رحمه الله.

فَكَانَ، إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُنَّ. فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَأَخْبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَخْبَسُ. فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَخَذَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عَكَّةَ مِنْ عَسَلٍ. فَسَقَّتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً. فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ، لَنُحْتَالِي لَهُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَّةَ.

بالجسيم وزن عظيم، وهو تمر يعجن بلسن. وفيه ردُّ على من زعم أن المراد بالحلوى أنه ﷺ كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء، وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها، وقيل: المراد بالحلوى الفالودج، لا المعقودة على النار، والله أعلم. قاله الحافظ في الفتح.

قوله: (فكان إذا صلى العصر دار) كذا للأكثر، وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة، فقال: الفجر، أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد، ويساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس، ففيها: «وكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس، ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن، فإذا كان يوم إحداهن كان عندها» الحديث أخرجه ابن مردويه، ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلاماً ودعاءً محضاً، والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة أو نقول: إنه كان في أول النهار نارة وفي آخره نارة ولم يكن مستمراً في واحد منهما: ولكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر، ورواية حماد بن سلمة شاذة وراجع عمدة القاري (٩ - ٥٤٩).

قوله: (فسألت عن ذلك) ووقع بيان ذلك في رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن مردويه ولفظه: «فقال عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضواء: إذا دخل على حفصة فانظري ما يصنع، فأخبرتها الجارية بشأن العسل» ذكره الحافظ في باب موعظة الرجل ابنته من النكاح (٩ - ٢٥٣).

قوله: (عكة من عسل) العكة بضم العين ثنية السمن أصغر من القربة وجمعه عكك، كما في القاموس، وكان هذا العسل من الطائف، كما هو مصرح في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وذكره الحافظ.

قوله: (لنحتال له) قال الكرمانى: كيف جاز على أزواج رسول الله ﷺ الاحتيال؟ فأجاب بأنه من مقضيات الغيرة الطبيعية للنساء وهو صغيرة معفو عنها مكفرة، كذا في عمدة القاري.

قوله: (فذكرت ذلك لسودة) قد اختلفت الروايات في تسمية التي كان رسول الله ﷺ يشرب عندها العسل، وفي تسمية من احتالت خلفها، فقد مر في رواية عبيد بن عمير أن صاحبة العسل زينب، والمتظاهرنان عائشة وحفصة، وفي رواية هشام بن عروة أن صاحبة العسل حفصة، والمتظاهرات عائشة وسودة وصفية، وكلتا الروايتين أخرجهما الشيخان، وأخرج ابن مردويه من

وَقُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ سَيَذْنُو بِكَ. فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ

طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة، وأن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان، ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة، أخرجه الطبري وغيره.

فأما رواية السدي فهي مرجوحة بلا ريب، لإرسالها وشذوذها وللكلام المعروف في السدي، وأما الروايات الثلاثة الأخرى فمال الحافظ ابن حجر والعيني والكرمانى والأصيلي إلى حملها على تعدد الوقائع، قالوا: وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة؟ فلما قيل له ما قيل، ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ العسل، فنزلت الآية.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولكن هذا التوجيه بعيد جداً، لكون المؤمن لا يلدغ من حجر مرتين فكيف برسول الله ﷺ؟ ولأنه قد صرح في رواية هشام بن عروة أن سودة قالت: «سبحان الله! والله لقد حرمناه» فإنه يدل بظاهره على أن رسول الله ﷺ كان قد حرم العسل في قصة حفصة، لا أنه ترك الشرب من غير تصريح بتحريم كما زعموا، فالأصح عندي ما اختاره القاضي عياض والقرطبي والنووي من أن رواية عبيد بن عمير هي الراجحة على غيرها، فصاحبة العسل هي زينب والمتظاهرتان عائشة وحفصة، وذلك لوجوه:

الأول: أن طريق عبيد بن عمير أثبت إسناداً، كما صرح به النسائي والأصيلي والنووي والحافظ ابن حجر وغيرهم.

والثاني: أنه أوفق بكتاب الله تعالى حيث قال: ﴿وَإِنْ تَضَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤] و﴿إِنْ تَوَلَّيَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] كل ذلك بصيغة التثنية، وذلك يدل على أنهما كانتا اثنتين كما في رواية عبيد بن عمير، بخلاف رواية هشام، فإنها تدل على أنهن كن ثلاثاً.

والثالث: أن البخاري أخرج عن عائشة أن نساء النبي ﷺ كن حزبين: أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب. فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل، ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبيها، بخلاف حفصة وسودة فإنهما كانتا من حزب عائشة.

والرابع: أن روايات عبيد بن عمير مؤيدة بروايات عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهما، فإنه قد ثبت في حديثيهما أن المتظاهرتين عائشة وحفصة.

فهذا كله مما يرجح رواية عبيد، وكأن الأسماء انقلبت على أحد الرواة في روايات هشام وابن أبي مليكة، صرح بذلك النووي وغيره والله سبحانه أعلم.

وتعقبه الكرمانى فقال: «متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بأكثر الروايات» ولكن الجواب عن ذلك سهل، لأن وقوع الأوهام في الأسماء وفي غيرها مما لا يتأثر به أصل الحديث شائع في

سَيَقُولُ لَكَ: لَا. فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرُّيْحُ؟ (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ هُنَا الرُّيْحُ) فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَفَتْنِي حَفْصَةُ شَرِبَتْ عَسَلًا. فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعَرْفُطُ. وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ. وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ. قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ كَذَبْتُ أَنْ أَبَادَهُ بِالَّذِي قُلْتَ لِي. وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَقًا مِنْكَ. فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَعَاوِيرَ؟ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرُّيْحُ؟ قَالَ: «سَفَتْنِي حَفْصَةُ شَرِبَتْ عَسَلًا» قَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعَرْفُطُ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَسْقِيكَ بَنَةً؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهَا».

قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ، لَقَدْ حَرَمْنَاهُ.....

روايات الأئمة الحفاظ، وذلك لا يقدح في الوثوق بأصل الحديث، كما سبق في أول كتاب الرضاع في تسمية أفلح عم عائشة من الرضاع؛ وقال الحافظ ابن حجر: «لا يلزم من وهم الراوي في لفظه من الحديث أن يطرح حديثه كله» راجع فتح الباري (٩ - ٢٤٩) باب موعظة الرجل ابنته من التكاح تحت حديث عمر: قوله: «فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ».

قوله: (جرست) أي: رعت، وقال الخليل: جرست النحل انعسل تجرسه (من باب نصر) جرساً، إذا لحسته، وقال الحافظ: لا يقال جرس بمعنى رعى إلا للنحل، كذا في فتح الباري.

قوله: (العرفط) بضم العين والفاء من شجر العضاء، والعضاء كل شجر له شوك، ويقال: هو نبات له ورقة عريضة تفرش على الأرض له شوكه حجناء وثمرة بيضاء كالقطن مثل زر القميص خبيث الرائحة، يلحسه النحل، فقيل: هو الشجر الذي صمغه المعافير. قاله العيني.

قوله: (كذبت أن أباده) وفي بعض الروايات (أبادره) وفي بعضها (أناديه) والمعنى أنني كنت أهاب عائشة وأخاف أن تغضب عليّ إذا أنا أبطأت في سؤال رسول الله ﷺ عما علمتني عائشة، فكذبت أن أباده بالسؤال عن ذلك وهو بالباب قيل أن يدخل البيت.

وإنما كانت سودة نهاب عائشة لما تعلم من مزيد حب النبي ﷺ إياها فخشيت إذا خالفها أن تغضبها، وإذا أغضبتها لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي ﷺ، ولا تحتل ذلك، فهذا معنى خوفها منه، قاله الحافظ.

قوله: (فلما دخل على حفصة) يعني في اليوم الثاني.

قوله: (سبحان الله! والله لقد حرمناه) قالت ذلك تنديماً على ما فعلت، وفيه إشارة إلى ورعها، لأنها وافقت أولاً على دفع ترفع حفصة عليهن بمزيد الجلوس عندها بسبب العسل، ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل، ولكن أنكرت بعد ذلك أنه

قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُنِي.

(٠٠٠) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، بِهَذَا، سَوَاءً. وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(٤) - باب: بيان أن تخير امراته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٣٦٦٥ - (٢٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُمِرَ

يَنْتَبِ عَلَيْهِ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَمْرٍ كَانَ يَشْتَهِيهِ وَهُوَ شَرْبُ الْعَسَلِ، فَأَخَذَتْ سُودَةً تَتَعَجَّبُ مِمَّا وَقَعَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ نَجْسِرْ عَلَى التَّصْرِيحِ بِالْإِنْكَارِ، وَلَا رَاجَعَتْ عَائِشَةَ بَعْدَ مَا قَالَتْ لَهَا (اسْكُنِي) بَلْ أَطَاعَتْهَا وَسَكَتَتْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ اعْتِذَارِهَا فِي أَنَّهَا كَانَتْ تَهَايَبُهَا، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي.

قوله: (اسْكُنِي) كأنها خشيت أن يفسد ذلك فيظهر ما دبرته، من احتيائها لحفصة. وفيه ما يشهد بعلو مرتبة عائشة عند النبي ﷺ حتى كانت ضررتها تهايأها وتطبعها في كل شيء، تأمرها به، حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذي هو أرفع الناس قدراً.

ثم في هذا الحديث فوائد؛ منها: أن الغيرة مجبولة في النساء طبعاً فالغيرة تعذر في ما يقع منها من احتيال فيما يدفع عنها ترفع ضررتها عليها بأي وجه كان، قاله الحافظ.

ومنها: أن عماد القسم الليل، وأن النهار يجوز فيه الاجتماع بالجميع بشرط ترك المجامعة إلا مع صاحبة النوبة.

ومنها: أن الأدب استعمال الكنايات فيما يستحي من ذكره، كما في قوله في الحديث «فيدنو منهن» والمراد التقييل والتخضيق لا مجرد الدنو.

ومنها: أن فيه فضيلة الحلواء والعسل لمحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إياهما.

ومنها أن فيه بيان صبر النبي ﷺ غاية ما يكون، ونهاية حلمه وكرمه الواسع. كذا في عمدة القاري (٩ - ٥٥١).

(٤) - باب: بيان أن تخير امراته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٢٢ - (١٤٧٥) - قوله: (أن عائشة قالت) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في باب الغرفة والعلية المشرفة من كتاب المظالم، وفي تفسير الأحزاب، والنسائي في الباب الثاني من النكاح وفي باب التوقيت في الخيار من الطلاق، والترمذي في تفسير الأحزاب، وابن ماجه في باب

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي. فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا. فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوبَكَ» قَالَتْ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبُوبِي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَنِي بِفِرَاقِهِ. قَالَتْ: ثُمَّ

الرجل يخبر امرأته من الطلاق، وأحمد في مسند عائشة (٦ - ١٠٣ و ١٦٣ و ٢٤٨).

قوله: (بتخير أزواجه) اختلفت الروايات في سبب هذا التخيير، فورد في بعضها أن سببه قصة المنظاهرتين وهي قصة العسل، كما عند البخاري في باب موعظة الرجل ابنته من النكاح، وفي بعضها أن سببه سؤال النفقة، كما سيأتي عند المصنف في حديث جابر رضي الله عنه، وفي بعضها غير ذلك، ولما كانت هذه القصص متقاربة ربما اختلفت على من لم يعرف حقيقة الأمر، فنورد لك هذه القصص مرتبة.

فاعلم أن غضبه ﷺ من أزواجه واعتزازه عنهن وتخييرهن كان لأسباب متعددة متوالية، فوقعت أولاً قصة العسل، ثم قصة مارية رضي الله عنها، إن صححت، فحرم رسول الله ﷺ العسل على نفسه من أجل ذلك، فنزلت آيات التحريم، ثم اجتمعت أزواج النبي ﷺ عليه يسأله زيادة النفقة كما سيأتي في حديث جابر، وحدثت بعض الأمور الأخرى التي ستأتي هناك، فألقى رسول الله ﷺ من أزواجه واعتزلهن شهراً، كما سيأتي في حديث عمر وابن عباس، حتى إذا فرغ من إيلانه نزلت آية التخيير التي خير من أجلها رسول الله ﷺ نساءه بين المكث معه وبين الفراق. هذا ما يتلخص من فتح الباري (٨: ٤٠٠ تفسير الأحزاب و ٩: ٢٥٣ و ٢٥٤ باب موعظة الرجل ابنته من النكاح)، والله سبحانه أعلم.

قوله: (فلا عليك أن لا تعجلي) أي: فلا بأس عليك في التأني وعدم العجلة حتى تشاوري أبوك.

قوله: (حتى تستأمرِي أبويك) أي: تطلبي منهما أن يبينَا لك رأيهما في ذلك، ووقع في حديث جابر: «حتى تستشيرِي أبويك» وزاد محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة: «إني عارض عليك أمراً، فلا تفتاني فيه بشيء حتى تعرضيه علي أبويك أبي بكر وأم رومان» أخرجه أحمد والطبري. ويستفاد منه أن أم رومان كانت يومئذ موجودة، فيرد به على من زعم أنها ماتت سنة ست من الهجرة، فإن التخيير كان في سنة سبع، كذا في فتح الباري (٨: ٤٠١).

قوله: (قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه) ووقع في رواية عمرة عن عائشة في هذه القصة: «وخشي رسول الله ﷺ حدائتي» والمراد أن رسول الله ﷺ إنما أمرها باستئمار أبويها خشية أن يحملها صغر السن على اختيار الشق الآخر. وفيه منقبة عظيمة لعائشة من وجوه:

الأول: أنه ﷺ بدأ بها قبل سائر الأزواج، وما ذلك إلا لتفصيلتها عنده.

والثاني: أن النبي ﷺ لم يكن يحب فراقها، حتى عند التخيير، ولذلك أمرها باستئمار أبويها، حباً لها ونصحاً لأمرها.

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أَيْفَئِكُنَّ وَأَسْرِمَكُنَّ سَرَكًا جَمِيلًا﴾ (٢٨) وَلَئِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٢٩) ﴿الْأَحْزَاب: ٢٨، ٢٩﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبُوِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ. قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

٣٦٦٦ - (٢٣) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَادٍ، عَنْ عَصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ النِّسَاءِ مِنَّا. بَعْدَمَا نَزَلَتْ: ﴿زُجْجِيَ مَن نِّسَاءٍ مِّنْهُنَّ وَتَوَتَّى إِلَيْكَ مَن نِّسَاءٍ﴾ [الْأَحْزَاب: ٥١] فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَاكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤَيِّرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي.

والثالث: أنها لم تتوقف في اختيار رسول الله ﷺ فدل ذلك على كمال عقلها وصحة رأيها مع حداثة سنّها، ﷺ وأرضاعها.

قوله: (﴿إِنْ كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الدُّنْيَا﴾) إنَّ الظاهر من الآيات والأحاديث أن النبي ﷺ خيرهن بين الدنيا فيظلفهن، وبين الآخرة فيمسكنهن، وهذا القدر متفق عليه، ثم اختلف العلماء هل كان رسول الله ﷺ فوض إليهن الطلاق، أم وعدهن بالطلاق عند اختيارهن الدنيا؟ فالظاهر من أحاديث عائشة هو الأول، وهو قول مجاهد والشعبي ومقاتل، واختار الحسن وقناة الثاني، وهو المؤيد بما أخرجه أحمد عن علي قال: «لم يخير رسول الله ﷺ نساءه إلا بين الدنيا والآخرة». هذا ملخص ما في عمدة القاري (٩ - ٩٥) وفتح الباري (٨ - ٤٠١).

قوله: (في أي هذا أسأمر؟) تعني أن الأمر واضح لا حاجة فيه إلى مشاورة الأبوين، وفي رواية محمد بن عمرو: «فقلت: فإنني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، ولا أوامر أبوي أبا بكر وأم رومان، فضحك» وفي رواية عمر بن أبي سلمة عند الطبري: (ففرح).

٢٣ - (١٤٧٦) - قوله: (حدثنا سريج بن يونس) هذا الحديث أخرجه البخاري في تفسير الأحزاب وأبو داود في النكاح، والنسائي في عشرة النساء.

قوله: (يستأذِنُنَا إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ النِّسَاءِ) تعني: أنه ﷺ إذا كان في نوبة إحدانا وأراد التوجه إلى الأخرى استأذن صاحبة النوبة، وقولها: (في يوم المرأة) بإضافة اليوم إلى المرأة، ويروي: (في اليوم المرأة) بنصب المرأة، والمراد اليوم الذي تكون فيه نوبتها. وأما قول الله تعالى: ﴿زُجْجِيَ مَن نِّسَاءٍ مِّنْهُنَّ﴾ الآية، فقد مرَّ تفسيره في باب جواز هبتها نوبتها نضرها في أواخر كتاب الرضاع.

قوله: (لم أؤثر أحداً) قال النووي: هذه المناقصة فيه ﷺ ليست لمجرد الاستمتاع ولمطلق

٣٦٦٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ. أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٦٦٨ - (٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ. أَخْبَرَنَا عَثْرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي
خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مُسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ
طَلَاقًا.

العشرة وشهوات النفوس وحفظها التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة
واقرب من سيد الأولين والآخرين والرغبة فيه وفي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه وفي قضاء
حقوقه وحوائجه وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ونحو ذلك، ومثل هذا حديث ابن
عباس وقوله في القدر: «لا أوثر بتصبي منك أحدا» ونظائر ذلك كثيرة.

٢٤ - (١٤٧٧) - قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى التميمي) أخرجه أيضاً البخاري في باب من
خير نساء من الطلاق، وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارمي كلهم في باب الخيار
من الطلاق، وأحمد في مسند عائشة (٦ - ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٧٨).

قوله: (فلم نعه طلاقاً) وفي رواية الشعبي عند البخاري: (فلم يعد ذلك علينا شيئاً) وبه
أخذ الأئمة الأربعة وجمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فقالوا: إذا خير الرجل امرأته
فاختارته لا يقع بذلك طلاق، وحكى الترمذي عن علي أنه يقع بذلك طلاق رجعية^(١)، وحكاها ابن
قدامة عن الحسن أيضاً، وذكره الترمذي عن أحمد، ولكنه رواية إسحاق بن منصور عنه،
والصحيح أن مذهبه مذهب الجمهور، كما صرح به ابن قدامة في المغني (٧ - ١٥٠) وروي عن
زيد بن ثابت أنه يقع به طلاق بائن، كما حكاها عنه الحافظ في الفتح (٩ - ٣٢٢) ونسبه الخطابي
والنقاش إلى مالك، ولكنه لا يصح عنه، والصحيح عنه أنه مع الجمهور، وحديث عائشة هذا
حجة لهم على خصومهم.

ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين، فلو كان اختيارها
لزوجها طلاقاً لاتحدأ، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق، واختيارها لزوجها بمعنى
البقاء في العصمة، كذا في فتح الباري.

هذا إذا اختارت المخيرة زوجها، وأما إذا اختارت نفسها فهي ثلاث عند مالك والليث،
وهو المروي عن زيد بن ثابت، وقال أبو حنيفة: هي واحدة بائنة، وهو المروي عن عمر وابن
مسعود وعلي رضي الله عنهم، وقال الشافعي وأحمد: هي طلاق رجعية، وهو مذهب إسحاق والثوري وابن
أبي ليلى، وهو المروي عن ابن عباس. هذا ملخص ما في فتح الباري والمغني لابن قدامة (٧ -
١٤٢) وعارضة الأحوذى (٥ - ١٤٠).

(١) فما ذكره النووي من أنه يقع عنده طلاق بائن، لم أجده أصلاً، ويرد ما أخرجه ابن أبي شيبه عن علي.

٣٦٦٩ - (٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: مَا أَبَالِي خَيْرَ امْرَأَتِي وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا. بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي. وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَاقًا؟

٣٦٧٠ - (٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

وحجة الحنفية قصة بريرة رضي الله عنها، فإنها خيرت عند عتقها فاختارت نفسها، فلم يملك زوجها الرجعة، حتى كان يطوف في سكك المدينة يبكي عليها ودموعه نسيل على لحيته، ولو ملك رجعتها لما احتاج إلى بكاء ولا شفاعة، فدل على أنه كان فراق بينونة، وليس عند الشافعية والحنابلة في هذا حديث مرفوع. وحجتنا خلاف ما لك أنها لم تطلق بلفظ الثلاث ولا نوت ذلك ولا نواها الزوج، فلم تطلق ثلاثاً كما نو أنى الزوج بالكناية الخفية.

ثم اختلفوا في التخيير هل يتقيد بالمجلس أولاً؟ فعند الأئمة الأربعة يتقيد، وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وجابر رضي الله عنه، وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشعبي والثوري والأوزاعي. وقال الزهري وقتادة وأبو عبيد وابن المنذر ومالك في إحدى الروايتين أن ذلك لا يتقيد بالمجلس، ولها الخيار في المجلس وبعده ما لم يفسخ أو بطلاً. كذا في المغني لابن قدامة (٧ - ١٤٧) وحكاها الحافظ في الفتح عن الحسن ومحمد بن نصر من الشافعية، وعن الطحاوي من الحنفية أيضاً.

واحتجوا بالحديث السابق حيث وقع فيه: «إني ذاكرك أمراً فلا تعجلي حتى تستأمرني أبويك» فإنه ظاهر في أنه فسح لها إذ أخبرها أن لا تختار شيئاً حتى تستأذن أبويها، ثم تفعل ما يشيران به عليها، وذلك يقتضي عدم اشتراط الفور في جواب التخيير.

وأجاب عنه الحافظ في الفتح: «ويمكن أن يقال: يشترط الفور أو ما دام في المجلس عند الإطلاق، فأما لو صرح الزوج بالفسحة في تأخيرها بسبب يقتضي ذلك فيتراخي، وهذا الذي وقع في قصة عائشة، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك». قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهذا الجواب جار على مذهب الحنفية أيضاً، فقد صرح فقهاء الحنفية بأنه إذا زاد الزوج (متى شئت) أو (اليوم) أو لفظاً آخر مما يوسع له في الخيار لم يتقيد بالمجلس. وراجع البحر الرائق (٣: ٣١١).

٢٥ - (٥٠٠). قوله: (ما أبالي خيرت امرأتي واحدة أو مائة) إلخ يعني: لا يقع بذلك شيء مادامت زوجتي تختارني، وقد روى مثل قول مسروق عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وعائشة وعطاء وسليمان بن يسار وربيعة والزهري، كما في عمدة القاري (٩: ٥٤٢).

قوله: (أفكان طلاقاً؟) استفهام إنكار، تعني: لم يكن ذلك طلاقاً.

عاصم، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَرْوَقٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءٍ. فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا.

٣٦٧١ - (٢٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْبَانَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَرْوَقٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَرْنَاهُ. فَلَمْ يَغْدُهُ طَلَاقًا.

٣٦٧٢ - (٢٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَرْوَقٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَرْنَاهُ. فَلَمْ يَغْدُهَا عَلَيْنَا شَيْئًا.

٣٦٧٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَائِيُّ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَرْوَقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ.

٣٦٧٤ - (٢٩) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِبَابِهِ لَمْ يُؤْذَنَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ. قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ. فَدَخَلَ. ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ. فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا، حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ. وَاجِمًا سَاجِدًا. قَالَ: فَقَالَ:

٢٩ - (١٤٧٨) - قوله: (وحدثنا زهير بن حرب) هذا الحديث مما تفرد بإخراجه مسلم من بين الصحاح الستة، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في عشرة النساء كما في تحفة الأشراف للمزي (٢: ٢٩٧) وأخرجه أحمد أيضاً في مسند جابر (٣: ٣٢٨ و ٣٤٢).

قوله: (حوله نساؤه) قال علي القاري: لعل هذا قبل نزول الحجاب ولكن يرد ما حققه الحافظ في الفتح (٨: ٤٠١) و (٩: ٢٥٠) من أن التأخير كان ستة تسع بعد نزول الحجاب. وأما دخول أبي بكر أو عمر على أمهات المؤمنين فلا يلزم منه رفع الحجاب، ويحتمل أن تكون مرتديات، ولعل مسارعتهم إلى الحجاب كان هو السبب في تأخير الإذن بدخولهما، والله سبحانه أعلم.

قوله: (واجماً) وجم الرجل يجم (من باب وعد) وجوماً، إذا أسكته الهم وعلمته الكآبة، فهو واجم أي متهم، كذا في مجمع البحار.

قوله: (قال: فقال) أي: أبو بكر ﷺ في نفسه، ووجه الشيخ علي القاري فجعل قائل هذه المقولة عمر، وسيأتي الرد عليه.

لَأَقُولَنَّ شَيْئاً أَضْحَكَ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ رَأَيْتُ بِنْتَ خَارِجَةَ! سَأَلَتْنِي
الْتَّفَقَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «هُنَّ حَوَلِي كَمَا تَرَى».
يَسْأَلُنِي التَّفَقَّ. فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ.....

قوله: (أضحك النبي ﷺ) وفي بعض النسخ: (يضحك النبي ﷺ) قال النووي: «فيه استحباب
مثل هذا، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزينا يستحب له أن يحدثه بما يضحكه أو يشغله
ويطيب نفسه» اهـ. وقال الشيخ السهروردي رحمه الله في آداب المريدين: «عن علي رضي الله عنه أنه قال: «كان
النبي ﷺ يسر الرجل من أصحابه إذا رآه مغموماً بالمداعبة» كذا في المرقاة لعلي القاري.

قوله: (لو رأيت بنت خارجة) وفي رواية أحمد (٣: ٣٢٨) (بنت زيد)، وهي امرأة أبي
بكر رضي الله عنه، اسمها حبيبة بنت خارجة بن زيد، أو بنت زيد بن الخارجة، كما في الإصابة (٤: ٢٦١)
فنسبت في بعض الروايات إلى أبيها وفي بعضها إلى جدها، ومن هنا يتبين أن قائل هذا
القول أبو بكر رضي الله عنه، ووقع في رواية عبد الملك وأبي عامر وابن لهيعة عند أحمد (٣: ٣٢٨) و
(٣٤٢) التصريح بأن قائله عمر، وصرح علي القاري في المرقاة أيضاً بنسبة هذا القول إلى عمر،
والظاهر أن كل ذلك وهم، لأنني لم أجد في أزواج عمر رضي الله عنه من تسمى بنت خارجة أو بنت
زيد، وإنما أزواجه زينب بنت مظعون، ومليكة بنت جرو، وجميعة بنت عاصم، وأم كلثوم بنت
علي، كما في المعارف لابن قتيبة (١: ١٨٤) وتهذيب الأسماء للنووي (٢: ١٥)، وبنت خارجة
أو بنت زيد إنما كانت زوجة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه. ويدل على أن قائله أبو بكر أنه بادر إلى
القيام إلى عائشة لوجع عنقها قبل أن يقوم عمر، كما هو مصرح في الحديث. ويظهر من كلام
النووي رحمه الله في شرحه أنه جعل هذا القول لأبي بكر دون عمر، لأنه قال: «وفيه فضيلة لأبي بكر
الصديق رضي الله عنه».

قوله: (فوجأت عنقها) وجأ انعتق بجأه (من باب فتح) إذا طمعه، كذا في مجمع البحار،
وفي المغرب: الوجع الضرب باليد، وقال الطيبي: الوجع الضرب والعرب تحترز عن لفظ
الضرب فلذلك عدل إلى الوجع، وفي القاموس: وجأه باليد والسكين كوضعه: ضربه، وجاء
الوجأ بمعنى الدق على ما في النهاية، كذا في المرقاة. ثم هكذا وقع هذا القول في الروايات
الصحيحة بالشرط والإنشاء، ووقع في رواية عند أحمد (٣: ٣٤٢). «يا رسول الله! إن ابنة زيد
سألتني التَّفَقَّ فوجأتها» بطريق الأخبار، ولكن في سنده ابن لهيعة ويروي عنه غير العبادة.

قوله: (فضحك رسول الله). وفي رواية عند أحمد (٣: ٣٢٨): «فضحك النبي ﷺ حتى
بدا نواجذه».

قوله: (يسألني التَّفَقَّ) يعني زيادة التَّفَقَّ على المقدار المعتاد، وإلا فكان رسول الله ﷺ
يعزل نفقة أهله سنة، كما أخرجه الشيخان وغيرهما. قال العيني: «إنهم اجتمعوا يوماً فقلن: نريد
ما تريد النساء من الحلبي حتى قال بعضهن. لو كنا عند غير النبي ﷺ لكان لنا شأن ونباب

يَجَا عُنُقَهَا. فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَا عُنُقَهَا. كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ. فَقُلْنَا: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَداً لَيْسَ عِنْدَهُ. ثُمَّ اعْتَزَلْنَهُنَّ شَهْراً أَوْ تِسْعاً وَعِشْرِينَ. ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ﴾، حَتَّى بَلَغَ، ﴿الْمَحْصَنَاتِ مِنْكُمْ أَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]. قَالَ: قَبِداً بِعَائِشَةَ. فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَغْرِضَ عَلَيْكَ أَمراً أَحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ» قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقُلْنَا عَلَيْهَا الْآيَةُ. قَالَتْ: أَفِيكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ. وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَيِّرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتَ. قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا. إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْعِنِّي مُعْتَنّاً وَلَا مُتَعْتَنّاً. وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيسِراً».

وحلي، وقيل: إن كل واحدة منهن طلبت شيئاً، فطلبت أم سلمة معلماً، وميمونة حلة يمانية، وزينب ثوباً مخططاً، وأم حبيبة ثوباً محولياً، وحفصة ثوباً من ثياب مصر، وجويرية معجزاً، وسودة قطيفة خيبرية، إلا عائشة رضي الله عنها فلم تطلب شيئاً. كذا في تفسير الأحزاب من عمدة القاري (٩: ٩٥)، والله سبحانه أعلم.

قوله: (يجأ عنقها) وفي رواية عبد الملك وغيره عند أحمد: «فقام أبو بكر رضي الله عنه إلى عائشة ليضربها وقام عمر إلى حفصة».

قوله: (فقلن والله لا نسأل) إلخ وزاد أحمد قبله: (فنهاهما رسول الله ﷺ) يعني نهى أبا بكر وعمر عن ضربهما، وهو اللاتق بمكارم أخلاقه ﷺ.

قوله: (ثم اعتزلهن شهراً) وسأني قصة الاعتزال في حديث عمر وابن عباس مفصلة.

قوله: (وأسألك أن لا تخير امرأة) إلخ كأنها أرادت أن تختار بعض نساءه الفراق، قال الحافظ: فيه أن الغيرة تحمل المرأة الكاملة الرأي والعقل على ارتكاب ما لا يليق بحالها، ولكنه ﷺ لما علم أن الحامل لها على ذلك ما طبع عليه النساء من الغيرة ومحبة الاستبداد دون ضرائرها لم يسعها بما طلبت من ذلك. (تفسير الأحزاب من فتح الباري ٨: ٤٠٢).

قوله: (معتناً ولا متعتناً) وفي رواية أحمد: (معنفاً) والمعاني متقاربة، فأما المعتنت فهو من عنته، إذا شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أداءه، والمعتنت هو الذي يطلب زلة غيره، كما في القاموس، وأما التعنيف فهو التشديد والتوبيخ كما في مجمع البحار وغيره. والمراد أنني لا أريد أن أشق على نسائي أو أطلب زلاتهن، فلا أمسك عن إخبارهن باختيارك.

قوله: (ولكن بعثني معلماً ميسراً) زاد أحمد: «لا تسألني امرأة منهن عما اخترت إلا أخبرتها».

(٥) - باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن،
وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَطَاهَرَا عَلَيْهِ﴾

٣٦٧٥ - (٣٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ. حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ سِمَاكِ أَبِي زَمِيلٍ. حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا اعْتَزَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ. فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ. وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَنَ بِالْحِجَابِ. فَقَالَ

ذكر من اختارت نفسها:

ثم قد مر في حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ كلهن قد اخترنه ﷺ، وهو الصحيح المحفوظ، وذكر ابن العربي عن ابن شهاب أن امرأة واحدة منهن اختارت نفسها فذهبت وكانت بدوية اسمها عمرة بنت يزيد الكلابية، اختارت الفراق، فذهبت فابتلاها الله تعالى بالجنون، ويقال: إن أباه تركها نرعى غنماً له فصارت في طلب إحداهن، فلم يعلم ما كان من أمرها إلى اليوم. وذكر ابن سيد الناس عن أبي عمر أن اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان الكلابي، وذكر أنها كانت بعد ذلك تلقت البعر وتقول: أنا الشقية، اخترت الدنيا، ولكن هذه الروايات قد رد عليها ابن العربي في أحكام القرآن (٢: ١٦٢) وابن سيد الناس في عيون الأثر (٢: ٣١٠). وراجع لتحقيق هذه الروايات الإصابة للحافظ ابن حجر تحت ترجمة فاطمة بنت الضحاك الكلابية (٤: ٣٧١). والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٥) - باب: في الإيلاء واعتزال النساء... إلخ]

قوله: (حدثني عمر بن الخطاب) إلخ هذا حديث طويل أخرجه المصنف ههنا مختصراً ومطولاً، وقد أخرجه غيره أيضاً، فربما اختصر وربما فصل، وهو عند البخاري في باب التناوب في العلم، وفي باب الخرفة والعلية من المظالم، وفي باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها من كتاب النكاح، وفي تفسير سورة التحريم، وأخرجه النسائي في باب كم الشهر من الصوم، والترمذي في تفسير سورة التحريم.

قوله: (ينكتون بالحصي) يعني: يضربون بها الأرض كفعل المهموم المتفكر.

قوله: (وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب) استدلل به ابن العربي في أحكام القرآن (٢: ١٦١) وغيره على أن واقعة التخيير كانت قبل نزول الحجاب، ولكن رد عليه الحافظ في الفتح فقال: «هو غلط بَيِّنٌ»، فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي ﷺ زينب بنت جحش، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير، وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله: (ولا حسن زينب بنت جحش)، وسيأتي بعد ثمانية أبواب (في صحيح البخاري) من طريق

عُمَرُ: فَقُلْتُ: لَا أَعْلَمُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ. فَقُلْتُ: يَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَالِي وَمَالُكَ يَا ابْنُ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ. فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُجِبُكَ. وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقْتُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ. فَقُلْتُ لَهَا: أَيَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ:

أبي الضحى عن ابن عباس قال: أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبكين الخ، فحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضي تأخر هذه القصة عن الحجاب، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين، لأنهم قدموا بعد فتح مكة، فأية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان، والحجاب كان سنة أربع أو خمس، قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ومما يقوي قول الحافظ ابن حجر أن حديث عمر في باب موعظة الرجل ابنته من النكاح يدل على أن التخيير وقع بعد قصة العسل، لأن فيه: «فاعتزل النبي ﷺ نساء» من أجل ذلك الحديث حين أفشته حفصة إلى عائشة وهذا الحديث كان في قصة العسل، وكانت قصة العسل مع زينب كما مر، فهذا يظهر أن نكاح زينب كان قبل التخيير، وقد ثبت أن الحجاب إنما نزل في وليمة زينب، فدل على أن التخيير كان بعد نزول الحجاب، وأما حديث الباب فقال فيه الحافظ: «وأحسن محامله عندي أن يكون الراوي لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك قبل الحجاب فجزم به، ولكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب وتخطبه من وراء الحجاب، كما لا يلزم من وهم الراوي في لفظة من الحديث أن يطرح حديثه كله».

قوله: (عليك بعيتك) أي: عليك بخاصتك وموضع شرك، والعبية وعاء يجعل فيه الإنسان أفضل ثيابه ونفيس متاعه، فشبهت بها عائشة حفصة ابنة عمر، والمراد: عليك بوعظ ابنتك حفصة.

قوله: (ولولا أنا لطلقك رسول الله ﷺ) كأنه إشارة إلى ما رواه موسى بن علي عن أبيه عن عقبة بن عامر قال: «طلق رسول الله ﷺ حفصة بنت عمر، فبلغ ذلك عمر، فحنى التراب على رأسه وقال: ما يعبا الله بعمر وابنته بعدها؟ فنزل جبريل من الغد على النبي ﷺ فقال: إن الله يأمرك أن تراجع حفصة رحمة لعمر»، وفي رواية أبي صالح عند أبي يعلى: «دخل عمر على حفصة وهي تبكي، فقال: لعل رسول الله ﷺ قد طلقك، إنه كان قد طلقك مرة ثم راجعك من أجلي، فإن كان طلقك مرة أخرى لا أكلمك أبداً» ذكرهما الحافظ في ترجمة حفصة من الإصابة (٤: ٢٦٥).

وأخرج ابن سعد عن قيس بن زيد مرسلاً: «أن رسول الله ﷺ طلق حفصة بنت عمر فأتاها

هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرِبَةِ. فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غَلَامٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَةٍ الْمَشْرِبَةِ. مُدَلٍّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ. وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَتَحَدَّرُ. فَتَأَذَيْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ. ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا. ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ. ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ. فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

خالاها عثمان وقدامة ابنا مظعون فبكت وقالت: والله ما طلقني رسول الله ﷺ عن شيع. فجاء رسول الله ﷺ فدخل عليها فتجلببت، فقال رسول الله ﷺ: إن جبريل ﷺ أتاني فقال لي: أراجع حفصة فإنها صوامة قوامة، وهي زوجتك في الجنة. راجع طبقات ابن سعد (٨: ٨٤).

قوله: (في المشربة) هو بفتح الراء وبضمها بمعنى الغرفة العلية، وقال ابن فنيبة: هي كالصفة بين يدي الغرفة، وقال الداودي: هي الغرفة الصغيرة، وقال ابن بطال: المشربة الخزانة التي يكون فيها طعامه وشرابه، وقيل لها مشربة فيما أرى لأنها كانوا يخزنون فيها شرابهم، كذا في عمدة القاري (٦: ١٣٧)، وذكر في مجمع البحار أن المشربة بمعنى الخزانة مفتوحة الراء فقط، وأما بمعنى الغرفة فتفتح راءها وتضم.

قوله: (أسكفة) بضم الهمزة والكاف وتشديد الفاء، وهي عتبة الباب السفلى.

قوله: (مدل برجليه) هو اسم فاعل بمعنى التذلية، وهو مد الرجلين إلى الأسفل كالدلو في البئر.

قوله: (على نقير من خشب) النقير هو الجذع المنقور، وفي بعض النسخ: «فقير» وهو بمعنى المنقور، مأخوذ من فقار الظهر، والمراد جذع فيه درج، كذا في شرح النووي.

قوله: (رباح) هو بفتح الراء من موالي رسول الله ﷺ، كان يأذن عليه ﷺ، كما في عيون الأثر (٢: ٣١٤).

قوله: (استأذن لي) وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بواباً يمنع من يدخل إليه بغير إذنه، وأما ما رواه أنس عند البخاري وغيره في المرأة التي وعظها النبي ﷺ فلم تعرفه ثم جاءت إليه: محمولاً على الأوراق التي يجلس فيها للناس، قاله الحافظ في فتح الباري (٩: ٢٥٦).

قوله: (فنظر رباح إلى الغرفة) استيذاناً من النبي ﷺ.

قوله: (ثم نظر إلي فلم يقل شيئاً) وفي رواية البخاري: «فدخل الغلام فكلم النبي ﷺ ثم رجع فقال: كلمت النبي ﷺ وذكرتك له فقصمت». قال الحافظ: يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ نائماً، أو ظن أن عمر جاء يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن.

ثم قد أرشد الحديث إلى أن للإمام أن يحتجب عن بطانته وخاصته عند الأمر بطرفه من

ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ. وَاللَّهِ، لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا. وَرَفَعْتُ صَوْتِي. فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقَهُ. فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ. فَجَلَسْتُ. فَأَذْنَى عَلَيَّ إِزَارَهُ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ. فَتَنَظَّرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ نَحْوِ الصَّاعِ. وَمِثْلُهَا قَرَطًا فِي نَاحِيَةِ الْعُرْقَةِ. وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ. قَالَ: فَأَبْتَدَرْتُ عَيْنَايَ. قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَمَالِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِكَ. وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى. وَذَلِكَ قَبْضٌ وَكِسْرٌ فِي الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ.

جهة أهله حتى يذهب غيظه، ويخرج إلى الناس وهو منبسط إليهم، وإلى الرقق بالأصهار والنجاها منهم إذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبته، وإلى أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام، لأنه ﷺ لو أمر غلامه برد عمر لم يجز لعمر العودة إلى الاستئذان مرة بعد أخرى، فلما سكت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقاً، وإلى أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأذن، وإلى أن الاستئذان مشروع ولو كان الرجل وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها. كذا في فتح الباري.

قوله: (ثم رفعت صوتي) كأنه أراد أن يبلغ صوته إلى النبي ﷺ، وفيه جواز تكرار الاستئذان إذا رجا صاحبه الإذن.

قوله: (أن أرقه) أمر من الرقي بمعنى الصعود، وإلهاء إما للوقوف وإما للتضمير العائد إلى الجذع.

قوله: (قرطاً) القرط بفتحين ورق شجر يقال له السلم، قال أبو حنيفة: القرط أجود ما يدبغ به الألب (يعني الجلود) في أرض العرب، وهي تدبغ بورقه وشمرة، وقال مرة: القرط شجر عظام لها سوق غلاظ أمثال شجر الجوز، ورقه أصغر من التفاح، وله حب يوضع في الموازين، وهو ينبت في القيعان، واحذته قرطة، وبها سمي الرجل قرظة وقریطة، وقال ابن جرلة: أفاقها هو عصارة القرط، وفيه لذع، وأجوده الطيب الرائحة الرزين الصلب الأخضر، يشد الأعضاء المسترخية إذا طبخ في ماء وصب عليها، كذا في تاج العروس للزبيدي.

قوله: (أفريق) هو بفتح الهمزة وكسر الفاء، الأديم المدبوغ قبل أن يخرز، أو قبل أن يشق، وقيل: هو ما دبغ بغير القرط والأرطى وغيرهما من أدبغة أهل نجد، وقيل: هو حين يخرج من الدباغ مفروغاً منه وفيه رائحته، وقيل: أول ما يكون من الجلد في الدباغ فهو منيته، ثم أفريق، ثم يكون أديماً، وجمعه أفق بفتح الهمزة والفاء كأديم وأدم. هذا ملخص ما في تاج العروس.

وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَوْتُهُ. وَهَذِهِ خَزَائِنُكَ. فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟» قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ جَيْنَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ. وَقُلْنَا تَكَلَّمْتُ، وَأَخَمَدُ اللَّهَ، بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَصْدُقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. آيَةُ التَّخْيِيرِ: ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ﴾ (التحریم: ٥) «وَأَنْ تَطْلُقَهَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» (التحریم: ٤) وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَطَلَّقْتُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُحُونَ بِالْخَصَى. يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ. أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرَهُمْ أَنَّكَ لَمْ تَطْلُقْهُنَّ؟

قوله: (وصفوته) صفوة الشيء، بثلاث الصاد، خالصة وما صفا منه، كما في الفاموس والصحيح. والمراد ههنا صفوة خلق الله تعالى عليه الصلاة والسلام.

قوله: (وهذه خزائنتك) قال الحافظ: وفيه جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك، وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول النظر، أشار إلى ذلك النووي، ويحتمل أن يكون نظر في بيت النبي ﷺ وقع أولاً اتفاقاً، فرأى الشعر والقرط مثلاً، فاستقله، فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفوس منه، فلم ير إلا الأهب، فقال ما قال، ويكون النهي محمولاً على من تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء. كذا في فتح الباري (٩: ٢٥٧).

قوله: (فقال: يا ابن الخطاب) وفي رواية للبخاري في النكاح: «فجلس النبي ﷺ وكان متكأً فقال: أو في هذا أنت يا ابن الخطاب؟» قال الحافظ: وهذا يشعر بأنه ﷺ ظن أنه بكى من جهة الأمر الذي كان فيه، وهو غضب النبي ﷺ على نسائه حتى اعتزلهن، فلما ذكر له من أمر الدنيا أجابه بما أجابه.

قوله: (وإن تظاهرا عليه) خطاب لعائشة وحفصة، والمعنى: فإن تتعاونوا عليه ﷺ بما يسوؤه من الإفراط في الغيرة وإفشاء سره، والآية نزلت في تظاهرها في قصة العسل أو في قصة تحريم مارية كما مر تفصيله.

قوله: (أطلقتهن؟ قال: لا) لأنه ﷺ إنما آلى من نسائه شهراً، ولم يطلقهن، وسيأتي ذكر الإيلاء في الحديث الآتي.

قوله: (والمسلمون ينكحون بالخصي) وفيه ما كان الصحابة عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي ﷺ جَلَّتْ أَوْ قُلْتُ، واهتمامهم بما يهتم له ﷺ.

قَالَ: «نَعَمْ. إِنْ شِئْتُ» فَلَمْ أَزَلْ أَحْذُهُ حَتَّى تَحْسَرَ الْعُضْبُ عَنْ وَجْهِهِ. وَحَتَّى كَشَرَ فَضْجُكَ. وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا. ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْتُ. فَتَزَلْتُ أَتَشَبُّ بِالْجَذَعِ وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَنْفِثُ عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمَسُّهُ بِيَدِهِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ. قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ» فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَنَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطْلَقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً. وَنَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا

قوله: (حتى تحسر العضب عن وجهه) يعني انكشف، والكشر: بدو الأسنان، يقال: كشر الرجل عن أسنانه (من باب ضرب) إذا أبدأها في الضحك، والشعر (بفتح الشاء وسكون الغين) مقدم الأسنان، كما في القاموس.

قوله: (أتشبت بالجذع) يعني: أستمسك به خوفاً من السقوط.

قوله: (ما يمس به يده) يعني: لا يمس الجذع لعدم مخافته ﷺ من السقوط، إما لزيادة تمكنه ﷺ، وإما لاعتياده ذلك.

قوله: (إنما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين) وفيه تذكير الحالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها، لأن عمر ﷺ خشي أن يكون ﷺ نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر، فذكره ﷺ، وسيأتي في شرح آخر حديث (٣٥٨٠) جواب إشكال يرد على هذه العبارة، وهو أنه كيف صار هذا اليوم تسعاً وعشرين مع أنه أول يوم اطلع فيه عمر باعتزال النبي ﷺ نساءه.

قوله: (إن الشهر يكون تسعاً وعشرين) قال الحافظ: «وفيه تقوية لقول من قال: إن يمينه ﷺ اتفق أنها كانت في أول الشهر، ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين، وإلا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين» قلت: وهو مذهب الحنفية كما في رد المحتار (٤: ٤٢٤ باب الإيلاء، و٧٩٣ كتاب الأيمان).

قوله: (ونزلت هذه الآية) المشهور في هذه الآية أنها نزلت في الأخبار التي كان المنافقون وغيرهم يشيعونها في المدينة في أمر الحروب، قال ابن عباس: «إذا غزت سرية من المسلمين خبر الناس عنها، فقالوا: أصاب المسلمين (؟) من عدوهم كذا وكذا، وأصاب العدو من المسلمين كذا وكذا، فأفشوه بينهم من غير أن يكون النبي ﷺ يخبرهم به، ولو ردوه إلى الرسول: حتى يكون هو الذي يخبرهم به، وإلى أولي الأمر منهم: أولي الفقه والدين» كذا في الدر المنثور (٢: ١٨٦)، ومثله في تفسير ابن جرير (٥: ١٠٦).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولا يعارضه حديث الباب، لما تقرر في موضعه أنه لا تراحم في أسباب النزول، فيمكن أن يكون لهذه الآية سببان، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن الله تعالى ذكر في الآية أمرين: أمراً من الأمن، وأمراً من الخوف، فلعل الأول سببه ما ذكره

جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْبِ أَذَاعُوا بِهِ. وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَلِطُونَ مِنْهُمْ ﴿٨٣﴾ فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ.

٢٦٧٦ - (٣١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ). أَخْبَرَنِي يَحْيَى. أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُثَيْنٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ. قَالَ: مَكُنْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةِ. فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيَّئَ لَهُ. حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فُحِرَجْتُ مَعَهُ. فَلَمَّا رَجَعَ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، عَدَلُ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ. فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ. ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ. فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ الثَّلَاثِ تَطَاهَرْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَرْوَاحِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَقِصَةٌ وَعَائِشَةُ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ، إِنْ كُنْتُ لَأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيَّئَ لَكَ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ. مَا ظَنَنْتُ أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ. فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ. قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ:

عمر رضي الله عنه في حديث الباب، فإن خبر الطلاق كان في حانة الأمن، والثاني سببه ما ذكره ابن عباس رضي الله عنه، والله أعلم.

قوله: (أخبرني يحيى) والمراد به يحيى بن سعيد الأنصاري كما في الطرق الآتية.

قوله: (فما أستطيع أن أسأله) قال المهلب: فيه توقيف العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغيره عند ذكره، ورتب خلوات العالم ليسأل عما لعله لو سئل عنه يحضرة الناس أنكره على السائل، ويؤخذ منه مراعاة المروءة، كذا في الفتح (٩: ٢٥٥)، ثم قال الحافظ: وفيه حسن تلطف ابن عباس وشدة حرصه على الاطلاع على فتون التفسير، وفيه طلب علو الاستاد، لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر لياخذ عنه، وكان يمكنه الأخذ بواسطة عنه ممن لا يهابه، وفيه حرص الصحابة على طلب العلم وضبط أحوال الرسول ﷺ.

قوله: (عدل إلى الأراك) يعني: عدل عن الطريق المملوكة إلى طريق لا يسلك غائباً ليفضي حاجته، وكان ذلك بمر الظهران كما سيأتي، والأراك شجر معروف نرعاه الإبل.

قوله: (ثم سرت معه، فقلت) قال الحافظ: وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والمشي.

قوله: (فلا تفعل) قال المهلب: وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاظة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ، وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له، كذا في الفتح.

قوله: (قال وقال عمر) قال الحافظ: وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل

وَاللَّهُ، إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْراً. حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ. وَفِيهِمْ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ أَتَمَرَةٍ. إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا! فَقُلْتُ لَهَا: وَمَالِكَ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا؟ وَمَا تَكَلَّفُكَ فِي أَمْرِ أَرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي: عَجَباً لَكَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتِ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْظُرَ يَوْمَهُ غَضَبَانِ. قَالَ عُمَرُ: فَأَخَذَ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجَ مَكَانِي. حَتَّى أَدْخَلَ عَلَى حَفْصَةَ. فَقُلْتُ لَهَا: يَا بَيْتُ! إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْظُرَ يَوْمَهُ غَضَبَانِ. فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَاللَّهِ! إِنَّا لَتُرَاجِعُهُ. فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أَحْذَرُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ. يَا بَيْتُ! لَا تَغْرُنَكَ هَذِهِ النِّبْيَةُ قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا. وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا. ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخَلَ عَلَيَّ أُمُّ سَلَمَةَ. لِقَرَاتِي مِنْهَا. فَكَلَّمْتُهَا. فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: عَجَباً لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ! قَالَ: فَأَخَذْتَنِي أَخْذاً

عن ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان، وخصوصاً إذا كان العالم يعلم أن الطائفة يؤثر ذلك.

قوله: (ما نعد للنساء أمراً) يعني: كنا نحكم عليهن ولا يحكمن علينا، بخلاف الأنصار فكانوا بالعكس من ذلك، وفي رواية يزيد بن رومان: «كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة قضى منها حاجته»، وفي رواية الطيالسي: «كنا لا نعتد بالنساء ولا ندخلهن في أمورنا» كذا في فتح الباري.

قوله: (حتى أنزل الله فيهن ما أنزل) يعني: حتى أمرنا الله بأداء حقوقهن، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وفي رواية البخاري في اللباس: «فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن بذلك حقاً علينا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا».

قوله: (فبينما أنا في أمر أتمرة) يعني: بينما أنا أشاور نفسي في أمر وأفكر فيه.

قوله: (لو صنعت كذا وكذا) يعني: أشارت عليّ بشيء وأغلظت لي فيه، كما هو مصرح في رواية البخاري في اللباس. وفي رواية يزيد بن رومان: «فقممت إليها بقضيب فضربتها به»، فقالت: يا عجباً لك يا ابن الخطاب الخ.

قوله: (تراجع) المراجعة هي التردد في الكلام والمناظرة فيه.

قوله: (لا تغرنك هذه) يعني به عائشة رضي الله عنها، وقد صرح به الراوي في رواية عبد العزيز بن عبد الله عند البخاري في تفسير التحريم. والمراد أن لا تقيسي نفسك على عائشة ولا تسيري سيرها في كل شيء، لأنها أحب إلى رسول الله ﷺ منك، فربما يصدر من دلالها برسول الله ﷺ ما لا يليق بك.

كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدَهَا. وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غَبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ. وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيَةً بِالْخَبَرِ. وَتَحَنُّنٌ جَنِينٌ نَتَخَوَّفُ مَلَكًا مِنْ مُنْكَ عَسَانُ، ذِكْرٌ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا. فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ. فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَدُقُّ الْبَابَ. وَقَالَ: افْتَحْ. افْتَحْ. فَقُلْتُ: جَاءَ الْعَسَانِيُّ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ. اعْتَزَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ:

قوله: (كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي: أخذتني بلسانها أخذاً دفعني عن مقصدي وكلامي، وفي رواية لابن سعد: «فقلت أم سلمة: إي والله، إنا لنكلمه، فإن تحمل ذلك فهو أولى به وإن نهانا عنه كان أطوع عندنا منك، قال عمر: فندمت على كلامي لهن» وفي رواية يزيد بن رومان: «ما يمنعنا أن نغار على رسول الله ﷺ وأزواجكم بغرن عليكم» وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحتة، فكان يسط على النبي ﷺ فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا، كقوله احجب نساءك وقوله لا تصل على عبد الله ابن أبي وغير ذلك، وكان النبي ﷺ يحتمل ذلك لعلمه بصحة نصيحتة وقونه في الإسلام، كذا في فتح الباري.

قوله: (وكان لي صاحب من الأنصار) إلخ وقال النووي: فيه استحباب حضور مجالس العلم واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه اهـ. قلت: وبهذه المناسبة أورد البخاري هذا الحديث في باب التناوب في العلم. وقال الحافظ في الفتح: وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلاً والمأخوذ عنه مفضولاً، ورواية الكبير عن الصغير. وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره، لما علم من حال عمر أنه كان يتعاني التجارة إذ ذاك. كذا في فتح الباري (١: ١٦٨).

قوله: (ملوك عسان) الأشهر أنه غير منصرف، وقيل: منصرف، أفاده النووي.

قوله: (امتلات صدورنا منه) أي: غيظاً أو خوفاً.

قوله: (جاء العسائي) وقد سماه في رواية ابن سعد: الحارث بن أبي شمر.

قوله: (أشد من ذلك) فيه ما كان عليه الصحابة من الاهتمام بما يهتم له رسول الله ﷺ لأنه جعل اعتزال نسائه أشد من طروق ملك الشام العسائي بجيوشه إلى المدينة، وذلك لأنه كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم، واحتمال خلاف ذلك ضعيف، بخلاف الذي توهمه من تطليق رسول الله ﷺ أزواجه، فإن وقوع الغم بذلك متيقن.

قوله: (اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه) وفي رواية سفيان الآتية: «طلق النبي ﷺ نساءه» ولعل الراوي في روايتنا هذه رواها بالمعنى، لأن أكثر الروايات على الطلاق، وأخرج ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال: «لفيني عبد الله ابن عمر ببعض طرق المدينة، فقال إن النبي ﷺ طلق نساءه» وهذا إن كان محفوفاً محمول على أن ابن عمر لافى أبا

رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ. ثُمَّ أَخَذُ نَوْبِي فَأَخْرُجُ. حَتَّى جِئْتُ. فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرِيقِهِ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ. وَغَلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ. فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ. فَأَذِنَ لِي. قَالَ عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ. فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ. وَتَخَتَّ رَأْسُهُ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ. وَإِنَّ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرَطًا مَضْبُورًا. وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ مُعَلَّقَةٌ. فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَبَكَيْتُ. فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ كِسْرَى وَقِصْرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ. وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تُكَوْنَ لِهَمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟»

٣٦٧٧ - (٣٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَفَّانُ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ. أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرْ الظَّهْرَانِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. كُنْخِرَ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرَاتَيْنِ؟ قَالَ: حَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ. وَزَادَ فِيهِ: وَأَنْتِ الْحَجَرُ فَإِذَا.....

وهو يجيء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الأنصاري، ولعل الجزم بالطلاق وقع من إشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس، وأصله ما وقع من اعتزال النبي ﷺ نساءه ولم تجر عادته بذلك، فظنوا أنه طلقهن. كذا في فتح الباري (٩: ٢٤٨).

قوله: (رغم أنف حفصة وعائشة) هو بفتح الغين وكسرهما، أي: لصق بالرغام وهو التراب هذا هو الأصل، ثم استعمل في كل من عجز من الانتصاف وفي الذل والانقياد كرهاً. أفاده النووي.

قوله: (ثم أخذ نوبى) قال النووي: فيه استحباب التجميل بالثوب والعمامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم.

قوله: (بمعجلة) وهي درجة من النخل.

قوله: (ليف) وهو: لحي النخل.

قوله: (مضبوراً) بالنضاد المعجمة يعني: مجموعاً منضداً، وهو من ضمير الكتب (من باب ضرب) إذا جعلها في حزمة كذا في القاموس.

قوله: (أهباءاً) بفتح الحين أو بضمين، جمع الإهاب وهو التجلد قبل الدباغ.

٣٢ - (٥٠٠). قوله: (شأن المرأتين؟) يعني: ما شأن المرأتين؟ وقد صرح في بعض النسخ بحرف الاستفهام، كما في حاشية الشيخ محمد ذهني على صحيح مسلم (١: ٦٧٩).

قوله: (وأنيت الحجر) بضم الحاء وفتح الجيم، جمع حجرة، يريد: بيوت أزواج

فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ. وَزَادَ أَيْضاً: وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهراً. فَلَمَّا كَانَ تِسْعاً وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ
 ٣٦٧٨ - (٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ)
 قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، سَمِعَ عُيَيْنَةَ بْنَ حُنَيْنٍ (وَهُوَ مَوْلَى
 الْعَبَّاسِ) قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ
 تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعاً، حَتَّى ضَجِجْتُهُ إِلَى مَكَّةَ.

الأنبي ﷺ، والحجرة في اللغة الغرفة وحظيرة الإبل، وتجمع على حجرات أيضاً، كما في
 القاموس.

قوله: (في كل بيت بكاء) لما كانت الأزواج فيه من الحزن الشديد لسبب اعتزال النبي ﷺ
 إياهن.

قوله: (وكان ألى منهن شهراً) يعني: حلف على عدم قربانهن، ولم يكن ذلك إيلاء بحسب
 اصطلاح الفقهاء، فإنه لا يكون لأقل من أربعة أشهر، وإنما كان يمينا كسائر الأيمان، وإطلاق
 لفظ الإيلاء عليه في الحديث إطلاق لغوي.

مطلب في الإيلاء:

وأما الإيلاء المصطلح فهو الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر أو أكثر، فإن لم يقربها في
 هذه المدة ولم يكفر بمينه وقع الطلاق البائن عندنا بمجرد مضي المدة وهو رواية عن مالك،
 وقال الشافعي وأحمد وأهل الظاهر: لا يقع الطلاق بمجرد مضي العدة، وإنما يقال للزوج: إما
 أن تجامع وإما أن تطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَّذَيْنِ يُولُونَ مِنْ
 بَنَاتِهِمْ ثَلَاثُ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٢٧﴾ [النساء: ٢٢٦-٢٢٧] فإنه قد ذكر عزم الطلاق بعد التبرص، فدل على أن التبرص لا يقع بمجرد طلاق.

ولنا ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو حنيفة من طريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس
 قال: «إن الغي الجماع وعزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر» راجع جامع مسانيد الإمام (٢: ١٤٦)
 وروى مثله عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت ؓ راجع لتفصيل إعلاء
 السنن (١١: ١٥١) وليس هذا موضع بسط هذه المسألة.

٣٣ - (٠٠٠) - قوله: (وهو مولى العباس) هكذا هو في جميع النسخ: (مولى العباس)^١
 وانصحبح أنه مولى لزيد بن الخطاب، قال البخاري في التاريخ الكبير (٥: ٤٤٦ رقم: ١٤٥١):
 «وقال ابن عينة: مولى آل عباس، ولا يصح؛ حديثه في أهل المدينة».

قوله: (تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ) إنما قال ابن عباس: (تظاهرتا على عهده) ولم
 يقل (تظاهرتا عليه) أدباً منه لأزواج النبي ﷺ، أفاده النووي عن القاضي.

فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ. فَقَالَ: أَذْرِكُنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا. فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبَتْ أَصْبُ عَلَيْهِ. وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرْأَتَانِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ.

٣٦٧٩ - (٣٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ (وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ) (قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ). أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصاً أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ مِنَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَوَّيَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَحَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]. حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ. فَلَمَّا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ. فَتَبَرَّرَ. ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ. فَتَوَضَّأَ. فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرْأَتَانِ مِنَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا: ﴿إِنْ نَوَّيَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَحَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعْجَباً لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! (قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ، وَاللَّهُ! مَا سَأَلُهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمْهُ) قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ. ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ. قَالَ: كُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ. فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ. فَطَفِيقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ. قَالَ: وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ

قوله: (أذركني بإداوة من ماء) ليس المراد أن يأتي ابن عباس بالماء ليستنجي به عمر ﷺ، وإنما ذهب عمر ﷺ لقضاء حاجته وبعث ابن عباس ليأتي بالماء لوضوئه في أثناء ذلك، واستنجى عمر بالحجارة، وهو المراد بقول ابن عباس في الرواية الآتية: (عدل عمر وعدلت معه بالإداوة فتبرر ثم أتاني فسكبت إلخ) ومن ثم قال الحافظ (٩ - ٢٥٥): (وفيه إثبات الاستجمار في الأسفار وإبقاء الماء للوضوء).

٣٤ - (٠٠٠) - قوله: (عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور) هو القرشي النوفلي التابعي الثقة روى له الجماعة، وليس له عن ابن عباس غير هذا الحديث، كما في عمدة القاري (١) - (٤٩٦).

قوله: (قال الزهري: كره والله) إلخ أراد الزهري أن يبين منشأ قول عمر: (واعجباً لك يا ابن عباس) فقال: إنه كره هذا السؤال لما كان يتضمن جوابه نوع شين على ابنته حفصة، ولكنه لم يكتفِ بجوابه ديانة منه ﷺ، ولكن القرطبي استبعد قول الزهري، لأن عمر أوصاه في نفس الحديث بأن يسأله عما يشاء ولا يمنعه من ذلك الحياء والמהابة، فكيف يكره هذا السؤال. والأصح أنه ﷺ إنما تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته في علم التفسير وعظيم موقعه في نفس عمر ومع كونه حريصاً على العلم.

قوله: (في بني أمية بن زيد) أي في مواضعهم، فسميت البقعة باسم من نزلها، كذا في

زَيْدٍ، بِالْعَوَالِي. فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي. فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي. فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ قَوْلَ اللَّهِ، إِنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَهُ. وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. فَأَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ. فَقُلْتُ: أُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُمُ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَدْ خَابَ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ. أَفَتَأْمُرُ إِحْدَاكُمُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ. فَإِذَا هِيَ قَدْ هَدَّكَتْ. لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُسْأَلِيهِ شَيْئًا. وَسَلِّبْنِي مَا بَدَا لَكَ. وَلَا يُعْرَفَنَّ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ (يُرِيدُ عَائِشَةَ). قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ. فَكُنَّا نَتَنَاقَشُ التَّرَاوِيحَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَتَرَنَّمُ يَوْمًا وَيُتَرَنَّمُ يَوْمًا. فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوُحْيِ وَغَيْرِهِ. وَآتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ: أَنْ غَسَّانُ تَنْعِلُ الْخَيْلَ لِيُغَزَّوْنَا. فَتَرَنُّ صَاحِبِي. ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضَرَبَ بَابِي. ثُمَّ نَادَانِي. فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ. قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا. بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَهْوَنُ. صَلُّوا

عمدة القاري وبنو أمية هؤلاء فرع من أوس، كما يؤخذ من الفتح (٩ - ٢٤٤).

قوله: (بالعوالي) جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق، وكانت منازل الأوس.

قوله: (ما تنكر أن أراجحك) تعني: أي شيء تنكر في مراجعتي إياك.

قوله: (جارتك) أي ضرتك، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها، والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورها المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسيًا، وقال القرطبي: اختار عمر تسميتها جارة أدباً منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين، كذا في الفتح.

قوله: (أوسم) أفعل التفضيل من الوسامة، وهي العلامة، والمراد أجمل، كأن الجمال وسمه أي أعلمه بعلامة. والمعنى: لا تغتري بكون عائشة تفعل ما تهيتك عنه، فإنها تدل بجمالها وحب النبي ﷺ إياها، فلا تغتري بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزل، كذا في فتح الباري. وفيه تأديب الرجل ابنته وقربته بالقول لأجل إصلاحها وتزوجها.

قوله: (جار من الأنصار) سماه ابن القسطلاني (عتبان بن مالك) والصحيح أنه (أوس بن خنيس بن عبد الله بن الحارث) حكاه الحافظ (٩ - ٢٤٤) عن ابن سعد.

قوله: (تنعل الخيل) هو بضم التاء، يعني يجعلون لخيولهم نعالاً لغزونا، والمراد التهيؤ للقتال.

قوله: (وأطول) يعني: أشد، وفي رواية البخاري في النكاح: (وأهول).

النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ. فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَبِرَتْ. قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَايِنًا. حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَدْتُ عَلَى يَبَاسِي. ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي. فَقُلْتُ: أَطْلَقُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: لَا أَذْرِي. هَا هُوَ ذَا مُعْتَرِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ. فَأَتَيْتُ عُلَامًا لَهُ أَسْوَدٌ. فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ. فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ. فَاِنْظَرْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْجَنَّةِ فَجَلَسْتُ. فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ. فَجَلَسْتُ قَلِيلًا. ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجْدُ. ثُمَّ أَتَيْتُ الْعُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ. فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ. فَوَلَّيْتُ مُذْبِرًا. فَإِذَا الْعُلَامُ يَدْعُونِي. فَقَالَ: ادْخُلِي. فَقَدْ أُذِنَ لَكَ. فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِذَا هُوَ مُشْكِيٌّ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ. قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ. فَقُلْتُ: أَطْلَقْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، لَوْ رَأَيْتَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ. قَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ. فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ. فَتَعَصَّيْتُ عَلَى امْرَأَتِي يَوْمًا. فَإِذَا هِيَ تُزَاجِعُنِي. فَأَتَكَزْتُ أَنْ تُزَاجِعَنِي. فَقَالَتْ: مَا تُشْكِرُ أَنْ أُزَاجِعَكَ؟ قَوْلَ اللَّهِ، إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُزَاجِعُنَّهُ. وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَخَبِرَ. أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعُصْبِ رَسُولِهِ ﷺ. فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَغْرُوكَ أَنْ

قوله: (فدخلت على حفصة وهي تبكي) لما اجتمع عندها من الحزن على فراق رسول الله ﷺ ولما تتوقعه من شدة غضب أبيها عليها، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه: (والله إن كان طلقك لا أكلمك أبداً) كما في فتح الباري.

قوله: (ثم غلبني ما أجد) وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك التاني المألوف، قاله الحافظ.

قوله: (على رمل حصير) بفتح الراء وإسكان الميم، وفي رواية: (على رمال) والمراد به النسيج.

قوله: (فقلت الله أكبر) إنما كبر تعجباً لما علم خلاف ما أخبره الأنصاري، أو كبر حامداً لله على ما أنعم به عليه من عدم وقوع الطلاق، وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد: (فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن في بيوتنا فعلمنا أن عمر سأل) أطلقت نساءه؟ (فقال: لا، فكبر، حتى جاءنا الخبر بعد) كذا في الفتح.

قوله: (فتبسم رسول الله ﷺ) فيه أن شدة الوطأة على النساء مذمومة، لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة الأنصار في نساءهم وترك سيرة قومه، قاله المهلب كما حكى عنه الحافظ.

كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْ سَمَ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ. فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ: أَسْتَأْنِسُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ» فَجَلَسْتُ. فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي النَّيْتِ. قَوْلُ اللَّهِ! مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئاً يَزِدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَاءَ ثَلَاثَةٍ. فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أَمْرِي. فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ قَارِسَ وَالرُّومِ. وَهُمْ لَا يَغْبِضُونَ اللَّهَ. فَاسْتَوَيْتُ جَالِساً ثُمَّ قَالَ: «أَفْبِي شَيْئاً أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلْتَ لَهُمْ طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرُ لِي. يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَأَنِّ أَقْسَمُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرٌ مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِمْ. حَتَّى غَائِبَهُ اللَّهُ غَرْ وَجَلُّ.

قوله: (استأنس يا رسول الله)؟ الظاهر من كلمة إجابته ﷺ أن الاستئناس هنا هو الاستئذان في الأنس والمحادثة، ويدل عليه قوله (فجلست) ولا يبعد فيه تقدير الاستفهام، ودل الحديث على أن الإنسان إذا رأى مهموماً وأراد إزالة همه ومؤانسته بما يشرح صدره ويكشف همه، ينبغي له أن يستأذنه في ذلك، لئلا يأتي بما لا يوافقه فيزيده همًا.

وأما في رواية البخاري في النكاح، فقد وقعت هذه الجملة في أول دخول عمر على النبي ﷺ، ولفظه: (ثم قلت وأنا قائم استأنس يا رسول الله لو رأيته في الخ) وفيه احتمالان: الأول، أن يكون استأذناً كما في رواية مسلم، والثاني: أن يكون المعنى: ثم قلت وأنا قائم مستأنساً، أي متبصراً هل يعود رسول الله ﷺ إلى الرضا؟ أو هل أقول قولاً أطيب به وقته وأزيل عنه غضبه؟ وذلك من قولهم: استأنس الطيبي: أي: تبصر هل يرى قانصاً فيحذره. كذا في شرح الشيخ محمد ذهني على صحيح مسلم (١ - ٦٨١).

قوله: (شيثاً يرد البصر) أي: ما يحمله على إعادة النظر إليه، قاله الذهني.

قوله: (عجلت لهم طيباتهم) قال القاضي عياض: هذا مما يحتج به من يفضل الفقر على الغنى، لما في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا بقوته من الآخرة مما كان مدخراً له لو لم يتعجله، قال: وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ الكفار هو ما تألوه من نعيم الدنيا ولا حظ لهم في الآخرة، كذا في شرح النووي.

قوله: (استغفر لي) أي: عن جرأتي بهذا القول بحضرتك، أو عن اعتقادي أن التجملات الدنيوية مرغوب فيها، أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعاشهم. وفيه كراهة سخط النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً، والاستغفار من وقوع ذلك، وطلب الاستغفار من أهل الفضل، كذا في فتح الباري.

قوله: (أن لا تدخل علينا شهراً) تقدم رواية سماك أن عمر رضي الله عنه ذكره ﷺ بذلك، ولا منافاة بينهما، لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة، وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها، فكأنهما تواردا على ذلك.

٣٦٨٠ - (٣٥) قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: لَمَّا مَضَى بَشْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. بَدَأَ بِي. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا. وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ بَشْعٍ وَعِشْرِينَ. أَعُدُّهُنَّ. فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ بَشْعٌ وَعِشْرُونَ» ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوبَكَ». ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ». حَتَّى بَلَغَ: «أَجْرًا عَظِيمًا» [الاحزاب: ٢٨-٢٩]. قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ، وَاللَّهِ، أَنَّ أَبُوبِي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا اسْتَأْمِرُ أَبُوبِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ.

قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسَلْنِي مُتَعْتًا». قَالَ قَتَادَةُ: صَعَتْ قُلُوبُكُمْ. مَا لَتْ قُلُوبُكُمْ.

ثم ههنا إشكال قوي، وهو أنه قد مرَّ قول عمر في آخر حديث (٢٥٧٦): (ثم نزل نبي الله ﷺ ونزلت، فنزلت أنشئت بالجنح، ونزل رسول الله ﷺ كأنما يمشي على الأرض ما يمشه بيده، فقلت: يا رسول الله! إنما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين) وظاهره يدل على أن النبي ﷺ نزل عقب ما خاطبه عمر، فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوماً، ومسياق أول الحديث يدل على أنه تكلم معه في نفس اليوم الذي أخير فيه باعتزال النبي ﷺ أزواجه، وكيف يمهل عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم في ذلك، وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد، حتى قام ورجع إلى الغرفة واستأذن؟ وكذلك يستبعد جداً أن لا يطعن عمر على اعتزاله ﷺ تسعة وعشرين يوماً، ثم بطلع عليه في آخر يوم.

وأجاب عنه الحافظ بأن قوله: (فتنزل) أي: بعد أن مضت المدة، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي ﷺ في تلك المدة التي حلف عليها، فانقر أنه كان عنده ﷺ عند إرادته النزول، فنزل معه، ثم خشي أن يكون نسي، فذكره كما ذكرته عائشة. كذا في فتح الباري (٩ - ٢٤٩ و ٢٥٠).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وههنا احتمال آخر، وهو أن يكون عمر مطلعاً على اعتزاله ﷺ نساءه قبل مجيء جاره الأنصاري إليه، وكان يتردد إليه في هذه المدة، حتى إذا تمت ثمانية وعشرون يوماً؛ شاع الخبر بأنه ﷺ طلق نساءه، فأتاه جاره الأنصاري بهذا الخبر الجديد، ففرغ عمر إلى النبي ﷺ في اليوم التاسع والعشرين وكلمه في ذلك ثم نزل معه وقال ما قال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٦) - باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

٣٦٨١ - (٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؛ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ.

(٦) - باب: المطلقة البائن لا نفقة لها

٣٦ - (١٤٨٠) - قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى) هذا الحديث أشار إليه البخاري في باب قصة فاطمة بنت قيس من كتاب الطلاق، وأخرجه في باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها، وأخرجه النسائي في باب الرخصة في الطلاق الثلاث المجموعة (٢: ٨٣)، وفي الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها، وفي باب نفقة البائنة وفي نفقة الحامل المبتوتة (٢: ١٠٢ و ١٠٣)، وأبو داود في نفقة المبتوتة (١: ٣١١ - ٣١٣) من انطلاق، والترمذي في باب المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة من الطلاق، وفي باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه من النكاح، وابن ماجه في باب من طلق ثلاثاً في مجلس واحد، وفي باب هل تخرج المرأة في عدتها، وفي باب المطلقة ثلاثاً هل لها سكنى ونفقة، وأحمد في مسند فاطمة بنت قيس (٦: ٤١١ - ٤١٧)، والبيهقي في باب مقام المطلقة في بينها، وباب قول الله عز وجل: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِعَهْدٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ١٩] من كتاب العدد (٧: ٤٣١) وباب المبتوتة لا نفقة لها من كتاب النفقات (٧: ٤٧١).

قوله: (عن فاطمة بنت قيس) هي القرشية النهرية أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية، يقال: إنها كانت أكبر منه بعشر سنين، وكانت من المهاجرات الأول، وكانت ذات جمال وعقل وكمال، وفي بينها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وخطبوا خطبتهم المأثورة، وقال الزبير: وكانت امرأة نجوداً، يعني نبيلة، قال أبو عمر: روى عنها الشعبي وأبو سلمة، كذا في عمدة القاري (٩: ٦١٨).

قوله: (أن أبا عمرو بن حفص) اسمه عبد الحميد، وقال النسائي: أحمد، وقال غيره: اسمه كنيته، وهو أبو عمرو بن حفص، ويقال: أبو حفص بن عمرو المخزومي، وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة، فخرج مع علي رضي الله عنه لما بعث النبي ﷺ إلى اليمن، فبعث إليها بتطليقة ثالثة بقيت لها، ومات هناك، وقيل: بقي إلى خلافة عمر رضي الله عنه، ورجح الحافظ الأول في فتح الباري (٩: ٤٢١).

قوله: (طلّقها البتّة) يعني: طلقها طلاقاً بانّت بها عنه وصارت مبتوتة، والذي يتلخص ومن مجموع الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فبانّت بها، كما سيأتي عند المصنف في حديث (٣٥٨٦ و ٣٥٨٨).

وَهُوَ غَائِبٌ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ. فَسَخَطَتْهُ. فَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا نِكَاحُ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ. فَعَجَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ». فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي. اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَهْمِي. تَضَعِينَ ثِيَابَكَ».

قوله: (وهو غائب) فيه أن حضور المرأة ليس بشرط لوقوع الطلاق.

قوله: (فأرسل إليها وكيله) وهو الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة، كما سيأتي عند المصنف من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث (٣٥٨٨).

قوله: (بشعير) وفصلته في طريق أبي بكر بن أبي الجهم بخمسة أصع تمر وخمسة أصع شعير، كما سيأتي في حديث (٣٦٠١)، وقد وقع في طريق ابن أبي الجهم عند النسائي (عشرة أقفزة، خمسة شعير وخمسة تمر)، وعند الترمذي (عشرة أقفزة، خمسة شعيراً خمسة برأ) قال الأبي: وكان إرسا هذا الشعير متعة فحسبته هي النفقة الواجبة عليه.

قوله: (فسخطته) أي: لم ترض بهذا القدر وتقاتته، كما سيأتي.

قوله: (ليس لك عليه نفقة) سيأتي الكلام عليه.

قوله: (أم شريك) هي الأنصارية، قيل: هي بنت أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد، وقيل: بنت خالد بن حيش الخزرجية، وقيل: هي بنت أبي العكر بن سمي، وذكرها ابن أبي خيثمة من طريق قتادة قال: وتزوج النبي ﷺ أم شريك الأنصارية النجارية، وقال: إني أحب أن أتزوج في الأنصار، ثم قال: إني أكره غير الأنصار فلم يدخل بها، وقد أخرج مسلم في قصة الجساسة في آخر الكتاب أنها كانت امرأة غنية من الأنصار عظيمة النفقة في سبيل الله عز وجل: ينزل عليها الضيفان، هذا ملخص ما في الإصابة للمحافظ.

قوله: (اعتدي عند ابن أم مكتوم) وكان ابن عم لها، كما سيأتي في حديث (٣٦٠٤) وذكره النسائي والدارمي أيضاً.

جواز نظر المرأة إلى الرجل:

قوله: (فإنه رجل أهمل) قال النووي: «احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي، بخلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى: ﴿لِّلْمُؤْمِنَاتِ لَئِنْ أَقْبَلْنَ مِنْ أُنْثَىٰ مِمَّا يَكْفُرْنَ لَأَكْبِرَنَّ عَلَيْهُنَّ لَبَاسُهُنَّ يَغْفُوْنَ مِنْ أُنْثَىٰ مِمَّا يَكْفُرْنَ﴾ [النور: ٣٠] ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَكْفُوْنَ مِنْ أُنْثَىٰ مِمَّا يَكْفُرْنَ﴾ [النور: ٣١] ولأن الفتنة مشتركة وكما يخاف الافتتان بها، تخاف الافتتان به، ثم احتج النووي بقوله ﷺ «لَا أَمَّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ» «أفعمباوان أنما؟» ثم قال: «وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه

فَإِذَا حَلَلْتُ فَأَذِنِي» قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ.....

إذن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها، وهي مأمورة بغض بصرها فيمكنها الاحتراز من النظر بلا مشقة، بخلاف بيت أم شريك».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وأما من قال بجواز نظر المرأة إلى الرجل فاستدل بما أخرجه البخاري في باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم عن عائشة قالت: رأيت النبي ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد، حتى أكون أنا الذي أسأله وقال الحافظ نحته: «وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبي، بخلاف عكسه، وهي مسألة شهيرة، واختلف الترجيح فيها عند الشافعية، وحديث الباب يساعد من أجاز، وقد تقدم في أبواب العيدين جواب النووي عن ذلك، بأن عائشة كانت صغيرة السن دون البلوغ، أو كان قبل الحجاب... ولكن تقدم ما يعكس عليه، وأن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة، وأن قدومهم كان سنة سبع، ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة فكانت بالغة، وكان ذلك بعد الحجاب».

«وحجة من منع حديث أم سلمة المشهور: «أفعميا وان أنتما؟» وهو حديث أخرجه أصحاب السنن، وإسناده قوي. والنجم بين الحديثين احتمالان تقدم الواقعة، أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره تيهان (مولي أم سلمة) شيء يمنع النساء من رؤيته، لكون ابن أم مكتوم أعمى، فلعله كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به».

ثم قال الحافظ: «ويقوي الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقبات، لثلا يراهن الرجال، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلا يراهن النساء، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين. وبهذا احتج الغزالي على الجواز، فقال: نسنا تقول إن وجه الرجل في حفا عورة كوجه المرأة في حقه، بل هو كوجه الأمد في حق الرجل، فبحرم النظر عنه خوف الفتنة فقط، وإن لم تكن فتنة فلا» راجع فتح الباري (٩: ٢٧٧).

قوله: (فإذا حللت فأذني) يعني: إذا انتقضت عدتك فأخبرني، كأنه ﷺ كان يريد منذ ذاك أن يخطبها بأسامة بن زيد رضى الله عنه، وعليه فدل الحديث على جواز التعريض بالخطبة أثناء العدة.

قوله: (أبو جهم) هو ابن حذيفة القرشي العدوي، وهو غير أبي جهيم الذي روي عنه في التيمم والمرور بين يدي المصلي، قال الزبير بن بكار: كان من مشبحة قريش، وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ عنهم النسب، قال: وقال عمي: كان من المعمرين، حضر بناء الكعبة مرتين حين بنتها قريش، وحين بناها ابن الزبير، وهو أحد الأربعة الذين ثوئوا دفن عثمان، وأخرج البيهقي من طريق حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه، قال: لما أصيب عثمان

فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ. وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ.

أرادوا الصلاة عليه، فمنعوا، فقال أبو الجهم: دعوه فقد صلى الله عليه ورسوله وأخرج ابن أبي عاصم عنه قال: «لقد تركت الخمر في الجاهلية، وما تركتها إلا خشية على عقلي» كذا في الإصابة للحافظ (٤: ٣٥)

وثبت ذكره في الصحيحين من طريق عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «صلى النبي ﷺ في خمصة لها أعلام، فقال: اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم واثبوني بأنيجانية أبي جهم، فإنها ألهمتني أنفاً عن صلاتي» أخرجه البخاري في باب الأكسية والخمائن من كتاب اللباس (٢: ٨٦٥).

وهو الذي اشتهرت قصته في سقيه بعض شهداء يرموك، فقد روى ابن سابط أن أبا جهم ابن حذيفة العدوي قال: «انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عمي، ومعني شنة من ماء وإناء، فقلت: إن كان به رمق سقيته من الماء، ومسحت به وجهه، فإذا أنا به ينشغ، فقلت له: أسقيك؟ فأشار أن نعم، فإذا رجل يقول (آه) فأشار ابن عمي أن انطلق به إليه، فإذا هو هشام بن العاص أخو عمرو بن العاص، فأتيته، فقلت أسقيك؟ فسمع آخر يقول: (آه)؛ فأشار هشام أن انطلق به إليه، فجيته فإذا هو قد مات، ثم رجعت إلى هشام، فإذا هو قد مات، ثم أتيت ابن عمي، فإذا هو قد مات» أخرجه عبد الله بن المبارك في باب هوان الدنيا على الله عز وجل من كتاب الزهد والرقائق (ص: ١٨٥) حديث (٥٢٥).

قوله: (فلا يضع عصاه عن عاتقه) كناية عن كثرة ضربه للنساء، ووقع بذلك التصريح فيما سيأتي من رواية ابن أبي الجهم عند المصنف، ولغظه: (وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء)، وفي طريق وكيع عنه: (منه شدة على النساء)، وفي روايته عند النسائي: (أما أبو جهم فرجل شديد على النساء)، وفي رواية عبد الرحمن بن عاصم عند النسائي: (أما أبو الجهم فرجل أخاف عليك فسقاسته) والفسقاسة: العصا، كما حكاه ابن الأثير في جامع الأصول (٨: ١٤١) عن الأزهري، وبهذا يتبين خطأ من قال إنه كناية عن كثرة الأسفار.

قوله: (وأما معاوية فصعلوك) هو فقير لا مال له ولا اعتماد ولا احتمال، كما في مجمع البحار أطلقه على معاوية مجازاً، ومبالغة في قلة ماله، ويؤخذ منه جواز المبالغة، وفي رواية للنسائي (ترب لا مال له)، وفي أخرى له: (رجل أملق من المال)، وفي أخرى له: (غلام من غلمان قريش لا شيء له).

ودل الحديث على أن المرأة لا بأس لها أن تنظر في مال خاطبها، هل يقدر على تكفلها أم لا؟ فإن كان قليل المال بما يتعسر عليه أن يعول امرأة أعرضت عنه.

ودل الحديث أيضاً على أن بيان عيب الخاطب إلى المخطوبة في سياق المشورة ليس من الغيبة المنهي عنها.

انكحني أسامة بن زيد فكرهته ثم قال: «انكحني أسامة» فتكحنته. فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت به.

وفي الحديث فضيلة ظاهرة لمعاوية رضي الله عنه، لأن النبي ﷺ لم يذكر في وجه الإعراض عنه إلا قلة مائه، والله سبحانه أعلم.

قوله: (انكحني أسامة بن زيد) استدل به الترمذي على أن خطبة الرجل على خطبة أخيه إنما يحرم إذا علم من المرأة ركونها إلى الخاطب الأول، فأما إذا لم يعلم ذلك فلا بأس، وإلا لما خطبها ﷺ لأسامة بعد ما علم بخطبة أبي جهم ومعاوية رضي الله عنه، ولكن سيأتي في حديث (٣٥٩٦) أن أسامة كان قد خطبها مع معاوية وأبي جهم وأنها قد ذكرت لرسول الله ﷺ خطبة هؤلاء الثلاث جميعاً، فاختر رسول الله ﷺ أسامة بن زيد، وعليه فلا ينهض هذا الاستدلال بهذا الحديث.

قوله: (فكرهته) لعلها كرهته لعدم كفاءته لها، لأنها قرشية وهو من الموالي، أو تكون أسامة دميماً أسود، وبهذا تبين أن النكاح في غير الكفو لا بأس به إذا كان لأجل الدين والعلم والخلق.

قوله: (فاغتبطت به) على البناء للمفعول، يعني: صارت مغبوبة تغتبطها النساء لحظ كان لها من أسامة رضي الله عنه، وقيل: هو بالبناء للمعروف بمعنى المسرة، والله أعلم.

مسألة النفقة والسكنى للمبتوتة:

اعلم أن العلماء قد اتفقوا على وجوب النفقة والسكنى للمعتدة الرجعية، واختلفوا في المبتوتة على ثلاثة أقوال مشهورة:

١ - قال أبو حنيفة وأصحابه: لها النفقة والسكنى على كل حال، سواء كانت حاملاً أو غير حامل، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وبه قال حماد وشريح والنخعي والثوري وابن شبرمة والحسن بن صالح وعثمان البتي، وهو رواية عن ابن أبي ليلى.

٢ - قال أحمد وإسحاق وأهل الظاهر: لا نفقة لها ولا سكنى إلا إذا كانت حاملاً، وبه قال الحسن البصري وعمر بن دينار وطاوس وعطاء بن أبي رباح وعكرمة والشعبي، وروي ذلك عن إبراهيم وابن أبي ليلى أيضاً.

٣ - قال الشافعي ومالك: لها السكنى على كل حال، ولا نفقة لها إلا إذا كانت حاملاً، وبه قال الأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيدة، وروي ذلك عن ابن أبي ليلى أيضاً. هذا ملخص ما في عمدة القاري (٤: ٦١٩) وأحكام القرآن للجصاص (٣: ٥٦٥) سورة الطلاق.

احتج أحمد وإسحاق على عدم النفقة والسكنى بحديث الباب حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، فإنه صريح في عدم وجوبهما.

وأما الشافعي ومالك رحمهما الله فاستدلا بقول الله عز وجل: ﴿أَتَكْفُرُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْكُمْ وَلَا تَضَارُّهُمْ لِمَتَّعُوا عَلَيْهِمْ إِنْ كُنْ أُولَئِكَ حَمَلَ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعُوا حَمْلَهُمْ﴾ (الطلاق: ٦) فإنه سبحانه وتعالى جعل لها السكنى مطلقاً، وقيد وجوب النفقة بأن تكون حاملاً، والمفهوم حجة عند الشافعي، فظهر أنه لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً.

وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فاستدل على مذهبه بالكتاب والأحاديث والآثار والقياس:

١ - قال الله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى النَّسَبِ﴾ (البقرة: ٢٤١) والمطلقات ههنا نعم الرجعية والمبتوتة، والمتاع يعم النفقة والكسوة، قال ابن جرير في تفسيره (٢ - ٣٤٢): «يعني: تعالى ذكره بذلك ولمن طلق من النساء على مطلقها من الأزواج متاع، يعني بذلك ما يستمتع به من ثياب وكسوة ونفقة أو خادم إلخ».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ربما يخطر بالبال أن معنى النفقة في هذه الآية أظهر، وذلك بدليل الآية التي سبقتها وهي: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّاتُ مِنْكُمْ نِسَاؤُهُمْ لَأَرْزُقَهُمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ (البقرة: ٢٤٠) والمتاع ههنا بمعنى النفقة والسكنى عند الجميع، وقد ساق ابن جرير على ذلك أقوال جماعة من الصحابة والتابعين، فيمكن أن يكون الله سبحانه وتعالى أعقبه بحكم متاع المطلقات لما عسى أن يتوهم أن المتاع - وهو النفقة والسكنى - خاص بالمتوفى عنها، فدفع هذا التوهم بقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ﴾ إلخ، والله سبحانه أعلم.

٢ - قال الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمُؤْمَرَةِ لَهُ زَوْجُهُمْ وَكَسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٣) والسياق في المطلقات ولا فرق بين المبتوتة والرجعية.

٣ - قال الله عز وجل: ﴿أَتَكْفُرُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْكُمْ وَلَا تَضَارُّهُمْ لِمَتَّعُوا عَلَيْهِمْ إِنْ كُنْ أُولَئِكَ حَمَلَ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعُوا حَمْلَهُمْ﴾ (الطلاق: ٦) وقد ذكر الإمام أبو بكر الجصاص ثلاثة أن هذه الآية تدل على وجوب النفقة على المطلق بوجوه ثلاثة:

الأول: أن السكنى لما كانت حقاً في مال، وقد أوجبه الله بنص الكتاب، إذ كانت الآية قد تناولت المبتوتة والرجعية، فقد اقتضى ذلك وجوب النفقة إذ كانت السكنى حقاً في مال، وهي بعض النفقة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَارُّهُمْ﴾ والمضارة تقع في النفقة كما تقع في السكنى، (بل وترك النفقة من أكبر الإضرار، كما يقول القرطبي في تفسيره (١٨ - ١٦٧).

الثالث: قوله تعالى ﴿لِمَتَّعُوا عَلَيْهِمْ﴾ والتضييق قد يكون في النفقة، وقال المارديني: «فإن

قبل: المراد به السكنى إذ التضييق إنما هو في المكان، قلنا: هذا حمل للكلام على التكرار، إذ السكنى مذكور أولاً لقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ مَكَتُمْ﴾، وفيما قلنا إثبات فائدة أخرى - ولأن منع النفقة تضيق، ومنع السكنى ليس بتضييق، إذ الواجب أن نقيم في مكان واحد، فإذا منعها منه تقيم حيث شاءت، وذلك توسعة، ذكر ذلك القدوري في التجريد كذا في الجوهر النقي بهامش البيهقي (٧ - ٧٧٦).

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ﴾ [الطلاق: ٦] فلا حجة في مفهومه، كما تقرر من مذهب الحنفية، وإنما خصه الله سبحانه وتعالى بالذكر لأن مدة الحمل ربما تطول، فنية بذلك الناس على أن لا يحملهم طول المدة على ترك الإنفاق عليهن، وذكر أن ذلك واجب عليهم حتى يضعن حملهن، ولم يكن هذا الشرط للاحتراز عن غير الحاملة.

والدليل على ذلك أن هذه الآية تنتظم الرجعية والمبتوتة كتنبيها، ولا خلاف أن الرجعية لها النفقة وإن كانت غير حامل، فظهر أن مفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ﴾ غير معتبر في حق الرجعية إجماعاً، فكذلك ينبغي في المبتوتة، وما أحسن ما قاله الجصاص بثبوت النفقة في أحكام القرآن (٣ - ٥٦٥ و ٥٦٦)، تفسير سورة الطلاق:

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ قد انتظم المبتوتة والرجعية، ثم لا تخلو هذه النفقة من أن يكون وجوبها لأجل الحمل، أو لأنها محبوسة عليه في بيته، فلما اتفق الجميع على أن النفقة واجبة للرجعية بالآية لا للحمل، بل لأنها محبوسة عليه في بيته وجب أن تستحق المبتوتة النفقة لهذه العلة، إذ قد علم ضمير الآية في عليه استحقاق النفقة للرجعية، فصار كقوله ﴿فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ لعله أنها محبوسة عليه في بيته، لأن الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزلة المتطوق به.

ومن جهة أخرى، وهي أن نفقة الحامل لا تخلو من أن تكون مستحقة للحمل، أو لأنها محبوسة عليه في بيته، فلو كانت مستحقة للحمل لوجب أن الحمل لو كان له مال أن ينفق عليها من ماله، كما في نفقة الصغير في مال نفسه، فلما اتفق الجميع على أن الحمل إذا كان له مال كانت نفقة أمه على الزوج لا في مال الحمل، دل على أن وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته... فإن قيل: فما فائدة تخصيص الحامل بالذكر في إيجاب النفقة؟ قيل له: قد دخلت فيه المطلقة الرجعية ولم يمنع نفي النفقة لغير الحامل، فكذلك في المبتوتة، وإنما ذكر الحمل لأن مدته تطول وتقصّر، فأراد إعلامنا وجوب النفقة مع طول مدة الحمل التي هي في العدة أطول من مدة الحيض^(١).

(١) أحكام القرآن للجصاص (٣: ٥٦٥ و ٥٦٦)، تفسير سورة الطلاق.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ثم هناك وجه رابع لدلالة هذه الآية على وجوب النفقة للمبتوتة، وذلك أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ هذه الآية: «أسكنوهن من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم» كما ذكره الألوسي في روح المعاني (٢٨ - ١٣٩) سورة الطلاق ولا تنزل القراءة الشاذة عن كونها في منزلة خبر الواحد.

٤ - أخرج الدارقطني في سننه (٤ : ٢١، رقم: ٥٩ من كتاب الطلاق) من طريق حوب ابن أبي العالية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة» وقد حقق العلامة العثماني في إعلاء السنن^(١). أن رجاله ثقات على اختلاف في بعضهم، وكلهم رجال مسلم إلا شيخ الدارقطني وشيخه.

واعترض عليه عبد الحق في أحكامه - كما حكى عنه الزيلعي - بأن أبا الزبير مدلس، فلا يحتج بمنعته عن جابر حتى يصرح بسماعه عنه، فكل ما رواه غير الليث عن أبي الزبير لا يحتج به إذا لم يكن فيه سماع، وأجاب عنه العلامة العثماني في إعلاء السنن بأن مسلماً أورد عدة أحاديث في صحيحه من طريق أبي الزبير عن جابر، وهي غير مروية عن الليث^(٢)، فتبين أن القاعدة التي ذكرها عبد الحق غير مسلمة لدى الإمام مسلم، وإلا لما أورد هذه الطرق في صحيحه.

واعترض عليه عبد الحق ثانياً بأن حوب بن أبي العالية لا يحتج به ولكنه من رجال مسلم، كما في تهذيب التهذيب، وغاية أمره أنه راوٍ اختلفوا فيه، ومثله لا ينزل عن الحسن، وقال المارديني: «إن قيل: حرب ضعفه ابن معين. قلنا: اختلف قوله فيه، كذا ذكر المزني وغيره، وقد وثقه عبيد الله بن عمر القواريري، وبكفيه أن مسلماً أخرج له في صحيحه»^(٣).

٥ - أخرج الطحاوي في شرح (معاني الآثار ٢ - ٣٥) من طريق حماد بن سلمة عن حماد^(٤) عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، فأتى النبي ﷺ فقال: لا نفقة لك ولا سكنى، قال: فأخبرت بذلك النخعي، فقال: قال عمر بن الخطاب - وأخير بذلك^(٥) -

(١) إعلاء السنن (١١ : ١٠٤) باب أن المطلقة المبتوتة لها السكنى والنفقة.

(٢) قلت قد مر ذلك في باب جواز دخول مكة بغير إحرام من كتاب الحج في صحيح مسلم (١ : ٤٣٩) فإنه أخرج من طريق معاوية بن عمار الذهني عن أبي الزبير عن جابر بطرق مختلفة، وليس فيه ليث ولا نصريح بسماع.

(٣) الجوهر النقي بهامش البيهقي كتاب النفقات (٧ : ٤٧٧).

(٤) هو حماد ابن أبي سليمان، وقد صرح بذلك الجصاص في أحكام القرآن (٤ : ٥٦٦).

(٥) يعني أخير عمر رضي الله عنه بقصة فاطمة، وما رواه المارديني في الجوهر النقي عن القاضي إسماعيل صريح في ذلك.

لنا بشاركي آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله ﷺ لقول امرأة لعلها أوهمت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لها السكنى والنفقة)، وأخرجه القاضي إسماعيل وابن حزم أيضاً، كما ذكر عنهما العاردين في الجوهر النقي.

فهذا حديث مرفوع صريح في وجوب السكنى والنفقة للمبتوتة، وإبراهيم النخعي وإن لم يدرك عمر، غير أن مراسيله صحيحة إلا حديثين، كما حكى العاردين عن ابن معين، وليس هذا الحديث منهما، ذكر ابن عبد البر في التمهيد أن مراسيل النخعي صحيحة، وذكر بسنده عن الأعمش: «قلت للنخعي: إذا حدثني حديثاً فأُسند، فقال: إذا قلت: عن عبد الله فاعلم أنه عن غير واحد، وإذا سميت لك أحداً فهو الذي سميت» قال أبو عمر: «في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيد»^(١) وذكر في موضع آخر أن مراسيله عن ابن مسعود وعمر صحاح كلها، وما أرسل منها أقوى من الذي أسند، حكاه يحيى القطان وغيره كذا في الجوهر النقي.

٦ - سيأتي عند المصنف في حديث الباب تحت الرقم ٣٥٩٧ من طريق أبي أحمد (وهو الأثيري) عن عمار بن رزق عن أبي إسحاق أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بعد سماع حديث فاطمة: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة» فقد صرح فيه عمر رضي الله عنه بأن قصة فاطمة معارضة بالكتاب والسنة جميعاً، وحكم الكتاب والسنة في المبتوتة أن لها السكنى والنفقة، وقد تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي (أنسنة كذا) في قوة الحديث المرفوع، فلو لم تكن عند عمر سنة مرفوعة في هذا الباب لما رد حديث فاطمة.

واعترض عليه البيهقي بأن يحيى بن آدم قد رواه عن عمار بن رزق ولم يقل فيه (وسنة نينا) وإنما هو تفرد من أبي أحمد الزبيري، ويحيى بن آدم أحفظ منه، وأجاب عنه العاردين بأنه لا تعارض بين رواية يحيى بن آدم والزبيري، فإن الزبيري لم يخالفه، وإنما زاد زيادة لم يذكرها يحيى، والزبيري أمام حافظ قال فيه محمد بن بشار: ما رأيت رجلاً أحفظ من الزبيري، فلهذه زيادة من ثقة فوجب أن تقبل.

ثم إن الزبيري لم يتفرد بهذه الزيادة، فإن له شواهد ومتابعات تالية:

(١) - سيأتي عند المصنف في هذا الباب (رقم: ٣٥٩٨) من طريق أحمد بن عبد الله الضبي، حدثنا أبو داود وحدثنا سليمان بن معاوية عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزق بقصته.

(١) - التمهيد (١: ٣٧ و ٣٨) باب بيان التدليس ومن قبل نقفه وقبل مرسنه إلخ.

(٢) - أخرج البيهقي من طريق أشعث بن سوار، عن الحكم وحماد، عن إبراهيم، عن الأسود عن عمر رضي الله عنه قال فيه (وسنة نبينا) واعترض عليه البيهقي بأن أشعث بن سوار ضعيف، ولكنه يصلح للمتابعة لأنه وقد وثقه العجلي وابن معين، وقال ابن عدي: لم أجد لأشعث متناً منكراً، إنما يغلط في الأحايين في الأسانيد ويخالف. وهو ممن أخرج له مسلم في المتابعات، كما في ميزان الاعتدال.

(٣) - قال البيهقي: «ورواه الحسن بن عمار عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن الخليل عن عمر رضي الله عنه، قال فيه: «وسنة نبينا» ثم اعترض عليه البيهقي بأن الحسن بن عمار ضعيف، والكلام في الحسن بن عمار معروف، ولكن أكثر ما نقلوا عليه روايته عن الحكم، وأما روايته عن غيره فلا تنزل عن كونها متابعة.

(٤) - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٥ - ١٤٧) قال: «حدثنا جرير عن مغيرة، قال: ذكرت لإبراهيم حديث فاطمة بنت قيس فقال إبراهيم: لا ندع كتاب الله وسنة رسوله لقول امرأة إلخ» وذكر قول إبراهيم هذا من طريق وكيع عن سفيان عن سلمة ابن كهيل أيضاً. وبمثلته أخرج عبد الرزاق في مصنفه (باب عدة الحلي ونفقتها ٧ - ٢٤ حديث: ١٢٠٢٧).

(٥) - وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أيضاً (٥ - ١٤٨) قال: «حدثنا وكيع قال نا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: قال عمر: «لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة».

فهذه متابعات خمسة لرواية أبي أحمد الزبيري، كلهم ذكروا الكتاب والسنة جميعاً، فلا وجه لرد هذه الزيادة بمجرد الظن من غير دليل.

٧ - ثم إن مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه مؤيد بآثار عمر وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وإبراهيم النخعي والشعبي وشريح كما أخرج عنهم ابن أبي شيبة، وسيأتي عند المصنف (رقم ٣٦٠٦). عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت: ما لفاطمة خير أن تذكر هذا، قال: تعني قولها لا سكنى ولا نفقة، وأخرجه البخاري عن عروة أيضاً ولفظه: «عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة ألا تتقي الله تعني في قولها لا سكنى ولا نفقة» وقد أخرج الطحاوي أن فاطمة كانت إذا ذكرت شيئاً من ذلك رماها أسامة بن زيد بما كان في يده؛ فهذا كله يدل على أن المبتوتة تستحق السكنى والنفقة جميعاً عند هؤلاء الصحابة، وإنما أنكر عليها عمر رضي الله عنه بمحض من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر ذلك عليه منكر، فدل تركهم الإنكار عليه أن مذهبهم كمذهبه.

وأما فاطمة بنت قيس رضي الله عنها فالذي يظهر من مجموع الروايات أنها طلبت النقلة من بيت زوجها لكونه في مكان وحش، وكانت تذر وتطيل لسانها على أحمائها، فأخرجها النبي صلى الله عليه وسلم

٣٦٨٢ - (٣٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ).

وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) كِلَايَهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؛ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ انْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونَ. فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ، لَا غِلْمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُضِلُّحَنِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذْ مِنْهُ شَيْئًا. قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى».

٣٦٨٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي أُنَاسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. فَأَخْبَرْتَنِي؛ أَنَّ زَوْجَهَا الْمُخْرُومِيَّ طَلَّقَهَا. فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا. فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ. فَانْقِلِي. فَأَذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. فَيَكُونِي عِنْدَهُ. فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى. تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ».

٣٦٨٤ - (٣٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ). أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. أَخَذَتْ النُّصْحَاكَ بْنَ قَيْسٍ، أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ الْمُخْرُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى النِّسْنِ. فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ.

عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرَحَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِقَدْحَةٍ مَبْنُوتَةٍ﴾ [الطلاق: ١] وقد روي عن ابن عباس في تفسير الفاحشة أنه قال: هو أن تذر على أهله، كما أخرجه عنه عبد الرزاق^(١).

وأما النفقة فقد ورد في حديث الباب أن وكيل زوجها أرسل إليها بنفقة شعير، ولكنها ثقافته، فيمكن أن يكون رسول الله ﷺ منعها من الزيادة عليها، فزعمت أن المبتوتة لا تستحق النفقة، وإنما أنكر عمر عليها بهذا الزعم، ويحتمل أيضاً أنها لما انتقلت من بيت زوجها منعت من النفقة أيضاً، لأن النفقة جزاء الاحتماس وقد فات. والله سبحانه أعلم، ثم رأيت الجصاص يثبته قد أول حديث فاطمة بعين ما ذكرت، فقال: «قلما كان سبب النقلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة، فسقطت نفقتها وسكنها جميعاً» راجع أحكام القرآن (٣: ٥٦٨) من سورة الطلاق.

٣٧ - (١٠٠) - قوله: (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) هو بالياء المشددة، نسبة إلى قارة.

٣٨ - (١٠٠) - قوله: (نفقة دون) كذا روي بالإضافة، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب النكاح باب إلا أن يأتي بفاحشة مبنوتة (٦: ٣٢٣ رقم: ١١٠٢٢).

فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ. فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتٍ مَبْنُوءَةٍ. فَقَالُوا: إِنَّ هَذِهِ حَفْصَ طَلْقِ امْرَأَتِهِ ثَلَاثًا. قَهْلُ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ. وَغَلِيظُ الْعِدَّةِ». وَأُرْسِلْ إِلَيْهَا: «أَنْ لَا تُسَبِّحَنِي بِنَفْسِكَ». وَأَمْرُهَا أَنْ تُنْقَلِ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ. ثُمَّ أُرْسِلْ إِلَيْهَا: «أَنْ أُمِّ شَرِيكِ يَأْتِيهَا أَنْهَا جُرُونَ الْأَوَّلُونَ. فَاذْطَلِفِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ الْأَعْمَى. فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ جِمَارَكَ، لَمْ يَرْكُ» فَاذْطَلَفْتُ إِلَيْهِ. فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَتَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ خَارِثَةَ.

٣٦٨٥ - (٣٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو. حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. قَالَ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا. قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَفَنِي ابْنَتُهُ. فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهَا أَبْتِغِي الثَّقَفَةَ. وَافْتَضُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. عَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو: «لَا تَقْوِيَنِي بِنَفْسِكَ».

٣٦٨٦ - (٤٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ضَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَزْوٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْأَمْغِيرَةِ. فَطَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ. فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

النصفة، والندون: الرديء الحقيق، قال الجوهري: ولا يشتق منه فعل، حكاه النووي.

قوله: (فانطلق خالد بن الوليد) قد سبق أن خالدًا ﷺ كان ابن عم لأبي حفص زوج فاطمة.

قوله: (لا تسبيني بنفسك) يعني لا تفعل شيئا من تزويج نفسك قبل إعلامك لي بذلك، وإنما قال ذلك رسول الله ﷺ لأنه كان يريد أن يخطبها بأسماء، وهذا هو التعريض بالخطبة، وهو جائز لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّسْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

٣٦٨٧ - (٤٠٠) - قوله: (كتبت ذلك من فيها كتاباً) الكتاب هنا مصدر لكتبت، والمراد أنني كتبت هذا الحديث بعد سماعه من فمها.

٤٠ - (٤٠٠) - قوله: (آخر ثلاث تطليقات) يعني: أنه قد طلقها ثلاثين. ثم راجعها، وكانت هذه الطلقة الثالثة، وقد مر في باب طلاق ثلاث ما أخرجه الدارقطني بخلافه، وأن ما أخرجه المصنف هو الراجح.

تَسْتَفِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا. فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى. فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقَةِ مِنْ بَيْتِهَا. وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٣٦٨٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ. حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ.

٣٦٨٨ - (٤١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ. فَأُرْسِلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ وَعِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ بِتَفْقِهِ فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ، مَا لَكَ نَفَقَةً إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا. فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا. فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ» فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا. فَقَالَتْ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَكَانَ أَعْمَى. تَضَعُ بَنَاتُهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا. فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَتَتْهَا النَّبِيَّ ﷺ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَأُرْسِلَ إِلَيْهَا مَرْوَانُ قَبِيصَةَ بِنْتُ ذُوَيْبٍ يُسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ. فَحَدَّثَتْهُ بِهِ. فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ. سَنَأْخُذُ بِالْعَصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ فَاطِمَةُ، حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ: قَبِنِي وَبَيْنَكُمْ

٤١ - (١٠٠) - قوله: (فأذن لها) قال النووي: هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر، وهو البذاءة على أحمائها أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك، وأما لغير حاجة فلا يجوز لها الخروج وستأتي في الباب القادم مذاهب الفقهاء في هذا الصدد إن شاء الله.

قوله: (فأرسل إليها مروان) ووجه دخول مروان في هذه القصة ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧: ٢٢ حديث ١٢٠٢٥) عن معمر عن الزهري قال: «أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عمرو بن عثمان طلق وهو غلام شاب، في إمرة مروان، ابنة سعيد بن زيد، وأمها ابنة قيس فطلقها ابنة، فأرسلت إليها خالتها فاطمة بنت قيس، فأمرتها بالانتقال من بيت زوجها عبد الله بن عمرو، فسمع ذلك مروان، فأرسل إليها، فأمرها أن ترجع إلى مسكنها، فسألها ما حملها على الانتقال، قبل أن تنقضي عدتها؟ فأرسلت تخبره أن فاطمة بنت قيس أفتتها بذلك، وأخبرتها أن رسول الله ﷺ أفتاها بالخروج، أو قال: بالانتقال، حين طلقها أبو عمرو بن حفص المخزومي، فأرسل مروان قبيصة بنت ذويب إلى فاطمة بنت قيس ليسألها عن ذلك، ثم ساق الحديث بمثل ما ذكره المصنف.

قوله: (سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها) العصمة هنا: الثقة والأمر القوي

الْقُرْآنُ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] الْآيَةُ. قَالَتْ: هَذَا يَحْتَمِلُ كَانَتْ تَهُ مُرَاجَعَةً. فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا؟ فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا؟

الصحيح الذي اعتصم به الناس وعملوا عليه ووقع في بعض النسخ (الفضية) بدل (العصمة)، فانه الثوري والسوسي.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وفيه دليل على أن تعامل الناس كان بخلاف حديث فاطمة بنت قيس في أمر السكنى، فهو حجة على من ينفي السكنى للمطلقة، وقد احتج المارديني بقول مروان هذا على نفي النفقة أيضاً، ولكنه ضعيف، لأن سياق قول مروان في أمر السكنى والخروج، وسيأتي قول فاطمة: فكيف تقولون لا نفقة لها؟ وهو يدل على أن مروان ومن وافقه لا يشيرون النفقة للمبتوتة، والله أعلم.

قوله: (قالت: هذا لمن كانت له مراجعة) إلخ أرادت به الرد على قول مروان من منعه المبتوتة من الانتقال من بيتها، واستدللت عليه بأن الآية إنما تضمنت نهي غير المبتوتة، بقرينة قول الله سبحانه بعد ذلك: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، تقول: وأي أمر يحدث بعد تمام الطلاقات الثلاث؟ بخلاف غير المبتوتة، فإنها بصدد أن يحدث لمطلقها أمر، إما بالإرتجاع، أو باستئناف نكاح.

وأجاب عنه الجصاص في أحكام القرآن (٣: ٤٦٤) بأن أول الآية ينظم المبتوتة والرجعية جميعاً، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَيْرِ حِسَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] والدليل على ذلك أن كل من أراد طلاق امرأته مأمور بهذه الآية أن يطلقها للعدة، ويدخل فيه من لم يبق من طلاقها إلا واحدة، فهو مأمور أيضاً بأن يطلقها في ظهرها فتيين أن أول الآية شامل لكل من أراد الطلاق، سواء أراد الطلاق الرجعي أو البائن فكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ﴾ يشمل الجميع. أما قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَلِلَّهِ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ بَعَدَ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [١] فَإِذَا بَلَغَ الْأُمَّهَاتُ فَأُنْصِبْنَ لَهُنَّ صَرْفُورًا أَوْ قَارِئًا مَعْرُوفًا﴾ [الطلاق: ١ و٢] بيان لصورة مخصوصة مما سبق، وهو ما إذا طلقها طلاقاً رجعياً، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَالطَّلَقُ ثَلَاثًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه عام في البائن والرجعي، ولكن أعقبه الله سبحانه بقوله: ﴿وَيَقُولُ لَهَا أَمْسِي بِرَبِّكِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وإنما هو حكم خاص في الرجعي، ولم يمنع ذلك أن يكون قوله تعالى: ﴿وَالطَّلَقُ ثَلَاثًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] عاماً في الجميع.

قوله: (فعلام تحبسونها) اعترض منها على مروان بأنه يوجب للمبتوتة السكنى دون النفقة، وحاصل اعتراضها أنكم لما لا توجبون النفقة فكيف تمنعونها من الخروج؟ مع أن النفقة جزاء

٣٦٨٩ - (٤٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحَصِينٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ابْنَةُ، فَقَالَتْ: فَحَاصِمَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى وَالتَّقَفَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا تَقَفَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ أَبِي أَمْ مَكْتُومٍ.

٣٦٩٠ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَنْ هُشَيْمٍ.

٣٦٩١ - (٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجَمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَاتَّخَفْتَنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطْلَاقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي.

٣٦٩٢ - (٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْمُطْلَاقَةِ ثَلَاثًا، قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا تَقَفَةٌ».

٣٦٩٣ - (٤٥) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ الثُّغْلَةَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَقِيلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عُمَرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ».

٣٦٩٤ - (٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ

الاحتباس، وهذا الاعتراض منها واقع على مذهب الشافعية، وأما الحنفية فإنهم يوجبون التفقة مع السكني، فلا ينهض قولها عليهم.

٤٣ - (٤٠٠) - قوله: (فاتخفنا برطب ابن طاب وسقتنا سويق سلت) يعني: ضيفنا برطب ابن طاب، وهو نوع من تمر المدينة، وفد ذكر النووي أن أنواع تمر المدينة مائة وعشرون وأما السلت فيضم السين، نوع من الحبوب، طبعه طبع الشعير في البرودة، ولونه لون الحنطة، ومن ثم اختلفوا في بيعه بالحنطة أو الشعير متفاضلاً، وتماه في شرح النووي.

الأعظم. وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ. فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا يَجْعَلُ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً. ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ خَصِي فَحَصَبَهُ بِهِ. فَقَالَ: وَبِئْسَ مَا تَحَدَّثُ بِمِثْلِ هَذَا. قَالَ عُمَرُ: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ. لَا تَذَرِي لَعْلَهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

٣٦٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ. حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ عَمَارِ بْنِ رَزِيْقٍ، بِقِصَّتِهِ.

٣٦٩٦ - (٤٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا

٤٦ - (٠٠٠) - قوله: (المسجد الأعظم) يريد مسجد الكوفة. فإن أبا إسحاق والأسود والشعبي كلهم من أهل الكوفة.

قوله: (وسنة نبينا ﷺ) قد سبق أن البيهقي وغيره اعترضوا بأن هذه الزيادة غير محفوظة، وسبق منا جوابه، وأن هذه الزيادة محفوظة مروية من الثقات.

قوله: (لعلها حفظت أو نسيت) قد ذكر بعض الأصوليين هذا الحديث وزادوا فيه: «صدقت أم كذبت» فتمسك به بعض ملاحدة عصرنا على أن الصحابة كان يكذب بعضهم بعضاً في رواية الحديث فلا ثقة في رواياتهم أصلاً، ولكن ذلك جهل منهم بالأحاديث، فإن قوله «صدقت أم كذبت» إنما ذكره بعض الأصوليين من غير مراجعة كتب الحديث، فإنه لا يوجد في شيء من الروايات إلا قول عمر (حفظت أو نسيت) قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٣: ١٩٤): «وما يرويه بعض الأصوليين لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري أصدقت أم كذبت، غلط ليس في الحديث، وإنما الذي في الحديث: حفظت أم نسيت».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: فغاية ما نقم عمر على فاطمة كونها لم تحفظ القصة بتفاصيلها، وحاشاه أن يتهمها بالكذب على رسول الله ﷺ. وحاصله أن خبرها ظني لا نقول به حجة خلاف كتاب الله وخلاف السنن المشهورة، فقول عمر رضي الله عنه من أكبر دلائل الحنفية على أن خير الواحد لا يجوز به تخصيص الكتاب ولا تقييده ولا الزيادة عليه.

٤٧ - (٠٠٠) - قوله: (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو بالتصغير، ووقع في بعض النسخ (صخر) والصواب المشهور هو الأول، وهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي الجهم، ينسب إلى جده، ثقة من الرابعة كما في تقريب التهذيب.

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شُكْنَى وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي» فَأَذَنَتْهُ. فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْم وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبَّ لَا مَالَ لَهُ. وَأُمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ. وَلَكِنْ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ» فَقَالَتْ يَبْدُهَا هَكَذَا: أَسَامَةُ! أَسَامَةُ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ» قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَعْتَبْتُ.

٣٦٩٧ - (٤٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ. قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أُرْسِلَ إِلَيَّ رَوْحِي، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَنْصَلٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ بِطَلَّاقِي. وَأُرْسِلَ مَعَهُ بِحَمْصَةِ أَصَحْ ثَمَرٍ، وَحَمْصَةِ أَصَحْ شَعِيرٍ. فَقُلْتُ: أَمَالِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَغْتَدُّ فِي مَتْرَبِكُمْ؟ قَالَ: لَا. قَالَتْ: فَسَدَدْتُ عَلَيَّ نِيَّابِي. وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «كَمْ طَلَّقَكَ؟» قُلْتُ: ثَلَاثًا. قَالَ: «صَدَقَ. لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ. اغْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمَلِكِ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ. فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ. تُلْقِي لَوْنِيكَ عِنْدَهُ. فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِينِي» قَالَتْ: فَخَطَبَنِي خُطَابٌ. مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبَّ خَفِيفُ الْحَالِ. وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ. (أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا) وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ».

٣٦٩٨ - (٤٩) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ. قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ. فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَنْصَلٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ. فَخَرَجَ فِي عَرْوَةِ نَجْرَانَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ. وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ. وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ.

٣٦٩٩ - (٥٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

قوله: (فَقَالَتْ يَبْدُهَا هَكَذَا) يعني أشارت يدها كراهية لها لأسامة.

٤٨ - (٥٠٠) - قوله: (ضَرِيرُ الْبَصَرِ) يسمى الأعشى ضريباً لأن به ضرر ذهاب العين.

قوله: (تُلْقِي لَوْنِيكَ) كذا هو في النسخ المعروفة، والقياس «تلقين»، ولكن ما في المتن نغمة صحيحة أيضاً، كما نبه عليه النووي.

قوله: (تَرَبَّ) بفتح التاء وكسر الراء، هو الفقير، كأنه لا شيء عنده إلا التراب.

٤٩ - (٥٠٠) - قوله: (فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ) هكذا هو في أكثر النسخ، ووقع في بعضها «بأبي زيد» وهو صحيح أيضاً لأن أسامة كنيته أبو زيد.

حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، وَمَنْ ابْنُ الزُّبَيْدِ فَقَدَرْنَا أَنْ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاطِلًا. يَنْخِرُ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٧٠٠ - (٥١) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ. حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ ضَالِحٍ، عَنِ الشَّذِيِّ، عَنِ الْبَيْهَقِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا. فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولٌ لِلَّهِ ﷻ سَكَنِي وَلَا نَفَقَةً.

٣٧٠١ - (٥٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي. قَالَ: تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ. فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ. فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ. فَقَالُوا: إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٥٢ - (٥٠٠) - قوله: (بنت عبد الرحمن بن الحكم) اسمها عمرة، على ما يظهر من شروح البخاري، وعبد الرحمن هذا هو أخو مروان بن الحكم، ويحيى بن سعيد بن العاص كان أبوه أمير المدينة لمعاوية، وهو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشدق، كذا في فتح الباري.

قوله: (فأخرجها من عنده) وفي رواية البخاري، «فانتقلها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم، وهو أمير المدينة: اتق الله واردها إلى بيتها، قال مروان في حديث سليمان: إن عبد الرحمن بن الحكم غلبني» فالظاهر من رواية البخاري أن الذي أخرجها هو أبوها دون زوجها، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن زوجها أخرجها في مبدأ الأمر، ثم أمسكها أبوها ولم يرض بأن يردها بعد إخراجها، والله سبحانه أعلم.

قوله: (ما لفاطمة بنت قيس خير أن تذكر) تعني: أنها تذكر هذا الحديث بما يوهم أن حكم عدم النفقة والسكنى عام لسائر المبتونات، مع أنه كان خاصاً بها لأنها انتقلت من بيت زوجها لعذر الوحشة أو لاستطالة لسانها، وإنما منعت من النفقة لعدم الاحتباس، ولكنها لا تذكر هذه الأعذار وتعمم الحديث، وقد أخرج البيهقي في كتاب العدد (٧: ٤٣٣) أن عائشة كانت تقول لها: اتقي الله يا فاطمة، فقد علمت في أي شيء كان ذلك.

وفي ختام هذا الحديث يحسن بي أن أحكي عبارة للنووي رحمه الله، حيث جمع ما في هذا الحديث من فوائد، قال: «واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة، إحداهما: جواز طلاق الغائب، الثانية: جواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع، الثالثة: لا نفقة للبائن^(١). الرابعة: جواز سماع كلام الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء ونحوه، الخامسة: جواز الخروج من منزل العدة للحاجة، السادسة: استحباب زيارة النساء النصالحات للرجال بحيث لا تقع خنوة

(١) هذا ذكره النووي على مذهبه، وقد حفظنا فيما سبق خلافاً.

٣٧٠٢ - (٥٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ. حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رُؤُوسِي طَلَّقْنِي ثَلَاثًا. وَأَخَافُ أَنْ يَقْتَحِمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ.

٣٧٠٣ - (٥٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا. قَالَ: تَغْنِي قَوْلُهَا: لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ.

٣٧٠٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرَيِ ابْنِي فَلَانَةَ بِنْتَ الْحَكَمِ؟ طَلَّقَهَا رُؤُوسَهَا الثَّلَاثَةَ فَخَرَجَتْ. فَقَالَتْ: بِئْسَمَا صَنَعْتَ. فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ.

(٧) - باب: جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها

٣٧٠٥ - (٥٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنِي

محرمة لقوله ﷺ في أم شريك: «تلك امرأة يغشاها أصحابي»، السابعة: جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن، الثامنة: جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول إجابة، التاسعة: جواز ذكر الغائب بما فيه من العيوب إذا كان للنصيحة، العاشرة: جواز استعمال المجاز لقوله ﷺ: «لا يضع العصا عن عاتقه ولا مال له»، الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها وتكرار ذلك عليه نقولها قال: انكحي أسامة فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة، الثانية عشرة: قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم وأن عاقبتها محمودة، الثالثة عشرة: جواز نكاح غير الكفر إذا رضيت به الزوجة والولي، لأن فاطمة قرشية وأسامة مولى. الخامسة عشرة: جواز إنكار المفتي على من خالف النص أو عمم ما هو خاص لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس، السادسة عشرة: استحباب ضيافة الزائر وإكرامه بطيب الطعام والشراب سواء كان المضيف رجلاً أو امرأة كذا في شرح النووي رحمه الله.

(٧) باب: جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها

٥٥ - (١٤٨٣) - قوله: (وحدثني محمد بن حاتم) إلخ هذا الحديث لم يخرج به البخاري،

هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طُلِّقْتُ خَالَتِي. فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا. فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ. فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى». فَجُدِي نَحْلَكَ. فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا».

وأخرجه أبو داود في الطلاق، باب في المبتوتة تخرج بالنهار، (رقم: ٢٢٩٧)، والنسائي والدارمي في الطلاق، باب خروج المتوفى عنها بالنهار، وأحمد (٣: ٣٢١) في مسند جابر، وابن ماجه في الطلاق، باب هل تخرج المرأة في عدتها؟ والبيهقي في العدد، باب كيفية سكنى المطلقة والمتوفى عنها.

قوله: (طلقت خالتي) لم أقف على تسميتها، وقال الحافظ في التلخيص: ذكرها أبو موسى في ذيل الصحابة في المبهمات، كذا في بذل المجهود.

قوله: (أن تجد نحلها) جد النخل يجدها بضم الجيم في المضارع جداً وجداداً إذا قطع ثمرتها، قاله ابن الأثير في جامع الأصول.

قوله: (فزجرها رجل) لم أطلع على تسميته، وإنما زجرها زعماً منه أنه لا يحل لها الخروج لكونها في العدة.

قوله: (بلى فجدي نخلك) هذا لفظ مسلم وابن ماجه وأحمد ولفظ أبي داود والدارمي: «أخرجني فجدي نخلك».

قوله: (فإنك عسى أن تصدقي) ولفظ أبي داود والدارمي: «لعلك أن تصدقي منه».

قوله: (أو تفعلي معروفاً) ولفظ أبي داود: (أو تفعلي خيراً)، ولفظ الدارمي: «أو تصنعي معروفاً» ولعل وجه الفرق بين الصدقة والمعروف أن يكون المراد من الصدقة الصدقة الواجبة، والمراد من المعروف أن تطوع، ويمكن أيضاً أن الصدقة يجب فيها التملك وفعل المعروف يمكن بطرق أخرى غير التملك.

وإنما قال لها النبي ﷺ ذلك لأنه كان يعلم أنها صاحبة خير يعهد منها المعروف، أو أجابها بما فيه إرشاد لها إلى الصدقة والتطوع، ولا يخفى ما فيه من لطف وحكمة.

مسألة خروج المعتدة بالنهار:

اتفق أكثر العلماء على أن المتوفى عنها زوجها يجوز لها الخروج بالنهار في عدتها، واختلفوا في المعتدة المطلقة، فقال الشافعي ومالك وأحمد والليث: يجوز لها أيضاً أن تخرج بالنهار لحاجتها، واحتجوا بحديث جابر في الباب، فإنه ﷺ أذن لخالته بالخروج لجداد نخلها، وأما أبو حنيفة رحمه الله فتمسك بعموم قوله تعالى: «وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ» وهذا

(٨) - باب: انقضاء عدة المتوفي عنها

زوجها، وغيرها، بوضع الحمل

٣٧٠٦ - (٥٦) وحدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى (وَقَفَّارًا فِي اللَّفْظِ) قَالَ:

حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ.....

النهى القطعي صريح في عدم جواز خروج المطلقات حتى تنقضي عدتهن، ولم يرد مثل ذلك في المتوفى عنها زوجها، والقياس أنها لا تستحق النفقة في عدتها، فيباح لها الخروج في النهار لمعيشتها، وأما المطلقة فإن النفقة دارة عليها من قبل زوجها، فلا تحتاج إلى الخروج. وأما حديث الباب فخير واحد لا يصح به تخصيص الكتاب أو تقييده، ويحتمل أن تكون خاتمة جابر رضي الله عنه محتاجة إلى الخروج لثفقتها بأن كانت قد اختلعت من زوجها على نفقة عدتها، وفي أمثاله يجوز لها الخروج كما صرح به في الهداية وفتح القدير (٣: ٢٩٧).

ويمكن أيضاً أن يكون رضي الله عنه أذن لها بذلك حين لم تنزل أحكام العدة، فقد كان مبدأ الأمر زمان لم يكن الإحداد يجب في كل العدة، لما أخرج الضحاوي (٢: ٤٤) عن أسماء بنت عميس قالت: «لما أصيب جعفر أمرني رسول الله ﷺ: تسكني ثلاثاً، ثم اصنعي ما شئت» فظهر منه أن الإحداد على موت الزوج حينئذ لم يكن إلا لثلاثة أيام، ثم نسخه حديث أم حبيبة: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج، أربعة أشهر وعشراً» أخرجه مسلم بعد بابين.

والدليل على ذلك أن جابراً رضي الله عنه روى حديث الباب، ثم أفتى بخلاف ذلك فيما أخرجه الطحاوي (٢: ٤٦) بسند فيه ابن لهيعة قال حدثنا أبو الزبير قال سألت جابراً: أتعبد المطلقة والمتوفى عنها زوجها أم تخرجان؟ فقال جابر: لا، فقلت أتربضان حيث أرادت؟ فقال جابر: لا، وأخرج أيضاً من نفس هذا الطريق عن جابر أنه قال في المطلقة: «إنها لا تعتكف ولا المتوفى عنها زوجها ولا تخرجان من بيوتهما حتى توفيا أجنهما» قال الضحاوي: «فهذا جابر بن عبد الله قد روى عن النبي ﷺ في إذنه ثخالته في الخروج في جدار نخلها في عدتها، ثم قد قال هو بخلاف ذلك، فهذا دليل على ثبوت نسخ ذلك عنده؛ والله أعلم.

(٨) - باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها، بوضع الحمل

٥٦ - (١٤٨٤) - قوله: (وحدثني أبو الطاهر) هذا الحديث أخرجه البخاري في الطلاق،

وفي تفسير سورة الطلاق وترجم عليه في كذبهما (باب ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْيَالُ أَنَّهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢٤])، وأخرجه مالك والنسائي والترمذي والبيهقي كلهم في باب عدة الحامل، وأحمد في مسند أم سلمة (٦: ٣٢٠، ومسند مسبعة ٦: ٤٣٢).

إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ، بِأَمْرِهِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حِينَ اسْتَفْتَتْهُ. فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ؛ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ. وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ. وَكَانَ مِنْ شَهْدٍ بَذَرًا. فَتَوَفَّيَ عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ. وَهِيَ حَامِلٌ. فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ. فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَحْمِلُ لِنُحْطَابٍ. فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْلَكٍ (رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ) فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَحَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ. إِنَّكَ، وَاللَّهِ، مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُوتَ

قوله: (إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم) هو الزهري المدني، مقبول من الثامنة كما في التقريب، ولعل عبيد الله كتب إليه في هذا الأمر لأنه كان بالكوفة، وعمر بن عبد الله بالمدينة، وكانت سبيعة بالمدينة أيضاً.

قوله: (سبيعة بنت الحارث) روى عنها فقهاء أهل المدينة والكوفة من التابعين، وروى عنها عبد الله بن عمر قول رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت فإنه لا يموت بها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً» أخرجه ابن مندة ويحيى الحماني في مسنده، وزعم العقيلي أن التي روى عنها ابن عمر غير من روى عنها حديث الباب، ورده ابن عبد البر في الاستيعاب، وركن الحافظ في الإصابة إلى قول العقيلي، والله أعلم.

قوله: (سعد بن خولة) القرشي العامري، وكان من السابقين إلى الإسلام هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية كما في أسد الغابة وهو الذي قال فيه ﷺ لسعد بن أبي وقاص: «لكن البائس سعد بن خولة» أخرجه البخاري وعقد له باباً في الجنائز وسيأتي عند المصنف في الوصية، وإنما رثى له ﷺ لكونه مات بمكة في حجة الوداع، ولم يرجع إلى دار هجرته.

قوله: (وهو في بني عامر بن لؤي) قال الحافظ في الإصابة: «من بني مالك ابن حنبل بن عامر بن لؤي، وقيل من حلفائهم، وقيل من مواليتهم، قال ابن هشام: هو فارسي من اليمن حالف بني عامر.

قوله: (فلما تشب) بضم التاء من باب الإفعال، أي: لم تمكث كثيراً حتى وضعت حملها. قوله: (فلما تعلت من نفاسها) يقال: تعلت المرأة من نفاسها: إذا ارتفعت منه وطهرت من دمها، ويجوز أن يكون من قولهم تعلت الرجل: إذا برأ من علته. كذا في حاشية الذهني.

قوله: (أبو السنابل بن بعلك) بكافين على وزن جعفر، اسمه حبة، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، وقيل: أصرم، كما في الإصابة، وذكر ابن الأثير في أسد الغابة أنه من مسلمة الفتح وكان شاعراً، وقيل: إنه عاش بعد النبي ﷺ زمناً، والله أعلم.

قوله: (إنك والله ما أنت بناكح) وقد ورد في رواية البخاري أن أبا السنابل نفسه كان قد

عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ نِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ. فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حَيْضَ وَضَعْتُ حَمْلِي. وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

خطبها من قبل، ولكنه قال ذلك لما خطبها أبو البشر بن الحارث، وهو رجل أشب منه، فخاف أبو السنابل أنها تركز إليه، وكان أهلها غُيبًا، ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثره بها، وكل ذلك مصرح في رواية مالك في موطنه.

قوله: (حين أُمسيت) فيه أن خروج المرأة للحاجة يستحب أن يكون في الليل، لكونه أسر لها، فإن سبيعة انتظرت إلى المساء، ثم خرجت للاستفتاء.

قوله: (فأقتناني بأني قد حللت) فيه حجة ظاهرة لقول جمهور الفقهاء أن المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل إذا كانت حاملة حين وفاة زوجها. وهو مذهب الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار من السلف والخلف، إلا ما روي عن علي وابن عباس وسحنون من المالكية، فإنهم يقولون: عدتها آخر الأجلين من وضع الحمل ومن أربعة أشهر وعشر، ومعناه: أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضاءها، ولا تحل بمجرد الوضع، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح، كما حكاها الحافظ في الفتح (٩: ٤١٨) والسبب الحامل له على ذلك الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] يشمل الحامل وغيرها، كما أن قوله تعالى: ﴿وَأَزَلَّتْ أَرْوَاحُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها، فجمع هؤلاء بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلهما، ثم لم يهملوا ما تناولته الآية الثانية من العموم، لكن قصروه على من مضت عليها العدة ولم تضع، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم.

ولكن حجة الجمهور حديث سبيعة فإنه صريح في ذلك، وذكر الحافظ في الفتح عن ابن مسعود أن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة. يعني أنها مخصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها.

قوله: (حين وضعت حملي) دل على أن انقضاء العدة يكون بمجرد الوضع على أي صفة كان من مضغة أو علقة أو سقط سواء استبان خلق الأدمي أولاً، وهو قول الجمهور، وقال الشافعي في أحد قوليه: لا تنقضي العدة بوضع قطعة لحم لبس فيها صورة بيته ولا خفية، ولكن رد عليه الحافظ في الفتح وانتصر لمذهب الجمهور.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ. وَإِنْ كَانَتْ فِي دُمِهَا. عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَنَّ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَظْهَرَ.

٢٧٠٧ - (٥٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعُزْرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفُسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ. وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَلَّتْ. فَجَعَلَا يَتَنَارَعَانِ ذَلِكَ. قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي (بِعْنِي أَبَا سَلَمَةَ) فَبَعَثُوا كُرَيْبًا (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) إِلَيَّ أُمَّ سَلَمَةَ بِسَأْلِهَا عَنْ ذَلِكَ؟ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ. وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ.

٢٧٠٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَيَّ أُمَّ سَلَمَةَ. وَلَمْ يُسَمَّ كُرَيْبًا.

قوله: (وإن كانت في دمها) وبه قال جمهور الفقهاء، وخالفهم الشعبي والحسن وحماد بن سلمة وإبراهيم النخعي كما حكى عنهم النووي والحافظ، فقالوا: لا يصح زواجها حتى تظهر من نفاسها، واحتجوا بأن سبيعة إنما تزوجت بعد ما تعلق من نفاسها، وحجة الجمهور في قولها: «فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي».

٥٧ - (١٤٨٥) - قوله: (فقال ابن عباس) إلخ قال الحافظ: «ويقال: إنه رجع عنه، ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك».

قوله: (وقال أبو سلمة) إلخ فيه أن المفضول يسع له خلاف الأفضل في انفقيات، فإن أبا سلمة من التابعين وابن عباس من الصحابة.

قوله: (بعد وفاة زوجها بليال) كذا أبيهم الراوي المدة في روايات مسلم، وبعضهم عينوا المدة واختلفوا فيه اختلافاً كثيراً، فروي أنها وضعت بعد وفاة زوجها بشهرين كما في رواية أحمد، وروي البخاري بعد أربعين ليلة، وروي النسائي بعد عشرين ليلة، وروي غيرها، قال الحافظ بعد ما ساق هذه الروايات: والجمع بين هذه الروايات متعذر لانحداد القصة، ولعل هذا هو السر في إبهام من أبيهم المدة.

قوله: (فأمرها أن تتزوج) فيه دليل الحنفية على أن النكاح يصح بدون ولي وبعبارات النساء، لما تقدم من رواية مالك في موطنه أن أهلها كانوا غيباً، فأذن لها رسول الله ﷺ بالتزوج قبل مجيء أوليائها، وقد مروت المسألة بتفاصيلها في كتاب الشكاح، والحمد لله.

(٩) - باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة،

وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

٣٧٠٩ - (٥٨) وحدثنا يحيى بن يحيى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ. قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوْفِي أَبُوهَُا أَبُو سَفْيَانَ. فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ ضَمَرَةٌ. خَلَقُوا أَوْ غَيْرُهُ. فَذَهَبَتْ مِنْهُ جَارِيَةٌ. ثُمَّ مَسَتْ بِعَارِضِيهَا. ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ. غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(٩) باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة،... إلخ

٥٨ - (١٤٨٦) - قوله: (وحدثنا يحيى بن يحيى) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في الطلاق، باب تحد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً، وباب الكحل للحادة، وباب ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ﴾ إلخ، وفي الجنائز، باب حد المرأة على غير زوجها، والنسائي في الطلاق، باب ترك الزينة للحادة المسلمة دون النصرانية، وباب الكحل للحادة، وأبو داود في الطلاق، باب إحداد المتوفى عنها زوجها، والترمذي في الطلاق، باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها، ومالك في الطلاق، باب ما جاء في الإحداد، وأحمد في مسند أم حبيبة (٦: ٤٢٦) والدارمي في الطلاق رقم: (٢٢٨٩ و ٢٢٩٠) باب في إحداد المرأة على زوجها.

قوله: (زينب بنت أبي سلمة) هي ربيعة رسول الله ﷺ بنت أم سلمة رضي الله عنها، وقد مروت ترجمتها في كتاب الرضاع.

قوله: (بهذه الأحاديث الثلاثة) يعني: التي تأتي واحدة بعد واحدة فالأول حديث أم حبيبة، والثاني حديث زينب بنت جحش، والثالث حديث عائشة.

قوله: (حين توفي أبوها أبو سفيان) كذا في رواية الصحاح، ووقع عند الدارمي من طريق هاشم بن القاسم عن شعبة: «أن أبا لها مات، أو حميماً لها» وعليه فإن هذه القصة وقعت لأم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد بن أبي سفيان، ومالك الحافظ في جنائز الفتح ٣: ١١٧ إلى أن القصة تعددت عند وفاة أخيها يزيد، ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان، فكلتا الروايتين صحيحتان، والله أعلم.

قوله: (خلوق) بفتح الخاء نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وغيره، قاله الزبيدي في تاج العروس، وقال الأبي: وهو العنبر أيضاً.

قوله: (مسّت بعارضيهما) قال السنوسي: هما الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن، وقال الأبي: العوارض الأسنان وأطلقت هنا على الخدين مجازاً؛ لأنهما عليهما، فهو من مجاز المجاورة أو من تسمية الشيء بما كان من سببه

يَقُولُ، عَلَى الْمُنْبِرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُجِدُّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

قَالَتْ زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشِ بْنِ تُوْفِي أَخُوهَا. فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ. ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالنَّظِيبِ مِنْ حَاجَةٍ. غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمُنْبِرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُجِدُّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ،

قوله: (ثم دخلت على زينب) ظاهره أن هذه القصة الثانية وقعت بعد قصة أم حبيسة، ولكنه لا يصح ذلك، لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار، فيحمل على أنها لم ترد بلفظ «ثم» ترتيب الوقائع، وإنما أرادت ترتيب الأخبار، وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ «ودخلت» وذلك لا يقتضي الترتيب، كذا في كتاب الجنائز من فتح الباري (٣: ١١٧).

قوله: (حين توفي أخوها) ورد في بعض نسخ الموطأ أن اسمه عبد الله بن جحش، وكذلك أخرجه الدارمي من طريق مالك فيما حكاه الحافظ في الفتح، واستشكله بأن عبد الله ابن جحش قتل بأحد شهيداً، وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة ترضع، فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في هذه الحالة، ثم رجح أن هذه القصة وقعت عند وفاة عبيد الله بن جحش، وكان قد توفي بالحبيشة نصرانياً، وكانت زينب بنت أبي سلمة حينئذ في سن من يضبط، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر، ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره، ونعل الرواية التي وردت في بعض نسخ الموطأ بلفظ «حين توفي أخوها عبد الله» كانت «عبيد الله» بالتصغير، فلم يضبطها الكاتب. هذا ملخص ما في فتح الباري (٣: ١١٧ و ٩: ٤٢٧).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وكان لزينب أخ آخر اسمه أبو أحمد بن جحش ويحتمل أن يكون هو المراد هنا، وقد ذكره الحافظ في الكنى من الإصابة (٤: ٤) وقال: «قيل: إنه الذي مات قبل أخيه موته فدعت بطبيب فمسته...» ويقوي أن المراد بهذا أبو أحمد أن كلاً من أخويها عبد الله وعبيد الله مات في حياة النبي ﷺ.

قوله: (لا يحل لامرأة تؤمن) إلخ الإحداد للمرأة على زوجها يجب عند الحنفية إذا كانت بالغة مسلمة، فأما الصغيرة والذمية فلا حداد عليها، وهو قول مالك وأبي ثور، وقال الشافعي: يجب على كل زوجة صغيرة أو كبيرة، مسلمة أو ذمية، وفي حديث الباب حجة للحنفية فإنه أوجب الإحداد على المرأة دون الصغيرة، وعلى المؤمنة دون الكافرة، وزعم الحافظ في الفتح أن استدلال الحنفية هذا استدلال بالمفهوم، ولكنه لا يصح، لكون المفهوم لا حجة فيه عند الحنفية، وإنما حاصل دليلنا أن هذا الحديث مشتمل على جزئين، الأول حرمة الإحداد على غير الزوج فوق ثلاثة أيام، والثاني إيجاب الإحداد على الزوج، والخطاب في كلا الأمرين من الحرمة والإيجاب إنما وقع للمرأة المؤمنة، فأما الصغيرة والذمية فقد سكّت الحديث عن

إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

قَالَتْ زَيْنَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا. وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَلَيْهَا.....

خطابهما، فترجعان إلى أصلهما، وهو عدم الحرمة وعدم الإيجاب، فإن الأصل في الأشياء الإباحة، ولا سيما لغير المكلفين. وإنما استثنى الحنفية الصغيرة والذمية من أحكام الإحدا، لأنه لم يرد لهما حكم، لا لأنهم استدلوا بالمفهوم. هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم.

قوله: (إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً) استدل به بعض الفقهاء على وجوب الإحدا للمرأة على زوجها، واستشكله العلماء بأنه استثناء من نفى الحل، فلا يدل إلا على الحل والجواز، ولا يتعدى إلى الوجوب، وأجابوا عنه بما لا ينسرح به الصدر.

والجواب الصحيح عند هذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن الاستثناء ههنا إثبات للحل، والحل له معنيان، الأول عام بمعنى عدم الحرمة وهو يشمل الوجوب، والثاني خاص وهو عدم الحرمة وعدم الوجوب معاً، والحديث يحتمل كلا المعنيين، ولكننا رجحنا في الاستثناء معناه الأعم الذي يشمل الوجوب لدلائل مستقلة آتية:

فالأول: ما سيأتي عند المصنف في هذا الحديث (رقم: ٣٦١٨) وفي حديث حفصة من طريق يحيى بن سعيد (رقم: ٣٦٢١) فإنه زاد بعد استثناء الزوج: «فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً» فهذا إخبار والإخبار يفيد الوجوب، كما حققه ابن الهمام في فتح القدير (٣: ٢٩٢).

والثاني: ما سيأتي عند المصنف في حديث حفصة عن أم عطية (رقم: ٣٦٢٤): «ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت الخ» فإنه ظاهر في الوجوب، وأصرح منه ما سيأتي عنها في آخر الباب (رقم: ٣٦٢٥) حيث قالت: «ولا نكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً، وقد رخص للمرأة في طهرها إذا اغتسلت إحداها من محيضها في نبذة من قسط وأظفار» فإن الرخصة مقابلة للتحريم.

والثالث: ما سيأتي عن أم سلمة في نفس هذا الحديث أن النبي ﷺ لم يأذن بالاحتحال للمعتدة، فإنه صريح في وجوب الإحدا وترك الزينة.

فهذه الدلائل الثلاثة أجمع الفقهاء على أن الإحدا واجب على المتوفى عنها زوجها، إلا ما روي عن الحسن البصري، وقد ذكر ابن العربي أنه لا يصح ذلك عنه، حكاه العيني في عمدة القاري (٤: ٧٤).

قوله: (اشتكت عليها) قال ابن دقيق يجوز فيه وجهان، ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية، وفتحها على أن يكون في «اشتكت» ضمير الفاعل وهي المرأة، ورجح هذا. ووقع في بعض الروايات «عيناها» كذا في أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤):

أَفْتَكُحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» (مَرْثَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا). ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ».

قَالَ حُمَيْدٌ: قُلْتُ لِرَئِبٍ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ رَئِبٌ: كَانَتْ

(٢٥٥) وهو يرجح الضم، وعلى الضم اقتصر النووي، وهو الأرجح، كذا في فتح الباري (٩): (٤٣٠).

قوله: (أفتكحلها؟) بضم الحاء، كذا ضبطه الحافظ. وأجاب ﷺ عن هذا السؤال بالنهي مع ما ذكرت من عذرها، فتسلك به بعض أهل الظاهر وقالوا: لا يجوز الاكتحال للمعتدة وإن احتاجت إليه لمرض أو نحوه، وجمهور الفقهاء على أن الاكتحال بغير عذر لا يجوز، وأما إذا اضطرت إليه لرمد أو مرض فلا بأس بذلك في الليل اتفاقاً، واختلفوا في النهار، فيجوز عندنا وعند المالكية في أصح أقوالهم، ويروى عن الشافعي أنه لا يجوز بالنهار أبداً، فإن احتاجت إليه لمرض اكتحلت بالليل ومسحت بالنهار.

ودليل الجواز عند الضرورة ما أخرجه مالك بلاغاً وأسنده أحمد وأبو داود في باب ما تجتنب المعتدة في عديتها: «عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها أن زوجها توفي، وكانت تشتكي عينها فتكتحل بالجلاء، قال أحمد: الصواب يكحل الجلاء، قال أحمد: فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة فسألتها من كحل الجلاء، فقالت: لا تكتحلي به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار، ثم قالت عند ذلك أم سلمة: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت على عيني صبراً، فقال: ما هذا يا أم سلمة؟ فقلت: إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب، قال: إنه يُثَبِّبُ الوجه، فلا تجعليه إلا بالليل، وتزعيه بالنهار».

وأخرجه النسائي أيضاً، وهذا لفظ أبي داود، والدة أم حكيم وإن كانت مجهولة، ولكن ذكر مالك هذا الحديث في موطئه، ثم ذكر عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها إذا خشيت على بصرها من رمد بها أو شكوى أصابها أنها تكتحل، وتداوى بدواء أو يكحل وإن كان فيه طيب، ثم قال مالك في آخره: «وإذا كانت الضرورة فإن دين الله يسر» فاستشهاد مالك بهذا الحديث مما يدل على قوته.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهو من أقوى الدلائل على أن الحديث الضعيف متى كان مؤيداً بالتعامل انجبر ضعفه وعمل به.

وأما نهية ﷺ عن الاكتحال في حديث الباب فيحتمل أن تكون الضرورة لم تتحقق عنده ﷺ، إما لخفة مرضها أو لأنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل.

المرأة، إذا توفى عنها زوجها، دخلت جحشاً، ولبست سرّاً بها، ولم تمسّ طيباً ولا شيئاً، حتى تمرّ بها سنة. ثم توتى بدابة، حمار أو شاة أو ظير، فتفتنّ به، فقلما تفتنّ بشيء إلا مات. ثم تخرج فتعطى بعة فترمي بها. ثم تراجع، بعد ما شاءت من طيب أو غيره.

٣٧١٠ - (٥٩) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ. قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُوْفِيَ حَبِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذَرَاغَيْهَا. وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَضْعُ هَذَا، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ. إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

قوله: (دخلت جحشاً) بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء، فسرّه أبو داود في روايته من طريق مالك بالبيت الصغير، والنسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بالخص، وقال الشافعي: الجحش البيت اللليل الشعث البناء، وقال أبو عبيد: الجحش الدرج وجمعه أحقاش، شبه بيت الحادة في صفه بالدرج، وقال الخطابي: سمي جحشاً لضيقه وانضمامه، والتحفش الانضمام والاجتماع، كذا في عمدة القاري.

قوله: (توتى بدابة حمار) بالجر والتثنية في كلا المقتضين على البدلية.

قوله: (فتفتنّ) قال الأبي: أصل الغض الكسر والقطع، فالمعنى تكسر ما هي فيه من العدة، وذكر النووي عن ابن قتيبة قال: سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل ولا تمس ماء ولا تقلم ظفراً، ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تفتنّ أي: تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه، فلا يكاد يعيش ما تفتنّ به، وقال مالك: معناه تمسح به جلدها، وقال ابن وهب: معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره، وقبل: معناه تمسح به ثم تفتنّ أي: تغتسل، والافتضاض: الاغتسال بالماء العذب للإنتفاء وإزالة الوسخ حتى تصير بيضاء نقية كالفضة، كذا في شرح النووي.

وقال الحافظ في الفتح: ووقع في رواية للنسائي «تقبص» وهي رواية الشافعي، والتقبص الأخذ بأطراف الأنامل، قال الأصبهاني وابن الأثير: هو كناية عن الإسراع، أي: تذهب بعدو وسرعة إلى منزل أبيها لكثرة حياتها لفتح منظرها أو لشدة شوقها إلى التزويج تبعدها عنها.

قوله: (فتعطى بعة فترمي بها) قال الحافظ: اختلف في المراد برمي البعة، فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التريص والتصير على البلاء الذي كانت فيه كان عندها بمنزلة البعة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها. وقيل: بل ترميها على سبيل التفاوض بعدم عودها إلى مثل ذلك.

وَحَدَّثَنِي زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا. وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٧١١ - (٦٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ. قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا؛ أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِّي زَوْجَهَا. فَخَافُوا عَلَى عَيْنَيْهَا. فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَخْلَاسِهَا (أَوْ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا) حَوْلًا. فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ فَخَرَجَتْ. أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؟».

٣٧١٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، بِالنَّحْوِ جَمِيعًا: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ. وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ. غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّ زَيْنَبُ. نَحْوُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

٣٧١٣ - (٦١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ. تَذَكُّرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُوْفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ. وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٣٧١٤ - (٦٢) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو). حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ.

قوله: (وحدثني زينب عن أمها) يعني: حدثت زينب بنت أبي سلمة حميد بن نافع هذا الحديث عن أمها أم سلمة وعن زينب بنت جحش أو عن امرأة غيرها من أزواج النبي ﷺ.

قوله: (في أخلاسها) هو جمع الحلس بكسر فسكون، وهو المسح أو الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البردعة أو بساط يسط في البيت، والمراد أنها كانت تنزع ثيابها المعروفة وتلبس الحلس.

قوله: (فإذا مر كلب رمت) ظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب، سواء طال زمن انتظار مروده أو قصر، وبه جزم بعض الشراح، وقيل: ترمي بها من عرض من كلب أو غيره، تُري من حضرها أن مقامها حولاً أهون عليها من بعرة ترمي بها كلباً أو غيره، كذا في فتح الباري.

قوله: (أفلا أربعة أشهر وعشراً) يعني: أفلا تمكث بعد الإسلام هذه المدة اليسيرة؟

قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمَّ حَبِيبَةَ نَعِيُّ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ، فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، بِصُفْرَةٍ. فَمَسَحَتْ بِهَا ذِرَاعَيْهَا وَعَارَضَتْهَا. وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذَا عَيَّيْتُ. سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ. فَإِنَّهَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٣٧١٥ - (٦٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ الثَّيْبِيِّ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ، عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ عَنْ كِلْتُمَاهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

٣٧١٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ). حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ. بِإِسْنَادٍ حَدِيثِ الثَّيْبِيِّ. مِثْلَ رَوَايَتِهِ.

٣٧١٧ - (٦٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمُسَمِّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ. زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّيْبِيِّ وَابْنِ دِينَارٍ. وَرَأَى: «فَإِنَّهَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٣٧١٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ. جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

٣٧١٩ - (٦٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنِ الرَّهْزِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

٣٧٢٠ - (٦٦) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُجِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ. إِلَّا

٦٢ - (١٤٨٧) - قوله: (نمى أبي سفيان) ضبطه النووي بكسر العين وتشديد الباء، وسكون العين مع تخفيف الباء، والوجه الثاني أولى لخطته.

٦٦ - (٩٣٨) - قوله: (عن أم عطية) هي نسيبة بنت الحارث الأنصارية من فاضلات الصحابة، كانت تمرض المرضى وتداوي الجرحى وتغسل الموتى، ومن أجل ذلك تُلَقَّبُ

عَلَى رَوْحٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ. وَلَا تَكْتَجِلْ. وَلَا تَمْسُ طَبِيًّا. إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ، نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ.

٣٧٢١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَا:

الثَّامِسَةُ، وَحَدِيثُهَا هَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي النِّحْيِ، بَابُ الطَّبِيبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غَسْلِهَا مِنْ ائْتِمَاضٍ، وَفِي الْجَنَائِزِ، بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ، وَبَابُ إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، وَفِي الطَّلَاقِ، بَابُ الْقُسْطِ لِلْحَادَةِ عِنْدَ الطَّهْرِ، وَبَابُ تَلْبَسِ الْحَادَةِ ثِيَابَ الْعَصَبِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الطَّلَاقِ، بَابُ فِيمَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَةُ، وَالتَّسَانِي فِي الطَّلَاقِ، بَابُ مَا تَجْتَنِبُ الْحَادَةَ مِنَ الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ، وَبَابُ الْخَضَابِ لِلْحَادَةِ، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الطَّلَاقِ، بَابُ هَلْ تَحْدُ الْمَرْأَةُ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا.

قوله: (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً) اعلم أن الثوب إذا كان مصبوغاً بما فيه طيب أو لبسته المرأة لأجل الزينة فلا خلاف في حرمة للمعتدة، إلا الثوب الأسود فإنه يجوز عند الأئمة الأربعة، كما ذكره ابن الهمام في فتح القدير، وأما إذا كان مصبوغاً بما ليس فيه طيب ولبسته المرأة لا للزينة، مثل أن يكون الثوب خلقاً لا رائحة له، فيجوز عندنا كما صرح به في الدار المختار، وكذلك إذا لم يكن عندها إلا ثوب مصبوغ فإنه لا بأس به لضرورة سنن العورة ولكن لا تقصد الزينة، كما صرح به الحاكم في الكافي، وفيه ابن الهمام بقدر ما تستحدث ثوباً غيره إما يبيعه والاستخلاف بشئ أو من مالها إن كان لها، وراجع فتح القدير (٣ - ٢٩٤) ورد المختار (٢ - ٨٤٩ و ٨٥٠).

قوله: (إلا ثوب عصب) يفتح العين وسكون الصاد المهملة، هو من برود اليمن، يصبغ غزلها ثم تنسج، قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٤ : ٦٢): العصب: الثياب من اليمن فيها بياض وسواد ولعله استثنى من الحرمة لخشونته وسواده، فإنه لا تقصد به الزينة، فأما إن كان مصبوغاً بلون آخر أو قصد به الزينة فلا يجوز، ولذلك ذكر أكثر الفقهاء الحنفية كراهة لبس العصب كما في رد المحتار (٢ - ٨٤٩)، وكرهه أيضاً المالكية والشافعية كما في شرح الأبي، فالظاهر أن الذي أذن به ﷺ هو المصبوغ بالسواد، والذي كرهه الفقهاء ما كان مصبوغاً بغيره، والله أعلم.

قوله: (إلا إذا ظهرت) يعني: من محيضها، فيجوز لها التطيب بالقسط وغيره لإزالة رائحة دمها. وقال ابن بطال: أبيع للمحاض محداً أو غير محداً عند غسلها من الحيض أن تدرأ رائحة الدم عن نفسها بالبخور بالقسط مستقبلة للصلاة ومجالسة الملائكة لئلا تؤذيهن برائحة الدم، كذا في عمدة القاري.

«عِنْدَ أَذْنَى طَهْرَهَا. نُبْدَةُ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ».

٣٧٢٢ - (٦٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ خَلِصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَجِلُ، وَلَا نَتَطَيَّبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، وَقَدْ رُخِّصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرَهَا، إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانًا مِنْ مَحِيضِهَا، فِي نُبْدَةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ.

قوله: (نُبْدَةُ) بفتح النون وسكون الباء، القطعة والشيء اليسير، والجمع أنباد.

٦٧ - (٠٠٠) - قوله: (من قسطن أو أظفار) القسطن بضم القاف والكسب بالكاف المضمومة وانتاء، نوع من البخور، والأظفار شيء من العطر يشبه أظفار الأصابع يتبخر به، وهو وإن كان جمع الظفر، غير أن مفردة لا يستعمل، وإن أفرد فهو أظفارة، ووقع في رواية البخاري في النحيض (كست أظفار) بالإضافة، وفسره بعض الشراح بأن أظفار اسم موضع يصنع فيه القسطن، وقد أخطأ في شرحه العيني ورجع رواية مسلم بالعطف وأن أظفار طيب لا موضع، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٩) - كتاب: اللعان

٣٧٢٢ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛

كتاب اللعان

اللعان مصدر لاعن بلاعن ملاعنة ولعناً، وهو مشتق من اللعن وهو الطرد والإبعاد. وإنما يسمى لعناً لأن كلاً من الزوجين يلعن الكاذب منهما، واللعان والاللعان والملاعنة بمعنى، ويقال: تلاعنا وتلعنا، ولاعن الحاكم بينهما، والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة. وإنما يشرع اللعان عندما يقذف الرجل زوجته بالزنا ولا يأتي بأربعة شهود، فيذهب إلى القاضي، فيعرض القاضي عليهما أيماناً متكررة، حتى إذا تمت الأيمان وقع التفريق بينهما. فتعريف اللعان عند الفقهاء الحنفية: شهادات مؤكدة بالأيمان مقرونة باللعن، وقال الشافعي: هي أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة، فيشترط أهلية اليمين عنده، فيجري بين المسلم وامرأته الكافرة، وبين الكافر والكافرة، وبين العبد وامرأته وبه قال مالك وأحمد. وعندنا يشترط أهلية الشهادة، فلا يجري إلا بين المسلمين الحرين العاقلين البالغين غير محدودين في قذف.

واختير في التسمية لفظ اللعن دون الغضب، وإن كانا مذكورين في آية اللعان لتقدمه فيهما، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانب المرأة، لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها، ولأنه قد يتكف لعانها ولا ينعكس، واختصت المرأة بالغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها، لأن الرجل إن كان كاذباً لم يصل ذنبه إلى أكثر من القذف، وإن كانت هي كاذبة قذفها أعظم لما فيه من تلويث الفرائض والتعريض للإلحاق من لبس من الزوج به، كذا في عمدة القاري.

ثم قد جزم الطبري وابن أبي حاتم وابن حبان بأن اللعان شرع في شعبان سنة تسع، وجزم به غير واحد من المتأخرين، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من تبوك، وهو قريب من قول الطبري، غير أن في إسناده الواقدي، ورده الحافظ في الفتح واستظهر أن قصة اللعان كانت متأخرة من تبوك بكثير، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا تسع، وراجع للتفصيل فتح الباري (٩: ٣٩٧) باب اللعان.

١ - (١٤٩٢) - قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في الصلاة، باب القضاء واللعان في المسجد، وفي التفسير، باب قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾

أَنْ سَهْلَ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عُوَيْمِرَ الْمُعْجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ، يَا عَاصِمُ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا. أَيْقَلُّهُ قَتَلْتَلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ. يَا عَاصِمُ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَفَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا. حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ

[النور: ٤٦]، وفي قوله تعالى ﴿وَالْحَنِيسَةُ﴾ [النور: ٤٧]، وفي الطلاق باب من جوز طلاق الثلاث وباب اللعان ومن طلق بعد اللعان وفي المحاربين، باب من أظهر الفاحشة وفي الأحكام، باب من قضى ولاعن في المسجد، وفي الاعتصام، باب من يكره من التعمق إلخ، وأخرجه أيضاً مالك والنسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والدارقطني كلهم في اللعان.

قوله: (سهل بن سعد الساعدي) هو من مشاهير الصحابة، يقال: كان اسمه حزناً، فغيره النبي ﷺ حكاه ابن حبان، مات النبي ﷺ وهو ابن خمس عشرة سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، مات سنة إحدى وتسعين وقال الواقدي: عاش مائة سنة، كذا في الإصابة.

قوله: (أن عويمراً المعجلاني) وقع اسمه في رواية عند مالك وعند أبي داود وعويمر ابن أشقر، وسماه ابن عبد البر في الاستيعاب: عويمر بن أبيض، وذكره الخطيب في المبهمات فقال: عويمر بن الحارث، واعتمد عليه الحافظ في الفتح، وذكر أن الطبري نسبة في تهذيب الآثار فقال: هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان، فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض.

قوله: (إلى عاصم بن عدي) هو ابن عم والد عويمر وأخو معن بن عدي، ووالد أبي البداح بن عاصم وميد بني عجلان، وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويمر هي بنت عاصم وأن اسمها خولة، وذكر مقاتل بن سليمان أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم، وعاش عاصم مائة وعشرين سنة ومات سنة خمس وأربعين، قتل باليمامة ﷺ هذا ملخص ما في طلاق فتح الباري وتفسير عمدة القاري.

قوله: (أرأيت يا عاصم) وإنما خص عويمر عاصماً بالسؤال لأنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه، ولعله كان اطلع على مخايل ما سأل عنه لكن لم يتحققه، فلذلك لم ينصح به أو اطلع على حقيقته، لكن خشي إذا صرح به من عقوبة القذف، أشار إلى ذلك ابن العربي كما حكى عنه الحافظ.

قوله: (وجد مع امرأته رجلاً) كنى به عن الزنى، وفيه استحباب الكناية في أمثاله. قوله: (أيقلته فيقتلونه) يعني: قصاصاً، وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً يزني بها فقتله، هل يقتل به؟ وسيأتي هذا المبحث في قصة سعد بن عبادة تحت حديث (٣٥٤٤) إن شاء الله تعالى.

قوله: (فكره رسول الله ﷺ المسائل) قال النووي: المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرُ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرَ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ. قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا. قَالَ عُوَيْمِرُ: وَاللَّهِ، لَا أَنتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا. أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ. فَأَذْهَبْ فَأْتِ بِهَا»

إليها، لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة أو إشاعة فاحشة، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد ولم يحتج إليها، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات، وتسلط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين.

وقال الخطابي في معالم السنن (٣: ١٦٠): «قد وجدنا المسألة في كتاب الله عز وجل على وجهين، أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعلم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين، والآخر ما كان على طريق التكلف والتعنت، فأباح النوع الأول وأمر به، وأجاب عنه، فقال تعالى: ﴿فَتَقْتُلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَتَقْتُلِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ الصِّبْغَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] وقال في قصة موسى والخضر: ﴿فَلَا تَتْلَانِي مِنْ شَيْءٍ حَتَّى أُخْبِرَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠] وقال: ﴿لَتُنَبِّئَنَّ لِلثَّانِينَ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] فأوجب على من يسأل عن علم أن يجيب عنه وأن يبين ولا يكتف، وقال رسول الله ﷺ: «من مثل عن علم فكتمه ألجم بنجام من نار»، وقال عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ هِيَ مَوْفُوتٌ لِلنَّاسِ وَالصَّغِيرُ﴾ [البقرة: ١٨٩] ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَجِيسِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقال في النوع الآخر: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّعَرِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] فيما أنت من ذكرها وعاب مسألة بني إسرائيل في قصة البقرة لما كان على سبيل التكلف لا حاجة بهم إليه، وقد كانت الغنية وقعت بالبيان المتقدم فيها، وكل ما كان من المسائل على هذا الوجه فهو مكروه، فإذا وقع السكوت عن جوابه فإنما هو زجر وردع للسائل، وإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ».

قوله: (والله لا أنتهي) إنما عزم عويمر على ذلك بعد ما سمع من كراهية النبي ﷺ هذا السؤال، لأنه كان يعلم علة الكراهية، وهي المسألة من غير حاجة، ولما كان مستيقناً بأن له إليها حاجة لم ير بالرجوع إليه ﷺ بأساً.

قوله: (قد نزل فيك وفي صاحبك) ظاهره أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته، ولكن الذي يتحصل من مجموع الروايات أن النبي ﷺ لم يجب عويمرا في أول مرة، وإنما سكنت عنه حتى رجع، ثم عاد عويمر فقال: «إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به» كما سيأتي

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَّاعَنَا. وَأَنَا مَعَ النَّاسِ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا قَرَعْنَا قَالَ عُوَيْمِرُ كَذَبْتُ عَلَيْهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سَنَةُ الْمُتَلَّاعَيْنِ.

في حديث ابن عمر (رقم: ٣٦٣٠) وقد جعل الحافظ في الفتح قصة حديث ابن عمر عين قصة عويمر.

وعلى كل فلفظ هذا الحديث يدل على أن آية اللعان نزلت في قصة عويمر العجلاني وهو سبب لنزول الآية، ولكن يعارضه ما سيأتي من قصة هلال بن أمية، فإنه صريح في أن الآيات نزلت فيه، ومن هنا اختلف أهل العلم في سبب نزولها ولكن جمع الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩: ٣٩٧) بين هذه الروايات جمعاً حسناً، فقال: يحتمل أن يكون عاصم سأل قبل النزول، ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله، فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فوجد الآية نزلت في شأن هلال، فأعلمه النبي ﷺ بأنها نزلت فيه، يعني: أنها نزلت في كل من وقع له ذلك، لأن ذلك لا يختص بهلال، وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود: يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجه العجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت، فجاء عويمر، فقال: قد نزل فيك وفي صاحبك.

قوله: (فتللاعنا) ووقع هذا اللعان يوم الجمعة بعد العصر في المسجد النبوي، وسيأتي صفة التلاعن في حديث ابن عمر إن شاء الله.

قوله: (كذبت عليها إن أمسكتها) يعني: لئن أمسكتها بعد اللعان، فكأنني كذبت عليها.

قوله: (فطلقها ثلاثاً) استدل به الشافعي على أن إيقاع الثلاث بكلمة واحدة ليس حراماً. وقد سبق منا في باب طلاق الثلاث جوابنا عنه، وحجتنا عليهم.

ثم قد استدل به عثمان البتي وطائفة من أهل البصرة على أن اللعان لا تقع به فرقة، لا بنفس اللعان ولا بحكم الحاكم، حتى يطلق الزوج، قال البتي: وأحب إلي أن يطلق، وقال الإشبيلي: هذا قول لم يتقدمه أحد إليه، ولكن رده العيني في عمدة القاري (٩: ٥٦) وقال: حكى ابن جرير هذا القول أيضاً عن أبي الشعثاء جابر بن زيد والجمهور على أن اللعان موجب للفرقة إما بحكم الحاكم، كما هو مذهب الحنفية، وإما بنفس اللعان كما هو مذهب الشافعية.

والجواب من قبل الجمهور أن عويمراً ﷺ إنما طلق امرأته زعماً منه بأن اللعان لا يوجب الفرقة ولما لم تكن الفرقة وقعت بعد لم يتكر عليه رسول الله ﷺ، ولكنه ثبت في غير حديث أنه ﷺ فرق بين المتلاعنين كما سيأتي عند المصنف في حديث ابن عمر، وسيأتي هناك إن شاء الله بيان الخلاف بين الحنفية والشافعية في وقوع الفرقة بنفس اللعان أو بحكم الحاكم.

قوله: (فكانت سنة المتلاعنين) اختلفوا في معناه، فقال عثمان البتي ومن وافقه: إن معناه

٣٧٢٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ؛ أَنَّ عُثَيْمِرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَأُذِرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا، بَعْدَ سُنَّةٍ فِي الْمُتَلَاعَتَيْنِ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا. فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ. ثُمَّ جَرَبَ السُّنَّةَ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا.

استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق، وقال الشافعي: معناه أن الفرقة تقع بنفس اللعان، ولا تحتاج إلى حكم حاكم، وقال العيني من الحنفية: معناه أن الملاعنة بالوجه المذكور صارت سنة لمن بعدهما من المتلاعنين.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والطرق الأخرى الآتية لهذه الرواية ترد تأويل اعيني، والظاهر عندي من مراده، والله أعلم: أن وقوع الفرقة بين المتلاعنين أصبح سنة لمن بعدهما، ولا تعرض في قول ابن شهاب لمسألة وقوع الفرقة بتطليق الزوج أو بحكم الحاكم أو بنفس اللعان، وإنما اقتصر مراده على حصول الفرقة بينهما بأي طريق كان، ويؤيده ما أخرجه أبو داود من طريق عباد بن عبد الله الفهري، عن ابن شهاب عن سهل قال: «حضرت هذا عند رسول الله ﷺ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً» فتبين أن مراده مطلق وقوع الفرقة من غير نظر إلى طريق وقوعها، فلا يصح أن يتمسك به البتي على عدم وقوع الفرقة إلا بالطلاق ولا أن يتمسك به الشافعية على وقوع الفرقة بنفس اللعان، ولا أن يستدل الحنفية على وقوعها بحكم الحاكم، وإنما مفاده كون مطلق الفرقة بعد اللعان سنة فقط، والله أعلم.

٢ - (٠٠٠) - قوله: (أنه يرثها وترث منه) وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بين الملاعنة وولدها، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه، وهم إخوانه وأخواته من أمه، وجدانه من أمه، واختلفوا فيما بقي بعد سهم ذوي الفروض، فقال أبو حنيفة: ما بقي بعد أهل السهام رد على ورثته، فإذا لم ترث ولد الملاعنة إلا أمها أخذت الجميع، لكن الثلث بانفرض والباقي بالرد، وقال الشافعي: الباقي لموالي أمه إن كان عليها ولاء، فإن لم يكن فليت المال، وبه قال مالك والزهري وأبو ثور كما حكى عنهم النووي وعن أحمد روايتان، إحداهما: أن عصبته عصبه أمه، واختارها الحرفي، والثانية: أن أمه عصبته، فإن لم تكن فعصبته عصبته.

والمسألة مختلف فيها منذ عهد الصحابة فقد أخرج البيهقي وسعيد بن منصور عن الشعبي أن علياً قال في ابن الملاعنة ترك أخاه وأمّه: لأمه الثلث ولأخيه السدس، وما بقي فهو ردّ عليهما بحساب ما ورثا، وقال عبد الله: للأخ السدس، وما بقي فللأم وهي عصبته، وقال زيد: لأمه الثلث ولأخيه السدس، وما بقي ففي بيت المال، كذا في كنز العمال. فأخذ الحنفية بقول

٣٧٢٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ وَعَنِ السَّنَةِ فِيهِمَا - عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخْبَى بَنِي سَاعِدَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَزَادَ فِيهِ: فَتَلَاغْنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَظَلَّفَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنِينَ».

٣٧٢٦ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - حَدَّثَنَا أَبِي - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. قَالَ: سَأَلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ فِي امْرَأَةٍ مُضْغَبٍ. أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ، فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ. فَقُلْتُ لِلْعُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِي. قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ. فَسَمِعَ صَوْتِي.

علي والحنبلة يقول ابن مسعود والشافعية والمالكية يقول زيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين.

ولمّا رجح الحنفية قول علي رضي الله عنه لأن أحكام الميراث ثابتة بنص الكتاب فلا يجوز القول بخلافها إلا بنص مثله، والذي روي في كون الملاعة عصبية لولدها أو كون عصبيتها عصبه نه اختيار آحاد لا تخلو من مقال واحتمال، فلا يترك بها النص ولا نص في توريث الأم أكثر من الثلث ولا في توريث الأخ من الأم أكثر من السدس، ولا في توريث أبي الأم وتعود من عصبه الأم، ولأن العصبية أقوى أسباب الإرث، والإدلاء بالأم أضعف فلا يجوز أن يستحق به أقوى أسباب الإرث، وفيما روينا عن الشعبي اتفق علي وزيد على أن الأم ليست بعصبية لابنها واختلفا في الرد، فرد علي رضي الله عنه على الأم والأخ، وجعله زيد لبيت المال ولكن قول علي رضي الله عنه أوفق بكتاب الله، لأن توريث بيت المال مع وجود ذوي الأرحام مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ يَقْتَضِيهِمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] وراجع للتفصيل باب ميراث ابن الملاعة من إعلاء السنن (١٨: ٣٤٦).

٣ - (٠٠٠) - قوله: (ذاكم التفريق بين كل متلاعنين) معناه عندنا: أن التفريق مستحق بين المتلاعنين إما بتطبيق الزوج وإما بحكم الحاكم، ولما وقع التفريق بالطريق الأول، لا حاجة إلى الثاني، والله أعلم.

٤ - (١٤٩٣) - قوله: (في امرأة مضغب) يعني: ابن الزبير، وقد حكى الأبي عن ابن العربي أن مضغب بن الزبير لاعن في إمارته بين زوجين ولم يفرق بينهما، فمثل ابن جبير عن ذلك، فلم يعلم الجواب فوقف عما لم يعلم فرحل إلى ابن عمر.

قوله: (قائل) أي: نائم، من القيلولة.

قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: ادْخُلْ. فَوَاللَّهِ، مَا جَاءَ بِكَ، هَذِهِ السَّاعَةُ، إِلَّا حَاجَةٌ فَدَخَلْتُ. فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ. مُتَوَسِّدٌ بِسَادَةٍ خَشَوْهَا لَيْفٌ. قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْمُتَلَاعِنَانِ، أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! نَعَمْ. إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ. وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ﴾ (النور: ٦-٩). فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعظَهُ وَذَكَرَهُ. وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. قَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاَهَا فَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ قَالَتْ: لَا. وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! إِنَّهُ لَكَاذِبٌ. فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ. وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. ثُمَّ تَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ. وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قوله: (قال ابن جبیر) يعني: قال ابن عمر: أأنت ابن جبیر؟

قوله: (ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة) قال الأبي: فيه أنه لا يشق على العالم ومن يحتاج إليه في أوقات راحتهم، قلت: وفيه أيضاً أن المحتاج إليه إذا علم من القرائن أن الآتي إليه في أوقات راحته إنما جاء للضرورة عرضت له، لا ينبغي أن يضجر له، بل يزوره ببشاشة.

قوله: (مفترش برذعة) البرذعة والبردعة: ما يفرش على ظهر البعير، وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه وتقلله من الدنيا.

قوله: (ليف) هو الكلا اليابس.

قوله: (ووعظه وذكره) هذا الوعظ كان قبل اللعان، فينبغي أن يتخذ سنة في وعظ المتلاعنين قبل الشروع في اللعان، وقال الشافعي: يعظ كلا منهما قبل تمام الرابعة، وقبل الخامسة، تمسكاً بما في البخاري من حديث ابن عباس في هلال بن أمية أنه وعظه عند الخامسة، كذا في شرح الأبي.

قوله: (فبدأ بالرجل) لأنه الذي بدأ الله سبحانه به، وهي سنة الحكم، ولأنه القاذف وقد لزمه الحد، فأيمانه كالشهادة على دعواه فتسقط عنه الحد.

قوله: (ثم فرق بينهما) فيه دليل ظاهر للحنفية على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان، وإنما

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ. حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَمَلِكِ بْنُ أَبِي

تقع بحكم الحاكم بعد اللعان، وهو مذهب الثوري، ورواية عن أحمد، وقال مالك والشافعي: تقع الفرقة بنفس اللعان. ثم قال مالك وغالب أصحابه: تقع الفرقة بعد فراغ المرأة، وقال الشافعي وأتباعه ومحتون من المالكية: تقع بعد فراغ الزوج، وتظهر فائدة الخلاف في التوارث، لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى، كذا في فتح الباري، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان (٩: ٣٩٣).

وأجاب الشافعية عن حديث الباب أن الفرقة وقعت بنفس اللعان، وإنما أخبرهما النبي ﷺ بوقوع الفرقة، فعبّر عنه الراوي بقوله «فرق بينهما» ولكن رده الجصاص في أحكام القرآن (٣: ٣٦٩) بأنه صرف للكلام عن حقيقته من غير حاجة، فإن نسبة التفريق إلى النبي ﷺ تقتضي أن تقع الفرقة بفعله، وذلك إنما يصحح على قول الحنفية.

والحجة الثانية للحنفية في هذا الباب ما سبق في قصة عويمر العجلاني، أنه قال بعد الفراغ من اللعان: «كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها» ثم طلقها ثلاثاً، فإن فيه إخباراً منه بأنه ممسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من النكاح، إذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله «كذبت عليها إن أمسكتها» وهو غير ممسك لها، فلما أخبر بعد اللعان بحضرة النبي ﷺ أنه ممسك لها ولم ينكره النبي ﷺ دل ذلك على أن الفرقة لم تقع بنفس اللعان، إذ غير جائز أن يقر النبي ﷺ أحداً على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطل، ثبت أن الفرقة لم تقع بنفس اللعان.

ومما يدل على ذلك صريحاً ما أخرجه أبو داود من طريق عياض بن عبد الله القهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في خبر عويمر وامرأته، قال: «فطلقها ثلاثاً تطليقات عند رسول الله ﷺ فأنفذه رسول الله ﷺ، وكان ما صنع عند النبي ﷺ سنة، قال سهل: حضرت هذا عند رسول الله ﷺ فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً، فإنه صريح في أن الفرقة لم تقع بنفس اللعان، وأن رسول الله ﷺ أنفذ تطليق عويمر بعد اللعان، وأن السنة أن يفرق بينهما بعد الفراغ من الأيمان.

وأخرج البخاري في باب صدق الملاعة عن ابن عمر قال: «فرق النبي ﷺ بين أخوي بني العجلان وقال: الله يعلم إن أحكما لكاذب، فهل منكما ناثب؟ فأبيا... ففرق بينهما» وسيأتي عند المصنف أيضاً.

وأخرج البخاري أيضاً في باب التفريق بين المتلاعنين عن ابن عمر قال: «لاعن النبي ﷺ بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما» وسيأتي عند المصنف روايات كثيرة في حديث ابن عمر كلها تصرح بالتفريق بعد اللعان، ولم أجد للشافعي ﷺ حديثاً يدل بهذه الصراحة على وقوع الفرقة بنوعان الزوج وحده، ولذلك قال الإمام أبو بكر الجصاص «قول الشافعي في إيقاعه الفرقة

سَلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتْلَاعَيْنِ، وَمَنْ مُضَعَبُ بِنِ الرَّبْرِ بِنِ الْقُرْبِ، فَلَمْ أَدْرِ مَا أَقُولُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ. فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَيْفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٣٧٢٧ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ. (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتْلَاعَيْنِ: «حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ. أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ. لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».

بلعان الزوج خارج عن أقاويل سائر الفقهاء وليس له فيه سلف» وراجع لتفصيل المسألة أحكام القرآن للجصاص (٣: ٣٦٧ إلى ٣٧٢) وإعلاء السنن (١١: ١٦٥).

٥ - (٠٠٠) - قوله: (حسابكما على الله) يعني: لا سبيل في الدنيا إلى معرفة الصادق وعقاب الكاذب منكما، وإنما يحاسبكم الله في الآخرة، وفيه أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن علمنا كذب أحدهما على الإيهام، قاله النووي، وفيه أن البيهقيين إذا تعارضا تساقطتا، حكاه الأبي عن الخطابي.

قوله: (أحدكما كاذب) ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة، وقال الداودي: إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه، والأول أظهر وأولى بسياق الكلام، حكاه النووي عن القاضي. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: فعلنى ما رجحه القاضي والنووي يظهر ترجيح مذهب الحنفية في أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان، لأنه ﷺ دعاهما إلى التوبة بعد اللعان، فلما أبا فرق بينهما، كما هو ظاهر من سياق الحديث، فلو كانت الفرقة تقع بنفس اللعان، لما كان لهذه الدعوة بعد اللعان معنى، ولما ذكر الراوي التفريق بعد هذه الدعوة.

ثم ذكر القاضي - وتبعه النووي - أن في قوله ﷺ (أحدكما كاذب) رداً على من قال من النحاة أن لفظ (أحد) لا يستعمل إلا في النفي، وعلى من قال منهم: لا يستعمل إلا في الوصف، وأنها لا توضع موضع (واحد)، وقد أجازته المبرد، وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا نهي، وبمعنى (واحد)، ولكن رد عليه الفاكهي فقال: هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه، فإن الذي قاله النحاة إنما هو في (أحد) التي للعموم نحو «ما في الدار من أحد» وأما (أحد) بمعنى (واحد) فلا خلاف في استعمالها في الإثبات، نحو «قل هو الله أحد» [إخلاص: ١] ونحو (نشهادة أحدهم) ونحو (أحدكما كاذب)، كذا في فتح الباري، باب قول الإمام للمتلاعين إن أحدكما كاذب.

قوله: (لا سبيل لك عليها) يعني: لا تسليط لك عليها، فلا تصدق أنت في اتهامها من غير

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ». إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهِيَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا. وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

قَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧٢٨ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ. وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ. فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ؟».

٣٧٢٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ. سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٧٣٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمُسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَالنَّفْطُ

بينة، ولا تحد للزنا بمجرد قولك، أو المراد أنه لا يبقى بينكما نكاح بعد اللعان.

قوله: (يا رسول الله مالي؟) يعني: أين يذهب مالي الذي أعطيتها صداقاً؟ هل يرد إلي؟

قوله: (لا مال لك) يعني: ليس لك أن تسرد منها مهرها الذي أعطيتها، لأنك قد استوفيت بدخولك عليها وتمكينها لك من نفسها، ثم أوضح ﷺ ذلك بتقسيم مستوعب، فقال: إن كنت صادقاً فيما ادعيت عليها فقد استوفيت حقك منها قبل ذلك، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبتها، لئلا تجمع عليها الظلم في عرضها ومطالبها بما لا قبضته منك قبضاً صحيحاً تستحقه.

قوله: (فهو بما استحللت من فرجها) يستفاد منه أن الملائنة لو أكلت نفسها بعد اللعان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد، لكن لا يسقط مهرها، كذا في فتح الباري.

ثم إن الإجماع قد انعقد بحكم حديث الباب على أن الملائنة المدخول بها تستحق جميع الصداق والخلاف في غير المدخول بها، فالجمهور على أن لها النصف كغيرها من المظنقات قبل الدخول، وقال أبو الزناد والحكم وحمام: بل لها جميعه، وقال الزهري لا شيء لها فضلاً، وروى عن مالك نحوه، كذا في عمدة القاري.

٦ - (١٠٠) - قوله: (بين أخوي بني العجلان) يعني: بين زوجين كلاهما من بني عجلان، ففيه تغليب الأخ على الأخت، والأخوة إما عمومية دينية، أو خصوصية قبيلية، أفاده محمد ذهني.

قوله: (فهل منكما نائب؟) يعني: فهل للكاذب منكما أن يتوب؟ وفيه استحباب عرض التوبة على المذنب، وفي صحيح البخاري أنه ﷺ قال ذلك ثلاث مرات.

لِلْمُسَمَّيَيْنِ وَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ (وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ) قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. قَالَ: لَمْ يُفَرِّقِ الْمُضْعَبُ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ. قَالَ سَعِيدٌ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ.

٣٧٣١ - (٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٨ - (١٤٩٤) - قوله: (قلت لمالك) هذا الحديث رواه يحيى بن يحيى بطريق العرض على شيخه مالك بن أنس رحمته، وأخرجه أيضاً البخاري عنه في اللعان وفي الفرائض، وأبو داود في الطلاق، والترمذي في النكاح، والنسائي وابن ماجه في الطلاق كلهم عن مالك رحمته.

قوله: (والحق الولد بأمه) ههنا مسائل:

الأولى: أن هذا الحديث صريح في أن الرجل إذا نفى ولد امرأته ولا عنها من أجل ذلك انتفى نسبه منه والحق الولد بالأم، وهو مذهب جماهير الفقهاء، وخالفهم عامر الشعبي وابن أبي ذئب وبعض أهل المدينة فيما حكى عنهم الطحاوي والعييني، فقالوا: إن الرجل إذا نفى ولد امرأته لم ينتف به ولم يلاعن به، واحتجوا بقوله رحمته: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، قالوا: الفراش يوجب حق الولد في إثبات نسبه من الزوج والمرأة، فليس لها إخراجها منه بلعان ولا غيره، وحديث الباب حجة عليهم.

الثانية: قال أصحابنا: إذا كان القذف ينفي الولد بحضرة الولادة أو بعدها بيوم أو يومين ونحو ذلك من مدة يأخذ فيها التهنته وتبتاع آلات الولادة عادة صبح ذلك، فإن نفاه بعد ذلك لا ينتفي، ولم يوقت أبو حنيفة رحمته لذلك وقتاً، وروي عنه أنه وقت لذلك سبعة أيام، ووقته أبو يوسف ومحمد بأكثر النفاس، وهو أربعون يوماً، واعتبر الشافعي رحمته الفور فقال: إن نفاه على الفور انتفى، وإلا لا، كذا في عمدة القاري.

الثالثة: روي عن أحمد أن الولد ينتفي بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان، كما حكاه الحافظ عنه في الفتح، ولكنه مخالف لما عليه الجمهور من أنه لا بد للانعفاء من نفى الزوج لأن اللعان لم يشرع لنفي الولد وإنما شرع لدفع حد القذف عن الزوج وحد الزنى عن المرأة، فلو كان الرجل يتهمها بالزنى ولكن يستلحق ولدها لحقه من غير شك.

الرابعة: معنى قوله (الحق الولد بأمه) صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج، ليدعى بأمه لا بزوجه، ولذلك لا يجري التوارث بينه وبين زوجها، وإنما يجري التوارث بينه وبين أمه كما تقدم في حديث سهل بن سعد (رقم: ٣٥٢٤) وشرحه. وقبل: معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له أباً

٣٧٣٢ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. قَالَا: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَأَعْن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

٣٧٣٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٧٣٤ - (١٠١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَقْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: إِنَّا، لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، فِي الْمَسْجِدِ. إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ؛

وأما، فترت جميع مائه إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود وواثلة وطائفة ورواية عن أحمد، وأما عند الحنفية فتأخذ الجميع في هذه الصورة، تكن الثلث بالقرص والباقي بالرد كما أسلفنا في شرح حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

الخامسة: استدلل بعض الناس بحديث الباب على أن الولد المنفي باللعان لو كان بنتاً حل لئلا عن نكاحها، لأنه لا نسب بينها وبين الملعان، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية، والأصح قول الجمهور أنها تحرم لأنها ريسته في الجملة، كذا في فتح الباري.

١٠ - (١٤٩٥) - قوله: (حدثنا زهير بن حرب... عن عبد الله) يعني: ابن مسعود، وهذا الحديث لم يخرجوه البخاري، وأخرجه أبو داود من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن ماجه من طريق عبدة بن سليمان كلهما في اللعان وأحمد في مسند ابن مسعود من طريق أبي عوانة عن الأعمش (١: ٤٢١) ومن طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي عنه (١: ٤٤٨).

قوله: (إنا ليلة الجمعة) كذا في نسخ صحيح مسلم، ووقع عند أبي داود (إنا ليلة الجمعة) بزيادة لام التأكيد على النليلة وحذف لام التعريف من الجمعة، وفي رواية المحاربي عند أحمد: "بيتنا نحن في المسجد ليلة الجمعة" وفي رواية أبي عوانة عنده: "كنا جنوساً عشية الجمعة في المسجد".

قوله: (رجل من الأنصار) كذا وقع مبهما في سائر الروايات واستظهر شيخنا السهاري في البذل أن عويمر العجلاني والأظهر عندي أنه هلال بن أمية لأن سياق هذا الحديث يناسب سياق قصة هلال، فإن قوله ﷺ: (اللهم افتح) إنما روي في قصة هلال ولم يرو في قصة عويمر مثل ذلك، وإنما قال له ﷺ: «قد نزل فيك وفي صاحبك إلح» كما سبق في حديث سهل بن سعد، ثم قد زاد أحمد من طريق أبي عوانة في آخر الحديث: قال: فكان الرجل أول من ينلي به وهذا عين ما ذكره في قصة هلال، كما سيأتي في حديث ابن عباس، والله أعلم.

وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ. وَاللَّهُ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ الرَّابِعِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ فَتَلْتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! افْتَحْ» وَجَعَلَ يَدْعُو. فَتِلْثَ آيَةِ النِّعَانِ: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»، هَذِهِ الْآيَاتُ. فَأَبْتَلَنِي بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ. فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعْنَا. فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ. ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. فَدَعَبْتُ لَتَلَعَنَ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ» فَأَبْتُ فَلَعَنْتُ. فَلَمَّا أَذْبَرَا قَالَ: «لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدَاهُ فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا».

٣٧٣٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوَهُ.

٣٧٣٦ - (١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ. قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ. وَأَنَا أَرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا. فَقَالَ: إِنْ هَلَالَ بْنُ

قوله: (اللهم افتح) قال الخطابي في معالم السنن: معناه: اللهم احكم، أو بين الحكم فيه، والفتاح: الحاكم، ومنه قوله تعالى: «ثُمَّ يَفْتَحُ يَسَّارًا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتْحُ الْعَلِيمُ» (سج: ٢٦) قلت: وقد وقع هكذا مفسراً في رواية أبي عوانة عند أحمد (١: ٤٢٢) بلفظ: (اللهم احكم).

قوله: (مه) هي كلمة كف وزجر، يعني: انتهى عما تريد به من اللعان واعترف بالحق، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وكان النبي ﷺ غلب على ظنه كذبتها، ولذلك قال ﷺ في آخر الحديث: «لعلها أن تجيء به أسود جعداً» يعني: على خلاف شبه صاحب الفرائس، فجاءت به كما وصف ﷺ، وقد ورد في قصة هلال بن أبي عبيد بن جراح عند البخاري وأبي داود وغيره أن المرأة تلكأت بعد ذلك ونكصت، حتى ظن الصحابة أنها مترجع، ولكنها قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم، فمضت، وقال رسول الله ﷺ في آخره: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن».

١١ - (١٤٩٦) - قوله: (سألت أنس بن مالك) هذه قصة هلال بن أمية برواية أنس ﷺ، ولم يخرجها بروايته من بين أصحاب الصحاح إلا المصنف والنسائي في باب اللعان في قذف الرجل زوجته برجل بعينه، وباب كيف النعان، وأخرجه أيضاً أحمد (٣: ١٤٢) في مسند أنس.

قوله: (هلال بن أمية) هو الأنصاري الواقفي من بني واقف، شهد بدرًا وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فتيب عليهم.

أُمِّيَّةٌ قَذَفَ امْرَأَتَهُ

قوله: (قذف امراته) وتتمام هذه القصة ما أخرجه أحمد في مسنده (١: ٢٣٨) عن ابن عباس قال: «لما نزلت ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْلَىٰ عَلَيْهِنَّ فَاُولَٰئِكَ جُنَاحٌ عَلَيْهِمْ أَن يُقْبِلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، قال سعد بن عبادة وهو سيد الأنصار: أهكذا نزلت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: يا معشر الأنصار ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم؟ قالوا: يا رسول الله! لا نلحه فإنه رجل غيور، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكرأ، وما طلق امرأة له قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيبرته، فقال سعد: والله يا رسول الله إني لأعلم أنها حق، وأنها من الله تعالى ولكنني قد تعجبت أني لو وجدت لكاعاً تفخذها رجل لم يكن لي أن أهيج به ولا أحركه حتى آتي بأربعة شهداء؟ فوالله لا آتي بهم حتى يقضي حاجته، قالوا: فما لبثوا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، فجاء من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلاً فوأي بعينيه وسمع بأذنيه، فلم يهجه حتى أصبح، فعدا على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني جئت أهلي عشاء فوجدت عندها رجلاً فوأيت بعيني وسمعت بأذني، فكره رسول الله ﷺ ما جاء به واشتد عليه واجتمعت الأنصار، فقالوا: قد ابتلينا بما قال سعد بن عبادة، الآن يضرب رسول الله ﷺ هلال بن أمية ويبطل شهادته في المسلمين، فقال هلال: والله إني لأرجو أن يجعل الله لي منها مخرجاً، فقال هلال: يا رسول الله إني قد أرى ما ائتمت عليك مما جئت به، والله يعلم أنني لصادق، والله إن رسول الله ﷺ يريد أن يأمر بضربه، إذ أنزل الله على رسول الله ﷺ النوح، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في تريد جلده، يعني فأمسكوا عنه حتى فرغ من الوحي فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْسَنَ﴾ [النور: ٦] الآية فسرني عن رسول الله ﷺ فقال: أبشر يا هلال! فقد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً، فقال هلال: قد كنت أرجو ذاك من ربي عز وجل، فقال رسول الله ﷺ: أرسلوا إليها، فجاءت، فقرأها رسول الله ﷺ عليهما وذكرهما وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، فقال هلال: والله يا رسول الله لقد صدقت عليها، فقالت: كذب، فقال رسول الله ﷺ: لا اعتوا بينهما، فقبل لهلال: اشهد، فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، فلما كان في الخامسة قيل: يا هلال اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب، فقال: والله لا يعذبني الله عليها كما لم يعذبني عليها، فشهد في الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم قيل لها: اشهدي أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، فلما كانت في الخامسة قيل لها: اتقي الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب، فتلكأت ساعة ثم قالت: والله لا أفصح قومي، فشهدت في الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، ففرق رسول الله ﷺ بينهما، وفضى أنه لا يدعى ولدها لأب ولا ترمى هي به، ولا يرمى ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد، وقضى أن لا بيت لها

بَشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ. وَكَانَ أَخَا الْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ. وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ.
قَالَ: فَلَاعَنَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا. فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُتِيَضَ سَبْطًا.....»

عليه ولا قوت من أجل أنهما ينفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها، وقال: إن جاءت به أصيب أريح حمش الساقين فهو لهلال، وإن جاءت به أورك جعداً جمالياً، خدلج الساقين سابغ الإلبتين فهو للذي رميت به، فجاءت به جعداً جمالياً خدلج الساقين سابغ الإلبتين، فقال رسول الله ﷺ: لولا الأيمان لكان لي ولها شأن، قال عكرمة: فكان بعد ذلك أميراً على مصر وكان يدعى لأمه وما يدعى لأبيه.

قوله: (بشريك بن سحماء) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين، وهي أمه، واسم أبيه عبدة بن مغيث، وذكر مقاتل في تفسيره أن والدته شريك التي يقال لها سحماء، كانت حبشية، وقيل: كانت بمانية، وذكر أبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة له لا اسم، وأنه كان شريكاً لرجل يهودي يقال له ابن سحماء، فعلى هذا يتعين كتابة ألف بين شريك وابن سحماء ولكنه قول شاذ، ويقال: إن شريك بن سحماء بعته أبو بكر الصديق رسولاً إلى خالد بن الوليد باليمامة، ويقال: إنه شهد مع أبيه أحداً، روى ذلك ابن سعد عن الواقدي، كذا في الإصابة.

قوله: (كان أخا البراء بن مالك لأمه) هذا بظاهره مشكل، لأن البراء بن مالك شقيق أنس بن مالك، فعلى هذا ينبغي أن يكون أخاً لأنس أيضاً من أمه، وأم أنس هي أم سليم، ولم تكن سحماء، ولا تسمى سحماء، وذكر الحافظ في باب يبدأ الرجل بالتلاعن من الفتح هذا الإشكال ثم رفعه بقوله: «فعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة» ويقويه أنه لو كان أخاه من أمه لما ذكر أنس أنه كان أخاً للبراء بن مالك من أمه، وإنما قال: كان أخي من أمي، فلما لم ينسبه إلى نفسه ونسبه إلى أخيه البراء فقط، تبين أن الأخوة ما كانت بينه وبين أنس، وإنما كانت بينه وبين البراء فقط، وهذا إنما يمكن في أخوة الرضاع، والله سبحانه أعلم.

قوله: (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) هذا هو المحقق، وقد تقدم في شرح حديث سهل بن سعد أن آية اللعان إنما نزلت في هلال بن أمية، ولما كانت قصة عويمر العجلاني قريبة منه، ربما ذكروها في سبب النزول، وقد تقدم وجه الجمع بين الروايات هناك.

قوله: (أبصروها) قد تقدم أن امرأة هلال قد ظهر كذبها بالآمارات والقرائن، وغلب على ظن رسول الله ﷺ أنها كاذبة، فلعله ﷺ أراد تبرئة هلال بن أمية ﷺ في أنظار العامة، لأنه من الصحابة البدرين الأجلاء، ولذلك أمرهم بالنظر في شبه الولد، لتلا يبقى في صدور الناس ما يتهم هلالاً بالكذب، وتظهر براءته بالإمارات الظاهرة إن لم تظهر بالبين والقضاء، والله أعلم.

قوله: (سبباً) بفتح السين وسكون الباء، وقيل: بكسرهما، فسر النووي والأبي بالمستوسل الشعر، ولكن فسر ابن الأثير في جامع الأصول والفنني في مجمع البحار بممتد الأعضاء تام

قُضِيَ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ بْنِ أُمِيَّةَ. وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ قَالَ: فَأَنْشِئْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ.

٣٧٣٧ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْبُصْرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمْحٍ) قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ الثَّلَاثُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا. ثُمَّ انْصَرَفَ.....

الخلق، والأصل أن السبط إذا وصف به الشعر أريد به المنسرسل منه، وإذا وصف به الرجل أريد به تام الخلق، وكلا المعنيين ههنا سائغ.

قوله: (قضيء العينين) يعني: فاسد العينين بكثرة دمع أو حمرة، وقضيء الثوب يَفْضُ، كحذر يحذر: إذا تفرزو تشقق، كما في مجمع البحار، وقضت القرية: عفنت وتهافتت وطال مكثها في مكان ففسدت، وقضيء الرجل قضا وقضوء: دخله عيب، كما في شرح الأبي.

قوله: (وإن جاءت به أكحل) يعني: أسود كالأكحل جعداً بفتح الجيم وسكون العين، إذا وصف به الشعر فهو ضد السبط، يعني: ما كان فيها التواء، وإذا وصف به الرجل فهو معصوب الخلق شديد الأسر، أو القصير المتردد، أو البخيل، فإذا أردنا بالسبط في الفقرة الأولى: المنسرسل الشعر فالمراد ههنا ضده، وإن أردنا بالسبط هناك تام الخلق ممتد الأعضاء فالمراد هنا القصير المتردد، والله أعلم.

قوله: (حمش الساقين) بفتح الحاء وسكون الميم، يعني: رقيقهما، والحموشة الدقة.

قوله: (جاءت به أكحل) يعني: على خلاف شبه هلال بن أمية، وقد أسلفنا عن عكرمة فيما أخرجه أحمد عن ابن عباس أن ولدها صار بعد ذلك أميراً على مصر، وكان يدعى لأمه وقد حقق الحافظ في الفتح (٩: ٤٠١) باب قول النبي ﷺ: لو كنت راجماً امرأة إنخ) أن المراد مصر من الأمصار، لا البلد المشهور.

١٢ - (١٤٩٧) - قوله: (عن ابن عباس) هذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الطلاق، باب قول النبي ﷺ: لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمته، وباب قول الإمام اللهم بيئ، وفي المحاربين، باب من أظهر الفاحشة والتلطخ والتهمة بغير بينة، وفي التمني، باب ما يجوز من اللؤ قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾، وأخرجه النسائي في الطلاق. باب قول الإمام اللهم بين، وابن ماجه في الحدود، باب من أظهر الفاحشة، وأحمد في مسند ابن عباس (١: ٣٣٦).

قوله: (فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً) المراد به ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل رسول الله ﷺ ما أمره به عويمر العجلاني من قوله: «لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله فقتلونه أم كيف يفعل؟» واعلم أن حديث سهل بن سعد، حديث ابن عباس هذا من طريق

فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِيهِ رَجُلًا. فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلِيتَ بِهَذَا إِلَّا بِقَوْلِي. فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ. وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا، قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَطَ الشَّعْرِ. وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ، خَذَلًا، آدَمَ، كَثِيرَ اللَّحْمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! بَيِّنْ» فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ

القاسم، كلاهما في قصة واحدة وهي قصة عويمر العجلاني، بخلاف حديث ابن عباس من طريق عكرمة الذي أخرجه البخاري مختصراً، وأبو داود وأحمد مفصلاً فإنه في قصة أخرى، وهي قصة هلال، وقد نقلناه بتمامه في شرح الحديث السابق، ولا مانع من أن يروري ابن عباس القصتين معاً، ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلق أحدهما عما وقع في الآخر، وما وقع بين القصتين من المغايرة، كما حققه الحافظ في فتح الباري.

قوله: (فأتاه رجل من قومه) هو عويمر العجلاني، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية، فإنه لا قرابة بينه وبين عاصم.

قوله: (فقال عاصم ما ابتليت بهذا إلا بقولي) تقدم في شرح حديث سهل أن عويمر بن عمرو كانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه، فلذلك أضاف الابتلاء إلى نفسه، وقوله «إلا بقولي» يعني بسؤالي عما لم يقع، كأنه قال: فعوقبت بوقوع ذلك في أهل بيتي، فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم: «فقال عاصم: إنا لله وإنا إليه راجعون، هذا والله بسؤالي عن هذا الأمر بين الناس، فابتليت به» حكاه الحافظ في الفتح.

قوله: (وكان ذلك الرجل) يعني: الذي رمى امرأته، وهو عويمر.

قوله: (مصفرًا) وقد ورد في حديث سهل عند البخاري في باب التلاعن في المسجد ما يدل على أن عويمر كان أحمر، ويمكن التجمع بأن ذاك لونه الأصلي، والصفرة عارضة.

قوله: (خذلاً) ضبطه النووي والأبي بفتح الخاء وسكون الدال، وضبطه الحافظ بفتح الدال وتشديد اللام، وقيل: إنه بكسر الدال، والكل سائغ في اللغة، والمراد به ممثلي الساقين، وقال ابن فارس: ممثلي الأعضاء، وقال الطبري: لا يكون إلا مع غلط العظم مع اللحم.

قوله: (آدم) يعني: لونه قريب من السواد.

قوله: (اللهم بين) قال ابن العربي: ليس معنى هذا الدعاء طنب ثبوت صدق أحدهما فقط، بل معناه أن نلذ ليظهر الشبه، ولا يمنع دلالتها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان، والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بما وقع، لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد، كذا في فتح الباري.

قوله: (فوضعت شبيهاً بالرجل) ظاهر هذا السياق أن اللعان وقع بعد وضع الولد، ولكن قدما أن رواية ابن عباس هذه متعلقة بقصة عويمر، وقد مر في قصته من حديث سهل أن اللعان

زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا. فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الْمَجْلِسِ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَجِمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجِمْتُ هَذِهِ؟» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا. تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

٣٧٣٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ. حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ يَحْيَى. حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ الْمُتَلَاعِمَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَرَأَدَ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ، قَالَ: جُعِدَا قَطَطًا.

وقع بينهما قبل أن تضع، فعلى هذا تكون الفاء في قوله (فلا عن) معقبة بقوله «فأخبره بالذي وجد عليه امرأته»، وأما قوله: «وكان ذلك الرجل مصفراً» إلى آخره فهو كلام معترض بين الجملةين، كذا حققه الحافظ في الفتح.

قوله: (فقال رجل لابن عباس) هذا الرجل هو عبد الله بن شداد بن الهاد، كما سيأتي من طريق أبي الزناد عند المصنف.

قوله: (تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء) يعني: تظهر عليها قرائن تدل على أنهابغي تتعاطى الفاحشة، فقد وقع في طريق عروة عن ابن عباس عند ابن ماجه: «لو كنت راجماً أحداً لغير بيته لرجمت فلانة»، فقد ظهر فيها الريبة في متطقها وهيئتها ومن يدخل عليها ولكن لم يثبت عليها الزنى بطريق شرعي من الإقرار أو البيّنة مما يوجب عليها الحد، وفيه أنه لا يقام الحد بمجرد الشياخ والفرائن، بل لا بد من بيّنة أو اعتراف.

ثم قال الداودي: فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء، وتعقبه الحافظ بأن ابن عباس لم يسمها، فلا يثبت به جواز عيب رجل مسمى بعينه، فإن أراد إظهار العيب الإيهام فمحمّل، ولكن في قول الحفظ نظراً ظاهراً، لأن الداودي لا يستدل بقول ابن عباس، وإنما يستدل بقوله ﷺ: «لو رجمت أحداً بغير بيّنة لرجمت هذه» ولا يخفى أن إشارته ﷺ كانت إلى امرأة معينة يعرفها الجميع، فتبين أن من سلك مسالك السوء جاز عيبه ليكون الناس منه على حذر، والله أعلم.

(١٠٠). - قوله: (قططاً) بفتح الطاءين، وقيل: يكسر الأولى، صفة مبالغة لدجعد: يعني شديد الجعودة والتقبض ك شعر السودان، كذا في مجمع البحار.

ثم قد يستدل بهذه الأحاديث من يعتبر التقية في ثبوت الأنساب، والحق أن هذه الأحاديث حجة لمخالفهم، لأن التقية لو كانت معتبرة في الشرع والقضاء لما شرع النعان، ولما ترك رسول الله ﷺ امرأة عويمر وهلال من غير حد بعد ما نبين بالشبه كذبهما، وهذا البحث قد مر بجميع أطرافه في باب العمل بالحق القائف الوند فراجع.

٣٧٣٩ - (١٣) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ. وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ. فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ: أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَعْتُهَا؟» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ أَهْلَتْكَ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِيهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

٣٧٤٠ - (١٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الذَّرَّازِيَّ) عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» قَالَ سَعْدٌ: بَلَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ».

١٤ - (١٤٩٨) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث لم يخرج البخاري، وأخرجه أبو داود في كتاب الديات، باب من وجد رجلاً مع أهله فقتله، وأخرجه ابن ماجه في الحدود، باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً، وأخرجه النسائي أيضاً.

قوله: (عن سهيل، عن أبيه) هو سهيل بن أبي صالح يروي عن أبيه أبي صالح ذكوان السمان المدني.

قوله: (سعد بن عباد) هو الصحابي المشهور سيد بني خزرج، وقد ذكر ابن عباس أن رسول الله ﷺ كانت له في المواطن كلها رايتان، راية المهاجرين مع علي، وراية الأنصار مع سعد بن عباد، وكان من الأسخياء المعروفين بسخائهم، وعن محمد بن سيرين: كان سعد بن عباد يعطي كل ليلة ثمانين من أهل الصفة، وروى الدارقطني في كتاب الأسخياء عن هشام بن عروة عن أبيه قال: كان متادي سعد يتادي على أطمه: من كان يريد شحماً ولحمًا فليأت سعدًا، وقصته في تخلفه عن بيعة أبي بكر مشهورة، وخرج إلى الشام، فمات بحوران سنة خمس عشرة، كذا في الإصابة.

قوله: (بلى والذي أكرمك بالحق) قال الخطابي في معانيه السنن (٦: ٣٣٢): «يشبه أن تكون مراجعة سعد للنبي ﷺ طمعاً في الرخصة، لا رداً لقوله ﷺ، فلما أبى ذلك رسول الله ﷺ وأنكر عليه قوله، سكنت سعد وانتقاداً ومما يدل على ذلك ما أسلفنا من رواية ابن عباس عند أحمد، وفيها: «فقال سعد: والله يا رسول الله إني لأعلم أنها حق وأنها من الله تعالى، ولكنني تعجبت إن».

قوله: (اسمعوا إلي ما يقول سيدكم) فيه إشارة إلى أن سعد بن عباد إنما يقول هذا من غيرته المحموده التي جبل عليها، ولا يقصد بذلك مخالفة النبي ﷺ، ونمام هذه القصة ما

٣٧٤١ - (١٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى . حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ، أَفْهَلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .

٣٧٤٢ - (١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ . حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا ، لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «نَعَمْ» . قَالَ : كَلَّا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! إِنْ كُنْتُ لِأَعْجَلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ . إِنَّهُ لَغَيُورٌ . وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ . وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي» .

٣٧٤٣ - (١٧) حَدَّثَنِي عُيَيْنَةُ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحِجْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ وَرَادٍ (كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ) ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ . قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْفِعٍ عَنْهُ . قَبْلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ :

أخرجه ابن ماجه عن سلمة بن المحبق، قال: «قيل لأبي ثابت سعد بن عبادة حين نزلت آية الحدود، وكان رجلاً غيوراً، أرايت لو أنك وجدت مع امرأتك رجلاً أي شيء كنت تصنع؟ قال: كنت ضاربهما بالسيف، أنتظر حتى أجيء بأربعة؟ إلى ما ذاك قد قضى حاجته وذهب؟ أو أقول: رأيت كذا وكذا فتضربوني الحد ولا تقبلوا لي شهادة أبداً؟ قال: فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: كفى بالسيف شاهداً، ثم قال: لا! إني أخاف أن يتتابع في ذلك السكران والغيران، ويظهر منه أن رسول الله ﷺ أيد سعداً في مبدء الأمر، ثم قال: لا أفني بذلك، لأنني لو أفتيت بذلك تتابع الناس في القتل واعتذروا بأنهم رأوا المقتول على فاحشة» .

١٦ - (٠٠٠) - قوله: (إنه لغيور) بضم الياء وتخفيفها، وقد مر ما يدل على شدة غيرة في رواية ابن عباس الطويلة عند أحمد، وفيها: «قالوا يا رسول الله لا تلمه فإنه رجل غيور، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكراً، وما طلق امرأة له قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيرة» .

١٧ - (١٤٩٩) - قوله: (عن المغيرة بن شعبه) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح، باب الغيرة، وفي الحدود باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله، وفي الرد على الجهمية والتوحيد، باب قول النبي ﷺ لا شخص أغير من الله تعالى، والدارمي في النكاح، باب الغيرة، وأحمد في مسند المغيرة (٤: ٢٤٨) .

قوله: (غير مصفح عنه) بكسر الفاء يعني غير ضارب بصفح السيف وهو عرضه وجانبه،

«أَتَعْجِبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعِيدٍ؟ قَوْلَ اللَّهِ، لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ»

والمراد أنني لا أضربه بعرض السيف كما يضرب للتأديب وإنما أضربه بحدّه، كما يضرب للقتل. ثم ضبطه الأكثرون بكسر الفاء، على أنه صفة للضارب حال منه، وقيل: إنه بفتح الفاء على أنه صفة لتسيف حال منه، وأما قوله: «اعنه فلم يثبت في رواية البخاري وأحمد والدارمي، وقد به مسلم أيضاً في الرواية الآتية على كونه ساقطاً، وادعى ابن الجوزي أنه وهم من أحد الرواة، وكأن راوياً من الرواة ظن أنه من الصفح بمعنى العفو، فأتى له بصفة «عن»: والأمر ليس كما ظن، فإنما هو من صفح السيف، حكاه الحافظ عن ابن الجوزي في الفتح، كتاب النكاح، باب الغيرة.

حكم من قتل رجلاً وجده مع امرأته:

قوله: (اتعجبون من غيرة سعيد؟) تمسك بهذا التقرير من قال: إن من وجد رجلاً يزني بامرأته فقتله فلا شيء عليه، وتفصيل المسألة أنه إن أثبت ذلك بأربعة شهود فالجمهور على أنه لا يقتض منة، وهو قول أبي حنيفة بكثرة، وأما إن جاء بشاهدين على أنه قتله بهذا السبب فقال الجمهور: يقتض منة، وقال أحمد وإسحاق: لا قصاص عليه، كما حكاه الحافظ في شرح حديث سهل من لعان الفتح، وهذا حكم القضاء، وأما فيما بينه وبين الله، فيسح له قتل الرجل إن كان ثيباً وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل، صرح به الحافظ والنووي والشامي.

حجة الجمهور ما أخرجه مائث في الأقضية من الموطأ عن علي أنه قال في مثله: «إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته» يعني: يفاد منه.

وأما حديث الباب فقد رفع ههنا مختصراً، وقد ورد في حديث سلمة بن المحبق عند ابن ماجه ما يوضحه ويدل على قول الجمهور، وهو ما رويناه تحت قوله: «اسمعوا إنني ما أقول سبكم»، وفيه أن النبي ﷺ قال في مبدأ الأمر: «كفى بالسيف شاهداً» ثم أتبعه بقوله: «لا، إنني أخاف أن يتشابع في ذلك السكران والغيران» فقله الأول حكم الديانة، وقوله الثاني حكم القضاء.

وقد أطل الشامي في هذا المبحث في باب التعزير، وقال: «وحاصله أنه يحل ديانة لا قضاء، فلا يصدق القاضي إلا ببينة والظاهر أن المراد ببينة الزنى، وهي أربعة شهود، وهي المصرح بها في قول علي عليه السلام. ثم قد ذكر الشامي في آخره: «والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة، وهو ما في البرازية وغيرها: إن لم يكن لصاحب الدار بينة، فإن لم يكن المقتول معروفاً بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قصاصاً، وإن كان متهماً به فكذلك قياساً، وفي الاستحسان: تجب الذية في ماله لورثة المقتول، لأن دلالة الحال أوردت شبهة في القصاص، لا في المال» والله سبحانه أعلم.

وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي. مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ. وَلَا شَخْصًا
أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ. وَلَا شَخْصًا أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ
مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ. وَلَا شَخْصًا أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمُدْحَةُ مِنَ اللَّهِ. مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ
الْجَنَّةَ.

٣٧٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ
زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَقَالَ: غَيْرُ مُضْطَحٍّ. وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُ.
٣٧٤٥ - (١٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ
وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَالنَّفْطُ لِقُتَيْبَةَ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ:

قوله: (والله أغير مني) قال عياض وغيره في تفسير الغيرة: هي مشتقة من تغير القنب
وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص، وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين،
ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك، وقال ابن العربي: التغير
محال على الله بالدلالة القطعية، فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل، ومن
أشرف وجوه غيrote تعالى اختصاصه قوماً بعصمته، يعني فمن ادعى شيئاً من ذلك لنفسه عاقبه.
وأشد الأدمين غيرة رسول الله ﷺ، لأنه كان يغار لله ولدينه، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه. هذا
منخص ما في فتح الباري، كتاب النكاح، باب الغيرة.

قوله: (لا شخص أغير من الله) الشخص في الحقيقة جرم الإنسان، والشخص بهذا التفسير
محال على الله سبحانه، فالمراد: لا أحد، كذا حقه الأبي.

قوله: (أحب إليه العذر) هو برفع «أحب» خبر مقدم لقوله «العذر» وخبر «لا» محذوف،
والتقدير: لا أحد موجود، ويفتح «أحب» صفة لقوله «شخص» و«العذر» فاعله، وخبر «لا»
محذوف.

والمراد من العذر ههنا الإعتذار، يعني أنه تعالى مع شدة غيrote يحب أن لا يعذب أحداً
حتى يعذره، ولذلك بعث الأنبياء والمرسلين.

قوله: (المدحة) بكسر الميم، بمعنى المدح، يعني أنه تعالى وعد الجنة ورجب فيها، ليكثر
ناس مدحه ويسألوه إيها.

١٨ - (١٥٠٠) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه البخاري في الطلاق، باب إذا
عرض بنفي الولد، وفي المحاربين، باب ما جاء في التعريض، وأبو داود في الطلاق، باب إذا
شك في الولد، والنسائي في الطلاق باب إذا عرض بامرأته وسكت في ولده، وابن ماجه في

جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً. فقال النبي ﷺ: «هل لك من إبل؟» قال: نعم. قال: «فما ألوانها؟» قال: حمز. قال: «هل فيها من أوزق؟» قال: إن فيها لوزقاً. قال: «فأنت أتاها ذلك؟» قال: عسى أن يكون نزع عرق. قال: «وهذا عسى أن يكون نزع عرق».

النكاح، باب الرجل يشك في ولده، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢: ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٩ و ٢٧٩ و ٤٠٩).

قوله: (رجل من بني فزارة) وسيأتي في رواية أبي سلمة أنه كان أعربياً، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن اسمه ضمضم بن قتادة، أخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في المبهعات من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلوكة حدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل، فشكى إلى النبي ﷺ.

قوله: (ولدت غلاماً أسود) وزاد في حديث ابن عمر عند ابن ماجه: «وإنا أهل بيت لم يكن فينا أسود قط» والمراد إظهار الشك في كون الولد منه، واستدل به الجمهور على أن التعريض بالقذف ليس قذفاً، ولا يجب به الحد، حتى يصرح بالنفي لأن النبي ﷺ لم بعده قاذفاً، وروي عن المالكية أنه يجب به الحد إذا كان يفهم منه القذف، وأجابوا عن حديث الباب بأنه لم يكن قذفاً ولا تعريضاً به، وإنما كان سؤالاً، والتعريض إنما يجب به الحد إذا كان على سبيل المواجهة والمشاطمة، والصحيح أنه لا يتم به استدلال الجمهور، نعم يدل على مذهبهم أن الشريعة فرقت بين التعريض والتصريح في أمر الخطبة، فيجوز التعريض بها في العدة ولا يجوز التصريح، فليكن أمر القذف كذلك، بل أولى، لأن الحدود تندري بالشبهات، والله أعلم.

قوله: (قال: حمز) وفي رواية محمد بن معصب عند أحمد (٢: ٤٠٩): (رمك) بدل قوله: (حمز) وهو جمع أرمك بمعنى الأبيض المائل إلى الحمرة.

قوله: (أوزق) هو الذي فيه سواد ليس بصاف، ومنه قيل للرماد أوزق وللحمامة ورقاء.

قوله: (عسى أن يكون نزع عرق) العرق هنا: الأصل من النسب تشبيهاً بعرق الثمرة ويقال منه فلان عريق في الأصالة أي أن أصله متناسب، وكذا معرق في الحسب وفي اللؤم، ومعنى نزع: جذبه لشبهه، يقال: نزع الولد إلى أبيه، ونزع له ونزعه أبوه والمعنى: يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على لونه.

ثم قد أرشد الحديث إلى عدة مسائل:

١ - إن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه.

٣٧٤٦ - (١٩) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ). أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ. جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدْتُ امْرَأَتِي غُلَاماً أَسْوَدَ. وَهُوَ حَبِيبٌ يُعْرَضُ بِأَنْ يَتَّقِيَهُ، وَرَأَى فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَلَمْ يُرْخَصْ لَهُ فِي الْإِثْمَاءِ مِنْهُ.

٣٧٤٧ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ). قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَاماً أَسْوَدَ. وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَتْنِي هُوَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَكُونُ نَرْعَهُ عِرْقَ لَهُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَرْعَهُ عِرْقَ لَهُ».

٣٧٤٨ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ. حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

٢ - إن الشبه ليس حجة شرعية، فلا نعتبر الثبابة في الأنساب، وقد مر الكلام في باب إلحاق القائف الولد من كتاب الرضاع.

٣ - ويؤخذ منه صحة القياس والاعتبار بالنظر، لأن النبي ﷺ قاس اختلاف الألوان في الآدميين بالاختلاف في ألوان الإبل.

٤ - ويؤخذ منه أيضاً أن الرجل ينبغي له أن يشاور شيخه أو أستاذه في أمور أسرته وأهله.

٢٠ - قوله: (وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ) يعني: كرهته، وليس هو من الإنكار بمعنى النفي، وإلا صار قوله قذفاً.

(٢٠٠) - قوله: (بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) قَالَ الْحَافِظُ: إن ذلك يشعر بأن هذا الحديث كان عند الزهري عن غير واحد، وإلا لو كان عن واحد فقط، كسعيد مثلاً لاقتصر عليه، ومما يدل عليه أن الزهري رواد عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة كليهما، والله سبحانه أعلم. قد تم بحول الله سبحانه شرح كتاب اللعان، ووقع الفراغ منه ليوم الإثنين التاسع عشر من شهر جمادى ثمانية سنة ألف وأربعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها السلام، وفقنا الله تعالى لإكمال باقي الأبواب، وهو المستعان وعليه التكلان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢٠) - كتاب: العتق

كتاب العتق

العتق مصدر من عتق العبد يعتق، كضرب يضرب، عتقاً وعتاقاً وعتاقة وعتوقاً، إذا صار حراً، وقال ابن فارس: العين والطاء والقاف أصل صحيح يجمع معنى الكرم خلقه وخلقاً ومعنى المقدم، ثم نقل عن ابن الأعرابي قوله: كل شيء بلغ إناه فقد عتق، وسمي العبد عتقاً لأنه بلغ غايته، راجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤: ٢١٩ و ٢٢١).

والعتق والعتاق لغة عبارتان عن القوة، ومنه عتاق الطير، يقال لجوارحها، وعتق الفرخ إذا قوي على الطيران، وفرس عتيق إذا كان سابقاً، وذلك عن قوته، وقيل لتقديم عتيق لقوة سبقه، وللخمر إذا تقادمت لقوة تأثيرها. والعتق أيضاً يقال للجمال، ومنه سمي سيدنا أبو بكر الصديق عتيقاً لجماله، وقيل: لقدمه في الخير، وقيل غير ذلك.

وأما شرعاً فقد فسره في المغرب بالخروج عن المملوكية، ووجه مناسبتة بمعناه اللغوي أنه قوة حكمية يصير المرء بها أهلاً للشهادة والولاية والقضاء.

ومن عادة الفقهاء والمحدثين أنهم يذكرون كتاب العتاق بعد كتاب الطلاق متصلاً، وذلك لما بينهما من مناسبات كثيرة، منها أن كلاهما رفع قيد وإسقاط ملك، إلا أن العتق إسقاط لملك الرقبة، والطلاق إسقاط لملك البضع. ومنها أن كلاهما يسري من البعض إلى الكل، فلو طلق الرجل جزءاً شائعاً من المرأة طلقت المرأة بأجمعها، وكذلك العبد إذا أعتق بعضه عتق كله حالاً أو مالاً، ومنها أن كلاهما لا يقبل الفسخ بعد الثبوت.

قال ابن الهمام في فتح القدير (٣: ٣٥٧): فولا يخفى ما في العتاق من المحاسن، فإن الرق أثر الكفر، فالعتق إزالة أثر الكفر، وهو إحياء حكمي لأثر حكمي لموت حكمي، فإن الكافر ميت معنى، فإنه لم ينتفع بحياته ولم يذق حلاوتها العليا، فصار كأنه لم يكن له روح، قال تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) أي: كافر فهديناه. ثم أثر ذلك الكفر الرق الذي هو سلب أهليته لما تأهل له العقلاء، من ثبوت الولايات على الغير من إنكاح البنات والتصرف في المال، والشهادات، وعلى نفسه، حتى لا يصح نكاحه ولا بيعه ولا شراؤه،

وامتنع أيضاً بسبب ذلك عن كثير من العبادات كصلاة الجمعة والحج والجهاد وصلاة الجنائز وفي هذا كله من الضرر ما لا يخفى، فإنه صار بذلك ملحقاً بالأموات في كثير من الصفات، فكان العتق حياة له معنى.

«ولذا - والله أعلم - كان جزاؤه عند الله تعالى، إذا كان العتق خالصاً لوجهه الكريم، الإعتاق من نار الجحيم، التي هي الهلاك الأكبر، قوبل إحيائه معنى بإحيائه معنى أعظم إحياء، كما وردت به الأخبار عن سيد الأخبار، منها الحديث الذي ذكره المصنف (يعني صاحب الهداية) رواه الستة في كتبهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً من النار». وفي لفظ: «من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار، حتى الفرج بالفرج». أخرجه الترمذي في الأيمان والنذور، ورواه ابن ماجه في الأحكام، والباقون في العتق. وأخرج أبو داود وابن ماجه عن كعب بن مرة عن النبي ﷺ: «أيما رجل مسلم أعتق رجلاً مسلماً كان فكاكه من النار، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار». وزاد أبو داود: «وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين إلا كانتا فكاكه من النار، يجزىء مكان عظمين منهما عظماً من عظامه».

وأما سبب العتق المثبت له فقد يكون دعوى النسب، وقد يكون نفس العتق في القريب، وقد يكون الإقرار بحرية عبد إنسان، حتى لو ملكه عتق، وقد يكون بالدخول في دار الحرب، فإن الحربي لو اشترى عبداً مسلماً فدخل به إلى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة، وكذا زوال يده عنه، بأن هرب من مولاه الحربي إلى دار الإسلام، وقد يكون باللفظ المخصوص للإعتاق، وهو نفسه ركن الإعتاق اللفظي الإنشائي.

وأما شرطه فإن يكون المعتق حراً بالغاً عاقلاً، وحكمه زوال الرق عنه، وصفته في الإعتاق الاختياري أنه مندوب إليه غالباً.

الرق في الإسلام

ويحسن بنا قبل الشروع في شرح أحاديث العتق أن نورد هنا مقالة وجيزة تبحث فيها عن حقيقة الرق ومكانته في الإسلام، فإنه قد كثر الشغب على المسلمين من قبل أصحاب الغرب ومقنذهم في إباحة الرق وقد زعمه الناس في هذا الزمان وصمة على جبين الدين، ومثارة للشبه ضد الإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

ومنشؤ الخطأ في هذا الصدد أن أهل الغرب وأتباعهم يقيسون أرقاء الإسلام على أرقاء اليونانيين والروميين والأوروبيين، الذين كانوا يعيشون في نهاية من البؤس والتعاسة وانشقاق، لا يعترف لهم بإنسانية، ولا يعرف لهم حق، وليس لهم في المدنية أدنى نصيب.

والحق أن الرقيق في الإسلام يخالف هؤلاء الأرقاء كل المخالفة، ولنبداً في هذا البحث بشهادة مستشرق أوروبي معروف، وهو الأستاذ غوستاف لي بون، فإنه يكتب في كتابه الشهير المعروف (تمدن العرب):

«إن لفظة الرق إذا ذكرت أمام الأوروبي الذي اعتاد تلاوة الروايات الأمريكية المؤلفة منذ نحو ثلاثين سنة من الزمان، ورد على خاطره استعمال أولئك المساكين المثقلين بالسلاسل المكبلين بالأغلال، المسوقين بضرب السياط، الذين لا يكاد يكون غذاؤهم كافياً لسد رمقهم، ليس لهم من المساكن إلا حبس مظلم. وإني لا أقصد أن أتعرض هنا للبحث عن صحة هذا الوصف وانطباقه حقيقة على ما كان واقعاً من الإنجليز في أمريكا منذ سنين قليلة، وعمّا إذا كان من الأمور المحتملة أن مالك الأرقاء قد قام بفكره أن يسيء معاملتهم ويذيقهم العذاب والهوان بما يكون فيه تلف لبضاعة غالية مثل ما كان الزنجي في ذلك الزمان. أما الحق اليقين فهو أن الرق عند الإسلاميين يخالف ما كان عليه عند النصارى تمام المخالفة»^(١).

إذا تمهد هذا فاعلم أن الإسلام قد جاء، والاسترقاق شائع في مشارق الأرض ومغاربها، والأرقاء يعملون بقسوة ودناءة يتندى لهما جبين الإنسانية، فكان من حكمة الإسلام أنه لم يحرم الاسترقاق رأساً، ولا ألغاه أصلاً، وإنما شرع له أحكاماً وحد له حدوداً بما يجعله مساهماً في صلاح البشر ورفي المجتمع الإنساني.

فالإسلام أباح الاسترقاق بشرط أن يكون في جهاد شرعي ضد الكفار. فبينما كان الرومانيون يستعبدون الأشخاص على ارتكاب بعض الذنوب، وبينما كانوا يسترقون أولاد الإماء، علاوة على أسارى الحروب، نادى الإسلام بأنه لا يجوز استرقاق أحد إلا في جهاد شرعي. ثم إن الاسترقاق ليس السبيل الوحيد لمن أسر في جهاد شرعي، وإنما الإمام له في أمرهم خيارات أربعة: إما أن يقتلهم وإما أن يسترقهم، وإما أن يطلقهم بأخذ الفدية، وإما أن يمن عليهم فيطلقهم بغير أخذ شيء. فليس الاسترقاق في الإسلام شيئاً واجباً، وإنما هو إباحة في جملة إباحات أربعة. وذلك لأن أمر الحرب أمر ذو شجون، وربما تنأى فيها أحوال لا يناسب لها إلا الاسترقاق، لأننا لو قتلنا الأسارى بأجمعهم كان فيه إضاعة لقوة بشرية، ولو أطلقناهم بأجمعهم، كان فيه تشجيع للكفر وإعانة للكفار في المحاربة ضد المسلمين، ولو حبسناهم مدة حياتهم كان فيه إضاعة مواهبهم، وبذل المال عليهم من غير فائدة ترجع إلى

(١) أصل الكتاب في اللغة الفرنسية، وراجع هذا النص في ترجمته الأردنية، الكتاب الرابع، الباب الثاني والفصل السادس (ص: ٣٥٥) ترجمه إلى الأردية السيد علي بنكرامي طبع دكن ١٩٣٦ م، وأما ترجمته العربية فأخذته من دائرة معارف القرن لفرید وجدي (٤: ٢٥٩) مادة (رقق).

التي تكفي شاهدة على أن أحكام حسن العشرة مع العبيد لم تكن مهمة في عصر من العصور. وإنما كانت أحكاماً حية يسير عليها المجتمع الإسلامي، وتترقرف منها حكمة الإسلام في إباحة الاسترقاق، ومن طائع كتب الرجال وأحوال رواية الحديث والعلماء وجد أن معظمهم كانوا من الموالي، فهذا عطاء بن أبي رباح في مكة وطاوس بن كيسان في اليمن، ويزيد بن حبيب في مصر، ومكحول في الشام، والضحاك بن مزاحم في الحجاز، كلهم من الموالي، وكلهم كانوا في عصر واحد وانتهت إليهم رئاسة العلم والفقه في ديارهم.

ثم قد حث الإسلام على الإكثار من الاعتاق، مع ما للأرقاء تحت حكمه من حقوق فجعل إعتاق الرقاب مصرفاً مستقلاً من مصارف الزكاة، وجعل عتق الرقبة في طليعة كل كفارة، حتى جعله كفارة للظلم العبد والأمة كما مر، وبين للإعتاق فضائل لا يعهد مثلها في غيره من الأعمال الحسنة، وجعله مما يعد فيه الهزل جداً، وأمر بالإكثار منه عند الكسوف والخسوف، كما رواه البخاري في باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف.

ومن هنا نرى الصحابة رضي الله عنهم يتبادرون إلى إعتاق العبيد، وينتهزون لأجله الفرص. فقد ورد أن رسول الله ﷺ أعطى أبا الهيثم بن التيهان رضي الله عنه عبداً وقال: «استوص به معروفاً» فانطلق أبو الهيثم إلى امرأته فأخبرها بقول رسول الله ﷺ فقالت امرأته: «ما أنت ببائع ما قال فيه النبي ﷺ إلا أن تعتقه، قال: هو عتيق» أخرجه الترمذي في أبواب الزهد، باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ.

ورود عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أقبل يريد الإسلام ومعه غلامه ضل كل واحد منهما من صاحبه فأقبل بعد ذلك، وأبو هريرة جالس مع النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «يا أبا هريرة هذا غلامك قد أتاك، فقال: أما إني أشهدك أنه حر»، أخرجه البخاري في باب إذا قال لعبد: هو لله ونوى العتق (١: ٣٤٣). وأعطى النبي ﷺ أبا ذر غلاماً وقال: «استوص به معروفاً، فأعتقه»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب العفو عن الخادم، (حديث: ١٦٣).

وكان ابن عمر إذ اشتد عجبه بشيء من ماله تقرب به إلى الله تعالى، وكان رقيقه فد عرفوا ذلك منه فربما نزم أحدهم المسجد، فإذا رآه ابن عمر على تلك الحال الحسنة أعتقه، فيقول له أصحابه: إنهم يخدعونك، فيقول: «من خدعنا بالله انخدعنا له» ذكره النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١: ٢٨٠)، وأخرجه ابن سعد في ترجمة ابن عمر من طبقاته (٤: ١٦٧). ومما عرف عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يعتق كل يوم جمعة رقيقاً من أرقائه.

فهذه نماذج بسيرة من تلك الواقعات الطيبة التي يزخر بها التاريخ الإسلامي، لا يمكننا استقصاؤها في هذا المقام، وإنما أوردناها لتُقتبس منها صورة المجتمع الإسلامي، ولنتذكر منها ما ذكره العلامة النواب صديق حسن خان عن النجم الوهاج أنه: «أعتق النبي ﷺ ثلاثاً وستين

نسمة عدد سني عمره وعد أسماءهم، قال: «وأعتقت عائشة تسعاً وستين وعاشت كذلك، وأعتق أبو بكر كثيراً، وأعتق العباس سبعين عبداً» رواء الحاكم، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين، وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة، وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً، واعتمر ألف عمرة، وحج ستين حجة، وحبس في سبيل الله ألف فرس، وأعتق ذو الكلاع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد، وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة راجع فتح العلامة، شرح بلوغ المرام، كتاب العتق (٢: ٣٣٢).

فهؤلاء ثمانية رجال فقط، قد أعتقوا تسعة وثلاثين ألفاً وثلاث مائة والنتين وعشرين (٣٩٣٢٢) رقيقاً! تستطيع أن تقيس عليه مدى سخاوة المسلمين في إعتاق عبيدهم، ومن كان هذا حاله في الإعتاق، كيف لا تكون معاملته بعبيده الأرقاء معاملة أخوية كريمة؟

فهذا هو الاسترقاق في الإسلام، وهذه نتائجها! ولنسرد ههنا بعض الشهادات من قبل أهل الغرب، الذين شاهدوا أحوال الأرقاء في الإسلام، فيقول الكاتب الفرنسي موسيو أبو: «إن الاسترقاق ليس يعيب في البلاد الإسلامية، حتى أن جميع سلاطين القسطنطينية، الذين كانوا أمراء المؤمنين، كلهم ولدوا من بطون الجواري، ولم ينقص ذلك من شجاعتهم أو بسائتهم... وكان أمراء مصر ربما يشترون العبيد فيعلمونهم ويربونهم ثم يزوجههم بناتهم، وإذا سبرت أحوال أمراء القاهرة وحكامها ورؤساء جنودها، وجدت أن معظمهم ممن بيع في صباه بما بين ثمانمائة إلى ألف ومائتين».

وإن ليدي بلنت، وهي امرأة إنكليزية ساحت في بلاد العرب، تكتب في أحوال رحلة نجد حوارها مع رجل عربي: «وكان هناك شيء لا يجد ذلك الرجل معقولاً وهو أنه لماذا حرمت الدولة الإنكليزية تجارة العبيد؟ قلنا له: إن ذلك مفتضى حمية الإنسانية، فأجاب أنه لا ظنم في تجارة العبيد، وهل رأنا أحد نعامل عبيدنا معاملة سوء؟ والواقع أن هذا الجواب قد أفحمنا، فإنا لم نستطع أن ندرك ذلك الرجل على مثال واحد من سوء المعاملة مع العبيد فيما رأيناه طول إقامتنا في العرب، والحق أن العبد عند العرب لا يكون خادماً لهم، وإنما يكون ابناً لهم محبوباً».

إن هذه الأقوال وأمثالها قد حكها الأستاذ غوستاف لبي يون في كتابه المعروف (تعدن العرب)، ثم قال في آخرها: «إن هؤلاء الأوروبيين الذين يريدون منع تجارة العبيد في البلاد الشرقية وإن كانوا ناصحين للإنسانية بحسن نية، ولكن أهل الشرق لا يقبلون ذلك ويقولون ما لهؤلاء النصحاء المشفقين على الحبش، يكرهون أهل الصين بمدافعهم وقنايلهم على شراء الأفيون ويفعلون من إماتة نفوس وسفك دماء في ستة واحدة ما لا يفعله الاسترقاق في عشر سنوات» راجع الترجمة الأردنية لتعدن العرب (ص: ٣٤٨).

رد من زعم أن الاسترقاق منسوخ:

إن كثيراً من أهل أوروبا اعترضوا في هذه القرون الأخيرة على حكم الاسترقاق في الإسلام جاهلين أو متجاهلين عن شروطه وحدوده، وحكمته وآثاره البائغة في التاريخ، فقامت طائفة من بين ظهراني المسلمين يحتذون عن الإسلام ويطبقونه على مقتضى أهواء أهل الغرب، فقالوا: إن الإسلام لا يباح فيه الاسترقاق اليوم، إنما كان مباحاً في أول الإسلام، ثم نسخت هذه الإباحة في أواخر حياة النبي ﷺ، ومن قام في الهند بهذه الدعوى السخيفة الباطلة الكاتب المعروف باسم (جراغ علي) وكان رفيقاً من رفقاء سرسيد أحمد خان، فإنه كتب لإثبات هذه الدعوى مقالة في كتابه «أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام» وجاء فيها بأدلة ركيكة تضحك انشكى، ونسنا بحاجة إلى سرد هذه الأدلة والرد عليها، فإنها مما يحكم بطلانها كل من له أدنى مسكة بالدين وعلمه، ولكنه جاء في هذا الكتاب بأغلوطة ربما تخفى على بعض الناس فتريد أن نذكرها ونجيب عنها:

وذلك أنه استدل بفعله تعالى في سورة محمد ﷺ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّخَذْتُمُوهُمْ قَتْلًا مُّؤْتَقًا وَلَا مَرْءًا عَدُوًّا﴾ [محمد: ٤] وقال: إن الله تعالى لم يذكر في أسارى الحرب إلا سبيلين: «المن والفداء»، ولم يذكر القتل والاسترقاق، فتبين أنهما كانا مأمورين في مبدأ الإسلام. ولكن نسختهما هذه الآية بعد ذلك.

ولما كانت هذه الأغلوطة ربما تلبس الأمر على كثير من الناس، فتنجب عنها بشيء من التفصيل.

فاعلم أنه لا دلالة في هذه الآية على تحريم الاسترقاق ونسخ إباحته أصلاً، وذلك بوجوه:

- ١- لو تأملنا في ألفاظ الآية رأينا أنها لا تنفي الاسترقاق، لأن كلمة (إما) لا تدل على الحصر أصلاً، ولذلك تستعمل هذه الكلمة في معنى منع الجمع أيضاً، كما في قولهم: «جالس إما الحسن وإما زيداً» فإنه لا ينافي مجالسة غيرهما.

وقال ابن هشام: «ولما خمسة معان: أحدهما: الشك، نحو جاءني إما زيد وإما عمرو، إذا لم تعلم النجائي منهما، والثاني: الإيهام، نحو ﴿وَالْأَعْرَابُ سَرَجُونَ﴾ لَأَكْرَهُ إِلَهُهُمَا ﴿يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ عَالِيَهُمْ ﴿النَّبِيَّة: ١٠٦﴾، والثالث: التخيير، نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَدَّاعِ﴾ [النكف: ١٨٦]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَدَّاعِ﴾ [النكف: ١٨٦].

.... والرابع: الإباحة، تعلم إما فقهاً وإما نحواً، وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين.... والخامس: التفصيل، نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَدَّاعِ﴾ [الأن: ٣] كذا في معنى التلييب لابن هشام (١: ٦٠) حرف الهمزة.

فتبين أن «إما» ليس من معناها الحصر، نعم إذا استعملت هذه الكلمة بين شيئين متناقضين تأتي للحصر، لا لأنه من معاني كلمة «إما»، بل لتناقض الشئيين عقلاً، ولما كان المن والفداء في الآية يمكن ارتفاعهما بشيء ثالث عقلاً تبين أن «إما» ليس للحصر في الآية وإنما هو في حال الإباحة بطريق منع الجمع، دون الانفصال الحقيقي.

إذا عرفت هذا فالآية إنما ذكرت طريقتين مباحين في ضمن الأسارى من غير أن تنفي ما سواهما، وإنما ساكتة عن غيرهما وليست نافية، فإذا ثبت الاسترقاق أو القتل بأدلة أخرى شرعية، فالآية لا تعارضها ولا تأباه، وقد ثبت الاسترقاق بأدلة قطعية أخرى كما سيأتي إن شاء الله، فلا يمكن الرد عليها بهذه الآية.

وأما الحكمة في أن الله تعالى: قد اكتفى ههنا على المن والفداء، ولم يذكر القتل والاسترقاق، فهي أن القتل والاسترقاق كانا شائعين معروفين لا يشك أحد في جوازهما عند نزول القرآن، وإنما كان الشك في جواز المن والفداء فيبين الله سبحانه أمرهما.

وأجاب عنه الإمام الرازي بطريق آخر، فقال في تفسيره (٧: ٥٠٨): «إما وإنما للحصر»^(١) وحالهم بعد الأسر غير منحصر في الأمرين، بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء، نقول: هذا إرشاد، فذكر الأمر العام الجائز في سائر الأجناس، والاسترقاق غير جائز في أسرى العرب، فإن النبي ﷺ كان معهم، فلم يذكر الاسترقاق، وأما القتل فلأن الظاهر في المشخن الإزمان، ولأن القتل ذكره بقوله: فضرب الرقاب، فلم يبق إلا الأمران.

٢ - ثم إذا تأملنا كلمة (المن) فإنها ربما تشمل الاسترقاق أيضاً، فإن المن أن يفك الأسير من غير عوض مالي ولا يقتل، وذلك حاصل في الاسترقاق أيضاً، ولذلك يقول الرمخسري في الكشف (٤: ٣١٦): «ويجوز أن يراد بالامن أن يمن عليهم بترك القتل ويسترقوا، أو يمن عليهم فيخلوا بقبولهم الجزية، وكونهم من أهل الدمة». فلو أخذ: هذا التفسير - ولا مانع منه أصلاً^(٢) - فالاسترقاق مذكور في هذه الآية، وليس منفياً ولا مسكوتاً عنه.

٣ - قد نزلت بعد هذه الآية آيات تدل على جواز الاسترقاق، ولو كانت آية المن والفداء ناسخة للاسترقاق، لما نزلت هذه الآيات بعدها.

(١) تقدم أن «إما» ليس للحصر، ففيه مسامحة من الإمام الرازي رحمه الله.

(٢) وهذا التفسير مستفاد من قول الحسن البصري، فإنه كان يكره أن يقتل الأسير، وينلو: «فإما منا بعد وإما فداء» ويستتبط منه أنه ليس للإمام إذا حصل الأسير في يديه أن يقتله، ولكنه بالخيار في ثلاثة منازل: إما أن يمن أو يفادي، أو يسترق، كما في تفسير القرطبي (١٦: ٢٢٨)، ويلزم منه أنه أدخل الاسترقاق في المن - وهو الذي يظهر لي من الشامل في تفسير ابن جرير (٢٦: ٢٤ و ٢٥)، فإن كلامه يشير إلى أن المن يشمل الاسترقاق، والله أعلم.

وتفصيل ذلك أن سورة محمد مكية عند بعض التابعين، مثل سعيد بن جبير والضحاك وعند الثعلبي، كما حكاه القرطبي في تفسيره (١٦: ٣٢٣)، ومدنية في قول الجمهور، إلا أنها نزلت في حوالي غزوة بدر، إما قبل الغزوة كما يدل عليه تفسير ابن عباس في تنوير المقياس^(١) وإما بعد غزوة بدر، كما في تفسير ابن كثير (٤: ١٧٣)، فلا يجاوز زمن نزولها سنة ٢ من الهجرة. وقد نزلت بعد ذلك آيات نالية:

قال تعالى في آية المحرمات: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء: ٢٤، وهذه الآية نزلت في سبايا أوطاس، فقد مر في باب جواز وطء النسيئة بعد الاستبراء من هذا الكتاب حديث أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشاً إلى أوطاس، فلقوا عدواً فقاتلوهم فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا، فكان ناس من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين، فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أي: فمن لكم حلال إذا انقضت عدتهن» فأباح الله سبحانه في هذه الآية الاسترقاق وتسري السبايا، مع أنها نزلت بعد آية المن والفداء، فلو كان الاسترقاق نسخ بآية المن والفداء، كيف نزلت هذه الإباحة في سنة (٨ هـ).

وقال تعالى في سورة الأحزاب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَمْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّاتِ أَتَيْنَتْ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فأباح الله سبحانه لرسوله ﷺ أن يتسرى بسبايا جاءته فينأ، ومعروف أنه لم تأته سبية فينأ في غزوة بدر، ولا في غزوة أحد، والأحزاب. وإنما جاءته في غزوة خيبر وغيرها من الغزوات المتأخرة، فهذا الحكم متأخر لا محالة عن آية المن والفداء.

ثم قال تعالى بعد ذلك: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَتَمَّحَلَّكُمْ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢] وقال ابن كثير في تفسيره (٣: ٥٠١): «ذكر غير واحد من العلماء كابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وابن زيد وابن جرير وغيرهم أن هذه الآية نزلت مجازاة لأزواج النبي ﷺ ورضاً عنهن على حسن صنيعهن في اختيارهن الله ورسوله، والدار الآخرة لما خيرهن رسول الله ﷺ كما تقدم في الآية، فلما اخترن رسول الله ﷺ كان جزاؤهن أن الله قصره عليهن، وحرّم عليه أن يتزوج بغيرهن، أو يستبدل بهن أزواجاً غيرهن ولو أعجبه حسنهن، إلا الإماء والسراي، فلا حرج عليه فيهن، ثم إنه تعالى رفع عنه الحرج في

(١) تنوير المقياس، المطبوع في مجموعة تفاسير أربعة (٥: ٥٩٢)، ومعروف أن تنوير المقياس لا يصح سنده إلى ابن عباس، غير أنني ذكرته على سبيل الاحتمال.

ذلك، ونسخ حكم هذه الآية وأباح له التزويج، ولكن لم يقع منه بعد ذلك تزويج، فتكون المنة لرسول الله ﷺ عليهن.

فذل قول ابن كثير على أن هذه الآية نزلت بعد التخيير، والتخيير كان سنة تسع من الهجرة، كما حققه الحافظ في الفتح، تفسير الأحزاب (٨: ٤٠١) وفي باب موعظة الرجل ابنته من النكاح (٩: ٢٥٠) فلا جرم نزلت هذه الآية في سنة تسع أو بعدها، وفيها إباحة الاسترقاق والتسري بالنسب.

وبطريق آخر، فإن قول ابن كثير دل صريحاً على أنه ﷺ لم يتزوج امرأة بعد نزول هذه الآية، وكانت آخر امرأة تزوجها رسول الله ﷺ ميمونة، تزوجها سنة سبع في عمرة القضاء، كما ذكره ابن سعد في طبقاته (٨: ١٣٢)، فلا جرم كانت هذه الآية بعد سنة سبع، وعلى كل، فالآية نزلت بعد آية المن والفداء بكثير، وفيها إباحة الاسترقاق والتسري.

٤ - وقد ثبت عن النبي ﷺ الاسترقاق في غير موضع بعد نزول هذه الآية، فإنه سبي نساء بني قريظة وأولادهم، وهو بعد الأحزاب بقليل، وقد سبي نساء خيبر، ومنهن صفية أم المؤمنين رضيها، وسبي نساء بني المصطلق، ومنهن جويرية أم المؤمنين رضيها، وسبي نساء أوطاس كما تقدم، ونساء هوازن، وقسمهن بين الغانمين، وكانت آخر كلمة نطق بها رسول الله ﷺ الصلاة، وما ملكت أيمانكم، كما تقدم من رواية ابن ماجه وأبي داود، وفيه جواز الاسترقاق، واعتراف بملك اليمين، فلا حكم أحكم من هذا، ولا احتمال فيه للنسخ أصلاً، لأنه آخر كلام الرسول الكريم ﷺ.

ثم ثم يزل الاسترقاق أمراً معمولاً به عند الأمة في عهد الصحابة ومن بعدهم ولم ينكر أحد ذلك، أفكانوا جميعاً - والعياذ بالله - جاهلين عن آية المن والفداء؟ أو لم يكن أحد منهم يفهم القرآن؟ أو كانوا لا يبالون بأحكام الله سبحانه؟ هل يستطيع أحد أن يتصور ذلك من هؤلاء الصحابة والتابعين والفقهاء والمحدثين، الذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل إبلاغ الدين الحنيف، ولم يخافوا في ذلك لومة لائم؟

فالحق الواضح الصريح أن الاسترقاق مباح في الإسلام بأحكامه وحدوده التي سبقت، لم ينسخه شيء، وفيه الحكم التي أسلفتها، والقول بنسخه مردود مخالف للإجماع، لا حجة له في الأدلة الشرعية.

تفنيه:

وينبغي أن يتنبه هنا إلى شيء مهم، وهو أن أكثر أقوال العالم قد أحدثت اليوم معاهدة فيما بينها، وقررت أنها لا تسترق أسيراً من أسارى الحروب، وأكثر البلاد الإسلامية اليوم من شركاء

٣٧٤٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ

هذه المعاهدة، ولا سيما أعضاء (الأمم المتحدة)، فلا يجوز لمملكة إسلامية اليوم أن تسترق أسيراً ما دامت هذه المعاهدة باقية. وأما هل يجوز إحداث مثل هذا العهد؟ فلم أرى حكمه صريحاً عند المتقدمين، وظاهر أنه يجوز، لأن الاسترقاق ليس بشيء واجب، وإنما هو مباح من بين المباحات الأربعة، والخيار فيها للإمام، ويبدو من أحكام فضل العتق وغيره أن التحرر أحب إلى الشريعة الإسلامية، فلا بأس بإحداث مثل هذا العهد ما دامت الأقوام الأخرى موافقة عليه غير ناقضة له، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

١ - (١٥٠١) - قوله: (عن ابن عمر) هذا الحديث أخرجه البخاري في الشركة، باب تفويم الأشياء بين الشركاء وباب الشركة في الرقيق، وفي العتق، باب إذا أعتق عبداً أو عبيدين بين اثنين أو أمة بين الشركاء، وباب كراهية التطاول على الرقيق، وأخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه في العتق، والترمذي في الأحكام، والنسائي في النبوع، باب الشركة لغير مال، وباب أنشركة في الرقيق، وأخرجه المصنف أيضاً في صحبة المماليك (رقم: ٤٠٩٥).

قوله: (من أعتق شريكاً له) هو بكسر الشين وسكون الراء، يعني: نصيباً منه، وهو في الأصل مصدر أطلق على متعلقه، وهو العبد المشترك. ولا بد من إضمار (جزء) أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها، كذا في فتح الباري (٥: ١٠٨).

قوله: (في عبد) اعلم أن هذا الحديث قد أخبر بحكم إعتاق عبد مشترك بين رجلين، وفي هذه المسألة خلاف بين الفقهاء، ولا بد قبل دراسة هذه الأحاديث من الإطلاع عليه. فاختلفوا في هذه المسألة على ستة أقوال بسطها النووي، ولكن المعروف فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب أبي حنيفة، وهو أن من أعتق نصيبه وهو مؤسر فقد عتق نصيبه وبقي نصيب شريكه، فشريكه بالخيار، إن شاء أعتق حصته، وإن شاء ضمن المعتق في حصته بتفويم عدل. وإن شاء استسعى العبد، ويكون العبد كمكاتب، فإن أعتق أو استسعى فالولاء بينهما نصفان وإن ضمن المعتق فالولاء للمعتق فقط، ويجوز له أن يرجع على العبد بما ضمن. وأما إذا كان المعتق معسراً فلا سبيل إلى تضمينه، والشريك حينئذ بين خيارين: إما أن يعتق حصته، وإما أن يستسعي العبد.

الثاني: مذهب أبي يوسف ومحمد، وهو أن من عتق نصيبه وهو مؤسر فقد عتق جميع العبد، ويجوز لشريكه أن يضمّن المعتق في حصته بتفويم عدل ولا يرجع به للمعتق على العبد، وإن كان المعتق معسراً فليس له إلا أن يستسعي العبد، والولاء للمعتق فقط في الوجهين.

الثالث: مذهب الشافعي وأحمد، أن من أعتق نصيبه وهو مؤسر فقد عتق جميع العبد،

ويجوز لشريكه أن يضمن المعتق، كمذهب الصاحبين، وأما إذا أعتق نصيبه وهو معسر فقد عتق نصيب المعتق فقط، والشريك على ملكه يقاسمه كسبه، أو يخدمه يوماً ويخلي لنفسه يوماً، ولا سعاية عليه، وهو مذهب المالكية، إلا أنهم قالوا في اليسار: لا يعتق نصيب شريك المعتق إلا يدفع القيمة إليه. هذا ملخص ما في الهداية وعمدة القاري وشرح النووي.

ويتلخص خلاف هؤلاء في شيئين: الأول: هل يتجزأ العتق أو لا؟ فعند أبي حنيفة يتجزأ مطلقاً، وعند أبي يوسف ومحمد لا يتجزأ مطلقاً، وعند الأئمة الحجازيين يتجزأ إذا كان المعتق معسراً، ولا يتجزأ إن كان موسراً.

والثاني: هل يجوز لشريك المعتق أن يستسعي العبد في حصته في صورة من هذه الصور؟ فعند أبي حنيفة يجوز، سواء كان المعتق موسراً أو معسراً، وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في الوجهين، وعند أبي يوسف ومحمد، يجوز في الإعسار، ولا يجوز في اليسار.

التجزئي في العتق:

ودليل أبي حنيفة رحمته الله في تجزئي الإعتاق حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما، حديث قال فيه رضي الله عنه: «إلا فقد عتق منه ما عتق» فإنه صريح في ثبوت التجزئي في العتق، وهو حديث أخرجه البخاري من طريق مالك، وأصرح منه ما أخرجه الدارقطني في كتاب المكاتب (٤: ١٢٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «إلا عتق منه ما عتق ورق منه ما بقي».

ودليله الثاني ما أخرجه أبو داود في المراسيل، والبيهقي في باب من أعتق مملوكه شقياً (١٠: ٢٧٤) وأحمد في مسند عمرو بن سعيد (٢: ٢٥٨) عن إسماعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال: «كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكوان، فأعتق جده نصفه، فجاء العبد إلى النبي ﷺ فأخبره فقال النبي ﷺ: تعتق في عتقك وترق في رقك، قال: فكان يخدم سيده حتى مات» وأعله البيهقي بتفرد عمرو بن حوشب. قلت: قال الهيثمي في زوائده (٤: ٣٤٨): «رواه أحمد، وهو مرسل ورجاله ثقات»، وأعله البيهقي أيضاً بأن جد إسماعيل بن أمية عمرو بن سعد ليس له صحبة، وقد رده المارديني في الجوهر النقي بأن ابن حبان وابن مندة وابن الجوزي أثبتوا له صحبة، وغايته أن يكون مرسل صحابي صغير، ومراسيل الصحابة مقبولة إجماعاً، وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١١: ٢١١): «وانظروا أن لا إرساء، وإن عمرو بن سعيد روى القصة عن مولاة ذكوان، يدل عليه صنيع الحافظ ابن حجر حيث ذكر الأثر في مسانيد ذكوان في الإصابة».

ودليله الثالث ما أخرجه البيهقي (في باب من قال يعتق بالقول ويدفع القيمة ١٠: ٢٧٨). عن محمد بن عمرو بن عمرو بن بني سعيد أن بني سعيد بن العاص كان لهم غلام، فأعتقهم كلهم إلا رجلاً

الْعَبْدُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَالْأَقْدَقُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

وأحدًا، فذهب إلى رسول الله ﷺ يستشفع به على الرجل، فوهب الرجل نصيبه للنبي ﷺ، فأعتقه، فكان العبد يقول: أنا مولى رسول الله ﷺ، والرجل يقال له رافع أبو البيه، وأخرجه الطبراني أيضاً، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤: ٢٤٨): «ومحمد بن عمر هذا لم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح». وأجاب عنه البيهقي بأن: «هذا يدل إن صح على أنه لم يعتق باللفظ» ولعنه يعني أن المراد من إعتاقه ﷺ في الحديث القضاء بعتقه، لا إعتاقه باللفظ، ولكن تأويله هذا على كونه بعيداً برده صريحاً قول العبد: أنا مولى رسول الله ﷺ، فإنه لا يكون مولى له إلا إذا أعتقه لفظاً.

وقد ذكر شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١١: ٢١٢ و ٢١٣) دلائل أخرى تدل على نجزي العتق، وفي هذا القدر كفاية إن شاء الله تعالى.

ثبوت السعاية:

وأما المسألة الثانية، وهي ثبوت السعاية، فدلّيل أبي حنيفة رحمه الله فيها ما سيأتي في من الكتاب من حديث أبي هريرة، وفيه: «فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه» فإنه صريح في ثبوت السعاية عند إعمار المعتق، وأما عند بشاره فلم أر ذكر السعاية في شيء من الروايات، ولكن لا يوجد فيها أيضاً، فيقول أبو حنيفة رحمه الله: لما ثبت أن العتق بنجزي فنصف العبد رفيق على حاله، وقد دلت الأحاديث على أنه لا يجوز إدامته على هذا الرق، فيختار لإزالة هذا الرق كل طريق معهود في الشرع، وهو إما أن يعتق الشريك نصيبه، وإما أن يضمن المعتق قيمة حصته، وإما أن يستسعي العبد.

وأما ما قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله من أن حديث أبي هريرة قد دل على التضمين في اليسار والسعاية في الإعمار، وهذه قسمة وإنها تنافي الشراكة، فيجيب عنه أبو حنيفة رحمه الله بأن هذه القسمة غير حاصرة، فإنه يجوز للشريك أن يعفو من الضمان في اليسار، وأن يعفو عن السعاية في الإعمار باتفاق بيننا وبينكم، فلم تكن القسمة حاصرة عندكم أيضاً، وحينئذ فيختار لإزالة رقه كل ما عرفناه معهوداً في الشرع.

قوله: (وعتق عليه العبد) ظاهره أن العبد يعتق بكامله بعد أداء القيمة، ففيه حجة لأبي حنيفة في نجزي العتق في اليسار أيضاً، وفيه حجة ثالثة أيضاً، حيث يحصل العتق عنده بأداء القيمة لا بالعتق الأول أو التقويم، كما هو مذهب بعض الفقهاء.

قوله: (فقد عتق منه ما عتق) بفتح العين فيهما، فإن العتق لازم، واحتج به الأئمة الثلاثة على نفي السعاية، فإنها لو كانت مشروعة لذكرها النبي ﷺ ههنا، والجواب من قبل الحنفية أن

٣٧٥٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ الثَّيِّبِ بْنِ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا

عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُدَيْكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

(١) - باب: ذكر سعاية العبد

٣٧٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الثَّضَرِّ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: «يُضْمَنُ».

٣٧٥٢ - (٣) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الثَّاقِذُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ أَبِي

السعاية المذكورة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآتي قريباً، وحديث ابن عمر ساكت عنها فيحمل الساکت على التاطق، ونقول: قد ذكر رسول الله ﷺ أن نصف العبد يبقى رقيقاً عند إعمار معتق النصف الأول، ولم يذكر حكم ما بعده، وقد ذكره في حديث أبي هريرة أنه يستسعي.

على أن زيادة قوله: «وإلا فقد عتق منه ما عتق» مختلف في رفعها، وقد نبه عليه المصنف في صحبة المماليك والبخاري في كتاب الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، فقال في آخر حديث ابن عمر: «قال: لا أدري قوله عتق منه ما عتق من قول نافع أو في الحديث من النبي ﷺ».

(١) - باب: ذكر سعاية العبد

٢ - (١٥٠٢) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه البخاري في الشركة، باب

الشركة في الرقيق، وباب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، وفي العتق، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء، وباب كراهية التطاول على الرقيق، ومسلم أيضاً في الإيمان والنذور، باب من أعتق شركاً له في عبد، وأبو داود في العتق (رقم: ٣٩٣٤ إلى ٣٩٣٩)، والترمذي في الأحكام، رقم ١٣٤٨ باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه.

عُرُوبَةً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِفْصاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

٣ - (١٥٠٣) - قوله: (شقصاً له) بكسر الشين وسكون القاف وهو النصيب قليلاً أو كثيراً، ويقال له الشقص أيضاً بزيادة الياء مثل نصف ونصف، وقال ابن دريد: الشقص هو القليل من كل شيء، وقال القزاز: لا يكون إلا القليل من الكثير، كذا في عمدة القاري (٦: ١٧٣).

قوله: (فخلاصه في ماله) وفي رواية للبخاري في الشركة: «فعليه خلاصه في ماله» يعني: فعليه أداء قيمة الباقي من ما له ليتخلص من الرق، وفي هذا اللفظ ما يقوي قول أبي حنيفة في تجزي العتق، فإن النبي ﷺ جعل خلاصه من الرق موقوفاً على أداء المال، ومعنى ذلك أن نصفه رفيق ما لم يدفع المال إلى الشريك، وقدمنا أن عدم ذكر السعاية في صورة يسار المعتق لا يستلزم ذكر عدمها، فيخبر الشريك بين التضمين والسعاية والإعتاق، لأن حكم الحديث غير حاصر عند الجميع، ولذلك جاز له أن يعفو المعتق عن قيمة نصيبه، فيعتق بغير شيء.

قوله: (فإن لم يكن له مال استسعى العبد) فيه حجة ظاهرة للحنفية في ثبوت السعاية، واعترض عليه بعض الشافعية وغيرهم بأن هذه الزيادة ليست مرفوعة، وإنما هي من قول قتادة، لأن شعبة وهشاماً لم يذكرها هذه الزيادة في رواياتهم عن قتادة، وجعلها همam من قول قتادة ولم يرفعها، وشعبة وهشام أثبت في قتادة من غيره. وقد ذكر النووي ههنا أقوال غير واحد من المحدثين الذين رجحوا رواية شعبة وقالوا إن إسقاط ذكر السعاية أولى في هذا الحديث.

والجواب عنه أن كلاً من البخاري ومسلم قد أخرجا هذه الزيادة بما يدل على أنها صحيحة ثابتة عندهما، وقد ترجم عليها البخاري بقوله: «باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه عند الكتابة» وقال الحافظ في الفتح (٥: ١١١) «أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر: «ولا فقد عتق منه ما عتق» أي: وإلا فإن كان المعتق لا مال له فقد تنجز عتق الجزء الذي كان يملكه، وبقي الجزء الذي لشريكه إلى أن يستسعى العبد... وهو مصير منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزياتين معاً» وهو عين ما يقوله الحنفية.

وقد ذكر العميني في الشركة من عمدة القاري (٦: ١٧٨) أن سعيد بن أبي عروبة لم ينفرد بهذه الزيادة، وإنما تابعه عليها يحيى بن صبيح عند الطحاوي والحميدي، والحجاج وأبان وموسى بن حلف عند البيهقي، وجريز بن حازم عند مسلم، كلهم ذكروا الاستسعاء في الحديث، وإذا سكت شعبة وهشام عن الاستسعاء لم يكن ذلك حجة على ابن أبي عروبة، لأنه ثقة قد زاد عليهما شيئاً، فالقول قوله، كيف وقد وافقه على ذلك جماعة، وقال ابن حزم: هذا خبر في غاية المصحة، فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه، وقد رواه عنه يزيد بن هارون وعيسى بن يونس

٣٧٥٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى (بُغْيِي ابْنُ يُونُسَ) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَرَأَى: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةٌ عَدْلٍ. ثُمَّ يُنْتَسَعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ. غَيْرَ مُشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

٣٧٥٤ - (١٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ.

(٢) - باب: إنما الولاء لمن أعتق

٣٧٥٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ

وجماعة كثيرة ذكرهم صاحب التمهيد، ولم يختلفوا عليه في أمر السعاية، منهم عبدة بن سليمان، وهو أثبت الناس سماعاً من ابن أبي عروبة، وقال صاحب الاستذكار: وممن رواه عنه كذلك روح بن عبادة ويزيد بن زريع وعلي بن مسهر ويحيى بن سعيد ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي عدي، ولو كان هذا الحديث غير ثابت كما زعمه الشافعي لما أخرجه الشيخان، والله أعلم.

٤ - (١٠٠) - قوله: (قيمة عدل) هذا من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة، والعدل مصدر أريد به اسم الفاعل، والمعنى «قيمة عادلة» لا زيادة فيها ولا نقص.

قوله: (غير مشقوق عليه) يعني: لا يجوز أن يقوم العبد بقيمة غالية يشق على العبد السعاية فيها، وأوله بعض الشافعية بأن المراد من الاستسعاء في هذا الحديث على تقدير ثبوته استخدام العبد بقدر نصيب الشريك الذي لم يعتق، ووجهوه بأنه ﷺ نهى أن يشق على العبد، فلو كانت السعاية لازمة عليه بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل له قيمته لكان له فيه غاية المشقة، والمراد من قوله ﷺ: «غير مشقوق عليه» أن يستخدم العبد برفق لا مشقة له فيه.

ولا يخفى ما في هذا التوجيه البعيد من تكلف، ويرده قوله ﷺ في هذا الحديث بعينه: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةٌ عَدْلٍ» فإنه إن كان المراد من الاستسعاء الاستخدام فآية حاجة تدعو إلى تقويم عدل؟، على أن السعاية إذا أطلقت لا يراد بها في العرف إلا سعي العبد في الاكتساب لنيل الحرية.

(٢) - باب: إنما الولاء لمن أعتق

٥ - (١٥٠٤) - قوله: (عن عائشة) هذه قصة عتق بريرة، أخرجها البخاري في العتق باب ما يجوز من شروط المكاتب، وباب بيع الولاء وهبته، وباب استعانة المكاتب وسؤاله الناس، وباب بيع المكاتب إذا رضي، وباب إذا قال المكاتب: اشتري وأعتقني، وفي المساجد، باب

تَشْتَرِي جَارِيَةً تُغْنِيهَا. فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكِهَا عَلَيَّ أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ. فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، وفي الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ، وفي البيوع، باب البيع والشراء من النساء، وفي الهبة، باب قبول الهدية، وفي الشروط، باب الشروط في البيع، وباب ما يجوز من شروط المكاتب، وباب الشروط في الولاء، وباب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله، وفي الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، وفي الأيمان والنذور، باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولأه، وفي الفرائض، باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط، وباب ميراث السانية، وباب إذا أسلم على يديه، وباب ما يرث النساء من الولاء، وأخرجه أيضاً مالك في العتق، باب مصير الولاء لمن أعتق، والترمذي في الولاء والباب الأخير من الرصايا، وأبو داود في العتق، باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة، والنسائي في البيوع، باب بيع المكاتب، وباب المكاتب يباع قبل أن يقضي من كتابته شيئاً، وابن ماجه في الطلاق، باب خيار الأمة إذا أعتقت، وفي العتق، باب المكاتب، وأحمد في مسند عائشة (٦: ٣٣ و ٤٢ و ٤٥ و ٨١ و ١١٥ و ١٣٥ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٨٩ و ١٩٠ و ٢١٣ و ٢٧١)، وفي مسند ابن عباس (١: ٢٨١)، وفي مسند عبد الله بن عمر (٢: ٣٠ و ١٠٠ و ١١٣).

قوله: (تشتري جارية) وهي بريرة رضي الله عنها، كما هو مصرح في الروايات الآتية، وهي بوزن فعيلة مشتقة من البربر، وهو ثمر الأراك، وقيل: إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة، كمبرورة، أو بمعنى فاعلة، كرحيمة، هكذا وجهه القرطبي، والأول أولى، لأنه ﷺ غير اسم جويرية وكان اسمها بريرة، وقال: «لا تزكوا أنفسكم» فلو كانت بريرة من البر لشاركتها في ذلك. وكانت بريرة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم، وقيل: لناس من بني هلال، وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق، كما يظهر من حديث الإفك، وعاشت إلى خلافة معاوية، وتفرست في عبد الملك بن مروان أنه يلي الخلافة فشرته بذلك، وروى هو ذلك عنها. هذا ملخص ما في فتح الباري (٥: ١٣٧) والإصابة (٤: ٢٤٥) والاستيعاب، وذكر العيني في طلاق عمدة القاري (٩: ٥٧٤) أنها كانت نبطية أو قبطية.

قوله: (لا يمنحك ذلك) إلخ استدل به ابن أبي ليلى على أن الشرط الفاسد لا يفسد به البيع، وإنما يفسد الشرط فقط، لأنه ﷺ أجاز لعائشة أن تشتري الولاء للبايعين، ثم قضى بجواز البيع وكون الولاء لعائشة على خلاف الشرط، وسيأتي في طريق أبي أسامة ما هو أصرح في الاشتراط، وهو قوله ﷺ: «اشتريها وأعتقها واشترطي لهم الولاء» فإنه يدل بصراحة على أن الاشتراط لا يفسد البيع، وإن كان الشرط لغواً.

وأما عند الجمهور فالشرط الفاسد يفسد البيع، وذكروا في التقصي عن قصة بريرة وجوهاً:

٣٧٥٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ

١ - حكى الخطابي بسنده في معالم السنن (٥ : ٣٩١) عن القاضي يحيى بن أكرم أنه أنكر هذه الرواية، وأنه ﷺ أجاز الاشتراط لعائشة، لأن رسول الله ﷺ لا يأمر بغرور إنسان ولكن رده الخطابي وآخرون بأن القصة ثابتة بأسانيد صحيحة لا مجال لإنكارها.

٢ - كان النبي ﷺ أذن لعائشة في نفس السبع، ولا في اشتراط الولاء لهم، وأخرج الطحاوي هذه القصة في بيوع معاني الآثار (٢ : ١٨١) بما يؤيده، ولفظه: «إن عائشة قالت لها: إن أحب أم لك أن أعطيهم ذلك، تريد الكتابة، صبة واحدة فعلت، ويكون ولاؤك لي، فلما عرضت عليهم بريرة ذلك قالوا: إن شاءت أن تحنسب عليك فلنعمل، فقال رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: لا يمنعك ذلك منها، اشتريها فأعتقها، وإنما الولاء لمن أعتق» ثم فسره الطحاوي بأن عائشة لم تكن أرادت الشراء في أول الأمر، وإنما أرادت أن تقضي عنها كتابتها بشرط أن يكون الولاء لعائشة، فأبى ذلك أهلها، فأمرها النبي ﷺ أن تعقد معهم الشراء، فيكون الولاء لها، وأما خطبة النبي ﷺ بقوله: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً في كتاب الله إلخ» فكان ذلك إنكاراً منه ﷺ على عائشة في اشتراطها الولاء لنفسها عند فضاء كتابتها.

وأما ما ورد في الرواية الآتية من قوله: «واشترطي لهم الولاء» فأجاب عنه الطحاوي والمزني على تقدير ثبوته أن اللام في قوله: (لهم) بمعنى (على) كما [في] قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَسَأَلْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] والمعنى: اشترطي عليهم أن يكون الولاء لك، ورده الخطابي والنووي وابن دقيق العيد وغيرهم.

٣ - قال النووي: الأصح في تأويل الحديث في هذه القصة الخاصة أن هذا الشرط خاص في قصة عائشة، وهي قضية عين لا عموم لها، والحكمة في إذنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم في ذلك وزجرهم عن مثله، كما أذن لهم ﷺ في الإحرام بالحج في حجة الوداع، ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وإنما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد تحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل.

٤ - قال ابن الجوزي: ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعتق كان مقارناً للعتق، فيحمل على أنه كان سابقاً للعتق، فيكون الأمر بقوله: «اشترطي» مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به، وتعقبه الحافظ في باب استعانة المكاتب من الفتح (٥ : ١٤٠) باستبعاد أنه ﷺ يأمر شخصاً أن يعد مع علمه بأنه لا يفي بذلك الوعد.

٥ - وأغرب ابن حزم فقال: كان الحكم ثابتاً بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزاً فيه، ثم نسخ ذلك الحكم بخطبه ﷺ، وبقوله: «إنما

عَائِشَةُ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا. وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً. فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ. فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ، وَيَكُونَ

الولاء لمن أعتق وقال الحافظ بعد حكايته: لا يخفى بعد ما قال، وسياق طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذه الأجوبة الخمسة من أقوى ما قيل في هذا الحديث من قبل الجمهور، ولكن في كل واحد منها نظر، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف والله سبحانه أعلم - أن الشرط الفاسد الذي يفسد به البيع هو ما كان وفاؤه في اختيار العبد، فأما إذا كان الشرط مما يخرج وفاؤه عن اختيار الإنسان عقلاً أو شرعاً فإنه لا يفسد البيع كما إذا قال البائع: بعثك هذا الثوب على أن لا تجب عليك صلاة، أو بعثك هذا الثوب على أن لا يرث منك بنوك، فهذه شروط لا اختيار للعبد في وفائها، فحينئذ تلغو هذه الشروط ولا يفسد البيع، ويدل على ذلك قول صاحب الهداية في باب البيع الفاسد «ولو كان - أي الشرط - لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لأحد لا يفسده وهو الظاهر من المذهب، كشرط أن لا يبيع المشتري الدابة المبيعة، لأنه انعدمت المطالبة، فلا يؤدي إلى الربا ولا إلى المنازعة» فبين منه أن الشرط المفسد ما أدى إلى الربا أو إلى المنازعة، والشرط الذي ليس وفاؤه في اختيار الإنسان لا يؤدي إلى الربا ولا إلى المنازعة ولا يكون له مطالب، فيلغو الشرط ويصح البيع، ولما كان الولاء حقاً لا يشتت شرعاً إلا للمعتق، كان اشتراطه للبائع مما لا اختيار للمشتري في وفائه، فيلغو الشرط وينعقد البيع، فالمراد من قوله ﷺ: «لا يمنعك ذلك» «أو اشتراطي لهم الولاء» أن ذكر هذا الشرط وعدمه سواء في الحكم، فاشتراطي أو لا تشتراطي، يرجع الولاء إلى المعتق في كل حال.

ولعل الخطابي رحمه الله يريد هذا المعنى حيث يقول: «وجه هذا الحديث أن الولاء لما كان كالحمة النسب، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسبه ولا ينتقل نسبه عنه ولو نسب إلى غيره، فكذلك إذا أعتق عبداً ثبت له ولاؤه، ولو أراد نقل ولائه عنه أو أذن في نقله عنه لم ينتقل، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء، وقيل: اشتراطي ودعيتهم يشترطون ما شاؤوا ونحو ذلك، لأن ذلك غير قادح في العقد، بل هو بمنزلة اللغو من الكلام، وآخر إعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولاً شهيراً بخطب به على المنبر ظاهراً، إذ هو أبلغ في النكير وأوكد في التعبير» حكاه الحافظ في باب استعانة المكاتب من فتح الباري (٥: ١٤٠). وستأتي مسألة الشرط في البيع بتفاصيلها في أواخر كتاب المساقاة قبل كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى.

٦ - (٠٠٠) - قوله: (أن أقضي عنك كتابتك) ظاهر هذا اللفظ يدل على أن عائشة لم ترد الاشتراء، وإنما أرادت أن تؤدي بدل الكتابة من قبل بريرة، على أن يكون الولاء لها، وذلك مشكل، لأنها لا تكون محقة في مطالبة الولاء حينئذ، فإن أداء بدل الكتابة تبرع لا ينقل الولاء إلى المتبرع، ولكن سيأتي في رواية أبي أسامة عن هشام عند المصنف ما يزيل هذا الإشكال،

وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا. فَأَبَوْا. وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تُحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْنَفْعَلْ. وَيَكُونُ لَنَا وَلَاؤُكَ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِبْتَاعِي فَأَعْتَقِي. فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَتَانِسُ بِشُرْطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شُرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ،

فَإِنْ لَفْظُهُ: «إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً وَأَعْتَقَكَ، وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي فَعَلْتُ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَرِدِ التَّبَرُّعَ بِأَدَاءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَهَا شِرَاءً صَاحِبِهَا ثُمَّ تَعْتَقَهَا، إِذِ الْعَتَقُ فَرَعُ ثُبُوتِ الْمَلِكِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «إِبْتَاعِي فَأَعْتَقِي» وَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً وَتَعْتَقَهَا» وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ قَبِيلَ كِتَابِ الْهَبَةِ مِنْ طَرِيقِ أَيُّمَنِ، وَفِيهِ: «دَخَلْتُ بَرِيرَةَ وَهِيَ مَكَاتِبَةٌ فَقَالَتْ: اشْتَرِنِي فَأَعْتَقْنِي» وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (إِبْتَاعِي فَأَعْتَقِي) اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ أَجَازِ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ، لِأَنَّ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ مَكَاتِبَةً وَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْعَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَعَطَاءٍ وَاللَيْثِ وَأَبِي ثَوْرٍ وَالنَّخَعِيِّ وَمَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يُمْضِي فِي كِتَابَتِهِ بَعْدَ الْبَيْعِ، فَإِنْ أَدَّى عَتَقَ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلَّذِي إِبْتَاعَهُ، وَإِنْ عَجَزَ فَهُوَ عَبْدٌ لَهُ، كَمَا فِي عَمْدَةِ الْقَارِي (٦: ٢٥٠). وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَكَاتِبِ حَتَّى يَعُودَ رَقِيقاً بِالْعَجْزِ عَنْ أَدَاءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ سَهْلٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَهُ بَيْعُ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ هُوَ بِالْبَيْعِ، قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: «وَلَوْ رَضِيَ الْمَكَاتِبُ بِالْبَيْعِ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ، وَالْأَوَّلُ الْجَوَازُ وَقَالَ الْبَابَرْتِيُّ فِي الْعِنَايَةِ: «لِأَنَّ عَدَمَهُ كَانَ لِحَقِّهِ، فَلَمَّا أَسْقَطَ حَقَّهُ بَرَضَاءً انْفُسَخَتِ الْكِتَابَةُ وَجَازَ الْبَيْعُ، وَرَوَى فِي النُّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُهُ رَاجِعَ فَتَحِ الْقَدِيرِ بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ: (٥: ١٨٩).

وَقِصَّةُ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّهَا رَضِيَتْ بِالْبَيْعِ، وَلِذَلِكَ تَرَجَّمَ عَلَيْهَا الْبُخَارِيُّ «بَابِ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ»، وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَشَبَّهَ لَهُ هَهُنَا أَنَّ الْعَيْنِي رَضِيَ عَنْهُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْتَ بَابٍ فِي جُمْلَةٍ مِنْ يَقُولُ بَعْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ وَإِنْ رَضِيَ الْمَكَاتِبُ بِهِ، وَلَعَلَّهُ مَسَامَحَةٌ مِنْهُ رَضِيَ، وَالصَّحِيحُ مَا أَسْلَفْنَا عَنْ الْهِدَايَةِ وَشَرَحَهَا.

قَوْلُهُ: (مَنْ اشْتَرَطَ شُرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ) وَقَدْ فَسَّرَهُ عُمَرُ أَوْ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِقَوْلِهِ: «كُلُّ شُرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شُرْطٍ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الشُّرُوطِ تَعْلِيْقاً، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٥: ١٣٦) مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ: «الْمُرَادُ بِمَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الْمُرَادُ بِكِتَابِ اللَّهِ هُنَا حُكْمُهُ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ أَوْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: أَيُّ لَيْسَ فِي حُكْمِ اللَّهِ جَوَازُهُ أَوْ وَجُوبُهُ، لَا أَنَّ كُلَّ مَنْ شَرَطَ شُرْطاً لَمْ يَنْطِقْ بِهِ الْكِتَابُ بِبَطْلٍ، لِأَنَّهُ قَدْ يَشْتَرُطُ فِي الْبَيْعِ الْكَفِيلَ فَلَا يَبْطُلُ الشَّرْطُ، وَيَشْتَرُطُ فِي الشُّمْنِ شُرُوطٌ مِنْ أَوْصَافِهِ أَوْ مِنْ نَجْوَمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يَبْطُلُ...» وَقَالَ

فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ بِنَةِ مَرَّةٍ. شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

٣٧٥٧ - (٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ. فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ. فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَةٌ. بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ: فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا. ابْتِاعِي وَأَعِيتِي»، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

٣٧٥٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ النُّعْلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ. أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ. فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَةٌ. فَأَعِيتَنِي. فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأُعِيتُكَ، وَتَكُونَ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا. فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ. فَأَتَيْتَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ. قَالَتْ: فَأَنْتَهَرْتُهَا. فَقَالَتْ:

القرطبي: قوله ليس في كتاب الله: أي: ليس مشروعاً في كتاب الله تأسيساً ولا تفصيلاً، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالوضوء، ومنها ما يؤخذ تأسيساً دون تفصيله، كالصلاة، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع، وكذلك القياس الصحيح، فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأسيساً.

قوله: (وإن شرط مائة مرة) ووقع في بعض الروايات (مائة شرط) والأول معناه تأكيد الشرط الواحد بنكره مائة مرة، ومعنى الثاني تكثير الشروط، وكلا المعنيين صحيح، فإن الشروط الفاسدة باطلة مهما أكدها الرجل أو كررها أو كثر عددها.

قوله: (شرط الله أحق وأوثق) صيغة التفضيل ههنا ليست على حقيقتها وإنما هي للمبالغة المحض، قال الحافظ في الفتح (٥: ١٤٠): «وقد وردت صيغة أفعل لغير التفضيل كثيراً، ويحتمل أن يقال: ورد ذلك على ما اعتقدوه من الجواز».

٨ - (١٠٠) - قوله: (أن أعدها لهم عدة واحدة) تعني أدفعها إليهم دفعة واحدة، ويستنبط منه أن العد في الدراهم الصالح المعلوم الوزن يكفي عن الوزن، وأن المعاملة في ذلك الوقت كانت بالأوقاي، والأوقية أربعون درهماً، وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد إلى مقدم رسول الله ﷺ المدينة، ثم أسروا بالوزن. وفيه نظر، لأن قصة بريدة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين، لكن يحتمل قول عائشة أعدها لهم عدة واحدة، وليس مرادها حقيقة العد، ويؤيده قولها في طريق عمرة باب بيع المكاتب من البخاري: «أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة» كذا في فتح الباري (٥: ١٤٢).

قوله: (فانتهرتها، فقالت) ظاهره أن فاعل (قالت) بريدة، وعليه يختل المعنى، ولكن ذكر

لَا هَا اللَّهُ إِذَا. قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ. فَقَالَ: «أَشْتَرِيهَا وَأُعْتِقَ بِهَا وَأَشْتَرِي لَهَا لَهَا الْوَلَاءَ. فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» فَقَعَلْتُ. قَالَتْ: ثُمَّ حُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَشِيَةً. فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ. فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ غَيْرُ وَجَلُّ فَهُوَ بَاطِلٌ. وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ. كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ. وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْفَى. مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُونَ أَخَذْنَاهُمْ: أَعْتَقُوا فَلَنَا وَالْوَلَاءَ لِي. إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

الأبي والسنوسي أن فاعل (قالت) عائشة وليست بريرة، وإنما أخبرت عائشة عن نفسها أنها انتهرتها، ثم فسر الراوي انتهارها بإياها بقوله: فقالت: لاها الله إلخ، وعليه يستقيم الكلام وإن كان خلاف الظاهر، والله أعلم.

قوله: (لاها الله إذا) قال ابن الأثير في جامع الأصول (٨: ٩٨): هذا من ألفاظ الفسح، كأنه قال: لا والله إذا، فيجعلون الهاء مكان الواو، وذكر النووي ثبوت أن صوابه: (لاها الله إذا) ومعناه: «لا والله هذا ما أقسم به» وقد رواه بعضهم بغير الهمزة بعد (ها) وبإثبات الألف قبل (ذا)، وكلاهما مرجح عند المحققين كما بسطه النووي ثبوت.

قوله: (فاشترطي لهم الولاء) كذا في أكثر الروايات، وذكر الطحاوي أن المزني حدثه بهذا الحديث عن الشافعي بلفظ (أشترطي) بهمزة قطع من باب الإفعال، ثم وجهه بأن معناه: أظهري لهم حكم الولاء، والإشراط: الإظهار، قال أوس بن حجر يذكر رجلاً نزل من رأس جبل بجبل إلى نبعة ليقطعها ليقطع منها قوساً:

فاشترط فيها نفسه وهو معصم

وأنقى بأسباب له ونوكلا

يعني: جعل نفسه علماً لذلك الأمر، ومنه قيل: أشراط الساعة أي: علاماتها.

ولكن ضعف الحافظ هذا التوجيه في باب استعانة المكاتب من الفتح (٥: ١٣٩) وقال: «أنكر غيره هذه الرواية، والذي في مختصر المزني والأم وغيرهما عن الشافعي كرواية التميمية ورده العيني في العمدة (٦: ٢٥٠) فقال: «لا مجال لإنكارها، لأن كل واحد من الطحاوي والمزني ثقة ثبت لا يشتك فيما روياه، ولا يلزم أن يكون هذا الذي نقله الطحاوي عن المزني أن يكون الشافعي ذكره في الأم، والمزني أعرف بحالته». قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لو ثبت رواية المزني فلا تخلو من شذوذ، فبناء تفسير الحديث على هذه الرواية مما لا ينبغي. والله أعلم.

قوله: (ما بال رجال) فيه حسن الأدب والعشرة إذ لم يواجههم بالخطاب، ولا صرح بأسمائهم، قاله الأبي.

قوله: (إنما الولاء لمن أعتق) اللام في الولاء للعهد، والمراد ولاء العتاقة بقرينة ما قبله،

٣٧٥٩ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ. كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَسَافَةَ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ. قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا. فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا. وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يَخَيَّرَهَا. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ».

فلا يدل الحديث على نفي ولاء الموالاة بإرادة اللام للجنس كما هو مذهب الشافعي، أفاده ابن الملك.

هذا، وقد ذكر العلماء في قصة بريرة هذه فوائد كثيرة تبلغ إلى مائة فائدة، وذكر النووي أن ابن خزيمة وابن جرير قد صنفا فيها تصنيفين كبيرين أكثرهما فيهما من استنباط الفوائد، وذكر الحافظ في الفتح أن بعض المتأخرين قد بلغوا فوائد هذا الحديث إلى أربع مائة، وساق الحافظ في الفتح (٥: ١٤١ و ١٤٢) منها كثيراً.

٩ - (٥٠٠) - قوله: (وكان زوجها عبداً) اسمه مغيث، وكان مولى لأبي أحمد بن جحش أخي زينب أم المؤمنين كما أشار إليه أبو داود، وسيأتي الكلام على كونه عبداً أو حراً عند عتق بريرة ﷺ.

قوله: (فاختارت نفسها) وأخرج البخاري في الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث، كأنني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيتيه، فقال النبي ﷺ: يا عباس! ألا تعجب من حب مغيث بريرة، ومن بغض بريرة مغيثاً؟ فقال النبي ﷺ: لو راجعته، قالت: يا رسول الله! تأمرني؟ قال: إنما أشفع، قالت: فلا حاجة لي فيه.

قوله: (ولو كان حراً لم يخيرها) هذا من قول عروة، وقد صرح به في رواية النسائي في الطلاق حيث قال: «قال عروة: فلو كان حراً ما خيرها رسول الله ﷺ» وكذلك رواه ابن حبان في صحيحه بلفظ النسائي، كما في عمدة القاري (٩: ٥٧٥).

واستدل به الأئمة الثلاثة على أن خيار العتق إنما يثبت للزوجة إذا كان زوجها عبداً، ولا خيار لها إن كان حراً، وهو قول عطاء وسعيد بن المسيب والحنابلة والبصري وابن أبي ليلى والأوزاعي والزهري والليث بن سعد وإسحاق.

وأما أبو حنيفة رحمه الله فثبت عنده خيار العتق سواء كان زوج المعتقة عبداً أو حراً، وهو قول الشعبي والنخعي والثوري ومحمد بن سيرين وطاوس ومجاهد وأبي ثور، وإليه ذهب الظاهرية كما في عمدة القاري. ووجه الاختلاف اختلاف الروايات في قصة عتق بريرة، فروى عروة بن الزبير والقياس أن زوج بريرة كان عبداً، كما في أحاديث الباب، وروى الأسود عن عائشة أنه

٣٧٦ - (١٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لُزْهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا

كَانَ حَرًّا وَقَدْ عَقِقَ بِرَبْرَةٍ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: «فَدَعَاَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا قَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا أَقَمْتُ عِنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَكَانَ زَوْجُهَا حَرًّا» وَهَذَا اللَّفْظُ لِلنَّسَائِيِّ فِي الطَّلَاقِ (٢: ٨٨) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بِمِثْلِ رَوَايَةِ الْأَسْوَدِ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ رَوَايَتَيْنِ وَالْبُخَارِيُّ فِي النِّهَةِ، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٦: ١٧٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْهُ، فَقَالَ: «فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حَرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا، فَقَالَ: لَا أَدْرِي».

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهِنْدِيِّ: «إِنْ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ: الْأَسْوَدُ وَعُرْوَةُ وَقَاسِمٌ، فَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ حَرًّا، وَأَمَّا عُرْوَةُ فَعِنْدَهُ رَوَايَتَانِ صَحِيحَتَانِ مُتَعَارِضَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ حَرًّا وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ فَعِنْدَهُ رَوَايَتَانِ صَحِيحَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ حَرًّا، وَالثَّانِيَةُ الشُّكُّ كَذَا فِي بَدَلِ الْمَجْهُودِ (١٠: ٣٦٢).

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْبَدْرُ الْعَبْنِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَقَالَ فِي عَمْدَةِ الْفَارِيِّ (٩: ٥٧٥): «وَالْتَحْقِيقُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ فِي صِفَتَيْنِ (بِعْنِي الرِّقَ وَالْحُرِّيَّةَ) لَا يَجْتَمِعَانِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتُجْعَلُهُمَا فِي حَالَتَيْنِ بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا فِي حَالَةٍ، حَرًّا فِي حَالَةٍ أُخْرَى، فَبِالضَّرُورَةِ تَكُونُ إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ مُتَأَخِّرَةً عَنِ الْأُخْرَى، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الرِّقَ يَعْقِبُهُ الْحُرِّيَّةُ، وَالْحُرِّيَّةُ لَا يَعْقِبُهَا الرِّقَ، وَهَذَا مِمَّا لَا تَزَاوُعَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَعَلْنَا الْعِبَادِيَّةَ مُتَقَدِّمَةً وَحَالَ الْحُرِّيَّةِ مُتَأَخِّرَةً، فَبَيَّنَّا بِهَذَا الطَّرِيقِ أَنَّهُ كَانَ حَرًّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي خَيَّرَتْ فِيهِ بِرَبْرَةٍ، وَعَبْدًا قَبْلَ ذَلِكَ فَيَكُونُ قَوْلُ مَنْ قَالَ كَانَ عَبْدًا، مَحْمُولًا عَلَى الْحَالَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: (كَانَ حَرًّا) مَحْمُولًا عَلَى الْحَالَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ، فَإِذَا لَا يَبْقَى تَعَارُضٌ، وَبَيَّنَّا قَوْلَ مَنْ قَالَ أَنَّهُ كَانَ حَرًّا».

وَرَدَّ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ أَنَّ مَحَلَّ طَرِيقِ الْجَمْعِ إِذَا تَسَاوَتْ الرِّوَايَاتُ فِي الْقُوَّةِ، لَا مَعَ التَّفَرُّدِ فِي مُقَابَلَةِ الْجَمْعِ، فَتَكُونُ الرِّوَايَةُ الْمُتَفَرِّدَةُ شَاذَةً، وَالشَّاذُّ مُرَدُّودٌ، وَلَكِنْ أَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا السَّهَارَنُورِيُّ فِي بَدَلِ الْمَجْهُودِ (١٠: ٣٦٧)، فَقَالَ: «هَذَا عَجِيبٌ مِنْ مِثْلِهِ، فَإِنَّهُ اشْتَرَطَ فِي الشُّذُوزِ الْمُخَالَفَةَ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مُخَالَفَةٌ لَا بِحُكْمٍ بِالشُّذُوزِ، وَالْأَصْلُ فِي الرِّوَايَاتِ الْجَمْعُ، وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ وَاقِعَانِ عَلَى الْأَصْلِ نَيْسَ بَيْنَهُمَا اِخْتِلَافٌ أَصْلًا وَكَوْنٌ مَعْنِي عَبْدًا وَكَوْنُهُ حَرًّا كِلَاهُمَا صَحِيحٌ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا اِخْتِلَافٌ لَا يَصَارُ إِلَى تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَدَعَوَى الشُّذُوزَ بِاعْتِرَافِهِ بِاطِل».

قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: وَيُزِيدُ الْعَبْنِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ عَائِشَةَ أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا وَقَدْ عَتَقَهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الرِّوَاةُ أَنَّهُ «كَانَ عَبْدًا» مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِزَمَانِ عَبْدِيَّتِهِ، وَمَنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّ النَّاسَ رُبَّمَا يَطْلُقُونَ لَفْظَ (الْعَبْدِ) عَلَى الْمَوْلَى بَعْدَ عَتَقِهِ أَيْضًا، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ

أَبُو مُعَاوِيَةَ. حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَصِيَّاتٍ: أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَسْتَرْطُوا وَلَاءَهَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَغْنِيهَا». فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَغْنَى. قَالَتْ: وَعَتَقْتُ. فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا. قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدِي لَنَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ. وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ. فَكُلُوهُ».

٣٧٦١ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ. وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ» وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا. وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقُ بِهِ عَلَيَّ بَرِيرَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

هذا الإطلاق مجازاً باعتبار ما كان، وقد صرح الأسود بذلك في رواية عند الترمذي، ولفظها: «وكان اسم زوجها مغيثاً، وكان مولى فخيرها رسول الله ﷺ» ذكره الحافظ في ترجمة مغيث من الإصابة (٣: ٤٣١)، فصرحت هذه الرواية بأنه كان مولى، وهو الذي أعنت بعد كونه عبداً، فلا يبعد أن يكون لفظ العبد في سائر الروايات الأخرى بمعنى المولى، وعلى هذا تنطبق سائر الروايات، وأما إذا قلنا بأنه كان عبداً وقت عتقها، يجب علينا أن نترك رواية الأسود رأساً، مع أنها رواية قوية صحيحة الإسناد، وقد تابعه على ذلك عبد الرحمن بن القاسم أيضاً.

ثم لا يخفى أنه لو ثبت كون المغيث عبداً وقت عتق بريرة، لا يلزم منه أن يكون خيار العتق مشروطاً بعبدية الزوج، لأن حديث عائشة ؓ لا تنفي هذا الخيار فيما إذا كان الزوج حراً، ولما كانت علة الخيار عندنا هي ارتفاع ولاية المولى عن الأمة وثبوت ولايتها على نفسها فلا ترتفع هذه العلة بحرية الزوج، بل يتعدى الحكم إلى أمة ذات زوج حر، وأما قول عروة: «ولو كان حراً لم يخيرها» فذلك اجتهاد منه ؓ، وليس فيه حجة في مقابلة ما أسلفنا من الدلائل، والله أعلم.

١١ - (٥٠٠) - قوله: (هو لها صدقة ولنا هدية) فيه دليل على أن تحريم الصدقة تلغني والهاشمي ليس لعينها، بل لصفقتها، فإنه يجوز للمتصدق عليه أن يتصرف في ما تصدق به عليه كيفما شاء، فيجوز له البيع والهبة بعد ما دخل الشيء في ملكه، وحينئذ يجوز لكل من أهدى إليه ذلك الشيء أن يأكله. وبمثل هذه الواقعة ما أخرجه البخاري في الزكاة، باب إذا تحولت الصدقة، عن أم عطية الأنصارية ؓ قالت: «دخل النبي ﷺ على عائشة فقالت: هل عندكم من

٣٧٦٢ - (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِبُعْثِي . فَاسْتَرْطَوْا وَلَاءَهَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : «اشْتَرِيهَا وَأَغْنِيهَا . فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَغْنَى» . وَأَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا . فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ : هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ . فَقَالَ : «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ» . وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ . وَخَيْرٌ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَكَانَ رُوحُهَا حُرًّا . قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ رُوحِهَا؟ فَقَالَ : لَا أَذْرِي .

٣٧٦٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ النَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٣٧٦٤ - (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ أَبُو هِشَامٍ . حَدَّثَنَا وَهَبٌ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُوْعَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ رُوحُ بَرِيرَةَ عَبْدًا .

٣٧٦٥ - (١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رُوحِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ : خَيْرْتُ عَلَى رُوحِهَا حِينَ عَتَقْتُ . وَأَهْدَيْ لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ . فَدَعَا بِطَعَامٍ . فَأَتَنِي بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ . فَقَالَ : «أَلَمْ أَرْبُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟» فَقَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ

شيء؟ فقالت : لا ، إلا شيء بعثت به نسيبة من الشاة ، بعثت بها من الصدقة ، فقال : إنها قد بلغت محلها .

وهذا إذا دخل الشيء في منك الواهب ، أما إذا لم يدخل في ملكه فلا يسع له أن يهبه إلى غيره ولا يحل لذلك الغير أن يأخذ منه ، فيبطل بذلك ما استدل به بعض جهلة عصرنا على جواز قبول الهدية من أكل الربا ، فإن الربا لا يدخل في ملكه ، فكيف تصح هبته ، فليتبين ، والله أعلم .

١٤ - (٠٠٠) - قوله : (ثلاث سنن) وفي حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد : قضى فيها النبي ﷺ أربع قضايا ، فذكر نحو حديث عائشة وزاد «وأمرها أن تعتد عدة الحرة» وهذه الريادة أخرجها الدارقطني .

قوله : (والبرمة) بضم الباء ، هي القدر مطلقاً ، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن ، كذا في عمدة القاري (٩ : ٥٧٤) .

قوله : (أدم) بضم الهمزة وسكون الدال ، وهو الإدام .

بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ. فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

٣٧٦٦ - (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ. حَدَّثَنِي شَهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَتَهُ تُغَيْقَهَا. فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

(٣) - باب: النهي عن بيع الولاء وهبته

٣٧٦٧ - (١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ. أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِّهِ. قَالَ مُسْلِمٌ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِبَالٌ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(٣) - باب: النهي عن بيع انولاء وهبته

١٦ - (١٥٠٦) - قوله: (عن ابن عمر) هذا الحديث أخرجه البخاري في العتق، باب بيع الولاء وهبته، وفي الفرائض، باب إثم من تبرأ من موالیه. وأخرجه أبو داود في الفرائض (رقم: ٢٩٢٥) والنسائي في البيوع، والترمذي في البيوع، وفي الولاء والهبه وابن ماجه في الفرائض، ومالك في العتق والولاء، والدارمي في الفرائض (٢: ٢٨٧).

قوله: (نهي عن بيع الولاء) الولاء بفتح الواو حق إرث المعتق من العتق، ويسمى ولأء العتاقة، وسببه العتق لا الإعتاق، لأنه إذا ورث قريبه يعتق عليه ويكون ولاؤه له، ولو كان سببه الإعتاق لما ثبت له الولاء، لأنه لم يوجد الإعتاق، كذا في عمدة القاري (٦: ٢٢٠).

ثم هذا الحديث قد انعقد الإجماع على حكمه، فلا خلاف في أن الولاء كانسب، فلا يباع ولا يوهب، وكانت العرب تهبه وتبيعه، فنهي عنه الشارع، وأصبح النهي كلمة إجماع فيما بين الأمة، وأما ما روي عن ميمونة وعثمان وعروة بن الزبير وابن عباس من تجويز بيع الولاء وهبته فلعلهم لم يبلغهم الحديث، وقد صح عن ابن مسعود وعلي بن أبي طالب وابن عمر وغيرهم أنهم أنكروا على من جوزه، وقد ذكره الحافظ في باب إثم من تبرأ من موالیه من فرائض الفتح (١٢: ٣٨).

وقد يستدل بهذا الحديث على أن الحقوق المجردة لا يجوز بيعها، وهذه المسألة من أهم المسائل في عصرنا، وستأتي بتفاصيلها إن شاء الله تعالى في كتاب البيوع، باب بطلان المبيع قبل القبض تحت حديث أبي هريرة ﷺ مع مروان.

قوله: (عبال على عبد الله بن دينار) يعني: أن هذا الحديث لم يبلغ الناس إلا بواسطته.

٣٧٦٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ. أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ عَثْمَانَ). كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ النَّفْقِيَّ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، إِلَّا الْبَيْعُ، وَلَمْ يَذْكُرِ: الْهَبَةَ.

(٤) - باب: تحريم تولي العتيق غير مواليه

٣٧٦٩ - (١٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ. ثُمَّ كَتَبَ: «أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَلَّى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ.....»

وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً ممن حدث به عن عبد الله بن دينار، وحكى الترمذي في الولاء والهبه عن شعبة أنه قال: وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه، وذكر الحافظ في الفتح (١٢: ٣٧) أن ابن عوانة أخرج هذا الحديث في صحيحه عن نافع مقروناً مع عبد الله بن دينار، وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى عن عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار جميعاً، والله سبحانه أعلم.

(٤) - باب: تحريم تولي العتيق غير مواليه

قوله: (سمع جابر بن عبد الله) هذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي في القسامة، صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة، وأحمد في مسنده (٣: ٣٢١ و ٣٤٢)، ولم أجده في الأمهات إلا عند مسلم والنسائي.

قوله: (على كل بطن عقوله) العقل الدية، وجمعه عقول، ومعناه أن النبي ﷺ أوجب الدية في الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني، والبطن دون القبيلة، والفخذ دون البطن، والهاء ضمير البطن، والديات لا تختلف باختلاف البطون، وإنما المعنى أنه ضم البطون بعضها إلى بعض فيما بينهم من الحقوق والغرامات، لأنه كانت بينهم دماء وديات بحسب الحروب السابقة قبل الإسلام، فرفع الله سبحانه ذلك عنهم وألف بين قلوبهم ببركة الإسلام وبركته ﷺ، كذا في شرح الأبي.

قوله: (أن يتوالى مولى رجل مسلم) يعني: لا يحل لرجل مسلم أن يحدث ولاء مع من

يَغْيِرُ إِذْنَهُ». ثُمَّ أَخْبِرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

٣٧٧٠ - (١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا يَغْيِرُ إِذْنَهُ مَوْلَاهُ، فَعَلَيْهِ نَعْتُهُ اللَّهُ وَاتِّمَلَّاؤُكُمْ». لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرَفٌ.

أعتقه غيره، لأن الولاء نعمة كلحمة النسب، ولا يثبت شرعاً إلا للمعتق، فلا يجوز لعبد معتق أن يقول: أنا مولى فلان إذا كان فلان لم يعتقه، فكما أن الرجل لا يحل له أن ينسب إلى غير أبيه، فكذلك لا يحل له أن يتوالتى غير مولاه.

قوله: (بغير إذنه) ظاهر مفهومه إنه يجوز للعبد المعتق أن ينسب إلى غير مولاه ويحدث معه الولاء إذا أذن له السيد بذلك، ولكنه غير مراد في مذهب جمهور العلماء فإنهم اتفقوا على أن مثل هذا التوالتى لا يجوز وإن أذن السيد بذلك، لأنه إن أذن بذلك بعوض فهو بيع للولاء، وإن أذن لغير عوض فهو هبة له، وكلاهما لا يجوز، كما مر في الحديث السابق. وأما قوله ﷺ: «إلا بإذنه» فقد خرج مخرج الغالب، لأنهم كانوا يفعلون ذلك بغير إذن غالباً، فمفهومه غير مراد عند الجمهور.

قلت: وهذا يقوي مذهب الحنفية في عدم اعتبارهم المفهوم، والله تعالى أعلم. قوله: (ثم أخبرت أنه لعن في صحيفته من فعل ذلك) الظاهر أنه من مقولة أبي الزبير: لأن أحمد أخرج هذا الحديث في مسنده (٣: ٣٤٢) من طريق ابن نهيعة عن أبي الزبير قال: «سألت جابراً عن الرجل يتولى مولى الرجل بغير إذنه فقال: كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عفوهم، ثم كتب أنه لا يحل أن يتولى مولى رجل مسلم بغير إذنه» ثم أخرج من طريق ابن نهيعة عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ لعن في صحيفته من فعل ذلك. والمراد من الصحيفة بعث بها إلى البطون، ويمكن أن يكون المراد منها صحيفة علي وسيأتي ذكرها في الحديث الآتي: والله أعلم.

١٨ - (١٥٠٨). قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الأدب، باب في الرجل ينسب إلى غير مولاه، وأخرجه أيضاً أحمد في مسند أبي هريرة (٢: ٣٩٨، ٤١٧ و٤٥٠) وله شاهد عن ابن عباس عند ابن ماجه في الحدود باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مولاه، وعن عمرو بن خارجة عند ابن ماجه في الوصايا، باب لا وصية لوارث.

قوله: (عدل ولا صرف) حكى صاحب المحكم الصرف الوزن، والعدل التكيل، وقيل: الصرف القيمة، والعدل الاستقامة، وقيل: الصرف الندية، والعدل البذل، وقيل: الصرف الشفاعة، والعدل الندية، وبهذا جزم البيضاوي، وقيل: الصرف الرشوة، والعدل الكفيل، فإنه أياها ابن ثعلب وأنشد:

لَا تَقْبَلُ الصَّرْفَ وَهَانُوا عَدْلًا

٣٧٧١ - (١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لُعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. لَا يَقْبَلُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

٣٧٧٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ وَالَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ».

٣٧٧٣ - (٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي صَالِحٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِدَّتَنَا شَيْئًا نَقَرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ النَّصِيحَةُ. (قَالَ: وَصَحِيفَةُ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَبِيهِ) فَقَدْ كَذَبَ. فِيهَا أَسَدَانُ الْإِبِلِ. وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَيْنِ ثَوْرٍ. فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا. فَعَلَيْهِ لُعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا. وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ. وَمَنْ

كذا في باب حرم المدينة من كتاب الحج في فتح الباري (٤: ٧٤) وحديث أبي هريرة هذا قطعة من الحديث الطويل الذي سيأتي من رواية علي، كما يظهر من مراجعة مسند أحمد (٢: ٤٩٩) فإنه روى حديث أبي هريرة بعين لفظ علي ﷺ.

٢٠ - (١٣٧٠) - قوله: (خطبنا علي بن أبي طالب) هذا الحديث أخرجه البخاري في العلم، باب كتابة العلم، وفي الجهاد، باب فكاك الأسير، وفي الحج، باب حرم المدينة، وفي الديار، باب العقلة، وباب لا يقتل مسلم بكافر، ومسلم في الحج، باب فضل المدينة، وأبو داود (رقم: ٢٠٣٤ و ٢٠٣٥) في المناسك، باب تحريم المدينة، والترمذي (رقم: ٢١٢٨) في الولاء والهبة، باب ما جاء فيمن تولى غير مواليه، والنسائي في القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، وابن ماجه في الديار، لا يقتل مسلم بكافر، وأحمد في مسند علي (١: ٨١ و ١٢٦ و ١٥١)، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في باب فضل المدينة من كتاب الحج في هذا الكتاب.

قوله: (من زعم) إلخ فيه رد على من كان يقول أن النبي ﷺ خص علياً ﷺ بأمر كثيرة من أسرار الشريعة وأوصى إليه في أمر الخلافة.

قوله: (غير إلى ثور) هما جبلان بالمدينة.

قوله: (يسعى بها أذناهم) يعني: يتولى أمر ذمة المسلمين أذناهم مرتبة، فإذا آمن أحد من

أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا.

(٥) - باب: فضل العتق

٣٧٧٤ - (٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ). حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ، بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

٣٧٧٥ - (٢٢) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي عَسَانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ،

المسلمين كافراً لم يحل لأحد نقضه، ولو كان الذي آمن أدناهم رتبة، وقد تقدم شرح كل ذلك في كتاب الحج.

(٥) - باب: فضل العتق

قوله: (وهو ابن أبي هند) يعني: أنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزارى، ميزه عن عبد الله بن سعيد بن جبير، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند هذا من رجال الجماعة، صدوق ربما وهم، من السادة كما في التقريب.

قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه البخاري في أول العتق، في الأيمان والنذور، باب كفارات الأيمان، والنسائي وأبو داود في العتاق، والترمذي في النذور وأحمد في مسنده (٢: ٤٢٠ و ٤٢٢ و ٤٢٩ و ٤٣١) وله شواهد عنده في (٣: ٤٩١ و ٤: ١١٢ و ٣٢١ و ٣٨٦ و ٤٠٤).

قوله: (رقبة مؤمنة) قال النووي: تقييد الرقبة بالمؤمنة يدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأما غير المؤمنة ففيه أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة.

قوله: (إرباً منه) الإرب بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو والجمع أرباب، قال الحافظ في الفتح (٥: ١٠٤): فيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيعاب وأشار الخطابي إلى أنه يغتفر النقص المجبور بمنفعة كالخصي مثلاً إذا كان ينتفع به فيما لا ينفع بالفحل، وما قاله في مقام المنع، وقد استنكره النووي وغيره، وقال: لا شك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة، ولكن الكامل أولى.

٢٢ - (٠٠٠) - قوله: (داود بن رشيد) بضم الراء وفتح الشين.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُو مِنْهَا، غُضُوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ. حَتَّى يَفْرَجَهُ بِفَرَجِهِ».

٣٧٧٦ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُو مِنْهَا، غُضُوًا مِنَ النَّارِ. حَتَّى يُعْتِقَ فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ».

٣٧٧٧ - (٢٤) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمَمُضِلِ. حَدَّثَنَا عَاصِمٌ (وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ). حَدَّثَنَا وَقَدْ (يَعْنِي أَخَاهُ). حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ (صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ، اسْتَعْتَقَ اللَّهُ، بِكُلِّ غُضُو مِنْهَا، غُضُوًا مِنَ النَّارِ». قَالَ: فَانطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ. فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أُعْطَاهُ بِهِ

قوله: (حتى فرجه بفرجه) استشكله ابن العربي بأن الفرج لا يتعلق به ذنب إلا الزنى، وهو كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة، ثم قال: فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة، بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازى سيئة الزنا، فنه الحافظ ثم قال: ولا اختصاص لذلك بالفرج، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما أثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً، والله أعلم.

٢٣ - (٠٠٠) - قوله: (سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين) يعني: أن سعيد بن مرجانة معروف بلقب (صاحب علي بن الحسين) لأنه كان ملازماً لعلي بن حسين وهو زين العابدين بن الحسين، فعرف بصحبته، وسعيد بن مرجانة هذا منسوب إلى أمه، واسم أبيه عبد الله، ويكنى سعيد أبا عثمان، ووهب من جعله سعيد بن يسار أبا النجباء فإنه غيره عند الجمهور، وقد ذكره ابن حبان في الثبايع وأثبت روايته عن أبي هريرة، كذا في فتح الباري.

٢٤ - (٠٠٠) - قوله: (امراً مسلماً) استدلال به بعض العلماء على أن إعتاق الذكر أفضل من إعتاق الأنثى، وخالفهم آخرون، فقائلوا: إعتاق الأنثى أفضل، لأن إعتاقها يجعل ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد، بخلاف الذكر، فإنه إن تزوج أمة ثم يكن ولده حراً، وقال الأولون: إن إعتاق المرأة ربما يستلزم ضياعها تفقد من يمونها، فإعتاق الذكر أفضل، وقد ورد في الأحاديث فضل عتق الذكر والأنثى جميعاً، كما في رواية النسائي وغيره.

توله: (فأعتق عبداً له) اسم هذا العبد مطرف، كما في رواية إسماعيل بن أبي حكيم عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم، كذا في فتح الباري.

قوله: (قد أعطاه) أي في مقابلة ذلك العبد، وتعل مراده أنه عرض عليه هذا الثمن لا شترائه

ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ بَزَمَهُمْ، أَوْ أَلْفٌ دِينَارٍ.

(٦) - باب: فضل عتق الوالد

٣٧٧٨ - (٢٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُحَيْمُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «وَلَدٌ وَالِدَهُ».

قَابِي، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ هَذَا الْمَبْلُغَ جَائِزَةً عَلَى إِعْتَاقِهِ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَاللَّهُ سَيَحَافِئُهُ أَعْلَمُ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى غَلَاءِ الْعَبْدِ وَنَفَاسَتِهِ.

[٦] - باب: فضل عتق الولد

٢٥ - (١٥١٠) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه في الأدب، باب بر الوالدين، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في حق الوالدين، وأحمد (٢: ٢٣٠ و ٢٦٤ و ٣٧٦ و ٤٤٥).

قوله: (فيشتريه فيعتقه) يعني: لا يقوم ولد بما لأبيه من حق إلا أن يصادفه مملوكاً فيعتقه، والإعتاق يترتب عليه بمجرد الشراء، عند الجمهور، وخالفهم أهل الظاهر فقالوا: لا يترتب العتق بمجرد الشراء، بل لا بد من إنشاء عتق، واحتجوا بمفهوم هذا الحديث، فإن ظاهره أنه لا يقع العتق بمجرد الشراء وإنما يحتاج إلى إعتاق، ودليل الجمهور حديث سمرة بن جندب عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه أنه ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ فَهُوَ حَرٌّ» وهو حجة أبي حنيفة على أن جميع ذوي الأرحام المحرمة يعتقون بالشراء، خلافاً للشافعي فإنه يقول يعتق الأصول والفروع فقط، وخلافاً لمالك، فإنه يقول يعتق الأصول والفروع والإخوة والأخوات فحسب، وأما أبو حنيفة فعمل بكل معنى الحديث فعمم الحكم في جميع الأقارب المحرمين. وأما الجواب عن استدلال أهل الظاهر بحديث الباب فقالوا: إنه لما تسبب في عتق أبيه بالشراء نسب العتق إليه.

ولقد أحسن السنوسي في شرحه لصحيح مسلم حيث قال: «وقد يجاب لهم أيضاً بأن الحديث من باب التعليق على المحال للمبالغة، والمعنى لا يجزي ولد والده إلا أن يملكه فيعتقه باختباره، وهو محال، فالمجازاة محال، كما قال في قوله: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» (النساء: ٢٢) يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته، كما يعلق بالمحال، ويجوز أن تكون الفاء في قوله كما في قوله تعالى: «فَتَوَلَّوْا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» (البقرة: ١٥٤) إذا جعلت التوبة نفس القتل وهو كلام متين جداً، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

٣٧٧٩ - (٠٠٠) وحدثناه أبو ثريب. حدثنا وكيع. ح. وحدثنا ابن نمير. حدثنا
 أبي. ح. وحدثني عمرو الناقد. حدثنا أبو أحمد الزبيري. كلهم عن سفيان، عن سهيل.
 بهذا الإسناد، مثله. وقالوا: «وَلَدُ الْإِدَّة».

قد تم الفراغ بفضل الله سبحانه من شرح كتاب العتق في ضحى يوم الجمعة الواحد
 والعشرين من ذي الحجة سنة ١٤١٠ هـ وقد بقي في نهاية القرن الرابع عشر تسعة أيام أو ثمانية
 أيام، وأنا عازم على سفر أفريقيا، ويتلوه إن شاء الله تعالى كتاب البيوع، وسأشرع فيه بحول الله
 سبحانه بعد الرجوع من هذا السفر، ويكون هذا الشروع في مطلع القرن الخامس عشر إن شاء
 الله تعالى، أسأل الله سبحانه التوفيق لصالح الأعمال والأخلاق ولإكمال هذا الشرح كما يحبه
 سبحانه ويرضاه، وأستغفره وأتوب إليه في كل ما فرط مني ومن سائر المسلمين في هذا القرن،
 وأدعوه سبحانه أن يوفقنا في القرن القادم لكل خير ويعصمنا من الشرور والنفتن، إنه سميع مجيب
 الدعوات، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢١) - كتاب: البيوع

كتاب البيوع

قد جرت عادة أكثر المؤلفين في الفقه والحديث أنهم يذكرون البيوع بعد النكاح والطلاق، وذلك لأنهم يبدأون بالعبادات المحضة فيذكرون الصلاة والزكاة والحج، ثم يأتون بما فيه شأن من العبادة، وشأن من المعاملة، وذلك هو النكاح، ثم يذكرون ما يتعلق به من طلاق أو لعان، وما يشابهه من عتاق، ثم يذكرون المعاملات المحضة ويبدؤونها بالبيوع لأنها أكثر المعاملات وقوعاً وأعظمها فائدة.

فكتاب البيوع تنتقل الآن إلى باب عظيم من أبواب الدين، وهو باب المعاملات، ويجدر بنا قبل الخوض في أبحاثه أن نأتي ببحث موجز نشرح فيه بعض الأصول الاقتصادية التي جرى عليها الشرع، والتي أصبحت أساساً للاقتصاد الإسلامي، فإن الغفلة عنها ربما تؤدي إلى أخطاء فكرية شنيعة، ولا سيما في عصرنا هذا، الذي جعل المعيشة والاقتصاد أكبر همه ومبلغ علمه وغاية رغبته، حتى أصبحت مسائل الاقتصاد مثاراً للبحوث وميداناً للحروب فيما بين النظريات الحديثة من الرأسمالية والاشتراكية.

١ - مسألة الاقتصاد في الإسلام:

يجب أن يتنبه قبل الخوض في مشاكل المعيشة والاقتصاد لنكتة تميز الاقتصاد الإسلامي مما سواه من النظريات الاقتصادية، وذلك أن الإسلام وإن كان يعارض الرهبانية في تركها المرافق الدنيوية وكرهاتها الاشتغال بطلب الرزق، ويعتبر نشاط الإنسان في المجال الاقتصادي مباحاً، بل ربما يستحسنه أو يستوجهه، ولكن على رغم ذلك كله لا ينظر الإسلام إلى الاقتصاد كمشكلة أساسية للإنسان، كما لا يعتبر التقدم الاقتصادي غاية الحياة الإنسانية.

ومن هنا يتضح الفرق الكبير الأساسي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المادي وهو أن الاقتصاد المادي يعتبر «المعيشة» مقصداً أساسياً للإنسان، ويرى أن الثروة والرفاهية هي الغاية المنشودة والمقصد الأصيل لجميع ما يفعله الإنسان في هذه الحياة الدنيا، ولا مقصد له فوق ترفيه نفسه أو ترفيه غيره من بني آدم سواه.

وأما الاقتصاد الإسلامي فيعترف من ناحية بأن طلب المعيشة واكتساب الرزق مما لا يستغني عنه إنسان، غير أنه لا يسمح له من ناحية أخرى، بأن يجعل طلب المعيشة أكبر همه أو مبلغ علمه أو غاية رغبته، ولذلك نرى أن القرآن الكريم يذم الرهبانية في جانب، ويأمر بابتغاء فضل الله، ويعبر عن التجارة بابتغاء فضل الله، وعن المال (بالخير)، وعن الغذاء (بالطيبات من الرزق)، وعن اللباس (بزينة الله)، وعن المسكن (بالسكن)، ولكن نرى مع ذلك في جانب آخر أنه يعبر عن الحياة الدنيا (بمتاع الغرور) ويذم الدنيا في كثير من الآيات.

وليس ذلك من التعارض أو التناقض في شيء، وإنما السر وراء ذلك أن القرآن يرى إلى وسائل المعيشة كلها كمراحل يمر بها الإنسان في طريقه إلى غايته التي بنوعها، وهي فضائل الأخلاق التي تمهد الطريق إلى رضا الله والسعادة الأبدية في الآخرة، ولا شك أن مشكلة الإنسان الحقيقية وغايته المقصودة تلتخص في الحصول على هذه السعادة، وبما أنها لا تنسر بدون المرور على الطرق الشائكة من الدنيا لا بد من الحصول على كل ما نحتاج إليه في الحياة الدنيا.

فما دامت وسائل المعاش تحل في حياة الإنسان محل قنطرة يتخذها معبراً إلى مقاره الحقيقي، رادف ذلك معنى (فضل الله) و(الخير) و(زينة الله) و(السكن)، أما إذا فقد الإنسان طريقه وجذبه زخارف هذه الحياة، ووقع فريسة الأحلام والأوهام، واتخذ الوسائل غاية ونسي غايته الأصلية، فإن هذه الوسائل تتحول إلى (متاع الغرور) و(الفتنة) و(العدو) كما نطق بذلك القرآن الكريم.

وقد صرح الله سبحانه هذا المعنى في قوله جل وعلا: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (النصر: ٧٧).

٢ - حقيقة الثروة والملكية:

والأمر الثاني الأساسي الذي يحمل أهمية كبيرة في موضوع الاقتصاد الإسلامي: هو أن الثروة مهما كان شكلها إنما هي مخلوق الله وملكيته، والذي يملكه الإنسان هو منحة الله له، يقول الله سبحانه: ﴿وَمَا آتَوْهُمْ مِنْ مَالٍ اللَّهُ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: ٣٣) وقد أشار القرآن الكريم إلى السبب في ذلك في موضع آخر، وذلك أن الإنسان لا يتمكن في إنتاج شيء أكثر من أن يبذل جهوده في رفع الموانع، وأما إثمار جهوده وإيجاد نتائجها فلا يمكن إلا بأمر الله، إذ ليس في وسع الإنسان إلا أن يبذر البذور في الأرض ويزيل عنها الأحجار والموانع الأخرى، وأما إنبات البذور وتحولها إلى غرس ثم شجر، فلا يمكن إلا بقدرة الله سبحانه، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوَلَيْسَ مَا تَحْرُثُونَ ﴿١٣﴾ مَا نُنْثِرُ نَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (الواقعة: ٦٣، ٦٤) ويقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِ آبٍ نَبَاتًا يُعْمَلُ مِنْهُ قَبْلُ لَكُمْ مَكَلُوكٌ﴾ (يس: ٧١).

إن هذه الآيات تلغي ضوءاً ساطعاً على النقطة الأساسية في حقيقة الثروة وملكيته، وهي أن الثروة مهما كانت في شكل إنما يملكها الله سبحانه وتعالى، وهو الذي يرزقها الإنسان وبما أن الثروة ملك الله، فلا يمنح الإنسان هذه الملكية إلا بطرق خاصة وضعها في الشريعة الإسلامية، وبما أن الله سبحانه هو الذي منح الإنسان حق التصرف فيها فلا بد من أن يخضع الإنسان في تصرفاته لأحكام الله. ولذلك فإن الإنسان يملك الأشياء ويتصرف فيها ولكنه لا يحمل حرية مطلقة في تصرفه واستعماله إياها، بل يلزم عليه أن يخضع لحكم الله وأمره ويقف عند حدوده ويتبع قوانينه، فلا ينفق الثروة إلا على ما أمره الله به، ويمسك عما نهى عنه، وقد أوضح الله سبحانه ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَبْخُسْ فِي مَالِ اللَّهِ الَّذِي تَدَارُ الْآخِرَةُ وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ يَفْضَحُ مَالَهُ بَغْيًا وَأَمِينٌ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص: ٢٧).

إن هذه الآية تشرح فلسفة الملكية في الإسلام، وتتلخص منها أحكام تالية:

- ١ - كل ما لدى الإنسان من ثروة إنما هي منحة الله له.
- ٢ - يجب أن لا ينسى الإنسان غايته، وهي الآخرة، عند تصرفه فيها.
- ٣ - وبما أن الثروة مما آتاه الله فيتصرف فيها حسب أوامر الله، وذلك بوجهين:
أما أولاً: فأن يأمره الله بإعطاء ماله بغيره، وهذا أمر يجب امتثاله، لأن الله سبحانه قد أحسن إليه في منحه الملكية على ماله، فله أن يأمره بالإحسان إلى غيره.
وأما ثانياً: فأن ينهيه عن أي تصرف في ذلك المال، وذلك لأنه لا يأذن له بصرف المال في أمر يسبب مفاسد اجتماعية أو فساداً في الأرض.

وتلك هي الخصيصة البارزة للملكية في الإسلام تميزه عن الرأسمالية والاشتراكية في الملكية، ومن المعلوم أن أساس الرأسمالية يقوم على المادية في الواقع والعمل، وهي ترى أن الإنسان مستبد بماله وثروته بدون أن تشاركه قوة أخرى في التصرف والاستعمال، وأنه الحق كل الحق أن يفعل فيه ما شاء، وقد ذم القرآن الكريم هذه العقلية حينما أشار إلى ما كانت قوم شعيب تقول له: ﴿أَصْلَوْكَ تَأْمُرُنَا أَنْ تَنُكِرَ مَا بَعَدُكَ أَبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ (هود: ٨٧).

إنهم عندما كانوا يعتقدون أن المال ملك لهم في الحقيقة دون أن يكون هناك من رزقهم إياه، فأطلقوا كلمة «أموالنا» وادعوا فيه تصرفهم وملكيتهم بقولهم: ﴿نَفْعَلُ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ (هود: ٨٧) وهي نتيجة حتمية لهذه العقلية.

وهذه الفكرة التي تظاهر بها قوم سيدنا شعيب عليه السلام إنما هي الروح الأصلية في الرأسمالية، وقد حطّم القرآن فكرة الرأسمالية هذه باستبدال العقلية التي تنسب المال إلى الإنسان بعقلية تنادي

أن المال مال الله، وأردف ذلك قوله: ﴿الَّذِي مَاتَكُمْ﴾ (النور: ٣٣) ليضرب على جذور الاشتراكية التي تنكر الملكية الفردية ولا تقر بها في أي حال.

ويتسنى لنا الآن أن نميز الإسلام من الرأسمالية والاشتراكية، ونخص كل واحد من هذه الثلاثة بما يمتاز به عن غيره، فنقول:

الرأسمالية: تصطنع الملكية الفردية التي تنطلق عن كل قيد وحد.

والاشتراكية: ترفض الملكية الفردية (في وسائل الإنتاج على الأقل) ولا تقر بها في أي حال.

والإسلام: يعترف بالملكية الفردية، ولكنه لا يطلقها حراً منطلقاً عن القيود والحدود، ولا يرخي لها العنان حتى يسبب الفساد في الأرض.

مقارنة أصولية بين النظم الاقتصادية الحديثة وبين الإسلام:

ويعد تمهيد هاتين المقدمتين نريد أن نبين الفرق الأصولي بين الإسلام والنظريات الاقتصادية الحديثة، ونشرح مبادئ هذه النظم ومدى خطئها في نظر الإسلام.

تلخيص مسائل الاقتصاد:

فاعلم أن المسائل الأساسية لكل نظام اقتصادي أربعة لا بد لكل نظام من حلها، وهي في اصطلاح الاقتصاديين مسألة الترتيجات، ومسألة استخدام الوسائل، ومسألة توزيع الثروة، ومسألة الازدهار.

وأما مسألة الترتيجات، فيريدون بها ترتيب المنتجات المطلوبة حسب ضرورة المجتمع ومدى الحاجة إليها فإن كل مملكة تملك أراضي للزراع تصلح لشتى أنواع المزروعات، ومبلغاً من الوسائل الطبيعية التي تصلح للاستعمال في أنواع من المنتجات، فلا بد لكل مملكة أن ترجع بعض المنتجات على بعض حسب ضرورتها وحاجتها إلى تلك المنتجات، لكي تصرف أرضها في المزروعات المطلوبة ومصانعها في المنتجات الضرورية فإن مملكة واحدة، مثلاً، تستطيع أن تنتج حنطة وأرزاً، وتستطيع أيضاً أن تنتج البن والتبناك فلا بد لها أن تحدث فيما بين هذه الأشياء ترتيباً وترجح بعضها على بعض حسب ضرورتها يكون أكثر نفعاً للمجتمع.

وأما مسألة استخدام الوسائل، فيريدون توزيع الوسائل على إنتاج الأشياء المطلوبة بقدر مناسب، فلا بد لكل مملكة - إذا كانت تريد الرفاهية في الاقتصاد - أن تستخدم هذه الوسائل حسبما قرره من ترجيجات، وتقسم وسائلها على الإنتاجات المختلفة بما يكون أكثر نفعاً وأدر ربحاً للمجتمع، فلا بد لها أن تعين: كم أرضاً ينبغي أن تشتغل بإنتاج الحنطة؟ وكم ينبغي أن

تصرف في زراعة الأرز؟ وكم في زراعة قصب السكر؟ وكم مصنعاً ينبغي أن تقام لصناعة الثياب؟ وكم لاصطناع السكر وكم لإنتاج الأدوية؟ وما إلى ذلك. وينبغي أن يكون ذلك حسب ضرورة المجتمع وحسب الترجيحات التي عينها في المسألة الأولى، لثلا تضع الوسائل في إنتاج شيء غير مطلوب.

وأما مسألة توزيع الثروة، فيريدون بها أننا إذا حصلنا على مبلغ من الثروة المادية بعد استخدام الوسائل الطبيعية فكيف نوزع تلك الثروة على المواطنين؟ وما هو معيار التوزيع فيما بينهم؟

وأما مسألة الازدهار، فيريدون بها أن كل مجتمع يحتاج إلى أن لا يقف في عمل إنتاجه على حد، بل لا بد له أن يرتقي في هذا العمل، حتى يمكن له اختراع الأشياء الجديدة وابتكار الطرق المفيدة في كل ناحية من نواحي الصناعة المادية، فينبغي أن يكون في المملكة نظام يقوم بنفسه لتحريض على الارتقاء والتشجيع على الابتكار.

فهذه هي العناصر الأربعة لكل نظام اقتصادي، واختلفت النظريات العصرية في طريق حل هذه المشاكل، وسوف نعبّر عن هذه المسائل الأربعة بالتنظيم الاقتصادي في كلامنا الآتي

نظرية الرأسمالية:

فأما الرأسمالية فتقول لا سبيل إلى التنظيم الاقتصادي إلا بأن نعطي كل فرد من أفراد المجتمع حرية كاملة في كسب المعيشة، لكي يجتهد في الحصول على أكثر ما يمكن من ربح وثروة، فإذا فعلنا ذلك انحلت هذه المشاكل الأربعة بطبيعتها، وحصل التنظيم الاقتصادي بصورة تلقائية.

وتفصيل ذلك - حسب ما يقرره الرأسماليون - أن هناك قوتين طبيعيتين يقوم عليهما التنظيم الاقتصادي، وهما «العرض والطلب» فأما العرض فهو حمل التاجر بضاعته إلى السوق لبيعها، والطلب إتيان المشتري إلى السوق لشراؤها، ومن القوانين الاقتصادية المعروفة أن العرض كلما ازداد على الطلب انخفضت الأسعار، وكلما انقص العرض عن الطلب ارتفعت الأسعار، فإذا كان في السوق ألف ثوب من نمط واحد مثلاً، ولا يوجد من مشتريه إلا سبعمائة، فلا جرم ينخفض سعر الثوب لأن العرض كثير والطلب قليل، ولكن إذا كان المشترون أكثر من ألف يرتفع سعر الثوب طبعاً لكون الطلب أكثر من العرض.

فكلما كان الإنسان له حرية كاملة في كسب معيشته فإنه لا يعرض إلى السوق إلا ما كثر طلبه، لكي يحصل على كثير من الربح، لأنه إن عرض إلى السوق بضاعة تقل الحاجة إليها وتقل طلبها، لم يمكن له أن يبيعها لسعر مرتفع، فيقل ربحه، ولذلك فإن كل رجل في المعيشة مجبور

على إنتاج ما يحتاج إليه المجتمع والكف عما لا يحتاج إليه، وذلك بطبيعة قوى العرض والطلب.

فيقول الرأسماليون إن هاتين القوتين تنظمان جميع النشاطات الاقتصادية، وبهما تحل مسائل التوجيهات ومسائل استخدام الوسائل، فإذا جاءت مسألة التوجيهات مثلاً، فإن الرجل الذي يحمل حرية كاملة في تحصيل أكثر ما يمكن من ربح، لا يرجح في إنتاجه إلا ما كثر طلبه وازدادت الحاجة إليه، وإذا جاءت مسألة استخدام الوسائل فإن الرجل لا يستخدم وسائله إلا في إنتاج ما هو الأكثر ربحاً، ولا يكون الشيء أكثر ربحاً حتى يكثر طلبه، ولا يكثر طلبه حتى يحتاج إليه المجتمع.

فحينما تصنع مثلاً أحذية كثيرة بالنسبة للطلب فإن أسعارها ستخف، وربما تنخفض إلى ما دون تكاليف الإنتاج، وإذا كانت الحاجة كذلك فسوف يتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج، ومن ثم فسوف ينقلص العرض وتبدأ الأسعار بالارتفاع، وإذا ما توقف عدد كبير من المنتجين عن الإنتاج فلربما ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية، بحيث تدفع بعض المصنعين في خارج الصناعة إلى الدخول في الصناعة ثانية، ومثل هذه التجربة مستمرة حتى نحصل على نقطة من التوازن، فلا يكون عرض الأحذية في السوق إلا بقدر طلبه، وهذا هو المراد.

وأما مسألة توزيع الثروة، فإن قوتي العرض والطلب تنظمان التوزيع أيضاً عند الرأسماليين، وذلك أن الثروة إنما يستحقها عناصر الإنتاج، وهي: الأرض، والعمال، والمستثمر فالأرض تستحق الكراء، والعمال يستحق الأجر، والمستثمر يستحق الربح، ولا يتعين مقدار الكراء والفائدة والأجر والربح إلا بقوتي العرض والطلب. فإذا كان طلب الأرض أكثر من عرضها ارتفع كراؤها، وإذا كان طلبها أقل انخفض الكراء، وكذلك إن كان طلب المال أكثر من عرضها ارتفع قدر الفائدة وإذا انعكس الأمر انخفض قدرها، وليس على ذلك العمل أيضاً، فإن كان طلب العمل يعني طلب الأجرة - أكثر من عدد الأجراء الموجودين إزدادت الأجرة، وإن كان طلبه أقل انخفضت.

وهكذا فإن قوتي العرض والطلب تنظمان توزيع الثروة.

وأما مسألة الازدهار فإنها تحل على نفس هذه الشاكلة، وذلك أن كل إنسان لما كان حراً في تحصيل أكثر ما يمكن من ربح وثروة، فإنه سيجتهد في اختراع الأشياء الجديدة، وابتكار الآلات الحديثة، لتزداد الرغبة فيها ويرتفع سعرها، فيحصل المقصود وهو الازدهار.

فهذه هي فلسفة الرأسمالية الأساسية، وإذا شئت أن تلخص أصول هذه الفلسفة تبين أنها تقوم على أسس نالية:

١ - حرية التملك: حيث يملك الأفراد جميع السلع إنتاجية كانت أو استهلاكية، ملكية كاملة حرة، بلا تكاليف وإلزام.

٢ - حرية اقتصادية: فللأفراد أن يقيموا مشروعاتهم ويستثمروا أموالهم من غير تدخل من الدولة، فالسوق هي العامل المنظم المسيطر، والمنافسة بين قوى الإنتاج وعناصره من ناحية، والمنافسة بين المستهلكين في سبيل الحصول على السلع التي يريدونها من ناحية أخرى، هي ظاهرة يتميز بها الاقتصاد الحر، وهي في نفس الوقت ضمان لانظام السوق وتحقيق مصالح الجميع.

٣ - حرية الربح: فالربح في الرأسمالية جزء لصاحب العمل، وللمنظم تلقاء عملهما وتخطيطهما، فلا يمكن تقييد هذه الحرية من قبل الدولة. لأن الرأسمالية تعتبر جهاز الأمان وقوتي العرض والطلب كالعامل الفعال المسيطر الذي يوجه النشاط الاقتصادي بصورة تلقائية، فلا حاجة إلى تدخل الحكومة.

نظرية الاشتراكية:

وأما الاشتراكية فقامت على ضد الرأسمالية، وقالت: لا ينبغي أن نفوض أمر التنظيم الاقتصادي إلى قوتي العرض والطلب اللتين لا عقل لهما ولا فهم، فإنهما قوتان عميانان، لا نحصل بهما على نقطة من التوازن إلا بعد أزمنة اقتصادية وضرر كثير. على أنه ليس بيد هاتين القوتين زر كهربائي يقف عمل الإنتاج بضغطة، أو يبدأ مرة ثانية بفكه، بل إن تغيير أوضاع الإنتاج عمل يأخذ زمناً طويلاً، وفي أثناء هذا الزمن الطويل تضيق الوسائل فيما لا حاجة إليه. فلا بد لنا إذا كنا نريد التنظيم الاقتصادي حسب ما يقتضيه المجتمع، أن لا نترك أحداً يملك وسائل الإنتاج، ملكية شخصية، وإنما تكون وسائل الإنتاج كلها بأيدي الدولة، وهي التي تعمل التخطيط الاقتصادي (Economic Planning)، فنقرر حاجات المجتمع، ومقادير تلك الحاجة، ثم تنظم وسائل الإنتاج لاستخدامها في سد تلك الحاجات، فكل عمل من أعمال الإنتاج يكون وفقاً لهذا التخطيط، فالدولة هي التي تقدر الشرجحات، وهي التي تنظم الوسائل، وهي التي تعين أجور العاملين، فإنه لما كانت جميع الوسائل بيد الحكومة، لم يبق عند الشعب إلا عملهم، فه يعطون الأجور على قدر ما يعملون، فلا حاجة إلى ربح، ولا إلى فائدة أو ربحاً، ولا إلى كراه. وإنما توزع الثروة فيما بين الشعب في صورة الأجور، وإن كلا من الربح والفائدة والكراه ممنوع في فلسفة الاشتراكية، لأن قيمة البضاعة عندهم إنما هو قيمة العمل فقط، وأما ما يطالب به البائع أو المؤجر في السوق الرأسمالية زيادة على قدر العمل في صورة الربح أو الربا أو الكراه، فيسمى عندهم (فائض القيمة) وبالانكليزية (Surplus Value) وهو ظلم عندهم مطلقاً.

نقد الاشتراكية من وجهة نظر الإسلام:

فأما الاشتراكية فقد أخطأت في أول خطوة من خطوات فكرها، وذلك أن مثل هذه المسائل الاجتماعية لا تنحل بتخطيط من الحكومات، وإن تفويضها إلى التخطيط الحكومي خارج عن فطرة الإنسان، فإن اختيار المرء لمجال من المجالات الاقتصادية شيء يتعلق بمناسبته الطبيعية وعلاقته الفطرية، ولو جعلناه تحت إكبار الحكومات صار شيئاً مصطنعاً خارجاً عن طبيعته وفطرته.

وهذا كما أننا نرى في كل مملكة عدداً من الفتيان والفتيات، ويقع بينهم الزواج حسب مناسباتهم الفطرية وعلاقة بعضهم مع بعض، وربما نرى أن هذا النظام التلقائي للزواج قد يحدث نزاعات فيما بينهم، ولكن لا يتصور عاقل أبداً لسد هذه النزاعات أن يكون هناك تخطيط من قبل الحكومة، فتكون الحكومة تعين أن الفتى الفلاني إنما سيتزوج الفتاة الفلانية، وأن الفتاة الفلانية لا ينكحها إلا الفتى الفلاني، ولو فعلت الحكومة ذلك كان أمراً خارجاً عن فطرة الإنسان وطبيعته، وإنما يجري هذا النظام على أساس المناسبات والعلاقات لا دخل فيها للحكومة ولا لتخطيط من الخارج.

فكذلك التنظيم الاقتصادي ينبغي أن يسير على هذه الشاكلة، ولا يتبع التخطيط الخارجي، فإن في ذلك مفسدات كثيرة:

أما أولاً: فإن ذلك يقتضي أن تكون جميع وسائل الإنتاج بيد الحكومة، والحكومة لا تتألف من الملائكة، ولا من الناس المعصومين، وإنما هي عبارة عن طائفة صغيرة من الأفراد يحملون نفس العواطف والأهواء والأغراض التي نجدها في صدور ناس آخرين، فلو أرادت هذه الطائفة استعمال تلك الوسائل الجمة في اتباع أهوائها، وقطعت النظر عن مصالح الشعب، نظهر في الأرض فساد كبير.

وأما ثانياً: فإن هذا التخطيط - مهما دقت طرقه وابتكرت أساليبه - لن يستطيع أن يضمن لحاجات المجتمع الحقيقية، فإن الحاجات تتغير يوماً بعد يوم، ولا يكون التخطيط إلا مرة أو مرتين في سنة واحدة، فكيف يتكفل هذا التخطيط لسد الحاجات التي تحدث في أثناء السنة؟ وإن العلم بهذه الحاجات المتغيرة والعمل على وفقها يحتاج أيضاً إلى زمن طويل، فيعود على الاشتراكية نفس الاعتراض الذي أوردته على الرأسمالية.

وأما ثالثاً: فإن هذا النظام المخطط لا يسير، ولا يستطيع أن يسير، إلا بجبر نهائي من الحكومة، فإنه ربما يقتضي تحميل الفرد ما لا يرضاه، وإكباره على خدمة لا يوافقها، فيحصل منه صراع بين مصالح الفرد ومصالح التخطيط.

نقد الرأسمالية:

وأما الرأسمالية فإنها ولو كانت مصيبة في مبدئها الأساسي، ولكنها أخطأت في تطبيق هذا المبدأ. وأما مبدأها الأساسي، فهو أن التنظيم الاقتصادي لا يكون بالتخطيط، وإنما يكون ذلك بقوتين طبيعيتين من العرض والطلب، وهذا أمر فطري لا نأباه، ولكنها طبقت هذا المبدأ بمنح الفرد حرية تامة في تحصيل أكثر ما يكون من ربح أو ثروة، ولم يقيد هذه الحرية بشرط أو قيد، وغفلت عن أن هذه الحرية التامة تؤول إلى تقييد قوتي العرض والطلب، فيفسد بذلك النظام الفطري الذي قرره في مبدئها الأساسي.

وتفصيل ذلك أن كل فرد لما كان حراً مطلقاً في تحصيل أكثر ما يكون من ربح وثروة، فجاز له الربا، والقمار، والاحتكار، والبيع بالتخمين، وكل طريق يؤدي إلى نيل ربح أكثر، فأمكن للأغنياء أن يسيطروا على السوق ويحكموا فيها بالأسعار، فلا سعر في السوق إلا ما يرضاه هؤلاء الأثرياء، ولا أجر للعمال إلا ما عينوه، فإتهم هم ملوك السوق وحكامهم على أساس ثروتهم، وقد جعلوا قوة العرض والطلب مفلوجة شلاء، فإن هاتين القوتين إنما تعملان في السوق الحرة التي يتنافس فيها التجار بكل حرية، ويكون للمشتري فيها الخيار بين أن يشتري البضاعة من هذا وذاك. أما إذا سيطر على السوق شخص واحد أو شركة واحدة، فلا سبيل للمشتري منه، فيتحكم بالسعر، بما يجعل قوتي العرض والطلب كالمهملة في تعيين الأسعار.

وإنما يحدث ذلك بالحرية المطلقة التي رفعت الرأسمالية نواها بكل فخر، فإن الرجل في هذه الحرية يكسب القناطير من الثروة بما شاء من ربا أو قمار أو احتكار أو تخمين، وبأساس هذه القناطير يتخذ مصانع عظيمة ومعامل جسيمة يستولي بها على السوق، ولا يترك أحداً من التجار الصغار أن يبلغ شأوه، ولو بلغ أحد غيره إلى هذه المرتزة أحدث معه التواطؤ التجاري، حتى كانت لتجار بضاعة واحدة الكلمة الواحدة، ولم يبق للمشتري والمستهلكين الخيار في استعمال قوة طلبهم في تعيين الأسعار، فأين السوق الحرة في النظام الرأسمالي؟ وأين العرض والطلب؟ وأين قوة المنافسة؟ إنما أصبحت هذه الكلمات في الرأسمالية نظريات مودعة في بطون الأوراق، لا يرى منها في الحياة العملية أثر ولا يسمع لها خبر.

فنبين أن الرأسمالية قد طبقت مبدأها الأساسي تطبيقاً قد قضى في المآل على نفس هذا المبدأ، وجعل قوتي العرض والطلب مفلوجتين ضعيفتين لا تعملان إلا في دائرة قصيرة فحدث من ذلك مفاسد كثيرة:

أما أولاً: فقد صارت قلة من الناس مهيمنة على المال المتداول، وإن هذه القلة من الناس لم تبق محصورة في محلها، وإنما تحولت لتصبح قوة عالمية، وخرجت تساهم في البنوك الخارجية والشركات الدولية، وعن طريق هذه الشركات وما لديها من قوة المال بدأت هذه القلة

في التدخل في سياسة الدول، كما قامت هذه القنة بالسيطرة على الوسائل الإعلامية المتخلفة حتى تسند طغيانها المالي عن طريق التأثير في الاتجاهات الفكرية وتوجيهها لصالح الرأسمالية. وأما ثانياً: فإن الحرية الفردية أصبحت في هذا النظام حقاً لأصحاب المال وحدهم، وأما الفقراء فليس لهم في هذا النظام إلا أن يخضعوا لأحكام أصحاب الأموال.

وأما ثالثاً: فإن الإنتاج في هذا النظام لا ينتج إلى ما فيه خير للمجتمع، وإنما ينتج إلى ما يند الربح الكثير، فلو كان الربح كثيراً في بناء المسارح والمراقص تكون لها كل الترجيح في صرف الوسائل إليها، سواء كانت بعض الحاجات اللازمة مهمة في الوقت نفسه.

المذهب الاقتصادي الإسلامي:

أما الإسلام فقد سلك في الاقتصاد منهجاً معتدلاً بريئاً من هذا الإفراط وذاك التفريط. ولما كانت تعبيرات «التنظيم الاقتصادي» و«قوة العرض والطلب» و«دور السوق» تعبيرات حديثة لا نجد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية شيئاً من هذه التعابير، ولكن الذي يتلخص من دراسة القرآن والسنة والفقه، هو أن الإسلام بعيد عن التخطيط في التنظيم الاقتصادي، وإنما هو يذهب إلى أن التنظيم الاقتصادي مفوض من الله سبحانه إلى بعض القوى الطبيعية، فيقول الله سبحانه:

﴿عَنْ قَسَمًا يَتَنَزَّلُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعًا بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا شُرَكَاءَ﴾ [الزحرف: ٣٢] فنسب الله سبحانه قسم المعيشة إلى نفسه جل وعلا. وهذا مما يدل على أن التنظيم الاقتصادي إنما هو بيد الله سبحانه، وهناك بعض القوات الفطرية التي تنظم المعاش للناس، وإن هذه القوات الفطرية نستطيع أن نعبر عنها بقوة العرض والطلب، فإن الله سبحانه هو الذي ربط حاجات بعض الناس مع حاجات الآخرين، فالبائع محتاج إلى المشتري، والمشتري محتاج إلى البائع، ولا غنى لأحدهما من الآخر، وإليه أشار الله سبحانه بقوله: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا شُرَكَاءَ﴾ [الزحرف: ٣٢].

وكذلك نجد في أحاديث رسول الله ﷺ ما يزيد، فقد روى أنس رضي الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: يا رسول الله غلا السعر فسر لنا، فقال رسول الله ﷺ: إن الله هو التابض والتباسط الرزاق، وإنني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال! أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي كلهم في البيوع، وصححه الترمذي، وأخرجه أحمد أيضاً في مسنده (٣: ١٥٦ و ٢٨٦)، وقال الحافظ في التلخيص (رقم: ١١٥٨، ٣: ١٤٠): إسناده على شرط مسلم، وفي رواية عن أبي هريرة عند أبي داود في باب التفسير والنقطة له وأحمد في مسنده (٢: ٣٣٧ و ٣٧٣): «إن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله سعر، فقال: بل أدعو، ثم جاء رجل

فقال: يا رسول الله سعر، فقال: بل الله بخفض ويرفع، وإني لأرجو أن ألقى الله ولبس لأحد عندي مظلمة وإسناده حسن، كما في التلخيص للحافظ (٣: ١٤)، وفي رواية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا له: لو قومت لنا سعرتنا، قال: إن الله هو المقوم أو المسعر، إني لأرجو أن أفارقكم وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في مال ولا نفس» أخرجه أحمد في مسنده (٣: ٨٥)، وإسناده حسن، كما صرح به الحافظ في التلخيص (٣: ١٤ رقم: ١١٥٨).

وفي رواية الأصمغ بن نباتة عن علي رضي الله عنه قال: «قيل: يا رسول الله، قوم لنا السعر، قال: إن غلاء السعر ورخصه بيد الله، أريد أن ألقى ربي وليس أحد يطلبني بمظلمة ظنمتها إياه» أخرجه البزار في مسنده، كما في كشف الاستار عن زوائد البزار (٢: ٨٥ رقم: ١٢٦٣) والأصمغ بن نباتة وثقه العجلي، وضعفه الأئمة كما في مجمع الزوائد (٤: ٩٩)، وحديثه هذا قد قوي بما مر من شواهد.

قد نسب رسول الله ﷺ التسعير في هذه الأحاديث إلى الله سبحانه، فدل ذلك على أن تنظيم الأسعار لا يكون بالتخطيط الحكومي، وإنما هو أمر لا يتولاها إلا الله، وظاهر أن المراد من تسعير الله سبحانه أنه هو الذي خلق هذا النظام القطري الذي يعين الأسعار بطريقة تلقائية. فدل الحديث على اعتراف الإسلام بالسوق التي تنظمها قوى العرض والطلب، وعلى أن التدخل في السوق هو ضد السير الطبيعي للقوانين التي يسيّر الله بها الحياة، وعلى أن كل تدخل من هذا النوع يعتبره الإسلام كمظلمة، سواء كان ذلك التدخل من جهة الحكومة، أو من التجار المتعاملين في السوق.

ويدل على ذلك حديث آخر أيضاً، وهو ما روى جابر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»، أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما، فقد أفصح فيه سيد القصاص رحمته الله أن الله تعالى يرزق بعض الناس ببعض يبيع يبيع أنه يرزق البائع بواسطة المشتري، ويرزق المشتري بواسطة البائع، فلا يجوز لأحد أن يتدخل في هذا النظام الإلهي ويتحكم فيه بالأسعار. فالحديث يشير إلى أن نظام السوق نظام طبيعي لا يجوز تغييره، فالحديث الأول - حديث التسعير - قد منع تدخل الحكومة في السوق، والحديث الثاني - حديث جابر - قد منع تدخل بعض المتعاملين في السوق بما يغير وضعها النظري، فكلاهما ممنوع.

فظهر أن الإسلام إنما يريد أن تسيّر السوق على سيرها الطبيعي، ولا يظهر هناك ما يعوق دون هذا السير.

ولكن هذا السير الطبيعي لا يمكن بأن نترك جميع أصحاب الأموال أحراراً يفعلون ما يشاءون، فإن هذه الحرية المطلقة تحدث احتكارات تفسد نظام السوق كما أسلفنا، وإنما يمكن

إذا كانت معاملتهم مقيدة بحدود وشرائط، وقد وضع الإسلام هذه الحدود والشرائط لئلا تجلب حرية الأفراد على قيمة حرية السوق وحرية المجتمع، كما هو الواقع في الرأسمالية، وإنما جعل الأفراد تبعاً لأحكام تضمن حرية السوق وحرية المجتمع.

فمن هذه الأحكام تحريم الربا والقمار والتخمين، فإن هذه الوسائل كلها تؤدي إلى اكتناز الثروة بأيدي الأغنياء فقط، ولقد شهد التاريخ بأن طفيلان الرأسمالية إنما حدث بهذه الأسباب، فإنهم يحوزون القناطر من الثروة بهذه الوسائل، ويسيطرون على السوق بما يجعل قواها الطبيعية مغلوحة سلاء.

ومن هذه الأحكام تحريم الاحتكار، وتلقي الطلب، وبيع الحاضر للبادي، وسائر الميوع الفاسدة أو الباطلة، فإنها تميل إلى تغيير وضع السوق، وإهمال قوى العرض والطلب، ونحكم فئة مخصوصة على الأسعار.

وقد أخرج البزار وأحمد وأبو يعلى والطبراني عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من احتكر طعاماً فقد برىء من الله وبرىء الله منه»، وقال: وأما أهل عروسة ظل فيهم امرؤ من المسلمين طويلاً (يعني جائعاً) فقد برئت ذمة الله منهم» راجع كشف الأستار عن زوائد البزار (٢: ١٠٦ رقم: ١٣١١) ومجمع الزوائد (٤: ١٠٠).

ومن هذه الأحكام منع التواطؤ الاقتصادي من التجار، فإن هذا التواطؤ أيضاً يجعل نظام الأسعار بأيدي التجار المعدودين، ويخل بنظامها الطبيعي، فقد صرح الفقهاء بأنه لا يترك التجار يشتركون فيما بينهم لتحكم الأسعار. وراجع كتاب القسمة من الهداية، وكلما تحكم هؤلاء بالأسعار جاز للحكومة الإسلامية أن تتدخل في السوق بالتسعير حتى تعود إلى وضعها الأصلي، كما قرره الفقهاء في كتبهم. ومن هذه الأحكام أحكام الزكاة والصدقات والأضحية والكفارات والنفقات والميراث، فإنها توجه فيضان الثروة من أصحاب الأموال إلى المقبلين من المجتمع وهكذا فإن أبواب الاكتناز والاحتكار منسدة في الإسلام، وأبواب الإنفاق مفتوحة، والحكمة في ذلك ما أشار إليه القرآن الكريم حيث قال: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ بَيْنَكُمْ﴾ (النحر: ١٧).

وبالجملة، فإن الإسلام قد راعى حرية الفرد إلى حد، ولكن أثر عليها حرية المجتمع، وإنه يريد أن يستعمل القوى المفترية من العرض والطلب، ويجعل السوق حرة تسير سيرها الطبيعي، ويحول دون الاحتكارات التي تجعل زمام السوق بأيدي فئة مخصوصة، وتلغي أعمال العرض والطلب، وشرع لذلك أحكاماً من تحريم شتى أنواع المعاملات، وأباح للحكومة الإسلامية أن تتدخل في السوق كلما رأت حدوث الاحتكارات.

ويمكن أن تلخص مذهب الاقتصاد الإسلامي في هذا الشأن أنه لم يجعل حرية الاكتساب

(١) - باب: إبطال بيع الملامسة والمنابذة

٣٧٨٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى.....

حرية مطلقة كما نجد في الرأسمالية، وإنما شرع ثلاثة أنواع من التدخلات في هذه النشاطات الاقتصادية:

١ - تدخل الدين: فلا يجوز لأحد من المكتسبين أن يكسب المال بطريقة غير مشروعة من الربا والقمار والتخمين وسائر البيوع والمعاملات الفاسدة أو الباطلة.

٢ - تدخل الحكومة: الإسلام لا يسمح للحكومة أن تتدخل في السوق إذا كانت تسير سيرها الطبيعي كما سبق في حديث التسعير، ولكن إذا أراد أحد أن يسيطر على السوق أو يتحكم فيها جاز للحكومة التدخل حينئذ، كما تقر في الفقه: وذلك لما روى معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقاً على الله أن يقدفه في معظم من النار ورأسه أسفله» أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني وأحمد وغيره كما في كتر العمال (٤: ٥٦) باب الاحتكار. وقد أمر عمر رضي الله عنه حاطب بن أبي بلتعة أن يزيد في سعره وقال له: «إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا» أخرجه مالك وعبد ابن حميد والبيهقي كما في الكثر (٤: ١٠٤) حديث (٨٨٢) وذلك يدل على جواز التدخل من قبل الحكومة إذا رأت ما يفسد نظام السوق.

٣ - تدخل الأخلاق: ثم إن الأحكام الأخلاقية لا تنفصل في الإسلام عن الاقتصاد، فإن اكتساب أكثر ما يكون من ربح وثروة ليس من المقاصد الأصلية للإنسان كما أسلفنا. ولذلك فإن الإسلام يربي في نفوس المسلمين أن يحسنوا المعاملة مع غيرهم، وأن يؤثرهم على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة؛ وأن يبادروا في الإنفاق دون أن يتنافسوا في الحصول على الأرباح والثروات، وإن مثل هذه الأحكام كثيرة في القرآن والسنة، وليس هذا موضع استقصائها، فكلما أقيم الإسلام بجميع أحكامه وتعاليمه لم يبق في المجتمع أثر من مآثر الرأسمالية السيئة، ولم تكن هناك حاجة إلى النظام الاشتراكي ولا الشيوعي، وأصبح الاقتصاد يسلك مسلكاً عادلاً بريئاً من الظلم والقسوة والفسادية، والله سبحانه الموفق.

(١) - باب: إبطال بيع الملامسة والمنابذة

١ - (١٥١١) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع المنابذة وباب بيع الملامسة، وفي الصلاة في الثياب، باب ما يستر من العورة، وفي المواقيت، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وباب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، وفي الصوم، باب الصوم يوم النحر، وفي اللباس، باب اشتمان الصماء، وباب الاحتباء في ثوب

عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابِّذَةِ.

٣٧٨١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو أَبِي عُمَرَ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

٣٧٨٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ. كُتِبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٧٨٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

٣٧٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ:

واحد، وأخرجه مالك والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع.

قوله: (عن بيع الملامسة) كان بيع الملامسة من بيوع الجاهلية، وفسره العلماء على أقوال:

١ - هي أن يقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا لمستك وجب البيع، أو يقول المشتري كذلك. وهذا التفسير مروى عن أبي حنيفة كما في عمدة القاري (٥ : ٥٠٥).

٢ - هي أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام، فيقول صاحبه: بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته. وهذا التفسير مروى عن الشافعي كما في شرح النووي.

٣ - هي أن يشتري كل واحد منهما ثوب الآخر بثوبه من غير تأمل، ويقول: إذا لمست ثوبك ولمست ثوبي فقد وجب البيع، وهو مروى عن أبي هريرة من طريق عطاء بن ميناء عند المصنف، فيكون فيه نفس اللمس بيعاً من غير أن يجري بينهما إيجاب وقبول.

٤ - هي أن يبيعه شيئاً على أنه متى مسه انقطع خيار المجلس، حكاه النووي، وهذا إنما يطل على قول من يرى خيار المجلس.

وبالجملة، فالقدر المشترك في هذه التفاسير كلها هو الغرر، وعدم النظر في المبيع، أو الإلزام على الآخر ما لم يرض به، ولذلك حرمت هذه البيوع كلها.

نُهيَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. أَمَّا الْمَلَامَسَةُ فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ.

٣٧٨٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: تَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلِبَسَتَيْنِ: نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ.

وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الرَّجُلِ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ، أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ.

٢ - (١٠٠) - قوله: (والمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ) هذا التفسير منصوص في الحديث، والمراد أن مجرد النبذ يعتبر فيه بيعاً من غير أن يجري بينهما إيجاب وقبول، وقيل: إنه أن يقول لصاحبه: إذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع، وذكر الخطابي في معالم السنن (٥: ٤٦) عن بعضهم أنه نبذ الحجر، فإذا وقع الحجر لزم البيع، وهو نظير بيع الحصاة، وسيأتي.

٣ - (١٥١٢) - قوله: (أن أبا سعيد الخدري) إلخ هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع المُنَابَذَةِ وباب بيع الملامسة، وفي الصلاة، باب ما يستتر من العورة، وفي الصوم، باب صوم يوم الفطر، وفي اللباس، باب اشتمال الصماء، وباب الاحتباء في ثوب واحد، وفي الاستئذان، باب الجلوس كيفما تيسر، وأخرجه أبو داود في باب بيع الغرر من البيوع، وأخرجه النسائي وابن ماجه والترمذي كلهم في البيوع.

قوله: (ولبستين) بكسر اللام، اسم هيئة من اللبس، والمراد نهى عن هيتين للباس. قوله: (ولا يقلبه) بضم اللام ويكسرهما، والمراد قلب الثوب لينظر كيف هو؟ يعني: أن المشتري لا يتمكن في بيع الملامسة من أن يقلب المبيع ويراه، وقوله (إلا بذلك) استثناء منقطع، والمراد أنه لا يمكنه قلب الثوب، وإنما هو يلمه فقط.

بيع الشيء الغائب وخيار الرؤية:

قوله: (ويكون ذلك بيعهما من غير نظر) يعني: من غير تأمل، وقد يستدل به على بطلان بيع الشيء الغائب، واختلفوا فيه على أقوال:

الأول: أنه باطل مطلقاً، وهو قول الشافعي في الجديد، كما في فتح الباري (٤: ٣٠١). والثاني: أنه يصح مطلقاً ونسب للمشتري الخيار إذا رآه، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه،

٣٧٨٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وروي ذلك عن ابن عباس والنخعي والشعبي والحسن البصري ومكحول والأوزاعي وسفيان، وحكي عن مالك والشافعي أيضاً.

والثالث: يصح إذا وصف المبيع بصفات، فإن وجد كما وصف لزم المشتري ولا خيار له إذا رآه، وإن وجد على غير النصفة فله الخيار، وهو قول أحمد وإسحاق ورواية عن مالك والشافعي، وهو مروى عن ابن سيرين وأيوب والحاتر العكلي والحكم وحمام وأبي ثور وأهل الظاهر هذا ملخص ما في عمدة القاري (٥: ٥٠٦) وفتح الباري (٤: ٣٠١).

ولا يستقيم الاستدلال بهذا الحديث على بطلان بيع الغائب مطلقاً، لأن علة المنع هي عدم النظر مع سقوط خيار الرؤية، فإن ثبت الخيار زال فساد عدم الرؤية، فلم يكن في معنى بيع الملامسة.

والدليل على جواز بيع الغائب مع خيار الرؤية ما أخرجه الدارقطني والبيهقي (٥: ٢٦٧) في باب من قال يجوز بيع العين الغائبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه». واعتراضوا عليه بأن مداره على عمر بن إبراهيم الكردي، وهو منهم بالوضع، والجواب أن الإمام أبا حنيفة قد روى هذا الحديث عن الهيثم بن حبيب الصيرفي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما في جامع مسانيد الإمام (٢: ٢٥)، وإنما جاء عمر بن إبراهيم الكردي بعد أبي حنيفة كما هو ظاهر من الدارقطني وجامع المسانيد، وقد ذكر الإمام محمد بن الحسن الشيباني هذا الحديث في كتابه الحجة على أهل المدينة (٢: ٦٧١) باب الرجل يبيع المتاع من بارئنا معه فقال: «الحديث المعروف الذي لا يشك فيه عن النبي ﷺ وعليه أمور المسلمين إلى يومهم هذا الآفاق أن رسول الله ﷺ قال: من اشترى شيئاً ولم يره فهو بالخيار إذا رآه» وفيه دلالة على أن الحديث كان معروفاً بالصحة لا يشك فيه عند أهل العراق، فكان حكمه مجمعاً عليه عندهم قبل أن يرويه عمر بن إبراهيم الكردي، فلا يضر الحديث ضعفه، وإذا اشتهر الحديث وتلقاه العلماء بالقبول استغني عن الإسناد، وقد ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمته الله أن هذا الحديث قد روي في المشاهير، ثم قال: «وهذا الحديث رواه عبد الله بن عباس وعطاء والحسن البصري، وسلمة بن المغيرة رحمهم الله تعالى مرسلًا عن النبي ﷺ» راجع مبسوط السرخسي (١٣: ٦٩) باب الخيار لغير الشرط. وقد تأيد هذا الحديث أيضاً بما أخرجه البيهقي عن مكحول مرسلًا عن النبي ﷺ قال: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه وإن شاء تركه». وفي إسناده أبو بكر ابن أبي مريم، وهو مع

(٢) - باب: بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر

٣٧٨٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ:

ضعفه يصلح مؤيداً، وقد بنى عليه الحسن البصري مذهبه كما أخرج عنه البيهقي في سننه (٥) (٢٦٨)، وكذلك محمد بن سيرين كما يظهر من الدارقطني.

والدليل الثاني على جواز ذلك ما أخرجه الطحاوي والبيهقي، واللفظ له، عن ابن أبي مليكة «أن عثمان ابتاع من طلحة بن عبيد الله أرضاً بالمدينة، ناقله بأرض له بالكوفة، فلما تباينا ندم عثمان ثم قال: بايعتك ما لم أره، فقال طلحة: إنما انتظر لي، إنما ابتعت مغياً، وأما أنت فقد رأيت ما ابتعت، فجعلنا بينهما حكماً، فحكما جبير بن مطعم، ففضى جبير أن البيع جائز وأن النظر لطلحة، إنه ابتاع مغياً».

ومن ثم قال الطحاوي في شرح معاني الآثار (باب تلقي الجلب ٢: ٢٢٠): «إن خيار الرؤية لم توجه قياساً، وإنما وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ أثبتوه وحكموا به وأجمعوا عليه ولم يختلفوا فيه، وإنما جاء الاختلاف في ذلك ممن بعدهم» وقال الطحاوي أيضاً في كتابه اختلاف العلماء: «قال الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً عَنْ وَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾» [النساء: ٢٩] فأباح تعالى التجارة عن تراض، ولم يفرق بينهما، رؤي أو لم ير، وأجاز ﷺ بيع العنب إذا اسود، والحب إذا اشتد، وهما غير مرتبين، وأصحاب رسول الله ﷺ جوزوا بيع الغائب، وليس هو من باب السلامة والمنازعة، كما زعم أصحاب الشافعي، ولا من باب الغرر، لأن الغرر ما كان على خطر، لا يدري أيكون أم لا؟ كالطير في الهواء، والسمك في الماء وما لا يقدر على تسليمه، كذا قال أهل اللغة، والغائب ليس كذلك. فإن قيل: قد يهلك، قلنا: وكذلك سائر الأشياء، وليس هذا بيع ما ليس عند الإنسان، إذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه، ولا خلاف في اللغة أن الإنسان يقول: عندي ضياع ودور، أي: في ملكي، وإن كانت غائبة، فإن قيل: الأبق متفق على منع بيعه فكذا الغائب قلنا: لم يمتنع بيع الأبق لغيبه، بل لتعذر تسليمه كالطير في الهواء» كذا في الجوهر النقي على البيهقي (٥: ٢٦٧).

(٢) - باب: بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر

٤ - (١٥١٣) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث لم يخرج به البخاري، وأخرجه مالك والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي كلهم في البيوع، وأحمد في مستند أبي هريرة (٢: ٣٧٦ و ٤٣٦ و ٤٣٩ و ٤٩٦).

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ،

قوله: (عن بيع الحصاة) قال ابن الأثير في جامع الأصول (١: ٥٢٨): «هو أن يقول: إذا نبذت الحصاة فقد وجب البيع. وقيل: هو أن يقول: بعثك من السلع ما تقع عليه حصاتك إذا رميت، أو بعث من الأرض إلى حيث تنتهي حصاتك، والكل فاسد، لأنه من بيع الجاهلية، وكلها غرر لما فيه من الجاهلية».

البيع بالتعاطي:

واستدل الشافعي رحمه الله على حرمة بيع التعاطي بحديث النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الملامسة والمناذبة، وقال: إن هذه البيوع إنما فسدت لكونها خالية عن الإيجاب والقبول، فيقاس عليها التعاطي لأنه يخلو عن الإيجاب والقبول، وقد رد عليه ابن قدامة في المغني بما فيه كفاية فلنحك عبارته بلفظه، قال:

«المعاطاة؛ مثل أن يقول: أعطني بهذا الدينار خبزاً فيعطيه ما يرضيه، أو يقول: خذ هذا الثوب بدينار فيأخذه»^(١)، فهذا بيع صحيح، نص عليه أحمد فيمن قال لخباز: كيف تباع الخبز؟ قال: كذا بدرهم، قال: زنه وتصدق به، فإذا وزنه فهو عليه، وقول مالك نحو من هذا، فإنه قال: يقع البيع بما يعتقده الناس بيعاً، وقال بعض الحنفية: يصح في خمسائس الأشياء^(٢)، وحكي عن القاضي مثل هذا، قال: يصح في الأشياء اليسيرة دون الكبيرة، ومذهب الشافعي رحمه الله: أن البيع لا يصح إلا بالإيجاب والقبول، وذهب بعض أصحابه إلى مثل قولنا:

«ولنا: أن الله أحل البيع ولم يبين كيفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف كما رجع إليه في القبض والإحراز والتفرق، والمسلمون في أسواقهم وبيعاتهم على ذلك، ولأن البيع كان موجوداً بينهم معلوماً عندهم، وإنما علق الشرع عليه أحكاماً، وأبقاه على ما كان، فلا يجوز تغييره بالرأي والتحكم، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه - مع كثرة وقوع البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول، ولو استعملوا ذلك في بيعاتهم لنقل نقلاً شائعاً، ولو كان ذلك شرطاً لوجب نقله، ولم يتصور منهم إهماله والغفلة عنه، ولأن البيع مما تعم به البلوى، فلو اشترط له الإيجاب والقبول لينه ﷺ بياناً عاماً... ولأن الناس يتبايعون في أسواقهم بالمعاطاة في كل عصر، ولم ينقل إنكاره قبل مخالفتنا، فكان ذلك إجماعاً، وكذلك الحكم في الإيجاب والقبول في الهبة والهدية والصدقة... وروى البخاري عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتى

(١) جعله ابن قدامة من التعاطي، وقال بعض الفقهاء: إنه ليس من التعاطي، وإنما هو إيجاب نقضاً وقبول نقضاً، والتعاطي إنما يكون فيما كان فيه الإيجاب والقبول كلاهما فعلاً، راجع رد المحتار (٤: ٨).

(٢) هذا قول الكرخي، والصحيح المفتى به عند الحنفية جواز التعاطي في خمسائس ونقيس كما صرح به في الدر المختار وحاشيته للشامي (٤: ١٤ و ١٥).

وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

بطعام سأل عنه: أهذية أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة قال لأصحابه: كلوا، ولم يأكل، وإن قيل: هذية ضرب بيده وأكل معهم. وفي حديث سلمان حين جاء إلى النبي ﷺ بتمر، فقال: هذا شيء من الصدقة رأيتك أنت وأصحابك أحق الناس به، فقال النبي ﷺ لأصحابه: كلوا، ولم يأكل، ثم أتاه ثانية بتمر، فقال: رأيتك لا تأكل الصدقة، وهذا شيء أهديته لك، فقال النبي ﷺ: بسم الله، وأكل. ولم ينقل قبول ولا أمر بإيجاب، وإنما سأل ليعلم: هل هو صدقة أو هذية؟ وفي أكثر الأخبار لم ينقل إيجاب ولا قبول، وليس إلا المعاطاة، والتفريق عن تراض يدل على صحته... ولأن الإيجاب والقبول إنما يرادان لندالة على التراضي، فإذا وجد ما يدل عليه من المساومة والتعاطي قام مقامهما وأجزأ عنهما لعدم التعبد فيه كذا في المغني لابن قدامة، أول البيوع (٣: ٥٦٢).

ثم إن التعاطي ليس من بيع الحصة ولا من الملامسة أو المنابذة في شيء، لأن هذه البيوع يفوتها النظر والتراضي، ويجمعها الجهالة والغرر، ولا غرر ولا جهالة في التعاطي، وإنما هو إيجاب وقبول بالفعل لا باللفظ.

قوله: (وهن بيع الغرر) تعمم بعد تخصيص، ليعم الحكم سائر أنواع الغرر، وقد فسر ابن الأثير في جامع الأصول (١: ٥٢٧) بقوله: «الغرر: ما له ظاهر تؤثره وباطن تكرهه، فظاهره يخر المشتري وباطنه مجهول» وقد وردت في الأحاديث والآثار أمثلة كثيرة من بيع الغرر، فقد أخرج أحمد في مسنده (١: ٣٠٢) عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، ثم قال: «قال أيوب: وفسر يحيى بيع الغرر، قال: إن من الغرر ضربة القانص، وبيع الغرر العبد الآبق، وبيع البعير الشارد، وبيع الغرر ما في بطون الأنعام، وبيع الغرر تراب المعادن، وبيع الغرر ما في ضروع الأنعام إلا بكيل»، ومن أقسامه بيع الطير في الهواء وبيع السمك في الماء، والجامع الذي يجمع هذه البيوع كلها إما جهالة المبيع، أو عدم قدرة البائع على تسليمه أو كون المبيع على خطر.

فأما الغرر بمعنى جهالة المبيع فربما يحتمل إذا كان يسيراً دعت الحاجة إليه، ولم يكن مفضياً إلى المنازعة في العرف، وفي مثله قال النووي: «أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير، منها أنهم أجمعوا على صحة بيع الحبة المحشوة وإن لم ير حشوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجز، وأجمعوا على جواز إجارة الدار والذابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكثهم، وأجمعوا على جواز الشرب من انسقاء بالمعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويخرج على هذا كثير من المسائل في عصرنا، فقد جرت

(٣) - باب: تحريم بيع حبل الحبلية

٣٧٨٨ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ.

العادة في بعض الفنادق الكبيرة أنهم يضعون أنواعاً من الأطعمة في قدور كبيرة، ويخيون المشنري في أكل ما شاء بقدر ما شاء، ويأخذون ثمناً واحداً معيناً من كل أحد، فانقياس أن لا يجوز البيع لجهالة الأطعمة المبيعة وقدرها، ولكنه يجوز لأن الجهالة يسيرة غير مفضية إلى النزاع، وقد جرى بها العرف والتعامل.

وكذلك استيجار السيارات، ربما لا يعرف سائقها مسافة السفر ولا تتعين الأجرة في بداية السفر، ولكن هذه الجهالة نتحمل، لكون العداد رافعاً للنزاع، ويتفق الركاب والسائق على أجرة يدل عليها العداد، فلا يقع النزاع.

ثم إن الحافظ قد ذكر عن الطبري أن ابن سيرين كان يرى بيع الغور جائزاً إن سلم في الماك، وذكر عن ابن بطلال أنه لعله لم يبلغه النهي، راجع فتح القاري (٤ : ٢٩٩).

(٣) - باب: تحريم بيع حبل الحبلية

٥ - (١٥١٤) - قوله: (عن عبد الله) يعني به: ابن عمر، بقراءة ما بعده من الروايات، وإلا فالمعروف أنهم إذا أطلقوا (عبد الله) فإنما يريدون به ابن مسعود.

والحديث هذا أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الغور وحبل الحبلية، وفي السلم، باب السلم إلى أن تنتج الناقة، وفي المناقب، باب أيام الجاهلية، وأخرجه أيضاً مالك والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع، وأحمد في أول آخر مسند عمر بن الخطاب (١ : ٥٦)، وفي مسند ابن عمر (٢ : ٥ و ١١ و ١٥ و ٦٣ و ٧٦ و ٨٠ و ١٠٨ و ١٤٤ و ١٥٥)، وأخرجه أحمد أيضاً عن ابن عباس في مسنده (١ : ٢٩١).

قوله: (حبل الحبلية) يفتح الباء فيهما، وهو الصحيح عند المحققين، وغلط القاضي عياض من أسكن الباء في الأول، ثم إن الحبل مصدر من حبلت المرأة تحبل حبلاً، والحبلية جمع حابل، مثل ظئمة وظالم، وقيل: إنه مصدر بمعنى المحبول، قال النووي: «واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات، ويقال في غيرها الحمل، يقال: حملت المرأة ولداً وحبلت بولد، وحملت الشاة سخلة، ولا يقال: حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال شيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث» ولكن تعقبه الحافظ في الفتح (٤ : ٢٩٨) وحكي عن المحكم أنه قد اختلف أهلي للإناث عامة أم للآدميات خاصة، وأنشد في التعميم قول الشاعر: أو ذبيخة حبلني محجج مقرب، راجع المحكم لابن سيدة

٣٧٨٩ - (٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمِرٍ). قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَ.....

وأما بيع حبل الحبل، فقد فسروه على أقوال:

الأول: أنه البيع بشئ مؤجل إلى أن تلد الناقة الحاملة، ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد، هو المروي عن ابن عمر رضي الله عنه نفسه في رواية مالك عن نافع عند البخاري، ولفظه: «إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج النتي في بطنها».

والثاني: أنه البيع بشئ مؤجل إلى أن تضع الناقة الحاملة حملها فقط، وهذا التفسير مروي عن نافع عند البخاري في آخر السلم، ولفظه: «فسره نافع إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها» وبهذا التفسير قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي وجماعة، كما في فتح الباري (٤: ٢٩٩).

والثالث: أنه البيع بشئ مؤجل إلى أن تلد الدابة الحاملة ويحمل ولدها، ولا يشترط وضعه، وهذا التفسير هو المتبادر مما ذكره مسلم في الرواية الآتية عن ابن عمر رضي الله عنه، وبه جزم أبو إسحاق في التنبيه، كما في الفتح.

ووجه المنع في هذه الصور الثلاثة جهالة الأجل في البيع.

والرابع: أنه بيع جنين الناقة أو جنين جنينها في الحال، وبهذا التفسير جزم الترمذي وبه قال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق. ووجه المنع في هذه الصورة الغرر وجهالة المبيع، لأن الجنين لا يتقين بوضعه، فضلاً عن أن يلد ذلك الجنين.

وقد رجح النووي رحمته الله تفسير حبل الحبل بالأوجه الثلاثة الأولى، لأنه مروي عن ابن عمر رضي الله عنه نفسه، ولكن التفسير الأخير مروي عنه أيضاً فيما أخرجه أحمد في مسنده (٢: ١٤٤) و(١٥٥) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وقال: إن أهل الجاهلية كانوا يتابعون ذلك البيع، يبتاع الرجل بالشارف حبل الحبل، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك» وهذا مما يؤيد التفسير الرابع، ولذلك ترجم عليه البخاري باب بيع الغرر. والظاهر أن جميع هذه التفاسير صحيحة، والبيع بها كان متعارفاً في الجاهلية فنهى عنها النبي ﷺ إما لجهالة الأجل أو لجهالة المبيع، والله سبحانه أعلم.

وقد ذكر ابن سيدة في المحكم (٣: ٢٧٣) معنى آخر لهذا الحديث، وهو أن الحبل ههنا بمعنى الكرمة وهي شجرة العنب، والمراد من حبلها بذورها، ومقصود الحديث النهي عن بيع الكرمة قبل أن تبلغ، وهو مثل ما نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وحكى الأبي في شرحه (٤: ١٧٧) هذا التفسير عن المبرد، ولكن الجمهور على ما أسلفنا.

٦ - (٥٠٠) - قوله: (كان أهل الجاهلية يتابعون) ظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من

لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ، وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تَنْتَجِ الثَّاقَةُ ثُمَّ تَحْمِلُ الَّتِي تُنَجَّتْ. فَتَهَاؤُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

(٤) - باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه،

وسومه على سومه. وتحريم النجش. وتحريم القصرية

٣٧٩. (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ».

كلام ابن عمر، وقد زعم بعضهم أنه من إدراج نافع في الحديث، واعتمدوا في ذلك بما أخرجه البخاري في السلم عن جويرية بتصريح أن نافعاً هو الذي فسر، ولكن لا مانع أن يكون نافع قد رواه مرّة عن ابن عمر، وحدث به أخرى من غير عزوه إلى ابن عمر.

قوله: (لحم الجزور) بفتح الجيم وهو البعير ذكراً كان أو أنثى، غير أن لفظه مؤنث، تقول: هذه الجزور، وإن أردت ذكراً، فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه، فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو في لحم الجزور، ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل المثال، وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك، كذا في فتح الباري (٤: ٢٩٩).

قوله: (أن تنتج) بضم التاء الأولى وفتح الثانية على البناء للمجهول، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة المجهول، ويريدون به المعروف، وهي من الصيغ النادرة، كما في الفتح.

(٤) - باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه

وسومه على سومه وتحريم النجش إلخ

٧ - (١٤١٢) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان، وباب لا يبيع على بيع أخيه، وفي النكاح، باب ما يخطب على خطبة أخيه، وأخرجه مسلم في النكاح أيضاً، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وأخرجه مالك والترمذي وابن ماجه في البيوع، وأبو داود في النكاح، والنسائي والدارمي في البيوع وفي النكاح، وأحمد في مسند ابن عمر (٢: ٧ و ٢١ و ٦٣ و ٧١ و ١٠٨ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٣٠ و ١٤٢ و ١٥٣).

قوله: (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) صورته أن يشتري رجل سلعة على خيار، فيقول له رجل: افسخ شراؤك هذا، أنا أبيعك نظيرها بأرخص. ويدخل في هذا الحكم الشراء على شراء بعض، وهو أن يكون الخيار للبايع، فيقول له رجل آخر: افسخ بيعك هذا، وأنا أشتريه منك بأكثر، وكلاهما ممنوع بهذا الحديث، لأن العقد قد تم بينهما، وفي مثله إضرار بأحدهما.

وقد فسر الحديث بعضهم كالفقاضي عياض: أن المراد منه السوم على سوم بعض، وهو أن

٣٧٩١ - (٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِرُحْمَهِ). قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ».

٣٧٩٢ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَيْبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يكون المتساومان قد انفقا على ثمن وركنا إلى عقد البيع، فيأتي ثالث ويقول للبائع: أنا اشتريه منك، وذلك لا يجوز أيضاً، وسيأتي مصرحاً في حديث أبي هريرة وسيأتي هناك الكلام عليه إن شاء الله.

٨ - (١٠٠) - قوله: (على بيع أخيه) المراد منه المسلم، وبه استدلل الأوزاعي وأبو عبيد بن حريويه من الشافعية على أن هذا إنما يحرم مع المسلم، ولا بأس به مع الكافر، كما حكى عنهما الحافظ في الفتح، وأصرح منه ما سيأتي في حديث أبي هريرة: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»، ولكن الجمهور على أن الحكم يشمل الذمي والمستأمن أيضاً، وإنما خرج ذكر الأخ أو المسلم مخرج الغائب، فلا مفهوم له، وقال في الدر المختار: «وذكر الأخ في الحديث ليس قيداً، بل لزيادة التنفير» وقال ابن عابدين: «قوله: بل لزيادة التنفير، لأن السوم على السوم يوجب إيحاشاً وإضراراً، وهو في حق الأخ أشد منعاً، قال في النهر: كقوله في الغيبة: ذكرك أخاك بما يكره، إذ لا خفاء في منع غيبة الذمي».

قوله: (إلا أن يأذن له) الظاهر أن هذا الاستثناء منصرف إلى البيع والخطبة كليهما وقد صرح به العيني في العمدة، فإن إذن البائع الأول يدل على أنه قد رضي بفسخ البيع، وحينئذ يجوز العقد للثاني. قال العيني في عمدة القاري (٤: ٤٩٦): «وإنما حرم بيع البعض على بعض لأنه يوغر الصدور ويورث الشحناء، ولهذا لو أذن له في ذلك ارتفع على الأصح» وقد سبقت مباحث الخطبة في كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وقد تقدم شيء منها في كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، تحت قوله ﷺ: «ولكن انكحي أسامة بن زيد».

٩ - (١٥١٥) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، وباب لا يبيع حاضر لباد بالسمسرة، وباب النهي عن تلقى الركبان، وفي الشروط، باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، وباب الشروط في الطلاق، ومالك في البيوع، باب ما ينهى عنه في المساومة والمبايعة، والنسائي في البيوع، باب سوم الرجل على بيع أخيه، وباب النجش، وابن ماجه في التجارات، باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه، والترمذي وأبو داود في النكاح، باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢: ٣٩٤ و ٤١٠ و ٤٢٧ و ٤٥٧ و ٤٦٢ و ٤٨٧ و ٤٨٩ و ٥٠٨ و ٥١٢ و ٥١٦ و ٥٢٦ و ٥٢٩).

قَالَ: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ».

قوله: (لا يسم المسلم على سؤم أخيه) قال الشامي في أواخر باب البيع الفاسد من رد المحتار: «صورة السؤم أن يتراضيا بشئ ويقع الركون به، فيجيء آخر، فيدفع للمالك أكثر أو مثله... قال الخير الرملي: ويدخل في السؤم الإجارة» والحاصل أن موقع النهي إنما يأتي بعد استقرار الثمن بين البائع والمشتري الأول، وبعد ركونهما إلى البيع، أما قبل استقرار الثمن والركون فلا يكره أن يسؤم الثالث، كما لا يكره الخطبة على خطبة أخيه إذا لم يظهر من المرأة الركون.

ومفاد هذا النهي عند الجمهور هو كراهة البيع على بيع أخيه، والسؤم على سؤم أخيه فلو فعل أحد ذلك صح البيع، وأثم المساوم الثاني، وخالفهم داود فقال: لا ينعقد البيع أصلاً، وبه قال المالكية والحنابلة في رواية، كما حكى عنهم الحافظ في الفتح.

وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسؤم على الآخر ما إذا كان المشتري مغبوناً غيباً فاحشاً، وبه قال ابن حزم، واحتج بحديث «الدين النصيحة» ورده الحافظ في الفتح بأن النصيحة لا تنحصر في البيع والسؤم، فله أن يعرفه أن فيمتها كذا، وإنك إن بعته بكذا مغبون، من غير أن يزيد عليها، فيجمع بذلك بين المصلحتين.

مسألة بيع المزايمة:

ثم إن بعض العلماء قد استدلوا بهذا الحديث على تحريم بيع المزايمة أو بيع من يزيد، وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز مطلقاً، وهو قول إبراهيم النخعي، واستدل بعموم حديث الباب، فإن الرجل يسؤم فيه على سؤم غيره، وبما رواه البزار من حديث سفيان بن وهب: «سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايمة»، (راجع كشف الأستار عن زوائد البزار ٢: ٩ رقم: ١٢٧٦) ولكن في سنده ابن لهيعة كما نبه عليه الحافظ في الفتح، فلا يصح الاستدلال به قلت: قد حسن الهيتمي هذا الحديث في مجمع الزوائد (٤: ٨٤)، فالأحسن في الجواب عنه أن المراد من المزايمة النجش بدليل فعله ﷺ بنفسه.

والثاني: أن المزايمة إنما تجوز في الغنائم والمواريث، ولا تجوز في غيرها، وهو مذهب الأوزاعي وإسحاق، واحتجوا بحديث الباب، وبما أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يدر، إلا الغنائم والمواريث» وفي إسناد الدارقطني ابن نهية أو الواقدي، كما نبه عليه العيني في العمدة (٤: ٤٩٨)، وأخرجه أيضاً أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه ابن نهية كما نبه عليه الهيتمي في مجمع الزوائد (٤: ٨٤) ولكن تابعه عمر بن مالك عند ابن الجارود في المستقى (ص ١٩٨ رقم: ٥٧).

٣٧٩٣ - (١٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَسَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ أَخِيهِ.

وأجاب العلماء عن هذا الحديث على تقدير ثبوته أن المراد في الحديث استثناء المزايدة مطلقاً، ولكن لما كانت المزايدة لا يعمل بها إلا في الغنائم والمواريث عادة، خصها رسول الله ﷺ بالذكر ولما وقعت المزايدة في غيرها جازت هناك أيضاً، للاستراك في المعنى، ولهذا قال ابن العربي: «الباب واحد، والمعنى مشترك لا يختص به غنيمة ولا ميراث» كما في عمدة القاري.

الثالث: قول الجمهور، وهو أن المزايدة تجوز مطلقاً، واستدلوا في ذلك بما روي عن أنس أنه ﷺ باع حليماً وقدحاً، وقال: «من يشتري هذا المجلس والقدح؟ فقال رجل: أخذتهما بدرهم، فقال: من يزيد على درهم؟ فأعطاه رجل درهمين، فباعهما منه». أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وهذا اللفظ للترمذي، وقال: حسن، وأعلوه بضعف الأخضر بن عجلان، ولكن الحافظ قد جعله صدوقاً في التقريب، وقد حسن الترمذي حديثه، فكفى به مسنداً.

وأما حديث الباب فلا حجة فيه لمن منع المزايدة، لأن محمل نهيهِ بعد استقرار الثمن وركون كل واحد منهما إلى الآخر، ولا يسام في المزايدة إلا قبل استقرار الثمن وقبل ركون البائع إلى المشتري، بل قول البائع (من يزيد؟) يدل على أنه لا يرضى بهذا الثمن إلا إذا لم يظهر من يزيد فيه، فافترقا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ومما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحريم التجش، وهو أن يزيد الرجل في الثمن لا لأجل الشراء، بل ليرغب فيه الآخرون، كما سيأتي، ولا يكون عموماً إلا في المزايدة، فظهر أن الممنوع هو السوم الذي قصد به أن يغتر به غيره، فأما إذا لم يقصد أن يغتر به غيره وأراد الشراء فلا بأس بذلك، والله سبحانه أعلم.

١٠ - (٠٠٠) - قوله: (عن أبيهما) ظاهره أن العلاء وسهلاً أخوان، وأبوهما واحد. والأمر ليس كذلك. فإن العلاء هو ابن عبد الرحمن، وسهلاً هو ابن أبي صالح، وقد روى كل واحد عن أبيه، فلا يصح التعبير بقوله (عن أبيهما) وورد في بعض الروايات: «عن أبيهما» وهو تعبير صحيح، وقيل: إنه بفتح الباء، وهو ثنية على قول من يقول: هذان أبان، ورأيت أبيين. ولكن الرواية المعروفة هي بكسر الباء.

قوله: (على سيمة أخيه) السيمة بكسر السين وسكون الياء لغة في السوم.

٣٧٩٤ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُتْلَقَى الرُّكْبَانُ بَيْعٍ، وَلَا يَبْعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا».....

١١ - (٠٠٠) - قوله: (لَا يُتْلَقَى الرُّكْبَانُ) ويسمى تلقي الجلب وتلقي السلع أيضاً، وسيأتي حكمه وما فيه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولاتتاجشوا) نهى عن التجش، والتكلام فيه في أربعة مواضع، الأول في ضبطه ومعناه اللغوي، والثاني في معناه الاصطلاحي، والثالث في حكمه، والرابع في حكم البيع الذي عقد بطريق التجش.

فأما ضبطه ومعناه اللغوي، فهو التجش بفتح النون وسكون الجيم كما ضبطه النووي والحافظ، ويجوز فتح الجيم أيضاً، كما حكاه العيني في العمدة (٤ : ٤٩٦) عن المغرب. وأصله في معنى إثارة الصيد وتنفيره من مكان إلى مكان، وقيل: معناه الخداع، وقيل: المدح والإطراء.

وأما معناه الاصطلاحي فهو أن يزيد الرجل في ثمن السلعة لا لرغبة في شرائها، بل لخدع غيره ليزيد ويشترىها، وقال إبراهيم الحربي: التجش أن تزيد في ثمن مبيع أو تمدحه فيرى ذلك غيرك فيغتر بك، كما في تاج العروس للزبيدي (٤ : ٣٥٤)، وإنما سمي نجشاً لأن فيه إثارة رغبة المشتري ورفع ثمن السلعة، أو لأن التجش أصله في الخداع، وفيه خداع، أو لأنه يشتمل على مدح السلعة وإطرائها، وذلك من معاني التجش.

وأما حكمه فهو حرام بالإجماع، فإن كان الناجش فعل ذلك من عند نفسه، ولم يعلم به البائع أو لم يأمره بالإثم على الناجش وحده، وإن وقع ذلك بمواطأة من قبل البائع فالإثم عليهما. وذكر الأبي عن ابن العربي من المالكية: إن رأى بائعاً يغيب في بيعه ويأخذ منه بعض المشتريين السلعة بأقل من قيمة مثلها جاز التجش حتى تبلغ السلعة قيمتها بل يكون مأجوراً على رفع الغبن عن أخيه المسلم، وبه يقول الحنفية، قال ابن التهامي: «فأما إذا تم تكن (السلعة) بلغت قيمتها، فزاد القيمة لا يريد الشراء فجائز، لأنه نفع مسلم من غير إضرار بغيره، إذ كان شراء الغير بالقيمة كذا في فتح القدير (٥ : ٢٣٩)، ومثله في الدر المختار، وقال ابن عابدين في رد المحتار (٤ : ١٨٣): «بل ذكر القهستاني وابن الكمال عن شرح الطحاوي أنه في هذه الصورة محمود».

وأما حكم البيع الذي عقد بطريق التجش، فالبيع صحيح مع الإثم عند الحنفية والشافعية، وقال أهل الظاهر: البيع باطل رأساً، وبه قال مالك وأحمد في رواية، كما في المعني لابن قدامة (٤ : ٢١٢) والرواية الأخرى عن مالك وأحمد أن البيع صحيح، والمشتري خيار الفسخ إن

وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِّبَادٍ. وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْعَنَمَ. فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا. فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا. وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ*.

٣٧٩٥ - (١٢) حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلرُّجْبَانِ. وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِّبَادٍ. وَأَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا. وَعَنِ النُّجْشِ. وَالتَّصْرِيَةِ. وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ.

٣٧٩٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ. حَدَّثَنَا عُثْمَرُ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ. حَدَّثَنَا أَبِي. قَالُوا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ عُثْمَرَ وَوَهْبٍ: نَهَى. وَفِي حَدِيثِ

كَانَ هُنَاكَ غَبْنٌ فَاحِشٌ، سِوَاءَ كَانَ النُّجْشُ بِمَوَاطِئَةٍ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَلَا خِيَارٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مُطْلَقاً، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيَّةُ فِي رِوَايَةِ صَحْحِهَا الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِمْ: إِنْ كَانَ النُّجْشُ بِمَوَاطِئَةٍ مِنَ الْبَائِعِ فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ مَوَاطِئَةٌ فَلَا خِيَارَ. هَذَا مُلَخَّصُ مَا فِي الْمَغْنِيِّ لِابْنِ قَدَامَةَ (٤: ٢١٢) وَفَتْحِ الْبَارِي (٤: ٢٩٧).

وَوَجَّهَ مِنْ يَقُولُ بِفَسَادِ الْبَيْعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النُّجْشِ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفُسَادَ. وَلَنَا أَنَّ النَّهْيَ عَادَ إِلَى النَّاجِشِ لَا إِلَى الْعَاقِدِ، فَلَمْ يَوْثُرْ فِي الْبَيْعِ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ يَقْتَضِي صِحَّةَ الْفِعْلِ كَمَا تَقَرَّرُ مِنْ أَصْلَانَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، فَالنَّهْيُ مُقَادِمٌ عَلَى الْجَوَازِ وَالْكَرَاهِيَةِ، لَا فُسَادَ الْبَيْعِ.

ثم إن مثل هذا البيع يجب فسخه عندنا ديانة ليرتفع الإثم، كما حققه ابن عابدين في رد المحتار (٤: ١٨٦) قبل فصل في الفضولي.

قوله: (لا يبيع حاضر لباد) سيأتي تفصيل أحكامه في باب مستقل إن شاء الله.

قوله: (ولا تصروا الإبل والغنم) هو أن يترك اللبن في ضروعها أياماً ولا يحلب، ليراه الناظر متفتحة الضروع فيظنها كثيرة الدرة، وسيأتي البحث فيه في باب بيع المصرة إن شاء الله تعالى.

١٢ - (٠٠٠) - قوله: (وأن تسأل المرأة طلاق أختها) وزاد في رواية سعيد بن المسيب عند البخاري: «لتكفأ ما في إناثها» ومعناه نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته لينكحها، أو أن يخطب الرجل المرأة وله امرأة فتشترط عليه طلاق الأولى لتنفرد به وليصير لها من نفقته ومعاشرته ما كان للمطلقة، فعبّر عن ذلك بكفء ما في الإناث، والكفؤ والإكفاء بمعنى الإمالة، وهذا مثل لإمالة الفضة حق صاحبته من زواجها إلى نفسها، كذا في عمدة القاري (٤: ٤٩٧).

عَبْدُ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ .

٣٧٩٧ - (١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجَشِ .

(٥) - باب: تحريم تلقي الجلب

٣٧٩٨ - (١٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتَلَقَّى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ

١٣ - (١٥١٦) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب النجش، وفي الحبل، باب ما يكره من التناجش، والنسائي وابن ماجه في باب النجش، ومالك في باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه من بيع الموطأ، وأحمد في مسند ابن عمر (٢: ٧ و ٦٣ و ١٠٨ و ١٥٦) .

(٥) - باب: تحريم تلقي الجلب

١٤ - (١٥١٧) - قوله: (عن ابن عمر) في باب تحريم تلقي الجلب، وهذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان، وأبو داود في الإجارة، باب التلقي، والنسائي وابن ماجه في البيوع، باب التلقي، وأخرجه أحمد في مسند ابن عمر (٢: ٧ و ٦٣ و ١٠٨ و ١٥٦) .

قوله: (أن تتلقى السلع) وقد عبر عنه في الأحاديث الأخرى بتلقي الجلب، وتلقي البيوع، وتلقي الركبان، وفي بعضها بالتلقي فقط، ومعنى الجميع واحد، وهو أن يخرج رجل من البلد لاستقبال التجار الذين يأتون بالأموال من الخارج، فيشتريها منهم هناك، قبل أن يدخلوا البلد ويعرفوا سعره. واختلفوا في حكمة هذا الحكم، فقيل: حكمته وقاية الجالبين عن الضرر، وذلك لأنهم إن باعوا أمتعتهم قبل الوصول إلى السوق ومعرفة السعر، ربما غبنوا في ذلك واشتروا المتلقي منهم بأنقص من سعر البلد. وقال آخرون: بل الحكمة وقاية أهل البلد عن الضرر، وذلك أن المتلقي يستبد بسعره على أهل البلد بعد شرائه منهم، فلا يبيع الأمتعة فوراً، وإنما يترصص بها حتى يرتفع السعر، فيبيعها غالية، فيكثر الغلاء على أهل البلد.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولا تراحم بين الحكمتين، فإن المتلقي ربما يغبن الجائب، وربما يستبد على السوق، وكلا الأمرين داخل تحت النهي .

ثم لا خلاف في كراهة تلقي البيوع وعدم جوازه، غير أن أبا حنيفة رحمه الله جوزه إذا لم يكن

الأسواق. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَقَالَ الْآخَرَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي.

فيه تلبيس السعر على الجالب ولا إضرار بأهل البلد، وقد تسامح ابن قدامة في المغني (٤: ٢١٨) حيث نسب إليه جواز التلقي مطلقاً، فإن كتب الحنفية مشحونة بكراهة تلقي الجلب، كما في الهداية والبدائع والدر المختار وسائر كتب الحنفية، وقال البابري في العناية (٥: ٢٤٠): «صورته المصري أخير بمجيء قافلة بميرة فتلقاها واشترى الجميع وأدخله لمصر ليبيعه على ما أراد، فذلك لا يخلو إما أن يضر بأهل البلد أو لا، والثاني لا يخلو من أن يلبس السعر على الواردين أو لا، فإن كان الأول بأن كان أهل مصر في قحط وضيق فهو مكروه باعتبار قبح التضييق المجاور المتفك، وإن كان الثاني فقد لبس السعر على الواردين فقد غر وضر، وهو فيج فیکره، وإلا فلا بأس بذلك».

فالحاصل أن النهي عند الحنفية معلول بعلو، وهي الضرر أو التلبيس، فمتى وجدت العلة تحقق النهي وإلا فلا، وهذا كما حكى ابن قدامة في المغني (٤: ٢١٩) عن بعض الشافعية والأبي في شرح مسلم (٤: ١٨٠) عن بعض المالكية أن الرجل إذا خرج من بلده لا يقصد التلقي، ثم وجد قافلة فاشترى منها فإنه يجوز، مع أن الظاهر لفظ النهي يشمل هذه الصورة أيضاً، وكما أن ظاهر النهي عن الاحتكار مطلق في الحديث، ولكن الفقهاء قد قيدوه بشروط بسطها ابن قدامة في المغني (٤: ٢٢١)، فليس من الإنصاف تفريق السهام إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله في أنه لم يعمل بعموم النهي عن التلقي كما فعله ابن حزم وغيره، وقد رد عليه شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن (١٤: ١٤٨) بما لا مزيد عليه.

وقد استدلل الطحاوي رحمه الله للإمام بما أخرجه البخاري في باب منتهى التلقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كنا نتلقى الركبان، فنشتري منهم الطعام، فهناك النبي ﷺ أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام» ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لم ينكر على تلقيهم بل أجاز ذلك، ولكن منعهم أن يبيعوا الطعام المشتري في ذلك المكان، وأمرهم أن لا يبيعوه حتى يأتوا به إلى السوق، وذلك لأن الركبان كانوا لا يحطون السلعة عن ظهر الدابة في الطريق بل كانوا يحطونها حيث تحط الأنفال من السوق، فلو كان المتلقي باعه بعد ما اشتراه فوراً كان ذلك بيعاً قبل قبضه، فلذلك نهى عنه النبي ﷺ، ولم ينه الجالبيين عن البيع ولا المتلقين عن الشراء.

فذكر الطحاوي رحمه الله أن هذا الحديث معارض لحديث المتن، وجمع بينهما بأن النهي يحمل على ما كان فيه ضرر أو تلبيس، والإباحة على ما لم يكن فيه ذلك. وجمع البخاري رحمه الله بين الحديثين بوجه آخر، وهو أن حديث الإباحة محمول على ما إذا كان التلقي في أعلى السوق، وحديث النهي محمول على ما إذا كان التلقي من خارج البلد، ورجح الحافظ في الفتح طريق البخاري، ورجح شيخنا العثماني في إعلاء السنن طريق الطحاوي، وقد أتى بدلائل.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: كلا الطريقين للمجمع سائغ، ولا يتوقف استدلال أبي

٣٧٩٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٣٨٠٠ - (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ، عَنِ الثَّيْبِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبَيْعِ.

٣٨٠١ - (١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتْلُقَى الْجَلْبُ.

٣٨٠٢ - (١٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبُ. فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيْدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

حنيفة على الجمع الذي ذكره الطحاوي، وإنما الحكم عند أبي حنيفة معلول بعلة كما أسلفنا، فلا يصح قول من قال: إنه خالف الحديث في هذه المسألة.

ثم قد ذكر الأبي عن ابن العربي أقوالاً في حد التلقي؛ فقليل: لا يخرج من البلد إلى ميل، وقيل: حده فرسخان، وقيل: مسافة يومين، وقد عقد له البخاري ترجمة يفهم منها أن التلقي المنهي عنه عنده هو ما كان إلى خارج البلد، قُلَّتْ المسافة أو كثرت. ولا حاجة عند الحنفية إلى تعيين الحدود والمسافات، لأن الأمر عندنا موكول إلى وجود الضرر وعدمه، فمتى وجد الضرر بأهل البلد، أو التلبس على الجالب توجه النهي، قربت المسافة أو بعدت، ومتى لم يوجد الضرر لم يكن به بأس، والله سبحانه أعلم.

أما البيع الذي عقد بطريق التلقي فهو نافذ عند الجمهور مع الإثم، وقال أهل الظاهر النبيع باطل، وبه قال أحمد في رواية صحيح خلافها ابن قدامة، ثم الشافعية والحنابلة على أن للجالب الخيار بعد وروده السوق، ولا خيار عند أبي حنيفة ^{بثلاثة}، وستأتي هذه المسألة في شرح الرواية الآتية.

١٦ - (١٥١٩). قوله: (الجلب) جمع جالب، كخادم وخدم، والمراد من يجلب الأموال إلى البلد.

١٧ - (٠٠٠). قوله: (فإذا أتى سيده السوق) المراد من السيد صاحب الجلب، يعني مالك المجلوب الذي باعه، كما فسر علي القاري في المرقاة (٦: ٧٦)، والمعنى أن صاحب المتاع إن جاء إلى السوق وعرف السعر فله الخيار في الاسترداد، وبه قال الشافعي وأحمد رحمهما الله

(٦) - باب: تحريم بيع الحاضر للبادي

٣٨٠٣ - (١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

تعالى، وثبت الخيار عندهما متعين فيما إذا علم البائع بعد معرفة السعر أنه قد غبن، فأما إذا لم يغبن ففيه روايتان عن كل واحد منهما، كما صرح به ابن قدامة في المغني (٤: ٢١٩).

واختلفت الروايات في هذا عن مالك، فروي عنه ما يوافق الشافعي وأحمد، وروي عنه ما يوافق أبا حنيفة، والمشهور من مذهبه أن السلعة تدفع لأهل سوقها بالثمن الذي اشتراه المتلقي، فإن لم يريدوه ردت لمبتاعها، كما ذكره الأبي في شرح هذا الحديث.

وأما الحنفية فلا خيار عندهم للجالب، قال ابن الملك الحنفي في مبارق الأزهار (١): (٢٣٣): «وقال أئمتنا: لا خيار له، لأن لحوق الضرر كان لتقصير من جهته حيث اعتمد على خير المشتري الذي كل همته تنقيص الثمن، وأما الحديث فمتروك الظاهر، لأن الشراء إذا كان بسعر البلد أو أكثر لا يثبت الخيار للبائع في أصح قولي الشافعي، فلا ينتهض حجة» وقال شيخنا العثماني في إعلال السنن (١٤: ١٤٥): «وقال أبو حنيفة: البيع صحيح ولا خيار للبائع، لأن غاية ما في الباب أن المشتري خدع البائع، وهو لا يقتضي الخيار لحديث حبان بن منقذ، فإنه لم يثبت الشارع له الخيار من غير شرط... وأما ما روي أن له الخيار فمحمول على السياسة لترك الناس التلقي، هذا ما عندي، والله أعلم بالصواب».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: أما ابن الملك فلم يأت في الجواب عن هذا الحديث بشيء، لأن مجرد قوله إن الحديث متروك الظاهر لا يقبل حتى يأتي له بمحمل صحيح، ولم يأت به، وأما شيخنا العثماني رحمه الله فقد استدلل بحديث حبان بن منقذ، ولكنه استدلال بالمفهوم، فلا ينتهض حجة على أصل الحنفية، ولا على أصل الشافعية، لأن المتطوق الصريح في حديث الباب يعارضه، وأما ما ذكر من أن حديث الباب محمول على السياسة، فالأقرب منه أن يقال: إنه محمول على الديانة لا القضاء، فإن الخادع يجب عليه ديانة أن يفسخ البيع أو يقبل المخدوع إذا طلب منه الإقالة، وقد صرح به في الدر المختار والشامي (٤: ١٨٦) (قبيل فصل في الفضولي) في حكم سائر البيوع المكروهة، ولكن تأويل الحديث بالديانة بعيد أيضاً، ولم أفق من قبل الحنفية على تأويل سائر هذا الحديث، ولعل ابن الهمام رحمه الله خالف لأجل هذا سائر الحنفية في هذا الباب، واختار أن يكون البيع فاسداً، أو يثبت الخيار للجالب، راجع أول فصل فيما يكره من فتح القدير ٥: ٢٣٩ والقول بثبوت الخيار أوفق بهذا الحديث الصريح الصحيح الذي لم أجد ما يعارضه فيما قلبت ونظرت، والله سبحانه أعلم.

(٦) - باب: تحريم بيع الحاضر للبادي

١٨ - (١٥٢٠). قوله: (عن أبي هريرة) الظاهر أن هذا الحديث والحديث السابق عن أبي

قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

هريرة في النهي عن التلقي واحد، كما يظهر من جامع الأصول لابن الأثير، وقد اقتصر بعض الرواة على النهي عن التلقي وبعضهم على النهي عن بيع الحاضر للبادي، وقد جمع بعضهم بينهما، والحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان، وباب لا يبيع على بيع أخيه، وباب لا يبيع حاضر لباد، وفي الشروط، باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، وباب الشروط في الطلاق، والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع، باب النهي عن التلقي، وأبو داود في الإجازات، باب التلقي.

قوله: (لا يبيع حاضر لباد) نهى عن بيع الحاضر للبادي، وقد فسر العلماء بتفسيرين: الأول أن يلتزم البائع البلدي أن لا يبيع سلعته إلا من أهل البدو، طمعاً في الثمن الغالي، وبذلك فسر صاحب الهداية، وقيد النهي عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعوز، والتفسير الثاني قد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين، وهو أن يقول الحاضر للبادي: لا تبع سلعتك بنفسك، أنا أعلم بذلك منك فأبيعها لك في السوق، فيصير وكيلاً له في بيع سلعته، والفرق بين التفسيرين أن الحاضر في التفسير الأول تاجر يبيع سلعة نفسه، والبادي يشتريها منه، وأما في التفسير الثاني فالبايع هو البادي، والحاضر وكيل أو سمسار له، وهذا التفسير الثاني هو الراجح نظراً إلى لفظ الحديث، لأن البيع ههنا قد تعدى باللام، وهو في معنى التوكل أو السمسرة أظهر، فإن كان البادي مشترياً من الحاضر لتعدي به «من».

ولأن ابن عباس رضي الله عنهما قد فسر بالسمسرة في الرواية الآتية، فما فسر به صاحب الهداية مرجح عند محققي الحنفية أيضاً، وقد صرح به شمس الأئمة الحلواني وابن الهمام وابن نجيم وابن عابدين وغيرهم، راجع فتح القدير (٤ : ٢٤٠)، والبحر الرائق (٦ : ٩٩)، ورد المحتار (٤ : ١٨٣).

ثم بيع الحاضر للبادي - على تفسير الجمهور - مكروه عندنا أيضاً إذا لحق به الضرر لأهل البلد، وذلك لأن البادي لو باع بنفسه في السوق لرخص على الناس، ولكن تخلل الحاضر ربما يحدث غلاء في السوق، وأما إذا لم يلحق بذلك ضرر بأهل البلد فلا كراهة فيه عند الحنفية خلافاً للجمهور، فإنهم يعملون بإطلاق النهي، ويزعمونه مكروهاً على كل حال، وحجة الحنفية أن النهي معلول بعلّة، والعلّة ما سيأتي في حديث جابر رضي الله عنه: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» فإنه يدل على أن النهي ليس لعيته، وإنما هو لدفع الضرر عن أهل البلد، فإذا انتفى الضرر لم يبق في هذا البيع محذور، بل صار ذلك من باب النصيحة، وقد قال رسول الله ﷺ «الدين النصيحة».

ومما يدل على جواز ذلك عند عدم الضرر ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن مجاهد قال: «إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم، فأما

وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

اليوم فلا بأس. حكاه الحافظ في الفتح (٤: ٣١١) وسكت عليه، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٢٠٠) (رقم: ١٤٨٧٦) عن الشعبي قال: كان المهاجرون يكرهون ذلك، يعني بيع حاضر لباء، وأنا لفعله. وأخرج عبد الرزاق أيضاً عن عبد الله بن عثمان (وهو ابن خيثم كما في فتح الباري) عن عطاء بن أبي رباح قال: سألت عن أعرابي أبيع له، فرخص لي، وأخرج أيضاً عن مجاهد أنه كان لا يرى به بأساً أن يبيع حاضر لباء، فهؤلاء مجاهد والشعبي وعطاء لم يكونوا ليخالفوا حديث رسول الله ﷺ، وإنما عللوا النهي بعله كلما زالت ارتفع المانع، وبهذا يقول أبو حنيفة رحمه الله.

ويؤيده ما أخرجه البزار في مسنده عن نعيم بن حصين السدوسي، عن عمه، عن جده قال: «أتيت المدينة ومعني إبل لي، والنبي ﷺ بها، فقلت: يا رسول الله! مر أهل الغائط أن يحسنوا مخالطتي وأن يعينوني، فقاموا معي، فلما بعث إليّ النبي ﷺ فقال لي: أدنه، فمسح يده على ناصيتي» راجع كشف الأستار عن زوائد البزار للهيتمي (٢: ٨٩، رقم: ١٢٧٣) وحاشيته لتحقيق مسنده. فأجاز النبي ﷺ في هذا الحديث لأهل الحضر أن يعينوا التاجر القادم في بيع الإبل عند عدم الضرر.

وبذلك ظهر أن ما حكاه النووي والحافظ وابن قدامة وغيرهم من أن بيع الحاضر للبائي جائز عند أبي حنيفة مطلقاً، لا يصح بهذا الإطلاق، فإن كتب الحنفية صريحة في كراهته عند الضرر، كما نقلنا عن فتح القدير والبحر الرائق ورد المختار.

ولم يتفرد أبو حنيفة في تقبيد النهي بالضرر، وإنما قبله الشافعية والحنابلة بشروط أربعة: الأول: أن يكون الحاضر قصد البائي ليتولى البيع له، (يعني: أن يكون الحاضر قد عرض على البائي نفسه ليصبر وكيلاً له) والثاني: أن يكون البائي جاهلاً بالسعر، فإذا كان البائي عارفاً بالسعر لم يحرم، والثالث: أن يكون قد جلب السلعة للبيع، والرابع: أن يكون البائي مريداً لبيعها بسعر يومها، وزاد انقاضي شرطاً، وهو أن يكون بالناس حاجة إلى متاعه وضيق في تأخير بيعه، وهذه الشروط كلها مبسطة في المغني لابن قدامة (٤: ٢١٥ و ٢١٦)، فأين إطلاق الحديث وعمومه؟ والحق أن هؤلاء الفقهاء كلهم قد عللوا الحكم بعله، وكذلك فعل أبو حنيفة رحمه الله.

ثم لو خالف رجل الحديث وباع للبائي هل ينعقد بيعه؟ فيه خلاف، فالتمتار عند الحنفية والشافعية والمالكية أن البيع صحيح مع الإثم، وبه قال أحمد في رواية، وعنه رواية أخرى، أن البيع لا ينعقد أصلاً كما في المغني، وبه جزم ابن حزم وبعض أهل الظاهر، وقدمنا في مبحث تلقي الجلب أن البيع المكروه كبيع الحاضر للبائي يجب فسخه عند الحنفية ديانة، وجعله ابن الهمام فاسداً، والله سبحانه أعلم.

٣٨٠٤ - (١٩) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَارُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ. وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَاذٍ.

قَالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِيَاذٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارًا.

٣٨٠٥ - (٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خُبَيْمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ. دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يَرْزُقُ».

١٩ - (١٥٢١) - قوله: (عن ابن عباس) أخرجه البخاري في البيوع، باب هل يبيع حاضر لياد يغير أجر، وفي الإجارة، باب أجر السمسرة، وأبو داود (رقم: ٣٤٣٩) في الإجارة، باب النهي أن يبيع حاضر لياد، والنسائي في البيوع، باب التلقي، وأخرجه ابن ماجه في التجارات، باب النهي أن يبيع حاضر لياد، وأحمد في مسنده (١: ٣٦٨).

قوله: (لا يكن له سمساراً) أي: دلالاً، والسمسار في الأصل هو القيم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل في متولي البيع والشراء لغيره، ومعناه أن يبيع له بالأجرة، ومنه استدل البخاري على أن بيع الحاضر للبادي إنما يحرم إذا كان بالأجرة، فأما إذا كان بغير الأجرة فلا يكره، والجمهور على عدم جوازه مطلقاً، ولم أجد في كتب الحنفية ما يدل على تفصيل الحكم بين ما كان بأجر أو بغير أجر، فالظاهر أن الكراهة مطلقة عندنا أيضاً، وذلك لعموم لفظ الحديث، ولأن علة الضرر لا تفرق بين البيع بأجر أو بغير أجر، وأما تفسير ابن عباس هذا فمحمول على الغالب، فإن الحاضر لا يتولى للبادي غالباً إلا بأجر، والله أعلم.

٢٠ - (١٥٢٢) - قوله: (عن جابر) هذا الحديث لم يخرج البخاري، وأخرجه أبو داود (رقم: ٣٤٤٢) في الإجارة، باب النهي أن يبيع حاضر لياد، والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع، باب النهي أن يبيع حاضر لياد، وأحمد في حديث جابر (٣: ٣٠٧ و ٣١٢ و ٣٨٦ و ٣٩٢).

قوله: (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) يعني: أن الله تعالى يرزق المشتري بواسطة البائع، ويرزق البائع بواسطة المشتري، فلا يجوز لأحد أن يتدخل في هذا النظام الإنبي، ويتحكم فيه بالأسعار، فالحديث يدل على أن الإسلام يعترف بنظام السوق وقوتي العرض والطلب، ويجب أن تسير السوق على سيرها الطبيعي، ولا يجب أن يتدخل فيها رجل، تما لا يجب أن تحدث في السوق احتكارات تسيطر على السوق وتستبد بالأسعار، وهذا من

٣٨٠٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو الشَّافِدُ. قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الرَّزَّازِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٨٠٧ - (٢١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

ميزات النظام الاقتصادي الإسلامي التي تميزه عن الرأسمالية والاشتراكية، وقد أشبعنا القول في هذا الصدد في مقدمة كتاب البيوع.

ثم إن أحاديث النهي عن بيع الحاضر للبادي تدل على أن الإسلام يستحسن أن لا تكون بين البائع والمشتري وسائط، أو تكون قليلة جداً، فإنه كلما كثرت الوسائط بين البائع والمشتري ازداد الثمن على المستهلكين، فما يسميه علماء الاقتصاد اليوم (الرجل المتوسط) (Middle Man) مما لا يستحسنه الإسلام إلا إذا اشتدت الحاجة إليه، فالسمرة وإن كانت جائزة، ولكن الإكثار من الوسائط بين الصانع والمستهلك مما لا يشجع ﷺ، وإنما يشجع على التقليل منها.

٢١ - (١٤٢٣) - قوله: (عن أنس بن مالك) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة، وأبو داود في الإجارة، باب في النهي أن يبيع حاضر لباد (رقم: ٣٤٤٠)، والنسائي في البيوع، باب يبيع الحاضر في البادي.

قوله: (حاضر لباد) تمسك بظاهره بعض المالكية فقالوا: إذا كان الجانب من غير أهل البدو جاز البيع له، مثل أن يكون من أهل بلد آخر، لأن الحديث إنما نهى عن بيع للبادي، فأما غير أهل البدوة فلا يحرم البيع لهم، وقال الشافعية والحنابلة: إن الحكم عام لكل جانب غريب، سواء كان من أهل الحضر أو من أهل البدو، لأن العلة عدم معرفتهم بسعر البند، ويستوي فيها أهل الحضر وأهل البدو، وإنما خرج لفظ البادي في الحديث مخرج الغالب، فإن الجانب يكون بادياً في الغالب، وليست البدوة قيداً للحكم. هذا ما يتلخص من فتح الباري وشرح الأبي. ولم أر في كتب الحنفية من تعرض لهذه المسألة، والظاهر أنهم مع الشافعية والحنابلة لكون الحكم معلولاً عندهم بالضرر كما قدمنا، فبدور الحكم مع الضرر، لا مع البدوة، والله أعلم.

ثم إن الممنوع في الحديث هو البيع للبادي، فأما الشراء له فيجوز عند طهحة بن عبد الله والأوزاعي وابن المنذر وأحمد، وهو رواية عن مالك، كما في المغني لابن قدامة، والرواية الأخرى عنه أنه لا يجوز كما لا يجوز البيع، وهو مذهب إبراهيم النخعي وابن سيرين كما في فتح الباري، ولم أجد في الحنفية من تعرض له، والظاهر الجواز لما قال ابن قدامة: «إن النهي غير متناول للشراء بلفظه ولا هو في معناه، فإن النهي عن البيع للفقير بأهل الحضر لينسج عليهم السعر ويوزل عنهم الضرر، وليس ذلك في الشراء لهم، إذ لا يتضررون بعدم الغبن للبائعين: بل

٣٨٠٨ - (٢٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُعَاذٌ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نُهِنَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

(٧) - باب: حكم بَيْعِ الْمَصْرَاةِ

٣٨٠٩ - (٢٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ . حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مَصْرَاةً فَلْيَتَّقِلْبَ بِهَا . فَلْيُحْلِبْهَا . فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا . وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ» .

هو دفع الضرر عنهم، والخلق في نظر الشارع على السواء، فكما شرع ما يدفع الضرر عن أهل الحضر لا يلزم أن يلزم أهل البدو الضرر كذا في المعنى (٤: ٢١٦) والله سبحانه أعلم.

(٧) - باب: حكم بيعِ الْمَصْرَاةِ

٢٣ - (١٥٢٤) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في البيوع، باب إن شاء رد المصرة إلخ، وأبو داود في الإجارة، باب من اشترى مصرة فكرهها، (رقم: ٣٤٤٣) إلى (٣٤٤٥)، ومالك في الموطأ، في البيوع، باب ما ينهى عن المساومة والمبايعة، والنسائي والترمذي والدارمي في البيوع، باب المصرة، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢: ٢٤٢ و ٢٤٨ و ٢٥٩ و ٢٧٢ و ٣١٧ و ٣٨٦ و ٣٩٤ و ٤٠٦ و ٤١٠ و ٤١٧ و ٤٢٠ و ٤٣٠ و ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٩ و ٤٨١ و ٤٨٣ و ٥٠٧).

قوله: (شاة مصرة) اسم مفعول من التصرية، وهي أن تترك الشاة غير محلوبة أياماً حتى يجتمع اللبن في ضروعها فيراها الناظر منتفخة الضروع فيرغب في شرائها، والتصرية في الأصل الحبس، يقال: صريت الماء، إذا حبسته، كذا فسرهُ أبو عبيد وأكثر أهل اللغة، كما في فتح الباري. وقيل: هو من الصر بمعنى الشد، قال الأزهري: جائز أن يكون سميت مصرة من صر أخلافها (أي: ضروعها) كما ذكر، إلا أنهم لما اجتمع لهم في الكلمة ثلاث راءات قلبت إحداها ياء، كما قالوا تظنيت في تظننت من الظن، فقلبوا إحدى النونات ياء، فكذلك ههنا كان في الأصل شاة مصرة، فقلبوا الراء الأخيرة ياء حتى صار مصرة، راجع جامع الأصول لابن الأثير (١: ٥٠٠ و ٥٠١).

قوله: (فليقتلب بها) يعني: فليصرف بها إلى أهله وليحلبها.

قوله: (فإن رضي حلابها أمسكها) الحلاب والحلب كلاهما مصدر، والمراد أنه إن رضي الشاة بعد الحلاب فليمسكها عنده.

قوله: (ولا ردها ومعها صاع من تمر) أخذ بظاهر الحديث الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وابن

٢٨١٠ - (٢٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَبِي لَيْلَى وَالْجَمْهُورُ، فَقَالُوا: التصرية عيب يرد به المبيع، وهذا القدر متفق عليه عندهم، ثم اختلفوا في تفاصيله، فقال الشافعي رحمته: يجب رد صاع من تمر بدل اللبن المحلوب، قل اللبن أو كثر، ولا يجوز أداء غيره؟ وقال بعض المالكية: يجب صاع من غالب قوت البلد، وقال أبو يوسف: يجب قيمة اللبن بالغة ما بلغت، وخالفهم أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، فقالا: التصرية ليست بعيب يجوز الرد، وإنما يجوز للمشتري أن يرجع بنقصان قيمة المبيع، ولا خيار له في الرد، فظاهر الحديث مشتمل على جزئين: الأول ثبوت الخيار للمشتري بعيب التصرية، والثاني: رد صاع من التمر مكان ما حلبه من اللبن، فالشافعي عمل بظاهر الحديث في كلا من الجزئين، وأما مالك وأبو يوسف فقد عملا بظاهره في الجزء الأول، وتأولا في الثاني، وأما أبو حنيفة ومحمد فتأولا في كلا الجزئين، فدلّل الشافعي رحمته ظاهر لعمله بظاهر الحديث، ودليل مالك في الجزء الثاني أن التمر كان غالب قوت البلد يومئذ، فنقيس عليه كل ما كان غالب قوت البلد، وأما أبو يوسف فقد أتجه بأن المضمون في الأصل قيمة اللبن، ولما كانت قيمة اللبن يومئذ تساوي في الغالب صاعاً من تمر عينه رسول الله ﷺ كإمام المسلمين، لا كشارع، فلما تغيرت القيم عاد الحكم إلى أصله وهو القيمة.

وأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فحيث تأولا في كلا جزئي الحديث ولم يعملوا بظاهره فقد كثر عليهما الشغب في هذه المسألة، ورواهما الخصوم بأنهما يتركان الحديث الصحيح بالقياس، والواقع أنهما لم يكونا لبخالفا قول الرسول ﷺ لمحض القياس، وإنما رأيا فظاهر الحديث مخالفاً للأصول الثابتة بالكتاب والسنة، فحملوا الحديث على محمل يوافق به الأصول، كما فعل ذلك جمهور الفقهاء في حديث البخاري: «الظهر يركب ينفته إذا كان مرهوناً» فقد ترك جميع الفقهاء ظاهره لمعارضته الأصول المجمع عليها، وكما فعل معظم الفقهاء في حديث ابن عباس في جمع الصلاتين بالمدينة، فإنه لم يقل أحد بالجمع بين الصلاتين في الحضر من غير مطر أو عذر، وكما فعلوا في حديث: «إن عاد الرابعة فاقتلوه» فإنه لم يقل أحد بوجوب قتل من أخذ مرة رابعة يشرب الخمر، كما صرح به الترمذي في العلل، وأمثلة ذلك كثيرة لا نخفى على من مارس مباحث الحديث وفقهه، فلا ينبغي نفويق سهام الملامة إلى أحد من المجتهدين المتورعين لمسلك أدى إليه اجتهاده.

ومما شجع الخصوم في هذه المسألة أن بعض الحنفية قد أتوا فيها بأعذار باردة متكلفة، كما قال بعضهم: إن هذا الحديث مروى عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو صحابي غير فقيه، وكل ما كان مروياً عن غير فقيه لا يقبل إذا خالف القياس. وهذا جواب لم يقل به أبو حنيفة رحمته تعالى ولا أحد من أصحابه المعروفين، وقد نسب بعض الأصوليين إلى عيسى بن أبان رحمته، وهذه النسبة فيها كلام أيضاً لأن الطحاوي رحمته قد روى عنه جواباً غير هذا في شرح معاني الآثار، ولم يثبت

الْقَارِي) عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ شَاةً

عنه رد هذا الحديث بعدم فقه أبي هريرة ﷺ، كما بسطه شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤): (٦٤).

وبعد من مثل عيسى بن أبيان أن يقول في أبي هريرة ﷺ ما عزوه إليه، فإن أبا هريرة ﷺ فقيه مجتهد لا شك في فقهه، فإنه كان يفتي في زمن الرسول ﷺ وبعده، وكان يعارض فقهاء الصحابة في فتاواهم وأقوالهم، وقد ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (١: ٣١) فقال: «الحافظ الفقيه صاحب رسول الله ﷺ كان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع» ثم إن حديث المصراة لم ينفرد به أبو هريرة ﷺ، وإنما رواه جماعة من الصحابة سرد الحافظ أسماؤهم في الفتح، وقد أفتى به أفقه الناس عبد الله بن مسعود ﷺ كما ذكر البخاري في صحيحه، فالعذر بعدم فقه راويه عذر سخي لا ينبغي أن ينفو، به.

وأجاب الطحاوي رحمه الله عن حديث الباب بأنه معارض بحديث «الخراج بالضمان» وحديث النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، وحاصل تقريره: أن اللبن الذي احتلبه المشتري قد كان بعضه في ملك البائع قبل الشراء، وبعضه حدث في ملك المشتري، فإذا أوجبتنا صاناً من التمر على مشتري المصراة، لا يخلو إما أن يكون عوضاً عن مجموع اللبن، أو عما كان في وقت وقوع البيع خاصة، فإن كان الأول يلزم علينا أن لا يكون الخراج بالضمان، فإن أثبتنا الذي حدث في ملك المشتري يكون مملوكاً له، لأن الشاة حينئذ في ضمانه، كما هو مقتضى حديث: «الخراج بالضمان» فكيف يتحمل المشتري صاع التمر عوضاً عنه؟ ألا ترى أنه لو ردها على البائع بعيب غير التصرية لا ضمان عليه عند الشافعية لما شرب من لبنه، لحديث «الخراج بالضمان» فما له يتحمل الغرامة في عيب التصرية؟ وإن هذا الصاع عوضاً عما كان في صرع الشاة وقت البيع، يلزم علينا بيع الكالئ بالكالئ، لأن هذا اللبن ليس ملكاً للمشتري لا بحكم البيع، فإن البيع قد انفسخ، ولا بحكم «الخراج بالضمان» لأنه لم يحدث في ضمانه، فإذا شربه المشتري وأتلفه صار ديناً في ذمته لنقض البيع، وكذا صار الصاع أيضاً ديناً عليه، عوضاً عنه، وهذا هو بيع اللبن بالصاع ديناً، وهو غير جائز مطلقاً، فعلى أي الوجهين كان يلزم عليك ترك أحد الحديثين، إما حديث «الخراج بالضمان»، أو حديث النهي عن بيع الكالئ بالكالئ.

هذه خلاصة ما أجاب به الطحاوي، وكلامه دقيق لخصته لك بمساعدة البدر الساري حاشية «فيض الباري»، وأختار الطحاوي رحمه الله أن حديث الباب منسوخ بحديث الخراج بالضمان ويحدث النهي عن بيع الكالئ بالكالئ.

ولكن في جواب الطحاوي رحمه الله نظراً من وجهين: الأول أن النسخ لا يثبت بمجرد احتمال، والثاني: أنه لو ثبت معارضة حديث الباب لحديث «الخراج بالضمان» فلا يسقط من حديث الباب إلا الجزء المعارض فقط، وهو التضمين بالصاع، وأما الرد بالعيب من غير

مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا. وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

التضمين فلا يعارضه حديث «الخراج بالضمآن» فليقل الحنفية أن المشتري يكون له الخيار ولا بضمن شيئاً، كما أُلزم الطحاوي نفسه الشافعية فيما إذا ردها على البائع بعيب غير التصرية يصح الرد ولا ضمان عليه لما شرب من لبنه، ولكن الحنفية لا يجوزون رد المصراة أصلاً لا بعيب التصرية ولا بعيب غيرها، لا بالضمان ولا بغيره، فإن حكم حديث «الخراج بالضمآن» إنما ينأتي عندهم في زيادة منفصلة غير متولدة، مثل أن يكون الرجل اشترى عبداً فاستغله ثم رده بالعيب، فإن الغلة تكون للمشتري بحكم الخراج بالضمان، وأما في الزيادة المنفصلة المتولدة كالمبني فيمتنع عندهم الرد أصلاً، كما صرح به ابن نجيم في البحر الرائق (٦: ٥١) وسائر الفقهاء الحنفية. فجواب الطحاوي ^{رحمته} إنما يوجه عدم التضمين فقط، لا يوجه امتناع الرد.

والذي يظهر بعد تتبع كتب الحنفية في هذا الباب أنهم تركوا ظاهر هذا الحديث، لأنهم وجدوه معارضاً للأصول الكلية الثابتة بالقرآن والإجماع والقياس.

أما القرآن فقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَقْدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَقْدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٤] وقال تعالى: ﴿وَعَزَّوْا سَبْعَ سِنِينَ بَنَّاكُمْ﴾ [النور: ٤٠] وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [التحل: ١٢٦] فهذه الآيات كلها قطعية الثبوت والدلالة على أن الضمان ينبغي أن يكون مساوياً للمثلث، ولا سبيل إلى المساوات في مسألة الباب كما سيأتي، فيمتنع الرد.

وأما الإجماع فقد أجمعوا على أن الضمان على قسمين: مثلي ومعنوي، وصاح التمر لا يدخل في أحد من القسمين، أما عدم كونه مثلاً للبني فظاهر، وأما عدم كونه قيمة له فلأن ظاهر الحديث قد جعل صاع التمر بدلاً من اللبن، سواء كان قليلاً أو كثيراً فسقط معنى القيمة.

وأما القياس، فهو أننا إن قلنا بجواز رد المصراة فحكم اللبن مشكل جداً، لأن اللبن الذي حلبه المشتري مشتمل على ما كان في الضروع وقت العقد وعلى ما تولد بعده، فالأول يستحقه البائع وقت الرد لأنه جزء المبيع، والثاني يستحقه المشتري لأنه حدث في ملكه وضمانه، فلا يخلو إما أن نقول برد قيمتهما جميعاً، فبقي ضرر المشتري، لأنه حينئذ يودي قيمة ما حدث في ملكه وهو غير لازم له، وإما أن نقول بعدم أداء قيمتهما جميعاً، فبقي ضرر البائع فإنه كان مستحقاً للبني الذي كان في الضروع وقت العقد، لأنه جزء المعقود عليه، وإما أن نقول بأداء قيمة الأول دون الثاني، وهذا لا ضرر فيه لأحد، ولكنه لا سبيل إليه لكون مقدار كل من القسمين مجهولاً، فلما بطلت هذه الصور الثلاثة امتنع الرد بالعيب، ولا سبيل إلا إلى الرجوع بنقصان القيمة.

ثم قد وقع في ألفاظ حديث الباب اضطراب، فورد في بعضها: «صاع من تمر»، وفي بعضها «صاعاً من طعام لا سمراء» كما سيأتي عند المصنف، وفي بعضها: «مثل أو مثلي لبنها

٣٨١١ - (٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يَعْنِي

قَمَحًا) كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، وَفِي بَعْضِهَا: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ» كَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٤: ٣٠٥)، وَفِي بَعْضِهَا: «صَاعٌ مِنْ بَرٍّ لَا سَمْرَاءَ» كَمَا أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَحَكَاهُ الْعَيْنِيُّ فِي الْعَمْدَةِ (٤: ٥١٢) فَلَوْ قَدَرْنَا أَنَّ هَذَا التَّضْمِينَ تَعْبِيدِي فَلَا يَتَعَبَّنِ الْمُضْمَنُونَ بِهِ، هَلْ هُوَ تَمْرٌ؟ أَوْ طَعَامٌ غَيْرُ الْحَنْظَلَةِ؟ وَلَا يَتَعَبَّنِ مَقْدَارُهُ أَيْضًا هَلْ هُوَ صَاعٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟ أَوْ هُوَ بِمِثْلِ اللَّبَنِ؟ أَوْ هُوَ بِمِثْلِهِ؟

وَمِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلَلِ تَبَيَّنَ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ غَيْرُ مُرَادٍ - فَمَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ حِينَئِذٍ؟ وَمَا هُوَ مُحْمَلُهُ الصَّحِيحُ؟ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ أَنْظَارُ الْفُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، فَقَالَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيُّ فِي مَبْسُوطِهِ (بَابُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ ١٣: ٣٨) إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَتَعَلَّقُ بِخِيَارِ الشَّرْطِ لَا بِخِيَارِ الْعَيْبِ، وَمُحْمَلُ الْحَدِيثِ مَا إِذَا اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّحْفِيلَ وَالتَّصْرِيحَ لِبَيَانِ السَّبَبِ الدَّاعِي إِلَى الْخِيَارِ، فَكَانَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِاشْتِرَاطِهِ ذَلِكَ، لَا لِعَيْبِ التَّصْرِيحِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ قَبِلَ الْخِيَارَ فِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ فِي الْمَتْنِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، مَعَ أَنَّ الْخِيَارَ الْعَيْبِ لَا يَتَقَيَّدُ بِمُدَّةٍ، وَإِنَّمَا يَتَقَيَّدُ بِهَا خِيَارُ الشَّرْطِ، فَتَبَيَّنَ مِنْهُ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا يَتَحَدَّثُ عَنِ الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارِ، وَأَمَّا تَضْمِينُ اللَّبَنِ بِالتَّمْرِ أَوْ الطَّعَامِ، فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ الصَّلَاحِ لَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ.

وَأَجَابَ شَيْخُ مَشَائِخِنَا الْأَنْوَرِ رحمته الله فِي فَيْضِ الْبَارِي (٣: ٢٣١) بِأَنَّ الْحَدِيثَ مُحْمَلٌ عَلَى الدِّيَانَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّصْرِيحَ خَدَاعٌ، فَيَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ دِيَانَةُ أَنْ يَقْبَلَ الْمُشْتَرِي لَاسْتِدْرَاكَ خَدَاعِهِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا فِي مَبْحَثِ تَلْفِي الْجَلْبِ أَنَّ الْخَادِعَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفَسْخُ دِيَانَةً، وَقَدْ صَرَحَ بِهِ الشَّامِيُّ فِي أَوَاخِرِ الْبَيْعِ الْمَكْرُوهِ وَابْنُ الْهَمَامِ فِي أَوَائِلِهِ وَأَوَائِلُ بَابِ الْإِقَالَةِ (٥: ٢٤٦)، فَالْحَنْفِيَّةُ يَعْمَلُونَ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى وَجْهِ الدِّيَانَةِ لَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ، ثُمَّ التَّضْمِينُ بِالتَّمْرِ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ يَكُونُ مَصَالِحَةً أَيْضًا.

وشرح شيخنا العلامة العثماني والتهانوي رحمتهما الله هذا الحديث بكلام متين جداً، فلنحكه عن إعلاء السنن (١٤: ٥٣) بلفظه، قال:

«لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ هُوَ عَارِفٌ بِالسَّيْرِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِهِ فِي فَصْلِ الْخُصُومَاتِ كَانَتْ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ، وَبَعْضُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَصَالِحَةِ، كَمَا قَالَ رحمته الله لَكُعْبِ بْنِ مَالِكٍ حِينَ تَفَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرْدٍ دِينَاً كَانَ عَلَيْهِ، وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا: «ضَعْ مِنْ دِينِكَ هَذَا، أَيُّ الشَّطْرِ»، وَكَمَا قَالَ لِلزَّبِيرِ حِينَ تَخَاصَمَ هُوَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شَرَاحِ الْحَرَّةِ: «اسْقِ يَا زَبِيرُ! ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ، وَإِذْ لَمْ يَرْضَ بِهِ الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، قَضَى يَقْضَاهُ آخِرُ وَقَالَ: اسْقِ يَا زَبِيرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْقَضَاءَ الْأَوَّلَ كَانَ قَضَاءَ الْمَصَالِحَةِ، وَالْقَضَاءَ الثَّانِي كَانَ قَضَاءَ الْحُكْمِ. فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَقْضِيَّتَهُ كَانَتْ عَلَى وَجْهِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ

الْعَقْدِيِّ). حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شاةً

يحمل الحديث على قضاء المصالحة. وحيث يحتمل أن يكون وقع هذا القضاء في قضية خاصة، بأن ادعى رجل من رجل أنه باع منه محفلة، وقضى له رسول الله ﷺ بالرد وقضى عليه بصاع الثمر، لأنه كان استهلك من لبن البائع ما كان قيمته صاعاً من الثمر، وفهم منه الراوي أنه قانون لكل من يشتري مصراً ورواه بالعموم».

ثم ذكر احتمالاً آخر، وهو أن النبي ﷺ حكم بذلك مرة من حيث كونه سلطاناً لرفع النزاع من بين التجار، ولعنهم من التدليس بالتحفيل ونحوه، والظاهر أن الحكم حين وروده وقع عاماً، ولكنه لم يكن من حيث التشريع، بل من حيث السياسة والسلطنة لرفع النزاع، ثم قال شيخنا العثماني رحمه الله: «ومقتضى ذلك أن يجوز للإمام أحياناً أن يأمر أهل السوق بمقتضى هذا الحديث، ويقضي به بينهم إذا رأى المصلحة فيه، والنزاع غير مرتفع إلا به، لم أره صريحاً، ولكنه مقتضى القواعد، فقد أجازوا قسمة الغنائم في دار الحرب، مع أن المذهب خلافه، إذا رأى الإمام حاجة الغانمين إليها، فكذلك هذا» ثم ذكر كلام ابن القيم رحمه الله في باب السلب للقتيل، ونصه ما يلي:

«وما أخذ النزاع أن النبي ﷺ كان هو الإمام، والحاكم، والمفتي، وهو الرسول فقد يقول الحكم بمنصب الرسالة، فيكون شرعاً عاماً إلى يوم القيامة، كقوله: من أحدث في أمرنا هذا فهو رد، وقد يقول بمنصب الفتوى كقوله لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان، وقد شكت إليه شح زوجها: خذي ما يكفيك ولولدك بالمعروف، فهذه فتياً، لا حكم، إذ لم يدع بأبي سفيان، ولم يسأله عن جواب الدعوى، وقد يقول بمنصب الإمامة، فيكون مصلحة للأمة في ذلك الوقت وذلك المكان وعلى تلك الحال، فيلزم من بعده من الأئمة مراعاة ذلك على حسب المصلحة التي راعاها النبي ﷺ زماناً ومكاناً وحالاً، ومن ههنا تختلف الأئمة في كثير من المواضع التي فيها أثر عن النبي ﷺ، كقوله: «من قتل قتيلاً فله سلبه»، هل قاله بمنصب الإمامة فيكون حكماً متعلقاً بالأئمة؟ أو بمنصب الرسالة والنبوة فيكون شرعاً عاماً، وكذلك قوله من أحيا أرضاً ميتة فهي له»^(١).

ثم قال شيخنا العثماني رحمه الله: «قلت: وكذلك قوله من اشترى مصراً فهو بخير النظرين قاله بمنصب الإمامة عند أبي حنيفة، فيكون متعلقاً بالأئمة، إن رأى الإمام المصلحة فيه أخذ به، وإلا لا، ولم يقله من حيث النبوة والرسالة حتى يكون شرعاً عاماً للأبد، ودليل ذلك كون الحديث وارداً على خلاف الأصول العامة التي دل عليها الكتاب والسنة في باب الضمان كذا في إعلاء السنن (١٤: ٥٥).

(١) كلام ابن القيم هنا مأخوذ من زاد العماد (٢: ١٩٤) في المسائل المستتبعة من غزوة حنين.

مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهذا من أقوى ما قيل من قبل الحنفية في هذا الباب وأوجهه، فأما التضمين بالصاع فالقلب يطمئن بأن ما قاله النبي ﷺ كان من حيث منصب إمامته، ولم يكن شرعاً عاماً، وأما ثبوت خيار الرد للمشتري ففي القلب منه شيء، ولا ينشرح الصدر بأنه لم يكن شرعاً عاماً، فإنه لا مخالفة للأصول الصحيحة في إثبات خيار المشتري ضد البائع الخادع، والتدقيق في تقسيم اللبن إلى ما كان وقت العقد وما حدث بعده، لا يبدو كافياً في صرف الحديث عن ظاهره، ولذلك يعجني قول الإمام أبي يوسف رحمته: «في الشاة المحفلة أخذ بالحديث وأقول بردها، وفيما سوى ذلك أخذنا بالقياس» حكاه السرخسي في المبسوط (١٣): (٣٨) ورحم الله امرأة هذان إلى الصواب، والله سبحانه أعلم.

٢٥ - (٥٠٠) - قوله: (فهو بالخيار ثلاثة أيام) به أخذ بعض الشافعية وقالوا: إن الخيار في المصراة يتقدر بثلاثة أيام، فليس له الردة قبل مضيتها، ولا إمساكها بعدها، فإن أمسكها بعد ذلك لم يكن له الرد وهو قول بعض الحنابلة، قالوا: هذه الأيام الثلاثة قدرها الشارع لمعرفة التصرية، فإنها لا تعرف قبل مضيتها، لأنها في اليوم الأول لبنيها لبن التصرية، وفي الثاني يجوز أن يكون لبنها نقص لتغير المكان واختلاف العلف، وكذلك في الثالث، فإذا مضت الثلاثة استبان التصرية، وثبت الخيار على الفور، ولا يثبت قبل انقضائها.

وقال أبو الخطاب من الحنابلة: متى ثبتت التصرية جاز له الرد قبل الثلاثة وبعدها، ولا يتقيد الخيار بمدة، وهو قول بعض المالكية أيضاً، قالوا: إنما ذكرت في الحديث ثلاثة أيام لكون العلم لا يحصل في الغالب إلا بها، فإن حصل العلم بها قبل الثلاثة ثبت الخيار: وإن لم يحصل إلا بعد ثلاثة أيام فلا وجه لمنع الخيار.

وهناك قول ثالث: وهو أن الخيار يستمر إلى ثلاثة أيام، فيجوز الرد في أثناءها متى ثبتت التصرية، ولكن لا يعدو هذا الخيار إلى ما بعد ثلاثة أيام، وهو قول ابن المنذر وابن أبي موسى، وبه أخذ أبو حامد من الشافعية، وحكى فيه نص الشافعي رحمته، وراجع لهذه الأقوال الثمغني لابن قدامة (٤: ١٣٩)، وفتح الباري (٤: ٣٠٣)، وشرح الأبي (٤: ١٨٧)، ويبدو أن هذا القول الأخير أقرب إلى لفظ الحديث، والله سبحانه أعلم.

قوله: (من طعام لا سمراء) السمراء الحنطة، كما وقع صريحاً في رواية ابن أبي شبة عن ابن سيرين، وفسر بعضهم الطعام بالتمر، فتطابق هذه الرواية سائر الروايات التي ذكر فيها التمر، ولما كان المتبادر من لفظ الطعام الحنطة نقاهها بقوله: «لا سمراء»، ويؤيده ما رواه ابن المنذر عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول: «لا سمراء تمر ليس ببر» ولكن يشكل عليه ما رواه الزوار من طريق أشعث بن عبيد الملك عن ابن سيرين، ولفظه: «إن ردها وبعدها صاع من بر لا سمراء» فحينئذ يكون المراد من البر الحنطة المعروفة، ومن السمراء حنطة مخصوصة وهي

٣٨١٢ - (٢٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ. إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا. وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ».

٣٨١٣ - (٢٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مِنَ النَّعَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

الشامية، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمرء الحنطة الشامية. وعليه فتخالف هذه الرواية سائر الروايات الأخرى التي تبين أن الواجب صاع من تمر، ويحتمل أن يكون رواية، رواه بالمعنى على ظنه وذلك أن لفظ (الطعام) يتبادر منه البر، فظن أنه البر فعبر به، وإنما كان لفظ الطعام في الحديث للتمر، لكونه غالب قوت أهل المدينة. ولكن يعكر عليه ما أخرجه أحمد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولفظه: «فإن ردها رد معها صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر» فإنه يقتضي التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر، إلا أن يقال: إن (أو) شك من الراوي، وليس للتخيير أو للتنوع. وأما ما رواه أبو داود عن ابن عمر بلفظ: «رد معها مثل أو مثلي لبنها قمحاً» ففي إسناده جميع بن عمير التميمي، ضعفه المحدثون واتهموه بالكذب، كما في التهذيب وغيره.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذه خلاصة ما ذكره الحافظ في الفتح للجمع بين هذه الروايات المتعارضة، ولا يخفى ما فيه من تكلف، والذي يظهر من اختلاف الروايات أن هذا التقدير ليس تشريعاً، وإنما هو تعبير عن قيمة اللبن المشروب، كما قال أبو يوسف، أو عما وقع عليه الصلح، كما قال أبو حنيفة رحمته الله، وقد ذكر الحافظ نفسه عن البغوي أن لا خلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى، وحكي عن الماوردي وجهين للشافعية فيما إذا عجز عن التمر، هل تلزمه قيمته ببلده، أو بأقرب البلاد التي فيها التمر، (فتح الباري ٤ : ٣٠٥) وذكر ابن قدامة أن الحنابلة يجب عندهم قيمة التمر إذا لم يوجد التمر.

وذهب مالك وبعض الشافعية إلى أن ذكر التمر في الحديث إنما جرى لكونه غالب قوت أهل البلد، فيجب في كل بلد صاع من غالب قوته، راجع مغني ابن قدامة (٤ : ١٣٦)، والأبي (٤ : ١٨٧). فظهر أن الفقهاء جميعاً لم يأخذوا بكون صاع التمر تقديراً أبدياً، فمنهم من حملة على غالب قوت البلد، ومنهم من حملة على قيمة التمر إذا لم يوجد التمر، فالأحسن ما قاله الحنفية إنه ليس تقديراً شرعياً، وإنما المراد منه قيمة اللبن، أو ما وقع عليه الصلح، وعلى هذا تنطبق الروايات جميعاً، والله سبحانه أعلم.

٢٧ - (٠٠٠) - قوله: (من اشترى من الغنم) تمسك بظاهره بعض العلماء، فقالوا: إذا اشترى غنماً أكثر من واحد ووجد جميعها مصراً لا يرد معها إلا صاعاً، فالصاع عندهم ضمان

٣٨١٤ - (٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقْحَةً مُصْرَاءَ أَوْ شَاةَ مُصْرَاءَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا. إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ ثَمَرٍ».

عام سواء كانت الشاة واحدة أو أكثر، وهو قول بعض المالكية والشافعية. وخالفهم آخرون، فقالوا: يرد مع كل مصراة صاعاً على حدة، لعموم قوله ﷺ: «من اشترى مصراة» فإنه يوجب لكل مصراة صاعاً، وأما حديث الباب فأجاب عنه ابن قدامة في المغني (٤: ١٤١) بأن الضمير في قوله: «ردّها» يعود إلى الواحدة.

ثم قال الحافظ في الفتح (٤: ٣٠٩) «وعن أكثر المالكية: يرد عن كل واحدة صاعاً، حتى قال المأزري: من المستبشع أن يغرم متلف لبن ألف شاة كما يغرم متلف لبن شاة واحدة، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع، فجعل حداً يرجع إليه عند التخاصم، فاستوى القليل والكثير، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافاً متبايناً، ومع ذلك فالمعتبر الصاع، سواء قل اللبن أو كثر، فكذلك هو معتبر سواء قلت المصراة أو كثرت». قال العبد الضعيف عفا الله عنه: قد اعترف الحافظ هنا أن هذا التقدير لقطع النزاع، فالأحسن أن يقال إنه ليس بتقدير شرعي، وإنما هو على وجه المصالحة لرفع النزاع، كما قال به الحنفية، فيسع للإمام أن يقرر غير الصاع حسب أحوال زمانه ومكانه لرفع النزاع على وجه المصالحة، والله سبحانه أعلم.

٢٨ - (٠٠٠) - قوله: (لِقْحَةُ مُصْرَاءَ) اللقحة: الناقة الحلوب، فظهر أن الناقة المصراة حكمها حكم الشاة، واتفق العلماء على ذلك، ثم اختلفوا فيما عداهما، فقال داود الظاهري: يقتصر هذا الحكم على الناقة والشاة فقط، ولا يعدو إلى غيرهما، وقال جمهور أهل العلم: إن الحكم يعم كل نوع من بهيمة الأنعام، وسواء فيه البقر والجاموس، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: لا يتعدى الحكم إلى مصراة من غير بهيمة الأنعام كالآتان والفرس، وهو قول بعض الشافعية والراجح في مذهب أحمد، وقال بعضهم: يتعدى الحكم إلى كل مصراة، ولو من غير بهيمة الأنعام، حتى في الأمة والآتان والفرس، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وبه قال ابن عقيل من الحنابلة، إلا أن الحافظ صحيح أنه لا يرد عوض اللبن في الجارية والآتان والفرس. وإنما فرق أكثر الحنابلة وبعض الشافعية بين الأنعام وغيرها ولم يثبتوا الخيار في غير الأنعام، لأن لبنها لا يعتاض عنه في العادة، ولا يقصد قصد لبن بهيمة الأنعام. راجع المغني لابن قدامة (٤: ١٤١)، وفتح الباري (٤: ٣٠٢) في أول باب النهي للبايع أن لا يحفل بالإبل إلخ.

قوله: (فهو بخير النظريين) واختلف القائلون بالخيار في عدة تفاصيله: منها لو كان المشتري عالماً بالتصرية هل يثبت له الخيار؟ فيه وجه للشافعية، والراجح عند الجمهور أنه لا

(٨) - باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض

٣٨١٥ - (٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

خيار حينئذ، كما صرح به الأبى المالكي والحافظ في الفتح، واستدل له بما أخرجه الطحاوي من طريق عكرمة عن أبي هريرة، وفيه: «من اشترى مصراة ولم يعلم أنها مصراة إنخ؛ ثم لو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرته، هل له الرد فيه؟ فيه وجه لهم (أي: للشافعية) أيضاً، خلافاً للمخالفة في المسألتين، فإنهم لا يشتون الخيار في الصورتين لعدم الغبن والمضرب.

ومنها: لو تحفلت الشاة بنفسها، أو صررها المالك لنفسه، ثم بدا له فباعها، من غير قصد الخداع هل يثبت فيه ذلك التحكم؟ فمن نظر إلى المعنى أثبت له لأن العيب يثبت الخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع، ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده، وهو حالة العمد، وعند كل من الشافعية والمالكية فيه أقوال، كما في الأبى.

ومنها: لو اشترى غير مصراة، ثم اطلع على عيب بها بعد حليها، فقد نص الشافعي على جواز الرد مجاناً، لأنه قليل غير معتنى بجمعه، وقيل: يرد بذل اللبن كالمصراة، وقال البخوي: يرد صاعاً من تمر، راجع لكل ذلك المغني لابن قدامة (٤: ١٣٥ إلى ١٣٩)، وفتح الباري (٤: ٣٠٨ و ٣٠٩). وأما الحنفية فلا ترد عندهم الشاة بعيب بعد الحلب لحدوث زيادة منفصلة متولدة، وهي تمنع الرد عندهم كما أسلفنا، وإنما يرجع فيه المشتري بنقصان قيمته، والله سبحانه أعلم.

(٨) - باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض

٢٩ - (١٥٢٥) - قوله: (عن ابن عباس) أخرجه البخاري في البيوع، باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، وباب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع ما ليس عندك، وأبو داود في الإجارة، باب بيع الطعام قبل أن يستوفي (رقم: ٣٤٩٦ و ٣٤٩٧) والنسائي، في البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يستوفي، والترمذي في البيوع، باب كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه، وأحمد في مسند ابن عباس (١: ٢٥٢ و ٢٧٠ و ٢٨٥).

قوله: (حتى يستوفيه) المعروف أن الاستيفاء والقبض بمعنى واحد، ولفق بعضهم بينهما لغة بأن الاستيفاء ينحقق بمجرد الاكتيال أو الاتزان أو العد، ولا يلزمه قبض المشتري، وأما القبض فهو أن يأتي الشيء في حرزه وضماته، كذا يظهر من كلام الحافظ في الفتح (٤: ٢٩٣)، ولا خلاف في أن الاستيفاء ههنا بمعنى القبض، وقد صرح به في الرواية الآتية وفي رواية إسماعيل عند البخاري.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

قوله: (وأحسب كل شيء مثله) يعني مثل الطعام في بطلان البيع قبل قبضه، فيحرم بيع كل شيء قبل قبضه، طعاماً كان أو غيره، وفي المسألة أقوال تالية؛

الأول: قال عثمان البتي: يجوز بيع كل شيء قبل قبضه، وقال ابن عبد البر: هذا قول مردود بالسنة والحجة المجمعة على الطعام، وأظنه لم يبلغه هذا الحديث، ومثل هذا لا يلتفت إليه، كذا في المغني لابن قدامة (٤: ١١٣).

الثاني: قال الشافعي ومحمد بن الحسن من الحنفية: يحرم بيع كل شيء قبل قبضه، طعاماً كان أو غيره، منقولاً كان أو غير منقول، وهو ظاهر قول ابن عباس رضي الله عنه وهو رواية ابن عقيل عن أحمد كما في المغني.

الثالث: قال أحمد بن حنبل في أظهر روايته: إنما يختص النهي بالطعام، فلا يجوز بيعه قبل قبضه، ويجوز فيما سواه، كما حققه ابن قدامة.

الرابع: قال مالك رحمته الله: إنما يمتنع البيع قبل القبض في المكيل والموزون، من الطعام خاصة، وقال سحنون وابن حبيب من المالكية: إنه ممتنع في كل مكيل أو موزون أو معدود، ثم هل يختص بالطعام أو بالربويات عندهم؟ فيه قولان حكاهما الأبي.

الخامس: قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: يمتنع البيع قبل القبض في سائر المنقولات، ويجوز في العقار الذي لا يخشى هلاكه، كما في فتح القدير (٥: ٢٦٦).

استدل الحنابلة بحديث الباب على أن النهي مقصور على الطعام، لأن النبي ﷺ نص فيه على الطعام، واستدلوا أيضاً بما روي عن ابن عمر قال: «كنت أبيع الإبل بالبيع بالدنانير، وأخذ مكانها الورق، وأبيع بالورق، وأخذ مكانها الدنانير فأتيت النبي ﷺ فسألت عن ذلك، فقال: لا بأس به بالقيمة» أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد وابن حبان والحاكم من طريق سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر، ولم يرفعه عنه إلا سماك بن حرب، كما في التلخيص الحبير لل حافظ (٣: ٢٥ و ٢٦) باب القبض وأحكامه (رقم: ١٢٠٤). ووجه الاستدلال منه على ما بينه ابن قدامة، أنه تصرف في الثمن قبل قبضه، وهو أحد العوضين، فلو جاز بيع الثمن قبل قبضه جاز بيع المبيع قبل قبضه أيضاً، إلا في الطعام فإنه ورد فيه النهي نصاً.

وهذا الاستدلال غير ناهض على الشافعية والحنفية، لأنه ليس بيعاً للثمن، وإنما هو استبدال للثمن بغيره قبل القبض، ونحن نقول بجوازه، لأنه لا غرر فيه للاتساع بالهلاك لعدم تعيينه بالتعيين، وإنما الكلام في بيع المبيع فإنه ممكن الهلاك، وسيأتي في دلائل الشافعية ما يدل عموم النهي عنه. واستدل ابن قدامة أيضاً بحديث ليلة البعير عن جابر رضي الله عنه فإن النبي ﷺ اشتراه من جابر، ثم وهبه له قبل أن يقبضه، وليس فيه حجة لهم خلاف محمد ﷺ فإنه يفرق بين البيع

٣٨١٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح

والهبة، ويقول: إن هبة المبيع جائزة قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل قبضه، كما في فتح القدير (٥: ٢٦٤)، وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فالحبة عندهم كالبيع، والجواب من قبلهم عن حديث البعير أن النبي ﷺ إنما وهبه البائع قبل قبضه، وذلك يجوز، لأنه هبة للثمن حقيقة وليس هبة للمبيع، وإنما الكلام في هبة المبيع لغير البائع قبل قبضه.

وأما الشافعي ومحمد وابن عقيل ومن وافقهم في تعميم النهي، فاستدلوا بالدلائل الآتية.

١ - أخرج أبو داود (رقم: ٣٣٥٦) عن ابن عمر قال: «ابتعت زيتاً في السوق، فلما استوجبه لقيني رجل فأعطاني به ربحاً حسناً، فأردت أن أضرب على يده، فأخذ رجل من خلفي بذراعي، فالتفت، فإذا زيد بن ثابت، فقال: لا تبعه حيث ابتعته، حتى تحوزه إلى رحلك، فإن رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم» فقد عمم هذا الحديث الحكم في سائر السلع، ولم يقصره على الطعام، وتكلموا في إسناد هذا الحديث بأن فيه محمد بن إسحاق، ولكن قال صاحب التنقيح: «سنده جيد، وابن إسحاق صرح فيه بالتحديث» كما في فتح القدير (٥: ٢٦٤)، وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه (٢: ٤٠) وأقره عليه الذهبي.

٢ - عن حكيم بن حزام قال: «قلت: يا رسول الله! إنني أبتاع هذه البيوع، فما يحل لي منها وما يحرم علي؟ قال: يا ابن أخي، لا تبعن شيئاً حتى تقبضه» وفي رواية أبان: «إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه» هذا اللفظ للبيهقي في سننه (٥: ٣١٣)، وقال: «هذا إسناد حسن متصل» وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده (٣: ٤٠٢)، وفيه تعميم الحكم لكل شيء، وأعله بعد الله بن عصمة، لكن قال ابن القيم في تهذيب السنن (٥: ١٣١): «هذا إسناد على شرطهما، سوى عبد الله بن عصمة، وقد وثقه ابن حبان، واحتج به النسائي» وقال صاحب التنقيح: «فيه عبد الله بن عصمة، وهو الجسمي حجازي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبد الحق في أحكامه بعد ذكر هذا الحديث: عبد الله ابن عصمة ضعيف جداً، وتبعه على ذلك ابن القطان، وكلاهما مخطيء في ذلك، وقد اشتبه عليهما عبد الله بن عصمة هذا بالنصيبي أو غيره ممن يسمي عبد الله بن عصمة» كذا في نصب الراية للزيلي (٤: ٣٣).

٣ - عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك» أخرجه الترمذي في باب كراهية بيع ما ليس عنده، وقال: هذا حديث حسن صحيح، فنهى فيه^(١) رسول الله ﷺ عن ربح ما يضمن، والبيع

(١) وكذا في قوله ﷺ: (الغنم بالغرم) وهو متواتر معنى كما في بذل المجهود (ج: ٤) (في بحث المصراة)

وكذا في قوله ﷺ: (الخراج بالضمن).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (وَهُوَ الثَّوْرِيُّ). كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

قبل القبض يتضمنه، لأن المبيع لا يأتي في ضمان المشتري حتى يقبضه، فإن باعه قبل ذلك بالربح كان ذلك ربحاً لما لم يتضمنه، وهذه العلة تعم الطعام وغيره.

وبعين هذه الدلائل الثلاثة يستدل أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى، غير أنهما يستثنيان العقار من عموم النهي، لأن علة النهي منتفية فيه، فإن الحديث الأخير - حديث عبد الله بن عمرو - دل على أن العلة في النهي عن بيع المبيع قبل القبض هي أنه يستلزم ربح ما لم يضمن، وإنما يضمن الإنسان ما يخاف فيه الهلاك، وأما العقار فلا يخشى فيه ذلك إلا نادراً، حتى لو كان العقار على شط البحر أو كان المبيع علواً لا يجوز بيعه قبل القبض، كما في فتح القدير (٥: ٢٦٦) لأن الهلاك فيه غير نادر. وقال صاحب الهداية: «لهما (يعني في جواز بيع العقار قبل قبضه) أن ركن البيع صدر من أهله في محله، ولا غرر فيه، لأن الهلاك في العقار نادر، بخلاف المنقول، والغرر المنهي عنه غرر انفساخ العقد، والحديث معلول به بدلائل الجواز» وقال ابن الهمام تحت: «والحديث معلول به أي بغير الانفساخ، والدليل عليه أن التصرف الذي لا يمنع بالغرر نافذ في المبيع قبل القبض، وهو العتق، والتزوج عليه، وبه ظهر فساد قولهم إن تأكد الملك بتأكد السبب، وذلك بالقبض، لأن العتق في استدعاء ملك تام فوق البيع، ويجوز في المبيع قبل القبض العتق، وإنما قلنا: التزوج لا يبطل بالغرر لأنه لو هلك المهر المعين لزم الزوج قيمته، ولم ينفخ النكاح».

ثم إن في النهي عن البيع قبل القبض حكماً بالغة: فمنها ما ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى في تهذيب السنن (٥: ١٣٧): «فمن محاسن الشريعة الكاملة الحكمة منع المشتري من التصرف فيه حتى يتم استيلائه عليه، وينقطع عن البائع وينقطع عنه، فلا يطمح في الفسخ والامتناع من الإقباض، (إذا رأى المشتري قد ربح فيه، وبغره الربح وربما أفضى إلى التحيل على الفسخ، ولو ظلماً، وهذا من المصالح التي لا يهملها الشارع، حتى إن من لا خبرة له من التجار بالشرع يتحرى ذلك ويقصده، لما في ظنه من المصلحة، وسد باب المفسدة».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وقد ظهرت في زماننا حكمة أخرى لهذا الحكم، وهي أن البيع قبل القبض في زماننا يحدث غلاء في السوق، وكثيراً ما يفعله تجار زماننا في التجارة الدولية، فنشاهد اليوم أن الباطنة تجري بالبضائع من اليابان مثلاً، فيبيعه الذي يصدره إلى غيره، ثم هو إلى ثان، والثاني إلى ثالث، وهكذا، فتجري البضاعة الواحدة ببيعات ربما تجاوز عشرة، وكل ذلك قبل وصول الباطنة إلى الميناء، وينتج ذلك أن البضاعة التي كانت قيمتها بضع ربيات في اليابان، لا تصل إلى سوق بلادنا إلا بعد ما تصير قيمته مائة أو أكثر، لأن كل تاجر يشتريها قبل الوصول يبيعها بربح إلى غيره، وتصير الأرباح كلها بأيدي تجار معدودين، ويصير

٣٨١٧ - (٣٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ). أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَخْبِسُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.

٣٨١٨ - (٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ) عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ». فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتْبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مُرْجَأٌ.

٣٨١٩ - (٣٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقُعَيْبِيُّ. حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

الغلاء نصيب العامة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، ولو أنهم عملوا بأمر النبي ﷺ لم يبيعوا البضائع حتى تصل إلى البلاد، وحتى يقبضها البائع، فتقل الأرباح المتوسطة، وترخص الأثمان في السوق.

٣١ - (٥٠٠) - قوله: (ألا تراهم يتبايعون بالذهب) إلخ بيان لسبب النهي عن البيع قبل القبض، وحاصله أن البيع قبل القبض يتضمن بيع الذهب بالذهب متفاضلاً، وذلك أن الرجل إذا اشترى طعاماً بمائة دينار مثلاً، ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام، ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضها، والطعام في يد البائع، فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً، لأنه أدى إلى البائع الأول مائة دينار، ولم يأخذ الطعام في عوضه، بل أخذ مائة وعشرين ديناراً من المشتري الثاني عوضاً عما أدى إلى البائع الأول، وهذا التفسير لقول ابن عباس مأخوذ من كلام الحافظ في فتح الباري (٤: ٢٩٢).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن هذا التعليل اجتهد من ابن عباس على ما يظهر، وإنما العلة المنصوصة في ذلك ما روينا في حديث عبد الله بن عمرو ؓ، وهو أن البيع قبل القبض يتضمن ربح ما لم يضمن، فلا يرد على الحنفية أن العلة التي ذكرها ابن عباس تشمل العقار أيضاً، والله أعلم.

قوله: (والطعام مرجأ) يعني: مؤخر، والمراد أن الطعام لما سقط من اليقين لكونه مرجأ، صار ذلك مبادلة الذهب بالذهب متفاضلاً، أو مؤجلاً، كما قدمنا شرحه.

٣٨٢٠ - (٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ. فَيَبِّعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِإِتْقَانِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَاءُ فِيهِ. إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ. قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ.

٣٨٢١ - (٣٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافاً. فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ.

٣٣ - (١٥٢٧) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي، وباب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، وباب بيع الطعام قبل أن يقبض، وباب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، وفي المحاربين، باب كم التعزير والأدب، وأخرجه مالك في البيوع، باب العينة وما شابهها، وأبو داود في البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى، والنسائي في البيوع، باب النهي عن بيع ما اشترى من الطعام بكيل حتى يستوفى، وباب بيع ما يشتري من طعام جزافاً قبل أن ينقل من مكانه، وأحمد في مسند ابن عمر (٢: ٢٢، ٦٣ و ٦٤).

قوله: (إلى مكان سواه) ظاهره أن مجرد قبض المشتري المبيع لا يكفي لجواز بيعه، بل يجب أيضاً أن يحوله إلى مكان آخر، ولكن قال العيني في العمدة (٥: ٤٨٧) إن الإيواء المذكور في الحديث (يعني: نقل المبيع من مكان المبيع إلى غيره، وقد عبر عنه بالإيواء إلى الرحال في بعض الروايات كما سيأتي) عبارة عن القبض. وقد صرح الحافظ في الفتح (٤: ٢٩٣) أن الجمهور لم يقبلوا جواز البيع بالإيواء إلى الرحال، لأنه خرج في الحديث مخرج الغائب، فنحصل منه أن المقصود أن لا يبيع المشتري ما اشتراه إلى غيره حتى يقبضه فإن قبضه جاز له البيع، سواء نقله إلى مكان غيره أو لم ينقل، وقد اتفق عليه العلماء.

(١٥٢٧) - قوله: (جزافاً) هو بكسر الجيم مصدر من جازف يجازف، وقيل: هو بضم الجيم، وقيل: بفتحها، ولكن الكسر أفصح وأقيس، ومعناه الشراء بدون كيل أو وزن. وأصله من لفظ الفارسية: «جَازَف» ومن ثم جعله بعضهم مضموم الجيم، لأن الكاف الفارسية في أصل الكلمة مضمومة، ولكنهم بعد ما عربوه وبنوا منه فعلاً أجروا فيه القياس الصرفي وهو كسر الجيم، فصار أفصح، كما يظهر من تاج العروس للزبيدي.

ثم قد اتفق الجمهور على أن ذكر الجراف في الحديث بيان للواقع، وليس قيداً لحرمة البيع قبل القبض، فيحرم البيع قبل القبض فيما بيع مكايلاً أو موازنة، كما يحرم فيما بيع مجازفة، لأن

٣٨٢٢ - (٣٥) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ. عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ».

٣٨٢٣ - (٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ. وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

٣٨٢٤ - (٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ.

٣٨٢٥ - (٣٨) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا ابْتَاَعُوا الطَّعَامَ جَزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ. وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ.

أنفاظ الحديث في الروايات السابقة عامة تشمل المجازفات والمكايلات جميعاً، ولأنه قد روي عن ابن عمر هذا الحديث بلفظ: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه» أخرجه أبو داود والنسائي، وسكت عليه أبو داود، والمنذري في تلخيصه (٥: ١٣٨)، رقم: (٣٣٤٩). فقد جاء فيه التنصيص على أن بيع المكيل قبل القبض حرام أيضاً، فبين أن ذكر الجزاف في حديث الباب ليس قيداً للحكم، وإنما لبيان ما كانوا يفعلونه في الغالب.

ودل هذا الحديث بإشارته على جواز البيع مجازفة، لأن الحديث لم ينه عن المجازفة، وإنما وقع النهي عن بيع المبيع قبل قبضه، وقد اتفق جمهور العلماء على جواز أصل المجازفة في البيع، على اختلاف بينهم في تفاصيلها. أما الحنفية فجواز المجازفة عندهم مقيد بغير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها، فأما الأموال الربوية فلا يجوز فيها المجازفة إذا بيعت بجنسها، لأنه يحتمل التفاضل، وهو ربا، وعدم الجواز في الأموال الربوية مقيد أيضاً بما يدخل تحت الكيل منها، وأما ما لا يدخل تحت الكيل، كحفنة بحفنتين، فيجوز، إلا ما روي عن محمد أنه كره الثمرة بالثمرتين وقال: ما حرم في الكثير حرم في القليل، راجع فتح القدير (٥: ٨٦).

٣٨ - (٥٠٠) - قوله: (يضررون) يعني يعزرون على مخالفتهم لحكم الشرع في بيعهم قبل القبض، قال الحافظ في كتاب المحاريب من الفتح (١٢: ١٥٩): «ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعي، فتعاطي العقود الفاسدة بالضرب، ومشروعية إقامة المحتسب في

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

٣٨٢٦ - (٣٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ: قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ».

الأسواق، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد العلم به.

٣٩ - (١٥٢٨) - قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث مما انفرد مسلم بإخراجه من بين الأئمة الستة، وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ بلاغاً، في البيوع، باب العينة وما يشبهها، وأحمد في مسند أبي هريرة (٣: ٣٢٩ و ٣٣٧ و ٣٤٩).

قوله: (فلا يبيعه حتى يكتاله) وهذا إذا اشتراه مكايلاً، فأما إذا اشتراه مجازفة فلا يجب الاكتيال، وإنما يجب قبض المشار إليه فقط.

ثم لو كالة البائع بعد البيع بحضرة المشتري فالصحيح أنه يكفي عن اكتيال المشتري، ويجوز له التصرف فيه بعد قبضه من بيع أو هبة أو نحوه كما في الهداية. وقال بعض العلماء الحنفية: لا يكفي ذلك عن اكتيال المشتري، بل يجب عليه أن يكتاله مرة ثانية لنفسه، وقبل ذلك لا يجوز له التصرف فيه، واستدلوا بما أخرجه ابن ماجه وابن أبي شيبه وإسحاق عن جابر أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان: صاع البائع وصاع المشتري»، وأعل هذا الحديث بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولكنه متلقى بقول المجتهدين.

ولكن الصحيح أن مراد الحديث بجريان الصاعين أن لا يبيع أحد ما اشتراه حتى يكتاله، فيجب الكيل على البائع أولاً لنفسه إذا كان ابتاعه مكايلاً، ثم يجب الكيل على المشتري منه إذا ابتاعه مكايلاً كذلك، فتعدد الكيل إنما هو باعتبار الصفقتين، وليس مراد الحديث أن يجري الصاعان في صفقة واحدة. وإنما اشترط الاكتيال على المشتري لكونه من تمام القبض في المكيل والموزون إذا وقع البيع مكايلاً، فلا يجوز التصرف فيه بالبيع ونحوه قبل الكيل أو الوزن.

ويدل على هذا المعنى ما أخرجه البزار عن أبي هريرة ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الطعام حتى يجري فيه الصاعان: صاع البائع والمشتري، فيكون لصاحبه الزيادة وعليه نقصان» ذكره الزيلعي في نصب الراية، والحافظ في الدراية، وقال: إسناده جيد. وهذا يدل على أن العلة في النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، إنما هو امتياز حق البائع عن حق المشتري، وبالعكس. وذلك يحصل بصاع واحد إذا كان بحضرة المشتري، وإنما يجب تعدد الصاعين عند تعدد الصفقتين، والله أعلم.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «مَنِ اتَّبَعَ».

٣٨٢٧ - (٤٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ التَّمَحُزُومِيُّ. حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُفْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ:

ثم قد ذكر النابختي في العناية (٥ : ٢٦٧) ما ملخصه أن من اشترى المكيل والموزون وأراد التصرف فإن ذلك على أربعة أقسام:

الأول: أنه اشترى مكايلة وباع مكايلة، فحينئذ يجري فيه الصاعان، صاع المشتري الأول لنفسه وصاع المشتري الثاني لنفسه، لأنه يحتمل أن يزيد على المشروط، وذلك للبائع، والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه.

والثاني: أنه اشترى مجازفة وباع كذلك، وحينئذ لا حاجة فيه إلى الكيل لعدم الافتقار إلى تعيين المقدار.

الثالث: أنه اشترى مكايلة وباع مجازفة، وحينئذ يحتاج المشتري الأول إلى الكيل ولا يحتاج الثاني.

الرابع: أنه اشترى مجازفة وباع مكايلة، وحينئذ لا يحتاج المشتري الأول إلى الكيل ويحتاج الثاني. ثم ليعلم أن ما ذكرناه من أن كيل البائع بحضرة المشتري يكفي عن اكتيال المشتري، إنما هو فيما إذا كان الكيل بعد البيع، فأما قبل البيع فلا، فقد صرح ابن الهمام أن الطعام لو كيل بحضرة الرجل، ثم اشتراه في المجلس، ثم باعه مكايلة قبل أن يكتبه بعد شرائه لا يجوز هذا البيع (يعني الثاني) سواء اكتاله للمشتري منه أو لا، لأنه لما تم يكتل بعد شرائه هو لم يكن قابضاً، فبيعه بيع ما لم يقبض، فلا يجوز، راجع فتح القدير (٥ : ٢٦٩) وراجع أيضاً إعلال السنن (١٤ : ١٧٦ إلى ١٨٢) باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، تجد فيه بحثاً مبسوطاً في المسألة.

ومال شيخ مشايخنا الأنور رحمته إلى أنه لا يجب تعدد الكيلين في الصفقتين أيضاً فلو اشترى رجل طعاماً مكايلة، واكتاله بحضرة رجل يشاهده، ثم اشتراه ذلك الرجل منه، كفاه عن إعادة الكيل، لأن المطلوب كون المبيع معلوماً، وقد حصل، نعم إن كاله يستحب له ذلك. فلا حاجة إلى تعدد الكيل في الصفقتين أيضاً، فكان الشيخ رحمته حمل حديث ابن ماجه على الاستحباب، وراجع باب الكيل على البائع والمعطي من يبيع فيض الباري (٣ : ٣٢٠).

٤٠ - (٥٠٠) - قوله: (قال لمروان) يعني ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ذكره الحافظ فيمن له رؤية من الصحابة، كان يعد من الفقهاء وأخرج له البخاري في صحيحه، وكان كاتباً لبسندنا عثمان رضي الله عنه، وقصته في سبب قتله رضي الله عنه مشهورة والله أعلم بها، ثم شهد الجمل مع

أَحْلَلْتُ بَيْعَ الرِّبَا. فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَحْلَلْتُ بَيْعَ الصُّكَاكِ. وَقَدْ

عائشة رضي الله عنها، ثم صفين مع معاوية رضي الله عنه، ثم ولي إمرة المدينة لمعاوية رضي الله عنه، ثم لم يزل بها إلى أن أخرجهم ابن الزبير في أوائل إمرة يزيد بن معاوية، فكان ذلك من أسباب وقعة الحرة، وبقي بالشام إلى أن مات معاوية بن يزيد بن معاوية، فبايعه بعض أهل الشام في قصة طويلة، ثم كانت الوقعة بينه وبين الضحاك بن فيس وكان أميراً لابن الزبير فانتصر مروان وقتل الضحاك، واستولى له ملك الشام، ثم توجه إلى مصر فاستولى عليها ثم بغته الموت، فعهد إلى ولده عبد الملك، فكانت مدته في الخلافة قدر نصف سنة، ومات في شهر رمضان سنة خمس وستين، وراجع الإصابة (٣: ٤٥٥ و ٤٥٦) وصحته الآتية لعلها وقعت حينما تولى مروان إمرة المدينة لمعاوية رضي الله عنه، لأن أبا هريرة رضي الله عنه كان معه بالمدينة، والله أعلم.

قوله: (أحللت بيع الربا) وزاد أحمد قبله: «إن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها، فأذن لهم، فدخل أبو هريرة، فقال له: أذنت في بيع الربا» كذا في مسند أحمد (٣: ٣٢٩).

قوله: (أحللت بيع الصكاك) الصك في اللغة الكتاب، كما في القاموس، وهو معرب أصله بالفارسية: (چك) وكان يستعمل لكل كتاب فيه وعد بدين أو مال، وكانت الأرزاق تسمى صكاكاً، لأنها كانت تخرج مكتوبة، كما في تاج العروس (٧: ١٥٣)، وقال العلامة الباجي في المنتقى: «الصكوك الرقاق مكنوب فيها أعطيات الطعام وغيرها مما تعطيه الأمراء للناس، فمنها ما يكون بعمل كالأرزاق القضاة والعمال، ومنها ما يكون بغير عمل كالعطاء لأهل الحاجة» قلت: وهي التي سميت في الأزمنة المتأخرة براءات، قال الشامي في رد المحتار (٤: ١٧) «جمع براءة»، وهي الأوراق التي يكتبها كتاب الديوان على العاملين على البلاد بحفظ، كعطاء، أو على الأكابر بقدر ما عليهم، وسميت براءة لأنه يبرأ بدفع ما فيها».

وقد دل حديث الباب على حرمة بيع الصكاك لكونه بيعاً قبل القبض، أو بيع ما ليس عند الإنسان، ولأن العطاء لا يملكه صاحبه إلا بعد قبضه، وغاية ما في الباب أن يكون ديناً مستحقاً على بيت المال، وبيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز، وهو مذهب الحنفية، وقد صرح به الإمام محمد رضي الله عنه في موطنه (ص ٣٥٤ و ٣٥٥) وقد عقد له باباً وترجمه: «باب الرجل يكون له العطايا أو الدين على الرجل، فيبيعه قبل أن يقبضه» وذكر فيه حديث جميل المؤذن حيث قال لسعيد بن المسيب: «إني رجل اشتري هذه الأرزاق التي يعطيها الناس بالجار^(١)، فأبتاع منها ما شاء الله، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون عليّ ذلك الأجل» فقال له سعيد «أريد أن توفيهم

(١) أنجار مدينة بساحل البحر بينه وبين المدينة يوم ليلة، كان يجمع فيه الطعام، ثم يفرق على الناس بصكاك. كذا في التعليق الممجّد.

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى. قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانَ النَّاسَ، فَتَنَّى بَيْعَهَا.

من تلت الأرزاق التي اشترت؟ قال: «نعم» فنهاه عن ذلك. ثم قال محمد بن عيسى بعد نقل هذا الأثر: «قال محمد: لا ينبغي للمرجل إذا كان له دين أن يبيعه حتى يستوفيه، لأنه غرر، فلا يدري أ يخرج أم لا يخرج؟ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله». فبين منه أن مذهب الحنفية حرمة بيع الصكاك وبه صرح الحصكفي في الدر المختار، فقال: «بيع البراءات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح» ولكنه جوز بيع حفظ الأئمة، وفرق بين البراءات وبين حفظ الأئمة بما لم يتضح لي وجهه، ونقل ابن عابدين عن صاحب التمهيد قوله: «وحظ الإمام لا يملك قبل القبض فأني يصح بيعه؟» ثم أيده بقوله: «وأما بيع حظ الإمام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه» وكل ذلك يدل على أن الحنفية لا يجوز عندهم بيع الصكاك، وهو مفاد حديث الباب.

وأما الشافعية فيجوز عندهم بيع الصكاك، ولكن لا يجوز لمن اشتراها أن يبيعهما إلى ثالث قبل أن يقبض ما فيها، وتناول النووي رحمه الله حديث الباب بأنه محمول على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول، لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمتنع بيعه قبل القبض. وبذلك تناول البيهقي رحمه الله في سننه (٥: ٣١٤) حيث ذكر عن الشعبي رحمه الله أنه لم يكن يرى بأساً ببيع الرزق، ويقول: «لا يبيعه الذي اشتراه حتى يقبضه» ثم قال البيهقي: «وهذا هو المراد إن شاء الله بما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه» يعني به حديث حكيم بن حزام أنه ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه، فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرد عليه، وقال: لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا التأويل الذي اختاره البيهقي والنووي وغيرهما من الشافعية بعيد عن لفظ الحديث، فإنه قد روى أحمد في مسنده (٢: ٣٢٩): «إن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها، فأذن لهم» فإنه يدل على أن القضية كانت مع الذين خرجت الصكاك بأسمائهم، فأذن لهم مروان ببيعها، واعترض عليه أو هريرة رضي الله عنه، فظاهر حديث الباب صريح في تحريم بيع الصكاك مطلقاً عند أبي هريرة رضي الله عنه، وعليه عمل الحنفية رحمهم الله.

مبحث بيع الحقوق المجردة

ومما يقارب مسألة الباب مسألة بيع الحقوق المجردة، وأصبحت هذه المسألة لها أهمية كبيرة في عصرنا، فإن أنواعاً من بيع الحقوق شائعة اليوم، فلا بد من معرفة حكمها الشرعي، وقد ذكر الفقهاء أن بيع الحقوق المجردة، أو الاعتياض عنها لا يجوز، ثم قد أجاز بعضهم

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

الاعتياض عن بعض الحقوق، واستثنوها من القاعدة العامة، وطالما مكثت أفكر في عبارات الفقهاء في هذا الباب، وأبحث عن كلمة الفصل فيه، فلم أظفر بما تنتفع به المسألة، فإن أنواع الحقوق كثيرة، وعبارات الفقهاء فيها مختلفة، ولم أجد كلمة جامعة تشمل جميع أنواع الحقوق، ثم تلخص لي أن هناك أربعة أنواع للحقوق، لا ينبغي أن يلتبس بعضها ببعض:

١ - الحقوق الشرعية: وهي الحقوق التي ثبتت من الشارع، ولا مدخل فيها للقياس ولا تنتقل ممن ثبت له إلى غيره مثل حق الشفعة، وحق الولاء، وحق النسب، وحق القصاص، وخيار المخيرة، وحق الطلاق، وما إلى ذلك، فجملة الكلام في مثل هذه الحقوق أنه لا يجري فيها البيع ولا الانتقال من رجل إلى آخر بعوض أو بغير عوض، ولكن تجري في بعضها المصالحة على مال فيجوز الصلح من دم العمد بمال، ويجوز التخارج في الميراث، ويجوز الطلاق على مال. ولكن لا يجوز لأحد أن يبيع حقه من غيره بمعنى أن ينقل حقه إلى غيره بطريق البيع. ومأخذ هذا الحكم نهيه ﷺ عن بيع الولاء وهبته، وقد مر في كتاب العتق.

٢ - حقوق استيفاء المال: وهي الحقوق التي تثبت لصالحها بعقود يعقدها هو أو غيره، مثل رجل باع شيئاً، فثبت له حق استيفاء الثمن، أو أقرض أحداً، فثبت له حق استيفاء الدين، أو أعلنت الحكومة له بجائزة، فثبت له حق استيفائها، فيبيع مثل هذه الحقوق ليس بيعاً للحقوق في الحقيقة، وإنما هو بيع لمال يتعلق به ذلك الحق، وإنه لا يجوز عند الحنفية رحمهم الله تعالى لكونه بيع الدين من غير من عليه الدين، أو لكونه بيع ما ليس عند الإنسان، ويدخل في هذا القسم بيع العطايا والأرزاق والبراءات وبيع حظوظ الأثمة، وبيع الجامكية كما حققه الشامي في رد المحتار. ومأخذ هذا الحكم أحاديث النهي عن البيع قبل القبض، وأثار في النهي عن بيع النصك، كما في قضية أبي هريرة ؓ في حديث الباب.

حكم الكمبيالات:

ويتعلق بهذا النوع ما يتعامل به البنوك والمؤسسات المالية في عصرنا من قطع الكمبيالات (Bills of Exchange) ويسمى بالأردية «هندي»، وذلك أن البائع يبيع بضاعته بثمن مؤجل، فيكتب له المشتري وثيقة بأنه يؤدي الثمن يوم كذا في شهر كذا، تسمى هذه الوثيقة كمبيالة، ويسمى تاريخ أداء الثمن نضج الكمبيالة، فيأخذ البائع هذه الكمبيالة ويذهب بها إلى البنك فيشتريها البنك منه بأقل من الثمن المكتوب فيها، ويسمى هذا البيع «قطع الكمبيالة»، ثم هذا البنك ربما يبيع هذه الكمبيالة إلى رجل أو بنك آخر، فيقطعها بأكثر مما قطعها البنك الأول، لكون مدة النضج أقرب، وهكذا ربما تجري على كمبيالة واحدة بيعاعات كثيرة قبل نضجها، وكلما كان النضج أبعد، كان سعر القطع أكثر، وكلما كان النضج أقرب، كان سعر القطع أخفض. فإن

حمل زيد مثلاً إلى بنك كميالة ذات مالية مائة روبية، وكان نضجها بعد ثلاثة أشهر، فإن البنك يقطعها بسعر الخمسة في المائة، فيعطي زيداً خمساً وتسعين روبية، ثم يبيعها البنك إلى آخر بعد شهر مثلاً، فيقطعها ذلك الآخر بسعر الأربعة في المائة، ويعطيه سناً وتسعين روبية، لكون مدة النضج قريبة، وهكذا تتفاوت أسعار القطع بالنظر إلى قرب مدة النضج وبعدها.

وهذه المعاملة غير جائزة، لكونها بيع الدين من غير من عليه الدين، أو لكونها مبادلة النقود بالنقود متفاضلة ومؤجلة، وحرمة منصوصة في أحاديث ربا الفضل.

ولكن هذه المعاملة يمكن تصحيحها بتغيير طريقها، وذلك أن يوكل التاجر البنك باستيفاء دينه من المشتري ويدفع إليه أجرة على ذلك، ثم يستقرض منه مبلغ الكميالة، ويأذن له أن يستوفي هذا القرض مما يقبض من المشتري بعد نضج الكميالة. فتكون هناك معاملتان مستقلتان: الأولى معاملة التوكيل باستيفاء الدين بالأجرة المعنية، والثانية: معاملة الاستقراض من البنك والإذن باستيفاء القرض من الدين المرجو وصوله بعد نضج الكميالة، ولا يجوز أن تكون إحدى المعاملتين شرطاً للآخرى لئلا تكون صفقة في صفقة، فتصح كلتا المعاملتين على أسس شرعية، أما الأولى فلكونها توكيلاً بالأجرة، وذلك جائز، وأما الثانية فلكونها استقراضاً من غير شرط زيادة، وهو جائز أيضاً. وقد أفتى بصحة مثل هذه المعاملة شيخ مشايخنا حكيم الأمة التهانوي رحمه تعالى في إمداد الفتاوى.

ولما كان قطع الكميالات من أهم وظائف البنوك، ومعظم التجارات اليوم تجري على هذا الأساس، فلو قدر الله تعالى أن تظهر البنوك من الربا وتجري على أسس الشركة أو المضاربة، فيمكن أن تعامل بالكميالات حسب ما ذكرنا، والله سبحانه أعلم.

٣- الحقوق التي هي منافع بنفسها: والنوع الثالث من الحقوق هي الحقوق التي هي منافع مقصودة بنفسها، مثل حق المرور على الطريق، وحق المسيل وحق التعلّي وغير ذلك، واختلفت فيها الروايات عن الحنفية. فأما حق المسيل وحق التعلّي فلم أر من الفقهاء الحنفية من جواز بيعهما، وذكر صاحب الهداية وابن الهمام أن في حق المرور روايتين: الأولى: رواية عدم جواز بيعه، وهي رواية الزيادات، واختارها الفقيه أبو الليث، والثانية: رواية جواز بيعه، وهي رواية ابن سماعه ورواية كتاب القسمة، وذكر صاحب الهداية وجه الفرق بين حق التعلّي وحق المرور على رواية الجواز أن حق التعلّي يتعلق بعين لا بتبني وهو البناء، فأشبهه المنافع، وأما حق المرور فإنه يتعلق بعين تبقى، وهو الأرض، فأشبهه الأعيان، وذكر وجه الفرق بين المرور وحق المسيل بأن المسيل إن كان على السطح فإنه نظير حق التعلّي، وإن كان على الأرض فهو مجهول لجهالة محله، لاختلاف التسييل بقلة الماء وكثرته، راجع باب البيع الفاسد من الهداية وشرحها.

ويؤخذ من كلام صاحب الهداية هذا أن الحق إذا كان متعلقاً بعين تبقى بجوار بيعه بشرط

أن يكون معلوم المقدار، ولا تكون الجهالة فيه مفضية إلى المنازعة، ولأجل هذا جاز بيع حق المرور على رواية ابن سماعه وغيره.

٤ - الحقوق التي تتعلق بإجازات مكتوبة: والنوع الرابع من الحقوق عبارة عن حق الاستفادة بإجازات كتبها المجيز على ورقة، فثبتت الإجازة لكل من يحملها، مثل طوابع البريد فإنها عبارة عن إجازة استعمال البريد، ومثل تذاكر القطار والطائرة والأتوبيسات، فإنها عبارة عن إجازة استعمالها لكل من يحملها، ولم أر عند الفقهاء حكماً صريحاً لبيع مثل هذه الحقوق، ولكن الذي يظهر أن الإجازة المكتوبة إن كانت مقتصرة على من أعطاها باسمه الخاص، فلا يجوز بيعها، كما في تذاكر الطائرة فإنها تكون مخصوصة بالاسم، فلا يجوز بيعها لكون الشركة إنما رضيت بعقد الإجازة مع رجل مخصوص، فلا يجوز له أن ينقل هذا الحق إلى غيره.

وأما إذا كانت الإجازة غير مخصوصة باسم رجل، فينبغي أن يجوز بيع ورقة الإجازة، مثل طوابع البريد، فإنها لا تكون لرجل مخصوص، وهي في الحقيقة عبارة عن استيجار البريد لإرسال الرسائل أو غيرها من الأشياء، فلو اشتراها رجل من مكتب البريد ثم باعها إلى آخر، فلا وجه للمنع فيه، وينبغي أن يجوز فيه الاسترباح أيضاً، إما لأن الطوابع عين قائمة، وإما لأنها حقوق في ضمن الأعيان، ففارقت الحقوق المجردة، وإما لأن الربح الذي يحصل لبائعه أجرة ما عمل في الحصول على الطوابع، فأشبهت أجرة السمسار وكذلك حكم التذاكر التي لا تكون باسم مخصوص، بل تكون إجازتها مفتوحة لكل من يحملها.

ويدخل في هذا النوع رخصة الإيراد (امپورت لائسنس) وهي ورقة تسمح بها الحكومة تاجراً للإيراد البضاعات من خارج المملكة، ولا تسمح معظم الحكومات اليوم بإيراد البضاعات من الخارج إلا لمن كانت عنده هذه الرخصة، والذي يظهر أن هذا نوع من الحجر على التجار، ولا تسحسه الشريعة الإسلامية إلا لضرورة، ولكن الواقع في معظم البلاد هكذا، فالسؤال الذي ينشأ في الظروف الحاضرة: هل يجوز لحامل رخصة الإيراد أن يبيع هذه الرخصة إلى تاجر آخر؟ وهل يجوز الاسترباح على ذلك؟ فمن علماء عصرنا من منع ذلك، لكونه بيعاً لحق مجرد، والحق المجرد ليس مالاً، فلا يجوز بيعه.

ولكن الذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه - والله سبحانه أعلم - أن هذه الرخصة إن كانت باسم رجل مخصوص، حتى لا تسمح الحكومة لرجل آخر باستعمالها، فلا شبهة في عدم جواز بيعها، لأن بيعه يؤدي حينئذ إلى الكذب والخديعة، فإن مشتري الرخصة سيستعملها باسم البائع لا باسم نفسه، ولأن الإذن إنما حصل لرجل مخصوص، فلا يحل له أن ينقل ذلك إلى غيره.

وأما إذا كانت الرخصة لكل من يحملها، ولا تختص باسم دون اسم، فالذي يظهر أن حكمها حكم طوابع البريد، فيجوز بيعها والاسترباح عليها، والله أعلم.

والمستعارف في بلادنا اليوم أن الرخصة تكون مختصة باسم دون اسم، وظاهر حكم بيعه عدم الجواز، ويمكن الطريق المشروع فيه أن يجعل حامل الرخصة من يريد شراءها وكيلاً له في استعمالها، فإذا وردت البضاعة باعها منه بربح، أو يجعل من يريد شراءها حامل الرخصة وكيلاً له في الإيراد، فيورد البضاعات باسمه، ويكون العقد في الحقيقة للموكل، فإذا وردت البضاعات أدى حامل الرخصة أجرة الوكالة، والله سبحانه أعلم.

٥ - حقوق إحداث عقد أو إيقاعه: والنوع الخامس من الحقوق هي الحقوق التي يستحق بها صاحبها أن يحدث عقداً مع غيره أو يبقيه، مثل خلو الحوانيت وحق القرار، وحق الوظائف السلطانية، وقد جوز بعض الفقهاء الاعتياض عنهما، ويندرج في هذا القسم حقوق الطبع والنشر، وقد ألف والذي مولانا الشيخ المفتي محمد شفيع رحمته رسالة باسم «ثمرات التقطيف في حقوق التأليف» أفتى فيها بعدم جواز بيع حقوق الطبع والنشر، وقد طبعت هذه الرسالة في كتابه (جواهر الفقه) وحاصل فتواه أن المؤلف يستطيع أن يبيع مسودته من ناشر بما شاء من ثمن، ولكن الناشر إذا طبع كتاباً فلا يحل له أن يمنع غيره عن طبعه ونشره، ولا يجوز له أن يبيع حقوق طبعه لأن من اشترى كتاباً ملك جميع ما فيه، فله الخيار في إعادة طبعه أيضاً، ولا ضرر فيه للناشر الأول، غاية ما في الباب أن يكون فيه تقليل ربحه، وتقليل الربح ليس ضرراً في الحقيقة، وتخصيص الناشر الأول بحق طبع الكتاب نوع من الاحتكار، وليس له غرض إلا أن يتحكم بسعره على الناس، وفيه ضرر للعامة، وتضييق لنطاق العلم.

ويدخل في هذا القسم حق خلو المتجر (كذول) أيضاً، فقد شاع في عصرنا بيع الأسماء التجارية، فمن اشتهر اسم متجره بأن المشتري يميلون إلى ذلك الاسم يبيع اسم متجره فقط، وهو في الحقيقة بيع لإحداث العقود مع المشتريين بهذا الاسم الخاص، وقد أفتى حكيم الأمة مولانا الشيخ أشرف علي التهانوي رحمته بأن هذا البيع سعة، وقاسه على جواز النزول عن الوظائف بمال، وقد طبعت فتواه هذه في حوادث الفتاوى (٤ : ٦٩).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولم ينتقح لي حكم بيع هذا النوع من الحقوق، ففي القلب منه تردد، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، ومن شاء التحقيق في هذا الباب فليراجع رد المحتار (٤ : ١٩ إلى ٢٤) في مبحث النزول عن الوظائف بمال، وخلو الحوانيت، والكذك، ومشد المسكة، وتنقيح الحامدية (٢ : ٢١٨) وشرح الأشياء والنظائر للمحموي (ص : ١٢٥) ورسائل ابن عابدين (٢ : ١٥٤) في رسالة تحرير العبارة. هذا ما تلخص لي، وليس هذا موضع بسط المسألة فإنها تحتاج إلى تأليف مستقل، وفيما لخصته هنا كفاية للطالبين، وضبط

٣٨٢٨ - (٤١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ابْتِغَتْ طَعَامًا، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ».

(٩) - باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٣٨٢٩ - (٤٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا يُغْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٣٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنَ التَّمْرِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

المنهاج للمحققين، وفق الله امرأ يقوم بالتأليف في هذا الباب، ويوضح الحق بما فيه شفاء للصدور، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

٤١ - (١٥٢٩) - قوله: (سمع جابر بن عبد الله) هذا الحديث مما انفرد بإخراجه مسلم من بين الصحاح الستة.

(٩) - باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر...

٤٢ - (١٥٣٠) - قوله: (سمعت جابر بن عبد الله) هذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي في البيوع، باب بيع الصبرة من التمر، وباب بيع الصبرة من الطعام، ولم يخرجها غيرهما من أصحاب الصحاح الستة.

قوله: (عن بيع الصبرة من التمر) ولفظ النسائي: «لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام، ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام» والمراد أن التمر إذا بيع بالتمر فالواجب أن يكون كل منهما مساوياً للآخر في الكيل، فإذا كانت إحدى الصبرتين جزافاً لا يعلم قدرها، والأخرى معلومة الكيل، فيمكن أن يكون بينهما تفاضل، وهو عين الربا، ومنه استنبط الفقهاء قاعدة، وهي أن الجهل بالمماثلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة، لقوله ﷺ: «إلا سواء بسواء»، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل، وحكم الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير وسائر الرويات إذا بيع بعضها ببعض، حكم التمر بالتمر، قاله النووي.

(١٠) - باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٣٨٣١ - (٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».

(١٠) - باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٤٣ - (١٥٣١) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب كم يجوز الخيار، وباب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع، وباب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، وباب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وأخرجه مالك في باب بيع الخيار، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كلهم في البيوع، باب خيار المتبايعين. وفي الباب حديث حكيم بن حزام أيضاً، وسيأتي في باب الصديق في البيع إن شاء الله. وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص بهذا المعنى، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي.

قوله: (ما لم يتفرقا) استدلل به الشافعي وأحمد رحمهما الله على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، والمراد من التفرق في الحديث عندهم التفرق بالأبدان، والبيع لا يلزم عندهم بمجرد الإيجاب القبول، بل يثبت لكل واحد من المتبايعين خيار فسخ البيع، حتى ينقضي مجلس البيع، ويتفرقا بالأبدان، فإذا تفرقا سقط خيار المجلس ولزم البيع. وهذا القول مروى عن سعيد بن المسيب والزهري وعطاء وطاوس وشريح والشعبي والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة وابن أبي مليكة والحسن البصري وهشام بن يوسف وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وأبي عبيد ومحمد بن جرير الطبري وأهل الظاهر، كما في المغني لابن قدامة (٣: ٥٦٣) والتعليق الممجد (ص: ٣٤٠).

وأما الحنفية والمالكية فلا يقولون بخيار المجلس، وإنما يتم عندهم البيع بالإيجاب والقبول، ولا خيار لأحدهما بعد ذلك إلا بالشرط أو الرؤية أو العيب. وهو قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف ومالك بن أنس وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي وربيعة الرأي، كما في الجوهر النقي ٥: ٢٧٢ والتعليق الممجد (ص: ٣٤٠).

استدل الحنفية والمالكية بقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّكْرُ مَأْمُونًا أَوْفَوْا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] فإن العقد هو الإيجاب والقبول، وقد أمر الله سبحانه كلا المتعاقدين بإيفائه، وخيار المجلس ينافي بإيفاءه، ويقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّكْرُ مَأْمُونًا لَا تَأْكُلُوهَا أَقْوَالُكُمْ يَتَنَكَّمُ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِخَيْرٍ عَنْ رَأْيٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] والتجارة بالتراضي قد تمت بالإيجاب القبول، فليس لأحدهما أن يستبد بفسخها بغير رضا الآخر، ويقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٢٨٢ والتبايع هو الإيجاب والقبول، فشرع الإشهاد عليه، فلو كان البيع لم يتم بالإيجاب والقبول لم يكن للإشهاد عليه وجه، وراجع لتفصيل هذه الأدلة أحكام القرآن للمجصاص تحت قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَالْبَيْعِلْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْضُكُمْ يَكْتُمُ لِبَعْضٍ﴾ (النساء: ٢٩) واستدلوا أيضاً بأحاديث وآثار تالية: -

١ - قد مر في الباب السابق حديث ابن عباس رضي الله عنه: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» فاستدل به الطحاوي رحمته الله في شرح معاني الآثار (٢: ٢٠٥) على نفي خيار المجلس، وقال: «فكان ذلك دليلاً على أنه إذا قبضه حل له يبعه، وقد يكون قابضاً له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه» والحاصل أنه لو كان خيار التجلس ثابتاً لما جاز البيع بمجرد القبض، ولما جعل القبض غاية للنهي عن البيع بل كان الافتراق بعد القبض هو الغاية، فلما جعل النبي ﷺ القبض غاية النهي تبين أن البيع يتعقد بمجرد الإيجاب والقبول، فإذا قبض المشتري المبيع بعد ذلك متصلاً جاز له يبعه، سواء انقضى المجلس أو لا.

٢ - أخرج البخاري عن ابن عمر قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر، فكنت على بكر صعب لعمر، فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم، فيزجره عمر ويرده، ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده، فقال النبي ﷺ لعمر: بعنيه، فقال: هو لك يا رسول الله! قال رسول الله ﷺ: بعنيه، فباعه من رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت وترجم عليه البخاري: «باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن ينفرا».

واستدل به شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤: ١٦) على نفي خيار المجلس وقال: «ألا ترى أن سيدنا رسول الله ﷺ وهب الجمل من ساعته لابن عمر قبل التفريق، ولو لم يكن الجمل له لما وهبه، حتى يهب له بافتراق الأبدان، ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار» ولشيخنا العثماني رحمته الله ههنا مناقشات مع ابن حزم، وليراجع لها إعلاء السنن.

٣ - أخرج عبد الرزاق والبيهقي وابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب قال: «إنما البيع عن صفة أو خيار» استدل به شمس الأنعة السرخسي على نفي خيار المجلس، فقال في باب الاستبراء من بيع المبووط (١٣: ١٥٦): «والصفة هي النافذة اللازمة. فتبين أن البيع نوعان: لازم، وغير لازم بشرط الخيار فيه، فمن قال بأن الخيار يشترط في كل بيع فقد خالف هذا الحديث» وأعل البيهقي في سننه (٥: ٢٧٢)، وابن حزم في المحلى (٨: ٣٦٣) هذا الأثر بأنه مرسل، فإن الشعبي لم يسمع من عمر، وأعله ابن حزم أيضاً بأنه مروى عن الحجاج بن أرطاة، وهو ضعيف، أو شيخ من بني كنانة، وهو مجهول. قلنا: أما الإرسال فإنه لا يضر الحنفية والمالكية، ولا سيما إرسال الشعبي، فإنه لا يكاد يرسل إلا عن ثقة. وأما الحجاج بن أرطاة أو شيخ من بني كنانة، فإن الأثر قد روى عن غيرهما أيضاً، فإن البيهقي أخرجه عن مطرف بن

طريف عن الشعبي، وقد رواه الشافعي في الأم (٣: ٨) عن أبي يوسف عن مطرف عن الشعبي، وعلقه الإمام محمد رحمته في الحجة على أهل المدينة (٢: ٦٩١) وجعله حديث عمر بن الخطاب رحمته المعروف المشهور، ويظهر من مصنف عبد الرزاق (٨: ٥٢) أن عمر رحمته قال ذلك بمعنى، وقال في أوله: «اسمعوا ما أقول لكم، ولا تقولوا: قال عمر، وقال عمر إلخ» مما يدل على اهتمامه به، وبالجمل، تعدد طرق الحديث وكونه معروفاً مشهوراً على لسان الإمام محمد واحتجاجة به مما يدل على أن الأثر يصلح للاحتجاج.

٨ - أخرج مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه» وقد مر في آخر كتاب العتق بتخريجه، واستدل به الإمام أبو بكر الجصاص رحمته في أحكام القرآن (٢: ٢١٧) فقال: «وافق الفقهاء على أنه لا يحتاج إلى استيناف عتق بعد الشرى، وأنه متى صح له الملك عتق عليه، فالنبي رحمته أوجب عتقه بالشرى من غير شرط الفرق».

وأما حديث الباب فقد ذكر الحنفية والمالكية في تأويله وجوهاً تلخص في أربعة:

١ - إن التفرق على نوعين: تفرق بالأبدان، وتفرق بالكلام، فالمراد في الحديث هو الثاني دون الأول، والمراد من التفرق بالكلام أن يقول أحدهما: بعته، ويقول الآخر: اشتريته، والحديث يدل على خيار القبول، دون خيار المجلس، فكلمتا تكلم أحدهما بالإيجاب كان للآخر الخيار في أن يقبله أو يرده، وكان للموجب الخيار في أن يبقى إيجابه أو يفسخه، فالمتبايعان كلاهما بالخيار، ما لم يقبل الآخر، فإذا قبل الآخر فقد تفرقا بالكلام وانتهى خيارهما وهذا التفسير مأثور عن إبراهيم النخعي، كما أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والطحاوي رحمهم الله، وبه يقول الإمام محمد رحمته وأبو حنيفة كما صرح في موطنه وكتاب الحجة له.

وقد أتى الحنفية بشواهد على أن التفرق يكون بالكلام، كما يكون بالأبدان، فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤] ومنها قوله تعالى: ﴿وَاتَّعَمُّشُوا بِمَحَلِّ اللَّهِ جَبِيماً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ٦١٣] فإن التفرق المراد ههنا هو التفرق بالأقوال لا بالأبدان، ومنها ما ذكره الجصاص في أحكام القرآن (٢: ١٩): «ويقال: تشاور القوم في كذا، فافترقوا عن كذا، يراد به الاجتماع على قول والرضى به وإن كانوا مجتمعين في المجلس».

ونظيره ما أخرجه ابن حزم في المحلى (١١: ١١٤ و ١١٥) في أحكام أهل البغي (مسألة: ٢١٥٩) عن سعيد بن المسيب، وذكر قتل سيدنا عمر رحمته وقصة طويلة في قتل عبيد الله بن عمر رحمته الهرمزان وجفينة وابنة أبي لؤلؤة، وفيه «فلما ولي عثمان رحمته قال: أشيروا علي في هذا الرجل الذي فتن في الإسلام ما فتن، يعني عبيد الله، فأشار عليه المهاجرون أن يقتله وقال

جماعة من الناس: قتل عمر بالأمس، وتريدون أن تتبعوه ابنه اليوم، فقام عمرو بن العاص رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين! إن الله قد أعفاك أن يكون هذا الأمر ولك على الناس من سلطان، إنما كان هذا الأمر ولا سلطان لك، فاصفح عنه يا أمير المؤمنين، قال: فتفرق الناس على خطبة عمرو، وودي عثمان الرجلين والجارية، ورواه عبد الرزاق أيضاً، والذهلي في الزهريات من طريق معمر عن سعيد بن المسيب به، وسنده صحيح كما في سير إعلاء السنن (١٢: ٤٩٦) فقله: «تفرق الناس على خطبة عمرو» معناه أنهم تفرقوا بالكلام، واجتمعوا على قول عمرو بن العاص رضي الله عنه، وليس المراد منه التفرق بالأبدان. قال الحنفية: فلما كان حمل التفرق على التفرق بالأبدان معروفاً في اللغة، جاز أن يكون مراداً في الحديث نظراً إلى الأدلة التي أسلفناها في نفي خيار المجلس، وأيدوا ذلك بما أخرجه ابن أبي شيبه، كما في المحلى (٨: ٣٦٢) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعهما أو يكون بيعهما بخيار» فإن التفرق من البيع ليس إلا التفرق بالقول، وقد حقق شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٢: ١٢) أن هذا الحديث صالح للاحتجاج.

٢ - والتأويل الثاني ما ذكره الطحاوي رحمهما الله عن الإمام أبي يوسف، والقاضي عيسى بن أبان رحمهما الله، وهو أن المراد بالتفرق في الحديث هو التفرق بالأبدان، دون التفرق بالكلام ولكن المراد بالخيار هو خيار القبول، دون خيار المجلس، ومعنى الحديث: أنه كلما تكلم أحد المتبايعين بالإيجاب، فلآخر خيار القبول، ما دام في المجلس، فإن تفرقا بالأبدان بطل الإيجاب ولم يبق للآخر خيار القبول على أساس ذلك الإيجاب الذي تكلم به الأول قبل التفرق بالأبدان، ولا يرتبط بعد المجلس قبوله من إيجابه، بل يحتاج إلى إيجاب مستأنف. وهذا التفسير من أبي يوسف رحمهما الله قد جعله شيخ مشايخنا الأنور رحمهما الله في العرف الشذي أنطف من تفسير محمد رحمهما الله.

٣ - والتأويل الثالث ما اختاره إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري رحمهما الله حيث قال في باب كم يجوز الخيار من فيض الباري ٣: ٢١٠: «والأولى عندي أن يقال: إن المراد من التفرق التفرق بالأبدان، كما هو عندهم، ولكنه كناية عن التفرق بالقول، والفراغ عن العقد، لأنهما بعد فراغهما عن العقد في مكنة من التفرق بالأبدان، فالتفرق بالأبدان مكنى به، والتفرق بالأقوال مكنى عنه، وقد مر منا عن قريب أن اللفظ في الكناية لا يخرج عن المعنى الموضوع له، وإن كان الغرض في لوازمه وروادفه، وإن شئت قلت: إن التفرق بالأبدان عنوان للتفرق بالأقوال، وصادق عليه صدق العنوان على المعنوي».

ومحصل هذه التأويلات الثلاثة أن المراد من الخيار في الحديث هو خيار القبول، دون خيار المجلس، وقد أيدوا ذلك بدليلين.

الأول: إن لفظ «البيعان» في الحديث صيغة اسم فاعل، ولا تطلق هذه الصيغة إلا وقت وقوع الفعل، ولا تطلق بعد ذلك إلا مجازاً، فلو حملنا الخيار في الحديث على خيار المجلس صار لفظ «البيعان» مجازاً باعتبار ما كان، ولو حملناه على خيار القبول كان حقيقة، والحقيقة أولى من المجاز^(١).

والثاني: أنه قد وقع في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود (حديث: ٣٣١١) والترمذي: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله» فقد سمى رسول الله ﷺ فسخ البيع في المجلس إقالة، ولا تكون الإقالة إلا بعد تمام البيع، فظهر أن البيع كان قد تم قبل انقضاء المجلس، حتى صار الفسخ بعد ذلك إقالة، ولو كان هناك خيار المجلس لما سماه رسول الله ﷺ إقالة. وأما ما اعترض عليه الشافعية من أن هذا الحديث يدل على ثبوت خيار المجلس، لأنه صريح في أن المفارقة مؤثرة في سقوط الخيار ولزوم البيع، ولذلك نهى رسول الله ﷺ عن المفارقة خشية سقوط الخيار، فلو لم تكن المفارقة مؤثرة في سقوط الخيار لما نهى عنه رسول الله ﷺ فقد أجاب عنه الحنفية بأن بقاء المجلس وانقضائه وإن لم يكن مؤثراً في إثبات الخيار وسقوطه قضاء، ولكنه مؤثر مروءة، وذلك أن أحد المتبايعين إذا استقال الآخر بعد تمام البيع متصلاً، فربما يستحي الآخر من رد طلبه ما دام المجلس قائماً، أما بعد انقضاء المجلس فلا، فإنما نهى النبي ﷺ عن المفارقة خشية الاستقالة من هذه الجهة، لا من جهة أنها مؤثرة في سقوط الخيار قضاء.

وقد فسر بعض الحنفية هذا الحديث بطريق آخر، وهو أن المراد من المفارقة في قوله ﷺ: «ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله» هي الفرقة بالكلام أيضاً، وذلك أن البائع قد يسبق على لسانه من ثمن المبيع ما هو أقل منه، فيقول: خمسة دراهم مكان العشرة، فأرشد الشرع المشتري أن لا يعجل في الفرقة بالأقوال، ولا يتسارع بالقبول حتى يمهله، فإن كان الثمن هو الثمن فله أن يقبله، وإن كان سبق عن لسانه والثمن فوقه فإن شاء أخذه بذلك الثمن، وإن شاء رده، ومثله كثيراً ما يقع في البياعات، وحيثئذ تكون الاستقالة على المعنى اللغوي، وهو الفسخ مطلقاً، ذكر هذا التوجيه مولانا الشيخ بدر عالم رَحِمَهُ اللهُ فِي الْبَدْرِ السَّارِي (٣: ٢١٢).

٤ - والتأويل الرابع لأصل الحديث ما اختاره شيخ الهند مولانا الشيخ محمود الحسن

(١) إلى هنا كتبت في حياة والدتي رحمهما الله تعالى، ثم توفيت الرابع والعشرين من رجب سنة ١٤٠٠ هـ الموافق الثامن والعشرين من شهر مايو ١٩٨١ م - اللهم أرضها وارض عنها وأدخلها الجنة واغفر لها مغفرة ظاهرة وباطنة.

قدس سره، وهو أن خيار المجلس ثابت عندنا أيضاً، لكنه مشروط برضاء صاحبه، فإن في الخيار مراتب: منها ما تثبت ولا نتوقف على رضاء أحد، وتلك أعلى مراتبه، ومنها ما تثبت وتتوقف على رضاء الآخر، كما في الإقالة، وتلك دونها، فهذه الترتيب هي المراد ههنا، وحينئذ معنى الحديث أن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا، أي بخيار يتوقف على رضاء الآخر، ويصير ذلك إقالة يحرز بها صاحبها أجرها، لقول النبي ﷺ: «من أقال مسلماً في بيعته أقال الله عثراته يوم القيامة» فإن قلت: إذا حملت الحديث على الإقالة، فما معنى التقييد بالمجلس؟ فإنها مستحبة في الأحوال كلها؟ قلت: هب، ولكن هذا الخيار أوكد في المجلس، وإن استحب له أن يقبل بعد أيضاً، وذلك لأن المجلس إذا لم يتبدل والمبيع لم يزل بعينه لم يتصرف فيه المشتري بشيء، ثم أراد أن يرده لما رأى فيه مصلحة، فالأولى له أن يقبله ويرد منه بعه، فإن إياه حينئذ أبعد عن المروءة، كيف؟ وإنه لم يدخل في سلعته نقصاً، بخلاف ما إذا تبدل المجلس، فإنه لا يأمن من أن يكون تصرف فيه شيء، وحينئذ لا ترد عليه قصة أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، لأنه إنما أمره برد البيع لكونه أقرب إلى المروءة، لا أن البيع لم يتم عنده، ولو لم نحملها على هذا المعنى لم تستقم على مذهب الشافعية أيضاً، فإنهما وإن بقيا في السفينة من ليلتهما، لكن لا بد أن يكونا قاما لحوائجهما، وبذلك يتبدل المجلس عند الشافعية أيضاً، فيلزم أن لا يكون الخيار لهما عنده أيضاً، ولكنه أراد - والله أعلم - أنكما لما كنتما في سفينة واحدة فلم تتفرقا تفرقاً يوجب الإبقاء عن رد البيع، فيستحب له أن يرضى بالإقالة، ولا يرهق أخاه من أمره عسراً، وحينئذ معنى قوله: «لا يحل له أن يفارقه» أي لا يحل له على وجه الكمال، فإن الحل أيضاً على مراتب، فقد ورد في الحديث أن الصدقة لا تحل لذي مرة سوي، وفي آخر: أنها لا تحل لغني، وفي آخر: أنها لا تحل لمن عنده قوت يومه ولبلته. وحاصل الجميع أن الصدقة إنما تليق بمن لا يكون مكتسباً معتملاً، وأما من كان ذا مرة سوياً فأولى له أن يكتسب من عمل يديه، وهو مراد قوله: «لا تحل له» نعم، من كان غنياً ذا نصاب، فهذا هو الذي لا تحل له الصدقة أصلاً.

وبالجملة فالمفارقة البدنية مخافة الإقالة أبعد من المروءة، والخيار الذي يبقى في المجلس بعد تمام انعقد هو الذي لا يستبد به أحدهما، والسر في ذلك أن الشرع إنما أراد أن يتم انعقد عن تراض، كما أخرجه الترمذي مرفوعاً، قال: «لا يتفرقن عن بيع إلا عن تراض»، ألا ترى أن النبي ﷺ خير أعرايياً بعد البيع، كما عند الترمذي، مع أنه لم يكن له خيار، وذلك لأنه أراد أن يكون صاحبه في اطمئنان نفس ويرد قلب، فثبت مما ذكرنا أن خيار المجلس لا دخل له في تمام العقد، فإذا أوجب أحدهما وقبضه الآخر فقد تم العقد، ولم يبق خيار أصلاً، ولكنه يثبت له الخيار في المجلس استحباباً، تحصيلاً لكمال التراضي.

إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارَ.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لخصت للطالبيين ههنا أقوى ما قيل في دلائل الحنفية في هذه المسألة، ولكن الحقيقة أن قلبي لا ينشرح لما قاله الحنفية في الاعتذار عن حديث الباب، ففي جميع دلائلهم وتأويلاتهم عندي نظراً، لأن ابن عمر رضي الله عنهما فهم من هذا الحديث التفرق بالأبدان وأن موضوعه ثبوت خيار المجلس، كما سيأتي عند المصنف رحمته الله أنه: «كان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقبله قام فمشى هنيهة، ثم رجع إليه» ويؤيده ما أخرجه المصنف في الحديث الآتي والبخاري في باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً، أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع» وهذا اللفظ كله مرفوع، ولا مجال فيه لأحد من التأويلات الأربعة إلا بتعسف.

وقد أخرج أبو داود وغيره عن أبي الرضي - واسمه عباد بن نسيب - قال: غزونا غزوة لنا، فترلنا منزلاً، فباع صاحب لنا فرساً بغلام، ثم أقاما بقية يومهما وليلتهما، فلما أصبحا من الغد حضر الرحيل، قام إلى فرسه يسرجه فندم، فأتى الرجل، وأخذه بالبيع، فأبى الرجل أن يدفعه إليه، فقال: «بيني وبينك أبو برزة، صاحب النبي ﷺ، فأتيا أبا برزة في ناحية العسكر، فقالا له هذه القصة، فقال: أترضيان أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله ﷺ؟ قال رسول الله ﷺ: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا... ما أراكما اختلفتما» فظهر أن الصحابة رضي الله عنهم فهموا من الحديث ثبوت خيار المجلس على اختلاف بينهم في تفسير المجلس، وما فهم الصحابة من الحديث أولى بالقبول. وقال الشيخ الذكوي رحمته الله في التعليق الممجّد: «ولعل المصنف الغير المتعصب يستيقن بعد إحاطة الكلام في الجوانب في هذا البحث والمعامل فيما ذكرنا كون أولى الأقوال ما فهمه الصحابيّان الجليلان، وفهم النصحابي وإن لم يكن حجة لكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة، وإن كان كل من الأقوال مستنداً إلى حجة».

قوله: (إلا بيع الخيار) اختلف العلماء في تفسير هذا الاستثناء، ففسره كل من الحنفية والشافعية على وفق مذهبه. أما الحنفية فالمراد من الخيار ههنا خيار الشرط عندهم، والمعنى عندهم أن البيع يلزم بالتفرق (على اختلاف في تفسيره) إلا أن يشترط أحد المتبايعين الخيار، فلا يلزم البيع، وإنما يمتد الخيار إلى ما بعد التفرق أيضاً. وبهذا التفسير أخذ بعض الشافعية أيضاً، وحكاه بن عبد البر عن أبي ثور، كما في فتح الباري (٤: ٢٨٠).

وأما معظم الشافعية فقالوا: هو استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق، والمراد أنهما إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ، وبطل اعتبار التفرق، فالتقدير: إلا البيع الذي جرى فيه التخاير، وطريق التخاير على هذا التفسير عند الشافعية أن يقول أحدهما للآخر بعد الإيجاب والقبول: «اختره»، فإذا قال أحدهما: «اختره» وأجاب الآخر: «اخترت» تم العقد

٣٨٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ). ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) جَمِيعاً عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ. أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ. كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٣٨٣٣ - (٤٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعاً، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعًا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ. وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ».

وانتهى خيار المجلس، ولم يبق لأحدهما خيار الفسخ وإن لم يتفرقا بالأبدان، ويؤيد هذا التفسير ما أخرجه المصنف في الحديث الآتي، والبخاري في باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعاً، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ» ظاهر في هذا التفسير.

ومن الشافعية من جمع بين التفسيرين، فقال: قوله: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعُ خِيَارٍ أَيْ: هُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ يَتَخَيَّرَا فَيُلْزَمَ الْبَيْعَ، وَلَوْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَإِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ، فَيَمْتَدَّ الْخِيَارُ إِلَى مَا بَعْدَ التَّفَرُّقِ. ويؤيد هذا التفسير رواية عبد الرزاق عن سفيان عند البخاري بلفظ: «إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ أَوْ يَقُولُ لَصَاحِبِهِ اخْتَرَهُ إِنْ حَمَلْنَا (أَوْ) عَلَى التَّقْسِيمِ لَا عَلَى التَّمْثِيلِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ خِيَارَ الشَّرْطِ، وَبِالثَّانِي التَّخَايُرِ الَّذِي يَنْتَهِي بِهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ، وَرَاجِعَ فَتَحَ الْبَارِي بِابٍ إِذَا خَيْرَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ (٤: ٢٧٩ و ٢٨٠)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٤ - (٠٠٠) - قوله: (فَإِنْ خَيْرَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ) قدمنا أنه كالصريح في أن المراد بالتخيير ههنا التخيير، وهو قول أحدهما للآخر: اختر، وقول الآخر: اخترت، وبه يلزم العقد عند الشافعية قبل أن يتفرقا بالأبدان، وقد أجاب عنه العيني رحمه الله بأنه محمول على خيار القبول، والمراد من الحديث أنه إذا أوجب أحد المتعاقدين صار الآخر

٣٨٣٤ - (٤٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ نَافِعٌ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَاعَعَ الْمُتَبَاعِعَانِ بِالتَّبَاعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ. فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجِبَ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا تَبَاعَعَ رَجُلَانِ فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقِيلَهُ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ.

٣٨٣٥ - (٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَتَعَيَّنُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ».

(١١) - باب: الصديق في البيع والبيان

٣٨٣٦ - (٤٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، عَنِ

بالخيار في أن يقبله أو يردّه، سواء خيره صريحاً أو لم يخيره، فأول الحديث يبين حكم ما لو لم يخيره صريحاً، وآخره يبين حكم ما لو خيره صريحاً. ولكن هذا التأويل من العيني بعيد نظراً إلى لفظ الحديث، وبالأخصه نظراً إلى قوله ﷺ: «وإن تفرقا بعد أن تباععا» مما يدل على أن التفرق المراد هو التفرق بالأبدان لا التفرق بالأقوال الذي هو عين التباعد، والله أعلم.

٤٥ - (٤٠٠) - قوله: (هنيئة) وفي رواية: (هنية) بتشديد الباء وحذف الهاء الثانية، كلاهما تصغير (هنة) وهو الشيء اليسير، كذا في مجمع البحار، والمراد: (زماناً بسيراً). وفعل ابن عمر هذا دليل الشافعية في أن المراد في الحديث خيار المجلس، وحمله الحنفية على أنه اجتهدا من ابن عمر ﷺ، وقدمنا أن فهم الصحابي أولى من فهم غيره، وإن لم يكن حجة.

(١١) - باب: الصديق في البيع والبيان

٤٧ - (١٥٣٢) - قوله: (عن حكيم بن حزام) أخرجه البخاري في البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، وباب ما يمحى الكذب والكتمان في البيع، وباب البيان بالخيار ما لم يتفرقا، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؟ وباب كم يجوز الخيار، وأخرجه المصنف أيضاً في باب الصديق في البيع، وأبو داود والترمذي في باب البيان بالخيار ما لم يتفرقا، والنسائي في باب ما يجب على التجار.

النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا. فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا. وَإِلَّا كَذِبًا وَكُتُمَا مُحَقَّتٌ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

٣٨٣٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. حَدَّثَنَا هُشَامٌ، عَنْ أَبِي الثَّعَالِبِ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنْ الشَّيْخِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

فَالِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلِدُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكُفَيْبَةِ. وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

(١٢) - باب: من يخدع في البيع

٣٨٣٨ - (٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قوله: (فإن صدقا وبينا) أي: صدق البائع في إخبار المشتري بصفة المبيع، وبين العيب إن كان في السلعة، وصدق المشتري في قدر الثمن مثلاً، وبين العيب إن كان في الثمن. ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد، وذكر أحدهما تأكيداً للآخر، كذا في الفتح.

(٠٠٠) - قوله: (ولد حكيم بن حزام) هو ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ، ولد قبل انقيل بثلاث عشرة سنة، وولادته في جوف الكعبة حكاهما الزبير بن بكار، وكان صديق النبي ﷺ قبل المبعث، وكان يوده ويحبه بعد المبعث، ولكنه تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح، وكانت دار الندوة بيده، فباعها بعد من معاوية ؓ ومات ما بين خمسين وستين، ويقال: إنه عاش مائة وعشرين سنة شطرها في الجاهلية وشطرها في الإسلام، هذا ملخص ما في الإصابة.

(١٢) - باب من يخدع في البيع

٤٨ - (١٥٣٣) - قوله: (سمع ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، وفي الاستفراض، باب ما ينهي عن إضاعة المال، وفي الخصومات، باب من رد أمر السفية، وفي الحيل، باب ما ينهي من الخداع في البيوع، وأخرجه أبو داود في الإجارة، باب في الرجل يقول عند البيع: لا خلافة، والترمذي والنسائي في البيوع، باب الخديعة في البيع، ومالك في البيوع، باب جامع البيوع، وابن ماجه في الأحكام، باب الحجر على من يفسد ماله، وأحمد في مسند ابن عمر (٢: ٨٠ و ١٢٩ و ١٣٠)، والقصة مروية عن أنس بن مالك ؓ أيضاً عند الترمذي وأبي داود والنسائي.

قوله: (ذكر رجل) صرح في رواية أحمد (٢: ١٢٩) عن ابن إسحاق أنه كان من الأنصار،

أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبُيُوعِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ». فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِيَابَةَ.

وروى ابن الجارود في المستقى (ص: ١٩٧، رقم: ٥٦٧) والبيهقي في سننه (٥: ٢٧٣) أن اسمه حبان بن منقذ، وأخرج ابن ماجه والبيهقي من طريق ابن إسحاق ما يدل على أن اسمه منقذ بن عمرو، وإليه مال البخاري في التاريخ الكبير، وبه جزم عبد الحق. وتكرر في ذلك الخطيب في المبهمات، وابن الجوزي في التلخيص كذا في التلخيص الحبير، والله أعلم.

قوله: (أنه يخدع في البيوع) ورد في رواية ابن إسحاق عند ابن الجارود والبيهقي أنه كان قد سفع في رأسه مأمومة، وكان قد ثقل لسانه، وفي رواية أخرى عنه عند البيهقي: فكسرت لسانه ونقصت عقله، وكان يغيب في البيوع.

قوله: (لا خِلَابَةَ) بكسر الخاء وخفة اللام، الخديعة كما في مجمع البحار، ومنه يقال: خلبت المرأة قلب الرجل إذا خدعته بالطف وجه، قاله ابن الأثير في جامع الأصول (١: ٤٩٤)، ومنه برق خالب: لا مطر فيه قاله الحافظ في التلخيص (٣: ٢١)، وقال الحافظ في باب ما يكره من الخداع في البيع (٤: ٢٨٣): «لقنه النبي ﷺ هذا القول، ليتلفظ به عند البيع، فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة، فيرى له كما يرى لنفسه، لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة، كما تقدم في قوله ﷺ في حديث حكيم بن حزام: «فإن صدقا وينا بورك لهما في بيعهما الحديث».

وعليه فقوله: «لا خِلَابَةَ» خبره محذوف، أي: لا خديعة في الدين، فإنه نصيحة وهو تحريض للعامل على حفظ الأمانة والتحرز نصحاً له لعدم حداقته، وكانوا في ذلك الزمان أحقاء له، قاله الطيبي.

وقال الفتني في مجمع البحار (١: ٣٦٣): «لا خِلَابَةَ... أي: لا يلزماني خديعتك أو بشرط أن لا يكون فيه خديعة» وعليه فقوله هذا شرط للخيار في البيع، بأن البيع لا يلزمه أن كان فيه غبن.

ثم لعل النبي ﷺ إنما اختار له لفظ «الخِلَابَةَ» دون لفظ «الخديعة» أو غيره، نظراً إلى ثقل في لسانه، وكان هذا اللفظ كان أوفق بلسانه، وأسهل عليه. نبه عليه شيخنا العثماني في إعلال السنن (١٤: ٣٥) والله أعلم.

قوله: (لا خِيَابَةَ) الخيابة لا يأتي بمعنى الخِلَابَةَ والخديعة، ولكن الرجل - ﷺ - كان ألغ، فيبدل اللام ياء ويريد الخِلَابَةَ. وقال الفتني في مجمع البحار: «وروي بنون - يعني خيانة - وروي خذابة بذال معجمة، وكان الرجل ألغ يقولها بهذه العبارات».

٣٨٣٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح

مبحث في خيار المغبون:

ثم قد استدلل الحنابلة وبعض المالكية بهذا الحديث على مشروعية خيار المسترسل المغبون، والمسترسل عندهم من لا معرفة له بقيمة السلعة ولا يحسن المبايعة، وفسره أحمد بالذي لا يماكس، فكأنه استرسل إلى البائع، فأخذ ما أعطاه من غير مماكسة ولا معرفة بغبنه، فمثل هذا المسترسل إذا غبن غبناً يخرج عن العادة فله الخيار بين الفسخ والإمضاء عند الإمام أحمد رحمته، ولا تحديد للغبن المثبت للخيار في المنصوص عن أحمد، وحده أبو بكر وابن أبي موسى من الحنابلة بثلاث القيمة، وهو قول البيهقيين من المالكية، فإذا غبن المسترسل بثلاث القيمة بأن اشترى سلعة باثنتي عشرة روية مثلاً وكانت قيمتها المثلية ثمانية، فله الخيار وهذا إذا كان الرجل مسترسلاً، وأما غير المسترسل فليس له الخيار، لأنه دخل على بصيرة بالغبن، فهو كالعالم بالعيب وكذا لو استعجل، فجهل ما لو ثبت لعلمه لم يكن له خيار، لأنه انبنى على تقصيره وتفريطه، هذا ملخص ما في المعنى لابن قدامة (٣: ٥٨٤)، وشرح مسلم للأبي (٤: ١٩٨ و١٩٩).

وأما الحنفية والشافعية وأكثر المالكية فلا خيار عندهم للمغبون سواء كان مسترسلاً أو غيره، لأن العقد وقع على ثمن مخصوص بالتراضي وكل من المتعافدين عاقل، فصار تجارة عن تراض منهما، فلا خيار لأحدهما بعد ذلك. وأما حديث الباب فقد ذكروا في الجواب عنه وجهين:

الأول: أن حكم حديث الباب كان مخصوصاً بحبان بن منقذ رضي الله عنه، ودليل الخصوصية ما أخرجه الحاكم في المستدرک (٢: ٢٢) عن حبان بن منقذ أنه قال: «إن رسول الله ﷺ خيرني في بيعي»، وما أخرجه البيهقي في سننه (٥: ٢٧٣) من طريق ابن إسحاق أنه: «بقي حتى أدرك زمان عثمان رضي الله عنه، وهو ابن مائة وثلاثين سنة، وكثر الناس في زمان عثمان، فكان إذا اشترى شيئاً فرجع به، فقالوا له: لم تشتري أنت؟ فيقول: قد جعلني رسول الله ﷺ فيما ابتعت بالخيار ثلاثاً، فيقولون: اردده، فإنك قد غبت، أو قال: غشيت، فيرجع إلى بيعه فيقول: خذ سلعتك، ورد دراهمي، فيقول: لا أفعل، قد رضيت، فذهبت به، حتى يمر به الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فيقول: إن رسول الله ﷺ قد جعله بالخيار فيا بيتاع ثلاثاً، فيرد عليه دراهمه ويأخذ سلعته» فكان الصحابة يعدلون خياره بأن النبي ﷺ جعل له الخيار، ولم يكونوا يعدلونه بإثبات خيار المغبون، وهذا دليل الخصوصية.

والثاني: أن الخيار الذي جعل له النبي ﷺ هو خيار الشرط، دون خيار المغبون وهو المراجع عندي، وتدلل على ذلك دلائل تالية:

١ - أخرج ابن ماجه في باب الحجر من الأحكام قصة الباب عن محمد بن يحيى بن

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

حَبَابٍ، وفيه قول النبي ﷺ: «إذا أنت بايعت فقل: لا خلافة، ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليالٍ» ويمثله أخرج الحميدي في مسنده (٢: ٢٩٢ و ٢٩٣، حديث: ٦٦٢)، والبخاري رحمه الله في التاريخ الكبير (٨: ١٧ و ١٨، رقم: ١٩٩٠) ترجمه منقذ بن عمرو، والدارقطني في سننه (٣: ٥٦)، وابن أبي شيبة في باب الرد على أبي حنيفة من مصنفه، كما حكى عنه الزيلعي في نصب الراية (٤: ٧).

ووجه دلالة على كون الخيار خيار الشرط أن خيار المغبون لا يتقيد بثلاثة أيام عند من يقول به، فتبين أنه لم يكن خيار المغبون، وإلا لما قيده النبي ﷺ بمدة.

٢ - إن قوله عليه الصلاة والسلام: «من بايعت فقل: لا خلافة» يدل على أنه لم يكن خيار المغبون، لأنه لو كان مشروعاً لم تكن هناك حاجة إلى قوله «خلافة» فإن خيار المغبون لا يشترط له هذا القول عند الحنابلة والمالكية القائلين به، فثبت عندهم الخيار ولو لم يقل المسترسل شيئاً. فلما أمر ﷺ حباب بن منقذ بهذا القول ثبت أنه أمره بشرط الخيار، وهو عين خيار الشرط.

هذا، وقد أفتى المتأخرون من الحنفية بإثبات الخيار لمن غبن فاحشاً بتغريب البائع، مثل أن يقول المشتري (قيمه كذا) فاشتره، فظهر أقل، فله الرد، فأما إذا لم يغره البائع فلا خيار له، وبه أفتى الصدر الشهيد رحمه الله، وكذلك يثبت الخيار للبائع المغرور وراجع له الأشباه والنظائر ومشرحه للحموي (١: ١٠٦) تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير.

مبحث في خيار الشرط:

ثم إن حديث الباب يثبت منه خيار الشرط، ومشروعيته كلمة إجماع بين الفقهاء، قال ابن قدامة في المغني (٣: ٥٧٩): «ولا خلاف بين أهل العلم في ثبوت الرد بهذين الأمرين (يعني بالعيب أو بشرط الخيار)» غير أن ابن رشد قد حكى في بداية المجتهد (٢: ٢٠٧) عن الثوري وابن شبرمة وبعض أهل الظاهر أنهم لا يقولون بخيار الشرط، كأنهم رأوا شرط الخيار شرطاً مفسداً للبيع، ولم تبلغهم أحاديث الخيار.

ثم اختلف الجمهور في مدة الخيار، والمذاهب المعروفة فيها ثلاثة:

الأول: أنه يتقيد بثلاثة أيام، فلا يجوز الخيار إلى ما فوقها، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وزفر، كما في الهداية.

والثاني: أنه لا يتقيد بمدة، ويجوز ما اتفق عليه من المدة، قلت أو كثرت، وهو مذهب أحمد وابن المنذر، وأبي يوسف ومحمد من علمائنا، وحكى ذلك عن الحسن بن صالح

دينار، بهذا الإسناد، مثله. وليس في حديثهما: فكان إذا بايع يقول: لا خيابة.

والعنبري وابن أبي ليلى وإسحاق وأبي ثور رحمهم الله تعالى، كما في المعنى لابن فدامة (٣): (٥٨٥).

والثالث: مذهب مالك رحمه الله، وهو أن مدة الخيار تختلف باختلاف المبيعات، فهي في الدار والعقار ستة وثلاثون يوماً، وفي الرقيق عشرة، وفي العروض خمسة أيام، وفي الدواب يومان كذا في شرح الدردير وحاشيته للصاوي (٣: ١٣٥ إلى ١٣٧) ويسمى عندهم خيار التروي. فأما مالك رحمه الله تعالى فاستدل بأن الخيار إنما شرع للتروي، وهو يتفاوت بتفاوت المبيعات، فلا سبيل إلى ضرب مدة واحدة لجميعها. وأما أهل المذهب الثاني، وفيهم أحمد وأبو يوسف ومحمد، فاستدلوا بأنه حتى يعتمد الشرط، فرجع تقديره إلى مشروطه كالأجل، ولأن المدة ملحقة بالعقد، فكانت إلى تقدير المتعاقدين.

وأما الحنفية والشافعية فاستدلوا بأحاديث نالية:

١ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه^(١) عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اشترى من رجل بعيراً واشترط الخيار أربعة أيام، فأبطل رسول الله ﷺ البيع، وقال: الخيار ثلاثة أيام. ذكره الحافظ في التلخيص (٣: ٢١ و ٢٢ رقم: ١١٨٧) وسكت عليه، وسكوته دليل صحة الاستدلال به، وذكره الزيلعي في نصب الراية (٤: ٨) ثم قال: «وذكره عبد الحق في أحكامه من جهة عبد الرزاق، وأعله بأبان ابن أبي عياش، وقال: إنه لا يحتج بحديثه مع أنه كان رجلاً صالحاً» قلت: وكذلك أعله الحافظ به في الدراية، مع أنه سكت عنه في التلخيص، وأبان هذا اتفاق الجميع على ترك حديثه، وقال فيه ابن حبان: «كان من العباد، سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن، فكان يسمع من كلامه، فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً، وهو لا يعلم، ولعله حدث عن أنس بأكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكثير شيء منها أصل» كما في تهذيب التهذيب (١: ٩٩)، فالحديث مما لا يحتج بمثله مستقلاً، وإن كان مؤيداً لغيره من الدلائل.

٢ - أخرج الدارقطني في سننه (٣: ٥٦، يروع: ٢٢١) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: الخيار ثلاثة أيام. وفي إسناده أحمد بن عبد الله بن ميسرة وقال الزيلعي بعد حكاية هذا الحديث: «أحمد بن عبد الله بن ميسرة إن كان هو الحارثي الغنوي، فهو مشرؤك، والله أعلم. واستدل ابن الجوزي في التحقيق في اشتراط الثلاث بحديث ابن عمر هذا... وأجاب عن حديث ابن عمر بأن فيه أحمد بن عبد الله بن ميسرة، وقد ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به» قلت: قال فيه ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير ويسرق حديث الناس.

(١) ثم أجد في مظانه من النسخة المطبوعة لمصنف عبد الرزاق، ولكن نقل الحافظ والزيلعي مما لا يشك في

(١٣) - باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

٣٨٤٠ - (٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا. نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

وقال الدارقطني: كان يحدث من حفظه فيتهم، وليس ممن يعتمد الكذب، وقال ابن نمير: أهل بلده يستثنون الثناء عليه، كذا في لسان الميزان (١: ١٩٥) فهذا الحديث لا يحتج به بانفراده أيضاً.

٣ - أخرج الدارقطني في سننه (٣: ٥٤) عن طلحة بن يزيد بن ركانة، أنه كلم عمر بن الخطاب في البيوع، قال: «ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منفذ، إنه كان ضرير البصر، فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام، إن رضي أخذ وإن سخط ترك» وفي رواية أخرى عند الدارقطني (٣: ٥٧) أيضاً عن حبان بن واسع عن أبيه عن جده، قال: قال عمر: لما استخلف: «أيها الناس إني نظرت فلم أجد لكم في بيعكم شيئاً أمثل من العهدة التي جعلها رسول الله ﷺ لحبان بن منفذ ثلاثة أيام، وذلك في الرقيق» وفي إسناده كلتا الروایتين ابن لهيعة، وفيه كلام معروف، فأما الذين يجيزون الاستدلال بروايته فلا إشكال عندهم، وأما الذين يردون روايته فقد شهدت له الروايات التي حكيناها في مسألة خيار المغبون عن ابن ماجه والحميدي والتاريخ الكبير للبخاري، فإنها صريحة في أن النبي ﷺ خيره لثلاثة أيام، فلو كان الخيار جائزاً لما فوقها لما حرم منه حبان بن منفذ نظراً إلى ضعف عقله ووقور الدواعي في التوسيع له.

ومن جهة أخرى، فإن خيار الشرط إنما شرع مخالفاً للقياس، فإن شروط الخيار شرط يتأفي مقتضى العقد، وإنما ثبتت مشروعيته بحديث حبان بن منفذ، وبحديث ابن عمر في خيار المتبايعين: «إلا أن يكون بيع خيار» فيقتصر على مورد الشرع، ولم يثبت في شيء من الأحاديث الخيار إلى ما فوق ثلاثة أيام، فالأحوط الاكتفاء بعينها، والله سبحانه أعلم.

(١٣) - باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها... إلخ

٤٩ - (١٥٣٤) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب من باع ثماره أو نخله، وباب بيع المزبنة، إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، وفي السلم، باب السلم في الثنخل، وأخرجه أبو داود والترمذي ومالك في مثل هذا الباب، والنسائي فيه وفي باب بيع السبل حتى يبيض، وأحمد في مسنده (٢: ٣١٧ و ٣١٢ و ٣٨٦ و ٣٩٢).

قوله: (نهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها) الكلام في شرح هذا الحديث منشعب إلى ثلاثة مباحث، فلنوردها لك منضبطة مشروحة، والله تعالى الموفق.

٣٨٤١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

١ - تفسير بدو الصلاح:

البدو (بفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو) والبدو (بضم الباء والدال وتشديد الواو) كلاهما مصدر بمعنى الظهور، كما في تاج العروس، وصلاح الشيء ضد فساد، واختلف العلماء في تفسير بدو صلاح الثمرة، فبدو الصلاح عند الحنفية أن تأمن الثمرة العاهة والفساد، كما صرح به ابن الهمام في فتح القدير مع الكفاية (٥ : ٤٨٩).

وأما الشافعية ففسروه بظهور مبادئ النضج والحلاوة، فقال الرملي المعروف بالشافعي التصغير في نهاية المحتاج: «وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة، بأن يتموه ويلين، كما في المحرور وغيره» وقال الشبرايملي في حاشيته: «قسمه الماوردي ثمانية أقسام: أحدها: اللون، كصفرة المشمش، وحمرة العناب، وسواد الإحاص وبياض التفاح ونحو ذلك. ثانيها: انطعم، كحلاوة قصب السكر، وحموضة الرمان إذا زالت المرارة. ثالثها: النضج في التين والبطيخ ونحوهما، وذلك بأن تلين صلابته، رابعها: بالقوة والاشتداد، كالقمح والشعير، خامسها: بالطول والامتلاء، كالعلف والبقول. سادسها: بالكبر كالقناء. سابعها: بانشقاق كمامه كاللفظن والجوز. ثامنها: بانفتاحه كالورد وورق التوت» راجع نهاية المحتاج مع حاشية الشبرايملي والرشيدني (٤ : ١٤٨) باب بيع الأصول والثمار.

ودليل الشافعية قوله في حديث يحيى بن سعيد الآتي: «قال: يبدو صلاحه: حمرة وصفرته» وقوله ﷺ في حديث جابر الآتي عند المصنف: «نهانا رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب»، وقوله ﷺ في حديث ابن عباس: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل».

قال النعبد الضعيف عفا الله عنه: الذي يظهر من النظر في مجموع الأحاديث أن المراد من بدو صلاح الثمرة هو أمنها من الآفات، لما سيأتي في حديث ابن عمر: «وعن السنبلي حتى يبيض ويأمن العاهة» وفي رواية يحيى بن سعيد «حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة»، وفي حديث شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: «فليل لابن عمر: ما صلاحه؟ قال: نذهب عاهته» وقد أخرج البخاري في الزكاة (باب من باع ثماره أو أرضه وقد وجب فيه العشر) من طريق ابن دينار عن ابن عمر ﷺ وفيه: «نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وكان إذا سئل عن صلاحها قال: حتى تذهب عاهته» وقد أخرج مالك في البيوع عن عمرة مرسلاً، والطحاوي عن عمرة، عن عائشة موصولاً: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة» وأخرج أحمد في مسنده (رقم: ٥٠١٢)، والطحاوي في معاني الآثار (٢ : ١٧٠) من

طريق عثمان بن عبد الله بن سرافقة: «سألت ابن عمر عن بيع الثمار، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة، قلت: ومتى ذلك؟ قال حتى تطلع الثريا» وإسناده هوي وصححه العلامة أحمد شاكر. وطلوع الثريا كناية عن أمن الثمار من العاهة، لما أخرج الإمام محمد في كتاب الآثار (ص: ١٥٩) عن الإمام أبي حنيفة عن عطاء ابن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا طلع النجم ذا صباح رفعت العاهة عن كل بلد» وذكر الزبيدي في عقود الجواهر المتينة (١: ٢١٢) بلفظ: «لا تباع الثمار حتى تطلع الثريا» وأورده الحافظ في الفتح (٤: ٣٣٠) من رواية أبي داود بلفظ: «إذا طلع النجم صباحاً، رفعت العاهة عن كل بلد» ثم قال: وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء «رفعت العاهة عن الثمار». والنجم هو الثريا، وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف في عاشر شهر أيار من الشهور السريانية، كما حققه الطحاري في مشكل الآثار ٣: ٩٢ ثم يدل على هذا المعنى أيضاً ما أخرجه البخاري ومسلم في المساقاة ومالك والنسائي من حديث أنس في النهي عن بيع ثمار حتى يبدو صلاحها، وفيه: «أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك؟» فإنه يدل على أن العلة في هذا النهي هو كون الثمرة بمثابة الهلاك، وهذه العلة تزول بأمنها من العاهة. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري وأبو داود عن زيد بن ثابت، قال: «كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار، فإذا جد الناس وحضر تقاضيتهم، قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض، أصابه قشام، عاهات يحتاجون بها، فقال رسول الله ﷺ: لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: «إما لا، فلا تباعوا حتى يبدو صلاح الثمرة».

فهذه الأحاديث بأجمعها تدل على أن المراد من بدو الصلاح هو أمن الثمرة من العاهة، غير أن هذا الأمن يتفاوت بتفاوت الثمار، فلا يحصل الأمن في بعضها إلا بالنضج والحلاوة، أو بحمرتها أو بصفرتها، فقد وقع التفسير بذلك في بعض الأحاديث نظراً إلى تلك الثمار بخصوصها، وإلا فالعلة هي الأمن من العاهة، والله سبحانه أعلم.

ومن هنا قال العيني رحمه الله: «إن بدو الصلاح متفاوت بتفاوت الأثمار، فبدو صلاح التين أن يطيب وتوجد فيه الحلاوة ويظهر السواد في أسوده والبياض في أبيضه، وكذلك العنب الأسود بدو صلاحه أن ينحو إلى السواد، وأن ينحو أبيضه إلى البياض مع النضج، وكذلك الزيتون بدو صلاحه أن ينحو إلى السواد، وبدو صلاح القناء والفصوص أن ينعد ويبلغ مبلغاً يوجد فيه طعم، وأما البطيخ فأن ينحو ناحية الاصفرار والطييب، وأما الموز فروى أشهب ونافع عن مالك أنه يباع إذا بلغ في شجره قبل أن يطيب، فإنه لا يطيب، حتى ينزع، وأما الجزر واللفت والفجل والثوم والبصل فبدو صلاحه إذا استقل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن في قلبه فساد، والبر والفول والجنبان والحمص والعدس إذا يبس، والياسمين وسائر الأنوار أن يفتح أكمامه ويظهر نوره،

والفصيل والقصب والقرط إذا بلغ أنه يرعى دون فساد كذا في عمدة القاري، باب بيع المزبنة (٥: ٥٣٩).

٢ - حكم البيع قبل بدو الصلاح:

ثم إن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعاً، ولا خلاف فيه، لكونه بيع المعدوم، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها فله صور ثلاثة:

الأولى: أن يشترط البائع على المشتري أن يقطعها فوراً ولا يتركها على الأشجار. وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار، إلا ما حكاه الحافظ في الفتح (٤: ٣٢٩) عن ابن أبي ليلى والثوري، أنهما يقولان ببطالان هذه الصورة أيضاً، وقال ابن قدامة في المغني (٤: ٨١): «أن يبيعها بشرط القطع في الحال، فيصح بالإجماع، لأن المنع إنما كان خوفاً من تلف الثمرة وحدث العاهة عليها قبل أخذها، بدليل ما روى أنس: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهر، قال: «أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟» رواه البخاري، وهذا مأثور فيما يقطع، فيصح بيعه كما لو بدا صلاحه.

والصورة الثانية: أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الجذاذ. وهذه الصورة باطلة بالإجماع، ولا يصح البيع فيها عند أحد، إلا ما حكاه الحافظ في الفتح عن يزيد بن أبي حبيب، أنه يقول بجواز هذه الصورة أيضاً، وأما سائر أهل العلم، ومنهم الحنفية، فيقولون بعدم جواز حديث الباب، ولكونه بيعاً وشرطاً. ويظهر من كلام ابن تيمية أيضاً في فتاواه (٣: ٤٢٧ إلى ٤٣٠) أنه مائل إلى جواز هذه الصورة أيضاً للضرورة، ويحمل الحديث على المشورة لا على التحريم.

والصورة الثالثة: أن يقع البيع مطلقاً، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك، فهذه الصورة محل خلاف بين الأئمة، فقال مالك والشافعي وأحمد: أنبيع فيها باطل كما في الصورة الثانية، وقال أبو حنيفة رحمته الله: البيع فيها جائز كالصورة الأولى، ويجوز للبائع أن يجبر المشتري على قطع الثمار في الحال، وإلى هذا المذهب يظهر جنوح البخاري، كما أشار إليه الحافظ في باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٤: ٣٣٢)، وهو مذهب الزهري كما حكى عنه البخاري في هذا الباب.

استدل الأئمة الثلاثة بعموم حديث الباب، فإنه ينهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها مطلقاً، ويدخل فيه محل النزاع أيضاً، غير أنهم استثنوا الصورة الأولى من النهي، وهي البيع بشرط القطع. فإن البيع بعد القطع لا يقي محلاً للنزاع، لأنه حينئذ بيع للثمرة المقطوعة، فخرج

مما نحن فيه، وهو بيع الثمر المعلق، فهو مستثنى عندهم عقلاً، ولا وجه لاستثناء باقي الصور، فتبقى محظورة.

ولنا: أن صورة الإطلاق وهي الصورة الثالثة داخلية في الصورة الأولى في الحقيقة، لأنه إطلاق في اللفظ، فإن أمره البائع وجب عليه انقطاع في الحال، فكأنه قد شرط فيه القطع، وأما إذا لم يأمره بالقطع فلا يجب على المشتري أن يقطع الثمار، لا لأن القطع ليس بمقتضى البيع، بل لأن البائع قد تساهل في أمره، فصار كأنه باع بشرط القطع، ثم تساهل ولم يأمره بالقطع، فلا فرق بين الصورة الأولى والثالثة في المآل.

واستدل الطحاوي رحمه الله على جواز الصورة الثالثة (وهي البيع قبل بدو الصلاح من غير اشتراط قطع ولا ترك) بما أخرجه البخاري في البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع» ووجه الاستدلال منه أن التأبير يكون قبل بدو الصلاح، وقد أجاز النبي ﷺ بيع ثمر النخل بعد التأبير متصلاً، فكان إجازة للبيع قبل بدو الصلاح. فإن قيل: هذا البيع ليس مستقلاً وإنما هو تبع للنخل، فغاية ما فيه أن يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه تابعاً للنخل، ولا يلزم منه جواز بيعه منفرداً، قلنا: قد تقرر في الفقه أن ما لا يدخل في بيع الشيء إلا بالاشتراط يجوز بيعه منفرداً عنه، كولد الشاة لا يدخل في بيع الشاة إلا بالاشتراط فيجوز بيع الولد منفرداً أيضاً، بخلاف الحمل، وقد صرح النبي ﷺ في الحديث بأن الثمر لا يدخل في بيع الشجر إلا بالاشتراط، فجاز بيعه منفرداً كما جاز تبعاً للنخل، فالحديث دال على جواز بيع الثمر قبل بدو صلاحه، سواء كان تابعاً للنخل أو منفرداً عنه.

واستدل ابن القيم في فتح القدير (٥: ١٠٤) على مذهب الحنفية أيضاً بما أخرجه مالك في بيع الموطأ (الجانحة في بيع الثمار والزروع) عن عمرة بنت عبد الرحمن: «ابنعت رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ، فعالجته وقام فيه حتى تبين له النقصان، فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقبله، فحلف أن لا يفعل، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: تألى أن لا يفعل خيراً، فسمع بذلك رب الحائط، فأنى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله هو له وأصل هذا الحديث أخرجه أيضاً البخاري في كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح؟ ومسلم في كتاب المساقاة، باب استحباب الوضوع من الدين، ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن قولها «فعالجته وقام فيه» يدل على أن بيع الثمار كان قبل بدو صلاحها، وكان المشتري يطالب البائع بالوضوع من الثمن أو الإقالة، مما يدل على نفاذ البيع من قبل، وقد أقره النبي ﷺ على ذلك، فلولا أن البيع كان صحيحاً لما حثه النبي ﷺ على الإقالة والصلح، بل نقض بيعه قضاء، وقد أطبق شراح هذا الحديث أن النبي ﷺ لم ينقض هذا البيع

قضاء، وإنما حث البائع على الصلح والإقالة، ولذلك أخرجه البخاري في كتاب الصلح، فلو كان بيع الثمار قبل بدو صلاحها فاسداً مطلقاً، لم تكن هناك حاجة إلى الصلح بل وجب نقضه قضاء.

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الحنفية بوجود:

١ - أما الشيخ ابن الهمام رحمته الله فقد أجاب عن استدلالهم بحديث الباب بأن النهي فيه محمول على بيع الثمار بشرط تركها على الأشجار، ونحن نعمل به، كما مر في الصورة الثانية، وأما عموم ألفاظ الحديث فهم لا يعملون به أيضاً، فإنهم يقولون بجواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها بشرط قطعها من الأشجار، كما مر في الصور الأولى، مع أنه داخل في عموم الحديث، إلا أنهم خصوا الحديث بما لم يشترط فيه القطع، ونحن خصصناه بما اشترط فيه ترك الثمار على الأشجار، فلا أحد قائل بالعموم، وقد دلت على ترجيح ما قلنا الدلائل العقلية والنقلية التي مر ذكرها.

ومما يدل على رجحان قول الحنفية أن النبي ﷺ قد علل هذا النهي في حديث أنس بقوله: «أرأيت إن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه» فتبين أن العلة ما في البيع من غرر، ولا يكون الغرر إلا فيما شرط تركه على الأشجار.

وبعبارة ابن الهمام: «إن قوله ﷺ: أرأيت إن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه؟ يستلزم أن معناه النهي من بيعها مدركة قبل الإدراك، ومزهوة قبل الزهو (يعني أن يباع الثمر قبل إدراكه بشرط أن يكون مدركاً) وقد فسر أنس رضي الله عنه زهوها بأن تحمر أو تصفر، وفسرها ابن عمر بأن تأمن من العاهة، فكان النهي عن بيعها محمرة قبل الاحمرار ومصفرة قبل الاصفرار أو آمنة من العاهة قبل أن يؤمن عنبها، وذلك لأن العادة أن الناس يبيعون الثمرة قبل أن تقطع، فنهى عن هذا البيع قبل أن توجد الصفة المذكورة، وما ذكرنا من نهيه ﷺ عن بيع العنب حتى يسود، وهو لا يكون عنباً قبل السواد، يفيد، فإنه قبله حصرم، فكان معناه النهي عن بيع العنب عنباً قبل أن يصير عنباً، وذلك لا يكون إلا بشرط الترك إلى أن يبدو الصلاح، ويدل عليه تعليل النبي ﷺ بقوله: «أرأيت لو منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه» فالمعنى إذا بعثوه عنباً قبل أن يصير عنباً بشرط الترك إلى أن يصير عنباً، فمنع الله الثمرة، فلم يصير عنباً، بم يستحل أحدكم - يعني البائع - مال أخيه المشتري، وإذا صار محل النهي ببيعها بشرط تركها إلى أن تصنع فقد قضينا عهدة هذا النهي، فإننا قد أفسدنا هذا البيع، وبقي بيعها مطلقاً غير متناول للنهي بوجه من الوجوه» كذا في فتح القدير (٥ : ١٠٤) وإنه كلام متين جداً.

بقي ههنا شيء، وهو أنه إذا كان النهي محمولاً على ما شرط فيه الترك، فما وجه تخصيصه بالبيع قبل بدو الصلاح؟ مع أن شرط الترك لا يجوز في البيع بعد بدو الصلاح أيضاً،

فإن الحنفية لا يفرقون بين ما بدا صلاحه وبين ما لم يبد صلاحه كما سيأتي؟ فلا تظهر فائدة قيد: «حتى يبدو صلاحه».

وأجاب عنه الحنفية بأن هذا القيد ليس للاحتراز، وإنما هو خارج مخرج العادة، فإن الناس كانوا يتبايعون الثمار بشرط الترك قبل بدو صلاحها، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن النبي ﷺ خص ههنا بيع ما لم يبدو صلاحه لأن فيه سببين للنهاي، الأول: أنه بيع وشروط، والثاني: أنه يتضمن غرراً، فإنه يحتمل أن لا تخرج هناك ثمرة، بخلاف البيع بعد بدو المصالح بشرط الترك، فإنه لا يتضمن الغرر، وإنما يحرم لكونه بيعاً وشروطاً فقط، ولما كان المقصود في حديث الباب الإنذار عن الغرر واستمالة العواطف نحو المشتري المغرور خص النبي ﷺ البيع قبل بدو المصالح بالذكر، ولم يذكر حكم البيع بعد بدو المصالح، والله سبحانه أعلم.

٢ - وأجاب الطحاوي رحمه الله في شرح معاني الآثار (٢: ١٧١) عن حديث الباب بطريق آخر، وحاصله: أن الحديث لم يرد في البياعات العامة، وإنما ورد في السلم خاصة، وذلك لأن أهل المدينة كانوا قبل مقدمه ﷺ يسلفون في الثمار لسنة أو سنتين، فنهى عن ذلك إلا أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، ويشترط لجواز بيع السلم أن يوجد المبيع من حين العقد إلى وقت التسليم، فلا بد للسلم في الثمار أن يكون بعد بدو صلاحها وأمنها من العاهات، ليصدق عليها أنها توجد حين العقد، فإنها قبل بدو صلاحها كالمعدومة، فلو وقع السلف عليها حينئذ فقد شرط وجدانها حين العقد، ففسد السلم، فالحاصل: أن مراد الحديث النهي عن السلم قبل بدو المصالح، وليس مراده النهي عن البيوع العامة.

واستدل عليه الطحاوي بما أخرجه نفسه عن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن الرجل يبيع ثمرة أرضه رطباً كان أو عنباً يسلف فيها قبل أن تطيب، فقال: «لا يصلح»، إن ابن الزبير باع ثمرة أرض له ثلاث سنين، فسمع بذلك جابر بن عبد الله الأنصاري، فخرج إلى المسجد، فقال في الثامن: «معنا رسول الله ﷺ أن نبيع الثمرة حتى تطيب». فهؤلاء الصحابة فهموا من الحديث أنه في السلم.

واستدل أيضاً بما أخرجه نفسه عن أبي البخثري قال: سألت ابن عمر عن السلف في الثمرة فقال: «نهى عمر عن بيع الثمر حتى تصلح»^(١) فحمل ابن عمر رضي الله عنهما قول عمر على السلم.

(١) قلت: وأخرجه البخاري في السلم، باب السلم إلى من ليس عنده أصل، وباب السلم في النخل ولفظه: (سألت ابن عمر عن السلم في النخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يصلح، ونهى عن بيع اللوز نساء بتاجز، وسألت ابن عباس عن السلم في النخل، فقال: نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه) وهذا أصح وأصح.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيد قول الطحاوي رحمته ما أخرجه البيزار والطبراني عن سمرة بن جندب - واللفظ للبيزار - «أن رسول الله ﷺ كان ينهى رب النخل أن يتدين في ثمر نخله حتى يؤكل من ثمرها، مخافة أن يتدين بدين كثير ثم يفسد الثمرة، وكان ينهى رب الزرع أن لا يدان في زرعه حتى يبلغ الحصاد» راجع كشف الأستار عن زوائد البيزار (٢: ٩٦ رقم: ١٢٩٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤: ١٠٢): «وفيه مروان بن جعفر السمرقي وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه».

٣ - والجواب الثالث عن حديث الباب قد ذكره الطحاوي عن بعض العلماء، وهو أننا سلمنا أن الحديث وارد لا في السلم خاصة، بل في البياعات عامة، وسلمنا أنه يشمل البيع المطلق عن شرط الترتك أو القلع، ولكنه ليس للتحريم، بل هو نهى إرشاد ومشورة، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار، فإذا جلد الناس وحضر تفاضيلهم، قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مرض، أصابه فشام، عاهات يحتجون بها، فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: إما لا، فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر، كالمشورة بشير بها، لكثرة خصومتهم» وأخرجه أبو داود والطحاوي أيضاً.

فقد صرح فيه زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النهي في حديث الباب لم يكن تحريماً، وإنما كان مشورة بشير بها لقطع خصومتهم.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الذي يظهر لي أن هذه التوجيهات الثلاثة كلها صحيحة، ويبدو أن النبي ﷺ لم يتكلم بهذا النهي مرة واحدة، بل تكلم به مرات في وقائع مختلفة، ولذلك روى عنه هذا النهي ابن عمر، وابن عباس، وعلي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت رضي الله عنه، أما حديث زيد بن ثابت فقد مر آنفاً عن البخاري، وأما حديث الباقرين فتجدها مجموعة في الفتح الرباني (١٥: ٤١ - ٤٣)، والظاهر أنهم لم يسمعوها هذا النهي دفعة واحدة، بل تكلم به النبي ﷺ في أزمئة ووقائع شتى، فلا يبعد أن يكون مقصوده مرة النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بشرط تركها على الأشجار، كما حققه ابن الهمام، وتارة كان المقصود منه النهي عن السلم في الثمار قبل بدو صلاحها، كما حققه الطحاوي وأيده بروايات، وأخرى قصد به النبي ﷺ النهي عن البيع المطلق عن شرط الترتك والقطع، وفي هذا الأخير كان النهي للمشورة والإرشاد، دون التحريم، كما نطق به زيد بن ثابت رضي الله عنه في رواية البخاري، وعلى هذا تنطبق جميع الروايات الواردة في هذا الباب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣ - حكم البيع بعد بدو الصلاح:

وأما بيع الثمار بعد بدو صلاحها فله صور ثلاثة أيضاً، الأولى: أن تباع بشرط القطع، والثانية: أن تباع بشرط تركها على الأشجار، والثالثة: أن تباع مطلقاً، فالشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله يجوزون البيع في الصور الثلاث كلها، فإن باعها مطلقاً استحق المشتري الإبقاء إلى أن الجذاذ كحالة شرط الإبقاء، كما في نهاية المحتاج (٤: ١٤١)، والمغني لابن قدامة (٤: ٧٦ و ٨٧)، واستدلوا في ذلك بمفهوم حديث الباب فإن الحديث قيد النهي بما بيع قبل بدو الصلاح، فخرج منه ما بيع بعده مطلقاً.

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى فقالا: يجوز البيع بشرط القطع وفي صورة الإطلاق، ويفسد بشرط الترك، ويجب على المشتري في صورة الإطلاق أن يقطعها إذا طالب به البائع، وقد تسامح النووي رحمته ههنا حيث نسب إلى أبي حنيفة أنه يوجب شرط القطع في هذه الصورة، وقد أطبق علماء الحنفية على خلاف ذلك، إذن فلا فرق عند أبي حنيفة وأبي يوسف بين ما بيع قبل بدو الصلاح وما بيع بعده، والحكم عندهما في الفصلين سواء لأنهما لا يريان المفهوم حجة، فصار حكم ما بعد الصلاح مسكوتاً عنه في هذا الحديث، وقد دل حديث النهي عن بيع وشرط على فساد شرط الترك فعلاً به، ففساد شرط الترك فيما بعد بدو الصلاح ليس مدلولاً لحديث الباب، وإنما هو مقتضى حديث آخر، وهو حديث النهي عن بيع وشرط. وأما فائدة قوله رحمته: «حتى يبدو صلاحها» في حديث الباب فقد أسلفنا قبل صفحتين أنه خرج مخرج الغائب. ولأن البيع قبل بدو الصلاح يتضمن الغرر علاوة على كونه بيعاً وشرطاً، فخص بالذكر من جهة كونه غرراً.

وأما محمد بن الحسن رحمته ففصل المسألة وقال: لو كان البيع بشرط الترك بعد ما تنهى عظم الثمار جاز البيع استحساناً للعرف، ولو لم يتناه عظمها فسد بشرط الترك، واستدل له صاحب الهداية فيما لم يتناه عظمها بأنه لما شرط تركها على الأشجار شرط في البيع الجزء المعدوم من الثمار، وهو الذي يزيد لمعنى من الأرض أو الشجر، واعترض عليه ابن الهمام رحمته بأن الوجه لا يتم في الفرق لمحمد إلا بادعاء عدم العرف فيما لم يتناه عظمها، إذ القياس عدم الصحة في الفصلين، سواء تنهى عظم الثمار أو لم يتناه، لأن شرط الترك شرط لا يقتضيه العقد، وإنما خرج منه المتناهي للتعامل والعرف عند محمد، لا لكون جوازه موافقاً للقياس، فكون ما لم يتناه على أصل القياس إنما يثبت بشرط عدم التعامل فيه، وراجع فتح القدير (٥: ١٠٣).

وخلاصة هذا المبحث على ما ذكره ابن الهمام أنه لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك، ولا في جوازه قبل بدو

الصالح أو بعده بشرط القطع، لكن بدو الصلاح عندنا أن تأمن العامة والفساد، وعند الشافعية ظهور النضج والحلاوة، والخلاف إنما هو في بيعها قبل بدو الصلاح لا بشرط القطع، فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز، وعندنا إن كان بحال لا ينتفع به في الأكل ولا في علف الدواب ففيه خلاف بين المشايخ، قيل: لا يجوز، ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا، والصحيح أنه يجوز، لأنه مال منتفع به في ثاني الحال إن لم يكن منتفعاً به في الحال، وقد أشار محمد في كتاب الزكاة إلى جوازه، وهناك خلاف أيضاً في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك، فعند الأئمة الثلاثة يجوز، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز، وقال محمد: إن تنهى عظمها جاز البيع، وإن لم يتناه لم يجز.

٤ - حكم ما يتعامل به الناس اليوم:

قدمنا خلاصة البحث الحديثي والفقهية في المسألة، وبقي الآن حكم ما يتعارفه الناس اليوم في بيع الثمار، فإن العادة جرت في أكثر البلاد أن الثمار لا تباع مقطوعة، وإنما تباع معلقة على الأشجار، وربما يتبايعها الناس قبل بدو صلاحها، وفي بعض الأحيان قبل ظهورها، والعادة أن المشتري يتركها بعد العقد على الأشجار إلى حين الجذاذ، فلو حكمنا بفساد هذه البسوق كلها لم توجد في السوق ثمرة ولا رطبة يحل أكلها، ومن أجل ذلك تحير الفقهاء في حل هذه المسألة واجتهدوا في تقعيدها على القواعد الشرعية بما لا يكون فيه حرج.

وخلاصة ما بحث فيه الفقهاء على ما تيسر لي أن هناك مسألتين مستقلتين لا ينبغي تلبيس إحداهما بالأخرى. الأولى: مسألة بيع الثمار في حد ذاتها، والثانية: شرط تركها على الأشجار، والفساد في معاملات الناس اليوم جار من كلتا الجهتين.

أما مسألة بيع الثمار في حد ذاتها فإن لهذا البيع صوراً مختلفة:

١ - أن تباع الثمار قبل ظهورها، وهذا لم يقل بجوازه أحد، سواء جرى به التعامل أو لا، والمراد من الظهور انقراك الزهر عنها وانعقادها ثمرة وإن صغرت، كما صرح به ابن عابدين في رد المحتار (٤: ٤٢)، ولا يتعقد هذا البيع سلباً لفقدان شرائطه من كون المبيع موجوداً من حين العقد إلى تسليم المبيع، ومن كون المبيع معلوم القدر، وكون الأجل معيناً، وغير ذلك.

٢ - أن تباع سائر ثمار الشجر أو البستان في حين ظهر بعضها ولم يظهر بعضها، وفيه خلاف بين مشايخنا الحنفية، فظاهر المذهب أنه لا يجوز أيضاً، ولكن أفنى شمس الأئمة الحلواني نقته بأنه لو كان الخارج أكثر جاز البيع في الجميع، وبه أفنى الإمام الفضلي، بل يظهر من عبارته أنه لا يشترط كون الخارج أكثر، بل يجعل الموجود أصلاً في البيع وما يحدث بعد ذلك تبعاً له، ويقول: «استحسن فيه لتعامل الناس فإنهم تعاملوا ببيع ثمار الكرم بهذه الصفة،

ولهم في ذلك عادة ظاهرة، وفي نزع الناس من عادتهم حرج، حكاه ابن الهمام في الفتح (٥: ١٠٥) ثم قال: «وفد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد رحمه الله، وهو بيع الورد على الأشجار، فإن الورد متلاحق، ثم جوز البيع في الكل بهذا الطريق، وهو قول مالك رحمه الله».

والحاصل أن هذه الصورة وإن كانت غير جائزة في أصل المذهب، غير أن فيها سعة عند عموم البلوى، وفي هذه الصورة يقول العلامة ابن عابدين الشامي رحمه الله: «لا يخفى تحقق الضرورة في زماننا، ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الأشجار والشمار، فإنه لغلبة الجهل على الناس لا يمكن إلزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة... وفي نزعهم عن عادتهم حرج كما علمت، ويلزم تحريم أكل الشمار في هذه البلدان، إذ لا تباع إلا كذلك، والنبي ﷺ إنما رخص في السلم للضرورة مع أنه بيع المعدوم، فحيث تحققت الضرورة هنا أيضاً أمكن إلحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادماً للنص، فلذا جعلوه من الاستحسان، لأن القياس عدم الجواز، وظاهر كلام الفتح الميلى إلى الجواز، ولذا أورد له الرواية عن محمد، بل نقدم أن الحلواني رواه عن أصحابنا، وما ضاق الأمر إلا اتسع، ولا يخفى أن هذا مسبوغ للعدول عن ظاهر الرواية، كما يعلم من رسائنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، فراجعها كذا في رد المحتار (٤: ٤٣).

فإن قيل: جميع ما قال الشامي رحمه الله منطبق على الصورة الأولى أيضاً، وهي بيع الشمار قبل ظهورها مطلقاً، قلنا: لا يرى في جوازها سعة لوجهين: الأول: أنه لم تحقق الضرورة فيها كما تحققت في الصورة الثانية، والثاني: أن مجرد الضرورة لا يكفي في تحليل حرام حتى يدخل ذلك في أصل شرعي، والأصل الشرعي في الصورة الثانية أنهم جعلوا الثمر الموجود أصلاً في البيع وجوزوا البيع في المعدوم تبعاً له، وأما في الصورة الأولى فالمعدوم هو الأصل في البيع، وهو حرام بالنص، والله أعلم.

٣ - أن تظهر جميع الشمار بمعنى انعقادها ثمرة، ولكنها غير منتفع بها في الأكل ولا في علف الدواب، وفيه خلاف أيضاً بين مشايخنا الحنفية، فذكر قاضي خان أن بيعها لا يجوز عند عامة المشايخ، ولكن صحح ابن الهمام جوازه كما أسلفنا عن الفتح.

٤ - أن تكون الشمار منتفعاً بها في الأكل أو علف الدواب، فيبيعها جائز بإجماع الفقهاء على الخلاف المار بينهم فيما بدا صلاحه أو لم يبد.

وأما مسألة اشتراط الترك على الأشجار فيما صح بيع الشمار فيه، فله صورتان:

١ - أن تباع الشمار بعد ما تنهى عظمها وبدا صلاحها، فشرط الترك في هذه الصورة جائزة عند محمد رحمه الله، وبه أفتى كثير من المشايخ لعموم البلوى، واختاره الطحاوي وإليه مال ابن

الهمام وابن عابدين، كما ورد في رد المختار (٤: ٤٣ و ٤٤)، ففي هذه الصورة سعة أيضاً عند عموم البلوى.

٢ - أن تباع الثمار قبل بدو صلاحها أو تنتهي عظمها، فشرط الترك في هذه الصورة مفسدة بالإجماع، ولكن إذا لم يشترط الترك في العقد، بل كان العقد مطلقاً، ثم أذن البائع بالترك طاب للمشتري المبيع وما زاد بعده عند الحنفية، وإن تركها بغير إذن البائع جاز البيع وتصدق بما زاد بعد العقد كما في الهداية والدر المختار.

ثم ذكر ابن عابدين نكته أنه لو كان الترك متعارفاً بينهم فسد البيع وإن لم يشترط الترك في العقد لفظاً، لأن المعروف كالمشروط، ولكن لم يقبله شيخ مشايخنا الأنور رحمته، فقال في فيض الباري (٣: ٢٥٦): «وتفصيل الشامي ليس بمختار عندي، فيجوز له الفضل وإن كان الترك معروفاً، ولا يكون كالمشروط، وإنما دعائي إلى ترك تفصيله ما حرره ابن الهمام في ذيل سؤال وجواب، من هذا المقام، ويظهر منه كونه طيباً بدون فصل، فراجع من هذا الباب، وكذا نقل الحافظ ابن تيمية في فتاواه ما حاصله ما في الهداية، فتفصيل الشامي غير مختار عندي». قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لعل الشيخ يريد به قول ابن تيمية في فتاواه: «فإن الكوفيين احتالوا على الجواز تارة بأن يؤجر الأرض فقط، ويبيعه ثمر الشجر كما يقولون في بيع الثمر قبل بدو صلاحها: يبيعه إتياناً مطلقاً أو بشرط القطع ويبيعه إبقاءها، وهذه الحيلة منقولة عن أبي حنيفة والثوري وغيرهما» راجع فتاوى ابن تيمية المطبوعة بمصر (٣: ٤٣٥). فالحاصل أن إباحة الإبقاء جائز عند أبي حنيفة كما سبق من الهداية والدر المختار، ولم يقبله بأن لا يكون هناك عرف فلا حاجة إلى هذا التقييد عند شيخ مشايخنا الأنور رحمته، ولذلك قال في العرف الشاذي (ص: ٣٨٨): «كنت متردداً في هذا حتى أن وجدت في فتاوى ابن تيمية عن أبي حنيفة والثوري أنهما أجازا البيع مطلقاً، إذا أجاز البائع الترك على الأشجار، فإذا لما وجدت عن أبي حنيفة فلا أبالي فالحاصل إذا لم يشترط الإبقاء في صلب العقد يصح البيع وإن كان معروفاً بالعرف».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويظهر من كلام ابن الهمام في الفتح (٥: ١٠٣) أيضاً أن العرف إذا جرى ببيع الثمار بعد بدو صلاحها بشرط الترك واشتدت إليه الحاجة كان قياس قول محمد الجواز، وإن لم يتناه عظم الثمار، لأنه أجاز شرط الترك بعد ما تنهى عظمها للعرف والضرورة، قلت: كذلك أجاز محمد رحمته بيع الثمار في حين ظهر بعضها ولم يظهر بعضها للضرورة والعرف، كما قدمنا عن الفتح ورد المختار، فكان قياس قوله الجواز عند الضرورة وإن لم يتناه عظمها.

ثم ههنا ناحية أخرى، لم يتعرض لها الفقهاء عموماً، وهي أن البيع بشرط الترك إنما يحرم عند الحنفية لكونه بيعاً وشرطاً، ولكن الحنفية يجوزون مع البيع شروطاً جرى بها التعامل، لأن

٣٨٤٢ - (٥٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْمُو. وَعَنِ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ. نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِيَ.

٣٨٤٣ - (٥١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ».

قَالَ: يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، حُمْرُهُ وَصَفَرُهُ.

٣٨٤٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ. لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٨٤٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدْبِكَ. أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

٣٨٤٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ مَيَّسَرَةَ. حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُثَيْدِ اللَّهِ.

٣٨٤٧ - (٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَنَحْوَهُ ابْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ

المتعامل رافع للنزاع، ولا شك أن بيع الثمار بشرط الترك جرى به التعامل العام في أكثر البلاد، فينبغي أن يجوز هذا الشرط على أصل الحنفية، ولكن يرد عليه أن التعامل يجوز أن يكون مخصصاً للنص ولا يجوز أن يكون ناسخاً، ولو جازنا البيع قبل بدو الصلاح بشرط الترك لزم ترك حديث الباب رأساً، وذلك لا يجوز بالتعامل، اللهم إلا أن يقال: إن حديث الباب محمول على نهى تنزيه أو إرشاد كما هو مفاد حديث زيد بن ثابت عند البخاري. وعلى كل حال، فالاحتياط أن لا يشترط الترك في العقد والله سبحانه أعلم.

٥٠ - (١٥٣٥) - قوله: (حتى يزمو) الزهو من باب نصر: ظهور الثمر، وقيل: أن يطول ويكتمل، وقيل: أن يحمر أو يصفر، وقال بعضهم: الزهو لا يستعمل في النخل، وإنما يستعمل الإزهاء من باب الإنفعال، فالصواب في العربية أن يقال: «تزهي» ولكن رده ابن الأثير في جامع الأصول (١: ٤٦٥) والنووي في شرحه، وحكي عن أهل اللغة أنهم يسوغون كلتا اللغتين، وبالجمله، فالمراد من الزهو في الحديث: بدو الصلاح، والأمن من الآفات، فإن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً.

قوله: (وعن السبيل حتى يبيض) معناه: يشتد حبه وهو بدو صلاحه، كما في شرح النووي والأبي.

يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ».

٣٨٤٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاهَتُهُ.

٣٨٤٩ - (٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: نَهَى (أَوْ نَهَا) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ.

٣٨٥٠ - (٥٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْقَلِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا رَوْحٌ. قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ.

(٥٠٠) - قوله: (قال: تذهب عاهته) هذا تفسير من ابن عمر، وزاد عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٦٤، رقم: ١٤٣٢٢): «ويخلص طيبها» وقدمنا أن مالكاً رحمه الله أخرج هذا التفسير مرفوعاً في حديث مرسل عن عمرة، وهو موصول إلى عائشة عند الطحاوي، ولفظه: «إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة» وبمثله أخرج أحمد والطحاوي عن ابن عمر مرفوعاً.

٥٤ - (٥٠٠) - قوله: (عن جابر) أخرجه البخاري في الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله إلخ، وفي البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة، وباب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها. وأخرجه أبو داود (رقم: ٣٣٧٠ و ٣٣٧٣) والنسائي كلاهما في البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

قوله: (حتى يبدو صلاحها) قال الحافظ في الفتح (٤: ٣٣١): «واختلف السلف في قوله حتى يبدو صلاحها: هل المراد به جنس الثمار، حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع ثمره جميع البساتين، وإن لم يبدو الصلاح فيها، أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة، أو في كل شجرة على حدة، على أقوال، والأول قول النيث، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً، والثاني قول أحمد، وعنه رواية كالأربع، والثالث قول الشافعية، ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدو الصلاح، لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهاء من غير اشتراط تكامله، فيؤخذ منه اكتفاء بزهو

٣٨٥١ - (٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ. قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ.....

بعض الثمرة ويزهو بعض الشجرة مع حصول المعنى، وهو الأمن من العاهة، ولولا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بإزهاء بعضها قد لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة. وأيضاً، فلو قيل بإزهاء الجميع لأدى إلى فساد أو أكثره، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليعطول زمن التفكه بها. قلت: الذي يظهر من كتب الحنفية أن المعتبر عندهم بدو الصلاح في كل بستان على حدة إذا كان المبيع ثمر البستان كله، وبدو الصلاح في كل شجر على حدة إذا كان المبيع ثمر الشجر كله، ويؤيده قوله عليه ﷺ: «إن منع الله الثمرة به يستحل أحدكم ما من أخيه» والله أعلم.

٥٥ - (١٥٣٧) - قوله: (عن أبي البختري) هو يفتح الباء وإسكان الخاء وفتح التاء، واسمه سعيد بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز، الكوفي الطائفي مولاهم، من رجال الجماعة، تابعي وثقة الأكثرون، وضعفه أبو أحمد الحاكم في الكنى، ولكن رد عليه النووي في شرحه والحافظ في التهذيب (٤: ٧٣)، قال هلال بن خباب: كان من أفاضل أهل الكوفة، وقال حبيب بن أبي ثابت: اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري، فكان الطائفي أعلمنا وأفقهنا، وقال العجلي: تابعي ثقة فيه تشيع، وقال أبو نعيم: مات في الجماجم سنة: ٨٣، وراجع التهذيب.

قوله: (سألت ابن عباس) هذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في البيوع، باب السلم إلى من ليس عنده أصل، ولم أجده عند غير الشيخين من الأصول الستة، ولم يعزه ابن الأثير في جامع الأصول إلى غيرهما.

قوله: (عن بيع النخل) وفي رواية آدم عند البخاري: «عن السلم في النخل» واستدل به بعض المالكية على جواز السلم في النخل المعين في البستان المعين، ولكن بعد بدو صلاحه، والجمهور على منع السلم في بستان معين، لأنه غرر يحتمل أن لا يخرج منه شيء، وهو مذهب أصحابنا الحنفية، والدليل عليه ما رواه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة أنه قال لرسول الله ﷺ: هل لك أن تبيعني تمرأ معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان، قال: لا أبيعك من حائط مسمى، بل أبيعك أوسقاً مسماة إلى أجل مسمى. حكاه العيني في عمدة القاري (٥: ٦١٩) باب السلم في النخل.

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل) والمراد من بيع النخل ههنا بيع ثمر النخل لا عينه، لأن النبي ﷺ أذن في بيع عين النخل وإن لم يظهر فيه ثمر، وبهذا التفسير صرح العيني.

حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ. وَحَتَّى يُوزَنَ. قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عَنْدهُ: حَتَّى يُحْزَرَ.

٣٨٥٢ - (٥٦) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا».

٣٨٥٣ - (٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ

قوله: (حتى يأكل منه أو يؤكل) والمراد أن يكون صالحاً للأكل في الجملة، وهو كناية عن بدو الصلاح، كما فسرہ العيني رحمه الله، ثم إن الحديث يدل على مذهب الحنفية من أنه يشترط في جواز السلم أن يكون المسلم فيه موجوداً في أيدي الناس في وقت العقد إلى حين حلول الأجل، فإن انقطع في شيء من ذلك لم يجز، وهو مذهب ابن عمر وابن عباس والأوزاعي والثوري وأهل الكوفة، وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: يجوز السلم فيما هو معدوم في أيدي الناس إذا كان مأمون الوجود عند حلول الأجل في الغالب، فإن كان ينقطع حيث لم يجز، كذا في عمدة القاري (٥: ٦١٨).

ووجه دلالة هذا الحديث على مذهب الحنفية أن السؤال كان عن السلم في ثمر النخل، كما أسلفنا عن البخاري، فالظاهر أن المراد من (بيع النخل) في الجواب هو السلم في ثمر النخل ليطابق السؤال الجواب، وقد اشترط فيه النبي ﷺ أن يصير الثمر صالحاً للأكل، والسلم في ثمر شجر معين لا يجوز كما أسلفنا قريباً، فلا وجه لهذا التقييد في جواز السلم إلا اشتراط وجود الثمر من حين العقد إلى حلول الأجل، وبه يظهر رجحان ما أجاب به الطحاوي رحمه الله عن أحاديث النهي عن بدو الصلاح، وقد مر تفصيلاً في حكم البيع قبل بدو الصلاح.

قوله: (وما يوزن؟) كأنه استغرب أن يوزن الثمر على الشجر.

قوله: (حتى يحزر) بتقديم الزاي على الراء، بمعنى الخرص، والمراد أنه لا يحل بيعه حتى يصلح للخرص، وكان الخارصون إنما يخرصون الثمر بعد بدو صلاحه، وكان فائدة الخرص معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك. وضبطه بعضهم (حتى يحزر) بتقديم الراء على الزاي، وجعله النووي تصحيفاً، ولكن ذكر الحافظ في الفتح (٤: ٣٥٧) أنه رواية الكشمهيني في صحيح البخاري، ومعناه: الحفظ والصون، والمراد حيث لا يحل بيعه حتى يحفظ ويصان، والله أعلم. وقال العيني في العمدة: «واعلم أن الخرص والأكل والوزن كلها كنايةات عن ظهور صلاحها».

سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ. وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ.

٥٧ - (١٥٣٤) - قوله: (وعن بيع الثمر بالتمر) المراد من الثمر ههنا الرطب، واعلم أن هناك صورتين لبيع الرطب بالتمر، الأولى: أن يباع الرطب المعلق على الشجر بالتمر المجذوذ، وهو ما يسمى مزابنة، وهو حرام بالإجماع إلا ما رخص فيه من المرايا على اختلاف في تفسيرها، وسيأتي الكلام فيه تفصيلاً في الباب التالي إن شاء الله.

والصورة الثانية: أن يباع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع، وفيه خلاف، فقال الأئمة الحجازيون الثلاثة: إنه لا يجوز، سواء كان البيع بالتساوي أو بالتفاضل، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز البيع يداً بيد متساوياً ويحرم متفاضلاً أو نسيئة.

استدل الأئمة الثلاثة بعموم حديث الباب، وبما أخرجه مالك والنسائي وأبو داود والترمذي عن زيد أبي عياش: «أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت، فقال له سعد: أيتهما أفضل؟ قال: البيضاء، فنهاه عن ذلك، وقال سعد: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال رسول الله ﷺ: أينقص الرطب إذا بیس؟ قالوا: نعم، فنهاه عن ذلك، أخرجه مالك في باب ما يكره من بيع التمر، والترمذي في باب في النهي عن المحافلة والمزابنة، وأبو داود والنسائي وابن ماجه في باب مستقل في بيع الرطب بالتمر.

وأما استدلال أبي حنيفة رحمه الله فقد ذكر ابن الهمام في باب الربا من فتح القدير (٥: ٢٩٢): «يحكي عن أبي حنيفة أنه دخل بغداد، وكانوا أشداء عليه لمخالفته الخبر، فسألوه عن التمر فقال: الرطب إما أن يكون تمرأ أو لم يكن، فإن كان تمرأ جاز العقد عليه لقوله ﷺ: «التمر بالتمر»، وإن لم يكن جاز لقوله ﷺ: «إذا اختلف النوعان فيعوا كيف شئتم».

والخلاصة أنه ﷺ استدل بحديث ربا الفضل المعروف حيث أجاز النبي ﷺ بيع التمر بالتمر إذا كان مثلاً بمثل يداً بيد، وأجاز بيعه بخلاف جنسه متفاضلاً أيضاً إذا كان يداً بيد، فإن اعتبرنا الرطب تمرأ دخل في القسم الأول، وجاز البيع بالمماثلة حالاً، وإن اعتبرناه غير تمر جاز بيعه متفاضلاً أيضاً، وقد صرح صاحب الهداية بأن أبا حنيفة رحمه الله اعتبر الرطب تمرأ فحرم فيه التفاضل والنسيئة جميعاً، واستدل له بأن النبي ﷺ أهدي إليه رطب، فقال: «أكل تمر خبير هكذا» فسمى الرطب تمرأ.

وهذا الحديث الذي أشار إليه صاحب الهداية حديث أخرجه الشيخان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأبي سعيد المخدري أن النبي ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خبير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: «أكل تمر خبير هكذا؟ إلى آخر

قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. وَإِنَّ ابْنَ ثَمَرٍ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ ثُبَاعَ.

الحديث، ولكن قال الحافظ الزيلعي رحمه الله بعد تخريجه: «والمصنف احتج بالحديث على جواز بيع الرطب بالنمر مثلاً بمثل بناء على تسميته في الحديث تمرأ، وقد كشفت طرق الحديث وألفاظه، فلم أجد فيه ذكر الرطب، والبخاري ذكر الحديث في أربعة مواضع من صحيحه، في البيوع، وفي الوكالة، وفي المغازي، وفي الاعتصام، وبهذا اللفظ رواه النسائي أيضاً، وراجع نصب الرابة (٤: ٤٣)، وقد أجاب عنه شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤: ٢٤٨) بأن النمر النجيب هو الرطب، والله أعلم.

وبالجملة، فأبو حنيفة رحمه الله اعتبر الرطب تمرأ، وأجاز بيعه مثلاً بمثل يداً بيد لقوله ﷺ: «التمر بالتمر» واعترض عليه بأن أبا حنيفة رحمه الله لا يجوز بيع الحنطة المقليّة بغير المقليّة، مع أن كلا منهما حنطة، فينبغي أن يجوز البيع لقوله ﷺ: «الحنطة بالحنطة» كما جاز في الرطب بالتمر، وأجاب عنه ابن الهمام رحمه الله بما حاصله: أن قوله ﷺ «مثلاً بمثل» يستدعي أن يكون بين البديلين تساوياً حين العقد، والحنطة المقليّة لا تساوي غير المقليّة حالة العقد لاكتناز أحدهما وتخلخل الآخر، فقات التماثل وحرم البيع، بخلاف الرطب والتمر، فإنهما يتساويان حالة العقد، وإنما ينقص الرطب بعد جفافه، فيحدث التفاضل بعد العقد، ولا عبرة به بعد ما ثبت التماثل في حين العقد، والله أعلم.

وأما حديث الباب فليس فيه حجة خلاف أبي حنيفة رحمه الله، لأن مراده تحريم بيع الرطب المعلق بالتمر المقطوع، وهو عين المزابنة، وهو حرام لكونه مجازفة في الربوبات، وليس مراده تحريم بيع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع، والدليل على ذلك أمران:

الأول: أن الحديث ذكر حرمة بيع الثمر بالتمر، ثم استثنى منه العرايا، والعرايا لا تكون إلا في المعلق بالمقطوع، كما سيأتي تفصيله في الباب اللاحق إن شاء الله.

والثاني: أن رسول الله ﷺ فسر بيع الثمر بالتمر بالمزابنة فيما أخرجه البخاري في آخر كتاب المساقاة (باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل إلخ) (١: ٣٢٠ و٣٢١) عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة ببيع الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا، فأذن لهم» فجعل بيع الثمر بالتمر مزابنة، والمزابنة لا تكون إلا في بيع المعلق بالمقطوع، وذلك لما أخرجه البخاري (١: ٢٩١) في باب بيع المزابنة عن أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاقلة، والمزابنة: اشتراء الثمر بالتمر في رؤوس النخل، فظهر أن المزابنة تختص ببيع المعلق بالمقطوع، ولما عبر النبي ﷺ عن بيع الثمر بالتمر، بالمزابنة في حديث رافع وسهل تبين أن المراد من النهي عن بيع الثمر بالتمر، هو بيع المعلق بالمقطوع، لا المقطوع بالمقطوع.

٣٨٥٤ - (٥٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) قَالَا: أَخْبَرَنَا

وأما حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فقد ذكر ابن الهمام في الفتح أن أبا حنيفة رضي الله عنه سُئل عنه في مناظرته المذكورة ببغداد، أجاب عنه فقال: «هذا الحديث دائر على زيد أبي عياش، وزيد بن عياش ممن لا يقبل حديثه» وذكر الحافظ في التهذيب (٣: ٤٢٤) أن أبا حنيفة قال فيه: إنه مجهول، وتعبه الخطابي في معالم السنن (٥: ٣٥) والمنذري وآخرون؛ بأنه ليس بمجهول، لأنه إن أراد جهالة العين فقد روى عنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أسد، ومن روى عنه إثنان ليس بمجهول العين، وإن أراد جهالة وصفه فقد أخرج حديث مالك في الموطأ مع شدة تحريه للرجال، وصحح حديثه الترمذي وابن خزيمة، وقال ابن الجوزي في التحقيق: «قال أبو حنيفة: زيد أبو عياش مجهول، فإن كان هو لم يعرفه، فقد عرفه أئمة الثقل» كما في نصب الراية (٤: ٤١).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ثم ينفرد أبو حنيفة رضي الله عنه في تجهيله لزيد أبي عياش، بل ذكره ابن حزم في المحلى (٨: ٤٦٦) (مسألة: ١٤٧٦) فقال: «هو رجل مجهول، لا يدري من هو؟» وقد اعترف الحاكم في المستدرک (٢: ٣٩) أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث لما خشيا من جهالة زيد أبي عياش، وذكره الحافظ في التلخيص (٣: ١٠، رقم: ١١٤٢) فقال: «وقد أعله جماعة منهم الطحاوي والطبري وأبو محمد بن حزم عبد الحق، كلهم أعله بجهالة حال زيد أبي عياش» وذكر في التهذيب عن ابن عبد البر أنه قال: «فقيل: إنه مجهول، وقد قيل: إنه أبو عياش الزرقى» فكانه توقف فيه. فتلخص أنه قد وافق أبا حنيفة على تجهيله البخاري ومسلم وابن حزم وابن جرير الطبري وعبد الحق والطحاوي وابن عبد البر رحمهم الله تعالى، بل ذكر شيخنا العثماني رضي الله عنه في إعلاء السنن (١٤: ٢٤٤) عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه أنه قال: «كيف يقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث، وهو يقول: زيد ممن لا يقبل روايته» وأما قول من وثقه فلا يكفي حجة على أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو إمام مجتهد.

نعم، اعتماد مالك رضي الله عنه على زيد أبي عياش وإخراج حديثه في موطأه من أقوى الأدلة على كونه مقبولاً معروفاً عنده، والظاهر أنه وثقه على علم منه بحاله، وقد ذكر الحاكم في مستدرکه إجماع أئمة أهل الثقل على إمامة مالك، وأنه محكم في كل ما يرويه، وأنه لم يوجد في روايته إلا الصحيح، خصوصاً في حديث أهل المدينة، ومن وثق زيد بن عياش فلانما وثقه تقليداً لمالك، واعتماداً عليه، لا معرفة به، فلاني لم أجد أحداً من علماء الجرح والتعديل يذكر حاله، فالظاهر أنه لم يوثقه إلا مالك رضي الله عنه، ولم يوثقه إلا بإخراج حديثه في الموطأ، وقال شيخنا

(١) فما ذكره في العرف الشاذي (ص: ٣٨٥) من قول ابن حزم أن أبا العياش معروف عند أهل الصنعة، لعله خطأ من ضابط العرف الشاذي وليس قول ابن الجوزي بقول ابن حزم، والله أعلم.

ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ

السَّهَارَنفُورِيُّ: «وَالْأَصْلُ أَنَّهُ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي جَرَحِ زَيْدِ بْنِ عِيَاشٍ وَتَعْدِيلِهِ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، فَرَوَايَةُ مَالِكٍ تَقْتَضِي تَعْدِيلَهُ ضَمَنْاً وَتَبَعاً، وَثَبَتَ الْجَرَحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ صِرَاحَةً، فَلَا يَقَاوِمُ تَعْدِيلَ مَالِكٍ جَرَحَ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا فِي بَدَلِ الْمَجْهُودِ (١٥ : ١٩).

ثم إن هذا الحديث لا ينتهض حجة على أبي حنيفة رحمته الله على تقدير صحته أيضاً، لأنه محمول عنده على بيع الرطب بالتمر نسيئة، لا على بيعه يداً بيد، والدليل عليه ما أخرجه أبو داود والبيهقي في سننه (٥ : ٢٩٤) من طريق يحيى بن أبي كثير قال: «أخبرنا عبد الله أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة» فقد وقع التصريح في هذا الطريق بأن النهي في الحديث إنما كان عن البيع نسيئة، لا عن البيع يداً بيد.

واعترض عليه البيهقي رحمته الله بأن يحيى بن أبي كثير تفرد بزيادة قوله «نسيئة» ولم يذكره مالك ولا إسماعيل بن أمية ولا الضحاك بن عثمان ولا أسامة بن زيد، مع أن هؤلاء الأربعة رَوَوْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ، واجتماع هؤلاء على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم للحديث، وفيهم إمام حافظ، وهو مالك بن أنس.

ولكن اعتراض البيهقي هذا ضعيف لوجهين:

١ - قد تقرر في أصول الحديث أن زيادة الثقة مقبولة، ويحيى بن أبي كثير من أثبت الناس في زمنه، وكان شعبية والإمام أحمد يقدمانه على الزهري، كما في التهذيب (١١ : ٢٦٩)، فزيادته مقبولة بلا شك، وأما مالك بن أنس وغيره فلم يخالفوه، وإنما سكتوا عن زيادة قد أتى بها يحيى، فلا وجه لرد روايته بمجرد سكوتهم عما زاده.

٢ - ثم إن يحيى بن أبي كثير لم ينفرد بهذه الزيادة، لأن أبا داود قد أخرج روايته هذه، ثم قال: «قال أبو داود: رواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم عن سعد نحوه» وظاهر هذا أن عمران بن أبي أنس قد روى هذا الحديث بمثل رواية يحيى بزيادة قوله «نسيئة»، ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ : ١٦١) من طريق عمرو ابن الحارث عن بكير بن عبد الله حدثه عن عمران بن أبي أنس أن مولى لبني مخزوم حدثه «أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر إلى أجل، فقال سعد: نهانا رسول الله ﷺ عن هذا» فقد صرح فيه أن السؤال كان عن السلف، وهو النسيئة. وإن البيهقي رحمته الله قد أتى بحديث عمران بن أبي أنس موافقاً لرواية مالك وغيره، ولكن حقق المارديني رحمته الله في الجوهر النقي (٥ : ٢٩٥) أن رواية الطحاوي أجل إسناداً من رواية البيهقي، وأما ما وقع في إسناد الطحاوي من «مولى لبني مخزوم» فالظاهر أن المراد منه زيد بن عياش، والله أعلم.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْلُغَ صَلاَحَهُ. وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمَرِ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَثَلَاثَةٌ سَوَاءٌ.

(١٤) - باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٣٨٥٥ - (٥٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....

بقي ههنا شيء، وهو أنه إن كان مراد الحديث تحريم بيع الرطب بالتمر لعللة النسبنة لا لعدم التساوي، فلماذا سئل النبي ﷺ من حوله: أينقص الرطب إذا يسر؟ مع أن حكم التحريم في النسبنة سواء، ييس الرطب أو لا، ولم أجد أحداً من الحنفية تعرض لجوابه، إلا بهاء الدين المرحاني في حاشيته على التلويح فيما حكاه عنه الشيخ الأنور في العرف الشذوي (ص: ٣٨٧)، وحاصل ما قاله: أن النبي ﷺ لم يسأل عن جفاف الرطب لكونه مدار الحكم، وإنما سأل عن ذلك تنبيهاً على أنه لا فائدة في هذا البيع نسبنة، لأن الرطب ينقص بعد ما ييس، وإلا فمدار التحريم هو النسبنة، فتأمل، والله أعلم. ولشبهنا العثماني التهانوي بثلاثة في هذا الباب كلام طويل ومناقشات مع ابن حزم وابن القيم، وليراجع لها إعلال السنن (١٤: ٢٤٤ إلى ٢٥٣).

٥٨ - (١٥٣٨) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه في باب بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه.

(١٤) - باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٥٩ - (١٥٣٩) - قوله: (حجج بن المثنى) حجج بن مصفرأ بتقديم الحاء على الجيم وآخره نون، هو اليمامي الخراساني نزيل بغداد، روى عن الليث ومالك وعبد العزيز الماجشون وغيره، وعنه أحمد ويحيى بن معين وغيرهما، قال البخاري: كان قاضياً على خراسان، وقال أبو بكر الجارودي: ثقة ثقة، ووثقه أيضاً ابن سعد ومحمد بن رافع وصالح بن محمد، مات ببغداد سنة ٢٥٠، كذا في التهذيب (٢: ٢١٦).

قوله: (عن سعيد بن المسيب) أخرجه أيضاً النسائي في المزارعة، باب النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، ومالك في الموطأ، في المزينة والمحاقلة، وهذا مرسل، ومراسيل سعيد ابن المسيب مقبولة كما صرح به ابن عبد البر في مقدمة التمهيد (١: ٣٠) وعلى قبوله اتفاق العلماء، حتى أكثر الشافعية الذين لا يحتجون بالمراسيل، يقبلون مرسل ابن المسيب، كما ذكره النووي في مقدمة شرح المذهب.

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَرْابَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

وَالْمَرْابَةُ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ. وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ. وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.

قوله: (من بيع المزابنة) تفسيره أن يباع الثمر المعلق بالتمر المجذوذ، وهو حرام لكونه مجازفة في الربويات، فإن ما على الشجر لا يكال، وإنما يباع خرصاً، فإذا بيع بجنسه خرصاً، كان فيه احتمال التفاضل، واحتمال التفاضل في الربويات في حكم الربا. والمزابنة مفاعلة من الزبن، وهو الدفع الشديد، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها، وإنما سمي به هذا البيع لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع. ثم عمم الشافعي بيع المزابنة في كل بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من الربويات، وقال مالك: المزابنة كل شيء من الجراف لا يعلم كيـله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشيء مسمى من الكيل، سواء كان من الربويات أو لا. هذا ملخص ما في فتح الباري (٤: ٣٢٠).

قوله: (المحاقلة) اختلف العلماء في تفسيره، والمعروف أنه بيع الحنطة في سنبها بحنطة صافية مجذودة، فالمزابنة تكون في الشجر، والمحاقلة في الزرع، وفسره بعضهم بالمزارعة بالثلث والربع، فعلى هذا يرادف المحاقلة المخابرة، وفترق بعضهم بينهما بأن المحاقلة هو استكراء الأرض بكيل مسمى من الخارج، والمخابرة هو استكراء الأرض بجزء شائع من الخارج كالثلث أو الربع، فسر بعضهم المحاقلة ببيع الزرع قبل إدراكه، فعلى هذا يرادف المحاقلة بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

والمحاقلة في اللغة مفاعلة من الحقل، وهو الزرع وموضعه، وقال الليث: الحقل الزرع إذا تشعب قبل أن يغلظ. هذا ملخص ما في باب المخاضرة من فتح الباري (٤: ٣٣٧) وباب المزابنة من عمدة القاري (٥: ٥٣٨).

قوله: (واستكراء الأرض بالقمح) هذا هو التفسير الثاني للمحاقلة، وحاصله استكراء الأرض بجزء من الخارج، وهو مستوع عند أبي حنيفة مطلقاً، فالحديث عنده على إطلاقه وعمومه، وأما الجمهور ومنهم أبو يوسف ومحمد رحمهما الله فإنما يقولون بتحريمه إذا وقع الاستكراء على قدر مسمى من الخارج، وأما إذا وقع الاستكراء على جزء شائع من الخارج، كالثلث والربع، فلا حرمة عندهم، وعليه الفتوى عند الحنفية، فيكون النهي عندهم في حديث الباب مقيداً بالصورة الأولى، ويدل على هذا التقيد ما أخرجه ابن ماجه في كتاب الرهون، باب استكراء الأرض بالطعام، عن رافع بن خديج قال: كنا نحافل على عهد رسول الله ﷺ، فزعم أن بعض عمومتي أناهم، فقال: قال رسول الله ﷺ: من كانت له أرض فلا يكرها بطعام

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ. وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ».

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعُرْيَةِ بِالرُّضْبِ أَوْ بِالثَّمَرِ. وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

مسمى" فقيد النهي بما إذا كان انطعام مسمى. وسيأتي تمام الكلام على هذه المسألة في باب كراء الأرض إن شاء الله.

قوله: (قال: وأخبرني سالم) قاله ابن شهاب الزهري، لأن البخاري أخرجه في باب بيع المزابنة، وفيه: «عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر» فذكر الحديث.

قوله: (وقال سالم) هو موصول بالإسناد المذكور، وسيأتي حديث زيد بن ثابت مفرداً بعد رواية واحدة من طريق نافع عنه. وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت، ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت، ولفظه: «عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة، إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها» فجعل النهي عن المحاقلة والمزابنة أيضاً من رواية زيد بن ثابت، وقد أشار الترمذي إلى أن محمد بن إسحاق وهم فيه، فإن التصريح بالنهي عن المزابنة لم يرد في حديث زيد بن ثابت، وإنما رواه ابن عمر بغير واسطته، والذي رواه ابن عمر بواسطة زيد بن ثابت هو استثناء العرايا فقط، ولكن قال الحافظ في باب المزابنة من الفتح (٤: ٣٢١): «فإن كانت رواية محمد بن إسحاق محفوظة احتمال أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عند بعضه بغير واسطة» والله سبحانه أعلم.

قوله: (رخص بعد ذلك في بيع العرية) أعلم أن الفقهاء اتفقوا على تحريم بيع المزابنة كما مر، واتفقوا أيضاً على الرخصة في العرايا، وهي جمع العرية، ولكن اختلفوا في تفسير العرية اختلافاً شديداً، وجملة القول في ذلك أن في تفسير العرايا خمسة أقوال:

الأول: قول الشافعي رحمه الله، فالعرايا عنده بيع المزابنة يعينه فيما دون خمسة أوسق، فإذا كان بيع الثمر المعلق بالنمر المجذوذ فوق خمسة أوسق كان مزابنة حراماً، وإن كان هذا البيع يعينه فيما دون خمسة أوسق فهو بيع العرايا، وهو جائز عنده، وإن كان في خمسة أوسق (لا في ما دونها ولا في ما فوقها) ففيه وجهان للشافعية، أحصحهما عدم الجواز، كما في شرح النووي وهذا القول في تفسير العرايا قد اختاره بعض الحنابلة أيضاً، وجعله ابن قدامة في المغني (٤: ٥٩) ظاهراً كلام أصحابهم.

الثاني: قول أحمد رحمه الله، والعرايا عنده أن توهب لرجل ثمر نخلة، فيبيعها الموهوب له من

غير الواهب، وهو جائز عنده فيما دون خمسة أوسق، وهو رواية الخرقى والأثرم عن أحمد بن حنبل، كما في المغني، وجعله ابن رشد مذهب أحمد في بداية المجتهد (٢: ٢١٥).

والثالث: قول مالك رحمه الله المشهور، والعرايا عنده أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعينه، ثم يتأذى بدخول الموهوب له في حائطه لمكان أهل بيته في الحائط، فيجوز للعرايا أن يشتري الثمار المعلقة من الموهوب له بخبرها تمرأ، ولكن يجوز هذا البيع عند مالك بشروط أربعة: أحدها: أن تزهي الثمار، والثاني: أن تكون خمسة أوسق فما دون، فإن زادت فلا يجوز، والثالث: أن يعطيه التمر الذي يشتريها به عند الجذاذ، فإن أعطاه نقداً لم يجز، والرابع: أن يكون التمر من صنف ثمر العرية ونوعها. وهذه الشروط الأربعة قد ذكرها ابن رشد في بداية المجتهد (٢: ٢١٤ و ٢١٥) كتاب بيع العرية، وزاد الأبي في شرحه (٤: ٢٠٧) أن تكون الممنحة بلفظ العرية لا بلفظ الهبة، وأن يكون للمشتري جميع العرية، وأن يكون مما يدخر ويس.

والقول الرابع: قول أبي حنيفة رحمه الله، وتفسير العرايا عنده عين ما فسر به مالك رحمه الله، غير أنه يقول: إنه ليس ببيع حقيقة، وإنما هو استبدال موهوب بموهوب آخر قبل أن يقبضه الموهوب له، وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض فلما وهب المالك ثمرة نخلة لرجل فقير مثلاً، لم تتم الهبة بقوله فقط، وإنما ستم عند قبضه الثمر، فلما تغير رأيه وأراد أن يأخذ ثمار النخل لأهله، ويعطي الفقير مكانها تمرأ مجذوداً، فإنما هو استبدال الهبة، وليس بيعاً في الحقيقة، وإنما سمي بيع العرايا مجازاً لكون صورته صورة البيع، ولما لم تكن المعاملة بيعاً لا تشترط لجوازه الشروط الأربعة التي اشترطها مالك رحمه الله، بل تجوز مطلقاً.

والقول الخامس: قول أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله، وتفسير العرايا عنده، على ما ذكره في كتاب الأموال (ص: ٤٨٨، رقم: ١٤٥٨) باب خرص الثمار للصدقة، والعرايا: «إن العرايا هي النخلات يستنيها الرجل من حائطه إذا باع ثمرته، فلا يدخلها في البيع، ولكنه يقيها لنفسه وعياله، فتلك الثنيا لا تخرص عليه، لأنه قد عفى لم عما يأكلون تلك الأيام، فهي العرايا، سميت بذلك في هذا التفسير لأنها أعريت من أن تباع، أو تخرص في الصدقة، فأرخص النبي ﷺ لأهل الحاجة المسكنة الذين لا ورق لهم ولا ذهب، وهم يقدرون على الشمر أن يبتاعوا بثمرهم من ثمار هذه العرايا بخبرها، فعل ذلك بهم النبي ﷺ ترفقاً بأهل الفاقة الذين لا يقدرون على الرطب ليشاركوا الناس فيه، فيصيبوا منه معهم، ولم يرخص لهم أن يبتاعوا منه ما يكون لتجارة، ولا لادخار».

فالحاصل أن الأئمة الثلاثة الحجازيين والإمام أبا عبيد رحمه الله كلهم يرون بيع العرايا بيعاً استثناه رسول الله ﷺ من حرمة بيع الزبينة، ثم عممه الشافعي في كل مزبينة فيما دون خمسة

أوسق، وخصه أحمد ببيع الموهوب له من غير الواهب، وخصه مالك ببيع الموهوب له من الواهب، وخصه أبو عبيد بثمار أشجار مخصوصة أبقاها المالك عند بيع الحائط لنفسه وعياله، فجاز له أن يبيعها من الفقراء بخرصها تمراً.

وأما أبو حنيفة رحمته فلا يعتبر العرايا بيعاً في الحقيقة، وإنما هو عنده بيع صورة، واستبدل موهوب بموهوب آخر حقيقة، فاستثناه العرايا من المزابنة متصل عند الحجازيين، ومنقطع عند أبي حنيفة رحمته.

ثم إن تفسير أبي حنيفة رحمته راجح لغة، ورواية ودراية.

أما لغة فإن العرايا جمع عرية، وهي في اللغة النخلة يعطى ثمرها لمحتاج، قال ابن منظور في لسان العرب (١٩ : ٢٧٧) : «وأعراه النخلة : وهب له ثمرة عامها، والعرية : النخلة المعراة، قال سويد بن الصامت الأنصاري :

ليست بمنهاء ولا رجيبة^(١) ولكن عرايا في السنين الحوائج

يقول : إنا نعريها الناس . . . قال أبو عبيد : العرايا واحدها عرية، وهي النخلة يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً، والإعراء أن يجعل له ثمرة عامها . . . وقال غيره : العرايا أن يقول الغني للفقير : ثمر هذه النخلة أو النخلات لك، وأصلها لي . . . قال الأزهري : وأعري فلان فلاناً ثمر نخلة : إذا أعطاه إياها يأكل رطبها، وليس في هذا بيع، وإنما هو فضل ومعروف، وروى شمر عن صالح بن أحمد عن أبيه، قال : العرايا أن يعري الرجل من نخله ذا قرابته أو جاره ما لا نجب فيه الصدقة.

وقال ابن سيدة في المحكم (١ : ١٩٧) : «أعراه النخلة : وهب له ثمرة عامها، والعرية : النخلة المعراة» ثم أنشد بيت سويد المذكور، وذكر ابن سيدة في كتاب النخل من المخصص (١١ : ١٣٢) عن أبي حنيفة الدينوري : «إذا أخرفه نخلة يأكل ثمرتها، فتلک النخلة تسمى العرية، وقد أعراه إياها».

وقال الجوهر في الصحاح (٦ : ٢٤٢٣) : «والعرية : النخلة يعريها صاحبها رجلاً

(١) السنياء : النخلة التي حملت عاماً ولم تحمل آخر، وقد تكون التي أصابها الجذب وأضر بها، كما في اللسان (١٢ : ٣٩٦) والرجية بضم الراء، وتشديد الجيم المفتوحة : هي النخلة التي وضع الشوك حولي أعناقها لئلا يصل إليها أكل فلا تسرق، والجرائع : جمع جائحة وهي السنة المعجدة، فالشاعر يصف نخله بأنها ليست مجذبة، ولا ممنوعة للأكلين، ولكنها عرية ترمى في سني القحط والجوائح، وقيل هذا البيت :

أدين وما ديني عليكم بمخرم ولكن على شم الجلال الفرج
وراجع لسان العرب، مادة رجب (١ : ٣٩٢).

محتاجاً، فيجعل نه ثمرها عاماً، فيعروها أي يأنيتها، وهي فعيلة بمعنى مفعولة، وإنما أدخلت فيها الهاء لأنها أفردت، فصارت في عداد الأسماء، مثل التطيعة والأكلة، ولو جئت بها مع النخلة قلت: نخلة عري، وفي الحديث أنه رخص في العرايا بعد نهيها عن المزانية، لأنه ربما تأذى المعري بدخوله عليه، فيحتاج أن يشتريها منه بشمن، فرخص له في ذلك، ثم أشد شعر ابن الصامت المذكور، واقتصر الجوهر في تفسير العرية على هذا المعنى ولم يذكر معنى سواء.

فهذه أقوال أهل اللغة، كلها تدل على أن العرية هي هبة ثمرة النخلة، كما فسره بذلك أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى، وليس في اللغة ما يدل على قول الشافعي بأنه إلا بتكلف.

وأما رواية، فتدل الروايات التالية على تفسير أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى:

١ - سيأتي عند المصنف في الرواية الآتية عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً» فقد صرح في هذه الرواية أن أخذ العرية هم أهل بيت المعري، وهم الذين يأكلونها رطباً، ويعطون بدلها تمرأ، وهذا المعنى إنما يتأنى في تفسير أبي حنيفة ومالك رحمهما الله، ويقرب منه ما في رواية هشيم عند المصنف بعد روايتين: «والعرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرأ» ففاعل البيع ههنا هو القوم، والمراد منه المعري لهم، والظاهر أن المراد ببيعهم من المعري بدليل الرواية السابقة حيث جعل فيها أهل بيت المال يأكلونها رطباً. وأصرح منه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢: ٢١٥ عن زيد بن ثابت، ولفظه: «رخص في العرايا في النخلة والنخلتين توهبان للرجل، فيبيعهما بخرصها تمرأ» قال الطحاوي: «فهذا زيد بن ثابت رضي الله عنه، وهو أحد من روى عن النبي ﷺ الرخصة في العرية، فقد أخبر أنها الهبة».

٢ - سيأتي عند المصنف في رواية الليث عن يحيى بن سعيد: «قال يحيى: العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرأ» وهذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي أيضاً، ولكنه في تفسير مالك وأبي حنيفة أظهر، وذلك لأن الروايتين السابقتين مرويتان عن يحيى بن سعيد هذا، فالظاهر أنه أراد موافقة ما رواه، ولم يخالفه.

٣ - أخرج البخاري في باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة عن سهل بن أبي حثمة: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر، ورخص في العرية أن تباع»^(١) بخرصها يأكلها أهلها رطباً» فإن لفظ (الأهل) يدل على أن أكلي الرطب هم أهل النخلة ولا يتأنى ذلك إلا في تفسير أبي حنيفة ومالك رحمهما الله، لأن أكلي الرطب في تفسير الشافعي وأحمد وأبي عبيد

(١) وأخرج أحمد هذا الحديث في مسنده (٤: ٢) بلفظ: (أن تشتري بخرصها) راجع الفتح الرباني (١٥: ٣٩).

هم غير أهل النخلة، وأجاب عنه الحافظ في الفتح (٤: ٣٢٧) بأنه يحتمل أن يراد بالأهل من تصير إليه بالشراء، ولكنه احتمال بعيد كما ترى، ويرده ما سيأتي عند مسلم من حديث سهل بن أبي حثمة، ولفظه: «إلا أنه رخص في بيع العرية النخلة والنخلتين، يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأً يأكلونها رطباً» فقد صرح فيه بأن المراد أهل بيت المعري، ثم أجاب الحافظ مرة أخرى بقوله: «والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية، وليس فيه التعرض لكون غيرها ليس عرية» ولكن هذا الجواب ضعيف جداً، لأن الأصل في بيع التمر بالتمر أن يكون حراماً، فلا يحل إلا ما أحله النبي ﷺ، ولم يرخص النبي ﷺ إلا في هذه الصورة الخاصة من العرايا، وقد فسرها تفسيراً واضحاً، فكيف يسوغ أن يقاس عليها غيرها من الصور التي لا تدخل في العرايا لغة ولا يدل على دخولها فيها رواية؟

٤ - قد دلت عدة أحاديث وآثار أن النبي ﷺ كان يبعث خارصاً على بساتين الناس بخرص عليهم نخلهم لتعين الصدقة الواجبة عليها، فيأمر الخارص أن يستثني العرايا من الخرص ولا يوجب عليها الصدقة، ولا معنى لاستثناء العرية من الصدقة إلا إذا فسرت العرية بما فسر به أبو حنيفة ومالك رحمهما الله، لأن العرية على تفسيرهما هبة للمساكين يهبها الرجل بنفسه، فاستثناها النبي ﷺ من الصدقة لكونها بلغت محلها، ولا معنى لهذا الاستثناء على تفسير الشافعي رحمه الله.

أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٧٥) من طريق أبي بكرة عن أبي عمر عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مكحول الشامي مرسلاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خففوا في الصدقات، فإن في المال العرية والوصية» وسنده قوي، وأخرجه أيضاً أبو داود فبيل باب زكاة الفطر من مراسيله (ص: ٩)، وأخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال (ص: ٤٨٧، رقم: ١٤٥٣) عن مكحول مرسلاً، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخارص قال: خففوا، فإن في المال العرية والوطية»^(١) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في خرص النخل (٣: ١٩٥).

وأخرج أبو عبيد أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «خففوا على الناس في الخرص، فإن في المال العرية، والوطية، والأكلة» وأخرجه البيهقي في سننه (٤: ١٢٤) وزاد فيه: «قال الوليد (يعني ابن مسلم): قلت لأبي عمرو (يعني الأوزاعي): وما العرية؟ قال النخلة والنخلتين والثلاث، يمتحها الرجل لرجل من أهل الحاجة، قلت: فما الأكلة؟ قال: أهل المال، يأكلون منه رطباً، فلا يخرص ذلك، ويوضع من خرصه، قال: قلت: فما الوطية؟ قال: من يغشاهم ويوزرهم» ثم قال البيهقي: «وهذا اللفظ الذي رواه الأوزاعي عن عمر رضي الله عنه في التخفيف قد رواه

(١) الوطية: ما يوطئ تحت الأقدام، وانفراد ما يقع من الشجر على الأرض.

مكحول عن النبي ﷺ مرسلًا، وقد ذكر الحافظ في التلخيص أن ابن عبد البر أخرجه من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٤ : ١٢٦، رقم : ٧٢١٠) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم قال : «كان النبي ﷺ إذا بعث خارصاً أمره أن لا يخرص العرايا»، وأخرجه أيضاً البيهقي ٤ : ١٢٣ تعليقاً عن معمر وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وقد حرف الطابعون لفظه.

وأخرج البيهقي في سننه (٤ : ١٢٥) عن أبي سعيد الخدري : «سمعت النبي ﷺ يقول، وأشار النبي ﷺ : بكفه بخمس أصابع : ليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة - وزاد عن النبي ﷺ في هذا الحديث - وليس في العرايا صدقة» ثم قال البيهقي : «محمد بن يحيى بن حبان، يروي حديث الأواق والأوساق والأذواد عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد، فيحتمل أن تكون هذه الزيادة معها في الحديث» قلت : وأخرج أبو عبيد في الأموال ص ٤٨٦ هذه الزيادة فقط من طريق -حجاج عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى بن عمار عن أبيه يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : «ليس في العرايا صدقة» وهو متابع حسن لرواية محمد بن يحيى بن حبان عند البيهقي.

وبالجملة، فحديث استثناء العرايا من الصدقة مروى عن أبي سعيد الخدري وجابر مرفوعاً وموصولاً، وعن مكحول وأبي بكر ابن حزم مرسلًا، وعن عمر بن الخطاب موقوفاً، ولا يتأتى فيه إلا تفسير أبي حنيفة ومالك رحمهما الله، لأن استثناء العرايا من الصدقة إنما هو لكونها هبة موهوبة للفقراء، فكأن الصدقة قد بلغت محلها، فلا حاجة للمصدق أن يصدقها ثانية، ولا يتأتى في هذا الحديث تفسير الشافعي رحمه الله، ولذلك فسرها الأوزاعي رحمه الله في رواية البيهقي بعين ما فسره الحنفية والمالكية.

٥ - قد عقد البخاري رحمه الله لتفسير العرايا باباً مستقلاً، وأصدره بقول مالك رحمه الله : «العريّة أن يعري الرجل النخلة، ثم يتأذى بدخوله عليه، فرخص له أن يشتريها منه بتمر» وقال الحافظ تحتها في الفتح (٤ : ٣٢٥) : «وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك، وروى المصحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العريّة النخلة للرجل في حائط غيره، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين، فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه، فيقول له : أنا أعطيتك بخرص نخلتك تمرًا، فرخص له في ذلك».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : والإمام مالك بن أنس رحمه الله أعلم الناس بعرف أهل المدينة ولغتهم وعاداتهم، وكانت كلمة «العرايا» من لغة أهل المدينة، ولم يعرفه غير أهل المدينة إلا من جهتهم، والدليل على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده (٤ : ٢) من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنشة قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر

ورخص في العرايا أن تشتري بخرصها يأكلها أهلها رطباً، قال سفيان: «قال لي يحيى بن سعيد: وما علم أهل مكة بالعرايا؟ قلت: أخبرهم عطاء سمعه من جابر» وأصل هذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في باب بيع التمر على رؤوس التخل ولفظه: «قال سفيان: فقلت ليحيى وأنا غلام: إن أهل مكة يقولون: إن النبي ﷺ رخص لهم في بيع العرايا، فقال: وما يدري أهل مكة؟ قلت: إنهم يروونه عن جابر، فسكت. قال سفيان: إنما أردت أن جابراً من أهل المدينة». فدللت هذه الرواية على أن العرايا لم يكن يعرفها إلا أهل المدينة، ولذلك تعجب يحيى بن سعيد من معرفة أهل مكة بها، حتى أخبره سفيان أن أهل مكة إنما عرفوه من جهة أهل المدينة. فقول أهل المدينة أولى في تفسير هذه الكلمة، لأن صاحب البيت أدري بما فيه.

فإن قيل: فليتبع الحنفية تفسير مالك بجميع ما فيه، من أنهم يخالفونه في جعل العرايا بيعاً، لأن مالكاً ؓ يجعله بيع المعري له من المعري، ويجعله أبو حنيفة استبدالاً موهوب بموهوب آخر قبل قبضه، كما سبق في بيان المذاهب، فالجواب: أن مالكاً ؓ قد رويت عنه روايات مختلفة، فالرواية المعروفة هي ما ذكرناه في بيان المذاهب، وقد روى عنه عبد الوهاب المالكي البغدادي ما يوافق أبا حنيفة سواء بسواء، كما في تعليق المفتي مهدي حسن ؓ على كتاب الحجة لمحمد (٢: ٥٥١)، ولذلك قال الإمام محمد ؓ في موطنه بعد حكاية تفسير مالك: «وبهذا كله نأخذه وقال المحقق ابن الهمام في فتح القدير: «والحق أن قول مالك قول أبي حنيفة، هكذا حكاه عنه محققوا مذهبه» فعلى هذا لا خلاف بينه وبين أبي حنيفة.

ولئن اخترنا من روايات مالك ما هو مخالف لأبي حنيفة ؓ، كما هو المشهور المذكور في أكثر كتب المالكية، فإن أبا حنيفة ؓ لا يخالفه في تفسير المعري، فإن قوله موافق لقول مالك في تفسير الكلمة وتصوير المسألة، وإنما الخلاف في حقيقة هذه المعاملة، فيسببه مالك بيعاً، لأن المعري يأخذ الرطب المعلق شراء من المعري له، ويقول أبو حنيفة: إنه بيع صورة، ولكنه في الحقيقة استبدالاً موهوب بموهوب آخر قبل قبضه، وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض، فلم يكن التمر مملوكاً للمعري له قبل قبضه، حتى يتحقق البيع منه، فصارت مبادئته بالتمر هبة شيء آخر مكان الشيء الموعود.

وأما رجحان قول أبي حنيفة ؓ من طريق الدراية، فلأن المزابنة شعبة من شعب الربا، وقد نطق بحرمته القرآن الكريم والسنة المتواترة، ولا فرق في معاملة الربا بين القليل والكثير، ولا بين جنس دون جنس، وليس في الشريعة نظير لتحليل الربا لمجرد أكل الرطب بدل التمر، ولا يعقل أن يستحل معاملة من معاملات الربا في خمسة أوسق، ويجعل حراماً في خمسة أوسق وصاع، ويؤذن لأجله بحرب من الله ورسوله، فلو كانت بعض أخبار الأحاد يفهم منها تحليل معاملة ربوية وجب تأويلها بما يوافق الكتاب والسنة، ولو كان التأويل بعيداً في الظاهر. فما

بانك بهذا التفسير السهل السائق بدون كلفة، الذي اختاره أو حنيفه، والذي تقويه النعة والروايات الكثيرة ويؤيده عرف أهل المدينة الذين تكلم رسول الله ﷺ بلغتهم!

وربما يعترض الشافعية على الحنفية بأن استبدال موهوب بموهوب آخر قبل قبضه يجوز في كل حين، فكيف يظهر معنى الرخصة في العرايا؟ إذ كلمة الرخصة تدل على أن المعاملة كانت غير جائزة في الظاهر، فرخص فيه رسول الله ﷺ لأجل الضرورة. والجواب أن هذا الاستبدال يتضمن خلفاً في الوعد، فكان مكروهاً في الظاهر، وإنما ارتفعت كراهته برخصة رسول الله ﷺ.

ويعترضون تارة بأن العرايا قد استثنيت من حرمة بيع المزانية، فدل على أن المعاملة كانت داخلية في المزانية، وما فسر الحنفية به لا يدخل في المزانية أصلاً. والجواب أنه استثناء منقطع حقيقة، متصل صورة، ولكون صورته صورة المزانية ذكر في سياقها.

ويعترضون أخرى بأنه قد أطلق لفظ البيع على العرايا، ولا يبيع فيما فسر الحنفية، وإنما هو استبدال الهبة. والجواب أنه أطلق عليه لفظ البيع لكون صورته صورة البيع، فإن المعري يستبدل الرطب بالتمر، ولا يعد فيما أرى - والله أعلم - أن يكون أصل الحديث خائلاً من لفظ البيع، ويكون إطلاق لفظ البيع من تصرف بعض الرواة بالمعنى، ويؤيده أني لم أر في شيء من الروايات من صرح بلفظ رسول الله ﷺ في هذا النهي، وإنما رواه الجميع بالمعنى أنه ﷺ رخص في بيع العرايا، فمن الممكن أن النبي ﷺ لم يستعمل كلمة البيع، وإنما زاده بعض الرواة من قبل أنفسهم نظراً إلى صورة المبادلة، ثم لم يعبره جميع الرواة بالبيع، لأن كثيراً من الروايات جاءت بغير هذا اللفظ أيضاً. فمنها: ما أخرجه المصنف من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد، ولفظه: «ورخص في العربية» ولم يذكر لفظ البيع، ومنها: ما أخرجه المصنف من طريق ابن المنثني عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله، ولفظه: «رخص في العرايا أن تؤخذ بخوصها» ومنها: ما أخرجه المصنف من طريق الوليد بن كثير عن بشير بن يسار عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة، ولفظه: «نهى عن المزانية الثمر بالتمر، إلا أصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم» ومنها: ما أخرجه الطحاوي (٢: ١٧٣) عن ابن عمر، ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر، إلا أنه رخص في العرايا» ومنها: ما أخرجه المصنف في الباب الآتي ولفظه: «نهى... عن بيع الثمر حتى يطعم، وقال: لا يباع شيء منه إلا بالدرهم والدنانير، إلا العرايا، فإن رسول الله ﷺ أخص فيها» وفي رواية أخرى عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزانية والمعاومة والمخابرة... وعن الثنيا، ورخص في العرايا» فهذه الروايات كلها ذكرت العرايا دون لفظ البيع، فلا يبعد أن يكون أصل الحديث هكذا، ثم تصرف فيه الرواة وأقحموا فيها لفظ البيع نظراً إلى صورة المعاملة دون حقيقته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣٨٥٦ - (٦٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٥٧ - (٦١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. أَخْبَرَنِي نَافِعٌ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ؛ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا. يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

٣٨٥٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وقد ذكر شيخ مشايخنا الأنور ﷺ صورة عى فرض كون العرايا بيعاً، وأجراها على طريق الحنفية فقال:

«ثم لو سلمنا أن العرية هي البيع، دون الهبة، فقد أخرجت لها صورة الجواز على مسائل الحنفية أيضاً، وهي أن بيع العرية على نحوين: الأول: أن يقول: بعث ثمار هذه الشجرة التي أخرجها خمسة أوسق، بدل كذا من التمر؛ والثاني: أن يقول: بعث خمسة أوسق من ثمار هذه الشجرة، بدل كذا من التمر، والأول لا يجوز، بخلاف الثاني، وهو المحمل عندي، والفرق أنه باع على الأول ثمارها خرساً، فإن خرجت خمسة أوسق فذاك، والا فلا ضمان عليه، لأنه لم يبع خمسة أوسق، ولكنه باع ثمارها، سواء خرجت بهذا المقدار، أولاً، والخرص لا يطابق الواقع دائماً، ففيه احتمال الربا، لأنه بيع التمر بالتمر، ولا بد فيه من التساوي، وذلك معدوم في هذا الفصل».

«بخلاف الثاني، فإنه عقد على خمسة أوسق، ثم باعها منه، فليس الخرص في الخارج، وهو لحفظه في ذهنه فقط، فإذا أسلم إليه يكيلها لا محالة، ليسلم إليه خمسة أوسق، فلا احتمال فيه للربا، وعلى هذا لم يرد العقد على المخروص، بل وقع على المعين، ولا بأس بكون هذا مكيلاً، ثم المكيل وإن لم يكن معروفاً في الرطب فيما بينهم لتعسره فيها، ولكنه إذا تحمله على نفسه والتزمه، وجب عليه أن يكيلها. حيث جاز العرية بيعاً على مسائلنا أيضاً»

وجملة الكلام أن المبيع في العرية عندهم مخروص أولاً وآخراً، وعندنا مخروص أولاً، وفي الذهن فقط، ومعين آخراً، وعند التسليم، فإن ادعت بجوازها لم يخالف مسائلنا بشيء. وراجع فيض الباري (٣: ٢٤٨) باب في تفسير العرايا.

٦١ - (١٠٠) - قوله: (بأخذها أهل البيت) قد مر أن ظاهره يؤيد الحنفية، لأنه صريح في أن أخذ العرية أهل بيت المعري وهم الذين يأكلونها رطباً، وهذا لا يتأتى إلا على تفسير أبي حنيفة ومالك رحمهما الله.

٣٨٥٩ - (٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبْعُونَهَا بِخَرَصِهَا ثَمَرًا.

٣٨٦٠ - (٦٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ. حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرَصِهَا ثَمَرًا.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ التَّخْلَاتِ لِبَطْنِ أَهْلِهِ رُطْبًا، بِخَرَصِهَا ثَمَرًا.

٣٨٦١ - (٦٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ. حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تَبَاعَ بِخَرَصِهَا كَيْلًا.

٣٨٦٢ - (٦٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: أَنْ تُوَخَذَ بِخَرَصِهَا.

٣٨٦٣ - (٦٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو غَامِلٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا.

٣٨٦٤ - (٦٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْيَنِيُّ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (بِعْنِي ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ

٦٢ - (٥٠٠) - قوله: (تجمل للقوم) هذا صريح في كون العرية هبة، وفي رواية الطحاوي: «توهبان للرجل» وهو أصرح، ولكن هذا اللفظ يحتمل تفسير الحنابلة أيضاً، لأنه لم يعين المشتري، فإن كان المشتري هو المعري فهو تفسير أبي حنيفة ومالك، وإن كان المشتري غيره فهو تفسير الحنابلة.

٦٣ - (٥٠٠) - قوله: (قال يحيى: العرية أن يشتري) هذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي أيضاً ولكنه في تفسير أبي حنيفة ومالك أظهر، بدليل رواية سليمان بن بلال، فإنه روى عن يحيى بن سعيد ما يتعين فيه تفسير أبي حنيفة ومالك.

٦٤ - (٥٠٠) - قوله: (بخرصها كيلاً) يعني: أن التمر يعطى كيلاً، والرطب خرصاً، لأن التمر مجذوف، والرطب على الشجر، و (الخرص) قد روي بفتح الخاء وبكسرها، غير أن المنع أشهر، وهو مصدر، وبالكسر اسم للشيء المخروص، كذا في شرح النووي.

٦٧ - (١٥٤٠) - قوله: (بشير بن يسار) بضم الباء مصغراً، وهو الحارثي الأنصاري

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ. مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ. وَقَالَ: «ذَلِكَ الرَّبَا، بَلْكَ الْمُرَابَنَةِ إِلَّا أَنَّهُ رَخِصٌ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ. الثُّخْلَةُ وَالثُّخْلَتَيْنِ يَأْخُذْهَا أَهْلُ النَّيِّبِ بِخَرْصِهَا ثَمْرًا. يَأْكُلُونَهَا رَطْبًا.

٣٨٦٥ - (٦٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَح. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِخَرْصِهَا ثَمْرًا.

٣٨٦٦ - (٦٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَهْلِ دَارِهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ

مولاهم، قال ابن معين: ثقة وليس بأخي سليمان بن يسار، وقال ابن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً، وكان قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ، وكان قليل الحديث، وقال النسائي: ثقة، وكناه محمد بن إسحاق في روايته عنه: أبا كيسان، وذكره ابن حبان في الثقات. كذا في تهذيب التهذيب (٢١: ٤٧).

قوله: (أهل دارهم) يعني: بني حارثة، والمراد بالدار المحلة، كذا قال النووي.

قوله: (منهم سهل بن أبي حثمة) بفتح الحاء وإسكان الثاء. أبو حثمة بايع تحت الشجرة وشهد المشاهد كلها إلا بدرأ، وكان دليل النبي ﷺ ليلة أحد، وسهل ابنه من صغار الصحابة، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين. راجع التهذيب (٤: ٢٤٨ و ٢٤٩).

وحديث سهل بن أبي حثمة هذا قد أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة، وفي المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل، وأخرجه أيضاً النسائي وأبو داود والترمذي، كلهم في باب العرايا وأحمد في مسنده (٤: ٢).

٦٩ - (٥٠٠). قوله: (عن الثَّقَفِيِّ) يعني به عبد الوهاب الثقفي، وهو ابن عبد المجيد بن الصلت، وكنيته أبو محمد، قد تكرر ذكره في هذا الكتاب، وأكثر مسلم من الرواية له، وحديثه عن يحيى بن سعيد من أوثق الروايات، قال علي بن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب، كما في التهذيب (٦: ٤٥٠)، وذكر أن غلته كانت ما بين أربعين ألفاً إلى خمسين ألفاً في كل سنة، وكان ينفق جميع ذلك على أصحاب الحديث، كما في تاريخ بغداد للخطيب (١١: ٢٠) وكان قد تغير في آخر عمره، ولكن ذكر الحافظ في هدي الساري (ص: ٤٢٣) أنه لما اختلط حجبه أهله، فلم يرو في الاختلاط شيئاً.

سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى - غَيْرَ أَنْ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا (مَكَانَ الرَّبَا) الرَّبْنَ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا.

٣٨٦٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ عُمَرُو النَّاقِدِ وَابْنِ نُمَيْرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسْمَةَ، عَنِ الثَّيْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. نَحْنُو حَدِيثَهُمْ.

٣٨٦٨ - (٧٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ. حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ؛ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَسْمَةَ حَدَّثَاهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَّاتَةِ، الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ. إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا. فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ.

٣٨٦٩ - (٧١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ. حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ). قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ (مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خُمْسَةِ (يُسْكُ دَاوُدُ قَالَ: خُمْسَةُ أَوْ دُونَ خُمْسَةِ)؟ قَالَ: نَعَمْ.

قوله: (الزبن) معناه: الدفع، وقد سبق تفسيره أول الباب في شرح كلمة (المزابنة).

٧٠ - (١٠٠) - قوله: (وحسن الحلواني) هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الحلواني نزيل مكة، من أستاذة الأئمة الستة كلهم إلا النسائي، كان ثقة شتياً، وذكر ابن عدي أنه صنف كتاباً في السنن، وقال الخليلي: كان يشبه بأحمد في سمته وديانته، مات في ذي الحجة سنة ٢٤٢هـ، راجع التهذيب (٢: ٣٠٢ و ٣٠٣).

٧١ - (١٥٤١) - قوله: (عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد) هو الأسدي، مولى عبد الله بن أبي أحمد بن جحش، وقيل: كان مولى بني عبد الأشهل وانقطع إلى ابن أبي أحمد، فنسب إليه. قال الدارقطني: اسمه وهب، وقال غيره: اسمه قزمان، وكان يوم بني عبد الأشهل وفيهم ناس من الصحابة، وكان ثقة قليل الحديث، وراجع الكنى من التهذيب (١٢: ١١٣).

قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في نفس البابين الذين أخرج فيهما حديث سهل المار، وأخرجه النسائي وأبو داود والترمذي كلهم في أبواب العرايا.

قوله: (فيما دون خمسة أوسق) ربما يستدل به الشافعية خلاف الحنفية في تفسير العرايا، فيقولون: لو كانت معاملة العرايا استبدالاً موهوب بموهوب آخر، كما قال الحنفية، فإن هذا العقد جائز مطلقاً، ولا معنى لتحديد جوازه فيما دون خمسة أوسق، ولا يتأتى هذا التحديد إلا

٣٨٧٠ - (٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ. وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا. وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّرِيبِ كَيْلًا.

٣٨٧١ - (٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، بَيْعِ ثَمَرِ الثَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّرِيبِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

٣٨٧٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

إذا جعلت العرية بيعاً، وأجاب عنه الضحاوي رحمه الله بأنه ليس في الحديث ما ينفي أن يكون حكم الجواز متعدياً إلى ما فوق خمسة أوسق، فإنه لم يذكر في شيء من الأحاديث أنه ﷺ نهى عن العرايا فيما فوق خمسة أوسق، وإنما لفظ الحديث: «رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق» فيحتمل أن يكون النبي ﷺ رخص فيه لقوم، في عرية لهم هذا مقدارها، فنقل أبو هريرة ذلك، وأخير الرخصة فيما كانت، ولا ينفي ذلك أن تكون تلك الرخصة جارية فيما هو أكثر من ذلك.

وأجاب عنه شيخ مشايخنا الأنور قدس سره في فيض الباري (٣: ٢٤٨) بطريق آخر أيضاً، فقال: «إن المعاملة المذكورة لما كانت بيعاً حسناً ناسب فيها التضييق، لئلا تقوم أصلاً للمعاملات الربوية، فإن الشافعية قصرها على خمسة أوسق، غير أنهم جعلوها استثناء من معاملة الربا حقيقة، ونحن قصرناها على المقدار المذكور لمظنة جريان الربا فيما عندها» وحاصل ذلك: أن قصر هذه الرخصة على خمسة أوسق مسلم عندنا أيضاً، غير أنه لسد باب الذريعة، والظاهر أن توجيه الشيخ هذا يحصل فيما صورته هو من جعل العرايا بيعاً، وقد أسلفنا تقريره في آخر بحث العرايا تحت الحديث الأول من هذا الباب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٧٢ - (١٥٤٢) - قوله: (عن ابن عمر) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الزبيب بالزبيب، وباب بيع المزابنة، وباب بيع الزرع بالطعام كَيْلًا، ومالك وأبو داود وابن ماجه في المزابنة، والنسائي في باب بيع الكرم بالزبيب، والترمذي في باب ما جاء في العرايا.

قوله: (بيع الثمر بالتمر كَيْلًا) يعني: بيع الثمر المخروص على الأشجار بالتمر المجذوذ المكيل.

قوله: (وبيع الكرم بالزبيب) الكرم بسكون الراء شجر العنب، والمراد ههنا ثمره، وما وقع

٣٨٧٣ - (٧٤) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى: قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ. وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ الشَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا. وَبَيْعُ الرَّيْبِ بِالْعَنْبِ كَيْلًا. وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخُرْصِهِ.

٣٨٧٤ - (٧٥) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ. وَالْمَزَابِنَةُ أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ الشَّخْلِ بِثَمَرٍ، بِكَيْلٍ مُسَمًّى. إِنْ زَادَ قَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلِي.

٣٨٧٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

في الحديث من النهي عن تسمية العنب كرمًا محمول على التنزيه، وتسميته في هذا الحديث كرمًا بيان للجواز، وراجع الفتح (٤: ٣٢٢).

٧٤ - (١٠٠) - قوله: (وعن كل ثمر بخرصه) هذا الحديث صريح في تحريم المزابنة في جميع أنواع الثمار، وهل تجري رخصة العرايا في جميع الثمار أيضاً؟ اختلف فيه الفقهاء، فقال أحمد والليث وأهل الظاهر: لا يجوز بيع العرايا في غير الشخيل، إلا أن يكون مما ثمرته لا يجري فيها الربا، واستدلوا بحديث زيد بن ثابت أول الباب، حيث قال: «ولم يرخص في غير ذلك» واختاره بعض الشافعية كالصاحب الطبري. وقال الشافعي في المشهور عنه: يلحق العنب بالتمر، فيجوز بيع العرايا فيهما ولا يجوز في غيرهما، لأن العنب كالرطب في وجوب الزكاة فيهما، وجواز خرصهما وتوسيقهما، وكثرة تيسيهما، واقتياتهما في بعض البلدان، والحاجة إلى أكل رطبهما. وقال مالك: يلحق بالرطب كل ما يدخر، فيجوز فيه بيع العرايا، وقال الأوزاعي: يجوز في كل ثمرة، وراجع المغني لابن قدامة (٤: ٦٣ و ٦٤)، وفتح الباري (٤: ٣٢٢)، والأبي (٤: ٢٠٧). وأما الحنفية فلما لم يكن العقد عندهم بيعاً ولا مزابنة، فالظاهر أنه يجوز في جميع الثمار، ولم أر تصريحاً، والله سبحانه أعلم.

٧٥ - (١٠٠) - قوله: (إن زاد قلي وإن نقص فعلي) يحتمل أن يكون مقولة للبائع، ويحتمل أن يكون للمشتري، فإن كان هذا من قول البائع فالضمير في (زاد) عائد إلى الثمر المجذوذ، والمراد أن الثمر المجذوذ إن زاد على الثمر المخروص، فالزيادة لي، لا أضمنها لك، وإن نقص منه فالنقصان علي، ولا تضمنه لي. وإن كان هذا من قول المشتري فالضمير في (زاد) يرجع إلى الثمر المخروص، والمراد أن الثمر المخروص لو زاد على هذا الثمر المجذوذ المسمى، فالزيادة لي، لا أضمنها للبائع، وإن انتقص منه فالنقصان علي، ولا يضمته البائع لي.

٣٨٧٦ - (٧٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ، إِنْ كَانَتْ نَخْلًا، يَتَمَرُّ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا، أَنْ يَبِيعَهُ بِرَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زُرْعًا، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ. نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زُرْعًا.

٣٨٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ زَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ، أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ، ح وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

(١٥) - باب: من باع نخلاً عليها ثمر

٣٨٧٨ - (٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ،

وراجع البدر الساري تحت فيض الباري (٣: ٢٤٠)، وعمدة القاري (٥: ٥٣١).

قوله: (ثمر حائطه) الحائط ههنا البستان، ويجمع على (حوائط) وأما الحائط بمعنى النجار فيجمع على (حيطان) أفاده الأستاذ محمد ذهني في تعليقه على صحيح مسلم (٢: ١٥).
قوله: (بكيل طعام) يعني: من جنس الزرع، فإن كان خلاف جنسه جاز البيع يداً بيد، وبيع الزرع القائم بالحب الحصيد يسمى محاقلة، وقد سبق في أول الباب، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

(١٥) - باب: من باع نخلاً عليها ثمر

٧٧ - (١٥٤٣) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت، وباب بيع النخل بأصله، وفي المساقاة، باب في الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط، وفي الشروط، باب إذا باع نخلاً قد أبرت، ومالك في البيوع، باب ما جاء في ثمر النخل يباع أصله، والنسائي في البيوع، باب النخل يباع أصله ويستثنى المشتري ثمرها، وأبو داود في البيوع، باب العبد يباع وله مال، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأخير، وابن ماجه في البيوع، باب ما جاء في من باع نخلاً مؤبراً، وأحمد في مسنده (٢: ٦ و ٩ و ٦٣ و ٧٨ و ٨٨ و ١٠٢ و ١٥٠).

قوله: (قد أبرت) هو صيغة المجهول من التأبير والأبار، وهو أن يشق طلع النخلة تبدر فيه

فَقَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ .

٣٨٧٩ - (٧٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرِثَ ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرِثَ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا» .

شيء من طلع ذكر النخل ، وهو في المجرد من باب نصر ، وفي المزيد من باب التفعيل ، ومعناها واحد ، كما في شرح النووي .

قوله : (فتمرتها للبائع) ومن أجل هذا الحديث أجمع العلماء على أن النخل إذا بيع بعد التأبير فالثمرة للبائع ، إلا أن يشترطها المبتاع في العقد . وأما إذا بيع قبل التأبير فقد ذكروا فيه خلافاً بين الحنفية والشافعية ، وأن الشافعية يجعلون الثمرة للمشتري في تلك الصورة ، ويستدلون بمفهوم حديث الباب ، والحنفية والأوزاعي يجعلونها للبائع في تلك الصورة أيضاً ، ولا يعتبرون المفهوم ، فالحكم عند الحنفية فيما قبل التأبير وما بعده سواء ، وقد جرت في هذا الخلاف أبحاث طويلة . والحق أن النزاع هنا لفظي لا يرجع إلى طائل . وذلك لأنه قد صرح النووي في شرحه لمسلم ، والحافظ في الفتح (٤ : ٣٣٦) أنه لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد ، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع الفائلين به ، وقد صرح به البيهقي كذلك أيضاً في التهذيب ، كما حكى عنه المارديني في الجوهر النقي (٢ : ١٠) . فقال : «إن باع بعد تشقق النخل سواء أبر أو لو يؤبر فالثمرة تبقى على ملك البائع ، لأنها ظهرت من أكمامها بالتشقق ، فلا تتبع الأصل» وقال القرطبي فيما حكاه الحافظ عنه في الفتح (٥ : ٣٢٦) : «أبار كل شيء بحسب ما جرت به العادة ، إذا فعل فيه نبتت ثمرته وانعقدت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل منها شيء» وقال الشافعي كذلك : «لو باع رجل أصل حائط ، وقد تشقق طلع إنائه أو شيء منه ، فأخبر أباره ، وقد أبر غيره ممن حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأبر ، لأنه قد جاء وقت الأبار ، وظهرت لها الثمرة ورأيت بعد تغيبها في الجف» كذا في الأم (٣ : ٣٦) باب ثمر الحائط باع أصله .

فتبين أن الشافعية وغيرهم لا يفسرون التأبير في الحديث بما يظهر من لفظه ، وإنما يريدون به تشقق الطلع وظهور الثمرة ، فكلما كانت الثمرة ظاهرة لم تدخل في بيع النخل إلا بالشرط ، وهذا شيء لا يأباه الحنفية ، فإن الثمر إنما يدخل في البيع عندهم بعد ظهوره لا قبله ، وقد فسر كثير من الحنفية التأبير في هذا الحديث بظهور الثمرة ، مثل الطيبي والدعلوي في شرحيهما على مشكاة المصابيح ، وشيخ مشايخنا الأنور في فيض الباري (٣ : ٢٥٧) وشيخنا العثماني في إعلال السنن (١٤ : ٢٨) فارتفع الخلاف من بين الشافعية والحنفية ، والله سبحانه أعلم .

٣٨٨٠ - (٧٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَح. أَخْبَرَنَا
اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَتَمَّا امْرِيءٌ أَبْرَ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ
أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أَبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ. إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ».

٣٨٨١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح وَحَدَّثَنِيهِ
زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٨٨٢ - (٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَح. قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ.
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَّ
فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا. إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ. وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا.....

٨٠ - (١٠٠٠) - قوله: (إلا أن يشترط المتباع) وفيه دليل على أن الشرط إذا لم يكن مخالفاً
لمقتضى العقد لا يفسد به البيع، فإن اشتراط الثمر في بيع النخل زيادة في المبيع في الحقيقة،
ولا يخالف مقتضى عقد البيع، فجاز هذا الاشتراط.

هذا؛ وقد مرنا في باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها أن الطحاوي رحمه الله قد استدلل
بحديث الباب على مذهب الحنفية في جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها إذا كان مطلقاً، وقد
تقدم هناك وجه الاستدلال به، وما يرد عليه وما يجاب عنه.

قوله: (ومن ابتاع عبداً) قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن (٥: ٧٩): «اختلف سالم
ونافع على ابن عمر في هذا الحديث، فسالم رواه عن أبيه عن النبي ﷺ مرفوعاً في القضييتين
جميعاً: قصة العبد، وقصة النخل، ورواه نافع عنه، ففرق بين القصتين، فجعل قصة النخل عن
النبي ﷺ، وقصة العبد عن ابن عمر، فكان مسلم والنسائي وجماعة من الحفاظ يحكمون لنافع
ويقولون: ميز وفرق بينهما، وإن كان سالم أحفظ منه، وكان البخاري والإمام أحمد وجماعة من
الحفاظ يحكمون لسالم، ويقولون: هما جميعاً صحيحان عن النبي ﷺ. وقد روى جماعة أيضاً
عن نافع عن النبي ﷺ قصة العبد كما رواه سالم، منهم يحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد،
وسليمان بن موسى. ورواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر
يرفعه، وزاد فيه: «ومن أعتق عبداً وله مال فماله له إلا أن يشترط السيد ماله، فبكون له»، قال
البيهقي: وهذا بخلاف رواية الجماعة اهـ. وليس هذا بخلاف روايتهم، وإنما هي زيادة مستقلة
رواها أحمد في مسنده، واحتج بها أهل المدينة في أن العبد إذا أعتق فماله له إلا أن يشترطه
سيده، كقول مالك. ولكن علة الحديث أنه ضعيف. قال الإمام أحمد: يرويه عبد الله بن أبي
جعفر عن أهل مصر، وهو ضعيف في الحديث، وكان صاحب فقه، فأما في الحديث فليس هو
فيه بالقوي. وقال أبو الوليد: هذا الحديث خطأ، وكان ابن عمر إذا أعتق عبداً لم يعرض لماله.

فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

قيل للإمام أحمد: هذا عندك على التفصيل؟ قال: إي، نعمري، على التفصيل. قيل له: فكأنه عندك للسيد؟ فقال: نعم، للسيد، مثل البيع سواء.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولا مانع من أن تكون رواية نافع ورواية سالم كلتاها صحيحة، فكأن عمر رضي الله عنه أفتى في رواية نافع بما سمعه من النبي ﷺ، ولكن لم يذكر رفعه، وكان كثير من السلف يفعلون كذلك، وإلى هذا الجمع أشار الترمذي في جامعه، ويظهر من كلام الحافظ في الفتح (٤: ٣٣٥ و٥: ٣٩) أنه مائل إلى الجمع بينهما، والله سبحانه أعلم.

قوله: (فماله للذي باعه) ههنا مسألتان:

الأولى: استدل مالك رحمته الله بإضافة المال إلى العبد في هذا الحديث على أن العبد إذا ملكه سيده مالاً ملكه، ولكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع، إلا أن يشترط المشتري، وهو قول الشافعي في القديم. وقال أبو حنيفة، والشافعي في الجديد: لا يملك العبد شيئاً أصلاً، والإضافة في الحديث ليس للملك، وإنما هو للاختصاص والانتفاع كما يقال: جل الدابة وسرج الفرس، والمراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد، فيكون له عند بيعه، إلا أن يشترطه المشتري، لأن الشرع لم يعهد العبد مالكاً، ألا ترى أن ذاته مملوك للمولى، فماله مملوك له بالطريق الأولى.

والسألة الثانية: قد اتفقوا على أن مال العبد (على اختلاف في كونه مملوكاً له أو مقبوضاً) يكون للسيد البائع عند بيعه إلا أن يشترطه المشتري في العقد. ثم اختلفوا إذا اشترطه المشتري لنفسه، فقال مالك: يجوز هذا الاشتراط مطلقاً، سواء كان مال العبد من جنس الثمن أو غيره، زائداً على الثمن أو ناقصاً، لإطلاق حديث الباب.

وقال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله: يجوز هذا الاشتراط ما لم يلزم منه الربا، ثم قال الشافعي: وإن كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، وجاز بالدنانير، وإن كان المال دنانير لم يجز بيعها مع العبد بذهب، كما في شرح النووي وفتح الباري (٥: ٣٨) وقال أبو حنيفة: إن كان المال من غير جنس الثمن جاز الاشتراط مطلقاً، وإن كان من جنسه فشرط جوازه أن يكون أنقص من الثمن، ليقابل قدر الثمن من المال بالثمن، ويكون الباقي من الثمن بمقابلة العبد، فإن تساوى الثمن والمال، أو زاد المال على الثمن فسد البيع بأشراطه للزوم الربا، فإن باع عبداً معه خمسمائة درهم بستمائة درهم جاز البيع وكانت مائة درهم من الثمن مقابلة للعبد، وخمسمائة درهم من الثمن مقابلة لخمسمائة من المال، وإن باعه مع مائة بخمسمائة أو أقل فسد البيع، لكون ما يقابل الخمسمائة من المال أقل من خمسمائة، وهو ربا، وكذلك إن كان مال العبد ديناً للعبء على غيره لم يجز هذا الاشتراط عند أبي حنيفة، لكونه بيع الدين من غير من عليه الدين، وكذلك إن كان الثمن مؤجلاً لم يجز هذا الاشتراط سواء كان

٣٨٨٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٨٨٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

(١٦) - باب: النهي عن المحاقلة والمزابنة، وعن المخابرة وبيع الثمرة

قبل بدو صلاحها، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٣٨٨٥ - (٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ. وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ

المال خلاف جنسه بعد أن يكونا من الأموال الربوية، لأن بيع الذهب بالفضة مثلاً لا يجوز إلا إذا كان يداً بيد. وجوز مالك رحمه الله هذه الصور كلها لإطلاق حديث الباب، ولكن أحاديث حرمة الربا وحرمة بيع الدين من غير من عليه الدين حجة عليه، ولا يلزم من تصريح جواز شيء في الحديث أن لا تراعى فيه الشروط المصرحة في النصوص الأخرى، وإلا لزم منه مفسد كثيرة، وما أحسن ما قال الإمام محمد رحمه الله في كتاب الحجة على أهل المدينة (٢: ٥٠٦ و ٥٠٧):

ويدخل عليهم (يعني المالكية) أيضاً أعظم من هذا: رجل اشترى من رجل عبداً بخمسمائة درهم إلى سنة، وللعبد على المشتري ألف درهم إلى سنة، فاشتري العبد واشترط ماله، فحل المال، إنه يؤدي خمسمائة بخمسمائة مما عليه، ويكون له خمسمائة بخمسمائة، ويأخذ العبد بغير شيء! فإذا كانت الدراهم الدين يجوز بالدراهم الدين، وهي أكثر منها، فأين الربا الذي نهى عنه الله عز وجل في كتابه؟ وأين الربا الذي نهى رسول الله ﷺ عنه؟

(١٦) - باب: النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة إلخ

٨١ - (١٥٣٦) - قوله: (عن جابر بن عبد الله) أخرجه البخاري في المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط، والنسائي في البيوع، باب بيع الزرع بالطعام، وأبو داود في باب في بيع السنين (ورقم: ٣٣٧٤ و ٣٣٧٥)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في النهي عن الثنيا، وباب ما جاء في المخابرة والمعاومة.

قوله: (والمخابرة) أما المزابنة والمحاقلة فقد مر تفسيرهما في باب العرايا، وأما المخابرة فهي المزارعة بعينها، والمراد منهما إعطاء الأرض للزراعة ببعض ما يخرج منها، وفرق بعضهم

حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ. وَلَا يُتَبَّعُ إِلَّا بِالذِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ. إِلَّا الْعَرَابَا.

٣٨٨٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ بِمَثَلِهِ.

٣٨٨٧ - (٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزْرِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ. وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ. وَلَا تُتَبَّعُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ. إِلَّا الْعَرَابَا.

قَالَ عَطَاءٌ: فَسَرَّ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَابَرَةُ فَالْأَرْضُ الَّتِيضَاءُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَنْفِقُ فِيهَا. ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ. وَزَعَمَ أَنَّ الْمُرَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي الشَّجَرِ بِالثَّمَرِ

بين المزارعة المخابرة بأنه إن كان البذر من قبل رب الأرض فهو المزارعة، وإن كان من قبل العامل فهو المخابرة، ولكن رده النووي ﷺ، وصحح التسوية بينهما. ثم إن المخابرة مشتقة من الخبر^(١)، وهو الأكار أي: الفلاح، وقيل: إنها مشتقة من الخبار (بفتح الخاء كما في القاموس) وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخبرة بضم الخاء، وهي النصيب، يقال: تخبروا خيرة: إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: المخابرة مأخوذة من خبير، لأن أول هذه المعاملة كان بخير. كذا في شرح النووي.

وأما حكم المخابرة والمزارعة فسيأتي في الباب التالي إن شاء الله تعالى.

٨٢ - (١٠٠) - قوله: (ولا يتباع إلا بالذراهم والذنانير) وهذا الحصر إضافي، بالنسبة إلى جنس الثمر المبيع، والمراد أن الثمر المعلق على الشجر لا يجوز بيعه بثمر من جنسه لاحتمال التفاضل المؤدي إلى الربا، نعم! إذا بيع الثمر بثمر من خلاف جنسه جاز البيع إذا كان بدأ بيد، وإذا بيع بالمعروض جاز نيئة أيضاً، قال ابن بطال: *إنما اقتصر على الذهب والفضة لأنهما جلي ما يتعامل به الناس، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالمعروض* حكاه الحافظ في باب بيع الثمر على رؤوس النخل من فتح الباري (٤: ٣٨٧).

قوله: (إلا العرايا) استثناء من الحصر الإضافي السابق، والحاصل أن معاوضة العرايا جائزة سواء كانت من جنس العرية أو من غير جنسها.

قوله: (فالأرض البيضاء) يعني: أرضاً غير مزروعة.

(١) كذا في شرح النووي، وذكر في القاموس: الخير بوزن فعل بمعنى الأكار.

كَيْلًا. وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ. يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالنَّحْبِ كَيْلًا.

٣٨٨٨ - (٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ. كِلَاهُمَا عَنْ زَكْرِيَاءَ. قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ. حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ (وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَالْمُخَابَرَةِ. وَأَنْ تُشْتَرَى التَّحْلُ حَتَّى تُشَقَّ.

(وَالِإِشْفَاءُ أَنْ يَخْمَرَ أَوْ يَضْفَرَ أَوْ يُؤَكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ)، وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ. وَالْمَزَابَةُ أَنْ يُبَاعَ التَّحْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ. وَالْمُخَابَرَةُ الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٨٣ - (٠٠٠) - قوله: (حتى تشقه) وفي الرواية الآتية: (حتى تشقح) بالحاء، وكلاهما من باب الإفعال، وكلاهما جائزان في اللغة، والاسم منه الشقح بضم الشين وسكون القاف، كما ذكره الحافظ، وقد فسرها الراوي بالأحمرار والأصفرار، وذكر الخطابي رحمه الله أنه ليس المراد منه كمال الحمرة أو الصفرة، إنما المراد تغييره اليسير إليهما، لأن الشقحة في اللغة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو التغير إليهما في كمودة، وكذلك قال ابن التين فيما حكى عنه الحافظ في الفتح.

قوله: (قال زيد) يعني به: ابن أبي أنيسة الراوي عن أبي الوليد، وأبو الوليد هو سعيد بن ميناء.

قوله: (قال: نعم) قال الحافظ: «هو يحتمل أن يكون مراده بقوله: (هذا) جميع الحديث، فبدخل فيه التفسير، (بمعنى تفسير الإشفاق بالأحمرار، فيكون التفسير مرفوعاً) ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير، فيكون التفسير من كلام الراوي، وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه من جابر» ورواية ابن مهدي حكاهما الحافظ عن الإسماعيلي، ولقطة: «قلت لجابر: ما تشقح؟» فظهر أن السائل سعيد بن ميناء، والمفسر جابر. ثم قال الحافظ: «ومما يقوي كونه مرفوعاً وقوع ذلك في حديث أنس أيضاً» والمراد من حديث أنس ما أخرجه البخاري في باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة: «عن أنس أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي فقيل له: وما تزهي؟ قال: حتى نحمر» وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ «قيل: يا رسول الله! وما تزهي؟ قال: تحمر».

٣٨٨٩ - (٨٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابِئَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابِرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشْفَحَ.

قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفَحُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ، وَتَصْفَارٌ، وَتُؤْكَلُ مِنْهَا.

٣٨٩٠ - (٨٥) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَازِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ الْغُبَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِعُيَيْدِ اللَّهِ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابِئَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابِرَةِ (قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعِ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ) وَعَنِ الثَّنِيَا وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ولكن سيأتى عند المصنف في باب وضع الجوائح أن هذا التفسير من أنس، أما حديث جابر فالتفسير فيه غير مرفوع، وقد صرح به في الرواية الآتية عند المصنف من طريق يهز عن سليم بن حيان، وفيه: «قلت لسعيد: ما تشفع؟ قال: تحمار وتصفار» فظهر أن المفسر سعيد بن مينا، وكذلك وقع هذا التصريح في رواية يهز عند أحمد. وتدل رواية ابن مهدي عن الإسماعيلي أن التفسير من جابر، فاختلفت الروايات في كونه من سعيد أو جابر واتفقت على كونه غير مرفوع. وأما حديث أنس فقد وقع فيه تفسير الزهو دون الإشفاق، واختلف الرواة في رفعة ووقفه، والله أعلم.

٨٤ - (٥٠٠) - قوله: (تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ) قد فرق بعضهم بين الاحمرار والاحميرار بأن الأول إنما يطلق إذا كانت الحمرة خالصة كاملة، والثاني إذا ظهرت أوائل الحمرة قبل أن تكمل، لأن الأفعال يختص بلون غير متمكن، وأنكر بعض أهل اللغة وفرقوا بأن الثاني زيادة مبالغة بالنسبة إلى الأول، وراجع فتح الباري (٤: ٣٩٧) باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

٨٥ - (٥٠٠) - قوله: (الغبري) بضم الغين، وفتح الباء نسبة إلى غبر ابن غنم، كذا في المعنى.

قوله: (والمعاومة) مفاعلة من العام بمعنى السنة، كالمسانهة من السنة، والمشاهرة من الشهر، والمراد منه بيع ما تحمله شجرة مخصوصة من الثمر إلى مدة سنة فأكثر، والمعاومة وبيع السنين معناهما واحد، كما صرح به في هذه الرواية، وإنما حرم لكونه بيع غور، لأنه بيع ما لم يخلقه الله تعالى بعد. هذه خلاصة ما في جامع الأصول لابن الأثير (١: ٤٨١) وبذل المجهود (٥: ٢٥١).

قوله: (وهن الثنیا) وزاد الترمذي بسند حسن صحيح: «إلا أن تعلم» والثنيا بضم التاء بمعنى الاستثناء، والمراد منه استثناء حصة مجهولة من المبيع، مثل أن يقول: بعثك هذه الصبرة إلا بعضها، أو هذه الثياب إلا بعضها، فإنه مبطل للبائع بالإجماع. أما إذا كان الاستثناء معلوماً

٣٨٩١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ) عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعَ السَّيِّئِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

٣٨٩٢ - (٨٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ. حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. وَعَنْ بَيْعِهَا السَّيِّئِ. وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْبَخَ.

(١٧) - باب: كراء الأرض

٣٨٩٣ - (٨٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (بِعْنِي ابْنُ زَيْدٍ) عَنْ مَطْرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

والمبيع معلوماً فلا بأس به، مثل أن يقول: بعثك هذه الثياب إلا هذا المعين، فإنه يجوز البيع بالإجماع، وهذا مفاد قوله ﷺ في رواية الترمذي: (إلا أن تعلم).

وأما إذا كان الاستثناء معلوماً، ولكن يلزم منه جهالة المبيع ففيه خلاف، مثل أن يقول: بعثك هذه الصبرة من الطعام إلا صاعاً واحداً، فقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور: فسد البيع، لكون الباقي بعد الاستثناء مجهولاً، نعم إن استثنى حصة شائعة من المبيع، مثل أن يقول: بعثك هذه الصبرة إلا نصفها جاز البيع، لكون الباقي بعد الاستثناء معلوماً. وقال مالك رحمه الله: جاز في الفصل الأول أيضاً إذا لم يزد المستثنى على ثلث المبيع، وحجة الجمهور أن النهي عن الاستثناء في البيع إنما هو لعله الجهالة في المبيع، بدليل قوله ﷺ: (إلا أن تعلم) فكلما استلزم الاستثناء جهالة في المبيع فسد البيع، والله سبحانه أعلم.

(١٧) - باب: كراء الأرض

٨٧ - (١٠٠) - قوله: (عن جابر بن عبد الله) حديث جابر في النهي عن كراء الأرض والمزارعة أخرجه البخاري في المحرث والمزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً، (رقم: ٢٣٤٠) وفي الهبة، باب فضل المتبعة (رقم: ٢٦٣٢) وأخرجه النسائي في المزارعة، باب النهي عن كراء الأرض بالثلث أو الربع.

قوله: (نهي عن كراء الأرض) من هنا يبدأ المصنف رحمه الله في إخراج أحاديث كراء الأرض والمزارعة والمساقاة، وهذه الأحاديث مسوقة مبسوطة في هذا الكتاب من هنا إلى باب فضل الغرس والزرع، ولم تزل هذه المسألة مثاراً للخلاف ومعتركاً للآراء منذ عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا، فتريد أن نذكر ههنا جملة القول في اختلاف الفقهاء في هذه المسألة وأدنتهم،

ليسهل على الطالب فهم الأحاديث في هذا الباب وترجيح ما رجح في ضوءها من أقوال الفقهاء رحمهم الله تعالى.

فاعلم أن اشتراك صاحب الأرض والعامل في إنتاج الزرع له صور ثلاثة :

المصورة الأولى : أن تكون الأرض لواحد، والعمل لآخر، ويشترط أحدهما وزناً أو كَيْلاً مسمى من الخارج مثل أن يقول صاحب الأرض : أعطيتك هذه الأرض للزراعة على أن تعطيني عشرة أمناء من الخارج . وهذه الصورة باطلة شرعاً لا جواز لها عند أحد الفقهاء فيما نعلم، فإنه في معنى الربا، ولا يدري أحد هل يخرج شيء أو لا يخرج؟ كما لا يعلم أحد قدر الخارج، فيمكن أن لا يخرج شيء، ويمكن أن يخرج أقل من عشرة أمناء، ويمكن أن لا يخرج إلا عشرة أمناء، واشتراط القدر المعثوم من الغرر المؤدي إلى الربا.

ويتدرج في هذا القسم ما إذا عين أحدهما حصة من الأرض معلومة، فاشتراط لنفسه ما يخرج منها، وهو باطل بإجماع الفقهاء أيضاً، لتكون الخارج من تلك الحصة على خطر، لا يدري أحد هل يخرج منها شيء أو لا؟ وهل يخرج من باقي الأرض شيء أو لا؟

مسألة إجارة الأرض:

والصورة الثانية: إجارة الأرض بغير ما يخرج منها، مثل أن يؤجر أرضه بذهب أو فضة أو نقود أو ثياب، فاتفق الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على جوازه، ثم قصر ربيعة الرأي جوازه على الذهب والفضة، فتجوز إجارة الأرض عنده بالنقدين، ولا تجوز بغيرهما، وقال مالك رحمته : تجوز بالذهب والفضة وبغيرهما إلا الطعام، وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد والجمهور : تجوز إيجارتها بالذهب والفضة وبالأطعام والثياب وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أو من غيره، كما في شرح النووي.

ومن الفقهاء من قال بحرمه هذه الصورة مطلقاً، وهو قول طائفة والحسن البصري، كما حكى عنهما النووي، وهو مذهب ابن حزم، وقد حكاه أيضاً عن عطاء وعكرمة ومجاهد ومسروق والشعبي وطائفة، وابن سيرين والناشم بن محمد، وراجع المحلى (٥ : ٢١٣).

استدل ابن حزم ومن وافقه في تحريم إجارة الأرض بحديث الباب، حيث وقع فيه النهي عن كراء الأرض مطلقاً، ولفظ (كراء الأرض) لا يطلق إلا على إيجارتها بالنقود أو بشيء آخر معلوم من غير ما يخرج منها، ومثل هذا النهي المرفوع ورد عن رافع بن خديج وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أيضاً كما سيأتي عند المصنف.

وحجة جمهور الفقهاء ما سيأتي في هذا الباب عند مسلم رحمته من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض، فقال : نهى رسول الله ﷺ

عن كراء الأرض، قال: فقلت: أبالذهب والورق؟ فقال: أما بالذهب والورق فلا بأس به.

وقد أخرج البخاري في باب كراء الأرض بالذهب والفضة عن حنظلة بن قيس: «عن رافع بن خديج قال: حدثني عمّاي أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على الأربعاء أو شيء يستثنيه صاحب الأرض، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، فقلت لرافع: فكيف هي بالدينار؟ فقال رافع: ليس بها بأس بالدينار والدرهم».

وأوضح منه ما سيأتي عند المصنف في هذا الباب من طريق الأوزاعي عن ربيعة عن حنظلة قال: «سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس به، إنما كان الناس يؤجرون على عهد النبي ﷺ على الماديئات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع، فيهلك هذا، ويسلم هذا، ويسلم هذا، ويهلك هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به».

ثم أخرج مسلم أيضاً من طريق يحيى بن سعد عن حنظلة أنه سمع رافع بن خديج يقول: «كنا أكثر الأنصار حقلاً، قال: كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فنهانا عن ذلك، وأما الورق فلم ينهنا».

وأخرج أبو داود في باب المزارعة من البيوع عن سعيد ابن أبي وقاص ﷺ قال: «كنا نكري الأرض بما على السواقي من الزرع وما سعد بالماء منها، فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك، وأمرنا أن نكريها بذهب أو فضة».

وأخرج مسلم ﷺ عن عبد الله بن السائب قال: دخلنا على عبد الله بن معقل فسألناه عن المزارعة، فقال: «زعم ثابت أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة، وقال: لا بأس بها».

وأخرج البزار في مسنده من طريق عمرو بن علي ومحمد بن سعيد الثوري، قال: ثنا أبو عاصم، ثنا حجاج بن حسان، عن أبيه عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «كنا نكري أرض رسول الله ﷺ، ونشترط أن لا نعرها بعرة الناس» راجع كشف الاستار عن زوائد البزار للهيثمي (٢: ٩٦، رقم: ١٢٨٨)، وفيه أن النبي ﷺ أكرى أرضه بنفسه.

فهذه الأحاديث مفسرة لأحاديث النهي عن كراء الأرض، يتبين منها أن الذي نهى عنه من كراء الأرض هو شكل مخصوص منه، كان يطلق عليه اسم (كراء الأرض) في ذلك الزمان، وهو ما بيناه في الصورة الأولى من صور اشتراك صاحب الأرض والعامل فإنهم كانوا يعينون أرضاً مخصوصة ويشترطون ما خرج من تلك الأرض بخصوصها، وذلك باطل بالإجماع كما بيناه. فأما كراء الأرض بالذهب والفضة فلم ينه عنه رسول الله ﷺ، وسيأتي عند المصنف من طريق

سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه: «ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة».

ويؤيده أيضاً ما أخرجه أبو داود في البيوع، باب التشديد في المزارعة من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة، وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل له أرض فهو يزرعها، ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح، ورجل استكرى أرضاً يذهب أو فضة».

وربما يشكل عليه ما أخرجه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً، إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدراهم» حيث صرح فيه بالنهي عن كراء الأرض ولو بدراهم، ولكن هذه الرواية أعلاها النسائي بأن مجاهداً لم يسمعه من رافع، ورواه أبو بكر بن عياش في حفته مقال، كما ذكره الحافظ في فتح الباري (٥: ٢٥) باب كراء الأرض بالذهب والفضة. فهذه الرواية مرجوحة أمام الروايات الكثيرة التي أسلفنا.

ويشكل عليه أيضاً ما أخرجه أبو داود عن عثمان بن سهل بن رافع بن خديج، قال: «إني لنتيم في حجر رافع بن خديج، وحججت معه، فجاء أخى عمران بن سهل، فقال: أكرينا أرضنا فلانة بمائتي درهم، فقال: دعه، فإن النبي ﷺ نهى عن كرى الأرض» فإنه صريح في النهي عن الكراء بدراهم، ولكنه مرجوح بالنسبة إلى ما أسلفنا من الأحاديث الصحيحة، لأنه قد وقع فيه وهم من الراوي في تسمية حفيد رافع، حيث سماه عثمان بن سهل، والصحيح عيسى بن سهل بن رافع، كما يظهر من تهذيب التهذيب، فيمكن أن يكون قد وقع في ذكر الدراهم وهم أيضاً، وعلى تقدير صحة الحديث يمكن حمله على نهى تنزيه، فإن منح الأرض بغير أجره أفضل بلا خلاف، وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما قوله ﷺ: «لأن يمنح الرجل أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً».

وبالجملة، فجواز كراء الأرض بالنقد ثابت بالروايات الصريحة الصحيحة، وما ورد مما يخالفه ضعيف أو مؤول، ولذلك أطبق الجماهير من الفقهاء على جوازه، حتى جعله ابن قدامة في المغني (٥: ٤١٩) إجماعاً، فكاد قول ابن حزم أن يكون خارقاً للإجماع وأما ما حكاه ابن حزم من أقوال بعض التابعين وفقاً لقوله، فليس في أكثرها صراحة لكون كراء الأرض بالدراهم حراماً، وإنما روى عن أكثرهم النهي عن كراء الأرض مجملأ، فيمكن أن يكون مرادهم بذلك ما أراد به رافع بن خديج رضي الله عنه، وقد صرح رافع رضي الله عنه فيما أسلفنا من الروايات أنه لم يرد بذلك إجارة الأرض بالنقد.

٣ - المزارعة بشطر من الخارج:

والصورة الثالثة: هي المزارعة بحصة شائعة من الخارج، مثل أن يقول: أعطيتك هذه

الأرض للزراعة على أن ثلث الخارج أو ريعه أو نصفه لي، والباقي لك، واختلف فيه فقهاء الأمة على أربعة أقوال:

الأول: أنه جائز مطلقاً، وهو مذهب الإمام أحمد وأبي يوسف ومحمد، واختاره بعض الشافعية كابن المنذر والخطابي والماوردي، كما في مغني المحتاج (٢: ٣٢٤) وهو قول علي وابن مسعود وسعد وعمر بن عبد العزيز والقياسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل علي، وابن سيرين وسعيد بن المسيب وطاوس وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة والزهري وعبد الرحمن بن أبي ليلى وابنه، وروي ذلك عن معاذ والحسن وعبد الرحمن بن يزيد أيضاً، كما في المغني لابن قدامة (٥: ٤١٦) وهو قول ابن جزم في المحلي.

الثاني: أنه غير جائز مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة وزفر، وروي ذلك عن عكرمة ومجاهد والنخعي أيضاً، كما في المغني.

الثالث: مذهب الشافعي، وهو أنه لا يجوز إلا بشروط: الأول: أن يكون في ضمن مساقاة الأشجار، بأن تكون بين الأشجار أرض بيضاء فتعقد فيه المزارعة تبعاً لمساقاة الأشجار، والثاني: أن يكون العامل في كل من المساقاة والمزارعة واحداً، والثالث: أن لا يفصل بين المساقاة والمزارعة، بل يؤتى بينهما على الاتصال، فلو ساقاه مثلاً على النصف فقبل، ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لأن تعدد العقد يزيل التبعة، والرابع: أن لا يقدم المزارعة على المساقاة في العقد، والخامس: أن يكون أفراد النخل بالسقي، وأفراد البياض بالعمارة متعسراً، والسادس: أن يكون البذر في المزارعة مشروطاً على المالك، لا على العامل، واشترط بعض الشافعية شرطاً سابعاً، وهو أن يكون بياض الأرض قليلاً بالنسبة إلى الأرض المغروسة فيها الأشجار، ولكن الأصح عندهم عدم الاشتراط. وراجع لتفصيل هذه الشروط منهاج النووي، وشرحه مغني المحتاج للشربيني الخطيب (٢: ٣٢٣ إلى ٣٢٥).

الرابع: مذهب مالك رحمه الله، وهو أن المزارعة لا تجوز إلا في ضمن المساقاة، بشرط أن لا تزيد الأرض البيضاء على ثلث الأرض المغروسة فيها الأشجار، وراجع موطأ مالك مع شرحه للزرقاني (٣: ٣٧٠ إلى ٣٧١). فالتفرقة بين مذهب الشافعي ومذهب مالك بسبب جذاً، لأن كليهما يشترطان لجواز المزارعة أن تكون في ضمن المساقاة، إلا أن مالكاً رحمه الله يشترط أن تكون الأرض البيضاء أقل، ولا يشترط الشافعي ذلك في الأصح من مذهبه.

ولكن مالكاً رحمه الله يجيز الشركة في النزر والحرث بما لا يستلزم كراء الأرض بجزء من خارجها، مثل أن تكون الأرض بينهما، ويستويان في البذر وكراء البقر والعمل فيشتركان في الخارج متناصفة، ومثل أن تكون الأرض لأحدهما، والبقر والعمل للآخر والبذر بينهما نصفان، فهذه إنما يجوز عنده بشرط أن يكون البذر من الجانبين، وبشرط أن يكون ربح كل واحد منهما

بنسبة قيمة ما دفعه، مثل أن تكون أجرة مثل الأرض في الصورة المذكورة مائة، وأجرة مثل البقر والعمل مائة، واشترط الربح مناصفة، جازت الشركة عنده، فإن اشترط أحدهما أكثر من النصف فسدت. وإن كانت أجرة مثل الأرض مائة، وأجرة البقر والعمل خمسين، واشترط صاحب الأرض ثلثي الربح، واشترط صاحب البقر والعمل ثلثه جازت الشركة، وإن اشترط الربح أنصافاً أو أرباعاً فسدت.

وهذه الشركة في الزرع والحراث يسميها المالكية مزارعة، وهي غير المزارعة المعروفة في عامة كتب الحديث والفقه الحنفي، ولهذا المزارعة عندهم شروط وأحكام وتفصيل، راجع لها مواهب الجليل للحطاب (٥: ١٧٦ إلى ١٨١) والتاج والإكتيل للمواق بهامش الصفحات المذكورة من الحطاب، وحاشية الصاوي على الدردير (٣: ٤٩٤) وشرح الأبي على مسلم (٤: ٢٢١).

وبالجملة، فالمزارعة بحصة شائعة من الخارج ممنوعة عند أبي حنيفة والشافعي ومالك، غير أن الشافعي ومالكاً رحمهما الله يقولان بجوازها في ضمن المساقاة، على شروط وتفصيل عندهما، ولا يقول أبو حنيفة بجوازها ولو في ضمن المساقاة، لأن المساقاة غير جائزة عنده أيضاً.

واستدل هؤلاء الفقهاء على عدم جواز المزارعة بالأحاديث التي وردت في منعها، وهي أحاديث رافع بن خديج، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وزيد بن ثابت، وثابت بن الضحاك رضي الله عنهم أجمعين وسيأتي متن أكثرها في هذا الباب من الكتاب.

وأما القائلون بجواز المزارعة فاستدلوا بما سيأتي في كتاب المساقاة والمزارعة عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع.

وأجاب عنه الشافعية والمالكية رحمهم الله بأن المزارعة ههنا كانت في ضمن المساقاة، وهي جائزة عندهم.

وأما أبو حنيفة رحمته الله فأجاب عن أحاديث المزارعة بخيبر بأنها لم تكن هناك مزارعة وإنما أقر النبي ﷺ يهود خيبر على أراضيهم بأن يؤدوا شطر الخارج منها كخراج المقاسمة، ولإمام رأي في الأرض الممنون بها على أهلها: إن شاء جعل عليها خراج الوظيفة، وإن شاء جعل عليها خراج المقاسمة.

ولكن هذا التأويل غير سائغ في واقعة خيبر، لأن خراج المقاسمة إنما كان يمكن إذا كانت الأرض مملوكة للكفار، وأما إذا كانت للمسلمين فلا يجعل فيها خراج، وكانت أرض خيبر مملوكة للمسلمين، وتدلل على ذلك روايات كثيرة:

منها: ما سألني عند مسلم رحمه الله في كتاب المساقاة، قبيل باب فضل الغرس والزرع عن ابن عمر، وفيه: «وكانت الأرض حين ظهر عليها الله ولرسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: نقرمكم بها على ذلك ما شئنا، ففروا بها حتى أجلاهم عمر إلى ثيماء وأريحاء».

ومنها: ما أخرج أبو داود في باب المساقاة من البيوع (١: ٤٨٤) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «افتتح رسول الله ﷺ خيبر، واشترط أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء، وقال أهل خيبر: نحن أعلم بالأرض منكم، فأعطناها على أن لكم نصف الثمرة، ولنا نصف، فزعم أنه أعطاهم على ذلك، فهذا صريح في أن الأرض صارت بعد افتتاح خيبر مملوكة للمسلمين، ثم دفعت إلى اليهود مزارعة أو مساقاة لكونهم أعرف بطريق حرثها.

ومنها: ما أخرج أبو داود في كتاب الخراج والفئ والإمارة، باب ما جاء في حكم أرض خيبر (١: ٤٢٤) عن بشير بن يسار: «أن رسول الله ﷺ لما أفاء الله عليه خيبر قسمها سنة وثلاثين سهماً جمعاً، فعزل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سهماً، يجمع كل سهم مائة النبي ﷺ معهم، له سهم كسهم أحدهم، وعزل رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهماً، وهو الشطر، لتوابعه وما ينزل به من أمر المسلمين، وكان ذلك الوطيح والكتيبة والسلالم وتوابعها، فلما صارت الأموال بيد النبي ﷺ والمسلمين لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها، فدعا رسول الله ﷺ اليهود، فعاملهم».

فهذه الأحاديث صريحة في أن النبي ﷺ كان قد تملك أراضي خيبر، ثم دفعها إلى اليهود، لا لكونها مملوكة لهم، بل على طريق المزارعة والمساقاة، على أن يكون شطر الخارج لهم، والباقي للمسلمين. فلا يتمشى في هذه الأحاديث تأويل خراج المقاسمة.

وأجاب بعض الحنفية عن أحاديث خيبر بأنها فعلية، وأحاديث النهي عن المزارعة قولية، فتترجح القولية على الفعلية، ولكن هذا الجواب لا يتمشى أيضاً، وذلك لأن قوله ﷺ: «نقرمكم بها على ذلك - أي: على أن يكفوا عملها، ولهم الشطر - ما شئنا» قول، وليس بفعل مجرد، وكيف يظن به ﷺ أن ينهى عن شيء ثم يخالفه بالعمل، ويستمر عليه مدة حياته؟ وقد تقرر في الأصول أن الفعل المقرون بالاستمرار بمنزلة القول.

وأجاب بعض الحنفية بأن أحاديث خيبر مبيحة وأحاديث النهي محرمة، والمحرمة راجحة على المبيحة ولكنه ضعيف أيضاً، لأن هذه القاعدة إنما تجري إذا جهل التاريخ، وإلا فالترجيح للمتأخرة، وحديث معاملة خيبر متأخر قطعاً، لأن النبي ﷺ استمر عليه إلى أن توفي، ثم عمل به الخلفاء بعده عليه الصلاة والسلام. وراجع إعلاء السنن (١٧: ٣٢).

ومن دلائل الجواز ما روى أبو هريرة قال: «قالت الأنصار للنبي ﷺ: أقسم بيننا وبين

إخواننا النخيل، قال: لا، فقالوا: تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة؟ فقالوا: سمعنا وأطعنا" أخرجه البخاري في المزارعة، باب إذا قال: اكفني مؤونة النخل، وفي الشروط، باب الشروط في المعاملة، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب إخوان النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار.

ولهذه الوجوه أفنى مشايخ الحنفية في هذه المسألة بخلاف قول أبي حنيفة ككثرة، واختاروا فيها مذهب أبي يوسف ومحمد وجمهور الصحابة والتابعين، ولم تزل الأمة تعمل بالمزارعة والمساقاة منذ عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وقد ذكر الإمام البخاري في باب المزارعة بالمشتر ونحوه: قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع. ثم قال البخاري: وزارع علي وسعد بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن عبد العزيز، والقاسم، وعروة، وآل أبي بكر، وآل عمر، وابن سيرين رضي الله عنهم.

وقال شيخ مشايخنا الأنور رحمته الله في فيض الباري (٣: ٢٩٥) تحت هذا الباب من صحيح البخاري: «ولم أكن أفهم دهرأ ما في الهداية في أول باب المزارعة: لا تجوز المزارعة والمساقاة عند أبي حنيفة، ثم أراه ينقل الخلاف في المسائل بينه وبين صاحبيه، وكنت أتعجب أن المزارعة إذا لم تجز عنده، فمن أين تلك التفرعات والمسائل، ولم يكن يعلق بقلبي ما أجابوا عنه من أن الإمام كان يعلم أن الناس ليسوا بعاملين على مسألتي، ففزع المسائل على أنهم إن زارعوها، فماذا تكون أحكامها؟ ثم رأيت في حاوي القدسي: كرهها أبو حنيفة ولم ينه عنها أشد النهي، وحينئذ نشطت من العقال، وثلج الصدر، وظهر وجه التفرعات مع القول بالبطلان، فإنه قد نبتك فيما مر أن الشيء قد يكون باطلاً، ولا يكون معصية، فلا بد أن يكون له أحكام على تقدير فرض وقوعه».

وبالجملة، فالقول بجواز المزارعة هو القول المنصور بالأحاديث وتعامل الأمة المتواترة، وأما الأحاديث التي وردت في النهي عن المزارعة فلا تخلو من أمرين: إما هي تتعلق بصورة مخصوصة من المزارعة، وهي دفع الأرض بقدر مسمى غير شائع من الخارج، وإما هي محمولة على الإرشاد والمشورة، دون الحرمة. والدليل قائم على كل من التأويلين:

أما حمل هذه الأحاديث على صورة مخصوصة من المزارعة، فنابت عن غير واحد من الصحابة، ومنهم رافع بن خديج رضي الله عنه، وهو الذي روى أحاديث النهي، حتى أصبحت رواياته أكبر مأخذ للمانعين، ولكنه شرح هذا النهي في رواية ستأتي عند مسلم عن الأوزاعي عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس قال: «سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ الماديانات وأقبل الجندول، وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به».

وقد أخرج النسائي عن ابن شهاب: «أن رافع بن خديج قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض»، قال ابن شهاب: فمثل رافع بعد ذلك: كيف كانوا يكرّون الأرض؟ قال: بشيء من الطعام مسمى، وبشرط أن لنا ما تنبت ما ذباغات الأرض وأقبال الجداول.

وسألتني عند مسلم من طريق أبي النجاشي في حديث رافع بن خديج: «سألتني كيف تصنعون بمحاقلكم؟ فقلت: نؤاجرها يا رسول الله على الربيع أو الأوسق من التمر أو الشعير قال: فلا تفعلوا».

وقد أخرج النسائي في باب اختلاف الألفاظ المأثورة في المزارعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كانت المزارع تكرى على عهد رسول الله ﷺ: أن لرب الأرض ما على ربيع الساقى من الزرع، وطائفة من التبن، لا أدري كم هو؟».

وأخرج النسائي وأبو داود كلاهما في المزارعة عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: «كان أصحاب المزارع في زمن النبي ﷺ يكرّون مزارعهم بما يكون على السواقي من الزرع فجاءوا رسول الله ﷺ، فاختصموا في بعض ذلك، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكرّوا بذلك، وقال: اكروا بالذهب والفضة».

فبين من هذه الأحاديث أن المزارعة وكراء الأرض في عهد رسول الله ﷺ، كان بصورة مخصوصة، وهي أن رب الأرض كان يعين حصة من الأرض، فيشترط خارجها لنفسه ونهى عنه النبي ﷺ لأن فيه غرراً، لا يدري أ يخرج منها أو من أرض سواها شيء أو لا؟ ولا يدري كم يخرج من كل حصة؟ وكانوا يطلقون على هذه المعاملة أسماء كراء الأرض، والمزارعة، والمخابرة، والمحاكلة، فوقع النهي عن جميعها مطلقاً، جرياً على عرف ذلك الزمان، ولم تكن هذه الأسماء في أحاديث النهي تشمل كراء الأرض بالنقود ولا المزارعة بحصة شائعة من الخارج.

وأما بعض الأحاديث التي ورد فيها التصريح بالنهي عن المزارعة بالثلث أو الربع فمحمولة على التنزيه والإرشاد، وهي ما أخرجه أبو داود عن رافع بن خديج قال: «كنا نخاير على عهد رسول الله ﷺ، فذكر أن بعض عمومته أتاه، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا، قال: قلنا: وما ذاك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه، ولا يكرّيها بثلث ولا بربيع، ولا طعام مسمى»، وما أخرجه النسائي عن أسيد بن ظهير قال: «أتى علينا رافع بن خديج، فقال: ولم أفهم، فقال: إن رسول الله ﷺ نهاكم عن أمر كان يتفعلكم، وطاعة رسول الله ﷺ خير لكم مما يتفعلكم، نهاكم رسول الله ﷺ عن الحقل، والحقل: المزارعة بالثلث والربع فمن كان له أرض فاستغنى عنها فليمنحها أخاه، أو ليدع».

وقد ثبت عن غير واحد من الصحابة أن هذا النهي لم يكن للتحريم، وإنما كان للإرشاد والتنزيه. ومما يدل على ذلك ما أخرجه النسائي (٢: ١٥١) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد، عن رافع بن خديج قال: «مر النبي ﷺ على أرض رجل من الأنصار قد عرف أنه محتاج فقال: لعن هذه الأرض؟ قال: لفلان أعطانيها بالأجر، فقال: لو منحها أخاه، فأني رافع الأنصاري، فقال: إن رسول الله ﷺ نهاكم عن أمر كان لكم نافعاً، وطاعة رسول الله ﷺ تنفع لكم فتبين من هذه الرواية أن رسول الله ﷺ إنما قال: «لو منحها أخاه» يعني: كان خيراً، فحمله رافع ﷺ على النهي، فقد أخرج النسائي وأبو داود عن عروة ابن الزبير قال: قال زيد بن ثابت: «يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه، إنما أنه رجلان من الأنصار وقد اقتتلا، فقال رسول الله ﷺ: إن كان هذا شأنكم فلا تكتروا المزارع، فسمع قوله: لا تكتروا المزارع».

وأخرج النسائي وأبو داود والترمذي عن عمرو بن دينار قال: «سمعت ابن عمر يقول: ما كنا نرى بالمزارعة بأساً، حتى سمعت رافع بن خديج يقول: إن رسول الله ﷺ نهى عنه فذكرته لطاوس فقال: قال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ لم ينه عنه ولكن قال: ليمنع أحدكم أرضه أخاه خير له من أن يأخذ خرجاً معلوماً».

وأخرج البخاري في الحوث والمزارعة، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة، عن عمرو بن دينار قال: «قلت لطاوس: لو تركت المخابرة، فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه، قال: أي عمرو، إني أعطيهم وأعينهم، وإن أعلمهم أخبرني - يعني ابن عباس - أن النبي ﷺ لم ينه عنه، ولكن قال: أن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خرجاً معلوماً».

وأخرج مالك في كراء الأرض من الموطن عن محمد بن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله عن كراء المزارع، فقال: «لا بأس بها بالذهب والورق» قال ابن شهاب: فقلت له: «أرايت الحديث الذي يذكر عن رافع بن خديج؟» فقال: «أكثر رافع، ولو كانت لي مزرعة أكريتها».

فهؤلاء فقهاء الصحابة والتابعين، لم يقبلوا عموم النهي في أحاديث رافع بن خديج ﷺ، لا لأنهم لم يصدقوه في روايتها، وحاشاهم عن ذلك، وإنما أنكروا على تعميمه للحكم، بعد ما كان مخصوصاً بما كان أهل المدينة يتعارفونه، وهو المراد فيما يسنح لي من قول سالم بن عبد الله (أكثر رافع)، يعني: أنه أكثر في تطبيق النهي على كل صورة من صور المزارعة، والحقيقة أن التحريم كان مخصوصاً بتعيين حصة غير شائعة من الخارج، وأما المزارعة بالحصة الشائعة، فلم يكن النهي عنها نهياً تحريماً، وإنما كان مشورة أشار بها رسول الله ﷺ في خصوص بعض الوقائع التي جرى فيها النزاع. وإنما أول فقهاء الصحابة والتابعين أحاديث رافع بهذا التجزم والثوق، لأنهم شاهدوا رسول الله ﷺ بأنفسهم، ورأوه عامل أهل خيبر بالمزارعة، واستمرت

هذه المعاملة إلى حين وفاته ﷺ، ثم عمل بذلك الخلفاء من بعده، ولم يزل كبار الصحابة وقتهاؤهم يجيزون المزارعة، ولا ينكرون عليها، فلم كانت المزارعة حراماً لما عمل بها النبي ﷺ، ولما خفيت حرمة على هؤلاء الصحابة الكبار.

وربما يقال: إن ابن عمر رضي الله عنهما قبل أحاديث رافع بهذا العموم، فلما سمع منه حديث النهي عن المزارعة ترك المزارعة رأساً، وهذا يدل على تقريره لحكم النهي.

ولكن أجاب عنه الحافظ ابن القيم في تهذيب السنن (٥: ٥٩) فقال: «إن ابن عمر رضي الله عنهما لم يحرم المزارعة، ولم يذهب إلى حديث رافع، وإنما كان شديد الورع، فلما بلغه حديث رافع، خشي أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في المزارعة شيئاً لم يكن علمه، فتركها لذلك».

ويؤيد ابن القيم ثلاثة ما سيأتي عند مسلم عن سالم بن عبد الله قال: «إن عبد الله ابن عمر كان يكره أرضيه، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض، فلقبه عبد الله فقال: يا ابن خديج، ماذا تحدث عن رسول الله ﷺ في كراء الأرض؟ قال رافع بن خديج لعبد الله سمعت عمي - وكانا قد شهدا بدرأ - يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض، قال عبد الله: لقد كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكرى. ثم خشي عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في ذلك شيئاً لم يكن علمه، فترك كراء الأرض».

وزاد نافع في رواية مسلم والنسائي (٢: ١٥٤): «فكان - يعني ابن عمر - إذا سئل عنها قال: زعم رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عنها».

وأخرج البخاري في باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة عن نافع: «فذهب ابن عمر إلى رافع، فذهبت معه، فسأله، فقال: نهى النبي ﷺ عن كراء المزارع، فقال ابن عمر: قد علمت أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء وبشيء من التبن». وقال العلامة العيني في شرحه لهذا الحديث: «حاصل حديث ابن عمر هذا أنه ينكر على رافع إطلاقه في النهي عن كراء الأراضي، ويقول: الذي نهى عنه ﷺ هو الذي كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد، وهو أنهم يشترطون ما على الأربعاء وطائفة من التبن، وهو مجهول وقد يسلم هذا، ويصيب غيره أفة أو بالعكس، فتقع المنازعة... وأما النهي عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها إذا كان ثلثاً أو ربعاً أو ما شابه ذلك، فلم يثبت» وراجع عمدة القاري (٥: ٧٤٠).

وجاء هذا الحديث عند النسائي بلفظ أوضح، وفيه: «فقال عبد الله: قد علمنا أنه كان صاحب مزرعة يكرها على عهد رسول الله ﷺ على أن له ما على الربيع الساقى الذي يتفجر منه الماء وطائفة من التبن، لا أدري كم هي؟».

٣٨٩٤ - (٨٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ. (لَقَبَهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ). حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ. حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا. فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ».

٣٨٩٥ - (٨٩) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى. حَدَّثَنَا هِشْلُ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) عَنْ الْأَزْرَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: كَانَ لِرَجَالٍ قُصُورٌ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيُتْنَحَهَا أَخَاهُ. فَإِنْ أَبَى فَلْيُتْمِمْكَ أَرْضَهُ».

فظهر بهذه الروايات أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يقبل من رافع تعميمه للنهي، ولكنه قد احتاط لنفسه بترك المزارعة رأساً، وذلك لشدة ورعه واحتياظه رضي الله عنه. ومن هنا يفهم معنى قوله: «لقد متعنا رافع نفع أرضنا» كما سيأتي عند مسلم من طريق مجاهد، فإنه يدل على أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن يعتقد النهي عن المزارعة تشريعاً عاماً، وإلا لنسب المنع إلى الشريعة، وإنما يريد أني تركت نفع أرضي لمجرد قول رافع على سبيل الاحتياط مع ما أعرف من محمل ما يرويه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٨٨ - (٥٥٥) - قوله: (محمد بن الفضل) هو أبو النعمان السدوسي البصري، من رجال الجماعة، أحد الثقات الأثبات وقال أبو حاتم: هو أحب إلي من أبي سلمة، وقال أيضاً: «اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعد الاختلاط، وبالجملة من سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد» كذا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ : ١ : ٥٨) وقال أبو داود: «بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة» كذا في ميزان الاعتدال (٤ : ٨) وذكر فيه الذهبي عن الدارقطني: «تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكور وهو ثقة وإنما روى له البخاري ومسلم ما حدث به قبل الاختلاط، وقال العيني: «قال لنا جدي: ما رأيت بالبصرة أحسن صلاة منه، وكان أخشع من رأيت» وراجع انتهى (٩ : ٤٠٤).

قوله: (لقبه عارم) العارم في اللغة: الشديد، والعرامة: الشدة والشراسة، وربما يطلق على المرح والبطر، كما في تاج العروس (٨ : ٣٩٤)، وقال أبو داود: سمعت عارماً يقول: سماني أبي عارماً وسميت نفسي (محمدأ) وقال الذهلي: حدثنا عارم، وكان بعيداً من العرامة، وراجع تهذيب التهذيب للمحافظ (٩ : ٤٠٤).

٨٩ - (٥٥٥) - قوله: (أو ليمنحها أخاه) قد تقدم أن هذا الأمر ورد للندب والإرشاد، وهو

٣٨٩٦ - (٩٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ . حَدَّثَنَا

من قبيل المواساة فيما بين المسلمين، فينبغي لصاحب الأرض إن رأى أحداً من إخوانه محتاجاً، أن يمتحه أرضه للمزراعة من غير أجر، ويواسيه بأرضه، وهذا وإن لم يكن واجباً عليه تشريعاً، ولكنه مما حث عليه رسول الله ﷺ، فلا ينبغي عدم الاحتفال به.

ومن المؤسف أن هذه السنة أصبحت متروكة اليوم، ولا يرى أحد من ملاك الأرض يمنح أرضه لغيره من غير أجر، مهما كثرت أراضيه، أو عظمت أمواله، فمن واجب العلماء أن يبلغوا إلى عامة المسلمين هذا الحديث، وما فيه من حث وترغيب، وإنه لا يلزم من كون الشيء غير واجب أن يهجر أصلاً.

مسألة ملكية الأرض:

وقد استدل بحديث الباب بعض المستغربين في عصرنا على نفي الملكية الشخصية على الأرض، وهذا قول باطل لا عهد به للمسلمين منذ عهد الصحابة إلى عصرنا الحاضر، غير أنه لما ظهرت نظريات الشيوعية والاشتراكية في البلاد الغربية، واستولت على كثير من الممالك ونجحت في إشاعة عقيدتها وبث أفكارها فيما بين المسلمين، جعل بعض المغترين بها يحاول تشييدها بالدلائل الشرعية، ويبحث عن مؤيداتها في القرآن والسنة، ليسهل تغريب المسلمين بها، ويتمهد الطريق لإنشاء الحركات الشيوعية الهدامة فيما بين المسلمين.

ولم يكن يعجبني أن يذكر هذا القول الزانخ، ولو للرد عليه، في كتاب علمي، ولا سيما في شرح حديث، لأنه ليس من الخلافات الاجتهادية في شيء، ولكن قد عمت به البلبه في عصرنا، فأردت أن أذكره مع تفنيده، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة.

وقد شرحنا في مقدمة كتاب البيوع نظرية الاشتراكية، وأنها لا تعترف بالملكية الشخصية على وسائل الإنتاج، ولذلك فإنها تقول: إن الأراضي كلها مملوكة للدولة، ولا يجوز أن يملكها رجل، بل الدولة توزع قطعاً من الأراضي على جماعات من الناس ليحرقوها ويزرعوا فيها، ثم ما خرج منها قسم فيما بينهم على قدر عمل كل واحد منهم.

فاستدل هؤلاء المغترون بالشيوعية بحديث الباب، وقالوا: إن رسول الله ﷺ إنما أذن للناس أن ينتفعوا بالأراضي بأنفسهم، فإن لم يزرعوها بأنفسهم أوجب عليهم أن يدفعوها إلى غيرهم ليزرعها غيره، ولم يأذن رسول الله ﷺ بإجارة الأرض، ولا بأن تدفع مزارعة وهذا نفي للملكية الشخصية، فإن المالك مخير فيما يملكه، يتصرف فيه كيف شاء وإن هذا الاستدلال سخيف جداً كما نرى، والحق أن هذا الحديث على إثبات الملكية الشخصية أدل منه على نفيها، وذلك لوجوه:

الأول: إنه ﷺ قال: «من كانت له أرض» فجعل الأرض للرجل، ونسبها إليه ومعروف أن حرف اللام يدل على الملكية، فهذا اعتراف واضح للملكية الشخصية.

خَالِدٌ. أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَقٌّ.

والثاني: إنه عليه الصلاة والسلام قال: «ليمنحها أخاه»، فجعل دفع الرجل أرضه إلى أخيه (منيحة)، والمنيحة في اللغة: العارية. قال ابن سيده في المحكم (٣: ٢٩٧): «منحه الشاة والناقة، يمنحه بكسر النون وفتحها: أعاره إياها... وهي المنحة والمنيحة، ولا تكون إلا في المعارة للبين خاصة». وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٥: ٢٧٨): «والمنيحة: منيحة اللبين، كائناقة أو الشاة يعطيها لرجل آخر يحلبها ثم يردها» وراجع أيضاً تاج العروس (٢: ٢٣٣).

وقد ورد هذا اللفظ في الحديث بمعنى العارية صراحة، فقال رسول الله ﷺ: «المنحة مردودة» أخرجه البزار عن أنس رضي الله عنه، كما في الفتح الكبير للنبيهاني (٣: ٢٥٩).

وسبأتي عند مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر: «من كانت له أرض فليهبها أو ليعرها» وهذا اللفظ صريح في الهبة والعارية، وقد وردت عدة أحاديث صحيح البخاري بهذا المعنى راجع منه كتاب الهبة، باب فضل المنيحة.

وقال الإمام المجتهد المحدث اللغوي أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله: «المنحة عند العرب على معنيين: أحدهما: أن يعطي الرجل صاحبة المال هبة أو صلة، فيكون له، وأما المنحة الأخرى فإن يمنح الرجل أخاه ناقة أو شاة يحلبها زماناً وأياماً، ثم يردها، وهو تأويل قوله في الحديث الآخر: المنحة مردودة، والعارية مؤداة؛ والمنحة أيضاً تكون في الأرض، يمنح الرجل آخر أرضاً ليزرعها، ومنه حديث النبي ﷺ: من كانت له أرض فليزرعها أو ليعرها أخاه، أي: يدفعها إليه حتى يزرعها، فإذا رفع زرعتها ردها إلى صاحبها» راجع لسان العرب (٣: ٤٤٦).

وبالجملة، فأكثر ما يستعمل لفظ (المنيحة) في العارية، وربما يطلق على (الهبة) أيضاً، فإن أريد المعنى الأول، وهو المعنى التام في الحديث، وإياه اختار أبو عبيد وغيره، فهذا الحديث صريح في أن الأرض مملوكة لصاحبها، ولا تزال مملوكة له بعد ما يدفعها إلى أخيه، ولذلك يجب عليه ردها إليه كسائر العواري، وإن أريد المعنى الثاني، وهو الهبة، فإنه يقتضي سبق ملك الواهب، فإن الهبة لا يمكن إلا من المالك، فالحديث في كلا الوجهين دال على إثبات الملكية الشخصية.

والثالث: إنه ﷺ قال في آخر الحديث: «فإن أبى فليمسك أرضه» يعني أنه إن أبى أن يمنح الأرض أخاه فليمسكها بنفسه، فكأنه ﷺ خير صاحب الأرض بين ثلاثة أشياء: إما أن يزرعها بنفسه، وإما أن يمنحها غيره، وإما يتركها من غير زراعة، فلولا أن الرجل مالك للأرض لما كان له أن يتركها غير مزروعة، وإن هذا الشق الثالث الأخير دليل واضح على إثبات الملكية

٣٨٩٧ - (٩١) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ

الشخصية، وعلى أن الأمر بمنح الأرض ليس تلوجوب، وإنما هو للتدب والإرشاد. فظهر أن الحديث لا علاقة له بنفي الملكية الشخصية، وإنما هو ينطق بإثباتها، وإنما كان مقصود النبي ﷺ بهذا الحديث النهي عن كراء الأرض، لما كان أهل العرب يتعارفونه فيها من شروط فاسدة قد سبق ذكرها في مبحث كراء الأرض والمزارعة.

وأما قولهم: «إن النهي عن كراء الأرض والمزارعة دليل على عدم الملكية، فإن المالك مخير فيما يملكه، يتصرف فيه كيف شاء» فالجواب عنه أولاً: أن الحديث لم يحرم كراء الأرض والمزارعة مطلقاً، وقد بسطنا دلائل ذلك في البحث السابق، وإنما حرم صورة مخصوصة منهما، وهي الصورة التي كانوا يتعارفونها حينئذ.

وثانياً: إن الملكية في الإسلام ليست حرة كحرية الملكية في الرأسمالية، وقد استوفينا الكلام على موقف الإسلام من الملكية في مقدمة كتاب البيوع من هذا الكتاب، فلر شرط الإسلام على أصحاب الأراضي شروطاً وأحكاماً، فإنها لا تنافي الملكية على الأرض، ولا يستدل بذلك على نفي الملكية إلا من جهل عن الإسلام، وأحكامه وحكمه، ومنهجه السليم العادل في أمور الاقتصاد والمعيشة.

واستدل هؤلاء المتجددون أيضاً بقوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْبَاءِ﴾ [الرحمن: ١٠] واعتلوا بأن الآية تدل على أن الأرض لا تختص برجل دون رجل، وإنما هي موضوعة لنفع الأنام كافة، ولا سبيل إليه إلا بإلغاء الملكية الشخصية، وإثبات الملكية الاجتماعية.

وإن هذا من الدلائل التي يستحيي القلم عن تسميتها دليلاً، ولو سلم هذا النوع من الاستدلال لكانت هذه الآية دليلاً على نفي الملكية الاجتماعية أيضاً، لأن الله سبحانه جعل الأرض للأنام، (والأنام) لا يختص بالإنسان، بل يشمل الحيوانات كلها، فليقل هؤلاء الشيوعيون إنه لا يجوز للدولة أن تخص الأرض للناس وتمنع الحيوانات من الدخول فيها، لأن الأرض موضوعة للأنام أجمعين.

ولئن كانت هذه الآية تدل على نفي ملكية الأرض الشخصية، لجاز أن يستدل رجل آخر بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْزَى خَلْقَ كُفْمَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] على نفي الملكية الشخصية في النقود والثياب وسائر الأشياء المستهلكة أيضاً، لأن الله تعالى جعل كل ما في الأرض مخلوقاً لسائر الناس، ولا يفضل فيها أحد على أحد.

والحقيقة: أن الآية لا علاقة لها بمسألة الملكية أصلاً، وإنما هي من قبيل تعداد نعم الله سبحانه على العباد، ولذلك أتبعه الله سبحانه بقوله: ﴿فِيهَا فَتَكُهَا وَالْأَنْعَامُ وَالْأَكْمَامُ﴾ [النمل: ١٧] وَلَقَدْ

جَابِرٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِغْهَا. فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ

ذُو الْقَعْفِ وَالرَّيْحَانِ» [الرحمن: ١١، ١٢] وجميع هذه الأشياء تجري فيها الملكية الشخصية عند هؤلاء المستغربين أيضاً؛ فكما أن ذكر هذه الأشياء في سياق نعم الله على جميع العباد لا يدل على نفي ملكيتها الشخصية، فكذلك ذكر الأرض في هذا السياق لا علاقة له بنفي الملكية الشخصية عنها.

وربما يحتل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ [الأمراء: ١٢٨]، قائلين بأن الآية أثبتت الملكية لله سبحانه، فلا يجوز أن يمتلكها إنسان، وهذا الاستدلال أيضاً من الأضحوكات التي يسميها هؤلاء دلائل. أفلم يقل الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؟ [النمل: ٢٦] فليقولوا: قد أثبت الله سبحانه ملكه على جميع الأشياء، فلا يجوز أن يملك رجل نقداً، ولا ثوباً، ولا متاعاً، ولا طعاماً.

ولو نظر رجل في تمام الآية بسياقها نُبين له أنها على إثبات الملكية الشخصية أدل منها على نفيه، لأن الله سبحانه يقول: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٢٨] فقرر الله سبحانه أن الأرض مملوكة له كسائر ما في السموات والأرض، غير أنه تعالى يورثها من يشاء من عباده، فإذا أورثها أحداً من عباده صار مالكا لها، لأن الإرث هو التملك.

وقد يستدلون بقول الله سبحانه: ﴿يَاللَّهِ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَثَدًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٠١] وَجَعَلَ فِيهَا رِجْسَيْنِ مِنْ قَوْنِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيُسْأَلُوا عَنْهَا. [١٠١، ١٠٢]

يقولون: إن الله سبحانه جعل الأرض وأقواتها سواءً للناسين والمحتاجين، فلا يجوز أن يفضل أحد من الناس بالملك عليها.

والجواب أن هذه الآية فسرها المفسرون على وجوه.

الأول: إن قوله تعالى: ﴿سَوَاءً﴾ مصدر مؤكد لمضمر هو صفة لأيام، يعني: «أربعة أيام استوت سواء لا زيادة فيها ولا نقصان» وأما قوله تعالى: ﴿لِلنَّاسِ لِيُسْأَلُوا عَنْهَا﴾ فمتعلق بمحذوف وقع خبراً لمبتدأ محذوف، يعني أن هذا الحصر في أربعة كائن للناسين عن مدة خلق الأرض وما فيها. فمعنى الآية حينئذ: أن الله سبحانه خلق الأرض وأقواتها في أربعة أيام كاملة لا زيادة فيها ولا نقصان، وإن هذا جواب كل من سأل عن مدة خلق الأرض. وهذا التفسير مروي عن قتادة والنسدي رحمهما الله، ويؤيده أن الآية نزلت جواباً عن سؤال بعض اليهود الذين أنوا رسول الله ﷺ، فسألوه عن خلق السموات والأرض كما في تفسير ابن جرير (٢٤: ٥٥).

الثاني: إن قوله تعالى: ﴿سَوَاءً﴾ يرجع إلى أربعة أيام، كما مضى في التفسير الأول ولكن ﴿لِلنَّاسِ لِيُسْأَلُوا عَنْهَا﴾ متعلق بقوله تعالى: ﴿أَقْوَاتَهَا﴾ والمراد من الناسين: السائلون للرزق، ومعنى الآية:

يَرْزُقُهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلَيْسَتْ بِهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ. وَلَا يُؤَاجِرُهَا إِثْمًا.

أن الله سبحانه خلق الأرض وأقواتها في أربعة أيام كاملة لا زيادة فيها ولا نقصان، وهذا التفسير يؤخذ من روح المعاني (٢٤ : ١٠٢) في حكاية بعض الأقوال.

والثالث: إن قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ﴾ حال من قوله: ﴿أَقْوَاتُهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ متعلق بقوله: ﴿سَوَاءٌ﴾. والمراد: أن الأقوات المقدرة في الأرض مساوية موافقة لطلب كل من يسألها، وهذا القول مروى عن جابر بن زيد رضي الله عنه كما في تفسير ابن جرير (٢٤ : ٥٧)، وقد شرحه الحافظ ابن كثير رضي الله عنه بقوله: «قال ابن زيد: معناه: وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين، أي: على وفق مراد من له حاجة إلى رزق أو حاجة، فإن الله تعالى قدر له ما هو محتاج إليه، وهذا القول يشبه ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ كُفٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] راجع تفسير ابن كثير (٤ : ٩٣).

فلينظر القارئ الكريم: هل في أحد من هذه التفسيرات الثلاثة ما يدل على قولهم الفاسد؟ أما على التفسير الأول والثاني فقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ لِلَّسَّائِلِينَ﴾ لا علاقة له بالأقوات أو تسوية الناس فيها، وأما التفسير الثالث فحاصله: أن الله سبحانه قدر من الأقوات ما يوافق طلب الناس، فمنهم من يطلب الحنطة، ومنهم من يطلب الأرز، ومنهم من يطلب الخضر الأخرى، وكل أحد يجد فيها ما يوافقه وليس في الآية تعرض لكون الأرض مملوكة أو غير مملوكة.

ثم إن (السائلين) على تفسير ابن زيد يشمل الحيوانات كلها، لأن الله سبحانه قدر في لأرض أقواتها أيضاً، فهل يستنبط منه أن تساوي الرزق واجب في الحيوانات كلها؟ وهل يرزق كل إنسان قدر ما يرزقه بقر أو جاموس أو فرس، أو حمار؟

والحقيقة: أن الآية - على تفسير ابن زيد - لا تدل على مساواة الناس في قدر الأرزاق، وإنما تدل على أن الأقوات المقدرة في الأرض توافق ما يطلبه ذو حياة على وجه الأرض، فكل حيوان يجد فيها ما يوافق طبعه ويلتزم ذوقه على اختلاف بينهم في مقداره، لأن الله سبحانه وتعالى قد صرح بهذا الاختلاف في المقدار في آية أخرى، حيث قال: ﴿وَعَنْ قَسَمَاتِهِمْ قَعِدَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَوَقَعَتْ بِحُكْمِهِمْ قَوَى بَعْضُ دَرَجَاتٍ لِيَسْخَرُوا بِبَعْضِهِمْ صَحَارًا﴾ [الزخرف: ٣٢].

والذي يجب أن يتنبه له ههنا: أن نظام الملكية الشخصية كان جارياً سارياً في العرب، وفي العالم كله حينما جاء الإسلام، فلو كان الإسلام يريد إلغاء هذا النظام رأساً لكان انقلاباً عظيماً في أوضاع المعيشة، ولم يكن مثل هذا الانقلاب العظيم يحدث بالإنسان ببعض الإشارات المجملية والمحتملة في ضمن آيات فطرة الله وبيان نعماته الشاملة، فلو كان الإسلام يريد بحق أن يحدث مثل هذا الانقلاب العظيم في المعيشة والاقتصاد، لجاء لتحريم الملكية الشخصية بآيات واضحة التعبير قطعية الدلالة على الموضوع، وبعبارة لا تدع مجالاً للإنكار منكر أو ارتياب مرتاب، كما جاء القرآن الكريم بتحريم الربا والخمر والخنزير، فإنه سبحانه وتعالى لم يكتف

٣٨٩٨ - (٩٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا هَمَّامٌ. قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ

لتحريم الربا مثلاً بالإشارة إلى شناعته في ضمن بعض آيات القدرة، وإنما أتى لتحريمه بآيات ظاهرة ناطقة لم يكن غرض سياقها إلا تحريم الربا، حتى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَقْلُوا فَأَذُوا بِحَرِّ بْنِ اللَّهِ وَدُسُونَهُ﴾ (البقرة: ٢٧٨) ولا نجد في القرآن الكريم ولا في السنة حكماً لإلغاء الملكية الشخصية بمثابة هذا الحكم أو بما يقاربه في الصراحة والوضوح، مع أن إلغاء الملكية الشخصية أمر أكثر خطراً وأعظم أثراً من أمر تحريم الربا. فهل يعقل أن يؤتى بهذا الأمر الانقلابي الخطير والقانون الاقتصادي المهم في ضمن تعداد نعم الله سبحانه وتعالى، بعبارة مجملة لا ينتزع منها إلغاء الملكية الشخصية إلا بتعسف شديد لا يرتضيه إلا من أشرب في قلبه الشيوعية؟

ثم إن إلغاء الملكية الشخصية ليس حكماً واحداً فحسب، وإنما هو حكم لو قام به أحد، لأحدث مسائل مهمة وأحكاماً جمّة، وأنتج أسئلة لا بد من الجواب عنها: هل يستحق الملاك السابقون عوضاً بعد إلغاء ملكيتهم أولاً؟ هل يعزّر الممتنعون عن تسليم أراضيهم بشيء؟ من يقوم بتسليم هذه الأراضي؟ ومن يقسمها بين الناس؟ وعلى أية قاعدة أو معيار يقسمها بينهم؟ وعلى أية شروط تمنح الأراضي للزراعيين؟ هل يستوي فيها الرجال والنساء، والشيوخ والشبان؟ أو يكون بينهم فرق على أساس أعمارهم أو أصنافهم أو سابقيتهم في الدين والخلق؟ هذه أسئلة تحدث فور ما تلغى الملكية الشخصية في بلد من البلاد، لا يمكن التمحيص عن إجابتها.

فلو كان الإسلام ألغى الأملاك الشخصية في الأراضي لأجاب عن جميع هذه الأسئلة بصراحة ووضوح، وجاء الإجابة عنها بأحكام ربما نملأ كتب الحديث والفقه، ولكننا لا نرى في القرآن الكريم ولا في السنة ولا في تاريخ ذلك الزمان أدنى تعرض لمثل هذه المسائل، ولا أخصر ذكر لطريق حلها. وإن مجرد خلو القرآن والسنة عن هذه الأحكام لدليل قاطع على أن الإسلام لم يأمر بإلغاء الملكية الشخصية أبداً.

وبالعكس من ذلك، نجد في القرآن والسنة دلائل لا تحصى لإثبات هذه الملكية، فإن كلاً من أحكام الزكاة، والعشر والخراج، وإحياء الموات، والمزارعة، وكراء الأرض، والوصبة، والميراث، والوقف، وقسمة الأراضي، وبيعها، دليل مستقل لإثبات الملكية الشخصية، فإن إلغاء الملكية الشخصية يستلزم إلغاء هذه الأحكام كلها، ولولا الجهل أو المكابرة والعناد لما اجتراً ذو عقل على نسبة إلغاء الملكية الشخصية إلى الإسلام.

وأما المفاسد التي نشاهدها في نظام المزارعة اليوم، والمظالم التي يرتكبها ملاك الأرض على المزارعين، فليس سببها الملكية الشخصية، ولا إباحة المزارعة، وإن سببها الأصل شروط فاسدة يجبر عليها المزارعون، وإن الإسلام بريء عن هذه الشروط الفاسدة، فإنه لا يجوزها، فيجب على المملوكة الإسلامية أن تضمن للمزارعين بتحريرهم عن هذه الشروط الظالمة، وأن

مُوسَى عِظَاءَ فَقَالَ: أَخَذْتُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يُكْرِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ.

٣٨٩٩ - (٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَابَرَةِ.

٣٩٠٠ - (٩٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ. حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء. قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ. وَلَا تَبِيعُوهَا». فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ: وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَغْنِي الْكِرَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣٩٠١ - (٩٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: كُنَّا نَحَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُصِيبُ مِنَ الْقَصْرِىِّ وَمِنْ كَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُخْرِثْهَا أَخَاهُ. وَإِلَّا فَلْيَبْدَعْهَا».

تضع قوانين شديدة لاستئصالها، وتجعل المزارعة معاملة عادلة يستوي فيها حق المزارع وحق صاحب الأرض، ويضمن لكل منهما بعض حرية ورفاهية، والله سبحانه الموفق.

٩٥ - (٥٠٠) - قوله: (فتصيب من القصري) الصحيح أنه على وزن القبطي، بكسر القاف والراء وسكون الصاد وتشديد الياء، وقيل: إنه على وزن قتلى بفتح القاف مقصوراً، وقيل: على وزن حلى، والصحيح هو الأول.

ومعناه: ما بقي من الحب في السنبل مما لا يتخلص بعد الدياس، وهي لغة شامية، وغيرهم يقول: القصارة، وهو أشهر، وبه وردت بعض الروايات كما في النهاية لابن أثير (٣: ٢٨٩).

والمراد من قوله: «فتصيب من القصري» ومن كذا: على ما فسره الزمخشري في الغائق (٢: ٣٥٢) أن رب الأرض كان يشترط على المزارع أن يزرع له خاصة ما تسقيه الجداول والربيع، وأن تكون له القصارة، فهي عن ذلك. ومما يؤيد تفسير الزمخشري ما أخرجه ابن ماجه في باب ما يكره من المزارعة (١: ١٧٩) وأحمد في مسند رافع بن خديج (٣: ٤٦٤) عن أسيد بن ظهير قال: «كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أعطاها بالثلث والربيع والنصف، واشترط ثلاث جداول والقصارة، وما سقى الربيع» هذا لفظ ابن ماجه، وفي رواية لأحمد: «يشترط ثلاث جداول والقصارة، ما سقط من السنبل».

فالمراد من إصابة القصري، اشتراط القصارة، ومن قوله (من كذا) اشتراط الجداول والربيع، والله أعلم.

٣٩٠٢ - (٩٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ؛ أَنَّ أَبَا الرَّبِيعِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ، بِالْمَازِيَانِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيُمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يُمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا».

٣٩٠٣ - (٩٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَفِيَّانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا أَوْ يُبْعَرْهَا».

٣٩٠٤ - (٩٨) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، حَدَّثَنَا عُمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا».

٣٩٠٥ - (٩٩) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ)؛ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَرَءِ الْأَرْضِ.

قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

٣٩٠٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

٣٩٠٧ - (١٠١) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ

٩٦ - (١٠٠) - قوله: (بالمَازِيَانِ) بكسر الميم، وقد تفتح في غير هذه الرواية، كما ذكره النووي عن القاضي. وهو جمع المَازِيَانِ وهو النهر الكبير وميل الماء، والكلمة سوادية معربة ليست عربية، كما في النهاية لابن أثير (٤: ٩٢)، والمعنى: أن رب الأرض كان يشترط لنفسه ما خرج على المَازِيَانِ، وهو شرط فاسد، كما مر غير مرة.

وقد ذكر جابر ﷺ في هذا الحديث الثلث والرابع مع المَازِيَانِ، ففعل أصحاب الأرض كانوا يشترطون لأنفسهم ثلث جميع الخارج أو رבעه، بالإضافة إلى ما خرج بالمَازِيَانِ، ويحتمل أن يكونوا يشترطون ثلث ما خرج بالمَازِيَانِ أو رבעه، والكل فاسد، لما فيه من الغرر، والله أعلم.

وَرَهْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عِيْنٍ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنَنِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بَيْنَ.

٣٩٠٨ - (١٠٢) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِغْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ. فَإِنْ أَبَى فَلْيُمِسِّكْ أَرْضَهُ».

٣٩٠٩ - (١٠٣) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ

يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْحُقُولِ. فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمُرَابَنَةُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ. وَالْحُقُولُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩١٠ - (١٠٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْقَارِي (عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

١٠١ - (٠٠٠) - قوله: (عن بيع السنين) قد مر شرحه قبيل باب كراء الأرض، وأنه بيع ما

تحمله شجرة إلى مدة سنة أو أكثر.

١٠٢ - (١٥٤٤) - قوله: (حدثنا أبو ثوبة) هو الربيع بن نافع العابد الحلبي، سكن

طرسوس، وكان يعد من الأبدال، روى له الجماعة، مات سنة ٢٤١ هـ، كذا في التهذيب (٣):

(٢٥١) وعمدة القاري (٥: ٧٣٨).

قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه البخاري تعليقاً في الحرث والمزراعة، باب ما

كان أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً، ولم يخرجوه غير الشيخين، وقد اختلف على

يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث، وقد فصل النسائي طرقاً في المجتبى (٢: ١٥٢) ولم

يذكر هذا اللفظ، والله أعلم.

١٠٣ - (١٥٣٦) - قوله: (ينهى عن المزابنة والحقول) المراد من الحقول: المحاقلة، وقد

مر تفسير المزابنة والمحاقلة واختلاف العلماء في ذلك أول باب العرايا، وقدمنا هناك أن

المحاقلة يطلق على معانٍ مختلفة، ومنها كراء الأرض. وقال ابن الأثير في جامع الأصول (١١):

(٣٢): «الحقل: القراح من الأرض، وهي الطيبة الثرية، الصالحة للزراعة، ومنه حقل يحقل: إذا

زرع، والمحافل: مواضع الزراعة، كما أن المزارع مواضعها أيضاً، والمحاقلة: مفاعلة من

ذلك».

٣٩١١ - (١٠٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ؛ أَنَّ أَبَا سُقَيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ . وَالْمُرَابِنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ . وَالْمُحَاقَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ .

٣٩١٢ - (١٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْأَعْمَشِيُّ (قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) عَنْ عَمْرِو . قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبَرِ بَأْسًا . حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلِ . فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنْ نَبَى اللَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ .

٣٩١٣ - (١٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُقَيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ) عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا سُقَيَانُ . كُتِبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ : فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ .

٣٩١٤ - (١٠٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا .

١٠٥ - (١٥٤٦) - قوله : (سمع أبا سعيد الخدري) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع الثمر على رؤوس النخل ، وفي الشرب ، باب الرجل يكون له ممر ، وأبو داود (رقم : ٣٣٦٤) في البيوع ، باب في مقدار العرية ، والنسائي في البيوع ، باب بيع العرايا بالربط ، والترمذي ، (رقم : ١٣٠١) ، في البيوع ، باب العرايا ، ومالك في البيوع ، باب ما جاء في بيع العرية .

١٠٦ - (١٥٤٧) - قوله : (فرعم رافع) حديث رافع بن خديج هذا أخرجه البخاري في المزارعة ، باب قطع الشجر والنخل ، وباب ما يكره من الشروط في المزارعة ، وباب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمرة ، وفي الشروط ، باب الشروط في المزارعة ، وأخرجه مالك في كراء الأرض ، والترمذي في الأحكام ، باب من المزارعة ، وأبو داود (رقم : ٣٣٩٢ و ٣٣٩٣ و ٣٣٩٤ و ٣٣٩٥ و ٣٣٩٧ إلى ٣٤٠٢) في البيوع ، باب في المزارعة ، والنسائي في المزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع .

١٠٨ - (٥٠٠) - قوله : (لقد منعنا رافع نفع أرضنا) هذا مما يدل على أن ابن عمر رضيهما لم يكن يعتقد النهي عن المزارعة تشريعاً عاماً ، وإلا لتسبب المنع إلى الشريعة ، وإنما يريد أني تركت نفع أرضي لمجرد قول رافع على سبيل الاحتياط ، مع ما أعرف من محمل ما برويه ، وسبأتي ذلك المحمل بنص منه في رواية سالم عنه .

٣٩١٥ - (١٠٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِى مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ. وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ. حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ؛ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ. فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ.

وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا، بَعْدُ، قَالَ: رَزَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

٣٩١٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. بِثَلَاثَةِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ: قَالَ: فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ. فَكَانَ لَا يُكْرِيهَا.

٣٩١٧ - (١١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُسَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ. قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. حَتَّى أَتَاهُ بِالْبِلَاطِ. فَأُخْبِرُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ.

١٠٩ - (١٠٠) - قوله: (في آخر خلافة معاوية) قال الحافظ في الفتح (٥: ١٨): إنما لم يذكر ابن عمر خلافة علي لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه، كما هو مشهور في صحيح الأخبار، وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس، ولهذا لم يبايع أيضاً لابن الزبير، ولا لعبد الملك في حال اختلافهما، وبايع ليزيد بن معاوية. ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ولعل في تلك المدة، أعني مدة خلافة علي لم يؤاجر أرضه، فلم يذكرها لذلك؛ ثم هذا مما يدل على وجوب التأويل في حديث رافع، لأن من العجيب أن لا يعلم مثل ابن عمر حكم المزارعة طوال صحبته مع رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين، مع اشتغاله بها، وشدة تمسكه بأحكام الشرع، وأن لا يعلم حرمة طوال هذه المدة غير رافع بن خديج من الصحابة الكبار، فلو كانت المزارعة ممنوعة مطلقاً لعلمه هؤلاء بيقين، فظهر أن العموم الظاهر من أحاديث رافع محمول على خصوص بعض الوقائع التي كانوا يتعارفونها، وقد سبق الكلام عليه في بحث المزارعة.

قوله: (رَزَعَمَ رافع) هذا يدل أيضاً على أن ابن عمر لم يكن متيقناً بعموم النهي عن المزارعة.

(١٠٠) - قوله: (زاد في حديث ابن علي) يعني به: إسماعيل بن علي.

١١٠ - (١٠٠) - قوله: (أتاه بالبلاط) البلاط موضع معروف بالمدينة، وكان مبسطاً بالحجارة، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ، وفيه رجم اليهوديان لأجل زناهما. والبلاط، كما

٣٩١٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ رَجَا جُاجُ بْنُ انْشَاعِرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ. أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا. فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٩١٩ - (١١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ (يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ). حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ. قَالَ: قُلْتُ: حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. قَالَ: فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ. قَالَ: فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومِيَّةٍ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ: فَتَرَكْتُ ابْنَ عُمَرَ فَلَمْ يَأْجُرْهُ.

٣٩٢٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومِيَّةٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٩٢١ - (١١٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ الثَّلَاحِ بْنِ سَعْدٍ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي. حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ. حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى

في القاموس: هي الحجارة التي تفرش في الدار، وكل أرض فرشت بها أو بالأجر.

١١١ - (١٠٠) - قوله: (حدثنا حسين) يعني الحسين بن حسن بن يسار، ويقال: ابن مالك بن يسار، ويقال: ابن بشر بن مالك بن يسار النصري كان ثقة حسن الهيئة، مات سنة ١٨٨هـ، وراجع التهذيب (٢: ٣٣٥).

قوله: (فلم يأجره) بضم الجيم، بمعنى الإكراء، وهو الصحيح في أكثر النسخ، ووقع في بعضها: (فلم يأخذه) وكذلك في أول الحديث: «كان يأخذ الأرض» بدل قوله: «يأجر الأرض» وذكر العلماء أنه تصحيف، راجع شرح النووي.

(١٠٠) - قوله: (عن بعض عمومته) العمومة جمع العم، قال سيبويه: أدخلوا فيه الهاء لتحقيق التأنيث، ونظيره الفعولة والبعولة، ويجمع العم على أعمام وعموم أيضاً، وراجع تاج العروس (٨: ٤٠٦).

١١٢ - (١٠٠) - قوله: (عبد الملك بن شعيب) هو حفيد الليث بن سعد الإمام المشهور. روى عنه مسلم وأبو داود والنسائي، قال ابن بونس: «كان حديثاً فقيهاً عسواً في الحديث ممتنعاً» وروى عنه مسلم خمسين حديثاً، كما في تهذيب التهذيب (٦: ٣٩٨ و ٣٩٩).

قوله: (كان يكرى أرضيه) بصيغة الجمع، جمع الأرض، ووقع في بعض النسخ: «أرضه» بصيغة المفرد، وكلاهما صحيح، كذا في شرح النووي.

عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ! مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي (وَكُنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا) يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى. ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ. فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

(١٨) - باب: كراء الأرض بالطعام

٣٩٢٢ - (١١٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ) عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَتُكْرِبُهَا بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى. فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي. فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا. وَطَوَاعِيَّةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا. نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِبُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى. وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا. وَكَرِهَ كِرَاءَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.

٣٩٢٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ. قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِبُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ.

٣٩٢٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. ح وَحَدَّثَنَا

قوله: (سمعت عمي) أحدهما ظهير بن رافع، كما سيأتي في طريق أبي النجاشي، والثاني، قيل: إنه مظهر على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل، وروى ابن السكن عن قتادة، قال: أن اسمه مهير، وذكر الحافظ في فتح الباري (٥: ٢٠) كلا القولين، ثم قال في الثاني: «وهذا أولى أن يعتمد، وهو بوزن أخيه ظهير، كلاهما بالنصغير».

وربما يرد عليه أن ظهير بن رافع لم يشهد بدراً، وإنما شهد العقبة الثانية، وبإيع النبي ﷺ بها، كما صرح به ابن عبد البر في الاستيعاب وقد ذكر رافع في هذا الحديث أن النعمين الراويين لهذا الحديث كانا قد شهدا بدراً. والجواب عنه أن ظهير بن رافع ممن شهد بدراً، وقد صرح به الحافظ في الإصابة (٢: ٢٣٢) وكذلك ذكر ابن الأثير في أسد الغابة (٣: ٧١) عن إسحاق أن ظهيراً قد شهد بدراً، فظهر أن في شهوده بدراً خلافاً بين أصحاب السير، والقول بشهوده مؤيد بهذا الحديث، والله سبحانه أعلم.

(١٨) - باب: كراء الأرض بالطعام

عَمَرُو بْنُ عَلِيٍّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ. كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٩٢٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمَمَتِهِ.

٣٩٢٦ - (١١٤) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ. حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ. حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ: أَنَّ ظَهَرَ بْنَ رَافِعٍ (وَهُوَ عَمُّهُ) قَالَ: أَتَانِي ظَهَيْرٌ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَذَا بَنَّا رَافِعًا. فَقُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ. قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَافِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ النَّخْرِ أَوْ الشَّعِيرِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا. ازْرَعُوهَا. أَوْ أَزْرِعُوهَا. أَوْ أَهْبِكُوهَا».

١١٤ - (١٠٠) - قوله: (عن أبي النجاشي) بالجيم المخففة، اسمه عطاء بن صهيب الأنصاري، كان مولى لرافع بن خديج، صحبه ست سنين، وروى عنه، وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه الأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار، وأيوب ابن عتبة، وراجع التهذيب (٧: ٢٠٨).

قوله: (أتاني ظهير) مصغراً، وهكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره: "عن رافع أن ظهيراً عمه حدثه بحديث، قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني ظهير" وهذا التقدير يدل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: (أنبائي) بدل (أتاني) والصواب المنتظم: (أتاني) من الإتيان، كذا في شرح النووي.

قوله: (رافعاً) يعني ذا رفق ويسر.

قوله: (ما قال رسول الله ﷺ فهو حق) فيه ما كان الصحابة رضي الله عنهم يخضعون لأمر الله ورسوله ويؤثرونه على جميع مصالحهم، سواء عرفوا حكمه ذلك الأمر أو لم يعرفوا، وكذلك ينبغي أن يكون كل مسلم.

قوله: (على الربيع) يعني النهر الصغير، والمراد ما مر من أن يشترط صاحب الأرض لنفسه ما ينبت على الربيع، وهذا الحديث صريح في أن النهي لم يكن عاماً لكل مزارعة، وإنما كان مخصوصاً بهذه الصورة التي يشترط فيها ما ينبت على الربيع أو يشترط الأوسق المسماة من الخارج، وكلاهما فاسد لتضمنه الغرر.

٣٩٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ ظَهَرَ.

(١٩) - باب: كراء الأرض بالذهب والورق

٣٩٢٨ - (١١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٢٩ - (١١٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ. حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى الْمَادْيَنَاتِ. وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ. وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ. فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا. وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا. فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا. فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٣٠ - (١١٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا. قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ. فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ. فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهَنَا.

٣٩٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١٩) - باب: كراء الأرض بالذهب والورق

١١٦ - (٠٠٠) - قوله: (وأقبال الجداول) الأقبال: جمع قبل بضمين، وهو ما أقبل من كل شيء، والمراد ههنا: أوائل الجداول ورؤوسها، وما ينبت عليها من العشب، وقيل: إنه جمع قبل بفتحين، وهو الكلأ في مواضع من الأرض، كذا في مجمع البحار.

قوله: (وأشياء من الزرع) يعني وعلى أشياء معينة من الزرع، يجعلونها لأنفسهم، وهذا الحديث مفسر، فد وضع به سبب النهي، وتقدم الكلام عليه مستوفى.

(٢٠) - باب: في المزارعة والمؤاجرة

٣٩٣٢ - (١١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ - كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ. قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ - وَلَمْ يُسَمَّ عَبْدَ اللَّهِ -

٣٩٣٣ - (١١٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ. قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ: زَعَمَ ثَابِتٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ. وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ. وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا».

(٢١) - باب: الأرض تمنح

٣٩٣٤ - (١٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غَمْرٍو؛ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لَطَاوُسٍ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَأَنْتَهَرَهُ. قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ. وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ (يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(٢٠) - باب: في المزارعة والمؤاجرة]

١١٨ - (١٥٤٩) - قوله: (أخبرني ثابت بن الضحاك) هذا الحديث تفرد بإخراجه مسلم من بين الأئمة الستة.

(٢١) - باب: الأرض تمنح]

١٢٠ - (١٥٥٠) - قوله: (فاسمع منه الحديث) روي عن صيغة المتكلم منصوباً على كونه جواب أمر، وروي عن صيغة الأمر مجزوماً، وعلى الأول كان مجاهد يريد أن يسمع الحديث في حضرة طاوس، وعلى الثاني كان يريد أن يسمعه طاوس، وكلا المعنيين صحيح، وروح النووي الأول، ولكن وقع في رواية للنسائي: «كان طاوس يكره أن يؤاجر أرضه بالنهب والنفضة، ولا يرى بالثلث والرابع بأساً، فقال له مجاهد: اذهب إلى ابن رافع ابن خديج، فاسمع حديثه وهذه الرواية تقوي كون الحديث بصيغة الأمر».

قوله: (يعني ابن عباس) حديث ابن عباس هذا أخرجه البخاري في التحريث والمزارعة،

«لأنَّ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا».

٣٩٢٥ - (١٢١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو ، وَابْنِ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ . قَالَ عَمْرُو : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ . فَقَالَ : أَيُّ عَمْرُو ! أَخْبِرْنِي أَعْلَمْتُمْ بِذَلِكَ (يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ) ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا . إِنَّمَا قَالَ : «يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا» .

٣٩٢٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَرِيكَ ، عَنْ شُعْبَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

٣٩٢٧ - (١٢٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (قَالَ عَبْدُ) أَخْبَرَنَا . وَقَالَ

باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة، وباب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً إلخ، وفي الهبة، باب فضل المتيحة، والنسائي في المزارعة، باب النهي عن كراء الأرض، والترمذي في الأحكام، باب من المزارعة، وأبو داود (رقم: ٣٣٨٩) في البيوع باب في المزارعة.

١٢١ - (١٠٠) - قوله: (سفيان عن عمرو) سفيان ههنا هو الثوري، كما صرح به الحافظ في الفتح (٥: ١١)، وعمرو هو ابن دينار، وابن طاووس هو عبد الله بن طاووس بن كيسان، فالثوري سمع هذا الحديث من ابن دينار وابن طاووس كليهما.

قوله: (لم ينه عنه) أي: عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها، ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المثبتة للنهي مطلقاً، وإنما أراد أن النهي ليس على حقيقته، وإنما هو على الأولوية.

قوله: (لأن يمنح أحدهم) بفتح الهمزة والحاء، على أنها تعليلية، وبكسر الهمزة وسكون الحاء، على أنها شرطية، والأول أشهر، كذا في فتح الباري (٥: ١٢).

قوله: (خرجاً) يعني: أجرة، وزاد ابن ماجه والإسماعيلي من هذا الوجه عن طاووس: «وإن معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا» يعني باليمن، وكأن البخاري ومسلماً حذفوا هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاووس ومعاذ، ذكره الحافظ في الفتح، والله أعلم.

ابن رافع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ). أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا» (لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ).

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ. وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.

٣٩٣٨ - (١٢٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّي. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَكَاثَرَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يُمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ / ٠٠٠ - كتاب: المساقاة

(١) - باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

٣٩٣٩ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرُقَيْشُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِرُقَيْشٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....

كتاب: المساقاة والمزارعة

المساقاة: مفاعنة من السقي، وهي في اصطلاح الفقهاء: دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره، كالتمزارعة في الزروع، وتسمى (معاملة) أيضاً، وحكمها عند الحنفية حكم المزارعة، على اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، إلا في أربعة أشياء:

الأول: أن في المساقاة إذا امتنع أحدهما بعد العقد يجبر عليه، بخلاف المزارعة، فإن رب البذر إذا امتنع قبل الإلقاء لا يجبر عليه.

الثاني: أن في المساقاة لا يشترط بيان المدة، ويقع العقد حينئذ على أول ثمر يخرج في أول السنة، ويشترط في المزارعة تعيين المدة.

الثالث: أنه إن عينت المدة في المساقاة، وانقضت قبل إدراك الثمر، فالعامل يعمل عليها إلى انتهاء الثمرة، لكن بلا أجر، بخلاف المزارعة فإنه إذا انقضت مدتها، يعمل العامل فيها بأجر.

الرابع: أنه إن استحق النخيل يرجع العامل في المساقاة بأجر مثله، وفي المزارعة بقيمة الزرع. وراجع رد المحتار للشامي (٥: ٢٠١).

١ - (١٥٥١) - قوله: (عبيد الله) يعني: ابن عمر العمري، وهو ثقة اتفق على إخراج حديثه الشيخان.

قوله: (عن ابن عمر) هذا الحديث أخرجه البخاري في المزارعة، باب بالتمزارعة بالشطر ونحوه، وباب إذا لم يشترط المستين في المزارعة، وباب المزارعة مع اليهود، وفي الإجازة، باب إذا استأجر أرضاً فصارت أحدهما، وفي الشركة، باب مشاركة الذمي والمشركون في المزارعة، وفي الشروط، باب الشروط في المعاملة، وفي المغازي، باب معاملة النبي ﷺ أهل

عَامِلٌ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

خير، وأخرجه أبو داود (رقم: ٣٤٠٨، ٣٤٠٩) في البيوع، باب في المساقاة، والترمذي (رقم: ١٣٨٣) في الأحكام، باب ما ذكر في المزارعة، والنسائي في المزارعة، باب اختلاف الألفاظ الماثورة في المزارعة.

قوله: (عامل أهل خيبر) استدل به جمهور الفقهاء على جواز المساقاة. وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله تعالى، وأما أبو حنيفة وزفر رحمهما الله فقد منع المساقاة كالمزارعة، وتأولا في حديث الباب بأنه كان خراج مقاسمة، ولم تكن هناك مساقاة أو مزارعة، وقد أسلفنا في مبحث المزارعة أدلة الجمهور بما يرد هذا التأويل، وأن أراضي خيبر كانت مملوكة للمسلمين، لا لليهود، فلا معنى لخراج المقاسمة فيها.

وقال شيخنا العثماني النهانوي رحمته في إغلاء السنن (١٧: ٤٦): «والظن بأبي حنيفة أنه لم يبطل المساقاة رأساً وإنما كرهها تورعاً، ولم ينه عنها أشد النهي، وإنما كرهها لكونها كالمزارعة، وقد ورد النهي عنها لكونها مخالفة للأصول المجمع عليها في الإجارة، ورأى أن حديث معاملة النبي ﷺ أهل خيبر على الشطر ليس بنص في عقد المساقاة، بل يحتمل الوجود التي قد مر ذكرها». وقد سبق منا أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول الجمهور في هذه المسألة لقوة دليلهم.

ثم اختلف المجوزون لها، فقال الشافعي رحمته في القول الجديد: إن جوازها مختص بالنخل والكرم، وألحق المقل بالنخل، وبه قال أحمد في رواية، وقال داود الظاهري: يختص جوازها بالنخل فقط، وقال مالك وأحمد والشافعي في القديم، وأبو يوسف والثوري والجمهور: لا يختص جوازها بشجر دون شجر، بل تجوز المساقاة في سائر أنواع الشجر. راجع لمذاهب المالكية: البهجة شرح التحفة (٢: ١٩٠)، ولمذهب الحنابلة: الإنصاف شرح المقنع للمرداوي ٥: ٤٦٦، ولمذهب الشافعي وداود: فتح الباري (٥: ١٠)، ولمذهب أبي يوسف: عمدة القاري (٥: ٧٣٦).

ودليل الشافعي في الجديد أن جواز المساقاة رخصة، فتختص بموردتها، وهو النخل، وأما جوازها في العنب، فلما لكون المساقاة بخيبر واقعة عليه أيضاً، وإما لأن قياس العنب على النخل قياس قوي جداً، بجامع وجوب الزكاة وتأتي الخرص فيهما، كما ذكره الرملي في نهاية المحتاج (٥: ٢٤٤).

وأما الجمهور فاستدلوا بعموم لفظ «ثمر» فإنه يشمل الأثمار كلها، وقد ورد في الحديث ما يدل على أن أراضي خيبر كان فيها غير النخل أيضاً، وهو ما أخرجه البيهقي في سننه (٦: ١١٤) من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وفيه: «فأعطاهم خيبر على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشيء» وذكره الحافظ في الفتح (٥: ١٠) بلفظ: «كل زرع ونخل

٣٩٤٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ (وَهُوَ ابْنُ مُسَيْبٍ).

أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ شَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ. فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةَ وَسْقٍ: ثَمَائِينَ وَسَقًا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرٍ. فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ قَسَمَ خَيْرَ. خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ

وشجره، فإفراد الشجر من النخل بدل على أن المراد منه غير النخل، وقد ورد العقد عليهما.

وقد رجح كثير من الشافعية القول القديم للشافعي كمذهب الجمهور، وقال الشهاب ابن قاسم ناقداً دليل القول الجديد: «في رده للدليل القديم نظر، لأنه استدل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس، وقوله: (قد تخصص بموردها) قد يقال: يرد عليه قياس العنب... على أن حاصل كلام جمع الجوامع: أن الصحيح جواز القياس في الرخص، خلافاً لأبي حنيفة كذا في حاشية الرشدي على نهاية المحتاج (٥: ٢٤٤).

٢ - (٥٠٠) - قوله: (فكان يعطي أزواجه) يعني نفقة لهن، وهو يدل على أن ادخار ما يحتاج إليه لا ينافي التوكل، وراجع شرح السنوسي (٤: ٢٢٤) وقد استدلل به من قال: إن أكثر أراضي خيبر كانت عند اليهود مساقاة، وبعضها مزارعة، لأن نصيب أزواجه ﷺ كان في الثمر ثمانون وسقاً، والتمر يكون على النخل، وفي الشعير عشرون وسقاً، والشعير يكون في الزروع، فظهر أن المزارع بخير كانت أقل من النخل، وفيه نظر، لأنه يحتمل أن يكون ﷺ يؤثر بالشعير غير الأزواج، فلا دلالة في الحديث على كون الزرع أقل من الشجر.

قوله: (فلما ولي عمر قسم خيبر) يعني أن عمر ﷺ أجلى اليهود من خيبر، ثم تولى قسم أراضيها على المسلمين، وسيأتي وجه إجلائهم في شرح الروايات الآتية من هذا الباب.

قوله: (خيبر أزواج النبي ﷺ) وفي رواية لأبي داود في الخراج والفيء والامارة: «فلما أراد عمر إخراج اليهود أرسل إلى أزواج النبي ﷺ، فقال لهن: من أحب منكن أن أقسم لها نخلاً بخرصها مائة وسق، فيكون لها أصلها وأرضها وماؤها، ومن الزرع مزرعة، خرص عشيرين وسقاً، فعلنا، ومن أحب أن نعزل الذي لها في الخمس كما هو، فعلنا» قال العيني: «فيه تخيير عمر ﷺ أزواج النبي ﷺ بين أن يقطع لهن من الأرض، وبين إجرائهن على ما كنَّ عليه في عهد النبي ﷺ من غير أن يملكهن، لأن الأرض لم تكن موروثه عن سيدنا رسول الله ﷺ، فإذا توفين عادت الأرض والنخل على أصلها وفقاً مسلاً، وكان عمر يعطيهن ذلك لأنه ﷺ قال: ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة، قال ابن التين: وقيل إن عمر ﷺ كان يقطعهن سوى هذه الأوسق اثني عشر ألفاً لكل واحد منهن، وما يجري عليهن في سائر السنة كذا في عمدة القاري (٥: ٧٢٤).

والخلاصة أن عمر ﷺ لم يعط أمهات المؤمنين كميراث من النبي ﷺ، وإنما أنفق عليهن

الْأَرْضِ وَالْمَاءِ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ. فَاخْتَلَفْنَ. فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ. فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ يَمْنَنِ اخْتَارَنَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

٣٩٤١ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ. حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامِلَ أَهْلِ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ ذَرَعٍ أَوْ تَمْرٍ. وَافْتَضَلَ الْحَدِيثَ بِتَخْوِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ يَمْنَنِ اخْتَارَنَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

٣٩٤٢ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. قَالَ: لَمَّا افْتَتِحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ فِيهَا. عَلَى أَنْ يَفْعَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِتَخْوِ

عمالاً بقوله ﷺ: «ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة»، ولذلك لم يملكن الأرض، وأما من اختارت منهن إقطاع الأرض، فالظاهر أنه لم يكن إقطاع تملك، إنما كان إقطاع استغلال، كما حققه الأبي في شرحه (٤: ٢٢٦).

٤ - (٥٠٠) - قوله: (سألت يهود إلخ) وأخرج أبو داود في المساقاة من البيوع عن ابن عباس قال: «افتتح رسول الله ﷺ خيبر، واشترط أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء، وقال أهل خيبر: نحن أعلم بالأرض منكم، فأعطناها على أن لكم نصف الثمرة ولنا النصف».

وأخرج أبو داود في الخراج والفي والإمارة عن بشير بن يسار: «فلما صارت الأموال بيد النبي ﷺ والمسلمين لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها، فدعا رسول الله ﷺ اليهود، فعاملهم».

فدلت هذه الروايات أن الأراضي دفعت إلى اليهود مساقاة، لكون المسلمين لا يقدرّون على زرعها بأنفسهم، ولكون اليهود أعلم بتلك الأرض وما يحتاج إليه في زرعها.

قوله: (أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا) وفي رواية مالك في الموطأ: «أقركم ما أقركم الله»، والمراد أننا نمكنكم من المقام في خيبر ما شئنا، ثم نخرجكم متى قدر الله، وذلك لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب.

ثم قد استدل بعض أهل الظاهر بهذا الحديث على أن المساقاة جائزة إلى أجل مجهول، والجمهور - ومنهم الحنفية - على أنها لا تجوز إلا إلى مدة معلومة، وتأول الجمهور حديث الباب بطرق مختلفة:

حَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيْزٍ وَابْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السَّهْمَانِ مِنْ بَضْفٍ خَيْرٌ. فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ.

٣٩٤٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَحْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا. عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا.

٣٩٤٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ). قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ. وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

فقال النووي رحمه الله: «وقيل: جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ» ولكن هذا التأويل غير سديد كما ترى، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل.

قال العيني رحمه الله في عمدة القاري، باب إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله (٦: ٧٣٦): «وأما قوله ﷺ: أفركم ما أفرك الله، لا يوجب فساد عقده، ويوجب فساد عقد غيره بعده، لأنه كان ينزل عليه الوحي بتقرير الأحكام ونسخها، فكان بقاء حكمه موقوفاً على تقرير الله تعالى له، فإذا اشترط ذلك في عقده لم يوجب فسادَه وليس كذلك صورته من غيره، لأن الأحكام قد ثبتت وتقررت».

وخلاصة هذا الجواب أن العقد إلى أجل مجهول كان خصوصية للنبي ﷺ، ولكن لا يطمئن إليه القلب أيضاً.

والصحيح عندي ما ذكره النووي رحمه الله في آخر كلامه، وحاصله أن العقد بخير لم يكن مجهولاً أجله، بل كان رسول الله ﷺ ضرب لهم مدة، وحاصل قوله: «أفركم فيها على ذلك ما شئنا» أننا بالخيار بعد انقضاء هذه المدة، فإن شئنا جددنا العقد لمدة أخرى، وإن شئنا أخرجناكم عن الأرض، فكان العقد يجدد كل سنة، إلى أن أجلاهم عمر ﷺ.

قوله: (وكان الثمر يقسم على السهمان إلخ) المراد أن أراضي خيبر كانت قد قسمت على الغانمين حسب سهمانهم، وصار لكل واحد منهم سهم معلوم، وكانت المعاملة مع أهل خيبر برضى منهم، فلما كان نصف ثمر خيبر يأتي إلى النبي ﷺ، كان النبي ﷺ يقسمها على أصحاب السهام، ويأخذ منها الخمس لبيت المال، كما هو حكم كل غنيمة.

٥ - (٥٠٠) - قوله: (على أن يعتملوها من أموالهم) ظاهره أن البدر والبقرة والعمل كلها كان من قبل اليهود، والأرض وحده من قبل المسلمين، فدل الحديث على جواز هذه الصورة من المزارعة.

لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا. وَكَانَتْ الْأَرْضُ، حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا، لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ. فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا. فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْرِهُهُمْ بِهَا. عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا. وَلَهُمْ يَصِفُ الثَّمَرِ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْرُكُم بِهَا عَلَى ذَلِكَ، مَا شِئْنَا» فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ

٦ - (٥٠٠) - قوله: (لما ظهر على خيبر) الظهور ههنا بمعنى الغلبة، لتعديته بعلى، والفعل مبني للمعروف، وضمير الفاعل لرسول الله ﷺ.

قوله: (حين ظهر عليها) بضم الظاء مبنياً للمجهول، يعني: حين غلب عليها المسلمون. قوله: (لله ولرسوله وللمسلمين) هذا صريح في أن الأرض لم تبق مملوكة لليهود بعد ما غلب عليها المسلمون، بل قسمها رسول الله ﷺ فيما بين الغانمين، فأصبحت مملوكة لهم، والمراد من كونها مملوكة لله ولرسوله أن بعض أسهمها صارت إلى بيت المال.

وتفصيله ما أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والفيء من سننه عن بشير بن يسار: «إن رسول الله ﷺ لما أفاء الله عليه خيبر قسمها ستة وثلاثين سهماً جمعاً، فعزل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سهماً، يجمع كل سهم مائة، النبي ﷺ معهم، له سهم كسهم أحدهم، وعزل رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهماً، وهو شطر لنوابه وما ينزل به من أمر المسلمين». وسيأتي وجه ذلك في كتاب الجهاد أن شاء الله تعالى.

قوله: (على أن يكفوا عملها) بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الفاء المرفوعة، من كفى يكفي، وكفاه المؤونة: إذا تولاهما بنفسها، وأغنى غيره عنها، وهو يتعدى إلى مفعولين، وقد حذف ههنا مفعول واحد، والتقدير: على أن يكفوا المسلمين عملها، يعني: يغتوهم عنه.

قوله: (فقرُّوا) بفتح القاف، بمعنى استقروا ومكثوا.

قوله: (حتى أجلاهم عمر) والذي يظهر من الروايات أن عمر ﷺ أجلاهم لمجموعة أسباب آتية:

١ - أخرج عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الأخنسي، قال: «لما كثر العيال، أي الخدم، في أيدي المسلمين، وقبوا على العمل في الأرض أجلاهم عمر» حكاه الحافظ في فتح الباري (٥: ٢٤٠) كتاب الشروط، باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك.

٢ - أخرج ابن أبي شيبة من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: «ما زال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يجتمع بجزيرة العرب دينان، فقال: من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به أنفذه له، وإلا فإني مجليكم، فأجلاهم» ذكره الحافظ.

٣ - كان عبد الله بن عمر في زمن ذهب إلى خيبر للنظر في ماله، فغشاه اليهود، وألقوه من

إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ .

فوق بيت، فقدعوا يديه (يعني: أزالوهما من مفصلهما) كما رواه حماد بن سلمة عند أبي يعقوب في مسنده، وحكاها الحافظ في الفتح.

وفي ذلك أخرج البخاري في كتاب الشروط عن ابن عمر قال: «لما فدح أهل خيبر عبد الله بن عمر قام عمر خطيباً، فقال: إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أموالهم، وقال: نقركم ما أقركم الله، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك، فعذى عليه من الليل، فقدعت يده ورجلاه، وليس لنا هناك عدو غيرهم، هم عدونا وتهمتنا، وقد رأيت إجلاءهم، فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق، فقال: يا أمير المؤمنين، أخرجنا وقد أقرنا محمد ﷺ، وعاملنا على الأموال، وشرط ذلك لنا، فقال عمر: أظننت أنني نسيت قول رسول الله ﷺ: كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوبك ليلة بعد ليلة، فقال: كان ذلك هزيلة من أبي القاسم، فقال: كذبت يا عدو الله، فأجلأهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر مائة وإيلاً وعروضاً من أقطاب وحبان وغير ذلك».

وهذا الحديث دليل أيضاً على أن أرض خيبر كانت مملوكة للمسلمين، دون اليهود، وإلا لأعطاهم عمر قيمة الأرض، وأجاب عنه العيني في المزارعة من العمدة (٥: ٧٢٤) بقوله: «يجوز أنه ما أعطاهم زمان الإجلاء وأعطاهم بعد ذلك» ولكنه بعيد كما ترى.

قوله: (إلى تيماء وأريحاء) قال الحافظ: «هما موضعان مشهوران بقرب بلاد طيء على البحر في أول طريق الشام من المدينة» قلت: وأما تيماء فقد ذكر الحموي في معجم البلدان (٢: ٦٧): «أنها بين الشام ووادي القرى، على طريق حاج الشام ودمشق، وذكر أيضاً أنها تسمى «تيماء اليهود» لأن حصن السموءل بن عادي اليهودي مشرف عليها.

وأما أريحاء فقد ذكرها الحموي في معجمه (١: ١٦٥) بالقصر، وقال: «قد رواه بعضهم بالخاء المعجمة لغة عبرانية، وهي مدينة الجبارين في الغور من أرض الأردن بالشام، بينها وبين بيت المقدس يوم للفارس في جبال صعبة المسلك، سميت فيما قيل بأريحاء بن مالك بن أرفخشذ ابن سام بن نوح، عليه السلام».

قال النووي: «وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها، وهو الحجاز خاصة، لأن تيماء من جزيرة العرب، لكنها تبست من الحجاز».

وذكر العيني في العمدة (٥: ٧٣٥) عن الواقدي أن الحجاز من المدينة إلى تبوك، ومن المدينة إلى طريق كوفة، ومن وراء ذلك إلى مشارق أرض البصرة فهو نجد، وما بين العراق وبين جرة وعمرة الطائف نجد، وما كان من وراء وجرة إلى البحر فهو تهامة، وما كان بين تهامة ونجد فهو حجاز، وإنما سمي حجازاً لأنه يحجز بين تهامة ونجد.

(٢) - باب: فضل الغرس والزرع

٣٩٤٥ - (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ».

(٢) - باب: فضل الغرس والزرع

٧ - (١٥٥٢) - قوله: (عن جابر) أخرجه أيضاً الدارمي في البيوع (باب ٦٧، حديث: ٢٦١٣). وأحمد في مسند جابر (٣: ٣٩١)، وفي مسند أم مبشر (٦: ٤٢٠)، ولم يخرج غير مسلم من الأئمة السنة.

قوله: (ما أكل منه صدقة) وقد استنبط منه مولانا الشيخ أشرف علي التهانوي رحمه في بعض مواضعه أن المرء كلما تسبب لخير ينتفع به الآخر، أثيب عليه، ولو لم يكن من نيته الثواب، وأما قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» فالمراد منه أن العمل الاختياري لا يثاب عليه إلا بالنية، والنسب لا يجب أن يكون اختياريًا، والخلاصة أن المرء إذا نوى بالغرس نفع الخلق أثيب على فعل غرسه فوراً، ثم عند كل انتفاع ينتفع به، ولو لم ينو ذلك لم يؤجر على فعل غرسه فوراً، ولكن كلما انتفع به أحد من خلق الله أثيب عليه لتسببه للخير، والله سبحانه أعلم. ثم رأيت العيني رحمه قد صرح بأن الأجر في الغرس ثابت، ولو لم يقصده الغارس، راجع عمدة القاري (٥: ٧١١).

وقال الطيبي رحمه فيما حكاه الحافظ في الفتح (٥: ٣): «نكر مسلماً، وأوقعه في سياق النفي، وزاد (من) الاستغراقية، وعم الحيوان، ليدل على سبيل الكناية على أن أي مسلم كان، حراً أو عبداً مطيعاً أو عاصياً، يعمل أي عمل من المباح، ينتفع بما عمله أي حيوان كان، يرجع نفعه إليه ويثاب عليه».

وذكر الحافظ في أوائل المزارعة أن أجر ذلك يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه، ولو مات زارعه أو غارسه، ولو انتقل ملكه إلى غيره.

ما ورد في ذم الزراعة:

ثم في الحديث فضيلة ظاهرة للغرس والزراعة، وقد ورد في بعض الأحاديث ذم الزراعة، مثل ما أخرجه البخاري في الحرث والمزارعة عن أبي أمامة الباهلي، وقد رأى سكة وشيئاً من آلة الحرث، فقال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يدخل هذا البيت قوم إلا أدخله الله الذل»، وقد ذكر العلماء أن هذا الذم محمول على ما إذا اشتغل به، فضيع بسببه ما أمر بحفظه، أو لم يضيع، ولكن جاوز الحد فيه، ولذلك ترجم عليه البخاري بقوله: «باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، أو مجاوزة الحد الذي أمر به».

وَمَا سُْرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ. وَمَا أَكَلَ السَّيِّعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ. وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ.

ومما يدل على فضيلة الغرس والزرع ما أخرجه البزار في مسنده برجال ثقات عن أنس أن النبي ﷺ قال: «إن قامت الساعة، وفي يد أحدكم فسيلة (أي نخلة صغيرة) فليغرسها» ذكره الهيثمي في كشف الأستار (٢: ٨١، رقم: ١٢٥١)، ومجمع الزوائد (٤: ٦٣) كتاب البيوع، باب الحث على طلب الرزق.

ما ورد في اتخاذ الضيعة:

وكذلك دل الحديث على جواز اتخاذ الضيعة، والقيام عليها، وقد ورد النهي عنها فيما روي عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا» أخرجه الترمذي في الزهد، باب هم الدنيا وحبها، وقال: «حديث حسن» وأخرجه أحمد في مسنده (١: ٣٧٧ و ٤٢٦ و ٤٤٣)، وأخرجه الحاكم أيضاً فيما رمز إليه النبهاني في الفتح الكبير (٢: ٣١٤).

وجمع القرطبي بين حديث الباب وحديث ابن مسعود بقوله: «يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف، أو لنفع المسلمين بها، وتحصيل نوابها».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا هو الحكم في سائر أسباب الدنيا وأموالها وأمتعتها: إن اتخذها الرجل لسد حاجته، من غير أن يتهمك فيها، كانت مباحة، وإن اتخذها لنفع خلق الله، كان مأجوراً، وإن اتخذها حباً لها، وإعظماً لأمرها، أو رياء أو مفاخرة بها، أو اشتغل بها بما جعله غافلاً عن فرائضه الدينية، وصارت وبالاً عليه.

فالإباحة في النصوص محمولة على الأول، والفضيلة محمولة على الثاني، والنهي والإثم على الثالث. وإنما خصت الضيعة وآلات الحرث بالذكر في حديثي ابن مسعود وأبي أمامة رضي الله عنهما، مع أن الحكم عام في سائر أموال الدنيا، لأنها مما يكثر فيها الاشتغال والانهماك، فوقع التنبيه على الحذر منهما خصوصاً، والله سبحانه أعلم.

بحث في أطيب المكاسب:

ثم قد تكلم العلماء على ما هو أطيب المكاسب، وقد ذكر الحافظ العيني رحمه الله خلاصة هذا المبحث في أول الحرث والمزراعة من عمدة القاري (٥: ٧١٠ و ٧١١)، فنقلها هنا بنقطة، قال:

«واختلف في أفضل المكاسب، فقال النووي: أفضلها الزراعة، وقيل: أفضلها الكسب باليد، وهي الصنعة، وقيل: أفضلها التجارة، وأكثر الأحاديث تدل على أفضلية الكسب باليد، وروى الحاكم في المستدرک من حديث أبي بردة، قال: «سئل رسول الله ﷺ: أي الكسب

وَلَا يَزْرَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ.

٣٩٤٦ - (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَيْمُونَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي تَخْلِ لَهَا. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمَ أَمْ كَاهِرٌ؟» فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ. فَقَالَ: «لَا يَعْرِسُ مُسْلِمٌ عَرَسًا، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا ذَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ».

أطيب؟ قال: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. وقد يقال: هذا أطيب من حديث الحل، وذلك أفضل من حديث الانتفاع العام، فهو نفع متعد إلى غيره، وإذا كان كذلك فينبغي أن يختلف الحال في ذلك باختلاف حاجة الناس، فحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل، للتوسعة على الناس، وحيث كانوا محتاجين إلى المتجر، لانقطاع الطرق، كانت التجارة أفضل وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد، كانت الصناعة أفضل، وهذا حسن.

قوله: (ولا يزرعه) أصل الرزء: النقص، ويقال: رزء الرجل ماله: إذا انتقص ماله، ولعل المراد ههنا نقصان الثمر بأفة أو نحوها، لأن السرقة قد ذكرت قبل، أو هو تعميم بعد تخصيص، وفي الحديث دليل على أن الرجل كلما أصيب في ماله كان مأجوراً عليه.

٨ - (٠٠٠) - قوله: (أم مبشر الأنصارية) هي امرأة زيد بن حارثة، يقال لها: أم بشر بنت البراء بن معرور، وكانت من كبار الصحابة، وروى عنها جابر بن عبد الله أحاديث، كذا في الاستيعاب لابن عبد البر (٤: ٤٧٠).

وتذكر في الصحابة أم مبشر أخرى، غير بنت البراء، وقد ذكر الحافظ في الإصابة (٤: ٤٧٢) أنها زوج البراء بن معرور، والد التي قبلها، وحكى ابن الأثير عن ابن أبي عاصي أن قصة حديث الثياب متعلقة بهذه الثانية، لا ببنت البراء، ثم رد عليه بصنيع الإمام أحمد في مسنده، حيث ذكر جميع أحاديث أم مبشر تحت ترجمة واحدة، مما يدل على أنه رآهما واحدة، وراجع أسد الغابة (٥: ٦١٧).

قوله: (ولا يزرع زرعاً) قال الحافظ: «فيه جواز نسبة الزرع إلى آدمي، وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي، أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يقل أحدكم: زرع، ولكن ليقل: حرثت، ألم تسمع لقول الله تعالى: ﴿مَنْ زَرَعَهُ﴾ أم نحن الزَّارِعُونَ» [الرابعة: ٦٤] ورجاله ثقات، إلا أن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان: ربما أخطأ، وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع، راجع فتح الباري: أول المزارعة (٥: ٣).

٣٩٤٧ - (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا زَوْجٌ. حَدَّثَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «لَا يَغْرُسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعَ أَوْ ثَلاَثٍ أَوْ شَيْءٍ، إِلَّا كَانَ
لَهُ فِيهِ أَجْرٌ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: ثَلاَثٌ شَيْءٌ.

٣٩٤٨ - (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِسْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ، حَائِطًا. فَقَالَ: «يَا أُمُّ مَعْبُدٍ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أُمْسِلِمُ أَمْ كَافِرٌ؟» فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ. قَالَ: «فَلَا يَغْرُسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا ذَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٣٩٤٩ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَافِ. حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ. كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ. زَادَ عُمَرُو فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مَيْسَرٍ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: عَنْ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ

١٠ - (٥٠٠) - قوله: (على أم معبد) وقد ورد في بعض الروايات «أم مبشر، أو أم معبد» على الشك، ووقع الجزم في بعضها على أم مبشر، وفي بعضها على أم معبد، وفي بعضها امرأة زيد بن حارثة، وهي واحدة لها كنيان، وقيل: اسمها خليدة، كما في فتح الباري، ورد النووي كون اسمها خليدة، والله أعلم.

قوله: (من غرس هذا النخل؟) استنبط منه الحافظ في الفتح أن الأجر يحصل لمن تعاطى الغرس أو الزرع، ولو كان بعد ذلك باعه أو نقل ملكه إلى غيره، لأن النبي ﷺ كان يعرف أن الحافظ مملوك لأم مبشر، ولكنه سأل عن غراس النخل، ولم يبشرها بالثواب، والله أعلم.

قوله: (إلى يوم القيامة) هذا يدل على أن أجر الغرس يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه، ولو مات زارعه أو غارسه، ولو انتقل ملكه إلى غيره.

١١ - (٠٠٠) - قوله: (فقالا: عن أم مبشر) حاصله أن بعض الرواة رَوَوْا هذا الحديث عن جابر عن النبي ﷺ، وبعضهم رَوَوْه عن جابر عن أم مبشر عن النبي ﷺ، فجعلوا الحديث من مسندات أم مبشر، ثم اختلفت الطائفة الثانية، فسمّاها بعضهم (أم مبشر) وسمّاها آخرون: «امرأة زيد بن حارثة» ولا بعد في أن يكون جابر سمع الحديث بواسطة أم مبشر أولاً، ثم سمعه من النبي ﷺ بلا واسطة، وروي الحديث بكلا الطريقين، والله أعلم.

حَارِثَةَ. وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رُبَّمَا قَالَ: عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ. وَكُلُّهُمْ قَالُوا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعُمَيْرِ بْنِ دِينَارٍ.

٣٩٥٠ - (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْأَعْبَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

٣٩٥١ - (١٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ. حَدَّثَنَا قَتَادَةُ. حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَحْلًا لِأُمِّ مُبَشَّرٍ، امْرَأَةٍ

١٢ - (١٥٥٣) - قوله: (عن أنس) هذا الحديث أخرجه البخاري في الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، وفي المزارعة، باب فضل الزرع والغرس، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في فضل الغرس، وأخرجه أحمد في مسند أنس (٣: ١٤٧ و ٢٢٩ و ٢٤٣).

وقد روي هذا المعنى مرفوعاً عن أبي أيوب، وأبي الدرداء، والنسائي بن خلاد، ومعاذ بن أنس، وصحابي لم يسم عند أحمد، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم أيضاً، وأحاديث هؤلاء مسوقة في عمدة القاري (٥: ٧١٠).

قوله: (ما من مسلم) قد رأيت في جميع طرق الحديث أن الفضيلة مفيدة بإسلام الفارس، وعليه يدل سؤاله ﷺ في قصة أم مبشر: «من غرس هذا النخل، أ مسلم أم كافر؟» وقد عمم بعضهم الفضيلة لكل مؤمن وكافر، وقالوا: إن الكافر يخفف عنه العذاب بسببه، واستدلوا بما ورد في بعض طرقه: «ما من عبد» بدل قوله: «مسلم»، ولكنه محمول على المقيد، يدلل ما ذكرنا، كما أفاده العيني، وأما تخفيف العذاب فيحتاج إلى دليل، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥: ٢): «ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا، وفقد العافية».

ثم قد جزم الحافظ على أن ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا، واستدل على ذلك بحديث أنس عند مسلم. فإن كان مراده بحديث أنس حديث الباب، فليس فيه ما يدل على ذلك، وإن كان مراده حديثاً غيره فلم أقف عليه، والله سبحانه أعلم.

١٣ - (٠٠٠) - قوله: (أبان بن يزيد) هو العطار أبو يزيد البصري، هو من رجال مسلم وأبي داود والنسائي، ولم يخرج له البخاري إلا استشهاده، وثقه ابن معين، وقال: «كان القبطان يروي عنه، وكان أحب إليه من همام، وهمام أحب إلي» وذكره ابن عدي في الكامل، ثم قال: «له روايات، وهو حسن الحديث، متمسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قَتَادَةَ وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصديق» وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء،

مِنَ الْأَنْصَارِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟» قَالُوا: هُنَالِكَ يَنْخُو حَدِيثُهُمْ.

(٣) - باب: وضع الجوائح

٣٩٥٢ - (١٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَغَتْ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا». ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَغَتْ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا. بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟».

وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان، قال: «أنا لا أروى عنه شيئاً» ذكر كل ذلك الحافظ في التهذيب (١: ١٠٢). ثم قال: «وإنكديمي ليس بمعتمد، وقد أسلفنا قول ابن معين: إن القطان كان يروى عنه، فهو المعتمد».

(٣) - باب: وضع الجوائح

الجوائح: جمع جائحة، وهي الآفات التي تصيب الثمار فتهلكها، يقال: جاحهم الدهر، يجوحهم، واجتاحهم: إذا أصابهم مكروه عظيم، والمراد من وضع الجوائح: إسقاطها، يعني: إسقاط البائع ثمن الثمر المبيع الذي أصابته آفة. وسيأتي حكمه.

١٤ - (١٥٥٤) - قوله: (عن جابر بن عبد الله)، هذا الحديث لم يخرج به البخاري، وأخرجه أبو داود (رقم: ٣٣٧٤) في الإجارة، باب وضع الجائحة، باب بيع السنين، والنسائي في البيوع، باب وضع الجوائح.

قوله: (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً) استدل به أحمد ومالك رحمهما الله تعالى على وضع الجوائح عن المشتري وعلى أن الجائحة تكون من ضمان البائع، وتفصيل الكلام في هذه المسألة أن الرجل إذا باع ثمرًا على رؤوس الشجر، ثم أصابته آفة، فإن ذلك على صور آفة:

١ - الأولى: أن يبيعها قبل بدو صلاحها بشرط النبقية على الأشجار، ثم تصيبها آفة، فالحكم فيها أن الآفة من ضمان البائع بالإجماع، ولا يطالب المشتري بالثمن، لأن هذا النوع من البيع فاسد إجماعاً.

الثانية: أن يبيعها قبل بدو الصلاح أو بعده بشرط القطع، ولا يخلو بينها وبين المشتري، ولا يقبضها المشتري، حتى تصيبها آفة فتهلك، فالضمان ههنا أيضاً على البائع بالإجماع. ولو خلّى بينهما وبين المشتري، واشترط القطع، ثم لم يقطع المشتري فهو من ضمان المشتري بالإجماع.

٣٩٥٣ - (١٠٠) وحَدَّثَنَا حَسَنُ الْمُحَلَّوَانِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، يَثْلُ. بِهَذَا

٣ - الثالثة: أن يبيعه قبل بدو الصلاح أو بعده ثم يحين الجذاذ، وتصيبها آفة قبل أن يجزها المشتري. فالآفة هنا من ضمان المشتري بالإجماع، ولا خلاف أن البائع يطالبه بالثمن. ٤ - الرابعة: أن يبيعه بعد بدو الصلاح لا بشرط القطع، ويخلف بينها وبين المشتري، ثم تصيبها آفة فتهلك. وهذا موضع خلاف بين الفقهاء، واختلفوا فيه على أقوال:

الأول: أنه ضمان المشتري مطلقاً، وهو مذهب أبي حنيفة، والليث بن سعد، والشافعي في الجديد، وأبي جعفر الطبري، وداود، والثوري وجمهور السلف، كما في عمدة القاري (٥: ٥٥٤). والفتح (٤: ٣٣٣).

الثاني: أن ما تلف من ذلك إلى الثلث فهو من مال المشتري، فإن كان الثلث فصاعداً فهو من مال البائع، وهو مذهب مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري وسائر أهل المدينة، كما في الحجة للإمام محمد (٢: ٥٥٦)، والمغني لابن قدامة (٤: ١٠٤).

ثم هذا الثلث يعتبر عند ابن القاسم بالكيل، وعند أشهب بالقيمة، وراجع لتفصيله بداية المجتهد (٢: ١٨٦)، وشرح الأبي (٤: ٢٣٢).

الثالث: أن القدر التالف بالجائحة كله من ضمان البائع، قل ذلك أو كثر، إلا ما جرت العادة بتلف مثله، كالشيء مثله، كالشيء اليسير الذي ينضب، وهو قول أحمد بن حنبل وأبي عبيد الله والشافعي في القديم، كما في المغني لابن قدامة (٤: ١٠٦)، والإنصاف للمرداوي (٥: ٧٤)، والمحلى لابن حزم (٨: ٣٨٤).

استدل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بإطلاق حديث الباب، حيث قال فيه رحمه الله: «فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً» ولا فرق فيه بين القليل والكثير، ولا بين الثلث وما دونه.

وأما مالك رحمه الله، فقد استدل بحديث الباب أيضاً، غير أنه استثنى منه الثلث لقلته. وقال ابن رشد في بداية المجتهد (٢: ١٨٧): «والمالكية يحتجون في مصيرهم إلى التقدير في وضع الجوائح، وإن كان الحديث الوارد فيها مطلقاً، بأن القليل في هذا معلوم من حكم العادة أنه يخالف الكثير، إذ كان معلوماً أن القليل يذهب من كل ثمر، فكأن المشتري دخل على هذا الشرط بالعادة، وإن لم يدخل بالنطق... وإذا وجب الفرق وجب أن يعتبر فيه الثلث، إذ قد اعتبره الشرع في مواضع كثيرة» وقد مثل له ابن قدامة في المغني (٤: ١٠٦) بالوصية وعطايا المريض، وبساوي جراح المرأة جراح الرجل إلى الثلث، ولأن الثلث في حد الكثرة، وما دونه في حد القلة، بدليل قول النبي ﷺ في الوصية: «الثلث: والثلث كثير» فيدل هذا على أنه آخر حد الكثرة، فلهذا قدر به.

وأما الحنفية والشافعية فاستدلوا بدلائل آتية:

١ - سيأتي قريباً ما أخرجه مسلم في هذا الباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

استدل به الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٧٦) على مذهب الحنفية والشافعية قائلاً: «فلما كان رسول الله ﷺ لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار، وفيهم باعته، ولم يرده على الباعة بالثمن إن كانوا قد قبضوا ذلك منه، ثبت أن الجوائح الحادثة في يد المشتري لا تكون واصمة عنه شيئاً من الثمن الذي عليه للبائع».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا الاستدلال إنما يتم لو ثبت أن الرجل المصاب في حديث أبي سعيد رضي الله عنه كان قد أصيب بأفة سماوية أهلكت ثماره، وليس ذلك بمصرح في الحديث، بل يحتمل لفظ الحديث أن يكون قد أصيب بوضيعة في تجارة ثماره بعد ما قطعها، وحينئذ لا يكون الحديث دالاً على ما نحن فيه.

٢ - أخرج مالك في باب الجائحة في بيع الثمار والزروع عن عمرة بنت عبد الرحمن: «ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ، فعالجه وقام فيه، حتى تبين له النقصان، فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقيه. فحلف أن لا يفعل، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: تألى أن لا يفعل خيراً».

ورجحه الاستدلال منه أن وضع الجائحة ولو كان واجباً لأجبره عليه، ولكن النبي ﷺ لم يجبره على ذلك، وإنما لأمه على ترك الإحسان، وقد أخرج الشيخان هذه القصة، ونظما: «أين المتألي على الله؟ لا يفعل المعروف» وسيأتي عند مسلم في الباب الآتي، وأخرجه البخاري في الصلح، وترجم عليه «باب هل يشير الإمام بالصلح؟» فلفظ (المعروف) و (الخير) يدل على أن هذا الوضع كان من قبيل الإحسان، لا من قبيل الوجوب، ولذلك ذكره البخاري في الصلح، ومسلم في استحباب وضع الدين، وكلا الشيخين قد أعقب هذا الحديث بقصة كعب وابن أبي حدر، والأمر بوضع الدين هناك للاستحباب بالإجماع.

٣ - استدل الإمام محمد رحمته في كتابه «الحجة على أهل المدينة» (٢: ٥٥٧) بما أخرجه هو بسنده إلى سليمان بن يسار عن سعد بن أبي وقاص: «أنه باع^(١) من عبد الرحمن بن

(١) ولينبه أنه وقع في النسخة المطبوعة بحيدر آباد من كتاب الحجة: (ابتاع) مكان (باع) ونحن ذكر محققها الشيخ مهدي حسن أنه كان في الأصل (باع)، ولكن غيره الشيخ مهدي حسن فجعله (ابتاع)، اعتماداً على -

٣٩٥٤ - (١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَثُوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا

عوف رضي الله عنه عنباً له بالعقيق، فجاء بالبينة أنه كان باعه على أنه كان أصابه الجراد، فأذهبه أو أكثره، فاخصما إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقصى بالثمن وأخيراً على عبد الرحمن، برد الثمن إلى سعد، وقال: هو من مال الله، مَرَّ على هذا وإتلاك به.

وبالجملة، فاستدلال مجتهد مثل الإمام محمد بهذا الأثر دليل على ثبوته عنده، وجعل شيخنا العثماني إسناده حسناً، في إغلاء السنن (١٤ : ٣٤٦).

ثم إن مذهب الحنفية والشافعية موافق للأصول الثابتة، لأن المبيع إذا خُلِّي بينه وبين المشتري صار في ضمان المشتري، ولا فرق بين الثمار والياب وغيرها، وعلى قول المالكية والحنابلة توضع جوائح الثمار، ولا توضع آفات غيرها من المبيعات.

وأما حديث الباب فهو محمول عند الحنفية والشافعية على ما يبيع قبل ظهوره، أو قبل بدو صلاحه باشتراط تركه على الأشجار، أو لم يقبضه المشتري، بدليل ما سيأتي في حديث أنس: «نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهر» ثم قال: «أرايتك إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك؟» وهذا عين ما قال في آخر حديث جابر: «هم تأخذ مال أخيك بغير حق» فظهر أن سياق حديث جابر في ما لم يبدُ صلاحه، ولم يقبضه المشتري.

وأما ما سيأتي من حديث جابر: «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح» فيمكن تأويله على وجه ثلاثة:

الأول: أن يكون الأمر بوضع الجوائح للندب، لا للوجوب، كما رأيت في حديث عمرة بنت عبد الرحمن: «تأثني أن لا يفعل خيراً».

والثاني: أن يكون الأمر للوجوب، ويكون محمولاً على ما قبل قبض المشتري، فإن الجائحة حينئذ تكون من مال البائع بالإجماع، ومما يؤيده أن الشافعي رحمته الله أخرجه في الأم (٣): (٥٦) عن سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين، وأمر بوضع الجوائح» مما يدل على أن السياق في بيع السنين، وفيه لا يتحقق قبض المشتري.

ثم قال الشافعي: «سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له لا أحصي ما سمعته يحدثه من كثرته، لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح، لا يزيد على أن النبي ﷺ

= ما وقع في رواية ابن حزم لهذا الأثر في المحلى (٨ : ٣٨٦)، ولكن لم يثبت الشيخ رحمته الله على أن محمداً ﷺ إنما يذكر هذا الأثر في معرض استدلاله به على عدم وضع الجائحة عن المشتري، فلما كان سعد مشترياً لما صح استدلاله به، فالظاهر أنه كان في رواية محمد: (بإع) كما وقع في الأصل، ولا يصح تغيير رواية محمد إلى ما رواه ابن حزم، فلذلك ذكرت الأثر على ما وقع في أصل كتاب الحجة، والله أعلم.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَرْهُو. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَضْفَرُ. أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمِمْ تَسْتَجِلُّ مَا أَخِيكَ؟

٣٩٥٥ - (١٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَرْهُي. قَالُوا: وَمَا تَرْهُي؟ قَالَ: تَحْمَرُّ. فَقَالَ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فَبِمِمْ تَسْتَجِلُّ مَا أَخِيكَ؟

٣٩٥٦ - (١٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُثْمَرْهَا اللَّهُ، فَبِمِمْ تَسْتَجِلُّ أَحَدُكُمْ مَا أَخِيهِ؟»

٣٩٥٧ - (١٧) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِبِشْرِ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ،

نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَأَمْرُ بَوْضَعِ الْجَوَانِحِ» قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ حَمِيدٌ يَذْكُرُ بَعْدَ بَيْعِ السَّنِينِ كَلَاماً قَبْلَ وَضْعِ الْجَوَانِحِ، لَا أَحْفَظُهُ فَكُنْتُ أَكْفُ عَنْ ذِكْرِ وَضْعِ الْجَوَانِحِ، لِأَنِّي لَا أَذْهَبُ كَيْفَ كَانَ الْكَلَامُ؟... قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الَّذِي لَمْ يَحْفَظْهُ سُفْيَانُ مِنْ حَدِيثِ حَمِيدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ بَوْضَعُهَا عَلَى مِثْلِ أَمْرِهِ بِالنَّصْحِ عَلَى النِّصْفِ، وَعَلَى مِثْلِ أَمْرِهِ بِالصَّدَقَةِ تَطَوُّعاً، حِضّاً عَلَى الْخَيْرِ لَا حَتْمًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ غَيْرُهُ، فَلَمَّا احْتَمَلَ الْحَدِيثُ الْمَعْنَيْنِ مَعاً، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَيِّهِمَا أَوَّلَى بِهِ، لَمْ يَجِزْ عِنْدَنَا أَنْ نَحْكُمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. عَلَى النَّاسِ بَوْضَعُ مَا وَجِبَ لَهُمْ بِمَا أَخْبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتُ بَوْضَعِهِ» رَاجِعَ كِتَابَ الْأَمِّ لِلشَّافِعِيِّ (٣: ٥٧) بَابُ الْجَانِحَةِ فِي الثَّمَرَةِ، وَهُوَ كَلَامٌ مَتِينٌ جَدًّا.

والثالث: ما ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٧٦) أن مراده وضع الخراج عما أصابته جائحة، ولا علاقة له بمسألة الباب، والمراد أن لا يؤخذ الخراج من أصحاب النخل التي أصابها آفة، والله سبحانه أعلم.

١٥ - (١٥٥٥) - قوله: (عن أنس) أخرجه البخاري في الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو زرعه، وفي البيوع، باب إذا باع الثمار قبل بدو صلاحها، وباب بيع النخل قبل أن بدو صلاحها، وباب إذا باع الثمار قبل بدو صلاحها، ثم أصابته عاعة فهو من البائع، وباب بيع المخاضرة، وأخرجه مالك والنسائي أيضاً، كلاهما في البيوع، في النهي عن بيع الثمار قبل أن بدو صلاحها.

وقد تقدم معنى هذا الحديث عن ابن عمر وجابر في باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وقد تقدم شرحه وإيضاح معانيه هناك مستوفى.

عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ (وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا.

(٤) - باب: استحباب الوضع من الدين

٣٩٥٨ - (١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَمَارٍ

١٧ - (١٥٥٤) - قوله: (أمر بوضع الجوانح) يعني عن المشتري، وتقدم آنفاً أن المراد منه عند انحنافية والشافعية الحث على الخير على التذب، أو المراد وضع الجائحة إذا أصابت النمار قبل قبض المشتري، أو المراد منه وضع الخراج عن أرض أصابتها جائحة.

قوله: (قال أبو إسحاق) أبو إسحاق هذا من تلامذة المصنف رحمه الله، وقد ذكر روايته نهذا الحديث من غير طريق مسلم، لأنه قد علا إسناده في هذا الطريق، وبلغ به إلى سفيان بواسطة واحدة فقط، وقد كانت له إليه في طريق مسلم واسطتان.

(٤) - باب: استحباب الوضع من الدين

١٨ - (١٥٥٦) - قوله: (عن أبي سعيد الخدري) هذا الحديث لم يخرج به البخاري، وأخرجه النسائي في البيوع، باب وضع الجوانح، وباب الرجل يتناع فيفلس، وأبو داود (رقم: ٣٤٦٩) في البيوع، باب وضع الجائحة، والترمذي في الزكاة، باب من تحل له الصدقة، وابن ماجه (رقم: ٢٣٥٦) في الأحكام، باب تفليس المعلم والبيع عليه لغرمائه، وأخرجه أحمد في مسنده (٣: ٨٣٦).

قوله: (أصيب رجل) قيل: هو معاذ بن جبل، حكاه النووي، وحكاه الأبي عن القاضي عياض. ثم حكى عن القرطبي قال: «كان غرماءه يهود، فكلهم ﷺ أن يخفوا عنه، أو لبضوا، فأبوا، وحكم بينهم النبي ﷺ بما ذكره» ولعلهم يريدون ما أخرجه البيهقي في سننه (٦: ٤٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٨: ٢٦٨، رقم: ٥١٧٧) عن كعب أن النبي ﷺ حجر على معاذ بن جبل ماله، وباعه في دين كان له عليه، وذكر عبد الرزاق فيه قصة طويلة، ولكن ليس فيه ما يدعى أن تلك القصة وقصة حديث الباب واحدة، لأن النبي ﷺ أمر بالتصدق عليه في حديث الباب، وليس ذلك مذكوراً في قصة معاذ، مع أن عبد الرزاق أخرجه بسياق طويل، وأخرجه البيهقي بطرق متعددة، ثم ليس في قصة معاذ أنه أفلس بشمار ابتاعها، فالظاهر أن القصتين متغايرتان، والله أعلم.

إِتْنَاعَهَا. فَكَثُرَ ذَنْبُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ. فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ ذَنْبِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ. وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

٣٩٥٩ - (١٠٠) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٩٦٠ - (١٩) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ. حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِيَدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ

قوله: (تصدقوا عليه) فيه فضل مواساة المحتاج ومن عليه دين، والحث على الصدقة عليه.
قوله: (خذوا ما وجدتم) منه أخذ الفقهاء حكم التفليس، وأن الغرماء يجوز لهم أخذ ما وجدوا عند مديونهم المفلس، ولكن بواسطة القاضي، ولا يترك عليه دست من ثيابه، يعني بذلة، وقيل: دستان، لأنه إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس، وقالوا: إذا كان يكتفي بدونها تباع، ويقضي الدين ببعض ثمنها، ويشترى بما تبقى ثوباً يلبسه، وكذا يفعل في المسكن، وعن هذا قالوا: يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال، كاللبد في الصيف، والنطع في الشتاء. وينفق عليه وعلى زوجته وأطفاله وأرحامه راجع رد المحتار، كتاب الحجر (٥: ١٠٥).

قوله: (وليس لكم إلا ذلك) قال الخطابي في معالم السنن (٥: ١٢٠): «وليس في الحديث أنه أمر أرباب الأموال أن يضعوا عنه شيئاً من أثمان الثمار: ثلثاً، أو أقل منه، أو أكثر، إنما أمر الناس أن يعينوه، ليقضي حقوقهم، فلما أبدع بهم أمرهم بالكف عنه إلى الميسرة، وهذا حكم كل مفلس أحاط به الدين، وليس له مال»، وقال أبو حنيفة رحمته: يجوز للغرماء ملازمته، وأخذ فضل كسبه مهما وجدوا، وعند الصاحبين لا يجوز الملازمة بعد التفليس، والتفصيل في الهداية، كتاب الحجر.

الوضع من الدين: هو حظه وإسقاطه عن المديون كلاً أو بعضاً.

١٩ - (١٥٥٧) - قوله: (حدثني غير واحد من أصحابنا) أبهم المصنف شيخه، ونعله يريد البخاري وغيره، لأن البخاري أخرج هذا الحديث في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، وهذا أحد الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم، وهي اثنا عشر حديثاً، بسطها النووي في مقدمة شرحه، وذكر النووي ههنا عن القاضي أن الراوي إذا قال: «حدثني غير واحد» أو «حدثني الثقة» فليس ذلك من الانقطاع، وإنما هو رواية عن مجهول، وعلى كل، فلا يحتج بهذا المتن لو لم يثبت من طريق آخر، وقد ثبت عند البخاري.

قوله: (عن أبي الرجال) بكسر الراء وتخفيف الجيم، وهذا لقبه، وليس بكنية، إنما لقب به لأن ولده كانوا عشرة كلهم رجال، منهم حارثة ابن أبي الرجال، وعبد الرحمن ابن أبي الرجال،

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أُمَّهُ عُمَرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ. عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا. وَإِذَا أَخَذَهُمَا.....

ذكره الحمزي في تهذيب الكمال (خطية ٧: ٦١٥) واسمه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان، وكان جده حارثة بن النعمان من أهل بدر، وكنيته أبو عبد الرحمن، وهو ثقة اتفاقاً، راجع تهذيب التهذيب (٩: ٢٩٧).

قوله: (عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بفتح العين، هي بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية المدنية، كانت في حجر عائشة ؓ، روت عن عائشة وأختها لأمها أم هشام بنت حارثة بن النعمان، وكان ابن المديني ينفخ أمرها، وقال ابن حبان: كانت من أعلم الناس بحديث عائشة، وقال سفيان: أثبت حديث عائشة حديث عمرة، وقال ابن سعد: كانت عالمة، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى ابن حزم أن يكتب له أحاديث عمرة، وراجع التهذيب (١٢: ٤٣٨).

قوله: (سمعت عائشة تقول) أخرجه البخاري، في الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح. وأخرجه مالك في البيوع، باب الجائحة في بيع الثمار والزروع، عن عمرة بنت عبد الرحمن مرسلًا، وفيه: «ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ، فعالجه وقام فيه، حتى تبين له النقصان، فسأل رب الحائط أن يضع له، أو أن يقبله، فحلف أن لا أفعل، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: تألى ألا يفعل خيراً».

وحديث مالك بظاهره يخالف حديث الباب وحديث البخاري، لأنه وقع في حديث الباب أن النبي ﷺ اطلع على خصومتهم بارتفاع أصواتهما، ووقع في حديث مالك أن أم المشتري أخبرته، وحكى الأبي عن القاضي عياض النجم بينهما: بأن يكون ﷺ سمع أصواتهما، ولم يشين كلامهما، فجاءت أم المشتري، فأخبرته. وقال شبختا في أوجز المسالك (٥: ٣٩): «قلت: أو يجمع بالعكس، بأنها جاءت تخبره، فأخبرته، حتى سمع رسول الله ﷺ أصواتهم».

وأخرج أحمد هذا الحديث في مسنده (٦: ٦٩ و ١٠٥) من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه عن عمرة، عن عائشة قالت: «دخلت امرأة على النبي ﷺ، فقالت: أي بأبي وأمي، إني ابتعت أنا وابني من فلان ثمر ماله، وأحصيناه وحشدناه، لا، والذي أكرمك بما أكرمك به، ما أصبنا منه شيئاً، إلا شيئاً نأكله في بطوننا، أو نطعمه مسكيناً، رجاء البركة، فنقصنا عليه، فجئنا نستوضعه ما نقصناه، فحلف: بالله لا يضع لنا شيئاً، قال: فقال رسول الله ﷺ: تألى لا أضع خيراً، ثلاث مرات، قال: فبلغ ذلك صاحب الثمر، فجاء، فقال: أي بأبي وأمي! إن شئت وضعت ما نقصوا، وإن شئت من رأس المال ما شئت، فوضع ما نقصوا» وبمثل هذا اللفظ والطريق أخرجه ابن حبان في صحيحه، وحكاها الحافظ في الفتح (٥: ٢٢٥).

قوله: (عالية أصواتهما) ولفظ البخاري: «عالية أصواتهما» وكأنه جمع باعتبار من حضر

يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفُقُهُ فِي شَيْءٍ. وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ. فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا. فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟» قَالَ: أَتَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ.

الخصومة، وثنى باعتبار الخصمين، أو كان الخصاصم من الجانبين بين جماعة، فجمع، ثم ثنى باعتبار جنس الخصم. قاله الحافظ في الفتح.

ثم إن لفظ «عالية» في الحديث يجوز فيه الجور والنصب، أما الجور فعلى كونه صفة لخصوم، وأما النصب، فعلى أنه حال، والأصوات مرفوعة في كلتا الصورتين على كونه فاعل «عالية» كذا في عمدة القاري (٦: ٤٢٤).

قوله: (يستوضع الآخر). يعني: يطلب منه أن يضع من دينه شيئاً، وقوله: «يسترفقه» يعني: يطلب منه الرفق في الاستيفاء والمطالبة، وتبين من رواية أحمد وابن حبان، التي نقلناها آنفاً، أن المراد بالوضع الحط من رأس المال، وبالرفق الاقتصار عليه، وترك الزيادة، لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الإمهال. كذا قال الحافظ في الفتح. والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن المراد بالوضع وضع النقصان، وبإثرفق الحط من قيمة الباقي، كما يدل عليه رواية أحمد، وفيها: «إن شئت وضعت ما نقصوا، وإن شئت من رأس المال ما شئت» والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على أن طلب الوضع أو الرفق من الدائن، جائز، خلافاً لمن كرهه من المالكية، واعتل بما فيه من تحمل المنة، وقال القرطبي: تلعل من أطلق الكراهة أراد أنه خلاف الأولى حكاه الحافظ في الفتح، وقال النووي: «لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس، أو الإيذاء، ونحو ذلك، إلا من ضرورة».

قوله: (أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ؟) المتألي: الحالف المبالغ في اليمين، مأخوذ من الآلية بفتح الهمزة، وكسر اللام، وتشديد الباء، وهي اليمين.

ثم قال بعض الشراح: إن وجه كراهيته ﷺ لهذا الحلف كونه على ترك أمر عسى أن يكون قدر الله وقوعه، وقال آخرون وهو الأظهر: إن وجهه قطع نفسه عن فعل الخير والمعروف، ويتأيد هذا بما مر من رواية مالك وأحمد: «تألى أن لا يفعل خيراً».

واستشكله بعضهم بقول الأعرابي الذي قال: «والله لا أزيد على هذا ولا أنقص». وقال له ﷺ: «أفلح إن صدق» ولم يتكر عليه حلفه على ترك الزيادة، وهي من فعل الخير. وأجاب عنه ابن التين فيما حكاه الحافظ عنه بأنه كان في قصة الأعرابي في مقام الدعاء إلى الإسلام، والاستمالة إلى الدخول فيه، فكان يحرم على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن، بخلاف من تمكن في الإسلام، فيحضره على الأزياد من نوافل الخير.

قوله: (فله أي ذلك أحب) يعني: لخصمي ما أحب من أمرين: الوضع أو الرفق. وقد مر

٣٩٦١ - (٢٠) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْتَقَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا.

تفصيله في رواية أحمد أنه قال: فإن شئت وضعت ما نقصوا، وإن شئت من رأس المال ما شئت، ولعل مراده أنه صار مستعداً لا لوضع النقضان فحسب، بل وللحظ من قيمة رأس المال الباقي أيضاً، وتقدم في رواية أحمد أنه بعد ذلك وضع النقضان.

والحديث من ألمع الأمثلة لسرعة فهم الصحابة مراد الشارع، وطواعيتهم لما يشير إليه رسول الله ﷺ، وحرصهم على الخير، وصفح النبي ﷺ عما يجري بين المتخاصمين من اللغط ورفع الصوت، والله سبحانه أعلم.

والحديث دليل على استحباب التكفير عن البمين الذي سد به الرجل باباً من أبواب الخير، وهو مأمور به صريحاً في الحديث، وسيأتي الكلام عليه في باب إن شاء الله.

٢٠ - (١٥٥٨) - قوله: (حدثني عبد الله بن كعب بن مالك) هو أبو فضالة المدني، روى عن أبيه، وعنه أخوه معبد، وابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، والزهرى، قال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: كان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث الصحابة، وأخرج له أبو يعلى في مسنده حديثاً أرسله، ولذلك ذكره الذهبي في تجريد الصحابة، وهو وهم. كذا في التهذيب (٧: ٤٥).

قوله: (أخبره عن أبيه) يعني كعب بن مالك ﷺ، هذا الحديث أخرجه البخاري في المساجد، باب التفاضي والملازمة في المسجد، وباب رفع الصوت في المساجد، وفي الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، وباب الملازمة، وفي الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح بالدين والعين، وأخرجه أبو داود (رقم: ٢٥٩٥) في الأقضية، باب في الصلح، والنسائي في القضاء، باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح، وابن ماجه في الأحكام، باب الحبس في الدين والملازمة، والدارمي في البيوع، باب إنظار المعسر، (رقم: ٢٥٩٠).

قوله: (ابن أبي حذرد) اسمه عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي، كما وقع مصرحاً في رواية ابن هرمز في آخر الباب، وعند البخاري في الصلح، وكنيته أبو محمد، له ولأبيه صحبة، وقال ابن سعد: أول مشاهده الحديثية، ثم خبير، وأمره رسول الله ﷺ على سراياه واحدة بعد أخرى، كذا في الاستيعاب لابن عبد البر (٢: ٢٨٠)، وابنه القعقاع قد شهد النجابية مع عمر، وتوفي عبد الله بن أبي حذرد سنة إحدى وسبعين، وله إحدى وثمانون سنة، وجاءت عنه أربعة أحاديث، ذكرها الحافظ في الإصابة (٢: ٢٨٦ و ٢٨٧)، و(حذرد) على وزن فعلع، لم يأت من الأسماء على وزن فعلع بتكرير العين غيره، نبه عليه العيني.

حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ. فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سَجَنَتِ حُجْرَتِهِ. وَنَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ. فَقَالَ: «يَا كَعْبُ!» فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ ذِيكَ. قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَأَقْضِهِ».

قوله: (دَيْتًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ) وقع في رواية زمعة بن صالح، عن الزهري أنه كان أوقبتهن، أخرجه الطبراني كما في فتح الباري (١: ٤٥٩).

قوله: (في المسجد) متعلق بقوله «تقاضى»، يعني: طلب دينه في المسجد، وفيه جواز الكلام في المسجد عند الضرورة، وقال شيخ مشايخنا الأنور ﷺ في فيض الباري (١: ٥٦): «قال الشيخ ابن الهمام ﷺ في الفتح: إن الكلام في المسجد يأكل الحسنات، وقيد في البحر (يعني به: البحر الرائق لابن نجيم) إذا قصد ذلك، وأما إذا جاء للصلاة، فتشاغل بالتكلم، فلا».

قوله: (فارتفعت أصواتهما) يعني: رفعاً غير بالغ حد الإنكار، مع أنه كان يتضمن إحياء حق، ولا يستلزم استماعه ﷺ أصواتهما أن يكونا قد رفعاً أصواتهما رفعاً بالغاً حد الإنكار، لصغر المسجد وقرب الحجرة أفاده الشيخ الكنكوهي ﷺ في لامع الدراري (١: ١٨٥).

وأما رفع الصوت المتفاحش فممنوع في المسجد، لما أخرجه البخاري في باب رفع الصوت في المسجد عن السائب بن يزيد قال: «كنت قائماً في المسجد، فحصبني رجل، فنظرت، فإذا عمر بن الخطاب، فقال: اذهب، فاقنتني بهذين، فجئت بهما، فقال: من أنتما؟ أو من أين أنتما؟ قالاً: من أهل الطائف، قال: لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما، ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ؟».

قوله: (كشف سجن حجرته) السجف، بكسر السين وسكون الجيم: الستر، وفيل: هو الستران المقرونان، بينهما فرجة، وكل باب ستر بسترين مقرونين، فكل شق منه سجف، والجمع: أسجاف وسجوف، وأسجف الستر: أرسله عياض وغيره: لا يسمى سجفاً إلا أن يكون مشقوق الوسط كالمصراعين. كذا في عمدة القاري (٤: ٢٢٩).

والحديث دليل على جواز إرخاء الستر على الباب، وعلى إرخاء ستر مشقوق الوسط.

قوله: (ضع الشطر) يعني النصف، كما سيأتي مصرحاً في رواية عبد الرحمن بن هرمز، وفيه جواز الشفاعة إلى صاحب الحق، وإصلاح الحاكم بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم.

والحديث دليل على ثقة رسول الله ﷺ بأصحابه، حيث أمر كعباً بوضع النصف من الدين في عين سورة الخصومة، ولا يفعل ذلك إلا من كان على ثقة من أصحابه بأنهم يؤثرون أمره على

٣٩١٢ - (٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ. أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذَرْدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى الثَّيْبِيُّ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرْدٍ الْأَسْلَمِيِّ. فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ. فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتَا أَصْوَاتُهُمَا. فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «يَا كَعْبُ!» فَأَشَارَ بِيَدِهِ. كَأَنَّهُ يَقُولُ النُّصْفَ. فَأَخَذَ بِنِصْفٍ مِمَّا عَلَيْهِ. وَتَرَكَ بِنِصْفٍ.

كل شيء، وأنهم يضحون لأجله أنفسهم وأموالهم وعواطفهم، ﷺ وأرضاهم، ولم يكن جواب كعب بعد هذه الشدة في الخصومة إلا أن يقول: قد فعلت يا رسول الله.

ثم إن الحديث من أوضح الدلائل على أن رسول الله ﷺ لم يكن يعامل أصحابه دائماً معاملة حاكم مع رعيته، ولا معاملة قاض بين الخصمين، بل وربما كان يعاملهم معاملة شيخ مع تلميذه، ومعاملة والد مع أبنائه، ولم يكن أمره في حديث الباب أمر إيجاب شرعي، وإنما كان أمر نذب وإرشاد وإصلاح بين الناس، ولو كانت هذه النكته ملحوظة عند دراسة الحديث النبوي، لانتجت كثير من العقد في كثير من المسائل، ولا سيما في أحاديث تبدو معارضة للأصول الكلية الثابتة بالقرآن والسنة واجماع الأمة، وقد أسلفنا في باب تحريم بيع المصراة بحثاً قيمياً لابن القيم نكتة في الموضوع، فراجع.

(٥٠٠) - قوله: (قال مسلم) ذكره المصنف تعليقاً، ووصله البخاري في الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح، من طريق يحيى بن بكير، عن الثيب بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج بهذا الإسناد، والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز.

قوله: (فمر بهما رسول الله ﷺ) ظاهره بخالف ما مر أن النبي ﷺ كان في حجرته، فسمع أصواتهما، وأوله الحافظ في التفتح بأن المراد من المرور في هذا الحديث المرور المعنوي. يعني علمه بهما، ولا يبعد أيضاً أن يكون ﷺ مر بهما أولاً، فلم يلتفت إليهما في أول مرة، حتى دخل حجرته، ثم لما ارتفعت أصواتهما كشف سجدته، وفعل ما فعل، ومثل هذا الاختلاف يسير لا يقدح في صحة الحديث، والله أعلم.

(٥) - باب: من أدرك ما باعه عند المشتري،

وقد أفلس، فله الرجوع فيه

٣٩٦٣ - (٢٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ): «مَنْ أَدْرَكَ مَا لَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ (أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ) فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ».

(٥) - باب: من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، .. إلخ

٢٢ - (١٥٥٩) - قوله: (حدثنا يحيى بن سعيد) هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين، بعضهم من بعض، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعمر بن عبد العزيز، وأبو بكر بن عبد الرحمن. أفاده النووي.

قوله: (سمع أبا هريرة) أخرجه البخاري في الاستقراض، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض، ومالك في البيوع، باب ما جاء في إفلاس الغريم، والترمذي، (رقم: ١٢٦٢) في البيوع، باب ما جاء إذا أفلس الرجل الغريم، وأبو داود (رقم: ٣٥١٩ إلى ٣٥٢٢) في البيوع، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه، والنسائي في البيوع، باب الرجل يبتاع فيفلس، وابن ماجه (رقم: ٢٣٥٨ و ٢٣٥٩) في الأحكام، باب من وجد متاعه بعينه والدارمي في البيوع (رقم: ٢٥٩٣) والطحاوي في الإجازات، باب الرجل يبتاع سلعة، فيقبضها ثم يموت وتمنأ عليها دين.

قوله: (أو: سمعت رسول الله ﷺ) كذا وقع بالشك عند البخاري أيضاً، وقال الحافظ: «هو شك من أحد رواته، وأظنه من زهير، فإني لم أر في رواية أحد ممن رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع، هذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالتمعنى أصلاً» فتح الباري (٥: ٤٧).

قوله: (قد أفلس) الإفلاس في اللغة: عوز المال، والهمزة فيه تلسب، يعني: سلبت فلسه، وقيل: الهمزة للانتقال من حال إلى حال، وأفلس الرجل: إذا صارت دراهمه فلساً، وراجع مجمع البحار.

قوله: (فهو أحق به من غيره) استدلل به الجمهور على أن الرجل إذا اشترى من الآخر شيئاً، ولم يقض ثمنه، حتى أفلس، ثم وجد البائع عنده السلعة المبيعة بعينها، فإن ذلك البائع يملك فسخ البيع واسترداد السلعة منه، ولا يشاركه فيها أحد من الغرماء غيره، وهو قول مالك

٣٩٦٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ

والشافعي وأحمد، وبه قال عروة، والأوزاعي، والنعيري، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، كما في المغني لابن قدامة، كتاب المفلس (٤ : ٤٠٨).

وقال أبو حنيفة رحمته: البائع في الصورة المذكورة أسوة للغرماء، وليس له أن ينفرد بأخذ تلك السلعة، وهو قول الحسن، والنخعي، والشعبي، وابن شبرمة ووكيع، وأبي يوسف، ومحمد، وزفر رحمهم الله، كما في عمدة القاري (٦ : ٥٦)، وبه قال الثوري، كما في مصنف عبد الرزاق (٨ : ٢٦٦).

استدل الجمهور بأحاديث الباب، وحملوها على البيع لما سيأتي ذكر البيع مصرحاً في رواية ابن أبي حسين: «أنه لصاحبه الذي باعه».

واستدل أبو حنيفة رحمته بأن المبيع قد خرج عن ملك البائع بالبيع، وكان له حق الإمسك للثمن، فلما سلمه إلى المشتري سقط حقه عن المبيع أصلاً، ولم يبق له إلا دين الثمن في ذمة المشتري، فساوى فيه الغرماء بسبب الاستحقاق، فساوهم في الاستحقاق، كسائرهم.

واستدل الإمام محمد رحمته في كتاب الحجة (٢ : ٧١٦) على مذهب أبي حنيفة بحديث علي عليه السلام: «أنه أسوة للغرماء»، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨ : ٢٦٦، رقم: ١٥١٧٠) من طريق أبي سفيان، عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن خلاص، عن علي عليه السلام قال: «هو فيها أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها» وأخرجه ابن حزم في المحلى (٨ : ١٧٦) من طريق وكيع عن هشام الدستوائي بهذا الإسناد عن علي، قال: «هو فيها أسوة الغرماء، إذا وجدها بعينها إذا مات الرجل وعليه دين، وعنده سلعة قائمة لرجل بعينها، فهو فيها أسوة الغرماء».

واعترضوا عليه بأن مداره على خلاص بن عمرو، ولا يصح سماعه عن علي، إنما كان يحدث عن كتاب، وأجاب عنه الحنفية بأنه من رجال الجماعة، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل وغيره كما في ميزان الاعتدال (١ : ٦٥٨)، وقد صحح ابن حزم حديثه عن علي عليه السلام في كتاب الجهاد من المحلى^(١)، ذكره المارديني في الجوهر النقي (٦ : ٤٤) في آخر باب من قال: الرحمن مضمون، وشيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤ : ٢٩٦)، واستدلال الإمام محمد رحمته بحديثه دليل على صحته عنده.

ولكن الذي يظهر من مراجعة هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق والمحلى، أنه فيما إذا مات المشتري بعد الشراء، وليس فيه ذكر الإفلاس، وقد صرح به الإمام محمد في كتاب الحجة، حيث قال: «جاء الحديث عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال في الموت أنه أسوة للغرماء» ثم

(١) قلت: وصحح ابن حزم حديث الآخر عن علي: «إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه» راجع كتاب الحدود من المحلى (١١ : ٢٣٨، مسألة: ١٢٠٥).

وَمُحَمَّدُ بْنُ زُفَرٍ - جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ

قال: «وليس الإفلاس والتوى أشد من أن يموت الرجل ولا يدع ماله» فكانه تثنى يقيس الإفلاس على الموت، ولم يرد ذكر الإفلاس في أثر علي عليه السلام صريحاً، ولكن اتفاق فقهاء الكوفة مثل النخعي، والشعبي، والثوري، وابن شبرمة وأبي حنيفة وأصحابه على أن حكم الموت والإفلاس سواء، مما يدل على أنهم كان عندهم أثر علي صريحاً في ذكر الإفلاس، والله أعلم.

ويمكن أن يستأنس للحنفية أيضاً بما أخرجه البيهقي في باب الحجر على المفلس من سننه (٤٩: ٦) عن عبد الرحمن بن دلاف: «أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرواحل، فيغالي بها، ثم يسرع السير، فيسبق الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب، فقال: أما بعد، أيها الناس! فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته أن يقال: سبق الحاج، إلا إنه قد أذن معرضاً فأصبح وقد رين به، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة، نقسم ماله بين غرمائه» وفي رواية أخرى: «نقسم ماله بينهم بالحصص».

فالظاهر في هذه القصة أن الرجل النجهني كان قد أفلس بشراء رواحل غالية وعجز عن أداء ثمنها، ولفظ عبد الرزاق قريب من الصراحة في ذلك، لأن فيه: «كان رجل من جهينة يبتاع الرواحل فيغالي بها، فدار عليه دين حتى أفلس» كما في التلخيص للحافظ (٣: ٤١)، ولكن عمر عليه السلام أعلن بقسمة ماله بين غرمائه ولم يؤذن باعثة الرواحل أن يستردوها منه، فلو كان البائع يستحق الاسترداد لأعلمهم بذلك.

ولا شك أن أمثال هذه الدلائل ليست إلا مؤيدة، وإنما استدلال الإمام أبي حنيفة رحمته الله بالأصول الثابتة المجمع عليها، وهي أن المبيع ينتقل إلى ملك المشتري فور تمام العقد، وإلى ضمانه فور تمام القبض، وهو مفاد الحديث المشهور: «الخارج بالضممان»، فصار المبيع كسائر أملاك المشتري، لا ترجع للبائع فيها على بقية الغرماء.

وأما حديث الباب فقد حمته الحنفية على الغصوب، والودائع، والعواري، والمقبوض على سوم الشراء، فإن صاحبها أحق بها من غيره، لكونها في ملكه، واستدلوا على ذلك بوجهين:

١ - عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضاع لأحدكم متاع، أو سرق له متاع، فوجده في يد رجل بعينه فهو أحق به، ويرجع المشتري على البائع بالثمن» أخرجه أحمد في مسنده (٥: ١٣)، والبيهقي، في كتاب التقييس، باب العهدة ورجوع المشتري بالذكر من سننه (٦: ٥١).

وفي إسناده هذا الحديث حجاج بن أرطاة، والكلام فيه مشهور، ولم يعيبوا عليه بالكذب، وإنما عابوا عليه بالتدليس والإرسال، وقد وثقه السفينان، والعجلي، وجعله أحمد بن حنبل من

الْحَارِثِيُّ قَالًا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ). ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا

الحفاظ، كما في التهذيب (٢: ١٩٦)، وقال العيني في عمدة القاري (٦: ٥٧): «ما للحجاج؟ وقد روى عنه مثل الإمام أبي حنيفة، والثوري، وشعبة، وابن المبارك...» وقال الخطيب: «أحد العلماء بالحديث والحفاظ له، وفي الميزان: أحد الأعلام».

فيقول الحنفية: سباق حديث سمرة هذا، وسباق حديث أبي هريرة في الباب واحد، وحديث أبي هريرة مختصر، فيحمل على ما رواه سمرة مفصلاً.

٢ - قد وقع في حديث الباب: «من أدرك ماله بعينه» وهو إنما يصدق على المسروق، والمغصوب، والودائع، والعواري، بمذلوله الحقيقي، لأنها ملك صاحبها، وأما المبيع فلا يصدق عليه أنه مال البائع بعد ما قبضه المشتري، وكذلك لا يصدق عليه أنه ذلك المبيع بعينه، لأن الشيء يتغير بتغير الملاك، كما هو مفاد حديث بريرة: «هي لك صدقة، ولنا هدية»، فحمل الحديث على المسروق، والمغصوب، والودائع، والعواري، والمقبوض على سوم الشراء أولى، عملاً بلفظ الحديث، وثبوته حملناه على المبيع كما فعله الجمهور، لخرج لفظ الحديث عن حقيقته، والحقيقة أولى من المجاز.

ولكن يشكل عليه ما سيأتي من رواية ابن أبي حسين، ونفظه: «أنه لصاحبه الذي باعه» فقد وقع فيه ذكر البيع صريحاً، وكذلك وقع لفظ البيع في عدة روايات أخرى أخرجها مالك وغيره.

وقد أجاب عنه الحنفية بأن المحفوظ في هذا الحديث رواية من لم يذكر فيه البيع، ويقول الإمام محمد زاهد الكوثري رحمته الله في النكت الطريفة (ص: ٢٣٩): «وأما مسلم فأخرجه بلفظ البخاري بعينه في سبع طرق، وبمعنى رواية البخاري في ثلاث طرق، وليس فيها ذكر البائع، وانفراد طريق واحد عنده بلفظ: «لصاحبه الذي باعه»، وهو رواية ابن أبي عمر، عن هشام بن سليمان، فابن أبي عمر: هو محمد بن يحيى العدني، راج عليه حديث موضوع في بعض الروايات وهشام المخزومي لا تخلو رواياته من اضطراب، وعادة مسلم حشد الروايات في صعيد واحد، ليسهل على الباحث ترجيح التراجع منها، ولا شك أن الطرق التي توافق رواية البخاري هي المراجعة على تلك الرواية المنفردة، فيكون الاعتماد على لفظ البخاري، وليس فيه لفظ البيع».

وخلاصة الكلام في إسناده هذا الحديث أن هذا الحديث رواه عن أبي هريرة أبو بكر بن عبد الرحمن، وهشام المخزومي، وبشير بن نهيك، وعراك، وأبو سلمة وعمر بن خلدة، فأما هؤلاء الأربعة الأخيرون، فلم يذكروا لفظ البيع أصلاً، ولم يختلف عليهم في ذلك، ونجد رواية أبي سلمة عند ابن ماجه، ورواية عمر بن خلدة عند الطيالسي كما في منحة المعبود (١: ٢٧٤) والدارقطني (٣: ٢٩)، والآخرين عند مسلم، وأما هشام المخزومي فتفرده بذكر البيع عند ابن حبان في صحيحه، كما ذكره الحفاظ في الفتح (٥: ٤٧).

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ.

وأما أبو بكر بن عبد الرحمن فقد اختلف عليه في ذلك، فروى عنه عمر بن عبد العزيز والزهرى، فأما عمر بن عبد العزيز فلم يذكر البيع في حديثه إلا ابن الحسين عن أبي بكر بن حزم عنه عند مسلم، ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز، فلم يذكر البيع فيه في رواية جماعة من الحفاظ، مثل زهير، وهشيم، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وعبد الوهاب، والقطان، وحفص بن غياث، وأنس بن عياض، وأبي خالد الأحمر، ويزيد بن هارون، ومالك، كلهم رَوَوْا هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، بغير لفظ البيع.

وقد تفرد الثوري في روايته عن يحيى بن سعيد، فرواه عنه في جامعه بلفظ: «إذا ابتاع الرجل السلعة، ثم أفلس إلخ» ولكنه لم يعمل به، فإن مذهبه كمذهب الحنفية، كما قدمنا عن مصنف عبد الرزاق (٨: ٢٦٦)، فظهر أنه ليس في رواية عمر بن عبد العزيز ذكر البيع إلا في طريقين من بين أربعة عشر طريقاً، وهما: طريق ابن أبي الحسين عن أبي بكر بن حزم عن عمر بن عبد العزيز، وطريق الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم عن عمر بن عبد العزيز، ثم لم يعمل الثوري طريقه مما يدل على شكه في ذلك، فبقي طريق واحد، وهو طريق ابن أبي الحسين، وقد عرفت ما فيه في كلام الإمام الكوثري رحمته الله، فظهر أن الراجح في رواية عمر بن عبد العزيز ترك ذكر البيع، ولذلك ترى الحديث في مسند عمر ابن عبد العزيز (ص: ١٠٢، رقم: ٣٢) مثبتاً بغير لفظ البيع، وقد ساقه الباغندي عن عمر بن عبد العزيز بنحو سبعة عشر طريقاً، وليس فيها ذكر البيع إلا في طريق الثوري.

وأما الزهرى فقد رواه عن أبي بكر بن عبد الرحمن بلفظ البيع، ولكن المحفوظ في رايته عنه مرسل، كذا رواه مالك في موطنه عنه أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكره عن الزهرى مسنداً إلا عبد الرزاق، وقد اختلف فيه على عبد الرزاق أيضاً، كما ذكره العيني في العمدة (٦: ٥٨)، والمثبت في مصنف عبد الرزاق (٨: ٢٦٤) هو طريقه المرسل، فكأن عبد الرزاق نفسه رجح إرساله. وقال أبو داود: هو أصح ممن رواه عن مالك مسنداً، وقال الدارقطني: ولا يثبت هذا عن الزهرى مسنداً، وإنما هو مرسل، وقال أبو عمر: كذا هو مرسل في جميع الموطآت التي رأينا، حكى هذه الأقوال العيني في العمدة، ثم قال:

«فإن قلت: المرسل حجة عندكم، قلت: نعم، ولكن المسند أقوى، لأن عدالة الراوي شرط قبول الحديث، وهي معلومة في المسند بالتصريح، وفي المرسل مشكوك، أو معلومة بالدلالة، والتصريح أقوى من الدلالة، والمعجب من هؤلاء أنهم لا يرون المرسل حجة، ثم يعملون به في مواضع».

فظهر بهذا أن المحفوظ رواية أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أيضاً بدون ذكر

وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ.
وَقَالَ ابْنُ رُمَيْحٍ، مَنْ بَيَّنَّهُمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيْمًا أَمْرِيءَ فُلُسٍ.

البيع، وخمسة من تلامذة أبي هريرة: بشير بن نهيك، وعراك، وأبو سلمة، وعمر بن خلدة وأبو بكر بن عبد الرحمن، كلهم يروونه بغير لفظ البيع، ولم يبق إلا هشام المخزومي متفرداً في ذكر البيع وهو مستور كما في التقريب، وسكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤: ٢: ٧٠)، فروايته مرجوحة أمام هذه الروايات الكثيرة الجملة، ولعله قد اختلف عليه أيضاً، لأن الباغندي رحمته الله أخرج عن مسند عمر بن عبد العزيز (ص: ١٠٣، رقم: ٣٣) حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، بلفظ: «من وجد متاعه عند رجل قد أفلس بعينه فهو أحق به»، ثم قال: «حدثنا محمد، حدثنا ابن المدني، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله» فالظاهر أن روايته بغير لفظ البيع، فغاية ما في الباب أن الأربعة من تلامذة أبي هريرة لا يذكرون البيع، والإثنان قد اختلف عليهما، فلا شك في رجحان ما اتفقوا عليه، وشذوذ ما ذكره بعض الرواة.

فيقول الحنفية: الحديث خال عن ذكر البيع، فنحمله على حديث سمرة بن جندب، وقد ورد فيه ذكر السرقة صريحاً، وبه يوافق الحديث الأصول الثابتة، ولا يحتاج حينئذ إلى التأويل في قوله ﷺ: «من أدرك ماله بعينه» ونحمله على المعجاز.

ثم لو صح ذكر البيع في الحديث يمكن حمله عند الحنفية على ما قبضه المغلس على سوم الشراء، قبل تمام البيع، فيكون معنى قوله: «الذي باعه»: الذي أراد بيعه ليوافق الحديث الأصول الثابتة، ويمكن حمل «من أدرك ماله بعينه» على حقيقته، ولئلا يبقى تعارض بين هذا الحديث وحديث سمرة بن جندب، وأثر علي ﷺ.

وأجاب عنه شيخ مشايخنا الأنور رحمته الله في فبض الباري (٣: ٣١٣) بأن ما في الحديث مسألة الديانة دون القضاء، ويجب على المشتري ديانة أن يبادر بسلمته، فيردها إلى البائع قبل أن يرفع أمره إلى القضاء، فيحكم بالأسوة.

هذه خلاصة ما استدلل به الحنفية في هذا الباب، وبالجملة، فالمسألة مجتهد فيها، ولكن من الفريقين دلائل قوية، وإن مذهب الجمهور أوفق بلفظ الحديث، كما أن مذهب الحنفية أوفق بالأصول الثابتة، ولهم عن حديث الباب أعمار قوية.

وإنما قلت: إن مذهب الجمهور أوفق بلفظ الحديث، لأن ذكر البيع قد ورد فيه روايتين غير ما ذكرناه فيما قبل:

١ - أخرج ابن حبان في صحيحه، قال: «أخبرنا عمران بن موسى السخني، حدثنا

٣٩٦٥ - (٢٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْدِمُ ، إِذَا وَجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَقْرَأْهُ : «أَنَّهُ لِمُصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ» .

سلمة بن شيب^(١) ، حدثنا الحسن بن محمد بن أعين ، حدثنا فليح بن سليمان ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إِذَا عَدِمَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ الْبَائِعَ مَتَاعَهُ بَعِينَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» راجع موارد الظلمآن للهيتمي (ص : ٢٨٣ ، رقم : ١١٦٥) .

وعمران بن موسى السخيتاني ، لم أر من ترجمه بهذه النسبة ، ولكن أخرج ابن حبان هذا الحديث في صحيحه مما يدل على صحته عنده وذكره الحافظ في التلخيص (٣ : ٣٩) وسكت عليه ، فكفى به مؤيداً لمن روى الحديث بلفظ البيع .

٢ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٨ : ٢٦٦ ، رقم : ١٥١٦٩) : «أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِرَجُلٍ لَمْ يَنْقُدهُ ، ثُمَّ أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ سَلْعَتَهُ بَعِينَهَا ، فَلْيَأْخُذْهَا دُونَ الْغَرَمَاءِ» وَهَذَا مَرْسَلٌ ، وَمُرَاسِيلُ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ يَحْتَجُّ بِهَا الْحَنَفِيَّةُ كَثِيرًا .

فهذان الحديثان مما يقوي رواية من روى حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ البيع ، ومجموع هذه الروايات بشكل ردها . ثم إن الذي روى الحديث بلفظ البيع لم يخالف غيره ، وإنما أتى بزيادة سكت عنها الآخرون ، وزيادة الثقة مقبولة ، فما بالك بما رواه أكثر من ثقة! ولذلك يظهر من كلام الإمام الشيخ عبد الحي اللكنوي رحمه الله في التعليق الممجّد أنه ميال إلى ترجيح مذهب الجمهور في هذا الباب ، والله سبحانه أعلم .

٢٣ - (٠٠٠) - قوله : (حدثنا هشام بن سليمان) مشاه أبو حاتم ، وقال العقيلي : في حديثه عن غير ابن جريج وهن ، روي عن الثوري حديث : «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ» بسند عجيب ، وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، ومحله الصدق ، وما أرى بحديثه بأساً ، كذا في ميزان الاعتدال (٤ : ٢٩٩ ، رقم : ٩٢٢٧) .

قوله : (ولم يُقرَّقه) يعني : لم يستعمله بما غيره ، أو لم يستهلكه ببيع ، أو هبة ، أو عتق ، أو نحوه ، فإنه لا يرجع فيها ، لأنها ليست على يد المشتري . ثم إن الجمهور قد اختلفوا في تفريع كثير من المسائل على حديث الباب ، وليراجع لها عمدة القاري (٦ : ٥٤) .

(١) كذا في موارد الظلمآن ، ولعله سلمة بن شيب ، فإنه يروي عن الحسن بن محمد بن أعين ، ولم أر من اسمه سلمة بن شيب ، والله أعلم .

٣٩٦٦ - (٢٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بِشِيرِ بْنِ نَهْشَبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بِعَيْنَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » .

٣٩٦٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا سَعِيدٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي . كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَقَالَا : « فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرَمَاءِ » .

٣٩٦٨ - (٢٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ (قَالَ حَجَّاجُ : مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ) . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَالٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا » .

(٦) - باب: فضل إنظار المعسر

٣٩٦٩ - (٢٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ رِيعٍ ، عَنْ رِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ؛ أَنَّ حَلِيفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ . فَقَالُوا : أَهْمِلْتُمْ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : تَذَكَّرَ . قَالَ :

(١٠٠) - قوله : (حدثنا سعيد) يعني : ابن أبي عروبة ، ووقع في بعض النسخ (شعبة) ، والنصحيح (سعيد) به عليه التوري .

(٦) - باب: فضل إنظار المعسر والتجاوز في الاقتضاء إلخ

٢٦ - (١٥٦٠) - قوله : (أحمد بن عبد الله بن يونس) بن قيس ، أبو عبد الله التميمي البربرقي ، من رجال الصحيحين .

قوله : (منصور) هو ابن المعتمر ، أبو عتاب السلمي ، كما في عمدة القاري (٥ : ٤٢٣) .
قوله : (ريعي بن حراش) بكسر الراء ، وسكون الباء ، وكسر العين ، وائياء المشددة ، وأبو حراش حاء مكسورة ، وراؤه مخففة .

قوله : (أن حليفة حدثهم) أخرجه البخاري في البيوع ، باب من أنظر معسراً ، وفي الأنبياء .
باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، وفي الاستقراض ، باب حسن التقاضي ، وأخرجه ابن ماجه في أبواب الصدقات ، باب إنظار المعسر ، وأحمد في مسند أبي مسعود (٤ : ١١٨) .

قوله : (تلقيت الملائكة روح رجل) يعني استقبلت روحه عند الموت ، وفي رواية عبد

كُنْتُ أَذَابُ النَّاسَ. فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يَنْظُرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ. قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «تَجَوَّزُوا عَنْهُ».

٣٩٧٠ - (٢٧) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُعِيرَةِ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ. قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ. فَقَالَ حُذَيْفَةُ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ. فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ. فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمُسَوِّرَ وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمَعْسُورِ. فَقَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

٣٩٧١ - (٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ. فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ (قَالَ: فَإِنَّمَا دُكِّرَ وَإِنَّمَا دُكِّرَ) فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ. فَكُنْتُ أَنْظُرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ فِي النَّقْدِ. فَغُفِرَ لَهُ». فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الملك بن عمير في ذكر بني إسرائيل عند البخاري: «إن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه».

قوله: (فأمر فتياني) بكسر الفاء، جمع فتى، وهو الخادم، حراً كان أو عبداً.

قوله: (أن ينظروا المعسر) الإنظار: الإمهال، واختلف السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ دُوَّ عَسْرَةٍ فَتَقْظَرْهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فروى الطبري وغيره من طريق النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة، وعن عطاء: أنها عامة في دين الربا وغيره، واختار الطبري أنها نزلت نصاً في دين الربا، ويلتحق به سائر الديون، لحصول المعنى الجامع بينهما، فإذا أعسر المديون وجب إنتظاره، ولا سبيل إلى ضربه، ولا إلى حبه. كذا في فتح الباري (٤: ٢٦٢).

قوله: (ويتجاوزوا عن الموسر) وفي رواية البخاري في البيوع: «ويتجاوزوا» وكلاهما بمعنى واحد، والمراد التسامحة في الاقتضاء والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير.

٢٧ - (٠٠٠) - قوله: (فكنت أقبل الميسور) يعني: آخذ من مديوني ما يتيسر له، وأتجاوز عما عسر عليه.

٢٨ - (٠٠٠) - قوله: (فإنما دُكِّرَ وإنما دُكِّرَ) شك من الراوي، في أن الرجل ذكر مسامحته بنفسه، أو ذكره الملائكة.

قوله: (أتجوز في السكة) يعني: في الدراهم والدنانير المضروبة، قال في النهاية: «يسمى

٣٩٧٢ - (٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، أَنَاءَ اللَّهِ مَا لَا فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ (قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَيْتَنِي مَالِكٌ، فَكُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسِ، وَكَانَ مِنْ خُلَفَايَ الْجَوَارِ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي».

فَقَالَ عُثَيْبَةُ بْنُ غَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٧٣ - (٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُوسِبَ

كل واحد منهما سكة، لأنه طبع بالحديد، واسمها سكة» وقوله: «أو في النقد» شك من الراوي، كذا في شرح ذهني، والمراد أني كنت أتجاوز عن عيوب السكة أو النقد.

٢٩ - (٠٠٠) - قوله: (فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود) هكذا وقع في جميع النسخ، وهو وهم، والأصل أن أبا مسعود البصري، اسمه عقبة بن عمرو، فكانت الرواية هكذا: «فقال عقبة بن عمرو أبو مسعود» فوهم أبو مسعود الأحمر، وجعلوا «عقبة بن عامر وأبو مسعود» به عليه اندارطني، كما في شرح النووي.

قوله: (عن أبي مسعود) الأنصاري البصري، يختلفوا في شهوده بدرأ، فقال الأكثر: «ثم يدرأ، وإنما يدرأ ماء بدر، فنسب إليه»، وما بعدها، وكان من أصحاب بيعة العقبة مضافاً، وكان من أصحاب علي واستخلفه مرقاً على الكوفة. راجع الإصطبة (٢: ٤٨٤) ترجمة عقبة بن عمرو.

وحديثه هذا أخرجه الترمذي في البيوع، (رقم: ١٣٠٧) باب إنظار المعسر والفرق به، وأحمد في مسنده (٤: ١٢٠).

٣٠ - (١٥٦١) - قوله: (حوسب رجل) الظاهر أن هذه القصة وقصة حديث حذيفة المار واحدة، ويحتمل أن يكون هذا إخباراً عما سيقع عند الحساب بعد الحشر والنشر، وعبر عنه بالماضي ليتحقق وقوعه، وإليه مال ابن المملك في مبادئ الأزهار (٢: ٢٣١)، ويحتمل أيضاً أن يكون الرجل قد يحاسب بعض الحساب بعد موته قبل النشر، وإلى هذا الثاني مال الأعيني في عمدة القاري (٥: ٤٢٤)، ويدل عليه ما مر في حديث حذيفة أن هذا وقع عندما قبضت الملائكة روحه، والله أعلم.

رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ. فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ. إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ. وَكَانَ مُوسِرًا. فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَاءَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ. قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ. تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

٣٩٧٤ - (٣١) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ (قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ) عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُدَافِي النَّاسَ. فَكَانَ يَقُولُ لِقَتْلِهِ: إِذَا أَتَيْتُ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ. لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا. فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ».

٣٩٧٥ - (٣٠) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِهِ.

٣٩٧٦ - (٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خَدَّاشِ بْنِ عَجْلَانَ. حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ؛ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً

قوله: (لم يوجد له من الخير شيء) يعني: لم يوجد له فعل ير في المال، وإلا فله خير الإيمان، ولذلك جاز له الغفران أفاده الأبي.

٣١ - (١٥٦٢) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في البيوع، باب من أنظر معسراً، وفي الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، والنسائي في البيوع، باب حسن المعاملة والرفق في المطالبة.

٣٢ - (١٥٦٣) - قوله: (أبو الهيثم خالد بن خدّاش) بكسر الخاء وتخفيف الدال، هو الأزدي المهلب البصري، سكن بغداد، ضعفه ابن المديني وذكري الساجي، ووثقه ابن سعد ويعقوب بن شيبة، وقال ابن معين، وأبو حاتم، وصالح بن محمد: صدوق، وقال أبو حاتم: سألت سليمان بن حرب عنه، فقال: صدوق لا بأس به، كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد، وأثنى عليه خيراً، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة (٢٢٣ أو ٢٢٤هـ)، وراجع التهذيب (٣: ٨٥).

قوله: (أن أبا قتادة) هذا الحديث مما انفرد بإخراجه مسلم من بين الأئمة الستة، وأخرجه أحمد (٥: ٣٠٨ و ٥: ٣٠٠)، والدارمي (٢: ١٧٦، رقم: ٢٥٩٢) من طريق محمد بن كعب القرظي، ولفظه: «من نفس عن غريمه أو محي عنه كان في ظل العرش يوم القيامة».

لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ. ثُمَّ وَجَدَهُ. فَقَالَ: إِنِّي مُعَسِّرٌ. فَقَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفُسْ عَنْ مُعَسِّرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ».

٣٩٧٧ - (١٠٠) وَخَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

قوله: (فتواري عنه، ثم وجدته) تفصيله ما أخرجه أحمد في مسنده (٥: ٣٠٨) من طريق محمد بن كعب القرظي، قال: «إن أبا قتادة كان له على رجل دين، وكان يأتيه يتقاضاه، فيختبئ منه، فجاء ذات يوم، فخرج صبي، فسأله عنه، فقال: نعم، هو في البيت يأكل خزيرة، فتاداه: يا فلان! أخرج، فقد أخبرت أنك ههنا، فخرج إليه، فقال: ما يغيبك عني؟ قال: إني معسر، وليس عندي. قال: الله إنك معسر؟ قال: نعم، فيكي أبو قتادة، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من نفس عن غريمه أو محا عنه كان في ظل العرش يوم القيامة».

قوله: (من كرب) جمع كربة بضم الكاف، وهي غم يأخذ النفس لشدة، وروى في بعض النسخ بفتح الكاف وسكون الراء، وهو بمعنى الكربة، أفاده ابن المثلث في مبارق الأزهار (١: ٥٣).

قوله: (فلينفس) فليفرج، وأصله من النفس بفتح نين، يقال: أنت في نفس، يعني: في سعة، فكأن من كان في كربة ضاقت عليه مداخل الأنفاس، فإذا فرج عنه فسحت، وراجع مجمع البحار.

قوله: (أو يضع عنه) كذا في سائر النسخ الموجودة عندي، وضبطه علي القاري في المرقاة بانجزم، عطفاً على قوله «فلينفس»، والقياس في مثله أن يكون «أو يوضع» بإعادة اللام، ولكن العرب يتوسعون في كلامهم بمثله، والله أعلم.

فائدة:

الفرض أفضل من النفل بسبعين درجة، إلا في مسائل: الأولى: إبراء المعسر مندوب، وهو أفضل من إنظاره الواجب، الثانية: ابتداء السلام أفضل من جوابه، الثالثة: الوضوء قبل الوقت مندوب، أفضل من الوضوء، بعد دخول الوقت. ذكره علي القاري في المرقاة (٦: ٩٨) باب الإفلاس والإنظار، وفيه نظر، فتأمله.

(٧) - باب: تحريم مطل الغني. وصحة الحوالة،

واستحباب قبولها إذا أحيل على قَلْبِي

٣٩٧٨ - (٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ».....

(٧) - باب: تحريم مطل الغني وصحة الحوالة إلخ

٣٣ - (١٥٦٤) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في الاستقراض، باب مطل الغني ظلم، وفي الحوالات، باب في الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ وباب إذا أحال على مليء فليس له رد، وأخرجه مالك في البيوع باب جامع الدين والحوال، وأبو داود (رقم: ٣٣٤٥) في البيوع، باب في المطل، والترمذي (رقم: ١٣٠٨) في البيوع، باب في مطل الغني أنه ظلم، والنسائي في البيوع، باب الحوالة، وابن ماجه في الصدقات، باب الحوالة، والدارمي في البيوع، باب مطل الغني، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢: ٢٤٥ و ٢٥٤ و ٢٦٠ و ٣١٥ و ٣٧٧ و ٣٨٠ و ٤٦٣ و ٤٦٥)، وهذا اللفظ مروى أيضاً عن ابن عمر عند أحمد في مسنده (٢: ٧١)، وعن جابر عند البزار في مسنده، كما في عمدة القاري (٥: ٦٦٣).

قوله: (مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ) ورواه النسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده (٢: ٢٤٥ و ٢٥٤ و ٣٧٧) بلفظ: «المطل ظلم الغني» ورواه همام بن منبه في صحيفته (ص: ١٠٠، رقم: ٦٢) بلفظ: «إن من الظلم مطل الغني» وبهذا اللفظ أخرجه أحمد عنه في مسنده (٢: ٣١٥)، والبيهقي (٦: ٧٠) وهو يفسر ما قبله.

وأصل المطل: المد. قال ابن فارس: مطلت الحديد أمطلها مطلاً: إذا مددتها لتطول، وقال الأزهري: المطل المدافعة. وقال ابن سيدة في المحكم: المطل التسويق بالعدة والدين ويستعمل من باب نصر وباب المفاعلة جميعاً والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر.

ومطل الغني من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله، والمعنى: أنه يحرم على الغني القادر أن يمتل بالدين بعد استحقاقه، بخلاف العاجز. وقيل: هو من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله، والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولا يجوز تأخيرها، ولو كان الدائن غنياً، ويؤخذ منه حكم الدائن الفقير بالطريق الأولي، ولكن لا يخفى ما في هذا التفسير من تكلف، فالأول أولى.

وبالجملة، فمراد الحديث أن المدين إذا كان غنياً فلا يسع له التأخير والتسويق في أداء دينه، والمراد من الغني ههنا: من قدر على أداء دينه، ولو كان في نفسه فقيراً، واختلفوا: هل يعد الرجل غنياً إذا لم يكن عنده شيء، ولكنه يقدر على الاكتساب؟ فقيل: يعد غنياً، وقيل: لا، وجمع بعضهم بين القولين، فقال: إن كان قد استقرض لسبب هو معصية فالواجب عليه

وَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ».

الاكتساب للأداء، فيعد غنياً عند قدرة الاكتساب، ولو كان فقيراً، وإن كان استقرض لحاجة مباحة عرضت له فلا يعد غنياً حتى يكون عنده ما يؤديه.

ثم جعل الحديث مطلق الغني ظمناً، للمبالغة في التنفير عن المطل، وبه استنبط سحنون من المالكية أن الغني المماثل لا تقبل شهادته، لكون الحديث نص على أنه ظالم.

هذه خلاصة ما في عمدة القاري (٥ : ٦٦٣)، وفتح الباري (٤ : ٣٨١) باب الحوالة.

ثم إن الغني المماثل يدخل فيه كل من لزمه حق يستطيع أداءه كالزوج لزوجته، والسيد لعبده، والحاكم لمرعته، وسواء كان الحق مالياً أو غيره، ويجوز للحاكم أن يعزر مثله، لما روي عن الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه مرفوعاً: «لَيْتَ الْوَاجِدَ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ» أخرجه أبو داود في الأقضية، باب في الحبس في الدين (رقم : ٣٦٢٨)، والنسائي في البيوع، باب مطلق الغني، وابن ماجه في الصدقات، باب الحبس في الدين، وإسناده حسن، وصححه الحاكم (٤ : ١٠٢) ووافقه الذهبي.

قوله : (إذا أتيع أحدكم) بصيغة المجهول من باب الإكرام، وذكر الخطابي في معالم السنن (٥ : ١٧) ورسالته إصلاح خطأ المحدثين (ص : ٢٥) أن أصحاب الحديث يقرءونه بتشديد التاء من باب الافتعال، وهو غلط، والصحيح «أتيع» بوزن «أكرم». وتبع الرجل بحقي، أتبعه تباعة بفتح التاء : إذا طالبته به، وأنا تبيع، ومنه قوله تعالى (١٧ : ٦٩) : «ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكَ عُقْبًا يَدُ يَتَّبِعُكَ» [الاسراء : ٦٩] والإتباع : أن يجعل غيره بطالب ثالثاً، وهو إحالة الدين عليه، وقد ورد هذا الحديث عند أحمد في مسنده (٢ : ٤٦٣) بلفظ : «ومن أحيل على مليء فليحتل» وهو بفسر لفظ حديث الباب، بأنه بمعنى الحوالة، والمراد أنه إن دعاكم مديونكم إلى أن تتركوا مطالبته بدينكم، وتأخذوا مديونه به، فاقبلوا منه ذلك إن كان ذلك المحتال عليه مليئاً، يعني : غنياً.

قوله : (على مليء) هو مهموز اللام، من مثو الرجل بوزن كرم : إذا صار غنياً، فهو مليء، ورواه بعضهم «ملي» بتشديد الياء، فكأنه سهل الهمزة، ولهذا قال الكرمانى : «الملي كالغني لفظاً وبمعنى» حكاه الحافظ في الفتح (٤ : ٣٨٢) ورده بأن أصله مهموز.

قوله : (فليتبّع) بفتح الياء وإسكان التاء، أمر من باب سمع.

وإن هذا الحديث أصل في مشروعية حوالة الدين، وفيه مسائل :

١ - الحوالة في الشرع : تحويل مطالبة الدين من ذمة المدين إلى ذمة ملتزم آخر، فالمدين الأصلي هو المحيل أو الأصيل، والدائن هو المحال أو المحتال، ويقال له حويل أيضاً، والملتزم الثالث هو المحال عليه أو المحتال عليه، والدين هو المحتال به. وعرفه البائري في العناية بقوله : «تحويل الدين من ذمة الأصيل إلى ذمة المحتال عليه على سبيل التوثق به».

٣٩٧٩ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنَا

٢ - اختلف الفقهاء: هل يشترط نصحة الحوالة أن يقبلها المحتال، وهو الدائن، فالجمهور على أنه يشترط، ولا يجب على الدائن أن يقبل الحوالة دائماً. وخالفهم أحمد بن حنبل رحمه الله، فقال: لا يشترط رضا المحتال لنصحة الحوالة، فيجب على كل دائن أن يحتال إذا أحاله المديون على آخر، بشرط أن يكون المحتال عليه قادراً على الأداء. وهو مذهب داود الظاهري على ما حكى عنه النووي والخطابي في معالم السنن (٥: ١٨)، وبه قال ابن حزم في المحلى (٨: ١١٠)، واستدل هؤلاء بصيغة الأمر في حديث الباب، فإن حقيقتها الوجوب، قال ابن قدامة في المغني (٤: ٥٢٨): ولنا قول النبي ﷺ: «إذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع»، ولأن للمحيل إن يوفي الحق الذي عليه بنفسه أو وكيله وقد أقام المحال عليه مقام نفسه في التقيض، فلزم المحال القبول، كما لو وكل رجلاً في إيقائه، وفارق ما إذا أراد أن يعطيه عما في ذمته عرضاً، لأنه يعطيه غير ما وجب له، فلم يلزم قبوله.

أما الحنفية والجمهور فاستدلوا بحديث سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي» أخرجه الترمذي وابن ماجه وأبو داود والحاكم، وهذا اللفظ لأحمد في مسنده (٥: ٨)، وهو مروى عن الحسن بن سمرة، وسماع الحسن بن سمرة صحيح على الراجح.

فدل هذا الحديث على أن المديون لا يبرء من ذمته حتى يؤدي الدين بنفسه، فوجب أن لا تصح الحوالة إلا برضاً من الدائن، ولأجل هذا الحديث حمل الجمهور حديث الباب على الندب والاستحباب.

وعلمه في الهداية وفتح القدير (٥: ٤٤٤) من جهة النظر بأن الدين، حق الدائن والذمم متفاوتة، فإن بعض الأملياء عنده من اللدد في الخصومة والتعسير ما تكسر به الخصومة والمضارة، فلا بد من رضا الدائن، صيانة لحقه عن المظلم والتسويق.

ومن جهة أخرى، لو أجبر الدائن على قبول الحوالة لوجب أيضاً إذا أحاله المحال عليه على آخر أن يجبر على اتباعه، ثم إذا أحاله ذلك على آخر، أن يجبر على اتباعه ويجري هذا الإيجاب لا إلى نهاية، وفيه ضرر ظاهر.

٣ - وأما المحتال عليه، فيشترط نصحة الحوالة رضاه أيضاً عند الحنفية، وقال مالك وأحمد: لا يعتبر رضاه، إلا أن يكون المحتال عدوه، وللشافعي في اعتبار رضاه قولان: أحدهما: يعتبر كقول الحنفية، وهو يحكى عن الزهري، لأنه أحد من تنم به الحوالة، فأشبهه المحيل، والثاني: لا يعتبر، لأنه أقامه في القبض مقام نفسه، فلم يقتصر إلى رضا من عليه الحق كائناً، كذا في المغني لابن قدامة (٤: ٥٢٨).

مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

٤ - ثم إذا صحت الحوالة برئت ذمة المحيل إلى الأبد عند مالك، والشافعي، وأحمد رحمهم الله، فلا يصح رجوع المحتال إلى المحيل أبداً، غير أنه يقول مالك ثلاثة: إن كان المحتال عليه مفلساً، ولم يعلم المحتال بذلك، فله الرجوع، إلا أن يرضى بعد العلم، وبه قال جماعة من الحنابلة، كما في المغني (٤: ٥٢٦)، وأما إذا كان المحتال عالماً بإفلاسه، أو كان غنياً، ولكنه أفلس أو مات بعد الحوالة فلا يصح عند أحد منهم أن يرجع الدائن على المحيل.

وخالفهم أبو حنيفة ثلاثة، فقال: يجوز للمحتال أن يرجع على المحيل إذا توى حقه عند المحتال عليه، والتوى عنده أحد الأمرين: إما أن يجحد المحتال عليه "الحوالة"، ويحلف عند الحاكم، ولا بينة له عليه، أو يموت مفلساً، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: هناك وجه ثالث لتتوى، وهو أن يحكم الحاكم بإفلاسه حال حياته، وهذا بناء على أن الإفلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده، خلافاً لهما، كما في الهداية. وقول الصحابييين في الحوالة هو قول ابن أبي ليلى، كما في كتاب الأم.

استدل الأئمة الثلاثة بحديث الباب، حيث أمر فيه المحتال بأن يشيع المحتال عليه دائماً، فليس له الرجوع على المحيل، وقد برئت ذمته بالحوالة، لأن الحوالة تحول حق من موضعه إلى غيره، وما تحول ثم يعد كذا في كتاب الأم للشافعي (٣: ٢٢٨ و ٢٢٩).

وأما الحنفية فعندهم دلائل قوية كثيرة:

١ - أخرج البيهقي في سننه (٦: ٧١) من طريق أبي الوليد، عن شعبة، عن خليف بن جعفر، قال: سمعت أبا إياس، عن عثمان بن عفان، قال: «ليس على امرئ مسلم توى» يعني: حوالة وذكره الترمذي أيضاً تعليقاً.

وذكر البيهقي عن الشافعي رحمهما الله أنه أعلمه بجهالة خليف بن جعفر، وبأن أبا إياس لم يسمع من عثمان رضي الله عنه، لأنه من الطبقة الثالثة من تابعي أهل البصرة.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: أما خليف بن جعفر فهو أبو سليمان البصري، من رواة مسلم والنسائي والترمذي، وإنه ليس بمجهول، فقد روى عنه شعبة بن الحجاج، وعزرة ابن ثابت، ومعروف أن شعبة تمتعت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثقة، وقد حكى البيهقي نفسه عن شعبة أنه كان يشي عليه، وذكر الحافظ في التهذيب (٣: ١٥٧) عن شعبة أنه قال: «حدثني خليف بن جعفر، وكان من أصدق الناس وأشدهم اتقاء»، وقال يحيى بن سعيد: «لم أره، ولكن بلغني أنه لا بأس به» وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال أحمد: «أحاديثه حسان»، وقال النسائي في كتاب الكنى: «ثقة»، ووثقه أبو بشر اندولابي

وابن حبان أيضاً، ولم يذكر الحافظ تضعيفه عن أحد إلا ما حكاه عن الساجي: «قال ابن معين: هو إلى الضعف أقرب» وقد عرفت أن إسحاق بن منصور روى عنه توثيقه، فكيف يقال في مثله إنه مجهول؟

وأما أبو إياس فهو معاوية بن قره المزني، والد إياس القاضي، وقد ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق أن له رؤية، وحكى عن ابن سعد أنه عده في الطبقة الثانية، وحكى عن خليفة وغيره أنه توفي سنة ثلاث عشرة ومائة، وعن يحيى وغيره أنه بلغ ستاً وتسعين سنة، فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة، فكيف لم يكن في زمن عثمان؟ كذا حققه المارديني في الجوهر النقي (٦: ٧١).

قلت: قد ترجمه المزني في تهذيب الكمال (خطبة ٧: ٦٧٣ و ٦٧٤) ترجمة مبسطة، حكى فيها حكمه وأقواله قد حذفها الحافظ في التهذيب، وحكى عنه أنه قال: «أدركت سبعين من أصحاب النبي ﷺ لو خرجوا فيكم اليوم ما عرفوا شيئاً مما أنتم فيه، إلا الأذان»^(١)، وذكر فيه قول يحيى بن معين: «مات وهو ابن ست وتسعين سنة»، فكانت ولادته سنة سبع عشر، وتوفي عثمان ﷺ سنة خمس وثلاثين، كما في الإصابة (٢: ٤٥٦) فكان معاوية بن قره يومئذ ابن ثمانين سنة، فيتأيد بكل ذلك جواب المارديني ﷺ.

واعترض عليه الشافعي ﷺ على تقدير ثبوته بأنه لا يدري أقواله عثمان ﷺ في الكفالة أو في الحوالة؟ والجواب: أن ما أخرجه البيهقي فيه تصريح بأنه في الحوالة، كما مر، ثم قال البيهقي: «ورواه غيره عن شعبة مطلقاً، ليس فيه: يعني حوالة» فلنا: قد ذكره أبو الوليد في روايته عن شعبة، وسكت آخر، فالناطق قاض على الساك، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بهذه الزيادة من طريق وكيع، عن شعبة أيضاً، كما نقله المارديني. ثم قال المارديني: «وكيف يقال ذلك في الكفالة؟ والرجوع فيها على الأصل لا يتوقف على شرط موت الكفيل مطلقاً، وذكر أبو بكر الرازي وغيره أنه لا يعلم لعثمان في ذلك مخالف من الصحابة».

ولذلك ذكر الترمذي هذا الأثر تعليقاً في باب مطل الغني ظلم، ولم يعلل إسناده بشيء: وذكر ابن حزم في المحلى (٨: ١٠٩) ولم يتكلم على إسناده.

٢ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٢٧١، رقم: ١٥١٨٣)، قال: «سمعت معمرأ أو أخبرني من سمعه، يحدث عن قتادة أن علياً ﷺ قال: «لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت» وأخرجه ابن حزم بنفس هذا الطريق في المحلى (٨: ١٠٩)، ولفظه: «عن علي ابن أبي

(١) أخرجه أبو نعيم بسنده في حلية الأولياء (٢: ٢٩٩، ترجمة ١٩٤).

طالب أنه قال في الذي أحيل: لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت ولم يعل ابن حزم إسنادة بشيء.

٣ - وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٢٦٩ عن الحسن قال: «ليس على حق رجل مسلم نوى، إن لم يقبضه رجوع على صاحبه الذي أحال عليه».

٤ - وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي، قال: «كان يقال: لا نوى على مال مسلم. يرجع على غريمه الأول»، هذا في الإحالة، قال: قلنا وإن أخذ بعض حقه؟ قال: وإن، كان يقال: «لا نوى على حق مسلم». وهذان الأثران يفسران أثر عثمان رضي الله عنه، ويدل أثر النخعي أن مقولة عثمان رضي الله عنه كانت مشهورة بينهم كأصل فتحي.

٥ - وأخرج عبد الرزاق عن أبي إسحاق أنه خاصم إلى شريح: أن رجلاً أحاله على رجل، قال: فتقاضيته، فجعل لا يقضيني، فخاصمته إلى شريح، فردني إلى صاحبي الأول.

فهؤلاء عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والحسن البصري، وإبراهيم، وشريح، كلهم قائلون بالرجوع على المحيل بعد إفلاس المحال عليه أو موته، وليس لهم مخالف فيما نعلم في عهد الصحابة والتابعين.

وأما حديث الباب فلا يدل على مذهبهم أصلاً، فإنه يأمر بمطالبة المحال عليه بشرط كونه مليئاً، ولا يدل على أنه لا يرجع المحتال على المحيل أبداً: ولا سيما فإن الحديث قد جعل ملاءة المحتال عليه مداراً للنحوالة، فحيث فقدت الملاءة فيه، فلا مانع من الرجوع على الأصل.

واستدل ابن حزم في المحلى (٨ : ١٠٩) على مذهب الأئمة الثلاثة بما أخرجه عن سعيد بن المسيب: «أنه كان لأبيه المسيب دين على إنسان ألفاً درهم، ولرجل آخر على علي بن أبي طالب ألفاً درهم، فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على علي، وأحطني أنت على فلان، ففعلاً، فانتصف المسيب من علي، وتلف مال الذي أحاله المسيب عليه، فأخبر المسيب بذلك علي بن أبي طالب، فقال له علي: أبعد الله» قال ابن حزم: فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرناه عن علي، وهذه موافقة لنا.

وأجاب عنه شيخنا التهانوي رحمته في إعلاء السنن (١٤ : ٣٢٥) بما فيه كفاية وشفاء، قال: «ليس هنا من المخالفة في شيء، ولا هو مما يوافقكم، لأن معنى قول علي: أبعد الله، أنه لا يستحق الرجوع عليه، أي: على علي، بعد ما قد أدى الألفين إلى من أحاله عليه. وأما أنه لا يستحق الرجوع على المسيب، فلا، ويحتمل أنه أبعد لكونه قد طمع في غير مطعم، حيث خاف المظل من علي، فأحال ما كان عليه إلى المسيب، ولم يخف من فلان، ورجا منه القضاء عاجلاً، فعوقب بالمظل والتأخير».

«وأيضاً، فإن إحالة الرجل مسيئاً على عليّ، وإحالة المسيب إياه على فلان لم يكن من إحالة من له الحق على من عليه مثل ذلك الحق، لأن المسيب لم يكن له دين على عليّ، ولا للرجل على فلان، فكان ذلك من باب من أحوال من لا دين له عليه على آخر له عليه دين، وليس ذلك بحوالة، بل هي وكالة تثبت فيها أحكامها، لأن الحوالة مأخوذة من تحول حق وانتقاله، ولا حق ههنا ينتقل ويحول، نص عليه الموفق في المغني (٥ : ٥٦) فكان المسيب وكيل الرجل في اقتضاء الحق من عليّ، والرجل وكيل المسيب في اقتضاء حقه من فلان. ومثل هذا الوكيل إذا لم يقدر على قبض الدين لمانع ما، أي مانع كان، رجع على المحيل بحقه الذي أخذه هو من مديون الوكيل اتفاقاً، وصرح ابن حزم في المحلى بأنه إن كان الحق على المحيل من بيع (كما في ما نحن فيه، لأن إحالة الرجل مسيئاً، وإحالة المسيب إياه كان لأجل بيع أحدهما دينه بدين الآخر، لا من قرض ونحوه) لم يجز إلا بوجه التوكيل، فيؤكله على قبض حقه قبله، فإن قبضه للموكل برىء المحيل، وإن لم يقدر على قبضه رجع على المحيل بحقه (٨ : ١٠٩)، فلم يكن أثر عليّ هذا موافقاً لقول ابن حزم ولا مخالفاً لما روي عن عثمان وعليّ في هذا الباب». والله سبحانه وتعالى أعلم.

الأوراق المالية الرائجة وحكمها:

ثم إن معظم الأوراق المالية التي يتعامل بها الناس اليوم حكم التعامل بها حكم الحوالة، كالشيك المصرفي (Bank Cheque) و «البون» (Bond) والكمبيالات (Bill of Exchange) وهي التي يقال لها في الأردية: «هندي» والوثائق الأخرى. فإنها سندات ديون قائمة في ذمة مصدرها، فالذي أصدرها: هو المديون، والذي أخذها أول مرة: هو الدائن، ثم هذا الدائن قد يكون عليه دين لرجل آخر، فيعطيه هذه الأوراق، فيصير محيلاً لدينه على من أصدرها، فيصير هو محيلاً، وذلك الدائن الآخر محتالاً، ومصدر الأوراق محتالاً عليه. ولهذه الأوراق أقسام ثلاثة:

البون والكمبيالات:

فأما «البون» و «الكمبيالات» والوثائق الأخرى التي يكتب عليها مبلغ الدين منذ يوم إجرائها، فإن التعامل بها حوالة صحيحة بلا ريب، لأن الذي أصدرها قد كتب عليها أنني مدين لكل من يحملها بهذا المبلغ المعلوم. فكلما سلمها حاملها إلى رجل آخر، فقد أحوال دينه عليه، وقد جاء رضا المحيل والمحتال صريحاً، ورضا المحتال عليه معنى، لأن المحتال عليه: هو الذي أجرى هذه الأوراق أول مرة، وقد رضي بأداء مبلغها إلى كل من يحملها، فرضاؤه عام لكل من يحملها، وأما تلفظ الإيجاب والقبول، فلا يشترط في الحوالة، بل تنعقد الحوالة بالتعاطي، كما يتعقد به البيع عندنا، وأما الشافعية، فإنهم وإن كانوا لا يجوزون البيع أو الحوالة

بالتعاطي، ولكن بعض علمائهم قد أفتوا بجوازه خصوصاً في حق الأوراق المالية، كما في بنوع الأمانى، شرح الفتح الرباني (٨: ٢٤٨).

وإذا قد صحت الحوالة بهذه الأوراق المالية، فإنها سندات ديون، ولا تقوم مقام الأثمان، فلا يجوز اشتراء الذهب أو الفضة بها، لأن تقايض البديلين شرط لصحة الصرف، والتقبض على هذه الأوراق ليس قبضاً للثمن، وإنما هو احتيال للدين، فصار أحد البديلين في الصرف نقداً، والآخر ديناً، وذلك لا يجوز.

وكذلك لو أداها رجل في الزكاة لا يتأدى بها الزكاة حتى يتقدها الفقير، أو يشتري بها مالاً، لأن أداء هذه الأوراق إحالة للدين، وليس تمليكاً للعين.

وبالجملة، فتجري على هذا القسم من الأوراق أحكام الدين والحوالة، ولا تعتبر مالاً ولا نقداً.

الشيك المصرفي:

وأما الشيك المصرفي، وسائر الأوراق التي يصدرها المديون، ولكن لا يكتب عليها المبلغ المعلوم، ولا يقع التعامل بها حتى يوقع عليها الدائن ويكتب عليها المبلغ المطلوب، فإنها لا تصح حوالة، لأنه إذا قطع زيد شيكاً مصرفياً باسم عمرو، وكتب على الشيك مبلغ ألف روية مثلاً، فإن البنك، وهو المحتال عليه، لا يعرف أنه قد أحيل عليه ألف روية، ومن الممكن أن لا يكون لزيد على البنك دين بهذا المبلغ، فكيف يرضى بإحالتها عليه؟ ولذلك يجوز له أن يرفض هذا الشيك إذا لم تكن عنده ألف روية لزيد. فلا تصح هذه الحوالة عند أحد من الأئمة الأربعة، لكون مبلغ الحوالة غير معلوم للمحتال عليه، وجهالة مبلغ الحوالة مما يفسد الحوالة عندهم جميعاً، ولأن المحتال عليه لم يرضى بالحوالة، ورضاه شرط بصحتها عند أبي حنيفة وفي أحد قولى الشافعي رحمهما الله.

فالصحيح: أن الشيك المصرفي سند يدل على أن الذي وقع عليه قد وكل حامله لقبض دينه من البنك ومقاصة دينه منه، فليس ذلك من الأثمان في شيء، فلا يعتبر القبض عليه قبضاً على مبلغه، حتى يتقده البنك، ولا يتأدى بأدائه الزكاة حتى يتقده الفقير، ولا يجوز اشتراء الذهب والفضة به، لفقدان التقايض في المجلس، ويجوز لموقعه أن يعزل حامله عن الوكالة، قبل أن يبلغ به إلى البنك.

أوراق العملة:

وأما أوراق العملة، وهي التي تسمى (نوت)، فقد اختلفت فيه أنظار علماء عصرنا، فأكثر العلماء يعتبرونها سندات دين، كالبيون والكمبيالة، فإنها تصرح بوجود دفع مبلغه عند الطلب،

مما يدل على أنها ليست أثماناً في نفسها، بل هي سندات لأثمان قائمة في ذمة مصدرها. وما كان غير مكتوب عليه شيء - مثل ورقة ربية واحدة في دينارنا - فمعروف من القوانين الخاصة بتلك الأوراق أن الحكومة التي أصدرت هذه الأوراق تدفع قيمتها متى قدم إليها حامل الورقة، وطلب قيمتها، فكل هذه الأوراق بما ذكر هي سندات ديون.

ويقول العلامة السيد أحمد بك الحسيني كثره في كتابه «بهجة المشتاق»، في بيان حكم زكاة الأوراق:

«ولذلك لو بحثنا عن ماهية كلمة (بنك نوت) لوجدناها من الاصطلاح الفرنسي، وقد نص لاروس، وهو أكبر وأشهر قاموس للغة الفرنسية الآن، في تعريف أوراق البنك، حيث قال: ورقة البنك هي ورقة عملة قابلة لدفع قيمتها عيناً لدى الاطلاع لحاملها، وهي يتعامل بها كما يتعامل بالعملة المعدنية، نفسها، غير أنه ينبغي أن تكون مضمونة ليقب الناس بالتعامل بها اهـ. فقولهم: (قابلة لدفع قيمتها عيناً لدى الاطلاع لحاملها) لم يجعل شكاً في أنها سندات ديون، ولا عبرة بما توهمه عبارته من التعامل بها، (كما يتعامل بالعملة المعدنية، لأن معنى تلك العبارة أن الناس يأخذونها بدل العملة، ولكن مع ملاحظة أن قيمتها تدفع لحاملها، وأنها مضمونة بدفع قيمتها، وهذا صريح في أن تلك الأوراق هي سندات ديون».

ثم قال الحسيني كثره: «بقي أن المعاملة بهذه الأوراق إنما تتخرج على قاعدة الحوالة، لمن يجيز المعاملة بالمعاطاة، وذلك هو مذهب السادة الحنفية، والسادة المالكية، والسادة الحنابلة، فإنهم يجيزون المعاملة بالمعاطاة، من غير اشتراط صيغة، وهناك قول وجه في مذهب السادة الشافعية يجيز المعاملة بالمعاطاة وعبارته هذه أخذتها من بلوغ الأماني، شرح الفتح الرباني (٨: ٢٤٨).

ومن هذه الناحية قد أفتى معظم علماء الهند وباكستان بأن أوراق العملة هذه ليست أثماناً، وإنما هي سندات ديون، فلا يجوز اشتراء الذهب أو الفضة بها، ولا يتأدى بها الزكاة، كما في إمداد الفتاوى (٢: ٥) بل وقد أفتى بعضهم أن زكاتها لا يجب أدائها حتى تنقذ. لأنها في حكم الدين القوي، والدين القوي، وإن كانت الزكاة تجب عليه عند الحنفية، غير أنه لا يجب أدائها حتى يقبض منه أربعون درهماً، كما هو المعروف.

ولكن من العلماء من جعل أوراق العملة في حكم الأثمان العرفية: وحكم بوجوب الزكاة عليها، وأداء الزكاة بها، وجواز مبادلتها بالذهب والفضة، وقد أشيع الكلام على هذه المسألة العلامة أحمد الساعاتي، صاحب الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد الشيباني، وشرحه بلوغ الأماني، فقال في كتاب الزكاة، آخر باب زكاة الذهب والفضة، من كتابه المذكور:

«وأما قولهم أعني الشافعية، بعدم وجوب الزكاة في الورق المذكور، إلا إذا قبضت قيمته ذهباً أو فضة، ومضى على هذه القيمة حول كامل، بحجة عدم الإيجاب والقبول بين الأخذ والمعطي، ففي هذا منافاة لما تقتضيه حكمة التشريع، وضياح لحق الفقير، لأننا نجد البنوك مكدسة بالأوراق المالية وديعة للموسرين من الناس، وبعضهم يحفظها في خزانة بيته السنين الطوال، ولا يصرف منها إلا لحاجته الوفية، فلو قلنا بعدم الزكاة لليلة التي ذكروها لما وجبت الزكاة على أحد، وهذا غير معقول».

«فالذي أراه حقاً، وأدين الله عليه: أن حكم الورق المالي كحكم النقدين في الزكاة سواء بسواء، لأنه يتعامل به كالنقدين تماماً، ولأن مالكة يمكنه صرفه وقضاء مصالحه به في أي وقت شاء، فمن ملك النصاب من الورق المالي، ومكث عنده حولاً كاملاً وجبت عليه زكاته باعتبار زكاة الفضة، لأن الذهب غير ميسور الآن، ولا يمكنه صرف ورقة بقيمتها ذهباً، هذا ما ظهر لي، والله أعلم بحقيقة الحال» راجع الفتح الرباني (٨: ٢٥١).

وبهذا الرأي كان يرى مولانا الشيخ فتح محمد اللكنوي رحمته، صاحب (عطر الهداية) (وخلاصة التفاسير) الذي كان يلقب (بحر العلوم)، وكان من تلامذة مولانا الشيخ عبد الحي اللكنوي رحمته، صاحب المؤلفات المعروفة في العلوم الإسلامية، وقد شرح ابنه المفتي سعيد أحمد اللكنوي رأيه بكلام دقيق في آخر كتابه عطر الهداية (ص: ٢١٨ إلى ٢٢٧) طبع ديوبند الهند، وذكر أن مولانا الشيخ عبد الحي اللكنوي رحمته كان يوافق أيضاً في هذه المسألة.

وخلاصة قوله أن أوراق العملة لها جهتان: الأولى: أنها يتعامل بها في البيع، والإجازات، وسائر العقود المالية كالسكك والأثمان سواء بسواء، بل وقد جبرت الحكومات سائر الناس يقبولها في اقتضاء الديون والحقوق، فلا يسع لبائع في القانون اليوم أن يمتنع عن قبولها بدلاً لبيعه، ويطالب المشتري بأداء الثمن ذهباً، أو فضة، أو في صورة الفلوس المسكوكة. ومن هذه الجهة، فإن هذه الأوراق صارت أثماناً عرفية مبتذلة.

والجهة الثانية: أنها وثيقة من قبل الحكومة، والتزمت الحكومة بأداء بدلها عند هلاكها، فمن هذه الجهة إنها تخالف الأثمان العرفية المسكوكة، فإن الحكومة لا تؤدى بدلها عند هلاكها. ومن هذه الجهة ينبغي أن تعتبر كسندات لديون أو كوثائق مالية أخرى.

ولكننا إذا تعمقنا النظر في هذه الجهة الثانية رأينا أنها لا تبطل ثمنية هذه الأوراق. فإن الأصل أن الحكومة كانت تريد أن تصدر هذه الأوراق كأثمان عرفية، ولهذا جبرت سائر الناس على قبولها عند اقتضاء حقهم، ولكن الأثمان العرفية المسكوكة سابقاً، كانت في أنفسها أموالاً لها قيمة يعتد بها، ولم يكن تقومها موقوفاً على إعلان الحكومة، ولا يجعلها أثماناً عرفية، فإن

الفلوس والروبيات كانت تصنع تارة من الفضة، ومرة من الصفر، وأخرى من الحديد، مما هي أموال في أنفسها، ولو أبطلت الحكومة ثمنيتها بقي تقومها من حيث موادها.

وأما هذه الأوراق فليست أموالاً في أنفسها، وإنما جاء فيها المقوم من قبل الحكومة، ولو أبطلت الحكومة ثمنيتها بطلت تقومها، فلم تكن هذه الأوراق في ثقة الناس بها. يمكن الفلوس والروبيات المسكوكة، ولهذا التزمت الحكومة بأداء بدلها عند هلاكها أو ضياعها، لا لأنها لم تكن أماناً عرفية في نظر الحكومة، بل تحوز هذه الأمان ثقة العامة، ويتعامل بها الناس دون خطر.

فليست جهة كونها وثيقة مما يبطل ثمنيتها، فإنها تنبئ عن وعد الحكومة بأداء بدلها، وليس لهذا الوعد أي أثر في تعامل الناس فيما بينهم، ولو كانت الحكومة لا تريد أن نجعلها أماناً عرفية، لما جبرت الناس على قبولها عند اقتضاء حقهم، بل إن هذه الجهة قد منحت هذه الأوراق من الثقة ما هو فوق الأمان الأخرى، فإنها تهلك وتضيع بلا بدل، وهذه يمكن إبدالها من الحكومة.

وأضيف إلى قول الشيخ اللكنوي هذا أن معظم الحكومات اليوم قد جعلت الفلوس المسكوكة عملة قانونية محدودة، في حين أن جعلت هذه الأوراق عملة قانونية غير محدودة، ونتيجة ذلك: أن المشتري يستطيع أن يجبر البائع بقبول هذه الأوراق، مهما كثرت القيمة أو قلت، بخلاف الفلوس المسكوكة، فإنه يستطيع جبر البائع بقبولها إن كانت القيمة قليلة محدودة، وأما إذا كانت القيمة كثيرة فلا يستطيع أن يجبره بقبولها في صورة الفلوس المسكوكة، بل يحوز للبائع أن يطالبه بالأوراق.

وبالجملة، فهذا يدل على أن أوراق العملة هذه قد فاقت على العملة المسكوكة بكثير، في شيوخ التعامل بها، وفي اعتماد الناس عليها، وثقتهم بها، حتى أخذت مكان العملة المسكوكة في سائر بلاد العالم، ولا يخطر ببال أحد عند التعامل بها، أنه يتعامل بدين، وإنما يعتبرها الناس ثمناً فوق ما يعتبرون العملة المسكوكة. ومن هذه الجهة جعلها الشيخ فنج محمد اللكنوي في حكم الثمن العرفي المبتذل، وأفتى بأداء الزكاة بها، وبحراز اشتراء الذهب أو الفضة بها، وبقوله أفتى ابنه الفاضل المفتي سعيد أحمد اللكنوي أيضاً، كما هو مبسوط في آخر عطر الهداية.

قال العيد الأنصيف عفا الله عنه: لا شك أن الأوراق التي تسمى (نوت) كانت بداية أمرها سندات دين، وكان التعامل بها حوالة بلا ريب، فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية المطبوعة (سنة ١٩٥٠ م ٣: ٤٤) تحت عنوان (بنك نوت) من مقالة: Banking and Credit: إن النبت نوت ظهر في العالم قبل الشيكات المصرفية، ويمكن اعتباره كسند عند الدائن كدين له على

البنك، وإن حقوق هذا الورق تنتقل إلى رجل آخر بتسليمه إليه، فيصير حامله دائماً للبنك بطريقة تلقائية، ولهذا صار أداء الحقوق المالية بهذه الأوراق كإدائها بالنقد. وإن أداء المبالغ الكثيرة بالنقد المسكوكة عسير جداً، فإنها تحتاج إلى عدد ونقد، وربما يحتاج نقلها وتحويلها إلى مصارف معتدة بها. فاستعمال هذه الأوراق قد قلل من مشقة العد، وأذهب المشاق الأخرى رأساً.

فهذه هي بداية (بنك فوت)، وكانت في مبدأ الأمر يصدرها التجار مكتوبة بخطهم، وكانت الثقة بها موقوفة على الثقة بمن يصدرها، ثم لما كثرت التعامل بها منعت الحكومات أن يصدرها الأشخاص، واقتصرت إصدارها على البنوك، ثم لما ازداد شيوعها جعلتها الحكومات تمناً قانونياً (Legal Tender) وجبرت كل دائن أن يقبلها في أداء دينه، كما يجبر بقبول النقد، وحينئذ منعت البنوك الشخصية أيضاً من إصدارها، ولم يجر لبنك من البنوك أن تصدرها، إلا البنك الرئيسي الحكومي. وحينئذ صارت هذه الأوراق في حكم النقد سواء بسواء، هذا ما تحصل لي من مطالعة مقالات Money, Currency, Credit في دائرة المعارف البريطانية.

وبالجملة، صارت هذه الأوراق اليوم كالنقد، ويطلق عليها اسم النقد والعملية في العربية والإنكليزية والأردية، في حين أن هذه الأسماء لا تطلق على الشبكات المصرفية، مع شيوع التعامل بها أيضاً، ولا يوجد اليوم أحد يطمع فيما وراءها من ذهب أو فضة، لا لأنه لا يحتاج إليهما بعد شيوع التعامل بها فحسب، بل لأن معظم الممالك اليوم تصدرها كالأثمان العرفية، ولا يكون وراءها شيء من الذهب أو الفضة. فالذي أرى أن القول بشمينيتها أصبح قوياً، منذ أن جعلتها الحكومات أثماناً قانونية، وجبرت الناس بقبولها عند اقتضاء ديونهم، ومنعت البنوك الشخصية من إصدارها، وجرت بها التعامل العام فيما بين الناس، دون فرق بينها وبين العملة المسكوكة، ومنذ ذلك الزمان يأتي فيها ما وجهها به الشيخ اللكنوي بثقة من أن وعد الحكومات بأداء بدلها لا يعطل ثمنيتها، لأنها إنما فعلت ذلك لحصول الثقة العامة بها، وتشجيع الناس بالتعامل بها، فينبغي للعلماء اليوم أن يعيدوا النظر في فتاويهم السابقة، ويتفكروا في ما أفنى به أمثال الشيخ الساعاني، والشيخ اللكنوي ونجده رحمهم الله تعالى نظراً إلى تغير الأحوال، واشتداد الحاجة، ولأن التعامل بها قد شاع في سائر البلدان، بحيث لا توجد فيها العملة المسكوكة إلا نزرأ قليلاً، فالحكم بعدم أداء الزكاة بأوراق العملة وبحرمة شراء الذهب والفضة بها، فيه حرج عظيم، والمعهود من الشريعة السمحة في مثله السعة والسهولة، والعمل بالعرف العام المتفاهم بين الناس، دون التدقيق في أبحاث قد أصبحت اليوم فلسفة نظرية ليس لها في الحياة العملية أثر ولا خير. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٨) - باب: تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه

لرعي الكلاء، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٩٨٠ - (٣٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

(٨) - باب: تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه

لرعي الكلاء، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٤ - (١٥٦٥) - قوله: (عن جابر بن عبد الله) هذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي من طريق عطاء في البيوع، باب بيع الماء، وفي باب بيع ضراب الجمل، وابن ماجه في الرهون، باب النهي عن بيع الماء، وأخرجه أحمد في مسند جابر (٣: ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٥٦).

قوله: (عن بيع فضل الماء) وفي رواية للنسائي عن طريق عطاء عن جابر: (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء) ولم يذكر لفظ (فضل).

وهذا الحديث يدل بظاهره على أن بيع الماء ممنوع مطلقاً، وإليه يظهر جنوح ابن حزم في المحلى، والشوكاني في نيل الأوطار (٥: ٢٥٩)، ولكن لا يوجد من السلف من يحمل المنع على ظاهره، فإن الماء المحرز في الجرار والأواني مملوك بالإجماع، كما نقله هو بنفسه، فيجوز بيعه، فالمراد من الماء في الحديث ماء الأنهار والبحار التي لا ملك فيها لأحد، ويدل عليه ما أخرجه أحمد في مسنده (٣: ٤١٧) عن إياس بن عبد من أصحاب النبي ﷺ، قال: (لا تبيعوا فضل الماء، فإن النبي ﷺ نهى عن بيع الماء، قال: والناس يبيعون ماء الفرات، فنهاهم) فإنه يدل بظاهره أن النهي وارد في ماء الأنهار.

وأما كون الماء المحرز مملوكاً فيدل عليه حديث الباب، حيث خص النهي بفضله الماء، مما يدل على أن بيع أصله مباح، وإنما الممنوع بيع فضله. وقد عقد الإمام البخاري رحمه الله باباً لإثبات الملك على الماء المحرز في كتاب الشرب، وترجمه «باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه» واستدل عليه بأحاديث عديدة، منها ما رواه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «والذي نفسي بيده لأذودن رجلاً عن حوضي، كما تذاذ الغريبة من الإبل عن الحوض» فإنه يدل على أن صاحب الحوض أحق بمائه.

ومنها: ما رواه عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: «يرحم الله أم إسماعيل: لو تركت زمزم، أو قال: لو لم تغرف من الماء لكان عيناً معيناً، وأقبل جرهم، فقالوا: أتأذنين أن ننزل عندك؟ قالت: نعم، ولا حق لكم في الماء» وذكر المعيني في العمدة (٦: ٢٦) عن الخطابي أن الحديث يدل على أن من أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه، ولا يشاركه غيره فيه إلا برضاه،

٣٩٨١ - (٣٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ يُتَحَرَّثُ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

٣٩٨٢ - (٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، بِإِسْنَادٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه، وإنما شرطت هاجر عليهم إن لا يتملكوه.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن ملك الماء المحرز بدل عليه أيضاً قوله ﷺ: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له) فإن الأرض الميتة مباحة لكل أحد، وتملك بالإحياء، وكذلك التصيد كلها مباحة في الأصل، وتملك بالصيد، فيقاس عليها الماء، فإنه مباح في أصله، وتملك بالإحراز، وصارت هذه الاستنباطات اليوم مؤكدة بإجماع الأمة، فلا يجوز العدول عنه.

٣٥ - (١٠٠) - قوله: (عن بيع ضراب الجمل) قال ابن الأثير في جامع الأصول (١): (٤٩٠): (يقال: ضرب الفحل الأثني: إذا ركبها للوقاع، وعلا عليها) فالمراد من بيع ضراب الجمل: إجارة الفحل للضراب، وقد وقع النهي عن أخذ الأجرة عليه في غير ما حديث، وبه أخذ الحنفية والجمهور، وروى عن مالك وبعض العلماء إجازته، وحمل الحديث على التنزيه.

قوله: (وعن بيع الماء والأرض لتحرث) معناه نهى عن إجارة الأرض للزرع، وقد سبقَت المسألة مبسوطة في باب كراء الأرض، وذكرنا هناك أن الجمهور يجوزون إيجارها بالدرهم، وبشطر ما يخرج منها، ويحملون أحاديث النهي عن تنزيه، ليعتادوا إيجارها وإرفاق بعضهم بعضاً، أو على إيجارها بأن يكون للمالك قدر معلوم من الخارج.

٣٦ - (١٥٦٦) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في الشرب، باب من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي، وفي الحيل، باب ما يكره من الاحتياض، ومالك في الأقضية، باب القضاء في المياه، والترمذي (رقم: ١٢٧٢)، باب بيع فضل الماء، وأبو داود (رقم: ٣٤٧٣) في الإجارة، باب في منع الماء، وابن ماجه في الرهون، باب النهي عن بيع فضل الماء، وأحمد في مستند أبي هريرة (٢: ٤٢٠).

قوله: (لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء) معناه: من كان له بشر، وحوله كلاً، فلا يجوز له أن يمنع ماشية غيره من مائه، فإنه يستلزم منعها من الكلاء، لأنه إذا منعهم عن فضل ماء من الأرض، ولا ماء بها سواه، لم يمكن لهم الرعي بها خوفاً من العطش، فبصير الكلاء ممنوعاً بمنع الماء.

واختلف العلماء في أن هذا النهي للتحريم أو التنزيه؟ فرجح الطيبي حمله على كراهة

٣٩٨٣ - (٣٧) وحدثني أبو الظاهر وحرمة (واللفظ بحرمة) أخبرنا ابن وهب:

التزيه، وحكى صاحب التوضيح حرمة عن مالك والأوزاعي والشافعي مطلقاً، والأصح عند الشافعية أنه يجب بذله للماشية، لا للزرع، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني ولا يفرق مالك بين المواشي والزرع، بل يوجب البذل في الجميع، كما في أموال أبي عبيد (ص: ٣٠٢) ووجه الفرق بين المواشي والزرع أن الماشية ذات روح يخشى عليها الموت بالعطش، بخلاف الزرع، كما في عمدة القاري (٦: ٨).

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن ما نقله العيني من وجه الفرق مؤيد بما أخرجه أحمد في مسنده (٢: ٤٢٠) من طريق أبي سعيد مولى غفار عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: (لا تتبعوا فضل الماء، ولا تمنعوا الكلال، فيهل المال، ويجوع العيال).

ثم إن قوله ﷺ: (ليمنع به الكلال) اللام فيه للمعاقبة، إذ يشترط للنهي أن يكون في نية مانع الماء منع الكلال، بل يحرم منع فضل الماء مطلقاً. ويتحصل منه أن الماء على أقسام ثلاثة: الأول: ماء الأنهار والبحار التي لا ملك عليها لأحد، فهو مباح عام لا يجوز لأحد أن يمنع غيره منه.

والثاني: الماء المحرز بالجرار والأواني والأنابيب في عصرنا، وهو مملوك لمحرزه بالإجماع، ولا يجب بذله إلا لمضطر.

والثالث: ماء الآبار والحياض والعيون والفتن المملوكة في الأراضي المملوكة أو العوات، وفيه خلاف، فقال بعض الشافعية إنه مملوك كالماء المحرز في الأواني، وهو قول يحيى، والمؤيد بالله، وقال الحنفية وأكثر الشافعية: إنه حق، لا ملك، كما في نيل الأوطار (٥: ٢٥٩).

ومعنى كونه حقاً أنه أحق به من غيره، ولكن يجب بذل ما فضل عن حاجته لشرب غيره، وتفصيله ما ذكره الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج (ص: ٩٠): حيث قال: (وكل من كانت له عين، أو بشر، أو قناة فليس له أن يمنع ابن السبيل من أن يشرب منها، ويسقي دابته وبعيره وغنمه منها. وليس له أن يبيع من ذلك شيئاً للشقة. والشقة عندنا: الشرب لبني آدم، والبهاثم، والنعم، والدواب، وله أن يمنع السقي للأرض والزرع والنخل والشجر، وليس لأحد أن يسقي شيئاً من ذلك إلا بإذنه، فإن أذن له فلا بأس بذلك، وإن باعه ذلك لم يجز البيع، ولم يحل لبائع والمشتري، لأنه مجهول غرر لا يعرف...).

(ولا بأس ببيع الماء إذا كان في الأوعية، هذا ماء قد أحرز، فإذا أحرز في وعائه فلا بأس ببيعه، وإن هباً له مصنعة فاستقى فيها بأوعيته حتى جمع فيها ماء كثيراً، ثم باع من ذلك فلا بأس، إذا وقع في الأوعية فقد أحرز، وقد طاب بيعه، فإذا كان إنما يجتمع من السيول فلا خير في بيعه، ولو باعه لم يجز البيع).

أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ».

٣٩٨٤ - (٣٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْقَلِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ سَعْدٍ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بَرَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

ثم إن الإمام أبا يوسف رحمه الله قد ذكر حرمة بيع ماء البئر لأجل سقي المزارع، ولم يعلل بأنه يجب على صاحب البئر بذله، أو إنه غير مالك له، بل علله بأن القدر المبيع من الماء مجهول. وقياس هذا التعليل أن يجوز ذلك اليوم، لأن اليوم وجدت العدادات التي يمكن بها ضبط مقدار الماء، وعلى هذا ينبغي أن يجوز بيعه إذا أمكن ضبط مقداره بالعداد، والله أعلم.

وأما حياض الماء التي تسمى (تنكات) في عصرنا، ويأتي إليها الماء بالأنابيب فإظهار أنها من القسم الثاني، وتدخل في ما ذكره الإمام أبو يوسف بقوله: «وإن هيا له مصنعة فاستقى فيها بأوعيته حتى جمع فيها ماء كثيراً، ثم باع من ذلك، فلا بأس».

وأما الأنهار الصغيرة التي تكريها الحكومات لسقي المزارع، فإنها مملوكة للحكومات وقياس ما ذكرنا أن يكون ماؤها في حكم ماء البئر المملوكة، فلا يجوز للحكومة أن تمنع أحداً من الشرب أو من سقي دوابه منها، ولكنها تستطيع أن تمنع ناساً من سقي مزارعهم منها، وحينئذ ينبغي أن يجوز بيع مائها لسقي المزارع بشرط الأمن من جهالة المقدار، كما أسلفنا، فإن أمكن ضبط مقدار الماء بالعداد ونحوه، ينبغي أن يجوز بيعه، والله سبحانه أعلم.

ثم إن الماء المحرز بالأواني، وإن كان مملوكاً لصاحبها، ولا يجب بذله إلا لمضطر، ولكن ينبغي أن يكون منع اليسير منه حراماً في الديانة ممن يريد شربه، فإنه من الماعون، الذي نطق القرآن بكراهة منعه، ويدل عليه ما أخرجه أبو داود والدارمي في سننه (٢: ١٨٢)، رقم: (٢٦١٦) واللفظ له، عن بهيسة عن أبيها: «أنه أتى النبي ﷺ فاستأذنه، فدخل بيته وبين قميصه، فقال: ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ فقال: الملح والماء» والله سبحانه وتعالى أعلم. وراجع لتفصيل أطراف المسألة كتاب الخراج لأبي يوسف (ص: ٩٤ إلى ٩٨)، وكتاب الأموال لأبي عبيد (ص: ٣١٢)، وإعلاء السنن (١٤: ١٢٠) باب بيع الماء والكلأ.

٣٨ - (٥٠٠). - قوله: (لا يباع فضل الماء) هذا صريح في حرمة بيع الفضل ممن يريد شربه أو سقي دابته منه، ففيه حجة على من قال: لا يحرم بيع الفضل، وإنما يحرم منعه، فيجب عليه البذل، ولو بالقيمة، وقد رد عليه الحافظان: العيني والعسقلاني في شرحيهما على البخاري.

قوله: (ليباع به الكلأ) هذا يدل على أن حكم حرمة البيع إنما هو في فضل ماء أريد شربه،

(٩) - باب: تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن،

ومهر البغي. والنهي عن بيع السنور

٣٩٨٥ - (٣٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ،

لأنه هو الذي يستلزم بيع الكلال، وأما الماء الذي قصد به سقي المزارع فلا يستلزم ذلك، فظهر أن حكم المنع في الحديث إنما هو في الأول، دون الثاني، والله أعلم.

(٩) - باب: تحريم ثمن الكلب،

وحلوان الكاهن، والنهي عن بيع السنور

٣٩. (١٥٦٧) - قوله: (عن أبي مسعود الأنصاري) أخرجه البخاري في البيوع، باب ثمن

الكلب، وفي الإجارة، باب كسب البغي والإماء وفي الطلاق، باب مهر البغي والنكاح الفاسد، وفي الطب، باب الكهانة، وأبو داود في البيوع. باب في أثمان الكلاب (رقم: ٣٤٨١)، والنسائي في البيوع، باب بيع الكلب، وفي الصيد، باب النهي عن ثمن الكلب، والترمذي في النكاح، باب ما جاء في مهر البغي، وفي البيوع، باب ما جاء في ثمن الكلب، وابن ماجه في التجارات، باب النهي عن ثمن الكلب إنخ، ومالك في البيوع، باب ما جاء في ثمن الكلب، والمدايمي في البيوع، باب النهي عن ثمن الكلب (رقم: ٢٥٧١)، وأحمد في مسنده (٤: ١١٨).

قوله: (نهي عن ثمن الكلب) استدل به جماعة من الفقهاء على حرمة بيع الكلب وبطلانه، سواء كان معلماً أو غيره، جاز اقتناؤه أو لا، وهو قول الشافعي وأحمد، وأحد الروابيتين عن مالك، وبه قال الحسن، ومحمد بن سيرين، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والحكم، وحماة بن أبي سليمان وربيع، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، وأهل الظاهر، كما في عمدة القاري (٥: ١٠٩).

وأما المالكية فقد فرفروا بين الكلب المأذون في اتخاذه، وبين ما لا يجوز اتخاذه، فاتفقوا على أن ما لا يجوز إتخاذه لا يجوز بيعه للارتفاع به وإمساكه، فأما من أراده للأكل فاختلقوا فيه، فمن أجاز أكله أجاز بيعه ومن لم يجزه على رواية ابن حبيب لم يجز بيعه. واختلقوا أيضاً في المأذون في إتخاذه، فقيل: هو حرام، وقيل: مكروه. كذا في بداية المجتهد (٢: ١٢٦)، وشرح الأبي (٤: ٢٤٩).

وقد رجح ابن العربي في عارضة الأحوذ (٥: ٢٧٩) جواز بيع الكلاب، لقوة دليله. وقال الحنفية: الكلاب التي يتفنع بها يجوز بيعها، ويباح أثمانها، وبه قال عطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، وأبو يوسف، ومحمد، وابن كنانة، وسحنون من المالكية، ومالك في

رواية. وروي عن أبي حنيفة أن الكلب العقور لا يجوز بيعه ولا يباح ثمنه. هذا ملخص ما في عمدة القاري (٥ : ٦١٠)، والمغني لابن قدامة (٤ : ٢٥١ و ٢٥٢).

وذكر بعض المتأخرين من الحنابلة أن الصحيح عندهم جواز بيع كلب الصيد، فقال الحارثي في شرحه، في كتاب الوقف: «والصحيح اختصاص النهي عن البيع بما عدى كلب الصيد، بدليل رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، والسنور، إلا كلب الصيد، والإستاد جيد» وقال الزركشي: ومال بعض أصحابنا المتأخرين إلى جواز بيعه، كذا في الإنصاف للمرداوي (٤ : ٢٨٠).

استدل المانعون بحديث الباب، وبأنه عام في تحريم ثمن كل كلب.

وأما الحنفية ومن وافقهم فاحتجوا على مذهبيهم بدلائل آتية:

١ - قال النسائي في كتاب الصيد من سننه (٢ : ١٩٥): «أخبرني إبراهيم بن الحسن قال أخبرنا الحجاج بن محمد، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور، إلا كلب صيد» وأخرجه الطحاوي أيضاً في شرح الآثار، ثم اعترض عليه النسائي وقال: (حديث حجاج عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح) ولكن لم يبين وجه عدم صحته.

والواقع أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات، كما اعترف به الحافظ في الفتح (٤ : ٣٥٣) وفي التلخيص (٣ : ٤)، وقال الزبيدي في عقود الجواهر (٢ : ٤): (هذا سند جيد). ويظهر من كلام الدارقطني أن الوجه في الاعتراض عليه هو كونه مرفوعاً، فإن الدارقطني أخرجه في سننه (٣ : ٧٣، بيوع : ٢٧٧) أولاً كما أخرجه النسائي مرفوعاً، ثم أخرجه (رقم : ٢٧٨) من طريق سويد بن عمرو، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر أنه قال: نهى عن ثمن السنور والكلب، إلا كلب صيد» ثم قال الدارقطني: ألم يذكر حماد (عن النبي ﷺ)، هذا أصح من الذي قبله فإنه رجح في هذه الرواية ترك ذكر (عن النبي ﷺ).

ولكن هذا الاعتراض ليس بشيء، أما أولاً؛ فلأن قول جابر رضي الله عنه (نهى عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد) ليس معناه إلا أن النبي ﷺ نهى عنه، ومثل هذا يكون مرفوعاً عند المحدثين، كقول أنس (أمر بلال أن يشفع الأذان) وذكر الزبيدي في عقود الجواهر المنيفة (٢ : ٣) عن ابن الصلاح أنه مرفوع.

وأما ثانياً؛ فلأن الثقتين إذا اختلفا في رفع الحديث ووقفه، فالحكم للذي رفعه عند أكثر المحدثين، لأنه أتى بزيادة، وإن الراوي تارة يسند، وتارة يفتي.

ثم إن الحجاج بن محمد لم ينفرد برفعه، بل تابعه عليه الهيثم بن جميل، وعبيد الله بن

موسى عن حماد، كلاهما عند الدارقطني نفسه، وعند البيهقي في سننه (٦: ٦ و ٧) ولم يتفرد به حماد أيضاً، بل تابعه عليه الحسن بن أبي جعفر عنده، فرواه عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ: (أنه نهى عن ثمن الكلب والهر، إلا الكلب المعلم) وبهذا السند أخرجه أيضاً أحمد في مسنده (٣: ٣١٧). والحسن بن أبي جعفر، وإن كان ضعيفاً عند جماعة، غير أنه لا يسقط عن درجة الاستشهاد والاعتبار، فقد قال فيه مسلم بن إبراهيم، وابن مهدي، وابن عدي أقوالاً حسنة، وقال ابن عدي: «أحاديثه صالحة، وهو يروي الغرائب، وخاصة عن محمد بن جحادة، له عنه نسخة يروها الجارودي عن أبيه عنه، وله عن محمد بن جحادة غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة صالحة، هو عندي ممن لا يعتمد الكذب، وهو صدوق» كما في تهذيب التهذيب (٢: ٢٦٠).

وحديثه هذا ليس من حديث الجارودي، ولا من محمد بن جحادة، وإنما هو من حديث عباد بن العوام، عنه، عن أبي الزبير، عند كل من أحمد، والدارقطني، والبيهقي.

فالصحيح أن حديث جابر ﷺ هذا حديث مرفوع صحيح، ولا غبار عليه من حيث الإسناد. ويمكن أن يكون النسائي أعله لذكر (السنور) فيه، فإن أكثر الرواة لا يذكرونه في هذا الحديث، على ما حققه شيخنا العثماني في إعلال السنن (١٤: ٣٢٢).

٢ - أخرج الترمذي في باب بعد باب كراهية ثمن الكلب والسنور من جامعه (١: ١٥٤) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة قال: «نهى عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد» وأعله الترمذي بأبي المهزم، ولا شك أنه ضعيف، ولكن تابعه على ذلك الوليد بن عبد الله والمثنى بن الصباح عند الدارقطني والبيهقي، والوليد بن عبد الله أخرج له ابن خزيمة في صحيحه: وذكره ابن حبان في الثقات، كما في لسان الميزان، وقال المارديني في الجوهر النقي (٦: ٦): «ضعفه الدارقطني، وكان البيهقي تبعه، ولم يضعفه المتقدمون فيما علمت، بل حكى ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه ثقة».

وهناك متابع آخر لرواية أبي المهزم، وهو ما أخرجه البيهقي (٦: ٦) من طريق حماد بن سلمة، عن قيس، عن عطاء، عن أبي هريرة: «نهى عن مهر البغي، وعسب الفحل، وعن ثمن السنور، وعن الكلب إلا كلب صيد» قال البيهقي: ورواية حماد عن قيس فيها نظر، وأجاب عنه المارديني بأنهما من رجال مسلم. وبالحيلة فهذا الحديث طرق يقوي بعضها بعضاً.

٣ - روى الإمام أبو حنيفة، عن الهيثم، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد» راجع له جامع مسانيد الإمام (٢: ١٠) قال الزيلعي في نصب الراية (٤: ٥٤): (وهذا سند جيد). والهيثم هذا هو ابن حبيب الصيرفي، وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم، وابن حبان ذكره الحافظ في التهذيب (١١: ٩١ و ٩٢) فلم يذكر فيه إلا التوثيق.

وذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٤ : ٥٤) أن ابن عدي أخرج هذا الحديث في الكامل، ثم أعله بأبي علي الكندي، وهو المعروف باللجلاج، قال: وله أشياء يتفرد بها من طريق أبي حنيفة، وقال ابن القطان: «اللجلاج لم تثبت عدالته، وقد حدث بأحاديث كثيرة لأبي حنيفة كلها مناكير لا تعرف» وذكره الذهبي أيضاً في ميزان الاعتدال (١ : ١١٠) في ترجمة أحمد بن عبد الله الكندي، وقال: «قال عبد الحق: هذا الحديث باطل».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: أحمد بن عبد الله الكندي: قد ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (٤ : ٢١٦) ولم ينكلم فيه بشيء، غير أنه ذكر حديثاً تفرد به عن أبي حنيفة، ولو سلم ضعفه، فإن هذا الحديث الذي نحن فيه ليس مروياً عنه فحسب، بل أخرجه ابن خمرى في مسند أبي حنيفة من طريق غيره أيضاً، فإنه أخرجه من طريق عبد الله بن طاهر، عن إسماعيل بن توبة، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة رضي الله عنه، كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢ : ١١) وليس فيه الكندي المذكور، وقال الزبيدي بعد نقله في عقود الجواهر (٢ : ٣): (هذا سند لا بأس به)، وقال الإمام الكوثري بعد نقله في التكتل الطريفة (ص: ١١١): «واسماعيل بن توبة هذا هو أبو سهل القزويني، راوي النسيف الكبير عن الإمام محمد مع أبي سليمان الجوزجاني، ثم يرويه عنه غيرهما، كما في الجواهر المضيئة للقرشي (١ : ١٤٧).

وبالجملة، فأحاديث استثناء كلب الصيد، أو الكلب المعلم، أو الكلب الضاري، من عموم النهي مروية عن عدة من الصحابة، كلها بطرق عديدة. وإن هذه الطرق، ولو سلم ضعف بعضها بوحدها، فإنها مؤيدة بطرق أخرى، ومن المعلوم أن تعدد الطرق والشواهد مما يدل على صحة أصل الحديث، فإنكار جميعها لا سبيل إليه.

أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ : ١٨٨) عن عطاء، قال: (لا بأس بئمن الكلب السلوقي)^(١) وقال الطحاوي بعد إخراجهم: «فهذا عطاء، يقول هذا، وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن ثمن الكلب من السحت، فدل ذلك على المعنى الذي ذكرنا في حديث جابر» يعني أن النهي إنما كان في زمن لم يكن الانتفاع بالكلب مباحاً، فلما أبيح الانتفاع به أبيح بيعه.

٥ - أخرج الطحاوي والبيهقي في سننه عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو: «أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكبش» فإن الثغامة لا تحل إلا لما جاز بيعه.

(١) سلوق، كصبور، قرية باليمن، تنسب إليها الدروع والكلاب. كذا في حاشية السورني على انطحاوي، وقال الدميري في حياة الحيوان (٢ : ٢٢٥) وهو أي الكلب نوعان: أهلي، وسلوقي، نسبة إلى سلوق وهي مدينة باليمن تنسب إليها الكلاب السلوقية. وكلا النوعين في الطبع سواء.

واعترض عليه البيهقي بأن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب، وأجاب عنه شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤ : ٣٢٣) بأنهما معاصران، وعنونة المعاصر محمولة على السماع عند مسلم، وهو المذهب المنصور.

ثم أخرجه البيهقي أيضاً من طريق إسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو، وذكر المارديني في الجوهر النقي (٦ : ٨) أن إسماعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات.

٦ - أخرج البيهقي من طريقين مرسلين أن عثمان رضي الله عنه أغرم رجلاً ثمن كلبه : عشرين بغيراً. وقال المارديني تحته : «مذهب الشافعي أن المرسل إذا روي مرسلًا من وجه آخر صار حجة».

وأما ما ذكره البيهقي عن الشافعي رحمته الله أن عثمان رضي الله عنه أمر بقتل الكلاب، فلا يصلح معارضاً لهذا الإغرام، لأنه يحتمل أن يكون أمره بالقتل مخصصاً بالكلاب التي لا ينتفع بها، والإغرام في كلاب الصيد وغيرها، ويحتمل أيضاً أنه أمر بقتل الكلاب في وقت من الأوقات لمصلحة ظهرت له.

ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده (١ : ٧٢) أن عثمان رضي الله عنه أمر بذبح الكلاب والحمام، فكما أنه لا يدل على حرمة بيع الحمام فكذلك لا يدل على حرمة بيع الكلاب، وقد أخرج الخطابي في غريب الحديث (٢ : ١٤٢) عن عبد الله بن عيسى قال : «قلت ليويس : ما ذنب الحمام أن يذبح حين أمر عثمان بقتلهم؟ فقال : إن أصحابها كانوا يؤذون الناس بالرمي فلذلك أمر بذبحهم، وكانوا يتحارثون بالكلاب فأمر بقتلها حتى يخرجوا بها فنكون الكلاب خارجة من المدينة».

وقال الخطابي رحمته الله : ولالإمام أن يفعل مثل هذا الصنيع على النظر للرعية واختيار الأصلح لهم.

٧ - أخرج الطحاوي عن ابن شهاب الزهري أنه قال : «إذا قتل الكلب المعلم فإنه يقوم قيمته، فيغرمه الذي قتله» مع أن الزهري روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ أن ثمن الكلب سحت، فدل على أنه حمل أحاديث النبي على الكلاب التي لا ينتفع بها، أو رآها منسوخة.

ثم قال الإمام محمد في كتابه الحجة على أهل المدينة (٢ : ٧٥٤) : «فإن قالوا : نغرمه قيمته إذا قتله، ونجعله بمنزلة الحر، فلا نجيز بيع الحر، وإن قتله قاتل فعليه الدية؛ قبل نهم : إن هذا لا يشبه الحر، لأن الحر لا يملك، وهذا يملك. أرأيتم : لو أن رجلاً وهب كلباً صائداً ضارباً لرجل، أما كان بجوز؟ فإن كان جائزاً، فكيف يقاس هذا بالحر؟ والحر لا يجوز هبته، ولا يملك على وجه من الوجوه».

وَمَهْرُ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانُ الْكَاهِنِ.

٨ - إن جواز اقتناء كلب الصيد والماشية والزرع ثابت بأحاديث صحيحة لا مجال لإنكارها، وسيأتي في هذا الباب بعضها، فلا وجه لحرمة ثمنها بعد ما أصبح مالاً بالانتفاع. فهذه الأدلة بأجمعها تدل على جواز بيع الكلاب التي جاز الانتفاع بها. وأما حديث الباب، وسائر الأحاديث التي ورد فيها النهي عن ثمنها مطلقاً، فقد حملها الإمام محمد رحمته في الحجة (٢: ٧٥٨) على النسخ، وقال: «فكان تحريم بيعها عندنا حين أمر بقتلها وإخراجها، فلما نهى عن ذلك رسول الله ﷺ نسخ تحريم بيعها. ومما يدل لكم على هذا أن الحديث منسوخ، إنه جاء في الحديث أن من السحت ثمن الكلب، وأجر الحجام، ثم رخص في أجر الحجام، فكذا رخص عندنا في بيع الكلب النافع حين نهى عن قتلها».

فإن قيل: إن النسخ لا يثبت إلا بعد علم التاريخ، قلنا: إن الأحكام في حق الكلاب قد انتقلت من التشديد إلى التخفيف، كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل في هذا الباب، وقد ثبتت أحاديث الرخصة بما أسلفنا، فالظاهر كونها متأخرة، ولأن الصحابة والتابعين الذين رواوا أحاديث النهي قد عملوا بأحاديث الرخصة، وهذا من أقوى الأدلة على النسخ.

وقد أجاب بعض الحنفية عن حديث الباب بأن النهي عن ثمن الكلب ليس للتحريم، بل هو لإظهار النداء فيه، والدليل عليه أنه مقرون بالنهي عن كسب الحجام في بعض الروايات، وعن ثمن الهر في بعضها ولا يقول بحرمتها أحد من الأئمة الأربعة، والله سبحانه أعلم.

قوله: (وَمَهْرُ الْبَغِيِّ) بفتح الباء، وكسر الغين، وتشديد الياء، كالقوي، وهي الزانية، والبغي يسكون الغين: الزنا، وكذلك البغاء، والبغي بمعنى الزانية تجمع على البغايا، وأصله بغوي، كركوب وحلوب. ومهر البغي: هو ما تأخذه الزانية على زناها من الأجرة، وإطلاق المهر عليه مجاز. هذا ملخص ما في عمدة القاري (٥: ٦٠٨ و٦٠٩)، وما وقع في بعض الروايات من النهي عن كسب الإماء، فالمراد منه هذا، والله أعلم.

قوله: (وَحُلْوَانُ الْكَاهِنِ) الحلوان: أجرة الكاهن، وحلوت الكاهن حلواناً: إذا أعطيت أجرته، وقال ابن سيدة في المخصص (١٣: ٢٦): «قال أبو علي: الحلوان: أجرة الكاهن خاصة، وقد يستعمل فيما سواه، وأنشده:

ألا رجلاً أحلوه رحلي وناقتي يبلخ عني الشعر إذ مات قائله
وأنشده:

كأنني حلوت الشعر يوم مدحته صفا صخرة صماء، يمس بلالها
فأما أبو العباس، فقال: الحلوان للكاهن خاصة، ولا يستعمل في غيره».

٣٩٨٦ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

٣٩٨٧ - (٤٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ الْكُتُسِ مَهْرُ الْبَيْعِ»، وَتَمَنَّيَ الْكَلْبَ، وَكَسَبَ الْحِجَامَ».

وقال الحافظ في الفتح (٤: ٣٥٤): «أصله من الحلالة، شبه بالشيء المحلوف، من حيث أنه
يأخذه سهلاً، بلا كلفة ولا مشقة، يقال: حلوته: إذا أطعمته الحلوف. والحلوان أيضاً: الرشوة،
والحلوان أيضاً: أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه».

وأما الكاهن فكان يطلق عند العرب على كل من يدعي الإخبار عن الغيب، والفرق بين
الكاهن والعراف، على ما ذكره النووي والأبي، أن الكاهن: هو الذي يخبر عن المستقبل،
والعراف: هو الذي يخبر بالمستور الموجود، كالمسروق والضالة، وقد يطلق على العراف اسم
الكاهن أيضاً، كما في المخصص لأبن سيدة وقد ذكر الحافظ ابن حجر أقسام الكهانة في كتاب
الطب من فتح الباري (١١: ١٨٣).

وقد دل الحديث على حرمة حلوان الكاهن، وهو حكم قد أجمع عليه الفقهاء، وفي معناه
التنجيم والضرب بالحصي، وغير ذلك مما يتعانه العرافون من استطلاع الغيب، والله سبحانه
أعلم.

٤٠ - (١٥٦٨) - قوله: (عن رافع بن خديج) أخرجه أيضاً أبو داود في البيوع، (رقم:
٣٤٢١)، باب في كسب الحجام، والترمذي، (رقم: ١٢٧٥) في البيوع، باب ما جاء في ثمن
الكلب، والنسائي في الصيد، باب النهي عن ثمن الكلب، والدارمي، (رقم: ٢٦٢٤) في
البيوع، باب النهي عن كسب الحجام، وأحمد في مسند رافع (٣: ٤٦٤ و ٤٦٥).

قوله: (وكسب الحجام) استدل به بعض أهل الظاهر على حرمة كسب الحجام مطلقاً، وهو
قول بعض أصحاب الحديث، كما نقل عنهم الشوكاني في الإجارة من نيل الأوطار (٥: ٢٤١).

وأما الأئمة الأربعة وجمهور العلماء فقد اتفقوا على جوازه، وسيأتي بعد باب واحد
أحاديث تدل على جوازه مطلقاً.

وقد حكى النووي والشوكاني رواية عن أحمد وجماعة: الفرق بين الحر والعبد، فكلهما
للحر الاحتراف بالحجامة، وقالوا: يحرم عليه الإنفاق على نفسه منها، ويجوز له الإنفاق على

٣٩٨٨ - (٤١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ. حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ. وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ».

٣٩٨٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٣٩٩٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ. حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ. حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

الرفيق والدواب منها، وأباحوها للعبد مطلقاً. وعمدتهم في هذا ما أخرجه أبو داود وغيره عن محبصة أنه استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجام، فنهاه عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه، حتى أمره أن «اعلفه ناضحك ورقيقك».

ولكن قال الخطابي في معالم السنن (٥: ٧٣ و ٧٤): «حديث محبصة يدل على أن أجرة الحجام ليست بحرام، وأن حبسها من قبل دناءة مخرجها. وقوله: اعلفه ناضحك، أو رفيقك، يدل على صحة ما قلناه، وذلك أنه لا يجوز له أن يطعم رقيقه إلا من مال قد ثبت له منك، وإذا ثبت له ملكه فقد ثبت أنه مباح. وإنما وجهه: التنزيه عن الكسب الدنيء، والترغيب في تطهير الطعام، والإرشاد إلى ما هو أطيب وأحسن، وبعض الكسب أعلى وأفضل، وبعضه أدنى وأوكد. وقد ذهب أهل العلم إلى أن كسب الحجام إن كان حراً فهو محرم، واحتج بهذا الحديث... وهذا القائل يذهب في التفريق بينهما مذهباً ليس له معنى صحيح، وكل شيء حل من المال للعبيد حل للأحرار، والعبد لا ملك له، ويده يد سيده، وكسبه كسبه وإنما وجه الحديث ما ذكرته لك، وإن الخبيث معناه: الدنيء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْتَغُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧)، أي الدون.

وذكر الأبي في شرحه (٤: ٢٥١) توجيهاً آخر لهذا الحديث، وهو أن النهي عن كسب الحجام إنما هو عما كانوا يصنعونه في الجاهلية: يفسدون الحيوانات، ويسعون ما يجتمع منها من الدم لمن يأكله من الكفار، أو لمن يستعمله في شيء، ويؤيده ما أخرجه.

٤١ - (١٠٠) - قوله: (إبراهيم بن قارظ) هو إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، وقد سماه في رواية هشام الآتية: إبراهيم بن عبد الله، وهو ابن قارظ هذا، وهو من التابعين، رأى عمر وعلياً رضي الله عنهما، قدم مصر في زمن عمر بن عبد العزيز، وذكره ابن حبان في الثقات، راجع التهذيب (١: ١٣٤).

٣٩٩١ - (٤٢) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ؟ قَالَ: رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

(١٠) - باب: الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه.

وبيان تحريم اقتنائها، إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

٣٩٩٢ - (٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ دَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ.

٣٩٩٣ - (٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

٤٢ - (١٥٦٩) - قوله: (سألت جابرًا) أخرجه أيضاً أبو داود، (رقم: ٣٤٧٩) في البيوع، باب في ثمن السنور، والترمذي، (رقم: ١٢٧٩) في البيوع، باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور، والنسائي في البيوع، باب ما استثنى من بيع الكلب.

قوله: (والسنور) استدل به من قال بحرمة بيع السنور، وروى ذلك عن أبي هريرة وطاوس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وبه أخذ ابن حزم في المحلى (٩: ١٣) واتفق الأئمة الأربعة وجمهور من سواهم على جواز بيعه، وحملوا النهي في حديث الباب على التنزيه، وهو أصح ما قيل فيه.

واعترض بعض العلماء عن حديث الباب بطرق أخرى، فقيل: ذكر السنور في هذا الحديث ضعيف، ولكن رده النووي، والتعيني، وغيرهما لقوة سنده، وقيل: الحديث محمول على النهر المتوحش الذي لا يقدر على تسليمه، وقيل: إن النهي عن ذلك كان في ابتداء الإسلام حين كان السنور محكوماً بنجاسته، ثم لما حكم بظهارته حل ثمنه، وذكر البيهقي في سننه (٦: ١١) هذين القولين ثم قال: «وليس على واحد من هذين القولين دلالة بيّنة»، والصحيح ما ذكرنا من أن النهي محمول على التنزيه، ليعتاد الناس هبه وإعارته.

(١٠) - باب: الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه إلخ

٤٣ - (١٥٧٠) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه أيضاً البخاري في بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم إلخ، ومالك في الاستئذان، باب ما جاء في أمر الكلاب، والترمذي، (رقم: ١٤٨٨) في الصيد، باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره، والنسائي في الصيد، باب الأمر بقتل الكلاب، وابن ماجه في الصيد، باب قتل الكلاب وأحمد، في مسنده (٢: ٢٢) و٢٣ و١٠١ و١١٣ و١٣٣ و١٤٤ و١٤٦) والدارمي (رقم: ٢٠١٣) في الصيد، باب في قتل الكلاب.

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تَقْتُلَ.

٣٩٩٤ - (٤٥) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ، حَدَّثَنَا يَشْرُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ). حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ) عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرٍ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. فَتَنَبَّهْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَصْرَافُهَا فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ. حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كَلْبَ الْمُرَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا.

قوله: (أمر بقتل الكلاب) احتج به مالك بخلافه في جواز قتل الكلاب، إلا ما استثنى منها، ولم ير حكم القتل منسوخاً، وقام الإجماع على قتل الكلب العقور منها، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فجوزوه مالك، ومنعه الجمهور، لما سيأتي من أن النبي ﷺ نسخ الحكم بقتلها، ولما روي عن عبد الله ابن مغفل مرفوعاً: «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها» روى أصحاب السنن الأربعة. وزوي عن الحسن وإبراهيم أنهما يكرهان صيد الكلب الأسود البهيم، وإليه ذهب أحمد، وبعض الشافعية، قالوا: لا يحل الصيد إذا قتله. وعند أبي حنيفة ومالك والشافعي: يحل.

وقال أبو عمر: والذي نختاره أن لا يقتل منها شيء إذا لم يضر، لنهي أن يتخذ شيء فيه روح غرضاً، وحديث الذي سقى الكلب، ولقوله: في كل كبد حر أجر، وترك قتلها في كل الأمصار، وفيها العلماء ومن لا يسامح في شيء من المنكر والمعاصي الظاهرة. هذا منخص ما في عمدة القاري (٧: ٣٠٥).

مسألة: ذكر في الباب الحادي والعشرين من كراهية عالمكيرية (٥: ٣٦٠): «قرية فيها كلاب كثيرة، وأهل القرية منها ضرر يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب، فإن أبوا رفع الأمر إلى القاضي، حتى يلزمهم ذلك. كذا في محيط السرخسي» قلت: ويند عليه فعل عثمان رضي الله عنه، وقد مر في مبحث بيع الكلب.

وفيه قبل ذلك: «ولو كان لرجل كلب عقور يعرض كل من يمر عليه، فلاهل القرية أن يقتلوه، فإن تقدم أهل القرية إلى صاحب الكلب، ولم يقتله، ثم عرض إنسان فهو ضامن، وإن عرضه قبل التقدم لم يضمن».

٤٥ - (٥٠٠) - قوله: (فَتَنَبَّهْتُ) يعني: ثور، فنشتر، وانبعث الرجل: إذا ثار، ومضى ذاهباً لقضاء حاجته، كما في مجمع البحار.

قوله: (كلب المرّة) بضم الميم، وفتح الراء، وتشديد الياء، تصغير المرأة والأصل: المرأة، كما في مجمع البحار، وشرح ذهني، وسيأتي في حديث جابر: «حتى أن المرأة تقدم من البادية بكلبها».

٣٩٩٥ - (٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ غَمْرٍو؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ، إِلَّا كَلْبَ ضَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ. فَقِيلَ لَابْنِ غَمْرٍو: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ. فَقَالَ ابْنُ غَمْرٍو: إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زُرْعًا.

٣٩٩٦ - (٤٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خُلَيْبٍ، حَدَّثَنَا زَوْجٌ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا زَوْجُ بْنُ عِبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكَلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ نَقَضَتْ مِنَ الْبَادِيَةِ يَكْلِبُهَا فَتَقْتُلْهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ:

٤٦ - (١٥٧١) - قوله: (إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زُرْعًا) تمسك به بعض ملاحدة عصرنا، وقائوا: إِنَّ الصحابة كانوا يشكون في رواية غيرهم عن رسول الله ﷺ، ويتهمونهم - والعياذ بالله - بوضع الحديث وفق ما يحبون، فلا حجة في الأحاديث رأساً. وقد اغترَّب بهم بعض المنتسبين إلى الإسلام أيضاً، فذكروا هذه النواقع في كتبهم، طعنوا منهم في الأحاديث، وتعرضوا على الصحابة.

والحق أن قول ابن عمر هذا ليس من الطعن في أبي هريرة في شيء، وقال النووي رحمه الله: «ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة، ولا شكاً فيها، بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع وحوث، اعتنى بذلك، وحفظه، وأتقنه، وأعادته أن الميثلي بشيء يتقنه ما لا يتقن غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره. وقد ذكر مسلم هذه الزيادة - وهي اتخاذ الزرع - من رواية ابن المغفل، ومن رواية سفيان بن أبي زهير، عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم الجعفي، عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة، وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها. ولو كان مشق ابن عمر الاعتراض على أبي هريرة، أو الطعن في روايته، كما زعمه هؤلاء الملاحدة، لما روى هذه الزيادة بنفسه، أعادنا الله من سوء الفهم وزيف الفكر».

٤٧ - (١٥٧٢) - قوله: (سمع جابر بن عبد الله) أخرجه أيضاً أبو داود، (رقم: ٢٨٤٦) في الصيد، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره.

قوله: (فتقتله) قال الشيخ محمد ذهني: «أمر بقتل الكلاب، لما رأهم يستأنسون بها استئناس الهر، فشدد عليهم أولاً في ذلك، ثم خفف» ومن أمثلة التشديد في ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده (٦: ٣٩١) عن أبي رافع، وقال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقتل الكلاب، فخرجت أقتلها، لا أرى كلباً إلا قتلته، فإذا كلب يدور بيت، فذهبت لأقتله، فناداني إنسان من جوف البيت: يا عبد الله، ما تريد أن تصنع؟ قال: قلت: أريد أن أقتل هذا الكلب، فقالت: إني

«عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهِمِ ذِي الثُّنَطَيْنِ. فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ».

٣٩٩٧ - (٤٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ. سَمِعَ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ الْمُغَفَّلِ. قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. ثُمَّ قَالَ: «مَا بِاللَّهِمْ وَيَالِ الْكِلَابِ؟» ثُمَّ رَخَّصَ فِي كُلِّ الصَّيْدِ وَكُلِّبِ الْغَنَمِ.

٣٩٩٨ - (٤٩) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا النَّضْرُ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ. كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كُلِّ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ.

امرأة مضية، وإن هذا الكلب يطرد عني السبع، ويؤذني بالجاني، فأت النبي ﷺ، فاذكر ذلك له، قال: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَأَمَرَنِي بِقَتْلِهِ. وفي رواية أخرى عند أحمد (٦): (٩): «فَقَالَ: يَا أَبَا دَافِعٍ، اقْتُلْهُ، فَإِنَّمَا يَمْنَعُنِ اللَّهُ عِزَّ وَجَلٍّ يَعْنِي: يَحْفَظُهُنَّ».

قوله: (عليكم بالأسود البهيم) معنى البهيم، شديد السواد، والحاصل أنه ﷺ أمر بقتل الكلاب كلها في مبدء الأمر، ثم خص القتل بالأسود البهيم، ثم رخص فيه أيضاً.

وقال الخطابي في غريب الحديث (٢: ١٤٢): «فَأَمَّا نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَبْحِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِمَأْكَلَةٍ فَهَذَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَلْعَبَ الرَّجُلُ بِالشَّيْءِ مِنْهَا، وَيُولَعُ بِتَعْلِيْبِهِ وَذَبْحِهِ، ثُمَّ يَرْمِي بِهِ لَا يَأْكُلُهُ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ، وَلَا ضَرَرُ عَلَى النَّاسِ فِي بَقَائِهِ، كَالْهَدَّهِدِ، وَالصُّرْدِ».

قوله: (فإنه شيطان) قال النووي: «ليس المراد بالحديث إخراجه عن جنس الكلاب، ولهذا لو ولغ في إناء وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض» وذكر العيني في العمدة (٦: ٣٠٥) أن المراد من كونه شيطاناً أنه بعيد عن المنافع، قريب من المضرة، ثم قال العيني: «وهذه أمور لا تدرك بنظر، ولا يوصل إليها بقياس، وإنما ينتهي إلى ما جاء عن الشارع».

٤٨ - (١٥٧٣) - قوله: (عن ابن المغفل) أخرجه المصنف في الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب أيضاً، وأخرجه أبو داود، (رقم: ٢٨٤٥) في الصيد، باب ما جاء في اتخاذ الكلب للصيد، والترمذي، (رقم: ١٤٨٦ و ١٤٨٩) في الصيد، باب ما جاء في قتل الكلاب، وباب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره، وابن ماجه في الصيد، باب قتل الكلاب.

قوله: (وكلب الغنم) وزاد المصنف بهذا السند بعينه في الطهارة: «وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة في التراب».

٣٩٩٩ - (٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ».

٥٠ - (١٥٧٤) - قوله: (عن ابن عمر) أخرجه البخاري في الصيد، باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية، ومالك في الاستئذان، باب ما جاء في أمر الكلاب، والترمذي، (رقم: ١٤٨٧) في الصيد، باب من أمسك كلباً إلخ، والنسائي في الصيد، باب الرخصة في إمساك الكلب للماشية، وباب الرخصة في إمساك الكلب للمصيد، وباب الرخصة في إمساك الكلب للحرث.

قوله: (من اقتنى) اقتنى الشيء: إذا اتخذهُ للاستخار.

قوله: (إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ) قال الأبي ناقلاً عن القاضي عياض: «المراد بكلب الماشية المأذون في اتخاذه: الكلب الذي يسرح معها، لا الذي يحفظها من السارق، وبكلب الزرع الذي يحفظه من الوحش بالليل أو بالنهار، لا الذي يحفظه من السارق» ولم أفهم وجه هذا الفرق.

قوله: (أَوْ ضَارِيٍّ) تقديره: أو كلب ضار، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة، ووقع في بعض النسخ: «أو ضارياً» وهو ظاهر الإعراب.

والكلب الضاري: هو الكلب المعمود بالصيد، يقال: ضرى الكلب، كخشى، إذا تعود، وأضره صاحبه: أي عوده، وأضره به: أي أغراه أيضاً. كذا في جامع الأصول لابن أثير (٧: ٤٩) وقال النووي: «ومنه قول عمر: إن للحم ضراوة كضراوة الخمر، قال جماعة: معناه: أن له عادة ينزع إليها كمادة الخمر».

قوله: (نقص من عمله) لفظ (نقص) يستعمل لازماً ومعنوياً، وهو هنا لازم، بدليل رفع «قيراطان»، وروي: «قيراطين» وحيث يكون متعدياً، كما في مجمع البحار (٣: ٣٩٠) قلت: وضمير الفاعل حيث يرجع إلى الكلب، أو إلى الرجل المقتني، والله أعلم.

قوله: (كل يوم قيراطان) القيراط: نصف عشر الدينار في أكثر البلاد، وعند أهل الشام جزء من أربعة وعشرين منه، كذا في مجمع البحار (٣: ١٣٤)، وقد وقع في رواية ابن أبي حرملة «قيراط» بدل «قيراطان» فقليل: يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولمعنى فيهما، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة، لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها، أو القيراطان في المدن ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمنين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التعليل، فذكر القيراطين. كذا حققه النووي. وذكر الحافظ في المزارعة من الفتح (٥: ٥) أن الحكم للزائد منهما، لكونه حفظ ما لم يحفظه الآخر، وهو الأوجه عندي.

٤٠٠٠ - (٥١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ . قَالُوا :

ثم اختلفوا في محل نقص القيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل الفرض، وقيراط من عمل النفل. والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أنه لا سبيل إلى تعيين هذا بالقياس، فإنه مثله يتوقف على السماع، ولم يوجد، فلمنا بحاجة إلى تعيين ذلك، ومقصود الشارع أن اقتناء الكلب بدون حاجة ينقص من عمل الرجل قيراطين كل يوم، فيجب أن يحذر منه، وليس عندنا ما نتحقق به قدر القيراطين، ولا تعيين أعمال ينقص منها ذلك القدر، فلا حاجة إلى الخوض في أمثال هذه المباحث، ويعجيني قول الأبي تالة: «والله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ، وذكر القيراط هنا تقدير لمقدار، الله أعلم به، والمراد به نقص جزء ما».

ثم ذكروا في سبب نقصان الأجر وجوهاً: فقيل: سببه امتناع دخول الملائكة بسببه، وقيل: ما يلحق المارين من الأذى، من ترويع الكلب لهم، وقصده إياهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما نهى عن اتخاذه، وعصيانه في ذلك، وقيل: لما يتلى به من ولوغه في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والتراب. كذا في شرح النووي.

ثم الظاهر من هذه الأحاديث عدم جواز اقتناء الكلب إلا لحاجات استثنائها رسول الله ﷺ، وذكر ابن عبد البر تالة أن هذه الأحاديث تدل على كراهة ذلك، ولا تدل على التحريم، لأنها لا تذكر إلا نقصان الأجر، والمحرم لا بد فيه من إثم، ولكن رد عليه الحافظ في المزارعة من الفتح (٥: ٥) بأن نقصان الأجر نوع من الإثم، أو المراد بنقصان الأجر في الحديث، أن الإثم الحاصل باتخاذ يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ومما يؤيد الحافظ الأحاديث التي ذكر فيها أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، أو كلب، وانظروا أن امتناع الملائكة لا يكون إلا بما فيه إثم.

ثم اتفق العلماء على جواز اقتناء الكلب للصيد، أو لحفاظة الزرع، والمواشي، وهل يقاس عليه حفاظة الدور والبيوت؟ فذكر الحافظ في الفتح (٥: ٦) أن الأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب، إتحافاً للمنصوص بما في معناه، كما أشار إليه ابن عبد البر، وكذلك نقل العيني في العمدة (٥: ٧١٤) جوازه عن الشافعية، ولم يتعقبه بشيء، مما يدل على جوازه عنده. بل أجاز ابن عبد البر اقتناءه لجلب المنافع، ودفع المضار، فتتمحض عنده الكراهة لغير حاجة، كما في فتح الباري، وبمثله صرح فقهاء الحنفية، ففي كراهية الفتاوى العالمية (٥: ٣٦١): «وفي الأجناس: لا ينبغي أن يتخذ كلباً، إلا أن يخاف من المنصوص أو غيرهم، وكذا الأسد، والفهد، والضبع، وجميع السباع، وهذا قياس قول أبي يوسف تالة، كذا في الخلاصة، ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لأجل الحرس جائز شرعاً، وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح، وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع والماشية جائز. كذا في الذخيرة».

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ».

٤٠٠١ - (٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُرْدٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَارِيَةً أَوْ مَاشِيَةً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ».

٤٠٠٢ - (٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُرْدٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ) (وَهُوَ ابْنُ أَبِي حُرْمَلَةَ) عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ كَلَبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ».

٤٠٠٣ - (٥٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ».

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ» وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

٤٠٠٤ - (٥٥) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ. حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ. أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ

وأما الحكمة في النهي عن اقتناءه، فقد قال الشيخ ولي الله الدهلوي: «والسر في ذلك أنه يشبه الشيطان، بجبلته، لأن ديدنه لعب وغضب، وإطراح في النجاسات، وإيذاء للناس، وقيل الإلهام من الشياطين، فرأى منهم صدوداً وتهاوناً، ولم يكن سبيل إلى النهي عنه بالكلفة، لضرورة الزرع، والماشية، والحراسة، والصيد، فعالج ذلك باشتراط أتم الظهارات» وراجع حجة الله البالغة (١: ١٨٥) مبحث في تطهير النجاسات.

وذكر الدميري في حياة الحيوان (٢: ٢٢٦) أن الجيفة أحب إلى الكلب من اللحم الغريضر، ويأكل العذرة، ويرجع في قيئه. وذكر حكيم الأمة مولانا الشيخ أشرف علي التهانوي رحمه الله في بعض مواعظه أن من عيوب الكلب أنه تعوزه الحمية الجنسية، فإنه يعادي أبناء جنسه، وكلما كان في موضع، وجاء فيه كلب آخر، طرده ولم يتحملة.

ثم إن الكلب تتبعه أمراض وأدواء كثيرة، وفي لعبه سمية تضر بالإنسان، فالاجتناب عن اقتنائه، إلا لحاجة، فيه حكم كثيرة، والله سبحانه أعلم.

حُمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَهْلٍ ذَا رَأْيٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ كَلَبَ صَائِدًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

٤٠٠٥ - (٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ رَزْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطًا».

٤٠٠٦ - (٥٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ. قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ، كُلَّ يَوْمٍ».

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الظَّاهِرِ: «وَلَا أَرْضٍ».

٤٠٠٧ - (٥٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ صَيْدًا أَوْ رَزْعًا، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطًا».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لَابْنُ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ! كَانَ صَاحِبَ رَزْعٍ.

٤٠٠٨ - (٥٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ. حَدَّثَنَا بِحَيٍّ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطًا. إِلَّا كَلَبَ حَرْثًا أَوْ مَاشِيَةً».

٤٠٠٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا

٥٩ - (١٠٠). قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري في الحث والمزارعة، باب اقتناء الكلب للحث، وفي بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم إلخ وأبو داود، (رقم: ٢٨٤٤) في الصيد، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره، والترمذي (رقم: ١٤٩٠) في الصيد، باب ما جاء فيمن أملك كلباً، والنسائي في الصيد، باب الرخصة في إمساك الكلب للحث. وابن ماجه في الصيد، باب النهي عن اقتناء الكلب.

الْأَوْزَاعِيُّ. حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٠١٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. حَدَّثَنَا خُزَيْبٌ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٠١١ - (٦٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمْعٍ. حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ يَكْلِبُ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطًا».

٤٠١٢ - (٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ؛ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زَهْرٍ (وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَوْءَةٍ

٦٠ - (١٠٠) - قوله: (عن إسماعيل بن سميع) مصغراً، وهو أبو محمد الحنفي الكوفي، يباع الثياب السابرية، وكان على مذهب البهسيين من الخوارج، وهم من الخوارج الصفرية، وهو موافق لهم في الخروج على أئمة الجوز، وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر، لكن خالفهم بأنه يقول: إن صاحب الكبيرة لا يكفر، إلا إذا رفع إلى الإمام، فأقيم عليه الحد، فإنه حينئذ يحكم بكفره، وقال أبو نعيم: إسماعيل بهيسي جاور المسجد أربعين سنة، ولم ير في جمعة ولا جماعة، وقال محمد بن حميد، عن جرير: كان يرى رأي الخوارج، كتبت عنه، ثم تركته، وقال ابن عينة: كان يهسياً، فلم أذهب إليه، ولم أقربه.

وأما في رواية الحديث فوثقه غير واحد، قال الأزدي: كان مذموم الرأي، غير مرضي المذهب، يرى رأي الخوارج، فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال أحمد: ثقة، وتركه زائدة لمذهبه، وقال القطان: لم يكن به بأس في الحديث، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة مأمون، وقال البخاري: أما في الحديث فلم يكن به بأس، وذكر البخاري في تفسير سورة نوح تعليقاً عن عظمة، ووصله ابن أبي حاتم من طريق إسماعيل هذا، كذا في تهذيب التهذيب (١: ٣٠٥ و ٣٠٦).

٦١ - (١٥٧٦) - قوله: (سمع سفیان بن أبي زهير) أخرجه البخاري في الحرث والمزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، وفي بدء الخلق، قبيل كتاب الأنبياء، ومالك في الاستئذان، باب ما جاء في أمر الكلاب، والنسائي في الصيد، باب الرخصة في إمساك الكلب والماشية، وابن ماجه في الصيد، باب النهي عن اقتناء الكلب، وأحمد في مسنده (٥: ٢١٩ و ٢٢٠).

وسفيان بن أبي زهير من الصحابة، واسم أبيه انفراد، ترجمه الحافظ في الإصابة ترجمة قصيرة.

مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطًا».

قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي، وَرَبَّ هَذَا الْمَسْجِدِ!

٤٠١٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ. أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ؛ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّشَنِيُّ. فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

(١١) - باب: حل أجرة الحجام

٤٠١٤ - (٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ) عَنْ حُمَيْدٍ. قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَجَمَهُ أَبُو ظَلَيْفَةَ.

قوله: (زَرْعًا، وَلَا ضَرْعًا) المراد من الضرع، المواشي، يعني به استثناء كلب الزرع والماشية.

قوله: (الششني) نسبة إلى شنوءة، وروي: (شنوي) بإبدال الهمزة واواً على التخفيف، وروي: (شنوني) والكل صحيح.

(١١) - باب: حل أجرة الحجام

٦٢ - (١٥٧٧) - قوله: (يعنون ابن جعفر) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي، مولاهم، وهو من أهل المدينة، قدم بغداد، فلم يزل بها حتى مات سنة ١٨٠ هـ، وثقه أحمد، وأبو زرعة، والنسائي، وابن معين، وابن المديني وغيرهم، كما في التهذيب (١): (٢٨٧).

قوله: (سئل أنس بن مالك) أخرجه البخاري في البيوع، باب ذكر الحجام، وباب من أجرى الأمصار على ما يتعارفون بينهم، وفي الإجارة، باب ضريبة العبد، وتعاهد ضرائب الإمام، وباب من كلم موالي العبد أن يخففوا من خراجهم، وفي الطب، باب الحجام من الداء، وأخرجه مالك في الاستئذان، باب ما جاء في الحجام، وأجرة الحجام، وأبو داود (رقم: ٣٢٢٤) في البيوع، باب في كسب الحجام، والترمذي رقم ١٢٧٨ في البيوع، باب ما جاء في الرخصة في كسب الحجام، وابن ماجه في البيوع، باب كسب الحجام.

قوله: (حجمه أبو طيبة) اسمه نافع على الصحيح، فقد روى أحمد في مسند محبصة بن مسعود، (أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة)، ورواه ابن السكن والطبراني أيضاً، كما

قَامَرُ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ ضَعَامٍ. وَكَلَّمَهُ أَهْلُهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ. وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ. أَوْ هُوَ مِنْ أَكْثَلِ دَوَائِكُمْ».

في إجارة فتح الباري (٤ : ٣٧٧). وحكى ابن عبد البر أن اسمه دينار، وهموه في ذلك، لأن ديناراً للحجام تابعي روى عن أبي طيبة، لا أنه اسم أبي طيبة، وذكر البغوي في معجم الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة مبسرة. وذكر ابن الأثري في رجال الموطأ أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة وراجع فتح الباري، والإصابة (٤ : ١١٤ و ١١٥).

قوله: (قَامَرُ لَهُ بِصَاعَيْنِ) يعني من تمر، كما هو مصرح عند البخاري في البيوع من رواية مالك عند حميد، وأعطاه الأجر علي رضي الله تعالى عنه، كما هو مصرح في حديث علي عند الترمذي وابن ماجه.

ودل الحديث على جواز أجرة الحجام، وهو قول الجمهور كما مر قبل باب واحد، وحمل الجمهور أحاديث انتهى على التنزيه، لما في هذا الكسب من الذناءة والتلوث بالنجاسات، وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجام إنما كره، لأنه من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم إعانة له عند الاحتياج له، لما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجراً. وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ: (كسب الحجام خبيث) وبين إعطائه الحجام أجرته، بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول. ومنهم من ادعى النسخ، وأنه كان حراماً، ثم أبيح، وجنح إلى ذلك النطحاوي. هذا ملخص ما في فتح الباري (٤ : ٣٧٦).

واعترض ابن المنير على الاستدلال بهذا الحديث على جواز أجرة الحجام، بأن إعطاء الأجرة على الحجام لا يدل على تصويبه، لأن المحتجم يحتاج إليه، بخلاف الحجام، لأن له أن يختار كسباً آخر، ورده الحافظ في بيوع الفتح (٤ : ٢٧٢) بأنه إن أراد بالتصويب التحسين والتدب، فهو كما قال، وإن أراد التجويز فلا، فإنه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة، ومن لازم تعاطيها للمحتجم تعاطي الحجام لها.

قوله: (فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ) الخراج هنا: ما كان يجعل المولى على عبده من غلة معينة يكسبها له كل يوم: ويقال لها الضريبة أيضاً. وقد أخرج ابن أبي شيبة أنه ﷺ قال للحجام: كم خراجك؟ قال: صاعان، قال: فوضع عنه صاعاً. حكاه الحافظ في إجارة الفتح (٤ : ٣٧٨).

قوله: (إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ) الظاهر أن الأفضلية هنا ليست شرعية، بل هي طبية وتجريبية، وقد وقع عند النسائي بلفظ: «خير ما تداوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ».

قال الحافظ في طب الفتح (١٠ : ١٢٧): «قال أهل المعرفة: الخطاب بذلك لأهل الحجاز، ومن كان في معناهم من أهل البلاد الحارة، لأن دماءهم رقيقة، وتميل إلى ظاهر

٤٠١٥ - (٦٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَغْنِي الْفَرَارِيُّ) عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ . وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالغَمْرِ» .

الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن . ويؤخذ من هذا الخطاب أيضاً لغير الشيوخ ، لقلة الحرارة في أبدانهم ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح ، عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم ، قال الطبري : ذلك أنه يصير من حينئذ في انتقاص من عمره ، وانحلال من قوى جسده ، فلا ينبغي له أن يزيده وهياً بإخراج الدم اهـ . وهو محمول على من لم تتعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أرجوزته :

ومن يكن تعوداً لفصاده فلا يكن يقطع تلك العادة
ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدريج ، إلى أن يتقطع جملة في عشر الثمانين .

٦٣ - (٥٠٠) . قوله : (القسط البحري) بضم القاف ، ويقال له : كست أيضاً ، وتقدم في الطلاق ، قبيل كتاب اللعان أنه نوع من البحور ، وقال ابن العربي : «القسط نوعان : هندي ، وهو أسود ، وبحري ، وهو أبيض ، والهندي أشدهما حرارة» وقد وقع الترغيب في الحديث إلى كليهما ، فالقسط البحري مصرح هنا ، وأما الهندي فقد أخرج البخاري في الطب ، باب السعوط بالقسط الهندي ، عن أم قيس بنت محسن قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : «عليكم بهذا العود الهندي» .

قال الحافظ في الفتح (١٠ : ١٢٥) : «وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه ، فحيث وصف الهندي كان الاحتياج في المعالجة إلى دواء شديد الحرارة ، وحيث وصف البحري ، كان دور ذلك في الحرارة ، لأن الهندي كما تقدم ، أشد حرارة من البحري ، وقال ابن سينا : القسط حار في الثالثة ، ويابس في الثانية» .

قوله : (ولا تعذبوا صبيانكم بالغمر) بفتح الغين ، معناه : لا تغمزوا خلق الصبي بسبب العذرة ، وكانت نساء العرب يفعلن ذلك علاجاً للعذرة . والعذرة ، بضم العين ، وسكون الدال : وجع في الحلق يعتري الصبيان غالباً . وقيل : هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق ، أو في الحزم الذي بين الأنف والحلق . قيل : سميت بذلك لأنها تخرج غالباً عند طلوع العذرة وهي خمسة كواكب تحت الشعري المور؟ ويقال لها : العذاري أيضاً ، وطلوعها يقع وسط الحر .

وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حاراً ، والعذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان ، وأمرجتهم حارة ، لا سيما وقُطِرَ الحجاز حار . وأجيب بأن مادة العذرة دم يغلب عليه البلغم وفي القسط تجفيف للرطوبة ، وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاصية ، وأيضاً ، فالأدوية الحارة بالعرض كثيراً ، بل وبالذات أيضاً . وقد ذكر ابن سينا في معالجة سقوط اللهاة القسط مع

٤٠١٦ - (٦٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ. حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا. فَحَجَّمَهُ. فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مَدًّا أَوْ مَدْنَيْنِ. وَكَلَّمَهُ فِيهِ. فَخُفِّفَ عَنْ صَرِيئَتِهِ.

٤٠١٧ - (٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ. كِلَاهُمَا عَنْ وَهْبٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَّ.

٤٠١٨ - (٦٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِغَلِيدٍ). قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: حَجَّم

الشب اليماني وغيره. على أننا لو لم نجد شيئاً من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجاً عن القواعد الطبية. كذا في فتح الباري (١٠: ١٢٥).

٦٤ - (٥٠٠) - قوله: (بصاع، أو مد، أو مدين) شك من شعبة، ووقع في رواية آدم عنه عند البخاري في الإجارة: «بصاع، أو صاعين، أو مد، أو مدين» وكذلك وقع الشك عنده أيضاً في رواية سفيان، وفيها: «بصاع أو صاعين» ولم يذكر المد. وقد تقدم في رواية إسماعيل بن جعفر أول الباب الجزم بالصاعين، وأخرجه البخاري في البيوع من طريق مالك، وفيه الجزم بالصاع.

ولعل السبب في هذا الاختلاف والشك أن النبي ﷺ أعطاه صاعاً، ووضع صاعاً من خراجه، كما تقدم من رواية ابن أبي شيبة أن خراجه كان صاعين وإليه أشار الحافظ في الفتح (٤: ٣٧٨)، والله سبحانه أعلم.

٦٥ - (٥٠٠) - قوله: (عن ابن عباس) أخرجه البخاري في البيوع، باب ذكر الحجام، وفي الإجارة، باب خراج الحجام، وفي الطب، باب السعوط، وأبو داود، (رقم: ٣٤٢٣)، وابن ماجه، كلاهما في البيوع، باب كسب الحجام.

قوله: (وَاسْتَعَطَّ) هو صيغة ماضٍ من الافتعال، وسينه أصلية، يعني: استعمل السعوط. والسعوط، بفتح السين: ما يجعل في الأنف من الدواء. وطريق الاستعاط: أن يستلقي الرجل على ظهره، ويجعل بين كتفيه ما يرفعهما، ليخدر رأسه، ويقطر في أنفه ماء، أو دهنًا في دواء، ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه، لاستخراج ما فيه من الداء بالمعطاس. كذا في فتح الباري (١٠: ١٢٤).

ولعل ذكر الاستعاط في هذا الحديث جاء في سياق ما تدأى به رسول الله ﷺ، فذكر ابن عباس رضي الله عنه منه الحجامة، والاستعاط.

النَّبِيِّ ﷺ عَبْدٌ لِبَنِي بَيَاضَةَ. فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ. وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرَبَتِهِ وَلَوْ كَانَ سُحْنًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

(١٢) - باب: تحريم بيع الخمر

٤٠١٩ - (٦٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَامٍ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ. وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيَنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا. فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ.....

٦٦ - (٥٠٠) - قوله: (ولو كان سحنًا لم يعطه) يعني: لو كانت أجرة الحجامة حراماً لم يعطه النبي ﷺ، وفيه تقوية لمذهب الجمهور، من حل أجرة الحجامة، والله سبحانه أعلم.

(١٢) - باب: تحريم بيع الخمر

٦٧ - (١٥٧٨) - قوله: (سعيد الجريري) بضم الجيم مصغراً، نسبة إلى جرير بن عباد بن ضبيعة، كما في المقتني للفتني وهو سعيد بن إياس الجريري، تقدم ذكره مراراً في هذا الكتاب، وهو ثقة اتفق عليه الشيخان، لكنه تغير في آخر عمره، ذكره الحافظ في التهذيب (٤: ٦).
قوله: (عن أبي سعيد الخدري) هذا الحديث مما تفرد بإخراجه مسلم من بين الأئمة الستة، وأخرجه أيضاً البيهقي (٦: ١١) في البيوع، باب تحريم الشجاعة في الخمر، بهذا الطريق واللفظ.

قوله: (يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ) يعني: يشير إلى قبحها وكراهيتها، من غير تصريح بالحرمة مما يدل على أنها سوف تجعل حراماً. ومن قبيل هذا التعريض قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] فإنه تعالى عطف فيه السكر على الرزق الحسن، وهو يعرض بأن الخمر ليس من الرزق الحسن، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهَا إِنَّكُمْ كَكَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] فإنه يشير من غير تصريح بالحرمة، إلى استحباب تركها، فإن العقل يقتضي ترك ما كان ضرره أكثر من نفعه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْفُسْكَوَةَ وَأَنْتُمْ سُكَوَةٌ﴾ [النساء: ١٢٣].

ورقع في رواية ذكرها رزين: «لما نزلت: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهَا إِنَّكُمْ كَكَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، قال رسول الله ﷺ: يا أيها الناس: إن الله يعرض بالخمرة ذكره ابن الأثير في جامع الأصول (٥: ١١٣).

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٢: ٢٠٤) عن الربيع بن أنس قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهَا إِنَّكُمْ كَكَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾، قال: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ: إن ربكم مقدم في تحريم الخمر، قال: ثم نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا

فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَسْتَفِيعْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لِمُنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ. فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَسْرُبُ وَلَا يَبِيعُ». قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ

تَقَرَّبُوا إِلَى الْفَسَادِ وَأَنْتُمْ سَكُونُ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴿٤٣﴾ [النساء: ٤٣]، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ رُبِمَ مُقَدَّمٌ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، قَالَ: ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا فَعَلْنَا لَكُمْ خَيْرًا وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْوَاجُ يَجُوزُ مِنْ عَمَلِ الْفَتَنِ لَأَحَبُّنَا إِلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٩١]، فَحُرِّمَتِ الْخَمْرُ عِنْدَ ذَلِكَ.

قوله: (فَلْيَعْمُرُوا) فيه بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم، لأنه ﷺ نصحهم في تعمير الانتفاع بالخمر مادامت حلالاً. والحديث دليل أيضاً على كون الإباحة أصلاً في الأشياء، ما لم تنزل حرمة.

قوله: (فلا يشرب ولا يبيع) أما حرمة شرب الخمر والانتفاع بها فثابتة قطعاً، وستجيء المسائل المتعلقة بذلك في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى.

وأما بيع الخمر وشراؤها فحرام أيضاً عند الفقهاء بأسرهم، وحكى الموفق ابن قدامة في المعنى (٤: ٢٢٤) الإجماع على ذلك.

ولكن الخمر عند الحنفية: هي النبيء من ماء العنب فقط، إذا اشتد وغلا، كما سيأتي في الأثرية إن شاء الله فيحرم بيعها مطلقاً، وأما الأثرية المحرمة، أو المسكرة الأخرى فبيعها منعقد عند أبي حنيفة، غير أنه يكره لأن المنهي عنه في الحديث هو بيع الخمر، ولا يطلق اسم الخمر إلا على النبيء من ماء العنب، فبقي المتقوم في غيرها من الأثرية على أصله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: المطبوخ من عصير العنب، ونقيع الثمر، ونقيع الزبيب في حكم الخمر، فلا ينعقد بيع هذه الأثرية الثلاثة أيضاً، وينعقد بيع ما سواها، هذا ملخص ما في الهداية، وفتح القدير (٨: ١٥٩ و ١٦٠) وقد ذكر ابن عابدين الشامي رحمه الله أن الفتوى على قول أبي حنيفة في البيع، راجع رد المحتار (٥: ٣٢٣) من كتاب الأثرية.

وحاصل ذلك أن البيع باطل على القول المختار عند الحنفية في الخمر، يعني النبي من ماء العنب فقط، وبيع الأشربة المحرمة أو المسكرة منعقد عندهم مع الكراهة، والظاهر أن هذه الكراهة إنما تثبت إذا تعاطاه الرجل لغرض غير مشروع، وأما إذا تعاطاه لغرض مشروع، كالدواء، والضماد وغيره فيما يجوز استعماله فيه، فالظاهر أن لا كراهة أيضاً.

وإنما نهى على هذا لأن «الكحول» المسكرة (ALCOHOLS) اليوم صارت تستعمل في معظم الأدوية، ولأغراض كيميائية أخرى، ولا تستغني عنها كثير من الصناعات الحديثة، وقد عمت بها البلوى، واشتدت إليها الحاجة، والحكم فيها على قول أبي حنيفة سهل، لأنها إن لم تكن مصنوعة من النبيء من ماء العنب، فلا يحرم بيعها عنده، والذي ظهر لي أن معظم هذه الكحول لا تصنع من العنب، بل تصنع من غيرها. وراجعت له دائرة المعارف البريطانية المطبوعة (١٩٥٠ م، ١: ٥٤٤)، فوجدت فيها جدولاً للمواد التي تصنع منها هذه الكحول،

بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا، فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوها.

٤٠٢٠ - (٦٨) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ)؛ أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو الظَّاهِرِ (وَأَلْفَظَ لَهُ). أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ السَّبْيِيِّ (مِنْ أَهْلِ مِصْرَ)؛ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فذكر في جملة العسل، والندبي، والحب، والشعير، والجودار، وعصير أناس (انتفاخ الصوبري)، والسلفات، والكبريات، ولم يذكر فيها العنب والتمر.

فالحاصل أن هذه «الكحول» لو لم تكن مصنوعة من العنب والتمر، فبيعها للأغراض الكيميائية جائز بانفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه، وإن كانت مصنوعة من التمر أو من المظبوح من عصير العنب، فكذلك عند أبي حنيفة: خلافاً لصاحبيه، ولو كانت مصنوعة من العنب النبيء فبيعها حرام عندهم جميعاً، والظاهر أن معظم «الكحول» لا تصنع من عنب، ولا تمر، فينبغي أن يجوز بيعها لأغراض مشروعة في قول علماء الحنفية جميعاً.

وأما على قول الشافعية فلا يجوز استعمال الأشربة المحرمة للدواء صرفاً، ولكن إذا كانت مستهلكة مع دواء آخر، فيجوز اتئدادي بها عندهم إن عرف بنفعها وتعيينها، بأن لا يعني عته طاهر، كما صرح به الرملي في نهاية المحتاج (٨: ١٢)، فليُنظر: هل يجوز بيعها عندهم في هذه الحالة؟

قوله: «فسفكوها» استدلل به الأئمة الثلاثة على منع تخليل الخمر، وستأتي المسألة بتفاصيلها في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى.

٦٨ - (١٥٧٩) - قوله: (عن عبد الرحمن بن وعلة) هذا الحديث أخرجه أيضاً مالك في الأشربة: باب ما جاء في تحريم الخمر، والنسائي في البيوع، باب بيع الخمر، والدارمي في الأشربة، باب انتهى عن الخمر وشرائها، (رقم: ٢١٠٩) وأحمد في مسند ابن عباس (١: ٢٣٠ و٢٤٤ و٣٢٤ و٣٥٨).

قوله: (سأل عبد الله بن عباس) وفي رواية فليح عن زيد بن أسلم عند أحمد (١: ٢٤٤): «عن عبد الرحمن بن وعلة قال: سألت ابن عباس، فقلت: إنا بأرض لنا بها الكروم، وإن أكثر غلاتها الخمر، فقال إلخ».

قوله: (إن رجلاً أهدى) اسمه أبو عامر الثقفى، كما هو موضح في رواية الإمام أبي حنيفة في جامع المسانيد ٢: ٦١ وفي رواية الفعفعا بن حكيم عند الدارمي (٢: ٤٠)، وأحمد (١: ٢٣٠): «كان لرسول الله ﷺ صديق من ثقيف، أو دوس، فلقبه بمكة عام الفتح براوية خمر

رَأَوِيَةَ خَمْرٍ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قَالَ: لَا. فَضَارَ
إِنْسَانًا. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟» فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا. فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ
شَرِبَهَا حَرَّمَ بِبَيْعِهَا» قَالَ:

يهديها إليه» وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن زيد بن أسلم عند أحمد (١: ٣٢٣): «إن
رجلاً خرج والخمر حلال، فأهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فأقبل يقتادها على بعير، حتى
وجد رسول الله ﷺ جالساً، فقال ما هذا معك؟ قال: راوية خمر أهديتها لك إلخ».

قوله: (راوية خمر) الراوية: هي المزادة، أي القربة، لأنها تروى صاحبها، وقيل: البعير،
كذا في مجمع البحار، وحكى النووي القولين، ثم رجح الأول، لأن الراوي سماها في أول
الحديث راوية، وفي آخره: مزادة.

قوله: (هل علمت أن الله قد حرمها) تقدم في رواية أحمد أن هذا المهدي كان قد خرج
من عند رسول الله ﷺ قبل تحريم الخمر، ولذلك سأله رسول الله ﷺ عن ذلك، ووقع في رواية
فليح عند أحمد (١: ٢٤٤) «فقال له رسول الله ﷺ: هل علمت أن الله حرمها بعدك؟».

وقال النووي: «لعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليها
هديتها، وإمساكها، وحملها، وعززه على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره،
والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك وفي هذا أن من ارتكب
معصية جاهلاً بتحريمها لا إثم عليه، ولا تعزير».

قوله: (فسار إنساناً) وكان هذا الإنسان غلاماً له، كما هو مصرح في رواية الفقعاق عند
أحمد (١: ٢٣٠) وكان يقود بعيره، كما هو مصرح في رواية عبد الرحمن بن إسحاق عند أحمد
(١: ٣٢٤).

قوله: (بِمَ ساررته؟) قال الأبى: «فيه أن على العالم أن يكشف عما يظن أن باطنه خلاف
ظاهره، إذا خاف أن يجري فيه ما لا يجوز، لأنه قام بباطنه أن مسارته في شأنها، وقد سبق من
جهله بالحكم ما سبق، فاستكشف فإذا الأمر كما ظن، وليس هذا من التجسس، وكشف
الأسرار، وكثرة السؤال، لأن المذموم من ذلك إنما هو فيما لا يختص بالإنسان، ولا ينزله
القيام به، وأما ما يختص بالإنسان، أو ينزله القيام به، والنظر فيه، فعليه البحث والتكشف، لئلا
يجري من ذلك ما يضره، أو يضاف إليه ما لا يرضاه».

قوله: (إن الذي حرم شربها حرم بيعها) قال الأبى: «الأظهر أنه خبر عن الله تعالى، وأنه
حرم الأمرين لا أنه خبر عن العلة» قال العيد الضعيف عفا الله عنه: فلا يصح الاستدلال به على
بطلان بيع سائر المحرمات، أو أنتجاسات، كما استدل به بعضهم، وسيجيء الكلام على هذه
المسألة قريباً إن شاء الله.

فَفَتَحَ الْمَزَادَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا .

٤٠٢١ - (١٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مِثْلَهُ .

٤٠٢٢ - (٦٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي الشَّسْحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ . ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ .

قوله : (فتتح المزادة) وفي رواية قتيبة عن مالك عند النسائي : «فتتح المزادتين» ويمكن الجمع بأن اللام في حديث الباب للجنس . وفي رواية القعقاع عند الدارمي وأحمد : «أقمر بها ، فأقرغت في البطحاء ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عند أحمد : «أقمر بعزالي المزادة ، فتحت ، فخرجت في التراب ، فنظرت إليها في البطحاء ما فيها شيء» .

٦٩ - (١٥٨٠) - قوله : (عن عائشة) أخرجه البخاري في المساجد ، باب تحريم تجارة الخمر في المسجد ، وفي البيوع ، باب أكل الربا وشاهده وكتابه ، وباب تحريم التجارة في الخمر ، وفي تفسير سورة البقرة ، باب وأحل الله البيع وحرم الربا ، وباب يمسح الله الثياب ، وباب فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وأخرجه أبو داود في الإجارة ، باب في ثمن الخمر والمينة ، (رقم : ٣٤٩٠) ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الخمر ، وابن ماجه في الأشربة ، باب التجارة في الخمر ، والدارمي في البيوع ، باب في النهي عن بيع الخمر ، وأحمد في مسند عائشة (٦ : ٤٦ و ١٠٠ و ١٨٦ و ١٩٠ و ٢٧٨) .

قوله : (الآيات من آخر سورة البقرة) تعني آيات الربا ، وقد صرح به عائشة في الرواية الآتية .

قوله : (فأقترأهنَّ على الناس ، ثم نهى) ظاهره أن تحريم تجارة الخمر بعد نزول آيات الربا ، ولكن تحريم الخمر في سورة المائدة ، وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة ، فإن آية الربا آخر ما نزل ، أو من أواخر ما نزل ، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها ، ويحتمل أنه أخير بتحريم التجارة حين حرمت الخمر ، ثم أخير به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ، ومبالغة في إشاعته ولعله حضر المجلس من ثم يكن بلغه تحريم التجارة فيها ، كذا حققه النووي ، والحافظان العيني والمسلاني رحمهم الله .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد ثبت إعلان حرمة التجارة في الخمر عند فتح مكة ، بدليل حديث ابن عباس السابق ، فقد أسلفنا في شرحه أن تلك الواقعة كانت بمكة بعام الفتح ،

٤٠٢٣ - (٧٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَالْقَاسِمُ بْنُ أَبِي كُرَيْبٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَرْوَقٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: لَمَّا أَنْزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ.

(١٣) - باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

٤٠٢٤ - (٧١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَجَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَامَ الْفَتْحِ،

كما هو مصرح عند الدارمي وأحمد، وكذلك سيأتي في حديث جابر أن النبي ﷺ أعلن بحرمة الخمر بمكة عام الفتح، فظهر أن تحريم التجارة في الخمر كان قبل حرمة الربا بكثير، ثم قال ﷺ في حديث ابن عباس السابق: (إن الذي حرم شربها حرم بيعها) وظاهره أن حرمة الشرب وحرمة البيع مقارنتان زماناً، وقد روى الإمام أبو حنيفة هذا الحديث بما هو صريح في ذلك، فقال: (عن محمد بن قيس: أن رجلاً من ثقيف يكنى أبا عامر كان يهذي للنبي ﷺ كل عام راية من الخمر، وأهدى إليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راية، كما كان يهذي له، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا عامر! إن الله تعالى قد حرم الخمر، فلا حاجة لنا بخمرك، قال: خذها، فبعتها، واستمن بسمتها على حاجتك، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا عامر! إن الله قد حرم شربها وبيعها وأكل ثمنها) كذا في جامع مسانيد الإمام للخوارزمي (٢: ٦١)، ويدل عليه أيضاً ما مر في أول الباب من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: «فمن أدر كته هذه الآية، وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع» فإنه صريح في وقوع تحريم الشرب والبيع معاً، ويدل عليه أيضاً أن الصحابة سفكوا خمورهم عند نزول آية المائدة، حتى أمر النبي ﷺ بإهراق خمر الأيتام، فلو كان البيع إذ ذاك جائزاً لما أضاعوا أموالهم.

فالقول بتأخر تحريم التجارة في الخمر عن تحريم شربها قول لا تساعد الروايات، والصحيح أن تحريم البيع كان مقارناً لتحريم الشرب، وإنما أعلن رسول الله ﷺ ذلك عند نزول آية الربا تذكيراً، وتأكيداً، لا تأسيساً، والله سبحانه أعلم.

٧٠ - (٠٠٠) - قوله: (عن الأعمش، عن مسلم) مسلم هذا: هو ابن صبيح، وكنته أبو الضحى، فذكره منصور في الرواية السابقة بكنيته، وذكر الأعمش هنا باسمه.

(١٣) - باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

٧١ - (١٥٨١) - قوله: (عن جابر بن عبد الله) أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، وفي المغازي، باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في

وَهُوَ بِمَنْكَةِ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ»

بيع جلود الميتة، (رقم: ١٢٩٧) وأبو داود في الإجازة، باب في ثمن الخمر والميتة، (رقم: ٣٤٨٦)، والنسائي في البيوع، باب بيع الخنزير، وابن ماجه في التجارات، باب ما لا يحل بيعه، (رقم: ٢١٦٧).

قوله: (إن الله ورسوله حرم) كان القياس: (حرماً) بصيغة التثنية، وكذلك رواه ابن مردويه في تفسيره من طريق الليث، ولكن معظم الروايات وردت بصيغة الإفراد، وأما أبو داود فروى: (إن الله حرم) وليس فيه: (ورسوله).

وقد وجه القرطبي في (المفهم) رواية الباب أن النبي ﷺ تأدب مع الله سبحانه، فلم يجمع بينه وبين اسم الله تعالى في ضمير الاثنين، وقد روي عنه ﷺ أنه أنكر خطيباً قال في خطبته: (ومن يعصهما فقد غوى) فقال ﷺ: (بش الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله).

وقد رد الحافظان العيني والعسقلاني على هذا التوجيه بأنه قد ثبت في الصحيح ثنية الضمير في غير حديث، ففي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه: (فنادى منادي رسول الله ﷺ: إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر) وروى أبو داود من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا شهد قال: (الحمد لله نحمده ونستعينه إلخ) وفيه: (من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه).

ثم أجاب الحافظان عن أصل الإشكال بأن صيغة المفرد في مثل هذا جائزة، وفيه إشارة إلى أن أمر الله وأمر رسوله واحد، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ (الثوبة: ١٦٢) والقياس أن يكون: (أن يرضوهما) والمختار في هذا أنه كانت هناك جملتان، فحذفت الأولى منهما لدلالة الثانية عليها، والتقدير عند سيبويه: (والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه)، وهو كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

هذه خلاصة ما في فتح الباري (٥: ٣٥٢) وعمدة القاري (٥: ٦٠٥).

قال الأبعد الضعيف عفا الله عنه: الإفراد والتثنية كلاهما جائزان في مثل هذا، أما التثنية فعلى الأصل، وأما الإفراد فعلى ما أول به سيبويه. والذي يظهر لي أن النبي ﷺ كانت له شؤون مختلفة، فإذا غلب عليه شأن التأدب مع الله سبحانه رجح تقطيع الكلام وأنكر على خطيب جمع بينه وبين الله سبحانه بصيغة التثنية، وكلما غلب عليه شأن الرحمة على العباد، وتوحد أمره وأمر الله، أجاز صيغة التثنية ولم يكن المراد في شيء من الأحوال تحريم أحد الطرفين أو المنع منه مطلقاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (والميتة) بفتح الميم، هي التي تموت حتف أنفها من غير ذكاة شرعية، وقد وقع

الإجماع على تحريم لحم الميتة وعدم جواز بيعه، إلا ما استثنى منها بالحديث من السمك والجراد.

وقد اختلف العلماء في غير لحم الميتة، فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله إن ما لا تحنه الحياة لا ينجس بالموت، فيجوز بيعه والانتفاع به كالشعر، والنصوف، والظفر، والقرن والحافر، والعظم.

وأما الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى فذهبا إلى نجاسة سائر أجزاء الميتة، وعدم جواز بيعها مطلقاً، سواء منها اللحم والشعر وغيره، واستدلا بعموم حديث الباب.

واستدل العيني رحمه الله في عمدة القاري (٥ : ٦٠٦) على مذهب الحنفية والمالكية بأن النبي ﷺ كان له مشط من عاج، وهو عظم الفيل، وهو غير مأكول، فدل على طهارة عظمه وما أشبهه. واعترض عليه الشافعية بأن المراد من العاج في الحديث عظم السمك، وهو الذيل. وأجاب عنه العيني بأن فال الجوهرى: العاج: عظم الفيل، وكذا قاله في العباب. وفي المحكم: «العاج: أنياب الفيل، ولا يسمى غير الناب عاجاً، وقال الخطابي: العاج: الذيل، وهو خطأ» وفي العباب: الذيل: ظهر السلحفاة البحرية، تتخذ منها السوار والخاتم وغيرهما، وقال جرير:

ترى العيس الحولي جوناً بلوغها
لها مسكاً من غبر عاج ولا ذيل

فهذا يدل على أن العاج غير الذيل.

وقد روى الدارقطني من حديث ابن عباس، قال: «إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها، فأما الجلد والشعر والنصوف فلا بأس به».

وروى أيضاً من حديث أم سلمة رضي الله عنها، تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ، ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها إذا غسل بالماء».

واعترض على الحديثين بأن في إسنادهما عبد الجبار بن مسلم، وضعفه الدارقطني، وفي إسنادهما الثاني: يوسف بن أبي السفر، قال الدارقطني: هو متروك.

وأجاب عنه العيني في العمدة (٥ : ٦٠٧) بأن عبد الجبار بن مسلم ذكره ابن حبان في الثقات، وأما يوسف، فإنه لا يؤثر فيه النجس إلا بعد بيان جهته، فإن الجرح المبهم غير مقبول عند الحذاق من الأصوليين، وكان هو كاتب الأوزاعي.

قال العيد الضعيف عفا الله عنه: أما عبد الجبار بن مسلم فقد ذكر الذهبي في الميزان أنه ضعيف ولا أعرفه، ولكن علق عليه الحافظ في لسان الميزان (٣ : ٣٨٩) بما يأتي: «وذكره ابن

وَالْخَنْزِيرُ

حيان في الثقات، فقال: هو أخو الوليد بن مسلم، يروي عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: إنما حرم من الميتة لحملها، رواه محمد بن عبد الرحمن ابن سهم عن الوليد بن مسلم، عن أخيه. وعجيب من قول المؤلف (يعني الذهبي) لا أعرفه، وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر، وساق حديثه المذكور من طرق، وفي بعضها: قال تمام: لم يستند عبد الجبار بن مسلم إلا هذا الحديث، قلت: ولم يرو عنه غير الوليد، وقال يعقوب ابن سفيان في تاريخه: سألت هشام بن عمار عنه، فقال: كان يركب الخيل، ويتزده، ويتصيد، وهذا الوصف مع رواية أخيه عنه يرفع جهالة عنه.

وأما يوسف بن أبي السفر، أبو الفيض، الدمشقي فالظاهر أن الجرح فيه صحيح، قد ضعفه الدارقطني، والحاكم، ويحيى بن معين والجوزجاني، والنسائي، والدولابي، والنسائي، والعقيني، ودحيم، وابن عدي، ونسبه بعضهم إلى الكذب، وساق له الذهبي في الميزان (٤): (٤٦٦) متوناً منكراً لم يتابع عليها، وذكر الحافظ في اللسان (٦: ٣٢٣) عن ابن عبد البر، قال: «أجمعوا على أنه منكر الحديث» ولم أجد أحداً وثقه.

ولكن يكفي لصحة استدلال الحنفية قول ابن عباس رضي الله عنهما، وما تقدم أد النبي صلى الله عليه وسلم كان له مشط من عاج.

واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لا يجوز بيع ميتة آدمي مطلقاً سواء فيه المسلم والكافر، أما المسلم فلشرفه وفضله، حتى أنه لا يجوز الانتفاع بشيء من شعره وجلده وجميع أجزائه. وأما الكافر فلأن نوفل بن عبد الله بن المغيرة لما اقتحم الخندق وقتل، غلب المسلمون على جسده، فأراد المشركون أن يشتروه منهم، فقال صلى الله عليه وسلم: لا حاجة لنا بجسده، ولا بثمنه، فخلى بينهم وبينه، ذكره ابن إسحاق وغيره من أهل السير. قال ابن هشام: أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بجسده عشرة آلاف درهم فيما بلغني عن الزهري. وروى الترمذي من حديث ابن عباس أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم، كذا في عمدة القاري (٥: ٦٠٦).

وقد استدل بعضهم بهذا الحديث على نجاسة ميتة آدمي، إذ هو محرم الأكل والبيع، ولا ينتفع به. ولكن رد عليه العيني رحمته الله بأن عموم الحديث مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تنجسوا موتاكم، فإن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً» رواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس، وقال: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

قوله: (والخنزير) قد وقع الإجماع على العمل بهذا الحديث في المنع من بيع الخنزير، وذكر النووي والحافظ في الفتح (٥: ٣٥٢) عن العلماء أن العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة، فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة، ولذلك ذكر العيني عن القرطبي أن الشافعية

وَالْأَصْنَامُ قَلِيلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ النَّمِيَّةِ فَإِنَّهُ.....

والمالكية لا يجيزون بيع ما كان محرماً نجساً فيه منفعة، كالزبل، والعذرة: وهو مذهب أحمد، كما في المغنى لابن قدامة ٤: ٢٥٦.

وأما أبو حنيفة رحمته الله، والكوفيون، والطبري رحمهم الله، فقد ذهبوا إلى جواز بيع السرقين والعذرة كما في عمدة القاري، ورد المختار (٤: ١١٦) وكل ما فيه منفعة مباحة لأن مدار حله البيع ليس على طهارة المبيع عندهم، وإنما مداره على كونه منتفعاً به في صورة ما، فكل ما كانت فيه منفعة مباحة جاز بيعه، والعلة في تحريم الميتة والخنزير والخمر حرمة الانتفاع بهذه الأشياء.

ثم إن سائر أجزاء الخنزير نجسة لا يحل الانتفاع بها في صورة ما، ولكن أجاز فقهاء الحنفية استعمال شعوره للخرز للضرورة، فإن ذلك العمل لا يتأتى بدونه، وذكر صاحب الهداية في باب البيع الفاسد أنه لا يجوز بيعها مع جواز الانتفاع بها لأنها توجد مباحة الأصل، فلا ضرورة إلى البيع، ولكن قال الفقيه أبو الليث: «فلو لم يوجد إلا بالشراء جاز شراؤه لشمول الحاجة إليه» ذكره ابن الهمام في فتح القدير (٥: ٢٠٢) وزاد البابر في العناية: «لكن الثمن لا يطيب للبائع».

وقد راج في عصرنا استعمال شعور الخنزير في الفرشات التي تصبغ بها الجدران، فهل يجوز ذلك قياساً على جواز الخرز بها؟ الظاهر: لا، لأن الضرورة إنما تتأتى إذا لم يمكن العمل بدونها، كما قدمنا عن الهداية. وأما عمل الفرشات فيمكن بشعور سوى شعر الخنزير، فلم تتحقق الضرورة، والذي أرى أن لا يجوز اليوم الخرز بشعر الخنزير أيضاً، لأنه قد أمكن الآن الخرز بغيره، فقد ظهرت اليوم مواد كثيرة يمكن استعمالها في الخرز بدل شعر الخنزير، وحرمة الخنزير منصوصة قطعاً، فلا سبيل إلى المساهمة في أمره، والله سبحانه أعلم. ثم رأيت في ذلك نصاً من العلامة المقدسي رحمته الله حيث قال: «وفي زماننا استغنوا عنه، أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة» حكاه ابن عابدين في رد المختار (١: ٢٠٦) طبع مصر. فالحمد لله على الموافقة.

قوله: (والأصنام) جمع صنم، وهو الوثن، وفرق بعضهم بينهما بأن الوثن ما له جثة، والصنم ما كان مصوراً، فبينهما عموم وخصوص وجهي، فإن كانت الجثة مصورة فهي وثن، وصنم جميعاً، كما في فتح الباري (٤: ٣٤١).

وظهر من ذلك أن الصورة إذا لم يكن لها جثة، كالصور المرسومة على القرطاس وغيره، داخلية في الأصنام، وإن لم تكن داخلية في الأوثان، فلا يجوز بيعها بهذا الحديث. ولكن هذا المنع إنما هو في بيع الصورة بقصد الصورة، وأما إذا كسر الصنم وأمكن الانتفاع برضاضه فيبعه

يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيُسْتَضِيحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا. هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ

جائز عند بعض الحنفية والشافعية رحمهم الله، وكذلك الحكم في الصليبان، كما في عمدة القاري (٥: ٦٠٦).

قواء: (يطلق بها السفن) ذكرت ههنا ثلاث طرق للانتفاع بشحم المينة: الأولى: تطلية السفن، ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لصيانة السفن عن مضار هواء البحر، والثانية: الأدهان بها للجلود، وكانوا يضمّدون شحم المينة على الجلود لإحكامها، وفي قوله: (يدهن بها الجلود) نسختان: تشديد الدال على كونه من باب الأفعال، وتشديد الهاء على كونه من باب التفعيل، ذكرهما علي القاري في المرقاة (٦: ٣٩). والطريقة الثالثة: هي الاستصباح، يعني تنوير المصابيح بها، وإيقاد السرج منها، والمقصود أن شحم المينة ينتفع به بهذه الطرق، فهل يجوز بيعها؟

قوله: (لا، هو حرام) قال أكثر الشافعية: إن هذا الضمير المرفوع راجع إلى بيع الشحم دون الانتفاع به، فيجوز عندهم الانتفاع بشحم المينة بالطرق المذكورة، أو غيرها، ولكن لا يجوز بيعه، كما صرح به الثوري والحافظ وغيرهما. وأما الجمهور - ومنهم الحنفية - فعلى أن شحم المينة لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به أصلاً، فكأنهم جعلوا الضمير راجعاً إلى الانتفاع بالطريق المذكورة، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه: (لا، من حرام).

وقد ذكر الحافظ في الفتح (٤: ٣٥٢) أن الخطابي رحمه الله استدل على جواز الانتفاع بشحم المينة بإجماعهم على أن من ماتت له ذبابة ساغ له إطعامها للكلاب الصيد، فكذلك يسوغ دهن السفينة بشحم المينة، ولا فرق.

وأجاب عنه شيخنا في إعلاء السنن (١٤: ٨٥) بأننا لا نجوز الإطعام، وإنما نجوز أن تطعمه الكلاب بأنفسها، ولا نعرض لهم بالمتع من ذلك، لأن الكلاب ليست مكنتة.

وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التي أصابها نجاسة خارجية ففيها خلاف بين العلماء، فقال أحمد بن حنبل، وعبد الملك بن الماجشون، وأحمد بن صالح: لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك، وقال الجمهور: يجوز الانتفاع بها في غير الأكل، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعية، والثوري، والليث بن سعد، وروى نحوه عن علي، وابن عمر، وأبي موسى، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، كما في شرح الثوري، وأجاز أبو حنيفة والليث بيع الزيت النجس إذا بيته.

ولعل الفرق، على مذهب الحنفية، بين شحم المينة والزيت النجس: أن حرمة الانتفاع بشحم المينة منصوطة في هذا الحديث، لزيادة التنفير عنها، ولم يرد نص على حرمة الانتفاع بما تنجس بأسباب خارجية، ولا ينبغي أن يقاس على شحم المينة، لأن الشريعة بالغت في التنفير

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عِنْدَ ذَلِكَ: «فَاتَّلَ اللَّهُ الْيَهُودَ. إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوه. فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

٤٠٢٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ (يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ) عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ. حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ. قَالَ: كُتِبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَامَ الْفَتْحِ، بِمَثَلِ حَدِيثِ الْمَلِثِ.

٤٠٢٦ - (٧٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ). قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سُمْرَةَ بَاعَ خَمْرًا. فَقَالَ:

عن الخمر، والخنزير، والمبنة، فجعلت عينها نجساً، وليس الأمر كذلك في المتنجات الأخرى، والله أعلم.

قوله: (أَجْمَلُوهُ) يعني: أذابوه، والإجمال، والتجميل، والجمل من باب نصر: إذابة الشحم، والتجميل: الشحم يذاب فكلما قطر وكف على الخبز، ثم أعيد، كذا في لسان العرب (١٣: ١٣٤).

قوله: (ثم باعوه) وإنما فعلوا ذلك ليزول عنه اسم الشحم، ويصير ودكاً، فإن العرب إنما تسميه شحمًا قبل الإذابة، وأما بعد الإذابة فهو ودك، وراجع المرفأة (٦: ٤٠) ودل الحديث على أن مجرد تغير الاسم لا يؤثر في حل الشيء، وحرمة، ما لم تتغير حقيقته.

(١٠٠) - قوله: (كتب إليَّ عطاء) فيه تصريح بأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء، وإنما كتب به إليه، فالمتعة في الرواية السابقة محمولة على الكتابة، والله أعلم.

٧٢ - (١٥٨٢) - قوله: (عن ابن عباس) أخرجه البخاري في البيوع، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع، والنسائي في الفروع والعتيرة، باب النهي عن الانتفاع بما حرم الله عز وجل، وابن ماجه في الأشربة، باب التجارة في الخمر.

قوله: (أَنَّ سُمْرَةَ بَاعَ خَمْرًا) وفي رواية الحميدي عند البخاري: (أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا) والمراد منه سمرة بدليل رواية مسلم وغيره، وسمرة هذا: هو سمرة بن جندب رضي الله عنه، كما وقع مصرحاً في رواية الزعفراني عند البيهقي.

واختلف العلماء في كيفية بيع سمرة بن جندب رضي الله عنه الخمر، على أربعة أقوال:

١ - إنه أخذها من أهل الكتاب عن فيعة الجزية، فباعها منهم، معتقداً جواز ذلك، وهذا

قَاتَلَ اللَّهُ سُمْرَةَ. أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ. حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاغَوْهَا».

٤٠٢٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أُمِّيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ. حَدَّثَنَا رَوْحُ (يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ) عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٤٠٢٨ - (٧٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر، ورجحه، وقال: كان ينبغي له أن يوليهم بيعها، فلا يدخل في محذور، وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك، لأنه لم يتعاط محرماً، ويكون شبيهاً بقصة بريرة، حيث قال: هو عليها صدقة، ولنا هدية.

٢ - وقال الخطابي يجوز أن يكون باع العصير ممن يتخذه خمرًا، والعصير يسمى خمرًا، كما قد يسمى العنب به، لأنه يؤول إليه، وقال: ولا بظن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها، وإنما باع العصير.

أو يمكن أيضاً أن يكون خلل الخمر، ثم باع الخل، معتقداً جوازه، كما هو مذهب أبي حنيفة، وأما إنكار عمر على ذلك، فيمكن أن لا يجوز التخليل عنده، كما هو مذهب الشافعي رحمه الله.

٤ - قال الإسماعيلي: إن سمره علم بتحريم الخمر، ولم يعلم تحريم بيعها، ولذلك اقتصر عمر رضي الله عنه على ذمه دون عقوبته.

وقد رجح القرطبي وابن الجوزي الوجه الأول. ثم ذكر ابن الجوزي أن سمره كان والياً لعمر على البصرة، ولكن رد عليه الحفاظ في الفتح (٤: ٣٤٤) بأن سمره إنما ولي على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بعد عمر بدهر، وولاية البصرة لعمر قد ضبطوا، وليس منهم سمره، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمره على قبض الجزية، والله أعلم. هذا منخصص ما في فتح الباري.

قوله: (قَاتَلَ اللَّهُ سُمْرَةَ) قال ابن الأثير في جامع الأصول (١: ٤٥١): (أي: قتله، وهو في الأصل: فاعل من القتل، ويستعمل في الدعاء على الإنسان، وقيل: معناه: عاداه الله، والأصل الأول) قلت: وربما تطلق هذه الكلمة، ولا يراد بها معناها الأصلي، ولا الدعاء على الإنسان، وإنما تطلق على طريق البساطة في الكلام، كقولهم (تربت يداك) و(رغم أنفك) و(ويحك) و(ويلك) فالظاهر أن عمر رضي الله عنه إنما أطلقها بهذا الطريق، ولم يراد بها الدعاء حقيقة، وهو الظن بالصحابة رضي الله عنهم.

٧٣ - (١٥٨٣) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه أيضاً البخاري في البيوع، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع.

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ. حُرِّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا».

٤٠٢٩ - (٧٤) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ. حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعَوْهُ وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

قوله: (فباعوها) يعني بالحيلة المذكورة من إذابة الشحم. واستدل به من حرم استعمال الحيل مطلقاً، والحق - كما قال الآلوسي في روح المعاني (٢٣: ٢٠٩) تحت قوله تعالى: ﴿فَأَمْزِجْ بِوَسْمٍ وَلَا تَحْتِمْ﴾ (ص: ٤٤) - أن الحيلة كلما أوجبت إبطال حكمه شرعية لا تقبل، كحيلة سقوط الزكاة، وسقوط الاستبراء، وأما إذا توصل بها الرجل إلى ما يجوز فعله، ودفع المكروه بها عن نفسه، وعن غيره، فلا بأس بها، وقال السرخسي رحمه الله في كتاب الحيل من الميسوط (٣٠: ٢١٠): «فالحاصل أن ما ينخلص به الرجل من الحرام، أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل، فهو حسن، وإنما يكره ذلك أن يحتال في حق الرجل، حتى يبطله، أو في باطل حتى يموهه، أو في حق حتى يدخل فيه شبهة، فما كان على هذا السبيل فهو مكروه، وما كان على السبيل الذي قلنا أولاً، فلا بأس به» واستدل على جواز الحيلة المشروعة بقوله: ﴿وَحَدَّ يَدَكَ مِنْكُمَا فَاْمُرْ بِوَسْمٍ وَلَا تَحْتِمْ﴾ (ص: ٤٤) فإن ذلك تعليم حيلة، ويقول تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِمَهَاجِهِمْ جَمَعَ الْقَبَايَةَ فِي رَمْلِ أُخْيَدٍ﴾ (يوسف: ٧٠) فإنه حيلة، وجاء السرخسي رحمه الله بعدة أحاديث وآثار تدل على جوازها.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ومن أقوى ما يدل على جواز الحيلة المشروعة ما أخرجه الشيخان والنسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير، فجاءهم بتمر جنب، فقال: أكل تمر خبير هكذا؟ قال: إنا لنأخذ الصاع بالصاعين، والصاعين بالثلاث، قال: لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنباً» وسيأتي الحديث عند المصنف في باب بيع الطعام مثلاً بمثل: وإنما هو تعليم حيلة للتوصل إلى طريق حلال، فما كان من هذا القبيل فهو جائز قطعاً، وأما حيلة اليهود في تحليل السبت وبيع الشحوم وأكل ثمنها، فكانت من قبيل إبطال الحكمة الشرعية، فإن الشريعة قصدت منعهم عن الصيد يوم السبت، وعن أكل الشحوم وبيعها، ففعلوا ما حصل منه ذلك بعينه، وإنما غيروا الطريق أو التعبير، وقدما أن مجرد تغيير الاسم لا يؤثر في حل الشيء وحرمة، حتى تتغير حقيقته، فمن أجل ذلك عابهم رسول الله ﷺ، والله أعلم.

٧٤ - (٠٠٠) - قوله: (وأكلوا ثمنه) وزاد أبو داود وأحمد في حديث ابن عباس: «وان الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» فاستدل به من حرم بيع كل محرم الأكل، وأجاب عنه المارديني في الجوهر النقي: «إن قوله: إذا حرم أكل شيء حرم ثمنه، خرج على شحوم

(١٤) - باب: الربا

الميتة التي حرم أكلها والانتفاع بشيء منها، وكذا الخمر، أي إذا حرم أكل شيء ولم يبح الانتفاع به حرم ثمنه، ولم يعن ما أبيع الانتفاع به، بدليل إجماعهم على بيع الهرة، والفهد، والسباع المتخذة للصيد، والحمر الأهلية، وقال ابن حزم: وممن أجاز بيع المانع تقع فيه النجاسة والانتفاع به علي، وابن مسعود، وابن عمر، وأبو موسى الأشعري، وأبو سعيد الخدري، وأقسام، وسالم، وعطاء، والليث، وأبو حنيفة، وسفيان، وإسحاق، وغيرهم. وراجع أيضاً إعلاء السنن (١٤: ٨١ إلى ٨٣) باب حرمة بيع الخمر والميتة والخنزير. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١٤) - باب: الربا

أريد قبل الشروع في شرح أحاديث الربا أن أتى بمقالة تتحدث عن حقيقة الربا وأقسامه، وأدلة حرمة، وحكم ما يتعامل به اليوم باسم «الفائدة»، فإن أسواق العالم اليوم قد اكتظت بالمعاملات الربوية، وقامت طائفة تدعي أن هذه المعاملات لا تدخل في الربا الذي نهى عنه القرآن والسنة، فلا بد من الاطلاع على ما قيل أو يقال في عصرنا هذا، وتنفيذ ما يشار حول حرمة الربا من شبه عقلية أو تقليدية.

معاني كلمة الربا:

فالربا في اللغة: الزيادة، وقد أطلقت هذه الكلمة في القرآن والسنة على خمسة معان:

الأول: ربا النسبة، وهو أخذ الزيادة على القرض، وبهذا المعنى جاءت آيات الربا في أواخر سورة البقرة.

الثاني: ربا الفضل، يعني الزيادة في مبادلة مائتين من جنس القدر والجنس، وهذا المعنى هو المراد في أحاديث هذا الباب، وسيأتي تفصيله في الكلام على تلك الأحاديث إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن يهدي الرجل إلى آخر شيئاً بنية أن يكافئه ذلك الرجل بأكثر، وقد ذهبت جماعة من المفسرين إلى أن هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيكُمْ مِنْ زَيْدٍ لِّزَيْدٍ إِلَى أَقُولِ النَّاسِ فَلَا يَزِيدُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (الروم: ٣٩) وراجع تفسير ابن جرير (٢١: ٢٧).

الرابع: كل معاملة مالية غير مشروعة، وقد ذهبت جماعة من المفسرين إلى أن هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى: ﴿وَأَمْوَالُهُمْ إِنزِيلًا وَقَدْ كُفِّرَتْ عَنْهُمْ﴾ (النساء: ١٥٩) وراجع تفسير القرطبي (٣: ٣٤٨)، وبهذا المعنى أول كثير من المفسرين آية الروم، كما في تفسير ابن جرير (٢١: ٢٧).

الخامس: قد أطلقت كلمة الربا في بعض الأحيان على كل عمل غير مشروع يتضمن معنى

الزيادة في صورة من الصور، كما في الحديث المرفوع: «إن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه» وراجع كنز العمال (٢: ٢١٤، رقم: ٤٦٣٢)، وكذلك أخرج ابن أبي حاتم في علله (١: ٣٩٨، رقم: ١١٩٣) عن الحسن مرسلاً: «ما زاد من الدعوة على يومين فهو ربا» وكذلك أخرج أحمد عن ابن عباس مرفوعاً: «السلف في حبل الحبله ربا» كما في الفتح الرباني (١٥: ٨٣)، ولا شك أن كلمة الربا إنما أطلقت في هذه الأحاديث على عمل غير مشروع، وليس هو من ربا النسبة في شيء.

ولكن استعمال هذه الكلمة في هذه المعاني الثلاث الأخيرة شاذ، على كونه مجازياً، وأكثر ما تستعمل الكلمة في معنى النسبة أو ربا الفضل، فأما ربا الفضل فأحكامه مشروحة في أحاديث هذا الباب، وسيأتي الكلام عليها في شرحها إن شاء الله، فلنقتصر في هذه المقالة على ربا النسبة، وهو الذي حرمه القرآن الكريم، وأوعد عليه في الكتاب والسنة بمواعيد شديدة عنيقة، وهو الذي راجت سوقه في عصرنا الحاضر في أكثر المعاملات المالية.

ربا النسبة واقسامه:

وقد عرفه الإمام أبو بكر الجصاص رحمته في أحكام القرآن (١: ٥٥٧) بقوله: «هو القرض المشروط فيه الأجل، وزيادة مال على المستقرض» وإن هذا التعريف يشمل سائر أنواع ربا النسبة. وكان هذا الربا محرماً في سائر الأديان السماوية، وتوجد نصوص تحريمه حتى الآن في مجموعة الكتاب المقدس. وراجع سفر الخروج (٢٢: ٢٥)، وسفر الأحبار (٢٥: ٣٥)، وسفر التثنية (٢٣: ٢٠)، من أسفار التوراة، وزبور داود عليه السلام (١٥: ٥) وسفر أمثال سليمان عليه السلام (٢٨: ٨)، وسفر نحميا (٥: ٧)، وسفر حزقيال عليه السلام (١٨: ٨ و ١٣ و ١٧ و ٢٢: ١٢).

وقد قامت في عصرنا شرذمة من المتجددين المستغربين، تدعي أن ربا البنوك والمؤسسات التجارية الأخرى، ليست ربا منهياً عنه، وأولوا آيات الربا وأحاديثه بتأويلات مختلفة:

فقال جماعة منهم: إنما المحرم من الربا ما جاوز قدره على أصل القرض، فأما إذا اشترطت الزيادة اليسيرة على رأس المال فإنها ليست محرمة، واعتلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا﴾ (آل عمران: ١٣٠) قالوا: إن الله سبحانه وتعالى قيد النهي عن الربا بكونه أضعافاً مضاعفة، فظهر أن مطلق الربا ليس بحرام.

وإن هذا النوع من الاستدلال يقل من أن يذكر في كتاب علمي، أو يرد عليه بأدلة علمية، غير أن الجهل قد شاع في عصرنا، فجعل الناس يغترون بأمثال هذه الدلائل، فأردنا أن نأتي بتفنيدها ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة.

فالحق أن الآيات القرآنية والأحاديث الثابتة ناطقة بأن الربا حرام مطلقاً، سواء كان قليلاً

قدره، أو كثيراً، وأما قوله تعالى: ﴿أَضْعَفُكَ مُصْعَفَةً﴾ فليس قيد لحرمة الربا، وإنما هو بيان الصورة مخصوصة من الربا كانت راتجة عند العرب، وليس المراد منه أن الربا جائز إن لم يكن أضعاف رأس المال، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْرَوْا بِهَابِي نَسَاً قَلِيلاً﴾ [البقرة: ٢٤١] فإنه لا يستلزم أن بيع الآيات الإلهية جائز إذا كان الثمن كثيراً. فكما إن قيد الثمن القليل ليس احترازياً في هذه الآية، فكذلك قيد الأضعاف ليس احترازياً في الآية المذكورة. ويدل على ذلك دلائل تالية:

١ - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّغُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فإنه أمر بترك كل مقدار من الربا، دون أي تفصيل بين القليل والكثير.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإنه يدل على أن الربا حرام مطلقاً، ولا فرق بين قليله وكثيره.

٣ - قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَيَّنَ فَتَحْكُمْهُ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَقْلِبُوهُ وَلَا تُظْلِمُوهُ﴾ [البقرة: ٢٧٩] فإنه صريح في أن الدائن لا حق له إلا في رأس المال وكل ما زاد عليه فهو ربا حرام، وقد دل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْلِبُوهُ وَلَا تُظْلِمُوهُ﴾ أن كل زيادة على رأس المال داخل في الظلم، سواء كانت تلك الزيادة قليلة أو كثيرة، ولذلك يقول فتادة بن دعامة الدوسي - التابعي المفسر الكبير - رحمه الله: «ما كان لهم من دين فجعل لهم أن يأخذوا رؤوس أموالهم، ولا يزدادوا عليه شيئا كما في تفسير ابن جرير (٣: ٦٧)».

٤ - قد أخرج ابن أبي حاتم والشافعي عن عمرو بن الأحوص، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن كل ربا كان في الجاهلية موضوع عنكم كله، لكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون، وأول ربا موضوع ربا العباس بن عبد المطلب كله» ذكره ابن كثير في تفسيره (١: ٣٣١).

٥ - ذكر البخاري في كتاب الاستقراض، باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى، قول ابن عمر رضي الله عنهما، تعليقا: «قال ابن عمر في القرض إلى أجل لا بأس به، وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط» ودل ذلك على أن اشتراط الأفضل من الدراهم ربا عند ابن عمر، فظهر أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعتبرون كل زيادة على القرض ربا، ويحرمونها.

٦ - أخرج الحارث ابن أبي أسامة في مسنده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٦: ٩٤، رقم: ٦٣٣٦)، وضعفه المناوي في فيض القدير ٥: ٢٨ ولكن جعله العزبي في السراج المنير (٣: ٨٦) حسناً لغيره، لتعدد طرقه.

٧ - أخرج البيهقي في سننه (٥: ٣٥٠) عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه موقوفاً: «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا».

٨ - أخرج مالك في الموطأ، باب حرّم الله الربا، عن ابن عمر قال: «من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا فضاؤه».

٩ - أخرج مالك أيضاً في الباب المذكور أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان يقول: «من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه، وإن كان قبضة من علف فهو ربا».

١٠ - أخرج البخاري (١: ٥٣٨) في المناقب، باب مناقب عبد الله بن سلام عن أبي بردة، قال: «أتيت المدينة، فلقيت عبد الله بن سلام، فقال: ألا نجيء؟ فأطعمك سويقاً وتمراً؟ وتدخل في بيت؟ ثم قال إنك يأرض الربا بها فاش، إذا كان لك على رجل حق، فأهدى إليك حمل تين، أو حمل شعير، أو حمل قت، فلا تأخذه، فإنه ربا».

فانظر كيف جعل عبد الله بن سلام كل زيادة على أصل الدين ربا؟ مع أنها لم تكن مشروطة في أصل العقد، ولكنه جعلها ربا لكونها معروفة فيما بينهم، والمعروف كالمشروط.

١١ - أخرج البيهقي في سننه (٥: ٣٥٠) عن يزيد بن أبي يحيى، قال سألت أنس بن مالك، فقلت: يا أبا حمزة، الرجل منا يقرض أخاه الماء، فيهدي إليه، فقال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقرض أحدكم قرضاً، فأهدى إليه طبقاً، فلا يقبله، أو حملة على دابة، فلا يركبها، إلا أن يكون بينه وبينه قبل ذلك».

١٢ - أخرج البيهقي أيضاً عن ابن سيرين، قال: قال رجل لابن مسعود: إني استسلفت من رجل خمسمائة، على أن أعيره ظهر فرسي، فقال عبد الله: «ما أصاب منه فهو ربا» ومراسيل ابن سيرين من أصح المراسيل.

١٣ - أخرج البيهقي أيضاً عن ابن عباس أنه قال في رجل كان له على رجل عشرون درهماً فجعل يهدي إليه، وجعل كلما أهدى إليه هدية باعها، حتى بلغ ثمنها ثلاثة عشر درهماً فقال ابن عباس: «لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم».

وإن أمثال ذلك كثيرة في ذخيرة الأحاديث والآثار، وفيما ذكرنا كفاية لطائب حق، وإن هذه الدلائل بأجمعها تدل على أنه لم يكن بين الربا القليل أو الكثير أي فرق، لا في القرآن، ولا في السنة، ولا عند الصحابة الكرام الذين كانوا أول من تلقى أحكام الشريعة من فم الشارع عليه الصلاة والسلام.

الفرق بين ديون الاستثمار وديون الاستهلاك:

وهناك جماعة أخرى من المتجددين، تعتل لجواز ربا البنوك بالتفريق بين ديون الاستثمار، وديون الاستهلاك، وتقول: كان الناس في الجاهلية وفي عهد الرسول ﷺ يستدينون لحاجاتهم الوقتية، وأغراضهم الشخصية ولم يكن غرض المستقرض إلا استهلاك ما استقرضه في سد

حاجته الوقتية، كسد المفاقات، ومعالجة المرضى، وتكفين الأموات، فمطالبة الزيادة على مثل هذه الديون كانت قساوة وظلماً، ومن ثم نهى عنها الله سبحانه وتعالى أشد النهي وأذن عليها بحرب من الله ورسوله.

وأما البنوك والمؤسسات المالية الحديثة، فلا يكون المستقرض فيها رجلاً معدماً أو مفلساً، ولا يستقرض لسد حاجته الشخصية، وإنما يكون المستقرضون فيها رجالاً أثرياء، ولا يستقرضون الأموال إلا للتجارة أو الاستثمار، ويحصلون بها على أرباح جمّة، وأموال موفرة، فلو طالبهم المقرض بزيادة على رأس المال لم يكن ذلك من القساوة والظلم في شيء، ولا يوجد فيه ذلك المعنى الذي حرم لأجله الربا.

خلاصة ما قالوا: إن القرض على نوعين:

الأول: قرض استهلاك، وذلك ما قصد به المستقرض سد حاجته الشخصية، واستهلاك ما استقرضه فيها.

والثاني: قرض استثمار، وذلك ما قصد به المستقرض التجارة فيه، أو الاستثمار به والاسترباح منه.

فيقولون: إن الربا المحرم إنما هو زيادة شرطت في قرض استهلاك، وأما الزيادة المشروطة في قرض استثمار، فليس رباً وإنما هو ما يسمى في علم الاقتصاد (فائدة) (Interest). ودليلهم في ذلك: أن قرض الاستثمار لم يكن موجوداً ولا متصوراً في عهد نزول القرآن، وإنما هو شيء محدث، تعامل به الناس بعد الثورة الصناعية في أوروبا، فلا يمكن أن يكون المراد من الربا في القرآن الزيادة المتأخوة على هذا النوع المحدث من القرض، الذي لم يكن موجوداً حينئذ وإنما أراد القرآن بالربا: الزيادة في النوع الأول من القرض، فإنه كان شائعاً في عهد نزول القرآن.

ولكن هذا الاستهلاك منهم باطل، وذلك لأنه يقوم على أساسين:

الأول: إن قرض الاستثمار لم يكن موجوداً في عهد نزول القرآن.

والثاني: أن ما لم يكن موجوداً في عهد نزول القرآن، لا يمكن أن يحرمه القرآن. وكلا هذين الأساسين باطل. أما الثاني فبطلانه ظاهر، وذلك أن القرآن الكريم حينما يحرم شيئاً، يحرم حقيقته، وإن كانت تلك الحقيقة موجودة في عهد نزوله في صورة مخصوصة، فلا يقتضي ذلك أن تكون الصور الأخرى من تلك الحقيقة خارجة عن النهي والحرم، بل تكون الحرم واقعاً على تلك الحقيقة، مهما تغيرت صورها في الأزمنة الآتية.

ومثاله أن القرآن الكريم لما حرم الخمر، فقد حرم حقيقته، دون صورها الموجودة في

عهد نزوله بخصوصها، فهل يجوز لعاقل أن يقول: إنما الحرام تلك الصور المخصصة من الخمر، التي كانت موجودة في عهد نزول القرآن؟ والتي كانت تصنع بالأيدي؟ ولا تحرم هذه الخمر الحديثة التي تصنع بالماكينات، والطرق الكيماوية؟

وكذلك لما حرم القرآن الربا فقد حرم حقيقته، وهي: (الزيادة المشروطة ولم يحرم الصور الموجودة منه في عهد نزوله بخصوصها، فتدخل في الحرمة كل صورة تصدق عليها هذه الحقيقة، سواء كانت تلك الصورة موجودة عند نزول القرآن، أو كانت محدثة فيما بعد من الزمان).

وأما الأساس الثاني: وهو أن قرض الاستثمار لم يكن موجوداً في عهد الجاهلية، وفي عهد الرسول ﷺ والصحاب، فباطل أيضاً. ونسوق هنا بعض الأمثلة من قرض الاستثمار في تلك الأزمنة:

١ - أخرج ابن جرير عن ابن جريج، قال: (كانت بنو عمرو بن عمير بن عوف يأخذون الربا من بني المغيرة، وكانت بنو المغيرة يربون لهم في الجاهلية، فجاء الإسلام ولهم عليهم مال كثير) وراجع الدر المنثور (١: ٣٦٦).

وكانت هذه القبائل في الجاهلية كالشركات المساهمة اليوم، تجمع الأموال وتتجر بها، فلم تكن هذه الديون ديوناً شخصية، وإنما كانت ديوناً إجتماعية.

٢ - أخرج البخاري (١: ١٤٤١) في الجهاد، باب بركة الغازي في ماله، عن عبد الله بن الزبير أن أباه الزبير بن عوام رضي الله عنه قال له يوم الجمل: (إني لا أراني إلا سأقتل اليوم مظلوماً، وإن من أكبر همي لديني، أفترى دِينُنَا يبقي من مالتنا شيئاً؟، فقال: يا بني! بع ما لنا، واقتض ديني) وفيه أن عبد الله بن الزبير قال: (إنما كان دينه الذي عليه أن الرجل كان يأتيه بالمال، فيستودعه إياه، فيقول: لا، ولكنه سلف، فإني أخشى عليه الضيعة).

وشرحه الحافظ في الفتح (٦: ١٦٢) بقوله: (أي وما كان يقبض من أحد ودبعة، إلا إن رضي صاحبها أن يجعلها في ذمته، وكان غرضه بذلك أنه كان يخشى على المال أن يضيع، فيظن به التقصير في حفظه، فرأى أن يجعله مضموناً، فيكون أوثق لصاحب المال وأبقى طروءه، زاد ابن بطال: وليطيب له ربح ذلك المال).

وإن عمل الزبير بن العوام رضي الله عنه هذا يشابه طريق عمل البنوك اليوم، فإنه كان يجعل ودائمه ديناً عليه، لتكون مضمونة، ولكي يجوز له التجارة فيها، وكانت هذه الديون ديون استثمار، كديون البنك، وقد صرح عبد الله بن الزبير رضي الله عنه في روايته عند البخاري، وعند ابن سعد في طبقاته (٣: ١٠٩): «فحسبت ما عليه من الدين، فوجدته ألفي ألف، وماتني ألف». وظاهر أن

هذه المبالغ الخطيرة لم تكن عند الزبير بن عوام رضي الله عنه لسد حاجة شخصية وقتية، وإنما كانت للاستثمار، كما صرح به ابن بطال فيما حكى عنه الحافظ. فكيف يصح أن يقال في ديون الاستثمار: إنها لم تكن موجودة ولا متصورة حتى الثورة الصناعية في أوروبا؟

٣ - ذكر الطبري بسنده في تاريخه: «إن هند ابنة عتبة قامت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فاستقرضته من بيت المال أربعة آلاف تنجر فيها، وتضمنها، فأقرضها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشتريت وباعت» راجع تاريخ الأمم والملوك للطبري (٣: ٨٧) في وقائع سنة ثلاث وعشرين من الهجرة.

٤ - أخرج البيهقي في قصة أن المقداد بن الأسود رضي الله عنه استقرض من عثمان بن عفان سبعة آلاف درهم، راجع السنن الكبرى (١٠: ١٨٤) كتاب الشهادات، باب التناول ورد اليمين. والظاهر أن هذا الاستقراض لم يكن لسد جوع وقتي، أو لتجهيز ميت أو تكفينه، فإن سبعة آلاف درهم لا تستقرض لمثل هذه الحاجات، وإنما كان قرض استثمار، لأن المقداد بن الأسود رضي الله عنه لم يكن من فقراء الصحابة، بل كان من أغنيائهم، فإنه كان الرجل الوحيد في غزوة بدر، الذي كان راكباً على فرس، كما صرح به الحافظ في الإصابة والتهديب، ولا سيما بعد غزوة خيبر، فقد أخرج ابن سعد في طبقاته (٣: ١٦٣) عن موسى بن يعقوب، عن عمته، عن أمها قالت: «بعنا طعممة المقداد التي أطعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر خمسة عشر وسقاً شعيراً من معاوية بن أبي سفيان بمائة ألف درهم».

٥ - أخرج ابن سعد عن إبراهيم في قصة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يتجر وهو خليفة، وجهز عيراً إلى الشام، فبعث إلى عبد الرحمن بن عوف، يستقرضه أربعة آلاف درهم. راجع طبقات ابن سعد (٣: ٢٧٨) ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وهذا مثال صريح للاستقراض وللتجارة.

٦ - أخرج ابن سعد أيضاً في طبقاته (٣: ٣٥٨) من طريق الواقدي عن عثمان بن عروة، قال: (كان عمر بن الخطاب قد استسلف من بيت المال ثمانين ألفاً، فدعا عبد الله بن عمر، فقال: بع فيها أموال عمر، فإن وفيت، وإلا فسل بني عدي، فإن وفيت، وإلا فسل قريشاً، ولا تعدهم، قال عبد الرحمن بن عوف: ألا تستقرضها من بيت المال حتى تؤديها؟ فقال عمر: معاذ الله أن تقول أنت وأصحابك بعدي: أما نحن فقد تركنا نصيبنا لعمر، فتعزوني بذلك، فتتبعني تبعته، وأقع في أمر لا يتجنيي إلا المخرج منه. ثم قال لعبد الله بن عمر: اضمنها، فضمنها، قال: فلم يدفن عمر حتى أشهد بها ابن عمر على نفسه أهل الشورى، وعدة من الأنصار، وما مضت جمعة بعد أن دفن عمر حتى حمل ابن عمر المال إلى عثمان بن عفان، وأحضر الشهود على البراءة بدفع المال).

٧ - أخرج مالك في باب القراض من موطنه أنه: «خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري، وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى، ههنا من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكما، فبتنا عان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبعناه، فتوديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، فيكون لكما الربح، فقالا: ودنا تفعل، وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال، فلما قدما باعاً، فأربحاه، فلما دفعنا ذلك إلى عمر بن الخطاب قال: أكل الجيش أسلفاً مثل ما أسلفكما؟ قالوا: لا، فقال عمر بن الخطاب: ابنا أمير المؤمنين، فأسلفكما! أديا المال وربحه، فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا، لو نقص المال أو هلك لضمناه، فقال عمر: أدياه، فسكت عبد الله، وراجع عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين! لو جعلته قراضاً، فقال عمر: قد جعلته قراضاً».

ولا شك أن هذا القرض الذي أقرضه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه من بيت المال كان لغرض الاستثمار.

٨ - أخرج أحمد والبيهقي في الكبير عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال: «يدعو الله بصاحب الدين يوم القيامة، حتى يوقف بين يديه، فيقال: يا ابن آدم: فيما أخذت هذا الدين؟ وفيما ضيعت حقوق الناس؟ فيقول: يا رب: إنك تعلم أني أخذته، فلم أكل، ولم أشرب، ولم ألبس، ولم أصنع، ولكن أني على إما حرق، وإما سرق، وإما ضيعة، فيقول الله: صدق عبدي، أنا أحق من قضى عنك اليوم إلخ» ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤: ١٣٣)، كتاب البيوع، باب فيمن نوى قضى دينه واهتم به، وقال: «وفيه صدقة الدقيقي» وثقه مسلم بن إبراهيم، وضعفه جماعة.

فهذا الحديث صريح في أن المستقرض لم يأكل ما استقرضه، ولم ينتفع به في حوائجه الشخصية، ولكن جعله في التجارة، فأصابته ضيعة.

وإن هذه الأمثلة كافية لإثبات أن ديون الاستثمار ليست من الأشياء المحدثه التي وجدت بعد الثورة الصناعية في أوروبا، وإنما كانت رائجة فيما بين الناس منذ عهد الجاهلية، وبقيت رائجة في عهد رسول الله ﷺ، وفي عهد الصحابة غير أن الجاهليين كانوا يأخذون عليها الربا، وانسد بابها بعد الإسلام.

مف. سد الربا في ديون الاستثمار:

وأما قولهم: إن المستقرضين في ديون الاستثمار يكونون رجالاً أثرياء، ويحصلون بها على

أرباح كثيرة فلو طالبهم المستقرض بزيادة على رأس المال فلا حرج في ذلك، فالجواب عنه على وجهين:

أما الأول: فإن رفع الظلم حكمة عظيمة لحرمة الربا وليست علة لها، والحكم إنما يدار على العلة، لا على الحكمة. وهذا الأمر ظاهر للعلماء الراسخين، لا يحتاج إلى بيان، ولكن كثيراً من أصحاب الظاهر لا يفهمون الفرق بين العلة والحكمة، فلتضرب لذلك مثلاً:

كل أحد يشاهد اليوم أن الحكمة قد وضعت على ملتقيات الشوارع إشارات كهربائية تحمر مرة، وتخضر أخرى، وقد أمرت جميع المراكب السارية على الشوارع أن تقف كلما رأت تلك الإشارات حمراء، وتسير إذا رأتها خضراء. والحكمة لحكم الوقوف حفظ المراكب عن الاصطدام، وعلمته حمرة القمفمة، فحكم الوقوف لا يدور مع حكمته، وإنما يدور مع علمته، ولذلك إن جاءت سيارة مثلاً، ورأت القمفمة الحمراء وجب عليها الوقوف وإن لم يكن هناك أي خطر للاصطدام، ولا يسع لسائقها أن يقول: إنما كان حكم الوقوف لصيانة الناس عن المصادمة، فحيث لا خطر للمصادمة، جاز لنا أن نغير الشارع رغم حمرة القمفمة.

فكذلك رفع الظلم حكمة لحرمة الربا، ولكن حكم الحرمة لا يدور معها، فلو سلمنا انتفاء الظلم في صور الربا، فلا يستلزم ذلك جوازه، لبقاء علمته، وهي: الزيادة المشرودة في القرض. وقد قال رسول الله ﷺ: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» أخرجه الحارث ابن أبي أسامة عن علي بن أبي طالب مرفوعاً، كما ذكره السيوطي في الجامع الصغير (١: ٩٤، رقم: ٦٣٣٦)، وضعفه المناوي في فيض القدير (٥: ٢٨)، وجعله العزيزي في السراج المنير (٣: ٨٦) حسناً لغيره، لتعدد طرقه.

وأخرج البيهقي في سننه الكبير (٥: ٣٥٠) عن فضالة بن عبيد موقوفاً: «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجه الربا».

وإن هذه الأحاديث تبين علة حرمة الربا، فالحكم يدار عليها، وتكون كل زيادة على القرض رباً، سواء اتضح لنا وجه الظلم فيها، أو لم يتضح.

وأما الثاني: فلا يصح أن يقال: إنه لا ظلم في ربا الاستثمار، فإنه إذا استدان الرجل من أحد شيئاً، وجعله في التجارة، فالتجارة تحتل الوضيعة والخسران، كما تحتل الربح والنفع، وإن الرجل الثمراي يأخذ الربا في كلتا صورتين، ولا يقل الظلم فيه عن ظلم الربا في ديون الاستهلاك.

والإنصاف أن ينظر الدائن في دينه: هل يقرض ذلك إعانة للمستقرض؟ أو يريد أن يشاركه في أرباحه؟ فإن كان المقصود هو الأول، فلا حق له إلا في رأس المال، وإن كان المقصود هو

٤٠٣٠ - (٧٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالدَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

الثاني، فالإنصاف أن يشاركه في أخطار التجارة أيضاً، ولا يطالبه بالربح إلا إذا ربحت تجارته، وإنما يمكن ذلك في المضاربة، دون الربا وليس الربا إلا حيلة قبيحة لإحراز نفسه عن أخطار التجارة، والانتفاء بأرباحها، فإنه يضمن لصاحب المال بفائدة معينة، ويقطع النظر عن العامل الذي يتحمل مشاق العمل، ويطالبه بتلك الفائدة المعينة، ولو أصبح ذلك العامل مقلساً بالوضعية في تجارته.

ثم إن نظام البنوك الراضجة اليوم، الذي يسير على أساس الربا، له من المفاسد ما لا يعد ولا يحصى فإنه يفسد نظام توزيع الثروة على الناس، ويجعل الأموال دولة بين الأغنياء فحسب، ويعوق الأسواق عن مسيرها الطبيعي، ويجعلها ممنوكة لأثرياء معدودين، وليس هذا موضع بسط تلك المفاسد، وفي هذه الإشارات كفاية للطلاب ههنا إن شاء الله، ومن شاء البسط في هذه المسألة فعليه بالكتب المستقلة المؤلفة في موضوع الربا ومفاسده، ومنها كتاب «مسألة سود» باللغة الأردنية، لوالدي العلامة المفتي محمد شفيع رحمته، وكتبت في آخره مقالة شرحت فيها مفاسد ربا البنوك ببسط وتفصيل، وقد وقعت بعض الإشارات مني في هذا الصدد، في أول كتاب البيوع أيضاً فالحق: أن الربا حرام مطلقاً، سواء كان تعامله في ديون الاستهلاك، أو في ديون الاستثمار. وأما نظام البنوك فيمكن أن يجري اليوم على أساس الشركة أو المضاربة بدل الربا، وقد وضعت لجنة من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد في باكستان مخططاً مضبوطاً لهذا الغرض، وكنت أنا عضواً من أعضاء تلك اللجنة، وقد نشر تقرير تلك اللجنة باللغتين: الأردنية والإنكليزية، من قبل مجلس الفكر الإسلامي لحكومة باكستان، فمن شاء فليراجعه، والله سبحانه أعلم.

٧٥ - (١٥٨٤) - قوله: (عن أبي سعيد الخدري) أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الخلط من التمر، وباب بيع الفضة بالفضة، وباب بيع الدينار بالدينار نأ، ومالك في البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً، والترمذي، (رقم: ١٢٤١) في البيوع، باب ما جاء في الصرف، والنسائي في البيوع، باب بيع الفضة بالذهب، والذهب بالفضة، وابن ماجه (رقم: ٢٢٥٦) في التجارات، باب الصرف، وما لا يجوز متفاضلاً، وأحمد في مسند أبي سعيد الخدري رحمه الله (٣: ٤ و ٥١ و ٦١ و ٧٢).

قوله: (لا تبيعوا الذهب بالذهب) إلخ قد ذكر ههنا تحريم التفاضل والنسيئة في مبادلة شيئين: الذهب بالذهب والفضة بالفضة، وسيأتي في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ذكر أربعة أشياء معهما، وهي: البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، فصارت هذه الأشياء ستة، وقد نص الحديث على حرمة التفاضل والنسيئة في كل واحد منها، إذا بيع بجنسه،

ويسمى ربا الفضل، ويقال له ربا السنة أيضاً، لأن هذا النوع من الربا لم يذكره القرآن الكريم نصاً، وإنما عرفت حرمة بالسنة.

الحكمة في تحريم ربا الفضل:

وأما الحكمة في تحريم ربا الفضل، فهو سد ذريعة ربا النسبة، كما صرح به في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، فإني أخاف عليكم الرماء كما في كنز العمال (٢: ٢٣١، رقم: ٤٩٦٤ و ٤٩٦٥)، والرماء هو الربا، فظهر بهذا الحديث أنه ﷺ نهاهم عن ربا الفضل، لما يخاف عليهم من ربا النسبة، وقد شرحه الإمام ابن القيم رحمته بكلام دقيق، فتحكيه هنا بنقذه:

«وذلك أنهم إذا باعوا درهماً بدرهمين، ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذي بين النوعين، إما في الجودة، وإما في السكة، وإما في الثقل والخفة وغير ذلك تدرجوا بالربح المعجل فيها إلى الربح المؤخر، وهو عين ربا النسبة، وهذه ذريعة قريبة جداً، فمن حكمة الشارع أن سد عنهم هذه الذريعة، ومنعهم من بيع درهم بدرهمين تقدماً ونسيئاً... وأما الأصناف الأربعة المطعومة، فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى غيرها، لأنها أقوات العالم، وما يصلحها، فمن رعاية مصالح العباد أن منعوا من بيع بعضها ببعض ألى أجل، سواء اتحد الجنس أو اختلف، ومنعوا من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً، وإن اختلفت صفاتها، وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف أجناسها. وسو ذلك - والله أعلم - أنه لو جوز بيع بعضها ببعض نساء لم يفعل ذلك أحد إلا إذا ربح، وحينئذ تسمح نفسه ببيعها حالة لطمعه في الربح، فيعز الطعام على المحتاج، ويشدد ضرره، وعامة أهل الأرض ليس عندهم دراهم ولا دنانير، لا سيما أهل العمود والبادي، وإنما يتناقلون الطعام بالطعام».

«فكان من رحمة الشارع بهم وحكمته أن منعهم من ربا النساء كما منعهم من ربا النساء في الأثمان، إذ لو جوز لهم النساء فيها لدخلها: (إما أن تقضي وإما أن تربي) فيصير المصاع الواحد لو أخذ قفزاناً كثيرة ففطموا عن النساء، ثم فطموا عن بيعها متفاضلاً يداً بيد، إذ تجرهم حلاوة الربح وظفر الكسب إلى التجارة فيها نساء، وهو عين الحفلة».

«وهذا بخلاف الجنسين المتباينين، فإن حقائقهما ومقاصدهما مختلفة، ففي إلزامهم المساواة في بيعها إضرار بهم، ولا يفعلونه في تجويز النساء ذريعة إلى (إما أن تقضي وإما أن تربي)، فكان من تمام رعاية مصالحهم أن قصرهم على بيعها يداً بيد كيف شاء، فحصلت لهم مصلحة المبادلة، واندفعت عنهم مفسدة (إما أن تقضي وإما أن تربي) وهذا بخلاف ما إذا بيعت بالدراهم أو غيرها من الموزونات نساء، فإن الحاجة داعية إلى ذلك، فلم منعوا منه لأضر بهم، ولا منع السهم الذي هو من مصالحهم فيما هم محتاجون إليه أكثر من غيرهم، والشرعية لا تأتي

بهذا، وليس بهم حاجة في بيع هذه الأصناف بعضها ببعض نساء، وهو ذريعة قريبة إلى مفسدة الربا، فأبيح لهم في جميع ذلك ما تدعو إليه حاجتهم، وليس بذريعة إلى مفسدة راجحة، ومنعوا مما لا تدعو الحاجة إليه، وتندرج به غالباً إلى مفسدة راجحة.

«ويوضح ذلك أن من عنده صنف من هذه الأشياء، وهو محتاج إلى الصنف الآخر، فإنه يحتاج إلى بيعه بالدرهم، ليشتري الصنف الآخر... أو يبيعه بذلك الصنف نفسه بما يساوي، وعلى كلا التقديرين يحتاج إلى بيعه حالاً، بخلاف ما إذا كان مكن من النساء، فإنه حينئذ يبيعه بفضل، ويحتاج أن يشتري الصنف الآخر بفضل، لأن صاحب ذلك الصنف يربي عليه كما أرى هو على غيره، فينشأ من النساء تضرر بكل واحد منهما... وإذا تأملت ما حرم فيه النساء رأيته إما صنفاً واحداً، أو صنفين مقصودهما واحد، أو متقارب، كالدرهم والدنانير، والبر والشعير، والتمر والزبيب. فإذا تباعدت المقاصد لم يحرم النساء، كالبر والثياب، والحديد والزيت».

«... وسر المسألة أنهم منعوا من التجارة في الأثمان بجنسها، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأثمان، ومنعوا من التجارة في الأقوات بجنسها، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات... فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في الجنس والجنسين، وربا الفضل في الجنس الواحد، وأن تحريم المقاصد، وتحريم الآخر تحريم الوسائل وسد الذرائع، وهذا لم يبيح شيء من ربا النسبة، وأما ربا الفضل، فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة، كالعرايا فإن ما حرم مبدءاً للذريعة أخف مما حرم لتحريم المقاصد».

وراجع لمزيد البحث إعلام الموقعين (٢: ١٠٠ إلى ١٠٤) وما بعده.

اختلاف الفقهاء في علة ربا الفضل:

ثم إن حرمة التفاضل والنسبة مقتصرة في الحديث على الأشياء الستة المذكورة، فاختلقت فيه أنظار الفقهاء، فقال طاووس وقتادة: إن الحرمة مقصورة على هذه الأشياء ولا تتعدى إلى غيرها، وبه قال داود الظاهري ونفاة القياس، كما في المغني لابن قدامة (٤: ٢) وهو قول الشعبي ومسروق، وعثمان البتي أيضاً، كما في عمدة القاري (٥: ٤٩٠). فيجوز عندهم بيع الذرة بالذرة متفاضلاً، لأن الحديث لم يذكر الحرمة إلا في الأشياء الستة، فيبقى ما عداها على أصل الإباحة، لقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

واتفق القائلون بالقياس على أن الحرمة في هذه الأشياء الستة معللة بعلة، فكأنما وجدت تلك العلة في غيرها من الأشياء، ثبتت الحرمة، لأن القياس دليل شرعي، فيجب استخراج علة هذا الحكم وإثباته في كل موضع وجدت العلة فيه، ثم اختلف المعلنون في تعيين العلة على أقوال:

١ - إن العلة في الذهب والفضة الوزن مع الجنس، وفي الأشياء الأربعة: الكيل مع الجنس، وهو قول أبي حنيفة، وأحمد، والثوري، والنخعي، والزهري، وإسحاق بن راهويه.

فعلى هذا القول يجري الربا في كل من مكيل أو موزون إذا بيع بجنسه، مطعوماً كان أو غير مطعوم، كالحبوب، والثورة، والقطن، والصوف، والورس، والحناء، والعصفر، والحديد، والنحاس، ونحو ذلك.

٢ - إن العلة في الذهب والفضة الثمنية مع اتحاد الجنس، وفيما عداها كونها مطعومة مع اتحاد الجنس، وهو قول الشافعي رحمه الله، وهو رواية عن أحمد، ودليلهم ما سيأتي في المتن عن معمر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل» ولأن الطعام وصف شرف، إذ به قوام الأبدان، والثمنية وصف شرف، إذ بها قوام الأموال، فيقتضي التعليل بهما.

فعلى هذا القول يجري ربا الفضل في سائر المطعومات، سواء كانت مكيلة، أو موزونة أو عديدة، كالنفاح والرمان، والبيض وغيرها.

٣ - إن العلة في الذهب والفضة الثمنية مع الجنس، وفيما عداها الادخار مع الجنس، وهو قول المالكية، وزاد بعضهم الاقتيات مع الادخار، فإن كان الشيء مدخراً غير مقتات، حرم التفاضل فيه عند بعضهم، وجاز عند آخرين، وإلى تعليل المالكية مال الشيخ ولي الله الدهلوي في المصنفى (١: ٣٤٧).

واستدلوا بأنه لو كان المقصود الطعام وحده لاكتفي في الحديث بالتنبيه على ذلك بالنص على واحد من تلك الأصناف الأربعة، فلما ذكر منها عدداً علم أنه قصد بكل واحد منها التنبيه على ما في معناه، وهي كلها يجمعها الاقتيات والادخار. أما البر والشعير فنبه بهما على أصناف الحبوب المدخرة، ونبه بالتمر على جميع أنواع التحلوات المدخرة، كالسكر، والعسل، والزبيب، ونبه بالملح على جميع التوابل المدخرة لإصلاح الطعام، وأيضاً، فإنهم قالوا: لما كان معقول المعنى في الربا إنما هو أن لا يغيب بعض الناس بعضاً، وأن تحفظ أموالهم فواجب أن يكون ذلك في أصول المعاش، وهي الأقوات. كذا في بداية المجتهد (٢: ١٣٠ و١٣١).

٤ - إن العلة فيما عدا الذهب والفضة كونه مطعوماً ومكيلاً أو موزوناً، مع الجنس، فلا يجري الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن، كالبيض، وسائر العدديات المطعومة، ولا فيما ليس بمطعوم، سواء كانت مكيلة أو موزونة، كالتزعفران، والحديد والنحاس وغيره. وهو قول سعيد بن المسيب، ورواية عن أحمد، وبه قال الشافعي في القديم، كما في المغني لابن قدامة (٤: ٥).

واستدلوا بما روي عن سعيد بن المسيب، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «لا ربا إلا فيما

كيل، أو وزن، مما يؤكل أو يشرب» أخرجه الدارقطني. وقال: «الصحيح أنه من قول سعيد، ومن رفعه فقد وهم».

وإن هذه المذاهب الأربعة هي المشهورة في هذا الباب، وإن كانت فيه ستة أقوال أخرى، فإنها ليست مشهورة ولا منبذة، وقد ذكرها العيني في باب بيع الطعام والحكرة من عمدة القاري (٥: ٤٩٠).

ثم إن الحنفية رجحوا تعويلهم - وهو الكيل أو الوزن مع الجنس - رواية ودراية، أما رواية: فلأنه مستنبط من الأحاديث الآتية:

١ - سبأني في باب بيع الطعام مثلاً يمثل عند المصنف عن سعيد بن المسيب «أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أبا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: «كُلْ تمر خير هكذا؟ قال: لا والله يا رسول الله، إنا نشتري الصاع بالصاعين مع الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً يمثل، أو يبعوا هذا، واشتروا بئمه من هذا، وكذلك الميزان» وأخرجه أيضاً البخاري في الوكالة، باب الوكالة في الصرف والميزان، ولفظه: «وقال في الميزان مثل ذلك» ومعناه أن الموزونات كلها في حكم التمر، بأنه لا يجوز التفاضل في مبادلتها، فثبت أن العلة في المنع هي: الكيل، كما في التمر، أو الوزن، كما في الذهب والفضة.

٢ - أخرج الحاكم في مستدركه (٢: ٤٢) بعد باب النهي عن عسب الفحل عن حيان بن عبيد الله المدوري، قال: «سألت أبا مجلز عن الصرف، فقال: كان ابن عباس رضي الله عنهما لا يرى به بأساً زماناً من عمره، ما كان منه عيناً، يعني: يداً بيد، فكان يقول: إنما الربا في النسبة فلفيه أبو سعيد الخدري، فقال له: يا ابن عباس، ألا تتقي الله؟ إلى متى توكل الناس الربا؟ أما بلغك أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم، وهو عند زوجته أم سلمة: «إني لأشتهي تمر عجوة، فبعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار، فجاء بثلث صاعين صاع من تمر عجوة، فقامت، فقدمته إلى رسول الله ﷺ، فلما رآه أعجبه، فتناول تمره، ثم أمسك، فقال: من أين لكم هذا؟ فقالت أم سلمة: بعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار، فأتانا بثلث صاعين هذا الصاع الواحد، وما هو كل، فألقى التمرة بين يديه، فقال: ردوه، لا حاجة لي فيه، التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، يداً بيد، عيناً بعين، مثلاً بمثل، فمن زاد فهو ربا، ثم قال: كذلك ما يكال ويوزن أيضاً».

وإن هذا الحديث صريح في أن جميع المكيالات والموزونات في حكم التمر، وأن العلة في تحريم ربا الفضل، هي الكيل أو الوزن.

وهذا الحديث صحيح الحاكم إسناده، ولكن تعقبه الذهبي لقوله: «قلت: حيان فيه ضعف، وليس بالحجة».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: حيان هذا، هو حيان بن عبيد الله البصري، كنيته أبو زهير، وهو رجل اختلفت فيه أقوال النقاد، فضحفه ابن عدي، وقال البخاري: ذكر الصلت منه الاختلاط، ولكن قال الحافظ في لسان الميزان (٢: ٣٧٠): «قال أبو حاتم: صدوق، وقال إسحاق بن راهويه: حدثنا روح بن عباد، ثنا حيان بن عبيد الله، وكان رجلاً صديقاً. وذكره ابن حبان في الثقات»، وقد ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢: ١٥) وهو يتحدث عن حديثه: «بين كل أذنين صلاة لمن شاء إلا المغرب» فذكر هذه الأقوال، ومال إلى توثيقه، وفي هذا السياق ذكره المارديني في الجوهر النقي تحت البيهقي (٢: ٥٧٥ و ٥٧٦)، وقال: «أخرج البزار هذا الحديث، ثم قال: حيان رجل من أهل البصرة، مشهور، ليس به بأس، وقال فيه أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين».

وبالجملة، فقد وثقه أبو حاتم، وإسحاق بن راهويه، وابن حبان، والبزار، والحاكم، فحديث مثله لا ينزل عن الحسن إن شاء الله تعالى، ثم حديث هذا متأيد بما في الصحيحين من قوله ﷺ: (وكذلك الميزان).

ورواه أيضاً الإمام محمد في كتاب البيوع عن أبي سعيد الخدري، ولفظه: «وكذلك كل ما يكال أو يوزن»، رواه من طريق مالك بن أنس، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وراجع بدائع الصنائع للكامناني (٥: ١٨٤)، والمبسوط للسرخسي (١٢: ١١٢).

٣- أخرج الدارقطني عن الحسن، عن عباد، وأنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً، وما كيل فمثل ذلك، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به» ذكره المجد بن تيمية في منتقى الأخبار، وقال الشوكاني تحته في نيل الأوطار (٥: ١٦٥): «قالت العترة جميعاً، بل العلة في جميعها اتفاق الجنس، والتقدير بالكيل والوزن، واستدلوا على ذلك بذكره ﷺ للكيل والوزن في أحاديث الباب. ويدل على ذلك أيضاً حديث أنس المذكور، فإنه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه، وعلى كل مكيل كذلك، بأنه مثل بمثل».

وأما دراية، فإن ابن رشد رحمه الله - زعم كونه مالكيًا - ورجح تعليل الحنفية من حيث المعنى، وقال في بداية المجتهد (٢: ١٣١):

«ولكن إذا توهم الأمر من طريق المعنى ظهر - والله أعلم - أن علتهم (يعني علة الحنفية) أولى العلل، وذلك أنه يظهر من الشرع أن المقصود بتحريم الربا إنما هو لمكان الغبن الكثير الذي فيه، وأن العدل في المعاملات إنما هو مقارنة التساوي، ولذلك لما عسر إدراك التساوي

في الأشياء المختلفة الذوات جعل الدينار والدرهم لتقويمها، أعني تقديرها، ولما كانت الأشياء المختلفة الذوات، أعني غير الموزونة والمكيلة، العدل فيها إنما هو في وجود النسبة، أعني أن تكون نسبة قيمة أحد الشئين إلى جنسه نسبة قيمة الشيء الآخر إلى جنسه، مثال ذلك أن العدل إذا باع إنسان فرساً بثياب، هو أن تكون نسبة قيمة ذلك الفرس إلى الأفراس هي نسبة قيمة ذلك الثوب إلى الثياب، فإن كان ذلك الفرس قيمته خمسون، فيجب أن تكون تلك الثياب قيمتها خمسون، فليكن مثلاً، الذي يساوي هذا القدر عددها هو عشرة أثواب، فإن اختلاف هذه المبيعات، بعضها ببعض في العدد واجب في المعاملة العادلة، أعني أن يكون عدل فرس عشرة أثواب في المثل، وأما الأشياء المكيلة والموزونة، فلما كانت ليست تختلف كل الاختلاف، وكانت منافعها متقاربة، ولم تكن حاجة ضرورية لمن كان عنده منها صنف، أن يستبدله بذلك الصنف بعينه إلا على وجه السرف، كان العدل في هذه إنما هو بوجود التساوي في الكيل أو الوزن، إذ كانت لا تتفاوت في المنافع.

وأيضاً، فإن منع التفاضل في هذه الأشياء يوجب أن لا يقع فيها تعامل، تكون منافعها غير مختلفة، والتعامل إنما يضطر إليه في المنافع المختلفة، فإذا منع التفاضل في هذه الأشياء، أعني المكيلة والموزونة، له عنتان: إحداهما وجود العدل فيها، والثاني منع المعاملة إذا كانت المعاملة بها من باب السرف، وأما الدينار والدرهم، فعلة المنع فيهما أظهر، إذ كانت هذه ليس المقصود منها الربح، وإنما المقصود بها تقدير الأشياء التي لها منافع ضرورية.

هذا، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن تعليل المالكية أظهر وأولى من جهة النظر، ومن جهة العمل عليه.

وأما من جهة النظر، فلأن ربا الفضل إنما حرمه رسول الله ﷺ سداً للذريعة، ولئلا يتدرج به إلى ربا النسيئة الذي حرمه القرآن، كما هو مصرح به في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وكما أسلفنا شرحه في عبارة ابن القيم رحمه الله، والتدرج إلى ذلك الربا إنما يمكن في الأشياء التي هي أثمان أو تجري مجرى الأثمان في وقوع التعامل بها، ولا يخفى أن ربا النسيئة كان يجري في أمثال هذه الأشياء، فإن أهل العرب، ولا سيما أهل البوادي منهم، فلما كانوا يتعاملون بالذهب والفضة، وإنما كانوا يتقاضون بالأقوات التي تيسر لهم، فكانت هذه الأشياء عندهم بمنزلة الأثمان، يتوسلون بها إلى سد حاجاتهم الأخرى، وفيها كان يجري ربا النسيئة، دون الأشياء الأخرى، كالثياب وغيرها من المزروعات والعديدات التي لا خلاف في خروجها من الأموال الربوية، ولذلك جعل النبي ﷺ الأشياء الأربعة في حكم الذهب والفضة، فإن كل واحد منها كان يستعمل حينئذ، وربما يستعمل حتى الآن في الريف والبوادي، استعمال الأثمان، في شيوخ التبادل بها، واشتراء الحاجات منها، فالذي يجمع بين هذه الأشياء الستة بالنظر إلى

معاملات الربا، هو وقوع التبادل بها، إما من جهة كونها ثمناً خفياً، وإما من جهة جريانها مجرى الأثمان عموماً، وهذا المعنى الجامع في الأثمان والأقوات أظهر منه في المكيلات والموزونات، فإن التبادل حينذاك كان يقع بالأقوات عموماً، دون غيرها من الموزونات الأخرى، كالحديد، والصفرة، والنحاس، والنظن، والصفوف، والورس، والعصفرة، وأمثالها.

وأما عملاً، فلأن التعليل بانقذر قد أدى الحنفية إلى مشاكل عملية مختلفة، كما وقع في بيع القطن بالدرهم، فإن قياس تعليلهم يحرم هذا البيع نسيئة، تكونهما موزونين وفيه من الصعوبة ما لا يخفى، فتخلصوا منه بأن ميزان كل واحد منهما مختلف، فإن الفضة توزن بالصنجات، والحديد بالأمناء وغيرها، فجعلوها مختلفي القدر من هذه الجهة، وجوزوا التفاضل فيها.

وكذلك وقعت مشكلة في بيع الفلوس بالفلوس، فإنها ليست قدرية، فكان القياس أن يجوز فيها التفاضل، ولكن الحنفية حرموا فيها التفاضل لكونها أثماناً اصطلاحية لا تتعين بالتعيين، فيكون بيع دين بدين، ولذلك جوز الشيخان التفاضل فيها إذا بيعت معينة، كما سيأتي تفصيله في شرح حديث عثمان رضي الله عنه، ويستلزم ذلك أن يجوز بيع الفلوس الواحد بعشرة فلوس، ولا يجوز بيع قطعة صغيرة من نحاس أجد، بقطعة كبيرة من نحاس أدنى، مع التفاوت الفاحش في الثلدين في صورة الفلوس، بما يجعله ذريعة قوية إلى الربا، وقلة التفاوت بينهما في صورة النحاس، بما يبعده عن التدرج إلى الربا.

وكذلك يلزم على قياس قول الحنفية أن لا يجوز إسلام النقود في شيء من الموزونات، لوجود القدر، وحرمة النسيئة به، ولكن الحنفية استثنوا ذلك من حرمة ربا الفضل، فقالوا: «لم يستثنى إسلام النقود في الموزونات بالإجماع، كي لا يسند أكثر أبواب السلم» كما في البحر الرائق (٦: ١٣٩)، ورد المختار (٤: ١٧١).

ثم إن كون الشيء مكيلاً أو موزوناً يختلف باختلاف الأزمان والأمكنة، فنشأت في الحنفية أبحاث من هذه الجهة، فالمشهور عندهم أن ما ورد النص بكونه مكيلاً أو موزوناً يبقى كذلك إلى الأبد، ولا يتغير بالعرف، وما لم يرد فيه نص فالحمل على العرف، خلافاً لأبي يوسف رضي الله عنه فإنه يبيي جميع الأشياء على العرف، دون فرق بين منصوص وغيره، وإلى قوله مال الكمان بن الهمام رضي الله عنه.

وأما على تعليل المالكية فلا تحدث هذه المشاكل العملية، فإن علتي النسيئة والافتيات مما يجعل أحكام ربا الفضل مرتبطة متناسقة، ويقربها إلى حكمتها المنصوصة، من تدرجه إلى ربا النسيئة.

وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ. وَلَا تَبِيعُوا الزُّورَ بِالزُّورِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ. وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ.

٤٠٣١ - (٧٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ.

والذي يظهر أن الحنفية رحمهم الله عللوا هذه الأحكام بالقدر والجنس عملاً بقول سيدنا عمر رضي الله عنه: «فدعوا الربا والربية» فإن علتهم أعم من علل الشافعية والمالكية، ودائرة الحرمات فيها أوسع، وحيث لم يصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعلة، فالاحتياط أن يختار ما هو أعم تحريماً ولا سيما إذا وقعت في الأحاديث إشارات إلى هذه العلة، كما أسلفنا، ومن دأب الإمام أبي حنيفة رحمته الله أن مثله أن يسير إلى ما هو أحوط وأبعد عن خطر الحرمة، فاختار الحنفية هذه العلة العامة ليحترزوا عن كل ربا ممكن. وأما إذا ظهرت لهم صور لا تدخل في ربا الفضل بداهة، كالإسلام النقود في الموزونات، فاستثنوها من التحريم بدلائل بدت لهم، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم» أخرجه الستة، كما في فتح القدير (٥: ٣٢٤) فإنه دل على جواز الإسلام في المكيلات والموزونات، والإسلام لا يكون عموماً إلا بالنقود، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (لَا تُشْفُوا) صيغة نهى من الإشفاف، يعني: لا تفضلوا، والشف بالكسر من الأضداد، يطلق على الزيادة والنقصان جميعاً، وشف الدرهم يشف، من باب ضرب: إذا زاد، أو نقص، وأشف وإشفافاً: زاده، أو نقصه، واستعمال هذه الكلمة في هذا الموضع من حسن بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم، لأن المقصود هو المنع من الزيادة والنقصان كليهما.

قوله: (لَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ) الناجز: الحاضر، والغائب: المؤجل، والمراد أن الصرف لا بد فيه من التقابض في المجلس، ولا يجوز التأجيل بحال، أما إذا كان أحد البديلين غائباً عند العقد الناجز ثم أتى به قبل انقضاء المجلس فلا بأس به، كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الآتية: «إلا يداً بيد».

وأما إذا اشترى رجل ديناراً بعشرة دراهم كانت في ذمة البائع قبل العقد، فهو جائز أيضاً عند جمهور الفقهاء كما في شرح الأبي (٤: ٢٦٤)، وفتح القدير (٥: ٣٧٩) وأما إذا كان لرجل على آخر دينار، ولهذا الآخر عليه عشرة دراهم، فاشترى الأول عشرة دراهم بدينار، وتقاصا، ففيه خلاف العلماء، فمنعه الشافعي، وأجازة مالك بشرط حلول ما في الذمة وأجازة أبو حنيفة وإن لم يحل ما في الذمة، كذا حكى عنه الأبي في شرحه، وفي حكاية قول أبي حنيفة نظر، لأنه في الظاهر بيع الكالئ، ويظهر من كلام صاحب الهداية في أول باب الصرف أن قبض أحد البديلين في المجلس شرط لجواز العقد احترازاً عن بيع الكالئ بالكالئ فليتأمل، وليراجع فتح القدير مع العناية (٥: ٣٧٠ و٣٨٠).

أَخْبَرَنَا الثَّلِيثُ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتِي هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمَيْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ. فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعِيهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأَذْنَيْهِ. فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَايِبًا مِنْهُ بِتَاجِرٍ، إِلَّا يَدَا بَيْدٍ».

٤٠٣٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ). ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ. كُتِلَهُمْ عَنْ نَافِعٍ. بِتَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٠٣٣ - (٧٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ».

٤٠٣٤ - (٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو الظَّاهِرِ. وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى. قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةٌ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

٧٦ - (٥٠٠) - قوله: (أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ) إلخ ولعله قال ذلك لأن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما كانا يقولان بجواز التفاضل في الأموال الربوية إذا كان البيع يداً بيد، تمسكاً بقوله ﷺ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي النِّسِيئَةِ» كما سيأتي مصرحاً عند المصنف في أواخر هذا الباب، وسنذكر هناك إن شاء الله تعالى أنهما قد رجعا عن ذلك.

قوله: (وَاللَّيْثِيُّ) يعني ذلك الرجل الليثي الذي به ابن عمر يحدث أبي سعيد رضي الله عنه.

قوله: (إِلَّا يَدَا بَيْدٍ) يحتمل أن يكون هذا الاستثناء منقطعاً، ويحتمل أن يكون متصلاً؛ والمراد على الثاني أن بيع الغائب بالتاجر إنما يجوز إذا أحضر الغائب في المجلس قبل الافتراق.

٧٨ - (١٥٨٥) - قوله: (عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ) هذا الحديث مما انفرد مسلم بإخراجه من بين

«لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ. وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ».

الأئمة الستة، وأخرجه أيضاً مالك في المبيع، باب بيع الذهب بالذهب تبرأً وعيناً، ولفظه: «عن مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر أن عثمان بن الحنفية».

قوله: (لا تبيعوا الدينار بالدينارين) هذا ظاهر في الدنانير المضروبة من الذهب، والدراهم المضروبة من الفضة، فإن التفاضل في مبادلتها بجنسها عين الربا. أما الدراهم والدنانير المغشوشة، فقد ذكر فقهاؤنا رحمهم الله تعالى أن الغش إن كان مغشواً فلا عبرة به، ويحرم فيها التفاضل كما في الذهب والفضة، لأنها لا تخلو عن قليل غش عادة، لأنها لا تنطبع إلا مع الغش، وقد يكون الغش خفيفاً، كما في الرديء منها، فيلحق القليل بالرداءة، والجيد والرديء سواء.

وأما إذا كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الدراهم والدنانير، فإن بيعت بجنسها متفاضلاً جاز عند الحنفية صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس، فهي في حكم شيئين: فضة وصفر، ولكنه صرف، حتى يشترط القبض في المجلس، لوجود الفضة من الجانبين، فإذا شرط القبض في الفضة يشترط في الصفر، لأنه لا يتميز عنه إلا بضرر.

هذا أصل مذهب الحنفية، ولكن ذكر صاحب الهداية رحمه الله أن مشايخ ما وراء النهر رحمهم الله لم يفتوا بجواز ذلك في العدالي والغطارفة، لأنها كانت أعز الأموال في زمانهم، فلو أبيع التفاضل فيه يفتتح باب الربا. وراجع الهداية مع فتح القدير (٥: ٣٨٢) من باب الصرف.

حكم العملة الرائجة:

وأما العملة المسكوكة الرائجة اليوم التي لا تضرب بالذهب أو الفضة، بل تصنع من المواد الأخرى فحكمها على قول المالكية سهل، لأنهم يعتبرون الثمنية علة لتحريم التفاضل والنسيئة، فلما أصبحت هذه الفلوس أماناً باصطلاح الناس، صار حكمها كحكم الذهب والفضة في كونها من الأموال الربوية، فلا يجوز التفاضل والنسيئة في مبادلتها بجنسها، ولا تجوز النسيئة فقط في مبادلتها بغير جنسها، ويجوز التفاضل، كما في بيع الذهب والفضة، وجاء في المدونة الكبرى للإمام مالك (٧: ١٠٤): «ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود، حتى يكون لها سكة وعين، نكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظراً... لأن مالكاً قال: لا يجوز فلس بفلسين، ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظراً».

وجاء في المدونة أيضاً: «عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما كرها الفلوس بالفلوس بينهما فضل أو نظرة، وقالوا: إنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدراهم».

فتبين أن المالكية رحمهم الله يعتبرون الفلوس كالدراهم والدنانير سواء بسواء، مهما كانت مادتها، حتى لو راجت فلوس الجلد كان لها حكم الذهب والفضة.

وأما الشافعية فالعلة عندهم جوهرية الثمن، فتختص بالذهب والفضة، وليست الفلوس في حكمها، فقد صرح علماؤهم بأنه لا ربا في الفلوس، وإن راجت، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً كما في نهاية المحتاج (٣: ٤١٨) وثحفة المحتاج لابن حجر المكي، مع حاشيته للشرواني (٤: ٢٧٩).

وأما الحنفية فالفلوس عندهم عديدة، فليست من الأموال الربوية، فأحكامها من هذه الجهة على وجوه عندهم، والحكم فيها مختلف:

١ - بيع الفلوس بمثلها، كالفلس الواحد بالفلس الواحد الآخر، وهذا إنما يجوز إذا تحقق القبض في أحد البدلين في المجلس، قبل أن يفرق المتبايعان، فإن تفرقا ولم يقبض أحد شيئاً، فسد العقد، لأن الفلوس لا تتعين، فصارت ديناً على كل أحد، والافتراق عن دين بدين لا يجوز. وهذا الحكم قد صرح به في الدر المختار وشرحه لابن عابدين ثلاثة (٤: ١٨٤).

٢ - بيع فلوس غير معينة بالتفاضل، كبيع الفلس الواحد بالفلسين، إذا لم يعين المتعافدان أحد البدلين، فإنه لا يجوز باتفاق العلماء الحنفية، أما إذا كان البدلان غير متعنيين، فلأن الفلوس الرائجة أمثال متساوية قطعاً لاصطلاح الناس على إهدار قيمة الجودة منها، فيكون أحد الفلسين فضلاً خالياً عن العوض، مشروطاً في العقد، وهو الربا^(١). وأما إذا كان الفلس الواحد متعيناً بعينه والآخرون بغير أعيانهما، فلا نه لو جاز أمسك البائع الفلس المعين، وطلب الآخر، وهو فضل خال عن العوض. وأما إذا كان الفلس الواحد غير معين، والآخرون متعين، فلا نه لو جاز قبض البائع الفلسين، ورد إليه أحدهما مكان ما استوجبه في ذمته، فيبقى الآخر له بلا عوض. كذا قال البابرتي ثلاثة في العناية (٥: ٢٨٧).

٣ - بيع فلوس معينة بالتفاضل، كبيع الفلس الواحد بعينه بالفلسين الآخرين بعينهما، وفيه خلاف مشهور، فقال محمد: إنه لا يجوز أبضاً، لأن الفلوس عنده لا تتعين بالتعيين في حال من

(١) فإن قيل: إن الفضل إنما يكون رباً إذا وجد في الأموال الربوية. والفلوس ليست من الأموال الربوية عند الحنفية، فليكن الفضل جائزاً فيها كما في سائر العدييات، فالجواب: أن الفضل عن العوض حرام في سائر الأموال، ولكن الفضل في غير الأثمان والعدييات لا يكون خائفاً عن العوض، فإن التماثل بين أحاد العدييات يثبت شرعاً، ولا عرفاً، ولا حساً، فإظهارها فيها التفاوت، ولو يسيراً، وحسبنا بضح أن يكون الواحد عوضاً عن الاثنين، نزيادة جودة في الواحد، أو نقصانها في الاثنين، فيكون كل واحد عوضاً لكل الاثنين، بخلاف الأثمان، ومنها الفلوس، فإن أحادها متماثلة قطعاً، ولا تفاوت بينها من حيث الثمنية التي هي المقصود منها، فالواحد منها عوض للواحد قطعاً ولا يصح منها أن يقال إن الواحد عوض الاثنين فسد صار الواحد عوضاً للواحد لا لأكثر، بقي الآخر بلا عوض، وهذا حرام. هذا ما ظهر لي في تقرير مذهب الحنفية في هذا الباب.

الأحوال، لأنها أثمان، والأثمان لا تتعين، ولا يجوز للمتعاقدين أن يطلا ثمنيتها، لأنها ثبتت باصطلاح الكل، فلا نسقط باصطلاح البعض، فصار كبيع فلوس غير متعينة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: إن الفلوس كانت في الأصل عروضاً، وإنما صارت أثماناً باصطلاح المتعاقدين، لأنه لا ولاية لغيرهما على أنفسهما في ذلك، فلو اصطالحا على إبطال الثمنية، والعودة إلى الأصل، كان لهما ذلك، وحينئذ صارت الفلوس عروضاً عديدة، وجاز التفاضل فيها، كما في سائر العدديات.

والذي يظهر لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن قول محمد ﷺ أولى بالأخذ في زماننا، فإنه قد نفذت اليوم دراهم أو دنانير مضروبة بالفضة أو الذهب، وصارت الفلوس بمنزلتها في كل شيء، فلو أبيع التفاضل فيها - ولو بتعيينها - لا نفتح باب الربا بمصراعيه لكل من هب ودب، فينبغي أن يختار قول محمد ﷺ، كما منع المشايخ التفاضل في العدالي والغطارفة، فيما أسلفنا أول البحث.

ثم إن قول محمد ﷺ يبدو راجحاً من حيث الدليل أيضاً، لأن إبطال ثمنية الفلوس لا يتصور له مقصود صحيح، فقلما يوجد من يطمع في خصوص مادة الفلوس من حيث كونها قطعات صفر أو حديد، وإنما يرغب فيها من حيث ثمنيتها، فلو تصالحا على إبطال ثمنيتها، لا يكون ذلك إلا حيلة مصطنعة لتحليل التفاضل، ومثل ذلك لا يقبله الشرع. نعم يمكن أن يتصور قول الشيخين في الفلوس التي يقصد اقتناؤها من حيث موادها وصنعتها، ولا يقصد التبادل بها، كما هو معتاد عند بعض الناس في عصرنا من اقتناء عملات شتى البلاد، وشتى الأنواع، لتكون ذكرى تاريخية، ففي مثل هذه الفلوس يمكن أن يتصور ما قاله الشيخان رحمهما الله، ويبدو أن في التفاضل في مثل هذه الفلوس سعة على قول الشيخين، وأما الفلوس التي يقصد بها التبادل، دون خصوص المادة، فلا ينبغي المساهلة في أمرها، فإنها من أقوى الذرائع إلى الربا، فلا بد من سدها، والله سبحانه أعلم.

الخلاصة: أن التفاضل فيما بين الفلوس لا يجوز عند المالكية، لكون الثمنية علة عندهم لتحريم ربا الفضل، وعند محمد ﷺ، لكونه فضلاً خالياً عن العوض في الأمثال المتساوية قطعاً، وكذلك عند الشيخين في فلوس غير معينة، وأما في فلوس معينة، فيجوز عندهما التفاضل إذا لم يقصد ثمنية الفلوس، لأن ثمنية الفلوس عندهما تقبل السقوط باصطلاح المتعاقدين.

هذا إذا وقع تبادل الفلوس بجنسها، وأما إذا وقع بغير جنسها، فيجوز التفاضل في قولهم جميعاً، وتحرم النسبة في قول مالك ﷺ، لكون ذلك صرفاً عنده، ولا تحرم على قياس قول الحنفية، لأنه لا قدر فيها ولا جنس، نعم! يشترط قبض أحد البديلين في المجلس، لئلا يكون افتراقاً عن دين يدين.

ثم الذي يظهر أن فلوس مملكة واحدة كلها جنس واحد، والنماثل فيها يكون بالقيمة، دون الوزن أو العدد، وفلوس ممالك مختلفة أجناس مختلفة، كالهلالات السعودية والبيسات الباكستانية.

حكم الأوراق النقدية:

وأما الأوراق النقدية وهي التي تسمى «نوت» فقد أشبعنا الكلام على حقيقتها في باب تحريم مظل الغني، وصحة الحوالة، فالذين يعتبرونها سندات دين، ينبغي أن لا يجوز عندهم مبادلة بعضها ببعض أصلاً، لاستلزامه بيع الدين بالدين، ولكن قدمنا هناك أن المختار عندنا قول من يجعلها أثماناً اصطلاحية، وحينئذ تجري عليها أحكام الفلوس سواء بسواء، وقدمنا آنفاً أن مبادلة الفلوس بجنسها لا يجوز بالتفاضل عند محمد ﷺ، وينبغي أن يفتى بهذا القول في هذا الزمان، سداً لباب الربا، وعليه فلا يجوز مبادلة الأوراق النقدية بجنسها متفاضلة، ويجوز إذا كانت متعائلة، والمعاملة ههنا أيضاً تكون بالقيمة، لا بالعدد كما في الفلوس، فيجوز أن يباع ورق نقدي قيمته عشر ربيات، بعشرة أوراق قيمة كل واحد منها ربية واحدة، ولا يجوز أن يباع الأول بأحد عشر ورقاً من الثانية.

وأما العملة الأجنبية من الأوراق فهي جنس آخر، فيجوز مبادلتها بالتفاضل، فيجوز بيع ثلاث ربيات باكستانية بريال واحد سعودي.

ثم إن العملات المختلفة لها قيمة معهودة في البنوك والدوائر الحكومية، فهل تجوز المبادلة بأكثر أو أقل من هذه القيمة المعهودة، كما يفعل ذلك في السوق السوداء؟

والجواب، أننا لما اعتبرنا العملة الأجنبية جنساً آخر، فالأصل أن التفاضل في مثله جائز شرعاً بالغأ ما بلغ، فلا تكون المبادلة على خلاف سعرها الحكومي رباً، ولكن يمنع من ذلك لكونه مخالفاً لأولي الأمر، إذا كانت الحكومة إسلامية، ولكونه عرضاً للنفس لعقوبات قانونية، إذا كانت الحكومة غير إسلامية.

هذا ما تبين لي من شرح أحكام العملات الرائجة اليوم، ولم أرها في كتاب صريحاً، ولكنه مما يظهر من تعميدها على القواعد الفقهية في هذا الباب، وأرجو أن يكون صحيحاً إن شاء الله، ورحم الله امرأ رأى في خطأ فنبهني على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١٥) - باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً

٤٠٣٥ - (٧٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ (وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ): أَرَأَيْتَ دَهَبَكَ. ثُمَّ اتَيْنَا، إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا، نُعْطِيكَ وَرِقًّا. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنَّهُ وَرَقَهُ. أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ دَهَبَهُ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. وَالرُّبُّ بِالرُّبِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

(٧٥) - باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً

٧٩ - (١٥٨٦) - قوله: (مالك بن أوس بن الحدثان) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب ما يذكر في بيع الطعام والنحكة، وباب بيع التمر بالتمر، وباب بيع الشعير بالشعير، ومالك في البيوع، باب ما جاء في الصرف، والترمذي (رقم: ١٢٤٣) في البيوع، باب ما جاء في الصرف، وأبو داود، (رقم: ٢٣٤٨) في البيوع، باب في الصرف، والنسائي في البيوع، باب بيع التمر بالتمر، وابن ماجه، (رقم: ٢٢٥٩ و ٢١٦٠) في التجارات، باب صرف الذهب بالورق.

ومالك بن أوس بن الحدثان هذا (يفتح الحاء والذال) هو النصري، أبو سعيد النمذني، مختلف في صحبته، روى عن النبي ﷺ مرسلًا، وقيل: إنه رأى أبا بكر، وروى عن الخلفاء بعد أبي بكر، وكثير من الصحابة، ذكره ابن سعد فيمن أدرك النبي ﷺ ورآه، ولم يحفظ عنه شيئًا، ورجح البخاري وابن حبان أبو حاتم وابن معين أنه لا تصح له صحبة، وهو ثقة في الحديث، وراجع تهذيب التهذيب (١٠: ١٠).

قوله: (فقال طلحة بن عبيد الله) هو الصحابي المشهور، أحد العشرة، وأحد السابقين.

قوله: (إلا هاء وهاء) اللغة المعروفة الفصيحة فيه المد، وأصله (هاك) بمعنى (خذ)، فأبدلت الكاف همزة، والمعنى أن يقول أحد المتعاقدين لصاحبه: (خذ)، فيتقاضى في المجلس، وقد ذكر النووي ثلثة في لغات أخرى، وراجع لها شرحه.

والحديث دليل على اشتراط التقابض في المجلس في الصرف، وإن اختلف جنس البذلين، غير أن التقابض إذا تم في المجلس صح العقد، وإن لم يكن تم عند العقد، وقال أصحاب مالك: بشرط التقابض عند العقد، فإن تأخر عن العقد ثم قبض في المجلس لا يصح عندهم فيما حكاه النووي، ويحتجون بحديث طلحة هذا، وأجاب عنه النووي بأن عمر ﷺ إنما قال هذا لأن طلحة ظن جوازه كسائر البياعات، وما كان بلغه حكم المسألة، فأبلغه إياه عمر ﷺ.

٤٠٣٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٠٣٧ - (٨٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ. فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ. قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ. فَجَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثَ أَخَانَا حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ. قَالَ: نَعَمْ. غَزَوْنَا غَزَاةً. وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ. فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً. فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا، آيَةٌ مِنْ فَضْءٍ. فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أُعْطِيَّاتِ النَّاسِ. فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ. فَكَلَّمَ عِبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالْتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ

٨٠ - (٢٥٨٧) - قوله: (فيها مسلم بن يسار) الظاهر أنه البصري الأموي أبو عبد الله الفقيه، مولى بني أمية، من فقهاء البصرة وزهادها، قال ابن عون: كان مسلم بن يسار إذا كان في غير صلاة كأنه كان في صلاة، وإذا كان في صلاة كأنه وتد لا ينحرك شيء منه، كما في التهذيب (١٠: ١٤١).

قوله: (فجاء أبو الأشعث) هو شراحيل بن آده، الصنعاني، تابعي ثقة، من أهل الشام، وذكره ابن سعد في أهل اليمن، وقال: كان ينزل دمشق، كما في التهذيب (١: ٣١٩) ولكن ذكر ابن عساکر في تاريخه (٦: ٢٩٥) أنه وهم، والصحيح أنه شامي، وحديث الباب يدل على علو منزلته عند معاصريه.

قوله: (حَدَّثَ أَخَانَا) الخطاب ههنا لأبي الأشعث، والمراد من قوله (أخانا) مسلم بن يسار، وقوله في الجملة الآتية: (غزونا غزوة) كله من رواية أبي الأشعث، ويظهر هذا من لفظ الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٩٧)، فإنه روى هذا الحديث في باب القلادة تباع إلخ بلفظ: (عن أبي الأشعث، قال: كنا في غزاة) فليتنبه.

قوله: (حديث عباد بن الصامت) أخرجه أيضاً أبو داود، (رقم: ٣٣٤٩ و ٣٣٥٠) في البيوع، باب في الصرف، والنسائي في البيوع، باب بيع البر بالبر والشعير بالشعير، والترمذي، (رقم: ١٢٤٠) في البيوع، باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة، وابن ماجه، (رقم: ٢٢٥٤) في التجارات، باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً، ولم يذكر قصته مع معاوية بهذا التفصيل إلا البيهقي.

قوله: (أن يبيعها في أعطيات الناس) يعني: أن يبيعها بالدرهم نسبية إلى أن يخرج عطاء المشتري، ورواية البيهقي في سننه (٥: ٢٨٢) من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة صريحة في هذا، ولفظها: «عن عباد بن الصامت أنه شهد الناس يتابعون آية الذهب والفضة إلى الأعطية».

بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ. عَيْنًا بَعَيْنٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرْدَاذَ فَقَدْ أَرَبَى. فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَقَامَ حَاطِبِيًّا فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ. قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصْحِيهِ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ. فَقَامَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ الْقِصَّةَ.

قوله: (عيناً بعين) استدل الحنفية بهذا اللفظ على أن الواجب في غير الذهب والفضة من الأموال الربوية هو تعيين البدلين في المجلس، لا تقايضهما، بخلاف الذهب والفضة، فإنه يجب فيهما التقايض. ونتيجة ذلك: أنه لو تباع الرجلان الحنطة بالحنطة، وعين كل أحد ما وقع عليه العقد بالإشارة مثلاً، ثم افترقا قبل التقايض صح العقد، وأما في الصرف فيبطل العقد، ولا يكفي التعيين.

وقال الشافعي رحمه الله: يجب انتقايض في المجلس في سائر الأموال الربوية، ولا يكفي التعيين، واستدل بما مر من حديث عمر رضي الله عنه: (والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء) وبما سيأتي من طريق خالد الحذاء من حديث عباد: (والمالح بالمالح مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد) فإنه صريح في اشتراط التقايض.

وأما الحنفية فاستدلوا بلفظ حديث الباب: (عيناً بعين) فإنه يدل على أن الشرط هو تعيين البدلين، وهذا اللفظ عند الحنفية مفسر لما ورد في الروايات الأخر من قوله ﷺ: (هاء وهاء) أو (يداً بيد).

وربما يعترض على الحنفية بأنهم اشتراطوا التقايض في الصرف بقوله ﷺ (يداً بيد) فكيف يكون هذا اللفظ مفسراً بالتعيين في الأشياء الأربعة، وبانتقايض في الذهب والفضة، في وقت واحد، وفي حديث واحد؟ خصوصاً على أصل الحنفية، فإنهم لا يجوزون عموم المشترك، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز؟

وأجاب عنه ابن النهمام رحمه الله في فتح القدير (٥: ٢٨٦) بما حاصله أن الحنفية حملوا قوله ﷺ: (يداً بيد) على التعيين في سائر الأموال الربوية، بدليل حديث الباب، ولكن التعيين يمكن في غير الذهب والفضة بدون التقايض، بخلاف الذهب والفضة، فإن تعيينهما لا يمكن إلا بالتقايض، لأن الأثمان لا تتعين بالتعيين، فاشتراط فيهما التقايض لحصول التعيين، لا أنه واجب بنفسه، والله سبحانه أعلم.

قوله: (فلم نسمعها منه) ظاهره أن معاوية رضي الله عنه لم يسمع هذا الحديث ولا علمه، كما لم يعلمه في البداية عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقد أخرج مالك وأحمد والشافعي عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل، فقال له معاوية: ما أرى بمثل هذا بأساً، فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية؟ أنا أخبره عن رسول الله ﷺ ويخبرني

عن رأيه، لا أسألك بأرض أنت بها، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب، فذكر له ذلك، فكتب عمر إلى معاوية ألا يبيع مثل ذلك إلا مثلاً بمثل، ووزناً بوزن، وهذا اللفظ لمالك في الموطأ، (ص: ٥٨٣) باب بيع الذهب بالورق عيناً ونبراً. والظاهر أن قصته مع عبادة كانت قصة أبي الدرداء، ﷺ.

وأما قول معاوية ﷺ في قصة أبي الدرداء: (ما أرى بمثل هذا بأساً) فلم يرد بذلك رد الحديث الصحيح برأيه بعد ما سمعه من اثنين من فقهاء الصحابة، وحاشاه عن ذلك. وإنما كان مراده أن هذا الحديث إنما ينهى عن التفاضل في بيع التبر بالتبر، أو بيع المسكوك بالمسكوك من جنسه. وأما الذهب المصوغ فليس بداخل تحت النهي، لأن الزيادة حينئذ تكون منصرفة إلى الصناعة والصياغة، وتكون بمثابة أجره عمل النصاص، فلا يظهر فيه التفاضل المحرم، وهذا كما أباح الحنفية بيع السيف المحلى بالفضة، إذا كانت فضة الثمن زائدة على فضة السيف، فإن الزيادة حينئذ تنصرف إلى السيف، وإلى هذا المعنى يشير القاضي عياض رحمه الله، حيث قال: «ويحتمل أنه حمل النهي على المسكوك الذي في اقتناؤه وعدم التجر فيه مصالحة لمسلمين» حكاه الأبي في شرحه (٤: ٢٦٨).

وإذا أن الإمام مالكاً رحمه الله حمل قول معاوية على هذا المعنى، فإنه عقد الترجمة على قصة أبي الدرداء بقوله: «باب بيع الذهب بالورق عيناً ونبراً». وكذلك حكى ابن رشد في بداية المجتهد (٢: ١٦٣) مذهب معاوية حيث قال: «وأجمع الجمهور على أن مسكوكه وتبره وعصوغه سواء في منع بيع بعضه ببعض متفاضلاً، لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك، إلا معاوية، فإنه كان يجيز التفاضل بين التبر والمصوغ لتمكن زيادة الصياغة» وكذلك حكى الشافعي رحمه الله مذهب معاوية في الأم، وذكر أنه كان يذهب إلى أن الريا لا يكون إلا في التبر بالتبر والمصوغ بالمصوغ، وفي العين بالعين، وراجع تكملة شرح المذهب للسبكي (١٠: ٧٩).

فتبين من هذا أن معاوية ﷺ لم يكن ليقول بجواز ربا الفضل، ولا ليرد الحديث الصحيح لأجل ذلك، وإنما كان يؤول الحديث بما لا يدخل فيه المصوغ من الذهب والفضة، ولهذا قال في حديث أبي الدرداء: «ما أرى بمثل هذا بأساً» يعني: لا أرى بأساً بمبادلة المصوغ بالتبر متفاضلاً أو نسيئة، فإن المصوغ صار عنده سلعة كسائر السلع، فجاز بيعه بالذهب متفاضلاً ونسيئة، كما في بيع الثوب بالدراهم.

مسألة الذهب المصوغ، هل هو من الربويات؟

وبمذهب معاوية ﷺ قال ابن القيم رحمه الله، فإنه يقول: إن المصوغ من الذهب والفضة سعة غير ربوية، فيجوز بيعه بالتبر متفاضلاً ونسيئة، لأن عمل الصياغة قد أخرجه من الأثمان، وأدخله

ثُمَّ قَالَ: لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ (أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ). هَذَا أَبَايَ أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ.

في السلع المستعملة، ولهذا لم تجب عليه الزكاة عنده وعند الشافعي رحمهما الله.

والجمهور على أن المصوغ والتبر والمسكوك سواء في حرمة التفاضل والتسيئة، لأن أحاديث التحريم عامة لكل ذهب، وعمل الصباغة لا يخرجها عن كونه ذهباً، ولذلك أنكر أمثال أبي الدرداء وعبادة بن الصامت، ثم مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على معاوية في هذا، حتى كتب فيه عمر إلى معاوية ونهاه عن مثل هذا البيع.

وأجاب ابن القيم رحمه الله عن قصة عبادة رضي الله عنه بأن إنكاره على معاوية لم يكن بسبب أن يبيع الآتية كان يستلزم الربا، وإنما كان من أجل أن استعمال آتية الفضة حرام، فبيعه لا يجوز من أجل حرمة استعمالها، لا بجنسه ولا بغيره، ولا بالمساواة ولا بالتفاضل، يقول ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين (٢: ١٠٤): «وعلى هذا، فالمصوغ والحلية إن كانت صياغته محرمة كالآتية، حرم بيعه بجنسه وغير جنسه، وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية، فإنه يتضمن مقابلة الصباغة المحرمة بالأثمان، وهذا لا يجوز كآلات الملاهي».

ولكن تأويل ابن القيم هذا غير سائغ بالنظر إلى حديث الباب، فإن عبادة رضي الله عنه لم يحتاج على معاوية بحرمة استعمال الآتية، وإنما استدل بحديث حرمة الربا، فلولا أنه كان يقول بحرمة التفاضل والتسيئة في المصوغ، لما ذكر هذا الحديث في هذا السياق، بل ذكر حديث تحريم استعمال الآتية من الفضة، وكذلك أبو الدرداء رضي الله عنه احتج على معاوية بحديث وجوب التماثل في الربويات، ولم يذكر مسألة استعمال الإناء، ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى معاوية: (ألا يبيع مثل ذلك إلا مثلاً بمثل) كما ورد في حديث الموطأ، مما يدل صريحاً على أن الحرمة عند هؤلاء الصحابة كانت من أجل فقدان التماثل، لا من جهة استعمال الإناء، فمذهب ابن القيم رحمه الله لا تساعده الأحاديث، ولا تعامل الصحابة، وتأويله بما ذكر تأويل تأباه ألفاظ الحديث والنظر الصحيح جميعاً، لأن الإناء من الفضة وإن حرم استعمالها، فلا يحرم بيعها وشراؤها بنية تخلص ما فيها من فضة واستعمالها في الحلبي مثلاً.

فالحق التصريح أن هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون بالحرمة في كل ذهب وفضة، سواء كانا مصوغين أو مسكوكين، وخالفهم معاوية رضي الله عنه باجتهاده، ولكن قضاء عمر رضي الله عنه في الأخير كان بخلافه، والظاهر أن يكون معاوية رجع عن قوله بعد كتاب عمر رضي الله عنه، والله سبحانه أعلم.

قوله: (وإن كره معاوية) وكان عبادة بن الصامت رضي الله عنه ممن بايع رسول الله ﷺ أن لا يخاف في الله لومة لائم، كما رواه قتادة في هذا الحديث عند النسائي في سننه (٢: ٢٢١)، وكان سيدنا عمر رضي الله عنه بعث ثلاثة من فقهاء الصحابة إلى الشام بطلب من يزيد بن أبي سفيان،

قَالَ حَمَّادٌ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

٤٠٣٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ.

٤٠٣٩ - (٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِذُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ). حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ. وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ. وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ. وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ. وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ. وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ. مِثْلًا بِمِثْلٍ. سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ. يَدًا بِيَدٍ. فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَيُعْمَرُ كَيْفَ يَشْتُمُ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».

٤٠٤٠ - (٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَنْدِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي.....

فأقام أبو الدرداء بدمشق، ومعاذ بفلسطين، وعبادة بعمص، ثم لما مات معاذ ﷺ انتقل عبادة إلى فلسطين، وأقام بها حتى توفي ﷺ، وكان عبادة ﷺ يبادر إلى الإنكار على المنكرات إيفاء لبيعته، وكانت له مع معاوية ﷺ أخبار سردها ابن عساكر في تاريخه، ومن جملة ما هذا الحديث، وقد أخرجه ابن عساكر عن الحسن مرسلًا، ونحكيه هنا بلفظه لما فيه من فوائد زائدة:

«عن الحسن قال: كان عبادة بن الصامت بالشام، فرأى آنية من فضة، يباع الإناء بمثل ما فيه، أو نحو ذلك، فمشى إليهم عبادة، فقال: أيها الناس! من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا عبادة بن الصامت، ألا وإني سمعت رسول الله ﷺ في مجلس من مجالس الأنصار ليلة الخميس في رمضان، ولم يصم رمضان بعده، يقول: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل، سواء بسواء، وزناً بوزن، يدًا بيد، فما زاد فهو رباً، والحنطة قفيز بقفيز، يدًا بيد، فما زاد فهو رباً، والتمر بالتمر قفيز بقفيز، يدًا بيد، فما زاد فهو رباً». قال: فتفرق الناس عنه، فأنى معاوية، فأخبر بذلك فأرسل إلى عبادة، فأتاه، فقال له معاوية: لئن كنت صحبت النبي ﷺ، وسمعت منه، لقد صحبتناه وسمعنا منه، فقال له عبادة: لقد صحبتته، وسمعت منه، فقال له معاوية: فما هذا الحديث الذي تذكره؟ فأخبره به، فقال له معاوية: اسكت عن هذا الحديث ولا تذكره، فقال له: بلى، وإن رغم أنف معاوية، ثم قال: فقال له معاوية: ما نجد شيئاً أبلغ فيما بيني وبين أصحاب محمد ﷺ من الصفح عنهم، وراجع له وللأخبار الأخرى مثله تهذيب تاريخ ابن عساكر (٧: ٢١٢) - وحديث ابن عساكر هذا يدل على أن حديث ربا الفضل تكلم به النبي ﷺ في رمضان سنة عشر من الهجرة، والله أعلم.

٨٢ - (١٥٨٤) - قوله: (أبو المتوكل الناجي) بتشديد الياء، نسبة إلى بني ناجية، كما في

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ. وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ. وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ. وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ. وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ. وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ. مِثْلًا بِمِثْلٍ. يَدًا بِيَدٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى. الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ».

٤٠٤١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِذُ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبْعِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٤٠٤٢ - (٨٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ. وَالْجَنْطَلَةُ بِالْجَنْطَلَةِ. وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ. وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ. مِثْلًا بِمِثْلٍ. يَدًا بِيَدٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى. إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ».

٤٠٤٣ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَزْوَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ «يَدًا بِيَدٍ».

٤٠٤٤ - (٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ. مِثْلًا بِمِثْلٍ. وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ. مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَا».

تهذيب الكمال للزمري (٥: ٤٨٤/١)، واسمه علي بن داود، ثقة عند الجميع، روى له الجماعة، مات سنة ثمان ومائة.

قوله: (عن أبي سعيد الخدري) أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الخلط من التمر، وباب بيع الفضة بالفضة، وباب بيع الدينار نساء، ومالك في البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً، والترمذي (رقم: ١٢٤١) في البيوع، باب ما جاء في الصرف، والنسائي في البيوع، باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً، وباب بيع الفضة بالذهب وابن ماجه، (رقم: ٢٢٥٦) في التجارات، باب الصرف.

٨٣ - (١٥٨٨) - قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه مالك في البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً، والنسائي في البيوع، باب الدينار بالدينار، وباب بيع الدرهم بالدرهم، وأخرجه الشافعي في الرسالة، (فترة: ٧٥٩).

قوله: (إلا ما اختلفت ألوانه) يعني: أجناسه، وبذلك فسرهُ التووي رحمه الله.

٤٠٤٥ - (٨٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا ، وَالْدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا» .

٤٠٤٦ - (١٠٠) حَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

(١٦) - باب: النهي عن بيع الورق بالذهب ديناراً

٤٠٤٧ - (٨٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمُنْهَالِ . قَالَ : بَاعَ شَرِيكَ لِي وَرِقاً بِسَبْعَةِ أَلْفٍ إِلَى الْحَجِّ . فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي . فَقُلْتُ : هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ . قَالَ : قَدْ بَعْتُهُ فِي السُّوقِ . فَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ . فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ . فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعَ . فَقَالَ : «مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . وَمَا كَانَ نَسِيبَةً فَهُوَ رِبَاً» وَانْتَبَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ فَإِنَّهُ أَعْطَمَ تِجَارَةً مِنِّي . فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ . فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ .

٤٠٤٨ - (٨٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

٨٥ - قوله : (موسى بن أبي تميم) هو المدني ، إنما يعرف عنه هذا الحديث الواحد ، رواه مالك وزهير بن محمد العنبري ، وسليمان بن بلال ، قال أبو حاتم : ثقة ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، كما في التهذيب (١٠ : ٥٩٣) .

(١٦) - باب: النهي عن بيع الورق بالذهب ديناراً

٨٦ - (١٥٨٩) - قوله : (عن أبي المنهال) الظاهر أنه عبد الرحمن بن مطعم البنانى المكي ، والراوي عنه عمرو بن دينار ، وأبو المنهال هذا وثقه ابن معين ، والدارقطني ، والعجلي ، وأبو حاتم ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وأثنى عليه ابن عيينة ، مات سنة ست ومائة ، كذا في التهذيب (٦ : ٢٧٠) .

قوله : (فلم ينكر ذلك علي أحد) هذا يدل على مدى معرفة أصحاب السوق بأحكام الشريعة في ذلك الزمان ، فإنه كان يستدل بترك تكريمهم على الجواز .

قوله : (فأتيت البراء بن عازب) حديث البراء هذا قد أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، وباب التجارة في البر ، وفي الشركة ، باب الاشتراك في الذهب والفضة ، وما يكون فيه الصرف ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ، وأخرجه النسائي في البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب نسيئة .

حبيب؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمُنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: سَلِ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ. فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ ذَيْنًا.

٤٠٤٩ - (٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ. وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا. وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا. قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَدَا يَدَيَّ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ.

٤٠٥٠ - (١٠١) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٨٧ - (١٠٠). قوله: (عن حبيب) هو ابن أبي ثابت، كما هو مصرح عند البخاري في البيوع.

قوله: (سل البراء، فإنه أعلم) وفي رواية حفص بن عمر عند البخاري في البيوع: (فكل واحد منهما يقول: هذا خير مني، فكلاهما يقول: نهى رسول الله ﷺ).

قال الحافظ في الفتح (٤: ٣١٩) «وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع وإنصاف بعضهم بعضاً، ومعرفة أحدهم حق الآخر، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم» قلت: ويظهر من رواية سليمان بن أبي مسلم عند البخاري في الشركة أن البراء بن عازب وزيد بن أرقم كانا شريكين في التجارة في عهد رسول الله ﷺ.

٨٨ - (١٩٥٠). قوله: (عبد الرحمن بن أبي بكر) هو: ابن أبي بكر نفع بن الحارث الصحابي الشهير، وهو تابعي بصري ثقة، قال ابن سعد: هو أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة، فأطعم أبوه أهل البصرة جزوراً، فكفنتهم، ولد سنة ١٤، ومات سنة ٩٦، وكان زياد ولده على بيت المال، كذا في التهذيب (٦: ١٤٩).

قوله: (عن أبيه) يعني: أبا بكر، وحديثه هذا أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الذهب بالورق يدأ بيد، وباب بيع الذهب بالذهب، والنسائي في البيوع، باب بيع الفضة بالذهب، وبيع الذهب بالفضة.

(١٧) - باب: بيع القلادة فيها خرز وذهب

٤٠٥١ - ١/٨٩ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رَبَاحٍ اللَّحْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِخَيْرٍ، بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْمَعَانِمِ تَبَاعُ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَنَزَعَ وَخَذَهُ. ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنَا بِوَزْنِ».

(١٧) - باب: بيع القلادة فيها خرز وذهب

٨٩ - (١٥٩١) - قوله: (أبو هانيء الخولاني) اسمه حميد بن هانيء، يسكنون الواو نسية إلى قبيلة نزلت بالشام، والرجل مصري من ثقات التابعين، كما في التهذيب (٣: ٥١).
قوله: (علي بن رباح) بضم العين مصغراً، كذا ضبطه المعزي في تهذيب الكمال، (٥: ٤٨٤/١)، وحكاها عن الدارقطني، وذكر الحافظ في التهذيب ٧: ٣١٩ عن ابن سعد وابن معين أن أهل مصر يقولونه بفتح العين، وأهل العراق يقولونه بالضم، وذكر ابن حبان في الثقات أنه كان لا يرضى باسمه مصغراً، وروى المعزي عن أبي عبد الرحمن المقرئ، قال: «كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه علي قتلوه. فبلغ ذلك رباحاً (يعني والده) فقال: هو علي» (بالضم)، ولعل هذا هو الوجه في اشتباه اسمه، وأما رباح والده، فهو بفتح الراء وتخفيف الباء، كما في التقريب.

قوله: (سمعت فضالة بن عبيد) هذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي والترمذي، كلاهما في البيوع، باب شراء القلادة وفيها ذهب وخرز، وأبو داود في باب حلية السيف تباع بالدراهم، (رقم: ٣٣٥١ و ٣٣٥٢).

وفضالة بن عبيد هذا هو الأنصاري الأوسي ؓ، أسلم قديماً، ولم يشهد بدرأ، وشهد أحداً وما بعدها، وشهد فتح مصر والشام، ثم سكن الشام، وولي الغزو، وولاه معاوية قضاء دمشق بعد أبي الدرداء ؓ، واستخلفه على دمشق في سفرة سافرها، توفي سنة ثلاث وخمسين بدمشق، وقيل: بعد ذلك، كما في الإصابة (٣: ٢٠١).

قوله: (فَنَزَعَ وَخَذَهُ) استدل به الشافعي وأحمد رحمهما الله على أن بيع الذهب المركب مع غيره بالذهب المفرد لا يجوز، إلا أن يفصل الذهب عن غيره، فيباع بمثله وزناً، وبه قال شريح، وابن سيرين، والنخعي^(١)، وإسحاق، كما في معالم السنن للخطابي (٥: ٢٣).

وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح رحمهم الله: إن كان الذهب المفرد أكثر من

(١) كذلك حكى الخطابي، ولكن سبأني عن النخعي وابن سيرين أنهما سلف أبي حنيفة في هذه المسألة.

الذهب المركب جاز انعقد، فيكون ما زاد من الذهب المفرد مقابلًا لغير الذهب، فلا يتحقق التفاضل في مبادأة الذهب بالذهب، وإن كان الذهب المفرد مساوياً للذهب المركب، أو أقل منه، فالبائع باطل. أما إذا كان أقل فالبطالان ظاهر، لظهور التفاضل، وأما إذا كان مساوياً، فلأن الذهب حينئذ يكون مقابلًا للذهب، ويبقى غير الذهب خالياً عن العوض، وأما إذا لم يعرف قدر المركب فالبائع فاسد أيضاً، خلافاً لزفر رحمه الله، كما في المبسوط للسرخسي (١٤: ٥).

وقال مالك رحمه الله: إن كان غير الذهب تبعاً للذهب جاز بيعه بمثل الذهب وزناً، وكذلك إن كان الذهب تبعاً لغير الذهب جاز بيعه كسائر السلع، واختلفوا في التبع، فقيل: الثلث وقيل: أدنى، وقيل: النصف. وراجع شرح الأبي (٤: ٢٧٢) لتفصيل مذهبيهم.

وقال حماد بن أبي سليمان: لا بأس بهذا البيع، سواء قل الثمن، أو كثر، حكاه النووي والخطابي، فأما قول حماد رحمه الله فأحاديث تحريم ربا الفضل حجة عليه.

وأما الشافعي وأحمد، ومن وافقهما فاستدلوا بحديث فضالة في الباب، فإن النبي ﷺ لم يأذن ببيع القلادة إلا بعد ما نزع الذهب منها، وقد وقع التصريح في الحديث الآتي بقوله ﷺ: (لا تباع حتى تفصل) وهو عام فيما إذا كان الثمن أقل أو أكثر.

واستدل الحنفية رحمهم الله بوجوده:

١ - قال الإمام محمد بن الحسن في كتابه، (الحجة على أهل المدينة) (٢: ٥٧٥ و ٥٧٦): «إنما قال رسول الله ﷺ: «الفضة بالفضة وزناً بوزن»: فإذا اشترى سيفاً محلياً، ووزن حليته مائة درهم، بمائة درهم، قلنا: هذا باطل، لأنه اشترى فضة بوزنها، وبقي السيف بغير ثمن، ولا بد له من الثمن، فإن جعلنا له من ثمنه صارت الفضة بأقل من وزنها، فيبطل البيع، حتى يكون الثمن من الفضة أكثر من الفضة التي في السيف، فيكون الفضة بالفضة، والحماثل والجفن يباقى الفضة».

والحاصل: أنه لا شك أن المفصود من حرمة بيع القلادة بالذهب، هو الاحتراز من التفاضل في مبادأة الذهب بالذهب، فإنه حرام بالحديث المعروف، فلتكن الحرمة مقصورة على ما يوجد فيه التفاضل، أو شبهته، وأما إذا علمنا قطعاً بأن الثمن زائد على وزن الذهب المركب، فقد أمنا من التفاضل وشبهته، فلا تنأى الحرمة هناك.

٢ - قد رويت عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم روايات تدل على جواز مثل هذا البيع:

فمنها ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٩٨) من طريق علي بن شيبه، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير عن ابن

عباس، قال: اشترى السيف المحلى بالفضة، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة بلفظ: لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم.

ومنها: ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب، وهو ممن رأى النبي ﷺ: «كنا نبيع السيف المحلى بالفضة، ونشتره».

ومنها: ما أخرجه ابن حزم في المحلى (٨: ٤٩٦) من طريق شعبة، عن عمارة بن أبي حفصة، عن المغيرة بن حنين، قال: «سمعت علي بن أبي طالب - وهو يخطب - إذ أتاه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين! إن بأرضنا قوماً يأكلون الرما، قال علي: وما ذلك؟ قال: يبيعون خامات مخلوطة بذهب وفضة بورق، فنكس على رأسه، وقال: لا، أي: لا بأس به».

ومنها ما أخرجه ابن حزم أيضاً من طريق سعيد بن منصور، عن جرير بن عبد الحميد، عن السماك بن موسى، عن موسى بن أنس بن مالك، عن أبيه (يعني أنساً عليه السلام): «أن عمر أعطاه آنية خسروانية مجموعة بالذهب، فقال عمر: اذهب، فبعها واشترط رضانا، فباعها من يهودي بضعف وزنها، ثم أخبر عمر، فقال له عمر: اذهب، فأرده، لا، إلا بزنته» قال ابن حزم: «وعمر راعى وزن الفضة، وألغى الذهب إلا أنه أجاز الصرف بخيار رضاه بعد افتراق المتصارفين، وأنس وحده راعى أكثر من الوزن، وأجاز الخيار في الصرف».

ومنها: ما أخرجه ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي، قال: كان خباب قيناً، وكان ربما اشترى السيف المحلى بالورق.

٣ - قد روي عن أجلة التابعين جواز هذا البيع، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٦٩، حديث: ١٤٣٤٦) عن إبراهيم النخعي، قال: «إذا كانت الحلية أقل من الثمن فلا بأس به».

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٩٨) عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله عن اشتراء الثوب المنسوج بالذهب، بالذهب، فقالا: يصح اشتراؤه بالذهب.

وأخرج ابن حزم في المحلى عن الحكم بن عتيبة في السيف المحلى بالدراهم: (إن كانت الدراهم أكثر من الحلية فلا بأس به) قال ابن حزم: وروينا مثله أيضاً عن الحسن وإبراهيم. وأخرج ابن حزم أيضاً عن ابن سيرين وقتادة: «لا بأس بشراء السيف المفضض، والخوان المفضض، والقدح، بالدراهم».

قال العلامة الكوثري رحمته الله في النكت الطريفة (ص: ٢١٤، مسألة: ١٠٥): «ومن لا يرى حجة في أقوال الصحابة عليهم السلام وآثار التابعين لا يبالى بنبت تلك الآثار، لكن أبا حنيفة ليس ممن لا يلتفت إلى أقوال الصحابة وآثار التابعين، فتبين أن لأبي حنيفة أسوة حسنة بهؤلاء».

٤٠٥٢ - (٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي شَجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ قُضَاةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ، قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا. فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ. فَفَضَّلْتُهَا. فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنَ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِنَبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُبَاعَ حَتَّى تُفْصَلَ».

وأما حديث فضالة في انهي فهو محمول عند الحنفية على ما إذا كان الذهب المفرد أقل من الذهب المركب، أو مساوياً له، ويظهر ذلك بقصة فضالة نفسه في الرواية الآتية أنه اشترى قلادة فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، وأعطى ثمنها اثني عشر ديناراً فقط، فحيثما منعه النبي ﷺ. وأما قوله ﷺ: «لَا تُبَاعَ حَتَّى تُفْصَلَ» فمحمول عند الحنفية على الإرشاد، لا على التشريع، فإنه قلما يوجد في العوام من يفرق بين المعاملات بهذه الفروق الدقيقة، فحشي إن أجاز ذلك أن يقع العوام في ربا الفضل، فأرشدهم إلى بيع الذهب بالذهب مفرداً، ثلثا يبقى أي خطر للتفاضل، وتلك قال ﷺ: بعد الفصل: «الذهب بالذهب وزناً وزناً» فدل ذلك على أن العلة الأصلية في حكم فصل الذهب عن غيره هي الحصول على يقين من المساواة، فإن تحصل هذا اليقين بطريق آخر، فلا حرمة إذن، والله سبحانه أعلم.

(٩٠) - (١٠٠) - قوله: (حدثنا ليث) يعني: الحديث بن سعد الإمام المشهور، وقد وقع التصريح بذلك عند الضحاوي.

قوله: (عن أبي شجاع) هو سعيد بن يزيد الحميري القنبراني الإسكندراني، ليس له في صحيح مسلم إلا هذا الحديث الواحد، ولم يخرج له البخاري، وأخرج له أبو داود، والترمذي والنسائي، قال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وقال أبو داود: كان له شأن، وقال ابن يونس: مات بالإسكندرية سنة أربع وخمسين ومائة، وكان من العباد المجتهدين، ثقة في الحديث، كذا في التهذيب (٤: ١٠١).

قوله: (عن خالد بن أبي عمران) النخعي، مولاهم، أبو عمر التونسي، قاضي إفريقية، وليس له عند مسلم إلا هذا الحديث الواحد، كما ذكره المزي في تهذيب الكمال (٢: ١٨٢)، وذكر عن ابن سعد، قال: كان ثقة إن شاء الله، وكان لا يدنس، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو سعيد ابن يونس: كان فقيه أهل المغرب، ومفتي أهل مصر، وكان يقال: إنه مستجاب الدعوة عرف ذلك له في غير موطن. وقال القاسم بن حبيش: كان فقيهاً عالمياً، وقال ابن يونس: توفي بإفريقية سنة خمس وعشرين ومائة.

قوله: (عن حنش الصنعاني) قال ابن المديني: حنش الذي روى عن فضالة: هو حنش بن علي الصنعاني، وليس هو حنش بن المعتمر الكناني، صاحب علي رضي الله عنه، ولا حنش ابن ربيعة الذي صلى خلف علي، ولا حنش صاحب التيمي، وقال ابن يونس: كان مع علي بالكوفة،

٤٠٥٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٠٥٤ - (٩١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي حَنْشُ بْنُ الصُّعْنَانِيِّ، عَنْ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ. قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرِ نُبَايِعُ الْيَهُودَ، الْوَقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالذِّبْنَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ».

٤٠٥٥ - (٩٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَافِرِيِّ وَعُمَرُ بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمَا؛

وقدم مصر، وغزا المغرب مع ربيعة بن ثابت ويقال: إن جامع سرقسطة من بنيائه، وثقه يعقوب بن سفيان، وابن حبان، والعجلي، وأبو زرعة، وراجع التهذيب (٣: ٥٨) وزاد المزي في تهذيب الكمال أنه غزا الأندلس مع موسى بن نصير، وكان فيمن ثار مع ابن الزبير على عبد الملك بن مروان، فأتى به إلى عبد الملك بن مروان في وثاق، فعفا عنه، وكان أول من ولي عشور إفريقية في الإسلام، توفي بإفريقية سنة مائة، روى له الجماعة إلا البخاري، وليس له أيضاً عند مسلم إلا هذا الحديث الواحد، فإذ ذكره العلامة الكوثري في النكت الطريفة، (ص: ٢١٢). فهذا الحديث فيه ثلاثة رجال من أفراد مسلم.

٩١ - (١٠٠). قوله: (عن ابن أبي جعفر) يعني: عبيد الله بن أبي جعفر المصري، أبو بكر الفقيه، مولى بني كنانة، من نفهاء التابعين، رأى عبد الله بن الحارث بن جزء، وثقه النسائي وأبو حاتم وابن حبان والعجلي، ونقل صاحب الميزان عن أحمد، أنه قال: ليس بقوي، كذا في التهذيب (٧: ٦).

قوله: (عن الجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ) الجَلَّاحِ بضم الجيم وتخفيف اللام اسمه، كما في التفریب، وهو مولى لعمر بن العزيز بن مروان.

٩٢ - (١٠٠). قوله: (عن قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَافِرِيِّ) بفتح الميم وكسر الفاء، نسبة إلى معافر بن يعفر، كما في المعنوي، وروى عن الأوزاعي أنه قال: ما أحد أعلم بالزهرري من قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، والصحيح أنه قال: إنه أعلم بحال الزهرري، لا بحديثه، كما حققه الحافظ في التهذيب. وقال الجوزجاني عن أحمد: منكر الحديث جداً، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: في حديثه نكارة، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به، وروى عن أكثرهم توثيقه أيضاً، وراجع له التهذيب (٨: ٣٧١ و ٣٧٢) وإنما روى عنه مسلم ههنا مقروناً بعمر بن الحارث.

أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَحْيَى الْمُعَاوِيَّ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ حَنْسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ. فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرِقٌ وَجَوْهَرٌ. فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهَا. فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ. وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ. ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلِ. فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلِ».

(١٨) - باب: بيع الطعام مثلاً بمثل

٤٠٥٦ - (٩٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِضَاعٍ قَنَحَ. فَقَالَ: بِعْهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا. فَذَهَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ ضَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضُ ضَاعٍ. فَلَمَّا جَاءَ

قوله: (عامر بن يحيى المعافري) المصري، وهو أيضاً من أفراد مسلم، فإنه لم يخرج له شيئاً غير هذا الحديث، وقد وثقه أبو داود والنسائي، وابن حبان، توفي سنة ١٢٠ هـ كما في التهذيب.

قوله: (فطار لي) كذا في رواية مسلم، والمراد: أصابتنِي، وحصلت لي من القسمة ويقال: اقترعنا، فطار لي كذا، أي حصل لي سهمي كذا، والطائر: الحظ والنصيب المشهور. كذا في جامع الأصول لابن أثير (١: ٥٥٨). وفي رواية يونس عند الطحاوي (٢: ١٩٦): (فصارت لي) وهو أظهر إن صح.

قوله: (فاجعله في كِفَّةٍ) فيه لغتان: كسر الكاف، وضمها كما في المصباح، والكسر أشهر، والمعنى: كفة الميزان.

(١٨) - باب: بيع الطعام مثلاً بمثل

٩٣ - (١٥٩٢) - قوله: (هارون بن معروف) هو المروزي، أبو علي الخزاز الضري، نزيل بغداد، وثقه غير واحد، وروى عنه أبو داود، قال: رأيت في المنام، قيل لي: من أثر الحديث على القرآن عذب، قال: فظننت أن ذهاب بصري من ذلك، مات سنة ٢٣١ هـ.

قوله: (عن معمر بن عبد الله) هو معمر بن عبد الله بن نافع بن نضلة القرشي العدوي، من الصحابة المهاجرين، أسلم قديماً، وهاجر إلى الحبشة، ثم رجع إلى مكة، فأقام بها، ثم قدم المدينة بعد ذلك، كذا في الإصابة (٣: ٤٢٨)، وقد ورد أنه خلق رأس رسول الله ﷺ في حجة الوداع، كما في التهذيب (١٠: ٢٤٦)، وحديثه هذا لم يخرج غير مسلم من الأئمة الستة.

مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ قَرَدُهُ. وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ. فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». قَالَ: وَكَانَ طَعَامُنَا، يَوْمَئِذٍ، الشَّعِيرَ. قَبِلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ. قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ.

٤٠٥٧ - (٩٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قُتَيْبٍ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قوله: (فإنه ليس بمثله) يعني: ليس من جنسه، والمراد: أن القمح والشعير جنسان، فلا يحرم فيهما التفاضل، لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم»، فلماذا تريد أن تتسوخ هذا البيع؟

قوله: (إني أخاف أن يضارَعَ)، يعني: أخاف أن يشابه هذا البيع المنهي عنه من الربا، لكون الحنطة والشعير متقاربين، ولإطلاق لفظ الطعام على كل واحد منهما، وهذا تورع واحتياط منه ﷺ، وإلا فالحديث في جواز مثله واضح.

وحمله مالك رحمه الله على الفتوى، فقال: لا يجوز التفاضل في بيع الحنطة بالشعير لتقارب منفعتهما، وإن الحنطة والشعير والسلت جنس واحد عنده، وكذا الخُل والنبيد جنس واحد عنده، لتقارب المنافع، كما في شرح الدردير على مختصر الخليل، وحاشيته للصاوي (٣: ٧٤) وهو قول سعيد بن جبير أيضاً، كما في المغني لابن قدامة (٤: ٥) وخالفه الجمهور، وجماعة من المالكية أنفسهم، كالسيوري، وتلميذه عبد الحميد الصانع فيما حكى عنهما الصاوي.

ولا حجة لمالك في حديث الباب، لأن قوله: (إني أخاف أن أضارَعَ) صريح في كون عمله مبنياً على الورع والتقوى، وقد صح عن النبي ﷺ خلافه، ويقول الفرطبي رحمه الله في شرح هذا الحديث: «ولا حجة فيه لمعمر فيما احتج به، لأنه يلزم عليه أن لا يبيع التمر بالحنطة متفاضلاً، لأن الجميع طعام، فلم يبق إلا أن يكون المراد: (بالطعام مع الجنس) وقد بين رحمه الله اختلاف الأجناس في حديث عبادة، وقد فصل فيه الشعير عن البر، ثم قال بعد ذلك: فإذا اختلف فبيعوا كيف شئتم، ثم الظاهر من فنيا معمر أنها كانت تفية وخوفاً حكاه الأبي (٤: ٢٧٥) ثم رده، بأن التمر لا يقاس على الشعير لتباين المنافع، ولكن رده هذا غير ناهض، لأن الحديث أفرد الشعير من البر، وذلك صريح في كونهما جنسين.

واحتج مالك في الموصفاً بأثر سليمان بن يسار، وعبد الرحمن بن الأسود، وابن معقيب، ولكن يمكن حملها على التورع أيضاً. والله سبحانه أعلم.

٩٤ - (١٥٩٣) - قوله: (أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، وفي الوكالة، باب الوكالة في الصرف والميزان،

بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ. فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنُشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَتَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا. وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلِ. أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِتَمْنِيهِ مِنْ هَذَا. وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

وفي المغازي، باب استعمال النبي ﷺ على أهل خيبر، وفي الاعتصام، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، فحكمه مردود، وأخرجه مالك في البيوع، باب ما يكره من بيع التمر، والنسائي في البيوع، باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً، والدارمي في البيوع، باب في النهي عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل، (رقم: ٢٥٨٠).

قوله: (بعث أخا بني عدي) اسمه سواد بن غزية (بوزن عطية) كما صرح به في رواية الدراوردي عند أبي عوانة، والدارقطني، نبه عليه الحافظ في الفتح (٤: ٣٣٤) وروى ابن إسحاق أن رسول الله ﷺ عدل الصفوف في يوم بدر، وفي يده قدح، فمر بسواد بن غزية، فظعن في بطنه؛ فقال (يعني سواد بن غزية): أوجعتني فأقطني، فكشف عن بطنه، فاعتنقه وقبل بطنه ﷺ، فدعا له بخير، وراجع الإصابة (٣: ٩٤).

قوله: (بتمر جنيب) بوزن الحبيب، نوع من أعلى التمر، كما فسرہ النووي، وقال مالك: هو الكبيس، وقال الطحاوي: هو الطيب، وقيل: الصلب، وقيل: الذي أخرج منه حشفه وردينه، يعني المنقى، وقال غيرهم: هو الذي لا يخلط بغيره، بخلاف الجمع.

قوله: (أكل تمر خيبر هكذا؟) فيه أن الاستخبار عن أحوال بلد آخر، وعما يوجد فيه من الأطعمة والثمار ليس من فضول الكلام ولا اللغو منه.

قوله: (من الجمع) يعني: من المخلوط الذي يجمع الجيد والرديء.

قوله: (لا تفعلوا) فيه دليل على أن الذي ارتكب المحذور لجهالة معذور في أحكام الآخرة، ولذلك لم يلمه النبي ﷺ على فعله السابق، وإنما أمره في المستقبل أن لا يعود، ولكنه غير معذور في أحكام الدنيا، فلا يصح العقد الفاسد أو الباطل بعذر الجهالة، ولذلك أمر النبي ﷺ برد هذا التمر وفسخ البيع فيما سيأتي من طريق أبي نضرة، عن أبي سعيد، والظاهر أن القصة واحدة، والله أعلم.

قوله: (كذلك الميزان) تقدم أن هذا اللفظ دليل الحنفية في تعليلهم بالقدر، وتقدم أيضاً ما رواه الحاكم عن أبي سعيد بلفظ: «كذلك ما يكال ويوزن أيضاً» وهو أصرح، وأجاب عنه النووي بقوله: «معناه: وكذلك الميزان، لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً» وحاصله: أن الموزونات إنما تكون ربوية إذا كانت من المطعومات، ولكنه تقييد لمطلق لفظ الحديث، فيحتاج إلى دليل، وقد أشبعنا الكلام على هذه المسألة ودلائل الحنفية والشافعية في شرح أول حديث من باب الربا.

٤٠٥٨ - (٩٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ. فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمَرٍ خَيْرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ. وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ. ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا».

٤٠٥٩ - (٩٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا). جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانٍ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ). أَخْبَرَنِي يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ). قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْعَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمَرٍ بَرْنِيِّ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» فَقَالَ بِلَالٌ: تَمَرٌ، كَانَ عِنْدَنَا، رَدِيءٌ. فَبَيْعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ. لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ» أَوْه.

٩٥ - (١٠٠). قوله: (بالثلاثة) كذا في رواية مسلم، وفي رواية البخاري في البيوع: (بالثلاث)، وقال الحافظ في الفتح: «وكلاهما جائز، لأن الصاع يذكر ويؤنث».

٩٦ - (١٥٩٤). قوله: (الوَحَاظِيُّ) بضم الواو، وتخفيف الحاء كما في التقريب وكنيته أبو زكريا، ثقة عند الأكثرين، ولكنه رمي بكونه جهمياً، وصاحب رأي، ضعفه أحمد بن حنبل، والعقيلي، وهو من رجال الستة إلا النسائي، وراجع التهذيب (١١: ٢٢٩) وتهذيب الكمال (٨: ٧٥٢/١).

قوله: (الدَّارِمِيُّ) هو الإمام المشهور، صاحب السنن، روى عنه مسلم ثلاثة وسبعين حديثاً، والبخاري في غير الجامع، وروى أن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لما بلغه نعي الدارمي نكس رأسه ثم رفع، واسترجع، وجعل تسبل دموعه على خديه ثم أنشأ يقول:

إِنْ تَبَقَّ تَفْجِيعٌ بِالْأَحْبَةِ كُلِّهِمْ
وَفَسَاءٌ نَفْسُكَ، لَا أَبَا لَيْتٍ، أَفْجَعُ

كذا في التهذيب (٥: ٢٩٦).

قوله: (بَتَمَرٍ بَرْنِيِّ) نوع من التمر، وهو من أجود ما يوجد بالمدينة، يسمى بهذا الاسم حتى الآن.

قوله: (أَوْه) كلمة حزن وتوجع، وفيها لغات بسطها الأبي والنووي، والمشهور المنبت

عَنِ الرَّبَا. لَا تَفْعَلْ. وَلَنْ يَكُنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمْرَ قَبْلَهُ بِبَيْعٍ آخَرَ. ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ.

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

٤٠٦٠ - (٩٧) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْبَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قُرْعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا» فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَعْنَا تَمْرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا الرَّبَا. فَرُدُّوهُ. ثُمَّ بَعُّوا تَمْرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا».

٤٠٦١ - (٩٨) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: كُنَّا نُرِزُّ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ الْخَلْطُ مِنَ التَّمْرِ. فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا صَاعِي تَمْرٍ بِصَاعٍ. وَلَا صَاعِي جَنْطٍ بِصَاعٍ. وَلَا بَرَهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ».

هنا: فتح الهمزة، وتشديد الواو المفتوحة، وسكون الياء.

قوله: (عين الربا) يعني: أن ما تعاملتم هو عين الربا المحرم.

٩٧ - (١٠٠) - قوله: (الحسن بن أعين) اسمه الحسن بن محمد بن أعين، وقد نسب هنا إلى جده، وأعين، بفتح الياء، لا بضمها.

قوله: (حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ) هو معقل بن عبيد الله الجوزي الحراني، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، والنسائي، وضعفه معاوية بن صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطيء ولم يفحش خطؤه فاستحق الثرك. كذا في التهذيب (١٠: ٢٣٤).

٩٨ - (١٥٩٥) - قوله: (عن شيبان، عن يحيى) شيبان: هو ابن عبد الرحمن التميمي، أبو معاوية البصري، ويحيى: هو ابن أبي كبير، كلاهما معروف.

قوله: (عن أبي سعيد) حديثه هذا أخرجه البخاري في البيوع، باب بيع الخلط من التمر، والنسائي في البيوع، باب بيع التمر بالتتمر متفاضلاً، وابن ماجه في التجارات، باب الصرف.

قوله: (كُنَّا نُرِزُّ) بالبناء للمجهول، يعني: نعطي؛ وكان هذا العطاء مما كان رسول الله ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير، كما في فتح الباري (٤: ٢٦٤).

قوله: (تمر الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم، فسر بالخلط، يعني المخلوط بأنواع شتى، وقيل: هو كل لون من التخليل لا يعرف اسمه، وفسره في المغرب بالدقل، لأنه يجمع من خمسين نخلة، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جده.

قوله: (لا صاعي تمر) منصوب على كونه اسم لا نفي الجنس، والنفي بمعنى النهي.

٤٠٦٢ - (٩٩) حَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ. قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَأُ يَيْدُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ. فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ. فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَأُ يَيْدُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفَيِّقُكُمْوه. قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَمْرِ فَأَنْكَرُوه. فَقَالَ: «كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ ثَمَرِ أَرْضِنَا». قَالَ: كَانَ فِي ثَمَرِ أَرْضِنَا (أَوْ فِي ثَمَرِنَا)، الْعَامَ، بَعْضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الرِّبَاذَةِ. فَقَالَ: «أَضَعَفْتُ أَرْضِيَّتَ. لَا تَقْرَأَنَّ هَذَا. إِذَا رَأَيْتَ مِنْ ثَمَرِكَ شَيْءَ فَبِعْهُ. ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ الثَّمَرِ».

٤٠٦٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. أَخْبَرَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ. قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَلَمْ يَرَيَا بِهِ بَأْسًا. فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رَبًّا. فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِمَا. فَقَالَ: لَا أَخَذْتُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. جَاءَهُ صَاحِبٌ نَحْلُهُ بِصَاعٍ

٩٩ - (١٥٩٤) - قوله: (عن الصرف) الصرف في الأصل: مبادلة الثمن بالثمن، سواء كان متفاضلاً أو متساوياً، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يرى جواز الصرف في كلتا صورتين، فكان يبيع التفاضل في الصرف، دون النسبة، وسيأتي دليله والكلام عليه بعد حديثين إن شاء الله تعالى.

وقصة ابن عباس مع أبي سعيد هذه قد أخرجها البخاري في البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، وباب بيع الدينار بالدينار نساءً، ومالك في البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبرأً وعيناً، والنسائي في باب بيع الفضة بالذهب.

قوله: (بعض الشيء) يعني: كان في ثمرنا شيء من المرداءة في هذه السنة فأردت شراء التجيد بها.

قوله: (إذا رايت) رايت الشيء، وأرايتني: يعني شككتني وأوهمني الرؤية فيه، فإذا استيقنته قلت: رايتني، بغير ألف، كذا في مجمع البحار.

١٠٠ - (٠٠٠) - قوله: (أخبرنا داود) يعني ابن أبي هند البصري، ثقة معروف، وقال ابن حبان: كان من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهمل إذا حدث من حفظه، وراجع التهذيب (٣: ٢٠٤).

قوله: (فلم يَرَيَا بِهِ بَأْسًا) يعني: لم يريا بالتفاضل فيه بَأْسًا.

قوله: (فأنكرت ذلك لقولهما) يعني: أنكرت قول أبي سعيد، لما كنت سمعته من ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما جميعاً.

مِنْ ثَمَرِ طَيِّبٍ. وَكَانَ ثَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ. فَقَالَ لَهُ انْسَبِي ﷺ: «أَنْتَى لَكَ هَذَا؟» قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ. فَإِنْ سَفَرَ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا. وَسَفَرَ هَذَا كَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ! أَرَيْتَ. إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِعَ ثَمْرَكَ بِسِلْعَةٍ. ثُمَّ اشْتَرِ بِسِلْعَتِكَ أَيَّ ثَمَرٍ شِئْتَ».

قَالَ أَبُو سَمَيْدٍ: فَأَتَمَّرَ بِالثَّمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبًّا أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، بَعْدَ، فَتَهَانِي. وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ. قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ.

قوله: (هذا اللون) يعني النوع، وكأنه كان بين يديه حينئذ تمر من ذلك النوع، فأشار إليه، أو أشار إلى ما هو المعروف من التمر حينئذ. ثم إنه ﷺ تأدب في ذكر تمر النبي ﷺ، حيث لم يقل: إنه كان أردأ من الثمر الذي جاء به صاحب نخله، ولكن قال: (هذا اللون)، وفيه حسن أدبه ﷺ.

قوله: (وسفر هذا كذا) يعني: كان سعر هذا الطيب ضعف ذلك التمر.

قوله: (فتهاني) فيه تصريح بأن ابن عمر قد رجع عن قوله في الصرف بعد ما سمع الحديث.

قوله: (فكرهه) ظاهره أن ابن عباس رجع عن قوله، كما رجع ابن عمر، وقد أخرج الحاكم عن أبي مجلز قال: «كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره، ما كان منه عينا بعين، بدأ بيد، وكان يقول: إنما الربا في النسيئة، فلقبه أبو سعيد الخدري، فقال له: يا ابن عباس! ألا تتقي الله؟ إلى متى تؤكل الناس الربا؟ أما بلغك أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم، وهو عند زوجته أم سلمة: «إني لأستهي تمر عجوة، فبعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار، فجاء بدل صاعين صاع من تمر عجوة، فقامت، فقدمته إلى رسول الله ﷺ، فلما رآه أعجبه، فتناول تمره، ثم أمسك، فقال: من أين لكم هذا؟ فقالت أم سلمة: بعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار، فأتانا بدل صاعين هذا الصاع الواحد، وما هو كل، فألقى التمرة بين يديه، فقال: ردوه، لا حاجة لي فيه، التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، بدأ بيد، عينا بعين، مثلاً بمثل، فمن زاد فهو ربا»، ثم قال: كذلك ما يكال ويوزن أيضاً، فقال ابن عباس: جزاك الله يا أبا سعيد الجنة، فإنك ذكرتني أمراً كنت نسيته أستغفر الله، وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهي».

قال الحاكم في مستدركه (٢: ٤٣) بعد إخراج: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه بهذه السياقة» وتعقبه الذهبي، فقال: «قلت: حيان، فيه ضعف، وليس بالحجة»، وقد أشبعنا الكلام على إسناده تحت أول حديث من باب الربا، بما يدل على أنه خبر مقبول إن شاء الله تعالى.

٤٠٦٤ - (١٠١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ.

ويتأيد هذا الحديث بما أخرجه الطبراني في مسند أسامة من معجمه الكبير (١: ١٤٢، رقم: ٤٥٤): «حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم عبد السلام بن حرب، عن مغيرة يعني ابن مقسم، عن عبد الرحمن بن نعم أن أبا سعيد الخدري لقي ابن عباس، فشهد على رسول الله ﷺ أنه قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة مثلاً مثلاً فمن زاد فقد أربى»، فقال ابن عباس: أتوب إلى الله عز وجل مما كنت أفتي به، ثم رجع، وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، وأكثرهم من رجال الجماعة.

وكذلك أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٨: ١١٨) عن زياد قال: «كشيت مع ابن عباس بالطائف، فرجع عن الصرف قبل أن يموت بسبعين يوماً» وزياد هذا إن كان زياد بن صبيح، أو زياد أبو يحيى المكي، فكلاهما ثقة، كما في التهذيب (٣: ٣٧٤ و٣٩١)، وإن كان زياد بن عمر، فهو مجهول، كان في النميزان (٢: ٩٢)، وإن كان غيرهم فلا أعرفه^(١).

وقد أخرج وكيع بن خلف بن حيان من طريق ابن شبرمة عن عبد الرحمن الأزدي، قال: «مرضت ابن عباس بالطائف، فسمعتة يقول: اللهم إني أتوب إليك من قولتي في الصرف» راجع أخبار القضاة لو كيع (٣: ٤٨) في ترجمة عبد الله بن شبرمة.

وكذلك روى رجوعه جابر بن زيد، كما حكاه السرخسي في المبسوط (١٢: ١١٢)، وأسنده الطبراني في الكبير (١: ١٤٢ و١٤٣) بطرق مختلفة، وروى الطبراني رجوعه أيضاً عن أبي الجوزاء، وبكر بن عبد الله المزني، وأخرج عن أبي أسيد الساعدي حديثاً عن ابن عباس قال: «شيء كنت أقوله برأبي ولم أسمع فيه شيئاً» ذكره الهيثمي في الزوائد (٤: ٤) وقال: «إسناده حسن» ولكن يعارضه ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨: ١١٨) من طريق ابن عيينة، عن فرات القزاز، قال: «دخلنا على سعيد بن جبيرة نعوذ فقال له عبد الملك الزراد: كان ابن عباس نزل عن الصرف، فقال سعيد: عهدي به قبل أن يموت بستة وثلاثين ليلة، وهو يقوله» ورجاله ثقات.

وبالجملة، فرجوع ابن عباس مختلف فيه، ولكن مثبت الرجوع أولى من النافي، ولا سيما إذا تأيد الرجوع بحديث مسلم هذا، وبعده روايات صحيحة أو حسنة، والله سبحانه أعلم.

(١) وذكر المحقق الشيخ الأعظمي في تعليقه على المصنف أنه موثق ابن عباس، ولا يبدو صحيحاً، وراى أنه قد وقع في التهذيب (٣: ٣٩٢) تصحيف، فقال: «مولى ابن عباس» وإنما هو «مولى ابن عباس» ذكره الحافظ في (٣: ٣٩٧) من التهذيب، ولا علاقة له بحديث ابن عباس هذا، فلينبه، والله أعلم.

مَنْ رَادَّ أَوْ ارْذَادَ فَقَدْ أَرَبَى. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا. فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ. فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَشْيَاءَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ».

٤٠٦٥ - (١٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ يَعْمَرُو) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ».

١٠١ - (١٥٩٦) - قوله: (الربا في النسئة) وفي الرواية الآتية: «إنما الربا في النسئة» وفي التالية بعدها: «لا ربا فيما كان يداً بيده مما هو صريح في الحصر، وبه استدل ابن عباس على أن التفاضل في البيع ليس بربا إذا كان يداً بيد.

وأجاب عنه الجمهور بوجوه مختلفة:

١ - قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في المبسوط: «وتأويل حديث أسامة بن زيد ﷺ أن النبي ﷺ سئل عن مبادلة الحنطة بالشعير، والذهب بالفضة، فقال النبي ﷺ: لا ربا إلا في النسئة، فهذا بناء على ما تقدم من السؤال، فكان الراوي سمع قول رسول الله ﷺ، ولم يسمع ما تقدم من السؤال، أو لم يشغل بقله» فالخلاصة: أن هذا الحديث إنما يبين حكم مبادلة الأموال الربوية بغير جنسها، وحديث أبي سعيد وغيره يمنع التفاضل في بيعها بجنسها.

٢ - قال الحافظ في نفتح (٤: ٣١٩): «وقيل: المعنى في قوله (لا ربا) الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد» وحاصله أن الربا الذي حرمه القرآن الكريم، وآذن عليه بحرب من الله ورسوله، هو الذي يكون في القرض والنسئة. أما ربا الفضل الذي نهى عنه في حديث أبي سعيد وعبادة وغيرهما، فليس إثم بمثابة إثم ربا النسئة.

٣ - قال ابن رشد في بداية المجتهد (٢: ١٦٣): «وأما حديث ابن عباس فإنه ليس بنص في ذلك، لأنه روي فيه لفظان، أحدهما: أنه قال: «إنما الربا في النسئة»، وهذا ليس بفهم منه إجازة التفاضل إلا من باب ذليل الخطاب، وهو ضعيف، ولا سيما إذا عارضه النص، وأما اللفظ الآخر وهو: «لا ربا إلا في النسئة»، فهو أقوى من هذا اللفظ، لأن ظاهره يقتضي أن ما عدا النسئة فليس بربا، لكن يحتمل أن يريد بقوله: «لا ربا إلا في النسئة»، من جهة أنه اتوقع في الأكثر، وإذا كان هذا محتملاً، والأول نص، وجب تأويله على الجهة التي يصح الجمع بينهما».

٤٠٦٦ - (١٠٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عَفَّانُ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بَهْرُ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ. حَدَّثَنَا ابْنُ صَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَاَ فِيمَا كَانَ يَدَا يَدَيْ».

٤٠٦٧ - (١٠٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى. حَدَّثَنَا هِشْلُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا. لَا أَقُولُ. أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ. وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ. وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيقَةِ».

(١٩) - باب: لعن أكل الربا ومؤكله

٤٠٦٨ - (١٠٥) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) عَنْ مُعِينَةَ. قَالَ: سَأَلَ شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ. فَحَدَّثَنَا، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ. قَالَ: قُلْتُ: وَكَاتِبَتُهُ وَشَاهِدَتُهُ؟ قَالَ: إِنَّمَا نَحْدُثُ بِمَا سَمِعْنَا.

٤٠٦٩ - (١٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وكل واحد من هذه الأجوبة سائغ محتمل، ولا بد من التمييز إنبها عند ورود الأحاديث الصحيحة المتكاثرة على حرمة التفاضل بين الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها.

(١٩) - باب: لعن أكل الربا ومؤكله

١٠٥ - (١٥٩٧) - قوله: (سَأَلَ شَيْبَةَ) بكسر الشين وتخفيف الباء، هو الضبي الكوفي الأعشى، روى عن إبراهيم النخعي، والشعبي، وأبي الضحى، وعنه معوية بن مقسم، وفضل بن غزوان، ونهشل بن مجمع، ولم يخرج له مسلم شيئاً، وإنما جاء ذكره في هذا الحديث، وهو ثقة، وثقه النسائي وابن حبان، وابن سعد، وابن شاهين، وعثمان بن أبي شيبة، وراجع التهذيب (٤: ٣٠٢ و ٣٠٣).

قوله: (عن عبد الله) أخرجه أبو داود، (رقم: ٣٣٣٣) في البيوع، باب في أكل الربا ومؤكله، والترمذي، (رقم: ١٢٠٦) في البيوع، باب ما جاء في أكل الربا، وابن ماجه، (رقم: ٢٢٧٧) في التجارات، باب التغليظ في الربا، وقال الترمذي: حسن صحيح.

قوله: (وَمُؤْكَلُهُ) يعني: الذي يؤدي الربا إلى غيره، فإثم عقد الربا والتعامل به سواء في كل من الأخذ والمعطي، ثم أخذ الربا أشد من الإعطاء، لما فيه من التمتع بالحرام، ولهذا جاز

قَالُوا: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ. أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.

(٢٠) - باب: أخذ الحلال وترك الشبهات

٤٠٧٠ - (١٠٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِهِ إِلَيَّ أَكْثَرَهُ) «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ.....»

إعطائه عند الضرورة الشديدة؛ كما في شرح الأشياء والنظائر للحموي وغيره.

قوله: (وَكَاتِبُهُ) لأن كتابة الربا إغارة عليه، ومن هنا ظهر أن التوظيف في البنوك الربوية لا يجوز، فإن كان عمل الموظف في البنك ما يعين على الربا، كالكتابة أو الحساب فذلك حرام لوجهين: الأول: إغارة على التعصية، والثاني: أخذ الأجرة من المال الحرام، فإن معظم دخل البنوك حرام مستجلب بالربا، وأما إذا كان العمل لا علاقة له بالربا فإنه حرام لوجه الثاني فحسب؛ فإذا وجد بنك معظم دخله حلال، جاز فيه التوظيف للنوع الثاني من الأعمال، والله أعلم.

١٠٦ - (١٥٩٩) - قوله: (عن جابر) لم يخرج هذا الحديث غير مسلم من بين الأئمة السنة.

(٢٠) - باب: أخذ الحلال وترك الشبهات

١٠٧ - (١٥٩٩) - قوله: (عن النعمان بن بشير) أخرجه البخاري في الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، وفي البيوع، باب الحلال بين، وأبو داود، (رقم: ٣٣٢٩ و ٣٣٣٠) في البيوع، باب في اجتناب الشبهات، والنسائي في البيوع، باب اجتناب الشبهات في الكسب، والترمذي، (رقم: ١٢٠٥) في البيوع، باب ما جاء في ترك الشبهات، وابن ماجه في الفتن، باب.

قوله: (وأهوى النعمان بإصبعه) تأكيداً لسماعه منه ﷺ، وقال الحافظ في الفتح (١): (١١٧): «وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه أن النعمان لا يصح سماعه من رسول الله ﷺ، وفيه دليل على صحة تحمل النسبي التميز، لأن النبي ﷺ مات، وللنعمان ثمان سنين».

ثم قال الحافظ: «ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير النعمان بن بشير، فإن أراد: من وجه صحيح، فمسلم، وإلا فقد رويناه من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني، ومن حديث ابن عباس في الكبير له، ومن حديث وثالة في الترغيب للأصبهاني، وفي أسانيدنا مقال، وادعى أيضاً أنه لم يروه عن النعمان بن بشير غير الشعبي، وليس كما قال، فقد رواه عن النعمان أيضاً خيثمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره،

وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَخْلُفُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ. فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ
وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ.

وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره، وسماك بن حرب عند الطبراني، لكنه مشهور عن
الشعبي، رواه عنه جمع جم من الكوفيين، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون، وقد ساق
البخاري إسناده في البيوع.

قوله: (وبينهما مشتبهاً) كذا في النسخ الموجودة عندي، ولكن ذكر الحافظان العيني
والعسقلاني رحمهما الله أن مسلماً إنما رواه بلفظ (مشبهات) على البناء للمفعول من باب
التفعيل.

وقد ذكر العيني هذه في عمدة القاري (١ : ٣٤٥) أن الحديث ورد بخمس روايات:
الأول: (مشبهات) بوزن مفعلات، يعني المشكلات من الأمور، لما فيه من شبه الطرفين
المختالفين، فيشبه مرة هذا، ومرة هذا.

الثانية: (مشبهات)، بوزن متفعلات، كما في رواية الطبري، وهي في المعنى كالأولى،
غير أن فيها معنى التكلف.

الثالثة: (مشبهات) على البناء للمفعول من التشبيه، وهي رواية السمرقندي، ورواية مسلم،
والمعنى أنها مشبهات بغيرها، مما ثم يتقن فيه حكمها على التعيين، ويقال: معناها: مشبهات
بالحلل.

الرابعة: (مشبهات) على البناء لتفاعل من التشبيه، ومعناها: أنها تشبه أنفسها بالحلل.
والخامسة: (مشبهات) على البناء لتفاعل من الإشابه، ومعناها مثل الرابعة.
قوله: (اتَّقَى الشُّبُهَاتِ) بضم الشين والياء، جمع شبهة، والمراد ترك ما يشبه كونه حلالاً،
وسياتي الكلام عليه إن شاء الله.

قوله: (استبرأ لدينه وعرضه) يعني: طلب البراءة لدينه وعرضه من الذم الشرعي، والإثم.
قوله: (ومن وقع في الشبهات) يعني: ارتكب الأمور المشبهة.

قوله: (وقع في الحرام) وهذا يكون لأحد وجهين: أحدهما أنه إذا عود نفسه عدم التحرز
مما يشبهه، أثر ذلك في استنباطه، وعدم المبالاة بأمور الدين فوقع في الحرام مع العلم به.
وقيل: إن من أكثر الوقوع في الشبهات أظلم قلبه عليه لفقدان نور العلم والورع، فيقع في
الحرام، ولا يشعر به.

وثانيهما: أن من اشتبه عليه الحكم في مسألة، فارتكبها بدون تحقيق أو سؤال، فيمكن أن
يكون ذلك الفعل حراماً في نفس الأمر، فحينئذ صار الوقوع في الشبهة وقوعاً في الحرام، والله
أعلم.

عظيم موقع هذا الحديث:

قال العيني: «أجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام. وقالت جماعة: هو ثلث الإسلام، وإن الإسلام يدور عليه، وعلى حديث: «الأعمال بالنيات»، وحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقال أبو داود: يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». قالوا: سبب عظم موقعه أنه ﷺ فيه على صلاح المطعم والمشرب، والمبليس والمنكح، وغيرها، وأنه ينبغي أن يكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال، وأنه ينبغي ترك المشتبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواقعة الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب».

وقال ابن العربي: «يمكن أن يتزعزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام» وقال القرطبي: «لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب، فمن هنا يمكن أن يرد عليه جميع الأحكام» وراجع لهذه الأقوال عمدة القاري (١: ٣٤٨).

أقوال العلماء في تفسير الحديث:

ثم قد اختلفت عبارات العلماء في تفسير هذه المشتبهات، وكيفية الحذر منها، فهناك أقوال أربعة:

١- قال الخطابي في معالم السنن (٥: ٦): «ومعنى قوله: (وبينهما أمور مشتبهات) أي أنها تشبه على بعض الناس دون بعض، وليس أنها في ذوات أنفسها مشتبهة لا بيان لها في جملة أصول الشريعة، فإن الله تعالى لم يترك شيئاً يجب له فيها حكم، إلا وقد جعل فيه بياناً، ونصب عليه دليلاً. ولكن البيان ضربان: بيان جلي، يعرفه عامة الناس كافة، وبيان خفي، لا يعرفه إلا الخاص من العلماء، الذين عنوا بعلم الأصول، فاستدركوا معاني النصوص، وعرفوا طرق القياس والاستنباط، ورد الشيء إلى المثل والنظير».

قال: «ودليل صحة ما قلناه، وأن هذه الأمور ليست في أنفسها مشتبهة: قوله: (لا يعرفها كثير من الناس) وقد عقل ببيان فحواه أن بعض الناس يعرفونها، وإن كانوا قليلي العدد، فإذا صار معلوماً عند بعضهم، فليس بمشتبه في نفسه، ولكن الواجب على من اشبهه عليه أن يتوقف، ويستبرئ من الشك، ولا يقدم إلا على بصيرة، فإنه إن أقدم على الشيء قبل التثبت والتبيين لم يأمن أن يقع في المحرم عليه، وذلك معنى الحمى، وضربه المثل به».

وحاصل ما قال الخطابي أن كون هذه الأمور مشتبهة إضافي، بالنسبة إلى من لا يعرف حكمها، والمراد من توقي الشبهات أن لا يقدم عليها إلا على بصيرة، فإن تبين له الحكم جاز له الإقدام.

٢ - إن المراد من المشتبهات ما تعارضت فيه أدلة الحل والحرمة، فإن رجح المجتهد جانب الحلة لدليل بدا له، فإن هذه الحلة مشتبهة أيضاً، فالورع أن لا يقدم عليها لإمكان الخطأ في اجتهاده. وإلى هذا المعنى يشير النووي رحمته الله حيث يقول: «فلذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن نص ولا إجماع، اجتهد فيه المجتهد، فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي، فإذا ألحقه به صار حلالاً أو حراماً، وقد يكون دليله غير خال عن الاجتهاد، فيكون الورع تركه».

حاصل ذلك أن المراد من المشتبهات: هي الأمور الاجتهادية التي لم يرد فيها نص، والمراد من توقي الشبهات الأخذ بالورع والاحتياط على سبيل التقوى، لا على سبيل الفتوى.

٣ - حكى العيني عن المأزري وغيره أن المراد من المشتبهات هي الأمور المكروهة، والمقصود من الحديث الحض على تجنبها، فإن كثيراً من الناس لا يبالون بتعاطي المكروهات، زعماً منهم بأنها ليست محرمة، فنبه الحديث على أن عملهم هذا يفضي إلى تعاطي المحرمات.

٤ - وقال بعض العلماء: إن المراد من المشتبهات، هي الأمور المباحة التي يحسن التورع عنها، ومن ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء بعده، وأكثر أصحابه كانوا يزهدون في المباحات، فرفضوا التمتع بطيب الأطعمة، ولين اللباس، وحسن المساكن، وتلبسوا بضدها من خشونة العيش، كما هو معلوم منقول من سيرهم.

تفصيل صور الاشتباه وأحكامها:

قال العبد المضعيف عفا الله عنه: أما القول الثالث والرابع فضعيف، لأن المكروه والمباح بمعزل عن المشتبهات، فتعين القولان الأولان، ولكن الذي يظهر أن المراد في الحديث جميع صور الاشتباه في المسألة، والحكم الإجمالي في جميعها: هو الحذر والتوقي عن الوقوع فيها، ثم هذا التوقي واجب في بعض الصور، ومستحب في الصور الأخرى.

وتفصيل ذلك أن الاشتباه لا يخلو إما أن يقع لعامي، أو لمجتهد، فإن وقع لعامي، فلا يخلو، إما أن يقع لعدم معرفته بالحكم، وعدم سؤاله المجتهد عنه، فحكم التوقي حينئذٍ للوجوب، فلا يجوز له الإقدام على المشتبهات، وإما أن يقع لاختلاف المفتين فيه، ولا سبيل لترجيح أحد المفتين على الآخر علماً وورعاً، فحكم التوقي حينئذٍ للاستحباب.

وأما إذا وقع الاشتباه لمجتهد، فلا يخلو، إما أن يقع بسبب عدم اجتهاده في خصوص تلك المسألة، فحكمه في تلك المسألة حكم العامي، وإما أن يقع بسبب تعارض الأدلة، وعدم رجحان بعضها على بعض، فالتوقي واجب عليه أيضاً، لأن المحرم راجح على المبيح عند استواء الأدلة، وإما أن يقع بسبب تعارض الأدلة مع ترجيح الإباحة على التحريم، فحينئذٍ يكون التوقي مستحباً، والله سبحانه أعلم.

كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى. يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى. أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ. أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ.

قوله: (كالراعي يرعى حول الحمى) الحمى، بكسر الحاء، كل موضع حظره السلطان نفسه، ومنع الغير من الدخول فيه، وأكثر ما يستعمل في مراعي البهائم.

قال الحافظ في الفتح (١: ١١٨): «وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة، وهي أن ملوك العرب كانوا يحمون لمراعي مواشيهم أماكن مختصة، يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة، فمثل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم، فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه في شيء منه، فبعده أسلم له، ولو اشتد حذره، وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه، فلا يأمن أن تنفرد الشاة، فتقع فيه بغير اختياره، أو يمحّل المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحمى، فلا يملك نفسه أن يقع فيه، فإله سبحانه هو الملك حقاً، وحماء محارمه».

وقال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله: «وعندنا يجوز الحمى للإمام فقط، كما كان عمر رضي الله عنه ربيعة لخيل الجهاد، دون غيره، أما الملوك فكانوا يتخذون الحمى لأنفسهم، وذلك محظور في الشرع، وأما حمى الله تعالى، فهو مطلوب لله تعالى أن لا يرعى عبده حوله، ففيه تشبيه محمود بمذموم، ولا ينبغي أخذ المسائل والأحكام من التشبيهات، فاعلمه، فإنه مهم، وقد يفلط فيه الناس، ثم الحديث إنما جاء على عرف الملوك وعاداتهم» كذا في فيض الباري (١: ١٥٤).

ثم قد حكى أبو عمرو الداني عن بعض العلماء أن هذا التمثيل مدرج من كلام الشعبي، وليس جزء للحديث، وقد رد عليهم الحافظ في الفتح وحقق أنه من كلام النبي ﷺ.

قوله: (مضغة) هو في اللغة قدر ما يعضغ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب، فإنه صغير في الرؤية، مع أن صلاح سائر البدن وفساده تابع له.

قوله: (إذا صلحت) بفتح اللام، وهو الأوضح، وحكى الفراء فيه الضم أيضاً، وهو ضد الفساد، واتفقوا على أن اللام تضم في الماضي إذا صار الصلاح له هيئة لازمة لشرف ونحوه، كذا في فتح الباري.

قوله: (ألا، وهي القلب) فإن نسبة القلب إلى سائر الجسد كنسبة الأمير إلى المأمور، وهو الأصل، والأعضاء كالنروع له، وهو معدن العلوم والمعارف والأخلاق والملكات وهو بعد فئاته في اللذات والهوى يسمى نفساً، كما في فيض الباري (١: ١٥٤).

واستدل به النووي رحمه الله على أن العقل محله القلب، دون الدماغ، وفيه خلاف مشهور لا نريد التشاغل به، غير أن الحديث غير دال على كون القلب محلاً للعقل، فإن مراد الحديث أن

٤٠٧١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٠٧٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرَوَةَ الْهَمْدَانِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ ابْنِ عُثْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكَرِيَاءَ أَتَمُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَأَكْثَرُ.

٤٠٧٣ - (١٠٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ثَعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُخْطُبُ النَّاسَ بِحُصْنٍ. وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ». فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ».

(٢١) - باب: بيع البعير واستثناء ركوبه

٤٠٧٤ - (١٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا. فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَ. قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ.

انقلب معدن الملكات والأخلاق، فإذا صلحت هذه الملكات والأخلاق انكأمة في الغلب صلحت أعمال الجوارح، وإن فسدت هذه الملكات صارت أعمال الجوارح جريئة على المعاصي والمنكرات، ولا علاقة للحديث بكونه محلاً للعقل أصلاً.

وإن هذا الحديث أصل في علم الأخلاق والإحسان، ووجه تعلقه بما قبله كما ذكره الحافظ، أن الأصل في الانقاء والوقوع هو ما كان بالقلب، لأنه عماد البدن، والله سبحانه أعلم.

(٢١) - باب: بيع البعير واستثناء ركوبه

١٩ - (٧١٥) - قوله: (حدثني جابر بن عبد الله) قد تقدم هذا الحديث في كتاب الرضاع. باب استحباب نكاح البكر، وقد أسلفنا هناك تخريجه، وتقدمت سائر أجزاء القصة هناك أيضاً، فراجع ذلك الباب لشرحها، ونريد أن نقصر هنا على مسألة الشرط في البيع إن شاء الله تعالى.

قوله: (فأراد أن يسبي) أي: يطلقه، وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية، لأنه لا يجوز في الإسلام. كذا في فتح الباري (٥: ٢٢٩).

قَدَعَا لِي وَضَرَّتَهُ. فَسَارَ سِرّاً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ. قَالَ: «بِعَيْنِي بُوَيْقِيَّةٌ» قُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: «بِعَيْنِي» قَبِيعَتُهُ بُوَيْقِيَّةٌ. وَاسْتَنْتَبْتُ عَلَيْهِ حَمَلَانَهُ إِلَى أَهْلِي. فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ. فَتَقَدَّزَنِي ثَمَنَهُ. ثُمَّ

قوله: (قدعا لي) وفي رواية أبي نعيم عند البخاري في الشروط: «فضره، فدعا له» ولا تعارض، إذ الدعاء للبعير كان من أجل جابر رضي الله عنه، فكان دعاء له وللبعير جميعاً.

قوله: (بوقية) اضطربت الروايات في تعيين الثمن الذي وقع عليه العقد في هذه القصة، فالأكثر على أن البيع وقع ببوقية، من الفضة، وورد في الروايات الأخرى (وقية ذهب)، و(أربع أواق)، و(خمسة أواق)، و(مائتا درهم) و(عشرون ديناراً) وقد ذكرها البخاري تعليقاً في الشروط، ووقع عند أحمد والبخاري من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل (ثلاثة عشر ديناراً).

وقد تكلف بعض العلماء في الجمع بين هذه الروايات، وقد ساق الحافظ توجيهاتهم، ولكن يعجبني قول القرطبي رحمته الله حيث يقول: «اختلفوا في ثمن الجمل اختلافاً لا يقبل التلقيق، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق، وهو مبني على أمر لم يصح نقله، ولا استقام ضبطه، مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك الحكم، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما، وزاده عند الوفاء زيادة معلومة، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك».

وقال الإسماعيلي: «ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار، لأن الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ، وتواضعه، وحنوه على أصحابه، وبركة دعائه، وغير ذلك، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهيته لأصل الحديث» وراجع لجميع هذه الأقوال فتح الباري (٥: ٢٣٦).

وأما الإمام البخاري رحمته الله فقد رجح رواية أوقية واحدة لكونها مروية عند الأكثر، وقد صرح بترجيحه في كتاب الشروط من جامعه، وقد تبعه الحافظ في الفتح، وقال: «وما جنح إليه البخاري من الترجيح أقعد، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد، فليعتمد ذلك، وبالله التوفيق».

وفي الحديث جواز ابتداء المشتري بذكر الثمن، فإن النبي ﷺ كان مشترياً، وهو الذي ساءم ببوقية.

قوله: (قلت: لا) وقد أسلفنا في الرضاع أنه ﷺ عرضه على النبي ﷺ هبة، فلم يرض إلا أن يكون له بيعاً، ثم ساءمه جابر، فلم يزل رسول الله ﷺ يرفع الثمن إلى أن بلغ الأوقية، فيحتمل أن يكون المثني هنا نفس البيع، ويحتمل أن يكون الثمن الذي ساءمه به.

ودل الحديث على أن إجابة الكبير بقول (لا) جائز في الأمر الجائز، وليس ذلك من سوء الأدب إذا وقعت بذلك حاجة، والله أعلم.

قوله: (واستنتبت عليه حملانه إلى أهلي) الحملان، بضم الميم، مصدر بمعنى الحمل،

رَجَعْتُ. فَأَرْسَلَ فِي أَنْبَرِي. فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَا كُنْتُكَ لَأَخُذَ جَمْلِكَ؟ خُذْ جَمْلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

والمفعول محذوف، والمعنى: (استثنيت حملي إياي إلى أهلي) ورد في رواية الإسماعيلي: (واستثنيت ظهره إلى أن تقدم).

واستدل به من قال بجواز الشرط في البيع، كابن شبرمة، وأحمد بن حنبل، والبخاري وغيرهم، رحمهم الله، وأجاب عنه الحنفية والشافعية بأن ركوب الجمل إلى المدينة لم يكن شرطاً في البيع، وإنما كان إحساناً تبرع به رسول الله ﷺ بعد العقد، وقد عبر عنه بعض الرواة بلفظ الشرط أو الاستثناء مجازاً، وأجاب الطحاوي عنه بأنه لم يكن بيعاً في الحقيقة، وإنما كان النبي ﷺ يريد أن يحسن إلى جابر، فعقد معه هذا البيع صورة، ولذلك رد في الأخير البعير والثمن كليهما، وستأتي هذه المسألة قريباً بجميع تفاصيلها إن شاء الله تعالى.

قوله: (أتراني ما كنتك؟) المماكسة: المناقصة في الثمن، وأشار بذلك إلى ما رفع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم في الرضاع، والمراد: أتضمن أنني نافضتك الثمن لأخذ جملك؟ وفيه دليل لجواب الطحاوي المذكور آنفاً، فإنه يدل قريباً من الصراحة على أن البيع لم يكن مقصوداً، وإنما كان المقصود الإحسان إليه بهذه الصورة.

قوله: (خذ جملك ودراهمك، فهو لك) وقد ذكرنا في الرضاع عن مسند أحمد (٣: ٣١٤) أن جابراً رضي الله عنه احتفظ بالخيراط الذي زاده رسول الله ﷺ، وبقي معه، حتى فقد في فتنه الحرة.

وأما الجمل فقد أخرج ابن عساكر عن جابر، قال: «لأقام الجمل عندي إلى زمن عمر، فقلت: يا أمير المؤمنين! هل لك بشيخ (يعني به ذلك الجمل) شهد بدران، والحدبية؟ فقال: جئني به، فبعث به إلى ابن الصدقة، وقال: ارعه أطيب المراعي، واسقه من أعذب الماء، فإن توفي فاحضر له حفرة فادفنه فيها» قال عطاء بن مسلم: (إن عمر حفظ جملأ كان مع النبي ﷺ، فلهو بأمته أرحم) كذا في تهذيب تاريخ ابن عساكر (٣: ٧٨٧) ترجمة جابر بن عبد الله.

تفصيل مسألة الشرط في البيع:

وإن من أهم المسائل الفقهية التي تتعلق بهذا الحديث مسألة الشرط في البيع، ولما صارت هذه المسألة ذات أهمية كبيرة في عصرنا، أردنا أن نشرحها ونشرح مذاهب الفقهاء فيها بيسر يتضح به جميع نواحيها، ونسأل الله التوفيق للنصواب والسداد.

فاعلم أن المراد من الشرط ههنا هو شرط يقترب بعقد البيع، ويضيف إليه شيئاً لم يكن داخلاً فيه بنفس العقد، فإن كان ذلك الشيء محرماً في نفسه أو كان في وجوده غرر، فلا خلاف في عدم جوازه.

وإن لم يكن محرماً في نفسه، ولا فيه غرر، فقد اختلف فيها الفقهاء على أقوال شتى:

فمنعه ابن حزم والظاهرية مطلقاً، وقالوا إنه يفسد البيع، وأجاز ابن شبرمة مطلقاً، فأجاز البيع والشرط جميعاً، وأجاز ابن أبي ليلى البيع، دون الشرط، كذا في المحلى (٨: ٤١٢ و ٤١٥) وهو مذهب إبراهيم النخعي فيما أخرج عنه عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٥٦).
وأما الأئمة الأربعة فعندهم في هذه المسألة تفاصيل لا بد من دراستها:

مذهب الحنفية:

وخلاصة مذهب الحنفية في ذلك أنه إن كان شرطاً يقتضيه العقد، أو يلائم العقد، أو شرطاً جرى به التعامل بين الناس، فهو جائز، ولا يفسد به البيع، ومثال الشرط الذي يقتضيه العقد ما إذا باع بشرط أن يحبس المبيع إلى قبض الثمن، أو اشترى دابة بشرط أن يركبها، أو اشترى حنطة في سنبليها وشرط الحصاد على البائع، والحق أن هذا النوع من الشروط ليس من الشرط المباحوث فيه، لأنه لا يفيد إلا تأكيد ما وجب بنفس العقد، ولا يضيف إليه شيئاً.

ومثال الشرط الذي يلائم العقد ما إذا باع على أن يعطيه المشتري بالثمن رهناً أو كفلاً، والرهن معلوم، والكفيل حاضر، فقبل، فإنه جائز، كما في البدائع (٥: ١٧١)، وكذلك شرط الحوالة شرط يلائم العقد، فيجوز كما في المبسوط للسرخسي (١٣: ١٩) وفتح القدير (٥: ٢١٥).

ومثال الشرط الذي جرى به التعامل، ما إذا اشترى نعلماً على أن يحذوه البائع، أو جراباً على أن يخزوه له خفاً، قال السرخسي رحمه الله في المبسوط: «وإن كان شرطاً لا يقتضيه العقد، وفيه عرف ظاهر، فذلك جائز أيضاً، كما لو اشترى نعلماً وشراكاً بشرط أن يحذوه البائع، لأن الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي، ولأن في النزاع عن العادة الظاهرة حرجاً بئناً».

وقال الكاساني في البدائع ٥: ١٧٢: «والقياس أن لا يجوز، وهو قول زفر رحمه الله. وجه القياس أن هذا شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد العاقلين، وإنه مفسد... ولنا أن الناس تعاملوا هذا الشرط في البيع، كما تعاملوا الاستصناع، فسقط القياس بتعامل الناس، كما سقط في الاستصناع».

وأما الشروط الأخرى التي لا تدخل في واحد من هذه الثلاثة، فإن كان فيها منفعة لأحد العاقلين، أو للمعقود عليه، فإنها فاسدة، ويفسد بها البيع، مثل أن يشتري الحنطة على أن يطحنها البائع، أو يتركها في داره شهراً، أو ثوباً على أن يخططه، فالبيع فاسد، كما في فتح القدير (٥: ٢١٥) وغيره.

وإن كان الشرط بحيث لا منفعة فيه لأحد العاقلين، ولا للمعقود عليه، فالشرط باطل، والعقد صحيح، نحو ما إذا اشترى دابة أو ثوباً بشرط أن لا يبيع، كذا في المبسوط (١٣: ١٥)،

وعلمه في البدائع بقوله: «لأن هذا شرط لا منفعة فيه لأحد، فلا يوجب الفساد، وهذا لأن فساد البيع في مثل هذه الشروط، لتضمنها الربا، وذلك بزيادة منفعة مشروطة في العقد لا يقابلها عوض، ولم يوجد في هذا الشرط، لأنه لا منفعة فيه لأحد، إلا أنه شرط فاسد في نفسه، لكنه لا يؤثر في العقد، فالعقد جائز، والشرط باطل».

المذهب الشافعي:

وأما الشافعية فمذهبهم قريب من مذهب الحنفية، فالشرط الذي يقتضيه العقد صحيح عندهم بدهاء، لأنه معمول به من غير حاجة إلى أن يذكر.

وأما الشرط الذي يلائم العقد، فيدعى في المذهب الشافعي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد، أو الشرط الذي تدعو إليه الحاجة، وهو جائز عندهم بهذا التعبير، فقد ذكر الشيرازي في المذهب (١: ٢٦٨): «فإن شرط ما لا يقتضيه العقد، ولكن فيه مصلحة، كالخيار، والأجل، والرهن، والضمين، لم يبطل العقد، لأن الشرع ورد بذلك على ما نبه في مواضعه إن شاء الله، وبه الثقة، ولأن الحاجة تدعو إليه فلم يفسد العقد».

ويرى أن تعبير الحنفية بالملائم أوفى بالمراد من تعبير الشافعية، فإن تعبير «المصلحة» أو «الحاجة» ظاهره العموم في كل مصلحة، وكل حاجة، ولكنهم لا يريدون ذلك العموم، وإنما استثنوا بهذا التعبير صوراً مخصوصة، ذكرها الرملي في نهاية المحتاج (٣: ٤٣٥)، والخطيب الشربيني في مغني المحتاج (٢: ٣٢).

وأما الشرط الذي جرى به التعامل فليس مستثنى من النهي عند الشافعية، كما هو مستثنى عند الحنفية، غير أنهم يجوزون بيع العبد بشرط إعتاقه، لتشوف الشارع إلى العتق، ولحديث بريدة رضي الله عنه، وهذا خلاف القياس عندهم.

وأما الشرط الذي لا غرض فيه، ولا منفعة منه لأحد، فإنه يلفو عند الشافعية، ولا يفسد به العقد، كما عند الحنفية سواء بسواء.

فالفرق الحقيقي بين المذهبين أن الحنفية يجوزون الشرط الذي جرى به التعامل، ولا يجوز الشافعية.

المذهب المالكي:

إن المذهب المالكي من أدق المذاهب، وأكثرها تفصيلاً في مسألة الشرط، والفرق بينه وبين المذهبين السابقين، أن الأصل فيهما حرمة الشرط، وللإباحة صور مستثناة، والأصل في المذهب المالكي، على العكس من ذلك، إباحة الشرط، وللحرمة صور مستثناة، فلا يكون الشرط في هذا المذهب فاسداً في موضعين:

الأول: إذا كان الشرط يناقض مقتضى العقد كما إذا اشترط البائع على المشتري ألا يتصرف في المبيع، أو اشترط الزوج على الزوجة ألا ينفق عليها.

والثاني: إذا كان الشرط يخل بالثمن، بأن يزيده أو ينقصه إلى قدر غير معلوم، وهذا كبيع اشترط فيه قرض، أو كبيع الوفاء، وصورته أن يبتاع سلعة على أن البائع متى ما رد الثمن، فالسلعة له، ووجه فساد الشرط في هذا، كما يقول الخرشي، أن الشرط: «يعود جهله في الثمن إما بزيادة، إن كان الشرط من المشتري، أو بنقص، إن كان من البائع».

والشرط الفاسد عندهم يبطل في جميع الأحوال، ولا يعمل به، وأما أثره في العقد فينقسم إلى أقسام ثلاثة:

١ - إن الشرط الفاسد يبطل العقد، وذلك إنما يقع عادة إذا كان الشرط يناقض مقتضى العقد، بحيث إذا عمل الشرط لزم أن يخلل العقد، فيبطل الشرط والعقد كلاهما إذا اشترط البائع على المشتري أن لا يتصرف في المبيع، أو اشترط الواهب على الموهوب له أن لا يقبض الهبة.

٢ - إن الشرط الفاسد يبطل وحده، ويبقى العقد جائزاً، ويبدو أن ذلك يقع فيما إذا ناقض الشرط مقتضى العقد، ولكن العقد لا يخلل إذا عمل الشرط، كما إذا اشترطت الزوجة على زوجها أن لا يتزوج عليها، أو ألا يطلقها، فحينئذ يبطل الشرط ويصح العقد.

٣ - إن الشرط الفاسد يبطل العقد إلا إذا نزل عنه المشتري، فيسقط الشرط ويبقى العقد، وهذا فيما إذا كان الشرط يخل بالثمن، كما في بيع الوفاء وغيره.

وما سوى هذه الصورة من الشروط جائز عند مالك، فيجوز في مذهب مالك أن يشترط البائع على المشتري أن يعتق العبد المبيع أو يقف الأرض المبيعة، مما يتضمن إيقاع معنى في المبيع هو من معاني البر، وكذلك يجوز عنده أن يبيع الدار، ويشترط سكنها مدة معقولة، أو الدابة، ويشترط ركوبها إلى مدة معلومة، أو مكان معلوم، أو الثوب، ويشترط عليه المشتري أن يخطيه، أو الحنطة، ويشترط عليه أن يطحنها، وغير ذلك من الشروط التي فيها منفعة معقولة لأحد المتعاقدين.

هذه خلاصة ما في بداية المجتهد (٢: ١٣٣ و ٢٣٤)، ومواهب الجليل للحطاب (٤: ٣٧٣ و ٣٧٥)، والخرشي (٥: ٨٠ و ٨١)، ويقول ابن رشد في بداية المجتهد: «ويرى أصحابه أن مذهبه هو أولى المذاهب، إذ بمذهبه تجتمع الأحاديث كلها، والجمع عندهم أحسن من الترجيح».

المذهب الحنبلي:

أما المذهب الحنبلي فيقول: إن الشرط إذا كان أكثر من الواحد فسد الشرط والعقد جميعاً على الإطلاق، مثل أن يشتري ثوباً بشرط أن يخطه البائع ويغسله، فهذان شرطان، ويفسد به العقد، إلا إذا كان الشرطان مما يلائم العقد، مثل شرط الرهن وتسليم المبيع.

وأما إذا كان الشرط واحداً فمذهبه يقارب المذهب المالكي مع فرق يسير في التعبير، وراجع له مغني ابن قدامة (٤: ٢٤٩).

الأحاديث الواردة في الباب:

وأما الأحاديث الواردة في الباب فثلاثة، وقد جمعناها قصة عبد الوارث بن سعيد، فنوردها بشماها، لما فيها من فوائد:

أخرج ابن حزم في المحلى (٨: ٤١٥)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ١٢٧) عن عبد الوارث بن سعيد، قال: «فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا حنيفة عن باع بيعاً، واشترط شرطاً، فقال: البيع باطل، والشرط باطل، ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال: البيع جائز، والشرط باطل، ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك، فقال: البيع جائز، والشرط جائز، فرجعت إلى أبي حنيفة، فأخبرته بما قال، فقال: لا أدري ما قال، حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط، البيع باطل، والشرط باطل».

«فأتيت ابن أبي ليلى، فأخبرته بما قال، فقال: لا أدري ما قال، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين: أن رسول الله ﷺ قال: اشترى بريرة، واشترط ليهم الولاء، البيع جائز، والشرط باطل».

«فأتيت ابن شبرمة، فأخبرته بما قال، فقال: لا أدري ما قال، حدثنا مسعر بن كدام، عن محارب بن دثار، عن جابر بن عبد الله أنه باع من رسول الله ﷺ جملاً، واشترط ظهره إلى المدينة، البيع جائز، والشرط جائز».

فهذه هي الأحاديث الثلاثة التي يدور عليها الكلام في مسألة انبواب، فأما حديث بريرة رضي الله عنها، فقد استوفينا الكلام عليه في آخر كتاب العتاق، وقد ذكر هنالك وجه الجواب عن استدلال ابن أبي ليلى به، وبفي الحديثان، فلتكلم عليهما هنا، والله سبحانه الموفق.

أونهما حديث النهي عن بيع وشرط، وقد روي بطريقين:

الأول: ما أخرجه الترمذي في باب كراهية بيع ما ليس عنده من طريق أيوب، عن عمرو بن

شعيب عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. واستدل به أحمد وإسحاق على جواز الشرط الواحد في البيع، ومنع الشرطين.

والثاني: ما رواه أبو حنيفة رحمه الله، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن النبي ﷺ نهى عن الشرط في البيع»، كما في جامع المسانيد (٢: ٢٢)، واستدل به أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله على أن الأصل في الشرط عدم الجواز، سواء كان واحداً أو أكثر.

وقال شيخنا العثماني رحمه الله في إعلال السنن (١٢: ١١٢): «يمكن أن يكون عمرو بن شعيب يروي عن أبيه عن جده كلنا الروايين، فروى عنه أبو حنيفة رواية، وروى عنه آخرون رواية أخرى، والثاني أن يقال: إن أصل الرواية كان أنه نهى عن شرطين في بيع، إلا أن أبا حنيفة رواه بالمعنى، لأن معنى الشرطين في البيع: هو البيع والشرط، لأن البيع نفسه شرطاً، فإذا شرط في البيع شرط آخر اجتمع فيه شرطان، كذا قاله الطحاوي في معاني الآثار... وأيضاً لا وجه لجواز الشرط وعدم جواز الشرطين، وأيضاً: كل شرط متضمن لشرطين: شرط الوجود، وشرط العدم، فلا يخلو بيع الشرط عن الشرطين، فلا يجوز لوجود الشرطين».

وثاني الحديثين حديث الباب، حديث جابر رضي الله عنه، فإنه باع جملة من النبي ﷺ على أن يركبه إلى المدينة.

وخلاصة الكلام في هذا الحديث أن هذه القصة قد رويت بألفاظ مختلفة، يدل بعضها على أن الركوب كان شرطاً في العقد، كما في قوله في الباب: «واستثنت عليه حملانه إلى أهلي»، ويدل بعضها على أنه لم يكن مشروطاً في العقد، ووقع البيع مطلقاً، ثم تبرع به النبي ﷺ، ومن أصرح ما يدل على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده (٣: ٣١٤) أن رسول الله ﷺ قال لجابر: «أخذته بأوقية، أركبه» ففصل بين اتّبيع، وبين قوله «أركبه»، بل وقع عند أحمد في غير هذا الموضع من مسنده (٣: ٣٥٨): «قال: فتزلت من الرجل إلى الأرض، قال: ما شأنك؟ قال: قلت: جملك! قال: قال لي: أركب جملك، قال: قلت: ما هو بجملتي، ولكنه جملك، قال: كنا نراجعه مرتين في الأمر إذا أمرنا به، فإذا أمرنا الثالثة لم نراجعه، قال: فركبت الجمل» فإن هذا السياق صريح في أن جابراً رضي الله عنه قد سلم الجمل إلى النبي ﷺ، ولم يرض بالركوب عليه، إلا بأمر منكّر من النبي ﷺ، فضلاً عن أن يكون شرطه في العقد.

وقد ذكر البخاري رحمه الله في كتاب الشروط أن الروايات التي وردت بألفاظ الاشتراط أكثر وأصح، ونعقبه شيخنا العثماني رحمه الله في إعلال السنن (١٢: ١٠٩) بأن رواية عدم الاشتراط أكثر وأقوى، فساق جميع الروايات، وتكلم عليها متناً وإسناداً.

ولو سلمنا قول البخاري رحمه الله، فإنه يمكن أن تكون صيغ الاشتراط من تصرف الرواة، وأن يكون الرواة عبروا عنه بصيغ الشرط لما أن التبرع قد وقع بعد البيع متصلاً، بخلاف مباح ما أسلفنا من رواية أحمد. فإنها صريحة في كون الركوب تبرعاً ولا يمكن حملها على الاشتراط، وهو الذي يطمئن إليه القلب نظراً إلى وجود النبي صلى الله عليه وسلم، وثقة الصحابة به، فلا يظن بجابر أن يخاف عند البيع أن النبي صلى الله عليه وسلم يتركه راجلاً في الصحراء، حتى يشترط ركوبه في صلب العقد معه صلى الله عليه وسلم، والظاهر من مثله أن يكون قد عقد البيع مطلقاً عن شرط ثقة بجود النبي صلى الله عليه وسلم وقد صدق النبي صلى الله عليه وسلم ثقته بعد البيع فعلاً، فأمره بالركوب، فيمكن أن يكون بعض الرواة قد عبر ثقته هذا بصيغ الاشتراط، وذكر الآخرون حقيقة الأمر، فلم يعبروا عنه بالاشتراط.

ثم هناك ناحية أخرى، توجه إليها الطحاوي رحمه الله في شرح معاني الآثار، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في هذه القصة قصد البيع أصلاً، وإنما كان يريد أن يحسن إلى جابر رضي الله عنه بإيصال ثمن الجمل إليه، واحتال لأجل ذلك بصورة عقد البيع، ولهذا رد الجمل إلى جابر رضي الله عنه بعد الوصول إلى المدينة، ولم يمسه بنفسه، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الباب: «أتراني ما كنتك لأخذ جملك ودراهمك، فهو لك».

فمن هذه الجهة لا يستقيم الاستدلال بهذه القصة على أحكام البيوع المقصودة.

وقد وردت آثار في تأييد من يمنع الاشتراط:

فمنها ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٨٢) عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود أنها باعت عبد الله جارية، واشترطت خدمتها، فذكر ذلك لعمر، فقال: لا يقرنها، ولا أجد فيها مثوبة.

ومنها ما أخرجه الطحاوي أيضاً عن ابن عمر قال: «لا يحل فرج إلا فرج إن شاء صاحبه باعه، وإن شاء وهبه، وإن شاء أمسكه، لا شرط فيه».

وبالجملة، فالمسألة مجتهد فيها منذ عهد الصحابة والتابعين، وإن مذاهبهم المختلفة مروية عند عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٥٦ إلى ٦٠)، ولذلك جاز عند الحنفية الشرط الذي يلائم العقد، أو جرى به التعامل.

وقد كثرت في عهدنا أنواع الشروط في البيوع والإجازات وغيرها، فكل ما جرى به التعامل العام كان جائزاً، مثل ما تعورف في العالم كله أن مشتري الثلاجات، والداقنات، والماكينات الأخرى يشترط على البائع القيام بتصليحها كلما عرضها فساد في حدود مدة معلومة، كالسنة أو الستين مثلاً، فإن هذا الشرط جائز لشروع التعامل بها.

وهل يجوز إحداث مثل هذه الشروط بتقنين من قبل الحكومة، دون أن يكون فيها تعامل

٤٠٧٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ) عَنْ زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ. حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٤٠٧٦ - (١١٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: عَزَّوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَتَلَّحَقَ بِي. وَتَحْتِي نَاصِحٌ لِي قَدْ أَغْنَا وَلَا يَكْادُ يَسِيرُ. قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَا لِي بِعِيرِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: غَلِيلٌ. قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ. فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِبِلِ قُدَّامَهَا يَسِيرُ. قَالَ: فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى بِعِيرَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ. قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ. قَالَ: «أَفَتَسْبِيحِي؟» فَاسْتَحْيَيْتُ. وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاصِحٌ غَيْرُهُ. قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَبَعَثَهُ إِيَّاهُ. عَلَيَّ أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرُهُ حَتَّى أُبْلُغَ الْمَدِينَةَ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَرُوسٌ فَاسْتَأْذِنْتُهُ. فَأَذِنَ لِي. فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ

سابق؟ لم أر حكم ذلك صريحاً في كلام الفقهاء، والذي يظهر أن ذلك يجوز، ما لم يؤد ذلك إلى الربا، فإن العلة في منع الاشتراط هو الإفضاء إلى النزاع، كما صرح به ابن عابدين كتفه في رسالته.

فكما أن النزاع يرتفع بالتعامل السابق، فإنه يرتفع أيضاً بتقنين من قبل الحكومة، ويحدث به تعامل لاحق، فلا وجه لمنعه، إلا إذا أدى ذلك إلى الربا المحرم قطعاً. ثم إن حكم الحاكم رافع للخلاف في الأمور المجتهد فيها، فلو وقع التقنين عملاً بمذهب المائكية، أو الحنابلة، جاز من هذا الوجه أيضاً. ولذلك نرى أن العثمانيين قد أدخلوا تعديلاً في مجلة الأحكام العدلية، بإضافة مادة جديدة على الوجه الآتي: «البيع بشرط يعود نفعه على أحد العاقدين صحيح، والشراء معتبر، فإذا باع فرساً على أن يركبها مدة كذا، أو اشترى المشتري شيئاً مقابل سكنى داره المعلومة، فذلك البيع صحيح، الشرط معتبر». وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المادة: «إن تقييد البيع بشرط (على)، كما إنه لا يجوز عند الحنفية، كذلك ثم تجزئه المالكية (؟) والشافعية. وفي زماننا هذا نرى أن البيوع تعقد خلافاً لهذه المذاهب الثلاثة، فوجب القول بما نقول به الحنابلة لتقريب أعمال الناس إلى الجواز، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً».

نقله الأستاذ عبد الرزاق السنهوري في كتابه (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) (٣: ١٧٦) طبع ثالث ١٩٦٧ م، والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

١١٠ - (١٠٠). قوله: (فتلاحق بي) يعني: لحقني من خلفي.

قوله: (على أن لي فقار ظهره) الفقار بفتح الفاء، جمع انفقارة، وهي خروزة من عظام الظهر، وهو كناية عن الركوب.

قوله: (إني عروس) العروس يستعمل للرجل والمرأة كليهما، فإذا استعمل للرجل جمع

إِلَى الْمَدِينَةِ. حَتَّى انْتَهَيْتُ. فَلَقَيْتَنِي خَالِي فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ. فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ. فَلَا مَنِي فِيهِ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَبْكَرًا أَمْ ثُبَيًّا؟» فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ ثُبَيًّا. قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكَرٍّ تَلَاعِبُكَ وَتَلَاعِبُهَا؟» فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُوَفِّي وَالِدِي (أَوْ اسْتَشْهِدْ) وَلِي أَخَوَاتٍ صَغَارَ. فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ. فَلَا تُؤْذِبُهُنَّ وَلَا تُقَوْمُ عَلَيْهِنَّ. فَتَزَوَّجْتُ ثُبَيًّا لِنَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤْذِبَهُنَّ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ، وَزَدَهُ عَلَيَّ.

٤٠٧٧ - (١١١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَغْلَلَ جَمَلِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: «بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا» قَالَ: قُلْتُ: لَا. بَلْ هُوَ لَكَ. قَالَ: «لَا. بَلْ بِغَنِيهِ». قَالَ: قُلْتُ: لَا. بَلْ هُوَ لَكَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا. بَلْ بِغَنِيهِ». قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أُوقِيَّةٌ ذَهَبٍ. فَهُوَ لَكَ بِهَا. قَالَ: «قَدْ أَخَذْتُهُ. فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي: «أَعْطِيهِ أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ. وَزَدَهُ» قَالَ: فَأَعْطَانِي أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ. وَزَادَنِي قِيرَاطًا. قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُعَارِفْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي. فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

٤٠٧٨ - (١١٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ. حَدَّثَنَا

عَلَى (عرس) بضم العين والراء، وإذا استعمل للمرأة جمع على (عراس)، وتقدم شرح باقي الحديث في الرضاع.

قوله: (تلاعبك وتلاعبها) قد مرَّ تفسير هذه الجملة بما فيها من فوائد، في باب استحباب نكاح الأبقار من كتاب الرضاع.

قوله: (سالم بن أبي الجعد) بسكون العين، تابعي ثقة مشهور.

قوله: (في طريق مكة إلى المدينة) هذا مما يؤيد كون هذه القصة في غزوة ذات الرقاع، لأن طريقها كانت ملاقية بطريق مكة، وقد أسلفنا الكلام في ذلك في الرضاع.

١١١ - (٠٠٠). قوله: (فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) صيغة أمر، يعني: توصل بها يا جابر إلى المدينة ولا تسلمها إليَّ في هذا الوقت.

قوله: (فكان في كيس لي) فيه جواز التبرك بآثار الصالحين.

١١٢ - (٠٠٠). قوله: (أبو كامل الجعدي) بفتح الجيم والدال، كما في المغني. نسبة إلى جعدر، وهو اسم رجل كما في الأنساب للسمعاني (٣: ٢٠٦) واسمه فضيل بن حسين بن طلحة البصري، قال أحمد: بصير بالحديث متقن، كذا في التهذيب (٨: ٢٩١).

الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَخَلَّفَ نَاصِحِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ فِيهِ: فَنَحَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ قَالَ لِي: «ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ». وَزَادَ أَيْضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ».

٤٠٧٩ - (١١٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: لَمَّا أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ أَغْنَا بَعِيرِي، قَالَ: فَنَحَسَهُ فَوُتِبَ فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْبَسُ خَطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ. فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «بِعَيْنِي» فَبَغْتُهُ مِنْهُ بِخُمْسِ أَوَاقٍ. قَالَ: قُلْتُ: عَلَى أَنَّ لِي ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ. قَالَ: «وَلَكِ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَرَأَيْتُ وَفِئَةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

٤٠٨٠ - (١١٤) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُثَوَّكَلِ النَّاجِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ. (أَطْلَعُهُ قَالَ غَارِبًا). وَافْتَضَّ الْحَدِيثَ. وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: «يَا جَابِرُ! أَتَوَقَّيْتُ الثَّمَنَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ. لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ».

٤٠٨١ - (١١٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

قوله: (الجريري) بضم الجيم مصغراً، نسبة إلى جرير بن عبادة بن ضبيعة، واسمه سعيد بن إلياس، ثقة من أهل البصرة، تغير في آخر عمره.

قوله: (أبي نضرة) بسكون الضاد، تابعي معروف، اسمه المنذر بن مالك بن قطعة، وثقه أكثر العلماء، ولم يحتج به البخاري، كما في التهذيب (١٠: ٣٠٣).

قوله: (فنحسه) يعني: طعنه بعنزة كانت معه.

قوله: (وزاد أيضاً) لعنه من كلام مسلم، يعني: زاد هذا الراوي جملة تالية، وأما قوله: «فما زال يزيدني» فمن كلام جابر، يعني لم يزل رسول الله ﷺ يزيدني في ثمنه، ويستغفر لي.

١١٣ - (٠٠٠). قوله: (العتكي) بفتح العين والتاء، نسبة إلى العتيك بن أزد، كما في المعني.

قوله: (لأسمع حديثه) يعني: حديث النبي ﷺ، والمراد أنني كنت أحبس خطامه، لئتمهل في السير، ويمكن لي سماع حديث النبي ﷺ، فلا أقدر على ذلك لسرعته.

١١٤ - (٠٠٠). قوله: (عقبة بن مكرم العمي) هو مكرم من باب الإفعال، والعمي: تشديد الميم والياء، منسوب إلى بني العم من تميم.

مُحَارِبٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقِيَّتَيْنِ وَدِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَذَبَحَتْ. فَأَكَلُوا مِنْهَا. فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ. وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَحَ لِي.

٤٠٨٢ - (١١٦) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنٍ قَدْ سَمَّاهُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيَّتَيْنِ وَالْدِرْهَمَ وَالْدِرْهَمَيْنِ. وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَذَبَحَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَّهَا.

٤٠٨٣ - (١١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُ جَمْلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَابِيرَ. وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ».

(٢٢) - باب: من استسلف شيئاً ففضى

خيراً منه، و«خيركم أحسنكم قضاء»

٤٠٨٤ - (١١٨) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سُرْحٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ؛ أَنَّ

قوله: (بشير بن عقبة) التاجي السامي، ويقال: الأزدي، أبو عقيل الدورقي البصري، ثقة صالح الحديث، كما في التهذيب ١: ٤٦٦.

قوله: (التاجي) بنخفيف الجيم وتشديد الياء، منسوب إلى بني ناجية، مر غير مرة.

١١٥ - (٠٠٠) - قوله: (قدم صراراً) بكسر الصاد على الأفصح، وقيل: بفتحها، موضع قريب من المدينة بثلاثة أميال، وقيل: بئر؛ وقد رواه بعضهم غير منصرف، والصرف أصح. قوله: (فأصلي ركعتين) فيه استحباب الركعتين للقدام من سفر، وأن يبدأ بالمسجد قبل إتيان بيته.

قوله: (يحيى بن حبيب الحارثي) هو أبو زكريا: البصري، روى عنه الجماعة إلا البخاري، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة مأمون قل شيخ رأيت بالبصرة مثله. قوله: (محارب) يعني: ابن دثار، تابعي معروف.

(٢٢) - باب: جواز اقتراض الحيوان إلخ

١١٨ - (١٦٠٠) - قوله: (ابن وهب) هو عبد الله بن وهب الفقيه المشهور.

قوله: (عن أبي رافع) القبطي، مولى رسول الله ﷺ، اختلفوا في اسمه اختلافاً شديداً،

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا. فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ. فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ

وهو معروف بكنيته، كان مولى العباس بن عبد المطلب، فوهبه للنبي ﷺ، فأعتقه لما بشره بإسلام العباس بن عبد المطلب، والمحموظ أنه أسلم لما بشر العباس بن عبد المطلب بأن النبي ﷺ انتصر على أهل خيبر، وذلك في قصة جرت، وكان إسلامه قبل بدر، ولم يشهدها، وشهد أحداً وما بعدها. كذا في الإصابة (٤ : ٦٨).

وحديثه هذا أخرجه أيضاً النسائي في البيوع، باب امتسلاف الحيوان واستقراضه، وأبو داود، (رقم : ٣٣٤٦) في البيوع، باب حسن القضاء، والترمذي (رقم : ١٣١٨) في البيوع، باب ما جاء في استقراض البعير، ومالك في البيوع، باب ما يجوز من السلف.

قوله : (استسلف من رجل بكراً) يعني : اقترض بعيراً، والبكر، بفتح الباء : الصغير من الإبل، كالغلام في آدميين، والأنثى بكرة.

استدل به الفقهاء الحجازيون على جواز قرض الحيوان، فقال الشافعي ومالك رحمهما الله : يجوز قرض كل حيوان إلا الجواري، وكذلك قال أحمد رحمته، وفي الجواري عنه روايتان، أحدهما أنه يجوز، غير أنه لا يجوز لمستقرض الجارية أن يرد عينها، وإنما يرد مثلها أو قيمتها. وروي عن ابن سيرين والطبري أنهما يقولان بجواز قرض الجواري مطلقاً. هذه خلاصة ما في المغني لابن قدامة (٤ : ٣٥١ و ٣٥٢)، والأبي (٤ : ٢٩٢)، والأم للشافعي (٣ : ١٢٢).

وأما أبو حنيفة رحمته، فلا يجوز عنده قرض شيء من الحيوان، فإن قبضه رجل بحكم القرض وجب عليه رده، ولا يجوز الانتفاع به، وهو قول عبد الله بن مسعود، وحذيفة، وعبد الرحمن بن سمرة، وسفيان الثوري، والحسن بن صالح، وسائر الكوفيين، فيما حكى عنهم ابن عبد البر في الاستذكار، وراجع الجواهر النقي، مع البيهقي (٥ : ٣٥٣).

وحجة أبي حنيفة رحمته أن القرض إنما يصح في ذوات الأمثال، لأن حقيقة القرض تمليك الشيء بشرط رد مثله، وذلك إنما يمكن فيما له مثل من المكيلات والموزونات، والعديدات المتقاربة، وما ليس له مثل لا تنأى فيه حقيقة القرض، والحيوان من ذوات القيم، وليس من ذوات الأمثال، فلا يجوز فيه القرض والاقتراض.

وتدل على منع قرض الحيوان والسلم فيه عدة آثار عن أجلة الصحابة رضي الله عنهم :

١ - عن القاسم بن محمد، قال : قال عمر بن الخطاب : «إنكم تزعمون أنا لا نعلم أبواب الربا، ولأن أكون أعلمها أحب إلي من أن يكون لي مثل مصر وكورها، ومن الأمور أمور لا يكتن بخفين على أحد : هو أن يتناع الذهب بالورق نسيئاً، وأن يتناع الثمرة وهي معصفرة لم تطب، وأن يسلم في سن» أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨ : ٢٦، رقم : ١٤١٦١) من طريق ابن عينة، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وأخرجه أيضاً البيهقي في سننه (٦ : ٢٣) مقتصراً على قوله : «وأن يسلم في سن».

ولا وجه لعدم جواز السلم في الحيوان إلا أنه لا يضبط بالوصف، فإذا لم يجز السلم فيه، فعدم جواز القرض أولى، وقد عده سيدنا عمر رضي الله عنه من الأمور التي لا تخفى على أحد، فتبين أنه كان معروفاً لدى الصحابة رضي الله عنهم.

٢ - عن إبراهيم النخعي أن عبد الله - ابن مسعود - كره السلف في الحيوان، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٢٣ و ٢٤، رقم: ١٤١٤٨).

٣ - عن عبد الرحمن بن القاسم أن عمر كرهه. أخرجه عبد الرزاق أيضاً.

وقد أسند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٩١) عدم جواز قرضه إلى حذيفة بن اليمان، وعبد الرحمن بن سمرة أيضاً، كما أسلفنا عن الجوهري النقي، وكذلك أسنده عبد الرزاق إلى شريح، وسعيد بن جبيرة رضي الله عنهم أجمعين.

واستدل الإمام السندي رحمته الله على مذهب الحنفية بحديث سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، أخرجه أصحاب السنن، وقال السندي رحمته الله: «وذلك لأن الاستقراض في الحيوان بيع، بخلافه في الدراهم، لأنها لا تتعين، فيكون رد المثل في الدراهم كرد العين، والحيوان يتعين، فرد المثل فيه رد للبدل، وهو بيع» راجع حاشية السندي على النسائي (٧: ٢٩٢ طبع مصر).

واستدل ابن التركماني وغيره على مذهب الحنفية بما مر في العتاق من حديث ابن عمر المرفوع أن النبي ﷺ قضى فيمن أعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه، ولم يوجب عليه نصف عبد، فإنه لو كان ثبوت الحيوان في الذمة جائزاً لقضى النبي ﷺ نصف عبد، لا قيمته.

واعترض عليه الشافعية بأن الحيوان يثبت في الذمة في النكاح، والخلع، والصلح عن دم العمد، فينبغي أن يجوز القرض أيضاً.

وأجاب عنه السرخسي في المبسوط (١٤: ٣٢) بقوله: «إنه لا يمكن إثبات الحيوان ديناً في الذمة بمقابلة ما هو مال، مع اعتبار المعادلة في المالية، لأنه لا يصار في المستهلكات إلى القيمة إلا عند تعذر إيجاب المثل، وموجب القرض ثبوت المثل في الذمة، بشرط المعادلة في المماثلة، فإذا تعذر ذلك في الحيوان لم يجز استقراضه، وبه فارق ثبوت الحيوان في الذمة بدلاً عما ليس بمال، لأن ذلك ليس شرط المعادلة في المماثلة، مع أنه لا يثبت في الذمة ثبوتاً صحيحاً، حتى لو أتاها بالقيمة أجبرت على قبوله، ولا مدخل لذلك في القرض ابتداءً».

وأما حديث الباب فأجاب عنه الحنفية بوجوه:

١ - إنه منسوخ، ودليل النسخ أن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كان جائزاً في بداية الأمر، كما يدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٨٩) عن عبد الله بن عمرو: «أن

أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ. فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو زَافِعٍ فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَاراً.....

رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً، فتفدت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة ثم وقع النهي عن ذلك في حديث ابن عباس وسمرة بن جندب رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي وغيرهم، وقد بسط الكلام على إسناد الحديثين شيخنا العثماني رحمته الله في إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠).

فلما ثبت أن بيع الحيوان نسيئة منسوخ، فليكن كذلك اقتراض الحيوان، لأن علة النهي مشتركة، وهي عدم ضبطه بالوصف، وعدم وجود مثله.

ثم قد أسلفنا عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان وعبد الرحمن ابن سمرة رضي الله عنهم أنهم حرّموا قرض الحيوان، فلو أن جوازه كان منسوخاً، لما أفتى هؤلاء بالحرمة، وقد صرح سيدنا عمر رضي الله عنه أن كراهة السلم في الحيوان أمر لا يخفى على أحد، فدل على أن نسخ جوازه كان مشهوراً فيما بين الصحابة رضي الله عنهم.

٢- وأجاب السرخسي عن حديث الباب بطريق آخر، فقال: «وأما الحديث، فإنما استقرض رسول الله ﷺ بيت المال، حتى روي أنه قضاه من إبل الصدقة، وما كان يقضي ما استقرضه لنفسه من إبل الصدقة، وبيت المال يثبت له وعليه حقوق مجهولة» كذا في مبسوط السرخسي، باب البيع بالفلوس (١٤: ٣٣).

وعلى هذا، فينبغي أن يجوز عند الحنفية اقتراض غير ذوات الأمثال من بيت المال.

٣- وأجاب شيخ مشايخنا الأنور رحمته الله عن حديث الباب بقوله: «ومحمل الواقعة الباب عندي أنه اشترى البعير بثمن مزجل، ثم أعطى إبلاً بدل الثمن، فعبر الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة في عصرنا كثيرة» كذا في العرف الشاذي (ص: ٤٠٤).

وبالجملة، فحديث الباب واقعة حال، تنطرق إليها احتمالات كثيرة، من النسخ والتأويل، وقد أفتى فقهاء الصحابة مثل عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود بحرمة قرض الحيوان، وهو مقتضى حقيقة القرض، وإن المعهود من الشريعة الاحتياط في باب القرض والتورع عن الربا وشبهته، فالعمل بفتوى هؤلاء الصحابة أولى، لأنهم أبعد الناس عن المجازفة في أمور الشريعة، فلم يكونوا ليفتوا بحرمة هذا القرض إلا بسماع من النبي ﷺ، ومن المعلوم أن أحكام القرض والربا قد تدرجت من التخفيف إلى التشديد، فكلما رأينا في الوقائع الجزئية من التوسع خلاف الأصول الكلية الثابتة، ينبغي حملها على ابتداء الإسلام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (خياراً) بكسر الخاء، يعني: جيداً مختاراً، ويقال: لك خيرة هذا الغنم وخيارها، الواحد والجمع في ذلك سواء، وقيل: الخيار: نضار المال، وكذا من الناس. كذا في تاج العروس (٣: ١٩٥).

رَبَاعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِثْبَاهًا. إِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

٤٠٨٥ - (١١٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ. سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ. أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: اسْتَشْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُكَرًا. بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

قوله: (رباعياً) بوزن «ثمانياً» بفتح التاء وتخفيف الباء والياء، وهو من الإبل ما أتى عليه ست سنين، ودخلت في السابعة حين طلعت رباعيته.

قوله: (إن خيار الناس أحسنهم قضاء) وفيه دليل على أن رد الأجود في الفرض أو الدين من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جور منفعة، لأن الممنوع منه ما كان مشروطاً في عقد القرض، وأما إذا لم يكن مشروطاً في العقد، وتبرع به المدينون، فلا بأس بأخذه، ولا بإعطائه.

١١٩ - (٥٠٠) - قوله: (خالد بن مخلد) بفتح الميم وسكون الخاء وتخفيف اللام، كما في المغني، وهو القبطواني (بفتحات) أبو الهيثم البجلي، مولاهم الكوفي، وفطوان موضع بها، ونفع ابن حبان، وابن شاهين، وعثمان بن أبي شيبة، وقال أحمد بن حنبل: نه أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال أبو داود: صدوق، ولكنه يتشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعاً منكر الحديث في التشيع مفرطاً، وكتبوا عنه للضرورة، وقال العجلي: ثقة فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث، وقال الجوزجاني: كان شاماً معناً لسوء مذهبه، وقال ابن معين: ما به بأس، وقال ابن عدي: هو من المكشرين، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به. كذا في التهذيب (٣): (١١٧).

وهو ممن انتقد على البخاري ومسلم بإيراد أحاديث في صحيحهما، حتى أورد البخاري حديثاً من أفراد، وهو حديث أبي هريرة: «من عادي لي ولياً فقد آذنته بالحرب إنخ» وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١: ٦٤١): «فهذا حديث غريب جداً، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد». وانتصر الحافظ ابن حجر للبخاري في هدي الساري (ص: ٣٩٨)، فقال: «قلت: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء، لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه. وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر عنده من أفراد سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: «من عادي لي ولياً الحديث، وروى له الباقون سوى أبي داود».

قوله: (عن محمد بن جعفر) هو محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، الزرقي، مولاهم المدني، من رواة الجماعة، ثقة عند الجميع.

٤٠٨٦ - (١٢٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: كَانَ

١٢٠ - (١٦٠١) - قوله: (حدثنا محمد بن بشار) هو المعروف بلقبه «بندار» قال المزني في تهذيب الكمال (٦: ٥٨٨): «وإنما قيل له بندار لأنه كان بنداراً في الحديث، والبندار: الحافظ، جمع حديث بلده» والبندار في الأصل: من في يده القانون، وهو أصل ديوان الخراج، وإنما قيل له بندار، لأنه كان بنداراً في الحديث، جمع حديث بلده، كذا في هامش الخلاصة والتهذيب.

وهو من شيوخ الجماعة، أكثر له أصحاب الصحاح، تكلم فيه يحيى بن معين، وابن المدني، والفواريري، ولكنه ثقة عند جمهور المحدثين، روى عنه البخاري مائتي حديث وخمسة أحاديث، ومسلم أربع مائة وستين. كذا في تهذيب التهذيب (٩: ٧٣)، والبندار من المحدثين كثيرون، ذكر بعضهم الزبيدي في ناج العروس (٣: ٦٠)، والفتني في المغني (ص: ١١). واستوفاهم ابن ماكولا في الإكمال (١: ٣٥٦ و ٣٥٩).

قوله: (حدثنا محمد بن جعفر) هو المعروف بلقبه «غندر»، وليس هو محمد بن جعفر المذكور قريباً في الرواية السابقة، فإنه من الطبقة السابعة، وهذا من التاسعة، واسمه: محمد بن جعفر الهذلي، مولاهم، أبو عبد الله البصري، وغندر (بضم الغين، وسكون النون، وفتح الدال وقد نضم، كما في المغني) في لغة أهل الحجاز: من يكثر الشغب، وإنما لقبه بذلك ابن جريج، وذلك لأن ابن جريج قدم البصرة، فاجتمعوا عليه، فحدث بحديث عن الحسن البصري، ولم يكن أهل البصرة يعرفون ذلك الحديث عن الحسن البصري، فأكثر الناس الشغب عليه من أجل ذلك، وكان من أكثرهم شغباً محمد بن جعفر هذا، فقال ابن جريج: اسكت يا غندر! ذكره المزني في تهذيب الكمال (٦: ٥٩١) بسنده إلى العيشي.

وغندر هذا: من أكثر الناس رواية عن شعبة، لأنه كان ربيبه، وجالسه نحواً من عشرين سنة، وكان يكتب عن شعبة، فيعرضه عليه، ولذلك قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم، وحديثه عن ابن أبي عروبة فيه كلام: لما قيل: إنه سمع منه بعد الاختلاط، وكان علي بن المدني يعرض بتضعيفه، وقال أبو حاتم: «هو في غير شعبة يكتب حديثه، ولا يحنج به» وقال محمد بن يزيد: «كان فقيه البدن، وكان ينظر في فقه زفر ثلثه» وكان من العباد الصالحين، يصوم يوماً ويفطر يوماً منذ خمسين سنة. هذا ملخص ما في تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال (٣: ٥٠٢).

وقيل: إنه كان من المغفلين، وأورد المزني بسنده إلى يحيى بن معين، قال: «اشترى غندر يوماً سمكاً، وقال لأهله: أضحوه، ونام، فأكل عياله السمك، ولطخوا يده، فلما انثبه قال: هاتوا السمك، قالوا: قد أكلت، قال: لا، قالوا: فشم يدك، ففعل، فقال: صدقتم، ولكني ما

لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ. فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». فَقَالَ لَهُمْ: «اسْتَشْرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهُ إِثَاءً» فَقَالُوا: «إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِهِ». قَالَ: «فَاسْتَشْرُوا فَأَعْطَوْهُ إِثَاءً. فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً».

٤٠٨٧ - (١٢١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا. فَأَعْطَى سِنًا

شبيعت! ولكن ذكر الذهبي في الميزان أن غندرا أنكر حكاية السمك، وقال: «أما كان يدلني بطني؟». والله سبحانه أعلم.

قوله: (فَأَغْلَظَ لَهُ) قال القاضي: «يعني شدد في الطلب، وليس أنه تكلم بكلام مؤذ، فإن ذلك كفر، ويحتمل أن الرجل كان يهودياً» وقال القرطبي: «قيل: إن الكلام الذي أغلظ فيه، هو: أنه قال: يا بني عبد المطلب! إنكم مطل، وكذب اليهودي، فإنه لم يكن في أجداده ﷺ، ولا في أعمامه من هو كذلك، بل هم أهل الكرم والوفاء. ويبعد أن يكون هذا القائل مسلماً، إذ مقابلة النبي ﷺ بذلك أذية له، وإذايته كفر» كذا في شرح الأبي (٤: ٢٩٤) وقال علي القاري في المرقاة: يمكن أن يكون ذلك من بعض جفاة العرب، أو ممن لم يتمكن الإيمان في قلبه، والله أعلم.

قوله: (فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ) إلخ يعني: هموا أن يأخذوه ليزجروه، أو ليقام عليه الحق، وقوله ﷺ: «ادعوه» من حسن خلقه وكرمه، وقوة صبره على الجفاء، مع قدرته على الانتقام.

قوله: (إِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا) يعني: إن صاحب الحق معذور في بعض التغليب في كلامه عند طلب الحق، وقال القرطبي: «هذا فيمن يمطل ويسيء المعاملة، وأما من أنصف من نفسه، فبذل ما عنده، واعتذر عما ليس عنده فيقبل عذره، ولا تجوز الاستطالة عليه» كذا في شرح الأبي.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ما قاله القرطبي متوجه إلى صاحب الحق، فلا يستحسن منه التغليب على المنصف الذي لا يألو في أداء واجبه، ولكن الذي يظهر أن الحديث متوجه إلى المديون، فينبغي له أن يتحمل من دأته التغليب، وإن لم يظهر منه مطل ولا تسويف، فإن النبي ﷺ إنما قال ذلك فيمن أغلظ له ﷺ، وظاهر أن النبي ﷺ لم يمطل، ولا أساء به المعاملة، فكان تغليب الرجل في غير موضعه، ومع ذلك أمر النبي ﷺ بالرفق به، وعدم الانتقام منه، فمراد الحديث أن المديون ينبغي له أن يعد الدائن معذوراً إن أغلظ له في الكلام، وإن كان التغليب في غير محله، لأنه صاحب حق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قَوْفُهُ. وَقَالَ: «نَحْيَا رُكْمَ مَحَاسِنِكُمْ قَضَاءً».

٤٠٨٨ - (١٢٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا. فَقَالَ: «أَعْطُوهُ سِنًا فَوْقَ سِنِهِ». وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

(٢٣) - باب: جواز بيع الحيوان بالحيوان، من جنسه، متفاضلاً

٤٠٨٩ - (١٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَابْنُ رُمَح. قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ قَبَايِعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ. وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ. فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَعْنِيهِ» فَأَشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ. ثُمَّ لَمْ يَبَاعِ أَحَدًا بَعْدُ. حَتَّى يَسْأَلَهُ «أَعْبَدُ هُوَ؟».

١٢١ - (٠٠٠) - قوله: (محاسنكم قضاء) قال الأبي: أي: ذوو المحاسن، سماهم بالصفة، والمعروف: أحاسنكم، جمع أحسن. وقد يكون «محاسنكم» جمع محسن بفتح الميم.

(٢٣) - باب: جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، متفاضلاً

١٢٣ - (١٦٠٢) - قوله: (عن جابر) هذا الحديث لم يخرج به البخاري، وأخرجه الترمذي في البيوع، باب ما جاء في شراء العبد بالعبد، (رقم: ١٥٩٦)، وأبو داود في البيوع، باب في ذلك إذا كان يبدأ بيد، (رقم: ٣٣٥٨)، والسنائي في البيوع، باب بيع الحيوان بالحيوان يبدأ بيد متفاضلاً.

قوله: (فأشتراه بعبدين) قال القاضي عياض: «هذا من كرم أخلاقه ﷺ فإنه كره أن يرد ما عقد له من الهجرة. ويدل على أن سيده مسلم، وإلا فقد بايع ﷺ من نزل من عبيد أهل الطائف وغيرهم، ولم يردهم إلى ساداتهم».

ثم في الحديث دليل على أن بيع الحيوان بالحيوان جائز متفاضلاً إذا كان يبدأ بيد، وعنه اتفاق الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في النسبة في بيع الحيوان، فقال الشافعية: هو جائز، وقال أبو حنيفة: هو ممنوع.

استدل الشافعية بما أخرجه أبو داود وغيره عن عبد الله بن عمرو: «أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً، فنقدت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة».

واستدل أبو حنيفة بما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة ﷺ: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة»، وقال الحنفية: إنه ناسخ لحديث عبد الله بن عمرو ﷺ. وفي الحديثين

(٢٤) - باب: الرهن وجوازه في الحضر والسفر

٤٠٩٠ - (١٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ.....

كلام ليس هذا موضع بسطه، من شاء فليراجع إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠ إلى ٢٨٧)، فإنه قد أتى في هذه المسألة بما لا مزيد عليه.

(٢٤) - باب: الرهن وجوازه في الحضر والسفر

١٢٤ - (١٦٠٣) - قوله: (عن عائشة) هذا الحديث أخرجه البخاري في الرهن، باب من رهن درعه، وباب الرهن عند اليهود وغيرهم، وفي البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة، وباب شراء الإمام الخوارج بنفسه، وباب شراء الطعام إلى أجل، وفي السلم، باب الكفيل في السلم، وباب الرهن في السلم، وفي الاستقراض، باب من اشترى بالدين وليس عنده نسيئة، وفي الجهاد، باب ما قيل في درع النبي ﷺ والغصص في الحرب، وفي المغازي، باب وفاة النبي ﷺ. وأخرجه أيضاً النسائي في البيوع، باب الرجل يشتري الطعام إلى أجل إلخ، وباب اختلاف المتبايعين في الثمن. وأخرج هذه القصة من حديث ابن عباس الترمذي وابن ماجه أيضاً.

قوله: (من يهودي) اسمه أبو الشحم الظفري، كذا رواه الشافعي والبيهقي، كما في التلخيص الحبير (٣: ٣٥). واستشكل هذا بأن النبي ﷺ كان يمكن له أن يشتري الطعام من مسلم، فلماذا رجع إلى يهودي؟ وأجاب عنه النووي رحمه الله بأنه فعل ذلك بياناً للجواز، أو لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، أو لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ، ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لئلا يضيق على أحد من أصحابه.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: تفصيل هذه القصة يعني عن هذه الأجوبة كلها، وهو ما أخرجه البزار عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ: «أَنَّ صَيْفًا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَنِي أَبْتَغِي لَهُ طَعَامًا، فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَقُولُ لَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ: أَنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِنَا ضَيْفٌ، وَإِنَّهُ لَمْ يَلْقَ عِنْدَنَا بَعْضَ الَّذِي يَصْلُحُ، فَبِعْنِي أَوْ أَسْلِفْنِي إِلَى هَلَالِ رَجَبٍ، فَقَالَ الْيَهُودِي: لَا وَاللَّهِ لَا أَسْلِفُهُ وَلَا أَبِيعُهُ إِلَّا بِرَهْنٍ. فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ لَأَمِينٌ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ، آمِينَ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَوْ أَسْلَفْنِي أَوْ بَاعَنِي، لَأَدَيْتُ إِلَيْهِ، أَذْهَبَ بِدَرْعِي، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ يَعْزِيهِ عَلَى الدُّنْيَا: ﴿لَا تَدْنُ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مَتَّعَهُ﴾ [الحجر: ٨٨] الآية كذا في كشف الاستار عن زوائد البزار للهشمي (٢: ١٠٢ و ١٠٣، رقم: ١٣٠٤) باب القرض والبيع إلى أجل. وفي إسناده موسى بن عبيدة، ضعفه أحمد بن حنبل وغيره، ووثقه وكيع، كما في التهذيب (١٠٢: ٣٥٩).

طَعَاماً بِنَيْسَبَةٍ. فَأَعْطَاهُ دِرْعاً لَهُ رَهْناً.

٤٠٩١ - (١٢٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً. وَرَهْنَهُ دِرْعاً مِنْ حَدِيدٍ.

٤٠٩٢ - (١٢٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ. قَالَ: ذَكَرْنَا الرُّهْنَ فِي السَّلَامِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ. فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً إِلَى أَجَلٍ. وَرَهْنَهُ دِرْعاً لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: (طعاماً) ورد عند البخاري في الجهاد والمغازي أنه كان ثلاثين صاعاً من الشعير، وكذلك رواه ابن ماجه وأحمد وغيرهما عن ابن عباس. وأخرجه الترمذي والنسائي عن ابن عباس، فذكروا عشرين صاعاً، وجمع بينهما الحافظ في رهن الفتح (٥: ٩٩) بأنه كان دون الثلاثين، فجبر الكسر تارة، وألغى أخرى. ووقع لابن حبان من طريق شيبان، عن قتادة، عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً. كذا في فتح الباري.

قوله: (فأعطاه درعاً) الدرع بالكسر يذكر ويؤنث، وفيه جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، ويقاس عليه بيعه معهم إذا كان الذمي مأموناً، فأما أهل الحرب فلا يجوز أن يباع السلاح إليهم، ولا أن يرهن عندهم، راجع شرح النووي، وفتح الباري.

قوله: (رهناً) استدلل به الجمهور على جواز الرهن في الحضرة، وقال مجاهد، وداود، وأهل الظاهر: لا يجوز الرهن إلا في السفر، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنُوا عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَعِدُوا كَاتِبًا فَرِهَتُمْ مَتَابِعَهُ﴾ (البقرة: ٢٨٣) فإنه قيد الرهن بكون الرجل على سفر. وأجاب عنه الجمهور بأنه خرج مخرج الغائب، فلا مفهوم له. أما عند الحنفية فظاهر، لأن المفاهيم ليست بحجة عندهم، وأما الشافعية، فلأنه قد عارضه منطوق حديث الباب، والمنطوق راجع على المفهوم.

١٢٦ - (٥٠٠) - قوله: (أخبرنا المخزومي) الظاهر أنه أبو هشام مغيرة بن سلمة المخزومي: ثقة، ثبت من العباد الصالحين، قال علي بن المديني: «ما رأيت قرشياً أفضل منه، ولا أشد تواضعاً، وربما رأيت أنه قد خرق البوري وموضع ركبته مثل مبرك البعير، وأخبرني بعض جيرانه أنه كان يصلي طول الليل استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب وغيره، وروى له الباقر. كذا في تهذيب الكمال للزمري (٧: ٦٨٠/١).

قوله: (الرهن في السلم) ذكر الحافظ في البيوع أن السلم ههنا بمعنى القرض، وليس بمعناه العرفي، قلت: ولكن يؤخذ منه جواز الرهن في السلم أيضاً، ولهذا قال الحافظ نفسه في

٤٠٩٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَلِيدٍ.

(٢٥) - باب: السَّلم

٤٠٩٤ - (١٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا. وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ،

كتاب السلم من الفتح (٤ : ٣٥٨): «وفي الحديث رد على من قال: إن الرهن في السلم لا يجوز، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش: أن رجلاً قال لإبراهيم النخعي: إن سعيد بن جبير يقول: إن الرهن في السلم هو الربا المضمون، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث... ورويت كراهة ذلك عن ابن عمر، والحسن، والأوزاعي، وهي إحدى الروايتين عن أحمد، ورخص فيه الباقون، والحجة فيه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِرَبِّهِ إِلَهُ أَيْكُلُ مُسْكًى فَاتَّكَبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] إلى أن قال: ﴿فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] والنلفظ عام، فيه حل السلم في عمومها، لأنه أحد نوعي البيع».

ثم قال الحافظ: «واستدل لأحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد: من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره. وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان، فيصير مستوفياً لحقه من غير المسلم فيه. وروى الدارقطني من حديث ابن عمر، رفعه: «من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير فضائه»، وإسناده ضعيف، ولو صح فهو محمول على شرط يتنافى مقتضى العقد، والله أعلم».

(٢٥) - باب: السَّلم

١٢٧ - (١٦٠٤) - قوله: (عن ابن أبي نجيح) هو بفتح النون، وكسر الجيم، غير مصغر، اسمه عبد الله، كذا ضبطه في المغني، وهو صاحب التفسير المعروف، من ثقات رجال الجماعة رمي بالقلدر، ولكنه مقبول في الحديث.

قوله: (عبد الله بن كثير) هو الداري المكي، أبو معبد القاري، مولى عمرو بن علقمة الكناني، وكان عطاراً بمكة، وأهل مكة بقونون للعطار: داري، وقيل: بل هو من ولد الدار بن هاني، رهط تميم الداري، وكان من قراء أهل مكة، وهو ثقة في الحديث. وراجع التهذيب (٥ : ٣٦٧ و ٣٦٨). وقيل: المراد ههنا: هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، ولكنه مرجح، كما حققه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٥٥.

قوله: (عن أبي المنهال) بكسر الميم، وهو عبد الرحمن بن مطعم البنان، المكي، كان

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةُ، وَهُمْ يُسَلِّقُونَ فِي الثَّمَارِ، السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ،

بصرياً نزل مكة، وثغرة جماعة، مات سنة ست ومائة.

قوله: (عن ابن عباس) أخرجه أيضاً: البخاري في السلم، باب السلم في كيل معلوم، وباب السلم في وزن معلوم، وباب السلم إلى أجل معلوم، والترمذي (رقم: ٢٣١١) في البيوع، باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر، وأبو داود (رقم: ٣٤٦٣) في الإجارة، باب في السلف، والنسائي في البيوع، باب السلف في الثمار، وأخرجه ابن ماجه في التجارات (رقم: ٢٢٨٠)، باب السلف في كيل معلوم.

قوله: (وهم يسلقون) السلم والسلف (بفتحيتين) واحد وزناً ومنعياً، وذكر الماوردي أن (السلف) لغة أهل العراق، و(السلم) لغة أهل الحجاز. والسلم شرعاً بيع أجل يعاجل، وقد عرّفه بعضهم بأنه بيع موصوف في الذمة، واتفق العلماء على مشروعيته، إلا ما حكى عن ابن المسيب^(١) هذا ملخص ما في فتح الباري (٤: ٣٥٥).

وقال السرخسي في المبسوط (١٢: ١٢٤): «وانما سمي هذا العقد به (يعني: بالسلف والسلم) لكونه معجلاً على وقته، فإن أوان البيع ما بعد وجود المعقود عليه في ملك العاقد، وانما يقبل السلم في العادة فيما ليس بموجود في ملكه، فلكون العقد معجلاً على وقته سمي سلفاً وسلفاً، والقياس يأبى جوازه، لأنه بيع المعدوم، وبيع ما هو موجود غير مملوك للعاقد باطل، فبيع المعدوم أولى بالبطلان، ولكننا تركنا القياس بالكتاب والسنة. أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال ابن عباس رضي الله عنهما: أشهد أن السلم المؤجل في كتاب الله تعالى، أنزل فيه أطول آية، وتلا هذه الآية.

قوله: (السنة والسنتين) منصوب بنزع الخافض، يعني: إلى السنة والسنتين، وزاد معمر عن ابن أبي نجیح عند عبد الرزاق (٨: ٤): (والثلاث سنين).

قوله: (في كيل معلوم، ووزن معلوم) استدل به ابن حزم في المحلى (٩: ١٠٦) على أن السلم لا يجوز إلا في الكميات أو الموزونات، وقال جمهور الفقهاء: إنه يجوز في المذروعات والعديدات المتقاربة أيضاً، بشرط تعيين النذر، أو العدد، لأن خصوصية الكيل والوزن لا دخل لهما في جواز السلم، وإنما المجوز هو كون المسلم فيه معلوماً، وهو متحقق في المذروعات والعديدات المتقاربة.

(١) كذا في فتح الباري، ولكن أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨: ٦) عن ابن المسيب أنه سئل عن سلف النخلة وانكرابيس، وأنشأ، فقال: (ذرع معلوم إلى أجل معلوم، والنخطة بكيل معلوم إلى أجل معلوم) وهو صريح في أنه يقول بجواز السلم في المذروعات، فضلاً عن المقدرات، فليتب.

إلى أجل معلوم».

فإن قيل: إن السلم إنما شرع على خلاف القياس، فلا يقاس عليه غيره، فاجواب: أن جواز السلم في المذروعات لا يحتاج فيه إلى قياس واجتهاد، وإنما ثبت بدلالة النص في حديث الباب، للقطع بأن سبب شريعته هو الحاجة الماسة إلى أخذ العاجل بالأجل، وهي ثابتة من البزازين في المذروع، كما في أصحاب المكيلات والموزونات. يفهم ذلك كل من سمع سبب المشروعية المنقولة في أثناء الأحاديث، سواء كان له رتبة الاجتهاد، أو لم يكن، فلذا كان ثبوت السلم في المذروعات. بدلالة النصوص المتضمنة للنسب، كذا حققه الحافظ في الفتح.

وأخرج البيهقي في سننه (٦: ٢٦) عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس في السلف في الكرابيس. قال: إذا كان ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس، مما يدل على أن السلم لا يختص جوازه بالمكيل والموزون، والله سبحانه أعلم.

قوله: (إلى أجل معلوم) استدلل به الحنفية على أن السلم لا يجوز إلا إذا كان المسلم فيه مؤجلاً، ولا يصح السلم حالاً، وهو قول مالك وأحمد والأوزاعي، كما في مغني ابن قدامة (٤: ٣٢١) خلافاً للشافعي، فإنه يقول: إن ذكر الأجل في هذا الحديث ليس لكونه شرطاً لجواز العقد، وإنما المراد أنه إن كان مؤجلاً فليكن إلى أجل معلوم، ولأنه عقد يصح مؤجلاً، فجوازه حالاً أولى، لأنه من الغرر أبعد.

وأجاب عنه الموفق ابن قدامة بأن السلم إنما جاز رخصة للرفق، ولا يحصل الفرق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق، فلا يصح، ولأن الحلول يخرج عن اسمه ومعناه، أما الاسم فلأنه يسمى (سلفاً) و(سلفاً) لتعجل أحد العوضين وتأخر الآخر، أما المعنى فإن الشارع أخص فيه للحاجة الداعية إليه، ومع حضور ما يبيعه حالاً لا حاجة إلى السلم، فلا يثبت، بخلاف بيع الأعيان، فإنها لم تثبت على خلاف الأصل لمعنى يختص بالتأجيل.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لا يرجع هذا الخلاف إلى كثير ضائل، فإنه إن أراد أحد عقد البيع حالاً عقده بلفظ البيع، لا بلفظ السلم، ثم إن شاء المشتري استلم المبيع في مجلس آخر، ولا يمنع ذلك كون البيع حالاً، كما هو ظاهر.

ثم إن الحديث قد صرح باشتراط تعيين القدر والأجل لجواز السلم، وأضاف إليه الفقهاء عدة شروط بدلالة النص، وذلك لأن ترك إعلام القدر والأجل يفضي إلى المنازعة، التي تمنع البائع عن التسليم والتسلم، فدل ذلك على أن كل جهالة تفضي إلى النزاع يجب إزالتها بالإعلام، فوجب تعيين الجنس، والنوع، والصفة. فهذه الشرائط الخمسة مما انفق عليه أكثر الفقهاء، وزاد أبو حنيفة رحمه الله تعيين مكان الإيفاء فيما له حمل ومؤونة، لأن جهالته ربما تفضي إلى المنازعة أيضاً، وهو أحد قولي الشافعي. وقال أحمد، وأبو يوسف، ومحمد رحمهم الله: لا يشترط ذلك، وإنما يجب الإيفاء في مكان العقد، وهو القول الثاني للشافعي أيضاً، وراجع

٤٠٩٥ - (١٢٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ. حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسَلِّفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

٤٠٩٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ. جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ. وَلَمْ يَذْكُرْ «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

لتحقيق هذا الخلاف مبسوط السرخسي (١٢: ١٢٧ و ١٢٨) ومغني ابن قدامة (٤: ٣٢٣).

وزاد أبو حنيفة أيضاً أن يكون السلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حلول الأجل، وهو قول الثوري، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، وخالفهم الجمهور، فقالوا: لا يشترط إلا وجوده عند حلول الأجل، فيجوز أن يسلم في الرطب في أوان الشتاء، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق رحمهم الله، كما في المغني (٤: ٣٢٦)، واستدل شيخنا العثماني رحمه الله على مذهب الحنفية في إعلاء السنن (١٤: ٣١٤) بما أخرجه البخاري عن أبي البختري، عن ابن عباس أنه سئل عن السلم في النخل، فقال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه» ولكن حملته المالكية على السلم في ثمر بستان معلوم، فإنه يجوز عندهم بعد بدو صلاحه، ويؤيده ما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عمر، قال: «لا نسلم في نخل قبل أن يطلع، فإن رجلاً أسلم في حديقة نخل قبل أن تطلع، فلم تطلع ذلك العام شيئاً، فقال المشتري: هو لي حتى تطلع، وقال البائع: إنما بعثك هذه السنة، فاختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال: اردد عليه ما أخذت منه، ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه» وهذا الحديث وإن كان فيه ضعف عند الحافظ، كما في الفتح (٤: ٣٥٨) فقد سكّته أبو داود والمنذري، وقد تأيد بما رواه الإمام أبو حنيفة من جيلة بن سحيم، عن ابن عمر، كما في إعلاء السنن (١٤: ٣١٤)، والظاهر أن هذا الحديث أدل على مذهب مالك منه على مذهب أبي حنيفة، ويرى أن مذهب الجمهور في هذا الباب أوفق بالتيسير الذي شرع له السلم، ولا سيما في زماننا هذا، ولذلك قد وسع شيخ مشايخنا التهانوي رحمه الله في العمل بقول الجمهور في هذا الباب، للضرورة. راجع إمداد الفتاوى (٣: ١٠٦) قبيل مبحث البيع بالوفاء.

(١٠٠) - قوله: (جميعاً عن ابن عيينة) كذا في النسخ الموجودة عندنا، ولكن ذكر النووي أنه وقع في رواية ابن ماجة عن مسلم: (ابن عيينة) بدل (ابن عيينة)، وهو أصح، لأن ابن عيينة قد ذكر في حديثه: (إلى أجل معلوم) كما هو ظاهر من أول أحاديث الباب، ولم يذكره عبد الوارث، كما هو ظاهر من ثاني أحاديث الباب، وإن هذه الرواية موافقة لرواية عبد الوارث في

٤٠٩٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. يَذْكُرُ فِيهِ «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

(٢٦) - باب: تحريم الاحتكار في الأقوات

٤٠٩٨ - (١٢٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قُتَيْبٍ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ: أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اخْتَكَرَ.....

عدم ذكر الأجل، كما هو مصرح في هذه الرواية. هذه خلاصة ما قاله النووي، ويؤيده أن البخاري أخرج هذه الرواية من طريق ابن علية، عن ابن أبي نجيح، ولم يذكر فيه الأجل، راجع أول حديث من كتاب السلم في صحيحه، والله أعلم.

(٢٦) - باب: تحريم الاحتكار في الأقوات

١٢٩ - (١٦٠٥) - قوله: (أن معمرًا قال) أخرجه أيضاً الترمذي في البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، رقم ١٢٦٧، وأبو داود في الإجارة، باب النهي عن الحكرة، (رقم: ٣٤٤٧) وابن ماجه في التجارات، باب الحكرة والجلب، (رقم: ٢١٥٤)، والدارمي في البيوع، باب النهي عن الاحتكار، (رقم: ٢٥٤٦)، وأحمد في مسنده (٣: ٤٥٢ و ٦: ٤٠٠).

ومعمر هذا: هو معمر بن عبد الله بن نضلة، كما هو مصرح عند ابن ماجه، وهو من الصحابة، وقد مرت ترجمته في باب بيع الطعام مثلاً بمثل.

قوله: (من احتكر) الاحتكار لغة: احتباس الشيء انتظاراً لغلاته، والاسم: الحكرة، بضم الحاء، وسكون الكاف، كما في القاموس، وشرعاً: اشتراء طعام ونحوه، وحبسه إلى الغلاء، كذا عرفه ابن عابدين في رد المحتار (٥: ٢٨٢).

ثم ذهب أكثر الفقهاء إلى أن حرمة الاحتكار مختصة بالأقوات، فلا يحرم الاحتكار في غيرها، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، ومالك، وأحمد، رحمهم الله، راجع رد المحتار (٥: ٢٨٢)، ومفني ابن قدامة (٤: ٢٤٤)، وشرح النووي والأبي تحت هذا الحديث.

وقال ابن قدامة: «الاحتكار المحرم ما اجتمع فيه ثلاثة شروط: أحدها: أن يشتري، فلو جلب شيئاً، أو أدخل من غلته شيئاً، فادخره لم يكن محتكراً... والثاني: أن يكون المشتري فوئاً، فأما الإدام، والحلواء، والعسل، والزيت، وأعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم... الثالث: أن يضيق على الناس بشرائه، ولا يحصل ذلك إلا بأمريين: أحدهما: يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين والثغور... وإن البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والجلب،

فَهُوَ خَاطِئٌ». فَقِيلَ لِسَعِيدٍ:

كِبْدَاد، والبصرة، ومصر، لا يحرم فيها الاحتكار، لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً... الثاني: أن يكون في حال الضيق بأن يدخل البند فائلاً، فيتبادر ذو الأموال، فيشترونها ويضيقون على الناس، فأما إن اشتراه في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم. وأما أبو يوسف رحمه الله، فلا يخص حرمة الاحتكار بالأقوات، فيقول: كل ما أضر بالعمامة حبسه فهو احتكار ممنوع، كما في رد المحتار (٥: ٢٨٢).

ولعل الجمهور قصرُوا حرمة الاحتكار إلى الطعام نظراً إلى معنى كلمة «الاحتكار» في اللغة، فإنها موضوعة في أصل اللغة لاحتباس الطعام خاصة، قال ابن منظور في لسان العرب (٥: ٢٨٥): «الحكر: ادخار الطعام للتربص، وصاحبه محتكر» ثم نقل عن ابن سيدة: «الاحتكار: جمع الطعام ونحوه مما يؤكل، واحتباسه انتظار وقت الغلاء به» ولأن معمرًا رحمه الله كان يحتكر في غير الأقوات، وهو راوي هذا الحديث.

وأما أبو يوسف رحمه الله، فلعله رأى أن المادة ربما تستعمل في غير الطعام أيضاً، فيقال: «الحكر للماء المستنقع في وقبة من الأرض، لأنه يحكر، أي: يجمع ويحبس»، كما ذكره الزمخشري في الفائق (١: ٢٨٠)، وأشار إلى أنه مأخوذ من احتكار الطعام» ولما كان السبب في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن العامة، ورفع الضيق على الناس، ولهذا جاز الاحتكار في حال الاتساع، كما عرفت عن ابن قدامة، فليكن الأمر دائراً على هذا السبب، لا على خصوص بعض الأجناس، فإن الضرر بحبس غير الأقوات في بعض الأحوال أشد، وإن حاجة الناس إليها أكثر. والذي يبدو لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن حرمة احتكار الطعام ثابتة بالحديث من غير شك، فكان أمراً تشريعياً معمولاً به إلى الأبد، لأن حاجة الناس إلى الطعام أكثر منها إلى غيره، وأما احتكار الأشياء الأخرى فيفوض إلى رأي الحاكم، فإن رأى في احتكارها ضرراً شديداً نظير الضرر في الطعام، منعه وإلا أجازها، والله سبحانه أعلم.

قوله: (فهو خاطيء) يعني: هو آثم عاصي، كذا شرحه النووي وغيره، والفرق بين المخطئ، والخاطيء: أن المخطئ من أراد التصواب فصار إلى غيره، والخاطيء: من نعمد لما لا ينبغي، كذا ذكره الجوهري في الصحاح (١: ٤٧) فالمعنى: لا يجترئ على هذا الفعل الشنيع إلا من تعمد هذه المعصية واعتادها، ففيه دلالة على تغليب ثمة، فإنه لا يرتكبه إلا العصاة.

وقد وردت في ذم الاحتكار أحاديث أخرى:

فمنها ما أخرجه ابن ماجه في التجارات (رقم: ٢١٥٣) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «الجانب مزروف، والمحتكر مذنون» وأخرجه الدارمي أيضاً في البيوع (رقم: ٢٥٤٧) ومدايره على علي بن زيد بن جندعان، وفيه كلام مشهور.

فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ.

٤٠٩٩ - (١٣٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ. حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِي».

٤١٠٠ - (١٠٠) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْزٍ. أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ، أَحَدِ بَنِي عَبْدِ بْنِ كَعْبٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ، عَنْ يَحْيَى».

ومنها ما أخرجه ابن ماجه في التجارات (رقم: ٢١٥٥) عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالجذام والإفلاس» وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده (١: ٢١) في قصة عن فروخ مولى عثمان: «أن عمر رضي الله عنه وهو يومئذ أمير المؤمنين خرج إلى المسجد فرأى طعاماً متثوراً، فقال: ما هذا الطعام؟ فقالوا: طعام جلب إلينا، قال: بارك الله فيه، وفيمن جلبه، قيل: يا أمير المؤمنين! فإنه قد احتكر، قال: ومن احتكره؟ قالوا: فروخ مولى عثمان، وفلان مولى عمر، فأرسل إليهما، فدعاهما، فقال: ما حملكما على احتكار طعام المسلمين؟ قالوا: يا أمير المؤمنين! نشترى بأموالنا ونبيع، فقال عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام»، فقال فروخ عند ذلك: يا أمير المؤمنين! أعاهد الله وأعاهدك أن لا أعود في طعام أبداً، وأما مولى عمر، فقال: إنما نشترى بأموالنا ونبيع، قال أبو يحيى: فلقد رأيت مولى عمر مجذوماً وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: «إسناده صحيح، ورجاله موثقون».

قوله: (فإنك تحتكر) هذا يدل على أن معمرًا رضي الله عنه، وتلميذه سعيد بن المسيب كانا يحتكران في غير الأقوات، وهو من أقوى الأدلة على أن الحرمة مختصة بالأقوات، لأن راوي الحديث من الصحابة أعرف بمعنى الحديث.

ثم استدلال ابن المسيب على جواز الاحتكار في غير الأقوات بعمل معمر رضي الله عنه، يدل على أن عمل الراوي بخلاف الحديث له دخل كبير في معرفة معنى الحديث، والله سبحانه أعلم.

(٠٠٠) - قوله: (قال إبراهيم) هو تلميذ الإمام مسلم.

قوله: (حدثني بعض أصحابنا) أيهم الإمام مسلم شيخه، ولكن إيراد هذا الحديث في الصحيح دليل على كونه ثقة، وقد جاء مسمى في رواية أبي داود، فرواه عن وهب ابن بقية، عن خالد بن عبد الله، وقد وقع مثل ذلك للمصنف في أربعة عشر حديثاً من صحيحه، وقد عده بعض العلماء من منقطعات صحيح مسلم، وقدما أن ذلك لا يسمى منقطعاً في أصول الحديث، وإنما

(٢٧) - باب: النهي عن الحلف في البيع

٤١٠١ - (١٣١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَنِيفُ مُنْفَقَةٌ لِلسُّلْعَةِ. مُنْفَقَةٌ لِلرَّيْحِ».

هو رواية عن مجهول، وإنما يفعل المصنف هكذا في المتابعة، فلا يقدح في صحة أصل الحديث، ولا سيما إذا تعين المجهول بروايات أخرى، والله أعلم.

(٢٧) - باب: النهي عن الحلف في البيع

١٣١ - (١٦٠٦) - قوله: (أبو صفوان الأموي) اسمه عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، وهو ثقة عند الجميع، وقال علي بن المديني: كان أفعه قرشي رأيته، كذا في التهذيب (٥: ٢٣٨).

قوله: (كلاهما عن يونس) هو يونس بن يزيد الأيلي، من أشهر تلامذة الزهري، وقد أنكر عليه بعض المحدثين في بعض رواياته، غير أن أكثرهم وثقوه في الزهري، وقد جعله بعضهم بمثابة معمر، ورجحه بعضهم عليه، وراجع التهذيب (١١: ٤٥٠).

قوله: (أن أبا هريرة) هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب يمحق الله الربا إلخ، وأبو داود في البيوع، باب كراهية اليمين في البيع (رقم: ٣١٩٥) والنسائي في البيوع، باب المنفق سلعة بالحلف الكاذب.

قوله: (مُنْفَقَةٌ) بفتح الميم والفاء، وسكون النون، مفعلة من التفاق بفتح النون، وهو الزواج، ضد الكساد، وهو مصدر استعير لتفاعل مبالغته، وقد حكاه بعضهم بضم الميم وفتح النون، وكسر الفاء المشددة. (منفقة) على كونه اسم فاعل مؤنث من التنفيق، وهو الشرويع، ولكن رواية أكثر المحدثين على الأول.

قوله: (مُنْفَقَةٌ) هو كالأول في الوزن، مفعلة من المحق، وهو النقص والإبطال، وحكي أيضاً على كونه اسم فاعل من التحقيق، ولكن الأول أصوب.

قوله: (للريح) كذا وقع عند مسلم، وتابعه الإسماعيلي على ذلك، ووقع عند البخاري من طريق الليث: (للبركة) وتابعه عيسى بن خالد عند أبي داود، ورواه الليث عند الإسماعيلي بلفظ (مصحفة للكسب) وتابعه ابن وهب عند النسائي، ومال الإسماعيلي إلى ترجيح هذه الرواية، وأن من رواه بلفظ البركة أورده بالتمني، لأن الكسب إذا محق محقت البركة. كذا في فتح الباري (٤: ٢٦٦).

٤١٠٢ - (١٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَالْمُفْطَّحُ لَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ. فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ».

(٢٨) - باب: الشُّفْعَةُ

٤١٠٣ - (١٣٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ:

١٣٢ - (١٦٠٧) - قوله: (عن الوليد بن كثير) من رواية الجماعة، ثقة غير أنه من الإباضية، وهي فرقة من الخوارج، وراجع التهذيب (١١: ١٤٨).

قوله: (عن معبد بن كعب) هو أصغر أبناء كعب بن مالك الصحابي المشهور، ذكره ابن حبان في الثقات، وله في صحيح البخاري حديث واحد عن أبي قتادة، قال: «مر على النبي ﷺ بجنادة، فقال: مستريح ومستراح منه الحديث، وراجع تهذيب الكمال للزمري (١: ٦٧٤).

قوله: (عن أبي قتادة) أخرجه أيضاً النسائي في البيوع، باب المنقر سلعته بالحلف الكاذب، وابن ماجه في التجارات، باب كراهية الأيمان في الشراء والبيع (رقم: ٢٢٠٩).

وقد دل الحديثان على كراهية الحلف في البيع، لأن الحلف إن كان كاذباً فهو عين الحرام، وإن كان صادقاً فإن الرجل إذا اعتاد ذلك تدرج إلى الكاذب منه، فكره ذلك سداً للذريعة، ولأن حقيقة الحلف: هو جعل الشيء في ذمة الله، أو في شهادته، وكل ذلك لا يناسب في أمور دنيوية تافهة.

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله: «يكراه إكثار الحلف في البيع لشين: كونه مظنة لتغريب المتعاملين، وكونه سبباً لزوال تعظيم اسم الله من القلب، والحلف الكاذب منفقة للسلعة، لأن مبنى الإنفاق على تدليس المشتري، وممحققة للبركة، لأن مبنى البركة على توجه دعاء الملائكة إليه، وقد تباعدت بالمعصية، بل دعت إليه» وراجع حجة الله البالغة (٢: ١١٢).

(٢٨) - باب: الشُّفْعَةُ

١٣٣ - (١٦٠٨) - قوله: (عن جابر) هذا الحديث أخرجه البخاري في الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم، وفي البيوع، باب بيع الشريك من شريكه، وباب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً، وفي الشركة، باب الشركة في الأرضين، وباب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها، وفي الحيل، باب الهبة والشفعة، وأخرجه الترمذي في الأحكام، باب إذا حدث الحدود فلا شفعة، (رقم: ١٣٧٠)، وباب الشفعة للغائب (رقم: ١٣٦٩)، وفي البيوع، باب ما جاء في أرض

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَخْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ. فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ. وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ».

المشترك يريد بعضهم بيع نصيب بعض، (رقم: ١٣١٢)، وأبو داود في البيوع، باب في الشفعة، (رقم: ٣٥١٣ و ٣٥١٤)، والنسائي في البيوع، باب بيع المشاع، وباب الشركة في النخل، وباب الشركة في الرباع، وباب ذكر الشفعة وأحكامها، وابن ماجه في الشفعة، باب من باع رباعاً فليؤذن شريكه، (رقم: ٢٤٩٢).

قوله: (فِي رُبْعَةٍ) بفتح الراء وسكون الباء، الدار أو المنزل، والربع والرابعة كلاهما بمعنى، وأصلهما في المنزل الذي كانوا يسكنونه في فصل الربيع، ثم استعمل لكل دار.

قوله: (وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ) استدل به أحمد بن حنبل في أحد أقواله على أن الشفع إذا أذن بالبيع قبل العقد وعفا عن الشفعة سقطت شفعته، فلا يجوز له بعد البيع أن يطالب بالشفعة، وهو قول الحكم، والثوري، وأبي عبيد، وأبي خزيمة، وطائفة من أهل الحديث، وذلك لأن الحديث قد أمر بعرض المبيع على الشريك، فلو لا أن الشفعة تسقط بإذنه، لم يكن لهذا العرض معنى، وأصرح منه قوله ﷺ في الرواية الآتية: «فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به» فإن مفهومه أنه لا يكون أحق به إذا كان قد أذن له بالبيع.

وقال الجمهور: لا تسقط الشفعة بالإذن قبل البيع، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وعثمان بن عطاء بن رباح، وهو رواية عن أحمد. ووجه هذا القول أن الشفعة حق لا يثبت إلا بعد البيع، فلا يعتد بإسقاطه قبل ثبوته، كما لو أسقطت المرأة صداقها قبل التزويج. وأما الحديث فإن الاستدلال به استدلال بالمفهوم، وليس حجة عند الحنفية، ولأنه يحتمل أنه أراد العرض عليه لبياع ذلك إن أراد، فتخف عليه المؤونة، لا إسقاط حقه من شفعته. هذا ملخص ما في المغني لابن قدامة (٤: ٣٧٩ و ٣٨٠)، وإعلاء السنن (١٧: ٧ و ٨) بزيادة وحذف من عندي.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ظاهر حديث الباب يؤيد القول الأول، أما عند من يعثر بالمفهوم حجة فظاهر، وأما عند من لا يراه حجة، كالحنفية، فلأنه ليس استدلالاً بالمفهوم. فإن حكم المفهوم عند الحنفية أن المسكوت عنه يبقى على أصله، وظاهر أن الأصلي عدم الشفعة، وإنما تثبت الشفعة على خلاف القياس فيما أثبتها النبي ﷺ، ويبقى ما عداه على الأصلي، وإنما أثبت النبي ﷺ الشفعة في هذا الحديث في صورة خاصة، وهي ما إذا باع الأرض، ولم يؤذن شريكه، فأما إذا باعه بعد الاستئذان منه، فالحديث ساكت عنه، فتبقى على أصله، وهو عدم الشفعة. ولم أجد لهذا جواباً شافياً عند أهل القول الثاني.

وتأول شيخنا العثماني رحمه الله في إعلاء السنن (١٧: ٧) في حديث الباب بقوله: «معناه أنه

٤١٠٤ - (١٣٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ). حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ. رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا. لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ. فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

٤١٠٥ - (١٣٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ. لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَفْرَضَ عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ. فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَ».

لا يحل لأحد أن يفصد إضرار شريكه بإخفاء البيع عنه، بل ينبغي له أن يطلعه عليه، لأنه لا فائدة له في إخفائه، إذ لو أخفاه عنه كان أحق بالشفعة حين يطلع عليه، ولا يسقط به حقه، فأى فائدة في الإخفاء؟ وإذا كان الحديث مسوقاً للغرض المذكور، وكان معناه ما ذكرنا فلا يدل على سقوط حق الشفعة بالاطلاع. لأن الحديث ساكت عن هذا البحث، غير متعرض له، كما لا يخفى.

ولكن هذا التأويل لا يطمئن إليه القلب بالنظر إلى سياق الحديث، والله أعلم.

١٣٤ - (٠٠٠) - قوله: (رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا) يدل من قوله: (كل شركة) يعني أن الشفعة ثابتة في كل دار أو حائط إذا كان كل واحد منهما مشاعاً. ثم قيده الشافعية والحنبلة بما يمكن قسمته، فإن كان مما لا يمكن قسمته فلا تثبت فيه الشفعة عندهم، كالحمام الصغير، والرحى الصغيرة، والطريق الضيقة، وخالفهم الحنفية والمالكية فأثبتوا الشفعة فيما لا يمكن قسمته أيضاً، والمأئلة مبسطة في المعنى لابن قدامة (٤: ٣١٣).

١٣٥ - (٠٠٠) - قوله: (الشفعة) اعلم أن لفظ (الشفعة) مأخوذ من (الشفع) الذي هو ضد الموتر، لما فيه من ضم عدد إلى عدد، أو شيء إلى شيء، وذكر ابن فارس أن مادة (الشفع) نذل على مقارنة الشيتين، ومنه الشفع خلاف الوتر، نقول: كان فرداً فشفعته، ومنه ناقة شفوع، وهي التي تجمع بين محلبين في حلب واحدة. ومنه شفاعة الرجل لآخر، لأن الشفيع يكون ثاني المشفوع له في تحصيل مطلبه، ومنه استعيرت الكلمة لشفعة الدار والأرض، لأن الشفيع يضم الدار المشفوعة إلى ملكه، وراجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣: ٢٠١)، والجمهرة لابن دريد (٣: ٦٠).

قوله: (في كل شرك) يعني: من غير المنقولات، كما يدل عليه تفسيره بقوله: (في أرض، أو ربيع، أو حائط) وهو قول الأئمة الأربعة، وجمهور الفقهاء، أنه لا تثبت الشفعة إلا في غير

المنقولات، وتفرد ابن حزم، ومن وافقه من أهل الظاهر، فأثبت الشفعة في كل مشاع منقول أو غير منقول، وحكاه أيضاً عن الحسن وابن سيرين، وعبد الملك بن يعلى، وعثمان البني، كما في المحلى (٩ : ٨٦) وقد أخطأ الشوكاني في نيل الأوطار (٥ : ٢٨١) خطأ فاحشاً في نسبة هذا القول إلى أبي حنيفة ومالك رحمهما الله، فإنهما لا يقولان بثبوت الشفعة في المنقولات أصلاً، وإن هذه النسبة من أعاجيب الشوكاني.

استدل ابن حزم على مذهبه بما أخرجه البخاري وغيره عن جابر: (أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) فإن عموم قوله: (كل ما لم يقسم) يشمل المنقولات. وأجاب عنه الجمهور بأن الحديث مسوق لبيان حكم الدور والأرضين، كما يدل عليه قوله في نفس هذا الحديث: «فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة» فلا حجة فيه على ما قاله.

وأورد ابن حزم آثاراً متعددة لتأييد مذهبه، ولكن أجاب عنه شيخنا العثماني تكملة في إعلاء السنن (١٧ : ٣ و ٤) بما فيه كفاية ومتنع.

ودليل الجمهور ما أخرجه البزار من طريق أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا شفعة إلا في ربع أو حائط) ذكره الزينعي في نصب الراية (٤ : ١٧٨) والحافظ في التلخيص ٣ : ٥٥ وذكر أن سنده جيد.

وقد أخرج البيهقي في سننه (٦ : ١٠٩) من طريق أبي حنيفة، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا شفعة إلا في دار أو عقارة» ذكره الحافظ في التلخيص (٣ : ٥٥) ولم يعله بشيء، ولكن ضعفه البيهقي لرواية بعد أبي حنيفة، وإخرجه الإمام محمد في الآثار من طريق أبي حنيفة موقوفاً على إبراهيم النخعي، كما في جامع المسانيد (٢ : ٥١) ولعل ذلك هو الصحيح.

مسألة الشفعة للجار:

واستدل الجمهور بحديث الباب على أنه لا شفعة إلا للشريك في المبيع، لأن الحديث لم يذكر غيره، وهو قول مالك، والشافعي وأحمد رحمهم الله، وهو مروى عن عمر، وعثمان، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والزهري، ويحيى الأنصاري وأبي الزناد، وربيعه والمغيرة بن عبد الرحمن، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر، رحمهم الله تعالى، كما في المغني لابن قدامة (٥ : ٣٠٨)، وهو قول عبيد الله بن الحسن، والإمامية من الشيعة، كما في نيل الأوطار (٥ : ٢٨١).

وقال أبو حنيفة رحمه الله، تثبت الشفعة لأصناف ثلاثة: الأول: الشريك في نفس المبيع، والثاني: الشريك في حقوق المبيع، مثل الشرب والممر، والثالث: الجار الملاصق، ويقدم

الأول على الثاني، والثاني على الثالث، ومثل هذا القول مروى أيضاً عن ابن سيرين، وابن شبرمة، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والعترة، كما في المعني، والنيل.

وجمع الإمام ولي الله الدهلوي بين المذهبين، فقال في حجة الله البالغة (٢: ١١٣): «وأرى أن الشفعة شفعتان، شفعة يجب للمالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله، وأن يؤثره على غيره، ولا يجبر عليها في القضاء، وهي للجار الذي ليس بشريك، وشفعة يجبر عليها في القضاء، وهي للجار الشريك فقط، وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب».

استدل الجمهور بما أخرجه البخاري وغيره عن جابر: «أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة».

واستدل الحنفية في ثبوت الشفعة للخليط في حقوق المبيع بعين هذا الحديث، فإنه يدل عندهم على أن الشفعة تستحق بالشركة، سواء كانت الشركة في نفس المبيع، أو في حقه، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلقوله: «وصرفت الطرق» إذ لو لم يكن الشركة في نفس المبيع موجبة للشفعة لم يحتج إلى قوله: «وصرفت الطرق»، فدل ذلك على أن الشفعة كما تستحق بالشركة في نفس المبيع، تستحق بالشركة في الطريق، ثم تتعدى إلى الشركة في الشرب والمسيل بدلالة النص.

وأما الشفعة للجار فاستدل فيه الحنفية بما يأتي:

١ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً» أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر. قال الترمذي: «ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان...» وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث، وعبد الملك ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن ثناء علماء الحديث على عبد الملك بن أبي سليمان معروف في كتب الرجال، فذكره سفيان في عداد الحفاظ، وسماه الثوري (الميزان) يعني أنه ميزان في معرفة صحيح الحديث من سفيمة، ووثقه يحيى بن معين، وابن عمار الموصلي، والعجلي، وابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي، والترمذي، وأخرج حديثه مسلم، واستشهد به البخاري، بما يتلخص منه أنه ثقة متقن فقيم، وراجع التهذيب (٦: ٣٩٦ إلى ٣٩٨).

وأما قدح شعبة في حديثه هذا، فذعه زعمه معارضاً لحديث جابر المذكور في الباب، والحق أنه لا معارضة بينهما، فإن حديث الباب يتحدث عن الشفعة لصنف واحد، وهو الشريك، وهذا يتحدث عن صنف آخر، وهو الجار.

ثم إن هذا الحديث يثبت الشفعة للجار الذي هو شريك للبائع في طريقه، فدلالته على ثبوت الشفعة للخيط في مرافق المبيع أظهر من دلالته على شفعة الجار، وستأتي للجار دلائل أخرى.

٢ - عن أبي رافع مولى النبي ﷺ: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «الجار أحق بسقبه» أخرجه البخاري في الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده بلفظ: «الجار أحق بشفعته» كما في نصب الراية للزيلعي (٤: ١٧٥)، فاندفع ما أوله به الشافعية من أن المراد حقوق الجوار في غير الشفعة.

وأجاب عنه الشافعية أيضاً بأن المراد من (الجار) في هذا الحديث هو الجار الشريك، دون غيره، واحتجوا على ذلك بما أخرجه البخاري عن عمرو بن الشريد، قال: «وقفت على سعد بن أبي وقاص، فجاء المسور بن مخرمة، فوضع يده على إحدى منكبي، إذ جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ، فقال: يا سعد! اتبع مني بيتي في دارك، فقال سعد: والله ما أبتاعهما، فقال المسور: والله لبتاعتهما، فقال سعد: والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة، قال أبو رافع: لقد أعطيت بهما خمسمائة دينار، ولو لا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجار أحق بسقبه» ما أعطيتكما بأربعة آلاف، وأنا أعطي بها خمسمائة دينار، فأعطاهما إياه فإن سعد بن أبي وقاص كان شريكاً لأبي رافع في داره، وفيه ذكر أبو رافع هذا الحديث، فظهر أن المراد منه الجار الشريك.

ولكن قصة رافع وسعد لا تصلح مخصصة لعموم الحديث، فإن لفظ «الجار» في الحديث عام لكل جار، سواء كان شريكاً أو لا، وإن استعمال الصحابي حديثاً عاماً في واقعة مخصوصة لا يدل على أن حكمه خاص بتلك الواقعة، وإنما العبرة في الفقه لعموم لفظ الحديث.

ثم يرد هذا التأويل أيضاً ما أخرجه النسائي وابن ماجه عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه أن رجلاً قال: «يا رسول الله أرضي ليس فيها لأحد شرك. ولا قسم إلا الجوار، فقال: الجار أحق بشفعة ما كان» فإنه صريح في ثبوت الشفعة للجار الذي لا يشارك البائع في المبيع.

واعتراض الحافظ في الفتح (٥: ٣٦١) أخيراً بأن حديث «الجار أحق بسقبه» لو حمل على شفعة الجار غير الشريك، لكان هو أحق بالشفعة من الشريك، لأن النبي ﷺ جعله أحق بالشفعة من كل من سواه، مع أن القائلين بالشفعة للجار لا يقدمونه على الشريك، ولكن الخلو من هذا الاعتراض سهل، فإن الأحقية في الحديث إضافية، والمراد أن الجار أحق من المشتري، لا أنه أحق من الشريك. ويدل على ذلك ما أخرجه الطحاوي، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة عن

(٢٩) - باب: غرز الخشب في جدار الجار

٤١٠٦ - (١٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عَنِ الْأَعْرَجِ،
.....

شريح، قال: «الخليط أحق من الشفيع، والشفيع أحق من الجار، والجار ممن سواه» ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤: ١٧٦).

٣ - عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «جار الدار أحق بدار الجار، والأرض» أخرجه الترمذي في الأحكام، وأبو داود في البيوع، والنسائي في الشروط، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه، وابن أبي شيبة في مصنفه، وفي بعض ألفاظهم: «جار الدار أحق بشفعة الدار» وأخرجه أيضاً ابن حبان في النوع السادس والثلاثين من صحيحه، ثم أجاب عنه بأنه إنما ورد في الجار الذي يكون شريكاً، دون الجار الذي ليس بشريك، واستدل عليه بقصة أبي رافع، وسعد رضي الله عنه، وقد أسلفنا الجواب عنه.

وأما قوله ﷺ في حديث جابر: «إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة» فتأويله عند الحنفية أن الشفعة لا تثبت بعد القسمة بسبب الشراكة، ولا ينافي ذلك ثبوتها بسبب آخر، كالجوار.

وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٧: ١٢): «والحاصل أن أبا حنيفة يؤول قوله: «إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة» والشافعي والشوكاني يؤولان قوله: «الجار أحق بسبقه» ولما نظرنا إلى علة مشروعية الشفعة، وهو دفع الضرر، كان تأويل أبي حنيفة أرجح، لأن المرء كما يتضرر من شريكه يتضرر من جاره أيضاً».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وليس هذا التعليل لتعدي حكم المنصوص إلى غير المنصوص، وإنما هو لترجيح أحد التأويلين المحتملين في النصوص، فلا يرد عليه أن الشفعة ثابتة على خلاف القياس، فلا تتعدى إلى غير المنصوص، فتدبر.

ومن هنا يتبين بطلان ما ادعاه بعض المعاصرين من أنه يجوز إثبات الشفعة لأصناف أخرى، غير هذه الأصناف الثلاثة، كالمزارع والمستكري، بجامع دفع الضرر.

(٢٩) - باب: غرز الخشب في جدار الجار

١٣٦ - (١٦٠٩) - قوله: (عن الأعرج) يعني: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، كما هو مصرح عند ابن ماجه، وأحمد في مسنده (٢: ٤٦٣) وهو من ثقات أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه، وسئل ابن المديني عن أعلى أصحاب أبي هريرة، فبدأ بابن المسيب، وذكر جماعة، قيل له: فالأعرج؟ قال: دون هؤلاء، وهو ثقة، كذا في تهذيب التهذيب (٦: ٢٩٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ».

وقد روى هذا الحديث غير واحد عن طريق مالك، عن الزهري، عن الأعرج، ورواه خالد بن مخلد عن مالك، عن أبي الزناد بدل الزهري، وقال بشر بن عمرو: «عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، بدل الأعرج، ووافقه هشام بن يوسف، عن مالك، ومعمر عن الزهري، ورواه الدارقطني في الغرائب، وقال: «المحفوظ عن مالك الأول» وقال في العلل: رواه هشام الدستوائي عن معمر، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بدل الأعرج، والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج، وبذلك جزم ابن عبد البر أيضاً، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع. كذا في فتح الباري (٥: ٧٩).

قوله: (عن أبي هريرة) أخرجه أيضاً البخاري في المظالم، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره، وفي الأشربة، باب الشرب من قم السقاء، وأبو داود في أواخر الأقضية (رقم: ٣٤٨٧)، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشباً، وابن ماجه في الأحكام، باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره، (رقم: ٢٣٣٥)، ومالك في الأقضية، القضاء في المرفق، وأحمد في مسنده (٢: ٢٤٠ و ٤٦٣)، وهذا اللفظ مروى أيضاً عن مجمع بن يزيد عند ابن ماجه في الباب المذكور، وعند أحمد في حديث مجمع بن يزيد من مسنده (٣: ٤٨٠).

قوله: (لا يَمْنَعُ) بالجزم على أنه نهي، وروي بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي، ورواه أحمد بلفظ (لا يمنعن) بزيادة نون التأكيد، وهو يؤيد رواية الجزم.

قوله: (أن يغرز خشبة) روي (خشبة) على التنكير والإفراد، و (خشبة) بالإضافة والجمع، وحكى النووي من عبد الغني بن سعيد أنه قال: «كل الناس يقوله بالجمع إلا الطحاوي» ولكن تعقبه الحافظ في الفتح (٥: ٧٩) بأن أبا ذر من رواة الصحيح رواه بالإفراد.

ثم ذكر الأبي في شرح صحيح مسلم (٤: ٣١١) عن شيخه أنه ليس المراد بالغرز المندوب إليه في الحديث لبني الجار فوق ذلك، لأن ذلك معلوم كونه مضرراً بجدار الجار، وإنما المعنى أن يغرز الخشبة للتسقيف فقط. ويؤيده ما أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (رقم: ١١٥١) من طريق أبي الزناد بلفظ: «إذا سأل أحدكم أخوه أن يلزق بجداره خشبات فليدعه».

قوله: (في جداره) حمله أحمد وإسحاق على الوجوب، فلا يجوز المنع عندهما في حال من الأحوال، وهو قول ابن حبيب من المالكية، والشافعي في القديم، وبعض أهل الظاهر. وقال مالك وأبو حنيفة، والشافعي في الجديد: إن الأمر في حديث الباب للنبد، والنهي للتنزيه، فلا يجوز لأحد أن يغرز خشبة على جدار جاره إلا بإذن منه، ويندب لمالك الجدار أن يأذن له بذلك، فإن امتنع لم يجبر على ذلك قضاء.

استدل الحنابلة ومن وافقهم بحديث الباب، فإنه نهي، وظاهره التحريم، وأيدوا قولهم بما أخرجه ابن ماجه (رقم: ٢٣٣٦) وأحمد في مسنده (٣: ٤٨٠) عن عكرمة بن سلمة: «أن أخوين من بلمغيرة أعتق أحدهما أن لا يفرز خشباً في جداره، فأقبل مجمع بن يزيد، ورجال كثير من الأنصار، فقالوا: نشهد أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشباً في جداره»، فقال: يا أخي! إنك مقضي لك علي، وقد حلفت، فأجعل أسطواناً دون حائطي أو جداري، فأجعل عليه خشبك» فإن ظاهر هذا الحديث أن الأنصار حملوه على الوجوب.

وكذلك استدلوا بما أخرجه مالك في الموطأ في باب القضاء في المرافق عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه: «أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من العريض، وأراد أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال له الضحاك: لم تمنعني؟ وهو لك منفعة، تشرب به أولاً وآخرأ، ولا يضررك، فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب، فدعا عمر محمد بن مسلمة، فأمره أن يخني سيبله، فقال محمد: لا، والله، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه، وهو لك نافع تسقي به أولاً وآخرأ، وهو لا يضررك، فقال محمد بن مسلمة: لا والله، فقال عمر: والله ليمرن به، ولو على بطنك، فأمره عمر أن يمر به، ففعل الضحاك».

وكذلك أخرج مالك في نفس هذا الباب من الموطأ، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أنه قال: «كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف، فأراد عبد الرحمن بن عوف أن يحونه إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه، فتمعه صاحب الحائط، فكلم عبد الرحمن ابن عوف عمر بن الخطاب في ذلك، ف قضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بشحوله».

وإن ظاهر هاتين القصتين أن سيدنا عمر رضي الله عنه حمل حديث الباب على ظاهره من الوجوب، وعده إلى كل ما يحتاج التجار إلى الانتفاع به من دار جاره إذا لم تكن فيه مضرة ظاهرة للمالك.

وقد أخرج البيهقي في كتاب الصلح من سننه (٦: ٦٩) عن يحيى بن جعدة، قال: «أراد رجل بالمدينة أن يضع خشبته على جدار صاحبه بغير إذنه، فمنعه، فإذا من شئت من الأنصار يحدثون عن رسول الله ﷺ أنه نهاه أن يمنعه، ففجر على ذلك».

وهذا يدل أيضاً على أن الأنصار حملوا الحديث على الوجوب، لا على الندب فقط.

وأما الجمهور فاستدلوا بحديث: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه» وبما سيأتي في الباب الآتي: «من اقتطع شبراً من الأرض ظليماً طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين» وغير ذلك من الأحاديث التي تحرم التصرف في مال الغير إلا بإذنه، ومما يدل على كون حديث الباب للندب أمور:

الأول: أن أبا داود قد أخرج حديث الباب بلفظ: «إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرر خشبة في جداره، فلا يمنعه» وإنه يدل على أن الاستئذان لازم لمن أراد غرز الخشبة، ولو كان ذلك من حقوقه اللازمة لما احتيج إلى الاستئذان. ثم إن النبي ﷺ نهى المالك عن المنع، وذلك يدل على أن منعه مؤثر، وإن كان منعه غير مؤثر في القضاء، لما خوطب بالنهي، فهذا كله مع الأحاديث العامة التي تحرم التصرف في ملك الغير يدل على أن الجار لا يستحق غرز الخشبة بدون إذن المالك، ولكن النبي ﷺ أمر المسلمين في كثير من الأشياء بالرفق والمسامحة، لا من حيث الشارع والقاضي، بل من حيث المرشد والهادي، وإن حديث الباب من جملتها، وبه قال الطحاوي في مشكل الآثار (٣: ١٥٣).

والثاني: أن البخاري قد أخرج حديث الباب في كتاب الأشربة عن عكرمة عن أبي هريرة، بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن انشرب من فم السقاء، وأن يمنع جاره أن يغرر خشبة في جداره» وإن النهي عن الشرب من فم السقاء ليس إلا للإرشاد، فليكن النهي الثاني كذلك.

والثالث: أن هذا الحديث مروي عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه عند الطبراني، في الكبير بلفظ: «ماذا يرجو الجار من جاره إذا لم يرفقه بأطراف خشبة في جداره» ذكره الهيثمي في الزوائد (٤: ١٦٠)، وضعفه بسبب عبد الله بن سعيد القفري، ولكن استدلل به ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (٣: ٧٩٠) على نذب هذا الأمر، فقال: «فدل ﷺ أن إرفاق الرجل جاره بحمل أطراف خشبته على جداره من أخلاق الناس، وجميل أفعالهم، لا أن ذلك حق واجب له عليه» واستدلال مثل ابن جرير بهذا الحديث يدل على صحته عنده.

وأما ما استدلل به الحنابلة وغيرهم من أقضية عمر رضي الله عنه، والأنصار، فحكايات أحوال لا عموم لها، وأجاب عنها الإمام ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد (١٠: ٢٣١) بقوله: «وإذا وجد الخلاف بين الصحابة في ذلك، وجب النظر، والنظر في هذه المسألة يدل على صحة ما ذهب إليه مالك ومن قال بقوله. والدليل على ذلك قول رسول الله ﷺ: إن دماؤكم، وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، يعني أموال بعضكم على بعض. . . وقال ﷺ: إن الله حرم من المؤمن دمه وماله، وعرضه، وأن لا يظن به إلا الخير»، وقال ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه». والأصول في هذا كثيرة جداً، ولهذه الأصول الجسام، ولمثنها من الكتاب والسنة حمل أهل العلم هذا الحديث على النذب والفضل والإحسان، لا على الوجوب، لتستعمل أخباره وسنة ﷺ كلها، وهكذا يجب على العالم، ما وجد إلى ذلك سبيلاً».

على أن ابن جرير الطبري رحمه الله أعلّ أثر عمر رضي الله عنه في قصة الضحّاك بن خليفة بالانقطاع، ويأنه لا يمكن من مثله أن يقول: والله ليمرن به على بطنك، وعارضه بأثر لعبد الله بن عمرو، راجع تهذيب الآثار (٣: ٧٩٤).

قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ، لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ.

٤١٠٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(٣٠) - باب: تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

٤١٠٨ - (١٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنِ النَّعْلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

هذا، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن الحكم الأصلي في هذا الباب ما ذهب إليه الجمهور، ولكن لا يبعد أن يجوز للحاكم في خصوص بعض الوقائع أن يقضي بما يرى فيه مصلحة، فإن الرجل ربما يضطر إلى بعض التصرفات في أرض الغير، ولا تضره رأساً، ولكن المالك لا يرضى بذلك عناداً منه، وفي مثل هذه الوقائع لو قضى حاكم بما قضى به عمر ﷺ كان في فسحة من ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (ثم يقول أبو هريرة) وزاد الترمذي وابن ماجه قبله: «فلما حدثهم أبو هريرة طأطأوا رؤوسهم» ورواه أبو داود، فافتصر على قوله: «فكنسوا»، وبهاتين الروایتين يتبين وجه قول أبي هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين».

قوله: (لأرمين) ورواه أبو داود بنلفظ: «اللقينها» يعني: لأشيعن هذه المقالة فيكم، ولأفزعنكم بها، كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه، ليستيقظ من غفلته، ويمكن أيضاً أن يكون مراده أنني أقضي فيكم بهذا الحديث رغم كراهيتكم له، فإن أبا هريرة قال ذلك حين كان يلي إمرة المدينة من قبل مروان، ذكره الحافظ عن إمام الحرمين، والله أعلم.

قوله: (بين أكتافكم) جمع كتف بالياء، وروي «أكتافكم» بالنون، جمع كتف، وهو انجانب، ولكن أكثر الروايات على الأول.

(٣٠) - باب: تحريم الظلم وغصب الأرض

١٣٧ - (١٦١٠) - قوله: (عن سعيد بن زيد) أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وفي بيته أسلم سيدنا عمر ﷺ، لأنه كان زوج أخته فاطمة، وقال سعيد بن حبيب: «كان مقام أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وسعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف مع النبي ﷺ

«مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....»

واحدًا، كانوا أمامه في القتال، وخلفه في الصلاة» نوفي بالعقيق، فحمل إلى المدينة سنة خمسين، وعاش بضعا وسبعين سنة، كذا في الإصابة (٢ : ٤٤).

وحديثه هذا مروي أيضاً عند البخاري في المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، وفي بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، وعند الدارمي في البيوع، باب من أخذ شيئاً من الأرض، (رقم : ٢٦٩).

قوله: (من اقتطع) وفي رواية عند المصنف وغيره: «من أخذ» والمعنى واحد، لأن اقتطاع الأرض في اللغة بمعنى غصبها.

قوله: (طوقه الله) اختلف شراح الحديث في معناه على أقوال:

١ - المراد أن غاصب الأرض يكلف نقل مقدار ما غصب من سبع أرضين إلى المحشر، فلا يطبق ذلك، ويكون كالطوق في عنقه، لا أنه طوق حقيقة، ويؤيده ما أخرجه أحمد في مسنده (٤ : ١٧٣) عن يعلى بن مرة مرفوعاً: «من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر».

٢ - أنه يكلف بنقله إلى المحشر، ثم يجعل كله في عنقه طوقاً، ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك، كما ورد في غلط جلد الكافر. وقد روى أحمد في مسنده (٤ : ١٧٣) والطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً: «أيا رجل ظلم شيئاً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين، ثم يطوقه يوم القيامة، حتى يقضي بين الناس» ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً: «من أخذ من طريق المسلمين شيئاً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين».

٣ - معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه. ويؤيده ما أخرجه البخاري في المظالم عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين».

٤ - المراد بقوله: (طوقه الله) أنه يكلف الغاصب أن يجعله له طوقاً، ولا يستطيع ذلك، فيعذب بذلك، كما جاء في حق من كذب في منامه أنه يكلف بعقد شعيرة.

٥ - المراد من التطويق: تطويق الإثم، والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم، ومنه قوله تعالى: ﴿الْزِمْنَهُ طَائِمٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣].

وقال الحافظ في الفتح (٥ : ٧٥) بعد سرد هذه الأقوال: «وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري، وصححه البخوي، ويحتمل أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية، فيعذب بعضهم بهذا، بحسب قوة المفسدة وضعفها».

مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

٤١٠٩ - (١٣٨) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عُمَرِ بْنِ نُفَيْلٍ؛

قوله: (من سبع أرضين) بفتح الراء، ويجوز إسكانها.

ودل الحديث على تحريم الظلم والغصب، وتغليظ عقوبته، وعلى أن الملكية الشخصية ثابتة في الأرض كما أنها ثابتة في غيرها، وأنها محترمة عند الشرع، وعلى أن الأرض يمكن غصبها، خلافاً لمن أنكر ذلك.

واستدل به الحافظ في الفتح على أن من ملك أرضاً أسلفها إلى منتهى الأرض، وله أن يمنع من حفر تحتها سرّاً أو بشراً بغير رضاه. ولعل وجه الاستدلال أن غاصب الأرض إنما يطوقها إلى منتهى الأرض من أجل أن غصبه غصب لجميع ما تحتها. ولكن فيه نظر من جهة أن العقاب لا يجب أن يكون بقدر المعصية في الزمان والمكان. ولعل حق مالك الأرض في منع الغير من حفر السرب أو البئر مقتصر على ما إذا أضر ذلك بأرضه، فإن لم يضر بأن حفر السرب على عمق بعيد من السطح، كما يفعل ذلك لأجل القطار التي تجري تحت الأرض في زماننا، ولا يؤثر ذلك السرب على السطح أصلاً، فينبغي أن يجوز ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

واستدل أيضاً بهذا الحديث على أن مالك الأرض يملكها بجميع ما في باطنها، من حجارة، أو معادن، وغير ذلك، وله أن ينزل بالحفر ما شاء، ما لم يضر بمن بجواره.

ودل الحديث أيضاً على أن الأرضين سبع، وهو ظاهر ما في القرآن الكريم، ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ يَنْشَأْنَ﴾ [الطلاق: ١٢]. واستدل بعضهم بهذا الحديث على أنها متراكمة لم يفتق بعضها من بعض، ولكن فيه نظر، لأن الحديث غير مسوق لبيان هيئة الأرضين، وإن أحاديث الترهيب والترهيب لا تدخل في حقائق علوم الطبيعة وتفاصيلها، فلا ينبغي سوقها إلى غير مقصودها، بالتشبيه ببعض الألفاظ المحتملة، وتقعدها على نظريات لا سبيل إلى الجزم بها. والحق أن علوم الطبيعة ليست موضوع القرآن، ولا السنة، فلا ينبغي أن ينسب إليهما في ذلك، إلا ما ثبت منهما بصراحة لا تقبل التأويل، والله أعلم.

١٣٨ - (٥٠٠) - قوله: (حدثني عمر بن محمد) هو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، من أحفاد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان ثقة قليل الحديث، وروي عن سفيان الثوري أنه قال: «لم يكن في آل عمر أفضل من عمر بن محمد بن زيد العسقلاني» وقال الخريبي: ما رأيت رجلاً قط أطول منه، وبلغني أنه كان يلبس درع عمر، فيسحبها.

وأبوه: محمد بن زيد، حفيد لعبد الله بن عمر، يعد من الثقات، وراجع لهما التهذيب (٧: ٤٩٥ و ١٧٢).

أَنْ أَرَوْى حَاصِمَتُهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ. فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا. فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَنَةِ أَرْضَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا. وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا.

قوله: (أَنْ أَرَوْى) هي أروى بنت أنيس، ثم يذكرها ابن عبد البر في الصحابة، وذكرها الحافظ في الإصابة (٤: ٢٢١) تبعاً لابن مندة، ولا يحفظ عنها غير قصتها هذه مع سعيد بن زيد رضي الله عنه، وقد ذكرها الترمذي في باب الموضوع من مس الذكر، وأخرج ابن السكن، والدارقطني في العلل عنها الحديث الذي أشار إليه الترمذي، ولكن قال ابن السكن: لا يثبت، كذا في الإصابة.

قوله: (خاصمته في بعض داره) وسيأتي في الرواية الآتية أنها رفعت الخصومة إلى مروان بن الحكم، وهو يومئذ واني المدينة، وقد أخرج الزبير في كتاب النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم: «استعدت أروى بنت أويس (ونعل الصحيح أنيس) مروان بن الحكم، وهو والي المدينة، على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة، وفالت: إنه أخذ حقي، وأدخل ضفيري في أرضه» كذا في فتح الباري (٥: ٧٥).

قوله: (دعوها وإياها) وكان مروان بن الحكم بعث إلى سعيد بن زيد ناساً للمصالحة، كما يظهر من روايات أحمد وابن حبان، ذكرها الحافظ في الفتح، وقد أخرج أبو نعيم بسند فيه ابن لهيعة، عن أبي غطفان المري، أن سعيد بن زيد أجاب من كلمه في ذلك بقوله: «أنا أظلم أروى حقها؟ فوالله لقد ألقيت لها ستمائة ذراع من أرضي من أجل حديث سمعته من رسول الله ﷺ»، فذكر الحديث، ثم قال: «قومي يا أروى! فخذذي الذي تزعمين أنه حقلك، فقامت، فتسحبت في حقه». كذا في حلية الأولياء لأبي نعيم (١: ٩٧) ترجمة سعيد بن زيد.

قوله: (طَوَّقَهُ) بالبناء للمجهول، وضمير نائب الفاعل راجع إلى الغاصب، وضمير المفعول الثاني إلى ما غصبه.

قوله: (اللهم إن كانت كاذبة) وأخرج أبو نعيم عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: «أن أروى استعدت على سعيد بن زيد إلى مروان بن الحكم، فقال سعيد: اللهم إنها قد زعمت أنني ظلمتها، فإن كانت كاذبة فأعم بصرها، وألقها في برها، وأظهر من حقي نوراً يبين للمسلمين أنني لم أظلمها». قال: فبيناهم على ذلك، إذ سال التعقيق بسيل لم يسلم مثله قط، فكشك عن الحد الذي كانا يختلفان فيه، فإذا سعيد قد كان في ذلك صادقاً، ولم تلبث إلا شهراً حتى عميت، فبينما هي تطوف في أرضها تلثك، إذ سقطت في برها، قال: فكننا، ونحن غلمان، نسمع الإنسان يقول للإنسان: أعماك الله كما أعمى الأروى، فلا نظن إلا أنه يريد الأروى التي من الوحش (لأن أروى في اللغة حيوان من الوحش كتييس الجبل) فإذا هو إنما كان ذلك لما

قَالَ: فَرَأَيْتَهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْحُذْرَ. تَقُولُ: أَصَابَتْني دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ. فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا. فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

٤١١٠ - (١٣٩) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَرْوَى بِنْتَ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا. فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ. فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخُذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئاً بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَعَمَّ بَصَرُهَا وَاقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا. ثُمَّ بَيَّنَّا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ. فَمَاتَتْ.

٤١١١ - (١٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يَطْرُقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

٤١١٢ - (١٤١) وَحَدَّثَنِي زُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أصاب أروى من دعوة سعيد بن زيد، وما يتحدث الناس به مما استجاب الله له سؤله؛ كذا في حلية الأولياء (١: ٩٧).

١٣٩ - (٠٠٠) - قوله: (بنت أويس) كذا وقع في نسخ صحيح مسلم المطبوعة، ومثله في جامع الأصول لابن أثير، وكذلك ذكر أبو نعيم في حلية الأولياء اسمها في موضعين، ولكن المعروف: «بنت أنيس» ولم يذكر الحافظ في الإصابة وابن أثير في أسد الغابة غير بنت أنيس، وجزم الشيخ محمد ذهني في شرحه بأنه خطأ من النساخ، والله سبحانه أعلم.

١٤١ - (١٦١١) - قوله: (جرير) الظاهر أنه جرير بن عبد الحميد، وسهيل: هو سهيل بن أبي صالح، والله أعلم.

قوله: (عن أبي هريرة) حديثه هذا أخرجه أيضاً أحمد في مسنده (٢: ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤٣٢)، ولم يخرج غير مسلم من بين أصحاب الصحاح.

٤١١٣ - (١٤٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ). حَدَّثَنَا حَرْبٌ (وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ). حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا. فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْتَنِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَبِيرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

٤١١٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ. أَخْبَرَنَا أَبَانُ. حَدَّثَنَا يَحْيَى؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

١٤٢ - (١٦١٢) - قوله: (أحمد بن إبراهيم الدورقي) يفتح الدال، منسوب إلى دورق، وهي بلدة من أعمال الأهواز، وإليها تنسب القلائس الدورقية، ويقال: بل هو منسوب إلى صناعة القلائس، لا إلى البلد، وقال اللالكائي: كان يلبس القلائس الطوال، وهو ثقة، مات في شعبان سنة ٢٤٦. كما في التهذيب.

قوله: (عن محمد بن إبراهيم) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي، أبو عبد الله المدني، كان جده الحارث بن خالد من المهاجرين الأولين، وهو ابن عم لأبي بكر الصديق ﷺ، وكان محمد بن إبراهيم فقيهاً محدثاً ثقة كثير الحديث، وكان عريف قومه، مات سنة مائة وعشرين، وروى له الجماعة، كذا في تهذيب الكمال للمزي (٦: ٥٧٨).

قوله: (أن أبا سلمة) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الفقيه المعروف، المعدود في الفقهاء السبعة بالمدينة، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، كذا في التهذيب (١٢: ١١٥).

قوله: (كان بينه وبين قومه خصومة) قال الحافظ في الفتح: لم أقف على أسمائهم.

قوله: (فقال) وحديث عائشة هذا مروي عند البخاري في المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، وفي بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، وعند البخاري في مسنده (٦: ٦٤ و ٧٩ و ٢٥٢ و ٢٥٩)، وإن هذا المعنى مروي عن أبي مالك الأشجعي أيضاً عند أحمد في مسنده (٤: ١٤٠ و ٢٠٢) وعن يعلي بن مرة في (٤: ١٧٣).

قوله: (قيد شبر) بكسر القاف، بمعنى (قدر).

(١٠٠) - قوله: (أبان) هو أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري، وثقه الأكثرون، وضعفه ابن الجوزي اعتماداً على الكديمي، والكديمي ليس بمعتمد، كما في التهذيب (١: ١٠٢).

(٣١) - باب: قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

٤١١٥ - (١٤٣) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ. حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرَضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ».

(٣١) - باب: قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

١٤٣ - (١٦١٣) - قوله: (الجاحدري) بفتح الجيم والدال، وقد مر غير مرة.

قوله: (عبد العزيز بن المختار) الأنصاري، أبو إسحاق، ويقال: أبو إسماعيل الدباغ المصري، مولى حفصة بنت سيرين، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطيء، ووثقه العجلي، وابن البرقي، والدارقطني، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، كذا في التهذيب (٦: ٣٥٥ و ٣٥٦).

قوله: (يونس بن عبد الله) البصري هو ابن أخت محمد بن سيرين، قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في التهذيب (١١: ٤١٦).

قوله: (عن أبيه) وهو عبد الله بن الحارث الأنصاري، نسب ابن سيرين وختنه، وابن عمه، روى عن جماعة من الصحابة، وعن النبي ﷺ رسلاً. قال أبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعيد: كان قليل الحديث. كذا في التهذيب (٥: ١٨١ و ١٨٢).

قوله: (عن أبي هريرة) هذا الحديث أخرجه أيضاً البخاري في المظالم، باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في الطريق إذا اختلفوا فيه، (رقم: ١٣٥٦)، وأبو داود في الأقضية، باب أبواب من القضاء، (رقم: ٣٦٣٣)، وابن ماجه في الأحكام، باب إذا تشاجروا في قدر الطريق، (رقم: ٢٣٣٨)، وأحمد في مسنده (٢: ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٤٦٦ و ٤٧٤ و ٤٩٥)، وإن هذا المعنى مروى أيضاً عن ابن عباس عند ابن ماجه، (رقم: ٢٣٣٩)، وعند أحمد في مسنده (١: ٢٣٥ و ٣٠٣ و ٣١٣ و ٣١٧)، وعن عبادة بن الصامت عند أحمد (٥: ٣٢٧).

قوله: (إذا اختلفتم) ولفظ البخاري: «إذا تشاجروا في الطريق»، ولفظ أبي داود: «إذا تدارأتم في الطريق».

قوله: (في الطريق) وزاد البخاري في رواية المستملي وعبد الرزاق في رواية ابن عباس: (الميتاء) بكسر الميم، وهو الطريق الذي يكثر مرور الناس به.

قوله: (جعل عرضه سبع أذرع) اختلف الشراح في معنى هذا الحديث على أقوال:

١ - إذا كانت في جانبي الطريق رحبات خالية، ثم أراد أهلها البناء عليها، فعليهم أن يتركوا فيما بينهما سبعة أذرع للطريق، ويؤيد هذا المعنى ما أخرجه أحمد في مسنده (٥ : ٣٢٧) عن عبادة بن الصامت في حديث طويل ذكر فيها عدة أفضية للنبي ﷺ، وفيه : «وقضى في الرحبة تكون بين الطريق، ثم يريد أهلها البناء فيها، فقضى أن يترك للطريق فيها سبع أذرع، قال: وكان الطريق سمي الميتاء».

٢ - قال الطحاوي رحمه الله: «ثم نجد لهذا الحديث معنى، أولى أن يحمل من أن الطريق المبتدأة إذا اختلف مبدؤها في المقدار الذي يوقفون لها من المواضع التي يحاولون اتخاذها منها، كالقوم يفتحون مدينة من مدائن العدو، فيريد الإمام قسمتها، ويريد به مع ذلك أن يجعل فيها طرقاً لمن يسلكها بين الناس إلى ما سواها من البلدان، ولا يجدها مما كان المفتحة عليهم أحكموا ذلك فيها، فيجعل كل طريق منها سبعة أذرع. ومثل ذلك الأرض الموات، يقطعها الإمام رجلاً، ويجعل عليه إحياءها، ووضع طريقاً منها لاجتياز الناس فيه منها إلى ما سواها، فيكون ذلك الطريق سبعة أذرع» كذا في عمدة القاري (٢ : ١٤٣).

٣ - وفسره الطبري بأنه في حق شركاء الأرض يريدون أن يقسموها، فإن اتفقوا على مقدار الطريق المشترك فذاك، وإلا جمعوه سبعة أذرع، كذا يفهم من العمدة والفتح (٥ : ٨٥).

٤ - وفسره ابن الجوزي بأنه في حق من قعد للبيع في حافة الطريق، فإن كانت أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد، وإن كان أقل، منع لئلا يضيق الطريق على غيره. كذا في العمدة والفتح.

وعلى كل حال، فالظاهر أن الحديث لا يقصد التحديد الشرعي الأبدي، وإنما يقصد ما كان فيه مصلحة في ذلك الزمان، ومقتضى ذلك أن يحكم في كل زمان بما فيه مصلحة العامة، وإليه يشير الخطابي رحمه الله في معالم السنن (٥ : ٢٣٨) حيث يقول: «وشبه أن يكون هذا على معنى الإرفاق والاستصلاح، دون الحصر والتحديد» والله سبحانه أعلم.

وقد تم شرح كتاب البيوع والمساقاة، بفضل الله الملك والوهاب، ضحى يوم الخميس الثاني من ربيع الأول سنة أربع وأربعمائة بعد الألف من الهجرة النبوية، على صاحبها الصلاة والسلام، وبهذا قد تم بحمد الله انجزء الأول من تكملة فتح الملهم، وأسأل الله سبحانه أن يجعله لوجهه الكريم ويوفقني لإكمال شرح باقي الكتاب، إنه سميع قريب مجيب الدعوات. وفيه انجزء الثاني أوله كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى، ووقع الفراغ من طبع الجزء الأول في أواخر شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٥ هـ، وقد بلغ التأليف إلى وسط كتاب الحدود والحمد لله تعالى.

المحتويات

٥ تقرّظ الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي
٧ تقرّظ الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي
١١ تصدير الدكتور يوسف القرضاوي
١٧ تصدير الشيخ محمد المختار السّلامي
١٩ تقرّظ العلامة السيد أبو الحسن علي الحسني الندوي
٢٣ الشعر الملهّم في تكملة فتح الملهم
٢٧ كلمة المؤلف
٢٩ كلمة المؤلف للطبع الأول
٣٥ ١٧ - كتاب: الرضاع
٤٠ (١) - باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة
٤٣ (٢) - باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل
٥١ (٣) - باب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة
٥٣ (٤) - باب: تحريم الأيية وأخت المرأة
٥٨ (٥) - باب: في المحصة والمصتان
٦٦ (٦) - باب: التحريم بخمس رضعات
٧٠ (٧) - باب: رضاعة الكبير
٧٩ (٨) - باب: إنما الرضاعة من المجاعة
٨٣ (٩) - باب: جواز وطء المسيية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالنسي
٨٨ (١٠) - باب: الولد للفراش، ونوفي التّشبهات
١٠٢ (١١) - باب: العمل بالحقائق القائل الولد
١٠٧ (١٢) - باب: فدر ما تصحّقه المكر واليب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف
١١٣ (١٣) - باب: القسم بين الزوجات، وبيان أن المنة أن تكون لكل واحد نيلة مع يومها
١١٦ (١٤) - باب: جواز هبتها لزوجها نضرته
١٢٤ (١٥) - باب: استحباب نكاح ذات الدين

- (١٦) - باب: استحباب نكاح البكر ١٣٦
- (١٧) - باب: خير متاع الدنيا المرأة الصالحة ١٣٤
- (١٨) - باب: الوصية بالنساء ١٣٦
- (١٩) - باب: لولا حواء لم نخن أنتى زوجها الدهر ١٣٩
- ١٨ - كتاب: الطلاق ١٤٢
- (١) - باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته ١٤٨
- (٢) - باب: طلاق الثلاث ١٦٢
- (٣) - باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق ١٧١
- (٤) - باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ١٧٨
- (٥) - باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ١٨٦
- (٦) - باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ٢٠٢
- (٧) - باب: جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفي عنها زوجها، في النهار، لحاجتها ٢٢٠
- (٨) - باب: انقضاء عدة المتوفي عنها زوجها، وغيرها، بوضع الحمل ٢٢٢
- (٩) - باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام ٢٢٦
- (١٩) - كتاب: اللعان ٢٣٥
- (٢٠) - كتاب: العتق ٢٥٩
- (١) - باب: ذكر سعاية العبد ٢٧٢
- (٢) - باب: إنما اتولاء لمن أعتق ٢٧٤
- (٣) - باب: النهي عن بيع اتولاء وهبته ٢٨٥
- (٤) - باب: تحريم تولي العتق غير موائمه ٢٨٦
- (٥) - باب: فضل العتق ٢٨٩
- (٦) - باب: فضل عتق الوالد ٢٩١
- (٢١) - كتاب: البيوع ٢٩٣
- (١) - باب: إبطال بيع الملامسة والمنازمة ٣٠٥
- (٢) - باب: بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر ٣٠٩
- (٣) - باب: تحريم بيع حبل الحبنة ٣١٢
- (٤) - باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم التنجس ٣١٤
- وتحريم التصرية ٣١٤

- (٥) - باب: تحريم تلقي الجلب ٣٢٤
- (٦) - باب: تحريم بيع الحاضر للبائدي ٣٢٣
- (٧) - باب: حكم بيع المُصْرَاة ٣٢٨
- (٨) - باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض ٣٣٧
- (٩) - باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر ٣٥٢
- (١٠) - باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ٣٥٣
- (١١) - باب: المصدق في البيع والبيان ٣٦١
- (١٢) - باب: من يخدع في البيع ٣٦٢
- (١٣) - باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع ٣٦٧
- (١٤) - باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرابا ٣٨٧
- (١٥) - باب: من باع نخلاً عليها ثمر ٤٠٣
- (١٦) - باب: النهي عن المحاقلة والمزايعة، وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وعن بيع المعاملة وهو بيع السنين ٤٠٧
- (١٧) - باب: كراء الأرض ٤١١
- (١٨) - باب: كراء الأرض بالطعام ٤٣٥
- (١٩) - باب: كراء الأرض بالذهب والورق ٤٣٧
- (٢٠) - باب: في المزارعة والمؤاجرة ٤٣٨
- (٢١) - باب: الأرض تمنح ٤٣٨
- ٢٢ / ٠٠٠ - كتاب: المساقاة ٤٤١
- (١) - باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ٤٤١
- (٢) - باب: فضل الغرس والزرع ٤٤٨
- (٣) - باب: وضع الجوانح ٤٥٣
- (٤) - باب: استحباب الوضوء من اللثني ٤٥٨
- (٥) - باب: من أدرك ما يباعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه ٤٦٥
- (٦) - باب: فضل إنظار الممسر ٤٧٢
- (٧) - باب: تحريم مغل الغني، وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي ٤٧٧
- (٨) - باب: تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلاب، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل ٤٨٩
- (٩) - باب: تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور ٤٩٣
- (١٠) - باب: الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها، إلا لصيد أو

- ٥٠٩ زرع أو ماشية ونحو ذلك
- ٥١٠ (١١) - باب: حل أجرة الحجامة
- ٥١٤ (١٢) - باب: تحريم بيع الخمر
- ٥١٩ (١٣) - باب: تحريم بيع الخمر والميتة والتخزير والأصنام
- ٥٢٨ (١٤) - باب: الربا
- ٥٥١ (١٥) - باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً
- ٥٥٨ (١٦) - باب: النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً
- ٥٦٠ (١٧) - باب: بيع الفلادة فيها خورز وذهب
- ٥٦٥ (١٨) - باب: بيع الطعام مثلاً بمثل
- ٥٧٤ (١٩) - باب: لمن آكل الربا وموكله
- ٥٧٥ (٢٠) - باب: أخذ الحلال وترك الشبهات
- ٥٨٠ (٢١) - باب: بيع البعير واستثناء ركوبه
- ٥٩٢ (٢٢) - باب: من استسلف شيئاً فقصى خيراً منه، وأخبركم أحسنكم قضاءً
- ٥٩٩ (٢٣) - باب: جواز بيع الحيوان بالحيوان، من جنسه، متفاضلاً
- ٦٠٠ (٢٤) - باب: الرهن وجوازه في الحضر والسفر
- ٦٠٢ (٢٥) - باب: السلم
- ٦٠٦ (٢٦) - باب: تحريم الاحتكار في الأقوات
- ٦٠٩ (٢٧) - باب: النهي عن الحلف في البيع
- ٦١٠ (٢٨) - باب: الشفعة
- ٦١٦ (٢٩) - باب: غرز الخشب في جدار متجر
- ٦٢٠ (٣٠) - باب: تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها
- ٦٢٦ (٣١) - باب: قدر الطريق إذا اختلفوا فيه